

سلسلة نصوص تراثية للباحثين (١٣٠)

# ابن سينا

## في مؤلفات ابن تيمية

د. يوسف بن محمود طرسا

١٤٤٣ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة  
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد  
فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل  
بواسطة المكتبة الشاملة  
معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها  
وهي مشاعة لمن يستفيد منها  
وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق  
يوسف بن حمود الحوشان

[yhoshan@gmail.com](mailto:yhoshan@gmail.com)

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١- "الخطابي وكل من أثبت حدوث العالم بحدوث الأعراض كأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وأبي الوفاء بن عقيل وغيرهم ممن سلك في إثبات حدوث العالم هذه الطريقة التي أنشأها قبلهم المعتزلة وهو أيضا قول كثير من الفلاسفة الأوائل والمتأخرين **كابن سينا** وغيره المنصوص عن الإمام أحمد إنكار نفي ذلك ولم يثبت عنه إثبات لفظ الحركة وإن أثبت أنواعا قد يدرجها المثبت في جنس الحركة فإنه لما سمع شخصا يروى حديث النزول ويقول ينزل بغير حركة". (١)

٢- "السماع فقال بعضهم هو مباح وقال بعضهم هو محرم وعندي أنه واجب وهذا مما اعتضد به أبو عبد الرحمن في مسألة السماع وهذا متهمة بالزندقة وكذلك **ابن سينا** في إشاراته أمر بسماع الألحان وبعشق الصور وجعل ذلك مما يركي النفوس ويهذبها ويصفيها وهو من". (٢)

٣- "ومن هذا الباب ما يفعله قوم من المتزهدة من كشف سوءاتهم في سماعاتهم وحماماتهم أو غير ذلك ويقولون هذا طريقنا وهذا في طريقنا فهذا مثل قولهم ﴿وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها﴾ وابلغ من ذلك تعبد طوائف من المتزهدة والمتعبدة بمعاشرة الاحداث المردان والنساء الاجانب والنظر اليهم والخلوة بهم والمحبة والهووى فيهم وبما قد يكون وقد لا يكون وراء ذلك من الفاحشة الكبريى وهذا ابتداء المشركون من الصابئة وغير الصابئة الذين هم اولياء الشياطين الذين هم مشركون كما ذكر **ابن سينا** في إشاراته وزعم انه مما يعين على السلوك والتأله العشق العفيف واستماع الاصوات الملحنة كما ذكر ايضا الشرك بعبادة الصور ويذكر هو وطائفته عبادة الكواكب وهذا في النصارى ايضا منه جانب قوي وهم ايضا قد ابتدعوا شركا لم ينزل الله به سلطانا كما قال تعالى اتخذوا احوالهم". (٣)

٤- "ومنهم من قال: إن الظلمة قديمة أزلية مع أنها مذمومة عندهم ليست مماثلة للنور. ومنهم من قال: بل هي حادثه، وأن النور فكر فكرة رديئة، فحدثت الظلمة عن تلك الفكرة الرديئة. فقال لهم أهل التوحيد: أنتم بزعمكم كرهتم أن تضيفوا إلى الرب سبحانه وتعالى خلق ما في العالم من الشر وجعلتموه خالقا لأصل الشر، وهؤلاء مع إثباتهم اثنين وتسمية الناس لهم بالثنوية فهم لا يقولون: إن الشرير مماثل للخير. وكذلك الدهرية دهرية الفلاسفة وغيرهم، منهم من ينكر الصانع للعالم، كالقول الذي أظهره فرعون لعنه الله، ومنهم من يقر بعلة يتحرك الفلك للتشبه بها كإرسطو وأتباعه، ومنهم من يقول بالموجب بالذات المستلزم للفلك **كابن سينا**". (٤)

٥- "والسهروردي المقتول بحلب وأمثالهما من متفلسفة الملل. وأما مشركو العرب وأمثالهم فكانوا مقررين بالصانع، وبأنه خلق السماوات والأرض، فكانت عقيدته مشركي العرب خيرا من عقيدة هؤلاء الفلاسفة الدهرية

(١) الاستقامة ٧٢/١

(٢) الاستقامة ٢٣٩/١

(٣) الاستقامة ١٧٧/٢

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٢/١

إِذْ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ السَّمَاوَاتِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ حَادِثَةٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَمِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ الثَّلَاثَةِ: الْمُسْلِمُونَ، وَالْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى، وَمِنْ الْمَجُوسِ، وَالْمُشْرِكِينَ، وَهَؤُلَاءِ الدَّهْرِيَّةُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاوَاتِ أَرْزَلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ لَمْ تَزَلْ، وَكَانَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ يَقُولُونَ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ يَفْعَلُ بِمَشِيتَتِهِ وَيُجِيبُ دُعَاءَ الدَّاعِي إِذَا دَعَاهُ، وَهَؤُلَاءِ الْمُتَفَلِّسَةُ الدَّهْرِيَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا بِمَشِيتَتِهِ وَلَا يُجِيبُ دُعَاءَ الدَّاعِي، بَلْ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الدَّاعِي مِنْ هَذَا الدَّاعِي وَلَا يَعْرِفُ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مُوسَى مِنْ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ مِنْ رُسُلِهِ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ عِلْمَهُ مُطْلَقًا كَأَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ **كَأَبْنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ. (١).

٦- "وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ جُزْءٌ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا الْكُلِّيَّاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْمُعَيَّنَةِ لَا الْأَفلاكَ وَلَا الْأَمْلاكَ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ بِأَعْيَانِهَا، وَالِدُّعَاءُ عِنْدَهُمْ: هُوَ تَصَوُّفُ النَّفْسِ الْقَوِيَّةِ فِي هَيُولَى الْعَالَمِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ **أَبْنُ سِينَا** وَأَمثالُهُ، وَزَعَمُوا أَنَّ اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ هُوَ النَّفْسُ الْفَلَكِيَّةُ، وَأَنَّ حَوَادِثَ الْأَرْضِ كُلِّهَا إِنَّمَا تَحْدُثُ عَنْ حَرَكَةِ الْفَلَكَ، كَمَا قَدْ بَسِطَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُونُوا يُثْبِتُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، بَلْ وَلَا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَوَاكِبَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ خَلَقَتْ الْعَالَمَ، وَلَا أَنَّ الْأَصْنَامَ تَخْلُقُ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ قَوْمَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ النَّجْمَ أَوْ الشَّمْسَ أَوْ الْقَمَرَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، أَوْ أَنَّ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ هَذَا رَبِّي أَرَادَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا بَيِّنًا، بَلْ قَوْمُ إِبْرَاهِيمَ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِالصَّانِعِ، وَكَانُوا يُشْرِكُونَ بِعِبَادَتِهِ كَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. (٢).

٧- "الذَّائِي وَالْعَرَضِيَّ اللَّازِمِ إِذَا كَانَ كِلَاهُمَا لَازِمًا لِلْمَوْصُوفِ، بَلْ ذَكَرُوا ثَلَاثَةَ فُرُوقٍ، وَالثَّلَاثَةُ بَاطِلَةٌ، وَاعْتَرَفَ خُذَّافُهُمْ بِبُطْلَانِهَا، كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الذَّائِيَّ يَثْبُتُ لِلْمَوْصُوفِ، بِلا وَسْطٍ، وَالْعَرَضِيَّ اللَّازِمِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِوَسْطٍ. ثُمَّ خُذَّافُهُمْ يُفَسِّرُونَ الْوَسْطَ بِالذَّلِيلِ، كَمَا فَسَّرَهُ **أَبْنُ سِينَا**. وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَسِّرُ الْوَسْطَ بِصِفَةٍ قَائِمَةٍ لِلْمَوْصُوفِ، كَمَا يُفَسِّرُهُ الرَّازِي وَغَيْرُهُ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا مُرَادَ أَوْلَيْكَ فَرَادَ غَلَطُهُمْ، وَأَوْلَيْكَ أَرَادُوا بِالْوَسْطِ الدَّلِيلَ، كَمَا يُرِيدُونَ بِالْخُذَّافِ الْوَسْطَ مَا يَقْرُنُ بِاللَّامِ فِي قَوْلِكَ: لِأَنَّهُ، فَصَارَ الْعَرَضِيُّ اللَّازِمُ عِنْدَهُمْ مَا يَعْلَمُ ثُبُوتَهُ لِلْمَوْصُوفِ بِدَلِيلٍ، وَهَذَا لَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةٍ ثَابِتَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ هَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَالِمِ بِالصِّفَاتِ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ تَامَّ التَّصَوُّرِ فَيَعْلَمُ لُزُومَ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، بِلا دَلِيلٍ. (٣).

٨- "وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَكُونُ تَامَّ التَّصَوُّرِ فَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ، ثُمَّ كُلُّ مَا كَانَ مُسْتَلَزِمًا لَشَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ تَحْقِيقِهِ تَحْقِيقُ الْمَدْلُولِ، فَيَكُونُ الْوَسْطُ كُلُّ مَا كَانَ مُسْتَلَزِمًا

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٣/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٤/١

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٨٢/٣

لِلْعَرَضِ، فَيَكُونُ الْعَرَضُ لَازِمَ الْلازِمِ. وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ مَا يَلْزَمُ، بِلَا وَسْطٍ، وَقَدْ مَثَّلُوا ذَلِكَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ فِي الْعَدَدِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ، وَالثَّلَاثَةَ فَرْدٌ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، لَكِنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ خَمْسَمِائَةٍ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ نِصْفُ أَلْفٍ وَسِتَّةٍ وَثَمَانِينَ، قَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، وَقَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى تَأْمُلٍ وَفِكْرٍ. وَهُمْ يَقُولُونَ مَا يَقُولُ **ابْنُ سِينَا** أَفْضَلُ مُتَأَخَّرِيهِمْ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ الْمُنْقَسِمَ إِلَى الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ هُوَ ذَاتِي لِمَوْصُوفَاتِهِ. وَاللُّونُ الْمُنْقَسِمُ إِلَى السَّوَدِّ وَالْبَيَاضِ هُوَ ذَاتِي لِمُتَلَوْنِ، وَالسَّوَادِيَّةُ وَالْبَيَاضِيَّةُ صِفَتَانِ ذَاتِيَّتَانِ، بِخِلَافِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ. قَالُوا: لِأَنَّ كَوْنَ هَذَا أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ وَعَرَضًا قَائِمًا بغيره، لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَنَظَرٍ بِخِلَافِ كَوْنِ هَذَا الْعَدَدِ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا، فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ أَوْ لَا يَنْقَسِمُ. (١)

٩- "وَالْعِلَّةُ الْأُولَى يُسَمِّيهَا أَرِسْطُو وَاتَّبَاعُهُ جَوْهَرًا، وَلَا يُسَمِّيَهَا وَاجِبَ الوجودِ، وَأَمَّا مُتَأَخَّرُوهُمْ **كَابِرُ سِينَا** وَاتَّبَاعُهُ يُسَمُّوْهَا وَاجِبَ الوجودِ، وَلَا يُسَمُّوْهَا جَوْهَرًا، وَالْكَلامُ عَلَى هَؤُلَاءِ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، إِذِ الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي يَقُولُونَ هِيَ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، وَهِيَ الْمَجْرَدَةُ عَنْ الْمَادَّةِ فِي الذِّهْنِ وَالْخَارِجِ، هِيَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَجُودُهَا فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ. فَإِنَّ الوجودَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ لَا يُوْجَدُ عَامًّا كُلِّيًّا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ، وَالْحَيَوَانَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ لَا يُوْجَدُ عَامًّا كُلِّيًّا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ. وَقَدْ بَسَطَ الْكَلامُ عَلَى هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بَعْدَ النِّسْخِ وَالتَّبْدِيلِ، أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ فِي الْأُمُورِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْهُمْ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَلَكِنْ نَبَّهْنَا عَلَيْهَا لِتَعَلُّقِهَا هُنَا بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى: إِنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ الثَّلَاثَ هِيَ جَوْهَرِيَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا، وَأَنَّهُمْ إِنْ عَنُوا بِذَلِكَ مَا يَعْنِيهِ هَؤُلَاءِ بِالذَّائِبَةِ، فَقَوْلُهُمْ بَاطِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ بَاطِلٍ. فَإِنَّ تَفْرِيقَ هَؤُلَاءِ الْبُيُوتَانِ فِي الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ بَيْنَ الذَّائِبِ وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ لِلْمَوْجُودِ، وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ لِلْمَاهِيَّةِ، وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ. (٢)

١٠- "قَالَ بِاتِّحَادِهِ وَحُلُولِهِ فِيهَا، كَانَ قَوْلُهُ شَرًّا مِنْ قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُجَسِّمَةِ. كَمَا أَنَّ الْمُتَفَلِّسَةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْأَفْلَاقَ أَجْسَامًا قَدِيمَةً أَرْزَلِيَّةً وَاجِبَةً بِنَفْسِهَا أَوْهَا عِلَّةٌ تَتَشَبَّهُ بِهَا كَمَا يَقُولُهُ "أَرِسْطُو" وَذَوُوهُ، أَوْ يُنْتَبِثُونَ لَهَا عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ، لَمْ تَزَلْ مُقَارِنَةً لَهَا، كَمَا يَقُولُهُ "ابْنُ سِينَا" وَأَمَثَالُهُ. وَهَؤُلَاءِ قَوْلُهُمْ شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمُشْرِكِي الْعَرَبِ الَّذِينَ يُنْتَبِثُونَ لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَالِقًا خَلَقَهَا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ. وَلَوْ قَالَ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ جِسْمٌ فَعَايِنْتُهُ أَنْ يُنْتَبِثَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْقَمَلِ قَمَنَ أَثَبَتَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا وَاجِبَ الوجودِ بِنَفْسِهِ كَمَا كَانَ قَوْلُهُ شَرًّا مِنْ قَوْلِ هَذَا. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُجَسِّمَةَ الَّذِينَ يُنْتَبِثُونَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا وَاجِبَ الوجودِ بِنَفْسِهِ عَالِمًا بِكُلِّ شَيْءٍ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَحْلُلُهُ الْحَوَادِثُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ - خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ الْفَلَسَفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَفْلَاقَ أَجْسَامًا قَدِيمَةً أَرْزَلِيَّةً وَاجِبَةَ الوجودِ بِنَفْسِهَا، كَمَا يَقُولُهُ "أَرِسْطُو" وَذَوُوهُ، وَخَيْرٌ مِنَ النَّصَارَى أَيْضًا. الْوَجْهُ الثَّلَاثَ عَشَرَ: قَوْلُهُمْ: مَنْ قَالَ: ثَلَاثَةُ آلِهَةٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ مُتَّفِقَةٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٨٣/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٩١/٣

مُرَكَّبَةٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَمْتَضِي الإِشْتِرَاكَ وَالتَّكْثِيرَ وَالتَّبْعِيضَ وَالتَّشْبِيهَ - فَنَحْنُ نَلْعَنُهُ وَنُكْفِرُهُ. فَيُقَالُ لَهُمْ: وَأَنْتُمْ أَيْضًا تَلْعَنُونَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَسِيحَ لَيْسَ هُوَ إِلَهٌ حَقٌّ مِنْ إِلَهٍ حَقٍّ، وَلَا هُوَ مُسَاوِي الْأَبِ فِي الْجَوْهَرِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ". (١)

١١- "جَوْهَرًا. وَهَذَا قَوْلُ **ابْنِ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْمُتَفَلِّسَةِ. وَأَمَّا قُدَمَاءُ الْفَلَسَفَةِ؛ كَأَرِسْطُو وَأَمَثَالِهِ؛ فَكَانُوا يُسَمُّونَهُ جَوْهَرًا؛ وَعَنْهُمْ أَخَذَتِ النَّصَارَى هَذِهِ التَّسْمِيَةَ؛ فَإِنَّ أَرِسْطُو كَانَ قَبْلَ الْمَسِيحِ". (٢)

١٢- "وَعِلَّةٌ فَاعِلَةٌ، وَلَا يُسَمَّى وَاجِبَ الوجودِ. وَلَا قَسَمَ الوجودَاتِ إِلَى وَاجِبٍ قَدِيمٍ وَمُمْكِنٍ قَدِيمٍ، بَلْ ذَلِكَ فِعْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ **كَابْنِ سِينَا** وَأَمَثَالِهِ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ سَمِعُوا كَلَامَ أَهْلِ الْمِلَلِ أَرَادُوا إِصْلَاحَ كَلَامِهِ وَتَقْرِيبَهُ إِلَى الْعُقُولِ، لَعَلَّهُ يُوَافِقُ مَا عَلِمَ بِصَرِيحِ الْمُعْقُولِ وَصَحِيحِ الْمُتَقُولِ. فَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ثَابِتُ بْنُ قُرَّةَ وَبَيَّنَّ أَنَّ الْفَلَكَ لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِطَبِيعَتِهِ وَلَا قِيَامَ لِطَبِيعَتِهِ إِلَّا بِحَرَكَتِهِ، وَلَا قِيَامَ لِحَرَكَتِهِ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ إِلَّا بِمُحَرِّكِهَا. وَزَعَمُوا أَنَّ الْمُحَرِّكَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَحَرِّكًا، وَقَرَّرُوا ذَلِكَ بِإِدْلَةٍ". (٣)

١٣- "فَاسِدَةٍ، قَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ إِنَّمَا تَحَرَّكَ الْفَلَكَ مِنْ جِهَةٍ نِسْبَةً إِلَى الْفَلَكَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْقَادِرَ عَلَى تَحْرِيكِ الْفَلَكَ، بَلْ وَلَا شُعُورَ مِنْهُ بِالْفَلَكَ. وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ الْفِيلَسُوفُ وَأَمَثَالُهُ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ يَأْمُرُ الْفَلَكَ بِالْحَرَكَةِ وَقِيَامَ الْفَلَكَ بِطَاعَتِهِ لِأَمْرِ اللَّهِ. مَعَ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ لَا إِرَادَةَ لَهُ وَلَا عِلْمَ لَهُ بِمَا يَأْمُرُ بِهِ، بَلْ كَوْنُهُ أَمْرًا وَهُوَ مَعْنَى كَوْنِ الْفَلَكَ يَتَشَبَّهُ بِهِ، كَمَا يَأْمُرُ الْمَعْشُوقُ عَاشِقَهُ أَنْ يُجِبَّهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْشُوقُ لَا شُعُورَ لَهُ وَلَا إِرَادَةَ فِي أَنْ يُجِبَّهُ ذَلِكَ. ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ هُوَ الْأَمْرُ؛ فَإِنَّمَا يَصْدُرُ بِسَبَبِ أَمْرِهِ، مُجَرَّدُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ؛ وَلِهَذَا شَبَّهُوا ذَلِكَ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ لِعَسْكَرِهِ بِأَمْرِ يُطِيعُونَهُ فِيهِ، فَجَعَلُوا الْحَرَكَاتِ مَعْلُولَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، لَمْ يُثْبِتُوا أَنَّهُ أَبَدَعُ شَيْئًا مِنَ الْأَفْلاكِ وَالْعَنَاصِرِ وَالْمَوْلِدَاتِ وَالْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ، لَا أَبَدَعَ أَعْيَانَهَا وَلَا صِفَاتَهَا، وَلَا أَفْعَالَهَا، بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا هَا بِالْحَرَكَةِ؛ كَأَمْرِ الْمَلِكِ لِعَسْكَرِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ أَمْرًا بِالْحَقِيقَةِ، بَلْ وَلَا عِلْمَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الوجودَاتِ، بَلْ غَايَتُهُ مَا يَزْعُمُ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعُهُ أَنَّ لِلْفَلَكَ حَاجَةً إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ تَشَبَّهُ بِهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ هُوَ عِلِّيَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلْفَلَكَ، فَإِنَّمَا يَقُولُ هَذَا مَنْ يَثْوِلُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ **كَابْنِ سِينَا**. وَأَمَّا الْقَارِئُ؛ فَهُوَ الَّذِي وَسَّعَ الْقَوْلَ فِي هَذَا الْبَابِ". (٤)

١٤- "وَقَسَمَ الوجودَ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَجَعَلَ الْأَفْلاكَ مُمَكِّنَةً وَاجِبَةً بِهِ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ وَالِاضْطِرَابِ مَا قَدْ بَسَطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَبَيَّنَّ **ابْنُ سِينَا** الْكَلَامَ فِي نَفْيِ صِفَاتِهِ عَلَى كَوْنِهِ وَاجِبَ الوجودِ. وَأَمَّا الْقَارِئُ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٦٣/٤

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٩/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠/٥

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣١/٥

في كتاب " آراء المدينة الفاضلة " وَغَيْرِ ذَلِكَ فَاعْتَمَدَ عَلَى كَوْنِهِ أَوَّلَ، وَكَذَا أَرَسَطُو فِي كِتَابِ " أَثُلُوجِيَا " اعْتَمَدَ عَلَى كَوْنِهِ هُوَ الْأَوَّلَ، وَشَبَّهَهُ بِالْأَوَّلِ فِي الْعَدَدِ، وَعَلَى ذَلِكَ بَنَوْا نَفْيَ". (١)

١٥- "وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَتْبَاعِ الْفَلَّاسِفَةِ؛ كَالْفَارَابِيِّ وَابْنِ سِينَا وَالشُّهْرَوَرْدِيِّ الْمُقْتُولِ، وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ إِمَامِهِمْ، أَخَذُوا بِهِمْ وَأَعْلَمُوا مِنَ النَّصَارَى. وَكُتِبَ الْفَلَّاسِفَةُ الَّتِي صَارَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ، مِنَ الطَّبِ وَالْحِسَابِ وَالْمَنْطِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَذَبَهَا الْمُتَنَسِّبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَجَاءَ كَلَامُهُمْ فِيهَا خَيْرًا مِنْ كَلَامِ أُولَئِكَ الْيُونَانِ. وَالنَّصَارَى وَالْيَهُودُ إِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ عَلَى مَا وَصَفَهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَنَسِّبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ جُهَالٌ". (٢)

١٦- "ثُمَّ قَالَ: «فَبِكَ آخُذُ وَبِكَ أُعْطِي وَبِكَ الثَّوَابُ وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ» " فَجَعَلَ بِهِ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الْأَرْبَعَةَ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْعَقْلَ صَدَرَ عَنْهُ جَمِيعُ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ (العقل) فِي الْحَدِيثِ سَوَاءٌ كَانَ صَحِيحًا أَوْ ضَعِيفًا، هُوَ الْعَقْلُ فِي لُغَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، هُوَ عَقْلُ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ عَرَضٌ قَائِمٌ بِهِ، وَهَذِهِ صِفَةُ قَائِمَةٍ بِالْإِنْسَانِ، لَيْسَ هُوَ جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ. وَالْعَقْلُ فِي لُغَةِ هَؤُلَاءِ الْفَلَّاسِفَةِ هُوَ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ. وَأَمَّا النَّفْسُ الْفَلَكِيَّةُ، فَلَهُمْ فِيهَا قَوْلَانِ: قِيلَ: إِنَّهَا عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْفَلَكِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ. وَقِيلَ: بَلْ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا يَمِيلُ **إِبْنُ سِينَا**، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا ذِكْرُ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى أَنَّ ثَمَّ جَوْهَرًا لَطِيفًا، غَيْرَ الْجَوْهَرِ الْكَثِيفِ، وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِالنَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَالضَّوِّ، ثُمَّ لَمْ يَقِيمُوا عَلَى ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلًا، وَلَا دَلِيلًا مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ الْإِلَهِيَّةُ، فَإِنَّ النَّفْسَ الْفَلَكِيَّةَ وَالْعُقُولَ الْعَشْرَةَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا كِتَابٌ". (٣)

١٧- "لَا يُسَمُّونَهُ جَوْهَرًا، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا، وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ قِيَامَ الصِّفَاتِ بِهِ فَذَاكَ لَا يُسَمِّي اللَّهُ جَوْهَرًا وَلَا جِسْمًا. وَهَؤُلَاءِ النَّصَارَى مُتَنَاقِضُونَ تَنَاقُضًا بَيِّنًا، وَهَذَا كَانَ لَهُمْ طَرِيقَةٌ لَا يُوَافِقُهُمْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ طَوَائِفِ الْعُقَلَاءِ، ذَلِكَ يَظْهَرُ: بِالْوَجْهِ السَّادِسِ: وَهُوَ أَنَّ النَّاسَ لَهُمْ فِي اثْبَاتِ الصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - قَوْلَانِ: فَسَلَفُ الْمُسْلِمِينَ وَائِمَّتُهُمْ وَجُمْهُورُ الْخَلْقِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ وَغَيْرِ أَهْلِ الْمِلَلِ، يُثْبِتُونَ قِيَامَ الصِّفَاتِ بِاللَّهِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَهَلْ تُسَمَّى أَعْرَاضًا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: وَالْقَوْلُ الثَّانِي: قَوْلٌ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ، مِثْلُ الْمَلَاحِدَةِ الْجَهْمِيَّةِ وَخَوِجِهِمْ، مَنْ مُبْتَدِعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ، وَبَعْضُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَهَؤُلَاءِ لَا تَقُومُ بِهِ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتُ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَقُولُونَ: تَقُومُ بِهِ الْأَعْرَاضُ. ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا كَأَرَسَطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا، كَمُتَأَخَّرِي الْفَلَّاسِفَةِ: **إِبْنُ سِينَا**". (٤)

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٢/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٦/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٢/٥

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٨/٥



١٨- ﴿وَقَالُوا لَوْلَا بَيِّنَاتٌ بآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه: ١٣٣]. فَإِنَّهُ إِذَا أَتَاهُمْ بَيِّنَاتٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى - مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ لَمْ يُعَاشِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الصُّحُفِ الْأُولَى، وَلَا اسْتَفَادَ مِنْهُمْ عِلْمًا - كَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ مِنَ اللَّهِ. وَكَمَا أَنَّ إِحْبَارَهُ عَنْ أُمُورِ الْعَيْبِ يَدُلُّ عَلَى نُبُوَّتِهِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النُّبُوَّةَ إِنْبَاءٌ مِنَ اللَّهِ، لَيْسَ ذَلِكَ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْمُتَفَلِّسَةِ **كَابِنِ سِينَا** وَأَمْثَالِهِ: (إِنَّهُ فَيُضْ فَاضَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفْسِ الْفَلَكِيَّةِ أَوْ الْعَقْلِ الْفَعَالِ)، وَيَقُولُونَ: (إِنَّ النَّفْسَ أَوْ الْعَقْلَ هُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَأَنَّ مَنْ اتَّصَلَتْ نَفْسُهُ بِهِ عِلِمَ مَا عِلِمَتُهُ الْأَنْبِيَاءُ)، وَيَقُولُونَ: (النُّبُوَّةُ مُكْتَسَبَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَتُهَا)، وَيَقُولُونَ: (إِنَّ سَبَبَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ هُوَ اتِّصَالُ نَفْسِهِ بِالنَّفْسِ الْفَلَكِيَّةِ)، وَزَعَمُوا أَنَّهَا اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَأَنَّ تَحْرِيكَهَا لِلْفَلَكَ هُوَ سَبَبُ حُدُوثِ الْحَوَادِثِ فِي الْأَرْضِ، فَتَكُونُ عَالِمَةً بِمَا يَحْدُثُ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ. فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ، قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى بُطْلَانِهَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى: (١)

١٩- "كَالْفَارِابِيِّ، وَابْنِ سِينَا، وَغَيْرِهِمَا، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَمُتَصَوِّفٍ، وَمُتَفَقِّهِ، كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ أَبِي حَامِدٍ، وَالسَّهْرُورِيِّ الْمُقْتُولِ، وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ، وَابْنِ عَرَبِيٍّ، وَابْنِ سَبْعِينَ، لَكِنْ أَبُو حَامِدٍ يَخْتَلِفُ كَلَامُهُ؛ تَارَةً يُوَافِقُهُمْ، وَتَارَةً يُخَالِفُهُمْ. وَهَذَا الْقَدْرُ فَعَلَهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمْثَالُهُ مِمَّنْ رَامَ الْجُمُعَ بَيْنَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَبَيْنَ فِلْسَفَةِ الْمَشَائِيخِ - أَرِسْطُو، وَأَمْثَالِهِ، وَلِهَذَا تَكَلَّمُوا فِي الْآيَاتِ، وَخَوَارِقِ الْعَادَاتِ، وَجَعَلُوا لَهَا ثَلَاثَةَ أَسْبَابٍ: الْقُوَى الْفَلَكِيَّةَ، وَالْقُوَى النَّفْسَانِيَّةَ، وَالطَّبِيعِيَّةَ؛ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْمُؤَثِّرَاتُ فِي هَذَا الْعَالَمِ عِنْدَهُمْ، وَجَعَلُوا مَا لِلْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ، وَالْكَرَامَاتِ، وَمَا لِلْسَّحَرَةِ مِنَ الْعَجَائِبِ هُوَ مِنْ قُوَى النَّفْسِ. لَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ ذَلِكَ فَضْدهُ الْخَيْرُ، وَهَذَا فَضْدهُ الشَّرُّ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ أَفْسَدِ مَذَاهِبِ الْعُقَلَاءِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى انْكَارِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنْكَارِ الْجِنِّ، وَعَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ، وَلَا يَخْلُقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَالَمِ، ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُتَرَوْنَ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ إِلَّا بِمَا جَرَى عَلَى هَذَا". (٢)

٢٠- "وَقَانُونًا عَدْلِيًّا يَنْفَعُ بِهِ الْخَلْقَ، وَيَحْمِلُهُمْ بِهِ عَلَى السَّيِّرَةِ الْعَادِلَةِ بِمَبْلَغِ عِلْمِهِ، كَمَا كَانَ لِلْأُمَمِ مَنْ يَضَعُ لَهُمُ النَّوَامِيسَ مِثْلُ وَاضِعِي النَّوَامِيسِ مِنَ الْيُونَانِ، وَالْهِنْدِ، وَالْفَرَسِ، وَغَيْرِهِمْ. وَإِنْ كَانَ وَاضِعُ النَّوَامِيسِ مُحْتَصًا بِقُوَّةِ قُدْسِيَّةٍ يَنَالُ بِهَا الْعِلْمَ بِسُهُولَةٍ، وَقُوَّةِ نَفْسِيَّةٍ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفَاتٍ خَارِجَةٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَيَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ تَحْيِيلِيَّةٌ تُنْتَلِ لَهُ فِي نَفْسِهِ أَشْكَالًا نُورَانِيَّةً، وَأَصْوَاتًا يَسْمَعُهَا فِي دَاخِلِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْخَوَاصَّ الثَّلَاثَةَ هِيَ الَّتِي يَقُولُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ: إِنَّهَا خَوَاصُّ النَّبِيِّ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ كَانَ نَبِيًّا، وَالنُّبُوَّةُ مُكْتَسَبَةٌ عِنْدَهُمْ. وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ مَوْجُودَةً لِكَثِيرٍ مِنَ الْخَلْقِ، وَلَمْ يَصِلْ بِهَا إِلَى قَرِيبٍ مِنْ دَرَجَةِ الصِّدِّيقِينَ - أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ - كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَخَوَارِجِي عَيْسَى، وَأَصْحَابِ مُوسَى جَعَلْنَاهَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ؛ إِذْ صَاحِبُ هَذَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ عَدْلٌ وَسِيَاسَةٌ بِحَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، فَهَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي. وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَاذِبًا فَاجِرًا أَفَّاكًَا أَثِيمًا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ وَالظُّلْمَ،

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٤٤/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٤/٦



أَوْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ فَيُحْطِئُ حَطًّا مَنْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ. وَمَنْ يَظُنُّ الْكَذِبَ صِدْقًا وَالْبَاطِلَ حَقًّا، وَالضَّلَالَ هُدًى، وَالْعَيَّ". (١)

٢١- "النَّاسُ بِأَمْرِ التُّبُّوَّةِ، إِذْ كَانُوا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمِمَّا جَاءُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ وَالْعِلْمِ بِصِفَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَنَامَاتِ، فَجَوَّزُوا فِيهَا مِثْلَ مَا يَجُوزُ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْأَخْلَامِ وَالْتِحْيَلِ، وَمَا يُصِيبُ أَهْلَ الْمَرَّةِ السَّوْدَاءِ مِمَّا يُشْبِهُ ذَلِكَ. وَهَذَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي عَامَّةِ أَتْبَاعِ أَرِسْطُو، وَلَكِنْ مُتَأَخِّرُوهُمْ **كَابِنِ سِينَا** ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَصَرُّفَهُ فِي هَيُولِي الْعَالَمِ لِمَا بَلَغَهُ مِنْ خَوَارِقِهِمُ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا أَوْلَيْكَ، إِذْ كَانَ عِلْمُ أَرِسْطُو هُوَ مَا كَانَ يَعْلَمُهُ قَوْمُهُ مِنَ الْيُونَانِ، وَهُمْ أُمَّةٌ أَوْلَادُ يَافِثَ لَمْ يَكُنْ". (٢)

٢٢- "الباطنية والإسماعيلية ونحوهم **كابن سينا** وأمثاله وأصحاب رسائل إخوان الصفا والعبيد بن الذين كانوا بمصر من الحاكمة وأشباههم وهؤلاء كانوا يتظاهرون بالتشيع وهم في الباطن ملاحدة ويسمون القرامطة والباطنية وغير ذلك". (٣)

٢٣- "وأهل بيت **ابن سينا** كانوا من أتباع هؤلاء وأبوه وجده من أهل دعوتهم وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل ويدعون أن للملة باطنا يناقض ظاهرها ثم هم في هذه الدعوة على درجات فالواصلون منهم إلى البلاغ الأكبر والناموس الأعظم مثل قرامطة". (٤)

٢٤- "جنس ما يحصل لبعض أهل الرياضة ومن جنس ما يحصل لبعض الممرورين الذين يصرعون ويقولون إن ما أخبرت به الرسل من أمور الربوبية واليوم الآخر إنما هو تخيل وأمثال مضروبة لا أنه إخبار عن الحقائق على ما هي عليه. الخاصة الثالثة أن تكون له قوة نفسانية يتصرف بها في هيولي العالم كما أن العائن له قوة نفسانية يؤثر بها في المعين ويزعمون أن خوارق العادات التي للأنبياء والأولياء هي من هذا النمط وأصل أمر هؤلاء أنهم لا يثبتون لصانع العالم مشيئة واختيارا وقدرة بما يقدر على تغيير العالم وتحويله من حال إلى حال بل وأئمتهم لا يثبتون علمه بتفاصيل أحوال العالم بل منهم من يقول لا يعلم شيئا ومنهم من يقول لا يعلم إلا نفسه ومنهم من يقول يعلم الجزئيات على وجه كلي وهذا اختيار **ابن سينا** وهو أجود أقوالهم مع تناقض هذا القول وفساده". (٥)

٢٥- "وحيث فلا فرق بين أن يقال القديم هو النفس أو جسم وأيضا فهذا الجواب باطل من وجه آخر وهو أن النفوس عند من يثبتها من المتفلسفة لا تفارق الأجسام بل النفس عندهم لا بد أن تكون متعلقة بالجسم تعلق التدبير والتصريف وقد تنازعوا في النفس الفلكية هل هي جوهر أو عرض وأكثرهم يقولون هي عرض ولكن

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧/٦

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٩٧/٦

(٣) الصفدية ٢/١

(٤) الصفدية ٣/١

(٥) الصفدية ٧/١

**ابن سينا** وطائفة رجحوا أنها جوهر فإذا كان وجود النفس التي تقوم بها التصورات المتعاقبة مشروطا بوجود الجسم بطل هذا الجواب وأما العقول فتلك مفارقة لا تدبر الأجسام ولا يقوم بها عندهم شيء من الحوادث لا متعاقبا ولا غير متعاقب وأيضا فهذا الجواب يتضمن شيئين جواز حوادث لا أول لها بناء على أن التسلسل الممتنع إنما هو في المؤثرات لا في الآثار والشروط وهذه مسألة نظرية لا تناقض أصول الإسلام ويتضمن أيضا إثبات العقول والنفوس وأنها قديمة أزلية وأن المخلوق المحدث إنما هو الأجسام دون العقول والنفوس وهذا ليس من دين أحد من أهل الملل وهو مبني على إثبات العقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة وأنها ليست أجساما وكلامهم في ذلك في غاية الفساد في العقل كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع". (١)

٢٦- "يمكن بل يجب صدورهما عن القديم وإذا صدرت عن القديم لم يكن القديم علة تامة لشيء منها إذ لو كان كذلك لقارنهما فبطل قولهم بالعلة التامة وهو المطلوب لكن ليس في هذا الجواب ما يبطل وجود حوادث لا أول لها بل يجوز أن يقال إحداث القديم الأول مشروط بالثاني ولكن على هذا التقديرين لا يلزم قدم شيء من العالم بل يجوز أن يكون كل منه حادثا وإن كان مشروطا بحادث قبله لا سيما إذا كان الحادث فعل الفاعل سبحانه وتعالى وهذا الذي ذكره الرازي وغيره إلزام لهم لكن ليس فيه حل الشبهة ولا بيان فسادها ونحن نبين فسادها على أصولهم وعلى أصول المسلمين وذلك أن الحجة مبناها على أنه لا بد أن يكون في الأزل مؤثر تام لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل هكذا أطلق كثير منهم الحجة ولفظ التسلسل يراد به التسلسل المتنازع فيه ويراد به التسلسل الممتنع باتفاق العقلاء بل والدور فإنه إذا لم يكن في الأزل مؤثر تام ثم صار مؤثرا تاما لازم حدوث تمام التأثير وهذا يتضمن حدوث الحادث بلا فاعل ولهذا عبر **ابن سينا** وغيره عن هذا بأن قالوا كل ما فعل بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد له من حدوث أمر إما علم وإما قصد وإما إرادة وإما زوال مانع وإما أمر آخر وإلا فإذا قدر أنه كما كان وكان لا يحدث عنه شيء فالآن لا يحدث عنه شيء وقد حدثت الحوادث فهذا خلف". (٢)

٢٧- "وإن حدث شيء فذلك الحادث لا بد له من سبب حادث فيلزم التسلسل وقولهم لو لم يكن مؤثرا تاما ثم صار تاما إنما يستلزم التسلسل في الآثار لا في المؤثرات لأنه يمكن أن تقوم به إرادات وتصورات متعاقبة متسلسلة وهذا التسلسل جائز عندهم ثم عند اجتماع متأخرها مع متقدمها تحدث الآثار وهذا الجواب أجاب به طائفة منهم الأبهري وهو أجود من الجواب الذي سماه الرازي الباهر وأبو البركات وغيره يسلمون صحة هذا **وابن سينا** وأمثاله ليس لهم ما ينفون به هذا إلا ما ينفون به الصفات وقولهم في نفي الصفات في غاية الفساد وأيضا فيقال الذي دل على امتناع التسلسل في تمام التأثير هو التأثير المطلق وذلك لا يدل على قدم شيء من العالم وقد يقول الفلاسفة للمتكلمين فهذا لازم على أصلكم فإذا قالوا لهم ذلك أمكن أن يجاب عن هؤلاء

(١) الصفدية ٣٤/١

(٢) الصفدية ٤٩/١

المتكلمين بأن التسلسل إما أن يكون ممتنعاً وإما أن يكون ممكناً فإن كان ممتنعاً بطل قولكم بقدوم العالم ودوام حركة الفلك وإذا بطل قولكم بطلت الحجة الدالة عليه بطريق الأولى فإن القول الباطل لا يكون عليه دليل صحيح وإن كان التسلسل ممكناً بطلت هذه الحجة فثبت بطلان هذه الحجة على التقديرين فإن قيل أبو علي بن الهيثم وابن سينا والسهوردي". (١)

٢٨- "دور في شيء واحد وتسلسل في شيء واحد مثل أن يقال هذا لا يكون حتى يكون ولا يكون حتى يكون فإنه اعتبار نفسه شيء واحد وباعتبار تعدد الأكوان دور وتسلسل في أمور ثم إن جعل الكون الثالث هو الأول كان دوراً وإن جعله غيره كان تسلسلاً ولذلك إذا قيل لا يفعل حتى يفعل ولا يفعل حتى يفعل إن جعل الثالث هو الأول كان دوراً وإن جعل غيره كان تسلسلاً فهذا ممتنع بلا ريب وأما إذا قيل لا يفعل فعلاً حتى يفعل فعلاً آخر لم يكن نوع الفاعلية حادثاً بل أعيانها وهذا فيه النزاع المشهور والفلاسفة تجوز مثل هذا وهو لا يستلزم قدم شيء من العالم ولا يلزم أن يكون تأثيره في شيء معين أزلياً وقيل ثانياً أما كلام ابن سينا وأخوانه فباطل من وجهين أحدهما أن يقال له قولك يستلزم حدوث الحوادث بلا محدث لها فجاوز حدوثها عن مؤثر قديم بلا سبب حادث إن كان باطلاً فقولكم أبطل منه وإن كان قولكم ممكناً فهذا أولى بالإمكان فالقول الذي فرتم إليه شر من القول الذي فرتم منه إذ قولكم يتضمن أن المؤثر التام الأزلي صدرت عنه الحوادث بلا حدوث شيء فيه ولا منه مع كون المؤثر التام لا يتخلف عنه شيء من مفعولاتها الوجه الثاني أن يقال أن هذه الحجة إنما تتضمن أن الفاعل لم يزل فاعلاً ليس فيها ما يدل على أنه علة تامة في". (٢)

٢٩- "وهذه الوجوه من تدبرها وفهمها علم فساد مذهب القوم بالضرورة وأن صانع العالم يتمتع أن يكون علة تامة أزلية موجبا بذاته بل يجب أن يكون فاعلاً للأشياء شيئاً بعد شيء وهذا لا يكون إلا إذا فعل بمشيئته وقدرته وهو المطلوب واعلم أن هذا كلام المتأخرين منهم كابن سينا وأمثاله وهو خير من كلام متقدميهم كأرسطوطاليس فإن أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة الذي هو غاية حكمتهم وعلمهم إنما اعتمد في إثبات العلة الأولى على الحركة الشوقية فإنه لما قرر أن حركة الفلك شوقية إرادية وأن المتحرك بالشوق والإرادة لا بد أن يكون له مراد وهو محبوبه ومطلوب وجب أن يكون هناك علة غائية هي المحبوب المعشوق المراد وقالوا أن الفلك يتحرك للتشبه بها كتحريرك المؤتم بإمامه ثم قد يقولون إن الفلك يتشبه بالمبدأ الأول وقد يقولون يتشبه بالعقل والعقل يتشبه بالأزل". (٣)

٣٠- "وهذا التقدير إنما يثبت وجود علة غائية لا يثبت وجود علة فاعلية فيقال هب أن الحركة إرادية وأن الحركة الإرادية لا بد لها من محبوب مراد فما السبب المحدث الفاعل لتلك الحركة الإرادية الشوقية فإن كان الفلك

(١) الصفدية ٥٤/١

(٢) الصفدية ٥٦/١

(٣) الصفدية ٨٥/١

واجب الوجود بذاته لم يكن هذا قولهم وكان باطلا من وجهين أحدهما أن واجب الوجود بذاته لا يكون مفتقرا إلى غيره لا إلى علة فاعلية ولا غائية فإذا جعلت له علة غائية يحتاج إليها في إرادته وحركته لم يكن مستغنيا بنفسه عنها فلا يكون واجبا بذاته الثاني أنه إذا جاز أن يكون الفلك واجبا بذاته أمكن أن يكون هو العلة الغائية لحركته كما أنه هو العلة الفاعلة لحركته وقد بسط الكلام على فساد قولهم في غير هذا الموضع وأما ابن سينا وأتباعه فإنهم عدلوا عن هذه الطريق وسلكوا طريقة مركبة من طريق المتكلمين وطريق هؤلاء الفلاسفة فقالوا الموجود إما أن يكون واجبا وإما أن يكون ممكنا والممكن لا بد له من واجب كما يقول المتكلمون الموجود إما محدث وإما قديم والمحدث لا بد له من قديم". (١)

٣١- "الرابع التركيب في الكم وهو تركيب الجسم من أبعاضه إما من الجواهر المفردة وهو التركيب الحسي وأما من المادة والصورة وهو التركيب العقلي وهذان النوعان هما الرابع والخامس وقد بسط الرد عليهم في غير هذا الموضع لكننا ننبه هنا على بعضه فنقول هذه الأمور ليست تركيبا في الحقيقة وبتقدير أن تكون تركيبا كما تدعونه فلا دليل لكم على نفيها بل الدليل يقتضي إثبات المعاني التي سميتوها تركيبا فهذه مقامات ثلاث أولها أن نقول لا دليل لكم على نفي هذه المعاني التي سميتوها تركيبا وذلك أن عمدتهم في نفي التركيب أنهم يقولون أن المركب مفتقر إلى جزئه وجزءه غيره وواجب الوجود لا يكون مفتقرا إلى غيره وهذا الكلام اعتمد عليه ابن سينا وأتباعه كالرازي وغيره وبنوا عليه النفي والتعطيل وهو من أبطل الكلام وذلك بأن يقال لفظ التركيب يحتمل معان متعددة بحسب الاصطلاحات فيقال المركب لما ركه غيره كما قال تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ ويقال ركبت الباب في موضعه ونحو ذلك وهذا هو مفهوم المركب في اللغة وقد يقال المركب لما كان متفرقا فجمع كجمع الأغذية والأدوية المركبة". (٢)

٣٢- "فهذه الأمور التي نفوها عن الوجود الواجب توجب عدمه وامتناعه ولهذا كانوا من أعظم الناس تناقضا حيث وصفوا واجب الوجود بمتنع الوجود ولهذا جعلوه وجودا مطلقا بشرط الإطلاق أو بشرط نفي الأمور الثبوتية كما صرح بذلك ابن سينا وأتباعهم قد قرروا في منطقهم اليوناني ما هو معلوم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان كالإنسان المطلق بشرط الإطلاق والجسم المطلق بشرط الإطلاق والحيوان المطلق بشرط الإطلاق وهذا قصدوا به التمييز بين هذا وبين الوجود الذي هو موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا عندهم وهو العلم الأعلى عندهم الناظر في الوجود ولواحقه فإن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث وقائم بنفسه وقائم بغيره ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام فكان هذا الوجود يعم القسمين الواجب والممكن وهذا هو المطلق لا بشرط وهو الكلي الطبيعي فجعلوا أحد القسمين وهو الواجب هو المطلق بشرط الإطلاق وكذلك جعل العدم المحض هو المميز للوجود الواجب عن الممكن يوجب كون العدم

(١) الصفدية ٨٦/١

(٢) الصفدية ١٠٥/١

المحض فصلا أو خاصة وهذا أيضا باطل فإن الأمرين المشتركين في الوجود لا يكون المميز لأحدهما عن الآخر إلا أمرا وجوديا ولو قدر أنه عدمي لكان الواجب". (١)

٣٣- "قد امتاز بأمر عدمي والممكن امتاز بوجودي والوجود أكمل من العدم فيكون كل ممكن مخلوق على قول **ابن سينا** أكمل من الموجود الواجب القديم لأنهما اشتركا في الوجود وتميز الرب بعدم الأمور الثبوتية وتميز المخلوق بأمور وجودية وهذا الكلام عندهم هو غاية التوحيد والتحقيق والحكمة وهو غاية التعطيل والكفر والجهل والضلال وذلك أن المطلق بشرط الإطلاق وجوده في الأذهان لا في الأعيان وهم يسلمون هذا ويقررونه في منطقهم ويقولون الكلي ثلاثة أنواع الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي فالطبيعي هو الحقيقة المطلقة كالإنسانية والحيوانية وأما المنطقي فهو ما يعرض لهذه من العموم والكلية والعقلي هو المركب منهما وهو الطبيعي بشرط كونها كلية فهذا العقلي لا يوجد إلا في الذهن وكذلك المنطقي وأما الطبيعي فيقولون أنه موجود في الخارج لكن لا يوجد إلا معينا مشخصا ويقولون أنه جزء المعين وأن الماهية في الخارج زائدة عن الوجود الثابت في الخارج ويذكرون عن أصحاب أفلاطن أنهم أثبتوا الكلي العقلي في الخارج مجردا عن الأعيان وشنعوا عليهم تشنعا عظيما ومن قال إن الرب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ويردون على أصحاب أفلاطن الذين أثبتوا المثل الأفلاطونية وهي الكليات المجردة عن الأعيان ويقولون هي ثابتة في الأذهان لا في الأعيان وعند هؤلاء بتقدير ثبوت هذه الكليات في الخارج". (٢)

٣٤- "بأنها لا توجد إلا مقارنة ملازمة للأعيان كما يقوله أصحاب أرسطو وأهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود لما قال من قال منهم أنه الوجود المطلق كابن سبعين والقونوي وأمثالهما قال من قال منهم كالقونوي أنه المطلق لا بشرط ليكون موجودا في الخارج وهذا باطل أيضا فإن الموجود المطلق لا بشرط يتناول القسمين الواجب والممكن فيكون الممكن داخلا في مسمى واجب الوجود وهم إنما فرقوا بينهما بناء على أن وجود الممكن زائد على حقيقته وهو باطل وأن الواجب إنما يتميز بقيود سلبية والسلوب لا تكون مميزة عندهم بل لا يحصل التمييز في الموجودين إلا بأمور وجودية ولأن المطلق عند من يقول بوجوده في الخارج جزء من المعين فيكون رب العالمين جزءا من كل مخلوق ولأن الخارج لا يوجد فيه كلي ولا مطلق إلا معينا مشخصا ولكن ما هو كلي في الأذهان يكون موجودا في الأعيان لكن معينا ومشخصا وأيضاً هؤلاء الذين يقولون إن واجب الوجود مطلق أو مقيد بالأمور السلبية **كابن سينا** وأهل الوحدة وغيرهم هم في الحقيقة لا يثبتون له حقيقة". (٣)

٣٥- "وأما إذا أريد بالحقيقة ما يتصور في الذهن وهي الماهية الذهنية كما يتصور المثلث في الذهن قبل ثبوته في الخارج فالماهية الثابتة في الأذهان مغايرة للحقيقة الموجودة في الأعيان فمن قال أن وجود كل شيء عين

(١) الصفدية ١١٢/١

(٢) الصفدية ١١٣/١

(٣) الصفدية ١١٥/١

ماهيته كما يقوله متكلمو أهل الأثبات فقد أصاب إذا أراد أن الوجود الثابت في الخارج هو الماهية الثابتة في الخارج ومن قال ان وجود كل شيء غير ماهيته كما يقوله أبو هاشم بن الجبائي وأمثاله فقد أصابوا إن أرادوا أن الوجود الثابت في الخارج مغاير للماهية الثابتة في الذهن وأما إن أرادوا ما هو المعروف من مذهبهم أن في الخارج ماهيات ثابتة وهو المعلوم الثابت في حال عدمه وأن الوجود صفة لتلك الماهية فهذا خطأ وأعظم خطأ من هؤلاء من فرق من المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله وقالوا أن الممكن وجوده في الخارج زائد على ماهيته وأما الواجب فوجوده في الخارج عين ماهيته وإنما كان خطؤهم أعظم لأنهم أخطأوا من وجهين أحدهما إثبات حقائق في الخارج غير الموجودات الثابتة في الخارج والثاني أنهم جعلوا الوجود الواجب وجوداً مطلقاً ليس له حقيقة سوى مطلق الوجود وأنه إنما يتميز عن غيره بأمور سلبية أو إضافية مع أنهم يقولون في منطقهم أن الأمور السلبية والإضافية لا تميز بين المشتركين في أمر كلي وجودي وإنما يقع التمييز بأمور ثبوتية". (١)

٣٦- "الأولين والآخرين مثل أرسطو ومن قبله فالقائلون بقدم الأفلاك من الفلاسفة يقولون أن القديم تقوم به حوادث لا أول لها وأما أهل الملل وأئمة الفلاسفة وجماهيرهم فيقولون أن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن وأن ما قامت به الحوادث من الممكنات فهو مخلوق محدث بل ما قارنته الحوادث من الممكنات فهو مخلوق محدث لا متنازع صدره عن علة تامة قديمة أزلية والمشهور من مقالة أساطين الفلاسفة قبل أرسطو هو القول بحدوث العالم وإنما اشتهر القول بقدمه عنه وعن متبعيه كالفارابي **وابن سينا** والحفيد وأمثالهم وأما قيام الأفعال الاختيارية وقيام الصفات بالله تعالى فهو قول سلف الأمة وأئمتها الذين نقوله عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو القول الذي جاء به التوراة والإنجيل وهو القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقاً لصحيح المنقول وحينئذ فنعلم بالعقل الصريح أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل مع أن الرب لم يزل ولا يزال متصفاً بصفات الكمال لم يصرف قادراً بعد أن لم يكن ولا متكلماً بعد أن لم يكن ولا موصوفاً بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال المتضمنة لكماله في أقواله وأفعاله وهذه الأمور مبسوبة في غير هذا الموضوع المقصود هنا بيان ما ذكرناه من الدليل على حدوث كل ما سوى الله وأن حقيقة قولهم يستلزم أن لا يكون للحوادث محدث أصلاً لا متنازع صدور الحوادث عن علة تامة أزلية وأن كل محدث سواء سمي معلولاً أو مفعولاً لا بد حين". (٢)

٣٧- "قوة امتنازت بها عن الأنف ولا في الخبز قوة امتناز بها عن الشراب ولا في الماء قوة امتناز بها عن الخل ولكن الله تعالى يخلق الشبع والري عند ذلك لا به وهذا القول ضعيف مخالف للشرع والعقل فإن الله تعالى قال ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ وقال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ومثل هذا كثير في الكتاب

(١) الصفدية ١٢٠/١

(٢) الصفدية ١٣٠/١

والسنة كما قد بسط في موضعهوالمقصود هنا أن كون النفوس أو غيرها من الأعيان جعل الله فيها من القوى والطبائع ما يحصل به بعض الآثار لا ينكر لا في الشرع ولا في العقل ولكن دعوى المدعي أن معجزات نبينا أو غيره من الأنبياء هي من هذا الباب بختان عظيم والقائلون بهذا رأوا أنهم يمكنهم تعليل بعض الخوارق بعلة طبيعية فعللوها ثم جهالهم ظنوا هذا يطرد فطردوا وأما حذاقهم فيكذبون بالخوارق الخارجة عن القانون الطبيعي عندهم وذلك مثل كون بعض الناس يبقى مدة لا يأكل ولا يشرب فإن جماعة من الناس يبقى شهرا أو شهرين لا يأكل فأخذ **ابن سينا** يقول في إشاراتِه إذا بلغك أن". (١)

٣٨- "انشقاق القمر معلوما معروفا عندهم لعظم في إنكاره القيل والقال وكثرة الاعتراض وكثرة السؤال وصار في ذلك من المراء والجدال ما لا يخفى على أدنى الرجالوكذلك القرآن فإن القرآن فيه من الأخبار عن الأمم الماضية كقصة آدم وإبليس ونوح وقومه ومخاطبته لهم وقصة عاد وثمود وفرعون وما جرى من الأمم وقومهم من المخاطبات في الأمور الجزئية مما لا يمكن أن تعلم بالحدس وقوى النفس التي تنال بواسطة العلم بالحد الأوسط وكذلك الخبر عن الأمور المستقبلية المفصلة فإن هذه كلها لا يمكن في الجبلَة أن تعلم إلا بمخبر يخبر بها الإنسان وأما علمه بما بدون الخبر فممتنع من قوى النفس ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعُرِيِّ﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَفْئَالَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ وفي الجملة فهؤلاء يدعون ما ذكره **ابن سينا** في إشاراتِه من أن خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية كتمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية وهذا هو الطلسمات وإما أن تكون بأسباب طبيعة سفلية كخواص الأجسام وهي النيرنجيات وإما أن تكون بأسباب نفسانية ويزعمون أن المعجزات التي للأنبياء والكرامات التي للأولياء وأنواعا من السحر". (٢)

٣٩- "وبالجملة فالأدلة الدالة على بطلان قولهم كثيرا جدا والكلام على هذا وغيره قد بسط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن أقوال هؤلاء ليست مطابقة لما أخبرت به الرسل كما ليست مطابقة لما دل عليه العقل الصريح فلا هي موافقة للمنقول الصحيح ولا للمعقول الصحيح ولكنهم يفسطون في العقلية ويقرمطون في السمعيات كما ظهر ذلك في الباطنية من القرامطة والإسماعيلية وأمثالهم وكما ظهر ذلك في متصوفة الفلاسفة الذين يزعمون أن أخبار الأنبياء مطابقة لأقول هؤلاء الفلاسفة وكما ظهر ذلك فيمن يريد أن يجمع بين الشريعة والفلسفة **كابن سينا** وابن رشد الحفيد وأمثالهما وكما سلك نحوا من ذلك أهل الوحدة والحلول كابن عربي وابن سبعين وابن قسي صاحب خلع النعلين وأمثال هؤلاء فإن هؤلاء أعظم مخالفة لصريح المعقول مع صحيح المنقول

(١) الصفدية ١/١٣٦

(٢) الصفدية ١/١٤٢



من المعتزلة ونحوهم والمعتزلة ونحوهم أقرب منهم ومتكلمة أهل الإثبات للصفات والقدر مثل الكرامية والكلابية والأشعرية". (١)

٤٠- "فصلاً إذا تبين هذا فيقال الكلام على هؤلاء من وجوهاً أحدها أن يقال قولكم هذا قول بلا علم وهو قول لا دليل على صحته وهذا يقال قبل الجزم ببطلان قولهم فإنهم أولاً يطالبون بالدليل الدال على صحة قولهم وليس لهم على ذلك دليل أصلاً بل عامة ما يعتمدون عليه التجويز الذهني والذي قرره **ابن سينا** وأمثاله ليس فيه ما يدل على أن هذا هو الواقع بل غاية مطلوبهم تجويز ذلك وإمكانه مع أن ذلك باطل وأيضاً فإثبات قوى النفوس لا يوجب مثل هذه الآثار ولا ريب أن المعجزات المعلومة عند المسلمين واليهود والنصارى مما اتفق الناس على أن قوى النفوس لا تقتضيها والفلاسفة يسلمون ذلك لكن إنما يقرون من المعجزات بما يظنون أنه يمكن إحالته على قوى النفوس كإنزال المطر". (٢)

٤١- "للملك مما امتاز بها على أصحاب القوى المعروفة لما نشاهده من الحيوان وقد بينا أن هؤلاء يقولون ما ذكره **ابن سينا** وأمثاله كما ختم إشاراته بأن قال الأمور الغريبة تنبعث في عالم الطبيعة من مبادئ ثلاثة أحدها الهيئة النفسية وثانيها خواص الأجسام العنصرية مثل جذب المغناطيس للحديد بقوة تخصه وثالثها قوة سماوية بينها وبين أمزجة أجسام أرضية مخصوصة ببيئات وضعية أو بينها وبين قوى نفوس أرضية مخصوصة بأحوال فلكية فعلية أو انفعالية تستتبع حدوث آثار غريبة. قال: والسحر من قبيل القسم الأول بل المعجزات والكرامات والنيرنجيات من قبيل القسم الثاني والطمسمات من قبيل القسم الثالث. فزعم أن أسباب خوارق العادات في هذا العالم هي هذه الأسباب الثلاثة أما القوى النفسانية وأما القوى الجسمانية العنصرية وأما القوى الفلكية مع القوى الجسمانية أو النفسانية". (٣)

٤٢- "وهذا النفي لم يذكر عليه دليلاً ولا دليل له عليه والنافي عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل وهو يقول ليس الخرق في تكذيبك ما لم تستبن حكمته دون الخرق في تصديقك ما لم يقم بين يديك بينته وهذا كنفيتهم للجن والملائكة وهؤلاء يلزمهم إقامة دليل علاني على نفي ولا دليل لهم ولكن كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله وهذا مما ينبغي أن يعرف فإن عمدة هؤلاء في حصرهم الفاسد هو النفي والتكذيب بلا علم أصلاً. وأيضاً فإننا قد علمنا نحن وغيرنا بالمشاهدة والأخبار المتواترة والدلائل اليقينية بطلان هذا الحصر وأنه يحدث في هذا العالم أمور كثيرة عن أحياء ناطقين من غير نفوس بني آدم وغير الأجسام العنصرية وغير الفلك وقواها وقد ذكر **ابن سينا** لما تكلم عن إثبات الخوارق على أصول إخوانه الفلاسفة الذين يزعمون أن المبدع للعالم موجب بذات لا قدرة لها ولا مشيئة وأنه يمتنع انشقاق الأفلاك وتغير هذا العالم وهؤلاء يكذبون أو يكذب كثير منهم بكثير من

(١) الصفدية ١/١٦٠

(٢) الصفدية ١/١٦٣

(٣) الصفدية ١/١٦٥

الغرائب التي يقر بها **ابن سينا** وأمثاله فإن الالهيّين من الفلاسفة يقرون بأمر كثيرة ينكرها الطبيعيّون منهم. فلما ذكر إمكان ما صدق به من الغرائب وذكر دليل". (١)

٤٣- "وأيضاً فهؤلاء يقولون أن المقتضي لخوارق العادات إما أن يكون قوى نفسانية أو جسمانية وإن كانت جسمانية فإما أن تكون جسمانية عنصرية أو جسمانية فلكية فالخوارق الحاصل من التأثيرات النفسانية هي عندهم من المعجزات والكرامات والسحريات والحاصلة من القوى العنصرية كجذب المغناطيس وهي النيرنجيات والحاصلة من القوى الفلكية هي الطلسمات والقوى الفلكية لا تؤثر في الخارق إلا عند انضمام القوى العنصرية القابلة أو القوى النفسانية الأرضية الفاعلة وهذا هو الطلسماتون أعظمهم إثباتاً لخوارق العادات **ابن سينا** وقد ذكر أسباب الخوارق في أربعة أمور في سبب التمكن من ترك الغذاء مدة وهو أن النفس تشغل بما يعرض لها من معرفة أو محبة وخوف ونحو ذلك حتى لا تجوع بسبب أن القوى الهاضمة مشغولة عن تحليل الغذاء وفي سبب التمكن من الأفعال الشاقة مثل أن يطيق العارف فعلاً أو حركة تخرج عن وسع مثله وهذا كما أن النفس إذا حصل لها غضب وفرح أو انتشاء ما بسكر معتدل وأمثاله حصل لها قوة لم تكن قبل ذلك وكذلك إذا حصل لها من أحوال العارفين ما يقويها وفي سبب التمكن من الإخبار عن الغيوب ومضمونه أنه قد". (٢)

٤٤- "ويستعمله في الشر فهو الساحر الخبيث. قال: والإصابة بالعين تكاد أن تكون من هذا القبيل، قال: وإنما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثر في الأجسام ملاقياً أو مرسل جزءاً ومنفذ كيفية بواسطة ومن تأمل ما وصفناه استسقط هذا الشرط عن درجة الاعتبار فهذا ملخص كلامهم في هذا الباب ومعلوم أن جميع ما ذكره هو أمر معتاد كثير ليس من خوارق العادات ولا من جنس المعجزات ولهذا قال **ابن سينا** بعد ذكر ذلك وذكر ما تقدم حكايته من أنه من لم يصدق بالجملة هان عليه التفصيل ثم قال ولعلك قد بلغت عن بعض العارفين أخبار تكاد تأتي بتقلب العادة فتبادر إلى التكذيب وذلك مثل ما يقال أن نبياً ربما استسقى للناس فسقوا". (٣)

٤٥- "بخلاف انفلاق البحر اثني عشر فرقا كل فرق كالطود العظيم وانقلاب العصا حية ونزول المن والسلوى وانفجار اثني عشرة عينا من الحجارة ومثل نبع الماء من بين الأصابع وتكثير الطعام والشراب حتى يكفي أضعاف من كان يكفيه وانقلاع الشجرة ثم عودها إلى مكانها ثابتة فهذه الأمور وأمثالها لا يصدر جنسها عن سبب معتاد فهذه خارقة للعادة بخلاف ما يكون خارقاً للعادة في قدره لا في جنسه وهذا الجنس هم ممنعون حصوله في العالم لا بقوي نفس ولا غيرها والعلم بحصول مثل ذلك إما بالمعينة وإما بالأخبار الصادقة يبين فساد أصلهم وهذا مما ينبغي للعاقل أن يتدبره فإن القدر الذي بينوا سببه من الغرائب ليس من جنس خوارق العادات

(١) الصفدية ١٦٦/١

(٢) الصفدية ١٧٦/١

(٣) الصفدية ١٧٨/١

بل هو من جنس الأمور المعتادة وعلى هذا فيكونون منكرين لجنس الخوارق وهذا هو أصلهم الفاسد الذي يعلم فساده بدلائل كثيرة ولكن **ابن سينا** سلك طريقة أراد أن يجمع فيها بين أصولهم الفاسدة وبين التصديق بنوع من الغرائب وأن يجعل الكرامات والمعجزات من هذا النمط فإن السحر هو من الأمور المعتادة كالأَسباب التي يحصل بها المرض والموت ونحو ذلك ومنه أمور تخالف العادة والطبيعة ولكن هو مما اعتيد أنه يحصل بالشیاطين لكن مقرون بما يدل على كذبه وفجوره فلا يشبه كرامات الصالحين فضلا عن المعجزات والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضوع المقصود هنا بيان فساد قول من جعل المعجزات قوى نفسانية". (١)

٤٦- "وهذا الرجل وأتباعه إنما عامة كلامهم في الطبيعيات فهي علم القوم الذي شغلوا به زمانهم وأما الإلهيات فكلام الرجل فيها وأتباعه قليل جدا إلى غاية ولكن **ابن سينا** وأمثاله خلطوا كلامهم في الإلهيات بكلام كثير من متكلمي أهل الملل فصار للقوم كلام في الإلهيات وصار **ابن سينا** وابن رشد الحفيد وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء ويظهرون أن أصولهم لا تخالف الشرائع النبوية وهم في الباطن يقولون أن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر وإنما هو تخيل وتمثيل وأمثال مضروبة لتفهيم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم وإن كان مخالفا للحق في نفس الأمر وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخيل ويزعمون أن العقل دل على صحة أصولهم وأكثر الناس لا يجمعون بين معرفة حقيقة ما جاءت به الرسل وحقيقة قول هؤلاء ولا يعقلون لوازم قولهم التي بها يتبين فساد قولهم بالعقل الصريح ثم إن كثيرا من الناس أخذ مذهبهم بغير عباراتها وربما عبر عنها بعبارات إسلامية حتى يظن المستمع أن قول هؤلاء هو الحقيقة التي بعثت بها الرسل ودلت عليها العقول كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأصحاب دعوة القرامطة الباطنية حيث عبروا بالسابق والتالي عن العقل والنفس ويحتجون على ذلك بالحديث الذي يروونه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "أول ما خلق الله العقل" ثم إن هذه الأمور راجت على كثير من أهل التصوف والكلام والتأله والنظر كصاحب جواهر القرآن". (٢)

٤٧- "ومشكاة الأنوار والكتب المضمون بها على غير أهلها ومن سلك هذا المسلك مثل أصحاب البطاقة وابن أجلى والشوذي وصاحب خلع النعلين وابن العربي الطائي وابن سبعين وغيرهم وكثير من الناس تجده تارة مع أهل الكلام وتارة مع أهل الفلسفة كالرازي والأمدى وغيرهما وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث أول ما خلق الله العقل وما يتعلق به وتكلمت على ما ذكره **ابن سينا** في شفاؤه في واجب الوجود وما ذكره ابن سبعين وابن العربي وغيرهم في غير هذا الموضوع وهذا الحديث موضوع وكذب عند أهل العلم بالحديث كما ذكر أبو حاتم البستي وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهما ومع هذا فلفظه أول ما خلق الله العقل قال". (٣)

(١) الصفدية ١/١٨٢

(٢) الصفدية ١/٢٣٧

(٣) الصفدية ١/٢٣٨

٤٨- "الغرائب منحصرة في القوى الفلكية والطبيعية والنفسانية الآدمية أجهل وأضل من المشركين والصابئين ومما يوضح الأمر في ذلك أن هؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الصانع فإن هؤلاء نوعان طبائعون والهيون فأما الطبيعيون فلا يقرون بوجود موجود وراء الفلك وما يحويه وحقيقة قولهم أن العالم واجب الوجود بنفسه ليس له مبدع ولا فاعل وهذا هو التعطيل الذي كان يعتقد فرعون حيث أنكر رب العالمين وقال لموسى على سبيل الإنكار وما رب العالمين فاستفهمه استفهام إنكار لا استفهام استعلام كما يظنه من يزعم أنه سأل موسى عن الماهية والمسئول عنه ليس له ماهية فعدل موسى عن ذكر الماهية فإن هذا قول باطل وإنما كان استفهام فرعون استفهام إنكار وجحود ولهذا أجابه موسى بما يقيم الحجة عليه ويبين أن الرب معروف معلوم لا سبيل إلى إنكاره وجحده وكان فرعون مقرا به في الباطن وإن جحده في الظاهر كما قال تعالى ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ وقال تعالى عن موسى في خطابه لفرعون ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ وهذا القول الذي أظهره فرعون هو قول المعطلة من الطبيعيين وأما الإلهية الدهريون الذين يقولون بقدوم العالم وصدوره عن علة قديمة **كابن سينا** وأمثاله فهؤلاء وإن". (١)

٤٩- "كانوا مقرين بمبدع هذا العالم فقولهم مستلزم لقول أولئك المعطلة وإن كانوا لا يلتزمون قولهم وذلك أن الموجودات العقلية التي يثبتها هؤلاء من واجب الوجود كالعقول العشرة هي عند التحقيق لا توجد إلا في الأذهان لا في الأعيان والواحد المجرد الذي يقولون أنه صدر عنه العالم لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان والوجود المطلق الذي يقولون أنه الوجود الواجب إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان وأيضا فهم يثبتون أنه لا بد في الوجود من موجود واجب وهذا متفق عليه من العقلاء سواء قالوا بقدوم العالم أو بحدوثه وسواء جحدوا الخالق أو أقروا بإثبات موجود واجب بنفسه لا يتضمن الإقرار بالصانع إن لم يثبت أنه مغاير للعالم وقد بسطنا القول في غير هذا الموضع وبيننا أن الطريقة التي سلكها **ابن سينا** وأتباعه في إثبات الصانع وفي إثبات واجب الوجود هي أضعف الطرق وأقلها فائدة وإن كان أتباعه كالسهروردي المقتول وكالرازي والآمدي وغيرهم يعظمونها فإن غايتها إثبات موجود واجب وهذا لا نزاع فيه وإنما الشأن في كون الواجب مغاير لهذا العالم وهم بنوا ذلك على طريقة نفى الصفات وهي توحيدهم الذي بسطنا الكلام عليه في غير هذا الموضع فانهم ادعوا أن الوجود الواجب لا يكون إلا بسلوب الصفات لأن إثباتها يقتضي التركيب والواجب لا يكون مركبا وقد تقدم التنبيه على ما في هذا الكلام من التلبس والفساد قالوا والعالم حامل الصفات مركب فلا يكون واجبا". (٢)

٥٠- "وهذا الإلحاد الذي وقع في كلام ابن عربي صاحب الفتوحات وأمثاله في أصول الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لم يكن في كلام العلماء والشيخ المشهورين عند الأمة الذين لهم لسان صدق ولكن هؤلاء أخذوا مذهب الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام **كابن سينا** وأمثاله الذي دخل كثير منها في كلام صاحب الكتب

(١) الصفدية ٢٤٢/١

(٢) الصفدية ٢٤٣/١

المضنون بما على غير أهلها وأمثاله فأخرجوها في قالب الإسلام بلسان التصوف والتحقيق كما فعل ابن عربي مع أنه يقدح في توحيد الشيوخ الأكابر كالجنيد وسهل بن عبد الله وأمثالهما ويطعن في قول الجنيد لما سئل عن التوحيد فقال التوحيد أفراد الحدوث عن القدم ويقول لا يميز بين المحدث والقديم إلا من كان ليس واحدا منهما ذكر هذا وأشباهه في كتابه التجليات وله كتاب<sup>(١)</sup>.

٥١- "الإسراء الذي سماه الإسراء إلى المقام الأسري وجعل له إسراء كإسراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحاصل إسرائه من جنس الإسراء الذي فسر به **ابن سينا** ومن اتبعه كالرازي والهمداني ونحوهم إسراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجعلوه من نوع الكشف العلمي كما فعلوا مثل ذلك في تكليم موسى وجعلوا ما خوطب به كله في نفسه فلهذا ادعى ابن عربي إسراء وهو كله في نفسه وخياله منه المتكلم ومنه المجيب وباب الخيال باب لا يحيط به إلا الله وابن عربي يدعي أن الخيال هو عالم الحقيقة ويعظمه تعظيما بليغا فجعل في خياله يتكلم على المشايخ وتوحيدهم بكلام يقدح في توحيدهم ويدعي أنه علمهم التوحيد في ذلك الإسراء وهذا كله من جنس قرآن مسيلمة بل شر منه وهو كلام مخلوق اختلقه في نفسه والجنيد رحمه الله تكلم بكلام الأئمة العارفين فإن كثيرا من الصوفية وقعوا في نوع من الحلول والاتحاد كما ذكر ذلك أبو نعيم في الحلية وكما ذكره القشيري في رسالته فبين الجنيد أن التوحيد لا يكون إلا بأن يميز بين القديم والمحدث<sup>(٢)</sup>.

٥٢- "ثم عقيدة فلسفية كأنها مأخوذة من **ابن سينا** وأمثاله ثم أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في فصوص الحكم وهو وحدة الوجود فقال وأما عقيدة خلاصة الخاصة فتأتي مفرقة في الكتاب ولهذا كان هؤلاء كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام فيجعلون أفضل الخلق المحقق عندهم وهو القائل بالوحدة وإذا وصل إلى هذا فلا يضره عندهم أن يكون يهوديا أو نصرانيا بل كان ابن سبعين وابن هود والتلمساني وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

٥٣- "هذا النص وأمثاله من نصوص المبدأ والمعاد ما نقوله نحن وأنتم في نصوص الصفات ثم من هؤلاء من سلك طريق التأويل كما فعل ذلك من فعله من القرامطة كالنعمان قاضيهم صاحب كتاب أساس التأويل وكأبي يعقوب السجستاني صاحب الأقاليد المملوكية وكتاب الافتخار وأمثالهما وألقى هؤلاء جلاباب الحياء وكابروا الناس وباهتوهم حتى ادعوا أن الصلاة معرفة أسرارهم أو موالاة أئمتهم والصوم كتمان أسرارهم والحج زيارة شيوخهم وهذا ييوحون به إذا انفردوا بإخوانهم وأما الذين سكنوا بين المسلمين كالفارابي **وابن سينا** وأمثالهما فما أمكنهم أن يقولوا مثل هذا وعلموا أنه مما يظهر بطلانه فقالوا أن الرسل إنما خاطبت الناس بما يخيل إليهم أمورا ينتفعون باعتقادها في الإيمان بالله واليوم الآخر وإن كان ما يعتقدون من تلك الأمور باطلا لا يطابق الحقيقة في

(١) الصفدية ٢٦٥/١

(٢) الصفدية ٢٦٦/١

(٣) الصفدية ٢٦٨/١

نفسه والخطاب الدال على ذلك كذب في الحقيقة عندهم لكنه يسوغ الكذب الذي يصلح به الناس ومن تحاشى منهم على إطلاق الكذب على ذلك فعنده أنه من باب تورية العقلاء الذين يورون لمصلحة أتباعهم". (١)

٥٤- "فكان ما سلكه أولئك المتكلمون في العقلية الفاسدة والتأويلات الحائدة هي التي أخرجت هؤلاء إلى غاية الإلحاد ونهاية التكذيب للمرسلين وفساد العقل والدين وأخذ **ابن سينا** وأمثاله ينقضون الطريقة التي سلكها أولئك في حدوث العالم وإثبات الصانع إذ كان مدارها على امتناع تسلسل الحوادث وأن حكم الجميع حكم الواحد فأبو الحسين البصري من حذاق هؤلاء يجعلون أصل الدين مبنيًا على أنه إذا كان كل واحد من الحوادث كائنا بعد أن لم يكن فالجميع كذلك كما أنه إذا كان كل واحد من الزنج أسود فالجميع كذلك وأبو المعالي وأمثاله يقولون إثبات الحدوث ونفي الفعل في الأزل جمع بين النقيضين فقال لهم المنازعون أتباع الأنبياء وأتباع الفلاسفة الفرق بين النوع والشخص معلوم والمتنفي وجود حادث معين في الأزل بحيث يكون حادثًا قديمًا أو وجود مجموع الحوادث في الأزل بحيث تكون كل الحوادث قديمة وأما دوام الحوادث شيئًا بعد شيء كما هي دائمة شيئًا بعد شيء في المستقبل فليس في العقل ما يحيل هذا ولا يمكن الفرق بين الماضي والمستقبل بفرق مؤثر في مناهج الحكم وليس كل مجموع يوصف بما يوصف به أفراده بل قد يوصف بذلك إذا لم يستفد بالاجتماع حكمًا آخر وقد لا يوصف بذلك إذا حصل له بالاجتماع حكم آخر فالأول كاجتماع الموجودات والمعدومات والممكنات والممتنعات فإنه لا يخرجها عن حكم هذه الصفات والثاني كاجتماع أجزاء الخط والسطح والجسم والطويل". (٢)

٥٥- "ومن ذلك أن أحدهم يحتج بكل ما يجده من الأدلة السمعية وإن كان ضعيف المتن والدلالة ويدع ما هو أقوى وأبين من الأدلة العقلية إما لعدم علمه بها وإما لنفوره عنها وإما لغير ذلك وفي مقابلة هؤلاء من المنتسبين إلى الإثبات بل إلى السنة والجماعة أيضًا من لا يعتمد في صفات الله على أخبار الله ورسوله بل قد عدل عن هذه الطريق وعزل الله ورسوله عن هذه الولاية فلا يعتمد في هذا الباب إلا على ما ظنه من المعقولات ثم هؤلاء مضطربون في معقولاتهم أكثر من اضطراب أولئك في المنقولات تجد هؤلاء يقولون أنا نعلم بالضرورة أمرًا والآخر يقولون نعلم بالنظر أو بالضرورة ما يناقضه وهؤلاء يقولون العقل الصريح لا يدل إلا على ما قلناه والآخرين يناقضوهم في ذلك ثم من جمع منهم بين هذه الحجج أداه الأمر إلى تكافؤ الأدلة فيبقى في الحيرة والوقف أو إلى التناقض وهو أن يقول هنا قولًا ويقول هنا قولًا يناقضه كما تجد من حال كثير من هؤلاء المتكلمين والمتفلسفة بل تجد أحدهم يجمع بين النقيضين أو بين رفع النقيضين والنقيضان اللذان هما الإثبات والنفي لا يجتمعان ولا يرتفعان بل هذا يفيد صاحبه الشك والوقف فيتردد بين الإعتقادين المتناقضين الإثبات والنفي كما

(١) الصفدية ٢٧٦/١

(٢) الصفدية ٢٧٧/١

يتردد بين الإرادتين المتناقضتين وهذا هو حال حذاق هؤلاء كأبي المعالي وأبي حامد والشهرستاني والرازي والآمدي وأما ابن سينا وأمثاله". (١)

٥٦- "وابن سينا وأتباعه لما ادعوا أن واجب الوجود هو المطلق بشرط الإطلاق لم يمكنهم أن يجعلوه مطلقاً عن الأمور السلبية والإضافية بل قالوا وجود مقيد بسلوب وإضافات لكنه ليس مقيداً بقيود ثبوتية وقد يعبر عن قولهم بأنه الوجود المقيد بكونه غير عارض لشيء من الماهيات وهذا تعبير الرازي وغيره عنه لكن هذا التعبير مبني على أن وجود غيره عارض لماهيته وهو مبني على أن ماهية الشيء في الخارج ثابتة بدون الشيء الموجود في الخارج وهذا أصل باطل لهم فإذا عبر عنه بهذه العبارة لم يفهم كل أحد معناه وأما إذا عبر عنه بالعبارة التي يعلمون هم أنها تدل على مذهبهم بلا نزاع انكشف مذهبهم وإذا قالوا هو الوجود المقيد بقيود سلبية كان في هذا أنواع من الضلال منها أنهم لم يجعلوه مطلقاً فإن كونه مقيداً بقيد سلبي أو إضافي نوع تقييد فيه وهذا القيد لم يجعله أحق بالوجود بل جعله أحق بالعدم ومعلوم أن الوجود الواجب أحق بالوجود من الوجود الممكن فكيف يكون أحق بالعدم من الممكن". (٢)

٥٧- "الثبوتية والعدمية لا وجود له إلا في الذهن والمجوزون للمثل الأفلاطونية مع أن قولهم فاسد فإنهم لا يقولون أن الماهيات الكليات مجردة عن كل قيد بل يقولون هي موجودة لا معدومة ولكنها مجردة عن الأعيان المحسوسة وقول هؤلاء معلوم الفساد عند جماهير العقلاء فكيف بإثبات أمر مطلق مجرد عن كل قيد سلبي وثبوتي ثم من المعلوم أن المقيد بالقيود السلبية دون الثبوتية أولى بالعدم عن المقيد بسلب النقيضين فإن المقيد بسلب النقيضين ليس امتناع العدم أحق به من امتناع الوجود بل هو ممتنع الوجود كما هو ممتنع العدم فلا يقال هو موجود ولا يقال هو معدوم وأما المقيد بالقيود السلبية فالعدم أحق به من الوجود فإنه معدوم ليس بموجود وهو يفيد كونه معدوماً ممتنع الوجود ليس ممتنع العدم بل هو واجب العدم ممتنع الوجود ومعلوم أن هذا أعظم مناقضة للوجود فضلاً عن الوجود الواجب مما هو يقال فيه أنه ممتنع الوجود وممتنع العدم فإن هذا يناقض الوجود كما يناقض العدم وذاك يناقض العدم دون الوجود وما ناقض الشيء دون نقيضه فهو أعظم مناقضة مما ناقضه وناقض نقيضه فعُدوك وعدو عدوك أقل مضارة لك من عدوك الذي ليس بعدو عدوك فإن هذا يضر من كل وجه وذاك يضر من وجه وينفع من وجه ولهذا كان قول من لم يصف الرب إلا بالصفات السلبية أعظم مناقضة لوجوده ممن لم يصفه لا بالسلبيات ولا بالثبوتيات فقول هؤلاء المتفلسفة كابن سينا وأمثاله". (٣)

٥٨- "المطلق المجرد عن الإثبات والنفي فهو أبلغ في التعطيل من قول ابن سينا من بعض الوجوه حيث كان ما ذكره ممتنع أن يكون موجوداً أو معدوماً لرفعهم النقيضين من جميع الجهات وابن سينا جمع بين النقيضين

(١) الصفدية ٢٩٤/١

(٢) الصفدية ٢٩٧/١

(٣) الصفدية ٢٩٩/١



من بعض الوجوه ورفع النقيضين من كل وجه أبلغ في النفي من رفع النقيضين من بعض الوجوه وقوله أبلغ في التعطيل من جهة أخرى من جهة أن الأمور العدمية التي قيدها بأمر كثيرة جدا ولم يثبت من الناحية الأخرى إلا وجودا مجردا لا حقيقة له هذا قول الباطنية كأبي يعقوب إسحق بن أحمد السجستاني صاحب الأقاليد الملوكوتية والافتخار وغيرهما فإنهم ينفون عنه الثبوت والانتفاء وهو معلوم الفساد بالاضطرار كما تبين وقولهم يستثنى الوجود من الأمور المطلقة هو بالعكس أخرى فإن الوجود المطلق يعم كل شيء فهو أعم للأمور الموجودات كسائر الأسماء العامة مثل الشيء والثابت والحق والحقيقة والماهية والذات ونحو ذلك فهذه أعم الكليات وأوسع المطلقات فمضى جواز الإنسان أن يكون هذا المطلق". (١)

٥٩- "سألني عنها تكلمت فيها على أصل قولهم وقول ابن عربي **وابن سينا** ومن ضاهى هؤلاء وبينت له أن أصل قولهم يرجع إلى الوجود المطلق ثم بينت له أن المطلق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان وكان له فضيلة فلما تبين له ذلك أخذ يصنف في الرد عليهم وذهب إلى شيخ كبير منهم فقال له بلغني أنك جرى بينك وبين فلان كلام قال نعم قال أي شيء قال لك قال فقال لي آخر أمركم ينتهي إلى الوجود المطلق قال جيد قال بأي شيء يرد ذلك قال المطلق إنما هو في الأذهان لا في الأعيان فقال أخبر بيوتنا وقلع أصولنا هذا ونحوه فيقال في هذا أما المطلق لا بشرط فهو الذي يصدق على الأعيان وهو الذي يسمى الكلي الطبيعي فإذا قيل إنسان لا بشرط كونه واحدا ولا كثيرا ولا بشرط كونه موجودا ومعدوما فهذا يوجد في الخارج معينا مقيدا ومن ظن أنه يوجد كليا في الخارج فقد غلط وإنما يوجد في الخارج جزئيا معينا فهو كلي في الذهن وأما في الخارج فلا يوجد إلا جزئيا وسمي كليا كما يسمى الاسم عاما والمعنى الذي في النفس عاما لشموله الأفراد الثابتة في الخارج لا لأنه في حال وجوده في الخارج يكون عاما أو مطلقا فإن هذا ممتنع فليس في الخارج إلا ما له حقيقة تخصه لا عموم فيها ولا إطلاق والمنطقيون يقولون الكلي سواء كان جنسا أو فصلا". (٢)

٦٠- "البدل وهو الإطلاق والعموم البدلي كقوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وطائفة من هؤلاء يقولون أن الوجود الواجب هو هذا المطلق لا بشرط وعلى هذا التقدير فيكون هو عين وجود الموجودات الممكنة الموجودة أو جزء من ذلك فيكون الوجود الواجب الخالق للعالم هو نفس وجود المخلوق أو جزء من وجود المخلوق فقد تبين أنه إذا قيل أنه وجود مطلق فإن عني به المطلق لا بشرط وهو الطبيعي لزم أن لا يكون للواجب وجود إلا وجود مخلوقاته أو جزء من وجود مخلوقاته وإن عني به المطلق بشرط الإطلاق أمتنع وجوده إلا في الذهن وهو الكلي العقلي وإن عني به الوجود المقيد بالقيود السلبية فقط كما قاله **ابن سينا** وأتباعه فهو وإن كان أخص من المطلق لا بشرط فهو أعم من المطلق بشرط الإطلاق عن السلب والثبوت وهو أعظم امتناعا منه عن الوجود في الخارج فإن المطلق المقيد بالثبوت أولى بالوجود من المطلق المقيد بالسلب والمقيد بسلب الثبوت والعدم ممتنع وهو

(١) الصفدية ٣٠١/١

(٢) الصفدية ٣٠٣/١

أحق بالامتناع من وجه لكونه سلب فيه النقيضان والمقيد بالعدم أحق بالعدم من وجه من جهة كونه مشروطا فيه العدم فيمتنع أن يكون موجودا مع كونه معدوما فهذا ٦٢٧. (١).

٦١- "فابن سينا" وأمثاله من أئمة هؤلاء وكان أهل بيته من أهل دعوة الحاكم وأمثاله من أئمة القرامطة الباطنية الإسماعيلية. وقول من قال المطلق لا بشرط الذي يصدق على كل موجود فهو يشبه قول من يجمع بين النقيضين فيصفه بصفة كل موجود وإن كانت متناقضة ويجعل وجود الخالق هو وجود المخلوق أو جزء منه". (٢)

٦٢- "وعلى كل تقدير فحقيقة قول هؤلاء نفي الوجود الواجب المبين للوجود الممكن ونفي وجود الخالق المبين للمخلوقات ونفي وجود القديم المبين للمحدثات وهذا قول المعطلة وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا بيان أن طريقة ابن سينا وأتباعه في الوجود الواجب لا يفيد إلا إثبات وجود واجب فقط وأنها لا تفيد أنه مبين للعالم إلا بطريقة نفي الصفات وهي باطلة ولو صحت لم تفد إلا إثبات هذا الوجود المطلق لا تفيد وجودا مبينا للمخلوقات منفصلا عنها فتفيد إثبات وجود في الذهن أو إثبات وجود مشترك بين الموجودات لا تفيد إثبات وجود مبين لوجود الممكنات. وهو إنما أخذه من كلام المعتزلة لما قسموا الموجود إلى محدث وقديم وبيّنوا ثبوت القديم أخذ هو يقسمه إلى واجب وممكن وغرضه إثبات وجود الواجب بدون إثبات حدوث العالم وجعل وجود العالم ممكنا وخالف بذلك طريقة سلفه الفلاسفة كأرسطو وأتباعه فإن الممكن عندهم لا يكون موجودا وهم لم يقسموا الوجود إلى واجب وممكن كما فعله ابن سينا بل أثبتوا العلة الأولى بالحركة فقالوا الفلك يتحرك حركة شوقية للتشبه بالعلة الأولى وهو عندهم محرك للفلك كتحرير المحبوب لمحبه وقولهم أعظم فسادا من قول ابن سينا. وهذه الطريقة التي سلكها ابن سينا وأتباعه والمعتزلة يمكن سلوكها بأنواع آخر مثل أن يقال الوجود ينقسم إلى غنى عن غيره وفقير إلى". (٣)

٦٣- "وهذا يناقض قول النفاة وأما مجرد الرؤية فليست صفة مدح فإن المعدوم لا يرى ولهذا نظائر في القرآن. والمقصود أن المدح والثناء لا يكون إلا في الإثبات فإنه إنما يكون بصفات الكمال والكمال إنما يكون في الأمور الوجودية فأما العدم فلا كمال فيه فمن لم يصفه إلا بالسلوب وقال إنه الوجود المقيد بالسلوب كما قال ابن سينا وأمثاله من الباطنية فهو لم يثبت ولم يجعله موجودا فضلا عن أن يكون موصوفا بالكمال ممدوحا مثنيا عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن الكلام صفة كمال كما أن العلم والقدرة والسمع والبصر صفة كمال وأن المتكلم أكمل ممن لا يتكلم كما أن الحي أكمل من الجماد ولهذا عاب الله الجمادات المعبودة بأنها لا تتكلم كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (سورة طه ٨٩) وكذلك قول الخليل: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ (سورة الصافات ٩٢) سواء كان المراد بيان أن العابد أكمل

(١) الصفدية ١/٣٠٧

(٢) الصفدية ٢/١٨

(٣) الصفدية ٢/١٩

من معبوده وهذا ممتنع أو بيان أن المعبود يجب أن يكون متصفا بصفات الكمال. وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن من يتكلم بقدرته ومشيتته فهو أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل يكون الكلام المعين لازما لذاته ومن المعلوم أنه من لم يزل متكلمًا إذا شاء فهو أكمل ممن كان لا يمكنه الكلام ثم صار يمكنه. قال هؤلاء: وكلام السلف والأئمة في هذا الباب متناسب". (١)

٦٤- "أخبر أنه كتب ما يكون إلى يوم القيامة فقط وعندهم هو المبدع للعالم كله وهو رب كل شيء بعد الأول وأيضا فإنه أخبر أنه قدر ذلك وكتبه قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وأنه بعد أن كتب في الذكر كل شيء خلق السموات والأرض وعندهم أنه ومفعوله قديمان أزليان وأنه لم تزل معه السموات والأرض وأنها متولدة عنه معلولة لم تتأخر عنه لحظة فضلا عن خمسين ألف سنة. وأيضا فالعقل الأول عندهم تولد عنه العقل الثاني والنفس والفلك وإبداع العقل أعظم من إبداعه للنفس والفلك وإبداعه لذلك أعظم من مجرد نقشه في النفس والنفس الفلكية جمهورهم يقولون إنها عرض في الفلك ولكن **ابن سينا** وطائفة قليلة يقولون إنها جوهر قائم بنفسه فكيف يعبر عن العقل الأول بأضعف أفعاله ولا يعبر عنه بأجل أفعاله وأعظمها وإن شاع هذا شاع تسمية الواجب بنفسه قلما أيضا لأنه علم العقل الأول ما يعلمه للنفس. وأيضا فهم يقولون: إن العقول هي الملائكة التي أخبرت بها الرسل فإذا كانت العقول تسمى أقلاما لنقشها العلم في النفوس فالملائكة تسمى أقلاما ومن قال إن الملائكة هي أقلام فهو أخس من بحيمة الأنعام وكذلك ينبغي أن يسمى كل معلم قلما وهذا ليس لي لغة العرب لا حقيقة ولا مجازا. وأيضا فإنه قد قال في القلم: "اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة". (٢)

٦٥- "طريقان فطمع المناظرون لهم في قدم العالم من الدهرية من اليونان أتباع أرسطو وغيرهم واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا امتناع حدوث العالم بعد دوام التعطيل الذاتي فقد قطعوا هؤلاء وأثبتوا قدم العالم وقدم هذه الأفلاك كما هو قول أرسطو. ويقول **ابن سينا**: "العقل الصريح الذي لم يكذب قط يعلم أنا إذا فرضنا ذاتا معطلة كانت لا تفعل ثم فعلت بعد أن لم تفعل فلا بد من حدوث شيء إما قدرة وإما إرادة وإما سبب ما وأما إذا كانت لا تفعل ثم حال أن تفعل كحال أن لا تفعل لزم أن لا تفعل والتقدير أنها فعلت فلزم الجمع بين النقيضين وإنما لزم الجمع لأننا فرضنا ذاتا معطلة عن الفعل فإذا كان هذا باطلا فنقيضه حق. ولكن هذا لا يفيد قدم العالم ولا قدم شيء من العالم ولا قدم فعل بعينه ولا مفعول بعينه بل هذا بعينه يدل على امتناع قدم شيء من العالم وإن قدر أفعال متعاقبة فإنه إذا كان حال الذات فيما لا يزال كحالتها في الأزل ولم تختلف لزم أن لا يحدث عنها هذا الحادث المعين لأنها كانت وهذا الحادث لم يحدث وهي الآن على ما كانت عليه فيلزم أن لا يحدث هذا الحادث. وإذا قيل: تجدد في العالم أمور جعلت هذا مستعدا للفعل. قيل: والكلام في ذلك المتجدد كالكلام في

(١) الصفدية ٦٦/٢

(٢) الصفدية ٨١/٢

غيره يمتنع أن يتجدد عن ذات حالها عند التجدد وقبل التجدد شيء سواء تجدد بواسطة أو بغير واسطة فإن الحادث يقتضي حصوله كمال التأثير وقت". (١)

٦٦- "وأما تقدير قديم ممكن فهذا يوجد في كلام **ابن سينا** ومن سلك سبيله كالسهروردي وكالرازي والآمدي وقد أنكر ذلك على **ابن سينا** طائفة من الفلاسفة إخوانه كابن رشد الحفيد وغيره وبينوا أنه خرج بذلك عن مذهب سلفه القدماء كما خرج به عن المعقول الصريح. ولهذا ورد على هؤلاء في الإمكان من الإشكالات ما لم يمكنهم الجواب عنه كما قد بيناه في كلامنا على المحصل وغيره فإنهم فرضوا ما يستلزم الجمع بين النقيضين وهي تقدير ذات قديمة أزلية لا يمكن عدمها ألّبتة. فإن قالوا مع ذلك: هي واجبة بغيرها وقالوا مع ذلك هذه الذات باعتبار حقيقتها تقبل الوجود والعدم ليس أحدهما أولى بها وزادوا على ذلك فقالوا لا يكون وجودها ولا عدمها إلا بسبب منفصل قالوا وسبب عدمها عدم السبب الفاعل. فقال لهم جمهور العقلاء هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن". (٢)

٦٧- "الأفريديوسي لكن هؤلاء لم يقولوا إنه ممكن يقبل الوجود والعدم كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه فإن القابل للعدم إن أريد به هذا القديم فالقديم الواجب وجوده ولو بغيره كيف يعقل قبوله العدم؟ وهذا كالصفات اللازمة لذات الرب تعالى فإنها لا تقبل العدم بحال فحياته تعالى لازمة لذاته المقدسة لا تقبل العدم أصلاً بل فرض عدمها محال. وإن قيل: هو باعتبار ذاته يقبل العدم. قيل: عنه جوابان: أحدهما: أن تقدير ذات غير الوجود المعين قول تقوله طائفة من الفلاسفة كأتباع أرسطو من أهل المنطق وهو قول باطل عند جمهور العقلاء كما قد بسط في موضعه. ولهذا كان تفريق هؤلاء بين الصفات المقومة الداخلة في الماهية والصفات العرضية اللازمة إما للماهية وإما لوجودها يعود عند التحقيق إلى اعتبارات ذهنية لا إلى صفات تبني الحقائق عليها في نفس الأمر". (٣)

٦٨- "ويقولون: هذا العالم محدث أي معلول ومعنى حدوثه عندهم وجوبه بالواجب بنفسه وافتقاره إليه. ومعلوم بالاضطرار أن هذا لا يسمى حدوثاً كما لا يسمى خلقاً ولم يختلف المسلمون وغيرهم أن كل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وأن كل مخلوق حدث وإنما تنازعوا في كل محدث هل يجب أن يكون مخلوقاً وأن كل حادث يجب أن يكون محدثاً هذا فيه نزاع معروف بين المسلمين كما هو مبسوط في موضعه. ولهذا كان قدماء النظر عندهم كل من قال العالم قديم فقد أنكر الصانع إذ كانوا لا يعقلون أن يقال هو قديم وهو مفعول ولكن متأخريهم لما رأوا من قال من الفلاسفة إنه معلول غير واجب ذكروا هذا القول وبحوثاً مع أصحابه. وأما أرسطو وأتباعه فإنما في كلامهم إثبات العلة الأولى من حيث هي غاية وأن الفلك يتحرك للتشبه بها فأوجب وجودها

(١) الصفدية ٩٠/٢

(٢) الصفدية ١٥١/٢

(٣) الصفدية ١٥٣/٢

من هذه الجهة لم يثبت وجودها من حيث أن الفلك معلول علة فاعلة كما فعله **ابن سينا** ومن سلك سبيله فإنه سلك سبيلا بعضها من أصول سلفه الفلاسفة وبعضها أخذه من أصول المعتزلة ونحوهم والرسل صلوات الله عليهم لم يقولوا إن الرب كان في الأزل متعطلا عن الكلام والفعل وأنه لم يمكنه أن يتكلم ولا أن يفعل في الأزل بمشيئته وقدرته وإنما أهل الكلام". (١)

٦٩- "أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن ابن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما. وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعاً بثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلاً في أحد القسمين. ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلاً على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع. وهذا **ابن سينا** أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاد **ابن سينا** من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (٢)

٧٠- "والمتكلمون المعتزلة لهم مواضع أخطأوا فيها وشاركهم الفلاسفة فيها فصارت الفلاسفة تحتج بها عليهم كنفي الصفات ولهم مواضع انفردوا بالخطأ فيها دون غيرهم من المسلمين والفلاسفة فاستطالت بها عليهم الفلاسفة كقولهم إن المحدث لا يحتاج إلى الفاعل إلا في حال حدوثه لا في حال بقائه وقولهم إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح وقولهم إن الممكن يترجح أحد طرفيه إذا كان الوجود أولى به من العدم وإن لم ينته إلى حد الوجود. فهذه الأمور ونحوها من كلام القدرية التي خالفهم فيها أهل السنة وجمهور المسلمين هي مما طولت لسانه عليهم واشتركوا هم وهم في نفي الصفات وسلك **ابن سينا** فيها مسلكاً فمن تدبر كلامه وجدته مشتقاً من كلامهم إذ كلام قدماء الفلاسفة في ذلك نزر قليل ولم يصير للقوم كلام يعتد به في الإلهيات إلا بسبب **ابن سينا** وأمثاله بما استفاد من مبتدعة المسلمين. ولهذا لم يكن أولئك يسمون هذا العلم الإلهي وإنما يسمونه علم ما بعد الطبيعة باعتبار وجوده أو علم ما بعد الطبيعة باعتبار معرفته وهو كلام في الوجود المطلق

(١) الصفدية ١٥٩/٢

(٢) الصفدية ١٧٨/٢

ولواحقه كالواحد ولواحقه وكتقسيم ذلك إلى الجوهر والعرض وكتقسيم العرض إلى الأجناس التسعة التي هي الكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع". (١)

٧١- "والملك وأن يفعل وأن يفعل ومنهم من يجعلها خمسة ومنهم من يجعلها ثلاثة وقد أنشد فيها: زيد الطويل الأسود بن مالك ... في بيته بالأمس كان متكبيده سيف نضاه فانتضى ... فهذه عشر مقولات سواهم أخذوا يتكلمون في أنواع هذه الأجناس حتى ينتهوا إلى مبادئ علومهم الجزئية كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة والعدد الذي هو موضوع الحساب والجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي ونحو ذلك وتكلموا في العلة والمعلول بكلام قليل. وأما الكلام بلفظ الواجب الوجود وممكن الوجود فهذا من كلام **ابن سينا** وأمثاله الذين اشتقوه من كلام المتكلمين المعتزلة ونحوهم وإلا فكلام سلفهم إنما يوجد فيه لفظ العلة والمعلول. وقد تكلمت على ما ذكره معلمهم الأول أرسطو في غير هذا الموضع وبينت قلة فائدة الحق منه وما فيه من التقصير والخطأ الكثير وأنه كما قيل: "لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فيقل". وأولئك كانوا يعتمدون في إثبات العلة الأولى على أن الفلك متحرك بإرادة والمتحرك بالإرادة لا بد له من مراد يكون محركا له تحريك المعشوق لعاشقه وهذا إذا ثبت لم يفد إلا أن له علة غائية لا يفيد أنه معلول". (٢)

٧٢- "وابن رشد وأمثاله من الفلاسفة يسلكون طريقة القدماء في هذا الباب فعذر **ابن سينا** عن ذلك إلى ما استفاده من طرق المتكلمين فسلك طريق تقسيم الوجود إلى الواجب والممكن كما يقسمونه هم إلى القديم والمحدث وتكلم على خصائص واجب الوجود بكلام بعضه حق وبعضه باطل لأن الوجوب الذي دل عليه الدليل إنما هو وجوده بنفسه واستغناؤه عن موجد فحمل هو هذا اللفظ ما لا دليل عليه مثل عدم الصفات وأشياء غير هذه. وهذا اشتقه من كلام المعتزلة في القديم فلما أثبتوا قديما وأخذوا يجعلون القدم مستلزما لما يدعونه من نفي الصفات جعلوا الوجود الذي ادعاه كالقدم الذي ادعوه وليس في واحد منهما ما يدل على مقصود الطائفتين. وسلك طريقا ثانيا في إثبات واجب الوجود ذكرها في كتابه المسمى بالنجاة وهي مبنية على الحدوث فقال: "فصل في آخر في". (٣)

٧٣- "وملخص هذا الكلام أن الموجود الحادث قد يبقى فلا يمكن أن يقال حين حدوثه بطل فإنه جمع بين النقيضين ولا أنه يجب عدمه بعد حدوثه إلا في مثل الحركة وأما في غيرها فأن نعلم أن فيها ما هو باق وأيضا فإنه يوجب تتالي الآتات وهو مبني على مسألة إثبات الجوهر الفرد فيكون الآن جزءا لا ينقسم تلو الآن الآخر وهو يبطل ذلك. وفي الجملة فهذه المقدمة هو أن في المحدثات أمورا باقية هي حق لا ينازعه فيها أحد وما يحكي عن النظام أنه قال إن الأجسام لا تبقى إما أن يقال هو مخالفة للضرورة وإما أن يقال النزاع فيها لفظي وإما أن

(١) الصفدية ١٧٩/٢

(٢) الصفدية ١٨٠/٢

(٣) الصفدية ١٨١/٢

يقال النزاع فيها في مسألة أخرى وهو افتقار المحدث في حال بقاءه إلى ما يقيه فإنه قد قيل إن النظام إنما أراد بذلك مخالفة أصحابه المعتزلة الذين يقولون إن المحدث إنما يفتقر إلى المؤثر حين حدوثه لا حين بقاءه فقال هو إن الباقي حال بقاءه مفتقر إلى المؤثر وهذا الذي قاله النظام هو الذي قصده **ابن سينا** أيضا وهو الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة وجمهير العقلاء. ولهذا قال **ابن سينا** بعد ذلك كلاما صحيحا قال: "ولا يجوز أن يكون الحادث ثابت الوجود بعد حدوثه بذاته حتى يكون إذا حدث فهو واجب أن يوجد ويثبت لا بعله في الوجود والثبات". "وذلك أنك تعلم أن كل حادث بل كل معلول فإنه". (١)

٧٤- "معدوما لأن نظرنا هنا في الواجب بذاته والممكن بذاته ونظرنا في المنطق ليس كذلك". قلت: هذا الذي ذكره من اعتراض أهل المنطق عليه قد اعترض عليه ابن رشد وغيره وإن كان ابن رشد متأخرا عنه. وذلك أن الممكن في كلام سلفهم الفلاسفة كأرسطو وأصحابه إنما يكون في حال عدمه ولهذا يقولون إن الإمكان يفتقر إلى محل يقوم به قبل حصول الممكن ولهذا قالوا كل حادث فإنه مسبوق بإمكان عدمه والإمكان وصف ثبوتي فلا بد له من مادة تقوم به. وأولئك لم يكونوا يقسمون الموجود إلى واجب وممكن وإنما هذا تقسيم **ابن سينا** وأتباعه بل العالم عندهم من قسم الواجب لا الممكن فلفظ الممكن يراد به هذا وهذا **وابن سينا** لم يرض أن يجعله من باب الاشتراط اللفظي فقط بل أخذ القدر المشترك وهو إمكان أن يوجد وأن يعدم مع قطع النظر عما هو متصف به في الحال وهو السبب الموجب لأحدهما ولا ريب أن هذا يتصف به في الحالين وأما إذا أريد بالممكن أن يوجد أي يصير موجودا في المستقبل فلا يتصف به إلا المعدوم القابل لذلك. وهذا الذي قاله يستلزم أمرين باطلين: (٢).

٧٥- "الخارجية لكن توهموا أن هذه المعاني الذهنية ثابتة في الخارج وهذا غلط وهذا مبسوط في موضعه. وإذا كان كل ما سوى الله مفتقرا إليه لذاته والحدوث والإمكان مستلزمان لفقده دالان عليه فهل يتصور إمكان بلا حدوث هذا محل نزاع فجمهور العقلاء من الأولين والآخرين أهل الملل قاطبة وأئمة الفلاسفة كأرسطو وأتباعه يقولون إن الإمكان والحدوث متلازمان وخالف في ذلك **ابن سينا** وموافقوه فزعموا أن الممكن قد يكون قديما أزليا واجبا بغيره. والمقصود هنا أن **ابن سينا** ذكر أنه يجب أن تكون العلل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث وجوده الموصوف مع المعلول فما دام المعلول دامت عليته كذلك ما دامت العلة دام معلولها. قال: "فإذ قد اتضح هذه المقدمات فلا بد من واجب الوجود وذلك أن الممكنات إذا وجدت وثبت وجودها كان لها علل لثبات الوجود ويجوز أن تكون تلك العلل علل الحدوث بعينها إن بقيت مع الحادث ويجوز أن تكون عللا أخرى ولكن مع الحادثات وتنتهي لا محالة إلى واجب الوجود إذ قد بينا أن العلل لا تذهب إلى غير نهاية ولا تدور". (٣)

(١) الصفدية ١٨٣/٢

(٢) الصفدية ١٨٦/٢

(٣) الصفدية ١٩٢/٢



٧٦- "فإن قيل: هم يقولون إن تلك الأحوال لها محرك أول فهذا هم متفقون عليه كما ذكره أرسطو وأتباعه. وقد ذكره **ابن سينا** فقال: "فصل في أن المحرك الأول كيف يحرك وأنه محرك على سبيل الشوق" قال: "والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية والغرض الذي إليه ينحو المتحرك هو المعشوق والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق". قال: "ولا بد أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته ليس من شأنه أن ينال وكل خير هذا شأنه فإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان". قال: "والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكمل حال تكون للشيء دائما ولم يكن هذا ممكنا للجرم السماوي". (١)

٧٧- "الذي يتشبه به وإنما تكلم في الوجود والواجب والممكن وما يتبع ذلك **ابن سينا** الذي اشتق ذلك من كلام المتكلمين من المسلمين. وحينئذ فيقال لهؤلاء: هذا الفلك الذي يتحرك هذه الحركة الشوقية إما أن يكون ممكنا بذاته مفتقرا إلى مبدع يبدعه وإما أن يكون واجبا بذاته فإن كان الأول لزم أن يكون مبدعه يحركه وإن من أبدع ذاته فهو على إبداع حركاته أقدر وحينئذ فليس لكم أن تتكلفوا طريقا في إبداع حركاته فإن حركاته إذا كانت إرادية جاز أن يكون المحرك له ملائكة يحركونه بإرادات فيهم وجاز أن تكون تلك الإرادات عبادات لله لا لأجل التشبه بالله ولا طلب ما لا يدرك فإن كلامهم في مقصود الفلك بحركته يشبه كلام الصبيان إذ كان مقصود الفلك أن يتحرك دائما حركة ليس فيها مقصود إلا إخراج أيون وأوضاع يعلم أنه لا يمكنه إخراجها بمنزلة من تدور طول الزمان حول مكان لأن الكمال أن أتحرّك من الأزل إلى الأبد وأنا لا يمكنني ذلك فأدور ما يمكنني من الدوران في هذا المكان فهذا بفعل المجانين أشبه منه بفعل العقلاء". (٢)

٧٨- "لأن المعلول لا تتقدم عليه علته والقول في حدوث إحداث الإحداث كالقول في حدوث الإحداث وهلم جرا وذلك يستلزم تسلسل علل حادثة في آن واحد ليس فيها علة واجبة وذلك ممتنع فامتنع أن تكون فيه الحوادث بعد أن لم تكن وهم يسلمون ذلك وامتنع أن لا تزال فيه لامتناع موجب لها فامتنع أن تكون علة موجبة لفلك مع حوادثه بدون حوادثه وهو المطلوب. وأيضا فيقال **لابن سينا** وأتباعه إنكم عدلتم عن طريقة سلفكم في إثبات العلة الأولى عن طريقة الحركة إلى طريق الوجود وقلتم نحن نبين أن وجود الواجب بنفس الوجود لا يفتقر إلى إثباته بالحركة ثم في آخر الأمر أثبتتم العلة الأولى بالحركة حركة الفلك كما أثبتتها قدماءكم فإن كانت هذه الطريق صحيحة فلا تعاب ولا يعدل عنها وإن كانت باطلة فلا تسلك. وإن قيل: هي صحيحة وتلك صحيحة. قيل: لا يحصل المراد لا بهذه ولا هذه فإن هذه إنما تثبت علة غائية وليس فيها إثبات مبدع للعالم وطريقة الوجود إنما فيها إثبات موجود واجب لا يتعين أن يكون هو الأول الذي يحرك الفلك بل ولا فيها إثبات مغايرته

(١) الصفدية ٢٠٢/٢

(٢) الصفدية ٢٠٦/٢

للفلك بل ولا إثبات لوجوده مبينا للعالم إن لم يضموا إلى ذلك طريقة نفي الصفات بنفي ما سموه تركيبا وذلك باطل على ما قد بسط في موضعه وهو باطل أيضا وإن قدر نفي الصفات لأن ذلك". (١)

٧٩- "وأيضا فإن قوله بنفي الصفات في غاية الفساد واعتبر ذلك بقول فاضلهم **ابن سينا** فإن ما في كلامه من المستقيم أخذه من المسلمين وما فيه من ضلال فمن أصحابه أو منه وربما قرنه بما يأخذه من كلام المعتزلة وقولهم أيضا بنفي الصفات باطل فإنه أثبت علمه للأشياء بأنه مبدأ فيعقل نفسه ولوازم نفسه إذ العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم. وهذه الطريقة إذا بينت على وجهها فهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (سورة الملك ١٤) ليس من كلام أئمتته ولا عند أرسطو من ذلك خير بل أرسطو نفي علمه بالأشياء مطلقا وأما كلامه في نفي الصفات فإنه قال في النجاة: "فصل في تحقيق وحدانية الأول بأن علمه لا يخالف قدرته وإرادته وحياته في المفهوم بل ذلك كله واحد لا يتجزأ لأجل هذه الصفات ذات الواحد الحق فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام لا يعقله وهو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مبدئه عنده مبدؤه وهو خير غير مناف وهو تابع للخيرية ذات المبدأ وكما لها المعشوقين لذاتهما فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد الأول على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون". (٢)

٨٠- "عنه غرض بل هو لذاته مريد هذا النحو من الإرادة العقلية المختصة وحياته هذا بعينه فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك فعل هذا التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد قدم أن نفس مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله وذلك إيجاد الكل فمعنى الحياة منه وأخذه منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد فالحياة منه ليس مما يفتقر إلى قوتين مختلفتين ولا الحياة منه غير العلم". قال: "وكذلك القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة لكل عقلا هو مبدأ لكل لا مأخوذا عن الكل". فيقال: هذا الكلام من أفسد ما يعقل العقلاء بطلانه وإن كان هذا التلخيص الذي لخصه **ابن سينا** لم يصل إليه أحد من سلفه الفلاسفة بل هم أجهل من أن يصلوا إلى هذا. وذلك أن يقال: أولا ذاته هي نفس أن يعقل النظام أم لا؟ فإن قيل: هو هي لزم أن تكون ذاته هي نفس العلم الذي هو مصدر وصفة ومعنى قائم بغيره والعلم مع العالم هو صفة مع الموصوف كالعرض مع الجوهر ومن". (٣)

٨١- "وهؤلاء المتفلسفة المنكرون لمعاد الأبدان والحدوث الأفلاك عامتهم يقولون إن المعجزات والكرامات قوى نفسانية إما قوة الإدراك والعلم وإما قوة الحركة والعمل فالإدراك هو قوة النفس التي ينال بها العلم فيجعلون ما أخبرت به الرسل وأمرت به كله استفادوه بهذه القوة من غير أن يكون هناك ملائكة هم أحياء ناطقون نزلوا

(١) الصفدية ٢١٢/٢

(٢) الصفدية ٢١٩/٢

(٣) الصفدية ٢٢٠/٢

عليهم بوحى ومن غير أن يكون لله كلام تكلم به خارجا عن أنفسهم ومن غير أن يكون هناك رب خلق العالم بقدرته ومشيتته يقدر على تغيير العلويات وتبديل الأرض والسموات. وكل من فهم حقيقة قولهم وحقيقة ما جاءت به الرسل علم مناقضتهم لهم كما قيل لبعض شيوخنا الفضلاء الذين كانوا يعرفون ذلك ما بين الفلاسفة والأنبياء فقال السيف الأحمر. بل حقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون لا بالله ولا كتبه ولا ملائكته ولا رسله ولا بالبعث بعد الموت فهم أسوأ حالا من اليهود والنصارى. والمقصود هنا أن **ابن سينا** وهؤلاء بنوا أصل دينهم على أن الوجود لا بد له من واجب وأن الواجب يشترط أن يكون واحدا ويعنون بالواحد ما لا صفة له ولا قدر ولا يقوم به فعل لئلا يثبتوا له صفة كالعلم والقدرة فيكون في الوجود واجبان وهذا ضاهوا به المعتزلة حيث قالوا أخص صفات الرب أن يكون قديما فلا تكون له صفة قديمة لئلا يكون في الوجود قديمان وهي عبارة موهمة فيظن الظان أن أهل الإثبات للأسماء والصفات أثبتوا إلهين قديمين وهم إنما أثبتوا إلهما واحدا لا إله إلا هو وهو". (١)

٨٢- "وما يقولونه أيضا من تركيب الأنواع من الصفات الذاتية الداخلة فهي في ماهيتها المقومة لها المشتركة المميزة هو منتف أيضا عند جمهور العقلاء عن المخلوقات فكيف يكون الخالق؟! وأما اتصاف الرب تعالى بصفات كماله فهذا ليس تركيبا في المخلوقات والواحد منها إذا قيل إنه موجود حي عليم قد لا يمكن في هذا تركيب يعقل أنه تركيب كما يعقل تركيب الكل من أجزائه وإذا سمو هذا تركيبا اصطلاحا لهم أو توهموه تركيبا ظنا منهم لم يكن لفظهم ووههم موجبا لأن ينفي عن الرب ما يستحقه من صفات كماله ويوجب أن يثبت وجودا مطلقا لا حقيقة له إلا في الأذهان وأي موجود قدر في الأذهان كان أكمل منه تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. والمقصود هنا أن هؤلاء القائلين بقدوم العالم وإن أقروا بمبدع العالم فقولهم بالحجة التي يثبتون عليها إثبات مبدع العالم حجة ضعيفة بل قولهم مستلزم لنفي الصانع وهذا كان المشهور عند أكثر أهل الكلام عن القائلين بقدوم العالم أنهم ينكرون الصانع وأكثر كتب المتكلمين ليس فيها نقل عن القائلين بقدوم العالم إلا إنكار الصانع ولكن الذين نقلوا كلام **ابن سينا** وأمثاله هم الذين صاروا يحكون عنهم قولين أحدهما إنكار الصانع والآخر القول بوجود العالم عن علة موجبة له ولبسوا بهذا على بعض الناس لكن القول بنفي الصانع أعظم فسادا في العقول والأديان من قولهم". (٢)

٨٣- "لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقاءك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة" رواه النسائي وغيره. والمقصود هنا أن النفس ليس كمالها في مجرد علم بالله لا يقترب به حب لله ولا عبادة له ولا غير ذلك بل لا تصلح وتكمل إن لم تحب الله وتعبد. وأيضا فلو قدر كمالها في مجرد العلم فليس هو العلم بوجود مطلق وأمور كليات تقوم بنفسه وهذه هي العقليات التي يجعلونها كمال النفس لا سيما على رأي **ابن سينا** وموافقيه الذين يزعمون أن الأمور المعينة الشخصية لا تدرك إلا بجسم أو قوة في جسم والنفس عندهم ليست كذلك فلا تدرك

(١) الصفدية ٢٢٧/٢

(٢) الصفدية ٢٣٠/٢

شيئا من المعينات الموجودة في الخارج وهذا مما نفوا به كون الباري تعالى يعلم المعينات الموجودة المسماة بالجزئيات فهو عندهم لا يعلم إلا أمرا مطلقا كلياً وكذلك النفس ومعلوم أن الموجودات الخارجة ليست كلية فلا يكون العلم بتلك المطلقة المجردة عن التعيين علماً بوجود في الخارج فليس هذا علماً حقيقياً مطلوباً بالقصد الأول وإنما العلم الحقيقي المطلوب بالقصد الأول هو العلم بالموجودات الخارجة الثابتة في نفسها. وأيضاً فالعلم الذي تكمل النفس به لا بد أن يتضمن العلم بالله وهم لا يعرفون الله بل إنما يعرفون وجوداً مطلقاً لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان فهم إنما جعلوا العبادات لأجل إصلاح الأخلاق بناء". (١)

٨٤- "والثاني: أنها جواهر قائمة بأنفسها كالنفس الناطقة وإليه يعيل ابن سينا وغيره وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن النفس الناطقة تبقى عندهم بعد مفارقة البدن عقلاً ليس فيها طلب وإرادة ومحبة لعلم أصلاً وهذا هو الكمال عندهم ولهذا لما ذكر أبو البركات مذهبهم بين هذا كما قال: "الفصل الثاني في ذكر رأي أرسطو وشيعته في بدء الخلق قال من يعتبر كلامه أن الله الذي بدأ منه الخلق واحد من كل وجه لا كثرة فيه بوجه والواحد لا يصدر عنه إلا واحد فأول خلق من الموجودات موجود واحد هو أقرب الموجودات إليه وأشبهها به قال وأسميه عقلاً ويكون معنى العقل عنده معروفاً من معنى النفس الإنسانية من جهة كونه جوهرًا روحانياً لا جسمانياً كالنفس لكن للنفس علاقة بالبدن كنفس الإنسان الشخصية ونفس الفلك ونفس الكوكب المحركة له على أنها تباشر التحريك والعقل بريء من الأجسام وعلائقها وتكون النفس كالقوة من جهة تحريك الأجسام وتبديل حالاتها فتشعر بمتجدداتها في". (٢)

٨٥- "فيه معترض وهو بالأخبار النقلية أشبه منه بالأنظار العقلية فلنأخذ في تتبعه". قلت: قوله: "لم يخالفهم فيه مخالف" إنما قاله بحسب علمه وإطلاعه أو أراد من الفلاسفة المشهورين المصنفين على طريقة أرسطو في المنطق الطبيعي والإلهي كبرقلس والأسكندر الأفرديسيو وثامسطيوس والفارابي وابن سينا وإلا فالمنقول في كتب المقالات عن الفلاسفة المتقدمين من مخالفة هذا المذهب موجود في كتب متعددة لكن أولئك ليس لهم كتب مصنفة على هذه الطريقة بل مذهب أرسطو يشبه مذهب أئمة الفقهاء في الفقه كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وإن خالفهم في كثير منها أئمة كبار مثل الأوزاعي والليث بن سعد والثوري وإسحاق بن راهويه فقد يقول القائل إنه لم يخالف أولئك مخالف أي في الكتب المعروفة المصنفة على مذاهبهم وكتب المقالات تنطق بأن أرسطو هو الذي اشتهر عنه القول بقديم العالم وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكن هذا قولهم وهذا يحكيه المعظمون لأرسطو وغير المعظمين له مع أن كلام الرجل في الإلهيات قليل جداً وفيه خطأ كثير وإنما علم الرجل الواسع هو الطبيعيات ففيها يتجح. والمقصود أن هؤلاء القوم جعلوا النفس بعد فراقها ليس لها علم ولا حركة ولا

(١) الصفدية ٢/٢٣٧

(٢) الصفدية ٢/٢٥٣

ازدياد من علم ولا محبة لشيء يطلب حصوله وإنما تلتذ لذة دائمة متماثلة بما حصل لها من العلم كما يقولونه في المبدأ الأول وفي العقول". (١)

٨٦- "والمقصود هنا أن السعادة التي هي كمال البهجة والسرور واللذة ليس هي نفس العلم ولا تحصل بمجرد العلم بل العلم شرط فيها بل لا بد من العلم بالله وبأمره كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتفق على صحته: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" فكل من أراد الله به خيرا فلا بد أن يفقهه في الدين فمن لم يفقهه في الدين لم يرد به خيرا وليس كل من فقهه في الدين قد أراد به خيرا بل لا بد مع الفقه في الدين من العمل به فالفقه في الدين شرط في حصول الفلاح فلا بد من معرفة الرب تعالى ولا بد مع معرفته من عبادته والنعيم واللذة حاصل بذلك لا أنه هو ذلك فغلطوا من هذين الوجهين هذا لو كان ما ذكروه من العلم حقا وكان كافيا فكيف والأمر بخلاف ذلك؟! ولهذا قال من قال من المسلمين: الإيمان قول وعمل ومتابعه للسنة وهؤلاء أخرجوا العمل ولم يلتزموا شرائع الأنبياء وإنما معهم نوع من القول لا يكفي مع ما فيه من الخطأ وهم يدعون أن كمال النفس أن تصير عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود ولهذا تنازعوا في بقائها بعد الموت على ثلاثة أقوال والثلاثة للفارابي: فمنهم من قال تبقى العالمة والجاهلة كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله ومنهم من يقول بل تبقى العالمة فقط لأنها تبقى بقاء معلومتها والجاهلة ليس لها معلوم باق فلا تبقى ومنهم من يقول بل كلاهما تفسد بالموت وهو قول المعطلة المحضة منهم ومن غيرهم الذين ينكرون معاد الأبدان ومعاد الأرواح جميعا أو ينكرون معاد". (٢)

٨٧- "وقد خالفهم أصحابهم كأرسطو وشيعته والمتأخرون الذين سلكوا خلفه كالفارابي و**ابن سينا** وردوا على متقدميهم وقالوا إن الفلسفة كانت نية فأنضجت فإن مبدأها إنما هو النظر في الطبيعيات ثم انتزعوا من الأمور الطبيعية هذه الكلية العقلية وظنوا وجودها في الخارج. فرد عليهم هؤلاء وأصابوا في الرد ثم جعل هؤلاء هذه الماهيات العقلية موجودة في الخارج مقارنة للموجودات الحسية الطبيعية فثبتوا مادة عقلية مع الجواهر الحسية وأثبتوا ماهية مجردة كلية مقارنة للأعيان وقالوا هذه الماهيات غير الوجود وأسباب الماهية شيء وأسباب الوجود شيء فإننا نعقل المثلث قبل أن نعلم وجوده وقالوا هذه الماهية يغشاها غواش غريبة حسية وخيالية. وقسموا في منطقهم اليوناني المتلقي عن معلمهم الأول أرسطو الذي هو صاحب تعاليم المنطق والطبيعي والإلهي قسموا الصفات اللازمة للموصوف إلى ذاتي داخل في الماهية مقوم لها وإلى عرضي خارج عن الماهية ثم العرضي قسموه إلى لازم للماهية وإلى لازم لوجودها لما فرقوا بين الوجود والماهية وإلى عارض لها إما بطيء الزوال أو سريع الزوال. وهذا التقسيم وما بنوه عليه من الحدوث مما أنكره عليهم جمهور النظار من المسلمين وغيرهم وبينوا ما بينوه من خطئهم فيه كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع. والمقصود هنا التنبيه على منشأ غلطهم أما تقسيم الصفات

(١) الصفدية ٢/٢٥٩

(٢) الصفدية ٢/٢٦٦

إلى لازم للموصوف وإلى غير لازم فهذا حق وهو تقسيم نظار المسلمين يقسمون الصفات إلى لازم وعارض فإن الحيوانية الناطقية والضحكية لوازم للإنسان بخلاف العربية والعجمية والسود والبياض والشباب والمشيبي والإسلام والكفر". (١)

٨٨- "بالكليات كما فعله **ابن سينا** في إشاراته أو بموجودات لا يحسها الإنسان لا لامتناع الإحساس بها مطلقا بل لأسباب أخر. وأما ما أخبرت به الرسل من الغيب فليس هو معقولا مجردا في النفس ولا هو موجود في الخارج لا يحس به بحال بل هو مما يحس به كما أخبرت بالملائكة والجن وغير ذلك وكل ذلك مما يجوز رؤيته والإحساس به. وكذلك ما أخبرت به من الجنة والنار هو مما يحس به وكذلك الرب تبارك وتعالى وتقدس وتعظم تجوز رؤيته بل يرى بالأبصار في الآخرة في عرصات القيامة وفي الجنة كما تواترت بذلك النصوص عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين. ولهذا فرقت الرسل بين هذا وذاك فإن هذا شهادة أي مشهود لنا محسوس الآن وذاك غيب أي غائب عنا الآن لا نشهده وهذا فرق إضافي باعتبار حالنا في شهوده الآن وعدم شهوده فإذا متنا صار الغيب شهادة وشهدنا ما كانت الرسل أخبرت به وكان غيبا عنا. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (سورة ق ٢٢). وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَفُفُوا عَلَىٰ رَجِّمٍ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (سورة الأنعام ٣٠). (٢)

٨٩- "مفارق فيفيض عليه من ذلك الروح وذلك الروح قد فاض عليه الأمر من الرب وشبهوا ذلك بشعاع الشمس إذا وقع على مرآة ثم وقع شعاع المرآة على غيره وقد ذكر هذا المعنى **ابن سينا** والغزالي في المضمون به على غير أهلهم وغيرهما ممن بني على أصلهم الفاسد إذ كانوا لا يرون أن الله يسمع كلام عباده ولا يعلم ما في نفوسهم ولا يقدر أن يغير شيئا من العالم ولا له مشيئة يفعل بها من يشاء فأثبتوا الشفاعة على هذا الوجه. وهذه شر من الشفاعة التي يثبتها مشركو العرب والنصارى والمبتدعون من المسلمين ونحوهم ممن يقول إن الله فاعل مختار فإن هؤلاء يثبتون شفيعا يشفع إلى الله فيقضي حاجته وجعلوا شفيعهم من جنس الذي شفع عند الملوك. فأبطل الله سبحانه وتعالى ذكر ذلك وكفر من أثبت هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سورة يونس ١٨). وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَجِّمٍ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (سورة الأنعام ٥١). وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (سورة السجدة ٤). (٣)

(١) الصفدية ٢/٢٨٠

(٢) الصفدية ٢/٢٨٤

(٣) الصفدية ٢/٢٨٨

٩٠- "كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (سورة الشعراء ٢٢١-٢٢٢). وإذا كان من أولياء الله المتقين المطيعين لله ورسوله هربت منه هذه الشياطين وكان أعوانه جند الله من الملائكة والجن المؤمنين وغيرهم وقد يطيع الشياطين لولى الله في بعض ما يأمر به من طاعة الله ورسوله تعظيما له وإكراما له لا طاعة لله ولرسوله فهذا يقع كثير ولكن لم تسخر الجن والشياطين تسخيروا مطلقا لغير سليمان عليه السلام وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يظنون الأمور الذهنية المتصورة في الذهن حقائق ثابتة في الخارج وهذا الأمر غالب عليهم كثير في كلامهم ومن تفتن له تبين له وجه غلطهم في كثير من مطالبهم مع أنهم لهم عقول ونظر وفضيلة بالنسبة إلى أتباعهم لا إلى أتباع الرسل. وعلم القوم الذي كانوا يعرفونه هو الطب والحساب فلهم في الطبيعيات كلام كثير جيد والغالب عليه الجودة وكذلك في الحساب في الكم المنفصل والكم المتصل وفيهم خلاف كثير في علم الهيئة وحركات الكواكب ومقاديرها وكذلك في سائر علومهم هم أكثر الطوائف اختلافا. وإذا قال أبو عبد الله الرازي: "اتفقت الفلاسفة" فإنما عنده ما ذكره **ابن سينا** في كتبه وكذلك كلام المشائين أتباع أرسطو وإلا فالفلاسفة أصناف مختلفة وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه". (١)

٩١- "تصور حيوانا ضاحكا كان ما تصوره مركبا هذا وهذا وكان لفظه دالا على ما تصوره بالمطابقة وعلى بعضه بالتضمن وعلى الخارج عنه اللازم له بالالتزام فالجميع هو مجموع الماهية التي تصورها في نفسه وجزؤها هو جزء الماهية وهو المدلول عليه بالتضمن والخارج عنها اللازم لما هو اللازم للماهية المقصودة في الذهن فيعود تمام الماهية وجزؤها الداخل ولازمها الخارج إلى ما دل عليه بالمطابقة والتضمن والالتزام هذا هو الذي يتحصل من هذا كما حرره من حرره كما قد بسط في غير هذا الموضوع. وأما أن تكون صفات الموصوف اللازمة بعضها داخل في ماهيته الخارجة وبعضها خارج عن ماهيته الخارجة فهذا باطل وما ذكروه من الفروق الثلاثة بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم قد اعترفوا هم بطلانها وقد بين بطلانها بالدليل. وما ذكروه من الوسط بين بعض اللوازم وبعضها أراد به أئمتهم **كابن سينا** ونحوه أنه الدليل كما يقولون الحد الأوسط فجعلوا من الذات ما يعلم بلا دليل ومنها ما لا يعلم إلا بالدليل وهذا فرق يرجع إلى علم العالم بما لا إلى حقيقة هي علمها في نفس الأمر فظن من ظن من متأخريهم أنهم أرادوا بالوسط أن الصفات اللازمة تارة يتصف بها الموصوف بنفسها وتارة يكون بينه وبينها وسط في هذا الاتصاف". (٢)

٩٢- "واضطربوا هنا اضطرابا يظهر به أن القوم في ظلمات بعضها فوق بعض فكلام سلفهم فيه خطأ كثير وقد حصل في النقل والترجمة ما حصل من الخطأ ويزيده متأخروهم خطأ فصاروا في شر من دين اليهود والنصارى فإن ذاك أصله حق جاء من عند الله ولكن هم بدلوا وغيروا وهؤلاء كان الأصل فاسد وكثر الفساد في

(١) الصفدية ٢/٢٩٣

(٢) الصفدية ٢/٢٩٦



الفروع فإن حاصل ما انتهى إليه أرسطو في الإلهيات فيه من الفساد ما لا يسعه هذا الموضع والقوم من أجهل الناس بذلك وفيه من الغلط أكثر مما في الطبيعيات. وهذا إذا اقتصر على الفلسفة الموروثة عن أولئك ولكن المنتسبون إلى الإسلام منهم والعربية صار لهم بسبب ما استفادوه من المسلمين من العقلات الصحيحة والمعارف الإلهية ما صاروا به خيرا من أوليهم وأعلم وأعقل ولهذا يوجد في كلام **ابن سينا** وأمثاله من تحقيق الأمور الإلهية والكيلات العقلية ما لا يوجد لأوليهم وإن كان هو وأمثاله عند أهل الإيمان بالله ورسوله من جملة المرتدين والمنافقين. وإذا قالوا الإنسان مركب من الحيوان والناطق أو من الحيوانية والناطقية فإن أرادوا أنه مركب من جوهرين لزم أن يكون كل موصوف بصفات لازمة ذاتية مركبا من جواهر كثيرة فيكون في الإنسان جوهر هو جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك بالإرادة وجوهر هو ناطق وهذا مما يعلم كل عاقل أنه فاسد وإن أرادوا أنه مركب من عرض فالجوهر كيف يتركب من الأعراض وكيف تكون الأعراض قائمة به مقومة له سابقة عليه وتكون هي أجزاءه وهل تكون قط". (١)

٩٣- "صفة موصوف متقدمة عليه بوجه من الوجوه لا سيما وهم يثبتون تقدما في الخارج لكنه تقدم كلي مثلما يدعونه من تقدم العلة على المعلول. وكلامهم في هذا أيضا فاسد فإنه لا يعرف قط أن الفاعل متقدم على مفعوله إلا تقدما حقيقيا بحيث يكون الفعل بعده حقيقة وهو الذي يسمونه تقدم بالزمان وسواء سمي الفاعل علة أم لم يسم. وأما قول القائل: حركت يدي فتحرك الخاتم فحركة اليد ليست علة فاعلة لحركة الخاتم بل المحرك لليد هو المحرك للخاتم والخاتم في اليد كأصبع في يد وليست حركة الكف علة لحركة الأصبع ولكنهما متلازمان لما بينهما من الاتصال. وقد بين هذا في موضعه وبين أن ما يدعونه من الفاعل الموجب بالذات الذي يكون مفعوله مساوقا له بالزمان مما اجتمع الأولون والآخرون من جميع طوائف العقلاء على فساده حتى أرسطو وأتباعه من الفلاسفة المتقدمين وإنما قال هذا بعض المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله الذين ادعوا أن الممكن بنفسه الذي يقبل الوجود والعدم يكون بنفسه قديما أزليا واجبا بغيره. وهذا قول شرذمة منهم وأما جمهور الفلاسفة القائلون بقدم العالم كأرسطو وأتباعه والقائلون بحدوثه فكلهم ينكرون هذا كما ينكره سائر". (٢)

٩٤- "العقلاء ويقولون الممكن لا يكون إلا محدثا فكل ما كان ممكنا يقبل أن يكون موجودا ويقبل أن يكون معدوما لم يكن إلا حادثا كما قد بسط في موضعه. وحينئذ فإذا قالوا النفس تبقى بقاء معلومها فليس من المعلومات المشهودة ما هو باق أبدا لا يستحيل من حال إلى حال ولا في المعلومات الموجودة التي يعلمون وجودها بالبرهان عندهم ما هو باق أزلا وأبدا لا يستحيل من حال إلى حال إلا الله وحده وما يثبتونه من العقول والنفوس ليس له حقيقة إلا في الوجود الذهني لا الخارجي وأما نفوس بني آدم وإن كانت باقية فهي العالمة التي تكمل وتبقى بقاء معلومها. والمقصود أي ليس لها موجود معلوم يعلم بالبرهان بقاءه أزلا وأبدا ليبقى بقاءه إلا

(١) الصفدية ٢٩٧/٢

(٢) الصفدية ٢٩٨/٢

الله وحده وإذا قالوا تصير عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود فهذا العالم ليس ثابتا على حال من الأحوال بل هو يستحيل من حال إلى حال. أما على القول الحق فإن الأفلاك مخلوقة ومستحيلة وأما على زعمهم بأنها أزلية أبدية فليست كلية إنما هي أشياء معينة فهي من قبيل الحسيات لا من قبيل المعقولات الكلية ولهذا لما قال من قال منهم **كابن سينا** ونحوه إن الرب لا يعلم الجزئيات إلا على وجه كلي وقال إنه يعلم نفسه ويعلم ما يصدر عنه صار متناقضا فإنه سبحانه معين وما يصدر عنه معين والعقول معينة لا كلية والأفلاك معينة لا كلية". (١)

٩٥- "فكيف يقال: لا يعلم إلا الكليات ويقال مع ذلك إنه يعلم ما يصدر عنه. ولهذا كان هذا مما احتج به عليه المسلمون المثبتون للصفات واستدركه عليه أتباعه كالطوسي فأما المسلمون فقالوا كلامه صريح بإثبات كثرة المعلوم وهو دائما يفر من الكثرة وأما الطوسي فلما رأى هذا لازما أنكره على **ابن سينا** وادعى أن علمه بالمعلومات هي نفس المعلومات وزعم أنه حقق هذا وهذا من أفسد ما قيل في العالم وأبعده عن العقل. ولقد كان الناس يعجبون ويسخرون من قول الفلاسفة إن العلم هو العالم والعلم هو القدرة فيجعلون هذه الصفة هي الأخرى ويجعلون الصفة هي الموصوف فإن فساد هذا من أبين الأمور في العقل والعلم بفساده ضروري فجاء هذا المتأخر منهم ففر إلى ما هو شر من ذلك فقال بل العلم نفس المعلومات وهذا ما عرفت أحدا من العالمين سبقه إليه وهم يدعون معرفة العقليات وهذا كلامهم في رب العالمين لا يقوله إلا من هو من أضل الناس. وهم إنما قالوا ما قالوه فرارا من كثرة الصفات وفرارا من حلول الحوادث ولهذا كان كثير من أساطينهم أو أكثرهم وكثير من متأخريهم كأبي البركات يخالفونهم في هذين الأصلين ويقولون بإثبات الصفات وبقيام الحوادث به كما قد حكيت مقالاتهم فإن عامة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو كانوا يقولون بحدوث الأفلاك لكن". (٢)

٩٦- "وللعبد من الصفات التي يحمد عليها ويؤمر بها ما يمنع اتصاف الرب به كالعبودية والافتقار والحاجة والذل والسؤال ونحو ذلك وهو في كل ذلك كماله في عبادته لله وحده وغاية كماله أن يكون الله هو معبوده فلا يكون شيء أحب إليه من الله ولا شيء أعظم عنده من الله ويكون هو إله الذي يعبد وربه الذي يسأله فيتحقق بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ومتصوفة الفلاسفة تسلك مسلك **ابن سينا** في مقامات العارفين الذي ذكره في آخر الإشارات وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين أن ذلك مع مدح الرازي له غايته فناء ناقص مع نقص توحيد الربوبية والإثبات. وأما الفناء الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب فهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه ومحبه عن محبة ما سواه وبخشية عن خشية ما سواه وبرجائه عن رجاء ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه فيتحقق بحقيقة قول لا إله إلا الله. وقد ثبت في الصحيح عن عثمان عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة". (٣)

(١) الصفدية ٢/٢٩٩

(٢) الصفدية ٢/٣٠٠

(٣) الصفدية ٢/٣٣٩

٩٧- "وفي صحيح البخاري، عن محمد بن الحنفية، أنه قال لأبيه: يا أبت من خير الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ فقال: يا بني أوما تعرف؟ قال: لا. قال: أبو بكر، قال: ثم من؟ قال: ثم عمر، وفي الترمذي وغيره، أن علياً روى هذا التفضيل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . والمقصود هنا أنه قد كذب على علي بن أبي طالب من أنواع الكذب التي لا يجوز نسبتها إلى أقل المؤمنين، حتى أضافت إليه القرامطة، والباطنية، والخزمية، والمزديكية، والإسماعيلية، والنصيرية مذهبها التي هي من أفسد مذاهب العالمين، ودعوا أن ذلك من العلوم الموروثة عنه. وهذا كله إنما أحدثه المنافقون الزنادقة الذين قصدوا إظهار ما عليه المؤمنون، وهم يبطنون خلاف ذلك، واستتبغوا الطوائف الخارجة عن الشرائع، فكانت لهم ذول، وجرى على المؤمنين منهم فتن، حتى قال ابن سينا: إنما اشتغلت في علوم الفلاسفة؛ لأن أبي كان من أهل دعوة المصريين، يعني من بني عبدة الرافضة القرامطة، فإنهم كانوا ينتحلون هذه العلوم الفلسفية، ولهذا يجد بين هؤلاء وبين الرافضة ونحوهم من البعد عن معرفة النبوات اتصالاً وانضماماً، يجمعهم فيه الجهل الصميم بالصرائط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. فإذا كان في هذا الزمان القريب الذي هو أقل من سبعمائة سنة قد كذب على أهل بيته وأصحابه وغيرهم، وأضيف إليهم من مذاهب الفلاسفة والمنجمين ما يعلم كل عاقل براءتهم منه، ونفق ذلك على طوائف كثيرة منتسبة إلى هذه الملة، مع وجود من يبين كذب هؤلاء وينهي عن ذلك، ويذنب عن الملة بالقلب والبدن واللسان، فكيف الظن بما يضاف إلى إدريس أو غيره من الأنبياء من أمور النجوم والفلسفة مع تطاول الزمان، وتنوع الحدثان، واختلاف الملل والأديان، وعدم من يبين حقيقة ذلك من حجة وبرهان، واشتغال ذلك على ما لا يخص من الكذب والبهتان. وكذلك دعوى المدعي أن نجم النبي - صلى الله عليه وسلم - كان بالعقرب والمريخ، وأمثه". (١)

٩٨- "حتى يروى عن فتح الموصلي أنه قال: صحبت ثلاثين من الأبدال، كلهم يوصيني عند فراقه بترك صُحبة الأحداث، وقال بعضهم: ما سقط عبد من عين الله إلا بصُحبة هؤلاء الأتنان. ثم النظر يؤكّد المحبة، فيكون علاقة لتعلق القلب بالمحبوب، ثم صباغة لانصباب القلب إليه، ثم غراماً للزوم القلب كالغريم الملازم لغريمه، ثم عشقاً إلى أن يصير تئيمًا، والمتيم المعبّد، وتيم الله عبد الله، فيبقى القلب عبداً لمن لا يصلح أن يكون أحاً، بل ولا خادماً، وهذا إنما يبتلى به أهل الإغراض عن الإخلاص لله، كما قال تعالى في حق يوسف: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. فامرأة العزيز كانت مشركة فوقعَت مع تزوجها فيما وقعت فيه من السوء، ويوسف - عليه السلام - مع غزوبته ومراودتها له، واستيعانها عليه بالنسوة، وعفويتها له بالحبس على العفة، عصمه الله بإخلاصه لله تحقيقاً لقوله: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. والغي هو اتباع الهوى، وهذا الباب من أعظم أبواب اتباع

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٧٢/١

الهوى. وَمَنْ أَمَرَ بِعِشْقِ الصُّورِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ: **كَابُنِ سَيْنَا**، وَذَوِيهِ، أَوْ مِنَ الْفُرْسِ كَمَا يُذَكَّرُ عَنْ بَعْضِهِمْ، أَوْ مِنْ جُهَاِلِ الْمُتَصَوِّفَةِ، فَإِنَّهُمْ أَهْلُ ضَلَالٍ وَغَيٍّ، فَهُمْ مَعَ مُشَارَكَةِ الْيَهُودِ فِي الْغَيِّ، وَالنَّصَارَى فِي الضَّلَالِ، زَادُوا عَلَى الْأُمْتِنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ ظُنَّ أَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةً لِلْعَاشِقِ: كَتَطْلِيْقِ نَفْسِهِ، وَتَهْدِيْبِ أَخْلَاقِهِ، وَلِلْمَعْشُوقِ مِنَ الشِّفَاءِ فِي". (١)

٩٩- "نَارِلَيْنِ قَرِيْبًا مِنَ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ. **وَابْنُ سَيْنَا** وَابْنُهُ وَأَخُوهُ كَانُوا مِنْ أَتْبَاعِهِمَا: قَالَ **ابْنُ سَيْنَا**: وَقَرَأْتُ مِنَ الْفَلَسَفَةِ، وَكُنْتُ أَسْمَعُ أَبِي وَأَخِي يَذْكُرَانِ " الْعَقْلَ " " وَالنَّفْسَ "، وَكَانَ وُجُودُهُ عَلَى عَهْدِ الْحَاكِمِ، وَقَدْ عَلِمَ النَّاسُ مِنْ سِيَرَةِ الْحَاكِمِ مَا عَلِمُوهُ، وَمَا فَعَلَهُ هَشْتَكِيْنَ الدَّرَزِيِّ بِأَمْرِهِ مِنْ دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى عِبَادَتِهِ، وَمُقَاتَلَتِهِ أَهْلَ مِصْرَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ ذَهَابُهُ إِلَى الشَّامِ حَتَّى أَضَلَّ وَادِي التَّيْمِ بْنِ ثَعْلَبَةَ. وَالزُّنْدَقَةُ وَالنِّفَاقُ فِيهِمْ إِلَى الْيَوْمِ، وَعِنْدَهُمْ كُتُبُ الْحَاكِمِ، وَقَدْ أَخَذَهَا مِنْهُمْ، وَقَرَأْتُ مَا فِيهَا مِنْ عِبَادَتِهِمْ الْحَاكِمِ؛ وَإِسْقَاطِهِ عَنْهُمْ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالصِّيَامَ، وَالْحَجَّ، وَتَسْمِيَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُوجِبِينَ لِهَذِهِ الْوَاجِبَاتِ الْمُحَرِّمِينَ لِمَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْحُسُوبَةِ. إِلَى أَمْتَالِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ النِّفَاقِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى. وَبِالْجُمْلَةِ " فَعَلِمَ الْبَاطِنُ " الَّذِي يَدْعُونَ مَضْمُونُهُ الْكُفْرُ بِاللَّهِ، وَمَلَايَكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ بَلْ هُوَ جَامِعٌ لِكُلِّ كُفْرٍ، لَكِنَّهُمْ فِيهِ عَلَى دَرَجَاتٍ فَلْيَسُوا مُسْتَوِينَ فِي الْكُفْرِ؛ إِذْ هُوَ عِنْدَهُمْ سَبْعُ طَبَقَاتٍ، كُلُّ طَبَقَةٍ يُخَاطَبُونَ بِهَا طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ بِحَسَبِ بُعْدِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَقُرْبِهِمْ مِنْهُ. وَهُمْ أَلْقَابٌ وَتَرْتِيبَاتٌ رَكَّبُوهَا مِنْ مَذْهَبِ الْمَجُوسِ، وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَالرَّافِضَةِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: " السَّابِقُ " " وَالتَّالِي " جَعَلُوهَا بِإِزَاءِ، الْعَقْلِ " " وَالنَّفْسِ " كَالَّذِي يَذْكُرُهُ الْفَلَّاسِفَةُ، وَبِإِزَاءِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ كَالَّذِي يَذْكُرُهُ الْمَجُوسُ. وَهُمْ يَنْتُمُونَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُ هُوَ السَّابِقُ وَيَتَكَلَّمُونَ فِي الْبَاطِنِ. وَالْأَسَاسُ، وَالْحُجَّةُ، وَالْبَابُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ وَصْفُهُمْ. وَمِنْ وَصَايَاهُمْ فِي " النَّامُوسِ الْأَكْبَرِ، وَالْبَلَاغِ الْأَعْظَمِ " أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ " بَابِ التَّشْيِيعِ " وَذَلِكَ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ الشَّيْعَةَ مِنْ أَجْهَلِ الطَّوَائِفِ، وَأَضْعَفُهَا عَقْلًا وَعِلْمًا، وَأَبْعَدُهَا عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَلِهَذَا دَخَلَتْ الزُّنَادِقَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ بَابِ الْمُتَشْيِيعَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، كَمَا دَخَلَ الْكُفَّارُ الْمُحَارِبُونَ مَدَائِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَادَ بِمُعَاوَنَةِ الشَّيْعَةِ، كَمَا جَرَى لَهُمْ فِي دَوْلَةِ التُّرْكِ الْكُفَّارِ بِبَعْدَادَ وَحَلَبَ وَغَيْرِهِمَا؛ بَلْ كَمَا جَرَى بِتَغْيِيرِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ، فَهُمْ يُظْهِرُونَ التَّشْيِيعَ لِمَنْ يَدْعُوهُ، وَإِذَا اسْتَجَابَ لَهُمْ نَقَلُوهُ إِلَى الرِّفْضِ وَالْقُدْحِ فِي الصَّحَابَةِ، فَإِنْ رَأَوْهُ قَابِلًا نَقَلُوهُ إِلَى الطَّعْنِ فِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ ثُمَّ نَقَلُوهُ إِلَى الْقُدْحِ فِي نَبِيِّنَا وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّ". (٢)

١٠٠- "لَأَنَّهُمْ لَوْ أَظْهَرُوهُ لَنَفَرَ عَنْهُمْ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَقَالَتِهِمْ وَمَقَالَةِ الْجُمُهورِ؛ بَلْ الرَّافِضَةُ الَّذِينَ لَيْسُوا زُنَادِقَةً كُفَّارًا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَقَالَتِهَا وَمَقَالَةِ الْجُمُهورِ، وَيَرَوْنَ كِتْمَانَ مَذْهَبِهِمْ، وَاسْتِعْمَالَ التَّقِيَّةِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ مِنَ الرَّافِضَةِ مَنْ لَهُ نَسَبٌ صَحِيحٌ مُسْلِمًا فِي الْبَاطِنِ وَلَا يَكُونُ زُنْدِيقًا؛ لَكِنْ يَكُونُ

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٨٩/١

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤٩٧/٣

جاهلاً مُبتدِعاً. وَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مَعَ صِحَّةِ نَسَبِهِمْ وَإِسْلَامِهِمْ يَكْتُمُونَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْهَوَى لَكِنَّ جُمْهُورَ النَّاسِ يُخَالِفُونَهُمْ: فَكَيْفَ بِالْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ يُكْفَرُهُمْ أَهْلُ الْمَلِكِ كُلُّهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. وَإِنَّمَا يَقْرُبُ مِنْهُمْ " الْفَلَاسِفَةُ الْمَشَاءُونَ أَصْحَابُ أَرِسْطُو " فَإِنَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرَامِطَةِ مُقَارَنَةً كَبِيرَةً. وَهَذَا يُوجَدُ فُضْلًا الْقَرَامِطَةِ فِي الْبَاطِنِ مُتَفَلِّسَةً: كَسَنَانِ الَّذِي كَانَ بِالشَّامِ، وَالطُّوسِيِّ الَّذِي كَانَ وَزِيرًا لَهُمْ بِالْأَلَمُوتِ، ثُمَّ صَارَ مُنَجِّمًا لَهُؤُلَاءِ وَمَلِكِ الْكُفَّارِ، وَصَنَّفَ " شَرْحَ الْإِشَارَاتِ لِابْنِ سِينَا " وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَى مَلِكِ الْكُفَّارِ بِقَتْلِ الْخَلِيفَةِ وَصَارَ عِنْدَ الْكُفَّارِ التُّرْكِ هُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَى الَّذِينَ يُسَمُّوهُمْ " الدَّاسِمِيدِيَّةِ " فَهَؤُلَاءِ وَأَمَنَّا لَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مَا يُظْهِرُهُ الْقَرَامِطَةُ مِنَ الدِّينِ وَالْكَرَامَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لَكِنَّ يَكُونُ أَحَدُهُمْ مُتَفَلِّسًا، وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ لِمُوَافَقَتِهِمْ لَهُ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالرُّسُلِ وَالشَّرَائِعِ فِي الظَّاهِرِ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ بِأُمُورٍ يَعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِّ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ. فَإِنَّ " الْمُتَفَلِّسَةَ " مُتَأَوِّلُونَ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ أُمُورِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بِالنَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ الَّذِي يُوَافِقُ مَذْهَبَهُمْ، وَأَمَّا الشَّرَائِعُ الْعَمَلِيَّةُ فَلَا يَنْفَعُهَا كَمَا يَنْفَعُهَا الْقَرَامِطَةُ؛ بَلْ يُوجِبُهَا عَلَى الْعَامَّةِ؛ وَيُوجِبُونَ بَعْضَهَا عَلَى الْخَاصَّةِ، أَوْ لَا يُوجِبُونَ ذَلِكَ. وَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ وَأَمَرُوا بِهِ لَمْ يَأْتُوا بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ؛ وَلَكِنَّ أَتَوْا بِأَمْرٍ فِيهِ صَلَاحٌ الْعَامَّةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ كَذِبًا فِي الْحَقِيقَةِ. وَهَذَا اخْتَارَ كُلُّ مُبْطِلٍ أَنْ يَأْتِيَ بِمَخَارِقٍ لِقَصْدِ صَلَاحِ الْعَامَّةِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ التُّومَرْتِ الْمُلقَّبُ بِالْمَهْدِيِّ، وَمَذْهَبُهُ فِي الصِّفَاتِ مَذْهَبُ الْفَلَاسِفَةِ لِأَنَّهُ كَانَ مِثْلَهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مُنَافِقًا مُكَذِّبًا لِلرُّسُلِ مُعْطِلًا لِلشَّرَائِعِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ بَاطِنًا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا؛ بَلْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ رَأْيِ الْجَهْمِيَّةِ الْمُوَافِقِ لِرَأْيِ الْفَلَاسِفَةِ، وَنَوْعٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَرَوْنَ السَّيْفَ وَيُكْفَرُونَ بِالذَّنْبِ. " (١)

١٠١- "وَمِنْ تَفَاسِيرِ أُخَرٍ كَثِيرَةٍ جِدًّا كَتَفْسِيرُ ابْنِ الْجَوَزِيِّ وَالْمَاوَرِدِيِّ. وَأَمَّا كِتَابُ قُوتِ الْقُلُوبِ، وَكِتَابُ الْإِحْيَاءِ تَبَعَ لَهُ فِيمَا يَذْكُرُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، مِثْلُ الصَّبْرِ، وَالشُّكْرِ، وَالْحُبِّ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَأَبُو طَالِبٍ أَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَكَلَامِ أَهْلِ غُلُومِ الْقُلُوبِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَكَلَامُهُ أَشَدُّ وَأَجُودُ تَحْقِيقًا وَأَبْعَدُ عَنِ الْبِدْعَةِ مَعَ أَنَّ فِي قُوتِ الْقُلُوبِ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً وَمَوْضُوعَةً وَأَشْيَاءَ مَرْدُودَةً كَثِيرَةً. وَأَمَّا مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ مِثْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْكِبَرِ، وَالْعُجْبِ، وَالرِّيَاءِ، وَالْحَسَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَعَالِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ كَلَامِ الْحَارِثِ الْمُحَاسِنِيِّ فِي " الرِّعَايَةِ " - وَمِنْهُ مَا هُوَ مَقْبُولٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مَرْدُودٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَنَازِعٌ فِيهِ، وَالْإِحْيَاءُ فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ فِيهِ مَوَادَّ مَذْمُومَةٌ، فَإِنَّ فِيهِ مَوَادَّ فَاسِدَةً مِنْ كَلَامِ الْفَلَاسِفَةِ تَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالتَّوْبَةِ وَالْمَعَادِ - فَإِذَا دُكِرَتْ مَعَارِفُ الصُّوفِيَّةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخَذَ عَدُوًّا لِلْمُسْلِمِينَ أَلْبَسَهُ ثِيَابَ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الدِّينِ عَلَى أَبِي حَامِدٍ هَذَا فِي كُتُبِهِ وَقَالُوا: أَمْرَضَهُ الشِّقَاءُ يَعْنِي شِقَاءَ **ابْنِ سِينَا** فِي الْفَلَسَفَةِ - وَفِيهِ أَحَادِيثُ وَأَثَارٌ ضَعِيفَةٌ، بَلْ مَوْضُوعَةٌ كَثِيرَةٌ وَفِيهِ أَشْيَاءُ مِنْ أَغَالِيطِ الصُّوفِيَّةِ وَتُرَاهَاتِمُ، وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمَشَايخِ الصُّوفِيَّةِ الْعَارِفِينَ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَدَبِ مَا هُوَ

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٠١/٣

مُؤَافِقٌ لِّلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا يَرِدُ مِنْهُ فَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيهِ اجْتِهَادُ النَّاسِ وَتَنَازَعُوا فِيهِ. وَأَمَّا كُتُبُ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةُ مِثْلُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فَلَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَبَعْدَهُمَا مَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا، مِثْلُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَمِيدِيِّ، وَلَعَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُتُبُ السُّنَنِ كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، وَالْمَسَانِيدُ كَمُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ، وَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَوْطَأُ مَالِكٍ فِيهِ الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ أَجْلِ الْكُتُبِ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ أَصَحُّ مِنْ مَوْطَأُ مَالِكٍ يَغْنِي بِذَلِكَ مَا صُنِفَ عَلَى طَرِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ كَانُوا يَجْمَعُونَ فِي الْبَابِ بَيْنَ الْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَمْ تَكُنْ وَضِعَتْ كُتُبُ الرَّأْيِ الَّتِي تُسَمَّى كُتُبُ الْفُقَهَاءِ. وَبَعْدَ هَذَا جَمْعُ الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ فِي جَمْعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالْكُتُبِ". (١)

١٠٢ - "كَمَا أَنَّ الْعَزَرَ وَتَصَفُّحَ الْأَدِلَّةِ لِأَبِي الْحُسَيْنِ زُبَيْرِ الْمُسْتَأْخِرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَكَمَا أَنَّ الْإِشَارَاتِ لِابْنِ سِينَا زُبَيْرِ الْمُسْتَأْخِرِينَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ تَقْطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبَيْرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ. وَإِنْ كَانَتْ طَائِفَةٌ أَبِي الْمَعَالِي أَمْثَلُ وَأَوَّلَى بِالْإِسْلَامِ قَالُ فَضْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، اعْلَمُوا أَنَّ غَرَضَنَا مِنْ هَذَا الْفَصْلِ يَسْتَدْعِي ذِكْرَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَهَذَا مِمَّا تَبَايَنَتْ فِيهِ مَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيِّينَ فَذَهَبَ الْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الطَّاعَةُ وَمَالٌ إِلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَاخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ فِي تَسْمِيَةِ التَّوَافُلِ إِيْمَانًا. وَصَارَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْجَنَانِ وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارُ بِهَا وَذَهَبَتْ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ فَحَسَبُ وَمُضْمَرُ الْكُفْرِ إِذَا أَظْهَرَ الْإِيمَانَ مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَهُمْ غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ وَلَوْ أَضْمَرَ الْإِيمَانَ وَلَمْ يُتَيَقَّنْ مِنْهُ إِظْهَارُهُ فَهُوَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَهُ الْخُلُودُ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ وَالْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ فَالْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ مَنْ صَدَّقَهُ ثُمَّ التَّصَدِيقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَلَامُ النَّفْسِ وَلَا يَثْبُتُ كَلَامُ النَّفْسِ كَذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ فَإِنَّا أَوْضَحْنَا أَنَّ كَلَامَ النَّفْسِ يَثْبُتُ عَلَى حَسَبِ الْإِعْتِقَادِ. وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ صَرِيحُ اللَّغَةِ وَأَصْلُ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ لَا يُنْكَرُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِبْتِهَاتِهِ وَمِنْ التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] مَعْنَاهُ مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَّنَا ثُمَّ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ الْحَقِّ لَمْ يَصِفْ الْفَاسِقَ بِكَوْنِهِ مُؤْمِنًا فَقَدْ صَرَخَ بِأَنَّ كَلَامَ النَّفْسِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ عَلَى حَسَبِ الْإِعْتِقَادِ وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ وَلَا يَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَقَدِ وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا أَثْبَتُوا بِهِ كَلَامَ النَّفْسِ وَادَّعَوْا أَنَّهُ مُعَايِرٌ لِلْعِلْمِ، وَقَالَ صَاحِبُهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ شَرْحَ قَوْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ، قَالَ وَأَمَّا مَذَاهِبُ أَصْحَابِنَا فَصَارَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالنُّظَّارِ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ وَبِهِ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَاخْتَلَفَ جَوَابُهُ فِي مَعْنَى التَّصَدِيقِ فَقَالَ مَرَّةً هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِهِ وَقَدَمِهِ وَإِهْيَتِهِ وَقَالَ مَرَّةً التَّصَدِيقُ". (٢)

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٨٦/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٠٨/٦



١٠٣- "لَكِنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ وَإِنْ أَضَلَّ طَوَائِفَ مِنْ أَذْكِيَاءِ النَّاسِ وَعِبَادِهِمْ وَوَقَعَ تَعْظِيمُهُمْ فِي نُفُوسِ طَوَائِفَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ وَالْمُلُوكِ تَقْلِيدًا وَتَعْظِيمًا لِقَوْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ فَهَمَّ لِقَوْلِهِمْ فَكُلُّ مُسْلِمٍ بَلَّ كُلُّ عَاقِلٍ إِذَا فَهَمَ قَوْلُهُمْ حَقِيقَةً عَلِمَ أَنَّ الْقَوْمَ جَا حِدُونَ لِلصَّانِعِ مُكَذِّبُونَ بِالرُّسُلِ وَالشَّرَائِعِ مُفْسِدُونَ لِلْعُقُلِ وَالِدِّينِ وَلَيْسَ الْغَرَضُ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِمْ فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَا تَقُولُ بِهَذَا وَحَاشَاهَا مِنْ هَذَا، بَلَّ هُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَكْفِيرًا وَمُحَارَبَةً لِمَنْ هُوَ أَمَثَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَمِنْ الْفَلَاسِفَةِ لَيْسَ بِمُنْقَسِمٍ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ أَظْهَرُ فَسَادًا عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُرَادُهُمْ بَلَّ يُرِيدُونَ أَنَّهُ مُوجُودٌ فِي الْخَارِجِ مُتَمَيِّزٌ بِنَفْسِهِ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَجْزَاءٌ وَأَبْعَاضٌ وَقَدْ يَقُولُ نَفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ **كَانَ سِينَا** وَغَيْرِهِ إِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَيْسَ لَهُ أَجْزَاءٌ لَا أَجْزَاءٌ حَدٍّ وَلَا أَجْزَاءٌ كَمٍّ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَلَا بَعْضٌ كَالْجِسْمِ، وَهُوَ يَقُولُ إِنَّهُ مُوجُودٌ مُتَمَيِّزٌ عَنِ الْمُتَمَكِّنَاتِ وَلَكِنْ يَقُولُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ فِيهِ مَا يُوجِبُ أَنْ يُلْزِمَهُمْ قَوْلُ أُولَئِكَ الْإِتِّحَادِيَّةِ فَإِنَّهُ يَقُولُ هُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ وَيَصِفُهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْدُومِ كَالْوُجُودِ الْمُطْلَقِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ لَكِنَّ لَزِمَ قَوْلُ النَّاسِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ قَوْلِهِمْ الَّذِي فَصَدُوهُ. وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ بَيْنَ اثْبَاتِ الْبَارِي وَنَفْيِهِ وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِهِ وَإِنْكَارِهِ وَلَا يَقْرُونَ بِأَنَّهُ وَجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَمَّا أُولَئِكَ الْإِتِّحَادِيَّةُ فَمَعَ تَنَافُضِهِمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ وَجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ وَالتَّبَعِيَّةُ مُنْتَفِيَةً عَنْهُ فَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ وَاحِدٌ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ مُوجُودٌ لَا بَعْضَ لَهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ شَيْءٌ مُوجُودٌ قَائِمٌ بِالْمُتَكَلِّمِ لَا يَتَّبَعُ وَلَا يَنْقَسِمُ أَيُّ لَيْسَ مِنْهُ مَا هُوَ أَمَرٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ تَهْيٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ خَيْرٌ بِحَيْثُ يَكُونُ لَيْسَ هَذَا هُوَ بَلَّ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ هُوَ النَّهْيُ وَهُوَ الْخَيْرُ وَالْبَارِي عِنْدَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ أَيُّ لَيْسَ بِجِسْمٍ ذِي أَبْعَاضٍ وَاحِدٌ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِنَفْيِ هَذَا التَّبَعِيَّةِ أَنَّ لَوْ كَانَ بَعْضُ الْكَلَامِ يَقُومُ بِبَعْضٍ وَبَعْضُهُ يَقُومُ بِبَعْضٍ آخَرَ فَيُقَالُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ تَبَعُصِ الْمُوصُوفِ نَفْيُ تَبَعُصِ الصِّفَةِ الْقَائِمَةِ بِهِ بَلَّ إِذَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ حَقَائِقُ فَكُلُّ حَقِيقَةٍ تَقُومُ بِالْمُوصُوفِ قِيَامًا مُطْلَقًا كَمَا تَقُومُ بِهِ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ". (١)

١٠٤- "ثم الدخول في الحروف والأصوات المجملة والاشترك فيها يوجب فسادين: أحدهما: سقوط خاصية الحروف والأصوات المشروعة لنا المختصة بنا التي وجبت علينا أو استحبت لنا وفضلنا بها على غيرنا. الثاني: الخروج من المجلد المشترك إلى المفصل بأهل الكفر والنفاق كما وقع في ذلك خلائق كثيرون، حتى أنه في المجمع الواحد ينشد البيت المجلد والبيت الكفري. والله أعلم وأحكم. وما يتعلق بهذا أن أصل الصابئة الحروف والأصوات المجملة المشتركة كما فعله **ابن سينا** متكلم الصابئة في الإسلام في كتبه الصابئية كالأشارات فإنه افتتحها بالكلام في المجلد والمشارك - وهو المنطق - وختمه بالعبادة والسمع للصوت المطلق المشترك، كما يتكلم في علم الموسيقى

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٣٩/٦



وهو الصوت الجمل المشترك؛ فإن الحروف المنطقية الجملة والأصوات النغمية الجملة هي دين الصابئة لا توجب الإسلام ولا تحرمة، ولا تأمر به ولا تنهى عنه، وقد ينفع تارة ويضر أخرى. والأصل فيها أنها غير مشروعة ولا مأمور بها، والله أعلم (١). \_\_\_\_\_ (١) مجموع الفتاوى ٦٩ ص ٢٤٤ فيها زيادة إيضاح عما في المجموع. وفي النونية لابن القيم مقتطفات منها. (١)

١٠٥- "اتفاق أخلاق وتشاكل محبات وتجانسها وشوق كل نفس إلى ما شاكلها وجانسها في الخلقة القديمة قبل إهابها إلى الأجساد. [حدوث النفس مع البدن لا قبله] قلت: هذا مبني على قولهم الفاسد بتقدم النفوس على الأبدان، وعليه بنى **ابن سينا** قصيدته المشهورة: هبطت إليك من المحل الأرفع وسمعت شيخنا يحكي عن بعض فضلاء المغاربة - وهو جمال الدين بن الشريشي شارح المقامات - أنه كان ينكر أن تكون هذه له. قال: وهي مخالفة لما قرره في كتبه من أن حدوث النفس الناطقة مع البدن (١). فصل [الاختلاف في مسمى الإنسان: هل هو الجسد أو الروح أو هما؟] قد ذكرت في غير هذا الموضع أن الناس اختلفوا في مسمى الإنسان: هل هو الجسد؟ وهو الجملة المشاهدة كما يقوله أكثر أهل الكلام من أصحابنا وغيرهم، أو هو اسم لما وراء هذه الجملة وهو الروح كما قاله كثير من أهل الفلسفة وطائفة من أهل الكلام؟ أو هو اسم للمجموع؟ على ثلاثة أقوال. والثالث هو الصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة وجمهور الناس، وإن كان الاسم عند التقيد يتناول الجسد فقط، أو الروح فقط أو أحدهما بشرط الآخر فيكون الآخر شرطاً تارة، كما كان شرطاً في الأصل. وكذلك اختلفوا في وصفه الظاهر وهو النطق المذكور في قوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [٥١/٢٣] هل هو \_\_\_\_\_ (١) روضة المحبين ص ١٤٠ ولفهارس العامة ج ١/٤٦. (٢)

١٠٦- "يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد، ورفق البحر لموسى، وناقصة صالح، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور. طريقة الفلاسفة في المعجزات وحقائق الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب ٦؛ مثل **ابن سينا**، \_\_\_\_\_ ١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ٣٥٥/١. وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيبات؛ نؤمن به، ولا نشغل بكيفيته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠. وحديث الإسراء والمعراج مخرج في الصحيحين. أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٦٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٧، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات. ٢ قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء ٦٣]. ٣ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةُ لَهَا شَرْبٌ وَلَكُمْ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء ١٥٥]. ٤ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/٥.

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٤١/١

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٧/١

ونسب هذا القول للباقلائي. وانظر: البيان للباقلائي ص ٩٤-٩٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨. الحذق، والحذاقة: المهارة في كلّ العمل. انظر تهذيب اللغة ٤/٦٠٣٥ في النبوات ٧. هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي. الملقّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلّت الرواية عنه؛ لأنّه فلسفيّ النحلة، ضالّ. لا رضي الله عنه. كان يقول بقدّم العالم، ونفي المعاد الجسماني. وتُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٤٢٨ هـ. انظر: لسان الميزان لابن حجر ٢/٢٩١. والأعلام للزركلي ٢/٢٤١. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٤/٢٠. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء - يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية - وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطنياً يناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) ١/٣-٤. وانظر: شرح الأصفهانية ٢/٦٣٤. والرد على المنطقيين ص ١٤١-١٤٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٩٦. ومجموع الفتاوى ١٨٦/٣٥. (١).

١٠٧- "مذهب الفلاسفة الملحدينو مذهب الفلاسفة الملحدة ١ دائر بين التعطيل، وبين الشرك والولادة؛ كما يقولونه في الإيجاب الذاتي ٢؛ فإنه أحد أنواع الولادة. وهم ينكرون معاد الأبدان. وقد قرّن بين هذا وهذا ٣ في الكتاب والسنة في مثل قوله: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثُّ لَسَوَفَ أُخْرَجُ حَيًّا أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ ٤، إلى قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ ٥. وهذه في سورة مريم ١ قال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: "وأما الفلاسفة فإما أن يكونوا من المشركين، وإما أن يكونوا من المجوس، وإما أن يكون من الصابئين، وإما أن يكونوا منتسبين إلى أهل الملل الثلاث. فمن كان من المشركين كما يُذكر عن الفلاسفة اليونان ونحوهم، أو من المجوس كفلاسفة الفرس ونحوهم: فاليهود والنصارى خيرٌ منه. ولذلك هم خيرٌ من فلاسفة الصابئين". درء تعارض العقل والنقل ٩/٢٠٧-٢٠٨. وقال في موضع آخر: "الفلاسفة الملاحدة؛ كابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، وأمثالهم..". درء تعارض العقل والنقل ٣/٢٠٦٥ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "لفظ الموجب بالذات لفظ فيه إجمال. فإن عني به ما يعنيه الفلاسفة من أنه علة تامة مستلزمة للعالم، فهذا باطل؛ لأنّ العلة التامة تستلزم معلولها. ولو كان العالم معلولاً لازماً لعله أزلية، لم يكن فيه حوادث؛ فإنّ الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية. وهذا خلاف المحسوس. وسواء قيل: إن تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات؛ كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة؛ كابن سينا وأمثاله. أو قيل: إنه ذات موصوفة بالصفات، لكنها مستلزمة لمعلولها. فإنه باطلٌ أيضاً. وإن فسّر الموجب بالذات بأنه يوجب بمشيئته وقدرته كل واحد واحد من المخلوقات في الوقت الذي أحدثه فيه. فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، ومذهب أهل

(١) النبوات لابن تيمية ١/١٣٧

السنة. فإذا قالوا: إنه بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد وغيرها من الحوادث، فهو موافق لهذا المعنى لا المعنى الذي قالته الدهرية". منهاج السنة النبوية ٣/٢٧٤-٣٠٢٧٥ بين إنكار البعث، ووصف الله بأن له ولداً - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - ٤. سورة مريم، الآيتان ٦٦-٥٦٧ سورة مريم، الآية ٨٨. (١)

١٠٨- "الفارابي ١، وغيره أن يجعلوا ذلك من جنس المنامات المعتادة. ولما أراد طائفة؛ كأبي حامد ٢، وغيره أن يقرروا إمكان النبوة على أصلهم، احتجوا بأن مبدأ الطب، ومبدأ النجوم، ونحو ذلك، كان من الأنبياء؛ لكون المعارف المعتادة لا تنهض بذلك. وهذا إنما يدل على اختصاص من أتى بذلك بنوع من العلم. وهذا لا يُكره عاقل. وعلى هذا بنى **ابن سينا** أمر النبوة؛ أنها من قوى النفس، وقوى النفوس متفاوتة ٣. \_\_\_\_\_ ١ هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان التركي الحكيم. صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما. وهو أكبر فلاسفة المسلمين. وقد أتقن اللغة العربية. وكان مولده سنة ٢٥٩هـ، ووفاته سنة ٣٢٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٥/١٥٣. وفهرست ابن النديم ص ٣٦٨. والبداية والنهاية ١١/٣٢٤. وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي، و**ابن سينا** إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم". درء تعارض العقل والنقل ١/١٥٧. هو الغزالي. وقد مرّ التعريف به. ٣. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهذا القدر، فعله **ابن سينا** وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين فلسفة المشائين؛ أرسطو وأمثاله. ولهذا تكلموا في الآيات، وخوارق العادات، وجعلوا لها ثلاثة أسباب: القوى الفلكية، والقوى النفسانية، والطبيعية؛ إذ كانت هذه هي المؤثرات في العالم عندهم. وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات والكرامات، وما للسحرة من العجائب هو من قوى النفس. ولكن الفرق بينهما أن ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشر. وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء... فإنه مبني على إنكار الملائكة وإنكار الجن، وعلى أن الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم". الجواب الصحيح ٦/٢٤. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٥/٧٠. (٢)

١٠٩- "الفلاسفة قالوا بقدوم العالم كما أنّ المتفلسفة الذين سلكوا مسلك الإمكان والوجوب ١، وجعلوا ذلك بدل الحادث والقديم، لم يُثبتوا واجباً بنفسه البتة ٢، وظهر بهذا فساد عقلهم، وعظيم جهلهم، مع الكفر؛ وذلك أنّه يُشهد وجود السموات وغيرها. فهذه الأفلاك إن كانت قديمة واجبة، فقد ثبت وجود الموجود القديم الواجب، وإن كانت ممكنة، أو مُحدثة، فلا بُدَّ لها من واجب قديم؛ فإنَّ وجود الممكن بدون الواجب ٣، والمحدث بدون القديم ممتنع في بداية العقول. فثبت وجود موجود قديم واجب بنفسه على كلّ تقدير. فإذا كان ما ذكره من نفي الصفات عن القديم والواجب يستلزم نفي القديم مطلقاً، ونفي الواجب: عُلم أنّه باطل ٤. \_\_\_\_\_ ١ إذ الوجود - عندهم - ينقسم إلى واجب، وممكن - وهو خلاف تقسيم المتكلمين

(١) النبوات لابن تيمية ١/١٨٤

(٢) النبوات لابن تيمية ١/١٩٦

له إلى قديم وحادث. ويُعرّف المتفلسفة الواجب: بأنه الضروريّ الوجود - وهو يُقابل القديم عند المتكلمين - . ويُعرفون الممكن بأنه الذي لا ضرورة فيه بوجه؛ أي لا في وجوده، ولا عدمه - وهو يُقابل المُحدث عند المتكلمين. انظر: النجاة لابن سينا ص ٣٦٦. ومعيّار العلم في فن المنطق للغزالي ص ٣٢٥-٣٢٦. وهم يزعمون أنّ واجب الوجود هو الذات دون صفاتها. ولا يُعقل ذات مجرّدة عن الصفات، بل ذلك من صفات العدم؛ لذلك لم يُثبتوا واجباً. انظر: منهاج السنة لابن تيمية ٣٠٢٦٦/١ في ((خ)): الوجوب. ويبدو أنّ الألف سقطت سهواً. ٤ لأنّ الواجب المجرّد عن جميع الصفات، أو القديم الذي ليس له صفة تُميّزه: ممتنع الوجود؛ إذ لا بُدّ لوجوب وجود الواجب، وإثبات وجود القديم من إثبات ما يُميّزه من الصفات.. ولا يستلزم ذلك تعدّد القدماء، أو تركيب الواجب؛ لأنّ نفي ذلك يقتضي نفي ما يُريدون إثباته.. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وإذا لم يكن واجباً، لم يلزم من التركيب مُحال، وذلك لأنّهم إنّما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب، المستلزم لنفي الوجوب. وهذا تناقض؛ فإنّ نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب، فكيف ينفونها لثبوتها؟! ". مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤٥/٦. (١)

١١٠- "مخالفة للشرع والعقل، لا سيّما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعة لابن سينا؛ كالرازي، فإنّ هؤلاء من أفسد النَّاس استدلالاً كما قد ذكرنا طرق عامّة التّظار في غير هذا الموضع؛ مثل كتاب منع تعارض العقل والنقل ١، وغير ذلك ٢. طرق الرازي العقلية في إثبات الصانع والمقصود هنا أنّ الرازي ذكر أنّ ما يُستدلّ به على إثبات الصانع ٣؛ إمّا حدوث الأجسام ٤، وإمّا حدوث صفاتها ٥، وإمّا ١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٣٨-٣٩، ٩٦-٩٧، ٣٠٧-٣٠٨، ٧٣/٣، ٧١/٧، ١٤١-١٤٢، ٢٤٢، ٣٨٢، ١٧/٨-١٨، ٩٣، ١٣٢/٩، ٢٠٢٦٠/١٠، انظر: من كتب شيخ الإسلام: الاستقامة ١/١٠٢. وكتاب الصفدية ٤١/٢-٥٥. ومنهاج السنة النبوية ١/٣٠٩-٣١٠، ٣١٥. والفتاوى المصرية ٦/٦٤٤-٦٤٥. وشرح حديث النزول ص ١٦٠-١٦١. والفرقان بين الحق والباطل ص ٤٧. ونقض تأسيس الجهمية ١/١٤١-١٤٤، ٢٥٧-٢٥٨. والرسالة التدمرية ص ١٤٨. ومجموع الفتاوى ٦/٣١٣، ٣٣٠، ٣٠٤/١٢. وهذه المسالك جميعها ذكرها الرازي مطوّلة في كتابه نهاية العقول - مخطوط - ق ٥٨/٦٣ أ. وذكرها مختصرة في كتابه الأربعين ص ٧٠. ومعالم أصول الدين - على هامش محصل أفكار المتقدمين - ص ٢٦-٢٩. وهذه هي طريقة الأشعرية، وعامة من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى؛ استدللوا بقيام الأعراض بالأجسام على حدوثها - أي الأجسام - . وقد ذمّها الأشعريّ كما تقدّم لطولها وغموضها. وسيأتي بيان المصنّف لهذه الطريق، والقائلين بها قريباً. وشيخ الإسلام قد ناقشها وبَيّن بطلانها في الكثير من مصنفاته. انظر: شرح الأصفهانية - ت السعوي - ص ٢٦٠-٢٦١. ودرء تعارض العقل والنقل ١/٩٦، ٣٠٧-٣٠٨، ٧٢/٣، ٨٧، ٢٩٢/٥-٢٩٤، ٢٢٩/٧-٥٠٢٣٢. كصيرورة النطفة علقه، ثمّ مضعة، ثمّ إنساناً - في النهاية، وتحوّل الطين إلى آجر،

(١) النبوات لابن تيمية ٢٦٣/١

ولين، ثم دار - في النهاية. وهذا التحول في صفات الأجسام يدلّ على أنّ لها فاعلاً فعلها. وهذا المسلك ذكره الأشعريّ في كتابه: اللمع ص ٦-٧، ط مكارثي. وفي رسالة إلى أهل الثغر ص ٣٤-٤٠. وشيخ الإسلام يرى أنّ هذا المسلك صحيح لو جُرد من الأمور الباطلة التي أُدخلت فيه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٨٣/٣. (١)

١١١- "إمكانها ١، وإما إمكان صفاتها ٢، وذكر في بعض المواضع: وإما الإحكام والإنتقان ٣، لكن الإحكام والإنتقان يدلّ ٤ على العلم ابتداءً، والاستدلال بحدوث الأجسام، وإمكانها، وإمكان صفاتها طرق فاسدة؛ \_\_\_\_\_ ١ أي الأجسام. وهذا المسلك عمدة المتفلسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله. انظر: النجاة **لابن سينا** ص ٣٨٣. والرسالة العرشية له ص ٢. والتعليقات للفارابي ص ٣٧. وطريقتهم أنّ الوجود ينقسم إلى واجب وممكن. وكلّ ممكن فلا بُدّ له من واجب. وهذه الطريقة قد نصّ على ضعفها شيخ الإسلام في العديد من مصنفاته. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٥/٣، ١٣٨، ٢٩٣/٥، ٢٣٠/٧، ١٢٥/٨، ١٢٧. ومجموع الفتاوى ٤٩/١. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ص ١٤١-١٤٥. ٢٠. وهذا يُعرف بدليل الاختصاص. وقد بنوه على أنّ الأجسام متماثلة، وتخصيص بعضها بالصفات دون بعض يفتقر إلى مخصّص. وقالوا: لا يجوز أن يكون الله تعالى جسماً، ونفوا لأجل ذلك صفّي العلو والاستواء. وهو مسلك بعض الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغداد ص ٦٩. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ١٠٥، ٢٤٥. وقد بيّن شيخ الإسلام رحمه الله فساد هذه الطريقة في مواضع عديدة من تصانيفه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٩٢/٥-٢٠٣، ١١٢/٧-١١٤، ٣١٢/١٠-٣١٦. ونقض تأسيس الجهمية ١٨٣/١. وانظر: لهذه الطرق عند الرازي: مجموع الفتاوى ٢٤٦/١٧. وشرح الأصفهانية ٢٦٠/١. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٠٧/١. وهذا المسلك أورده شيخ الإسلام، وبيّن ما فيه من حق وما أدخل سالكوه فيه من باطل. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٢٨/٣-١٣٧. ٤. في ((خ)) : تدلّ. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .". (٢)

١١٢- "قول الفلاسفة وأما المتفلسفة فيقولون: أحدث صوراً في موادّ باقية كما يقول هؤلاء، لكن [يقولون] ١: أحدث صوراً هي جواهر في مادّة هي جوهر، وعندهم ثمّ مادّة باقية بعينها، والصور الجوهرية؛ كصورة الماء، والهواء، والتراب، والمولّدات تعتقب عليها ٢. أقسام الموجودات عند الفلاسفة وهذه المادة - عندهم ٣ - جوهر عقليّ، وكذلك الصورة المجردة جوهر عقليّ ٤، ولكن الجسم مُركّب من المادّة والصورة ٥، ولهذا قسّموا الموجودات، فقالوا: إما أن يكون الموجود حالاً [بغيره] ٦، أو محلاً، أو مركّباً من الحال، والمحلّ، [أو] ٧ لا هذا ولا هذا. فالحال في غيره هو الصورة، والمحلّ هو المادّة، والمركّب منهما هو الجسم، وما ليس كذلك؛ إن كان متعلّقاً بالجسم، فهو النفس، وإلا فهو العقل ٨. وهذا التقسيم فيه خطأ كثير من وجوه، ليس هذا موضعها ٩؛

(١) النبوات لابن تيمية ٣٠٠/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣٠١/١

إذ\_\_\_\_\_ ١ ملحقة بهامش ((خ)) ٢٠ انظر منهاج السنة النبوية ٣٠١٣٦٠ أي عند الفلاسفة. ٤  
انظر كتاب الشفا لابن سينا ٥٣٦١ انظر تحافت الفلاسفة للغزالي ص ٦٠١٦٣ في ((خ)) : لغيره. وما أثبت  
من ((م)) و ((ط)) ٧٠ ليست في ((خ)) وهي في ((م)) و ((ط)) ٨٠ انظر: كتاب الشفا لابن سينا ٣٧٢.  
والتعليقات للفارابي ص ٤١، ٤٣، ٦٠. وتحافت الفلاسفة للغزالي ص ١٦٣. والمبين في شرح ألفاظ الحكماء  
والمتكلمين للآمدي ص ١١٠. والتعريفات للجرجاني ص ١٣٥، ١٣٦، ٩٠٢٥٧. وقد بين شيخ الإسلام رحمه  
الله خطأ هذا التقسيم في مواضع متعددة من كتبه. انظر: منهاج السنة النبوية ٢٢١١. ودرء تعارض العقل والنقل  
٤١٤٦. وبغية المرتاد ص ٤١٦. والرد على المنطقيين ص ٦٧. وكتاب الصفدية ٢٢٢٩. (١)

١١٣- "فهذه المادة المشتركة التي أثبتوها هي في الذهن، وليس بين الجسمين في الخارج شيء اشتركا فيه  
بعينه، فهؤلاء جعلوا الأجسام مشتركة في جوهر عقلي، وأولئك جعلوها مشتركة في الجواهر الحسية. وهؤلاء قالوا:  
إذا خلق كل شيء من شيء، فإمّا أحدثت صورة، مع أنّ المادة باقية بعينها، لكن أفسدت صورة، وكونت صورة.  
ولهذا يقولون عن ما تحت الفلك: عالم الكون والفساد. ولهذا قال ابن رشد: "إنّ الأجسام المركبة من المادة  
والصورة هي في عالم الكون والفساد، بخلاف الفلك؛ فإنه ليس مركباً من مادة وصورة عند الفلاسفة". حيرة  
المتكلمين والفلاسفة في خلق الشيء من مادة قال ٣: وإمّا ذكر أنه مركّب من هذا، وهذا: ابن  
سينا ٤. انظر: الإرشاد للجويني ص ٢٥، وقد أشار إلى هذا القول للفلاسفة ٢ هو أبو  
الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي الفيلسوف. ولد سنة ٩٥٢٠. من أهل قرطبة. وهو  
المعروف بابن رشد الحفيد تميّزاً له عن جدّه شيخ المالكية. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه  
زيادات. قرّبه المنصور أولاً، ثمّ اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فنفاه إلى مراكش وأحرق بعض كتبه، ثمّ رضي  
عنه، وأذن له بالعودة، فعاجلته الوفاة بمراكش سنة ٩٥٩٥. من مصنفاته: تحافت التهافت، ومناهج الأدلة. انظر:  
شذرات الذهب ٤٣٢٠. والأعلام ٥٣١٨. وسير أعلام النبلاء ٣٠٢١٣٠٧ أي ابن رشد. ٤ تقدمت ترجمته. (٢)

١١٤- "ذم القشيري للغزالي أبو نصر القشيري<sup>١</sup>، وغيره [ذمّوه] ٢ على الفلسفة، وأنشدوا فيه [أبياتاً] ٣  
معروفة، يقولون فيها: برئنا إلى الله من معشرهم مرض من كتاب الشفاء وكم قلت يا قوم أنتم علشفا حفرة ما لها  
من شفا فلما استهانوا بتعريفنا رجعنا إلى الله حتى كفافماتوا على دين [رسطالس] ٥ وعشنا على سنة المصطفى ٦  
ذم العلماء لهؤلاء كانوا يقولون: أبو حامد قد أمرضه الشفاء ٧. انظر: أبو نصر عبد الرحيم  
بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري. قال عنه الذهبي: "النحوي المتكلم، وهو الولد الرابع من أولاد  
الشيخ - أبو القاسم القشيري". دخل بغداد، فوعظ بها، فوقع بسببه فتنة بين الحنابلة والشافعية، وأخرج من

(١) النبوات لابن تيمية ٣٠٩/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣١١/١



بغداد لاطفاء الفتنة، فعاد إلى بلده. توفي سنة ٩٥١٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩٤٢٤. والبداية والنهاية ١٢٢٠٠. وطبقات الشافعية ٢٠٧١٥٩. ما بين المعقوفين ملحق من ((خ)) بين السطرين ٣. في ((خ)): أبيات. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٤. في ((خ)) ضبطها هكذا: الشِّفَا. وكتب في الحاشية: أي الشفا لابن سينا. ٥. نسب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه الأبيات إلى أبي نصر القشيري في مواضع أخرى من كتبه. انظر: مجموع الفتاوى ٩٢٥٣. والرد على المنطقيين ص ٥٠١-٦٠١١ في ((م)) و ((ط)): برسطالس. ويقصد به أرسطوطاليس، أحد الفلاسفة اليونان القدماء. انظر: ترجمته ص ٧٠٢٢٧. قال شيخ الإسلام رحمه الله - في موضع آخر: "وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه، وقالوا: مرّضه الشفاء؛ يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة". مجموع الفتاوى ١٠٥٥١. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومادّة أبي حامد في الفلسفة من كلام ابن سينا، ولهذا يُقال: أبو حامد أمرضه الشفاء، ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا، ورسائل أبي حيّان التوحيديّ، ونحو ذلك". بغية المرتاد ص ٤٤٩. وانظر: أيضاً: مجموع الفتاوى ٦٥٥. والرد على المنطقيين ص ٥١١. (١)

١١٥- "في كلام أبي حامد، ويجعل المراتب خمسة: أدناها الفقيه، ثمّ المتكلّم، ثمّ الفيلسوف، ثمّ الصوّفيّ الفيلسوف؛ وهو السالك، ثمّ المحقّق ١. عقائد ابن عربيّ له أربع عقائد ٢: الأولى: عقيدة أبي المعالي وأتباعه مجرّدة عن حُجّة. والثانية: تلك العقيدة مبرهنة بحججها الكلاميّة. والثالثة: عقيدة الفلاسفة؛ ابن سينا وأمثاله الذين يُفترّقون بين الواجب والممكن. والرابعة: التحقيق الذي وصل إليه؛ وهو [أنّ] ٣ الوجود واحدٌ ٤. وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في ميزان\_\_\_\_\_ ١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وهم يُرتّبون الناس طبقات؛ أدناها عندهم الفقيه، ثمّ المتكلّم، ثمّ الفيلسوف، ثمّ الصوّفيّ؛ أي صوّفيّ الفلاسفة، ثمّ المحقّق. ويجعلون ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة في الثانية، وأبا حامد وأمثاله من الصوّفيّة من العشرة، ويجعلون المحقّق هو الواحد". الردّ على المنطقيين ص ٥٢٢. وانظر: كتاب الصفدية ١٢٦٨. وشرح الأصفهانية ٢٥٤٧-٥٤٨. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلاماً طويلاً - في موضع آخر - بيّن فيه معنى المحقّق؛ فقال: "لهذا كان هؤلاء؛ كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام؛ فيجعلون أفضل الخلق: المحقّق عندهم؛ وهو القائل بالوحدة. وإذا وصل إلى هذا فلا يضرّه عندهم أن يكون يهودياً أو نصرانياً، بل كان ابن سبعين، وابن هود، والتلمساني، وغيرهم يُسوِّغون للرجل أن يتمسّك باليهوديّة والنصرانيّة؛ كما يتمسّك بالإسلام، ويجعلون هذه طرقاً إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختصّ بهم من النصارى واليهود إذا عرفتم التحقيق لم يضرّكم بقاؤكم على ملّتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عبّاد الأوثان). كتاب الصفدية ١٢٦٨-٢٠٢٦٩. قال ابن عربي في الفتوحات المكية: عقد البرية في الإله عقائدٌ... وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوهنقلاً عن الفكر الصوفي ص



٣٠١٠٢ ما بين المعقوفتين ليست في ((خ)) ، وهي في ((م)) ، و ((ط)) ٤٠ انظر: الفتوحات المكية ١٣١ - ٣٢ ، ٣٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "لهذا ذكر ابن عربي في الفتوحات له أربع عقائد؛ الأولى: عقيدة أبي المعالي وأمثاله مجرّدة عن الحجة. ثمّ هذه العقيدة بحجتها. ثمّ عقيدة الفلاسفة. ثمّ عقيدة المحققين؛ وذلك أنّ الفيلسوف يُفرّق بين الوجود والممكن والواجب. وهؤلاء يقولون: الوجود واحد. والصوفي الذي يُعظّمه هؤلاء هو الصوفي الذي عظّمه **ابن سينا**، وبعده المحقق" الرد على المنطقيين ص ٥٢٢. وانظر: بغية المرتاد ص ٤٤٦. وقال رحمه الله أيضاً: "لهذا ذكر ابن عربي في أول الفتوحات ثلاث عقائد؛ عقيدة مختصرة من إرشاد أبي المعالي بحججها الكلامية. ثمّ عقيدة فلسفية؛ كأنّها مأخوذة من **ابن سينا** وأمثاله. ثمّ أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في فصوص الحكم؛ وهو وحدة الوجود، فقال: وأما عقيدة خلاص الخاص فتأتي مفرقة في الكتاب" كتاب الصفدية ١٢٦٧. (١)

١١٦- "المضنون به على غير أهله فلسفة محضة ولهذا صنّف الكتب المضنون بها على غير أهلها، وهي فلسفة محضة، سلك فيها مسلك **ابن سينا** ١. ولهذا يجعل اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية ٢ إلى أمور أخرى قد بُسّطت في غير هذا الموضع، ذكرنا ألفاظه بعينها في مواضع؛ منها: الردّ على ابن سبعين وأهل الوحدة، وغير ذلك ٣؛ فإنّه لما انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لما دخلتُ إلى مصر بسببهم، ثمّ صرْتُ في الإسكندرية، جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم ٤، وقال: إن كنت تشرح لنا كلام هؤلاء، وتُبيّن مقصودهم، ثمّ تُبطله، وإلا فنحن لا نقبل منك كما لا نقبل من غيرك؛ سبب تأليف بغية المرتاد السبعينية فإنّ هؤلاء لا يفهمون كلامهم. فقلتُ: نعم! أنا أشرح لك ما شئت من كلامهم؛ \_\_\_\_\_ ١ قال د محمد رشاد سالم بعد ذكر عقائد الغزالي الثلاث: "هذا هو السبب الذي جعل الغزالي يكتب كتباً للعامة، وكتباً أخرى للخواصّ، سمّاها أحياناً بالكتب المضنون بها على غير أهلها. وقد اختلف الباحثون في تعيين هذه الكتب الخاصة (أو المضنون بها على غير أهلها) ، ولكنهم اتفقوا على أنّه ألّف كتباً من هذا النوع أودعها أفكاراً لم يتمكّن من التصريح بها لعامّ الناس إشفافاً عليهم من الضلال. ولعلّ هذا التصريح في عناوين كتبه ورسائله مثل الاقتصاد في الاعتقاد، وإلجام العوام عن علم الكلام، والمضنون به على غير أهله" مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص ١٦ - ١٧. وانظر: الجواب الصحيح ٥٣٩. وشرح الأصفهانية ٢٠٢٥٤٧ انظر: المضنون الصغير - ضمن القصور العوالي ٢١٨٣-١٨٤. ومشارك الأنوار ص ٣٠١٩٨ انظر: بغية المرتاد (وهو الرد على ابن سبعين) ص ١٩٤، ١٩٨، ٢٢٨، ٣٢٦، ٣٢٧. والرد على المنطقيين ص ٤٧٤، ٤٨٠. ومجموع الفتاوى ١٢٤٤-٢٤٥، ١٠٤٠٣-٤٠٤٠٣ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذه القصة في كتابه الصفدية ١٣٠٢. وفي الرد على المنطقيين ص ٣. (٢)

(١) النبوات لابن تيمية ٣٩٦/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣٩٨/١

١١٧- "ذاك: نحن شيخنا يقول بالوجود المطلق ١. \_\_\_\_\_ قال ابن سبعين: "يا هذا! الوجود المطلق هو الله، والمقيّد أنا وأنت، والقدر جميع ما يقع في المستقبل، والمطلق إذا ذكر نفسه ذكر كلّ شيء" الرسالة الرضائيّة ضمن رسائل ابن سبعين ص ٣٢٨ - نقلاً عن مقدمة محقق بغية المرتاد ص ١٤٠. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "لهذا كان منتهى محققهم الوجود المطلق؛ وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنّما يكون مطلقاً في الأذهان لا في الأعيان. والمتفلسفة يجعلون الكلّي المشترك موضوع العلم الإلهي" الرد على المنطقيين ص ٣٠٩. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٦٢٤٢، ١٠٢٩٨. وبغية المرتاد ص ٤١٠. والجواب الصحيح ٤٣٠٤. وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذه القصّة في منهاج السنة بتوسّع، فقال: "صاروا يتباهون في التعطيل الذي سمّوه توحيداً أيّهم فيه أحذق، حتى فروعهم تباهوا بذلك كتباهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة، وابن التومرت، وأمثاله من أتباع الجهميّة؛ فهذا يقول بالوجود المطلق، وهذا يقول بالوجود المطلق، وأتباع كل منهما يباهون أتباع الآخرين في الحذق في هذا التعطيل. كما قد اجتمع بي طوائف من هؤلاء، وخاطبتهم في ذلك، وصنّفت لهم مصنّفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم، وبيان فسادهم؛ فإنّهم يظنّون أنّ الناس لا يفهمون كلامهم، فقالوا لي: إن لم تُبَيّن وتكشف لنا حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثمّ تُبَيّن فسادهم، وإلا لم نقبل ما يُقال في ردّه، فكشف لهم حقائق مقاصدهم، فاعترفوا بأنّ ذلك مرادهم. ووافقهم على ذلك رؤوسهم، ثمّ بيّنت ما في ذلك من الفساد والإلحاد حتى رجعوا وصاروا يُصنّفون في كشف باطل سلفهم الملحدين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين". منهاج السنة ٣٢٩٧-٢٩٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "ولهذا رأيت لابن تومرت كتاباً في التوحيد صرّح فيه بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات، ولا أثبت الرؤية، ولا قال إنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا وأمثاله من أهل الإلحاد؛ كما يُقال: إنّ ابن تومرت ذكره في فوائده المشرقية أنّ الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق، فوجود الخالق يكون مجرّداً، ووجود المخلوق يكون مقيّداً". درء تعارض العقل والنقل ٥٢٠. وكذلك انظر: المصدر نفسه: ٣٤٣٨-٤٣٩، ١٠٢٩٨-٣٠٠. وانظر: رد شيخ الإسلام على ابن تومرت في مجموع الفتاوى ١١٤٧٦-٤٨٧. (١)

١١٨- "التوحيدي ١، أو من نحو ذلك ٢. وهؤلاء في الحقيقة من جنس الباطنيّة الإسماعيليّة ٣، لكنّ أولئك \_\_\_\_\_ ١ أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي. فيلسوف متصوّف معتزلي. قال أبو الفرج ابن الجوزي: "زنادقة الإسلام ثلاثة: ابن الراوندي، وأبو حيان التوحيدي، وأبو العلاء المعري. وأشدّهم على الإسلام أبو حيان؛ لأنّهما صرّحا وهو محجم ولم يُصرّح". وقال الذهبي عنه: "نسب نفسه إلى التوحيد؛ كما سمّي ابن التومرت أتباعه بالموحدين، وكما يُسمي صوفية الفلاسفة نفوسهم بأهل الوحدة، وباللاتحاديّة". مات مستتراً

(١) النبوات لابن تيمية ٤٠٠/١

فقيراً عن نيف وثمانين عاماً، وأحرق كتبه، ولم يسلم منها غير ما نقل قبل الإحراق. من كتبه: المقاييسات والصرحة، والصديق، والإمتاع والمؤانسة، وغيرها. مات سنة ٤٠٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧١٩-١٢٣. وطبقات الشافعية للسبكي ٥٢٨٦. والأعلام ٢٠٤٣٢٦. قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، بسبب كلام **ابن سينا** في الشفاء، وغيره، ورسائل إخوان الصفا، وكلام أبي حيان التوحيدي ... وكلامه في الإحياء غالبه جيّد، لكن فيه موادّ فاسدة؛ مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة". مجموع الفتاوى ٦٥٤-٥٥. وانظر: المصدر نفسه ٤٦٣-٦٤. وبغية المرتاد ص ٤٤٩. وسير أعلام النبلاء ١٩٣٤١. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٠٦٢٤٢. الإسماعيلية: نسبة إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. وهم إحدى فرق الباطنية الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطنًا، ولكلّ تنزيل تأويلًا، ويخلطون كلامهم ببعض كلام الفلسفة، ويدّعون من الإلهية في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره كدعوى النصيرية. قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "الإسماعيلية أخذوا من مذاهب الفرس، وقولهم بالأصلين: النور والظلمة وغير ذلك أمورًا، وأخذوا من مذاهب الروم من النصرانية، وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان وقولهم بالنفس والعقل وغير ذلك. ومزجوا هذا بهذا، وسَمّوا ذلك باصطلاحهم السابق والتالي، وجعلوه هو القلم واللوح، وأنّ القلم هو العقل". منهاج السنة النبوية ٨١٥. وانظر: الجواب الصحيح ٢٤٠٣-٤٠٤. ومجموع الفتاوى ٧٥٠٢، ٥٠٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١٠-١١. وانظر: أيضاً: الملل والنحل للشهرستاني ١١٩١-١٩٨. والفرق بين الفرق للبغدادى ص ٦٢-٨٢. (١)

١١٩- "نفية. و [أمّا] ١ نحن فقد بيّنّا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإتّما المحذور لازم على تقدير نفيتها. وهذا قد بُسّط في غير هذا الموضوع. مناقشة من ينفي الحكمة والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة، \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): انما. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠. انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧-٤٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ١٣٧-٦١١٩. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٢. ومنهاج السنة ٢١١٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٥٩٥-٥٩٨. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧. المقصود بهم الفلاسفة، والجهمية. وانظر: ص ٥٣٣. فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات **لابن سينا** ٣١٥٠-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾. وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذّنون بها. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات". مجموع الفتاوى ٨٣٥-٣٦. وذكر شيخ

(١) النبوات لابن تيمية ٤٠٤/١

الإسلام رحمه الله أقوال الناس في الحكمة، فقال عن الجهمية: "نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ٨٥٤. أما الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنهم "ثبتون علة غائية للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنهم متناقضون؛ فإنهم يُثبتون له العلة الغائية، ويُثبتون لفعله العلة الغائية، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه... "مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٨. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهمية والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإنهم يُثبتون غاية وحكمة غائية، ولا يُثبتون إرادة. والجهمية تُثبت أنه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكل من القولين متناقض" شرح الأصفهانية ٢٣٧٨. وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١١٥٠-١٥٥٠، ٢٣٥٣-٣٧٨. ومنهاج السنة النبوية ١١٣٣-١٤٨، ٤٥٤، ٢٦١٢-٦١٥، ٣١٤، ٣٢، ١٨٠-١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤-٢١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٨٥٤، ٩١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٥٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠. وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر - ضمن مجموع الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٣-٣٤٦ - وهي في مجموع الفتاوى ٨٨١-١٥٨. ومجموع الفتاوى ٦١٢٨-١٣٠، ٨٣٥، ٥٧، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٦٦-٤٦٨، ١٦١٢٩-١٣٣، ٢٩٦-٢٩٨، ١٧٩٥، ٩٦، ٩٩ وبيان تلبيس الجهمية ١١٦٣-٢١٧. واقتضاء الصراط المستقيم ١٤٠٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمداني ٦٤٨، ١١٩٢-٩٣. ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرح به بقوله: "على هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة. وهذا يكفيننا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٥٢٣٣. (١)

١٢٠- "إن قال أتباع أرسطو: ١ أرسطو: هو أرسطو بن نيقوماخس (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م). يُسمّونه المعلم الأول. ولد في مدينة أسطاغيرا اليونانية. وكان أفلاطون يُعلّم الفلسفة ماشياً، وتابعه على ذلك أرسطو فسُمّي هو وأصحابه المشائين. انتهت إليه فلسفة اليونان، وكان هو خاتمتهم. وكان مُشركاً يعبد الأصنام. وقد عني فلاسفة المسلمين بفلسفة أرسطو، وسَمّوه معلّمهم الأول). انظر: الفهرست ص ٣٠٧-

(١) النبوات لابن تيمية ٤٢٨/١

٣١٢. وطبقات الأطباء والحكماء ص ٢٥-٢٧. والملل والنحل للشهرستاني ٣٣٧-٦٣. مجموع الفتاوى ١١١٧١-١٧٢. والرد على المنطقيين ص ١٨٦، ٢٨٣. والفرق بين الفرق ص ٣٠٧-٣٠٨. وقد ذكر شيخ الإسلام عن أرسطو أنه "أول من صرح بقدّم الأفلاك، وأنّ المتقدمين قبله من الأساطين كانوا يقولون إنّ هذا العالم محدث ... وأصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مُشركين يعبدون المخلوقات، ولا يعرفون النبوات، ولا المعاد البدني، وإنّ اليهود والنصارى خيرٌ منهم في الإلهيّات، والنبوات، والمعاد". منهاج السنة النبوية ١٣٦٠، ٣٦٤. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٢١٦٧. وشرح الأصفهانية ١٦٥. والجواب الصحيح ١٣٤٥. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٨٠-٨١. أمّا عن مجمل اعتقاد أرسطو وأتباعه، فإنّهم يقولون: أنّ الله تعالى ليس هو خالق هذا العالم، بل لم يخلق شيئاً، وإنّما العالم قديم، وإنّما صدر عن الله العقل الأول لا على سبيل الخلق والإيجاد، وإنّما عن طريق ما يُسمّونه بالفيض والصدور، وأنّ الله هو علّة موجبة بذاته، وهو واحد لا يصدر عنه إلا واحد، ولذلك صدر عنه العقل الأول، وعن هذا العقل صدر عقل ثان، ونفس، وفلك. وعن العقل الثاني صدر عقل ثالث، ونفس، وفلك، وهكذا إلى أن أصبح هناك عشرة عقول، وتسعة نفوس وأفلاك. والعقل عند الفلاسفة بمنزلة الذكر، والنفس بمنزلة الأنثى. وأراد بعضهم التوفيق بين الفلسفة والشريعة، فقالوا: إنّ العرش هو الفلك التاسع. وربّما جعل بعضهم النفس هي اللوح المحفوظ، كما جعل العقل هو القلم. وتارة يجعلون اللوح هو العقل الفعّال العاشر، أو النفس المتعلقة به ... وزعموا أنّ العقول والنفوس هي الملائكة، وأنّهم التسعة عشر الذين على سقر، وأنّ جبريل هو العقل الفعّال، وأنكروا وجود الملائكة. ثمّ يزعمون أنّ هذه النفوس الفلكيّة هي المؤثرة الفعّالة في القوى الأرضيّة المنفعلة، وأنّ القوى السماوية هي أسباب لحدوث الكائنات العنصرية؛ فهم يُثبتون بذلك صدوراً للمخلوقات بعضها عن بعض دون إرادة الله تعالى وعلمه ومشيعته، ويثبتون كذلك التأثير في عالم الأرض، هو من عالم السموات والأفلاك. وأمّا تدبير الأمور اليوميّة؛ أي الحوادث الجزئيّة، وأنّ الله تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فليس الله عندهم في ذلك تأثير، وأسقطوا عن الله تعالى رعايته لهذا الكون، وإمساكه عن الزوال والفناء. وقد أوجبوا وجود نبيّ يستقيم به نظام الكون، وهو عندهم بمثابة الرئيس المدنيّ. والفيلسوف أفضل منه؛ لأنّ النبيّ يتلقّى وحيه وعلمه عن طريق القوة المتخيلة، والفيلسوف يتلقّى علمه عن طريق القوة الناطقة المفكرة. والقوة المفكرة عندهم هي الرئيسيّة المتحكّمة في المتخيلة. انظر: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص ٧٩. والنبوة عند ابن تيمية ص ٣٧٠-٣٧١. ونقض المنطق ص ٩٩-١٠٦. وتفسير سورة الإخلاص ص ٤٩. وكتاب الصفدية ١٧-٩، ٢٨٠. والفارابي وآراء المدينة الفاضلة ص ٥٥، ٦١، ٨٩، ١١٢. والنجاة لابن سينا ص ٣١٠-٣١١. (١)

١٢١- "فهذا قلنا إنّّه لا يفعل شيئاً، وليس بموجب بذاته شيئاً، لكن قلنا: \_\_\_\_\_ ١ وقال شيخ الإسلام رحمه الله موضحاً هذا المعنى في كتابه الردّ على المنطقيين: "فإنّ هؤلاء حقيقة قولهم أنّه لم يخلق شيئاً.

ومتقدموهم كأرسطو وأتباعه على أنه يتحرك الفلك للتشبه بها. فليس هو عندهم لا موجباً بالذات، ولا فاعلاً بالمشيئة. وأما **ابن سينا** وأمثاله ممن يقول إنه موجب بذاته، فهم يقولون ما يعلم جماهير العقلاء أنه مخالف لضرورة العقل؛ إذ يُثبتون مفعولاً ممكناً يمكن وجوده، ويمكن عدمه، وهو مع هذا قديمٌ أزليٌّ لم يزل ولا يزال، وهو مفعول معلول لعلّة فاعلة لم يزل مقارناً لها في الزمان. فكل من هذين القولين ممّا خالفوا فيه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين ...". الرد على المنطقيين ص ٥٢٤-٥٢٥. وانظر: المصدر نفسه ص ٢٢٠. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٦، ١٢٧، ٦٦٩-٧٠، ٨٢١٦-٢٢٤، ٢٩٠. ومنهاج السنة ١١٤٩-١٥٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٣٢٧١-٢٨٩. وشرح الأصفهانية ١٩٣. وكتاب الصفدية ٢٣٣٤-٣٣٥. (١)

١٢٢- "والكفر [بالسمع] ١. وإذا كان المحذور يلزمهم على تقدير أن يكون الحادث أحدث نفسه، أو أحدث كلِّ حادثٍ [حادثاً] ٢ آخر، مع فساد هذين، تبين أنه لا ينفعه إنكار القديم. وإن قال ٣: بل أُقرّ بالمحدث القديم. قيل: فقد أقررت بفعل القديم للمحدث، وإذا ثبت أن القديم فعل المحدث، وأنت لا تعلم فاعلاً [إلا لجلب] ٤ منفعة، أو دفع مضرّة ٥. قيل له: [فما] ٦ كان جوابك عن هذا، كان جواباً عن كونه يفعل بإرادته ٧. ١ في ((ط)): بالمسح. ٢ في ((خ)): حادث. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٣. أي الفيلسوف الذي يقول بقدوم العالم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "المشهور من مقالة أساطين الفلاسفة قبل أرسطو، هو القول بحدوث العالم. وإتّما اشتهر القول بقدومه عنه، وعن متبعية كالفارابي، **وابن سينا**، والحفيد، وأمثالهم". كتاب الصفدية ١١٣٠. وانظر: المصدر نفسه ١١٤٨-١٥١. ومنهاج السنة النبوية ٤٣٨٦. ٤ في ((ط)): إل لجلب. ٥ قال شيخ الإسلام: "... فإن الواحد ممّا إتّما يُحسن إلى غيره لجلب منفعة، أو لدفع مضرّة. وإتّما يضرّ غيره لجلب منفعة أو دفع مضرّة. فإذا كان الذي يُثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فيما أثبتته نظير ما يلزمه فيما نفاه، لم يكن إثبات أحدهما ونفي الأخرى أولى من العكس. ولو عكس عاكس فنفي ما أثبتته من الإرادة، وأثبت ما نفاه من المحبة لما ذكره، لم يكن بينهما فرق. وحينئذ: فالواجب إمّا نفي الجميع، ولا سبيل إليه للعلم الضروري بوجود نفع الخلق والإحسان إليهم، وأنّ ذلك يستلزم الإرادة. وإمّا إثبات الجميع؛ كما جاءت به النصوص. وحينئذٍ فمن توهم أنه يلزم من ذلك محذور، فأحد الأمرين لازم؛ إمّا أن ذلك المحذور لا يلزم، أو أنه إن لزم فليس بمحذور". قاعدة في الكرامات والمعجزات ص ٦٠٥٨ في ((خ)): فينما. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٧. يُوضّح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الجواب الإلزامي في موضع آخر فقال: "إذا قال لهم الناس: إذا أثبتتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن، لزمكم التسلسل. قالوا: القول في حدوث الحكمة، كالقول في سائر ما أحدثه من المفعولات. ونحن تُخاطب من يُسلم لنا أنه إذا أحدث المحدثات بعد أن لم تكن؛ فإذا قلنا: إنه أحدثها بحكمة حادثة، لم يكن له أن يقول: هذا يستلزم التسلسل. بل نقول له: القول في حدوث الحكمة،

كالقول في حدوث المفعول الذي ترتبت عليه الحكمة. فما كان جوابك عن هذا، كان جوابنا عن هذا". مجموعة الرسائل والمسائل ٤٣٤١. (١)

١٢٣- "مبتهج، فهذا غير محذور عندكم ١. وإن قلت: لأن ذلك ٢ يستلزم لذة \_\_\_\_\_ ١ وهذا من الأجوبة الملزمة؛ لأن الفلاسفة كما قال شيخ الإسلام: "يُعَبَّرُون بلفظ البهجة، واللذة، والعشق، ونحو ذلك عن الفرح، والمحبة، وما يتبع ذلك". منهاج السنة النبوية ٣١٨٣. وانظر: من كتب الفلاسفة النجاة لابن سينا ص ٢٢٧-٢٥١. فشيخ الإسلام رحمه الله يقول لهم: لَمْ تُثَبِّتُوا المحبة، والحكمة، ... إلخ، وأثبتتم البهجة، واللذة، والعشق، مع أنكم تُعَبَّرُونَ بها عن المحبة، والفرح ... إلخ. وانظر: ردود شيخ الإسلام رحمه الله على الفلاسفة في هذه الجزئية في: منهاج السنة النبوية ٥٣٨٨-٤٠٠. والعقيدة التدمرية ص ٤٠-٤١. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٠٠، ٨٢١٦-٢٢٤، ٢٩٠ والرد على المنطقيين ص ٢١٤. وشرح الأصفهانية ص ٢٣٦. وكتاب الصفدية ٢٢٦٣-٢٦٤، ٢٦٨-٢٦٩. وقد عاب شيخ الإسلام رحمه الله على الفلاسفة إثباتهم اللذة، والبهجة، ونحو ذلك مما أثبتوه ويقتضي نقصاً، وتركهم صفات الكمال التي أتى بها النص، فقال: "ويقولون أيضاً إنه يلتذ ويبتهج. ولفظ اللذة فيها من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل. ويقولون إنه مدرك، وأن اللذة أفضل إدراك لأفضل مدرك؛ فيُسَمَّونه مدركاً، ومدركاً". درء تعارض العقل والنقل ٢٠٥٨٢ أي إثبات المحبة، والحكمة، والإرادة. (٢)

١٢٤- "خصائص: حصول [العلم] ١ بلا تعلّم ٢، وقوة نفسه المؤثرة في هيوالي العالم، وتخيّل السمع والبصر ٣. وهذه الثلاثة توجد لكثير من عوام الناس. \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): التعلم. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠ قال ابن سينا في كتاب النجاة فصل في طرق اكتساب النفس الناطقة للعلوم: "واعلم أنّ التعلّم سواء حصل من غير المتعلم، أو حصل من نفس المتعلم؛ فإنّ من المتعلمين من يكون أقرب إلى التصوّر؛ لأنّ استعدادة الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه أقوى. فإن كان ذلك الإنسان مستعداً للاستكمال فيما بينه وبين نفسه سُمّي هذا الاستعداد القوي حدساً. وهذا الاستعداد قد يشتدّ في بعض الناس، حتى لا يحتاج في أن يتصل بالعقل الفعّال إلى كبير شيء، وإلى تخريج وتعليم، بل يكون شديد الاستعداد لذلك، كأن الاستعداد الثاني حاصل له، بل كأنه يعرف كل شيء من نفسه. وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد، ويجب أن تُسمّى هذه الحال من الفعل الهولاني عقلاً قدسياً، وهو من جنس العقل بالملكة، إلا أنه رفيع جداً، ليس مما يشترك فيه الناس كلهم. ولا يبعد أن تفيض هذه الأفعال المنسوبة إلى الروح القدسي لقوتها واستعلائها فيضاً على المتخيلة أيضاً، فتحاكيها المتخيلة أيضاً بأمثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت الإشارة إليه ... إلى أن قال: وهذا ضرب من النبوة، بل أعلى قوى النبوة. والأولى أن تُسمّى هذه القوة قوة قدسية. وهي أعلى

(١) النبوات لابن تيمية ٤٣٧/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٤٤١/١



مراتب القوى الإنسانية". النجاة لابن سينا ص ١٦٦-١٦٨. انظر: كتاب الشفاء لابن سينا في قسم النفس منه ص ٢٤٤-٢٤٦. والإشارات والتنبيهات له ٣٦٨/٢-٣٧٠، ٤١٣، ٨٥٣-٩٠٣ تحقيق سليمان دنيا. وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٨٩. ولقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله خصائص النبوة عند الفلاسفة في مواضع شتى من كتبه؛ انظر مثلاً: درء تعارض العقل والنقل ١/١٧٩، و٥/٣٥٥، و٩/٤٤، و١٠/٢٠٤-٢٠٥. ومنهاج السنة النبوية ٢/٤١٣، و٨/٢٤. وكتاب الصفدية ١/٥-٧. والرد على المنطقيين. وشرح الأصفهانية ٢/٥٠٣. والرسالة العرشية ص ١١. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٢٠٤. ومجموع الفتاوى ١١/٢٢٩. وبغية المرقاة ص ٣٨٤. والجواب الصحيح ٦/٢٤، ٤٧. (١).

١٢٥- "بني نبياً، أو جعل النبي ليس بنبي؛ إذ كان ما ذكره في النبوة مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم. فمن [ظن] ١ أنه يكون لغير الأنبياء، قدح في الأنبياء أن [يكون] ٢ هذا هو دليلهم بوجود مثل ما جاءوا به لغير النبي. ومن ظن أنه لا يكون إلا لنبي، إذا رأى من فعله من متنبئ كاذب، وساحر، وكاهن ظن أنه نبي. والإيمان بالنبوة أصل [النجاة] ٣ والسعادة. فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب. ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين؛ مثل أبي حامد، والرازي، والآمدي، وأمثالهم: هذا، ونحوه مبلغ علمهم بالنبوة، لم يكن لها في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخيرية؛ وهي خاصّة النبي؛ وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا يستدلون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يُقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقلات المتناقضة. \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): علم ظن. ولعلّ الصواب حذف كلمة (علم) بدليل السياق. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠. ما بين المعقوفتين ليس في ((خ))، وهو في ((م))، و ((ط)) ٣٠. في ((خ)): التجارة. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٤٠. أي خلطوا بين الفلسفة والأشعرية، أو ما يُسميهم شيخ الإسلام رحمه الله متفلسفة الأشعرية. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٩. وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن الغزالي، والرازي، والشهرستاني، والآمدي، وتأثرهم بالفلاسفة، وكتب ابن سينا سيما في النبوات في: مجموع الفتاوى ٤/٩٩، و٥/٥٦٠. وشرح الأصفهانية ١/٢٧٢. الغزالي. (٢).

١٢٦- "ولكن آخرون ١ سلكوا مسلك التأويل، وقالوا: إنهم لا يكذبون. ولكن أسرفوا فيه. من أسباب ظهور الفلاسفة على المتكلمين في الجملة: ظهور الفلاسفة، والملاحدة، والباطنية على هؤلاء تارة، ومقاومتهم لهم تارة؛ لا بُدّ له من أسباب في حكمة الرب، وعدله. ومن أعظم أسبابه: تفریط أولئك ٢ وجهلهم بما جاء به الأنبياء؛ فالنبوة التي ينتسبون إلى نصرها، لم يعرفوها، ولم يعرفوا دليلها، ولا قدرها قدرها. وهذا يظهر من جهات متعددة. ولا حول ولا قوة إلا بالله. \_\_\_\_\_ ١ استوفى شيخ الإسلام رحمه الله ذكر مذاهب هؤلاء

(١) النبوات لابن تيمية ١/٥٠٥

(٢) النبوات لابن تيمية ١/٥٠٧

والرد عليهم، وذكر أن المبتدعة لهم طريقتان في نصوص الأنبياء: أولاً طريقة التبديل، وأهلها صنفان: ١- أهل الوهم والتخيل؛ **كابن سينا**، وابن عربي، والفارابي، والسهوردي، وابن رشد الحفيد، وابن سبعين، وهو قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية، وإخوان الصفا، وملاحدة الصوفية. ٢- أهل التحريف والتأويل، وهم المقصودون هنا، وهي طريقة المتكلمين من المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية والشيعة وغيرهم. أما الطريقة الثانية: فهي طريقة التجهيل. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٨-٢٠. وكتاب الصفدية ١٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٨٩. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٢-٥٠٨. والرد على المنطقيين ص ٤٦٩. ومجموع الفتاوى ٢٠٤٦٧ يعني الأشاعرة، ومن نحا منحاهم من أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام. وقد فصل شيخ الإسلام رحمه الله هذا الموضوع، وزاده بسطاً وإيضاحاً في كتابه القيم شرح الأصفهانية ٢٣٢٩-٣٣٥. وانظر: في الكلام على النبوة عند الأشاعرة: منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، ٥٤٣٦-٤٣٧. وكتاب الصفدية ١٢٢٥-٢٢٦، ٢٢٨-٢٢٩. والكلام عن عصمة الأنبياء عندهم في منهاج السنة ٢٤١٤-٤١٥. وقد مرت معنا مقارنة بين موقف الأشاعرة من النبوة، وموقف الفلاسفة منها في ص ٦٠٩-٦١٢ من هذا الكتاب. (١)

١٢٧- "وأبو حامد يدخل في [بعض] ١ هذا؛ فإن **ابن سينا** تكلم في مقالات العارفين بتصوّف فاسد. قولهم في الصحابة لأجل أنهم لم يتكلموا بنحو كلامهمم إنّ هؤلاء ٢ مع هذا [لما لم] ٣ يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة ٤. ويقولون أيضاً: إنّ الرسول لم يعلمهم هذا، لئلا يشتغلوا به عن الجهاد؛ فإنه كان محتاجاً إليهم في الجهاد ٥. \_\_\_\_\_ ١ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)). ٢ المتصوفة ٣. في ((ط)): لم لم. ٤ وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن طريقة هؤلاء المبتدعة أنهم "أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ حتى يقولون: إنهم لم يُحقّقوا أصول الدين كما حققناها. وربما اعتذروا عنهم بأنهم كانوا مشغولين بالجهاد. ولهم من جنس هذا الكلام الذي يُوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويُخالفون به الكتاب والسنة والإجماع". درء تعارض العقل والنقل ٢١٤-١٥. وانظر: قواعد العقائد للغزالي ص ٩٧. وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا ٣١٨٦-١٨٧. ومن كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل ٨٥١-٥٤، والتسعينية ص ٢٥٦؛ حيث نسب بعض هذه الأقوال للجويني ٥. وقال شيخ الإسلام عنهم: "صار كثير منهم يقول: إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين، أو لم يبين أصول الدين. ومنهم من هاب النبي، ولكن يقول: الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك. ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائراً: كيف لم يتكلم أولئك الأفضل في هذه الأمور التي

هي أفضل العلوم. ومن هو مؤمن بالرسول معظم له: يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها". درء تعارض العقل والنقل ١٢٤. وانظر: مجموع الفتاوى ١٣٢٤٩-٢٥٢. (١)

١٢٨- "الآيات القولية والفعلية وكما أن آياته القولية: زعم المكذبون أنها ليست كلامه، ولا منه، بل هي من قول البشر، وزعموا أن الرسول افترها، أو من معه، أو تعلّمها من غيره؛ \_\_\_\_\_ ١ هذا ما ادّعاه كفّار قريش معارضة لما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا الوليد بن المغيرة المخزومي أحد رؤسائهم، قال قتادة: زعموا أنه قال: والله لقد نظرت فيما قال الرجل "قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم" فإذا هو ليس بشعر، وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطاوة، وإنه ليعلو وما يُعلَى عليه، وما أشكّ أنه سحر. فأنزل الله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ﴾. (انظر: تفسير ابن كثير ٤٤٤٣. والجواب الصحيح ٥٣٧٣-٣٧٧). وانظر الجواب الصحيح ٥٣٣١-٣٣٢؛ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله أنه كان بمكة مولى أعجمي، فقالت قريش إنه يُعلّم محمداً القرآن. ومن الآيات التي أنزلها الله فيما ادّعاه هؤلاء الكفار: ١- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾. [المدثر، الآيات ١٨-٢٥]. ٢- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾. [سورة النحل، الآية ١٠٣]. ٣- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾. [سورة يونس، الآية ٣٨]. ٤- قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. [سورة الطور، الآية ٣٣]. وهذه الآيات جاءت ردّاً على مزاعم الكفار الأوائل. وملة الكفر واحدة؛ فهؤلاء أذناهم من الملاحدة، والزنادقة، والفلاسفة يُردّدون تلك الأقوال تلميحاً أو تصريحاً، يُريدون ليُطفئوا نور الله، والله متم نوره. وينقل لنا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أقوالهم في آيات الله الكونية، وأنها نوع من السحر والطلسمات؛ فيقول عنهم: "في الجملة فهؤلاء يدّعون ما ذكره **ابن سينا** في إشارته؛ من أن خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع، لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية؛ كتمزيج القوى الفعّالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية؛ وهذا هو الطلسمات. وإما أن تكون بأسباب طبيعية سفلية؛ كخواص الأجسام، وهي النيرانجات. وإما أن تكون بأسباب نفسانية، ويزعمون أن المعجزات التي للأنبياء، والكرامات التي للأولياء، وأنواعاً من السحر والكهانة هو من هذا الباب، ويقولون: الفرق بين النبيّ والساحر: أن النبيّ نفسه زكية، تأمر بالخير، والساحر نفسه خبيثة تأمر بالشرّ. فهما يفترقان عندهم فيما يأمر به كلّ منهما، لا في نفس الأسباب الخارقة" كتاب الصفدية ١١٤٢-١٤٣. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والجواب الصحيح ٢٣٢٨، ٦٤٠٠. (٢)

(١) النبوات لابن تيمية ٦٣٤/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٦٦١/٢

١٢٩- "المنام، وليس [في] ١ كلام أرسطو وأتباعه كلام في النبوة ٢، والفارابي جعلها من جنس المنامات فقط، ولهذا يُفضل هو وأمثاله الفيلسوف على النبي ٣. **ابن سينا** جعل للنبي ثلاث خصائص **وابن سينا** عظمها أكثر من ذلك ٤؛ فجعل للنبي [ثلاث] ٥ خصائص ٦: ١ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين. ٢. انظر نحواً من هذا الكلام في: منهاج السنة النبوية ١٣٥٨. وشرح الأصفهانية ٢٦٣٣. وكتاب الصفدية ٣٠١١٣٤. انظر: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٦٨، ٧٦، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ١١٤. وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١١٠. وشرح الأصفهانية ٢٣٦٢، ٥٠٥. والرد على المنطقيين ص ٢٨١، ٤٨٣، ٤٨٦. ومجموع الفتاوى ٩٨٦. وانظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٦٣٥-٦٣٦. ٤. والفارابي، **وابن سينا** إنما ذهبوا في ذلك إلى فلسفة أتباع أرسطو؛ كما وضّح ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: (وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي **وابن سينا** إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم). درء تعارض العقل والنقل ١١٥٧. ٥. في ((خ)): ثلاثة. وما أثبت من ((م))، و ((ط)). ٦. انظر من كتب **ابن سينا**: كتاب النجاة ص ١٦٦-١٦٧. وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله مراراً عن خصائص النبوة عند **ابن سينا**. انظر: كتاب الصفدية ٧-١٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٢، ١٦٥، ١٧٦، ٢٣٠. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٢-٥٠٣. ومجموع الفتاوى ١١٢٢٩. والرد على المنطقيين ص ٤٨٦-٤٨٧. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٣٥٥-٣٥٦. وقد سبق ذكر تلك الخصائص عند الفلاسفة في هذا الكتاب ص ٤٢٥. (١).

١٣٠- "أحدها: أن ينال العلم بلا تعلّم، ويسمّيها القوة القدسية؛ وهي القوة الحدسية عنده. والثاني: أن يتخيّل في نفسه ما يعلمه؛ فيرى في نفسه صوراً نورانية، ويسمع في نفسه أصواتاً؛ كما يرى النائم في نومه صوراً تكلمه، ويسمع كلامهم، وذلك موجود في نفسه لا في الخارج. فهكذا عند هؤلاء جميع ما يختص به النبي مما يراه ويسمعه دون الحاضرين، إنّما يراه في نفسه ويسمعه في نفسه، وكذلك الممرور ١ عندهم ٢. والثالث: أن يكون له قوّة يتصرّف بها في هولي العالم، بإحداث أمور غريبة؛ وهي عندهم آيات الأنبياء، وعندهم ليس في العالم حادثٌ إلا عن قوّة نفسانية، أو ملكية، أو طبعية؛ كالنفس الفلكية ٣، ١ المرة: إحدى الطبائع الأربع، وهي مزاج من أمزجة البدن. والمرارة التي فيها المرّة. والممرور الذي غلبت عليه المرة. انظر لسان العرب لابن منظور ٢٠٥١٦٨. انظر ذلك عند المتفلسفة؛ فقد ذكر مثل هذا الكلام: كلّ من: الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة ص ١١٦. **وابن سينا** في الإشارات والتنبيهات ٤٨٧١-٨٧٢. وذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله عنهم، وبسطه في كتبه؛ مثل: منهاج السنة النبوية ٨٢١. وكتاب الصفدية ٣٠١٦. هي أفلاك تتحرّك، ولا تتم حركة كلّ واحدٍ منها إلا بمعاوضة غيره من الأفلاك له. انظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ٩٥.

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٥/٢

وشرح المواقف للجرجاني ص ٥٥٤. وانظر: الرد على المنطقيين ص ٤٧٤-٤٧٥، ٤٨٠. وكتاب الصفدية ١٣٤. وبغية المرتاد ص ٣٢٦. وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: "وقد تنازعوا في النفس الفلكية: هل هي جوهر، أو عرض؟ وأكثرهم يقولون هي عرض، ولكن **ابن سينا** وطائفة رجّحوا أنّها جوهر". كتاب الصفدية ١٣٤. وقال رحمه الله أيضاً عن معتقد هؤلاء الفلاسفة من القرامطة في اللوح المحفوظ، وأنّ النفس الكلية، فحكى عنهم قولهم: "أنّ اللوح المحفوظ؛ وهو العقل الفعّال، أو النفس الكلية، وذلك ملك من الملائكة، وأنّ حوادث الوجود منتقشة فيه، فإذا اتصلت به النفس الناطقة فاضت عليها..". بغية المرتاد ص ٣٢٦. وقال رحمه الله عن تأويلاتهم للوح المحفوظ بالنفس الكلية، والقلم بالعقل الفعّال، وغير ذلك: "وأما العلميات: فتأولوا بعضها؛ كاللوح، قالوا: هو النفس الفلكية، والقلم قالوا هو العقل الفعّال، وربما قالوا عن الكوكب والشمس والقمر التي رآها إبراهيم إنّها النفس والعقل الفعّال والعقل الأول، وتأولوا الملائكة، ونحو ذلك..". الرد على المنطقيين ص ٢٨١. (١).

١٣١- "[نفسه] ١ شيء يفعل، ولا يحدث شيئاً، فلا يتكلم، ولا يتحرك بوجه من الوجوه؛ لا ملك ولا غير ملك، فضلاً عن رب العالم. والعقول التي يثبتونها ٢ عندهم ليس فيها تحوّل من حال إلى حال البتة؛ لا بإرادة، ولا قول، ولا عمل، ولا غير ذلك. وكذلك المبدأ الأول ٣. النبوة عند الفلاسفة وهؤلاء عندهم جميع ما يحصل في نفوس [الأنبياء] ٤، إنّما هو من فيض العقل الفعّال ٥. \_\_\_\_\_ ١ في ((ط)): نفس ٢. المقصود بها العقول العشرة عند الفلاسفة. انظر: بغية المرتاد ص ٢٤١-٢٥٥. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٠٥. انظر كتاب الصفدية ١٨٥. ٤ ما بين المعقوفين ملحق بماش ((خ)). ٥ انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٥٥، ٦١، ٦٣. وكتاب النجاة لابن سينا ص ٣١٠-٣١٤. والرسالة العرشية له ص ٣٠. والإشارات والتنبيهات له تحقيق سليمان دنيا ص ٢١٦-٢٤٣. والشفاء في الإلهيات له تحقيق إبراهيم مذكور ص ٤٠٢. وانظر من كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ٢٥٤٥. وكتاب الصفدية ١٧، ٩، ١٣٤، ٢٠١. والرد على المنطقيين ص ٤٧٦. (٢).

١٣٢- "ثمّ إنّهم لما سمعوا كلام الأنبياء، أرادوا الجمع بينه، وبين أقوالهم؛ فصاروا يأخذون ألفاظ الأنبياء، فيضعونها على معانيهم، ويسمّون تلك المعاني بتلك الألفاظ المنقولة عن الأنبياء، ثم يتكلّمون ويصفون الكتب بتلك الألفاظ المأخوذة عن الأنبياء؛ فيظنّ من لم يعرف مراد الأنبياء ومرادهم أنّهم عنوا بها ما عنته الأنبياء. وضل بذلك طوائف. وهذا موجود في كلام **ابن سينا**، ومن أخذ عنه. الغزالي ربما حدّر عن مذهب الفلاسفة وأخذ بأقوالهم وقد ذكر الغزالي ذلك عنهم تعريفاً بمذهبهم، وربما حدّر عنه ٢، ووقع في كلامه طائفة من هذا في الكتب المضمون بها على غير أهلها ٣، وفي غير ذلك ٤؛ حتى في كتابه الإحياء ٥؛ يقول: الملك،

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٦٩٨/٢

والملكوت، \_\_\_\_\_ ١ انظر: الرسالة العرشية لابن سينا ص ١٢٠. وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ١١٢. وانظر أيضاً بغية المرتاد لابن تيمية ص ٣٣٢، ٣٤٢. وقد جعل ابن سينا العقل الفعّال هو جبريل عند المسلمين، وكذا الفارابي يرى أنّ جبريل عقل محض، وجوهر، وليس بمادة. راجع آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٦١. فجبريل عند ابن سينا، وعند الفارابي، وغيرهما من الفلاسفة هو عقل، يتلقى العلوم من عقل آخر؛ وهي نفس العلوم التي عند الله؛ فالعقل الفعّال يفيض العلوم دون أمر من أحد، وإتّما هذا الفيض هو لجوده وكرمه الذي هو في الأصل صفة لله انتقلت إليه عن طريق العقول. انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة ص ٥٩-٦٠، ٦٨-٧٣. والهداية لابن سينا ص ٤٧٤. ٢ انظر مثلاً تكفيره للفلاسفة في كتابه: تهافت الفلاسفة ص ٣٠٤-٣٠٥. انظر كتابه: المضمون به على غير أهله ص ٣٠٥-٣٠٩. انظر من كتب الغزالي: مشكاة الأنوار ص ٦٦-٧٤. وتهافت الفلاسفة ص ١٩٢-١٩٤. ومعارج القدس ص ١٥١-١٦٤؛ فإنّه يرى أنّ النبوة لها ثلاث خواصّ، مثل الفلاسفة تماماً. ٥ انظر: إحياء علوم الدين ١٨٧. (١)

١٣٣- "القوة الفعّالة عند الفلاسفة تحصل للساحر وكذلك ما أثبتوه من القوّة الفعّالة المتصرفّة: هي عندهم تحصل للساحر، وغيره؛ وذلك أنّهم لا يعرفون الجن والشياطين، وقد أخبروا بأمر عجيبة في العالم، فأحالوا ذلك على قوة نفس الإنسان، فما يأتي به الأنبياء من الآيات والسحرة والكهان، وما يخبر به المصروع والممرور: هو عندهم كله من قوة نفس الإنسان؛ فالخبر بالغيب: هو لاتصالها بالنفس الفلكية؛ ويسمونها اللوح المحفوظ. ١. والتصرف: هو بالقوة النفسانية. وهذا حذق ابن سينا وتصرفه، لما أخبر بأمر في العالم غريبة، لم يمكنه التكذيب بها؛ فأراد إخراجها على أصولهم، وصرّح بذلك في إشاراته، وقال: هذه الأمور لم تثبت ابتداءً، بل لما تحقّقنا أن في العالم أموراً من هذا الجنس، أردنا أن نبين أسبابها. أرسطو وأتباعه لم يعرفوا الأنبياء وآياتهم ولكن السحر موجود فيهموماً [أرسطو] ٢ وأتباعه: فلم يعرفوا هذه الأمور الغريبة، ولم يتكلموا عليها ولا على آيات الأنبياء، ولكن كان السحر موجوداً فيهم. وهؤلاء من أبعد الأمم عن العلوم الكلية، والإلهية؛ فإنّ حدوث هذه الغرائب من الجن، واقتراحهم بالسحرة والكهان، مما قد عرفه عامة الأمم، وذكره في كتبهم، غير العرب؛ مثل الهند، والترك، وغيرهم؛ من المشركين، وعباد الأصنام، وأصحاب الطلاسّم والعزائم، وعرفوا أنّ كثيراً من هذه الخوارق هو من الجن والشياطين. وهؤلاء الجهال لم يعرفوا ذلك، ولهذا كان من \_\_\_\_\_ ١ انظر من كتب ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص ٤٧٤-٤٨٠، ٥١٢-٥١٣. وكتاب الصفدية ١٣٤. وبغية المرتاد ص ٣٢٦. وقد سبق ذكر نحو من هذا الكلام في ص ٤٦٦ من هذا الكتاب. ٢ في ((خ)): أرسطو. (٢)

١٣٤- "هُوَ يَقُولُ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ ﴿١﴾. ولما كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقتزن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين. النبوة عند

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٩/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٧٠٢/٢



المتفلسفة والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ **كابن سينا** وأمثاله، ظنوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر<sup>٢</sup>. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع<sup>٥</sup>. \_\_\_\_\_ ١

سورة التكويد، الآيات ١٩-٢٦. انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢. وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-٦١٢، ٧٣٠-٧٣٥، ٨٣٤-٨٤٤، ٨٥٦-٨٥٦ في ((ط)): للمرون. وقد تقدم التعريف به ص ٤٨٣٦ في ((ط)): (والعامّة) ٥. بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ...﴾. وفي الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، لو ضُرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجبر المصروع، وغير المصروع، ويجبر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأنّ الناطق على لسان الإنسي والحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أئمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُثافي ذلك". مجموع الفتاوى ٢٤٢٧٦-٢٧٧. ويقول رحمه الله عن صرع الجنّ للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١. أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنّهم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: "... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنّهم يقولون إنّ الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾... " مجموع الفتاوى ١٩١٢. ومن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧) وانظر عن أسباب صرع الجنّ في مجموع الفتاوى ١٣٨٢. ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة



في عموم الرسالة) يتكلم فيها عن الجن وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٤٢٧٦-٢٨٢ وكتاب الصفدية ١٦-٧. ويُحدثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه - رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بها صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى كَلَّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبك. قالت: أنا أريد أن أُحجّ به، فقلت لها: هو لا يُريد أن يحجّ معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة الله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسي، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملية: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ...". زاد المعاد ٤٦٨-٦٩. ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجن في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك). (١).

١٣٥- "ولهذا ثنى في القرآن قصة موسى مع السحرة، وذكر ما يقوله الكفار لأنبيائهم؛ فإنه ما جاء نبي صادق قط، إلا قيل فيه: إنه ساحر أو مجنون؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ١، وذلك أن الرسول يأتي بما يخالف عاداتهم، ويفعل ما يروونه غير نافع، ويترك ما يروونه نافعاً. وهذا فعل المجنون؛ فإن المجنون فاسد العلم والقصد. ومن كان مبلغه من العلم إرادة الحياة الدنيا، كان عنده من ترك ذلك، وطلب ما لا يعلمه: مجنوناً. ثم النبي مع هذا يأتي بأمر خارجة عن قدرة الناس؛ من إعلام بالغيوب، وأمور خارقة لعاداتهم؛ فيقولون: هو ساحر. الفرق بين النبي والساحر عند الفلاسفة وهذا موجود في المنافقين الملحدين المتظاهرين بالإسلام؛ من الفلاسفة ونحوهم؛ يقولون: إن ما أخبرت به الأنبياء من الغيوب، والجنة، والنار، هو من جنس قول المجانين ٢، وعندهم خوارقهم من جنس \_\_\_\_\_ ١ سورة الذاريات، الآيتان ٥٢-٥٣. وقال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في موضع آخر: "وهؤلاء القوم قد يقولون: إن الأنبياء أخبروا الناس بما هو كذب في نفس الأمر لأجل مصلحتهم. وقد يحسنون العبارة، فيقولون: لم يخبروا بالحقائق، بل ذكروا من التمثيل والتخييل في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما تنفع به العامة. وأما الحقيقة فلم يخبروا بها، ولا يمكن إخبار العامة بها. وهذا مما يعلم بالضرورة بطلانه من دين

(١) النبوات لابن تيمية ٨٣٧/٢

المرسلين". الصفدية ١٢٠٢. وانظر درء تعارض العقل والنقل ١٨-٩. وانظر ما يُشبهه كلام هؤلاء في: رسالة أضحية في أمر المعاد لابن سينا ص ٤٤-٥١. وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضاً عن الفلاسفة المنتسبين للإسلام: "وصار ابن سينا، وابن رشد الحفيد، وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء، ويظهرون أصولاً لا تحالف الشرائع النبوية. وهم في الباطن يقولون: إن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر، وإنما هو تخيل وتمثيل، وأمثال مضروبة لتفهم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم، وإن كان مخالفاً للحق في نفس الأمر. وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخيل، ويزعمون أن العقل دلّ على صحة أصولهم". الصفدية ١٢٣٧. (١).

١٣٦- "خوارق السحرة، والمرورين ١ المجانين؛ كما ذكر ابن سينا ٢، وغيره ٣. لكن الفرق بينهما: أنّ النبي حسن القصد، بخلاف الساحر، وأنه يعلم ما يقول، بخلاف المجنون ٤. لكن معجزات [الأنبياء] ٥ عندهم قوى نفسانية، ليس مع هذا ولا هذا شيء خارج عن قوة النفس ٦. والقاضيان؛ أبو بكر، وأبو يعلى، ومن وافقهما: متوقّفون في وجود المخدم الذي تخدمه الجن ٧؛ قالوا: لا يُقطع بوجوده. معنى الكاهنوكذلك الكاهن: ذكروا فيه القولين؛ قول من يقول: إنه المتخرس؛ ١ سبق التعريف بالمرّة. انظر ص ٨٣٦ من هذا الكتاب ٢. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٩٠٠-٩٠١. وانظر: الصفدية ١١٤٢-١٤٣، ١٦٥. ودرء تعارض العقل والنقل ١٩. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٦٠٨-٦٠٩، ٨٣٥. كالفارابي، وقد تقدم ص ٨٣٥. انظر: الصفدية ١١٤٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٥٦-١٥٧، ٦١١. في ((ط)): لأنبياء ٦. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥٣٥-٣٥٦. والصفدية ١١٢٨، ١٣٢. وانظر ما سبق ص ٤٤٦، ٦١٨ من هذا الكتاب ٧. المخدم: من له تابعه من الجن. انظر: القاموس المحيط ص ١٤٢١. (٢).

١٣٧- "الحسّ والعقل؛ فإنّهم يقولون: إنا لا نشهد، بل ولا نعلم في زماننا حدوث شيء من الأعيان القائمة بنفسها، بل كلّ ما [يُشْهَد] ١ حدوثه، بل كلّ ما حدث من قبل أن يخلق آدم إنّما [يحدث] ٢ أعراض في الجواهر التي هي باقية، لا تستحيل قطّ، بل تجتمع وتنفرد ٣. ١ في ((م))، و ((ط)): نشهد ٢. في ((م))، و ((ط)): تحدث ٣. هذه إحدى الطرق التي يثبت بها المتكلمون من جهمية ومعتزلة، وعلى رأسهم الرازي: الصانع. ويسمونها حدوث الصفات. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٤٠-٤١، ٥٧. ومعالم أصول الدين على هامش محصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٦-٢٩. والأربعين في أصول الدين له ص ٧٠. وقد أوضح شيخ الإسلام مراد الرازي بهذه الطريقة، فقال: "يعني بذلك ما يُحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب والمطر وغير ذلك. وهو إنّما سمي ذلك حدوث الصفات متابعاً لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد، ويقول بتمائل الأجسام، وأن ما يُحدث الله تعالى من الحوادث إنّما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٢/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ١٠٤٣/٢

صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها. وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، فلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة". درء تعارض العقل والنقل ١٣٠٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله - أيضاً - معقباً على كلام الرازي في حدوث الصفات - وهي الطريق الرابع الذي سلكه المتكلمون في إثبات الصانع؛ وهو الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع: "هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن، وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين؛ فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يُحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث؛ فيذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك. لكن القائلون بإثبات الجوهر الفرد من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهودة التي كانت موجودة قبل ذلك لم تنزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيّرت صفاتها بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله. وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلاً لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئاً، بل إنما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل؛ الأنبياء وأتباعهم". درء تعارض العقل والنقل ٣٨٣-٨٤. فهذه الطريقة التي سلكها الرازي هي العمدة في إثبات الصانع عند المتكلمين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: "ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع؛ كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود، ونهاية العقول، والمطالب العالية، وغير ذلك من كتبه. وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظار المعروفين من أهل الإسلام..". درء تعارض العقل والنقل ٣١٦٤. وانظر: شرح الأصفهانية ١٢٦١-٢٦٢. ومجموع الفتاوى ١٧٣٢٢-٣٢٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٨٢-٨٤، ١٦٣-١٦٤. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٥١-٣٥٥". (١)

١٣٨- "موجودة في الجواهر، قائمة بأنفسها؛ إما مجردة عن الأعيان، وإما مقترنة بها. وكذلك العدد، والمقدار، والخلاء، والدهر، والمادة ١: يدعون وجود ذلك في الخارج ٢. وكذلك ما يُثبتونه من العقول، والعلّة الأولى الذي يُسمّيه متأخروهم: واجب الوجود ٣. وعامة ما يُثبتونه من العقليات، إنّما يُوجد في الذهن. فالذي لا ريب في وجوده: نفس الإنسان، وما يقوم بها. ثمّ ظنّوا ما يقوم بها من العقليات موجودة في الخارج. فكان إفسادهم للعقل أعظم، كما أنّ إفساد المتكلمين للحسّ أعظم. الفلاسفة أصول علمهم العقليات والمتكلمون أصول علمهم الحسيات، أنّ هؤلاء المتفلسفة عمدتهم هي العلوم العقلية. والعقليات عندهم أصحّ من الحسيات. وأولئك

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٩٧/٢

المتكلمون أصول علمهم هي الحسيّات، ثمّ يستدلّون بها على العقليّات. ويسط هذه الأمور له موضع آخر ٤. \_\_\_\_\_ ١ سبق بيان معنى المادة في ص ٣٦١ من هذا الكتاب. وانظر: منهاج السنة النبوية ٢٢٠٢-٢٠٣. انظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٠٣. الفلاسفة يُقسمون الوجود إلى واجب وممكن، كما أن المتكلمين يُقسمونه إلى قديم وحادث. قال **ابن سينا**: "لا شك أن هناك وجوداً. وكل وجود إما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجباً فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب، وإن كان ممكناً فإننا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود". النجاة **لابن سينا** ص ٣٨٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٤٠٧. قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن استطرد في ذكر مسألة الجوهر، وبيان فساد من يقول: الأجسام مركبة من الجواهر التي لا تنقسم، أو مركبة من جوهرين قائمين بأنفسهما: "ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى، وباليوم الآخر في الخلق، وفي البعث، وفي إحياء الأموات، وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع. فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر، ويعرف من الكلام الذي ذمه السلف، والمعقول الذي يقال إنه معارض للرسول، ما يتبين به أن هؤلاء خالفوا الحس والعقل". درء تعارض العقل والنقل ١٩٦-١٩٧. وانظر كلام الفلاسفة والمتكلمين في بقاء الجواهر وعدم فنائها، وهل مادة العالم أزلية أم لا، وأن الله يخلقها خلق أعراض، في: منهاج السنة النبوية ١٣٦٠، ٢١٣٩، ١٤٣، ٢٠٢، ٤٤٤-٥٤٤٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٢-١٢٤، ٣٠٨، ٣٨٣-٨٦، ١٦٣-١٦٤، ٤٤٤-٤٤٦، ٥١٩٥-٢٠٣. وشرح الأصفهانية ١٢٦٠-٢٦٥. وبيان تلبيس الجهمية ١١٧٨-١٧٩. ومجموع الفتاوى ٥٤٢١-٤٢٥، ١٧٢٤٢-٢٦٠، ٣١٣، ٤٤٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٤٩-٣٥٠. (١)

١٣٩- "فقول هؤلاء يواطئ هذا القول الذي لم يرضه هؤلاء الفلاسفة وقد كان صاحب (البد) يقول عن صاحب (الفصوص) و (الفتوحات المكية): "إن كلامه فلسفة مخموجة" أي عفنة فيكون كلامه هو فلسفة منتنة وسواء كان قولهم أو لم يكن فمعلوم أن اللفظ المذكور لا يدل على ما فسره به بوجه من وجوه دلالات اللفظ ولكن هؤلاء سلكوا مسلك القرامطة الباطنية وهم من المتفلسفة المنتسبين إلى الإسلام وكان **ابن سينا** يقول: "كان أبي من أهل دعوتهم ولذلك قرأت كتب الفلاسفة" ومعلوم أن مقالات هؤلاء من ابعث المقالات عن الشرع والعقل فإنهم يسفطون". (٢)

١٤٠- "والسنة والإجماع تارة بل ومن المخالفة لما علم بالعقل الصريح تارة ولما فيه من الأمور التي يقولون إنها تستلزم قولهم. ولهذا عظم إنكار أئمة الإسلام لهذا الكتاب ونحوه حتى جرت في ذلك فصول يطول وصفها. وقد جعل الكتاب ثلاثة فصول: الفصل الأول: في بيان أن النور الحق هو الله تعالى وأن اسم النور لغيره مجاز محض لا

(١) النبوات لابن تيمية ١١٠٢/٢

(٢) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/١٨٣

حقيقة له وعاد كلامه إلى أن النور بمعنى الوجود وقد سلك **ابن سينا** قبله نحواً من ذلك مما جمع به بين الشريعة والفلسفة وكذلك سلك الإسماعيلية الباطنية في كتابهم الملقب (برسائل إخوان الصفا) وكذلك فعل ابن رشد بعده. وكذلك الاتحادية يجعلون ظهوره وتحليه في الصور بمعنى وجوده فيها. والكلام على هذا واسع مذكور في غير هذا الموضوع إذ الغرض هنا بيان ما يعلم به من كلامهم من متابعتهم للمتفلسفة الصابئين". (١)

١٤١- "ولما كان هؤلاء نسخة الجهمية الذين تكلم فيهم السلف والأئمة مع كون أولئك كانوا أقرب إلى الإسلام كان كلام الجهمية يدور أيضاً على هذين الأصلين فهم يظهرون للناس والعامّة أن الله بذاته موجود في كل مكان أو يعتقدون ذلك. وعند التحقيق إما يصفونه بالسلب الذي يستوجب عدمه كقولهم ليس بداخل العالم لا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ولا متصل به ولا منفصل عنه وأشباه هذه السلوب. فكلام أول الجهمية وآخرهم يدور على هذين الأصلين: إما النفي والتعطيل الذي يقتضي عدمه. وإما الإثبات الذي يقتضي أنه هو المخلوقات أو جزء منها أو صفة لها وكثير منهم يجمع بين هذا النفي وهذا الإثبات المتناقضين وإذا حوَّق في ذلك قال ذاك السلب مقتضى نظري وهذا الإثبات مقتضى شهودي وذوقي. ومعلوم أن العقل والذوق إذا تناقضا لزم بطلان أحدهما وأما ابن سبعين فقله يشبه هذا من وجه وهذا من وجه وهو إلى قول القانوني أقرب لكنه يجعله الوجود الثابت الذي يختلف على صور الموجودات فإنه يقول بثبوت الماهيات المطلقة في الموجودات المعينة ولا يقول بانفكاكها عن الوجود وهذا قول **ابن سينا** وأمثاله من الفلاسفة. وهذا كما ترى مع موافقته لقول من يقول المعدوم شيء فهو يخالفه من هذين الوجهين ويقول مع ذلك إن وجوده هو تصور الماهيات فهو". (٢)

١٤٢- "ثم دعوى انفرادها باطل على باطل. وأيضاً فإن هؤلاء المتفلسفة قد يقولون وجود الأشياء زائد على ذواتها في الخارج ويفرقون بين الواجب والممكن بأن الوجود الواجب هو الوجود المقيد بقيد كونه غير عارض لشيء من الماهيات بخلاف الممكن كما يذكره **ابن سينا** وغيره عن مذهبهم. وحينئذ فيكون قد جمعوا في هذا أنواع الباطل من الممكن وجعلوا الواجب هو الوجود المطلق الذي لا يتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان وهو في الحقيقة تعطيل لوجود الواجب. وعلى هذا فقول القائلين من المعتولة والمتفلسفة: بأن الوجود ماهية موجودة في الخارج زائدة على الوجود في الخارج الذي هو الموجود في الخارج وأن الوجود قائم بتلك الماهية هو شبيه بقول من يقول إن الجسم مادة هي جوهر قائم بنفسه وهو محل الصورة الجسمية التي هي أيضاً جوهر وهؤلاء يعتمدون إلى الشيء الواحد المعلوم واحداً بالحس والعقل يجعلونه اثنين إذ كان له وجود عيني ووجود ذهني فظنوا أن الذهني خارجي. ثم جاء المدعون أنهم محققوهم إلى ما يعلم أنهما متباينان وهو وجود الخالق سبحانه البائن المتميز عن

(١) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/١٩٩

(٢) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤١١

وجود المخلوق فزعموا أنه هو وأن الوجود واحد لا يتميز منه وجود الخالق. فقول ابن سبعين يشبه قول ابن عربي من حيث أن قوله يشبه قول أهل". (١)

١٤٣- "وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء. فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكلّي إلى جزئياته والكلّي إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققهم **كابن سينا** يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا تناقض كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا". (٢)

١٤٤- "ومادة أبي حامد في الفلسفة من كلام **ابن سينا** ولهذا يقال أبو حامد أمرضه الشفاء ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا ورسائل أبي حيان التوحيدي ونحو ذلك وأما في التصوف وهو أجل علومه وبه نبيل فأكثر مادته من كلام الشيخ أبي طالب المكي الذي يذكره في المنتجيات في الصبر والشكر والرجاء والخوف والمحبة والإخلاص فإن عامته مأخوذ من كلام أبي طالب المكي لكن كان أبو طالب أشد وأعلى. وما يذكره في ربع المهلكات فأخذ غالبه من كلام الحارث المحاسبي". (٣)

١٤٥- "وفي الفلسفة مادته من كلام **ابن سينا** والشهرستاني أيضا ونحوهما وأما التصوف فكان فيه ضعيفا كما كان ضعيفا في الفقه. ولهذا يوجد في كلام هذا وأبي حامد ونحوهما من الفلسفة ما لا يوجد في كلام أبي المعالي وذويه. ويوجد في كلام هذا وأبي المعالي وأبي حامد من مذهب النفاة المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه. ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه ويوجد في كلام ابن كلاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة وإذا كان الغلط شبرا صار في الأتباع ذراعا ثم باعا حتى آل

(١) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤١٧

(٢) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٣٦

(٣) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٤٩

هذا المآل فالسعيد من لزم السنة. فصل: ومن تدبر الحديث وألفاظه على أنه حجة على هؤلاء الاتحادية الجهمية لا لهم وأنه مبطل لمذهبهم مع أنهم يجعلونه عمدتهم في دعواهم ظهوره في كل صورة من الصور المشهودة في الدنيا والآخرة حتى في الجمادات والقاذورات. والحديث مستفيض بل متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث طويل فيه قواعد من أمور الإيمان بالله وباليوم الآخر أخرجاه في الصحيحين من غير وجه من". (١)

١٤٦- "حديث عُثْمَان بن عَفَّان وأبي ذَرٍّ ومعاذ بن جبل وأبي هُرَيْرَةَ وعَتَبان بن مَالِك وَعَبَادَةَ بن الصَّامِتِ وَغَيْرِهِمْ وَلَا يَخْلِدُ فِي النَّارِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَحَدٌ بَلْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَى رِسَالَةِ الْمُبْدَأِ وَالْمَعَادِ الَّتِي صَنَفَهَا أَبُو عَلِيٍّ **بْنِ سِينَا** وَزَعَمَ أَنَّ فِيهَا مِنَ الْأَسْرَارِ الْمَخْزُونَةِ مِنْ فَلْسَفَتِهِمْ بِمَا يُنَاسِبُ هَذَا مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ وَبَيَّنْتُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجَهْلِ وَالْكَفْرِ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ بَيِّنَةٍ مِنْ لُغَاتِهِمْ وَمَعَارِفِهِمُ الَّتِي يَفْقَهُونَ بِهَا وَيَعْلَمُونَ صِحَّةَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبَطْلَانَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِأَهْلِ الْإِيْمَانِ نَعَمْ هُمْ مُؤْمِنُونَ بِبَعْضٍ وَكَافِرُونَ بِبَعْضٍ كَمَا قَدْ بَيَّنْتُ أَيْضًا مَرَاتِبَ مَا مَعَهُمْ وَمَعَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكَفْرِ وَالْإِيْمَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَذَكَرْتُ مَا كَفَرُوا بِهِ مِمَّا خَالَفُوا بِهِ الرُّسُلَ وَمَا آمَنُوا بِهِ مِمَّا وَافَقُوهُمْ فِيهِ". (٢)

١٤٧- "وافٍ بجميع مؤلفات شيخ الإسلام، ونسخها الخطية وأماكن وجودها، وطبعاتها المختلفة التي ظهرت حتى الآن، وما صدر حولها من دراسات، على نحو مؤلفات الغزالي **وابن سينا** وابن رشد وغيرهم. وقد صنع بعض الباحثين قوائم لمؤلفات شيخ الإسلام في مقدمات كتبه المنشورة أو في دراسات مفردة، ولكنها ليست وافيةً بالمقصود، وفيها من الأوهام والخلط والتكرار ما يحتاج بيانه إلى دراسة مستقلة. وقلَّما انتبه أصحابها إلى أن ما ذُكر في المصادر القديمة بعنوان..... توجد نسخه الخطية في مكتبات العالم بعنوان/عناوين..... ونُشر بعنوان/عناوين..... في رسالة مفردة أو ضمن مجاميع. وأذكر هنا مثالا واحدا، فالرسالة "البلبلية" (التي ذكرها ابن رُشَيْق وابن عبد الهادي) توجد منها عدة نسخ خطية أقدمها بعنوان "رسالة في العقائد" (قُرِئَتْ عَلَى الْمُؤَلِّفِ سَنَةَ ٧١٨، وعليها إجازته بخطه). وهناك نسخ أخرى بعناوين مختلفة. وقد طبعت ضمن "مجموعة الرسائل" (ط. القاهرة ١٣٢٨) بعنوان "الرسالة البلبلية"، وفي "مجموعة الرسائل المنيرية" (٢/٥٠-٨٣) بعنوان "قاعدة نافعة في صفة الكلام"، وفي "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/٨٩-١١٢) بلا عنوان، وفي "مجموع الفتاوى" طبعة الرياض (١١٧/١٢-١٦١) كذلك غُفْلًا من العنوان. فالذي يتصدَّى لذكر المؤلفات يذكر هذه الرسالة بعناوين مختلفة، ويظنها كتبًا مستقلة، ثم لا يعرف أنها المنشورة ضمن "مجموع الفتاوى". هذا ما دَفَعَنِي مِنْذُ مَدَّةٍ إِلَى الْبَحْثِ

(١) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٥١

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ٢٥٣/٢



والتنقيب عن مؤلفات شيخ الإسلام في مجاميع غير معروفة، وفي مكتبات لم تنشر فهارسها حتى الآن أو نُشِرت حديثاً. ولديني النية أن أُنْجِه إلى حَصر جميع المخطوطات". (١)

١٤٨- "والمقصود [أن] من أنكر خوارق العادات مطلقاً للأنبياء وغيرهم فهذا كافر باتفاق أهل الملل، وكذلك إن جعل ذلك من قُوى النفس، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله من المتفلسفة، فهؤلاء ملحدون باتفاق أهل الملل، وقد بُسِط الكلام على هؤلاء في مجلد كبير يُسمَّى "الصفدية" وغيرها. ومن قال إن العادات لا تحرق إلا للأنبياء، وأنكر الكرامات والسحر الخارق للعادة، فهو من أهل البدع الخارجين عن الجماعة كأكثر المعتزلة. وكذلك من قال: إنها لا تحرق إلا للأنبياء والأولياء، وجعل يستدلُّ بمجرد خرق العادة على أن من خُرِّقَ له العادة كان ولياً لله، وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة. فهؤلاء ضالون، وهم شرُّ من المعتزلة، وهم من جنس أتباع الدجَّال وأتباع مُسيلمة الكذاب والأسود العنسي وغيرهم من الكذابين. ولهذا اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طارَ في الهواء أو مشى على الماء لم يُعتَبَر حَتَّى يُنْظَرَ متابعته لأمرِ الله ونهيهِ. فإن هؤلاء يستلزم أقوالهم أن يجعلوا كثيراً من المشركين وأهل الكتاب - اليهود والنصارى - من أولياء الله المتقين، فإن هؤلاء خوارق كثيرة، فمن أنكر وجودها كان كمن أنكر خوارق الأولياء وأنكر السحر والكهانة، ومن أقرَّ بوجودها وجعلها دليلاً على أنَّ صاحبها وليٌّ لله فهو جعلَ خوارق السحرة والكهَّان دليلاً على أنهم أنبياء وأولياء الرحمن، وكلا القولين يوجب الخروج عن دين الإسلام، والخروج من النور إلى الظلام. بل يجب أن يُفَرَّقَ بين هؤلاء وهؤلاء بما بينه الله من الآيات والبراهين، وبما بُعِثَ به سيِّدُ المرسلين، فيُعلَم أن أولياء الله هم المذكورون في قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم". (٢)

١٤٩- "الرد على من يدعي أن للأولياء تصرفاً في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة، وأن منهم أبدالاً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين وسبعة، وأربعين وأربعة، والقطب هو الغوث للناس. فقال: "هذا الكلام فيه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه الأمة". ثم أطل في مناقشته هذه الدعاوي، وقال في آخر البحث: إنها من موضوعات إفكهم، كما ذكره القاضي المحدث ابن العربي في "سراج المريدين" وابن الجوزي وابن تيمية. أما ابن خلدون (١) فيكشف عن صلة هذه النظرية بما عند الإسماعيلية والشيعة، فيقول: "كان سلفهم (أي الصوفية) مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة، الدائنين أيضاً بالحلول وإلهية الأئمة مذهباً لم يُعرف لأولهم، فأشرب كل واحدٍ من الفريقين مذهب الآخر، واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم، وظهر في كلام المتصوفة القولُ بالقطب، ومعناه رأس العارفين يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله، ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان. وقد أشار إلى ذلك **ابن سينا** في كتاب "الإشارات" في فصول

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٦/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٩٧/١

التصوف منها، فقال: "جلّ جناب الحق أن يكون شرعاً لكل وارد، أو يطلع عليه إلاّ واحدٌ بعد\_\_\_\_\_ (١) "مقدمة ابن خلدون" ص ٤٧٣، وانظر "شفاء السائل لتهديب المسائل" له. (١) ١٥٠ - "وقد بُسِط الكلام على هذا في غير هذا الموضع (١) ، ودُكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يُفَرِّقوا بين النوع والعين، ودُكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود مالا نهاية له من كلمات الله في الماضي، كما ثبت في المستقبل وجود مالا نهاية له أيضاً، وإن كل ما سوى الله مخلوقٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ذلك ممتنع عقلاً باطل شرعاً؛ فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء. والقول بأن الخالق علّة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها باطلٌ عقلاً وشرعاً، وموجبةٌ أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم، فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنته لمعلولها بها، بل قد بُيِّن أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزمة للمفعول باطلٌ، وأن الفعل لا يكون إلاّ بإحداث شيء. لكن فرق بين حدوث الشيء المعين وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء. وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه = فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته؛ وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة **كابن سينا** ونحوه من أن ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة = فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمعاً، فإن إثبات ذاتٍ مجردة عن الصفات أو إثبات وجودٍ مجردٍ عن جميع القيود أو مقيدٍ بالسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحقُّقه في الخارج، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر\_\_\_\_\_ (١) انظر "شرح حديث عمران بن حصين" الذي سبق ذكره، وانظر "منهاج السنة" (١/٣٦٠ وما بعدها) و"درء التعارض" (٨/٢٨٧ - ٢٩٠) (٢) .".

١٥١ - "بلسانك. وهذا على أظهر القولين، وهو أن "قرأ" بالهمزة من الظهور والبيان، وقولهم: مَا قَرَأَتْ الناقَةُ بَسَلًا جَزُورٍ قَطُّ، أي ما أظهرته، بخلاف "قَرَى يَقْرِي" فإنه من الجمع، ومنه سُمِّيَت القريةُ قريةً، والمقرأةُ مُجْتَمَعُ الماء. فقولُه تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ) أي قرأناه بواسطة جبريل (فَاتَّبَعَ قُرْآنَهُ (١٨)) . وهذا كقولُه تعالى: (تَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ) (١) ، وإنما ذلك بتوسط قراءة جبريل وتلاوته، كقولُه: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ) (٢) . فإنّ هذا قد جعله سبحانه أحد أنواع الجنس العام المقسوم، وهو تكليمُ الله لعباده، ولهذا قال عبادةُ بن الصامت: رُؤيا المؤمنِ كلامٌ يُكَلِّمُ به الربُّ عبده في منامه. وأدنى مراتب ذلك الوحي المشترك: الذي يكون لغير الأنبياء، كقولُه: (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي) (٣) ، وقولُه: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ) (٤) . وهذا الوحي المشترك هو الذي أدرجه في النبوة من الفلاسفة من أدرجه، **كابن سينا** وأمثاله، فإنّ أرسطو وأتباعه القدماء ليس لهم في النبوة كلامٌ، إذ كان أرسطو هو وزير

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٣٨/٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٣٤٨/٣

الإسكندر بن فيلبس المقدوني..... (١) سورة القصص: ٣. (٢) سورة الشورى: ٥١. (٣) سورة

المائدة: ١١١. (٤) سورة القصص: ٧. (١)

١٥٢- "قوله: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥)) (١). وكل ما دلّ على أن الحوادث الممكنات مخلوقة لله، فهو يدلّ على أفعال العباد، إذ هي جزء من الحوادث الممكنات، فاستدلال بعضهم على ذلك لكونها ممكنة ففتقر إلى مرجح- كما سلكه أبو عبد الله الرازي- ليس هو أبلغ من الاستدلال على ذلك بكون ذلك محدثاً بعد أن لم يكن، فيفتقر إلى محدث، بل هو أبلغ وأكمل، فإن افتقار المحدث إلى المحدث أظهر من افتقار الممكن إلى المرجح، ولكن هو وطائفة من أهل الكلام قبله عكسوا الأمر في إثبات الصانع، فجعلوا طريقة الاستدلال بالمحدث على المحدث مبنية على طريقة افتقار الممكن إلى المرجح، وهذا غلط جداً، فإنه إذا قيل: إن تلك معلومة بالضرورة فالضرورة هنا أرجح بكثير، والمحدث شيء موجود، كان بعد أن لم يكن، حدوثه أمر خارجي موجود في الخارج. وأما الممكن فإنما يقدر مستوي الطرفين في النفس، إذ هو في الخارج إما واجب بنفسه وإما ممتنع بنفسه، ولهذا منع طائفة من الفلاسفة أن يقال في الموجودات: إنها ممكنة بنفسها. وخالفوا ابن سينا في ذلك كما ذكره ابن رشد الحفيد. فالعلم بثبوت الممكن فيه من الصعوبة ما ليس في العلم بحدوث المحدث، فإن حدوث المحدثات مشهود بالحس، وهو صفة خارجية ثابتة ليست مقدرة في العقل. ثم افتقار المحدث إلى مُحدثٍ أظهر وأبين وأبدهُ للعقل من كون..... (١) سورة الطور: ٣٥. (٢)

١٥٣- "وأما المتفلسفة فالذي يعترفون به هو لذة العلم أيضاً فقط، إذ رؤيته عندهم بالعين ممتعة، وكل من تكلم في لذة النظر والمشاهدة والتجلي ونحو ذلك من متصوفة المتفلسفة، فكلامه يعود إلى ذلك، وهو دونه، فإنه لا يثبت قدراً زائداً على ما أثبتته المعتزلة، بل لا يكاد يصل إليهم، ولكن يُؤْهون بالتعبير على المعاني الفلسفية بالعبارات الإسلامية، وإلا فهم في الرؤية والمشاهدة لا يُجاوزون قول المعتزلة حيث يفسرونها بنوع من العلم. وفي كلام أبي حامد وأمثاله من ذلك أصناف، والفارابي. ومن تدبر كلام الفلاسفة **كابن سينا** ونحوه، وجد ما يثبتونه من اللذات العقلية إنما هو لذة العلم بالموجود من حيث هو موجود، لا اختصاص للرب بذلك، اللهم إلا من حيث يولد وجوده، وغايته تلذذ بأمور كلية حاصلة في ذهن العالم لا وجود لها في الخارج، لا سيما إذا قالوا: إن النفس الناطقة لا تُدرك المغيبات التي يسمونها الجزئيات، وإنما تُدرك الكليات، لا سيما بعد المفارقة. والكليات لا تكون كليات إلا في الذهن، فلا تكون لذة النفس عندهم إلا بأمور مقيدة فيها متصلة بها، لا بعلم شيء موجود في الخارج عنها. وهذا في غاية البعد عن الحق، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع، وإنما هو إثبات النعيم بأمور مقدرة في الذهن، ولهذا كان الاتحادية وهم من خلاصة جهّم، لا ينكرون اللذة بالمشاهدة، كما ذكر ذلك

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٢٨٥/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١١١/٦

ابن العربي الطائي في بعض كلامه (١) أن المشاهدة ما التذُّ بها \_\_\_\_\_ (١) في الفتوحات المكية (١/٦١٠).". (١)

١٥٤- "المشائين ونحوهم، ممن توجد مقالته في كتب **ابن سينا**، وأمثاله (من الدهرية، والثنوية، والمجوس وغيرهم، أو يخبر". (٢)

١٥٥- "وأصحابه أقرب إلى «ابن كلاب» في مسألة الحوادث، فإن قولهم فيها كقول «ابن كلاب» لا كقول الكرامية، ولهذا كان المنتسبون إلى «ابن كلاب» من أهل الكلام، والفقه والحديث، لا يعرف عنهم خلاف أهل الحديث، في مسألة العرش، وإنما وقع النزاع بينهم وبين غيرهم في مسألة القرآن، والله أعلم. وقد تبين بما ذكرناه، أن المخالفين لأهل الإسلام، في مسألة العرش، وأن الله فوقه، كانوا في صدر الإسلام من أقل الناس، كما ذكره «ابن كلاب» إمام «الأشعري» وأصحابه، وإن كان أكثر الأشعرية المتأخرين، قد صاروا في ذلك مع المعتزلة؛ بل يقال أشهر الطوائف بهذا النفي، الذي ذكره عنده، وعند أمثاله؛ الفلاسفة المشائين أتباع «أرسطو» من المتقدمين، و «كالفارابي» و «ابن سينا» ونحوهما من المتأخرين، ومن". (٣)

١٥٦- "أخبر الناس بمقالات «أرسطو» وأصحابه، ومن أكثر الناس عناية بها، وقولاً بها وشرحاً لها، وبياناً لما خالفه فيه، «ابن سينا» وأمثاله منهم القاضي «أبو الوليد بن رشد» الحفيد الفيلسوف، حتى أنه يردّ على من خالفهم، كما صنف كتابه «تخافت التهافت» الذي ردّ فيه على «أبي حامد الغزالي» ما ردّه على الفلاسفة، وإن لم يكن مصيباً، فيما خالف فيه مقتضى الكتاب والسنة، بل هو مخطئ خطأ عظيماً، بل ما هو أعظم من ذلك، وإن زعم أنه أوجبه البرهان، وأنه من علم الخاصة دون الجمهور، ولكن الغرض أنه مع مبالغته في اتباع آراء الفلاسفة المشائين، هو مع هذا نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة، وقد قرر ذلك بطرقهم العقلية، التي يسمونها البراهين، مع أنه لا يرتضي طرق أهل الكلام، بل يُسمّيها هو وأمثاله الطريق الجدلية، ويسمونها أهل الجدل، كما يسميهم بذلك". (٤)

١٥٧- "«ابن سينا» وأمثاله، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي، الذي ذكره في القياس إلى برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطائي زعموا أن مقاييسهم في العلم الإلهي، من النوع البرهاني، وأن غالب مقاييس المتكلمين إمّا من الجدلي، وإما من الخطابي، كما يوجد هذا في كلام علماء الفلاسفة، «كالفارابي» و «ابن سينا» و «محمد بن يوسف العامري»". (٥)

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٣٩/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦٦/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٥/١

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٦/١

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٧/١

١٥٨- "الكرامية والحنابلة! بل لم يوافقه إلا فريق قليل من أهل القبلة. حتى حذاق الفلاسفة فإنهم من خصومه في هذا الباب، كما ذكر القاضي أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف، مع فرط اعتنائه بالفلسفة، وتعظيمه لها، ومعرفته بها، حتى يأخذها من أصولها فيقرأ كتب أرسطو وذويه، ويشرحها ويتكلم عليها ويبين خطأ من خالفهم مثل **ابن سينا** وذويه، وصنف كتبًا متعددة مثل كتاب «تحافت التهافت» في الرد على أبي حامد فيما رده على الفلاسفة في كتاب «تحافت الفلاسفة» وكتاب «تقرير المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» وغير ذلك، قال في كتابه الذي سماه «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية» وقد ضمن هذا الكتاب بيان الاعتقاد الذي جاءت به الشريعة ووجوب إلقائه إلى الجمهور. كما جاءت به الشريعة، وبيان ما يقوم عليه من ذلك البرهان، للعلماء، كما يقوم به ما يوجب التصديق للجمهور. وذكر فيه ما يوجب على طريقته أن لا يصرح به للجمهور، وذكر فيه ما يوجب من الأمور، التي قام عليها البرهان على طريقة ذويه، كما ذكر أنه لا يصلح في الشريعة، أن يقال: إن الله جسم أو ليس بجسم، مع أنه يقول في الباطن، إن الله ليس بجسم. ومع هذا فأثبت الجهة باطنًا وظاهرًا، وذكر أنه". (١)

١٥٩- "واستدلال الناس من جميع الطوائف، بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة، والبرهنة على حكمة الرب ورحمته، وإرادته النعمة والإحسان، إلى عبادته وعنايته كثيرة جدًا. وإنما المقصود هنا: أن الفلاسفة يصرحون بذلك، وهم من أكثر الناس نظرًا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلاً مختارًا تناقض منهم. وأيضًا فلو لم يتناقضوا لكانت هذه الدلالة مع دلالة الاختصاص، كلاهما يدل على الإرادة، والاختصاص يدل على إرادة في نفس المفعول، وهذا يدل على الإرادة للمفعول وحكمته. فهذه ثلاث طرق. وقد اعتذر **ابن سينا** ونحوه من المتفلسفة عن هذا فقال في «الإشارات» بعد أن ذكر حججه على نفي الفعل بالقصد والاختيار: ( «إشارة» لا تجد إن طلبت مخلصًا إلا أن تقول: إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق، مع وقته الواجب اللائق، فيفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفصيله معقولًا فيضانه، وهذا". (٢)

١٦٠- "فصلذكر **ابن سينا** فقال: ( «تنبيه» أتعلم ما الملك؟ الملك الحق، هو الغني الحق مطلقًا، ولا يستغني عنه شيء في شيء، وله ذات كل شيء؛ لأنه منه أو ما منه ذاته، فكل شيء غيره فهو مملوك، وليس له إلى شيء فقر). قال الرازي: «الغرض منه ذكر ماهية الملك، ويعتبر فيها أمران: أحدهما: سلب: وهو أن يكون غنيًا مطلقًا عن كل ما عداه. وثانيهما: إضافي: وهو أن يفتقر إليه كل ما عداه بواسطة أو بغير واسطة». قلت: هذه الجملة متفق عليها في الجملة بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، بل المشركون من العرب وغيرهم يقرّون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٠٩/١

بها، كما قال تعالى وتقدس: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ (١)﴾

١٦١- "فصلتم قال **ابن سينا** في تقرير نفي الإرادة والحكمة المقصودة: «تنبيه: أتعرف ما الجود؟ الجود هو إفادة ما ينبغي لا لغرض، فلعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد، ولعل من يهب ليستعيض معامل، وليس بجواد، وليس العوض كله عينًا، بل وغيره، حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة، والتوصل إلى أن يكون على الأحسن، أو على ما ينبغي، فمن جاد ليشرّف أو ليُحَمَّد أو ليحسن به ما يفعل، فهو مستعيض غير جواد. فالجواد الحق هو الذي تفيض منه الفوائد لا لشوق منه، وطلب قصدي لشيء يعود إليه. واعلم أن الذي يفعل شيئًا، لو لم يفعله لقبح به أو لم يحسن منه، فهو بما يفيد من فعله متخلص». وقال أبو عبد الله الرازي في تفسير ذلك: «الغرض منه بيان» (٢)

١٦٢- "نقض هذه القضية بالراعي فإنه ليس أخس من الغنم وبالنبي فلأن أمته ليسوا بأشرف منه فهكذا ههنا وهذا جواب ضعيف وقد تعلمه من **ابن سينا** فإنه هو القائل في الشفاء إن القضايا المبنية على الشرف والخسة قضايا خطائية وليس الأمر كذلك فإنه من المعلوم" (٣)

١٦٣- "فهذا يناقض ما أصله فهذا القدر الذي تبين يدل على أن ماحكاه عن هذين الفيلسوفين وأصحابهما اتفاق منهم على أن ما كان جائزًا فهو محدث فإذا كان قد ثبت أن العالم جائز ثبت أنه محدث ولهذا منع هو كونه جائزًا وغلط **ابن سينا** في قوله إنه جائز بنفسه مع موافقته له على قدمه فأما الذي فهمه من كلامهم في هذا المقام واعترض به وهو أن يقول عن أفلاطن إن الجائز يكون أزليًا فهذا لا يناسب ماتقدم فإنه" (٤)

١٦٤- "يقولون بالباطن المخالف للظاهر في العلميات وأما العمليات فيقرونها على ظاهرها وهذا قول عقلاء الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام مع أنهم في التزام الأعمال الشرعية مضطربون لما في قلوبهم من المرض والنفاق وتارة يرون سقوطها عنهم أو عن بعضهم دون العامة **وابن سينا** كان مضطربًا في ذلك لكن له عهد قد التزم فيه موافقة الشريعة وهم في الجملة يرون موافقة الشريعة العملية أولى من مخالفته وليس هذا موضع تفصيل مقالات الناس ولا يكاد تفصيل الباطل ينضبط أما القسم الثاني فالذين يتكلمون في الأمور الباطنة من العمال والعلوم لكن مع قولهم إنها توافق الظاهر ومع اتفاقهم على أن من ادعى باطنًا يناقض الظاهر فهو منافق زنديق فهؤلاء هم المشهورون بالتصوف عند الأمة وهم في ما يتكلمون فيه من الأعمال الباطنة وعلم الباطن يستدلون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥١٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥١٦/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١١/٢

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٩/٢

على ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة كما يستدل بذلك على الأعمال الظاهرة وذلك في علم الدين والإسلام كما للإنسان بدن وقلب وهؤلاء من أعظم الناس إنكاراً على من". (١)

١٦٥- "نبين أنه إذا ثبت من أفعال الله تعالى ما لم نشهد نظيره فلا محذور في ذلك فإن ثبت ما لا نعلم له نظيراً ليس بمحذور في حس ولا عقل وبأن نبين أن الحس والعقل في ذلك سواء فلا يثبت ما يعلم بهما عدمه ويثبت ما لم يعلم بهما نظيره وقد ذكرنا ذلك في المادة والمدة ونصوص المسلمين وسائر أهل الملل ومعارضتهم لهؤلاء الدهرية كثيرة حسنة لكن ليس هذا موضعها وكذلك ما ذكره في الفاعل وهي حجة **ابن سينا** أفضل متأخري هؤلاء الدهرية فإنها هي التي اعتمدها حيث زعم أن الذات الواحدة لا يصدر عنها شيء بعد أن لم يكن صادراً إلا بحدوث أمر من الأمور والكلام في ذلك الأمر كالكلام في". (٢)

١٦٦- "سينا أن أباه كان من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها قال **ابن سينا** وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة لكونهم كانوا يرونها وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن وروى". (٣)

١٦٧- "الأول يعنون به عدم النظير والثاني يعنون به أنه لا ينقسم وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنة رسوله وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله وهذا أصل تعظيم يجب معرفته فقال نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم الواحد هو الذي لا صفة له ولا قدر ويعبرون عن هذا المعنى بعبارات فيقول من يريد هذا المعنى من الفلاسفة **كابن سينا** وأمثاله إن واجب الوجود واحد من كل وجه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم أو يقال ليس فيه". (٤)

١٦٨- "الوجه الحادي عشر أن يقال أعظم الناس نفياً للصفات غلاة الفلاسفة والقرامطة وأئمتهم من المشركين الصابئين وغيرهم وهم لا بد إذا أثبتوا الصانع أن يثبتوا وجوده ويثبتوا أنه واجب الوجود غير ممكن الوجود وأنه ابتدع العالم سواء قالوا إنه علة أو والد أو غير ذلك فمسمى الوجود إن كان هو مسمى الوجوب لزم أن يكون كل موجود واجباً بنفسه وهو خلاف المشهود بالإحساس وإن كان هذا المسمى ليس هذا المسمى ففيه معنيان وجود ووجوب وليس الوجوب مجرد عدم إذ هو تأكيد الوجود والعدم المحض لا يؤكد الوجود فإن كان لفظ الأحد والواحد يمنع تعدد المعاني المفهومة الثبوتية بالكلية كما يزعم **ابن سينا** وذووه من مرتدة العرب المتبعين

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٦٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٩٢/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٥/٢

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٠٠/٣



لمرتدة الصابئة أنه إذا كان واحداً من كل وجه فليس فيه تعدد من جهة الصفة ولا من جهة القدر ويعبر عن ذلك بأنه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم لزم أن يكون الوجوب والوجود والإبداع معنى واحداً وهو معلوم الفساد بالبديهة وإن كان هو في نفسه". (١)

١٦٩- "الوجه السادس أن يقال هب أنه يلزم أن يكون فيه أجزاء وأبعاد بمعنى أن فيه ما يميز منه شيء عن شيء كما أن الفلك يتميز منه شيء من شيء وجانب من جانب وهذا هو المعنى بالتركيب من الأجزاء فهذا يكون بمنزلة الصفات القائمة من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر الصفات فقولك في تلك الأمور التي سميتها أجزاءً إما أن تكون متماثلة أو مختلفة فيقال لك مثله في الصفات التي سميتها نفاة الصفات **كابن سينا** وغيره أجزاءً ويقولون واجب الوجود ليس فيه أجزاء لا أجزاء حد ولا أجزاء كم وإن كانت". (٢)

١٧٠- "وتلاشيه من تفرق أجزائه ولهذا كثير من الأجسام يفترق ثم يجتمع كما يتفرق الماء ثم يجتمع وأما إذا بطلت كلفيته مثل بطلان المائية والنارية فإنه يكون فاسداً مستحيلاً وهذا وإن كان إلزاماً لمن ثبت الصفات فهو لازم لكل أحد أيضاً فإنه لا بد من إثبات وجود ووجوب ونحو ذلك أي معنى أثبت جعل فيه نظير هذا التركيب وهذا لازم **لابن سينا** ونحوه من الملاحظة أيضاً فإنه يقال في الوجود والوجوب إن الموجود يشارك غيره من الموجودات في مسمى الوجود ويفارقها في خصوصه والوجوب بالذات يشارك الوجوب بالغير في مسمى الوجوب ويفارقه في كونه بالذات وكذلك يقال في العاقل والمعقول والعقل والعناية وكونه فاعلاً أو مبدأً أو". (٣)

١٧١- "علة أو غير ذلك إذ لا بد لكل من أثبت موجوداً من أن يثبت وجوداً واجباً ويلزمه فيه هذه اللوازم وقد بينا هذا فيما تقدم **وابن سينا** كان من الملاحظة وكان أبوه من دعائهم". (٤)

١٧٢- "الحاكم بين جميع الناس فيما اختلفوا فيه ولهذا أراد النصير الطوسي ونحوه من ملاحظة المسلمين واليهود على أن يضعوا للدولة الكافرة المشركة الجاهلة دولة هولاء عقيمة واتفقوا على أن تكون عقيدة **ابن سينا** ولهذا كانت الملاحظة تميل إلى هؤلاء المشركين كثيراً وكان ملكهم هولاء يقرب الملاحظة ويستعين بهم على المسلمين لما عرف مباينتهم في الباطل للإسلام وأهله مع منافقتهم لهم". (٥)

١٧٣- "سينا منهم وقال **ابن سينا** وبسبب ذلك اشتغلت في علوم الأوائل وكان بعض المشرق وكثير من جنده يميل إليهم وفي ذلك الوقت صنف الناس الكتب في كشف أسرارهم وهتك أستارهم مثل الكتاب الذي صنفه القاضي أبو بكر". (٦)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٢/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٥/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٨/٤

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٩/٤

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤١/٤

(٦) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٧٠/٤

١٧٤- "الفلاسفة يثبتون هذه الأشياء ويصفونها بما ذكر بل هذا تثبته طائفة من الفلاسفة وهم المشاؤون

أتباع أرسطو ومن وافقهم وهؤلاء هم الذين سلك سبيلهم الفارابي وابن سينا وهذا المؤسس من كتب **ابن سينا** يأخذ مذاهب الفلاسفة". (١)

١٧٥- "وكثيراً ما يقول اتفق الفلاسفة ولا يكون عنده إلا ما ذكر **ابن سينا** وليس ما يذكره **ابن سينا** قول جميع الفلاسفة بل الفلاسفة أعظم تفرقاً وأكثر طوائف من أن يحصر قولهم كلام **ابن سينا** أو غيره وقد حكى من صنف في المقالات من المسلمين مثل أبي الحسن الأشعري والنوحي والباقلاني وغيرهم من مقالات الفلاسفة أضعاف أضعاف ما يذكره **ابن سينا** وهذا المؤسس وكذلك حكايته عن جمهور المعتزلة إثبات إرادات وكراهات وفناء لا في محل وهذا إنما هو قول بعض البصريين وهم أبو علي وأبو هاشم ونحوهما وليس هؤلاء جمهور المعتزلة بل لهم في الإرادة والكراهة وفي الفناء أقوال". (٢)

١٧٦- "به وذلك أمر واجب لا محالة الوجه الثاني أن الزمان الذي يراد به ما يقدر فيه من وجود الليل والنهار الذي ذكرنا أن العدم يتقدم على الوجود به أمر عديم فلا يمتنع تقدمه بهذا الزمان كما تقدم الوجه الثالث أنه متقدم على المخلوقات بنفسه وما هو عليه من صفاته وإن لم يخطر بالقلب شيء آخر من وجود أو عدم يكون متقدماً به بل هو متقدم بنفسه وإن شئنا شيء من ذلك زماناً أو دهرًا كان النزاع لفظياً وأما الوجه الذي فيه النزاع فإن يفعل فعلاً آخر ويتصرف تصرفاً قائماً بنفسه يتوقف به ما يوصف به فهذا فيه نزاع كما تقدم وهؤلاء الذين يقولون بقدم العالم عن موجهه أشهرهم هم الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو وهم مبدلة دين الصابئة الصحيح وأظهر حججهم التي اعتمدوا عليها وهو الذي اعتمده أفضل متأخريهم **ابن سينا** ونحوه من الملاحدة وهو". (٣)

١٧٧- "أنهم لا دليل لهم على هذه الوحدة وأن ألفاظ حججهم ألفاظ فيها إجمال واشتراك كما قد بيناه في غير هذا الموضع بل تبين بالبرهان أن هذه الوحدة يمتنع أن يوصف بها موجود وأن وصف المبدع بها يقتضي تعطيله ولهذا آل بهم الأمر إلى القول بأن الوجود كله واحد ثم إن العالم فيه كثرة مشهودة فإن كان الصادر عن الواحد واحداً من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد ويلزمهم نفى الكثرة المشهودة في الوجود وهو خلاف المشاهدة وإن كان فيه ما يسمونه كثرة وتعددًا وتركيباً ونحو ذلك فقد صدر عن الواحد أكثر من واحد فهم بين أمرين إما إثبات الواحد ونفي جميع الصادر الثاني والثالث والرابع والخامس وإما إثبات الكثرة في الصادر الأول ثم في المبدع يوضح هذا أن الفلك الثامن مكوكب كثير الكواكب والتاسع فوقه أطلس فمن أين جاءت هذه الكثرة العظيمة وإذا قالوا إنه صدر عنه عقل ثم عن العقل عقل ونفس وفلك إلى العقل العاشر ثم صدر عنه ما

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٤٧/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٤٨/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٥/٥

تحت فلك القمر ففي هذا الكلام من التناقض والهذيان ما لا يروج على عقول الصبيان وقد كنت في أوائل معرفتي بأقوالهم بعد بلوغي بقریب وعندي من الرغبة في طلب العلم وتحقيق هذه الأمور ما أوجب أني كنت أرى في منامي **ابن سينا** وأنا أناظره في هذا المقام". (١)

١٧٨- "وإذا كان لا بد من أن يكون هو على وجه يوجب وجود العالم على ما هو عليه ثم يمكن أن يكون ذلك على وجه هو فيه أكمل من وجه كان من قال إنه على الوجه الأنقص دون الأكمل من أجهل الناس وأظلمهم لاسيما إذا ادعى امتناع الوجه الأكمل ولزوم الوجه الأنقص الوجه التاسع أنه لا ريب أن لذاته خصوصية يتميز بها عن سائر الذوات إذ الوجود المطلق الذي لا اختصاص فيه بشيء دون شيء إنما وجوده في الذهن لا في الخارج بينهم وهو القدر المشترك بين الموجودات فإن المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج بالاتفاق والمطلق لا بشرط لا يوجد أيضاً في الخارج مطلقاً بالاتفاق وإن كان المتفلسفة **كابن سينا** يتناقضون في هذا الموضوع فيجعلون الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ويجعلون مورد التقسيم بين الواجب والممكن الذي هو موضوع العلم الإلهي عندهم الوجود المطلق لا بشرط وقد دخل معهم في هذا التناقض أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وأمثالهم". (٢)

١٧٩- "ما لا يقصدونه هم ولفرط ضلالهم يجعلون الأنبياء كذلك زعماء منهم أن هذا هو الكمال الذي لا كمال بعده وهؤلاء الملاحدة هم الذين ينفون عن الله النقيضين جميعاً وينفون أسماءه الحسنی وهم مشتركون مع الفلاسفة المشائين في عامة الأمور الإلهية فإنه بعد ظهور الإسلام وانتشاره لم يكن بُدُّ من الدخول فيه رغبة في أهله ورهبة منهم فصار هؤلاء المنافقون من المتفلسفة ونحوهم يدخلون في هؤلاء الملاحدة وأشباههم ولهذا ذكر **ابن سينا** اشتغاله بهذه الفلسفة كان لأن أباه كان من أهل دعوة القرامطة الملاحدة الذين كان ملكهم إذ ذاك بمصر وكان لهم ظهور عظيم في الأرض وقصص يطول شرحها ولهذا لما ظهر المشركون من الترك من التتار وأتباعهم كان من أعظم من انضم إليهم من المنافقين هم الملاحدة وصار مقدم الفلاسفة الطوسي الذي كان وزيراً للملاحدة الباطنية". (٣)

١٨٠- "الأحاديث والتفسير والسير ثم فسرهم المشركين والصابئين من المتفلسفة ونحوهم كما صنع ذلك **ابن سينا** وعين القضاة الهمداني ونحو هؤلاء". (٤)

١٨١- "ويتخيلون أن الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق. وقد وضع **ابن سينا** وأمثاله قانونهم علي هذا الأصل، كالقانون الذي ذكره

(١) بيان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٢٦٣/٥

(٢) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٢٧٤/٥

(٣) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٤٠٦/٥

(٤) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٣٣٩/٦

في رسالته الأضحوية. وهؤلاء يقولون: الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ ظواهرها، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر، وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذباً وباطلاً ومخالفة للحق، فقصدوا إفهام الجمهور بالكذب والباطل للمصلحة. ثم من هؤلاء من يقول: النبي كان يعلم الحق، ولكن أظهر خلافه للمصلحة. ومنهم من يقول: ما كان يعلم الحق، كما يعلمه نظار الفلاسفة وأمثالهم. وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل علي النبي، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد علي النبي، كما يفضل ابن عربي الطائي خاتم الأولياء. في زعمه. علي الأنبياء،". (١)

١٨٢- "وكما يفضل الفارابي ومبشر بن فاتك وغيرهما الفيلسوف علي النبي. وأما الذين يقولون: إن النبي كان يعلم ذلك، فقد يقولون: إن النبي أفضل من الفيلسوف، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة، وأمكنه أن يخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف، وابن سينا وأمثاله من هؤلاء. وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية، كالملاحدة الإسماعيلية، وأصحاب". (٢)

١٨٣- "رسائل إخوان الصفاء والفارابي وابن سينا والسهوردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة، ابن عربي وابن سبعين وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان وخلق كثير غير هؤلاء. ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله: أنهم قصدوا به التخييل دون التحقيق، وبيان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر. ومنهم من يقول: بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله، كالصفات الخيرية من الاستواء والنزول وغير ذلك، ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من النظار ممن ينفي هذه الصفات في نفس الأمر، كما يوجد في كلام طائفة". (٣)

١٨٤- "والتابعين لهم بإحسان الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها علماً وإيماناً، وإنما ابتدعت هذه الطريق في الإسلام بعد المائة الأولى وانقراض عصر أكابر التابعين، بل وأوساطهم، فكيف يجوز أن يقال: إن تصديق الرسول موقوف عليها، وأعلم الذي صدقوه وأفضلهم لم يدعوا بها، ولا ذكروها، ولا ذكرت لهم، ولا نقلها أحد عنهم، ولا تكلم بها أحد في عصرهم؟. الرابع الوجه الرابع: أن يقال: هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبي صلي الله عليه وسلم، متواترها وآحادها، ليس فيه ذكر ما يدل علي هذه الطريق، فضلاً عن أن تكون نفس الطريق فيها، فليس في شيء من ذلك: أن الباري لم يزل معطلاً عن الفعل والكلام بمشيئته، ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث، وليس فيه ذكر الجسم والتحيز والجهة، لا بنفي ولا إثبات، فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزماً لذلك، والرسول لم يخبر به ولا جعل الإيمان به موقوفاً عليه؟. الخامس الوجه الخامس: أن هذه الطرق الثلاثة طريق حدوث الأجسام. مبنية علي امتناع دوام كون الرب فاعلاً، وامتناع كونه لم يزل متكلاً بمشيئته، بل حقيقتها مبنية علي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١١/١

امتناع كونه لم يزل قادراً علي هذا وهذا، ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون في هذا، ويقولون: هذا قول باطل. وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبني علي أن الموصوف ممكن، بناء علي أن المركب ممكن، وعلي نفي الصفات، وهي طريقة أحدثها **ابن سينا** وأمثاله،". (١)

١٨٥- "**ابن سينا** وأتباعه من الدهرية علي هذا وقالوا: ما سوي الله ممكن، وكل ممكن فهو آفل فالآفل لا يكون واجب الوجود. وجعل الرازي في تفسير هذا الهذيان، وقد يقول هو وغيره: كل آفل متغير، وكل متغير ممكن، فيستدلون بالتغير علي الإمكان، كما استدل الأكثر ون من هؤلاء بالتغير علي الحدوث، وكل من هؤلاء يقول: هذه طريقة الخليل. المقام الثانيان يقال: نحن نسلم أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق ولا بينوا أنه ليس بجسم. وهذا قول محقق طوائف النفاة وأئمتهم، فإنهم يعلمون ويقولون: إن النفي لم يعتمد فيه علي طريقة مأخوذة عن الأنبياء وإن الأنبياء لم يدلوا علي ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، ويقولون: إن كلام الأنبياء إنما يدل علي الإثبات إما نصاً وإما ظاهراً. لكن قالوا: إذا كان العقل دل علي النفي لم يمكننا إبطال مدلول العقل". (٢)

١٨٦- "والمعتزلة ومن أتبعهم بحدوث العالم، وقد يحكونه عن أهل الملل، وهو بهذا المعني لا يوجد لا في القرآن ولا غيره من كتب الأنبياء، لا التوراة ولا غيرها، ولا في حديث ثابت عن النبي صلي الله عليه وسلم، ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. المعني الثالث والمعني الثالث، الذي أحدثه الملاحدة **كابن سينا** وأمثاله، قالوا: نقول العالم محدث، أي معلول لعلة قديمة أزلية أوجبت، فلم يزل معها، وسموا هذا الحدوث الذاتي، وغيره الحدوث الزماني. والتعبير بلفظ الحدوث عن هذا المعني لا يعرف عن أحد من أهل اللغات، لا العرب ولا غيرهم، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهذا اللفظ هذا المعني، والقول بأن العالم محدث بهذا المعني فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم، ولا أمة من الأمم العظيمة ولا طائفة من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاتها في عموم الناس، بحيث كان أهل مدينة علي هذا القول، إنما يقول هذا طوائف قليلة مغمورة في الناس. وهذا القول إنما هو معروف عن طائفة من المتفلسفة المليون، **كابن سينا** وأمثاله، وقد يحكون هذا القول عن أرسطو، وقوله الذي في كتبه: أن العالم قديم، وجمهور الفلاسفة قبله يخالفونه، ويقولون: إنه محدث، ولم يثبت في كتبه للعالم فاعلاً موجباً له بذاته، وإنما أثبت له علة يتحرك للتشبه بها، ثم جاء الذين". (٣)

١٨٧- "أرادوا إصلاح قوله فجعلوا العلة أو لي لغيرها، كما جعلها الفارابي وغيره، ثم جعلها بعض الناس أمرة للفلك بالحركة، لكن يتحرك للتشبه بها كما يتحرك العاشق للمعشوق وإن كان لا شعور له ولا قصد، وجعلوه مدبراً بهذا الاعتبار. كما فعل ابن رشد **وابن سينا**. جعلوه موجباً بالذات لما سواه، وجعلوا ما سواه ممكناً. الخامس الوجه الخامس: أن يقال: غاية ما يدل عليه السمع. إن دل. علي أن الله ليس بجسم، وهذا النفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠٣/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٦/١

يسلمه كثير ممن يثبت الصفات أو أكثرهم، وينفيه بعضهم ويتوقف فيه بعضهم، ويفصل القول فيه بعضهم. ونحن نتكلم علي تقدير تسليم النفي، فنقول: ليس في هذا النفي ما يدل علي صحة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء، بل ولا يدل ذلك علي تنزيهه سبحانه عن شيء من النقائص، فإن من نفي شيئاً من الصفات لكون إثباته تجسيمياً وتشبيهاً يقول له المثبت: قولي فيما أثبتته من الصفات والأسماء كقولك فيما أثبتته من ذلك، فإن تنازعا في الصفات الخبرية، أو العلو أو الرؤية أو نحو ذلك، وقال له النافي: هذا يستلزم التجسيم والتشبيه، لأنه لا يعقل ما هو كذلك". (١)

١٨٨- "وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي، وبرقلس، وثامسطيوس، والفارابي، وابن سينا، والسهورودي المقتول، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقضي". (٢)

١٨٩- "وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص، كمسائل الصفات والقدر، وأما المسائل المولدة كمسألة الجوهر الفرد وتمائل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي. ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون الباري سميعاً بصيراً مع كونه حياً عليمًا قديراً، ويثبتون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا، ويثبتون خبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلك. ثم بين المشايخ والحسينية. أتباع أبي الحسن البصري. من التنازع ما هو معروف. وأما الشيعة فأعظم تفرقاً واختلافاً من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السنة منهم، حتى قيل: إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة. وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه. وأما سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو". (٣)

١٩٠- "ونفس النبوة تتضمن الخير، فإن النبوة مشتقة من الإنباء وهو الإخبار بالمغيب، فالنبي يخبر بالمغيب ويخبرنا بالمغيب، ويمتنع أن يقوم دليل صحيح علي أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخير، فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت به الأنبياء هو منتف. فإنه يمتنع أن يقوم دليل علي هذا النفي العام، ويمتنع أن يقول

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٧١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/٥٢١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/٥٧٧

القائل: كل ما أخبر به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية، فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق. والمتفلسفة الذين أثبتوا النبوات علي وجه يوافق أصولهم الفاسدة. **كابن سينا** وأمثاله. لم يقرؤا بأن الأنبياء يعلمون بخبر يأتيهم عن الله، لا بخبر ملك ولا غيره، بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية، لكونهم أكمل من غيرهم في قوة الحدس، ويسمون ذلك القوة القدسية، فحصرُوا علوم الأنبياء في ذلك. وكان حقيقة قولهم: أن الأنبياء من جنس غيرهم، وأنهم لم يعلموا شيئاً بالخبر، ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئاً بخبر الأنبياء، بل يقولون: إنهم خاطبوا الناس بطريق التخيل لمنفعة الجمهور، وحقيقة قولهم: أنهم كذبوا". (١)

١٩١- "لمصلحة الجمهور، هؤلاء في الحقيقة يكذبون الرسل، فتكلم معهم في تحقيق النبوة علي الوجه الحق، لا في معارضة العقل والشرع. وهذا الذي ذكرته مما صرح به فضلاؤهم، يقولون: الرسل إنما ينتفع بخبرهم الجمهور في التخيل، لا ينتفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة الغيب، بل الخاصة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الأنبياء، والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر، والبنوة إنما فائدتها تخيل ما يخبرون به للجمهور، كما يصرح بذلك الفارابي **وابن سينا** وأتباعهما. ثم لا يخلو الشخص إما أن يكون مقرأً بخبر نبوة الأنبياء، وإما أن يكون غير مقرر، فإن كان غير مقرر بذلك لم نتكلم منه في تعارض الدليل العقلي والشرعي، فإن تعارضهما إنما يكون بعد الإقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض، فمن لم يقر بصحة دليل عقلي البتة لم يخاطب في معارضة الدليل العقلي والشرعي، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يخاطب في هذا التعارض. ومن لم يقر بالأنبياء لم يستفد من خبرهم دليلاً شرعياً، فهذا يتكلم معه في تثبيت النبوات، فإذا ثبتت فحينئذ يثبت الدليل الشرعي، وحينئذ فيجب الإقرار بأن خبر". (٢)

١٩٢- "وأيضاً، فالخطاب الذي أريد به هداية والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلي التقديرين لم نخاطب بما بين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر. وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره علي الكفر والباطل، وأراد منا أن نفهم منه شيئاً، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه. وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد. وبهذا احتج الملاحدة، **كابن سينا** وغيره، علي مثبتي المعاد، وقالوا: القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم، وزعموا أن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يبين ما الأمر

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/١٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/١٨٠



عليه في نفسه، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر، فكان الذي استطالوا به علي هؤلاء هو موافقتهم لهم علي نفي الصفات، وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حججهم". (١)

١٩٣- "ولهذا كان ابن النفيس المتطبيب الفاضل يقول: ليس إلا مذهبان: مذهب أهل الحديث، أو مذهب الفلاسفة، فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف، يعين أن أهل الحديث أثبتوا كل ما جاء به الرسل، وأولئك جعلوا الجميع تخيلاً وتوهيماً. ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الملاحدة، فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة. ثم إن **ابن سينا** وأمثاله من الباطنية المتفلسفة والقرامطة يقولون: إنه أراد من المخاطبين أن يفهموا الأمر علي خلاف ما هو عليه، وأن يعتقدوا ما لا حقيقة له في الخارج، لما في هذا التخييل والاعتقاد الفاسد لهم من المصلحة والجهمية والمعتزلة وأمثالهم يقولون: إنه أراد أن يعتقدوا الحق علي ما هو عليه، مع علمهم بأنه لم يبين في الكتاب والسنة، بل النصوص تدل علي نقيض ذلك، فأولئك يقولون: أراد منهم اعتقاد الباطل وأمرهم به، وهؤلاء يقولون: أراد اعتقاد ما لم يدلهم إلا علي نقيضه. والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل، ولا بد للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا: وإذا كان كلاهما باطلاً كان تأويل النفاة للنصوص باطلاً". (٢)

١٩٤- "فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق المعني، فكل من الثلاثة يتناول الأعيان الموجودة في الخارج ويشملها ويعمها، لا أن في الخارج شيئاً هو نفسه يعم هذا وهذا، أو يوجد في هذا وهذا، أو يشترك فيه هذا وهذا، فإن هذا لا يقوله من يتصور ما يقول: وإنما يقوله من اشتبهت عليه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية، أو من قلد بعض من قال ذلك من الغالطين فيه. ومن علم هذا علم كثيراً مما دخل في المنطق من الخطأ في كلامهم في الكليات والجزئيات، مثل الكليات الخمس: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام. وما ذكره من الفرق بين الذاتيات واللوازم للماهية، وما ادعوه من تركيب الأنواع من الذاتيات المشتركة المميزة التي يسمونها الجنس والفصل، وتسمية هذه الصفات أجزاء الماهية، ودعواهم أن هذه الصفات التي يسمونها أجزاء تسبق الموصوف في الوجود الذهني والخارجي جميعاً، وإثباتهم في الأعيان الموجودة في الخارج حقيقة عقلية مغايرة للشيء المعين الموجود، وأمثال ذلك من أغاليطهم التي تقود من اتبعها إلي الخطأ في الإلهيات، حتى يعتقد في الموجود الواجب: أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق كما قاله طائفة من الملاحدة، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كلها كما قاله **ابن سينا** وأمثاله، مع العلم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية يمتنع وجوده في الخارج، فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٢/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٣/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢١٧/١

١٩٥- "ومن هنا ابتدع من ابتدع لمن اتبعه على نفي الصفات اسم الموحدين وهؤلاء منتهاهم أن يقولوا:

هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، كما قاله طائفة منهم، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية، كما قاله **ابن سينا** وأتباعه، أو يقولون: هو الوجود المطلق لا بشرط، كما يقوله القانوني وأمثاله. ومعلوم بصريح العقل الذي لم يكذب قط أن هذه الأقوال باطلة متناقضة من وجوه: الرد على نفاة الصفات من وجوه. الأول: الرد على نفاة الصفات من وجوه. الأول: أحدهما: أن جعل عين العلم عين القدرة، ونفس القدرة هي نفس الإدارة والعناية، ونفس الحياة هي نفس العلم والقدرة، ونفس العلم نفس الفعل والإبداع ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة، فإن هذه حقائق متنوعة ن فإن جعلت هذه الحقيقة هي تلك كان بمنزلة من يقول: إن حقيقة السواد هي حقيقة الطعم هي حقيقة اللون، وأمثال ذلك مما يجعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة. الثاني: الوجه الثاني: أنه من المعلوم أن القائم بنفسه ليس هو القائم بغيره، والجسم ليس هو العرض، والموصوف ليس هو الصفة، والذات ليست هي النعوت، فمن قال: إن العالم هو العلم، والعلم هو العالم فضلاله بين. وكذلك معلوم أن العلم ليس هو المعلوم، فمن قال: إن العلم هو المعلوم، والمعلوم هو العلم فضلاله بين أيضاً. ولفظ العقل إذا أريد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذي هو اسم الفاعل، ولا المعقول الذي هو اسم مفعول، وإذا أريد بالعقل جوهر". (١)

١٩٦- "ومن هنا فرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود، وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان، والوجود بما يكون في الأعيان، لكان هذا صحيحاً لا يناع فيه عاقلن وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل، لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج، فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغيرة لهذا المعين، مثل كونه حيواناً ناطقاً وحساساً ومتحركاً بالإرادة ونحو ذلك. والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين، كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الاسم الآخر، فالعين في الخارج هو هو، ليس هناك جوهران اثنان، حتى يكون أحدهم عارضاً للآخر أو معروضاً، بل هناك ذات وصفات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا أنه لم يمكن **ابن سينا** وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن، فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية، كما بين ذلك في شفاؤه وغيره من كتبه. وهذا مما قد بين هو. ومما يعلم كل عاقل أنه يمتنع وجوده في الخارج، ثم إذا جعل مطلقاً بشرط الإطلاق لم يجز أن ينعت بنعت يوجب امتياز، فلا يقال: ". (٢)

١٩٧- "هو واجب بنفسه، ولا ليس بواجب بنفسه، فلا يوصف بنفي ولا إثبات، لن هذا نوع من التمييز والتقييد. وهذا حقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون عن وصفه بالنفي والإثبات، ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع، كما أن الجمع بين النقيضين ممتنع. وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية دون العدمية، فهو أسوأ جالاً من المقيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية، فإنه يشارك غيره في مسمى الوجود ويمتاز عنه بأمور وجودية،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٥/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٨/١

وهو يمتاز عنها بأمور عدمية، فيكون كل من الموجودات أكمل منه. وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية معا، كان أقرب إلى الوجود من أن يمتاز بسلب الوجود دون العدم، وإن كان هذا ممتنعاً فذاك ممتنع أيضاً، وهو أقرب إلى العدم، فلزمهم أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العد هو الممتنع الذي لا يتصور وجوده في الخارج، وإنما يقدره الذهن تقديراً، كما يقدر كون الشيء موجوداً معدوماً، أو لا موجوداً ولا معدوماً، فلزم الجمع بين النقيضين، والخلو عن النقيضين. وهذا من أعظم الممتنعات بإتفاق العقلاء ن بل قد يقال: إن جميع الممتنعات ترجع إلى الجمع بين النقيضين، فلهذا كان **ابن سينا** وأمثاله من أهل دعوة القرامطة الباطنية من أتباع الحاكم الذي كان بمصر، وهؤلاء وأمثالهم من رؤوس الملاحدة الباطنية وقد ذكر ذلك عن نفسه، وأنه كان هو وأهل بيته من أهل دعوة هؤلاء". (١)

١٩٨- "المرئية في السماء، في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل. الوجه الرابع أن هذا القول الذي قاله لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير، ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام، كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة، وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع. وبسبب هذا الابتداع أخذ **ابن سينا** وأمثاله لفظ الأفول بمعنى الإمكان، كما قال في إشاراته: قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه، لكن إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] فإن الهوي في حظيرة الإمكان أفول ما فهذا قوله". (٢)

١٩٩- "ذلك، وكذلك المتفلسفة، فحكوا عن أساطينهم - الذين كانوا قبل أرسطو أنهم كانوا يثبتون ذلك، وهو قول أبي البركات صاحب المعبر وغيره من متأخريهم، وأما أرسطو وأتباعه - كالفارابي و**ابن سينا** - فينفون ذلك، وقد ذكر أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن إثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكروه، وقرر ذلك. وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الأصل كثير يوجد في كتب التفسير والأصول. قال إسحاق بن راهويه: حدثنا بشر بن عمر: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: الرحمن على العرش استوى: أي ارتفع. وقال البخاري في صحيحه: (قال أبو العالية استوى إلى السماء: ارتفع)، قال: (وقال مجاهد: استوى: علا على العرش)". (٣)

٢٠٠- "تجدد الإضافات على ذاته، مع أن الإضافة عندهم عرض وجودي، وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث، وأما أبو البركات البغدادي فقد صرح باتصاف ذاته بالصفات المحدثثة). قلت: أبو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة: ما يجده في كتب أبي الحسين البصري، وصاحبه محمود الخوارزمي، وشيخه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣١٤/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠/٢

عبد الجبار الهمداني ونحوهم، وفي كلام الفلاسفة: ما يجده في كتب **ابن سينا** وأبي البركات ونحوهما، وفي مذهب الأشعري: يعتمد على كتب أبي المعالي كالشامل ونحوه كتب القاضي أبي بكر وأمثاله، وهو ينقل أيضاً من كلام الشهرستاني وأمثاله. وأما كتب القدماء كـ أبي الحسن الأشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثالهما، وكتب قدماء المعتزلة والنجارية والضرارية ونحوهم، فكتبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها، وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين، وإلا فهذا القول الذي حكاه عن أبي البركات هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو، وقول كثير منهم، كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم، فنقل أرباب المقالات الناقلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو؟ قالوا: قال سقراط وأفلاطون وأرسطو: إن الباري لا يعبر". (١)

٢٠١- "الآخر: فإن أهله يقولون إن كل حادث يتجدد بعد عدمه، فله سبب يوجب حدوثه، وذلك السبب حادث أيضاً، حتى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدائمة في المتحركات الدائمة) وساق تمام قول هؤلاء، وهو قول أرسطو وأتباعه. وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة الفلك، وإن كان لهم في المادة أقوال أخرى، وقد بسط الكلام على هذا الأصل في مسألة العلم وغيره لما رد على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات، حذراً من التغير والتكثر في ذاته، وذكر حجة أرسطو **وابن سينا** ونقضها. وقال: (فأما القول بإيجاب الغيرية فيه بإدراك الإغيار والكثرة بكثرة المدركات، فجوابه المحقق: أنه لا يتكرر بذلك تكثر في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته". (٢)

٢٠٢- "فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي انتهيا إلى هاتين المقدمتين لم يكن للمريسي أن يلزم عبد العزيز بشيء إلا ألزمه عبد العزيز بما هو أشنع منه، فكيف وعبد العزيز لم يحتج إلى شيء من ذلك؟ بل بين أنه لا بد أن يكون قبل المخلوق ما به يخلق المخلوق من صفات الله وأفعاله، فيبطل ما يدعيه المريسي ونحوه من أن الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل، بل خلق المخلوقات وخلق الكلام الذي سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام. وهذان الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن إلزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما، كما تقدم التنبيه على ذلك، وهو أن يقول: إن كان التسلسل ممتنعاً بطل هذا الإلزام، وإن كان ممكناً أمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضع: أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، يمكنهم أن يجيبوا بمثل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم، المحتجين على ذلك بحجتهم العظمى التي اعتمد عليها **ابن سينا** وابن الهيثم وغيرهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٩/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٧/٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٨١/٢

٢٠٣- "فيقال: نعم، ولكن لم قلت: إن وجود ذلك المسمى ممكن؟ وهذا كما لو قال القائل: (ما لا يتناهى أقدره في ذهني وأتكلم بلفظه) لم يكن في ذلك ما يقتضي أنه يمكن وجوده في الخارج، كما يقدر ذهنًا ولسانًا ما لا يتناهى من الأجسام والأبعاد والأشكال، فهذا هذا، فهذا مما يجيب به المستدل عن المعارضة بمراتب الأعداد. وهذا الفرق - وإن كما قد أوردناه - فقد ذكره غير واحد من النظار المفرقين بين العدد والحركات من متكلمي المسلمين وغيرهم، وذكر هؤلاء هذا الفرق المعروف عند من يوافق المستدل على هذا النقض هو أن تضعيف العدد ليس أمرًا موجودًا، بل مقدراً، بخلاف ما وجد من الحركات. وهكذا فرق من فرق بين الماضي والمستقبل، بأن الماضي قد وجد، بخلاف المستقبل، والممتنع وجود ما لا يتناهى، لا تقدير ما لا يتناهى. ومن يوافق المعارض يقول: الماضي أيضاً قد عدم، فليست أفراده موجودة معاً والمحدور وجود ما لا يتناهى فيما كان مجتمعاً، بل مجتمعاً منتظماً بعضه ببعض، بحيث يكون له ترتيب طبيعي أو وضعي. وهذا فرق **ابن سينا** وأتباعه من المتفلسفة، ولكن ابن رشد". (١)

٢٠٤- "السادس: قول من يقول: ما كان مجتمعاً مترتباً فإنه يجب تناهيه كالعلل والأجسام، فتلك لها ترتيب طبيعي، وهذه لها ترتيب وضعي، وكلها موجودة في آن واحد. وأما ما لم يكن له ترتيب - كالأنفس - أو كان له ترتيب ولكن يوجد متعاقباً - كالحركات - فلا يمتنع فيه وجود ما لا يتناهى، وهذا قول **ابن سينا**، وهو المحكي عندهم عن أرسطو وأتباعه، لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله أحد من الفلاسفة إلا **ابن سينا**. وأما وجود علل ومعلولات لا تنهاى: فهذا مما لم يجوزه أحد من العقلاء. إذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل الدورات التي لا تنهاى، فإن الشمس تقطع الفلك في السنة مرة، والقمر اثنتي عشرة مرة، وهذا مشهود، والمشتري في كل اثنتي عشرة سنة مرة، وزحل في كل ثلاثين سنة مرة، فتكون دورات القمر بقدر دورات زحل ثلاثمائة وستين مرة، ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة، فتكون دورات هذا أضعاف دورات هذا، وكلاهما لا يتناهى عند القائلين بذلك، والأقل من غير المتناهي متناه، والزائد على المتناهي متناه، وقد عرف أن المعارضة بالعدد باطلة". (٢)

٢٠٥- "على تناهي الجنس، وليس الأمر، فإن هذا الدليل لا يتناول إلا الفلك، وهو دليل على حدوثه، وامتناع أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية، فهو يدل على فساد مذهب أرسطو و**ابن سينا**، وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلي. فهذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعمامة العقلاء. وهو قول جمهور الفلاسفة، ولم يخالف في ذلك إلا شرمدة قليلة، ولهذا كان الدليل على حدوثه قوياً، والاعتراض الذي اعترض به الأرموي ضعيفاً، بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث، فإن أدلتها ضعيفة، واعتراضات غيره عليها قوية. وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٦/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٦١/٢

لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه، كالذين جعلوا من السمع: أن الرب لم يزل معطلاً عن الكلام والفعل، لا يتكلم بمشيئته، ولا يفعل بمشيئته، بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته. فجعل هؤلاء هذا قول الرسل، وليس هو قولهم، وجعل هؤلاء من المعقول: أنه يمتنع دوام كونه قادراً على الكلام والفعل بمشيئته. وعارضهم آخرون: فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلي معه، وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية، فهذه الدورات لا تنتهي، وهذه لا تنتهي، مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية، وكون الشيئين لا يتناهيان أزلاً وأبداً، مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات، مع". (١)

٢٠٦- "لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث، لا في حال البقاء، وهذا في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية القائلين بأن افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثها، بل افتقاره إليه في حال بقائه أزلاً وأبداً، وكلا القولين باطل. وهو في أكثر كتبه ينصر خلاف ذلك، ولكن نحن نقرر أن كل ما سوى الواجب فهو محدث، وأن التأثير لا يكون إلا في حادث، وأن الحدوث والإمكان متلازمان، وهو قول جمهور العقلاء من أهل الملل والفلاسفة، وإنما أثبت ممكناً ليس بحادث طائفة من متأخري الفلاسفة **كابن سينا** والرازي فلزمهم إشكالات لا يحصى عنها - مع أنهم في كتبهم المنطقية يوافقون أرسطو وسلفهم - وهو أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً. وقد أنكر ابن رشد قولهم بأن الشيء الممكن الذي يقبل الوجود والعدم يكون قديماً أزلياً، وقال: (لم يقل بهذا أحد من الفلاسفة قبل **ابن سينا**. قلت: **وابن سينا** ذكر في الشفاء في مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً، فتناقض في ذلك تناقضاً في غير هذا الموضع". (٢)

٢٠٧- "الإنسان الكلي هو وجود أشخاصه، ولا يحتاج أن يثبت للكلي في الخارج وجوداً غير وجود أشخاصه، بل نفس وجود أشخاصه هو وجوده. ومعلوم إنه إذا أريد بوجود الكلي في الخارج وجود أشخاصه لا ينافي فيه أحد من العقلاء، وإن كانوا قد يتنازعون في أن الكلي المطلق لا بشرط، وهو الطبيعي: هل هو موجود في الخارج، أم لا؟ وحيث فمراهم بوجود الحركة الكلية في الخارج هو وجود أفرادها المتعاقبة شيئاً بعد شيء، فكل فرد مسبوق بالغير، وليس هذا الجنس المتعاقب الذي يوجد بعضهم شيئاً فشيئاً بمسبوق بالغير. وإن شئت قلت: لا نسلم أن الكلي لا يوجد في الخارج، ولكن نسلم أنه لا يوجد في الخارج كلياً، وهذا هو الكلي الطبيعي، وهو المطلق لا بشرط، كمسمى الإنسان لا بشرط، فإنه يوجد في الخارج، لكن معيناً مشخصاً، وتوجد أفرادها إما مجتمعة وإما متعاقبة، كتعاقب الحوادث المستقبلية، فوجود الحركات المعينة كوجود سائر الأشياء المعينة، ووجود مسمى الحركة كوجود سائر المسميات الكلية، والمحكوم عليه بالأزلية هو النوع الذي لا يوجد إلا شيئاً فشيئاً، لا يوجد مجتمعاً. فإن قال القائل (مسمى الحركة ليس بموجود في الخارج على وجه الاجتماع، كما يوجد من أفراد

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢/٣٦٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/١١

الإنسان) فقد صدق، وإن قال (إنه لا يوجد شيئاً فشيئاً) فهذا ممنوع. وم قال ذلك لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة أصلاً، لا متناهية ولا غير متناهية، وهذا مخالف للحس والعقل. وقد تفتن **ابن سينا** لهذا الموضوع، وتكلم في وجود الحركة". (١)

٢٠٨- "المعلولات الوجودية مسبوقاً بالعدم: إما أن يكون وجوده بإيجاد العلة له في حال وجوده، أو في حال عدمه، لا جائز أن يكون ذلك له في حال عدمه، لامتناع اجتماع الوجود والعدم، فلم يبق إلا أن يكون موجوداً له في حال وجوده، لا بمعنى أنه أوجد بعد وجوده، بل بمعنى أن ما قدر له من الوجود غير مستغن عن العلة، بل يستند إليها، ولولاها لما كان، وإذا ذاك الفرق بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقاً بالعدم، أو غير مسبوق بالعدم. تعليق ابن تيمية قلت: هذه الحجة هي حجة **ابن سينا** وأمثاله، على أن المعلول يكون مع العلة في الزمان، وهي حجة فسادة، وبتقدير صحتها لا تنفع الآمدي في هذا المقام، فإن الناس لهم في مقارنة المعلول لعلته والمفعول لفاعله ثلاثة أقوال: الأقوال في مقارنة المعلول لعلته الثانية قيل: يجب أن يقارن الأثر ولتأثيره، بحيث لا يتأخر الأثر عن التأثير في الزمان، فلا يتعقبه ولا يتراخى عنه، وهذا قول هؤلاء الدهرية، القائلين بأن العالم قديم عن موجب قديم، وقولهم أفسد الأقوال الثلاثة، وأعظمها تناقضاً، فإنه إذا كان الأثر كذلك لزم أن لا يحدث في العالم شيء، فإن العلة التامة إذا كانت تسلتزم مقارنة معلولها لها في الزمان، وكان الرب علة تامة في الأزل - لزم أن يقارنه". (٢)

٢٠٩- "وهذا أيضاً غلط، فإن الأدلة الدالة توجب التسوية لو قدر أنه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر مختار، فكيف إذا كان ذلك ممتنعاً؟. وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولاً معلولاً إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين، وكل هؤلاء يقولون: ما كان معلولاً يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثاً مسبوقاً بالعدم. وممن قال ذلك أرسطو وأتباعه، حتى **ابن سينا** وأمثاله صرحوا بذلك. لكن **ابن سينا** تناقض مع ذلك، فزعم أن الفلك هو قديم أزلي، مع كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم. وهذا مخالف لما صرح به هو، وصرح به أئمتنا وسائر العقلاء، وهو مما أنكره عليه ابن رشد الحفيد، وبين أن هذا مخالف لما صرح به أرسطو وسائر الفلاسفة وأن هذا لم يقله أحد قبله. وأرسطو لم يكن يقسم الوجود إلى واجب وممكن، ولا يقول: إن الأول موجب بذاته للعالم، بل هذا قول **ابن سينا** وأمثاله، وهو - وإن كان أقرب إلى الحق مع فساده وتناقضه - فليس هو قول سلفه، بل قول أرسطو وأتباعه: إن الأول إنما افتقر إليه الفلك لكونه يتحرك للتشبه به، لا لكون الأول علة فاعلة له. وحقيقة قول أرسطو وأتباعه: أن ما كان واجب الوجود فإنه". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٦٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٦٥



٢١٠- "يكون مفتقراً إلى غيره، فيكون جسماً مركباً حاملاً للأعراض، فإن الفلك عندهم واجب بذاته، وهو كذلك، كما قد بسط كلامهم والرد عليهم في غير هذا الموضوع، وبين ما وقع من الغلط في نقل مذهبهم، وأن أتباعهم صاروا يحسنون مذهبهم، فمنهم من يجعل الأول محدثاً للحركة بالأمر، وليس هذا قولهم، فإن الأول عندهم لا شعور له بحركة ولا إرادة، وإنما الفلك يتحرك عندهم للتشبه به، فهو يحركه كتحرّك الإمام للمؤتم به، أو المعشوق لعاشقه، لا تحريك الأمر لمأموره، كما يزعمه ابن رشد وغيره. ومنهم من يقول: بل هو علة مبدعة فاعلة للأفلاك، كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه، وليس هذا أيضاً قولهم. ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه، وليس هذا أيضاً قولهم. ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره **ابن سينا** كأبي حامد الغزالي والرازي والآمدي وغيرهم، ويذكرون ما ذكره **ابن سينا** من حججه، كما ذكره الآمدي في هذا الموضوع، حيث قال: (إن العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة إلى سبق العدم، لأن تأثير العلة في المعلول إنما هو في حال وجود المعلول). (١).

٢١١- "بالمؤثر في الزمان، كما يقوله **ابن سينا** ومتابعوه. وقيل: بل يجب تراخي الأثر عن المؤثر وتأثيره، كما يقوله أكثر المتكلمين. وقيل: بل الأثر يتعقب التأثير، ولا يكون معه في الزمان، ولا يكون متراخياً عنه، وهذا هو الصواب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل: ٤٠) لهذا يقال: طلقت المرأة فطلقت، وأعتقت العبد فعتق، فالعتق والطلاق عقب التطليق والإعتاق، لا يقتزن به ولا يتأخر عنه. وبين أن من قال باقتزان الأثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة، فإن ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل، ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم، ومن قال بالتراخي فقولوه يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الأثر، بل يحدث الحادث بلا سبب حادث، وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام **ابن سينا**، وهو مع فساده غايته أن المعلول يجوز أن يقارن وجوده وجوداً. (٢).

٢١٢- "يكن ثم كان، بل العقلاء متفقون على أن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثاً بعد عدمه، ولا يكون قديماً أزلياً. وهذا مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر العقلاء، وقد صرح به أرسطو وجميع أتباعه، حتى **ابن سينا** وأتباعه، ولكن **ابن سينا** وأتباعه تناقضوا، فادعوا في موضع آخر أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قد يكون قديماً أزلياً، ومن قبله من الفلاسفة - حتى الفارابي - لم يدعوا ذلك، ولا تناقضوا. وقد حكينا أقوالهم في غير هذا الموضوع. وأما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة، فهي مبينة على امتناع حوادث لا أول لها، والمتفلسف لا يقول بذلك، فلم يمكنهم أن يجعلوها مقدمة في إثبات واجب الوجود. والتحقيق أنه لا يحتاج إليها، بل ولا يحتاج في إثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة، كما قد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع. وهؤلاء تجدهم - مع كثرة كلامهم في النظريات والعقليات، وتعظيمهم للعلم الإلهي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦٨/٣

الذي هو سيد العلوم وأعلاها، وأشرفها وأسناها - لا يحققون ما هو المقصود منه، بل لا يحققون ما هو المعلوم لجماهير الخلائق، وإن أثبتوه طولوا فيه الطريق مع إمكان تقصيرها، بل قد يورثون الناس شكاً فيما هو معلوم لهم بالفطرة الضرورية". (١)

٢١٣- "وهو نظير ما يذكر عن يعقوب بن إسحاق الكندي فيما حكاه عنه السيرافي من قوله: هذا من باب فقد عدم الوجود، وفقد عدم الوجود هو الوجود، فكيف وقد ذكروا في افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه مع ظهوره وبيانه، كما قد بيناه في غير هذا الموضع: ما هو نقيض المقصود: من التعليم، والبيان: وتحرير الأدلة والبراهين. وقد تكلمنا على تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير هذا الموضع. الثانيقال الرازي: (المسلك الثاني: الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى، وهو عمدة الفلاسفة. قالوا: الأجسام ممكنة، وكل ممكن فل بد له من مؤثر. أما بيان كونها ممكنة، فبالطريق المذكورة في مسألة الحدوث، وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر فبالطريق المذكورة هنا). تعليق ابن تيميةقلت: وهذه الطريقة هي طريقةابن سينا وأمثاله من المتفلسفة". (٢)

٢١٤- "وليست طريقة أرسطو والقدماء من الفلاسفة.وابن سينا كان يعجب بهذه الطريقة ويقول: إنه أثبت واجب الوجود من نفس الوجود، من غير احتياج إلى الاستدلال بالحركة، كما فعل أسلافه الفلاسفة. ولا ريب أن طريقته تثبت وجوداً واجباً، لكن لم تثبت أنه مغاير للأفلاك إلا ببيان إمكان الأجسام، كما ذكره الرازي عنهم. وإمكان الأجسام هو مبني على توحيدهم المبني على نفي صفات الله تعالى، كما تقدم التنبيه عليه. وهو من أفسد الكلام، كما قد بين ذلك في غير موضع. ومن طريقهم دخل القائلون بوحدة الوجود وغيرهم من أهل الإلحاد القائلين بالحلول والإتحاد، كصاحب الفصوص وأمثاله الذين حقيقة قولهم: تعطيل الصانع بالكلية، والقول بقول الدهرية الطبيعية دون الإلهية. الثالثقال: (المسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع، سواء كانت الأجسام واجبة وقديمة، أو ممكنة وحادثة). قال: (وتقريره أن يقال: اختصاص كل جسم بما له من". (٣)

٢١٥- "بسم الله الرحمن الرحيم: فصلوأما ما تكلموا به في وجود واجب الوجود وتحييرهم فيه هل وجوده حقيقة أو زائد على حقيقته؟ وفي صفاته وأفعاله؟ فهذا بحر واسع قد بسطناه في غير هذا الموضع. وقد اعترف الرازي بحيرته في مسائل الذات والصفات والأفعال وهو تارة يقول بقول هؤلاء وتارة يقول بقول هؤلاء والآمدي متوقف في مسائل الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه لم يذكر دليلاً على إثبات واجب الوجود البتة فإنه ظن أن الطرق المذكورة ترجع إلى الاستدلال بالإمكان على المرجع الموجب فلم يسلك في إثبات واجب الوجود إلا هذه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٥

الطريقة التي هي طريقة **ابن سينا** لكن **ابن سينا** وأتباعه قرروها أحسن من تقرير الآمدي فإن أولئك أثبتوا واجب الوجود بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه لكن احتجوا على مغايته للموجودات المحسوسة بطريقتهم المبنية على نفي الصفات وهي باطلة. كلام الآمدي في الأبيكار في إثبات واجب الوجود وأما الآمدي فلم يقرر إثبات واجب الوجود بحال، بل قال في كتاب أبيكار الأفكار في أعظم مسائل الكتاب وهي مسألة إثبات واجب الوجود: مذهب أهل الحق من المتشرعين وطوائف الإلهيين القول بوجوب". (١)

٢١٦- "إلا الله فأعلم انه لا إله إلا الله ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد ﴿ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا﴾ غافر ١٢ ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾ الزمر ٤٥ ﴿وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا﴾ الإسراء ٤٦. قال وقد سلك المتكلمون طريقاً في إثبات الصانع، وهو الاستدلال بالحوادث على محدث صانع وسلك الأوائل طريقاً آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لأحد طرفي الإمكان. قلت: وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الأوائل، وإنما سلكه **ابن سينا** ومن وافقه ولكن الشهرستاني وأمثاله لا يعرفون مذهب أرسطو والأوائل إذ كان عمدتهم فيما ينقلونه من الفلسفة على كتب **ابن سينا**". (٢)

٢١٧- "غيره؟ كما يقوله من يقول من المتفلسفة: إن الفلك قديم معلول ممكن لواجب الوجود أزلاً وأبداً، فهذا هو القول الذي ينكره جماهير العقلاء من بني آدم. ويقولون ك إن كون الشيء مفعولاً مصنوعاً، مع كونه مقارناً لفاعله أزلاً وأبداً ممتنع ويقولون أيضاً: إن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى، فأما ما كان دائماً الوجود فهذا عند عامة العقلاء ضروري الوجود، وليس من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم. وهذا مما وافق عليه الفلاسفة قاطبة حتى **ابن سينا** وأتباعه. ولكن **ابن سينا** تناقض فادعى في باب إثبات واجب الوجود أن الممكن قد يكون قديماً أزلياً مع كونه ممكناً، ووافقه على ذلك طائفة من المتأخرين، كالرازي وغيره، ولزمهم على ذلك من الاشكالات ما لم يقدرُوا على جوابه، كما قد بسط في موضعه وعلى هذا فالإمكان والحدوث متلازمان، فكل ممكن محدث وكل محدث ممكن. وأما تقدير ممكن مفعول واجب لغيره، مع أنه غير". (٣)

٢١٨- "محدث، فهذا ممتنع عند جماهير العقلاء. وأكثر الفلاسفة من أتباع أرسطو وغيره مع الجمهور يقولون: إن الإمكان لا يعقل إلا في المحدثات وأما الذي ادعى ثبوت ممكن قديم فهو **ابن سينا** ومن وافقه ولهذا ورد عليهم في إثبات هذا الإمكان سؤالات لا جواب لهم عنها. موافقة الرازي **لابن سينا** وإنكار ابن رشد على **ابن سينا** والرازي لما كان مثبتاً لهذا الإمكان، **لابن سينا**، كان في كلامه من الاضطراب ما هو معروف في كتبه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٣٩/٣

الكبار والصغار، مع أن هؤلاء كلهم يثبتون في كتبهم المنطقية ما يوافقون فيه سلفهم أرسطو وغيره: أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً كائناً بعد أن لم يكن، وقد ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد هذا وقال: ما ذكره **ابن سينا** ونحوه، من أن الشيء يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، مع كونه قديماً أزلياً قول لم يقله أحد من الفلاسفة قبل **ابن سينا** قلت: **وابن سينا** قد ذكر أيضاً في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم، لا يكون إلا حادثاً، مسبوقاً بالعدم، كما قاله سلفه وسائر العقلاء، وقد ذكرت ألفاظه من كتاب الشفاء وغيره في غير هذا". (١)

٢١٩- "كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم ليس موجود فكل ما قدر إنما هي معدومات. الثالث يوضح هذا الجواب الثالث: وهو أن نقول: قول القائل: الممكن الذي لم يوجد هو معدوم ليس بموجود أصلاً والمعدوم الذي لم يحصل له ما يقتضي وجوده هو باق مستمر على العدم. وإذا قال القائل: الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح فهذا بين ظاهر في جاب الإثبات فإنه لا يكون موجوداً إلا بمقتضي لوجوده إذا كان ليس له من نفسه وجود. وأما في النفي فمن الناس من يقول: علة عدمه علة وجوده ويجعل لعدمه علة كما لوجوده علة وهذا قول **ابن سينا** وأتباعه والتحقيق الذي عليه جمهور النظار من المتكلمين والمتفلسفين". (٢)

٢٢٠- "ومن أقدم من رأته ذكر نفي التسلسل في أثبات واجب الوجود في المؤثرات خاصة دون الآثار **ابن سينا** وهو بنائه على نفي التسلسل في العلل فقط، ثم اتبعه من سلك طريقة كالسهرودي المقتول وأمثاله وكذلك الرازي والآمدي والطوسي وغيرهم. لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج الطريقة إلى تفي الدور أيضاً. والدور القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه، ولوضوح انتفائه لم يحتج المقدمون والجمهور إلى ذكر ذلك، لأن المستدل بدليل ليس عليه أن يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات وينفيه، فإن هذا لا نهاية له، وإنما عليه أن ينفي من الاحتمالات ما ينقدح ولا ريب أن اتقداح الاحتمالات يختلف باختلاف الأحوال. ولعل هذا هو السبب في أن بعض الناس يذكر في الأدلة من". (٣)

٢٢١- "الاحتمالات التي ينفيها مالا يحتاج غيره إلى ذلك، ولكن هذا لا ضابط له، كما أن الأسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لا نهاية لها فإن هذا من باب الخواطر الفاسدة، وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى، لكن إذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله ييسر من الهدى ما بين له فساد ذلك، فإن هدايته لخلقه وإرشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصداً وعملاً. موقف الرازي من طريقة **ابن سينا** ولهذا لما شرح الرازي طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود وقال إنه لم يذكر فيها إبطال الدور، وذكر ما ذكره في إبطال الدور ثم قال والإنصاف أن الدور معلوم البطلان بالضرورة،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٠/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٢/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦١/٣

ولعل **ابن سينا** إنما تركه لذلك والطريقة التي سلكها **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود ليس هي الطريقة أئمة الفلاسفة القدماء كأرسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد إلا إثبات مجرد واجب. وأما كونه مغايراً للأفلاك فهو مبني على نفي الصفات، وهو توحيدهم الفاسد الذي". (١)

٢٢٢- "والسحاب، والحيوان، والنبات، والمعدن، وغير ذلك من الصور والأعراض، فإن هذه يتمتع أن يكون وجودها واجباً لكونها كانت معدومة ويتمتع أن تكون ممتنعة لكونها وجدت فهذه مما يعلم بالضرورة أنها ممكنة ليست واجبة ولا ممتنعة. ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع، كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود ونهاية العقول والمطالب العالية وغير ذلك من كتبه وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظائر المعروفين من أهل الإسلام بل لم يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة إثبات الصانع فضلاً عن أن يجعلها هي العمدة ويجعل مبنياها على ما سنذكره من المقدمات. وقد رأيت من أهل عصرنا من يصنف في أصول الدين ويجعلون عمدة جميع الدين على هذا الأصل تبعاً لهؤلاء لكن منهم من لا يذكر دليلاً بل يجعل عمدته في نفي النهاية امتناع وجود مالا". (٢)

٢٢٣- "وإذا كان ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في إثبات واجب الوجود صحيحاً في نفسه، وإن كان لا حاجة إليه ولا يحصل المقصود من إثبات الصانع به، وكان الرازي ونحوه يزعمون أن هذه الطريقة هي الطريقة الكبرى في إثبات واجب الوجود، وهي الطريقة التي سلكها الآمدي مع أنه اعترض عليها باعتراض ذكر أنه لا جواب له عنه فنحن نذكرها على وجهها. كلام **ابن سينا** في إثبات وجود الله تعالى **ابن سينا** إشارة كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه، فإن وجب فهو الحق بذاته، الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم، وإن لم يجب، لم يجوز أن يقال: هو ممتنع، بذاته بعد ما فرض موجوداً، بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل عدم علته صار ممتنعاً، أو مثل شرط وجود". (٣)

٢٢٤- "الآحاد دون بعض، ولم يكن علة للجملة على الإطلاق إشارة كل جملة مترتبة من علل ومعلولات على الولاء، وفيها علة غير معلولة، فهي طرف، لأنها كانت وسطاً فهي معلولة إشارة كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية أو غير متناهية فقد ظهر أنها لم يكن فيها إلا معلول، احتاجت إلى علة خارجة عنها لكنها يتصل بها لا محالة طرف، فظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول، فهو طرف ونهاية، فكل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته تعليق على كلام **ابن سينا** قلت: مضمون هذا الكلام أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما ممكن لا يوجد إلا بغيره، كما قرر ذلك، في الإشارتين، لكن قد قيل إن في الكلام تكريراً لا يحتاج إليه، وإذا كان

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٤/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/٣

الممكن لا يوجد إلا بغيره فهو مفعول معلول، ويمتنع تسلسل المعلولات، لأن كل واحد من تلك الآحاد ممكن، والجملة متعلقة بتلك الممكنات، فتكون ممكنة غير". (١)

٢٢٥- "وجوده؟ فإن الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة، التي هي علل ومعلولات، يتوقف على كل واحد من تلك الأمور، التي كل منها علة معلول، فالاجتماع أولى بالإمكان وأبعد عن الوجوب، إن قدر أن له حقيقة غير الآحاد فثبت أنه إذا قدر سلسلة العلل والمعلولات، كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها، وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى العلوم اليقينية والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري النظار طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم، كالآمدي، والأبهرجي لما بسطنا فيه الكلام المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد وأصل هذا السؤال مبناه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحد من الآحاد، إذا المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد فقد يقال: هو واجب بكل واحد واحد من الآحاد، وحينئذ فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعاً واجباً بالآحاد الممكنة، لا سيما وهؤلاء الفلاسفة الذين احتجوا بهذا . هم وأكثر الناس، يقولون: لا يجب في كل جملة أن توصف بما يوصف به آحادها كلام **ابن سينا** قال **ابن سينا**: ليس إذا صح على كل واحد حكمه صح". (٢)

٢٢٦- "الأعراض، وما كان مفتقراً إلى ممكن من الممكنات امتنع وجوبه بنفسه، فالمفتقر إلى كل واحد واحد من الممكنات ممكن بنفسه، ولا يوجد شيء مما هو ممكن بنفسه إلا بغيره، لم يوجد شيء من ذلك إلا بغيره، ويمتنع وجود الممكن بمجرد ممكن، فإن الممكن لا يوجد بنفسه، فلا يوجد به غيره بطريق الأولى وهو معنى قولهم: المعلق بالممكن أولى أن يكون ممكناً الوجه الثالث يقال: المجموع إما أن يكون مغايراً لكل واحد واحد، وإما أن لا يكون. فإن لم يكن مغايراً بطل هذا السؤال، ولم يكن هناك مجموع غير الآحاد الممكنة، وإن كان مغايراً لها فهو معلول لها، ومعلول الممكن أولى أن يكون ممكناً. وهذا معنى قول **ابن سينا** إن الجملة إذا لم تقتض علة أصلاً، أي لم يستلزم علة تكون موجبة للجملة، كانت واجبة غير معلومة وكيف يتأتى هذا وإنما تجب بآحادها. يقول: هي لم تجب بنفسها، وإنما وجبت بآحادها، وما وجب بغيره لم يكن واجباً بنفسه. كلام الآمدي في خطبة أبكار الأفكار وإيضاح هذا بالكلام على عبارة الآمدي حيث قال هذا إشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله مع أنه يعظم ما يتكلم فيه". (٣)

٢٢٧- "كان الفاعل فاعلاً باختياره، فلا بد من القدرة التامة والإرادة الجازمة، فلا يحصل الممكن بدون ذلك، ومتى وجد ذلك وجب حصول المفعول الممكن، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله وجب وجوده، وما لم يشأ الله امتنع وجوده، فإن حصل للممكن المؤثر التام وجب وجوده بغيره، وإن لم يحصل امتنع

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٨١/٣

وجوده لانتفاء المؤثر التام، فوجوده لا يحصل إلا بغيره. وأما عدمه فقد قيل: إنه أيضاً لا بد له من علة، وهو قول **ابن سينا** وأتباعه المتأخرين الذين يقولون: إن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح. وقيل: لا يحتاج عدمه إلى علة، وهو قول نظار السنة المشهورين كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو آخر قول الرازي فإنه يقول بقول هؤلاء تارة، وهؤلاء تارة، لكن هذا آخر قوله. فإن عدمه عندهم لا يفتقر إلى علة، وإذا قيل: عدم لعدم علة، فمعناه أن عدم علة مستلزم لعدمه، لا أنه هو الذي أوجب عدمه، بل إذا عدمت علة علمنا أنه معدوم فكان ذلك دليلاً على عدمه، لا أن أحد العدمين". (١)

٢٢٨- "أوجب الآخر، فإن عدم لا تأثير له في شيء أصلاً، بل عدمه يستلزم عدمه علة، وعدم علة يستلزم عدمه من غير أن يكون أحد العدمين مؤثراً في الآخر. وأما وجوده فلا بد له من المؤثر التام، وإذا حصل المؤثر التام وجب وجوده، وإلا امتنع وجوده. ولهذا تنازع الناس في الممكن: هل من شرطه أن يكون معدوماً؟ فالذي عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين كأبن رشد وغيره حتى الفارابي معلمهم الثاني، فإن أرسطو معلمهم الأول. وحتى **ابن سينا** وأتباعه وافقوا هؤلاء أيضاً لكن تناقضوا وعليه جمهور نظار أهل الملل من المسلمين وغيرهم: أن من شرطه أن يكون معدوماً وأنه لا يعقل إلا مكان فيما لم يكن معدوماً. وذهب **ابن سينا** وأتباعه إلى أن القديم الموجود بغيره يوصف بالإمكان وإن كان قديماً أزلياً لم يزل واجباً بغيره، لكنه قد صرح هو وأصحابه في غير موضع بنقيض ذلك كما قاله الجمهور، وقد ذكرت بعض ألفاظه في كتابه المسمى بالشفاء في غير هذا الموضع وأصحابه الفلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكروا ذلك عليه وقالوا إنه خالف به سلفهم، كما خالف به جمهور النظار وخالف به ما ذكره هو مصرحاً به في غير موضع". (٢)

٢٢٩- "وقدم بعضها أيضاً. فلهذا لم تكن من لوازم ذاته المجدة في الأزل. بخلاف ما كان من لوازم ذاته في الأزلية الواجبة الوجود، وعدمها ممتنع تحقق ذاته في الأزل بدونها فمتى قدر عدمه لزم عدم الذات الأزلية الواجبة الوجود وعدمها ممتنع، فعدم لازمها الأزلي ممتنع، فلا يكون لازمه الأزلي ممكناً البته، بل لا يكون إلا واجباً قديماً أزلياً لا تقبل ذاته العدم. وهذا هو المطلوب. فقد تبين أن ما كان أزلياً فإنه واجب الوجود يمتنع عدمه لا يكون ممكناً البته، وهذا مما اتفق عليه العقلاء أولوهم وآخرون. حتى أرسطو وجميع أتباعه الفلاسفة إلى الفارابي وغيره، وكذلك **ابن سينا** وأتباعه. لكن هؤلاء تناقضوا فوافقوا سلفهم والجمهور في موضع، وخالفوا العقلاء قاطبة مع مخالفتهم لأنفسهم في هذا الموضع. حيث قضوا بوجود موجود ممكن يقبل الوجود والعدم مع كونه قديماً أزلياً وأجباً، وإن قيل: هو واجب بغيره". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٧/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٤/٣



٢٣٠- "أن ما يتصوره في الذهن يمكن أن يوجد في الخارج، ويمكن أن لا يوجد فبكل حال إذا اعتبر الممكن ذهنياً أو خارجياً لا يتحقق فيه الإمكان إلا مع إمكان عدم تارةً ووجود أخرى، فما كان ضروري عدم كالمجمع بين النقيضين لا يكون ممكناً ن وما كان ضروري الوجود وهو القديم الأزلي لا يكون ممكناً وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة: ارسطو وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين والعقلاء أما مع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره دائماً، فليس هناك ممكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم. ولما سلك الرازي ونحوه مسلك **ابن سينا** في إثبات إمكان مثل هذا اضطربوا في الممكن وورد عليهم فيه إشكالات كثيرة، كما هو موجود في كتبهم كما أوردوه الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن عنها جواب إلا دعواه أن ما كان متغيراً فإنه يعلم إمكانية بالضرورة. وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء، حتى ارسطو وأصحابه ن وهذا الذي نبهنا عليه هو أحد ما يستدل به على أن كل ممكن فهو مسبوق بالعدم ن وكل ما سوى الله ممكن، فكل ما سوى الله حادث عن عدم ن كما قد بسط في موضعه. (١)

٢٣١- "فهذه البراهين وأمثالها كل منها يوجب العلم بوجود الرب سبحانه وتعالى الغني القديم الواجب بنفسه. طريقة **ابن سينا** وأتباعه في إثبات وجود الله تعالى و**ابن سينا** وأتباعه كالرازي والآمدي والسهوردي المقتول وأتباعهم سلكوا في إثبات واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظموها وظن من ظن منهم أنها أشرف الطرق وأنه لا طريق إلا وهو يفتقر إليها حتى ظنوا أن طريقة الحدوث مفتقرة إليها. وكل ذلك غلط بل هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بلا ريب لو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجوداً تارةً ومعدوماً أخرى. فأما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره وإلى محدث مسبوق بالعدم كما هو قول **ابن سينا** وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لإثبات واجب بنفسه ولا إثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه. وهذه الطريقة هي في الحقيقة مأخوذة من طريقة الحدوث. (٢)

٢٣٢- "وطريقة الحدوث أكمل وأبين فغن الممكن الذي يعلم انه ممن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده. هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن، وهو الذي يستحق أن يسمى ممكناً بلا ريب وهذا محدث فإذا كل ممكن محدث. وأما تقدير ممكن لم يزل واجباً بغيره، فأكثر العقلاء دفعوا ذلك، حتى القائلون بقديم العالم كأرسطو وأتباعه المتقدمين، وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك **ابن سينا** وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجوداً تارةً ومعدوماً أخرى. وإنما جعل هذا من الممكن **ابن سينا** وأتباعه مع تناقضه وتصريحه بخلاف ذلك لما سلكوا في إثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكناً بنفسه واجباً بغيره، وجعلوا العلم قديماً أزلياً مع كونه ممكناً بنفسه. وهذا خلاف

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٧/٣

قول سلفهم، وقول أئمة الطوائف سواهم وخلاف ما صرحوا أيضاً به وهذا مما أنكره ابن رشد وغيره على **ابن سينا** وبسط الكلام فيه له موضع آخر. (١).

٢٣٣- "وهذا القول: وإن كان قد تابعه عليه الصالحى والأشعري في كثير من وأكثر أصحابه فهو من أفسد الأقوال وابعدها عن الصحة كما قد بيناه في غير هذا الموضع، لما بينا الكلام في مسمى الإيمان وقبوله للزيادة والنقصان، وما للناس في ذلك من النزاع. الوجه الثانيوأمأ المقدمة الثانية: فلو كان كمال النفس في مجرد العلم، فليس هو أي علم كان بأي معلوم كان بل هو الذي لا بد منه: العلم بالله وهؤلاء ظنوا أنه العلم بالوجود بما هو موجود، وظنوا أن العالم أبدي أزلي. فإذا حصل له العلم بالوجود الأزلي الأبدي كملت نفسه. وعلى هذا بنى أبو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلسفة والباطنية أقوالهم، وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالفارابي وغيره. **وابن سينا** وإن كان أقرب إلى الإسلام منهم ففيه من الإلحاد بحسبه. وأبو حامد، وإن سلك أحياناً مسلكهم، لكنه لا يجعل العلم بمجرد الوجود موجباً للسعادة، بل يجعل ذلك في العلم بالله، وقد يقول في بعض كتبه: إنه العلم بالأمور الباقية، وهذا كلامهم. فمن قال: إن العالم أزلي أبدي قال بقولهم، ومن قال: إن كل ما سوى الله كان معدوماً ثم وجد لم يلزمه ذلك. وابن عربي وابن (٢).

٢٣٤- "وهذا هو الذي استشكله في كتابه الآخر، وحينئذ يكون السؤال لم لا يجوز ترجح الاجتماع بالآحاد المجتمعة، وترجح كل واحد بالآخر وليس الجملة هو الآحاد المتعاقبة كما تقدم بل هو الهيئة الاجتماعية، ولكن يمكن تقرير هذا الجواب إذا جعلت الهيئة الاجتماعية جزءاً من أجزاء الجملة وهذا أمر اصطلاحى، فإن المجموع المركب من أجزاء قد يجعل نفس الاجتماع، ليس جزءاً من المجموع، وقد يجعل جزءاً من المجموع، فإذا جعل الاجتماع جزءاً من المجموع، كان تقرير السؤال أن هذا الجزء معلل بسائر الأجزاء، وترجح كل جزء بالآخر، وترجح جزء ممكن بجزء ممكن، كترجح جزء ممكن بأجزاء ممكنة، وحينئذ فإجابته بقوله مجموع الآحاد نفس الجملة المفروضة، وفيه ترجح الشيء بنفسه، ليس بجواب مطابق، فإنهم لم يدعوا ترجح المجموع بالمجموع، بل ترجح الاجتماع بكل واحد واحد من الأجزاء المتعاقبة، والاجتماع وإن كان جزءاً فليس هو من الأجزاء المتعاقبة، لكن هذا فيه ترجيح بعض الأجزاء ببعض، فهو كتعليل بعض الممكنات ببعض، فيعود الأمر ويقال فالمجموع هو واجب بنفسه أو ممكن، معلول لنفسه أو معلول ببعضه أو بخارج عنه كما تقدم تقرير **ابن سينا** لحجته وقد تقدم أن المجموع إما أن لا يكون له علة، بل هو واجب. (٣).

٢٣٥- "بنفسه، وهذا باطل كما تقدم وإما أن يكون له علة وهو المجموع أو بعضه أو ما هو خارج عنه، كما يقال نظير ذلك في دلالة المطابقة والتضمن والالتزام فلماذا قال في القسم الثاني وأما أن يقتضي المجموع علة

(١) درة تعارض العقل والنقل ٢٦٨/٣

(٢) درة تعارض العقل والنقل ٢٧٥/٣

(٣) درة تعارض العقل والنقل ٢٨٣/٣

هي الآحاد بأسرها فتكون معلولة لذاتها، فإن تلك الجملة والكل شيء واحد، وأما الكل بمعنى كل واحد فليس تجب به الجملة بقول إن كان المقتضي للمجموع هي الآحاد بأسرها بحيث تدخل فيها الهيئة الاجتماعية، لزم أن تكون الجملة الممكنة معلولة لذاتها، فإن الجملة والكل والمجموع شيء واحد، بخلاف ما إذا أريد باكل كل واحد واحد، فإن الجملة لا تجب بكل واحد واحد، إنما تجب بمجموع الآحاد، كالعشرة لا تحصل بكل فرد فرد من أفرادها، وكذلك سائر المركبات، وإنما يحصل المركب بمجموع اجزائه التي من جملتها الهيئة الاجتماعية، إن جعلت الهيئة الاجتماعية امراً وجودياً وإن لم تجعل كذلك لم يحتج إلى هذا، بل يقال للمجموع هو الآحاد بأسرها، وليس هنا غير الآحاد ولعل **ابن سينا** أراد هذا ولهذا أوردوا عليه تلك الأسولة،". (١)

٢٣٦- "الحق، لم يكن لهذا حد محدود ولا عد معدود، بل هو بحسب ما يخطر للقلوب. فلهذا صار كلما طال الزمان أورد المتأخرون أسولة سوفسطائية لم يذكره المتقدمون. وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لدفع ذلك السؤال، فزادوا أولاً: أن المحدث لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخصص، والأوقات متماثلة، والأمور المتماثلة يمتنع اختصاص بعضها دون بعض إلا بمخصص منفصل. ثم زادوا بعد هذا: أن التخصيص ممكن، والممكن لا يترجح ودوده على عدمه إذ لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح وزادوا أن المرجحات يمتنع تسلسلها كما تقدم، ثم زادوا بعد هذا قطع الدور. وكذلك **ابن سينا** لم يذكر في برهانه أن الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد أن يوجد بغيره فقال الرازي لا يلزم من صحة قولنا ليس الممكن موجوداً من ذاته صحة قولنا: إنه موجود بغيره لأن بين القسمين واسطة وهي أن لا يكون وجوده من شيء أصلاً لا من ذاته ولا من غيره وإذا كان كذلك لم يتم البرهان إلا بذكر هذا القسم وإبطاله: إما بادعاء الضرورة في فساده أو بذكر البرهان على فساده. قال وهو لم يفعل شيئاً من ذلك". (٢)

٢٣٧- "لا بد أن يتميز عن غيره، وإذا قيل: المعدوم يتميز فيه شيء عن شيء على قول من يقول: المعدوم شيء تبين أن المعدوم ليس بشيء فيكون إثبات وجود الصانع موقوفاً على إبطال قول هؤلاء كما فعل ذلك طائفة من أهل الكلام. ومن المعلوم أن إبطال هذا أدق من إبطال كون الشيء الذي لا يكون وجوده من نفسه يكون موجوداً لا بنفسه ولا بغيره، إذ كان من المعلوم البين لكل أحد أن ما لم يوجد بنفسه، فلا بد أن يكون وجوده بغيره، وأما تقدير موجود لم يوجد بنفسه ولا بغيره فهو ممتنع، فإنه لا يعني بكونه موجوداً بنفسه أن نفسه أوجدته إذ كان هذا معلوم الامتناع، بل يعني أنه لا يحتاج في وجوده إلى غيره بل وجوده واجب بنفسه، فهو موجوداً أولاً وأبداً، فظهور صحة هذا الكلام وبطلان نقيضه أبين مما يستدل به عليه، بل يمكن هنا إيراد أسولة أخرى يطول بها الكلام. وقال الرازي أيضاً: قد كان الواجب على **ابن سينا** أن يتكلم قبل هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدماً عليه تقدماً زمانياً فإنه لو جاز ذلك لما امتنع إسناد كل ممكن إلى آخر قبله لا إلى أول،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٧/٣

وذلك عنده غير ممتنع، فكيف يمكن إبطاله لإثبات واجب الوجود. وأما إذا قامت الدلالة على أن السبب لا بد من وجوده مع المسبب فحينئذ لو حصل التسلسل لكانت تلك الأسباب والمسببات بأسرها حاضرة معاً، وذلك عنده محال. (١).

٢٣٨- "والبرهان الذي ذكره في إبطال التسلسل أيضاً مختص بهذه الصورة، فكان الأولى تقديم الكلام في هذه المسألة، لكن لما كان في عزمه أن يذكره في موضع آخر، وهو النمط الخامس من هذا الكتاب، لا جرم تساهل فيه ههنا. قلت: مثل هذا الكلام هو الذي أوجب أن يدخل هذا القسم من أدخله ف يهذه الدليل كالأمدى وغيره، ولا حاجة إليه، بل ما ذكره **ابن سينا** كاف. والدليل الذي ذكره على إبطال التسلسل في العلل يوجب إبطال علل متسلسلة سواء قدرت مجتمعة أولاً، كما قد تبين من كلامه، وهو لا يجوز عللاً متسلسلة لا متعاقبة ولا غير متعاقبة وإنما يجوز حوادث متسلسلة، وتلك عنده شروط لحدوث الحوادث، لا علل ولا أسباب بمعنى العلل، ولا يجوز عنده إسناد كل ممكن إلى ممكن قبله أصلاً، ولكن يجوز أن يكون وجوده مشروطاً بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق معروف. ومن هنا دخل الغلط على الرازي ف يهذه الاعتراض، ولهذا كان سائر من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم يحتج إلى ذكر هذا القسم أصلاً، ولا يقولون إن الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل الممكن أو الحادث هو علة أيضاً، ولا هو مستند وجوده وإنما يقولون هو شرط فيه. (٢).

٢٣٩- "الأدلة الدالة على أن مجموع الممكنات مفتقرة إلى أمر خارج عنها يتناول جميع الأنواع التي يقدرها سواء قدر أنها متسلسلة على سبيل الاقتران أو على سبيل التعاقب، وسواء قدرت مع التعاقب بعدم الأول عند وجود الثاني أو يبقى بعد وجوده إلا مع وجوده لا سابقاً ولا لاحقاً. وكذلك إذا قدرت مع الاقتران لا يكون بعضها قبل بعض ولا بعده و يوجد بعضها قبل بعض أو بعده فمهما قدر من التقديرات التي تخطر بالبال في تسلسل المؤثرات فما ذكر من الأدلة يبطل ذلك كله ويبين امتناعه، فتبين أن ما ذكره **ابن سينا** كاف في ذلك لا يحتاج إلى الزيادة التي زادها الرازي والأمدى. الثالث: أنه إذ كانت الممكنات محتاجة إلى خارج عنها ليس بممكن، بل هو واجب الوجود بنفسه، فذلك يمتنع عدمه ويجب وجوده، فكان نفسه إثبات واجب الوجود كافياً في أنه يستمر الوجود حال وجود الممكن، لا يحتاج إلى ذلك الواجب. الرابع: أن ما ذكره من الممكن يفتقر إلى الواجب، وإنما لا يكون افتقاره إليه مختصاً ببعض الأزمنة أن الواجب. وقال الرازي أيضاً لما شرح طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود. (٣).

٢٤٠- "غيره يكون مسبباً عنه بل قد يكونان مسببين لسبب آخر وإن كان شرطاً فيه. ثم الكلام في هذا ينجر إلى الفرق بين السبب وجزئه والشرط، وليس هذا موضع استقصائه، فإن المقصود حاصل بدون ذلك، وإنما

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٢/٣

المقصود هنا أن تقدم العلة الفاعلة على المعلول المفعول أمر معقول عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين وإنما يجوز كون المفعول المعلول مقارناً لفاعله طائفة قليلة من الناس، **كابن سينا** والرازي ونحوهما. وقد زعم الرازي في محصله وغيره أن المتكلمين والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب بالذات، وهي العلة القديمة لكن المتكلمون يقولون إنه فاعل بالاختيار فلماذا يمتنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون إنه غير فاعل بالاختيار فلماذا قالوا بقديم معلوله، وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين جميعاً كما قد بسطناه في موضع آخر. فالتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم، يقولون إن ذلك ممتنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون: كون الرب فاعلاً بغير الاختيار ممتنع أيضاً وليس امتناع أحدهما مشروطاً بالعلم بامتناع الآخر. والفلاسفة القائلون بقديم الأفلاك لهم قولان في العلة الأولى: هل هي فاعلة بالاختيار أو موجبة بلا اختيار؟<sup>(١)</sup>

٢٤١- "أبو بكر فإنه يقول: باق بغير بقاء وواقفه على ذلك أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهما. والثاني عندهم: مثل كونه حياً وعلماً وقديراً ونحو ذلك. وتقسيم هؤلاء اللازمة إلى ذاتي ومعنوي، كلام ليس هذا موضع بسطه فإنهم لم يعنوا بالذاتي ما يلزم الذات إذ الجميع لازم للذات، ولا عنوا بالذاتي: المقوم للذات، كاصطلاح المنطقيين: فإن هؤلاء ليس عندهم في الذوات ما هو مركب من الصفات: كالجنس والفصل، ولا يقسمون الصفات إلى مقوم داخل في الماهية هو جزء منها، وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوماً، بل هذا التقسيم عندهم وعند جمهور العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر، إذ التفريق بين الذاتي المقوم، واللازم الخارج، تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفريق بين المتماثلين كما قد بسط في موضعه. ولهذا يعترف حذاق أئمة أهل المنطق **كابن سينا** وأبي البركات صاحب المعتبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر **ابن سينا** ثلاثة فروق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها".<sup>(٢)</sup>

٢٤٢- "صحيحاً واعترض أبو البركات على ما ذكره **ابن سينا** بما يبين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم. وأبو البركات لما كان معتبراً لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل **ابن سينا** وأمثاله نبه على أن ما ذكره أرسطو وأصحابه في هذا الموضع مما لم تعرف صحته ولا منفعته. وغير أبي البركات بين فساده وتناقضه، وصنف مصنفات في الرد على أهل المنطق كما صنف أبو هاشم وابن النوبختي والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم. وهؤلاء الكلاسيكية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية هم أصح نظراً من هؤلاء المنطقيين وهم ينكرون ما ذكر المنطقيون من الفرق فلا يعود تفريقهم إلى تفريق المنطقيين بل تفريقهم يعود إلى ما ذكروه هم من أن الصفات الذاتية عندهم ما لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها والصفات المعنوية ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالحياة والعلم والقدرة، فإنه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالنفس وموجودة وكذلك لا يمكن ذلك مع نفي كونها قديمة عند

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٠١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٢٣

أكثرهم. وابن كلاب والأشعري في أحد قوليه جعل القدم كالعلم والقدرة والبقاء فيه نزاع بين الأشعري ومن أتبعه كأبي علي بن". (١)

٢٤٣- "بحدوثه وحدوث غيره، وآخرون غلطوا فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبرون عنه بلفظ الجسم، والجوهر، والحدود، والمركب وغير ذلك من العبارات، وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قامت به الصفات محدثاً. والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لاعتقادهم أن من الأجسام ما هو قديم تحله الحوادث والصفات فكونه جسماً ومتميزاً وقديماً وتحله الصفات والحوادث ليس هو عندهم مستلزماً لكونه محدثاً بل وليس ذلك مستلزماً عند أرسطو كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم. وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها سلف الأمة وأئمتها كما قد بسط في موضعه. ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقاً من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين كالرازي والآمدي والطوسي ونحوهم بل سلكوا طريقة **ابن سينا** التي ذكرها في إثبات واجب الوجود. طريقة **ابن سينا** وطريقة **ابن سينا** لم يسلكها سلفه الفلاسفة كأرسطو وأصحابه". (٢)

٢٤٤- "بل ولا سلكها جماهير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة ينازعونه في نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات واجب الوجود ويقولون إنه تقوم به الصفات والإرادات وأن كونه واجباً بنفسه لا ينافي ذلك، كما لا ينافي عندهم جميعاً كونه قديماً. ولكن **ابن سينا** وأتباعه لما شاركوا الجهمية في نفي الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية في القول بقدم العالم سلكوا في إثبات رب العالمين طريقاً غير طريقة سلفه المشائين كأرسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الأولى بحركة الفلك الإرادية، وأن لها محركاً يحركها كحركة المعشوق لعاشقه وهو يحرك الفلك للتشبه بالعلة الأولى فعُدل **ابن سينا** عن تلك الطريقة إلى هذه الطريقة التي سلكها من طريقة أهل الكلام الذين يحتجون بالمحدث على المحدث، وهو لا يقول بحدوث العالم. فجعل طريقته الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى أولئك المتكلمين قسموا الوجود إلى قديم ومحدث، فقسمه هو إلى واجب وممكن، وأثبت الواجب بهذا الطريق، ولكن هذا بناء على أن القديم ممكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم. وهذا مما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى أنه هو تناقض في ذلك، فوافق سلفه وجميع العقلاء". (٣)

٢٤٥- "وصرح بأن الممكن لا يكون إلا ما يقبل الوجود والعدم، ثم تناقض هنا، كما قد بسط في غير هذا الموضع. عودة إلى كلام **ابن سينا** ونحن ننبه عليه هنا فقوله كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم وإن لم يجب لم يجز أن يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض موجوداً، بل إن قرن باعتبار

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٥

ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعاً أو قرن شرط وجود علته صار واجباً. وأما إن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث، وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود غما واجب الوجود بذاته وغما ممكن الوجود بحسب ذاته. التعليق على كلام **ابن سينا** فيقال أما كون الموجود ينقسم إلى واجب، وهو الواجب بنفسه ن وإلى ممكن وموجود بغيره، وأن الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه، فهذا كله حق، وهي قضايا صادقة". (١)

٢٤٦- "وأما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليها الوجود والعدم، وأنها مع ذلك قد تكون أزلية واجبة بغيرها. كما يقوله **ابن سينا** وموافقوه فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند **ابن سينا** مع تناقضه. الاعتراض على ما سبق من وجوها الوجه الأول قوله إن قرن باعتبار ذاته شرط صار ممتنعاً أو واجباً وإن لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان يقتضي إثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضي أن الكل ممكن ذاتاً مغايرة لوجوده وأن تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة والعدم أخرى، وهذا باطل سواء أريد به قول من يجعل المعدوم شيئاً من المعتزلة ونحوهم، أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط في غير هذا الموضع. وهو لم يذكر هنا دليلاً على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من التقسيم لا يدل على وجود الإقسام الثلاثة في الخارج فيبقى دليله غير مقدر المقدمات". (٢)

٢٤٧- "ثم إن قال هو مطلق لا بشرط لزمه أن يصدق حمله على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه حمله على الإنسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا متفق عليه بين العقلاء فيلزم حينئذ أن يكون كل موجود واجب الوجود، إن كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القانوني وامثاله من الملاحدة الباطنية باطنية الرافضة وباطنية الصوفية. ومعلوم أن هذا مكابرة للحس والعقل، وهو منتهى الإلحاد في الدين. وإن قال هو مطلق بشرط الإطلاق، كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفتين ممن يرفع عنه النقيضين فهم قد قرروا في منطقهم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم يلزمهم أن لا يصفوه بالوجوب، ولا بكونه علة، ولا عاقلاً ولا معقولاً، ولا عاشقاً ولا معشوقاً لأن هذه كلها تخرج الوجود عن أن يكون مطلقاً بشرط الإطلاق وتميزه عما ليس كذلك، والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز. وإن قالوا: مطلق بشرط سلب سائر الأمور الثبوتية عنه وهو الموصوف بالسلوب والإضافات دون الإثبات كما يقوله **ابن سينا**". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٦٣



٢٤٨- "ابن سينا فإنه زعم أن نفس الوجود إذا كان يستلزم وجوداً واجباً فالوجود الواجب له هذه الخصائص النافية لهذه الصفات ويقول ليس له أجزاء حد ولا أجزاء كم وهذا مراده. كلام الغزالي في تحافت الفلاسفة وأما قدماء الفلاسفة فلم يكونوا يثبتون واجب الوجود بهذه الطريقة، بل بطريقة الحركة فلما جاء ابن رشد الحفيد يعترض على أبي حامد فيما ذكره لم يمكنه الانتصار لابن سينا بل بين أن هذه الطريقة التي سلكها ضعيفة كما ذكر أبو حامد واحتج هو بطريقة أخرى ظن أنها قوية وهي أضعف من طريقة ابن سينا فإن أبا حامد لما ذكر القول المضاف إلى الفلاسفة كابن سينا وأمثاله، وذكر أنهم ينفون تلك الأنواع الخمسة، قال ومع هذا فإنهم يقولون للباري تعالى غنه مبدأ وأول وموجود وجوهر واحد، وقديم وباق وعالم وعاقل وعقل ومعقول وفاعل وخالق ومريد وقادر وحي وعاشق ومعشوق ولذيد وملئذ وجواد وخير محض وزعموا ان كل ذلك عبارة عن معنى واحد لا كثرة فيه." (١)

٢٤٩- "أن يقال: كما أن ذات واجب الوجود قديم لا فاعل له فكذلك صفاته قديمة لا فاعل لها. قال ابن رشد وهذا كله معاندة لمن سلك في نفي الصفات طريقة ابن سينا في إثبات واجب الوجود بذاته وذلك أنهم يفهمون في الممكن الوجود الممكن الحقيقي ويرون أن كل ما دون المبدأ الأول هو بهذه الصفة وخصومهم من الأشعرية يسلمون هذا، ويرون أن كل ممكن فله فاعل وأن التسلسل ينقطع بالانتهاء إلى ما ليس ممكناً في نفسه فإذا سلم لهم هذه ظن بها أنه يلزم عنها أن يكون الأول الذي انقطع عنه الإمكان ليس ممكناً فوجب أن يكون بسيطاً غير مركب لكن للأشعرية أن يقولوا: أن الذي ينتفي عنه الإمكان الحقيقي ليس يلزم أن يكون بسيطاً وإنما يلزم أن يكون قديماً فقط لا علة فاعلية له فلذلك ليس عند هؤلاء برهان على أن الأول بسيط من طريقة واجب الوجود." (٢)

٢٥٠- "قديم وجدت أعراض قديمة أحدها التركيب لأنه أصل ما يبنون عليه وجوب حدوث الأعراض أنه لا تكون الأجزاء التي تركيب منها الجسم إلا بعد الأفتراق. فإذا جوزوا مركباً قديماً أمكن أن يوجد اجتماع لم يتقدمه افتراق وحركة لم يتقدمها سكون وإذا جاز هذا أمكن أن يوجد جسم ذو أعراض قديمة ولم يصح لهم أن مالا يخلو عن الحوادث حادث. تعليق ابن تيمية على كلام الغزالي وابن رشد قلت ما ذكره أبو حامد مستقيم مبطل لقول الفلاسفة وما ذكره ابن رشد إنما نشأ من جهة ما في اللفظ من الإجمال والاشتراك وكلامه في ذلك أكثر مغلطة من كلام ابن سينا الذي أقر بفساده وضعفه. وذلك أن هؤلاء قالوا لأبي حامد والمتبئين إذا أثبتتم ذاتاً وصفة وحلولاً للصفة بالذات فهو مركب وكل مركب يحتاج إلى مركب. قال لهم قول القائل كل مركب يحتاج إلى مركب كقول القائل: كل موجود يحتاج إلى موجد. ومقصوده بذلك أن هذا المعنى الذي سميتوه تركيباً ليس معنى كونه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩٨

مركباً إلا كون الذات موصوفة بصفات قائمة بها، ليس معناه أنه كان هناك شيء متفرق فركبه مركب بل ولا هناك شيء يقبل التفريق فإن الكلام إنما هو في إثبات صفات واجب الوجود اللازمة". (١)

٢٥١- "ثبوت ذلك إما بطريقة **ابن سينا** ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعترف بفساد طريقة **ابن سينا**. وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف فمن المعلوم ان الذات الموصوفة بصفات لازمة لها، أو فيها معان لازمة لها، لا يقال فيها: إن اتصاف الذات بالصفات أمر معلوم مفتقر إلى فاعل حتى يقال إن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه. بل هذا المعنى الذي سميته تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه، لا يمكن أن يكون الواجب إلا موصوفاً بالصفات اللازمة له ثابتة له المعاني اللازمة له وليس لذلك علة فاعلة كما تقدم. وأما قوله إن التركيب شرط في وجود الأجزاء. فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات إلا موصوفة بلوازمها ولا يمكن أن توجد صفاتها إلا بوجودها، فاجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضاً شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك معلولاً لفاعل ولا مفتقراً إلى مابين ن وتوقف أحدهما على الآخر هو من باب الدور الاقتراضي المعني، لا من باب الدور السبقي القبلي والألو جائز والثاني ممتنع فغن الأمور المتلازمة لا يوجد بعضها إلا مع بعض وليس بعضها فاعلاً لبعض بل أن كانت واجبة الوجود بنفسها وإلا افتقرت كلها إلى فاعل". (٢)

٢٥٢- "قال وأما هل يوجد شيء مركب من ذاته على اصول الفلاسفة وإن جوزوا أعراضاً قديمة غير ممكن وذلك أن التركيب شرط في وجوده وليس يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة للتركيب، لأن التركيب شرط في وجودها، وكذلك أجزاء كل مركب من الأمور الطبيعية إذا انحلت لم يكن الاسم المعقول عليها إلا بالاشتراك مثل اسم اليد المقولة على التي هي جزء من الإنسان الحي، واليد المقطوعة، بل كل تركيب عند أرسطو طاليس فهو كائن فاسد ن فضلاً عن ان يكون لا علة له وأما هل تفضي الطريقة التي سلكها **ابن سينا** في واجب الوجود إلى نفي مركب قديم فليس تفضي إلى ذلك، لأنه إذا فرضنا أن الممكن ينتهي إلى علة ضرورية والضرورية لا يخلو إما أن يكون لها علة أو لا علة لها، وأنها إن كانت لها علة فإنها تنتهي إلى ضروري لا علة له، فإن هذا القول إنما يؤدي من جهة امتناع التسلسل إلى وجود". (٣)

٢٥٣- "الوجود يجب أن يكون غير مركب من شرط ومشروط. فيقال له: قد تقدم أنكم أنتم سميت هذا تركيباً هو لا يسمى تركيباً في لغة من اللغات المعروفة لبني آدم بل إنما سماه تركيباً متأخروكم **كابن سينا** وأمثاله، وأما قدماؤكم فقد ذكرتم عن أرسطو طاليس أن كل تركيب فهو كائن عنده فاسد والسماء عنده ليست كائنة فاسدة فهو لا يسمى السماوات وما فيها من الكواكب مركبة مع لأنها أجسام متحركة تقوم بها الأعراض

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٠٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٢٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٢٥/٣

فكيف يسمى ما كان حياً عالماً قادراً مركباً؟ وإذا خاطبناكم باصطلاحكم المبتدع لنقطع شغبكم بحثنا معكم بحثاً عقلياً فإنكم تدعون أن هذه الأمور معلومة بالعقل لا بالسمع وإطلاق الألفاظ ونفيها لا تقفون أنتم فيه عند الشرع، فالواجب على أصولكم أن ما علم بالعقل ثبوته أو انتفاؤه اتبع من غير مراعاة للفظ. ونحن نبين فساد ما ذكرتموه من المعنى بالعقل الصريح مع مخاطبتكم بلغتكم فيقال له لم قلت إن ما كان مركباً من شرط لا يكون واجب الوجود؟ وأما قوله لأن تركيبه إذا كان واجباً كان واجباً بغيره لا بذاته لأنه يعسر تقدير مركب قديم من غير أن يكون له مركب. فيقال له هذا هو البحث اللفظي ذكرنا هذا لأجله". (١)

٢٥٤- "إخوانك الفلاسفة حجة على إبطال هذا، فإن الفلك عندكم جسم قديم، وهو مركب بهذا الاصطلاحاً قولك الفلاسفة وإن جوزوا أعراضاً قديمة فغير ممكن وجود قديم من ذاته عندهم لأن التركيب شرط في وجوده، ولا يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة للتركيب، لأن التركيب شرط في وجودها فيقال لك إذا كان التركيب شرطاً في وجودها نوهي شرط في وجود التركيب، لم يكن أحدهما فاعلاً للآخر، بل إن كانا مفتقرين إلى الفاعل، ففاعل الأجزاء هو فاعل التركيب، وإن كانا غنيين عن الفاعل لم يفتقر أحدهما إلى الفاعل . والكلام على تقدير أن يكون المركب قديماً تركيبه بنفسه . وقولك مركب من نفسه، لا تعني به أن أجزائه فعلت التركيب، وإنما تعني به أن نفس الأجزاء متلازمان وهما مستغنيان عن غيرهما الوجه الخامس أن يقال قد اعترفت بفساد طريقة **ابن سينا** وأنها لا تتضمن أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة **ابن سينا** يلزمك بطريق الأولى، فإنه ليس فيما ذكرته أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه، إلا ما أخذته من لفظ مركب، وهذا تدليس قد عرف حاله". (٢)

٢٥٥- "وهذه الطريق هي التي سلكها أبو حامد في مناظرته إخوانك، وهي طريق صحيحة، وقد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح، وإن احتجاجهم بهذا نظير احتجاج أولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا إن المختص بشيء لا بد له من مخصص، وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات ويسمون بنفي الصفات توحيداً وهذا هو الذي سلكه أبو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند أصحابه بالمهدي وأمثاله من نفاة الصفات المسمين ذلك توحيداً كلام ابن تومرت لقب ابن تومرت أصحابه بذلك، إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفات جهماً **وابن سينا** ويقال إنه تلقى ذلك عمن يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم أخرى ولهذا رأيت لابن التومرت كتاباً في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات ولا إثبات الرؤية، ولا قال إن كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٣٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٣٦/٣

عادة مثبتة الصفات بذكرها، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين والقائلين بالوجود المطلق موافقة **لابن سينا** وقد ذكر ابن التومرت في فوائده المشرقية أن الوجود مشترك بين". (١)

٢٥٦- "وأما الأولى فقررت بوجهين أحدهما أن المختص بمقدار لا بد له من مخصص، وقد تبين فسادُه أيضاً الثاني أن جواهر العالم إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة، أو مجتمعة ومفترقة معاً، أو لا مجتمعة ولا مفترقة، أو البعض مجتمعاً والبعض مفترقاً، وخلوها عنهما، وأيضاً الجمع بينهما ممتنع وأما بقية الأقسام فهي ممكنة، ومهما قدر أمكن تقدير خلافه فيكون جائزاً والجائز يفتقر إلى مخصص وهذا أضعف الوجهين أحدهما أنه مبني على أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة، وإن كل جسم يقبل الاجتماع والافتراق، وأكثر عقلاء الناس على خلاف ذلك، فإن للناس في هذا المقام أقوالاً أحدها قول من يقول إنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، كما هو قول أكثر المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وموافقيهم الثاني قول من يقول إنها مركبة من جواهر لا نهاية لها كما هو قول النظام ومتبعيه الثالث قول من يقول إنها مركبة من المادة والصورة، وإنها تقبل الانقسام إلى غير نهاية، كما هو قول **ابن سينا** وأمثاله من المتفلسفة". (٢)

٢٥٧- "ثم إما أن يقول هي غير متناهية مع وجودها، كما يقوله النظام، والتزم على ذلك أن الظاهر لا يحاذي ما تحته من الأجزاء لئلا يقع ما لا يتناهى تحت ما يتناهى، وصار الناس يقولون عجائب الكلام طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري ولهم في ذلك من الكلام ما يطول وصفها و يقول إن الانقسام إلى غير غاية ممكن فيها كما يقوله المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله ولما كان كل من القولين معلوم الفساد بالضرورة قول من أثبت ما لا يتميز بعضه عن بعض، ومن أثبت ما ينقسم إلى غير نهاية ن توقف من توقف من أفاضل النظر فيه، فتوقف فيه أبو الحسين البصري وأبو المعالي الجويني في بعض كتبه وأبو عبد الله الرازي في نهايته وهؤلاء الذين لم يثبتوا إمكان الانقسام إلى غير غاية، ولا أثبتوا ما لا يقبل امتياز بعضه عن بعض، خلصوا من هذا وهذا وقالوا إنه إذا صغر استحال إلى غيره، مع امتياز بعضه عن بعض لو بقي موجوداً وبالجملة نفى هذا وهذا قول طوائف قول طوائف كثيرة من أهل النظر من الكلابية والكرامية، بل والهاشمية والنجارية وغيرهم". (٣)

٢٥٨- "في الجهة محال، وذلك يفضي إلى أن يكون الرب في الجهة عند قصد خلق الأعراض وهو محال القول بأنه إذا جاز خلق بعض الحوادث في ذاته جاز خلق كل حادث فدعوى مجردة وقياس من غير جامع وهو باطل على ما أسلفناه في تحقيق الدليل أو الثاني فحاصله يرجع إلى لزوم رعاية الغرض والحكمة في أفعال الله تعالى وهو غير موافق لأصولنا وإن كان ذلك بطريق الإلزام للخصم فلعله لا يقول به وإن كان قائلاً به فليس القول بتخطئته في القول بحلول الحوادث بذات الرب تعالى ضرورة تصويبه في رعاية الحكمة أولى من العكس قلت

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٤٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٤٤

هذه الحجة مادتها من الفلاسفة الدهرية **كابن سينا** وأمثاله الذين يقولون إن الرب لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثاً ولهذا يستدل بهذه الحجة على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المتصلة وهو أن الموجب لحدوث". (١)

٢٥٩- "وإذا كان كذلك بطلب حجتهم، لأن غايتها أن قصده للحوادث في ذاته يستلزم كون ذاته في جهة، بطل نفي هذا اللازم. وإما أن يقال: قصد الشيء لا يستلزم كونه بجهة من القاصد، وحينئذ فبطلت هذه الحجة، فثبت بطلانها على التقديرين. وإيضاح فسادها أنها مبنية على مقدمتين، وصحة إحداها تستلزم بطلان الأخرى، وبطلانها يتضمن بطلان إحدى المقدمتين، فثبت بطلان إحداها على كل تقدير، وإذا بطلت إحدى المقدمتين بطلت الحجة، فإن إحدى المقدمتين أن القاصد لا يقصد إلا ما هو في جهة. والثانية أن كون الباري في الجهة محال. فإن كانت المقدمة الأولى صحيحة لزم أن يكون في الجهة، لأنه يقصد حدوث حوادث قطعاً، فبطلت الثانية. وإن كانت الأولى باطلة، بطلت الحجة أيضاً لبطلان إحدى مقدماتها. وكما أن فساد هذه الحجة ظاهر على أصول أهل الملل وغيرهم ممن يقول بحدوث العالم، فبطلانها على رأي الفلاسفة الدهرية أظهر. فإن هؤلاء لا ينكرون حدوث الحوادث، فإن قالوا: إنها حادثة عن علة أزلية موجبة بنفسها، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، فهؤلاء يقولون بأن الحوادث تحدث عنه بوسائط". (٢)

٢٦٠- "جوهرًا ولا تسمي كل مشار إليه جسمًا فلا تسمي الهواء جسمًا. وفي اصطلاحكم سميتم هذا جسمًا، كما سميتم في اصطلاحكم باسم الذات كل موصوف أو كل قائم بنفسه أو كل شيء فلسفياً متوقفين في الاستعمال لا على حد اللغة العربية ولا على إذن الشارع لا في النفي ولا في الإثبات. فإن لم يكن لك حجة على منازعتك إلا هذا، كان خاصماً لك، وكان حكمه فيما تنازعتما فيه كحكمكما فيما اتفقتما أو فيما انفردت به من هذا الباب. وأيضاً فحكمايتك عن الفلاسفة أنهم يسمونه جوهرًا، والجوهر عندهم الموجود لا في موضوع إنما قاله **ابن سينا** ومن تبعه. وأما أرسطو وأتباعه وغيرهم من الفلاسفة فيسمونه جوهرًا، فالوجود كله ينقسم عندهم إلى جوهر وعرض، والمبدأ الأول داخل عندهم في مقوله الجوهر. والأظهر أن النصارى إنما أخذوا تسميته جوهرًا عن الفلاسفة فإنهم ركبوا قولاً من دين المسيح ودين المشركين الصابئين. وأما النزاع المعنوي فيقال: قول القائل إنه جوهر كالجواهر أو جسم كالأجسام لفظ مجمل، فإنه قد يراد به أنه مماثل لكل جوهر وكل". (٣)

٢٦١- "ومن العجب أن هؤلاء القوم كهذا وأمثاله من الخائضين في واجب الوجود على طريقة **ابن سينا** الذين جعلوا التركيب عمدتهم في نفي ما ينفونه يوردون في طريق إثبات واجب الوجود أسولة تفسد ما ذكره في انتفاء التركيب بالضرورة وهي لا تفسد امتناع التسلسل وهو مع ذلك يوردونها في طريق إثباته إشكالاً على إبطال

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤/٤٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤/٥٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤/١٤٢

القول بالتسلسل الذي جعلوه مقدمة من مقدمات إثباته حتى يبقوا دائماً في نصرة التعطيل بالباطل وهم إذا نصرؤا الإثبات ببعض ما نصرؤوا به التعطيل، كان فيه كفاية وبيان لفساد التعطيل. وبيان ذلك أنهم لما أثبتوا واجب الوجود جعلوا إثباته موقوفاً على إبطال التسلسل، لما قالوا إن الممكن لا بد له من مرجح مؤثر ثم إما أن يتسلسل الأمر حتى يكون لكل ممكن مرجح ممكن فتتسلسل العلل والمعلولات الممكنة أو ينتهي الأمر إلى واجب لنفسه ثم قالوا لم لا يجوز أن يكون التسلسل جائزاً كما قد تكلم على هذا في غير هذا الموضوع. ومن أعظم أسؤلتهم قولهم لم لا يكون المجموع واجباً بأجزائه المتسلسلة، وكل منها واجب بالآخر وهذا السؤال ذكره الآمدي". (١)

٢٦٢- "رد ابن تيمية عليه من وجوهقلت: ولقائل أن يقول: هذا الوجه أيضاً فاسد من وجوه: الوجه الأول أن يقال: لم لا يجوز أن تكون تلك الأجزاء كلها واجبة قوله: على ما سيأتي تحقيقة في مسألة التوحيد. يقال له: الذي ذكرته فيما بعد مسألة التوحيد هي الطريقة المعروفة **لأبن سينا** وأتباعه من الفلاسفة وهي وجهان: الوجه الأول: مبناه على أن المركب يفتقر إلى أجزائه، وهذا هو الوجه الأول الذي ذكرته هنا، فصار مدار هذا الوجه الثاني على الأول، فلم يذكر إلا الأول، وقد نبين فساده. الوجه الثاني: الذي ذكرته في التوحيد: مبناه على كون الوجوب يصير معلولاً وهذا هو الذي ذكرته في كون الوجود الواجب لا يزيد على الماهية، لئلا يكون معلولاً للماهية. وأنت قد أفسدت هذا الوجه وبما أفسدته به يفسد الآخر أيضاً فتبين أن ما ذكرته في مسألة التوحيد يعود إلى وجه واحد. وأنت قد قدمت فساده، فالحوالة على ما سيأتي وما سيأتي منه ما هو مكرر، فكلاهما فاسد. وهو دائماً في كلامه يذكر فساد هذه الطريقة، حتى أنه لما استدلت الفلاسفة أتباع **ابن سينا** وغيرهم على أن الأجسام ممكنة بهذه". (٢)

٢٦٣- "الدلالة فقد بينا ضعفها في مسألة الوجدانية فهنا لما احتجوا بهذه الدلالة على حدوث العالم ذكر ضعفها، وأحال على ما ذكره في الوجدانية، فكيف يحتج بها بعينها في مثل هذا المطلوب بعينه، وهو كون الأجسام ممكنة لأنها مركبة ويحيل على ما ذكره في التوحيد. ومعلوم أنه لو أبطلها حيث تعارض نصوص الكتاب والسنة واعتمد عليها حيث لا تناقض ذلك، لكان مع ما فيه من التناقض أقرب إلى العقل والدين من أن يحتج بها في نفي لوازم نصوص الكتاب والسنة ويبطلها حيث لا تخالف نصوص الأنبياء. الوجه الثاني أن يقال: أنت أيضاً قد بينت في الكلام على إثبات وحدانية الله تعالى فساد هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** وغيره من الفلاسفة التي أحلت عليها هنا. وذلك أنه قال الفصل الثاني في امتناع وجود إلهين لكل واحد منهما من صفات الإلهية ما للآخر وقد احتج النافون للشركة بمسالك ضعيفة: المسلك الأول: وهو ما ذكره الفلاسفة، وذلك أنهم قالوا: لو قدر وجود واجبين كل". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٤

٢٦٤- "الاشتراك وما به الامتياز، فإن ما به الاشتراك لم يوجد في الخارج، وما به الامتياز لم يقع فيه اشتراك، فليس في أحدهما ما به الاشتراك وما به الامتياز، ولكن كل منهما موصوف بصفة يشابهه بهذا الآخر وهو الوجوب، واتصاف الموصوف بصفة يشابهه بها غيره من وجه وأمر يختص به، إنما يوجب ثبوت معان تقوم به وأن ذاته مستلزمة لتلك المعاني، وهذا لا ينافي وجوب الوجود، بل لا يتم وجوب الوجود إلا به، ولو سلم أن مثل هذا تركيب فلا نسلم أن مثل هذا التركيب ممتنع، كما تقدم بيانه. فقد تبين بطلان الوجه الأول من وجهين، وبطلان الوجه الثاني من وجهين، غير ما ذكره، والله اعلم. والوجه الأول من الوجهين هو الذي اعتمده **ابن سينا** في إشارته، وقد بسطنا الكلام عليه في جزء مفرد، شرحنا فيه أصول هذه الحجة التي دخل منها عليهم التلبس في منطقهم وإلهياتهم، وعلى من أتبعهم كالرازي والسهرورودي والطوسي وغيرهم. وقد ذكرنا عنه هناك جوابين: الأول: أن هؤلاء عمدوا إلى الصفات المتلازمة في العموم والخصوص، ففرضوا بعضها مختصاً، وبعضها عاماً بمجرد التحكم، كالوجود والثبوت، والحقيقة والماهية ونحو ذلك." (١)

٢٦٥- "تسلط عليه طوائف من علماء الإسلام، ومن الفلاسفة أيضاً كابن رشد وغيره، حتى أنشد فيهموماً يمان إذا ما جئت ذا يمن ... وإن لقيت معدياً فعدنا نيفالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يقوم عليه الدليل، وليس ذلك إلا فيما وافق فيع الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يقوم دليل صحيح على مخالفة الرسول البتة. وهذا كما أن ابن عقيل يوجد في كرمه ما يوافق المعتزلة والجهمية تارة، وما يوافق به المثبتة للصفات بل للصفات الخيرية أخرى فالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يوافق الدليل وهو الموافق لما جاء به الرسول. والمقصود هنا أن نبين أن فحول النظائر بينوا فساد طرق من نفي الصفات أو لاعلو بناء على نفي التجسيم وكذلك فحول الفلاسفة **كابن سينا** وأبي البركات وابن رشد وغيرهم بينوا فساد أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشعرية التي نفوا بها التجسيم حتى أن ابن رشد في تهافت التهافت بين فساد ما أعتمد هؤلاء كما بين أبو حامد في التهافت فساد ما اعتمد عليه الفلاسفة." (٢)

٢٦٦- "والناس فيه على أربعة أقوال قيل يمتنع في الماضي والمستقبل كقول جهم وأبي الهذيل ولهذا قال الجهم بفناء الجنة والنار وقال أبو الهذيل بفناء حركاتهما. وقيل: يمتنع في الماضي دون المستقبل، وهو قول كثير من طوائف أهل الكلام، كأكثر المعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرهم. وقيل: يجوز فيهما فيما هو مفتقر إلى غيره كالفلك، سواء قيل: إنه محتاج إلى مبدع، كقول **أبن سينا** وأتباعه، أو قيل: إنه محتاج إلى ما يتشبه به كقول أرسطو وأتباعه. وقيل: يجوز فيهما، لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب، فإنه مخلوق مفعول، وحوادثه القائمة به لا تحصل إلا من غيره، فهو محتاج في نفسه وحوادثه إلى غيره، والمحتاج لا يكون إلا مربوباً، والمربوب لا يكون إلا مخلوقاً محدثاً، والمحدث لا يقوم به حوادث لا أول لها، فغن ما لم يسبق الحوادث المعين والحوادث المحدودة فهو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٨/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٢/٤



محدث مثلها باتفاق العقلاء، إذ لو كان لم يسبقها فإما أن يكون معها أو بعدها، وعلى التقديرين فهو حادث، بخلاف الرب القديم الأزلي الواجب بنفسه، فإنه إذا كان لم يزل متكلماً إذا شاء فعلاً لما يشاء، كان ذلك من كماله، وكان هذا كما قاله أئمة السنة والحديث. (١)

٢٦٧- "بطلان نسبهم، كما عرفوا بطلان مذهبهم، وأن باطن مذهبهم أعظم كفراً من أقوال كفار أهل الكتاب، ومن أقوال الغالية الذين يدعون نبوة علي أو إلهيته ونحوهم إذ كان مضمون مذهبهم: تعطيل الخالق، وتكذيب رسله والتكذيب باليوم الآخر وإبطال دينه. وقد ذكروا منتهى دعوتهم في البلاغ الأكبر والناموس الأعظم الذي لهم، وأن أقرب الطوائف إليهم الفلاسفة مع أنهم خالفوا الفلاسفة في إثبات واجب الوجود فإن الفلاسفة الإلهيين يثبتونه وهؤلاء أصحاب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم أنكروه، كما فعلت الدهرية الطبيعية. وقول الاتحادية كصاحب الفصوص وأمثاله يؤول إلى قول هؤلاء وهو القول الذي أزهروه فرعون وأما المشاؤون أرسطو وأتباعه ومن اتبعهم من المتأخرين: كالفارابي وابن سينا وأمثالهم فهم يقرون بالعلة الأولى المغايرة لوجود الأفلاك لكن دليلهم الذي احتجوا به على الطبيعيين منهم هو دليل الحركة الذي احتج به أرسطو وقدمائهم، أو دليل الوجود الذي احتج به ابن سينا ومتأخروهم، وهو منهم دليل ضعيف، إذ مبناه على حجة التركيب وهي حجة ضعيفة كما قد بين في غير هذا الموضوع. (٢)

٢٦٨- "وكان أهل بيت ابن سينا من أتباع هؤلاء القرامطة، من المستجيبين للحاكم الذي كان بمصر. قال ابن سينا: وبسبب ذلك دخلت في الفلسفة. كما كان أصحاب رسائل إخوان الصفا من الموافقين لهم، وصنف الرسائل على طريقتهم في الزمان الذي بنيت فيه القاهرة في أثناء المائة الرابعة، وكان أمر المسلمين قد اضطرب ف يتلك المدة اضطراباً عظيماً. كلام ابن سينا في الرسالة الأضحوية والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة يحتجون على النفاة بما وافقهم عليه من نفي الصفات والإعراض عن دلالة الآيات، كما ذكر ذلك ابن سينا في الرسالة الأضحوية التي صنفها في المعاد لبعض الرؤساء الذين طلب تقريره إليهم ليعطوه مطلوبة منهم من الجاه والمال، وصرح بذلك في أول هذه الرسالة. قال فيها لما ذكر حجة من أثبت معاد البدن، وإن الداعي لهم إلى ذلك ما ورد به الشرع من بعث الأموات فقال: وأما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد: وهو أن. (٣)

٢٦٩- "بعيدة عن إدراك بدائة الأذهان لحقيقتها. لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة إليها والتحذير عنها منبهاً بالدلالة عليها. بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الإفهام. فكيف يكون وجود شيء حجة على وجود شيء آخر. لو لم يكن الشيء الآخر على الحالة المفروضة لكان الشيء الأول على حالته فهذا كله هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصاً من الناس لا عاماً أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٣/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٥

الأبواب. قلت فهذا كلام **ابن سينا** وهو ونحوه كلام أمثاله من القرامطة الباطنية مثل صاحب الأقاليد الملوكوتية وأمثاله من الملاحدة والكلام على هذا من فنين: أحدهما: بيان لزوم ما ألزمه لنفاة الصفات الذين سموا نفيها توحيداً من الجهمية المعتزلة وغيرهم. (١).

٢٧٠- التومرت أصحابه بذلك إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفات جهم **وابن سينا** وأمثاله. ويقال إنه تلقى ذلك عن من يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم أخرى. ولهذا رأيت لابن التومرت كتاباً ف بالتوحيد صرح فيه بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات، ولا أثبت الرؤية ولا قال إن القرآن كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق، موافقة **لابن سينا** وأمثاله من أهل الإلحاد، كما يقال إن أن التومرت ذكره في فوائده المشرقية إن الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق فوجود الخالق يكون مجرداً ووجود المخلوق يكون مقيداً. (٢).

٢٧١- "وما جاز تنوعه لم يكن الخلاف فيه له حقيقة فإنه إن كانا مشروعين في وقتين أو رسولين فكلاهما حق وإن كان الخلاف في المشروع منهما أيهما هو فهذا يعلم بالخبر المنقول عن الكتاب المنزل والكتاب المنزل هو نفس الأمر والنهي والخبر وفيه الشرع الذي لا يكون خلافه شرعاً. وحينئذ فما ذكره **ابن سينا** وأمثاله من أنه لم يرد في القرآن من الإشارة إلى توحيدهم شيء فكلام صحيح، وهذا دليل على أنه باطل لا حقيقة له، وأن من وافقهم عليه فهو جاهل ضال. وكذلك ما ذكره من أن من المواضع ما لا يحتمل اللفظ فيها إلا معنى واحداً لا يحتمل ما يدعونه من الاستعارة والمجاز كما ذكر في قوله تعالى ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ البقرة: ٢١، وقال تعالى ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك﴾ الأنعام: ١٥٨ على القسمة المذكورة وانه ليس تذهب الأوهام فيه البتة إلى أن العبارة مستعارة أو مجازية فإن كان أريد بها ذلك إضماراً فقد رضي بوقوع الغلط والشبهة فهذا حجة على من نفى مضمون ذلك من نفاة الصفات وهو حجة عليه وعليهم جميعاً وموافقتهم له لا. (٣).

٢٧٢- "تنفعه فإن ذلك حجة جدلية لا علمية إذ تسليمهم له ذلك لا يوجب على غيرهم أن يسلم ذلك له فإذا بين بالعقل الصريح ما يوافق النقل الصحيح دل ذلك على فساد قوله وقولهم جميعاً. وكذلك قوله ثم هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة فأين التوحيد والدلالة بالتصريح على التوحيد المحض الذي تدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان الحكماء قاطبة؟ كلام صحيح لو كان ما قاله النفاة حقاً فإنه حينئذ على قولهم لا يكون التوحيد الحق قد يبين أصلاً وهذا التوحيد لينقاد لهم الجمهور في صلاح دنياهم. وقد بينا في

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٠/٥

غير موضع توحيد **ابن سينا** وأمثاله وبيننا أنه من أفسد الأقوال التي بصريح العقل فسادة ولنا في ذلك مفرد مكتوب في غير هذا الموضع". (١)

٢٧٣- "ولو كان علمه قديماً لكان إلهاً. أجابوهم بأن كونهما قديمين لا يوجب تماثلهما، كالسواد والبياض اشتراكاً في كونهما مخالفين للجوهر، ومع هذا لا يجب تماثلهما وأنه ليس معنى القديم معنى الإله، لأن القديم هو ما بولغ له في الوصف بالتقدم، ومنه بناء قديم ودار قديمة إذا بولغ له في الوصف بالتقدم. وليس معنى الإله مأخوذاً من هذا، ولأن النبي محدث وصفاته محدثة، وليس إذا كان الموصوف نبياً وجب أن يكون صفاته أنبياء لكونها محدثة، كذلك لا يجب إذا كانت الصفات قديمة والموصوف بها قديماً، أن تكون إلهة لكونها قديمة وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر. كلام **ابن سينا** في الرسالة الأضحوية في مسألة الصفات وتعليق ابن تيمية عليها ما قول **ابن سينا** وهل هو: واحد الذات على كثرة الأوصاف أو قابل لكثرة؟ تعالى عنها بوجه من الوجوه. فيقال له: الكتاب الإلهي مملوء بإثبات الصفات لله تعالى، كالعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، ولم يتنازع اثنان من العقلاء أن النصوص ليست دالة على نفي الصفات، بل إنما هي دالة على قول أهل الإثبات، لكن غاية ما تدعيه النفاة أن ظاهرها دال على ذلك وأنه يمكن تأويله للدليل المعارض. ولا ريب أن ما ذكره لازم لنفاة الصفات، إذ لو كان قولهم هو الحق لكان الواجب بيان ذلك، وإن لم يبين فلا أقل من السكوت عن". (٢)

٢٧٤- "أنك رسول الله ما قاتلناك ولكن أكتب محمد بن عبد الله. فهؤلاء أخذتهم حمية جاهلية في إثبات أسماء الله ونبوة رسوله والملاحدة شاركوهم في ذلك من وجوه كثيرة فإنهم ينفون حقائق أسماء الله وحقيقة رسالة رسوله صلى الله عليه وسلم وغايتهم أن يؤمنوا بها من وجه ويكفروا من وجه كالذين قالوا نؤمن ببعض ونكفر ببعض. ويقال له ذات لا صفة لها لا وجود إلا في الذهن بل لفظ ذات تأنيث ذو ولا تستعمل إلا مضافاً وذات معناه صاحبة كقوله تعالى ﴿عليم بذات الصدور﴾ آل عمران ١١٩ وقوله تعالى ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾ الأنفال ١ وقوله خبيوذلك في ذات الإلهائي في سبيل الإله وجهته. ثم استعملها أهل الكلام بالتعريف فقالوا الذات أي صاحبة والمعنى صاحبة الصفات. فتقدير المستلزم للإضافة بدون الإضافة ممتنع، وهذا كما أثبتته **ابن سينا** وأمثاله من هؤلاء الملحدة، حيث جعلوه وجوداً مطلقاً إما بشرط". (٣)

٢٧٥- "فقول القائل إن الحق في جهة إن أراد به ما هو موجود مباين له فلا موجود مباين له إلا مخلوقاته فإذا كان مبايناً لمخلوقاته فكيف تكون محتوية عليه؟ وإن أراد بالجهة ما فوق العالم فلا ريب أن الله فوق العالم وليس هناك إلا هو وحده وليس فوق المخلوقات إلا خالقها هو العلي الأعلى. فصول قول **ابن سينا** فإنه لا يخلو إما أن تكون هذه المعاني واجباً تحققها وإتقان المذهب الحق فيها أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٠/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥٤/٥

فيها فإن كان البحث عنها معفواً عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية وإن كان فرضاً محكماً فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة. فهذا كله حجة على إخوانه نفاة الصفاة وهم المخاطبون بهذه الجملة وأما أهل الإثبات فهم يقولون إن ذلك كله مما صرح به في الشريعة. وكذلك قوله وليس التصريح المعنى أو الملبس أو المقتصر". (١)

٢٧٦- "موضعه فما يفهمه إلا الذكي الذي مرّن ذهنه على تسليم المقدمات التي بها يفسدون ذهنه أو على تصور أقوالهم المتناقضة فإن كان من متابعيهم نقلوه من درجة إلى درجة، كما تفعل القرامطة بنقل المستجيبين لهم من درجة إلى درجة، وكذلك هؤلاء الجهمية النفاة لا يمكنهم أن يخاطبوا ذكياً ولا بليداً بحقيقة قولهم، إن لم يتقدم قبل ذلك منه تسليم لمقدمات وضعوها، تتضمن ألفاظاً مجملة، يلبسون بها لعيه الحق بالباطل، فيبقى ما سلمه لهم من المقدمات، مع ما فيه من التلبس والإبهام، حجة لهم عليه فيما ينازعهم فيه، إلى أن يخرجوه أن تمكنوا من العقل والدين كما تخرج الشعرة من العجين، فإن من درجات دعوتهم الخلع والسلخ وأمثال هذه العبارات. وقد رأيت كتبهم فرأيتهم يحتجون على طوائف المسلمين الذين فيهم بدعة بما وافقوهم عليه من البدعة، كما احتج **ابن سينا** على المعتزلة، ونحوهم من نفاة الصفات، بما وافقوه عليه من هذه الأقوال المبتدعات، وإلا فالفطر السليمة تنكر أقوال النفاة، إذ قد توافق على إنكارها الفطر والمعقول، والسمع المنقول، وإنما يخالف بنوع من الشبه الدقيقة، التي هي من أبطل الباطل في الحقيقة. ولقد حدثني بعض أصحابنا أن بعض الفضلاء، الذين فيهم نوع". (٢)

٢٧٧- "**وابن سينا** وأمثاله من ملاحدة الفلاسفة لما كانوا إنما يخاطبون من المسلمين من هو ناقص في العلم والدين: إما رافضي وإما معتزلي وإما غيرهما صاروا يتكلمون في خيار القرون بمثل هذا الكلام. وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم. ثم يقال لهذا الأحمق: أن كل أمة فيها ذكي وبليد". (٣)

٢٧٨- "ويوافق قول أهل الإثبات، ويبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينكر على أهل الكتاب ما يخبرون به من الصفات التي تسميها النفاة تجسيمياً وتشبيهاً، وإنما أنكر عليهم ما وصفوا الله تعالى به من النقائص والعيوب. ولهذا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين أنهم ذموا أهل الكتاب بما يذمهم به نفاة الصفات، ولا يذكرون لفظ التجسيم ونحوه من الألفاظ التي أحدثها المحدثون: لا بمدح ولا ذم، ولا يقولون ما تقوله النفاة إن التوراة فيها تشبيه، كما قال **ابن سينا** الكتاب العبراني كله من أوله إلى آخره تشبيه صرف. فإنه يقال له: ما تعني بقولك: إنه تشبيه، أتعني أنه متضمن للإخبار بأن صفات الرب مثل

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/٥٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/٦١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥/٧٠

صفات العباد، أو متضمن لإثبات الصفات التي يوصف الخلق بما هو بالنسبة إليهم كتلك الصفات بالنسبة إلى الله؟ فإن أردت الأول، فهذا كذب على التوراة، فليس فيها الإخبار بأن صفات كصفات عباده، بل فيها نفي التمثيل بالله. وإن أردت الثاني فهذا أمر لا بد منه لك ولكل أحد، فإنك وأمثالك تقولون: إن الله موجود، مع قولكم: إن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وتقولون، وتقولون إنه عقل وعقل ومعقول. مع قولكم: إن اسم العقل يقع على العقول العشرة، وتقولون: إنه علة للعالم، مع". (١)

٢٧٩- "وقول ابن سينا هو الإقرار بالصانع مقدساً عن الكم، والكيف، والأين، ومتى، والوضع والتغير حتى يصير الاعتقاد أنه ذات واحدة، لا يمكن أن يكون له شريك في النوع، أو يكون له جزء وجودي كمي أو معنوي... إلى آخره. فكلامه هذا يتوهم الجاهل أنه تعظيم لله تعالى ومراده انه ليس لله علم، ولا قدرة ولا إرادة، ولا كلام، ولا محبة، وأنه لا يرى ولا يباين المخلوقات. قلت: وقد تكلمنا على هذا وعلى ثبوت الكليات في الخارج التي ذكرها في إشارته وشرحها شارحو إشاراته، كالرازي والطوسي وابن كمونه اليهودي وأمثالهم فإنه ذكر دليل توحيدهم وقدم قبله مقدمات. كلام ابن سينا عن الصفات الذاتية والعرضية تعليق ابن تيمية عليهقال في الإشارات: كل أشياء تختلف بأعيانها وتتفق في أمر مقوم لها: فإما أن يكون ما تتفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف فيه،". (٢)

٢٨٠- "الأول الذي هو بمعنى الامتياز، فإذا كان كل من البياضين ممتازاً عن الآخر ببياضه الذي يخصه فهو ممتاز عنه أيضاً بلونيته وعرضيته التي تخصه وكذلك الإنسانان فما امتاز به كل منهما عن الآخر لازم للمشارك الكلي الذي في الذهن فذاك ليس بلازم ولا ملزوم إذ يمكن تقدير حيوان ولون مجرداً في الذهن ليس له لازم ولا ملزوم وأما الحيوان الموجود في الخارج فهو حيوان معين يلزمه معين إما إنسان معين وإما فرس معين وإما نحو ذلك وهذا المعين حاصل مع هذا المعين أبداً ولكن ليس لازماً لحيوان آخر فإذا عدم هذا الإنسان المعين عدم هذا الحيوان المعين فإذا وجد آخر لم يكن هو المستلزم لهذا المعين فالحاصل أن كل موجود في الخارج بعينه فجميع صفاته اللازمة متلازمة يلزم من وجود إنسانيته وجود حيوانيته ويلزم من وجود حيوانيته وجود إنسانيته. تابع كلام ابن سينا وتعليق ابن تيمية عليها المقدمة الثانية فإنه قال: قد يجوز أن تكون ماهية الشيء سبباً لصفة من صفاته، وأن تكون صفة له سبباً لصفة أخرى، مثل الفصل للخاصة، ولكن لا يجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء إنما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود، أو بسبب". (٣)

٢٨١- "عليه ولو كان شرطاً فالمحل حينئذ سبب وهم يزعمون أن الماهية قابلة لوجودها فتكون سبباً لوجودها فتناقض قولهم. وأما عند التحقيق فيجوز أن تكون الماهية أو شيء من صفاتها شرطاً في صفة أخرى ولو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨٧/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠١/٥

كنا ممن يقول إن في الخارج ماهية مغايرة لوجوده لجوزنا أن تكون الماهية شرطاً لوجودها لأن الشرط لا يجب أن يتقدم المشروط بخلاف العلة فإنها تتقدم المعلول ولكن لما لم يكن في الخارج إلا الوجود الذي هو ماهية نفسه امتنع أن تكون هناك ماهية تكون شرطاً لوجود نفسها أو لا تكون شرطاً لوجود نفسها. ثم قال **ابن سينا** في تقرير توحيدهم واجب الوجود المتعين إن كان تعينه ذلك لأنه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره وإن لم يكن تعينه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول لأنه إن كان وجوب الوجود لازماً لتعينه كان الوجوب لازماً لماهية غيره أو صفة وذلك محال وإن كان عارضاً فهو أولى أن يكون لعله وإن كان ما تعين به". (١)

٢٨٢- "المعين، وهذا المعين، وسائر الجزئيات، فيلزم انحصاره في كل جزئي من جزئياته، وانحصاره في واحد يمنع وجوده في غيره، كما يمتنع وجود الجزئي في جزئي آخر، فكيف يكون منحصراً في جزئي مع انحصاره في جزئي آخر، فإن هذا جمع بين النقيضين مرات متعددة، بل لا ينحصر كثرة. فلو كان الآمدي ذكر هذا في هذا الموضوع، لعلم بطلان هذه الحجة التي حررها لأتباع **ابن سينا** في كتابيه الكبيرين، ولم يبين علتها، ولعرف حلها ولم يقتصر على معارضتها. وكذلك الرازي يحتج بمثل هذه كثيراً مع أنه ينقضها كثيراً، كما قال في ملخصه حكاية عن المتفلسفة: أما الكلي العقلي، فالمشهور أن الصورة الذهنية أي وجوده بما هو في الذهن فقط لا في الخارج قالوا في بيان ذلك إن الأمر الموصوف بالكلية موجود: إما في الذهن، وإما في الخارج، وإلا لكان عدماً صرفاً، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين، ومحال أن يكون موجوداً في الخارج، لأن كل موجود في الخارج فهو مشخص معين، ولا شيء من المشخص المعين مشترك فيه بين كثيرين، ينتج لا شيء من الموجود في الخارج بمشترك فيه بين كثيرين، وكل كلي مشترك فيه بين". (٢)

٢٨٣- "أنكروا وجود قائم بنفسه موجود لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه، ويزعمون أن نفي هذا من حكم الوهم والخيال التابع للحس، فإذا طولبوا بدليل يدل على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، كان ملجؤهم وغيائهم هي هذه الكليات، كما فزع إليها **ابن سينا** ومن أخذ ذلك عنه الرازي وأتباعه مثل الأصبهاني وغيره. قول **ابن سينا** في الإشارات عن الكليات قال **ابن سينا** في أول النمط الرابع الذي هو في الوجود وعلمه أنه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأن ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وأن ما لا يتخصص بمكان أو بوضع بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم فلا حظ له في الوجود وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء إنك ومن يستحق أن يخاطب تعلمان أن هذه المحسوسات قد يقع عليها". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٥/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٨/٥

٢٨٤- "للأبدان كذلك تعرض الأمراض للنفوس مرض الشبهات والشهوات. وفي الحديث المأثور: إن الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، ويجب العقل الكامل عند حلول الشهوات، رواه البيهقي مرسلًا، وزاد فيه بعضهم: ويجب السماحة، ولو بكف من تمرات، ويجب الشجاعة ولو على قتل الحيات. ولكن البراهمة أنكرت ما سوى هذا الموجود المحسوس، كما هو قول الطبيعية من الفلاسفة، وقول الفرعونية ونحوهم، وهذا هو المردود عليهم، وسيأتي بيان ذلك في حكاية الإمام أحمد مناظرتهم لجهنم، ويمكن أن الراهمة أو بعضهم قال مالا يمكن معرفته بالحس ألَبته فهو ممتنع وهذا قول أكثر أهل الأرض من أهل الملل وغيرهم، وهو القول الذي أنكره **ابن سينا** وأراد إبطاله. لكن هؤلاء نوعان: منهم من أنكر مالا يحسه عموم الناس في الدنيا، حتى أنكر الملائكة والجن، بل وجحد رب العالمين سبحانه، فهؤلاء هم الكفار الدهرية المعطلة المحضة. **وابن سينا** وأمثاله يردون على هؤلاء لكن يردون عليهم أحياناً بحجج فاسدة. وهذا هو القسم الثاني، وهو إنكار الإنسان مالا يحس في الدنيا. وأما القسم الثالث، وهو أن الموجود هو ما يمكن الإحساس به، ولو في الآخرة، وأن ما أخبرت به الرسل من الغيب، كما أخبرت به عن الجنة والنار وعن الملائكة، بل وإخبارهم عن الله تعالى، هو مما يمكن معرفته بالحس، كالرؤية." (١)

٢٨٥- "والتركيب يقع عندهم كما ذكره **ابن سينا** وغيره، وذكره الغزالي عنهم في تهافت الفلاسفة وغيره على خمسة أنواع أحدها: تركيب الموجود من الوجود والماهية. والثاني: تركيب الحقيقة من الأمور العامة والخاصة: كالوجود العم، والوجوب الخاص. والثالث: تركيب الذات الموصوفة من الذات والصفات. والرابع: تركيب الذات القائئة بنفسها، المبينة لغيرها المشار إليها: من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها. والخامس: تركيبها من المادة والصورة التي يقال أنها مركبة منها. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا أنه يمتنع وجود موجود قائم بنفسه: سواء كان واجباً أو ممكناً بدون ثبوت هذه المعاني التي سموها تركيباً وإن تسميتهم لذلك تركيباً غلط منهم. وإن قالوا: هو اصطلاح اصطلاحنا عليه فلا ترتفع بسبب غلط الغالطين وأوضاعهم اللفظية الحقائق الموجودة والمعاني العقلية. وأنه ليس في العقل ما يمنع ذلك بل العقل يصدق السمع الدال على إثبات صفات الله تعالى ومباينته لمخلوقاته، وأن العقل أثبت موجوداً واجباً بنفسه غنياً عما سواه وأما كون ذلك الموجود لا يكون إلا حياً عالماً قادراً، أو لا يكون إلا". (٢)

٢٨٦- "وجمهور العقلاء يخالفونهم في إثبات ذلك فضلاً عن تسميته تركيباً ولو سلم لهم ثبوت ما يدعونه لم تكن تسميته مركباً من اللغة المعروفة بل هو واضح اصطلاحاً عليه فإن الجسم الذي له صفات كالتفاحة التي لها لون وطعم وريح لا يعرف في اللغة المعروفة إطلاقاً كونها مركبة من لونها وطعمها وريحها ولا تسمية ذلك أجزاء لها ولا يعرف في اللغة أن يقال إن الإنسان مركب من الطول والعرض والعمق بل ولا أنه مركب من حياته ونطقه

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٤٢/٥



إلى أمثال ذلك من الأمور التي يسميها من أهل الفلسفة والكلام تركيباً إما غلطاً في المعقولات وإما اصطلاحاً انفردوا به عن أهل اللغات. فليس لهؤلاء أن ينفوا ما علم ثبوته بالشرع والدعاء ومضاهاة للمشركين والنصارى والصابئين الذين ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ التوبة: ٣١. وهذه الشفاعة التي أثبتتها المشركون وأبطلها القرآن رأيت من هؤلاء المتفلسفة نفاة الصفات **كابن سينا** ومن ضاهاهم في بعض الأمور". (١)

٢٨٧- "وكذلك التقدم، فإن تقدم الشرط على المشروط غير واجب، وأما تقدم الموجب على الموجب، والفاعل على المفعول، والعلة على المعلول، فلا ريب فيه عند جماهير العقلاء. ومعارضة الرازي لهم بالماهية الممكنة القابلة لوجودها، إذا قيل بتعددتها معارضة صحيحة وأما فرق المعارض له بأن الماهية في الواجب فاعلة للوجود فغلط فإن ماهية الواجب إذا قيل بمغايرتها لوجوده، ليست فاعلة لوجوده بل هي أيضاً قابلة لوجوده كالممكن لكن وجوده واجب مع هذا القبول. والقابل والمقبول كلاهما واجب بنفسه يمتنع عدمه، بخلاف الممكن، كما تقوله الصفاتية في الذات والصفات، وكما تقوله الفلاسفة فيما يدعون قدم ذاته ووجوده من الممكنات كالفلك، فإن **ابن سينا** وأتباعه يقولون: إن ماهيته محل لوجوده، وكلاهما قديم يمتنع عدمه، لكن وجوده بغيره، فإذا عقل هذا في الواجب بغيره، ففي الواجب بنفسه أولى إذا قيل إن نفسه محل لوجوده، وكلاهما واجب بماهيته ووجوده، يمتنع نفي واحد منهما. وبهذا يظهر الجواب عن النظم الذي حرره الآمدي فإن قوله إذا لم يتم تحقق مسمى واجب الوجود في كل من الشئيين إلا بما به التخصيص والامتنياز وجب افتقار مسمى واجب الوجود إلى أمر خارج عن المفهوم من اسمه، فلا يكون واجباً بذاته". (٢)

٢٨٨- "حيث حكى عنهم أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي وهذا لغلط منه حيث ظن أن الكلي الذي هو مورد التقسيم يكون ثابتاً مشتركاً في الخارج وهذا أصل للمنطقيين يخالفهم فيه أئمة الكلام بحسب ما فهمه من كلام أهل المنطق فغلط. والمقصود هنا أن قول أبي هاشم وأتباعه خير من قول **ابن سينا** وأما إذا كان الوجود هو الماهية ولا مشترك في الخارج، كما هو قول الأشعري وعامة المثبتة للصفات، وهو الصواب، فلا يحتاج إلى هذا الجواب. وليس المراد أن ماهيته وجود مطلق مجرد كما يقوله **ابن سينا** وابن التومرت وغيرهما من الجهمية ولكن المراد أن حقيقته المختصة به، هي وجوده المختص به وليس ذلك وجوداً مطلقاً ولا مجرداً وكذلك يقول في كل موجود إن حقيقته المختصة به هي وجوده المختص به وقد ذكرنا هذا الجواب على تقدير مغايرة وجوده لماهيته لانه نافع في عامة ما يوردونه لنفي الصفات. كلام الإمام أحمد عن تعلق الصفات بذات الله تعالقال الإمام أحمد باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى فقلنا لم أنكرتم ذلك؟ قالوا إن الله لم". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٧/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٥/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٥٧/٥

٢٨٩- "أفضل بكلامه بشراً كثيراً وأتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية. تعليق ابن تيمية قلت: فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من مناظرة جهنم لأولئك السمنية، هم الذين يحكى أهل المقالات عنهم أنهم أنكروا من العلم ما سوى الحسيات، ولهذا سألوا جهنماً: هل عرفه بشيء من الحواس الخمس؟ فقال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ فإنهم لا يعرفون إلا المحسوس، وليس مرادهم أن الرجل لا يعلم إلا ما أحسه، بل لا يثبتون إلا ما هو محسوس للناس في الدنيا. وهؤلاء كالمعطلة الدهرية الطبائية من فلاسفة اليونان ونحوهم، الذين ينكرون سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويحسونه، وهو وجود الأفلاك وما فيها. هؤلاء الذين ذكر **ابن سينا** قولهم في إشاراته حيث قال قال: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً. وهذا هو القول الذي أظهره فرعون، وإليه يعود عند التحقيق قول أهل الوحدة. لكن هؤلاء يعتقدون أنهم يثبتون الخالق، وأن وجوده". (١)

٢٩٠- "وجود المخلوق، فهم متناقضون. ثم إن جهنم بن صفوان رد عليهم كرد أرسطو **وابن سينا** وأمثالهم من المشائين على الطبيعيين منهم، وهؤلاء يثبتون وجوداً عقلياً غير الوجود المحسوس، ويعتقدون أنهم بهذا الرد أبطلوا قول أولئك، كما تقدم حكاية قول **ابن سينا** لما تكلم على الوجود وعلمه، وقال: قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأبطل هذا القول بإثبات الكليات وقد تقدم التنبيه على فساد هذه الحجة، وأن الكليات تكون في الأذهان لا في الأعيان. ومن لم يقر إلا بالمحسوس إنما نازع في الموجودات الخارجية، لم ينازع في المعقولات الذهنية، وإن نازع في ذلك حصلت الحجة عليه بإثبات المعقولات الذهنية فتبقى الموجودات الخارجية وهي الأصل. والحجة التي ذكرها أحمد عن الجهم انه احتج بها على السمنية، هي من أعظم حجج هؤلاء الثقة الحلولية منهم ونفاة الحلول والمباينة جميعاً فإن النفاة تارة يقولون بالحلول والاتحاد أو نحو ذلك وتارة يقولون لا مباين للعالم ولا داخل فيه. والشخص الواحد منهم يقول هذا تارة، وهذا تارة فإنهم في حيرة، والغالب على متكلميهم نفي الأمرين، والغالب على عبادهم وفقهائهم وصوفيتهم وعامتهم الحلول، فمتكلموهم لا يعبدون شيئاً ومتصوفتهم يعبدون كل شيء". (٢)

٢٩١- "يمكن الإشارة إليها ولا الإحساس بها بوجه من الوجوه، وليست داخل شيء من العالم ولا خارجة ولا مباينة له ولا حالة فيه فإنه من المعلوم أن المعقولات ما عقلها الإنسان، فهي معقولة العقل، وأظهر ذلك الكليات المجردة: كالإنسانية المطلقة، والحيوانية المطلقة، والجسم المطلق، والوجود المطلق، ونحو ذلك، فإن هذه من وجوده في العقل، وليس في الخارج شيء مطلق غير معين، بل لا يوجد إلا وهو معين مشخص، وهو المحسوس، وإنما يثبت العقلية المجردة في الخارج الغاطون من المتفلسفة كالفيتاغورية الذين يثبتون العدد المجرد،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٥

والأفلاطونية الذين يثبتون المثل الأفلاطونية، وهي الماهيات المجردة، والهيولى المجردة، والمدة المجردة، والخلاء المجرد. وأما أرسطو وأصحابه كالفارابي وابن سينا فأبطلوا قول سلفهم في إثبات مجردة عن الأعيان ولكن أثبتوها مقارنة للأعيان فجعلوها مع الأجسام المحسوسة جواهر معقولة كالمادة والصورة، وإذا حقق الأمر عليهم، لم يوجد في الخارج إلا الجسم وأعراضه، وأثبتوا في الخارج أيضاً الكليات مقارنة للأعيان، وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الأعيان بصفاتها القائمة بها. وكذلك ما أثبتوه من العقول العشرة المفارقات، إذا الأمر عليهم لم يوجد لها وجود إلا في العقل لا في الخارج، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع. فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السمنية الطبيعية بإثبات موجود عقلي، هو كحجة المشائين على الطبيعية، وما في". (١)

٢٩٢- "فهذا الذي وصفه الإمام أحمد وغيره من علماء السلف من كلام الجهمية هو كلام من وافقهم من القرامطة الباطنية والمتفلسفة المتبعين لأرسطو كابن سينا وأمثاله ممن يقول إنه الوجود المطلق أو المقيد بالقيود السلبية ونحو ذلك وهو حقيقة كلام القائلين بوحدة الوجود. ولهذا ذكر عنهم أنهم سلبوه كل ما يتميز به موجود عن موجود فسلبوه الصفات والأفعال وسائر ما يختص بوجود. ولما قالوا هو شيء لا كالأشياء علم الأئمة مقصودهم فإن الموجودين لا بد أن يتفقا في مسمى الشيء فإذا لم يكن هناك قدر اتفقا فيه أصلاً لزم أن لا يكونا جميعاً موجودين وهذا مما يعرف بالعقل. ولهذا قال الإمام أحمد فقلنا إن الشيء الذي كالأشياء قد عرف أهل العقل إنه لا شيء فبين أن هذا مما يعرف بالعقل وهذا مما يعلم بصريح المعقولات. ولهذا كان قول جهم المشهور عنه الذي نقله عنه عامة الناس أنه لا يسمى الله شيئاً لأن ذلك بزعمه يقتضي التشبيه لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لزم اشتراكهما في مسمى الشيء وهذا تشبيه بزعمه". (٢)

٢٩٣- "الطريقة داود وأمثاله من نفاة القياس أصحاب الظاهر، قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم، مع أنه لا يثبت علماً هو صفة، ويزعم أن أسماء الله، كالعليم والقدير ونحوهما، لا تدل على العلم والقدرة، وينتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذماً عظيماً، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات. ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعتة أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنة والحديث من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك. ثم المتفلسفة الدهرية، كالفارابي وابن سينا يزعمون أن العقل يحيل معاد الأبدان، فيجب تقديم العقلية على دلالة السمع، ويخاطبون من أقر بالمعاد من المعتزلة وموافقيهم في نفي ذلك، بما تخاطب به المعتزلة المثبتة الصفات، ويقولون لهم: قولنا في نصوص المعاد كقولكم في نصوص الصفات". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٠/٥

٢٩٤- "قلت: وهذا مبني على توحيد **ابن سينا** ومن وافقه من الفلاسفة، المتضمن نفي الصفات. وجماهير العقلاء من المسلمين واليهود والنصارى، والفلاسفة القدماء والمتأخرين، يقدحون في موجب هذا الدليل. وليس هو طريق أرسطو وقدماء الفلاسفة، ولا طريقة ابن رشد وأمثاله من المتأخرين. بل هذا المسلك عند جمهور العالم من أعظم الأقوال فساداً في الشرع والعقل. وأما المسلك الأول فهو أيضاً عند جمهور أهل الملل وجمهور الفلاسفة باطل مخالف للشرع والعقل. والمسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو قديمة أو ممكنة وحادثه، وهو مبني على تماثل الأجسام، وهو باطل عند أكثر العقلاء، وهو مبني على مقدمتين: إحداهما: أن اختصاص كل جسم بما له من الصفات لا يكون إلا لسبب منفصل. والثانية: أن ذلك السبب لا يكون إلا مخصصاً ليس بجسم. قلت: وهاتان المقدمتان قد عرف نزاع العقلاء فيها، وما يرد عليهما من النقض والفساد، ومخالفة أكثر الناس لموجبهما. (١)

٢٩٥- "فإذا قلتم للملاحدة: إثبات المعاد معلوم بالاضطرار من دين الرسول. قلنا لكم: وإثبات الصفات والعلو والأفعال معلوم بالاضطرار من دين الرسول. وقد تقدم من كلام الملاحدة، **كابن سينا** ونحوه، ما يبين ذلك، وكل من تدبر كلام السلف والأئمة في هذا الباب، علم أن الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمة من جملة الملاحدة الزنادقة. ولهذا لما صنف الإمام أحمد ما صنفه في ذلك سماه الرد على الزنادقة والجهمية وكذلك ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية. وقال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وقال يوسف بن أسباط، وابن المبارك: أصول البدع أربعة: الشيعة والخوارج والمرجئة والقدرية. قيل: والجهمية فقالوا: ليست الجهمية من أمة محمد. ونقل مثل ذلك عن الزهري أنه قال: ليس الجعدي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم. كلام الدارمي في كتاب الرد على الجهمية وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الرد على الجهمية: (٢)

٢٩٦- "وكذلك النصارى تعظم ما هو من هذا الباب وهكذا الفلاسفة تجد أحدهم إذا سمع أئمتهم يقولون: الصفات الذاتية والعرضية والمقوم والمقسم والمادة والهيولى، والتركيب من الكم والكيف، وأنواع ذلك من العبارات، عظمها قبل أن يتصور معانيها، ثم إذا طلب معرفتها لم يكن عنه في كثير منها إلا التقليد لهم. ولهذا كان فيها من الكلام الباطل المقرون بالحق ما شاء الله، ويسمون عاقلات، وإنما هي عندهم تقليديات، قلدوا فيها ناساً يعلمون أنهم ليسوا معصومين، إذا بين لأحدهم فسادها لم يكن عنده ما يدفع ذلك، بل ينفي تعظيمه المطلق لرؤوس تلك المقالة، ثم يعارض ما تبين لعقله فيقول: كيف يظن بأرسطو **وابن سينا** وأبي الهذيل، أو أبي علي الجبائي ونحو هؤلاء أن يخفي عليه مثل هذا؟ أو أن يقول مثل هذا؟. وهو مع هذا يرى أن الذين قلدوا المعصوم الذي لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٣/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٢/٥

ينطق عن الهوى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤] ، قد بحسوا أنفسهم حظها من العقل والمعرفة والتمييز، ورضوا بقبول قول لا يعلمون". (١)

٢٩٧- "القدح في أصل الشرع - إنما يصح منهم هذا الكلام إذا أقروا بصحة الشرع بدون المعارض، وذلك بأن يقرؤا بنبوة الرسول، وبأنه قال هذا الكلام، وبأنه أراد به كذا، وإلا فمع الشك في واحدة من هذه المقدمات، لا يكون معهم عن الرسول من الخير ما يعلمون به تلك القضية المتنازع فيها بدون معارضة العقل، فكيف مع معارضة العقل، أما النبوة: فمن لم يعلم أن الرسول عالم بهذه القضية التي أخبر بها، وأنه معصوم أن يقول فيها غير الحق، لم يمكن أن يعلم حكمها بخبره، فمتى جوز أن يكون غير عالم مع خبره بها، يجوز عليه أن يخطئ فيما يخبر به عن الله واليوم الآخر أو أن يكذب، لم يستفد بخبره علماً، ومن كانت النبوة عنده مكتسبة، من جني نبي الفلاسفة، وأن خاصة النبي قوة ينال بها العلم، وقوة يتصرف بها في العلم، وقوة تجعل من المعقولات في نفسه خيالات ترى وتسمع، فتكون تلك الخيالات ملائكة الله وكلامه، كما يقول ابن سينا وأتباعه من المتفلسفة - لم يمكنه أن يجزم بأن الرسول عالم بما يقوله، معصوم أن يقول غير الحق، فكيف إذا كان يقول: إن الرسول قد يقول ما يعلم خلاف. فهؤلاء يمتنع أن يستفيدوا بخبر الرسول علماً، فكيف يتكلمون في المعارضة؟ وكذلك من لم يعلم ثبوت الأخبار لم يتكلم في حصول العلم بموجبها". (٢)

٢٩٨- "وكذلك من قال: إن الدليل السمعي لا يعلم به مراد المتكلم، كما يقول الرازي ومتبعوه الذين يزعمون أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، فهؤلاء ليس عندهم دليل شرعي يفيد العلم بما أخبر به الرسول، فكيف يعارضون ذلك المعقول. وكذلك أيضاً من عرف أن معقولاتهم التي يعارضون بها الشرع باطلة، امتنع أن يعارض بها دليلاً ظنياً عنده، فضلاً عن أن يعارض بها دليلاً يقينياً عنده، ولهذا كان الذين صرحوا بتقديم الأدلة العقلية على الشرعية مطلقاً، كأبي حامد والرازي ومن تبعهم، ليس فيهم من يستفيد من الأنبياء علماً بما أخبروا به، إذا لم يكونوا مقرين بأن الرسول بلغ البلاغ المبين المعصوم، بل إيمانهم بالنبوة فيه ريب: إما لتجويز أن يقول خلاف ما يعلم، كما يقول ابن سينا وأمثاله، وإما لتجويز أن يكون لا علماً بذلك، كما تقوله طائفة أخرى، وإما لأنه جائز في النبوة - لم يجزم بعد بأن النبي معصوم فيما يقوله، وأنه بلغ البلاغ المبين، فلا تجد أحداً ممن يقدم المعقول مطلقاً على خبر الرسول إلا وفي قلبه مرض في إيمانه بالرسول، فهذا محتاج أولاً إلى أن يعلم أن محمداً رسول الله الصادق المصدق، الذي لا يقول على الله إلا الحق، وأنه بلغ البلاغ المبين، وأنه معصوم عن أن يقره الله على خطأ فيما بلغه وأخبر". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣١٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٤١/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٤٢/٥

٢٩٩- "الوجه الثامن والثلاثونقال: إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم ما بين للناس أصول إيمانهم، ولا عرفهم علماً يهتدون به، في أعظم أمور الدين، وأجل مقاصد الدعوة النبوية، وأجل ما خلق الخلق له، وأفضل ما أدركه الخلق وحصلوه وانتهوا إليه، بل إنما بين لهم الأمور العملية، فإذا كان كذلك فمن المعلوم أن من علمهم وبين لهم أشرف القسمين، وأعظم النوعين، كان ما أتاهم به أفضل مما أتاهم به من لم يبين إلا القسم المفضول والنوع المرجوح. وحينئذ فمذهب النفاة للصفات ليس من أئمتة أحد من خيار هذه الأمة وسابقيها، وإنما أئمتهم الكبار: القرامطة الباطنية من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، ومن يوافق هؤلاء من ملاحدة الفلاسفة، وملاحدة المتصوفة القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد، **كابن سينا**، والفارابي، وابن عربي، وابن سبعين، وأمثال هؤلاء. ثم من امثل هؤلاء كأئمة الجهمية: مثل الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وأبي الهذيل العلاف، وأبي إسحاق النظام". (١)

٣٠٠- "فإذا كان الحق هو قول النفاة، ولم يتكلموا إلا بما يدل على نقيضه، كانوا - مع أنهم لم يهدوا الخلق ويعلموهم الحق عند النفاة، - قد لبسوا عليهم ودلسوا، بل أضلوهم وجهلوهم وأخرجوهم إلى الجهل المركب، وظلمات بعضها فوق بعض: إما من علم كانوا عليه وإما من جهل بسيط، أو حيروهم وشككهم وجعلوهم مذبحين لا يعرفون الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال، إذ كانوا ما تكلموا به عارضوا به طرق العلم العقلية والكشفية. فعند هؤلاء كلام الأنبياء وخطابهم في أشرف المعارف وأعظم العلوم يمرض ولا يشفي، ويضل ولا يهدي، ويضر ولا ينفع، ويفسد ولا يصلح، ولا يركي النفوس ويعلمها الكتاب والحكمة، بل يدسي النفوس ويوقعها في الضلال والشبهة، بل يكون كلام من يسفست تارة ويبين أخرى، كما يوجد ف كلام كثير من أهل الكلام والفلسفة، كابن الخطيب، **وابن سينا**، وابن عربي، وأمثالهم خيراً من كلام الله وكلام رسله، فلا يكون خير الكلام كلام الله، ولا أصدق الحديث حديثه، بل يكون بعض قرآن مسيلمة الكذاب، الذي ليس فيه كذب في نفسه، وإن كانت نسبته إلى الله كذب، ولكنه مما لا يفيد كقوله: الفيل وما أدراك ما الفيل، له زلوم طويل، إن ذلك من خلق ربنا". (٢)

٣٠١- "يسمعه الخطاب الذي أراد به خلاف ظاهره، إلا إذا أخطر بباله العقلي المعارض. فلما قلت له: هذا مبني على قاعدة الحسن والقبح، وأيضاً فالتفريط من المكلف، كما تقدم إيراده. فيقال لكم هنا كذلك: هذا مبني على قاعدة الحسن والقبح، وأيضاً فالتفريط من المكلف، لأنه لما اعتقد في الأدلة السمعية أنها تفيد اليقين، وهي لا تفيد اليقين، كان مفراطاً، فكان جزمه بمدلول خبر الشارع مطلقاً تفريط منه، مع تجويزه أن يريد بخطابه خلاف ظاهره. فإن سلكوا طريقة أخرى: وهو أنه لا يحتج بالسمع على شيء من المسائل العلمية، وقالوا: المعاد ونحوه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم، كما علم وجوب الصلاة، وأجابوا به **ابن سينا**،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٩/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٦٤/٥

وكان هذا أيضاً جواباً لأهل الإثبات، فإن إثبات الأسماء والصفات، والأفعال معلوم بالضرورة، بل وإثبات لعلو أيضاً. ومنشأ الضلال قوله: (لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما دل عليه الدليل السمعي) وإثبات هذا التقدير هو الذي أوقعكم في هذه المحاذير، فكان ينبغي لكم أن تعلموا أن هذا التقدير يجب نفيه قطعاً، وأنه يمتنع أن يقوم دليل قاطع عقلي مخالف للدليل السمعي". (١)

٣٠٢- "إذا قلت: إن العقل دل على أنه باطل، كان الشأن في المقدمات التي يبنى عليها ذلك، وتلك المقدمات أضعف في الفطرة من هذه المقدمات، فكيف يدفع الأقوى بالأضعف. الثامن: أن المثبتين قالوا: بل المقدمات المعارضة لهذا الحكم هي من الوهم والخيال الباطل، مثل إثبات الكليات في الخارج، وتصور النفي والإثبات المطلقين ثابتين في الخارج، وتصور الأعداد المجردة ثابتة في الخارج، فإن هذه المتصورات كلها لا تكون إلا في الذهن، ومن اعتقد أنها ثابتة في الخارج فقد توهم وتخيل ما لا حقيقة له، وجعل هذا التوهم والخيال الباطل مقدمة في دفع القضايا البديهية. التاسع: أن يقال: لا نسلم أن في الفطرة قضايا تستلزم نتائج تناقض ما حكمت به أو لا كما يدعونه، فإن هذا مبني على أن المقدمات المستلزمة ما يناقض الحكم الأول مقدمات صحيحة، وليس الأمر كذلك، كما سنبينه إن شاء الله تعالى، فإن هذه المقدمات هي النافية لعلو الله على خلقه ومباينته لعباده، والمقدمات المستلزمة لهذا ليست مسلمة، فضلاً عن أن تكون بديهية. الوجه العاشر: أن الذين جعلوا هذه القضايا من حكم الوهم الباطل هم طائفة من نفاة الصفات الجهمية، من المتكلمين والمتفلسفة، ومن تلقى ذلك عنهم، وهذا معروف في كتب **ابن سينا** ومن اتبعه من أهل المنطق". (٢)

٣٠٣- "وكثير من أهل المنطق، كابن رشد الحفيد وغيره، يخاف **ابن سينا** فيما ذكره في هذا الباب من الإلهيات والمنطقيات، ويذكر أن مذهب الفلاسفة المتقدمين بخلاف ما ذكره، وأما الأساطين قبله فالنقل عنهم مشهور بخلافهم في هذا الباب. كلام **ابن سينا** في الإشارات عن الخيال والوهميات المقصود أن هذا الكلام عامة من تكلم به من المتأخرين أخذوا من **ابن سينا**. ومن تدبر كلامه وكلام أتباعه فيه وجده في غاية التناقض والفساد، فإنه قال في (إشارته) التي هي كالمصحف لهؤلاء المتفلسفة الملحدة - لما ذكر مواد القياس، وتكلم عن القضايا من جهة ما يصدق بها وذكر أن: أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم أربعة: مسلمات، ومظنونات وما معها. ومشتبهات بغيرها، ومتخيلات. قلت: المتخيلات هي مواد القياس الشعري، والمشتبهات هي مواد السوفسطائي، وما قبل ذلك هو مواد البرهان والخطابي والجدلي. قال: والمسلمات: إما معتقدات، وإما مأخوذات. والمعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها، والمشهورات". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٩/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩/٦



٣٠٤- "للمعقول، لأن المعقولات أمور كلية تتناول هذا المعين وهذا المعين، سواء كان جوهرًا قائمًا بنفسه، أو معنى في الجوهر والحس الباطن والظاهر، لا يتصور إلا أموراً معينة فلا منافاة بينهما، فالحس الظاهر يدرك الأعيان المشاهدة وما قام بها من المعاني الظاهرة كالألوان والحركات، والذي سموه الوهم جعلوه يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي لا تدرك بالحس الظاهر، كالصدقة والعداوة ونحو ذلك، والتخيل هو بمثل تلك المحسوسات في الباطن، ولهذا جعلوا الإدراكات ثلاثة: الحس والتخيل والعقل. قال ابن سينا: (والشيء يكون محسوساً عندما يشاهد، ثم يكون متخيلاً عند غيبته بتمثل صورته في الباطن، كزيد الذي أبصرته مثلاً، إذا غاب عنك فتخيلته، وقد يكون معقولاً عندما يتصور من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً لغيره. وهو عندما يكون محسوساً تكون غشيبته غواش غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته، مثل: أين، ووضع وكيف، ومقدار بعينه، لو". (١)

٣٠٥- "الغريبة، التي لا تلزم ماهيته عن ماهيته، فهو معقول لذاته، ليس يحتاج إلى عمل يعمل به، يعده لأن العقل ما من شأنه أن يعقله، بل لعله في جانب ما من شأنه أن يعقله). قلت: هذا الكلام هو من أصول أقوالهم، ومنه وقعوا في الاشتباه والالتباس، حتى صاروا في ضلال عظيم. الرد المفصل على كلام ابن سينا فإنه يقال: قوله: (وقد يكون معقولاً عندما يتصور من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً لغيره). أتعني به أن ذلك الإنسان المعقول الذي يكون لهذا وهذا، وهو شيء ثابت في الخارج، هو بعينه لهذا المعين، ولهذا المعين، مغاير للإنسان المعين، ولصفاته القائمة به؟ أم تعني به الإنسان المعقول الكلي الثابت في العقل، الذي يتناول المعينات تناول اللفظ العام لمفرداته؟ فإن أردت الأول فهذا باطل لا حقيقة له، ونحن نعلم بالضرورة أن هذا الإنسان المعين ليس فيه شيء من الإنسان المعين الآخر، بل كل". (٢)

٣٠٦- "وثانيها: أن يحصل فيه أحد الموضعين دون الآخر، فيكون مانعاً من الشركة، ولكنه لا يتوقف على الوجود الخارجي، وهو التخيل. فإني إذا شاهدت زيداً ثم غاب، فإني أتخيله على ما هو عليه من الشخصية، فنفس ما تخيلته يمنع من الشركة، وأما هذا الإدراك فإنه لا يتوقف على وجود المدرك في الخارج، فإني يمكنني أن أتخيله بعد عدمه. وثالثهما: أن يخلو عن الموضعين جميعاً، فلا يكون مانعاً من الشركة، ولا موقوفاً على وجود المدرك في الخارج، وهو المسمى بالإدراك العقلي). تعليق ابن تيمية عود لمناقشة ابن سينا قلت: فقد بينوا أن الإدراك العقلي هو ما لا يمنع الشركة، ولا يشترط فيه وجود المدرك من خارج. ومعلوم أن هذا هو إدراك الكليات الثابتة في العقل. وإذا كان كذلك، فقله: (وهو عندما يكون محسوساً تكون غشيبته غواش غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته) كلام يستلزم أن يكون في الخارج شيئان: أحدهما: ماهية مجردة عن المحسوسات،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٦/٦

والثاني: محسوسات غشيت تلك الماهية المجردة المعقولة الثابتة في الخارج، وهذا باطل يعلم بطلانه بالضرورة من تصور ما يقول". (١)

٣٠٧- "الإحساس به، فلا يجوز إثبات إمكان وجود ذلك بناء على وجود هذه المجردات، لأن ذلك دور قبلي، وهو ممتنع. والمقصود أن في كلامهم ما يقتضي أنه ليس في المعقولات إلا ما يعقله العاقل في نفسه، مثل العلم الكلي، وقد يدعون ثبوت هذه المعقولات في الخارج فيتناقضون، وهذا موجود في كلام أكثرهم، يقولون كلهم: الكليات وجودها في الأذهان لا في العيان، ثم يقول بعضهم: إن الكليات تكون موجودة في الخارج، ولهذا كثيراً ما يرد بعضهم على بعض في هذا الموضوع، وهو من أصول ضلالتهم ومجازاتهم. وكلامهم في المعقولات المجردة من هذا النمط، وليس لهم دليل على إثباتها، وإذا حرر ما يجعلونه دليلاً لم تثبت إلا أمور معقولة في الذهن. واسم (الجوهر) عندهم يقال على خمسة أنواع على: العقل، والنفس، والمادة والصورة، والجسم، وهم متنازعون في واجب الوجود: هل هو داخل في مسمى (الجوهر) على قولين، فأرسطو وأتباعه يجعلونه من مقولة الجوهر، وابن سينا وأتباعه لا يجعلونه من مقولة الجوهر، وإذا حرر ما يثبتونه من العقل والنفس والمادة والصورة، لم يوجد عندهم إلا ما هو معقول في النفس أو ما هو جسم، أو عرض قائم بجسم، كما قد بسط في موضعه". (٢)

٣٠٨- "فهذه القضية الكلية عقلية، وإن كانت حكماً على الأمور الوهمية الخيالية. وكذلك إذا قلت: كل صداقة فإنها ضد العداوة فهذا حكم بما في عقل كل الأفراد التي هي وهمية. وكذلك إذا قلنا: كل محسوس فإنه جزئي، فهذه قضية كلية عقلية تتناول كل حسي. ومعلون أنه كل ما كان الحكم أعم كان أقرب إلى العقل. فقولنا: كل موجود قائم بنفسه فإنه يشار إليه، وكل موجودين فإما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحابين، من أعم القضايا وأشملها، فكيف تكون من الوهميات التي لا تكون إلا جزئية. وحينئذ فقولهم: إن حكم الوهم والخيال قد يناقض حكم العقل، بمنزلة قولهم: إن حكم الحس قد يناقض حكم العقل، وبمنزلة قولهم: إن حكم العقل يناقض حكم العقل، وليس الكلام في الحس والوهم والخيال والعقل إذا كان فاسداً عرضت له آفة، فإن هذا لا ريب في إمكان تناقض أحكامه، وإنما الكلام في الحس المطلق وتوابعه مما سموه توهاً وتخيلاً. كلام آخر لابن سينا في الإشارات أيضاً فقد قال ابن سينا في مقامات العارفين: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعتري المستبصر". (٣)

٣٠٩- "تارة، وتستعمل بمعنى الظن تارة، ولم ينقل أنها تستعمل بمعنى اليقين، وهم يستعملونها في تصور يقيني، وهو تصور المعاني التي ليست بمحسوسة ولا ريب في ثبوتها، كعداوة الذئب للنعجة، وصداقة الكبش لها، وهو في لغة العرب يقال في هذه المعاني: تصورتها وعملتها وتحققها وتيقنتها وتبينتها، ونحو ذلك من الألفاظ

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٣٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٤٠

الدالة على العلم، ولا يقال: توهمتها، وإلا إذا لم تكن معلمه، فاصطلاحهم مضاد معروف في لغة العرب، بل وفي سائر اللغات. وإذا كان كذلك، فلإدراك الصحيح، الذي يسمونه هم توهماً وتخيلاً، هو نوع من التصور والشعور والمعرفة. كلام **ابن سينا** في إثبات القوة الوهمية وتعليق ابن تيمية عليه يوضح ذلك أنهم قالوا في إثبات القوة الوهمية: كما قال **ابن سينا**: (الحيوانات ناطقها وغير ناطقها - تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس، مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس، وإدراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس: إدراكاً جزئياً: يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده، فعندك قوة هذا شأنها، وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بما غير الحافظ للصورة). " (١)

٣١٠- "فقد تبين أن هذه القوة تدرك معاني غير محسوسة وغير متأدية في الحس، ففرق بينها وبين الحسية والخيالية بأن الخيالية إدراك ما تأدى من الحس. وقد فسر الشارحون ما دل عليه كلامه فقالوا هذا بيان إثبات الوهم والحافظة: أما الوهم فقوة يدرك الحيوان بها معاني جزئية لم تتأد من الحواس إليها، كإدراك العداوة والصدقة والموافقة والمخالفة في أشخاص جزئية، فإدراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها، وكونها مما لا يتأدى من الحواس، دليل على مغايرتها للحس المشترك، ووجودها في الحيوانات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقة. قالوا: وقد يستدل على ذلك أيضاً بأن الإنسان ربما يخاف شيئاً يقتضي عقله الأمن منه كالموتى، وما يخالف عقله فهو غير عقله. وقال **ابن سينا** في إشاراته: (كل ملتذ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك هو بالقياس إليه خير، ثم لا يشك أن الكمالات وإدراكاتها متفاوتة، فكمال الشهوة مثلاً أن يتكيف العضو). " (٢)

٣١١- "من المعاني التي لا تدرك بالحس والخيال، ثم يكون حبه وبغضه، لحل ذلك المعنى تبعاً لحبه وبغضه ذلك المعنى، فالشاة إذا توهمت أن في الذئب قوة تنافرها أبغضته، والتيس إذا توهم أن في الشاة قوة تلائمه أحبها، فهذه القوة هي التي تدرك المحبوبات والمكروهات، من المعاني القائمة بالمحسوسات، وهي التي يحصل بها الرجاء والخوف، فيرجو حصول المحبوب، ويخاف حصول المكروه، ولهذا علقوا الرجاء والخوف بها، كما تقدم من كلامهم، وجعلوا كمالها في التكيف بمحنة ما ترجوه أو تذكره، وقالوا: إن خوف الإنسان من الموتى ونحوهم هو بهذه القوة. وعلى هذا فكل حب وبغض ورجاء وخوف لما لم يحسه الحيوان بحسه الظاهر فهو بهذه القوة. كلام **ابن سينا** في الشفاء عن قوة الوهم لهذا عظموا شأنها، فقال **ابن سينا** في شفاؤه في القوة المسماة بالوهم: (هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فصلاً كالحكم العقلي، ولكن حكماً تخيلياً مقروناً بالجزئية وبالصورة الحسية، وعنه تصدر أكثر الأفعال الحيوانية). " (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٥/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٧/٦

٣١٢- "غير محسوس في المحسوس، وهو إدراك ما ينافيه، وهو ميل الأجنبي إلى امرأته، وميل امرأته إليه. وكذلك المرأة إذا وجدت مع زوجها امرأة أخرى فظنت أن بينهما اتصالاً وحصلت لها الغيرة، فالغيرة إنما تحصل بهذه القوة، فإن الغيرة من باب كراهة المؤذي وبغضه، وهو من جنس إدراك العداوة فيما يغار منه، كما أن الرجل يميل إلى أبيه وأمه وزوجته لما يستشعره من محبتهم ومودتهم، وإدراك ما منهم من المحبة والمودة هو أيضاً عندهم وهم، لأنه إدراك في المحسوس بما ليس بمحسوس، وهو الولاية التي بينهما، كما قالوا في إدراك التيس معنى الشاة، وإذا رأى إنسان امرأة أجنبية فقد يدرك منها أنها تميل إليه، فيكون كإدراك التيس معنى في الشاة، وقد يدرك منها أنها تنفر عنه، فيكون كإدراك الشاة معنى في الذئب، وهذا باب واسع. والمقصود أن يجمع بين هذا وبين ما قاله **ابن سينا** في مقامات العارفين وهو خاتمة مصحفهم، وقد قال الرازي: (هذا الباب أجل ما في هذا الكتاب، فإنه رتب علم الصوفية ترتيباً ما سبقه إليه من قبله، ولا يلحقه من بعده). وأقره الطوسي على هذا الكلام وقال: (قد ذكر الفاضل". (١)

٣١٣- "وقد تقدم أقوالهم في الوهم ومعناه عندهم والقضايا الوهمية، والمقصود أن يجمع بين النظر في ذلك، وبين ما ذكره في مقامات العارفين الذي هو أجل ما عندهم، وكثير منه أو أكثره، كلام جيد، ولكن الاختصار عليه وحده مع ما عندهم، لا يوجب نجاة النفوس من العذاب، فضلاً عن حصول السعادة لها، ولكن كل ما قالوه-هم وغيرهم- من حق مقبول، ويتبين من ذلك الحق وغيره بطلان ما يناقضه من الباطل الذي قالوه أيضاً. عود إلى كلام **ابن سينا** في مقامات العارفين في الإشاراتقال **ابن سينا**: (العارف يريد الحق الأول لا شيء غيره، ولا يؤثر سيئاً على عرفانه. وتعبده له فقط، ولأنه مستحق للعبادة، ولأنها نسبة شريفة إليه، لا رغبة لرهبة، وإن كانتا، فيكون المرغوب فيه، أو المهروب عنه هو الداعي، وفيه المطلوب، ويكون الحق ليس الغاية، بل الوسطة إلى شيء غيره، وهو الغاية، وهو المطلوب دونه). تعليق ابن تيمية فيقال: هذا الذي قاله من كون الحق تعالى عند العارف هو المراد المعبود لنفسه، لا يراد لغيره، فيكون هو الوسطة إلى ذلك الغير، ويكون ذلك الغير هو الغاية - كلام صحيح، وهو مبادئ ما يتكلم". (٢)

٣١٤- "**وابن سينا** والفلاسفة، وإن كانوا يردون على هؤلاء كما يرد عليه أئمة الدين، فهم أقرب إلى الحق من **ابن سينا** وأتباعه، كما سنبينه إن شاء الله تعالى. وقال طائفة من النظائر: إن الإرادة لا تتعلق إلا بمعدوم محدث، وهو ما يراد أن يفعل، فأما القديم الواجب بنفسه فلا تتعلق به الإرادة. وقالوا: قول القائل: (أريد الله) أي: أريد عبادته، ونحو ذلك. وقال آخرون: بل الإرادة تتعلق بنفس القديم الواجب بنفسه، كما نطق به النصوص. والتحقيق أنه لا منافاة بين القولين، فإن كون الشيء محبوباً لذاته مراداً لذاته: هو أن المحب المرید لم يطلب إرادته لما سواه، بل كان هو أقصى مراده، وإنما يكون الشيء مراداً محبوباً لما للمحب المرید في الاتصال

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٩/٦

بذلك من السرور واللذة، إذ المحبة لا تكون إلا لما يلائم المحب، فما يحصل عند ذكره ومعرفته والنظر إليه من اللذة هو مطلوب المحب المريد المحب لذاته". (١)

٣١٥- "وبين أن تكون الغاية كون هذا يحب هذا محبة عبودية وذل. ولهذا قالوا: (الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة) ، ولهذا كان مطلوب هؤلاء إنما هو نوع من العلم والقدرة الذي يحصل لهم به شرف، فمطلوبهم من جنس مطلوب فرعون، بخلاف الخنفاء الذين يعبدون الله محبة له وذلك له. وهم أيضاً لا يثبتون معرفة تحصيل بها النجاة والسعادة بعد الموت، بل المعروف عندهم وجود مطلق أو مقيد بالسلوب، ولا يثبتون بعد الموت تجدد نظر إليه، إذ المفارقات عندهم ليس فيها حركة أصلاً، لا من الناظر ولا من المنظور إليه، وهو خلاف ما دلت عليه الدلالة الشرعية والعقلية. فصل تابع كلام **ابن سينا** في الإشارات عن مقامات العارفين قال: (إشارة: المستحيل بوسيط الحق مرحوم من وجه، فإن لم يطعم لذة البهجة به، فيستطعمها إنما معارفته مع الذات". (٢)

٣١٦- "وذلك أنه عظم من يعبد الحق لذاته، وعبادة الحق تعالى لذاته أصل عظيم، وهو أصل الملة الخنيفية، وأساس دعوة الأنبياء، لكن هذا حاصل فيما جاءت به الرسل، لا في طريق الصحابة، فإن أصحابه لا يعبدون الله، بل ولا يحبونه أصلاً، بل ولا يطيعونه، وإنما العبادات عندهم رياضة للنفوس لتصل إلى علمهم الذي يدعون أنه كمال النفس، والكمال عندهم في التشبه به لا في أن يكون محبوباً مراداً. ولهذا لم يتكلم أحد منهم في مقامات العارفين بمثل هذا الكلام الذي تكلم به **ابن سينا**، وهو أراد أن يجمع بين طريقهم وطريق العارفين أهل التصوف، فأخذ ألفاظاً مجملة، إذا فسر مراد كل واحد منها، تبين أن القوم من أبعد الناس عنه محبة الله وعبادته، وأنهم أبعد عن ذلك من اليهود والنصارى بكثير كثير. ولهذا يظهر فيهم من إهمال العبادات والأوراد والأذكار والدعوات، ما لا يظهر في اليهود والنصارى، ومن سلك منهم مسلك العبادات فإن لم يهده الله إلى حقيقة دين الإسلام، وإلا صار آخر أمره ملحداً من الملاحدة، من جنس ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما. وأيضاً فإنه استحققر ما وعد الناس به في الآخرة من أنواع النعيم، وطلب تزهيد الناس فيما رغبهم الله فيه، وهو مضادة للأنبياء، وهو في الحقيقة منكر لوجود ذلك، كما هو في الحقيقة منكر لوجود محبة الله ومعرفته والنظر إليه، وإنما الذي أثبتته من ذلك خيال، كما أن الذي أثبتته من لذة المعرفة إنما هو مجرد كونه عالماً معقولاً موازياً للعالم". (٣)

٣١٧- "الموجود، وظن أنه بهذا تحصل اللذة التي يسعد بها في الآخرة، وينجو بها من العذاب، وهذا ضلال عظيم. وقد أعرض الرازي عن الكلام على هذا فلم يمدحه ولم يذمه، وأما الطوسي فمدحه عليه، لأنه ملحد من جنسه والكلام على هؤلاء مبسوط في موضعه. فصل: تابع كلام **ابن سينا** في مقامات العارفين وتعليق ابن تيمية عليهم قال (إشارة: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعترى المستبصر باليقين

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٦٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٧

البرهاني، أو الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى، فيتحرك سره إلى القدس لينال من روح الاتصال، فما دامت درجته هذه فهو مريد. إشارة: ثم إنه يحتاج إلى الرياضة، والرياضة متوجهة إلى ثلاثة أغراض: الأول: تنحية ما دون الحق من مستن الإيثار. الثاني: تطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة لتنجذب قوى التوهم والتخيل". (١)

٣١٨- "الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله، وأشدّهم فجوراً وتعدياً لحدود الله، وانتهاكاً لمحرمة، ومخالفة لكتابة ولرسوله، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع. عود إلى مناقشة كلام **ابن سينا** عن الوهموحيثنذ فنقول قوله: (إن القضايا الوهمية كاذبة). إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولاً، فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم. وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات، فتلك صادقة عنده لا كاذبة، وهي لا تعارض الكليات. وقوله: (إن الوهم الإنساني يقضي بما قضاءً شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها). فيقال له: هذا يقتضي تمكّنها من الفطرة، وثبوتها في النفس، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها، وهذا يقتضي صحتها وثبوتها، لا ضعفها وفسادها. وأما قوله: (لأن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم). فيقال له: إن أردت بالوهم التابع للحس ما سمّيته وهماً، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية، فلا ريب أن". (٢)

٣١٩- "وهذا مذهب أئمة الجهمية، فإنهم يثبتون موجوداً مطلقاً يمتنع وجوده في الخارج، **فابن سينا** وأتباعه يقولون: هو وجود مطلق بشرط نفي جميع الأمور الثبوتية، وهو أبلغ الأقوال في كونه معدوماً، وآخرون يقولون: هو مطلق بشرط نفي الأمور الثبوتية والسلبية، لا بشرط شيء من الأمور الثبوتية والسلبية كما يقول هذا وهذا طائفة من ملحدة الباطنية ومن وافقهم من الصوفية. ومن المعلوم أن الوجود المشروط فيه نفي هذا وهذا ممتنع، فكيف بالمشروط فيه النفي؟ فإن ما اشترط فيه العدم كان أولى بالعدم مما لم يشترط فيه وجود ولا عدم، ومما اشترط فيه نفي الوجود والعدم جميعاً؟ وهذا هو المطلق بشرط الإطلاق. وهم يقررون في منطقهم ما هو متفق عليه بين العقلاء من أن المطلق بشر الإطلاق لا وجود له في الخارج، ويقررون أن الفصول المميزة بين موجودين لا بد أن تكون أموراً وجودية لا تكون عدمية، وهم لا يميزون الوجود الواجب عن الوجود الممكن إلا بأمور عدمية، ومن ظن أن مذهب **ابن سينا** إثبات وجود خاص بمنزلة الوجود المشروط". (٣)

٣٢٠- "الكلية أشار إليه. والقضايا الكلية تارة يكون لجزئياتها وجود في الخارج، وتارة تكون مقدورة في الأذهان، لا وجود لها في الأعيان، وهذا كثيراً ما يقع فيها الغلط والالتباس. وليس المقصود الأول بالعلم إلا علم ما هو ثابت في الخارج، وأما المقدورات الذهنية فتلك بحسب ما يخطر للنفوس من التصورات، سواء كانت حقاً

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٨٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٩٦

أو باطلاً، وما يثبت هؤلاء النفاة من إثبات موجود لا يمكن الإشارة إليه، ولا هو داخل العالم ولا خارجه عند التأمل والتدبر نبين أنه من المقدرات الذهنية، لا من الموجودات العينية. وغير أن **ابن سينا** وأتباعه من المنطقيين، مثل أبي البركات صاحب المعبر وغيره، لم يخرجوا هذه القضايا التي سماها **ابن سينا** (وهيات) من الأوليات البديهيات، كما أخرجها **ابن سينا**، وما أظن صاحب المنطق أرسطو أخرجها أيضاً. وأما قوله: (وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من". (١)

٣٢١- "والمشهورات: إما من الواجبات، وإما من التأديبات الصلاحية، وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية، وإما خليات وانفعالات، وإما استقرائيات، وهي: إما بحسب الإطلاق، وإما بحسب صناعة. قلت: ليس هذا موضع بسط القول.... قال **ابن سينا**: (وأما القضايا الوهمية فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق الحس لا يقبله الوهم، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن". (٢)

٣٢٢- "التي تثبت ذلك ليست مسلمة عندها، بل لا يمكن عندها تسليم ما يستلزم نقيض ذلك، فإنه قدح في الضروريات بالنظريات. وأيضاً فالوهم عندهم إنما يتصور معاني جزئية، وهذه القضايا كلية، فامتنع أن يكون وهمية. وأيضاً فما يثبت به وجود هذه الموجودات قضايا سوفسطائية، كما بين في موضعه. وأما قوله: (وهذه الوهيات، لولا مخالفة السنن الشرعية لها، لكانت تكون مشهورة وإنما تثلم في شهرتها الديانات الحقيقية والعلوم الحكمية). فيقال له: هذا من أصدق الدليل على صحتها، وذلك أن هذه مشهورة عند جميع الأمم الذين لم تغير فطرتهم، وعند جميع الأمم المتبعين لسنن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من المسلمين واليهود والنصارى، وإنما يقدح فيها المبتدعة من أهل الديانات، كالمعتزلة ونحوهم. **وابن سينا** لما كان من أتباع القرامطة الباطنية، وهو يعاشر أهل الديانات المبتدعين من الرافضة والمعتزلة، أو من فيه شعبة من ذلك،". (٣)

٣٢٣- "وهؤلاء يقولون: إن الله ليس فوق العرش، لم تكن هذه مشهورة عند هؤلاء. ومن المعلوم باتفاق هؤلاء وغيرهم، أن الأنبياء لم يقدحوا في هذه القضايا، ولا أخبروا بما يناقضها، بل أخبر الأنبياء كلها توافق هذه القضايا. والقرآن والتوراة والإنجيل فيها من الموافق لهذه القضايا ما لا يحصىه إلا الله. وكذلك في الأخبار النبوية والآثار السلفية، بل لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم قول يناقض إثبات هذه القضايا. **وابن سينا** وأمثاله مقرون بان الكتب الإلهية إنما جاءت بما يوافق مذهب المثبتة للصفات والعلو، بما لا يناقض ذلك، وهم يسمون ذلك تشبيهاً، ويقولون: الكتب الإلهية إنما جاءت بالتشبيه، ويجعلون هذا مما احتجوا به، كما قد

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠١/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠٣/٦



حكينا كلامه في ذلك، وأنه احتج بذلك على هؤلاء الذين وافقوه على نفي الصفات والعلو. وقال: إذا كان هذا التوحيد حق، والأنبياء لم تخبر به بل بنقيضه، فكذلك في أمر المعاد، فكيف يزعم من هذا أن السنن الشرعية والديانات الحقيقة منعت هذه أن تكون مشهورة. فعلم أن المانع لشهرتها هو قول لم يوجد عن الأنبياء وأتباع الأنبياء، وأن شهرتها إنما امتنعت بين هؤلاء الذين ابتدعوا قولاً ليس مشروطاً". (١)

٣٢٤- "وهذا منتهى ما عند ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة، ولهذا كان كمال الإنسان عندهم أن يصير عالماً معقولاً موازياً للعالم الموجود، ويجعلون النعيم والعذاب أمرين قائمين بالنفس، من جملة أعراضها لا ينفصل شيء من ذلك عنها، وقد بينا بعض ما في هذا القول من الضلال في غير هذا الموضع. ولهذا جعل في منطق العلوم اليقينية العقلية هي هذه العقليات، ونفى أن تكون المشهورات العملية من اليقينيات، ونفى أن يكون ما يثبت الموجودات الحسية الغائبة من اليقينيات، وسمى هذه وهميات، فبإنكاره هذا أنكر الموجودات الغائبة عن إحساس أكثر الناس في هذه الدنيا، فلم يصدق بالموجودات الغائبة، ولا بكثير مما يشاهد في هذا العالم من الملائكة والجن وغير ذلك، وبإنكاره المشهورات أن تكون يقينية أنكر موجب القوة العملية في النفس التي بها تستحسن ما ينفعها من الأعمال، وتستقبح ما يضرها، فأخرج الأعمال التي لا تكمل النفس إلا بها من أن تكون يقينية، كما أخرجها من أن تكون من الكمال، ولم يجعل كمال النفس إلا مجرد علم مجرد، لا حب معه لله تعالى في الحقيقة، وإنما الأعمال عندهم لأجل إعداد النفس لنيل ما يظنونه كمالاً من العلم. وهذا العلم الذي يدعونه غالبه جهل، وما فيه من العلم فليس علماً". (٢)

٣٢٥- "ومن لا أتباع ومريدون، وله ولأصحابه سلطان ودولة، ومعرفة ولسان وبيان، حتى أدخلوا معهم من ذوي السلطان والقضاة والشيوخ والعامة، ما كان دخولهم في ذلك سبباً لانتقاص الإسلام، ومصيره أسوأ من دين النصارى والمشركين، لولا ما من الله به من نصر الإسلام عليهم، وبيان فساد أقاويلهم، وإقامة الحجة عليهم، وكشف حقائق ما في أقوالهم من التلبيس، الذي باطنه كفر وإلحاد، لا يفهمه إلا خواص العباد. والمقصود هنا أن الحلولية إذا أراد النفاة للمباينة والحلول جميعاً - من متكلمة الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية، كابن سينا والرازي وأبي حامد وأمثالهم - أن يردوا عليهم حجة عقلية تبطل قولهم لم يمكنهم ذلك كما تقدم، بل يلزم من تجويزهم إثبات وجود لا داخل العالم ولا خارجه تجويز قول الحلولية، ولهذا لا تجد في النفاة من يرد على الحلولية رداً مستقيماً، بل إن لم يكن موافقاً لهم كان معهم بمنزلة المخنث، كالرافضي مع الناصبي، فإن الرافضي لا يمكنه أن يقيم حجة على الناصبي الذي يكفره علناً أو يفسقه، فإنه إذا قال للرافضي: بماذا علمت أن علياً مؤمن ولي الله من أهل

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١١/٦

الجنة قبل ثبوت إمامته، وهذا إنما يعلم بالنقل، والنقل إما متواتر وإما آحاد. فإن قال له الرافضي: بما تواتر من إسلامه ودينه وجهاده وصلاته وغير ذلك من عباداته". (١)

٣٢٦- "المحل، وهو قول النجارية وكثير من الجهمية، وقول من يقول بالحلول الخاص كالنصاري وغيرهم. الثاني: أنه بتقدير أن يكون الحلول مستلزماً للافتقار، فأنت لم تثبتوا غناه عما سواه، فإن طريقة الرازي والآمدي وأمثالهما في إثبات الصانع، هي طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود، وهذه الطريقة لا تدل على إثبات موجود قائم بنفسه واجب الوجود. وإن قيل: إنما تدل على ذلك، فلم تدل على أنه مغاير للعالم، بل يجوز أن يكون هو العالم. ومن طريقهم قال هؤلاء بوحدة الوجود، فإن طريقته المشهورة: أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، الممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين. وهذا القدر يدل على أنه لا بد من وجود واجب، ومن قال: كل موجود واجب فقد وفي بموجب هذه الحجة، ومن قال: إن الوجود الواجب مع الممكن كالصورة مع المادة أو كالوجود مع الثبوت، فقد وفي بموجب هذه الحجة، بل لا يمكنهم إثبات لوجود واجب مغاير للممكن إن لم يثبتوا أن في الوجود ما هو ممكن يقبل الوجود والعدم. وهم يدعون أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم قد يكون قديماً أزلياً، ولا يمكنهم إقامة دليل على ثبوت الإمكان بهذا الاعتبار. ولهذا لما احتاجوا إلى إثبات الإمكان استدلوا بأن الحادث لا بد له محدث، وأن الحوادث مشهودة". (٢)

٣٢٧- "قالوا: بل وجود الموجود وحصول الحاصل مقصده واختياره. فقولك لو كان قاصداً إلى إيجاد الموجود، إن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بدون قصده فهذا ممنوع، وإنما يستقيم هذا إذا ثبت أن الأزلي لا يمكن أن يكون مراداً مقصوداً، وهو أول المسألة، وإن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بقصده، فهذا هو المدعي، فكأنك قلت: لو كان مقصوداً لأزلي موجوداً بقصده لكان موجوداً بقصده، وإذا كان هذا هو المدعي، فلم قلت: إنه محال: ولكن يلزم هؤلاء على هذا التقدير أن لا يكون فرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار، وهم يقولون: إن أريد بالموجب الذات أنه لم يزل فاعلاً، فهذا لا يمنع كونه مختارات على هذا التقدير، وإن أريد به ما يلزمه موجباً ومعلوله، فهذا أيضاً لا يمنع كونه مختاراً أيضاً على هذا التقدير. وهذا القسم باطل بلا شك، سواء سمي موجباً أو مختاراً، لأن ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء من الحوادث، فإن موجباً إذا كان لازماً له - ولازم اللازم لازم - كانت جميع الموجبات لوازم قديمة، فلا يكون شيء من المحدثات صادراً عنه ولا عن غيره، إذ القول في كل ما يقدر واجباً كالقول فيه، فيلزم أن لا يكون للحوادث فاعل. ولا ريب أن هذا لازم للفلاسفة الدهرية الإلهيين وغيرهم، كأرسطو والفارابي **وابن سينا**، لزوماً لا محيد عنه، وأن قولهم يستلزم أن". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٣/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٩/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩٠/٦

٣٢٨- "وافقه من الخوارج، ومتأخري الشيعة، وتأخري الأشعرية. وللمعتزلة والفلاسفة فيها قولان. بل وهذا هو المنقول عن أكثر الفلاسفة أيضاً، كما ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد، وهو من أتبع الناس لمقالات المشائين: أرسطو وأتباعه، ومن أكثر الناس عناية بها، وموافقة لها، وبياناً لما خالف فيه **ابن سينا** وأمثاله لها، حتى صنف كتاب تحافت التهافت وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة، ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنفه في تحافت الفلاسفة، مع أن في كلام أبي حامد من الموافقة للفلاسفة في مواضع كثيرة ما هو معروف، وإن كان يقال: إنه رجع عن ذلك واستقر أمره على التلقي من طريقة أهل الحديث، بعد أن أيس من نيل مطلوبه من طريقة المتكلمين والمتفلسفة والمتصوفة أيضاً. فالمقصود أن ابن رشد ينتصر للفلاسفة المشائين - أرسطو وأتباعه - بحسب الإمكان، وقد تكلمنا على كلامه وكلام أبي حامد في غير هذا الموضع، وبيننا صواب ما رده أبو حامد من ضلال المتفلسفة، وبيننا ما تقوى به المواضع التي استضعفوها من رده بطرق أخرى، لأن الرد على أهل الباطل لا يكون مستوعباً إلا إذا اتبعت السنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق السنة من وجه وخالفها من وجه، طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه السنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه من تلك المقدمات المخالفة للسنة. وقد تدبرت عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم، فوجدته إنما تكون حجة الباطل قوية لما تركوه من الحق الذي". (١)

٣٢٩- "أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه، فيكون ما تركوه من ذلك الحق من أعظم حجة المبطل عليهم، ووجدت كثيراً من أهل الكلام الذين هم أقرب إلى الحق ممن يردون عليه، يوافقون خصومهم تارة على الباطل، ويخالفونهم في الحق تارة أخرى، ويستطيّلون عليهم بما وافقهم عليه من الباطل، وبما خالفهم فيه من الحق، كما يوافق المتكلمة النفاة للصفات - أو لبعضها كالعلو وغيره - لمن نفى ذلك من المتفلسفة وينازعونهم في مثل بقاء الأعراض، أو مثل تركيب الأجسام من الجواهر المنفردة، أو وجوب تناهي جنس الحوادث ونحو ذلك. والمقصود هنا أن ابن رشد نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة، وقرر ذلك بطرقهم العقلية التي يسمونها البراهين، مع أنه يزعم أنه لا يرتضي طرق أهل الكلام، بل يسميها هو وأمثاله من الفلاسفة الطرق الجدلية، ويسمون المتكلمين أهل الجدل، كما يسميهم بذلك **ابن سينا** وأمثاله، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي الشمولي الذي ذكروه في المنطق إلى: برهاني وخطابي، وجدلي، وشعري، وسوفسطائي، زعموا أن مقاييسهم في العلم الإلهي من النوع البرهاني، وأن غالب مقاييس المتكلمين إما الجدلي وإما من الخطابي، كما يوجد هذا في كلام هؤلاء المتفلسفة، كالفارابي و**ابن سينا** ومحمد بن يوسف العامري". (٢)

٣٣٠- "ويتظاهرون بخلاف شرائع الإسلام، وهو في نفي الصفات أسوأ حالاً من المعتزلة وأمثالهم، بمنزلة إخوانه الفلاسفة الباطنية، حتى أنه يجعل العلم هو العالم، والعلم هو القدرة، وهو مع موافقته **لابن سينا** على نفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢١١

الصفات، يبين فساد طريقته التي احتج بها وخالف بها قدماء الفلاسفة، وهو أن ما يشهد به الوجود من الموجود الواجب يمتنع كونه موصوفاً لأن ذلك تركيب، ووافق أبا حامد - مع تشنيعه عليه - على أن استدلال **ابن سينا** على نفي الصفات بأن وجوب الوجود مستلزم لنفي التركيب، المستلزم لنفي الصفات - طريقة فاسدة، واختار طريقة المعتزلة، وهي أن ذلك تركيب، والمركب يفتقر إلى مركب، وهي أيضاً من نمط تلك في الفساد. وكذلك أيضاً زيف طريقهم التي استدلو بها على نفي التجسيم: زيف طريقة **ابن سينا** وطرق المعتزلة والأشعرية بكلام طويل، واعتمد هو في نفي التجسيم على إثبات النفس الناطقة، وأنها ليست بجسم، فيلزم أن يكون الله ليس بجسم. ولا ريب أن هذه الحجة أفسد من غيرها، فإن الاستدلال على نفي كون النفس جسماً أضعف بكثير من نفس ذلك في الواجب، والمنازعون له في النفس أكثر من المنازعين له في ذلك، لكن مما يطعمه، ويطمع أمثاله في ذلك ضعف مناظرة أبي حامد لهم في مسألة النفس، فإن أبا حامد بين فساد أدلتهم التي استدلو بها على نفي كون الواجب ليس بجسم، وبين أنه لا حجة لهم على ذلك، وغنما الحجة على ذلك طريق<sup>(١)</sup>.

٣٣١- "والمفلسفة، الذين يوافقون ما ذكره من أقوالهم، يذمون لما اعتصم به من دين الإسلام ووافقه في الكتاب والسنة، كما يفعل ذلك ابن رشد الحفيد هذا، وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان، وابن سبعين، وابن هود، وأمثالهم. وهؤلاء وأمثالهم يعظمون ما وافق فيه الفلاسفة، كما يفعل ذلك صاحب خلع النعلين وابن عربي صاحب الفصوص، وأمثالهم ممن يأخذ المعاني الفلسفية يخرجها في قوالب المكاشفات والمخاطبات الصوفية، ويقتدي في ذلك بما وجدته من ذلك في كلام أبي حامد ونحوه. وأما عوام هؤلاء فيعظمون الألفاظ الهائلة مثل: لفظ الملك، والملكوت، والجبروت، وأمثال ذلك مما يجدونه في كلام هؤلاء وهم لا يدرون هل أراد المتكلم بذلك ما أراد الله ورسوله، أم أراد بذلك ما أرادته الملاحدة **كابن سينا** وأمثاله".<sup>(٢)</sup>

٣٣٢- "والمقصود هنا أن ابن رشد هذا مع اعتقاده أقوال الفلاسفة الباطنية - لا سيما الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم الذين لهم التصانيف المعروفة في الفلسفة - ومع أن قول ابن رشد هذا في الشرائع من جنس قول **ابن سينا** وأمثاله من الملاحدة، من أنها أمثال مضروبة لتفهيم العامة ما يتخيلونه في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وأن الحق الصريح الذي يصلح لأهل العلم، فإنما هو أقوال هؤلاء الفلاسفة، وهذه عند التحقيق منتهاها التعطيل المحض، وإثبات وجود مطلق لا حقيقة له في الخارج غير وجود الممكنات، وهو الذي انتهى إليه أهل الوحدة والقائلون بالحلول والاتحاد، كابن سبعين وأمثاله ممن حقق هذه الفلسفة ومشوا على طريقة هؤلاء المتفلسفة الباطنية من متكلم ومتصوف، ومن أخذ بما يوافق ذلك من كلام أبي حامد وأمثاله، وزعموا أنهم يجمعون بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية، كما زعم ذلك أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من هؤلاء الملاحدة. وابن رشد هذا، مع خبرته بكلام هؤلاء وموافقته لهم، يقول: إن جميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٤١

والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك، وقرر ذلك بطريق عقلية من جنس تقرير ابن كلاب والحرث المحاسبي، وابن العباس القلانسي، والأشعري،". (١)

٣٣٣- "أعظم من إنكاره للثاني، فإن كان الأول مقبولاً وجب قبول الثاني وإن كان الثاني مردوداً وجب رد الأول، فلا يمكن منازعو هؤلاء أن يطلوا قولهم مع إثباتهم لموجود قائم بنفسه، لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه. وما ذكره ابن رشد من أن: هذه الصفة - صفة العلو - لم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله تعالى حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الشريعة - كلام صحيح، وهو يبين خطأ من يقول: إن النزاع في ذلك ليس إلا مع الكرامية والحنبلية، وكلامه هذا أصح مما زعمه **ابن سينا** حيث ادعى أن السنن الإلهية منعت الناس عن شهرة القضايا التي سماها (الوهيمات) مثل أن: كل موجود فلا بد أن يشار إليه، فإن تلك السنن ليست إلا سنن المعتزلة والرافضة والإسماعيلية ومن وافقهم من أهل البدع ليست سنن الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين. وما نقله ابن رشد عن هذه الأمة فصحيح، وهذا مما يرجع أن نقله لأقوال فلاسفة أصح من نقا **ابن سينا**. ولكن التحقيق أن الفلاسفة في هذه المسألة على قولين وكذلك في مسألة ما يقوم بذاته من الأفعال وغيرها من الأمور، للفلاسفة في ذلك قولان". (٢)

٣٣٤- "والرازي إذا قال: (اتفق الفلاسفة) فإنما عنده ما في كتاب **ابن سينا** وذويه. وكذلك الفلاسفة الذين يرد عليهم أبو حامد إنما هم هؤلاء. ولا ريب أن مسائل الإلهيات كالنبوات ليس لأرسطو وأتباعه فيها كلام طائل. أما النبوات فلا يعرف له فيها كلام، وأما الإلهيات فكلامه فيها قليل جداً. وأما عامة كلام الرجل فهو في الطبيعيات والرياضيات، ولهم كلام في الروحانيات من جنس كلام السحرة والمشركون. وأما كلامهم في واجب الوجود نفسه، فكلام قليل جداً مع ما فيه من الخطأ، وهم لا يسمونه واجب الوجود، ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن، وإنما فعل هذا **ابن سينا** وأتباعه، ولكن يسمونه المحرك الأول والعلة الأولى، كما قد بسط أقوالهم في موضع آخر. وعلم ما بعد الطبيعة عندهم هو العلم الناظر في الوجود ولواحقه، وتلك الأمور كلية عامة مطلقة تتناول الواجب وغيره. وبعض كلامهم في ذلك خطأ وبعضه صواب، وغالبه تقسيم لأجناس الجواهر والأعراض، ولهذا كانوا نوعين: نوعاً نظارين مقسمين للكليات، ونوعاً متأهلين بالعبادة والزهد على أصولهم أو جامعين بين الأمرين كالسهروردي والمقتول، وأتباع ابن سبعين، وغيرهم". (٣)

٣٣٥- "وأما كلامهم في نفس العلة الأولى فقليل جداً، ولهذا كانوا على قولين: منهم من يثبت موجوداً واجباً مباحيناً للأفلاك، ومنهم من ينكر ذلك، وحجج مثبتي ذلك على نفاته منهم حجج ضعيفة، وقدمائهم كأرسطو كانوا يستدلون بأنه لا بد للحركة من محرك لا يتحرك، وهذا لا دليل عليه بل الدليل يطله. **وابن سينا**

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٥/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٦

سلك طريقته المعروفة، وهو الاستدلال بالوجود على الواجب، ثم دعواه أن الواجب لا يجوز أن يتعدد ولا تكون له صفة وهذه أيضاً طريقة ضعيفة ولعلها أضعف من طريقة أولئك، أو نحوها، أو قريية منها. وإذا كان كلام قدمائهم في العلم بالله تعالى قليلاً كثيراً الخطأ، فإنما كثر كلام متأخريهم لما صاروا من أهل الملل، ودخلوا في دين المسلمين واليهود والنصارى، وسمعوا ما أخبرت به الأنبياء من أسماء الله وصفاته وملائكته وغير ذلك، فأحبوا أن يستخرجوا من أصول سلفهم ومن كلامهم ما يكون فيف موافقة لما جاءت به الأنبياء لما رأوا في ذلك من الحق العظيم الذي لا يمكن جحده، والذي هو أشرف المعارف وأعلاها، فصار كل منهم يتكلم بحسب اجتهاده، فالفارابي لون، وابن سينا لون، وأبو البركات صاحب المعبر لون، وابن رشد الحفيد لون، والسهروردي المقتول لون وغير هؤلاء ألوان آخر. وهم في هواهم بحسب ما تيسر لهم من النظر في كلام أهل". (١)

٣٣٦- الملل. فمن نظر في كلام المعتزلة والشيعة، كابن سينا وأمثاله، فكلامه لون، ومن خالط أهل السنة وعلماء الحديث، كأبي البركان وابن رشد فكلامه لون آخر أقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول من كلام ابن سينا. لكن قد يخفى ذلك على من يمعن النظر، ويظن أن قول ابن سينا أقرب إلى المعقول، كما يظن أن كلام المعتزلة والشيعة أقرب إلى المعقول من كلام الأشعرية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام، ومن نظار أهل السنة والجماعة. ومن المعلوم - بعد كمال النظر واستيفائه - أن كل من كان إلى السنة وإلى طريق الأنبياء أقرب كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح، كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح، لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاقد، لا تناقض وتعارض. وما ذكره ابن رشد في اسم المكان يتوجه من يسلم له مذهب أرسطو، وأنا المكان هو السطح الداخل الحاوي للمماس للسطح الخارج المحوي. ومعلوم أن من الناس من يقول: إن للناس في المكان أقوالاً آخر، منهم من يقول: إن المكان هو الجسم الذي يتمكن غيره عليه ومنهم من يقول: إن المكان هو ما كان تحت غيره وإن لم يكن ذلك متمكناً عليه ومنهم من يزعم أن المكان هو الخلاء وهو أبعاد. والنزاع في هذا الباب نوعان: أحدهما معنوي، كمن يدعي وجود مكان هو جوهر قائم بنفسه ليس هو الجسم، وأكثر العقلاء ينكرون ذلك". (٢)

٣٣٧- "كلام أبي نعيم الأصبهاني ي عقيدته وقال قبله الحافظ أبي نعيم الأصبهاني المشهور، صاحب التصانيف المشهورة كحلية الأولياء وغيرها في عقيدته المشهورة عنه: (طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، فما اعتقدوه اعتقدناه. فما اعتقدوه أن الأحاديث التي تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش، واستواء الله عليه يقولون بها ويثبتونها، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه وأن الله بائن عن خلقه، والخلق بائون منه، لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سماواته من دون أرضه). كلام أبي أحمد الكرخي في عقيدته وقال الشيخ أبو أحمد الكرخي، الإمام المشهور في أثناء المائة الرابعة، في العقيدة التي ذكر أنها

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٦

اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي العقيدة التي كتبها للخليفة القادر بالله، وقرأها على (الناس، وجمع الناس عليها، وأقرتها طوائف أهل السنة، وكان قد استتاب من خرج عن السنة من المعتزلة والرافضة ونحوهم، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة. وكان حينئذ قد تحرك ولاية الأمور لإظهار السنة لما كان الحاكم المصري وأمثاله من أئمة الملاحدة قد أنتشر أمرهم، وكان أهل **ابن سينا** وأمثالهم". (١)

٣٣٨- "فصل الوجه الثالث من كلام الرازي في الأربعينوأما الوجه الثالث: فقولُه (إن الخيال والوهم لا يمكنهما أن يستحصرا لأنفسهما صورة وشكلاً، ولا للقوة الباصرة وغيرها من القوى). كلام **ابن سينا** في الإشاراتفهذه الحجة من جنس حجة **ابن سينا** على ذلك فإنه قال في إشاراته في الحجة الثانية: (لو كان موجوداً بحيث يدخل في الوهم والحس، لكان الحس والوهم يدخل في الحس والوهم، ولكان العقل - الذي هو الحكم الحق - يدخل في الوهم. ومن بعد هذه الأصول، فليس شيء من العشق، والخجل، والوجل، والغضب، والشجاعة، والجبن، مما يدخل في الحس والوهم، وهي من علائق الأمور المحسوسة، فما ظنك بموجودات، إن كانت خارجة الذوات عن درجة المحسوسات وعلائقها). الرد عليه من وجوه: الوجه الأول أن يقال: الوهم والخيال والقوة الباصرة، وغير ذلك من". (٢)

٣٣٩- "عالم بالكلييات، وقالوا: إن العلم بالشيء عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم، وقالوا: إن صورة المعلومات موجودة في ذات الله تعالى، حتى **ابن سينا** قال: إن تلك الصفة إذا كانت غير داخلية في الذات، بل كانت م لوازم الذات.. ومن كان هذا مذهباً له كيف يمكنه أن ينكر الصفات؟ وفي الجملة فلا فرق بين الصفاتية وبين الفلاسفة، إلا أن الصفاتية يقولون: إن الصفات قائمة بالذات، والفلاسفة يقولون: إن هذه الصور العقلية عوارض متقومة بالذات والذي تسميه الصفاتية صفة يسميه الفيلسفي عارضاً، والذي يسميه الصفاتي قياماً، يسميه الفيلسفي قواماً وتقوماً، فلا فرق إلا بالعبارة، وإلا فلا فرق في المعنى). الوجه الرابع أن يقال: (إذا كان لفظ: التحيز والانقسام". (٣)

٣٤٠- "وهذه هي التي ذكر الأشعري أنها طريقة الفلاسفة، ومن اتبعهم من القدرية، وذكر أنها مبتدعة مذمومة في الدين، لم يسلكها السلف الصالح، وذكر أنها خطيرة مبتدعة، وأنه لا حاجة إليها. قال الرازي: والثاني: (الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع تعالى). قال: (وهذه عمدة الفلاسفة). قلت: هذه طريقة **ابن سينا** ومن وافقه، ليست طريقة قدماء الفلاسفة. وهي مبنية على أصلهم الفاسد في التوحيد ونفي الصفات، الذين بين الناس فساده وتناقضهم فيه، وهو طريقة التركيب الذي يقولون: إن المتصف بالصفات مركب، والمركب مفتقر

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٥٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٧٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٩٦



إلى أجزائه، قد تكلمنا عليها في مواضع. قال الرازي: (والمسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو ممكنة، قديمة أو حادثة).<sup>(١)</sup>

٣٤١- "الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدوث، بل يجعل الحدوث دليلاً على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبت به هو الإمكان الذي يثبته **ابن سينا**، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكناً يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً. **وابن سينا** وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبيننا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود. الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالاً بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة الجوهر الفرد. وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض.<sup>(٢)</sup>

٣٤٢- "وقد قابلهم في ذلك طائفة من المتفلسفة، **كابن سينا** وأمثاله، فجعلوا الصور كلها جواهر، كما جعل أولئك الصور كلها أعراضاً. وذلك أن هؤلاء المتفلسفة نظروا في المصنوعات: كالخاتم، والدرهم، والسيف، والسريز، والبيت، والثور، ونحو ذلك مما يؤلفه الآدميون ويصورونه، فوجدوها مركبة من مادة كالفضة، ويسمونها أيضاً الهيولى، والهيولى في لغتهم معناه المحل، وتصرفهم فيه بحسب عرفهم الخاص، كتصرف متكلمي العرب في اللغة المعربة، فهذه المصنوعات مركبة من مادة هي المحل، ومن صورة وهي الشكل الخاص، وهذا نظر صحيح. ثم زعموا أن صور الحيوان والنبات والمعدن لها مادة هي هيولاهما كذلك، وأن النار والهواء والتراب لها أيضاً مادة هي هيولاهما. ومنهم من قال: جميع الأجسام لها مادة مشتركة هي هيولاهما، وجعلوا الهيولى ثلاث مراتب. صناعية وطباعية وكلية، وتنازعوا: هل تنفرد المادة الكلية عن الصور، فتكون الهيولى مجردة عن الصور؟ على قولين: وإثبات هذه المادة المجردة يذكر عن شيعة أفلاطون، وإنكار ذلك قول أصحاب أرسطو.<sup>(٣)</sup>

٣٤٣- "والملاحدة المنكرون للعماد تعود شبههم كلها إلى ما ينفي علم الرب تعالى أو قدرته أو مشيئته أو حكمته. ونفي العي يثبت هذه الصفات، فتنتفي أصول شبههم. فالفلاسفة الإلهيون الذين هم أشهر هذه الطوائف بالحكمة والنظر والعلم - رهط الفارابي **وابن سينا** وأمثالهما - عمدتهم في إنكار المعاد هو اعتقادهم قدم العالم،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٠/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٧

وأن الفاعل علة تامة موجبة بالذات، لا يختلف فعلها، فلا يجوز أن يتغير العالم لأجل ذلك. وهؤلاء في كلامهم من نفي قدرته وعلمه ومشيئته ما هو مبسوط في غير هذا الموضع. ومن أيسر ذلك أنهم في الحقيقة ينكرون أن يكون خالقاً للمحدثات. وإذا كان قد عرف بضرورة العقل أن المحدثات، وما فيها من التخصيص والإتقان والحكمة، دل على الخالق العليم القدير الحكيم، علم فساد قول هؤلاء، فإن قولهم يستلزم أن تكون المحدثات كلها حدثت بلا محدث، لأن العلة القديمة التامة التي جعلوها الأول لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها، فلا يكون شيء من الحوادث معلولاً لها، فلا يكون مفعولاً لها، ولا يجوز أن تكون الحوادث معلولة لعلّة أخرى تامة موجبة بذاتها، لأن القول في تلك". (١)

٣٤٤- "العلّة كالقول في هذه، ولا يجوز أن يكون صدرت عن ممكن لا علة له، لأن الممكن لا يكون موجوداً بنفسه، بل لا بد له من موجد - سمي علة أو لم يسم - ولا يجوز أن يكون صدرت عن ممكن بنفسه، لأن كون ذلك الممكن محدثاً لها أمر ممكن محدث. فلا بد له من محدث، فإذا استحال على أصولهم صدور الحوادث عن العلة التامة الواجبة بواسطة أو غير واسطة، فقد تعذر صدورهما عن ممكن لا موجب له، وعن موجب لا يستند فعله إلى الواجب بنفسه، لزم على قولهم أن لا يكون لها فاعل. ووجه الحصر أن يقال: محدث الحوادث: إما أن يكون هو الواجب بنفسه، بوسط أو بغير وسط، أو غير الواجب بنفسه. وما ليس بواجب بنفسه فهو الممكن. والممكن إما أن يكون له موجد، وإما أن لا يكون. والثاني ممتنع. والأول نفس إحداثه للمحدثات أمر حادث ممكن، فلا بد له من موجد. فتبين أن المحدثات لا بد لها من محدث، يكون واجباً بنفسه، ولا يكون علة تامة مستلزمة لمعلولها، وهذا يبطل أصل قولهم. وهذا قول حذاقهم - **كابن سينا** وأمثاله - الذين يقولون: إنه صدر عن موجب بالذات. ويحكى هذا القول عن برقلس. وأما أرسطو وأتباعه فعندهم الأول لا يوجب شيئاً ولا يفعل شيئاً، بل". (٢)

٣٤٥- "وهذا قول أكثر المعتزلة والأشعرية وغيرهم: يقرون بالصانع المحدث من غير تحديد سبب حادث، ولهذا قامت عليهم الشناعات في هذا الموضع، وقال لهم الناس: هذا ينقض الأصل الذي أثبتتم به الصانع، وهو أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح، فإذا كانت الأوقات متماثلة، والفاعل على حال واحدة، لم يتجدد فيه شيء أزلاً وأبداً، ثم اختص أحد الأوقات بالحدوث فيه، كان ذلك ترجيحاً بلا مرجح. فقول أولئك الدهرية وقول محمد بن زكريا الرازي وأمثاله في إحالة الحدوث على تعلق النفس بالهيولى وأمثال ذلك، كل ذلك ينزع إلى أصل واحد، وهو إثبات حدوث حادث بلا سبب حادث. والفلاسفة القائلون بقدم العالم، كأرسطو **وابن سينا** وأمثالهما، جعلوا هذا حجة على القائلين بحدوث العالم، لكن قولهم تضمن هذا وما هو أقبح منه، فإنهم زعموا أن الحوادث كلها تحدث عن علة تامة قديمة مستلزمة لمعلولها، لا يتأخر عنها شيء من معلولها، كما

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٥/٧

يقوله **ابن سينا** وأمثاله: إن الأول يحرك المتحركات، بمعنى أنها تتحرك للتشبه به، لا أنه أبداع حركتها، كما أنها لم يدعها عندهم، فلزم من". (١)

٣٤٦- "من باب الاستدلال بقياس الدلالة، لا من باب العلة التي هي المؤثرة في عدمه في الخارج، والله أعلم. وأيضاً فالمعلوم بالبدئية هو أن ترجيح أحد المتماثلين من كل وجه على نظيره لا يكون إلا بمرجح، كما ذكره من أن كفتي الميزان لا تترجح إحداها على الأخرى إلا بمرجح، وأن هذا معلوم بصريح العقل. وإذا كان كذلك، فطريقة المتكلمين من الذي قالوا: لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخص، كما قاله القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو الحسين البصري، وأبو المعالي، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وأمثال هؤلاء من نظار المسلمين - خير من طريقة الذين احتجوا بأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح. كما فعل ذلك **ابن سينا**، والسهورودي المقتول، والرازي، والآمدي، وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء بنوا ذلك على أن الممكن لا يترجح أحد طرفي وجوده وعدمه على الآخر إلا بمرجح. ومن المعلوم أن العلم يكون أحد الأمرين لا يترجح على الآخر إلا بمرجح يظهر في الأمرين المتماثلين من كل وجه، كما ذكره في كفتي الميزان، فإما إذا قدرناهما متساويتين، لم يترجح إحداها على الأخرى إلا بمرجح". (٢)

٣٤٧- "فتبين بذلك أن طريقة أولئك النظار من متكلمة المسلمين، مع كونهم سلكوا فيها من التطويل والتباعد ما لا يحتاج إليه، بل ربما كان فيه مضرة، خيراً من طريقة هؤلاء، الذي استدلووا بترجيح أحد طرفي الممكن. ثم إن **ابن سينا** وأمثاله كانوا خيراً فيها من الرازي والآمدي وأمثالهما. والرازي فيها خير من الآمدي، كما قد ذكر في غير هذا الموضع. وهذا لو قدر أن هذه الطريقة - طريقة **ابن سينا** ومن اتبعه ك الرازي ونحوه - طريقة صحيحة، فكيف إذا كانت باطلة؟! كما قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبيننا أن هذه الطريقة لا تدل على إثبات وجود واجب ثابت في الخارج، مغاير للممكن أصلاً. ولو دلت على ذلك لم تدل على أنه مغاير للأفلاك ونحوها. ولهذا كان من سلك هذه الطريقة لا يمكنه أن يثبت بها الصانع، ولو أثبت بها الصانع، لم يمكنه أن يجعله شيئاً غير الأفلاك، فضلاً عما يدعونه من نفي التركيب، الذي جعلوه دليلاً على نفي الصفات. وذلك أن هؤلاء بنوا هذه الطريقة على أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وأن الممكن لا بد له من واجب، فاحتاجوا إلى شيئين: إلى حصر القسمة في الواجب والممكن، وأن الممكن يستلزم الواجب. ولفظ (الواجب) فيه إجمال. قد يراد به الموجود بنفسه الذي". (٣)

٣٤٨- "لا فاعل له، فتدخل فيه - إذا كان ذاتاً موصوفة بالصفات - ذاته وصفاته. ويراد به القائم بنفسه مع ذلك، فتدخل فيه الذات دون الصفات. ويراد به المبدع للممكنات، فلا تدخل فيه إلا الذات المتصفة

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٣/٨

بالصفات. ويراد به شيء منفرد، ليس بصفة ولا موصوف. فهذا يمتنع وجوده، ولم يفهموا دليلاً على وجوده، فضلاً عن أن يكون واجب الوجود. فإذا قالوا: نعني بالواجب ما لا تقبل ذاته العدم، وبالممكن ما تقبل ذاته العدم. قيل لهم: أثبتوا وجود ممكن تقبل ذاته العدم لتحتاج إلى الواجب. ولما قيل لهم ذلك لم يثبتوه إلا بإثبات الحوادث، التي تكون موجودة تارة ومعدومة أخرى. وهذا صحيح، فإن الحوادث مشهودة، وافتقارها إلى المحدث معلوم الضرورة. لكنهم لم يسلكوا هذا المسلك، فإن هذا إنما يثبت وجود قديم أحدث الحوادث. والممكن عندهم يتناول ما يكون قديماً ومحدثاً، فالقديم الأزلي عندهم يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم. وهذا القول قاله ابن سينا وأتبعه هؤلاء، وخالفوا به جميع العقلاء حتى أرسطو وأصحابه، وحتى خالفوا أنفسهم وتناقضوا، فإن ابن سينا وأتباعه صرحوا في غير موضع بأن الممكن، الذي يقبل الوجود". (١)

٣٤٩- "لمن تدبره، ومن تدبر كلام هؤلاء وكلام هؤلاء، وجد كلام متكلمي المسلمين خيراً من كلام متكلمي الفلسفة ومبتعبيهم. وهذه الطريقة هي طريقة ابن سينا وأتباعه، لم يسلكها أرسطو وقدماء الفلاسفة. كلام ابن سينا وتعليق ابن تيمية وقد قال ابن سينا في الإشارات: (ما حقه في نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته، فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من)". (٢)

٣٥٠- "الباب، هو أصرح في المعقول، بل هو صواب، وهذا خطأ، وإن كان أولئك مقصرين من وجه آخر، حيث استولوا على الواضح بالخفي. وأما ابن سينا وأتباعه، كالرازي وغيره، فدليلهم باطل، ولم يثبتوا وجوداً واجباً، بل تكلموا في تقسيم الوجود إلى واجب وممكن بكلام ابتدعوه، خالفوا به سلفهم وسائر العقلاء ونقضوا به أصولهم التي قرروها بالعقل الصريح، فإن أبا الحسين يقول: (الدليل على أن للمحدث محدثاً هو أنه لا يخول: إما أن يكون حدث وكان يجوز أن لا يحدث، أو كان يجب أن يحدث، فلو حدث مع وجوب أن يحدث، لم يكن بأن يحدث في تلك الحال أولى من أن يحدث من قبل، فلا يستقر حدوثه على حال، إذ كان حدوثه واجباً في نفسه. وإن حدث مع جواز أن لا يحدث، لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه) فقد بين أن الحادث إن كان واجب الحدوث بنفسه لم يختص بوقت دون وقت، إذ الواجب بنفسه لا يختص بوقت دون وقت، وإذا لم يختص يجب أن لا يحدث في بعض الأوقات، والتقدير أنه حدث في بعض الأوقات. وأيضاً فالتخصيص بوقت دون وقت لا بد له من مخصص، وإن كان ممكن الحدوث، بحيث يكون قد حدث وكان من الممكن أن لا". (٣)

٣٥١- "يحدث، لم يكن بالحدوث أولى منه بعدم الحدوث لولا شيء اقتضى حدوثه. فقول أبي الحسين: (لم يكن وجود الحدوث أولى من عدم الحدوث لولا مقتضى اقتضى الحدوث) يبين أن رجحان وجود الحدوث

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٢٤/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٩/٨

على عدم الحدوث، يفتقر إلى مقتضى لترجيح الحدوث على عدم الحدوث. فكانت هذه الطريقة، مع طولها، خيراً من طريقة **ابن سينا** والرازي وأمثالهما، لو كانت تلك صحيحة، من وجهين: أحدهما: أن افتقار رجحان المحدث على عدمه إلى مقتضى، أبين في المعقول من افتقار كل ممكن، فإن الممكن الذي يقدر أنه ليس بمحدث، قد نازع طوائف من الناس في ثبوته، وفي إمكان كونه معلولاً لغيره، ونحو ذلك. بل عامة العقلاء على امتناعه، والذين يثبتونه يعترفون بامتناعه، والعقل الصريح يدل على امتناعه، ولم يقيموا دليلاً على تحقيقه، ولا على افتقاره إلى واجب، وعلى إثبات واجب يكون قسيماً له". (١)

٣٥٢- "وأما المحدث الذي كان بعد عدمه، لم ينازع هؤلاء، ولا عامة العقلاء في أنه لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمقتضى، فكان الاستدلال بترجيح وجود المحدث على عدمه، أولى من الاستدلال برجحان وجود كل ممكن، لو قدر أن الممكن أعم من المحدث فكيف إذا لم يكون الممكن إلا محدثاً؟. الثاني: أنه قال: (لم يكن بالحدوث أولى منه بالعدم لولا شيء اقتضى حدوثه) فبين أن رجحان الوجود على العدم لا يكون إلا بمقتضى، لم يقل: إن رجحان أحد الطرفين على الآخر لا يكون إلا بمرجح. وهذا الذي قاله أبو الحسين متفق عليه بين الطوائف، وهو بين في العقل ضروري فيه، بخلاف ما قاله أولئك، فإن فيه نزاعاً واضطراباً، وليس هو بينا في العقل، بل الصواب يقتضيه. وكذلك أبو الحسين يقول دائماً: (ما كان موجوداً على طريق الجواز لم يكن بالوجود أولى منه بالعدم لولا فاعل) وهذا كلام صحيح، ولكن **ابن سينا** إنما أخذ هذه الطريق التي سلكها من كتب المعتزلة ونحوهم من متكلمي الإسلام، وأراد تقريبها إلى مذهب سلفه الفلاسفة الدهرية، ليصير كلامه في الإلهيات مقرباً لجنس كلام متكلمي المسلمين، ثم يأخذ المواضع التي خالف فيها المتكلمون للشرع". (٢)

٣٥٣- "والعقل، فيستدل لها على ما نازعوه فيه، مما وافقوا فيه دين المسلمين، وهذا كما فعلت إخوانه الباطنية، مثل صاحب كتاب الأقاليد الملوكوتية ونحوه، فإنهم عمدوا إلى كل طائفة من طوائف القبلة، فأخذوا منها ما وافقوهم فيه من المقدمات المسلمة التي غلط فيها أولئك، فبنوا عليها لوازمها التي تخرج أولئك عن دين المسلمين، وناظروا بذلك المعتزلة وأمثالهم، كما قالوا للمعتزلة: أنتم سلمتم لنا نفي التشبيه والتجسيم، ونفيتم الصفات بناء على ذلك، ثم أثبتتم الأسماء الحسنى لله تعالى والتشبيه يلزم في الأسماء كما يلزم في الصفات. فإذا قلتم: إنه حي عليم قدير، لزم في ذلك من التجسيم والتشبيه نظير ما يلزم في إثبات الحياة والعلم والقدرة وأردتم إثبات أسماء بلا صفات، وهذا ممتنع. وإذا كنتم قد وافقتم على نفي الصفات، وهي لازمة للأسماء، فنفي اللازم يقتضى نفي الملزوم، فيلزمكم نفي الأسماء، ولهذا نظائر في كلامهم. **فابن سينا** وجد في كتب متكلمي المسلمين،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٣٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٣١

من المعتزلة وأشباههم، أن تخصيص أحد المتماثلين على الآخر لا يكون إلا بمخصص، كما في تخصيص الحدوث بوقت دون وقت، وهذا مما جعله هؤلاء أصلاً لهم في إثبات العلم بالصانع". (١)

٣٥٤- "فأخذ ابن سينا كلام هؤلاء ونقله إلى ماله الإمكان والوجوب، وأن الممكن لا يترجح إلا بمرجح، لئلا يناقض قوله في قدم العالم، ويقول: إنه معلول علة قديمة مستلزمة له ونسى ما قرره في المنطق، هو وسلفه، من أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثاً، وأن الدائم الأزلي والأبدي لا يكون إلا ضرورياً واجباً، لا يكون ممكن الوجود والعدم، وهذا الذي ذكره في المنطق متفق عليه بين العقلاء. وأخذ قولهم الضعيف في أن القادر المختار يحدث الحوادث بلا سبب حادث، جعله له حجة على قدم العالم، بناء على مطالبتهم بسبب الحدوث، وكان ما يلزمه ويبين فساد قوله، أعظم مما يلزمهم ويبين فساد قولهم، فإنه إذا كان العالم صادراً عن علة مستلزمة له، والعلة المستلزمة لا يتأخر عنها شيء من معلولها، لزم أن لا يحدث في العالم شيء من الحوادث، أو أن تكون الحوادث حدثت بلا محدث. وفي ذلك من الترجيح بلا مرجح ما هو أعظم مما بنوا عليه وجود الواجب. فيلزمهم على قولهم بطلان ما أثبتوا به واجب الوجود، وبطلان الاستدلال بالحدوث على المحدث، وبالممكن على الواجب، وأن تكون الحوادث حدثت بلا محدث أصلاً". (٢)

٣٥٥- "وقد ذكر ابن سينا أن هذه الطريقة، التي سلكها في إثبات واجب الوجود ولوازمه، هي غير طريقة سلفه الفلاسفة، بل هي طريقة محدثة. وهذا مما يبين أنه ركبها مما أخذه عن المعتزلة ونحوهم من متكلمة الإسلام، ومن أصول سلفه الفلاسفة، والذي أخذه عن متكلمة الإسلام أقرب إلى الحق مما أخذه عن سلفه في ذلك، لأنه أخذ عنهم أن تخصيص أحد الشئيين المتماثلين المحدثين دون الآخر لا بد له من مخصص، وهذا حق. فأخذ من ذلك أن تخصيص الممكن بالوجود لا بد له من موجب، وهذا حق. لكن قد ينازعونه في أن الممكن: هل يمكن أن يكون قديماً أم لا؟ فإنهم - وعامة العقلاء - يقولون: الممكن لا يكون إلا محدثاً وهو - وسلفه - يسلمون لهم ذلك. وأيضاً فإن أبا الحسين وأمثاله يقولون: الموجود على طريق الجواز، ليس بالوجود أولى منه بالعدم لولا الفاعل. ويقولون: إنه يستحيل أن يوجب القديم بالفاعل، لأن المعقول من الفاعل هو المحصل للشيء عن عدم، وليس للقديم حال عدمية. ولهذا يقولون: إن وجود القديم واجب، وليس بأن يجب وجوده في حال أولى من حال. فصح أنه واجب الوجود في كل حال، فاستحال عدمه". (٣)

٣٥٦- "وضم ابن سينا وأتباعه إلى ذلك أن الممكن لا يكون معدوماً إلا بسبب. وهذا مما نازعه فيه الجمهور، حتى إخوانه الفلاسفة نازعوه في ذلك. وهذا الذي ذكرته من أن ابن سينا أخذ هذه الطريق عن المتكلمين، رأيته بعد ذلك قد ذكره ابن رشد الحفيد. ذكر في كتابه الذي سماه تحافت التهافت. فإن أبا حامد

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٣/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٣٥/٨

الغزالي ذكر ذلك في كتابه المسمى بتهافت الفلاسفة مسألة في بيان عجز الفلاسفة عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم. كلام الغزالي عن عجز الفلاسفة عن الاستدلال على وجود الصانع للعالمقال: (فنعول: النسا فرقتان: فرقة أهل الحق، وقد رأوا أن العالم حادث، وعلموا ضرورة أن الحادث لا يوجد بنفسه، فافتقر إلى صانع، فعقل مذهبهم في القول بالصانع. وفرقة أخرى هم الدهرية، وقد رأوا العالم قديماً، ثم كما هو عليه، ولم يثبتوا صانعه، ومعتقدهم مفهوم. وإن كان الدليل يدل على بطلانه. (١)

٣٥٧- "وهو الواجب الوجود عند **ابن سينا** وأتباعه. وأما من قبل **ابن سينا** من الفلاسفة فلا يخصونه بواجب الوجود، إذ كل قديم فهو عندهم واجب الوجود، فلا يخصه بواجب الوجود إلا من يقول: لا قديم إلا هو، وليس هذا قول أرسطو وأتباعه، وإن كان هو مذهب جماهير العقلاء من أهل الملل وغيرهم. كلام أرسطو وأتباعه وكلام أرسطو وأتباعه باطل من وجوه: (الوجه الأول) أن هؤلاء لم يجعلوا الأول فاعلاً للحركة الفلكية، إلا من حيث هو محبوب معشوق يتشبه به الفلك، لا من حيث هو مبدع محدث للحركة. ومعلوم أن المحبوب المتحرك إليه من غيره بالمحبة له والشوق، لا سيما إذا كان محباً للتشبيه به لا لذاته، كما يتشبه المأموم بإمامه، لا يكون هو المبدع المحدث للحركة بمجرد ذلك، وإنما يكون علة غائية، لا علة فاعلية، فلم يثبتوا الواجب الوجود بنفسه فاعلاً لشيء من الحوادث، كما قد بسط في موضعه. وأرسطو وأتباعه معترفون بأن الأول عندهم لا يفعل شيئاً ولا يعلم شيئاً، ولا يريد شيئاً. الوجه الثاني أنه بتقدير أن يثبتوه محدثاً مبدعاً للحركة التي لا قوام. (٢)

٣٥٨- "بعض الفلاسفة إلى أنها كانت واحدة أزلية قبل التعلق بالأبدان، وعند مفارقة الأبدان تتحد، فلا يكون فيه عدد، فضلاً عن أن يوصف بأنه لا نهاية لها، وقال آخرون: النفس تابع للمزاج، وإنما معنى الموت عدمها، ولا قوام لها بجوهرها دون الجسم، فإذا لا وجود في النفوس إلا في أحياء، والأحياء الموجودون محصورون، ولا تنتهي النهاية عندهم، والمعدومون لا يوصفون أصلاً بوجود النهاية ولا بعدمها إلا في الوهم، إذا فرضوا موجودين). قال: (والجواب أن هذا الإشكال في النفوس أوردناه على **ابن سينا** والفارابي والمحققين منهم، إذا حكموا بأن النفس جوهر قائم بنفسه، وهو اختيار أرسطاليس والمعتبرين من الأوائل، ومن عدل. (٣)

٣٥٩- "وأخذ أبو حامد يطعن على طريقة **ابن سينا** وأمثاله في إثبات واجب الوجود بوجهين. أحدهما: أن غاية هذه الطريقة إثبات موجود واجب، ولكن لا يمكن نفي كونه جسماً من الأجسام إلا بطريقهم في التوحيد الذي مضمونه نفي الصفات، وتلك مبناها على نفس التركيب، وقد بين أبو حامد فساد كلامهم في هذا. وهذا الوجه الذي ذكره أبو حامد أحسن فيه، وكنت قد كتبت على توحيد الفلاسفة ونفيهم الصفات كلاماً بينت فيه فساد كلامهم في طريقة التركيب، قبل أن أقف على كلام أبي حامد، ثم رأيت أبا حامد قد تكلم بما يوافق ذلك

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٩/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٥٤/٨



الذي كتبته. ومن هنا يعلم أن **ابن سينا** لا يمكنه بهذه الطريقة إفساد مذهب الفلاسفة الطبيعيين الذين يقولون بأن الفلك واجب الوجود بنفسه، وإن كان يمكن إفساد قولهم بطرق أخرى. ولهذا ظن كثير من المتأخرين أن **ابن سينا** موافق للدهرية". (١)

٣٦٠- "المحضة، الذين يقولون: إن العالم واجب الوجود بذاته، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى. الوجه الثاني الذي أبطل به أبو حامد طريقهم: أنها مبنية على إبطال علل ومعلولات لا نهاية لها، وقد ألزمهم أنهم لا يمكنهم إبطال ذلك مع قولهم بثبوت حوادث لا تنتهي كما قد ذكره. **وابن سينا** والرازي والآمدي إنما أثبتوا واجب الوجود بناءً على هذه المقدمة. فكان ما ذكره أبو حامد إبطالاً لطريق هؤلاء كلهم. والآمدي وافق أبا حامد على ضعف الحجة في نفي النهاية عن العلل، فلا جرم لم يقرر في كلامه إثبات واجب الوجود، بل قرره في كتاب الأفكار بطريق أفسدها في كتاب رموز الكنوز وقد بينا بطلان اعتراضه في غير هذا الموضع. وليس فيما ذكره أبو حامد والآمدي إبطال لطريقة المعتزلة، ومن وافقهم، على أن تخصيص الحدوث بأحد الزمانين لا بد له من محخص، فإن تلك لا تفتقر إلى إبطال التسلسل في العلل والمعلولات. ومدار كلام أبي حامد على أنه لا فرق بين نفي النهاية في الحوادث ونفيها في العلل. وأنتم تجوزونها في الحوادث، فجوزوها في العلل. والناس لهم في هذا المقام قولان: أحدهما: قول من يبطل عدم". (٢)

٣٦١- "قال ابن رشد: (يريد أنهم إذا لم يقدرُوا على نفي الصفات، كان ذلك الأول عندهم ذاتاً بصفات، وما كان على هذه الصفة فهو جسم، أو قوة في جسم، ولزمهم أن يكون الأول الذي لا علة له الأجرام السماوية). قال ابن رشد: (وهذا القول لازم لمن يقول بالقول الذي حكاه عن الفلاسفة - يعني طريقة **ابن سينا** والفلاسفة - يعني الأوائل - لا يحتجون على وجود الأول الذي لا علة له، بمناسبة إليهم من الاحتجاج، ولا يزعمون أيضاً أنهم يعجزون عن دليل التوحيد، ولا عن دليل نفي الجسمية عن المبدأ الأول. وستأتي هذه المسألة فيما بعد). قلت: ابن رشد لما رأى ضعف الطريقة المنسوبة إلى الفلاسفة في كتب **ابن سينا**، في نفي الصفات ونفي التجسيم. وأنها ليست طريقة". (٣)

٣٦٢- "أولهم، بنى نفي الصفات ونفي التجسيم تارة على إثبات النفس، وأنها ليست بجسم، واستدل بأضعف من دليلهم، وتارة يستدل بطريقة كلامية لفظية، وهي أن المركب لا بد له من مركب، والمؤلف لا بد له من مؤلف. وهذا إنما يكون إذا أطلق هذا اللفظ على مسماه، باعتبار أن هناك مؤلفاً فعل التأليف، ومركباً فعل التركيب. ومن لا يطلق هذا اللفظ بحال، أو أراد به ما فيه اجتماع، وقال: إن ذلك واجب بنفسه، لم يكن مثل هذا الكلام حجة عليه، وهذا مبسوط في موضعه. المقصود تبين ما أخذه **ابن سينا** عن أسلافه، وما أخذه عن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/٨

المتكلمين، وكيف خلط أحدهما بالآخر. قال ابن رشد: (قول أبي حامد: ولكن لعلتها علة، ولعلة العلة علة، وهكذا إلى غير نهاية، إلى قوله: وكل مسلك ذكرتموه في النظر يبطل عليكم بتجويز دورات لا أول لها، شك تقدم الجواب عنه، حين قلنا: إن الفلاسفة لا تجوز عللاً ومعلولات لا نهاية". (١)

٣٦٣- "لها، لأنه يؤدي إلى معلول لا علة له، ويوجبونها بالعرض من قبل علة قديمة، لكن لا إذا كانت مستقيمة ومعاً وفي مواد لا نهاية لها، بل إذا كانت دوراً). قال: (وأما ما يحكيه عن **ابن سينا**: أنه يجوز نفوساً لا نهاية لها، وأن ذلك إنما يمتنع فيما له وضع، فكلام غير صحيح، ولا يقول به أحد من الفلاسفة، وامتناعه يظهر من البرهان العام الذي ذكرناه عنهم، فلا يلزم الفلاسفة شيء مما ألزمهم من قبل هذا الوضع، أعني القول لوجود نفوس لا نهاية لها بالفعل. ومن أجل هذا قال بالتناسخ من قال: إن النفوس متعددة بتعدد الأشخاص، وأنها باقية). قال: (وأما قوله: وما بالهم لم يجوزوا أجساماً بعضها فوق بعض بالمكان إلى غير نهاية، وجوزوا موجودات بعضها قبل بعض بالزمان إلى غير نهاية؟ وهل هذا إلا تحكم بارد؟! فإن الفرق بينهما عند الفلاسفة ظاهر جداً، وذلك أن وضع". (٢)

٣٦٤- "الأجسام لا نهاية لها معاً يلزم عنه أن يوجد لما لا نهاية له كل، وأن يكون بالفعل، وذلك مستحيل، والزمان ليس بذي وضع، فليس يلزم من وجود أجسام، بعضها فوق بعض إلى غير نهاية، وجود ما لا نهاية له بالفعل، وهو الذي امتنع عندهم). ثم لما ذكر ابن رشد البرهان الذي حكاه أبو حامد عن الفلاسفة على استحالة علل لا نهاية لها، قال ابن رشد: (وهذا البرهان الذي حكاه عن الفلاسفة، أول نقله إلى الفلسفة **ابن سينا**، على أنه طريق خير من طريق القدماء، لأنه زعم أنه من جوهر الموجود، وأن طرق القوم من أعراض تابعة للمبدأ الأول، وهو طريق أخذه **ابن سينا** من المتكلمين، وذلك أن المتكلمين ترى أن من المعلوم بنفسه أن الموجود ينقسم إلى ممكن وضروري، ووضعوا أن الممكن يجب أن يكون له فاعل، وأن العالم بأسره لما كان ممكناً، وجب أن يكون الفاعل له واجب الوجود وهذا هو اعتقاد المعتزلة قبل الأشعرية، وهو قول جيد ليس فيه كذب، إلا ما وضعوه فيه: من أن العالم بأسره ممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه، فأراد **ابن سينا** أن يعمم هذه". (٣)

٣٦٥- "ضروري بغير علة، إلى أن يبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة الممكنة). قلت: فقد ذكر ابن رشد لما ذكر البرهان الذي حكاه أبو حامد عن الفلاسفة على استحالة علل لا نهاية لها: أن هذا البرهان الذي حكاه عن الفلاسفة أول من نقله إلى الفلسفة **ابن سينا** على أنها طريق خير من طريق القدماء، لأنه زعم أنه من جوهر الوجود وأن طرق القوم من أعراض تابعة للمبدأ الأول. قال: (وهو طريق أخذه **ابن سينا** من المتكلمين، وذلك أن المتكلم يرى أن من المعلوم بنفسه أن الموجود ينقسم إلى ممكن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٨

وضروري، ووضعوا أن الممكن يجب أن يكون له فاعل، وأن العالم بأسره لما كان ممكناً وجب أن يكون الفاعل له واجب الوجود هذا هو اعتقاد المعتزلة قبل الأشعرية). قال: (وهو قول جيد ليس فيه كذب، إلا ما وضعوا فيه من أن العالم بأسره بممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه، فأراد ابن". (١)

٣٦٦- "سينا أن يعمم هذه القضية ويجعل المفهوم من الممكن ما له علة، كما ذكره أبو حامد). قلت: فقد بين أن كون الممكن يجب أن يكون له فاعل، قول جيد، إذ إن الممكن هو المحدث عند عامة العقلاء من الفلاسفة وغيرهم، والمحدث لا بد له من فاعل. هذا أيضاً معلوم بين مسلم عند عامة العقلاء. وأما قوله: (ليس فيه كذب إلا ما وضعوا فيه من أن العالم بأسره ممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه. فأراد ابن سينا أن يعمم هذه القضية. ويجعل المفهوم من الممكن ما له علة). فإنه يقول: أولئك أرادوا بالممكن المحدث، وليس من المعروف بنفسه أن العالم كله محدث، فأراد ابن سينا أن يجعل معنى الممكن هو ما له علة، حتى يبيّن على ذلك أن العالم كله ممكن وله علة قديمة أزلية. وهذا القول الذي ذكره ابن سينا، يظن من أخذ الفلسفة من كلامه، أنه قول أرسطو وأتباعه، وليس كذلك. وإنما يذكر هذا عن برقلس. ولهذا قال: الباري جواد وعلة جوده هو ذاته، فيكون جوده دائماً. وهذا يوافق قول ابن سينا، ولا يوافق قول أرسطو، فإن الأول عنده لا فعل له: لا جوداً ولا غير جود، ولا إرادة، بل ولا يعلم ما سواه. وقول ابن رشد: (إن كون العالم بأسره ممكن ليس معروفاً بنفسه).". (٢)

٣٦٧- "والمقصود ذكر كلام ابن رشد على طريقة ابن سينا: قال ابن رشد: (وإذا سُمح ابن سينا في هذه القضية: - وهو أن الممكن ما له علة - لم تنته به القسمة إلى ما أراد، لأن قسمة الوجود أولاً: إلى ما علة، وإلى ما لا علة له، ليس معروفاً بنفسه، ثم ما له علة ينقسم إلى ممكن وضروري). قلت: أما تقسم الوجود إلى ما علة وإلى ما لا علة، فهذا تقسم دائر بين النفي والإثبات، لا يمكن المنازعة فيه، كما إذا قيل: الموجود ينقسم إلى ما قوم بنفسه، وإلى ما لا قوم بنفسه، وإلى ما هو موجود بنفسه، وما ليس موجوداً بنفسه، ونحو ذلك من التقسيمات الدائرة بين النفي والإثبات. فهذا تقسيم حاصر، وإذا لا واسطة بين النفي والإثبات، وهما النقيضان. كما أنهما لا يجتمعان فلا يرتفعان أيضاً. لكن دعوى ابن سينا وأتباعه المقسمون هذا التقسيم: أن ما له علة ينقسم إلى ممكن حقيقي - وهو الحادث - وإلى ضروري، هو الذي ليس بيناً بنفسه، ولم يقيموا عليه دليلاً، ولا يمكنهم إقامة دليل عليه، بل". (٣)

٣٦٨- "وإلا فمجرد التقسيم دعوى مجردة، كما لو قيل: الوجود ينقسم إلى ماهو ثابت، وإلى ما ليس بثابت، أو ينقسم إلى قديم وحادث، وما ليس بقديم ولا حادث، أو ينقسم إلى واجب وممكن، وما ليس بواجب ولا ممكن. فهذا تقسيم دائر بين النفي والإثبات، لكن لا يستلزم ثبوت كل من الأقسام. وإذا قيل: ينقسم إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٢/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٧٤/٨

معلول وغير معلول. وقيل: المعلول ينقسم إلى ممكن حقيقي - وهو الحادث وإلى ممكن باصطلاح **ابن سينا** - وهو المعلول - مع كونه ضرورياً، كان غايته إذ أثبت انقسام المعلول إلى ضروري وحادث: إثبات القسمين: الضروري والحادث، أو إثبات ضروري معلول، ليس في إثبات ضروري ليس بمعلول، وهو واجب الوجود بنفسه، فلم يكن فيما ذكره إثبات واجب الوجود بنفسه، فكيف وليس فيه أيضاً إثبات ضروري معلول، وإنما فيه تقسيم المعلول إلى ضروري وغير ضروري؟. ومجرد التقسيم لا يدل على ثبوت كل من القسمين، فلم يكن فيما ذكره لا إثبات ضروري معلول ولا غير معلول، إن لم يبين أن الحادث يدل على ذلك، ولا استدلال بالحادث ألبته، وهو الممكن الحقيقي، وإنما استدلال بالممكن الذي ابتدعه، وجعله يتناول القديم الضروري والحادث ولو استدلال بالحادث لدل على إثبات قديم، وثبوت قديم لا يدل على واجب الوجود باصطلاحهم لأن القديم عندهم ينقسم إلى واجب وممكن". (١)

٣٦٩- "الوجوب معلولة لعلة أخرى وهلم جراً، ولم يكن على هذا التقدير معنا ما يدل على امتناع هذا التسلسل، لأن مضمونه إثبات أمور واجبة ضرورة كل منها له علة، والجملة كلها واجبة ضرورة، مع كونها وكون كل منها معلولاً، وهو الممكن بهذا الاصطلاح المتأخر، إذا الممكن عندهم يكون ضرورياً واجب الوجود ممتنع العدم - مع كونه معلولاً لغيره. فلا يمتنع على هذا التقدير وجود علل ومعلولات كل منها واجب ضروري، ويسمى ممكناً باعتبار أنه معلول، وإن كان ضرورياً واجب الوجود، لا باعتبار أنه محدث مفتقر إلى فاعل. كلام ابن رشد رداً على الغزالي وتعليق ابن تيمية وحقيقة الأمر أنهم قدروا أموراً متسلسلة، كل منها واجب الوجود ضروري يمتنع عدمه، وكل منها معلول، وسموه باعتبار ذلك ممكناً، وقالوا: إنه يقبل الوجود والعدم. وحيث فلا يمكنهم إثبات افتقار واحد منها إلى علة، فضلاً عن افتقارها كلها، لأن التقدير أنها جميعها ضرورية الوجود لا تقبل العدم، ومثل هذا يعقل افتقاره إلى فاعل، ويعود الأمر إلى الممكن الذي أثبتوه، وهو الضروري الواجب الوجود القديم الأزلي: هل يفتقر إلى فاعل ومرجح يرجح وجوده على عدمه؟ وقد عرف أنه ليس لهم على ذلك دليل، بل جميع العقلاء يقولون: إن هذا لا يفتقر إلى فاعل. ولهذا لما بنوا إثبات واجب الوجود على إثبات هذا الممكن - كما فعله **ابن سينا** والرازي والآمدي وغيرهم - لم يمكنهم إقامة دليل على أن هذا الممكن - بهذا التفسير - يفتقر إلى فاعل، وورد على هذا الممكن من الأسولة ما لم يمكنهم الجواب عنه، كما قد ذكر بعض ذلك في غير هذا الموضع". (٢)

٣٧٠- "فيجوز وجود علل ومعلولات لا تنتهي، فلا يثبت لكم وجود لا علة له. الثاني: أن يقال: هذا غايته أن يدل على ثبوت وجود واجب. فمن قال: الوجود كله واحد، وهو واجب لا ينقسم إلى واجب وممكن، ولا قديم ومحدث، فقد وفي بموجب دليلكم، وهذا مما يبين به غاية كلام هؤلاء. ولما كان هذا منتهى كلامهم، صار

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٨

السالكون لطريقهم نوعين: نوعاً يقول: لم يثبت واجب الوجود لإمكان علل ومعلولات لا تنتاهي، ويوردون على إبطال التسلسل ما يقولون: لا جواب عنه، كالأمدي وغيره. ونوعاً يقول: الوجود كله واجب: قديمه ومحدثه، وليس في الوجود موجودان: أحدهما قديم، والآخر محدث، وأحدهما واجب والآخر ممكن، بل عني وجود المحدث الممكن هو عين وجود الواجب القديم، كما يقوله ابن عربي وأتباعه، كابن سبعين والقونوي. فيتدبر من هداه الله هذا التناقض العظيم، الذي أفضى إليه هذا الطريق الفاسد، الذي سلكه **ابن سينا** وأتباعه، في إثبات واجب الوجود. فنظارهم يعترفون بأنه لم يقم دليل على إثبات وجود واجب، بل ولا على ممكن بالمعنى الذي قدره. ومعلوم أن هذا في غاية السفسطة، فإن انقسام الموجود إلى (١).

٣٧١- "الحقيقي وهو المحدث، فقد تبين فساد كلامهم على هذا التقدير. وإن عني بالممكن ما له علة من الأشياء الضرورية - كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه: إن الأفلاك ضرورية واجبة الوجود، يمتنع عدمها أزلاً وأبداً، ويقول مع ذلك: إنها ممكنة، بمعنى أنها معلولة - قال ابن رشد: فلا يمكن إثبات واجب الوجود على هذا التقدير، كما لا يمكنهم إثباته بطريقتهم على التقدير الأول. وذلك أن مقدمة الدليل لا بد أن تكون معلولة قبل النتيجة، فيستدل على ما لا يعلم بما يعلم، ويستدل بالبين على الخفي. وحينئذ فما ذكره فاسد من وجهين: أحدهما: أنه لم يتبين بعد أنه يستحيل وجود التسلسل في هذه الممكنات بالوجه الذي تبين في الممكنات الحقيقية. وهي المحدثات. ودليلهم في إثبات واجب الوجود موقوف على إبطال التسلسل، وإبطال التسلسل إنما يمكن في المحدثات، لا في الأمور الضرورية التي لا تقبل العدم، إذا قدر تسلسلها. الوجه الثاني: قال: (ولا تبين بعد أن ها هنا ضرورياً يحتاج إلى علة، فيجب عن وضع هذا، أي عن تقدير هذا، أن ينتهي الأمر إلى ضروري بغير علة، إلى أن تبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة الممكنة). ومعنى كلامه: أن مقدمة الدليل يجب أن تكون معلومة قبل النتيجة، فإذا كانوا يثبتون واجب الوجود بما جعلوه ممكناً، وإن كان (٢).

٣٧٢- "وهذا الأصل الذي بنوا عليه كلامهم - وهو أن الممكن قد يكون قديماً أزلياً ضرورياً واجباً بغيره، وأن الواجب الضروري القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه أزلاً وأبداً، ينقسم إلى واجب بنفسه وإلى ممكن بنفسه واجب بغيره - هو مما ابتدعه **ابن سينا**، وخالف فيه عامة العقلاء من سلفه ومن غيره سلفه. وقد صرح أرسطو وسائر الفلاسفة أن الممكن، الذي يمكن وجوده وعدمه، لا يكون إلا محدثاً، وأن الدائم القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً، لا يكون محدثاً. و**ابن سينا** وأتباعه وافقوهم على ذلك، كما ذكروا ذلك في المنطق في غير موضع، كما قد ذكرت ألفاظه وألفاظ غيره في غير هذا الموضع، من كتابه المسمى بالشفاء وغيره. لكن **ابن سينا** وأتباعه تناقضوا بسبب أنهم لما وجدوا المتكلمين قد قسموا الموجود إلى واجب وممكن، والممكن عندهم هو الحادث،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٨٤

سلوكوا سبيلهم في هذا التقسيم، وأدخلوا في الممكن ما هو قديم أزلي، ونسوا ما ذكره في غير هذا الموضع: من أن الممكن لا يكون إلا محدثاً. وكان ما ذكره هؤلاء، وسائر العقلاء، دليلاً على أن ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، لما ثبت أنه ليس واجب الوجود موجوداً بنفسه إلى الله وحده، وأن كان ما سواه مفتقر إليه. وكان ما ذكره أرسطو وسائر العقلاء مبطلاً لما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في الممكن وتناقضوا فيه، وكان ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه من العقلاء في الواجب بنفسه مبطلاً لما ذكره أرسطو وأتباعه، وابن رشد أيضاً،". (١)

٣٧٣- "من أن الفلك ضروري الوجود واجب الوجود لا يقبل العدم، فإنه محتاج إلى غيره، وهم يسلمون أنه محتاج إلى الأول، لأنه لا قوام له إلا بحركته، ولا قوام لحركته إلا بالأول، فكان لا وجود له إلا بالأول، فامتنع أن يكون وجوده بنفسه، بل كان معلولاً بغيره، وما كان معلولاً بغيره لم يكن موجوداً بنفسه، بل كان ذلك الأول علة في وجوده، وما كان له علة في وجوده ثابتة عنه، علم بصريح العقل أنه ليس موجوداً بنفسه، فلا يكون واجباً بنفسه، وما لم يكن واجباً بنفسه كان ممكناً، وكان محدثاً، كما قد بسط في مواضع. إذا المقصود هنا ذكر كلام ابن رشد، وابن رشد يقول: إن لفظ الممكن في اصطلاح الفلاسفة ليس هو لفظ الممكن في اصطلاح **ابن سينا** وأتباعه، وما كان أزلياً واجباً بغيره دائماً - بحيث لا يقبل العدم - لا يسمى ممكناً، بل الممكن ما كان معدوماً يقبل الوجود، وأما ما لم يزل واجباً بغيره فليس هو بممكن. وقد ذكر هذا في غير موضع من كتابه، وذكر أن ما ذكره **ابن سينا** خروج عن طريقة الفلاسفة القدماء، وأن طريقه التي أثبت به". (٢)

٣٧٤- "واجب الوجود، بناءً على هذا الأصل، إنما هو إقناعي لا برهاني، كقوله في الكلام في مسألة الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. (وما وضع في هذا القول من أن كل معلول فهو ممكن الوجود، فإن هذا إنما هو صادق في المعلول المركب، وليس يمكن أن يوجد شيء مركب وهو أزلي، فكل ممكن الوجود عند الفلاسفة فهو محدث). قال: (وهذا شيء قد صرح به أرسطاطاليس في غير ما موضع من كتبه). قال: (وأما هذا الذي يسميه **ابن سينا** ممكن الوجود، فهذا والممكن الوجود مقول باشتراك الاسم وكذلك ليس كونه محتاج إلى الفاعل ظاهراً من الجهة التي منها تظهر حاجة الممكن).". (٣)

٣٧٥- "قلت: وهذا الذي حكاه عنهم: من أن الممكن عندهم لا يكون إلا محدثاً مركباً قد ذكره في غير موضع، وذكر عنهم أن الأفلاك عندهم ليست مركبة من المادة والصورة، كالأجسام العنصرية والمولدات، وأن القول بأن كل جسم مركب من المادة والصورة إنما هو قول **ابن سينا** دون القدماء، وكذلك ذكر عنهم أن القول بأن الأول صدر عنه عقل، ثم عن العقل عقل ونفس وفلك، وهلم جراً إلى العقل الفعال ليس هو قول القدماء، بل هو قول **ابن سينا** وأمثاله. وكذلك ذكر فيما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في الوحي والمنامات: أن سببها كون النفس

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٨٨/٨

الفلكية عامة بحدوث العالم، فإذا اتصلت بها نفوس البشر فاض عليها العلم منها، ذكر أنه ليس قول القدماء، بل هو قول **ابن سينا** وأمثاله، وهو مع هذا فالذي يذكر عن القدماء وطرفهم، هو أضعف من قول **ابن سينا** بكثير. وعامة ما يذكر في واجب الوجود أن يكون شرطاً في وجود غيره، وأما كونه علة تامة لغيره ورباً ومبدعاً، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، فهذا لا يوجد تقريره فيما ذكره عن الأوائل، فإذا كانت طريقة **ابن سينا** يلزمها أن تكون الحوادث حدثت بغير محدث، فطريقة أولئك تستلزم أن تكون". (١)

٣٧٦- "الممكنات وجدت بغير واجب، أو أن يكون كل من الواجبين بأنفسهما لا يتم وجوده إلا بالآخر، إلى غير ذلك مما في كلامهم من الفساد. والمقصود هنا أن نبين أن خيار ما يوجد في كلام **ابن سينا** فإنما تلقاه عن مبتدعة متكلمة أهل الاسلام، مع ما فيهم من البدعة والتقصير. ولما أورد عليهم الغزالي في قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وعدة أدلة بين بها فساد قولهم، قال ابن رشد: (إذا اعتقدت الفلاسفة أن في المعلول الأول كثرة، لزمهم ضرورة أن يقال لهم: من أين كان في المعلول الأول كثرة؟ وكما يقولون: إن الواحد لا يصدر عنه كثير، كذلك يلزمهم أن الكثير لا يصدر عن الواحد، فقولهم: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، يناقض قولهم: إن الذي صدر عن الواحد الأول شيء فيه كثرة، إلا أن يقولوا: إن". (٢)

٣٧٧- "الكثرة في المعلول الأول كل واحد منها أول، فيلزمهم أن تكون الأوائل كثيرة). قال: (والعجب كل العجب كيف خفي هذا على أبي نصر **وابن سينا**؟ لأنهما أول من قال هذه الخرافات، فقلدهما الناس، ونسبوا هذا القول إلى الفلاسفة، لأنهم إذا قالوا: إن الكثرة التي في المبدأ الثاني إنما الثاني إنما هي مما يعقل من ذاته ومما يعقل من غيره، لزم عندهم أن تكون ذاته ذات طبيعتين: أعني صورتين. فليت شعري أيتهما الصادرة عن المبدأ الأول، وأيتهما التي ليست الصادرة؟). قال: وكذلك إذا قالوا فيه: إنه ممكن من ذاته واجب من غيره، لأن الطبيعة الممكنة يلزم ضرورة أن تكون غير الطبيعة الواجبة التي استفادها من واجب الوجود، فإن الطبيعة الممكنة ليس يمكن أن تعود". (٣)

٣٧٨- "قال: (وهذه كلها مسائل كثيرة عظيمة يحتاج كل واحد منها إلى أن يفرد بالفحص عنها وعما قاله القدماء فيها. وأخذ المسألة الواحدة بدل المسائل الكثيرة هو موضع مشهور من مواضع السفسطائيين، والغلط في واحد من هذه المباني، هو سبب لغلط عظيم آخر في الفحص عن الموجودات). قلت: المقصود هنا أن بين اختلاف اصطلاحهم في مسمى الممكن، وأن الطريقة المشهورة عند المتأخرين في الفلسفة هي الطريقة المضافة إلى أفضل متأخريهم **ابن سينا**، والفارابي قبله. وهذا ابن رشد، مع عنايته التامة بكتب أرسطو والقدماء، واختصاره لكلامهم، وعنايته بالانتصار لهم والذب عنهم، يذكر أن كثيراً من ذلك إنما هو من قول هؤلاء المتأخرين، ليس

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٩٠/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩١/٨



هو من قول قدمائهم. ولما ذكر عن **ابن سينا** أنه استعمل لفظ الممكن في أعم مما هو عند الفلاسفة قال: إنه جعل المفهوم من لفظ الممكن ما له علة. (١)

٣٧٩- "الأمر إلى ضروري بغير علة، إلى أن يبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة، الممكنة. قلت: ولفظ الممكن إذا قيل فيه يمكن أن يوجد ويمكن لا يوجد، فهذا لا يكون إلا إذا كان معدوماً. كما ذكر ابن رشد أنه اصطلاح الفلاسفة، فإما كل ما يمتنع عدمه، فليس بممكن بهذا الاعتبار أن يكون ممكن الوجود والعدم. بل هذا واجب الوجود، سواء قيل: إنه واجب بنفسه. أو واجب بغيره، وإذا كان من هذا ما هو واجب بغيره أزلاً وأبداً، فكونه ممكناً يفتقر إلى دليل. فتقسيم الموجود إلى واجب وممكن، بهذا الاعتبار، لا بد له من دليل، كما ذكر ابن رشد. بخلاف المعدوم الذي يمكن وجوده، فهذا يعلم أنه ممكن. ولهذا كان **ابن سينا** ومن سلك طريقته محتاجين إلى إثبات كون الأفلاك ممكنة بنفسها، لا واجبة بنفسها. وهذا وإن كان حقاً، لكن دليلهم عليه في غاية الضعف، فإنه مبين على أن كل جسم ممكن، ودليلهم عليه ضعيف جداً، كما قد بين في غير هذا الموضع، وقد بين ضعفه أبو حامد، ووافقه ابن رشد مع عنايته بالرد عليه على ضعف هذه الطريق. والتحقيق أن هذا يسوغ تسميته ممكناً في اللغة، باعتبار أنه بنفسه لا". (٢)

٣٨٠- "يوجد. لكن ما كان كذلك لا يكون إلا محدثاً، فيسمى ممكناً باعتبار، ويسمى محدثاً باعتبار، والإمكان والحدوث متلازمان، وأما تسمية ما هو قديم أزلي يمتنع عدمه ممكناً يمكن وجوده وعدمه، فهذا لا يعرف في عقل ولا لغة. وإن قدر أنه حق فالنزاع هنا لفظي. لكن إذا عرفت الاصطلاحات زالت إشكالات كثيرة تولدت من الإجمال الذي في لفظ الممكن، كما قد بسط في غير هذا الموضع. واختلاف الاصطلاح في لفظ الممكن هنا غير اختلاف الاصطلاح في الممكن العام الذي هو قسيم الممتنع. والممكن الخاص الذي هو قسيم الواجب الممتنع، بل نفس الممكن الخاص على هذا الاصطلاح المذكور عن القدماء إنما هو في المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه. وأما ما يقدر واجباً بغيره دائماً، فذاك لا يسمى ممكناً بهذا الاصطلاح. وأما على اصطلاح **ابن سينا** وأتباعه، وهو كون الممكن ما له علة. قال ابن رشد: فما له علة ينقسم إلى ممكن وضروري. فالضروري هو الذي لا يمكن عدمه، بل هو واجب دائماً بعله، وهذا مما يقوله الفلاسفة في الأفلاك والممكن الحقيقة هو الحادث". (٣)

٣٨١- "علة أو لا علة له يفتقر إلى دليل آخر. وقد تكلم ابن رشد على القول المنسوب إلى الفلاسفة في كتب **ابن سينا** في صدور العالم عن الله، وأنه صدر عن عقل، ثم عن العقل عقل ونفس وفلك، إلى العقل العاشر، كما هو معروف من مذهبهم وتقريه. قال ابن رشد لما حكاه أبو حامد عنهم: (وهذا كله تخرص على

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٠/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠١/٨

الفلاسفة من **ابن سينا** وأي نصر وغيرهما، ومذهب القوم القديم هو أنه هنا مبادئ هي الأجرام السماوية، ومبادئ الموجودات السماوية، موجودات مفارقة للمواد، هي الحركة للأجرام السماوية، والأجرام السماوية تتحرك إليها على جهة الطاعة لها، والمحبة فيها، والامتثال لأمرها بإيها بالحركة والفهم عنها، وأنها إنما خلقت من أجل الحركة. وذلك أنه لما صح أن المبادئ التي تحرك الأجسام السماوية هي". (١)

٣٨٢- "مرتبط بمبدأ أول فيها، ولولا ذلك لم يكن هنا نظام موجود، وأقاولهم مسطورة في ذلك. فينبغي لمن أراد معرفة الحق أن يقف عليها من عنده. وما يظهر أيضاً من كون جميع الأفلاك تتحرك الحركة اليومية، مع أنها تتحرك بها الحركات التي تخصها، مما صح عندهم أن الأمر بهذه الحركة هو المبدأ الأول، وهو الله سبحانه وتعالى، وأنه أمر ساير المبادئ أن تأمر ساير الأفلاك بساير الحركات، وأن بهذا الأمر قامت السماوات والأرض، كما أن بأمر الملك الأول في المدينة قامت جميع الأوامر الصادرة ممن جعل الملك له ولاية أمر من الأمور من المدينة إلى جميع من فيها من أصناف الناس. كما قال سبحانه: ﴿وأوحى في كل سماء أمرها﴾، وهذا التكليف والطاعة هي الأصل في التكليف والطاعة التي وجبت على الإنسان لكونه حيواناً ناطقاً. قال: (وأما ما حكاها **ابن سينا** من صدور هذه المبادئ بعضها". (٢)

٣٨٣- "قال: (فهذا هو أقرب تعليم يمكن أن يفهم به مذهب هؤلاء القوم، من غير أن يلحق ذلك الشنعة التي تلحق من سمع مذاهب القوم، على التفصيل الذي ذكره أبو حامد ها هنا). يعني ما ذكره **ابن سينا**. قال: (وهذا كله يزعمون أنه قد بين في كتبهم، فمن أمكن أن ينظر في كتبهم على الشروط التي ذكروها، فهو الذي يقف على صحة ما يدعون أو ضده). قال: (وليس يفهم من مذهب أرسطاطاليس غير هذا، ولا من مذهب أفلاطون وهو منتهى ما وقفت عليه العقول الإنسانية. وقد يمكن الإنسان أن يقف على هذه المعاني من أقاويل عرض لها إن كانت مشهورة، مع أنها معقولة، وذلك أن ما شأنه هذا الشأن من التعليم، فهو لذيذ محبوب عند الجميع). قال: (وأحد المقامات التي يظهر منها هذا المعنى، هو أن". (٣)

٣٨٤- "قلت: فهذا الكلام لا ريب أنه إلى الكلام الذي نقله الناس عن أرسطو وأصحابه في إثبات واجب الوجود أقرب من كلام **ابن سينا** وأمثاله. بل هذا خير من الكلام المنقول عن أرسطو من وجوه متعددة، فإن المنقول عن أرسطو إنما فيه أنه جعل الأول محركاً لها، من حيث هو محبوب معشوق لها للتشبه به، يحركها تحريك المحبوب لمحبه، بل تحريك المتشبه به للمتشبه، كتحرريك الإمام للمؤتم، فإن هذا أضعف من تحريك المحبوب لمحبه، كتحرريك الطعام للآكل، ولمرة للجماع. وأما هذا فقد جعله أمراً لها بالحركة، مسخراً لها بذلك، مكلفاً لها بذلك. لكن أرسطو أثبت قوله بأن الحركة الإرادية الشوقية لا بد فيها من عقل يتشبه به الفلك، كم يتشبه المؤتم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٥/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٧/٨

بالإمام. كلام أرسطو عن الحركة الشوقية والحرك الأولقال: والشيء المتشوق إليه علة لحركة المتحرك إليه بالشوق،".  
(١)

٣٨٥- "الأمر، يعني الحركة كما ذكر أرسطو، وجعلها تارة مستغنية عنها، ولكنها كلفت بها لأجل السفليات، وأن حال المكبين على أفعال لا يخلون منها طرفة عين، مع أن تلك الأفعال غير ضرورية في وجدهم، وهم غير محتاجين إليها. الوجه الثانى غاية ما في هذا أن يكون أمراً لها بالحركة، وليس في مجرد الأمر بالفعل ما يوجب أن يكون الفعل القائم بالفاعل من إبداع الأمر ومن خلقه، ولا أنه محتاج إلى الأمر في نفس إحداث الفعل، كما ذكره في أمر الملك لنوابه، وأمر القائد لجيشه. وأمر السيد لعبيده. الوجه الثالث أنه لم يذكر حجة على أنه لا قوام لها إلا بحركة التي أمرت بها، فمن أين يعلم أن قوام ذاتها بتلك الحركة؟. الوجه الرابع أنه لو قدر أنه أبداع الحركة التي قامت بها، وأنه لا قوام لها إلا بالحركة، فغاية ما في ذلك أن يكون ذلك شرطاً في قوامها، ويكون فاعلاً لشرط من شروط وجودها، ليس في هذا ما يقتضي أنه أبداع سائر أعراضها، ولا أبداع أعيانها. الوجه الخامس أن هذا مبني على إثبات عقول مفارقة وراء الأفلاك، وأن فيها عقلاً هو فوقها في الرتبة، والدليل الذي ذكره هذا، **وابن سينا** وغيرهما من الفلاسفة، في إثبات العقول، إنما يدل على إثبات عقول". (٢)

٣٨٦- "الجسم لا يكون واجباً تحكم لا أصل له). قال ابن رشد: (قد تقدم من قولنا: إنه إذ فهم من واجب الوجود ما ليس له علة، وفهم من ممكن الوجود ما له علة، لم تكن قسمة الموجود بهذين الفصلين، معترفاً بها، فإن للخصم أن يقول: ليس كما ذكر، بل كل موجود لا علة له. لكن إذا فهم من واجب الوجود: الموجود الضروري، ومن الممكن: الممكن الحقيقي، أفضى الأمر - ولا بد - إلى موجود لا علة له، وهو أن يقال: كل موجود إما أن يكون ممكناً أو ضرورياً، فإن كان ممكناً فله علة، فإن كانت تلك العلة من طبيعة الممكن، تسلسل الأمر. فيقطع التسلسل بعلة ضرورية، ثم يسأل في تلك العلة الضرورية: إذا جوز أيضاً أن يكون من الضروري ما له علة وما ليس له علة، فإن وضعت العلة من طبيعة الضروري الذي له علة لزم التسلسل، وأنتهى الأمر إلى علة ضرورية ليس لها علة). قال: (وإنما أراد **ابن سينا** أن يطابق بهذه القسمة رأي الفلاسفة في الموجودات، وذلك أن الجرم السماوي عند الجميع من الفلاسفة هو". (٣)

٣٨٧- "لاعتقاد في الصانع أصلاً). قال ابن رشد: (هذا القول لازم لزوماً لا شك فيه لمن سلك طريقة واجب الوجود في إثبات موجود ليس بجسم، وذلك أن هذه الطريق لم يسلكها القدماء، وإنما أول من سلكها - فيما وصلنا - **ابن سينا**، وقد قال: إن أشرف من طريقة القدماء، وذلك أن القدماء إنما صاروا إلى إثبات موجود ليس بجسم هو مبدأ للكل، من أمور متأخرة، وهي الحركة والزمان. وهذه الطريقة تفضي إليه - زعم - أعني إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢١٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢١٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٧/٨

إثبات مبدأ بالصفة التي أثبتتها القدماء من النظر في طبيعة الوجود بما هو موجود، ولو أفضت لكان ما قال صحيحاً، لكنها ليس تفضي). وذلك أن واجب الوجود بذاته إذا وضع موجوداً فغاية ما ينتفي عنه أن يكون مركباً من مادة وصورة، وبالجملة أن يكون له جزء، فإذا وضع موجوداً مركباً من أجزاء قديمة، من شأنها أن يتصل بعضها بعض، كالحال في العالم وأجزائه، صدق على العالم - أو على أجزائه - أنه واجب الوجود). (١).

٣٨٨- "الحيوان ها هنا كائن فاسد بالشخص غير كائن ولا فاسد بالنوع، من قبل الرباط القديم، من قبل أنه لم يمكن فيه أن يكون غير كائن ولا فاسد بالشخص، كالحال في العالم، فتدرك الخالق سبحانه هذا النقص الذي لحقه بهذا النوع من التمام الذي لم يكن فيه غيره، كما يقوله أرسطو في كتاب الحيوان). قال: (وقد رأينا في هذا الوقت كثيراً من أصحاب **ابن سينا**، لموضع هذا الشك، تأولوا على **ابن سينا** هذا الرأي، وقالوا: إنه ليس يرى أن ها هنا مفارقاً وقالوا: إن ذلك يظهر من قوله في واجب الوجود في مواضع، وإنه المعنى الذي أودعه في فلسفته المشرقية. قالوا: وإنما سماها فلسفة مشرقية، لأنها مذهب أهل المشرق، ويرون أن الآلهة عندهم هي الأجرام السماوية، على ما كان يذهب إليه وهم مع هذا يضعفون طريق أرسطو في إثبات المبدأ الأول من طريق الحركة). قال: (ونحن قد تكلمنا على هذه الطريقة غير ما مرة). (٢).

٣٨٩- "ممکن الوجود في الحركة التي في المكان، فوجب أن يكون المحرك له واجب الوجود في الجوهر، وألا يكون فيه أصلاً: لا على حركة، ولا على غيرها، فلا يوصف بحركة ولا سكون، ولا يغير ذلك من أنواع التغيرات. وما هو بهذه الصفة فليس بجسم أصلاً، ولا قوة في جسم، وأجزاء العالم الأزلية إنما هي واجبة الوجود في الجوهر: إما في الكلية كالحال في الاسطقسات الأربع، وإما بالشخص كالحال في الأجرام السماوية). قلت: المقصود ذكر طرق هؤلاء، ومنتهى نظرهم ومعرفتهم، وأن خيار ما في كلام **ابن سينا** وأمثاله، إنما تلقاه من طرق المتكلمين، كالمعتزلة ونحوهم مع ما فيهم من البدعة. وأما ما ذكره هذا من طريقة الفقهاء، فهي أضعف وأقل فائدة في العلوم الإلهية من طريقة **ابن سينا** بكثير، فإن **ابن سينا** أدخل الفلسفة من المعارف الإلهية التي ركبها من طرق المتكلمين، وطرق الفلاسفة والصوفية. ما كسا به الفلسفة بهجة ورونقاً، حتى نفقت على كثير من أهل الملل، بخلاف فلسفة القدماء، فإن فيها من التقصير والجهل في العلوم الإلهية ما لا يخفى على أحد. وإنما كلام القوم وعلمهم في العلوم الرياضية والطبيعية، وكل فاضل يعلم أن كلام أرسطو وأمثاله في الإلهيات قليل نزر جداً، قليل". (٣)

٣٩٠- "وهذه الطرق التي أخذها، **ابن سينا** عن المتكلمين، من المعتزلة ونحوهم، وخلطها بالكلام سلفه الفلاسفة، صار بسبب ما فيها من البدع المخالفة للكتاب والسنة، يستطيل بها على المسلمين، ويجعل القول

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣١/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٨

الذي قاله هؤلاء هو قول المسلمين. وليس الأمر كذلك. وإنما هو قول مبتدعتهم، وهكذا عمل إخوانه القرامطة الباطنية: صاروا يلزمون كل طائفة من طوائف المسلمين بالقدر الذي وافقهم عليه مما هو مخالف للنصوص ويلزمونهم بطرد ذلك القول حتى يخرجوهم عن الإسلام بالكلية. ولهذا كان هؤلاء وأمثالهم نصيب من حال المرتدين، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾. ولهذا آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى عبادة الأوثان، والشرك بالرحمن مثل دعوة الكواكب والسجود لها، أو التصنيف في ذلك كما صنغه الرازي وغيره في ذلك. والذي أحدثه الفلاسفة، **كابن سينا** وأمثاله، عن المعتزلة: منه ما هو صحيح، ومنه ما هو باطل. فالصحيح كقولهم: إن تخصيص شيء دون". (١)

٣٩١- "شيء بالحدوث في وقت دون وقت لا بد له من مخصص. والباطل نفي الصفات. وركب **ابن سينا** من الأمرين ما دار به على المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين، ولم يقتصر على مجرد ما قالوه، بل وسع القول فيه، حتى وصله كلام سلفه الدهرية. فالأول: وهو أن تخصيص الحدوث بوقت لا بد له من مخصص، ضم إليه: أن كل ممكن، وإن كان قديماً، لا يترجح إلا بمرجح، وبني على ذلك إثبات واجب الوجود. وهي الطريقة التي أحدثها في الفلسفة، وهي مركبة من كلام الفلاسفة المعتزلة. والمعتزلة لا تقتصر في أن التخصيص لا بد له من مخصص على تخصيص الحدوث، بل تقول ذلك فيما هو أعم من ذلك، ولا تفرق بين الاختصاص الواجب والاختصاص الممكن. **وابن سينا** وافقهم على ذلك، فتناقضت عليه أصوله، وأما الأصل الفاسد الذي أخذه عنهم، فهو نفي الصفات، ولما كانت المعتزلة تنفي الصفات وتسمي إثباتهما تجسيمياً، والتجسيم تركيباً، ويقولون: إن المركب لا بد له من مركب، فلا يكون مركباً، فلا يكون". (٢)

٣٩٢- "جسماً لأن الجسم مركب، فلا يقوم به صفة، لأن الصفة لا تقوم إلا بجسم، ولا يكون فوق العالم، لأنه لا يكون فوق العالم إلا جسم. ولا يرى في الآخرة، لأن الرؤية إنما تقع على جسم، أو عرض في جسم. وكلامه مخلوق، لأن لو قام به الكلام لكان جسماً. أخذ **ابن سينا** وأمثاله هذه الأصول، وألزمهم ما هو أبغ من ذلك، فزاد في نفي الصفات عليهم، حتى كان أظهر تعطيلاً منهم، بل أبغ تعطيلاً من الجهم رأس نفاة الصفات. وخالف **ابن سينا** وأمثاله المعتزلة في أمور: بعضها أصابوا في مخالفتهم، وبعضها أخطأوا في مخالفتهم، لكن الذي أصابوا فيه، منه ما صاروا يحتجون به على باطلهم، لضعف طريق المعتزلة الذي به يردون باطلهم. وهذا الذي ذكرته يجده من اعتبره في كتب **ابن سينا** كالإشارات وغيرها، ويتبين للفاضل أنه إنما بني إلحاده في قدم العالم على نفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٠/٨

الصفات، فإنهم لما نفوا الصفات والأفعال القائمة بذاته، وسموا ذلك توحيداً، ووافقهم **ابن سينا** على تقرير هذا النفي الذي سموه توحيداً، بين امتناع القول بحدوث العالم مع هذا الأصل، وأظهر تناقضهم. (١).

٣٩٣- "أمرهم، وأظهر من ما يظهرون، وكان من أئمتهم. فهذا وأمثاله من جنس آل فرعون، الذين جعلوا أئمة يدعون إلى النار. والأول من أتباع الرسل والأنبياء، كآل إبراهيم، الذين جعلهم الله أئمة يهدون بأمره. كلام **ابن سينا** في الإشارات وهذا الذي ذكرته لك من حال هؤلاء، يتبين لكل مؤمن ذكي رأى كتبهم، وتبين له مقصودهم. فما ذكرته عن **ابن سينا** مذكور في كتابه الإشارات الذي هو زبدة الفلسفة عندهم، الذي قال في خاتمته: (أيها الأخ إن مخضت لك في هذه الإشارات عن زبد الحق، وألقتك نفي الحكم، في لطائف الكلم، فصنه عن المبتدلين والجاهلين، ومن لم يرزق الفطنة الوقادة، والروية والسعادة، وكان صغاه مع الغاية، أو كان من ملاحدة هؤلاء المتفلسفة ومن". (٢)

٣٩٤- "همجهم، فإن وجدت من تثق بنقاء سيرته، واستقامة سيرته، أو بتوقفه عما يفرغ إليه الوسواس، ونظر إلى الحق بعين الرضا والصدق، فآته ما سألك منه مدرجاً مجزأً مفرقاً، تستفرس ما تسلفه لما تستأنفه، وعاهده بالله وبالإيمان التي لا مخرج له منها، أن يجري فيما تؤتية مجراك، متأسيماً بك، فإن أذعت هذه العلم وأضعته، فالله بيني وبينك) وبهذه الوصية أوصى الرازي في شرحه له، كما وصى بذلك في كلامه على حديث المعراج لما شرحه بنظير شرح هؤلاء له. وهذا من جنس وصايا القرامطة الملاحدة في البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم. والمقصود هنا أن **ابن سينا** في الكتاب الذي عظمه، لما تكلم على أفعال الرب تعالى وصفاته، سلك ما ذكرته لك عنه، كما قد ذكرنا في". (٣)

٣٩٥- "غير هذا الموضوع، لما ذكر النزاع في مسألة الصنع الإبداع وحدوث العالم. قال في آخره: (فهذه هي المذاهب، وإليك الاعتبار بعقلك دون هوالك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً). والرازي لم يعرف وجه وصيته فقال: (إن كان المقصود منه الأمر بالثبات على التوحيد، فإنه يكون كلاماً أجنبياً عن مسألة الحدوث والقدم. وإن كان المقصود منه إنما هو المقدمة التي يظهر منها الحق في مسألة القدم والحدوث فهو ضعيف، لأن القول بوحدة واجب الوجود لا تأثير له في ذلك أصلاً، لأن القائلين بالقدم يقولون: ثبت إسناد الممكنات بأسرها إلى واجب الوجود لذاته، فسواء كان الواجب واحداً أو أكثر من واحد، لزم من كونه واجباً دوام آثاره وأفعاله. وأما القائلون بالحدوث، فلا يتعلق شيء من أدلتهم بالتوحيد والتثنية، فثبت أنه لا تتعلق مسألة القدم والحدوث بمسألة التوحيد)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٤/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٥/٨

قلت: ليس مراد **ابن سينا** بالتوحيد الذي جاءت به الرسل، وهو عبادة الله وحدة لا شريك له، مع ما يتضمنه من أنه لا رب لشيء من ممكنات سواه، فإن إخوانه من الفلاسفة من أبعد الناس عن هذا". (١)

٣٩٦- "به؟ فكان إبطال ما ألدوا به في توحيد الله تعالى بهدم أصول ضلالهم. أيضاً فالمقالات التي أبطلها **ابن سينا** في مسألة حدوث العالم وقدمه، بنى إبطالها على هذا التوحيد الذي هو نفي الصفات، فكان هذا عصمته التي لا بد له منها. وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن **ابن سينا** ذكر مقالات الناس في مسألة الحدوث والقدم، ولم يذكر مقالة أساطين الفلاسفة المتقدمين، كما لم يذكر مقالة الأنبياء والمرسلين. والمقالات التي حكاها من الباطل إنما احتج على إبطالها بما لا حجة له فيه، فقال: (أوهام وتنبهات. قال قوم: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته، واجب لنفسه، لكنه إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ فإن الهوي في حظيرة الإمكان أقول ما). (٢)

٣٩٧- "قلت: وهذا القول هو قول القائلين بقدم العالم وأنه واجب بنفسه، ليس له موجب آخر. وهو الظاهر المشهور من مذاهب الدهرية، وإليه يعود كلام محققهم، ولهذا كان أئمة الكلام القدماء، من المعتزلة والأشعرية وغيرهم، كأبي على الجبائي وأمثاله، وكالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأمثالهما، لا يذكرون عن الدهرية إلا هذا القول. وأما القول الذي ذكره **ابن سينا** وهو أنه معلول علة واجبة أبدعته، فهذا قوله وقول أمثاله من الفلاسفة. وقد حكى هذا القول عن برقلس، وقد نازعه فيه إخوانه الفلاسفة، وهو لم يذكر له عليهم حجة مستقيمة، وإنما احتج عليهم بما ذكره في توحيد واجب الوجود، وأنه لا يكون موصوفاً بصفات فتكون فيه كثرة، ولا يكون جسماً فتكون فيه كثرة، ونفى الأنواع الخمسة التي سماها تركيباً للجسم من أجزائه الحسية: الجواهر المفردة، ومن أجزائه العقلية: وهي المادة والصورة، ومن الذات والصفات، ومن العام والخاص، ومن الوجود والماهية". (٣)

٣٩٨- "ولهذا بين أبو حامد الغزالي وغيره من المسلمين، بل وابن رشد وأمثاله من الفلاسفة، فساد ما ذكروه في هذا التوحيد، وبطلان ما نفوه من هذه المعاني التي سموها تركيباً، وأنه لا حجة لهم على ذلك أصلاً إلا ما توهموه من مدلول لفظ واجب الوجود بالمعنى الذي تصوره، لا بالمعنى الذي قام عليه الدليل، فكان مبنى حججهم على ألفاظ مجملة إذا بينت ظهر فساد كلامهم. ولهذا احتج **ابن سينا** في مسألة إثبات الصانع إلى توحيده، فضلاً عن إثبات أفعاله قال: (وقال آخرون: بل هذا الوجود المحسوس معلول. ثم افترقوا: فمنهم من زعم أن أصله وطيبته غير معلولين، لكن صنعتته معلولة. وهؤلاء قد جعلوا في الوجود واجبين. وأنت خير باستحالة ذلك. ومنهم من جعل وجوب الوجود لشيئين أو لعدة أشياء، وجعل غير ذلك من ذلك. وهؤلاء في حكم الذين

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٩/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٠/٨



من قبلهم). فيقال له: الذين جعلوا الوجود لشيئين أو عدة أشياء، يدخل فيهم من جعل أصله وطنيته غير معلومين، فإن ما لم يكن معولاً كان واجباً لنفسه، فهؤلاء جنس واحد، حيث جعلوا واجب الوجود أكثر من". (١)

٣٩٩- "واحد. ومع هذا فحجتك على إبطال قولهم قد عرف ضعفها، ولكن الفرق بين هؤلاء وهؤلاء: أن هؤلاء يجعلون الصانع أكثر من واحد، فيقولون بالتعدد في الصانع. وأولئك إذا أثبتوا أصلاً وطنية غير معلولة، فلا يجعلونها فاعلة صانعة، بل قابلة للفاعل، فهؤلاء يقولون: إن الفاعل للعالم واجب بنفسه وهؤلاء يدخل فيهم من قال بقولهم، كابن زكريا المتطبيب حيث قالوا: القدماء خمسة، وسبب حدوث العالم عشق النفس للهوى، فإن هؤلاء يقولون بقدوم مادة العالم ومكانه وزمانه والنفس. وكان **ابن سينا** ذكر هذا القول، وذكر قول المجوس الذين يقولون بقدوم النور والظلمة. فهذان القولان متشابهان من بعض الوجوه، فإن هذا يقول: سبب حدوث العالم اختلاط النور والظلمة. وهذا يقول: سببه عشق النفس للهوى، ثم ذكر قول المتكلمين وقول أصحابه، فلم يذكر إلا هذه الأقوال الأربعة. وأما قول أئمة الفلاسفة وأساطينهم القدماء فلم يذكره، كما لم يذكر قول الأنبياء وسلف الأمة. وحينئذ فيقال: مذهب جمهور الفلاسفة أن أصل العالم معلول عن الواجب نفسه، والعالم مع ذلك محدث الصورة. فهؤلاء لا يقولون بتعدد الواجب، ولا يقولون بقدوم العالم، ولا يقولون بأن طينته غير". (٢)

٤٠٠- "إبطال قول المعتزلة ونحوهم، الذين يقولون بحدوث جميع الحوادث من غير حدوث سبب، بل بمجرد القدرة، أو القدرة والإرادة التي لم تنزل ولا تزال على حال واحدة. وإن لم يجوزوا حدوث متغير عن غير متغير، بطل قوهم كله. فإن الفلك متغير مختلف هو في نفسه، مختلف القدر والصفات، وهو متغير عندهم بما يحدث فيه من الحركات. وهذا التغير صادر عما لا يتغير عندهم، سواء قالوا: هو صدر عن العقل الذي لا يتغير، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، أو صادر عن الواجب بنفسه الذي لا يتغير، كما يقوله ابن رشد وأمثاله، أو صادر عن الواجب بتوسط العقل، كما يقوله النصير الطوسي وأمثاله، أو مهما قالوه من جنس هذه المقالات فلا بد على كل تقدير أن يلزمهم حدوث متغير عن غير متغير. وحينئذ فبطلت حججهم على المعتزلة، وكانوا أكثر التزاماً للباطل الذي قرروا أنه باطل، وأبطلوا به قول المعتزلة. وذلك أنهم يجعلون جنس الحركات والحوادث كلها حدثت بلا محدث أصلاً، لأن العلة القديمة الأزلية لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها ولوازمها، فكل ما تأخر عنها فليس من موجبها: لا بوسط ولا بغير وسط. وتلك الحوادث لم تحدث". (٣)

٤٠١- "وإذا كان كذلك، وكان حاله قبل إحداث كل حادث، كحالته قبل ذلك الحادث، امتنع أن يحدث منه شيء أصلاً: لا قابل ولا مقبول، ولا استعداد ولا إمداد. فهم وإن أثبتوا أنه لم يزل فاعلاً، فقولهم يوجب أنه لم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٢/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٨

يحدث شيئاً قط، بل ولا فعل شيئاً قط، بل حدثت الحوادث بلا محدث، فعلم أنه باطل. وليس في قولهم ما يوجب قدم شيء من العالم، فقولهم بقدمه باطل. ولهذا لم يحفظ القول بقدم الأفلاك عن أساطين الفلاسفة، بل أول من حفظ ذلك عنه أرسطو وأتباعه. وأما أساطين القدماء، فالمنقول عنهم حدوث الأفلاك، فهم قائلون بحدوث صورة العالم، ولهم في المادة كلام فيه اضطراب. فالنقل الثابت عن أعيانهم بحدوث العالم، موافق لما أخبرت به الرسل صلوات الله عليهم. ونقل أصحاب المقالات عن غير واحد من أئمتهم القول بإثبات الصفات لله، وإثبات الأمور الاختيارية القائمة بذاته. وهذا قول من يقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول، من الأوائل والأواخر، كأبي البركات وغيره. وهؤلاء لم يوافقوا أرسطو وأتباعه، ولا ابن سينا وأمثاله، على أن<sup>(١)</sup>.

٤٠٢- "المرجح، إلا بنوع من التكلف الذي لا يتصور به ذلك. وقد تبين أن الناس في هذا المقام على درجات، وكل من كان إلى الفطرة العقلية والشريعة النبوية أقرب، كانت طريقتة أقوم، فالمستدل بأن الموجود على سبيل الجواز، وهو الموجود الممكن، لا يكون بالوجود أولى منه بالعدم إلا بالفاعل، وأن ما حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه، كما سلك ذلك كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم - خير من المستدل بأن الموجود الممكن مطلقاً لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح، وهذا المستدل بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح خير من المستدل بأنه لا يترجح وجوده على عدمه، ولا عدمه على وجوده إلا بمرجح، كما سلك ابن سينا وأتباعه، كالسهروردي والرازي والآمدي وغيرهم مع تناقض هؤلاء، حيث قالوا في موضع آخر: إن العدم المستمر لا يحتاج إلى سبب، كما قاله نظار المسلمين من جميع الطوائف. ثم الذين استدلوا بذلك، ولم يحتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل الجمهور، أقرب من الذين احتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل ابن سينا ونحوه".<sup>(٢)</sup>

٤٠٣- "قيل: هذا إنما يصح لو كان اقتضاؤه لكل ما يقتضيه لازماً له، وكان مجرد ذاته علة موجبة لمعلولاته، كما يقوله من يقول ذلك من المتفلسفة، كبرقلس وابن سينا وأتباعهما. فإنهم يقولون: إن الأول علة بمجرد ذاته لجميع المعلولات، وما سواه معلول به، فيلزمهم أن لا يتخلف عنه شيء من الحوادث، وهذا باطل قطعاً. وأما إذا كان اقتضاؤه وفعله لما يفعله، إنما هو أنه مقتض لوجود كل حادث في الوقت الذي حدث فيه، لا سيما إذا قيل مع ذلك بأنه مقتض لما يقتضيه كمشيئته وقدرته، كما هو قول المسلمين وجمهير العقلاء. فيقال: إذا قدر أنه قادر مختار، وهو يحدث الحوادث، مع جواز أن لا تكون مشيئته وقدرته مستلزما لحدوثها، فلان يحدثها مع كون مشيئته وقدرته مستلزما لها أولى وأحرى. وحينئذ فيحدث مع وجوب حدوثها بقدرته ومشيئته. ولا يمكنهم أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٤/٨

يقولوا: القدرة والمشية لا تخص وقتاً دون وقت، لأن هذا ينقض قولهم. فإنهم يقولون: إنه مجرد قدرته يخص بعض الأحوال دون بعض." (١)

٤٠٤- "وهذا الذي ذكره القاضي أبو بكر وأمثاله، أظهر مما استدل عليه أبو الحسين وأمثاله، من أن الحدوث: إما أن يكون على وجه الوجوب، أو على وجه الجواز. وهذا الذي ذكره أبو الحسين وأتباعه من أن الجائز الممكن ليس وجوده أولى من عدمه، لولا المقتضى لحدته، أظهر مما ذكره **ابن سينا**، والرازي، وأمثالهما، من أن الجائز الممكن ليس وجوده أولى من عدمه، ولا عدمه أولى من وجوده إلا لمرجح منفصل عنه. وطريق هؤلاء بعضها أصح وأقرب من طريق بعض. وقد ظهر بما ذكرنا فساد القاضي أبي بكر: أنه لم يخالف في أن افتقار المحدث إلى محدث مما لا يعلم بالاضطرار، وإنما يتطرق إليه بالفحص والبحث إلا شذمة لا يعتد بقولها، ادعت في هذه المذهب البديهة. كلام الأشعري في اللمع عن إثبات وجود الله تعالى وتعليق ابن تيمية ثم يقال له: إن كان هذا حقاً، فالأشعري لم يذكر في اللمع دليلاً على ذلك، بل جعل ذلك مسلماً، وإنما أثبت حدوث الإنسان وأنه." (٢)

٤٠٥- "حادث. وهي الطريقة التي سلكتها المعتزلة في حدوث الأجسام ابتداءً، وعلى هذه الطريقة فحدوث الإنسان نظري لا ضروري. وإذا ضم إلى ذلك أن العلم بافتقار المحدث إلى المحدث نظري، كما قاله من قاله من المعتزلة ومن وافقهم، كالقاضي أبي بكر وأتباعه - صار كل من المقدمتين في إثبات الصانع نظرياً. وهذا أضعف هذه الطرق وأطولها، لكن مبناهما على أن التخصيص الحادث لا بد له من مخصص، وهذا عند هؤلاء ضروري، كافتقار الممكن إلى الواجب. ثم الذي سلكوا طريقة **ابن سينا** جعلوا هذا نظرياً، وأثبتوا منع التسلسل بطريقة **ابن سينا**، وهي أقرب مما بعده. فجاء من بعدهم، كالرازي، ضم إلى ذلك نفي الدور أيضاً، ثم هو والآمدي ونحوهما أثبتوا بطلان التسلسل بطرق طويلة، واستصعب ذلك على الآمدي، حتى قال: إنه عاجز عن تمشيها، وحل ما يرد عليها، كما ذكرناه. ولا ريب أن تمشيها مع تفسيرهم الممكن بالتفسير الذي أحدثه **ابن سينا** ممنوع. وأما تمشيها إذا جعل الممكن هو الذي يوجد تارة، ويعدم أخرى، فهو سهل متيسر، معلوم ببداية العقول. فانظر من عدل عن الطرق المستقيمة شرعاً وعقلاً، كلما أمعن في العدول أمعن في البعد عن الحق وتطويل الطريق وتصعيبها، حتى آل الأمر." (٣)

٤٠٦- "فهذه المقدمة التي ذكرها أبو المعالي مقدمة صحيحة لا ريب فيها، وإنما الشأن في تقرير المقدمة الثانية، وقد ذكر الكلام عليها في غير هذا الموضع، وهو أن التخصيص للممكنات ببعض الوجوه دون بعض: هل يستلزم حدوثها أم لا؟ قال ابن رشد: وقد نجد **ابن سينا** يدعن إلى هذه المقدمة بوجه ما. وذلك أنه يرى أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣١٣/٨

كل موجود ما سوى الفاعل فهو إذا اعتبر بذاته ممكن وجائز، وأن هذه الجائزات صنفان: صنف هو جائز باعتبار فاعله. وصنف هو واجب باعتبار فاعله ممكن باعتبار ذاته، وأن الواجب بجميع الجهات هو الفاعل الأول. قال: وهذا قول في غاية السقوط، وذلك أن الممكن في ذاته وفي جوهره، ليس يمكن أن يكون ضرورياً من جهة فاعله، وإلا انقلبت طبيعة الممكن إلى طبيعة الضروري فإن قيل: إنما نعني بكونه ممكناً باعتبار ذاته أنه متى توهم فاعله وتفعلاً ارتفع هو. قلنا: هذا الارتفاع مستحيل لازم عن مستحيل وهو ارتفاع السبب الفاعل، وليس هذا موضع الكلام في هذا الرجل، ولكن". (١)

٤٠٧- "للحرص على الكلام معه في الأشياء التي اخترعها هذا الرجل استجزنا القول هنا معه. قلت: مراد ابن رشد أن المفعول لا يكون قديماً أزلياً فإن الضروري عنده وعند عامة العقلاء، حتى أرسطو وأتباعه، وحتى **ابن سينا** وأتباعه - وإن تناقصوا - هو القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه في الماضي والمستقبل. وهذا يمتنع أن يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، بل هذا لا يكون إلا محدثاً، يمتنع أن ينقلب قديماً، فلهذا قال: الممكن يمتنع أن يكون ضرورياً. أما كون الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه، وهو المحدث، يصير واجب الوجود بغيره، فهذا لا ريب فيه، وما أظن ابن رشد ينازع في هذا ولكن من المتكلمين من ينازع في هذا. وهذا حق، وإن قاله **ابن سينا**، فليس كل ما يقوله **ابن سينا** هو باطلاً. بل هو مذهب أهل السنة أنه م شاء الله كان فوجب وجوده، وما لم يشأ لم يكن فامتنع وجوده. وهذا يوافق عليه جماهير الخلق، فإن هؤلاء يقولون: كل ما سوى الله ليس له من نفسه وجود. وهذا يعنون بكونه ممكناً، لا يعنون بذلك أنه يمكن أن لا يوجد، فهو واجب بغيره، غير واجب بنفسه". (٢)

٤٠٨- "وما لم يشأ لم يكن، فإنه يمتنع وجود شيء بدون مشيئة الله تعالى، وإن كان الله قادراً عليه، وهو ممكن في نفسه، أي يمكن أن يخلقه الله، لو شاء الله خلقه. فهذا الباب كثير من النزاع فيه لفظي. وهم لا يعنون بكونه ممكناً باعتبار ذاته، أنه متى توهم فاعله مرتفعاً ارتفع هو. ولكن **ابن سينا** وأتباعه الذين يقولون: إن الفلك قديم أزلي، وهو مع هذا ممكن، يعنون ذلك. وأما عامة العقلاء فيعنون بذلك أنه لا يوجد بنفسه، وأنه باعتبار نفسه يمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد. وما كان كذلك فهو محدث. ولا ريب أنه مع هذا واجب بغيره حين وجوده لا قبل وجوده يمتنع ارتفاعه حين وجوده، لا متناع ارتفاع فاعله، ولا يمتنع ارتفاعه مطلقاً، إذا كان معدوماً فوجد، فارتفاعه مستحيل حين وجوده، لازم عن مستحيل. والذي ينكره جمهور العقلاء - ابن رشد وغيره - على **ابن سينا** ومن وافقه من المتأخرين، قولهم بأن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم قد يكون قديماً أزلياً واجباً بغيره، فهذا مما ينكره الجمهور وقد ذكر ابن رشد أنه مخالف لقول أرسطو ومتقدمي الفلاسفة. ولهذا". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١١٥/٩

٤٠٩- "لزم **ابن سينا** وموافقيه من التناقض ما ذكر بعضه الرازي. وهم إذا حقق الكلام عليهم في الممكن فروا إلى إثبات الإمكان الاستقبالي، وهو أنه يمكن في هذا الموجود أن يعدم في المستقبل، وفي المعدوم العين أن يوجد في المستقبل، فيكون الممكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثاً. وهذا قول جمهور العقلاء. وكلامهم في الإلهيات وفي هذا الممكن القديم الأزلي مضطرب غاية الاضطراب، كما ذكره ابن رشد وغيره. وأما كلامهم فيه، في المنطق وغيره، فوافقوا فيه سلفهم، أرسطو وأتباعه وسائر العقلاء، وصرحوا بأن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا محدثاً مسبوقاً بعدم نفسه، وقسموا الممكن إلى أقسام كلها محدثة، وجعلوا قسيم الممكن العامي، هو الضروري الواجب وجوده، وهو القديم الأزلي، وصرحوا بأن ما كان قديماً أزلياً يمتنع أن يقال: إنه ممكن يقبل الوجود والعدم. وممن صرح بذلك **ابن سينا** وأتباعه لما تكلموا في الإلهيات". (١)

٤١٠- "فصلفين قالوا: نحن إذ قلنا: الوجود: إما واجب، ذاته لا تقبل العدم، وإما ممكن يقبل العدم، وما كان قابلاً للعدم فلا بد له من واجب، لزم ثبوت الواجب على التقديرين، مع قطع النظر عن الممكن: هل يكون قديماً أم لا؟ بل نفس تصور هذه الحقيقة، وهو كونه يقبل العدم، فيلزم افتقاره إلى فاعل. قيل صحيح. لكن هذا التقسيم لا يستلزم ثبوت القسمين في الخارج، إن لم يبين ثبوت الممكن، ولكن يلزم ثبوت موجود لا يقبل العدم على التقديرين. وهذا لا يناقض قول القائل بأن الموجود واحد لا يقبل العدم، وإنما يبطل قول هؤلاء إذا بين أن في الوجود ما هو ممكن يقبل العدم. وليس في مجرد التقسيم ثبوت القسمين، وإنما يثبت القسمان إذا ثبت أن في الوجود ممكناً يقبل العدم، وهذا الممكن لا بد له من واجب. وحينئذ فيكون استدلالاً بوجود الممكن المعلوم إمكانه على القديم، وهذا استدلال بالمحدثات على القديم، لا استدلال بالوجود من حيث هو جود الواجب، كما ظن **ابن سينا** وأتباعه بأن الوجود من حيث هو". (٢)

٤١١- "أرسطو طاليس، ويقول: إن الجائز وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثاً، وينكر على **ابن سينا** قوله بأن الجائز وجوده وعدمه يكون قديماً أزلياً، وحكايته لهذا عن أفلاطون، قد يقال: إنه لا يصح فيما يشبهه قديماً من الجواهر العقلية، كالدهر والمادة والخلاء، فإنه يقول بأنها جواهر عقلية قديمة أزلية، لكن القول مع ذلك بأنها جائزة ممكنة، ونقل ذلك عنه فيه نظر. وأما الأفلاك فالمنقول عن أفلاطون وغيره أنها محدثة، فإن أرسطو طاليس يقول بقدم الأفلاك والعقول والنفوس، وهي على اصطلاح هؤلاء ممكنة جائزة، وعلى أصله يكون أزلياً، وهم ينقلون: إن أول من قال من هؤلاء بقدم العالم هو أرسطو طاليس، وهو صاحب التعاليم. وأما القدماء كأفلاطون وغيره، فلم يكونوا يقولون بقدم ذلك، وإن كانوا يقولون - أو كثير منهم - بقدم أمور أخرى قد يخلق منها شيء

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/١١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/١٢٠

آخر، ويخلق من ذلك شيء آخر، إلى أن ينتهي الخلق إلى هذا العالم. فهذا قول قدمائهم، أو كثير منهم، وهو خير من قول أرسطو وأتباعه. قال ابن رشد: وأما أبو المعالي فإنه رام أن يبين هذه المقدمة". (١)

٤١٢- "ثم إن الفلاسفة الدهرية، **كابن سينا** وأمثاله، قالوا: تسلسل الحوادث ودوامها واجب، لأن حدوث الحادث بدون سبب ممتنع، فيمتنع أن يكون جنسها حادثاً بلا سبب حادث. لكل حادث سبب حادث، كان الجنس قديماً، فيكون العالم قديماً. وأبو الحسين البصري، وأمثاله من المعتزلة، ونحوهم من أهل الكلام، قالوا: تسلسل الحوادث ممتنع، لأن كل حادث مسبوق بالعدم، فيكون الجنس مسبوقاً بالعدم، فيلزم حدوث كل ما لا يخلو عن الحوادث، والأجسام لا تخلو من الحوادث فتكون حادثة. ونفس الأصل الذي اشترك فيه الفريقان باطل، وهو أنه يلزم من إمكان تسلسل الحوادث قدم الأفلاك، أو قدم العالم، أو قدم شيء من العالم. والفلاسفة الدهرية أعظم إقراراً بطلانه من المعتزلة، فإن تسلسل الحوادث ودوامها لا يقتضي قدم أعيان شيء منها، ولا قدم السماوات والأفلاك، ولا شيء من العالم. والفلاسفة يسلمون أن تسلسل الحوادث لا يقتضي قدم شيء من أعيانها، وأن تسلسلها ممكن بل واجب. فيقال لهم: هب أن الحوادث لم تنزل تحدث شيئاً بعد شيء، فمن أين لكم أن الأفلاك قديمة؟ وهلا جاز أن تكون حادثة بعد حوادث قبلها؟ بل يقال: هذا يبطل قولكم فإنها إذا كانت متسلسلة امتنعت أن تكون صادرة عن علة تامة موجبة، فإن العلة التامة لا يتأخر عنها شيء من معلولها. والحوادث متأخرة، فيمتنع صدورها عن علة تامة بوسط أو بغير وسط". (٢)

٤١٣- "فإن قال: لأن الأحوال مستوية. قيل له: الأحوال مستوية سواء قدر أن الحدوث واجب أو جائز، فلا بد من مخصص سواء قدر الحدوث واجباً أو جائزاً. وإن قال: إن الواجب لا يختص بحال دون حال، خلاف الجائز. قيل: هذا حق فيما وجب بنفسه. لكن ليس العلم به بأبين من العلم بكون الحادث لا يحدث بنفسه. بل يحتاج ذلك إلى مزيد بيان وإيضاح أكثر من هذا، لأنه قد تقدم تقريره بأن القديم واجب الوجود في كل حال، فإنه موجود في الأزل، فلا يجوز أن يكون وجوده على طريق الجواز، ولا بالفعل، فتعيين أن يكون واجباً، ولم يقرر أن الواجب لا يختص بوقت دون وقت. فإن قال: هذا بين معروف بنفسه معلوم بالضرورة. قيل له: إذا عرضنا على عقول العقلاء: أن الواجب: هل يكون واجباً في وقت دون وقت؟ وأن الحادث: هل يحدث بنفسه كان ردهم لهذا الثاني أعظم من ردهم لذلك، فلا يقرر الأبين بالأخفى. وأيضاً فهذا أرجح من ذاك من وجه آخر. وذلك أن الفلاسفة الدهرية الإلهيين من المتأخرين، ك**ابن سينا** وغيره، يقولون: إن الواجب قد يكون قديماً، وهو واجب بغيره. فالواجب بغيره عندهم قد لا يكون محدثاً، مع كونه مفتقراً إلى مخصص موجب. فإذا عرف افتقاره إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٢٤/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٤٨/٩

موجب، لم يلزم على قولهم أن يكون له محدثاً، ولم يقل أحد من هؤلاء: إن المحدث يكون بغير محدث. ومن قال هذا، فإنه لا ينكر افتقار المخصص". (١)

٤١٤- "والأرض في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، لكن قد لا يجمعون بين ذلك وبين دوام فاعلية الباري، لكنهم لم يبنوا على ثبوت الأفعال القائمة به المقدورة المرادة له، فييقون دائرين بين مذهب الفلاسفة الدهرية القائلين بقدوم الأفلاك، معظمين لأرسطو وأتباعه **كابن سينا**، وبين مذهب أهل الكلام القائلين بتناهي الحدوث، وربما رجحوا هذا تارة وهذا تارة، حتى قد يصير الأمر عندهم كأن دين المسلمين ودين الملاحدة عدلاً جهل، أو ربما مالوا أحياناً إلى دين الملاحدة، حتى قد يصنفون في الشرك والسحر، كعبادة الكواكب والأصنام. وأصل ذلك نفهم لما يجب إثباته من فعل الرب تعالى، كما دل عليه المنقول والمعقول، فإن هؤلاء قد يثبتون أن الذين نفوا قيام الأمور الاختيارية بذات الله تعالى، وسموا ذلك نفي حلول الحوادث به، ليس لهم على ذلك حجة صحيحة: لا عقلية ولا سمعية، بل الذين نفوا ذلك من جميع الطوائف يلزمهم القول به. فإن كان هذا الأصل في المعقول، ولزومه للطوائف، ودلالة الشرع عليه، بهذه القوة، وبتقدير إبطاله يلزم ترجيح مذهب الملاحدة المبطلين شرعاً وعقلاً، على أقوال المرسلين الثابتة شرعاً وعقلاً، أو تكافي المسلمين بين أهل الإيمان وأهل الإلحاد -تبيين ما ترتب على إنكار ذلك من الضلال والفساد. ومصدق ذلك أن الرازي -مثلاً- إذا قرر في مثل نهاية العقول". (٢)

٤١٥- "حتى يفعل شيئاً. فإن حدوث الحادث بلا سبب حادث ممتنع. والثاني: أن يقال: لا يحدث مفعولاً إلا بحدوث قدرة، أو إرادة، أو علم أو نحو ذلك. ولا يحدث ذلك إلا بحدوث ما يوجب حدوثه، فيلزم أن لا يحدث شيئاً، فإن هذا تسلسل في تمام التأثير. والتسلسل في تمام التأثير كالتسلسل في المؤثرين، فكما أنه يمتنع أن لا يكون مؤثراً إلا عن مؤثر، ولا يؤثر إلا عن مؤثر، وأنه يمتنع وجود علل ومعلولات لا نهاية لها، فلذلك يمتنع أن لا يتم كون الشيء علة أو فاعلاً إلا بوجود أمر، ولا يتم وجود ذلك التمام إلا بوجود تمام آخر، إلى غير غاية. فهذا أيضاً ممتنع باتفاق العقلاء. وأما إذا قيل لا يوجد الشيء حتى يوجد قبله شيء آخر، ولا يوجد ذلك الثاني حتى يوجد قبله شيء آخر، فهذا فيه النزاع المشهور، وهو تسلسل الآثار المعينة، لا تسلسل في أصل التأثير، فيجب تصور الفرق بين الأمرين. وقد صور السهروردي هذه الحجة في كتابه المسمى بـ "حكمة الإشراق" وهو الذي ذكر فيه خلاصة ما عنده، ولم يقلد فيه المشائين، بل بين فيه خطأهم في مواضع، وذكر فيه طريقة فلاسفة الفرس المجوس والهند. كما أن **ابن سينا** في كتابه المسمى بـ "الحكمة المشريقية" ذكر فيه بيان ما تبرهن عنده، وكذلك الرازي

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٩/٩



في المباحث المشرقية. كلام السهرودي المقتول في "حكمة الإشراف" كلام السهرودي المقتول في حكمة الإشرافقال السهرودي: نور الأنوار والأنوار القاهرة يعني واجب". (١)

٤١٦- "فيقال: فحينئذ قد كان منه ما لا يدوم بدوامه، فإن كل جزء من أجزاء الحركة حادث، وعندكم أنه حدث عن تصور حادث وشوق حادث، فهذه أمور من واجب الوجود وليست دائمة بدوامه، فهذا ينقض قولكم: إن كل ما منه يدوم بدوامه. ثم أيضاً من المعلوم أن كل واحد من الحوادث منه بواسطة أو غير واسطة، وهو كان بعد أن لم يكن، ويعدم بعد أن كان فهو منه، وليس مقارناً له، ولا دائماً بدوامه. فعلم بذلك أنه لا يجب في كل ما كان منه أن يدوم بدوامه، فلا يجب في الفلك وغيره من الأعيان المشهودة أن تدوم بدوامه، وهو المطلوب. وإذا قال: الذي يدوم بدوامه هو جنس الأفعال والمفعولات أو جنس الحوادث شيء بعينه. قيل: فهذا يبطل حجتك على قدم شيء بعينه، ويناقض مذهبك في قدم شيء بعينه. كلام **ابن سينا** في الإشاراتوقال **ابن سينا**: في إشاراته في ذكر هذه الحجة: تنبيه: وجود المعلول يتعلق بالعلة، من حيث هي على الحال التي بها تكون علة، من طبيعة أو إرادة أو غير ذلك أيضاً، من أمور يحتاج أن تكون من الخارج، ولها مدخل في تتميم كون العلة بالفعل، مثل الآلة: ". (٢)

٤١٧- "الكلام في كل حادث يفرض بالنسبة إلى علته، كالكلام في معلول واجب الوجود، وهو خلاف المعقول والمحسوس، وما هو الجواب فيما اعترف به من الحوادث فهو الجواب فيما نحن فيه، ولا بد من التفاهم في ذلك إلى الإرادة النفسانية، وبيان انتفائها عن واجب الوجود. وقد عرف ما فيه. تعليق ابن تيميةقلت: قد يظنون أنهم يجيبون عن هذه المعارضة بأن الحوادث اليومية مشروطة بحدث بعد حادث، وهذا يقتضي التسلسل في الآثار، والتسلسل في الآثار عندهم ليس بمحال. وحقيقة قولهم: إن المرجح القديم هو دائم الترجيح، والحوادث المنفصلة عنه تحدث شيئاً بعد شيء. ثم قد يعينون ذلك بحركة الفلك، فيقولون: هي الحادثة شيئاً بعد شيء. ومن حذق منهم **كابن سينا** علم أن هذا جواب باطل، وأن حدوث حادث بعد حادث عن القديم من غير تحديد شيء ممتنع. فادعى ما هو أفسد من ذلك فقال: إن الحركة لا توجد شيئاً بعد شيء، وإنما هي شيء موجود دائماً، وأن ما يوجد شيئاً بعد شيء لا وجود له في الخارج، بل في الذهن. وهذه مكابرة بينة، قد بسط الكلام عليها في شرح الأصبهانية. وقد اعترف حذاقهم بأن حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء عن ذات لا يقوم بها حادث مما تنكره العقول. وأما من اعترف منهم بقيام الأمور الاختيارية بذاته، فيقال لهم: هذا أدل على حدوث المفعولات. ويقال للطائفتين: إذا جوزتم ذلك، لم يكن لكم دليل على قدم شيء من العالم. فظهر بطلان حجبتكم. ". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٩

٤١٨- "أرسطو، لكن يحكى عن بعضهم القول بقدم المادة، وقد يريدون قدم جنسه لا قدم شيء معين، ومنهم من يقول بقدم شيء معين. وأما أبو البركات فإنه من المثبتين للصفات والأفعال القائمة بذاته، وهو لم يقم حجة على قدم شيء من العالم، وإنما أبطل قول من قال بأنه فعل بعد أن لم يفعل. والذي تقتضيه حججه العقلية الصحيحة وحجج سائر العقلاء، إنما هو موافق لما أخبرت به الرسل لا مخالف لها. وكأن القول الوسط لم يعرفه، كما لم يعرفه الرازي وأمثاله. ولو عرفوه لكان هو المتصور عندهم دون غيره، وإنما استطال ابن سينا، وأمثاله من الفلاسفة الدهرية، على أولئك بما وافقوهم عليه من نفي الصفات. ولهاذا تجد ابن سينا يذكر قول إخوانه وقول أولئك المتكلمين فقط. ومعلوم أن فساد أحد القولين لا يستلزم صحة القول الآخر، إلا أن تنحصر القسمة فيهما. فأما إذا أمكن أن يكون هناك قول ثالث هو الحق، لم يلزم من فساد أحد القولين صحة القول الآخر. وهذا مضمون ما ذكره في كتبه كلها، وما ذكره سائر هؤلاء الفلاسفة. كلام ابن سينا في الإشارات وتعليق ابن تيمية عليهم ملخص ذلك ما ذكره في الإشارات، التي هي مصحف هؤلاء الفلاسفة. قال: أوهام وتنبهات. قال قوم: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه، لكن إذا تذكرت ما قيل في". (١)

٤١٩- "شرط واجب الوجود، لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. فإن الهوى في حظيرة الإمكان أقول ما. قلت: هذا القول هو قول الدهرية المحضة من الفلاسفة وغيرهم، الذين ينكرون صدور العالم عن فاعل أو علة مستلزمة له، وهو الذي أظهر فرعون وغيره. وإليه يرجع عند التحقيق قول القائلين بوحدة الوجود من قدماء الفلاسفة. ومن هؤلاء الفلاسفة الذين يدعون التحقيق والتوحيد والمعرفة، كابن عربي وابن سبعين ونحوهما، فإن هؤلاء لا يثبتون موجودين متباينين أحدهما أبداع الآخر، بل كل وجود في الوجود فهو الوجود الواجب عندهم. ثم لما رأوا أن الموجودات فيها اختلاف وتفرق، وفيها ما حدث بعد وجوده، احتاجوا إلى أن يجمعوا بين كون الوجود واحداً بالعين، وبين ما يوجد فيه من التفرق والاختلاف، فتارة يقولون: الأعيان ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فيجمعون بين كون المعلوم شيئاً ثابتاً في العدم غنياً عن الله تعالى، كما قال ذلك من قاله من المعتزلة والشيعة، ويضمون إلى ذلك أن وجوده وجود الخالق تعالى. وهذا لم يقله أحد من أهل الملل، بل ولا من الفلاسفة الإلهيين. وهذا حقيقة قول ابن عربي. وتارة يجعلون الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، والأعيان هي الممكنات، كما يقوله صاحبه القانوني. وابن سينا وأتباعه يقولون الوجود الواجب هو المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي، وهذا أفسد من ذاك، فإن المطلق بشرط إطلاقه لا". (٢)

٤٢٠- "وجود له في الخارج، وبتقدير وجوده فهو يعم ما تحته عموم الجنس والعرض العام، والعالم بشرط سلبه عن كل أمر ثبوتي هو وجود مقيد بالعدم وسلب الوجود، هذا أبعد عن الوجود من المقيد بسلب الوجود

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٤/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٥/٩

والعدم، فإن ما قيد بانتفاء الوجود والعدم، أقرب إلى العدم والامتناع مما قيد بسلب الوجود والعدم. ومع هذا فهذا المطلق لا يوجد إلا بوجود الأعيان، لا يتصور أن يكون مبدعاً لها ولا علة لها، بل غايته أن يكون صفة لها أو جزءاً منها، فيكون الوجود الواجب صفة للممكنات أو جزءاً منها، وما كان جزءاً من الممكن أو صفة له أولى أن يكون ممكناً، فإما أن ينفوه أو يجعلوه محتاجاً إلى المخلوقات، والمخلوقات مستغنية عنه. وتارة يجعلونه مع الممكنات كالمادة في الصورة، أو الصورة في المادة، نحو ذلك مما يقوله ابن سبعين ونحوه. وتارة لا يثبتون شيئاً آخر، بل هو عين الموجودات، وهي أجزاء له وأبعاد، كما قد يقوله التلمساني وأمثاله، وهذا محض قول الدهرية المحضة، الذين يجعلون هذا المحسوس واجباً بنفسه. لكن طريقة **ابن سينا** وأتباعه في الرد عليه مبينة على أصله في توحيد واجب الوجود ونفي صفاته، وهي طريقة ضعيفة كما بين فسادها في غير هذا الموضع. فلا يمكن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالفلاسفة الإلهية الرد على". (١)

٤٢١- "كما يتناولوه قول من جعل وجوب الوجود لعدة أشياء، وجعل غير ذلك من ذلك، وقد يحكى عن طائفة من القدماء أنهم قالوا: كانت أجزاء العالم مبثوثة، ثم إن الباري ألفها، لكن هؤلاء قد يقولون: إنها معلولة عن الواجب بنفسه، فإن هذا القول الذي قاله أئمة الفلاسفة وقدمائهم وأساطينهم، وهو أن المادة العالم قديمة، وصنعتة محدثة، لم يذكره **ابن سينا**، فإن هؤلاء لا يقولون: إن المادة غير معلولة، بل يقولون: هي مبدعة مفعولة للباري. وهذا القول الذي هو قول أئمة الفلاسفة وأساطينهم لم يتعرض لحكايته، ولا لرده وإبطاله، وليس في كلامه ما يبطله. وقد قالوا: إن أول من قال بقديم صناعة العالم من هؤلاء الفلاسفة هو أرسطو، فهذا كلامه في حكاية مذاهبهم. وأما رده الأقوال التي حكاها بامتناع وجود واجبين فهو بناء على نفي الصفات، وهو توحيده الذي قد علم فساد، وبين ذلك في غير هذا الموضع. ثم أخذ بعد ذلك في ذكر مقالة من قال بحدوث العالم من نفاة الأفعال القائمة به، ومن قال بقديمه، فلم يذكر إلا هذين القولين مع تلك الأقوال الثلاثة، فكان مجموع ما ذكره خمسة أقوال. كلام الرازي في شرح الإشارات قال الرازي في شرح ذلك: المسألة العاشرة في مذاهب أهل العلم في إمكان العالم وحدوثه ثم ذكر كلام **ابن سينا**، وقال في شرحه: أقول: أهل العالم فريقان: منهم من أثبت أكثر من واجب". (٢)

٤٢٢- "وقد أخبرت الرسل أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأن الله كان ولم يكن قبله شيء، وكان حينئذ عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض. وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قول أحد من السلف، هذا القول الذي حكاه عن أهل الملل كلهم، بل صرح أئمة الإسلام بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، قادراً على ما يشاء، فاعلاً يقوم به الفعل الذي يشاءه، بل وصرحوا أنه لم يزل فاعلاً، وأن الحي لا يكون إلا فاعلاً، يقوم به الفعل. ولفظ بعضهم: أن الحي لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٨/٩

يكون متحركاً، وعبرة بعضهم: كان محسناً فيما لم يزل، عالماً بما لم يزل، إلى ما لم يزل. وعبرة بعضهم: كان غفوراً رحيماً، عزيزاً حكيماً، ولم يزل كذلك. فنقل الرازي لمقالة أهل الملل، كنقل **ابن سينا** لمقالات الفلاسفة. فكلما الرجلين لم يذكر في هذا المقام أقوال أئمة الفلاسفة المتقدمين الأساطين، ولا أقوال الأنبياء والمرسلين، ومن اتبعهم من الصحابة والتابعين، كأئمة المسلمين وعلماء الدين، بل هذه الخمسة الأقوال التي ذكرها هذان وأتباعهما، ليست قول هؤلاء، ولا قول هؤلاء. ولهذا كان جميع ما ذكره، من الأقوال التي ينصرونها ويزيفونها، أقوالاً يظهر فسادها وتناقضها. (١).

٤٢٣- "كلام **ابن سينا** في الإشاراتقال **ابن سينا**: ومنهم من وافق على أن واجب الوجود واحد، ثم افترقوا، فقال فريق منهم: إنه لم يزل ولا وجود لشيء عنه، ثم ابتدأ وجود شيء عنه، ولولا هذا لكانت أحوال متجددة من أصناف شتى في الماضي لا نهاية لها، موجودة بالفعل، لأن كل واحد منهما وجد، فالكُل وجد، فيكون لما لا نهاية له من أمور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود. قالوا: وذلك محال، وإن لم تكن كلية حاصرة لأجزائها معاً، فإنها في حكم ذلك. وكيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال توصف بأنها لا تكون إلا بعد ما لا نهاية لها، فيكون موقوفاً على ما لا نهاية له، فيقطع إليها ما لا نهاية له. ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد تلك الأحوال، وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له؟ ومن هؤلاء من قال: إن العالم وجد حين كان أصلح لوجوده، ومنهم من قال: لم يمكن وجوده إلا حين وجد. ومنهم من قال: لا يتعلق وجوده بحين وشيء آخر، بل بالفاعل، ولا يسأل عن لم؟. فهؤلاء هؤلاء. ويلزأ هؤلاء قوم من القائلين بوحدانية الأول، يقولون: (٢).

٤٢٤- "وما يلزم من ذلك الاعتبار لزوماً ذاتياً، إلا ما يلزم من اختلافات تلزم عندها فيتبعها التغير، فهذه هي المذاهب وإليك الاعتبار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً. شرح الرازي لكلام **ابن سينا** قلت: والرازي قد شرح هذا الكلام إلى أن وصل إلى آخره، وهو قوله: وإليك الاختيار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً. وقال: فاعلم أن الغرض منه الوصية بالتصلب في مسألة التوحيد. ولكنه يكون كلاماً أجنبياً عن مسألة القدم والحدوث، وإن كان الغرض منه إنما هي المقدمة التي منها يظهر الحق في مسألة القدم والحدوث فهو ضعيف، لأن القول بوحدة واجب الوجود لا تأثير له في ذلك أصلاً، لأن القائلين بالقدم يقولون: ثبت إسناد الممكنات بأسرها إلى الواجب بذاته، فسواء كان الواجب واحداً أو أكثر من واحد، لزم من كونه واجباً دوام آثاره وأفعاله. وأما القائلون بالحدوث فلا يتعلق شيء من أدلتهم بالتوحيد والتثنية، فثبت أنه لا تعلق لمسألة القدم والحدوث بمسألة التوحيد. (٣).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٧/٩

٤٢٥- "تعليق ابن تيمية قلت: لقائل أن يقول: بل **ابن سينا** عرف أن قوله لا يتم إلا بما ادعاه من التوحيد الذي مضمونه نفي صفات الرب وأفعاله القائمة بنفسه، كما وافقه على ذلك من وافقه من المعتزلة، وبموافقتهم له على ذلك استطال عليهم، وظهر تناقض أقوالهم، وإن كان قوله أشد تناقضاً من وجه آخر. لكنه صار يحتج على بطلان قولهم بما اشتركوا هم وهو فيه من نفي صفات الله الذي هو أصل الجهمية. وهكذا هو الأمر. فإن حجة القائلين بقدوم العالم، التي اعتمدها أرسطو طاليس وأتباعه، كالفارابي **وابن سينا** وأمثالهما، لا تتم إلا بنفي أفعال الرب القائمة بنفسه، بل وتبقى فاته، وإلا فإذا نوزعوا في هذا الأصل بطلت حجبتهم، وإذا سلم لهم هذا الأصل صار لهم حجة على من سلمه لهم، كما أن عليهم حجة من جهة أخرى. ولهذا كان مآل القائلين بنفي أفعال الرب الاختيارية القائمة به في مسألة قدم العالم: إما إلى الحيرة والتوقف، وإما إلى المعاندة والسفسطة، فيكونون إما في الشك وإما في الإفك. ولهذا كان الرازي يظهر منه التوقف في هذه المسألة في منتهى بحثه ونظره، كما يظهر في المطالب العالية، أو يرجح هذا القول تارة، كما رجح القدم في المباحث المشرقية، وهذا تارة، كما يرجح الحدوث في الكتب الكلامية. **وابن سينا** وصى بالأصل المتضمن نفي صفات الرب وأفعاله القائمة به. ثم ذكر القولين في قدم العالم وحدوثه، مع ترجيحه القدم، مفوضاً إلى الناظر الاختيار، بعد أن يسلم الأصل الذي به يحتج على القائلين بالحدوث. (١).

٤٢٦- "والكلام في هذه المسألة من جنس الكلام في مسألة خلق أفعال العباد، فكلما نعلم أن الله خالق أفعال العباد نعلم أنه خالق حركات الفلك إذا قدر أنها اختيارية، وإن قدر أنها اختيارية كان الأمر أولى وأولى، فإن القدرية تنازع في الأول، لا تنازع في الثاني. وليس القائل أن يقول: إن هؤلاء الفلاسفة، كأرسطو وأتباعه، قد يسلكون في حركات الأفلاك الاختيارية مسلك القدرية، الذين لا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد. لأنه يقال: أولاً: ليس هذا مذهبهم، بل عندهم أن أفعال الحيوان وغير ذلك من الممكنات صادرة عن واجب الوجود، وهذا هو الموجود في كتب الذين نقلوا مذهبهم، **كابن سينا** وأمثاله. وأيضاً فيقال لهم: إما تجوزوا على الحي أن يحدث الأفعال من غير سبب من خارج يقتضي حدوث تلك الأفعال، لست أعني من غير مقصور يحدث، بل من غير مقتض للفعل، وإما ألا تجوزوه. فإن لم تجوزوا على الحي ذلك، لزمكم أن الفلك الحي عندكم لا تحدث حركته إلا بسبب منفصل، يكون مقتضياً لفعل الحدوث، لا يكفي أن يكون ذلك متشبهاً به. ثم القول في حدوث اقتضاء ذلك المقتضى، كالقول في حدوث حركة الفلك، فيلزم أن يكون فوق الفلك سبب فاعل للحوادث، وذلك يبطل قولهم. فإنه ليس عندهم فوق الفلك حركة ولا فعل بوجه من الوجوه. وإن جوزوا على الحي أن يحدث الأفعال بغير سبب حادث من غيره، (٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٧١/٩

٤٢٧- "يسميه المتأخرون: واجب الوجود بذاته، وهي طريقة المتقدمين من المشائين. وأما الطريقة المشهورة عند المتأخرين: وهي الاستدلال بمطلق الوجود على الواجب، فهذه هي التي سلكها **ابن سينا** ومتبعوه، ثم هذه طريقة أرسطو وأتباعه المشائين: مضمونها أن كل جسم لا يتقوم إلا بطبيعته، ولا تتقوم طبيعته إلا بحركة إرادية، لا تتقوم تلك إلا بمحسوب معشوق لا يتحرك، ثم إن أرسطو أورد على نفسه سؤالاً بأنه يمكن تقدير بطلان طبيعة الجسم الخاصة وبطلان حركته، بالتحاللة إلى شيء أبسط منه، فلا يكون المحرك علة لذاته، بل علة للتركيب فقط. وأجاب بأن البسيط إنما يوجد في الذهن لا في الخارج. وأجاب أتباعه بجواب ثان، وهو أنه يكون فيما انحل إليه قبول، والقبول حركة. وهذا الجواب ساقط، فإنه إذا قدر أن فيه قبولاً، لم يجب أن يكون ذلك حركة إرادية شوقية. وإذا لم تكن الحركة إرادية شوقية لم يستلزم وجود محبوب، بل يستلزم وجود فاعل مبدع. وهم لم يثبتوا ذلك. وكذلك تقدير أرسطو تقدير فاسد، فإنه إذا قدر أن الحركة لا تتم إلا بطبيعة تستلزم الحركة الإرادية، مع أن في تقدير هذا كلاماً ليس هذا موضع بسطه، لكن بتقدير أن هذا سلم له، فغاية ما في هذا أن يكون الجسم المتحرك بالإرادة مفتقراً إلى المعشوق الذي هو غايته وأنه لا يتم وجوده إلا به، فيكون وجوده شرطاً في وجوده، بأن يقال: لا قوام للجسم إلا بطبيعته، ولا قوام لطبيعته إلا بحركته، ولا قوام لحركته إلا". (١)

٤٢٨- "بالمحرك المنفصل الذي هو محبوب معشوق، فغاية ما في هذا أنه لا بد من وجود محبوب معشوق، ولا يمكن وجود الجسم المتحرك إلا به، لكن مجرد المحبوب المنفصل لا يكفي في وجود الجسم الممكن الذي ليس بواجب بذاته، ولا في وجود طبيعته، ولا في وجود احتياجه إلى المبدع لذلك، ولا دليلاً على وجود المبدع لذلك كله، بل اكتفوا بوجود المعشوق المنفصل. وهذا مقام يتبين فيه جهل هؤلاء القوم وضلالهم، لكل من تدبر نصوص كلامهم الموجود في كتبهم، الذي ينقله أصحابه عنهم، فإننا نحن لا نعرف لغة اليونان، ولم ينقل ذلك عنهم بإسناد يعرف رجاله، ولكن هذا نقل أئمة أصحابهم الذين يعظمونهم ويذبون عنهم بكل طريق. وقد نقلوا ذلك إلينا وترجموه باللسان العربي، وذكروا أنهم بينوه وأوضحوه وقدروه وقربوه إلى أن تقبله العقول ولا تردده، فكيف إذا أخذ الكلام أولئك على وجهه؟ فإنه يتبين فيه من الجهل بالله، أعظم مما يتبين من كلام المحسنين له. ولا ريب أن الفلاسفة أتباع أرسطو يقل جهلهم ويعظم علمهم، بحسب ما اتفق لهم من الأسباب التي تصحح عقولهم وأنظارهم، فكل بالنبوات أعلم وإليها أقرب، كان عقله ونظره أصح. ولهذا يوجد **لابن سينا** من الكلام ما هو خير من كلام ثابت بن قرة ويوجد لأبي البركات صاحب المعبر من الكلام ما هو خير من كلام **ابن سينا**. وكلام أرسطو نفسه دون كلام هؤلاء كلهم في الإلهيات". (٢)

٤٢٩- "يخالف المسلمين في الظاهر، كما فعل ذلك **ابن سينا** وغيره. لكن بكل حال لا بد للممكن الذي لا يوجد بنفسه من موجب يوجبه، بل يوجب صفاته وحركاته، لا يكفي في وجوده مجرد وجوده محبوبه، بل لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٧٥/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٧٦/٩

بد من موجب لذاته وصفاته، بل وموجب لنفس حبه. ثم إذا قيل: إنه محب لشيء منفصل عنه، لزم احتياجه إلى المحبوب. وأما كون مجرد المحبوب هو المبدع له، الموجب لذاته وصفاته وأفعاله، من غير اقتضاء ولا إيجاب ولا إبداع من المحبوب، بل لمحض كونه محبوباً - فهذا مما يعرف ببديهية العقل فساداً. وهم، وكل عاقل، يفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلة، فالمحسوب يقتضي ثبوت العلة الغائية، ولا بد من علة فاعلية، فإن جعلوا المحبوب هو العلة الفاعلية، لزم كونه مبدعاً له، وهو المطلوب، وحينئذ يخاطبون على هذا التقدير بما يبين فساد قولهم. وإن لم يجعلوه مبدعاً له لم يكن لهم دليل على إثبات علة فاعلة لوجود العالم. وقيل لهم: افتقار الممكن إلى مبدع له ولصفته وحركته، أبين من افتقاره إلى محبوب له. قال ثابت بن قرة: وأرسطو طاليس ينكر هذا الرأي المجدد. والظن الذي يظنه كثير من الناس من أنه يلزم من رأى أرسطو: أن العالم أبدي، أن يكون غير معلول في جوهره لعله خارجة عنه - ظن كاذب. فيقال له: الذين يظنون هذا يقولون: إن هذا لازم لأرسطو، لأنه لم يثبت أن العالم معلول بعلة فاعلة مبدعة له، وإن كان مقارناً لها. بل إنما". (١)

٤٣٠- "وأرسطو ينكر علم الرب بشيء من الحوادث مطلقاً. وكلامه في ذلك وحججه من أفسد الكلام كما سنذكره إن شاء الله. ولكن **ابن سينا** وأمثاله زعموا أنه إنما يعلم الكليات والجزئيات: يعلمها على وجه كلي. وهؤلاء فروا من وقوع التغير في علمه. وأما من قبل أرسطو من المشائين، فلا ريب أن في كلامهم ما هو خير وأقرب إلى الأنبياء من كلام أرسطو. ولهذا نقل عنهم أنهم كانوا يقولون بحدوث الأفلاك، وأن أرسطو أول من قال بقدومها من المشائين. وأما احتجاجه على إثبات علم الرب بالجزئيات بالإشارات والمنامات، فاستدلال ضعيف، فإن **ابن سينا** وأمثاله يدعون أن ما يحصل للنفوس البشرية من العلم والإشارات والمنامات، إنما هو فيض العقل الفعال والنفوس الفلكية، وإذا أرادوا أن يجمعوا بين الشريعة والفلسفة، قالوا: إن النفس الفلكية هي اللوح المحفوظ، كما يوجد مثل ذلك في كلام أبي حامد في كتاب الإحياء والمضنون وغير ذلك من كتبه. وكما يوجد في كلام من سلك سبيله من الشيوخ المتفلسفة المتصوفة، يذكرون اللوح المحفوظ، ومرادهم به النفس الفلكية، ويدعون أن العارف قد يقرأ ما في اللوح المحفوظ ويعلم ما فيه. ومن علم دين الإسلام، الذي بعث الله به رسله، علم أن هذا من أبعد الأمور عن دين الإسلام، كما قد بسط في موضع آخر، إذ تنزيهه هنا للفلاسفة المشائين عن أن يكون هذا كلامهم، هو تعصب جسيم منه لهم". (٢)

٤٣١- "وهذا نظر سيء في نقل أقوال الناس، وليس تحقيق هذا من غرضنا هنا. والفلاسفة طوائف متفرقون لا يجمعهم قول ولا مذهب، بل هم مختلفون أكثر من إتلاف فرق اليهود والنصارى والمجوس. وكلام المشائين في الإلهيات كلام قليل الفائدة، وكثير منه بلا حجة. والنقل المذكور موجود في كتب المتبعين لهم **كابن سينا** وأضرابه. وقد نظرت فيما نقل عنهم من الأقوال في العلم فوجدتها عدة مقالات، لكن من الناس من يحكي عنهم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٣/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٩٨/٩



قولين أو ثلاثة، ومن الناس من لا يحكي إلا قولاً واحداً. وقد وجدت أربعة مقالات منقولة عنهم صريحاً في كتب متعددة. فنقل طائفة عنهم. كالشهرستاني وغيره في العلم ثلاث مقالات. قالوا: ذهب قدماء الفلاسفة إلى أنه عالم بذاته فقط، ثم من ضرورة علمه بذاته يلزم منه الموجودات، وهي غير معلومة عنده، أي لا صورة لها عنده على التفصيل والإجمال. وذهب قوم منهم إلى أنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات. وذهب قوم إلى أنه يعلم الكلي والجزئي جميعاً، على وجه لا يتطرق إلى علمه نقص وقصور". (١)

٤٣٢- "فهذا القول الثالث هو شبيه بالقول الذي اختاره ابن رشد. وأما القول الثاني والأول فهما اللذان حكاهما الغزالي عن الفلاسفة. قال: منهم من قال: لا يعلم إلا ذاته، ومنهم من يسلم أنه يعلم غير ذاته. قال: وهو الذي اختاره **ابن سينا**، فإنه زعم أنه يعلم الأشياء كلها بنوع كلي، لا يدخل تحت الزمان، ولا يعلم الجزئيات التي يوجب تجدد الإحاطة بها تغيراً في ذات العالم. وذكر الغزالي أنهم اتفقوا على أنه لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن، وما كان، ويكونقال: فمن ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه، لا يخفى فساد هذا من مذهبه، ومن ذهب منهم إلى أنه يعلم غيره، كما اختاره **ابن سينا**، فقد زعم أنه يعلم الأشياء علماً كلياً، لا يدخل تحت الزمان، ولا يختلف بالماضي والمستقبل والآن، ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي. قلت: ول أبي البركات صاحب المعبر مقال في العلم رد فيها على أرسطو. ونصر فيها أنه يعلم الكليات والجزئيات". (٢)

٤٣٣- "وما ذكره ابن رشد عنهم من أنهم يرون أن العلم سبب الإنذار بالجزئيات. فيقال: أما الفلسفة الموجودة في كتب **ابن سينا** وأمثاله، ففيها أن ذلك من العقل الفعال والنفس الفلكية، وعندهم ذلك هو المنذر بذلك، ويسمون ذلك اللوح المحفوظ، ومن ذلك ينزل عندهم الوحي على الأنبياء، ومن ذلك كلم موسى. وكثير من المتصوفة الذين سلكوا مسلكهم قد دخل ذلك في كلامهم. فإن كان فريق غير هؤلاء المتفلسفة يجعله ذلك من علم الله، فلا ريب أن من جعل الله مندرراً لعباده بالجزئيات، لزم أن يكون عالماً بها، فإن الإعلام بالشيء فرع على العلم به، وهذا ما يثبت القول الثالث المحكي عنهم. وذكر أبو البركات في معتبره الأقوال الثلاثة: قول من قال: لا يعلم إلا ذاته، وذكره عن أرسطو، وذكر ألفاظه. وابن رشد هو يعظم أرسطو إلى الغاية، وهو من أعظم الفلاسفة عنده، فكيف ينفي هذا القول عنهم؟! وذكر أبو البركات قول **ابن سينا**، وذكر عنهم القول الثالث، وهو أنه يعرف ذاته وسائر مخلوقاته في سائر الأوقات، على اختلاف الحالات، مما هو كائن، وما هو آت. وهذا القول ينزع إلى قولين: أحدهما: القول الذي اختاره ابن رشد، الذي قرره من التغير، ولم يجب عنه، والثاني التزام هذا اللازم، وبيان أنه ليس بمحذور. وهذا قد اختاره أبو البركات، كما يختاره طوائف من". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٩٩/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٠٠/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٠١/٩

٤٣٤- "المتكلمين كأبي الحسين والرازي وغيرهما، وكما هو معنى ما دل عليه الكتاب والسنة، وذكره أئمة السنة. فصارت الأقوال للفلاسفة في علم الله أربعة أقوال، بل خمسة، بل ستة، بل سبعة. وأكثر من ذلك القول الذي ذكره **ابن سينا**، والقول الذي اختاره ابن رشد، والقول الذي اختاره أبو البركات. وهذان القولان هما القولان اللذان يقولهما نظار المسلمين. وقول أرسطو **وابن سينا**، فلا يمكن أن يقولهما مسلم. ولهذا كان ذلك مما كفرهم به الغزالي وغيره، فضلاً عن أئمة المسلمين، كمالك والشافعي وأحمد، فإنهم كفروا غلاة القدرية، الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها وبعد وجودها؟! ولول السهروردي المقتول قول آخر سنحكيه بعد إن شاء الله. وكذلك ل الطوسي قول قريب منه، مضمونه أن العلم ليس صفة له، بل هو نفس المعلومات. كلام ابن ملكا في الاعتبار عن مسألة عدم الله وتعليق ابن تيمية عليه قال أبو البركات: فأما معرفته وعلمه فقد اختلف فيه كثير من العلماء، من المحدثين والقدماء، يعني علماء النظار من الفلاسفة، لا يعني به أتباع الأنبياء. قال: فقال قوم منهم: إنه لا يعرف ولا يعلم سوى ذاته، وصفاته التي له بذاته. وقال آخرون: بل يعرف ذاته وسائر مخلوقاته، في". (١)

٤٣٥- "حركات توجد بآخرة بعد الحركة المكانية، وجميع هذه هي بينة على هيئة على هذه الصفة. ثم ذكر عبارة **ابن سينا** في هذه المسألة كما سنذكره. وكلام أرسطو فيه أربعة أمور: أحدها: أن العلم بالغير يوجب كونه كاملاً بغيره، فإن لا يبصر بعض الأشياء أولى من أن يبصرها. الثاني: أن علمه بالمتغيرات يوجب تعبه وكلاله. الثالث: أن هذا نوع من الحركة يستلزم تقدم الحركة المكانية. الرابع: أن علمه الأشياء نوع حركة يوجب كثرة العلوم، فيكون هو لها كالمهيولى للصورة. ومدار الحجج على أن العلم يوجب الكثرة والتغير والاستكمال بالمعلوم. قال أبو البركات: الفصل الخامس عشر: في اعتبار الحجج المنقولة عن أرسطو طاليس: أما قول أرسطو بأن تعقله للغير كمال يوجب له نقصاً باعتبار لا كونه، فيرد بأن يقال فيه على طريق الجدال الذي يلزمه الإذعان له، وهو أن يقال: إنك تعرفه مبدأً أولاً، وخالقاً". (٢)

٤٣٦- "لكن نحن في هذا المقام في أبطال شبه النفاة، لا في بيان حجج المثبتين. وما ذكره أبو البركات في المعارضة بالفعل في غاية الحسن، فإن من لا يلزمه تعب ولا نقص في خلق المخلوقات، فإن لا يلزمه ذلك في علمه بها أولى وأحرى. وهذا مما يبين أن قول اليهود، الذين وصفوه بالتعب لما خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وأنه استراح بعد ذلك -أقرب إلى المعقول من قول أرسطو وأتباعه، الذين يقولون: لو كان عالماً بهذا التعب، لكن هذه المعارضة مبنية على أنه علة فاعلة للعالم، سواء قيل: إنه فاعل له بالإرادة، أو موجب له بذاته بلا إرادة. وكونه مبدأً للعالم هو مما اتفق عليه الأمم من الأولين والآخرين، ووافقهم على ذلك أئمة أتباع المشائين، **كابن سينا** وأمثاله. وأما أرسطو فليس في كلامه إلا أنه علة غائية، بمعنى أن الفلك يتحرك للتشبه به، ليس فيه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٠٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٠٧

أنه مبدع للعالم. وهذا، وإن كان في غاية الجهل والكفر، فكلامه في علمه مني على هذا. وإبطال كلامه في العلم ممكن، مع تقدير هذا الأصل الفاسد أيضاً من وجوه. فإن حقيقة قول أرسطو وأتباعه: إن الرب ليس بخالق ولا عالم. وأول ما أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ \* خلق الإنسان من علق \* اقرأ وربك الأكرم \* الذي علم بالقلم \* علم الإنسان ما لم يعلم ﴿[العلق: ١-٥]. (١).

٤٣٧- "الرفع في الفرض إنما يقع من جهة العلة الأولى، التي لا يرتفع المعلول إلا بارتفاعها. قلت: فهذا من كلام أبي البركات على قول أرسطو، وهو أقرب إلى تحرير النقل وجودة البحث في هذا الباب من ابن رشد، وابن رشد أقرب إلى جودة القول في ذلك من **ابن سينا**، مع غلوه في تعظيم أرسطو وشيعته". (٢)

٤٣٨- "فصل. باقي كلام ابن ملكا في المعتبر وتعليق ابن تيمية فصل. باقي كلام ابن ملكا في المعتبر وتعليق ابن تيمية قال أبو البركات بعد أن فرغ من حكاية حجة أرسطو: فأما قول التابعين في هذه المسألة، والمشيدين لما قيل فيها، والمستفيدين بحججها وبراهينها، فأقصى ما وقفنا عليه منه، وأجمعه لما تبدد في غيره، وهو ما قال الشيخ الرئيس، وهذه عبارته. نقل ابن ملكا لكلام **ابن سينا** في النجاة قال: وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء، وإلا فذاته إما متقومة بما تعقل فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارض لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة، وذلك محال. إذ لا يكون لولا أمور من خارج لم يكن هو بحال ويكون له". (٣)

٤٣٩- "الأمرين صورة عقلية على حدة، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية، فيكون واجب الوجود متغير الذات. قال: ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية المجردة، وبما يتبعها مما لا يتشخص، فلم تعقل بما هي فاسدة، وإن أدركت بما هي مقارنة للمادة وعوارض المادة لم تكن معقولة، بل محسوسة أو متخيلة. قال: ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة، وكما أن إثبات كثير من الأفعال للواجب الوجود نقص له، فكذلك إثبات كثير من التعلقات، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كلي، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي، فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، وهذا من العجائب. قلت: تقسيم **ابن سينا** صفاته إلى مقومة للذات وعرضية، بناءً". (٤)

٤٤٠- "كلام محسني الألفاظ بالتخيالات من الخطب والمدائح، وإلا فما معنى: من جميع جهاته؟ فإن كونه مبدءاً أولاً، بل كونه مبدءاً مطلقاً يلزم فيه ما لزم في هذا، وهو أنه: إما أن يتقوم بكونه مبدءاً أولاً، أو يكون ذلك عارضاً له، فلا يكون واجد الوجود من جميع جهاته، أي لا يكون واجب الوجود في كونه مبدءاً أولاً لزيد وعمرو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٣٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٣

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٥

وغيرهما من الموجودات. والذي ألزمن البرهان أنه واجب الوجود بذاته، فأما هذا من جميع جهاته إن كان من جهات وجوده فذلك، وأما في إضافاته ومناسباته فلا، إذ بطل بما قيل. قلت: وهذا الذي قاله أبو البركات رداً على **ابن سينا** قد صرح به **ابن سينا** في موضع آخر يناقض ما قاله هنا، فإنه قال في كتابه المسمى بـ الشفاء في مسألة العلم: ولا تبالي أن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود، فإنها من حيث هي علة لوجود زيد، ليست بواجبة الوجود، بل من حيث ذاتها. وهذا يوافق ما قاله أبو البركات. (١)

٤٤١- "عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم. وإذا سئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول، ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ. وأما كون الموجود في الخارج تنقسم صفاته اللازمة له التي لا يكون موجوداً إلا بها: إلى ما هو داخل في حقيقته مقوم لها متقدم عليها بالذات، وإلى ما تكون خارجة عن حقيقته عرضي لها، فهذا باطل عند جماهير العقلاء من متكلمي أهل الإسلام وغيرهم. وقد بينا فساد ذلك في مواضع، وكذلك بين فساده غير واحد من أهل الكلام والفلاسفة، وتكلمنا على ما ذكره **ابن سينا** في الإشارات وغيرها، وبيننا تناقضه وتناقض غيره في الفرق بين الذاتيات والعرضيات اللازمة إذا جعلنا لازمين للحقائق الموجودة في الخارج، وما ذكره في مسألة العلم مبني على ذلك الأصل الفاسد، حيث قال: لو كان واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء، لكانت ذاته: إما متقومة بما تعقل، فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارضاً لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من جميع الجهات. كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول نقول: هذا الكلام باطل من وجوه: (٢)

٤٤٢- "الثالث: أنه لو قدر موجود غيره واجب بنفسه، أو موجود عن ذلك الواجب بنفسه، وذات العالم هي التي اقتضت العلم به - لكان هذا كمالاً له على هذا التقدير، لم يكن هذا مما ينفيه وجوب وجوده. الرابع: أن هذا وإن قدر أنه استكمال بالغير، فلا دليل لهم على نفيه، لا من جهة الوجوب، ولا من جهة استحقاق الكمال. ولا من غير ذلك، بل الأدلة تقتضي ثبوته. الوجه الثالث شبهة **ابن سينا** أن يقال: قوله: ليس يجوز أن يعقل الأشياء من الأشياء، وإلا فذاته إما متقومة بما تعقل، فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارضاً لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من كل وجه. يقال له: قولك: يعقل الأشياء من الأشياء أتريد به أن الأشياء تجعله عاقلاً، فتعلمه العلم بها؟ أم تريد أن علمه بالأشياء لا يكون إلا مع تحقق المعلوم؟ أم تعني به أن علمه بالأشياء يكون بعد وجود المعلوم؟. أما الأول فلا يقوله مسلم، بل المسلمون متفقون على أن الله مستغن عما سواه في علمه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣/١٠

بالأشياء في غير ذلك، بل هو المعلم لكل من علم سواه من علمه. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. (١)

٤٤٣- "وقد قال: إنه يعقلها بأعيانها. فسمى العلم بالأجسام المعينة تارة عقلاً، وتارة قال: هو حس أو تخيل، ليس بعقل. وأثبت أنه يعلمها تارة، ونفى ذلك أخرى، لكونه حساً لا عقلاً. وليس الكلام هنا في إدراكها متغيرة أو غير متغيرة، بل في إدراك الأجسام المعينة هل يعلمها معينة أم لا؟ وهل ذلك عقل أو حس؟ فقد أثبت أنه يعقلها، وعلل غيرها بعله تقتضي أنه لا يعقلها، وهذا تناقض بين. ولا ريب أن كلامه هنا إنما ينفي كونه يعلمها متغيرة، لئلا يكون متغير الذات. ثم يعلل ذلك بأنه لا يعلم الحسيات. لكنه في موضع آخر قال: إن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما يدركها المدرك بآله متجزئة، وإن مدرك الجزئيات لا يكون عقلاً بل قوة جسمانية. وهنا قد ذكر أن واجب الوجود الجسمانيات التامة بأعيانها، فيلزم أحد الأمرين. إما أنه جسم يدركها بقوة جسمانية، وإما أنه لا يدركها كما قاله أرسطو. وإما أن تكون الأجسام تدرك بقوة غير جسمانية، كما قاله أبو البركات، وقد ناقضه أبو البركات في هذا الفصل، وسنذكر إن شاء الله كلامهما. فكلهم **ابن سينا** في العلم متناقض، فإنه يثبت أنه يعلم الموجودات التامة بأعيانها، وهذا يناقض جميع ما ذكره في نفي (٢).

٤٤٤- "العلم، أو حصول التغير. ولم يذكر على نفي كونه عالماً بالجزئيات إلا حصول التغير. وأما التعدد فقد التزمه. الوجه السادس عشر فيقال: الوجه السادس عشر: أن يقال: **ابن سينا** يثبت علمه بأعيان الباقيات مع كثرتها، كما سنذكر لفظه إن شاء الله. وما ذكره من الحجة على نفي علمه بالمتغيرات، مثل كونه إما متقوم وإما عارض لها أن تعقل فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة. وقوله: تكون حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره، ونحو ذلك - يلزم من العلم بأعيان الباقيات وأنواع المتغيرات، كما يلزم في المتغيرات، وإنما يختص بالمتغيرات بحدوث شيء آخر، وذلك ليس عنده ما ينفيه بخصوصه، فإنه يجوز في القديم أن تحله الحوادث، وإنما منع حلول الحوادث به لكونه يمنع قيام الصفات، أو أن يقول بما ذكر عن أرسطو من أن ذلك يوجب تبعه وكلاله، وكل ذلك فضيحة من الفضائح، ما يظن بأضعف الناس عقلاً أن يقول بمثل ذلك. ولولا أن هذا نقل أصحابهم عنهم في كتبهم المتواترة عنهم عندهم، لاستبعد الإنسان أن يقول معروف بالعقل مثل هذا الهذيان. وهذه ألفاظ **ابن سينا** في الإشارات بعد أن قرر بطلان قول من يقول باتحاد العاقل والمعقول: فيظهر لك من هذا أن كل (٣).

٤٤٥- "ضرورة، لأن انطباع صورة المعلوم في النفس أمر وجودي زائد على الذات. كلام الطوسي في "شرح الإشارات" كلام الطوسي في شرح الإشارات إن الطوسي في شرحه قرر ما ذكره الرازي وزاد عليه، هذا مع كثرة مناقضته للرازي وحرصه على ذلك وعلى نصر **ابن سينا**، ومع هذا فلما شرح هذا الفصل قال: تقرير الوهم أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٢/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٣/١٠

يقال: إنك ذكرت أن المعقولات لا تتحد بالعاقل، ولا بعضها ببعض، بل هي صور متباينة منفردة في جوهر العاقل، وذكرت أن الأول الواجب يعقل كل شيء، فإذاً معقولاته صور متباينة متفرقة في ذاته. ويلزمك على ذلك أن لا تكون ذات الأول الواجب واحداً حقاً. بل تكون مشتملة على كثرة. قال: وتقرير التنبيه أن يقال: إن الأول لما عقل ذاته بذاته، وكانت ذاته علة للكثرة، لزمه تعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته، فتعقله للكثرة لازم معلوم له، فصور الكثرة، التي هي معقولاته، هي معلولاته ولوازمه، مترتبة ترتب المعلولات، فهي متأخرة عن حقيقة ذاته تأخر المعلول عن العلة. وذاته ليست بمتقومة بها، ولا بغيرها، بل هي واحدة. وتكثر اللوازم والمعلولات لا ينافي وحدة علمها". (١)

٤٤٦- "والأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور، لا بصور غيرها، بل بأعيان تلك الجواهر والصور، وكذلك الوجود على ما هو عليه، فإذاً لا يعزب عنه مثقال ذرة، من غير لزوم محال من المحالات المذكورة. قال: فهذا أصل إن حقيقته وبسطته انكشفت لك كيفية إحاطته تعالى بجميع الأشياء الكلية والجزئية، إن شاء الله تعالى. و ﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾ [المائدة: ٥٤]. ولولا أن تلخيص هذا البحث على هذا الوجه الشافي يستدعي كلاماً بسيطاً، لا يليق أن نورد أمثاله على سبيل الحشو، لذكرت ما فيه كفاية، لكن الاختصار هنا على هذا الإيماء أولى. الرد على كلام الطوسي من وجوهقلت: فليتدبر العاقل الذي هداه الله تعالى وفهمه ما جاءت به الرسل، وما قاله غيرهم، كلام هذا الذي هو رئيس طائفته في وقته، وما قرر به كلام سلفه الملحد في علم الله تعالى، لما كان **ابن سينا** -وهو أفضل متأخريهم- قد قال في ذلك بعض الحق الذي يقتضيه العقل الصريح، مع موافقته للنقل الصحيح، فأراد هذا الطوسي أن يرد ما قاله **ابن سينا** من الحق انتصاراً لطائفته الملاحدة، فقال في الكلام الذي عظم قدره وتبجح به، ما يظهر". (٢)

٤٤٧- "والفلاسفة، مع سائر العقلاء، متفقون على هذا، ويقولون: أول الفعلة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك، ويقولون: العلة الغائية هي أول في التصور آخر في الوجود. وجمهور العقلاء يقولون: السابق هو تصور العلة الغائية وإرادتها. وأما **ابن سينا** ونحوه من الفلاسفة فيقولون: بل نفس العلة هي السابقة في الذهن. ويقولون: العلة الغائية علة فاعلية للعلة الفاعلية. وجمهور العقلاء لا يجعلونها علة فاعلية، بل يقولون: تصور الفاعل لها، وإرادته لها، به صار فاعلاً، فلولا تصور الغاية والإرادة لها لما كان فاعلاً، فتصورها وإرادتها شرط في كون الفاعل فاعلاً، وهي مقدمة في التصور والإرادة، وإن تأخرت في الوجود. ففي الجملة العاقل الفاعل فعلاً باختياره، يتصور ما يريد أن يفعله في نفسه، ثم يوجده في الخارج، فتلك الصورة الموجودة في الخارج بفعله، ليست هي الصورة المعقولة في ذهنه، كمن أراد أن يصنع شكلاً مثلثاً أو مربعاً، أو يصنف خطبة، أو يبني داراً، أو يغرس شجراً أو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٤/١٠

يسافر إلى مدينة، فإنه يتصور ما يريد ابتداءً، فتكون له صورة عقلية في نفسه، قبل صورته التي توجد في الخارج، وهو معنى قولهم: أول البغية آخر الدرك، أي أول ما تبغيه فتريده وتطلبه، هو آخر ما تدركه وتناله". (١)

٤٤٨- "الصورة العقلية. فهذا باطل. فإن تعقلها لا يكون إلا بحصولها له، والصورة العقلية لا تحصل له إلا إذا قامت به، بل الصورة العقلية لا تكون إلا حالة في الإنسان، لا تكون حاصلة له بدون الحلول أبداً. وكذلك كل عالم لا بد أن يكون العلم قائماً به، وحصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع، فإن العلم لا يقوم بنفسه، ولو قدر قيامه بنفسه لم تختص به ذات دون ذات، فلا تكون الذات عالمة علماً، إن لم يكن ذلك العلم قائماً بها. وهذا مما رد به على جهم حيث قال: إن الرب عالم بعلم لا يقوم به، لامتناع قيام الصفات به. كما رد به على البصريين من المعتزلة قولهم: مرید بإرادة لا تقوم به. وقول هذا الطوسي شر من قول جهم، فإن جهماً، وإن قال: إنه عالم بعلم لا يقوم به- فالعلم عنده ليس هو المعلوم. وهذا يجعله عالماً بعلم منفصل عنه، ويجعل العلم هو المعلوم. فإن حقيقة قول النفاة للصفات من الفلاسفة، من جنس قول النفاة لها من الجهمية، فيشتركان في التعطيل، ويفترقان في مسائل الحدوث والقدم. ولهذا وصى **ابن سينا** بملازمة قول النفاة للصفات، فإن القول بالحدوث ممتنع على أصلهم، فالنفي حجة له عليهم، بخلاف مثبتة". (٢)

٤٤٩- "ولهذا قالوا: لو كان كلام الله مخلوقاً، لكان المتكلم به هو المحل الذي خلق فيه. وطرده أئمتهم وجمهورهم هذا في الصفات الفعلية. وآخرون، كالأشعري ونحوه، فرقوا بينهما فرقاً، كانوا به متناقضين عند جمهور الناس من المثبتة والنفاة. وأما من يقول: عالم لا يعلم يقوم به، ومرید لا بإرادة تقوم به، ومتكلم لا بكلام يقوم به- فهذا كلام الجهمية النفاة، ومن وافقهم من المعتزلة. وهذا الطوسي وأمثاله هم الجهمية النفاة المتفلسفة الملاحدة. وهو في التعطيل شر من المعتزلة وغيرهم. وكذلك **ابن سينا** وأمثاله هم من أتباع الملاحدة النفاة. وكان هذا الطوسي من أعوان الملاحدة الذين بالألموت، ثم صار من أعوان المشركين الترك، لما استولوا على البلاد. وكذلك **ابن سينا**، وقد ذكر سيرته، فيما ذكره عنه أصحابه، فذكر أن أباه كان بلخياً وأنه تزوج بقرية من قرى بخارى، في أيام نوح بن منصور، بامرأة منها فولد بها، وأنهم انتقلوا إلى بخارى". (٣)

٤٥٠- "ثم قوله: يعقل تلك الجواهر بأعيان تلك الجواهر من العجب، فإنه ليس عنده موجود إلا تلك الجواهر، فما العقل الذي يكون به؟ أهو عقل يتصف به؟ فعنده لا يتصف بعقل يقوم به، بل عقله نفس مخلوقاته. فحقيقة قوله: إنه يعقل تلك الجواهر التي هي عقله، وهي معقولة، ليس له عقل يقوم به. الوجه العشرون أن يقال: حقيقة القول هذا الرجل، هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه، وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئاً: لا نفسه ولا غيره، فإن العلم لا يكون إلا بقيام صفة به، وإذا كان قيام الصفات به ممتنعاً عندهم، امتنع كونه عالماً

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥١/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٧/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥٩/١٠



بنفسه وبغيره فهذا حقيقة ما قاله. وأما كون المخلوقات هي العلم، فكلام لا حقيقة له، وإن كان يظن من يجهل معناه أن فيه إثباتاً لعلم الله، فمن تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لعلم الله، وعلم بذلك أن **ابن سينا** وابن رشد وأبا البركات ونحوهم من الفلاسفة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول، من النفاة الملحدية الذين قالوا في علم الله مثل هذا الافتراء. ومعلوم أنه إنما دعاهم إلى ذلك القول بنفي الصفات، والأحوال الاختيارية التي تقوم بذات الله، وظنهم أن ذلك مستلزم للكثرة التي يجب نفيها، ومستلزم لتغير الأحوال الذي يجب نفيه. (١)

٤٥١- فصل. تابع كلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالفصل. تابع كلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالقال **ابن سينا** في تمام مسألة العلم: ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة لمحسوس، وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة. فيقال له: هذا إن كان حقاً، فهو منتقض على أصلك بعلمه بالأفلاك والكواكب، فإنها محسوسة، وعندك أنه يعلمها بأعيانها. وقد قال في بيان أن كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة، وأن مدرك الجزئيات لا يكون عقلاً بل قوة جسمانية: أما المدرك من الصور الجزئية، كما تدركه الحواس الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد والتعريف. (٢)

٤٥٢- "زيد على شكله وتخطيطه، ووضع أعضائه بعضها عند بعض، فنقول: إن تلك الأجزاء والجهات من أعضائه يجب أن ترسم في جسم، وتختلف جهات تلك الصورة في جهات ذلك الجسم وأجزائها في أجزائه. قال: ولننقل صورة زيد على صورة مربع. ثم فرض مربعين متساويين من كل جهة، وقرر أنه لا يمتاز أحدهما عن الآخر إلا بمحله. معارضة ابن ملكا **لابن سينا** وقد اعترض عليه أبو البركات بما مضمونه أن الأجسام المرئية والمتخيلة كثيرة، ومحل ذلك في الجسم لا يكون أكثر من مجموع جسم الإنسان، وجسم الإنسان لا يسع مقادير هذه الأجسام. قال أبو البركات: أول المعارضة أن نناقض فنقول وتدعي نقيض المسألة المصدر بها، وهو أن مدرك الجزئيات فينا من المبصرات والمسموعات وسائر المحسوسات ليس بقوة. (٣)

٤٥٣- "المقولة تقتضي لقاء من الرافع للمرفوع إليه، وحضوراً من المرفوع عند الرافع، وكذلك من المنتزع عند المنتزع منه، والمجرد عند المجرد عنه. فلولا نسبة لقاء وحضور، وما شئت سمه للنفس إلى البدن، لما كان آلة لها، وإلى المدركات لما أدركها، ولو لم يدركها لما عقلها كلياً ولا جزئياً، وكيف والشيء المدرك واحد في معناه، والكلية تعرض له بعد كونه مدركاً باعتبار ونسبة وإضافة، بالمشاهدة والمماثلة إلى كثيرين، وهو هو بعينه؟ وإذا اعتبر من حيث هو لم يكن كلياً ولا جزئياً، وإنما يدرك من حيث هو موجود، لا من حيث هو كلي ولا جزئي، وتعرض له الكلية والجزئية في الذهن بعد إدراكه، فمدرك الكلي هو مدرك الجزئي لا محالة، لأن الكلي هو الجزئي في ذاته ومعناه، لا في نسبه وإضافاته التي صار بها كلياً وجزئياً. تعليق ابن تيمية فيقال: ما ذكره أبو البركات يدل على

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٢/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠٠/١٠

تناقض **ابن سينا**، حيث زعم أنه ما ليس في مكان، لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنه، وذكر أن الأمر في ذلك واضح سهل، فإن هذا مناقض لقوله: إن النفس ليست جسماً، مع أن الجسم حاضر عندها، لكن هذا التناقض يدل على بطلان أحد قوليهِ: إما قوله: إن النفس ليس جسماً، وإما قوله: ". (١)

٤٥٤- "ما ليس في مكان لا يكون للمكان إليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه. ولا يلزم من ذلك أن تكون هذه القضية هي الكاذبة، بل قد تكون الكاذبة قوله: إن النفس ليس إلا جسماً. ونظير هذا التناقض قوله: إن واجب الوجود يعقل من ذاته ما هو مبدأ له، وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها، فيعقل الموجودات التامة بأعيانها، والكائنة الفاسدة بأنواعها ويتوسط ذلك أشخاصها، فإنه إذا كان واجب الوجود يعقل الأفلاك بأعيانها وهي أجسام، وقد قال: إن الجسم لا يرسم إلا في جسم لزم أن يكون جسماً. ومع قوله: ما ليس في مكان لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنده. ومع قوله: الجسم الحاضر الموجود، إنما يكون حاضراً موجوداً عند جسم، وليس يكون حاضراً عند ما ليس بجسم. فهذه الأقوال إذا ضم بعضها إلى بعض، لزم أن يكون واجب الوجود على قوله جسماً، وأن تكون النفس على أقواله أيضاً جسماً. وما ذكره أبو البركات إنما هو إلزام **لابن سينا** بطريق المناقضة، وليس فيه ما يدل على بطلان ما ذكره من الإدراك، وإنما احتج أبو البركات على بطلان ذلك بأن المدركات كبار، والمدرك إذا كان جسماً أو قوة في جسم فهو صغير لا يسعها. ". (٢)

٤٥٥- "وصفه، ويعرض للممرورين وغيرهم من التخيلات الباطلة ما يطول وصفه. ومن قال من المتفلسفة: إن النفس ليست جسماً، وأنكر معاد البدن، فمنهم من يقول: إن من النفوس من يتعلق بجزء من الفلك، فيتخيل فيه ما يتنعم فيه تنعماً خيالياً، وأن ذلك يقوم مقام اللذة الحسية، وقد يقال: إنه أعظم منها، كما ذكر ذلك **ابن سينا**. فقول هؤلاء من جنس حقيقة أولئك الذي جعلوا عالم الخيال هو أرض الحقيقة. ونحن لا ننكر وجود الخيالات، فإن هذا لا ينكره عاقل، لكن ننكر تعظيمها وتسويتها بالذات الحقيقية، أو أن ما وعد الله به عباده المؤمنين من هذا الجنس. والمقصود هنا أن الصور الخيالية لا ينكرها أحد، ولا يقول أحد: إنها مماثلة في الحقيقة والصفات والمقدار للموجودات في الأعيان، سواء كانت تلك الخيالات هو خيال تلك الموجودات أو غيرها. فقد تبين أن ما ذكره **ابن سينا** وغيره من الفلاسفة وقرروه بالأدلة العقلية، ليس منافياً لعلم الله بالجزئيات، بل فيه ما هو دليل على ذلك. ولكن غاية ما فيه تناقضهم، حيث يثبتون الشيء دون لوازمه، كما أثبت **ابن سينا** علمه بأعيان الموجودات التامة، وبأنواع المتغيرات دون التغير في العلم. ". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٩

٤٥٦- "وأدلته الصحيحة توجب علمه بالمتغيرات، وأنه يعلم الكلّيات والجزئيات، كما سنذكر ألفاظه. وكذلك أبو البركات أثبت علمه بالكلّيات والجزئيات والمتغيرات، لكنه قال في القدر وفي علمه بما لا يتناهى قولاً منكراً، سنذكره إن شاء الله. وكل من قال في مسألة العلم قولاً يخالف النصوص النبوية، من أهل الكلام والفلسفة، فلا بد أن يكون قوله مناقضاً لأصوله الصحيحة، مخالفاً لصريح المعقول. ولهذا كثر اضطراب هؤلاء في مسألة العلم. فصل. عود لكلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالى الفصل. عود لكلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالى تقدم ما ذكرناه من أقوال **ابن سينا** في تقرير أنه سبحانه عالم بمفعولاته، حيث قال: واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما حقق، ويعقل ما بعده، من حيث هو علة لما بعده، ومنه وجوده، ويعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب النازل من عنده طويلاً وعرضاً. فقد ذكر هنا أن علمه بنفسه يستلزم علمه بمفعولاته، وأما تقرير كونه عالماً بنفسه، فسيجيء إن شاء الله تعالى. (١)

٤٥٧- "كلام الطوسي في شرح كلام **ابن سينا** قال الطوسي في شرح هذا الفصل: لما تقرر أن علم الأول تعالى فعلي ذاتي، أشار إلى إحاطته بجميع الموجودات. فذكر أنه يعقل ذاته بذاته، لكونه عاقلاً لذاته، معقولاً لذاته، على ما تحقق قبل ذلك، ويعقل ما بعده، يعني المعلول الأول، من حيث هو علة لما بعده. والعلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول، فإن العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها. وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها، التي منها معلولاتها الواجبة بوجوبها. ويعقل سائر الأشياء التي بعد المعلول الأول، من حيث وقوعها في سلسلة المعلولية النازلة من عنده، إما طويلاً: كسلسلة المعلومات المترتبة المنتهية إليه في ذلك الترتيب. أو عرضاً: كسلسلة الحوادث التي لا تنتهي في ذلك الترتيب إليه، لكنها تنتهي إليه من جهة كون الجميع ممكنة محتاجة إليه، وهو احتياج عرضي، تتساوى جميع آحاد السلسلة فيه، بالنسبة إليه تعالى. قلت: أما قوله: لما تقرر أن علم الأول تعالى فعلي إشارة إلى إحاطته بجميع الموجودات، فذكر أنه يعقل ذاته بذاته ويعقل ما بعده. (٢)

٤٥٨- "قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ \* ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴿[الملك: ١٣-١٤]﴾. وقد استدل طوائف من أهل السنة بهذه الآية على أنه خالق أقوال العباد وما في صدورهم. وهذه الآية تدل على كونه عالماً بالجزئيات من طرق: أحدها: من جهة كون الخلق يستلزم العلم بالخلق. والثاني: من جهة كونه في نفسه لطيفاً خبيراً، وذلك يوجب علمه بدقيق الأشياء وحفيها. ثم يقال: اللطيف الخبير علمه بنفسه أولى من علمه بغيره، وعلمه بنفسه، مستلزم لعلمه بلوازم ذاته، كما تقدم. فقد تضمن الآية هذه الطرق الثلاثة. اعترض الرازي على **ابن سينا** وقد اعترض الرازي على ما قرره **ابن سينا**، من كون علمه بذاته يستلزم علمه بمفعولاته. فقال في شرحه: كنا قد بينا في الأبواب السالفة أنه علام بذاته وبسائر المعلومات،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٠/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١١/١٠

والآن نريد أن نبحث عن كيفية حصول تلك العالمية له فنقول: قد بينا قبل هذا الفصل أن علمه بالأشياء لا بد وأن يكون". (١)

٤٥٩- "وأما كون بعض الصفات داخلية في الذات، وبعضها خارجاً، فإن أريد بذلك أن بعضها داخل فيما يتصور الذهن وينطق به اللسان، فهذا حق. ولكن يعود الدخول والخروج إلى ما يدخل في علمه وكلامه، وما يخرج عن ذلك. وإن أريد بذلك أن نفس الموجود في الخارج: بعض صفاته اللازمة داخل في حقيقته، وبعضها خارج عنه، فهذا باطل، كما قد بسط. وأما على طريقة المنطقيين، فالصفات اللازمة: إما ذاتية يتعذر معرفة الموصوف بدونها، وإما لازمة لماهيتها، أو لازمة لوجوده، وهذه اللوازم لا بد لها من لازم بغير وسط، لئلا يلزم التسلسل، كما قرر ذلك **ابن سينا** في الإشارات، واللازم بوسط هو اللازم بتوسط دليل، لا بتوسط علة مبنية له، فجميع اللوازم للذات بغير توسط شيء في الخارج. هذا مراده. وإن أريد بذلك أن من اللوازم شيئاً يلزم توسط في الخارج، فذلك الوسط لازم لآخر بنفسه، فلا بد على كل تقدير من لازم بنفسه، ولللازم لازم، وهلم جراً. وحينئذ فإذا عرف نفسه، التي لها لوازم لا توجد إلا بها، فيلزم من معرفته بها معرفته بلوازمها، كما يلزم من وجودها وجود لوازمها، وإلا لم تكن المعرفة معرفة بها، فكما أن وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع". (٢)

٤٦٠- "ولكن المقصود أن علمه بنفسه وبمخلوقاته متلازمان، يمتنع ثبوت العلم بنفسه دون العلم بخلقه، كما يمتنع ثبوت العلم بخلقه بدون العلم بنفسه. والرازي لعله رد ما قد يضاف إلى **ابن سينا** وحزبه، من أن علمه بنفسه هو الذي أوجب علمه بخلقه، وكان ذلك العلم علة لهذا العلم، كعلمنا نحن بالدليل الذي يوجب حكمنا بالمدلول عليه. وما ذكره يدل على فساد قول هؤلاء، فإنه إذا قيل: إن علمه بكونه علة للمعلول، هو الموجب لعلمه بالمعلول، لزم الدور، كما ذكر، فإنه لا يعلم كونه علة للمعلول، حتى يعلم المعلول، كما ذكره من أن العلم بالإضافة مشروط بالعلم بالمضافين، فلا تعلم أن هذا علة لذاك، حتى تعلم هذا وذاك، فلو كان علمك بذاك، مستفاداً من علمك بهذه الإضافة، لزم الدور. ونحن قد بينا فساد هذا، وقلنا: المراد إن علمه بهذا يستلزم علمه بهذا، أي يمتنع تحقق هذا العلم بدون هذا العلم، وإن لم يكن أحدهما هو العلة للآخر. كما يمتنع تحقق إرادته دون علمه، وعلمه دون قدرته، وسائر صفاته المتلازمة، ويمتنع تحقق ذاته دون صفاته، وصفاته دون ذاته، فكل منها يستلزم الآخر، فيستدل بثبوت واحد منها على ثبوت سائرهما، إذا عرف بلازمها، وإن لم يجعل هذا هو العلة في وجود هذا. ونحن مقصودنا بيان ما دل على أن الله بكل شيء عليم، وبيان ما ذكره **ابن سينا**، وغيره من الفلاسفة والمتكلمين، مما يدل على ذلك". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٧/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٠/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٧/١٠

٤٦١- "وهذه حال **ابن سينا** وأمثاله في تقرير علم الله تعالى، فإن كلامه في العلم فيه تقصير عظيم من وجهين: من جهة تقصيره في بيان ما ذكره من الحق، ومن جهة ما ذكره من الباطل، فإنه ذكر حقاً، وذكر ما يستدل به عليه، لكنه لم يعرف البيان حقه، من جهة أنه لم يعط الدليل حقه في التزام ما يلزمه، ومن جهة أن بعض المقدمات قد تقصر في بيانها، وإلا فالمادة التي سلكها في الدلالة مادة جيدة مستقيمة، إذا أعطيت حقها كانت مما تبين أن الله بكل شيء عليم من الجزئيات والكلييات. ولهذا كان الذين قدحوا في دلالة **ابن سينا**، كالغزالي والشهرستاني والرازي، إنما يقدحون بكونه لم يقرر مقدماته، أو بكونه لم يقل بموجبها، ولم يلتزم لوازمها، بل تناقض، فيوردون عليه سؤال الممانعة والمعارضة: المنع لكونه لم يقرره، والمعارضة لكونه ناقض موجبها. وهذا السؤال إذا توجهها، فإنما يدلان على قصور **ابن سينا**، لا على قصور مادة الدليل الذي استدل به، بل هو من أحسن المواد، وهو مما يعلم به أن الله بكل شيء عليم: بالكلييات والجزئيات. ونحن نذكر من كلامهم ما يبين ما ذكرناه. كلام الغزالي في تحافت الفلاسفة وتعليق ابن تيمية عليه قال الغزالي: مسألة في تعجيز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره، ويعلم الأجناس والأنواع بنوع كلي. (١)

٤٦٢- "فنقول: أما المسلمون -يعني المتكلمين الذي هم يذبون عنده عن المسلمين- لما انحصر عندهم الموجود في حادث وقديم، ولم يكن عندهم قديم إلا الله وصفاته، وكان ما عداه حادثاً من جهته بإرادته، حصلت عندهم مقدمة ضرورية في علمه، فإن المراد بالضرورة لا بد أن يكون معلوماً للمريد، فبنوا عليه أن الكل معلوم له، لأن الكل مراد له وحادث بإرادته، ولا كائن إلا وهو حادث بإرادته، ولم يبق إلا ذاته. ومهما ثبت أنه مريد عالم بما أراده، فهو حي بالضرورة، وكل حي يعرف غيره، فهو بأن يعرف ذاته أولى، فصار الكل عندهم معلوماً لله، وعرفوه بهذا الطريق، بعد أن بان لهم أنه مريد لإحداث العالم. فأما أنتم إذا زعمتم أن العالم قديم لم يحدث بإرادته، فمن أين عرفتم أنه يعرف غير ذاته، فلا بد من الدليل عليه. قال: وحاصل ما ذكره **ابن سينا** في تحقيق ذلك، في أدراج كلامه، يرجع إلى فنين. (٢)

٤٦٣- "علمه بكل ما سواه، قبل أن يستشعر أنه حي، وأن كل حي يعرف غيره، فهو بأن يعرف نفسه أولى. بل إذا كانت هذه القضية بينة، وهو أن كل حي عرف غيره، فهو بأن يعرف ذاته أولى، قضية بينة بنفسها، فهي بينة وإن لم يذكر فيها كونه حياً، إذ علم الإنسان بهذه الأولوية غير مشروط بهذا، وإن كانت الحياة شرطاً في كل علم. كما أننا إذا علمنا أنه مريد، علمنا أنه عالم بما أراده، وإن لم يخطر بقلوبنا أنه حي، وإن كانت الحياة شرطاً في العلم والإرادة، فالعلم باستلزام علمه بغيره لعلمه بنفسه، لا يقف على العلم بهذه المقدمة، وإن كانت هذه المقدمة تفيد هذا المطلوب أيضاً. وأيضاً فعلم المسلمين بأن الله بكل شيء عليم، له طرق غير الاستدلال بالإرادة، كما هو مذكور في موضعه. والمقصود كلامه على ما ذكره **ابن سينا**. قال: وحاصل ما ذكره يرجع إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٤

فنين: الأول: أنه عقل محض، وكل ما هو عقل محض فجميع المعقولات مكشوفة له. إلى أن قال: وإن عنيت بأنه عقل: أنه يعقل نفسه، فربما". (١)

٤٦٤- "يسلم لك إخوانك من الفلاسفة ذلك، ولكن يرجع حاصله إلى أن ما يعقل نفسه يعقل غيره. فيقال: ولم ادعيت هذا، وليس ذلك بضروري، وقد انفرد به **ابن سينا** عن سائر الفلاسفة، فكيف تدعيه ضرورياً؟ وإن كان نظرياً فما البرهان عليه؟ إلى أن قال: الفن الثاني: قوله: إنا وإن لم نقل: إن الأول مريد للإحداث، ولا إن الكل حادث حدوثاً زمانياً، فإننا نقول: إنه فعله وقد وجد منه، إلا أنه لم يزل بصفة الفاعلية، فلم يزل فاعلاً، فلا نفارق غيرنا إلا في هذا المقدار، وأما في أصل الفعل فلا. وإذا وجب كون الفاعل عالماً - بالاتفاق - بفعله، فالكل عندنا من فعله. قال أبو حامد: والجواب من وجهين: أحدهما: أن الفعل قسمان: إرادي: كفعل الحيوان والإنسان. وطبيعي: كفعل الشمس في الإضاءة، والنار في التسخين، والماء في التبريد. وإنما يلزم العلم بالفعل في الفعل الإرادي، كما في الصناعات". (٢)

٤٦٥- "قال: فإن قيل: فلو قضينا بأنه لا يعرف إلا نفسه، لكان ذلك في غاية الشناعة، فإن غيره يعرف نفسه ويعرفه ويعرف غيره، فكيف يكون في الشرف فوقه؟ وكيف يكون المعلول أشرف من العلة؟ قلنا: فهذه الشناعة لازمة من مقال الفلاسفة في نفي الإرادة ونفي حدوث العالم، فيجب ارتكابها كما ارتكبت سائر الفلاسفة له، ولا بد من ترك الفلسفة والإعتراف بأن العالم حادث بالإرادة. ثم يقال: بم تنكرون... إلى آخره. قلت: ما ذكره أبو حامد من منازعة إخوانه الفلاسفة، في أن العلم بنفسه يستلزم العلم بمفعولاته، تقدم بيانه له. وكون **ابن سينا** خالفهم في هذا، هو من محاسنه وفضائله، التي علم فيها ببعض الحق، والحجة معه عليهم، كما أن أبا البركات كان أكثر إحساناً منه في هذا الباب. فكل من أعطى الأدلة حقها، وعرف من الحق ما لم يعرفه غيره، كان ذلك مما يفضل به ويمدح، وهو لم يقل: إن عقله لنفسه مستلزم لغيره، بل قال: يستلزم عقله لمفعولاته، كما تقدم". (٣)

٤٦٦- "هذا هو المفهوم من إرادة الإنسان، والباري سبحانه منزّه عن أن يكون فيه صفة معلولة، فلا يفهم من معنى الإرادة إلا صدور الفعل مقتراً بالعلم، وأن العلم، كما قلناه، يتعلق بالضدين، ففي العلم الأول، بوجه ما، علم بالضدين، ففعله أحد الضدين دليل على أن هنا صفة أخرى، وهي التي تسمى إرادة. قلت: ابن رشد يتعصب للفلاسفة، فحكايته عنهم أنهم يقولون: إنه مريد، كحكايته عنهم أنهم يقولون: إنه عالم بالمخلوقات. ولا ريب أن كلاهما قول طائفة منهم. وأما نقل ذلك عن جملتهم، أو المشائين جملة، فغلط ظاهر. ولكن الذي انتصر لثبوت هذا وهذا انتصاراً ظاهراً أبو البركات ونحوه، وابن رشد وهو إثبات ذلك دونه، **وابن سينا** دونهما. ولا ريب

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٠

أن كلام أرسطو في الإلهيات كلام قليل، وفيه خطأ كثير، بخلاف كلامه في الطبيعيات فإنه كثير، وصوابه فيه كثير. وهؤلاء المتأخرون وسعوا القول في الإلهيات، وكان صوابهم فيها أكثر من صواب أوليهم لما اتصل إليهم من كلام أهل الملل وأتباع الرسل، وعقول هؤلاء وأنظارهم في الإلهيات، فإن بين كلام هؤلاء في الإلهيات وكلام أرسطو وأمثاله تفاوتاً كثيراً. (١)

٤٦٧- "وذكروا أن الفعل الذي ليس بإرادي مستلزم لنفي العلم، فإذا انتفت الإرادة في الفعل، لم نفي العلم، فإذا انتفى هذا اللازم، وهو نفي العلم، انتفى ملزومه وهو انتفاء الإرادة، فحصلت الإرادة، فصار يلزم من ثبوت العلم في الفعل ثبوت الإرادة، ومن نفيه نفيها، ومن ثبوتها ثبوتها، ومن انتفائها انتفاؤها. وهذا بين، إذ كان كل فعل بالإرادة فمعه العلم. ولكل فعل ليس بإرادة فلا علم معه، فينعكس كل منهما عكس النقيض. فيقال: كل ما ليس معه علم فليس معه إرادة، وكل ما معه علم فمعه إرادة، فهذا يفيد أنه يلزم في الفعل من ثبوت كل واحد من العلم والإرادة ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه، وهذا حق، وهو يدل على فساد قول من أثبت العلم ونفي الإرادة، وهم بعض الفلاسفة وبعض المعتزلة. ولكن ليس في هذا ما يدل على فساد الطريق التي سلكها **ابن سينا** في إثبات العلم، فإنه إذا استدل على كونه عالماً بمخلوقاته: بأن الفاعل يجب أن يكون عالماً بفعله، وبأن العلم بالعلة التامة يستلزم العلم بمعلولها- كان دليلاً صحيحاً، كما تقدم تقريره، وإن لم يذكر في الدليل كونه فاعلاً بالإرادة، فإن هذا شرط في كونه فاعلاً، كما أن كونه حياً شرط في كونه فاعلاً، وكما أن كونه عالماً شرط في كونه مريداً. والدليل قد يدل على ثبوت المشروط قبل أن يعلم شرطه، ثم بعد ذلك قد يعلم بشرطه وقد لا يعلم، كما يدل الدليل على كونه فاعلاً بالاختيار، وشرط الفاعل بالاختيار أن يكون عالماً. ثم إذا علم أنه فاعل". (٢)

٤٦٨- "بالإرادة علم بعد ذلك أنه عالم، وقد يعلم العالم أنه مريد ولا يخطر بقلبه أنه عالم، فليس كما من علم من البشر شيئاً علم لوازمه، لقصور علم البشر، بخلاف علم الخالق الذي علمه تام، فلا يعلم الملزوم إلا ويعلم لازمه كما تقدم. وإذا كان كذلك، فالصواب في هذا الباب أن يقرر ما ذكره **ابن سينا**، من الطريق الدال على كونه عالماً بالمخلوقات، فإنها طريق صحيحة لا تتوقف على ما ذكره. ولكن يقال له: هذه الطريق تستلزم كونه مريداً، فإثباتك لفاعل عالم بمفعولاته بدون الإرادة تناقض. وموجب الدليل شيء، وفساد الدليل شيء آخر. فمطالبته بموجب دليله الصحيح هو الصواب، دون القدح في دليله الصحيح. وأما ما ذكره عن إخوانه المنازعين له في العلم، حيث قالوا: ذاته ذات يلزم منها وجود الكل بالطبع والاضطرار، لا من حيث إنه عالم بها. وقوله: فما المحيل لهذا المذهب، مهما وافقهم على نفي الإرادة؟ فيقال له: المحيل لهذا المذهب ما تقدم من أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٥



علمه بنفسه يوجب علمه بمخلوقاته. والكلام في هذا المقام بعد تقرير أنه عالم نفسه. فمن قال: إنه عالم بنفسه دون مخلوقاته، كان قوله باطلاً. وأما تقرير كونه عالماً بنفسه، فهذا مذكور في موضعه. (١)

٤٦٩- "فيقال: هذا الكلام متوجه على سبيل الإلزام والمعارضة، يظهر به تناقض من أثبت له علماً بمعلوم دون آخر، **كابن سينا** وأمثاله، فإنه يلزمه فيما أثبتته نظير ما فر منه فيما نفاه، فإن كان ذلك حقاً، فيلزم أن لا يعلم شيئاً ولا نفسه، وإن لم يكن حقاً، فيلزم أن يعلم كل شيء. ولا ريب أن هذا هو الصواب، فهو يقول لهم: إن العلم: إن كان صفة كمال وشرف، فمعلوم أن علمه بكل شيء أكمل من علمه ببعض الأشياء، وإن لم يكن صفة كمال، فلا يثبت شيء منه. واستشهد على ذلك بأنكم نفيتم عنه السمع والبصر والعلم بالمتغيرات، فإن كان نفي ذلك نقصاً، فقد وصفتموه بالنقص، وإن لم يكن نقصاً، لم يكن نفي غيره نقصاً. **وابن سينا** يفرق بين علمه بالثابتات، وبين علمه بالمتغيرات، لئلا يلزم تغييره بتغير العلم. وقد بين أبو حامد بعد هذا أنه لا محذور في علمه بالمتغيرات، بل يلزمه إثبات العلم بذلك، فإثبات العلم مطلقاً هو الواجب دون نفيه، وكل ما لزم من إثبات العلم، فلا محذور فيه أصلاً، بل غايته ترجع إلى مسألة نفي الصفات والأفعال والاختيارات، فليس لهم في نفي العلم إلا ما ينشأ عن هذين السلبين. وقد بين فساد قول النفاة للصفات والأمور القائمة بذاته الاختيارات. وإذا كان علمه سبحانه بكل شيء مستلزماً لثبوت هذين الأصلين، كان ذلك مما يدل على صحتهما، كما دل على ذلك". (٢)

٤٧٠- "وقوله: الذات من حيث ذاته: إن أراد به أن الذات من حيث هي لا صفة لها، فهذه لا وجود لها، فصلاً عن أن تكون كاملة. وإن أراد من حيث حقيقتها الموجودة، فهي من تلك الجهة لا تكون إلا متصفة بصفات الكمال. وقوله: وهذا كما قلت في السمع والبصر والعلم بالجزئيات الداخلة تحت الزمان، فإنك وافقت سائر الفلاسفة على أن الله منزّه عنه إلى قوله: وهذا لا مخرج منه. فيقال: لا ريب أنه لا مخرج **لابن سينا** من هذا الإلزام، فإنه إذا لم يكن عنده عدم العلم بالجزئيات نقصاً، كذلك عدم العلم بالكليّات. وإن قال: عدم علمه بها كمال، أمكن منازعوه أن يقولوا: نفي علمه بالثابتات كمال. وإذا قال: أنا نفيت عنه، لأن إثباته يفضي إلى التغير. قالوا له: ونحن نفينا ذاك لأنه يفضي إلى التكثر. فإذا قال: ذاك التكثر ليس بممتنع. قيل له: وهذا التغير ليس بممتنع. وذلك أنه جعل التكثر في الإضافات، فإن كان هذا حقاً، أمكن أن يقال بالتغير في نفس الإضافات". (٣)

٤٧١- "وذلك أنه إن قال: إن نفس العلم إضافة، فالتكثر والتجدد في العلم إضافة. وإن قال: بل هو صفة مضافة، والتكثر في المعلوم لا في العلم، بل يعلم بعلم واحد جميع المعلومات، كما يقوله ابن كلاب والأشعري

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٥٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٥٨

ومن وافقهما. قيل له: والتغير في المعلوم لا في العلم، لأن العلم واحد لا يتعدد، فضلاً عن أن يتغير. وإن قال: هذا باطل، فإن العلم بأن سيكون الشيء، ليس هو العلم بأن قد كان. قيل له: وكذلك العلم بالسماء، ليس هو العلم بالأرض. وأنت تقول أبلغ من ذلك، تقول: ليس العلم إلا العالم، بل تقول: العلم والعالم شيء واحد. ومعلوم أن هذا القول أبعد عن المعقول، من قول من قال: العلم بالمعلومات شيء واحد. فإن هذا يقول: إن العلم ليس هو العالم ولا هو المعلوم، بل هو صفة للعالم. ولا ريب أن **ابن سينا** يتناقض في هذه المواضع. فتارة يجعل العلم زائداً على الذات العالمة، وتارة لا يقول بذلك. أبتكلام **ابن سينا** في الإشارات ورد ابن تيمية عليه فإنه قال: لما رد على من قال باتحاد العاقل بالمعقول: فيظهر". (١)

٤٧٢- "لك من هذا أن كل ما يعقل، فإنه ذات موجود، تتقرر فيها الجلايا العقلية، تقرير شيء في شيء آخر فصرح بأنه يتقرر في ذات العاقل الجلايا العقلية تقرير شيء في شيء آخر، وهذا خلاف قول: العاقل والمعقول والعقل شيء واحد. والمقصود قبول ما يقوله من الحق، وهو ما أثبتته من كون الرب عالماً بالأعيان الثابتة، وبيان صحة حجته على ذلك. وأما ما نفاه من علمه بالجزئيات، فحجته على نفيه ضعيفة. وقد بين أبو حامد وأبو البركات وغيرهما، أنه يلزمهم القول بعلمه بالجزئيات، وبينوا فساد ما نفوا به ذلك. قال **ابن سينا**: إشارة: الأشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات، من حيث تجب بأسبابها، منسوبة إلى مبدأ نوعه في شخصه يتخصص به، كالسوف الجزئي، فإنه قد يعقل وقوعه بسبب توافق أسبابه الجزئية وإحاطة العقل بها، ويعقلها كما يعقل الجزئيات، وذلك غير الإدراك الجزئي الزماني لها، الذي يحكم أنه". (٢)

٤٧٣- "ذلك من الأمور، وهذا مما يبين أنه من لم يقل أن الرب يعلم الجزئيات، فإنه يلزمه أن لا يعلم شيئاً من الموجودات، فإنه ما من موجود إلا وهو متميز عن غيره بحيث يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه. ولهذا لم يمنع **ابن سينا** كونه يعلم الجزئيات الثابتة الدائمة على أصله، كالسموات والنجوم، وإنما منع علمه بالمتغيرات، فراراً من قيام الحوادث به، مع أن أساطين من أساطين الفلاسفة، ومن وافقهم من المتأخرين، يقولون: إنه تقوم به الحوادث، ولا حجة له على نفي ذلك أصلاً، إلا ما ينفي به قيام الصفات، وإثباته للعلم يستلزم إثبات الصفات كما تقدم بيانه، فعلم أن إثباته للعلم بالكليات دون الجزئيات في غاية التناقض. قال الطوسي: وكل جزئي يتعلق به حكم فله طبيعة توجد في شخصه، وما تصير تلك الطبيعة جزئية لا يدركها العقل، ولا يتناولها البرهان والحد، بسبب انضياغ معنى الإشارة الحسية إليها، وما يجري مجراها من المخصصات، التي لا سبيل إلى إدراكها إلا بالحس وما يجري مجراه، فإن أخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات، صارت كلية يدركها العقل، ويتناولها البرهان والحد،". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٠/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/١٠

٤٧٤- "شخص، وكذلك من غرضه أن يستفتي من يفتيه بحكم الله، ومن غرضه أن يحاكم خصمه إلى من يحكم بينهما بالحق، وأمثال ذلك. فهؤلاء قصدهم ابتداءً أمراً مطلقاً كلياً، ليس غرضهم شخصاً بعينه، لكن لا يحصل مقصودهم إلا إذا قصدوا شيئاً معيناً، وإلا فما دامت ليس معهم إلا الإرادة المطلقة، لا يفعلون شيئاً، إذ المطلق لا وجود له في الأعيان، فلا يمكن وجود كلي في الخارج مع كونه كلياً قط، فمن لم يعلم إلا الكليات، لم يمكنه أن يفعل شيئاً قط، ولا يكون عالماً بشيء من الموجودات، فإن الموجودات في الخارج ليس فيها كلي. فعلى قول هؤلاء لم يعلم الله شيئاً من الموجودات، بل ولا فعل شيئاً من الموجودات. وهذا أمر قطعي لا حيلة فيه، كلما تدبره العاقل تبين له فساد هذا القول. وما استثناه **ابن سينا** من كونه يعلم الموجودات الثابتة بأعيانها، لا يصح استثناءها، فإن تلك أيضاً حادثة على القول الحق، ويلحقها التغير كما يلحق غيرها، فيجب إذا لم يعلم إلا الكليات أن لا يعلمها، وعلى قول أولهم إنها أزلية أبدية، فهي مستلزمة للتغيرات، أما الأجسام فإنها لا تزال متحركة، وأما المعقول فلا حقيقة لها، وبتقدير ثبوتها فإنها علل الأجسام المتغيرة عندهم. وقد تقدم أصله: أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول، فالعلم بالعلل إنما يوجب العلم بمعلولها، والعلة أوجبت معلولات جزئية متغيرة". (١)

٤٧٥- "لنرى. ففسر العلم المقرون بالوجود بالرؤية، فإن المعدوم لا يرى، بخلاف الموجود، وإن كانت الرؤية تتضمن علماً آخر. وقال الطوسي في شرح كلام **ابن سينا**: قوله: الأشياء الجزئية قد تعقل، كما تعقل الكليات، إشارة إلى إدراكها من حيث هي طبائع مجردة عن المخصصات المذكورة، وقيدتها بقوله: من حيث تجب بأسبابها ليكون الإدراك لتلك الأشياء، مع كونه كلياً يقينياً، غير ظني. ثم قال: منسوبة إلى مبدأ نوعه في شخصه: أي منسوبة إلى مبدأ طبيعته النوعية موجودة في شخصه ذلك، لا أنها غير موجودة في غير ذلك الشخص، بل مع تجويز أنها موجودة في غيره. والمراد أن تلك الأشياء إنما تجب بأسبابها، من حيث هي طبائع أيضاً. ثم قال: تتخصص به أي تتخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدأ، وإنما نسبها إلى مبدأ كذلك، لأن الجزئي، من حيث هو". (٢)

٤٧٦- "والثاني أن يعلم أنه لا بد أن تقع هذه المحاذاة بين الأرض والقمر والشمس، وإنما تقع إذا كان كذا. فهذا علم كلي، لا يعلم به شيء من الكسوف الموجود. ثم يقال: والعلم بهذا ممتنع، إن لم يعلم الكسوفات الجزئية. وذلك أن أسباب الكسوفات حركات أجسام معينة في أوقات محدودة. والعلم بمجموع ذلك يوجب العلم بكل كسوف جزئي، والعلم به قبل وقوعه ومع وقوعه وبعد وقوعه، فلا يتصور مع العلم بأسباب الحوادث، أن يعلم علم كلي، إلا وتعلم الجزئيات الواقعة، وإلا فلا يكون العلم بجميع الأسباب حاصلاً. ولهذا لما كنا لا نعلم عامة الأسباب لم نعلم ما يكون، وإذا علمنا أسباب شيء، علمنا وقوعه قبل وقوعه ومعه وبعده، كمن علم أنه

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٤

سبيعت محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه يبعث إذا كانت أمور، فإذا علم أنها لم تكن، علم أنه لم يبعث، وإن علم أنها كانت، علم أنه بعث. وكثير مما يتكلم فيه الناس من مقدمة المعرفة، يكونون قد علموا جزء السبب، ولم يعلموا تمام السبب، ولا علموا مانعه، فيصيبون أحياناً، ويكون خطأهم أكثر من صوابهم، لأن ما فاتهم من العلم بتمام السبب والموانع أكثر مما علموه. وقد تقدم قول **ابن سينا**: قد تعقل الكليات من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدأ نوعه من يخصه بخصص به. وقد قال في شرحه: أي تتخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك". (١)

٤٧٧- "وقول القائل: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات، كلام متناقض، يستلزم أنه لم يخلق شيئاً ولا يعلم شيئاً من الموجودات. وقوله مع ذلك إنه: لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، تلبس منه، كقولهم: العالم محدث، يريدون به أنه معلول مع قدمه، وإلا فكل ذرة من ذرات المحدثات عازية عنه عندهم. وكونها تجب وصف كلي باق أزلاً وأبداً، لا يوجب العلم بها كما ذكره. ومضمون كلامه أنه يعلم ولا يعلم، فهو كلام متناقض. ثم الأدلة الدالة على علمه تستلزم علمه بالجزئيات، وليس **لابن سينا** ما يبطل ذلك، إلا كون ذلك يفضي إلى تغير العلم، لكونه يعلم أن سيكون الشيء، ثم يعلم أنه قد كان، وهذا إن أبطله من جهة أنه نقص في العلم فهو باطل، فإن هذا هو علم للشيء على ما هو عليه، فإنه علمه معدوماً لما كان موجوداً، وعلم أنه سيوجد، ثم لما وجد علمه موجوداً، ثم إذا عدم بعد ذلك علم أن قد كان ثم عدم. فهذا هو العلم المطابق للمعلوم، وما سوى ذلك فهو جهل لا علم وإن أنكره من جهة أنه يحدث تحول العلم بتحول المعلوم، وأن ذلك تغير - فقد عرف قول المانعين من هذا الأصل، وأنه في غاية الضعف والفساد، مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، لا سيما ومن منع ذلك، من الجهمية ومن اتبعهم، إنما منعه لاعتقادهم أن ذلك يناقض القدم. **وابن سينا** وإخوانه يجوزون قيام الحوادث بالقديم، فلا حجة **لابن سينا** وأتباعه في منعه، إلا حجتهم في نفي الصفات. وإثبات العلم". (٢)

٤٧٨- "بالمعلومات المفصلة الثابتة بأعيانها، مستلزم لثبوت الصفات كما تقدم بيانه وإقرار أصحابه بذلك، وحينئذ فلا حجة لهم في نفي ذلك أصلاً. والله تعالى قد أخبر في كتابه بعلمه بما سيكون، كالأمر التي أخبر بها قبل كونها، فعلم أنه يعلم الأشياء قبل وجودها، وأخبر أنه إذا وجدت علمها أيضاً. كقوله: ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾ [البقرة: ١٤٣]. وفي القرآن من هذا بضعة عشر موضعاً. وقد روي عن ابن عباس وغيره: إلا لنرى. وقال طائفة من المفسرين: إلا لنعلمه موجوداً. رد الغزالي على الفلاسفة في تحافت الفلاسفة وتعليق ابن تيمية ونحن نذكر كلام أبي حامد عليهم قال: مسألة في إبطال قولهم: إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن وما كان ويكون. قال:

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٨

وقد اتفقوا على ذلك. قلت: يعني اتفاق من عرف قوله منهم، وهم الذين ذكرهم **ابن سينا**، وإلا فأبوا البركات قد حكى عنهم قولين، واختار هو أنه يعلم الجزئيات. قال أبو حامد: فإن من ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه،". (١)

٤٧٩- "فلا يخفى هذا من مذهبه. ومن ذهب منهم إلى أنه يعلم غيره، وهو الذي اختاره **ابن سينا**، فقد زعم أنه يعلم الأشياء علماً كلياً، لا يدخل تحت الزمان، ولا يختلف بالماضي والمستقبل والآن، ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي. فلا بد أولاً من فهم مذهبهم، ثم الاشتغال بالاعتراض، ونبين هذا بمثال، وهو أن الشمس مثلاً تنكسف بعد أن لم تكن منكسفة ثم تنجلي، فتحصل له ثلاثة أحوال: أعني للكسوف حال هو فيها معدوم منتظر الوجود، أي سيكون. وحال هو فيها موجود، أي هو كائن. وحال ثالثة هو فيها معدوم، ولكنه كان من قبل. ولنا بإزاء هذه الأحوال ثلاثة علوم مختلفة، فإننا نعلم أولاً: أن الكسوف معدوم وسيكون، وثانياً: أنه كائن، وثالثاً: أنه كان، وليس كائناً الآن. وهذه العلوم الثلاثة متعددة ومختلفة، وتعاقبها على المحل يوجب تغير الذات العالمة، فإنه لو علم بعد الانجلاء أن الكسوف موجود الآن كما". (٢)

٤٨٠- "ثم من أعظم الضلال والجهل أن ينفي النافي علم رب العالمين بمخلوقه، لكون ذلك يستلزم ما يسمونه تغيراً وحلول حوادث. ثم نفي هذا المعنى لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، وإنما يوافقهم عليه الجهمية. ومن تلقاه عن الجهمية من الكلائية ونحوهم، فلا يقر بنفي ذلك إلا من هو من أهل الكلام المبتدع المذموم المحدث في الإسلام، ومن تلقاه عنهم جهلاً بحقيقته ولوازمه. وإذا كان علم الرب مستلزماً لهذا، كان هذا من أعظم البراهين على ثبوته، وخطأ من نفاه شرعاً وعقلاً، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول إثبات العلم بكل شيء من الأعيان. فإذا تبين بصريح العقل أن ذلك يستلزم قيام هذه المعاني بالرب، لزم القول بذلك، كيف والقرآن قد دل على أنه يعلم الشيء بعد كونه، مع علمه بأن سيكون، في بعض عشرة آية، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أنه يعلم كل ما فعله، وأنه بكل شيء عليم. وهو مقتضى حجتهم. وأما زعمهم مع هذا أنه يعلم الكسوف، وجميع صفاته وعوارضه. فيقال لهم: إن كان لا يعلم إلا كسوفاً كلياً، لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه، فهو لم يعلم شيئاً من الكسوفات الموجودة. وإن علم الكسوف الموجود، فكل منها جزئي فلا يتصور أن يعلم الكسوف، إلا مع علمه بالكسوفات الجزئية. كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول هو الذي قاله باطل من وجوه: من جهة دعواه أنه مع علمه بالعلة التامة لوجود كل موجود، لا يعلم شيئاً من المعلولات الحادثة،". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٨٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٨٧

٤٨١- "إما أن العلم بالعلة التامة لا يستلزم العلم بالمعلول، وإلا فلا يكون عالماً علماً تاماً بالعلة التامة. وكلا المقدمتين يسلمون صحتها، فكيف يجوز أن يسلم هاتين المقدمتين، اللتين يقوم عليهما البرهان اليقيني، من ينزاع في نتيجتهما اللازمة عنهما بالضرورة؟! وهل هذا إلا جهل بموجب البرهان القياسي في ذلك الذي هم دائماً يقررونه مادة وصورة؟! الوجه الرابع أنهم يقولون: إن جميع الحوادث مستندة إلى حركة النفس الفلكية. ويقولون: إن النفس الفلكية تعلم جزئيات حركات الفلك. بل ادعى **ابن سينا** ومن اتبعه أنها تعلم جميع الحوادث لعلمها بأسبابها، لأن سببها هو الحركة الفلكية، والنفس الفلكية تعلم ذلك، فتعلم المعلولات المسببة عنها. وزعموا أن هذه النفس هي اللوح المحفوظ، التي أخبرت به الأنبياء، وأن المكاشفات التي تحصل في النوم واليقظة للأنبياء وغيرهم، هي لاتصال نفوسهم بهذه النفس الفلكية. وأبو حامد ذكر هذا المعنى موافقة لهم في طائفة من كتبه، واتبعه على ذلك طائفة من المتصوفة، وصاروا يدعون الأخذ من اللوح المحفوظ. ومنهم من يعرف مرادهم باللوح المحفوظ، ومنهم من لا يعرف ذلك، كما وقع ذلك في كلام غير واحد من متأخري الصوفية أتباع أبي حامد والمتفلسفة. هذا مع أن حركة الفلك ليست هي العلة التامة في حدوث الحوادث، بل يفيض من العقل الفعال ما يفيض من الصور، عند استعداد القوابل بحسب الحركة الفلكية. فهل ما يقوله هؤلاء في علم الرب وعلم النفس الفلكية التي ادعوا أنها اللوح المحفوظ إلا من أعظم الأقوال". (١)

٤٨٢- "ولما كان ابن رشد هذا يعتقد في الباطن ما يعتقد من مقالات المتفلسفة، كانت غايته فيما أثبتته من كلام الله، هو من جنس الإعلام العام، الذي يشترك فيه نوع الإنسان. ولهذا كانت اليهود والنصارى أعظم إيماناً بالله وأنبيائه ودينه وبالأخرة من الفلاسفة، لكن في اليهود والنصارى من يسلك مسلك هؤلاء المتفلسفة، فيجتمع فيه الضلالان. واليهود والنصارى آمنوا ببعض ما أنزل الله وكفروا ببعض. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً﴾ \* أولئك هم الكافرون حقاً [النساء: ١٥٠-١٥١]. لكن أولئك آمنوا ببعض الكتب والرسل وكفروا ببعض، وهؤلاء المتفلسفة قد يقرون بجميع الأنبياء والكتب، لكن هم في إيمانهم بجنس الأنبياء والكتب، يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، فخيرهم يؤمنون بدرجة من درجات إعلام الله وإيحائه إلى عباده، كما ذكر **ابن سينا** وابن رشد وأمثالهما، ولا يؤمنون بما فوق ذلك. وكذلك فيما أخبرت به الرسل من الغيب: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض. وكذلك فيما أمروا به، فهم يؤمنون ببعض نوع الرسالة ويكفرون ببعض. ولهذا قد يكون اليهود والنصارى خيراً منهم، وقد يكون خيارهم أقرب إلى الإسلام من اليهود والنصارى من بعض الوجوه، ويكونون". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٨٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٠٦

٤٨٣- "معنى القرآن عندك قديماً، ولكن بعض معناه. ثم الكلام في تعدد هذه المعاني واتحادها، وتعدد العلم والإرادة واتحاد ذلك لم يتكلم هو فيه، وقد ذكر في غير هذا الموضوع. وكذلك يقال له: ليس فيما ذكرته أن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه لا لبشر، فإنك لم تذكر إلا مجرد دعوى: أنه يسمع ألفاظاً في نفسه، ولم تقم دليلاً على ذلك. ولو قدر أن مثال ذلك يسمى كلام الله، كان قول القائل: إن القرآن من هذا الباب -دعوى تفتقر إلى دليل، وهو لم يذكر دليلاً على ذلك، ولا دليل له إلا ما قد اعترف هو بضعفه، كدليل **ابن سينا** على نفي الصفات، ودليل المعتزلة والأشعرية على أن ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، أو دليل المعتزلة على نفي الصفات، وهو أضعف من ذلك. فهذا مجموع ما ذكره، هو وأمثاله في كتبهم، وهي ترجع إلى دليل الحوادث والتعدد والاختصاص، ليس لهم رابع. ثم يقال له: بتقدير تسليم ما قدمته، قولك في القرآن باطل، وذلك لأنه لا يمكنك أن تقول فيه ما قلته في تكليم موسى، فإن موسى كلمه الله تكليماً، فزعمت أنت وأمثالك من الملاحدة أن معنى ذلك خلق كلام مسموع في مسامع موسى، كما زعم المعتزلة - الذين هم خير منكم - أن ذلك كلام مسموع خلقه في جسم من الأجسام فسمعه". (١)

٤٨٤- "والصواب أن هذا ممتنع في صريح العقل، معلوم علماً يقينياً أن العلم ليس هو نفس العالم، ومن قال هذا فقد أتى بغاية السفسطة، وجحد العلم الضروري. وأما قوله: ليس عند المعتزلة برهان على وجوب هذا في الأول -وهو أن تكون الذات والصفات شيئاً واحداً- ولا عند المتكلمين برهان على نفي الجسمية، وإنما برهان ذلك عند العلماء الذين هم الفلاسفة عنده. فيقال: لا ريب عند كل من له عقل أن ما يذكره الفلاسفة في نفي ذلك أفسد في العقل الصريح مما يذكره المتكلمون. وأنت قد أفسدت طريقة **ابن سينا**، ولم تعتمد في ذلك إلا على إثبات النفس، وهو أنها ليست بجسم، فيلزم أن يكون الباري كذلك. ومن المعلوم أن الأدلة النافية لهذا عن النفس: إن كانت صحيحة، فهي على نفي ذلك عن الرب أولى، وإن لم تكن صحيحة بطل قولك. ومن المعلوم أن أدلة نفي الجسم عن النفس أضعف بكثير من نفي ذلك عن واجب الوجود. فكيف يكون الأضعف حجة على الأقوى؟! وقد تكلم على فساد ما ذكره في النفس في غير هذا الموضوع. وأما ما ذكره من أنه لا يمكن أن يكون بهذا النفي يقين إلا عند من عني بالصناعة البرهانية -يعني طريقته الفلسفية- وقوله: إن صناعة الكلام جدلية لا برهانية". (٢)

٤٨٥- "فهذا كما يقال في المثل السائر: رمتي بدائها وانسلت، ولا يستريب عاقل نظر في كلام الفلاسفة في الإلهيات، ونظر في كلام أي صنف قدر من أصناف اليهود والنصارى فضلاً عن أصناف المتكلمين من المسلمين، أن ما يقوله هؤلاء في الإلهيات أكمل وأصح في العقل مما يقوله المتفلسفة، وأن ما يقولونه في الإلهيات قليل جداً، وهو مع قلته فائدة المتكلمين خير من أدلتهم بكثير. وهذه طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٤١



وصفاته، لا تفيدته إلا ما لا نزاع فيه، وهو وجود واجب الوجود. وأما كونه مغايراً للأفلاك، فإنما بناه على نفي الصفات، وهو مع فساده فدليلهم على نفيه أضعف من دليل المعتزلة. فهم مع مشاركتهم للمعتزلة في النفي، لا يستدلون إلا بما هو أضعف من دليلهم. وأما هذا الرجل فإنه تارة يأخذ طريقة متلقاة من الشرع، وتارة طريقة متلقاة عن المتكلمين، وتارة يقول ما يظن أنه قول الفلاسفة، لم يحك عن الفلاسفة في الإلهيات طريقة إقناعية، فضلاً عن طريقة برهانية. وإذا قدر أنه عني بالبرهان القياس العقلي المنطقي، فمن المعلوم أن صورة القياس لا تفيد العلم بمواده. والبرهان إنما يكون برهانه بمواده اليقينية، وإلا فصورته أمر سهل بقدر عليه عامة الناس. وأهل الكلام لا ينازعون في الصورة الصحيحة. وهب أن الإنسان عنده ميزان، فإذا لم يكن معه ما يزن به، كان من معه مال لم يزنه،". (١)

٤٨٦- "إذا قال أهل السنة: إن وجود الخالق عين حقيقته، أرادوا به إبطال قول أبي هاشم ومن وافقه من المعتزلة، ولم يريدوا بذلك قول **ابن سينا** وإخوانه من الفلاسفة: إن الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق، أو مطلق لا بشرط، فإن هذا القول أعظم فساداً من قول أبي هاشم بكثير. بل هذا القول يعلم من تصويره بصريح العقل أن ما ذكره يكون في الأذهان لا في الأعيان. والمطلق بشرط الإطلاق قد سلموا في منطقهم أنه لا يكون إلا في الأذهان، والمطلق لا بشرط يسلمون أنه لا يوجد في الخارج مجرداً عن الأعيان. وقد تقدم ما ذكره هو من أنه ألزم الأشعرية أن يكونوا مجسمة، والحنابلة فيهم ما في بقية الطوائف، منهم من هو على طريقة الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة، لا يطلقون هذا اللفظ على الله لا نفيّاً ولا إثباتاً، بل يقولون: إن إثباته بدعة، كما أن نفيه بدعة. وما أنكر أحمد وغيره على الجهمية نفي هذا اللفظ، وامتنع من الموافقة على نفيه، كما هو ممتنع عن إطلاق إثباته. كذلك جرى في مناظرته لأبي عيسى برغوث وغيره من نفاة الصفات في مسألة القرآن، في محنته المشهورة، لما ألزمه بأن القول بأن". (٢)

٤٨٧- "فيقال: هذا الرجل يرى رأي **ابن سينا** ونحوه من المتفلسفة والباطنية، الذين يقولون: إن الرسل أظهرت للناس في الإيمان بالله واليوم الآخر خلاف ما هو الأمر عليه في نفسه، لينتفع الجمهور بذلك، إذ كانت الحقيقة لو أظهرت لهم لما فهم منها إلا التعطيل، فخيّلوا ومثلوا لهم ما يناسب الحقيقة نوع مناسبة، على وجه ينتفعون به. وأبو حامد في مواضع يرى هذا الرأي، ونحبه عن التأويل في إجماع العوام والتفرقة بين الإيمان والزندقة مبني على هذا الأصل، وهؤلاء يرون إقرار النصوص على ظواهرها هو المصلحة التي يجب حمل الناس عليها، مع اعتقادهم أن الأنبياء لم يبينوا الحق، ولم يورثوا علماً ينبغي للعلماء معرفته، وإنما المورث عندهم للعلم الحقيقي هم الجهمية والدهرية، ونحوهم من حزب التعطيل والجحود. وما ذكره هذا في النور أخذه من مشكاة أبي حامد وقد دخل معهم في هذا طوائف ممن راج عليهم هذا الإلحاد في أسماء الله وآياته، من أعيان الفقهاء والعباد. وكل من

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٤٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٥٧

اعتقد نفي ما أثبتته الرسول حصل في نوع من الإلحاد بحسب ذلك، وهؤلاء كثيرون في المتأخرين، قليلون في السلف. ومن تدبر كلام كثير من مفسري القرآن، وشارحي الحديث، ومصنفي العقائد النافية والكلام، وجد فيه من هذا ما يتبين له به حقيقة الأمر. وقوله في النور: إنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه وكذلك". (١)

٤٨٨- "المعنى من النفس مما لا يمكن الجمهور، لم يمكن فيهم أن يعقلوا وجود موجود ليس بجسم. فلما حجبوا عن معرفة النفس، علمنا أنهم حجبوا عن معرفة هذا المعنى من الباري تعالى. قلت: ولقائل أن يقول: هو قد بين فساد طرق نفاة الجسم من المتكلمين، وكذلك بين فساد طريقة ابن سينا وغيره من الفلاسفة، وذكر أنه لا يمكن الاعتراف بوجود موجود في الغائب ليس بجسم، إلا من علم بالبرهان أن النفس ليست بجسم. وحينئذ فيقال له: هذا أضعف من كلام المتكلمين ومن كلام الفلاسفة من وجهين: أحدهما: أن الأدلة الدالة على كون النفس ليست الجسم الإصطلاحي، وهو ما يمكن الإشارة إليه، وكونها لا توصف بحركة ولا سكون، ولا تقرب من شيء ولا تبعد عنه، ولا تصعد ولا تعرج ولا تهبط، ونحو ذلك مما يقوله فيها هؤلاء الفلاسفة -أضعف من أدلة نفي ذلك عن الباري، فإذا كانت تلك فاسدة فهذه أولى. والثاني: أن يقال: هب أنه يثبت أن النفس لا يمكن الإشارة إليها، أو أن المخلوقات ما لا يمكن الإشارة إليها، فمن أين يجب أن يكون الخالق كذلك؟ غاية ما يثبت به: أن العقل لا يحيل ذلك، لكن عدم استحالته في العقل لا يقتضي ثبوته في نفس الأمر، بل ولا إمكانه في نفس الأمر". (٢)

٤٨٩- "ولا يقال: هذه المقالة صحيحة في نفسها، فإنها لولا خلق الله للأشياء لم تكن موجودة، ولولا إبقاؤه لها لم تكن باقية. وقد تكلم النظار في سبب افتقارها إليه: هل هو الحدوث، فلا تحتاج إلا في حال الإحداث كما يقول ذلك من يقوله من الجهمية والمعتزلة ونحوهم، أو هو الإمكان الذي يظن أنه يكون بلا حدوث بل بكون الممكن المعلول قديمًا أزليًا، ويمكن افتقارها في حال البقاء بلا حدوث كما يقوله ابن سينا وطائفة. وكلا القولين خطأ، كما قد بسط في موضعه، وبين أن الإمكان والحدوث متلازمان كما عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين حتى قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه؛ فإنهم أيضًا يقولون: إن كل ممكن فهو محدث، وإنما خالفهم في ذلك ابن سينا وطائفة؛ ولهذا أنكر ذلك عليه إخوانه من الفلاسفة كابن رشد وغيره، والمخلوقات مفتقرة إلى الخالق، فالفقر وصف لازم لها دائما لا تزال مفتقرة إليه. والإمكان والحدوث دليلان على الافتقار، لا أن هذين الوصفين جعلنا الشيء مفتقرًا بل فقر الأشياء إلى خالقها لازم لها لا يحتاج إلى علة، كما أن غنى الرب لازم لذاته لا يفتقر في اتصافه بالغنى إلى علة، وكذلك المخلوق لا يفتقر في اتصافه بالفقر إلى علة، بل هو فقير لذاته لا تكون ذاته إلا فقيرة فقرًا لازمًا لها، ولا يستغنى إلا بالله. وهذا من معاني [الصمد]، وهو الذي يفتقر إليه كل شيء، ويستغنى عن كل شيء. بل الأشياء مفتقرة من جهة ربوبيته، ومن جهة إلهيته، فما

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٧٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٩٠

لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا يصلح ولا ينفع ولا يدوم، وهذا تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فلو لم يخلق شيئاً بمشيئته وقدرته لم يوجد شيء، وكل الأعمال إن لم تكن لأجله، فيكون هو المعبود المقصود المحبوب لذاته، وإلا كانت أعمالاً فاسدة؛ فإن الحركات تفتقر إلى العلة الغائية كما افتقرت إلى العلة الفاعلية، بل العلة الغائية بها صار الفاعل فاعلاً، ولولا ذلك لم يفعل. فلولا أنه المعبود المحبوب لذاته لم يصلح قط شيء من الأعمال والحركات، بل كان العالم يفسد، وهذا معنى". (١)

٤٩٠- "العرش، بل وفي الأفعال المتعدية مثل الخلق، والإحسان، والعدل وغير ذلك. هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين: أحدهما: أن الرب - تعالى - هل يقوم به فعل من الأفعال؛ فيكون خلقه للسموات والأرض فعلاً فعله غير المخلوق، أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين: والأول: هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في [كتاب خلق أفعال العباد] عن العلماء مطلقاً، ولم يذكر فيه نزاعاً، وكذلك ذكر البغوي وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفى والضُّبَعي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في [العقيدة] التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب [التعرف لمذهب التصوف] أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم، وبعض المصنفين في [الكلام] كالرازي ونحوه ينصب الخلاف في ذلك معهم، فيظن الظان أن هذا مما انفردوا به، وهو قول السلف قاطبة، وجمهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين منهم، وهو أحد قولي القاضي أبي يعلى. وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام، كالهشامية وأكثر منهم، والكرامية كلهم، وبعض المعتزلة وكثير من أساطين الفلاسفة، متقدميهم ومتأخريهم. وذهب آخرون من أهل الكلام الجهمية، وأكثر المعتزلة والأشعرية، إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صنع ولا فعل ولا خلق ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين؛ إذ قالوا بأن الرب مبدع **كابن سينا** وأمثاله. والحجة المشهورة لهؤلاء المتكلمين: أنه لو كان خلق المخلوقات بخلق، لكان ذلك الخلق إما قديماً وإما حادثاً. فإن كان قديماً لزم قدم كل مخلوق، وهذا مكابرة. وإن كان حادثاً، فإن قام بالرب لزم قيام الحوادث به، وإن لم يقم به كان الخلق قائماً بغير الخالق، وهذا ممتنع". (٢)

٤٩١- "والمقالات: أن مذهب أهل الملل قاطبة من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم أن الله كان فيما لم يزل لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بشيء، ثم إنه أحدث العالم، ومذهب الدهرية: أن العالم قديم. والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم [أرسطو] صاحب التعاليم الفلسفية؛ المنطقي والطبيعي والإلهي. وأرسطو وأصحابه القدماء يثبتون في كتبهم العلة الأولى، ويقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه بها؛ فهي علة له بهذا الاعتبار، إذ لولا وجود

(١) شرح حديث النزول ص/١٤١

(٢) شرح حديث النزول ص/١٥٢

من تشبه به الفلك لم يتحرك، وحركته من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد. ولم يقل أرسطو: إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال: هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله، ولا قال: إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هو الذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثاً، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، وحقيقة قولهم إنه واجب لم يزل ولا يزال. فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولاً آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضاً يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئاً بعد أن لم يكن، وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث<sup>(١)</sup>.

٤٩٢- "يعبدون الكواكب والأصنام، ويصنعون السحر، وكذلك أهل مصر وغيرهم. وجمهور المشركين كانوا مقرين برب العالمين، والمنكر له قليل، مثل فرعون ونحوه. وقوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع، ولهذا قال لهم إبراهيم الخليل: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧] فعادى كل ما يعبدونه إلا رب العالمين، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [المتحنة: ٤] ، وقال الخليل . عليه السلام : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٥، ٩٦] ، وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ إِنِّي وَجْهَتْ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَحَاجَّه قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ وَكَيفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٨٢] ، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣] . ولما فسر هؤلاء [الأفول] بالحركة، وفتحوا باب تحريف الكلم عن مواضعه، دخلت الملاحظة من هذا الباب، ففسر **ابن سينا** وأمثاله من الملاحظة الأفول بالإمكان الذي ادعوه<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح حديث النزول ص/١٦٠

(٢) شرح حديث النزول ص/١٦٧

٤٩٣- "أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في [الروايتين والوجهين] وغير ذلك من الكتب. وقبل ذلك ينبغي أن يعرف أن لفظ الحركة والانتقال والتغير والتحول، ونحو ذلك، ألفاظ مجملة؛ فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء، والتراب والسحاب، من حيز إلى حيز، بحيث يفرغ الأول ويشغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا. ومن هنا نفوا ما جاءت به النصوص من أنواع جنس الحركة؛ فإنهم ظنوا أن جميعها إنما تدل على هذا، وكذلك من أثبتها وفهم منها كلها هذا، كالذين فهموا من نزوله إلى السماء الدنيا أنه يبقى فوقه بعض مخلوقاته، فلا يكون هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، ولا يكون هو العلي الأعلى، ويلزمهم ألا يكون مستويا على العرش بحال، كما تقدم. والفلاسفة يطلقون لفظ [الحركة] على كل ما فيه تحول من حال إلى حال. ويقولون أيضا: حقيقة الحركة هي الحدوث أو الحصول، والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا بالتدرج. قالوا: وهذه العبارات دالة على معنى الحركة. وقد يحدون بها الحركة. وهم متنازعون في الرب تعالى: هل تقوم به جنس الحركة؟ على قولين. وأصحاب أرسطو جعلوا الحركة مختصة بالأجسام، ويصفون النفس بنوع من الحركة، وليست عندهم جسما فيتناقضون. وكانت الحركة عندهم ثلاثة أنواع، فزاد **ابن سينا** فيها قسما رابعا فصارت أربعة. ويجعلون الحركة جنسا تحته أنواع: حركة في الكيف، وحركة في الكم، وحركة في الوضع، وحركة في الأين. فالحركة في الكيف: هي تحول الشيء من صفة إلى صفة؛ مثل اسوداده واحمراره واخضراره واصفراره، ومثل مصيره حلوا وحامضا، ومثل تغير رائحته، وكذلك في النفوس كعلم". (١)

٤٩٤- "الإنسان بعد جهله، وحبه بعد بغضه، وإيمانه بعد كفره، وفرحه بعد حزنه، ورضاه بعد غضبه، كل هذه الأحوال النفسانية حركة في الكيف، وهذا مما احتج به من جوز منهم الحركة، فإن إرادته لإحداث الشيء عندهم حركة. والحركة في الكم: مثل امتداد الشيء، مثل كبر الحيوان بعد صغره، وطوله بعد قصره، ومثل امتداد الشجر والنبات وامتداد عروقه في الأرض وأغصانه في الهواء، فهذا حركة في المقدار والكمية، كما أن الأول حركة في الصفات والكيفية. وأما الحركة في الوضع: فمثل دوران الشيء في موضع واحد، كدوران [الفلك] و [المنجنون] الذي يسمى الدولاب، وكحركة الرحي وغير ذلك، فإنه لا ينتقل من حيز إلى حيز، بل حيزه واحد، لكن يختلف في أوضاعه، فيكون الجزء منه تارة محاذيا للجهة العليا فيصير محاذيا للجهة السفلى، أو للجهة اليمنى فيصير محاذيا للجهة اليسرى. وهذا النوع يقولون: إن **ابن سينا** زاده. والرابع: الحركة في الأين: وهي الحركة المكانية، وهو انتقاله من حيز إلى حيز. وأما عموم أهل اللغة فيطلقون لفظ الحركة على جنس الفعل. فكل من فعل فعلا فقد تحرك عندهم، ويسمون أحوال النفس حركة، فيقولون: تحركت فيه المحبة، وتحركت فيه الحمية، وتحرك غضبه، وتوصف هذه الأحوال بالحركة والسكون، فيقال: سكن غضبه، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ

(١) شرح حديث النزول ص/١٧٩

أَخَذَ الْأَلْوَاخَ [الأعراف: ١٥٤] ، فوصف الغضب بالسكوت، وفي قراءة ابن مسعود . رضي الله عنه . ومعاقبة ابن قرة، وعكرمة: [ولما سكن] بالنون وعلى القراءة المشهورة [بالتاء] قال المفسرون: سكت الغضب: أي سكن. وكذلك قال أهل اللغة؛ الزجاج وغيره. (١)

٤٩٥- "ابن سينا" وأتباعه فقله أشد فساداً فإن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا الأعيان، فقول هؤلاء بموافقة من هؤلاء الذين يلزمهم التعطيل شر من قول الذين يشبهون أهل الحلول. وآخرون يجعلون الوجود الواجب والوجود الممكن بمنزلة المادة والصورة يقولها (١) المتفلسفة أو قريب من ذلك كما يقوله ابن سبعين وأمثاله، وهؤلاء أقوالهم فيها تناقض وفساد، ولا تخرج عن وحدة الوجود أو الحلول أو الاتحاد وهم يقولون بالحلول المطلق والوحدة المطلقة والاتحاد المطلق، بخلاف من يقول بالمعنى كالنصارى والغالية من الشيعة الذين يقولون بالإلهية علي أو الحاكم أو الحلاج أو يونس القيني أو غير هؤلاء ممن ادعيت فيه الإلهية؛ فإن هؤلاء قد يقولون بالحلول المقيد الخاص، وأولئك يقولون بالإطلاق والتعميم، ولهذا يقولون النصارى إنما كان خطأهم للتخصيص، وكذلك يقولون عن المشركين عباد الأصنام إنما كان خطأهم لأنهم اقتصروا على عبادة بعض المظاهر دون بعض، وهم يجوزون الشرك وعبادة الأصنام مطلقاً على وجه الإطلاق والعموم، ولا ريب أن في قول هؤلاء من الكفر والضلال ما هو أعظم من اليهود والنصارى، وهذا المذهب كثير في كثير من المتأخرين وكان طوائف من الجهمية يقولونه. وكلام ابن عربي في فصوص الحكم، وغيره (٢) وكلام ابن سبعين وصاحبه الششتري وقصيدة ابن الفارض نظم السلوك، وقصيدة عامر البصري وكلام العفيف التلمساني وعبد الله البلبالي والصدر القانوني وكثير... (١) لعل أصله التي يقولها الخ (٢) قوله وكلام ابن عربي مبتدأ خبره مع ما عطف عليه قوله بعد: وهو مبني على هذا المذهب". (٢)

٤٩٦- "قالت هذه الطوائف: ونحن بهذا الطريق علمنا حدوث العالم فاستدللنا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلو من الحوادث ولا تسبقها، وما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها. ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شيء، أما الأول فهو حادث بالضرورة لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها وكلاهما حادث. وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شيء تنازع فيه الناس، فقليل أن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل كقول الجهم وأبي الهذيل، فقال الجهم: بفناء الجنة والنار. وقال أبو الهذيل: بفناء حركات أهلها، وقيل بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل، وهو قول كثير من طوائف النظائر. وقيل بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وإن كلمات الله لا نهاية لها وهي قائمة

(١) شرح حديث النزول ص/ ١٨٠

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/ ٦٨



بذاته وهو متكلم بمشيئته وقدرته. وهو أيضاً قول أئمة الفلاسفة، لكن أرسطو وأتباعه مدعون ذلك في حركات الفلك ويقولون إنه قديم أزلي، وخالفوا في ذلك جمهور الفلاسفة مع مخالفة الأنبياء والمرسلين وجهاهير العقلاء، فإنهم متفقون على أن الله خلق السموات والأرض بل هو خالق كل شيء وكل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن. وأن القديم الأزلي هو الله تعالى بما هو متصف به من صفات الكمال وليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه، بل من قال عبدت الله ودعوت الله فإنما عبد ذاته المتصفة بصفات الكمال التي تستحقها ويمتنع وجود ذاته بدون صفاتها اللازمة لها. ثم لما تكلم في النبوات من اتباع أرسطو **كابن سينا** وأمثاله ورأوا ما جاءت به الأنبياء من أخبارهم بأن الله يتكلم وأنه كلم موسى تكليماً وأنه خالق كل شيء،". (١)

٤٩٧- "وأيضاً فكونه فاعلاً لمفعول معين مقارن له أزلاً وأبداً في صريح العقل، وأيضاً فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسمه الضروري الواجب والضروري الممتنع لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى، وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً واجباً يمتنع عدمه، وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى **ابن سينا**، وذكره في كتبه المشهورة كالشفاء وغيره، ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديماً أزلياً ولا يزال، وزعم أن الواجب بغيره القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، وزعم أنه له ماهية غير وجوده، وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء وتناقضه في غير هذا الموضع. والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى قول من يقول إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ولا رحمة ولا غضب ولا غير ذلك، بل خلق كلاماً في غيره فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة. وهذا القول أيضاً مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم، وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم، بل لهم شبه عقلية فاسدة قد بينا فسادها في غير هذا الموضع، وهؤلاء زعموا أنهم يقيمون الدليل على حدوث العالم بتلك الحجج، وهم لا الإسلام نصرؤا، ولا لأعدائهم كسروا. والقول الثالث قول من يقول أنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته بكلام قائم بذاته أزلاً وأبداً، وهؤلاء موافقون لمن قبلهم في أصل قولهم، لكن قالوا الرب يقوم به الصفات ولا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الصفات الاختيارية. وأول من اشتهر عنه أنه قال هذا القول في الإسلام عبد الله بن سعيد بن". (٢)

٤٩٨- "الكلام مجمل، فإنه إذا أريد به ما لا يخلو عن الحوادث المعينة أو ما لا يسبق الحادث المعين فهو حق بلا ريب ولا نزاع فيه، وكذلك إذا أريد بالحوادث حكم ما له أول أو ما كان بعد العدم ونحو ذلك، وأما إذا ما أريد بالحوادث الأمور التي تكون شيئاً بعد شيء لا إلى أول وقيل إنه لا يخلو عنها وما لم يخل فهو حادث لم يكن ذلك ظاهراً ولا بيناً، بل هذا المقام، حار فيه كثير من الأفهام، وكثر فيه النزاع والخصام، ولهذا صار المستدلون

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٠/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٢/٣



بقولهم، ما لا يخطر عن الحوادث فهو حادث، يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها، فذكروا في ذلك طرقاً قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع. وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال: فقليل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً، وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية، ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم. وقيل: بل يجوز دوام الحوادث مطلقاً، وليس كل ما يقارب حادثاً بعد حادث لا إلى أول يجوز أن يكون حادثاً، بل يجوز أن يكون قديماً سواء كان واجباً بنفسه أو غيره، وربما عبر عنه بالعلة والمعلول والفاعلية ونحو ذلك، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك كأرسطو وأتباعه ثامببوس والإسكندر الأفردوسي وبوملس والفارابي وابن سينا وأمثالهم، وأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو فلم يكونوا يقولون بهذا وقيل بل إن كان الملتزم للحوادث ممكناً بنفسه وجب أن يكون حادثاً فإن كان واجباً بنفسه لم يجوز أن يكن حادثاً، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة وهو قول جماهير أهل الحديث. وصاحب هذا القول يقول ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث، وما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث، لأنه إن كان مفعولاً ملتزماً للحوادث امتنع أن يكون قديماً، فإن القديم المعلول لا يكون قديماً إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله بحيث يكون". (١)

٤٩٩- "ولا تزال، ثم القائلون بقدم الأصوات المعينة تنازعوا في المسموع من القارئ هل سمع منه الصوت القديم؟ قيل المسموع هو الصوت القديم، وقيل بل المسموع هو صوتان أحدهما القديم والآخر المحدث، فما لا بد منه في وجود القرآن فهو القرآن وما زاد على ذلك فهو المحدث، وتنازعوا في القرآن هل يقال أنه حال في المصحف والصدور أم لا؟ يقال على قولين: فقليل هو ظاهر في المحدث ليس بحال فيه، وقيل بل القرآن حال في الصدور والمصاحف. فهؤلاء الخلقية والحادثية والاتحادية والإقرائية أصل قولهم إن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقاً، ومن قال بهذا الأصل فإنه يلزم بعض هذه الأقوال أو ما يشبه ذلك، فإنه إما أن يجعل كلام الله حادثاً أو قديماً، وإذا كان حادثاً إما أن يكون حادثاً في غيره، وإما أن يكون حادثاً في ذاته، وإذا كان قديماً فإما أن يكون القديم المعنى فقط أو اللفظ، أو كلاهما، فإذا كان القديم هو المعنى فقط لزم أن لا يكون الكلام المقروء كلام الله ثم الكلام في ذلك المعنى قد عرف. وأما قدم اللفظ فقط فهذا لم يقل به أحد لكن من الناس من يقول أن الكلام القديم هو اللفظ، وأما معناه فليس هو داخل في مسمى الكلام، فهذا يقول الكلام القديم هو اللفظ فقط: إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات، لكنه يقول إن معناه قديم. وأما الفريق الثاني الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقاً، وإن القديم يجوز أن يعتقب عليه الحوادث مطلقاً وإن كان ممكناً لا واجباً بنفسه، فهؤلاء هم القائلون بقدم العالم كما يقولون بقدم هذه الأفلاك، وأنها لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية، لكن المنتسبون إلى الملل كابن سينا ونحوه منهم قالوا أنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته. وأما أرسطو

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٤/٣

وأتباعه فإنهم قالوا أن لها علة غائية تتحرك للتشبه بما فهي تحركها كما يحرك المعشوق عاشقه، ولم يثبتوا لها مبدعاً بذاته، وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة **ابن سينا** وأتباعه، وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلاً". (١)

٥٠٠- "أما على قول من جعل الأزل علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلاً لها، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم، فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره لكون القدرة والداعي يستلزمان وجود الفعل، والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد، فيقال لهم تقولون هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه أنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئاً بعد شيء، وإن كان ذلك بواسطة العقول، وهذا القول الذي يقوله **ابن سينا** وأتباعه باطل أيضاً لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجهه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية ممتنع بذاته، وإذا قالوا بحركة توسطه قبل لهم إنما هو في حدوث الحركة، فإن الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضي لها علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها، فإن ذلك جمع بين النقيضين، إذا القول بمقارنة المعلول لعلته في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، فصار حقيقة قولهم أن الحوادث العلوية والسفلية لا يحدث بها. وهؤلاء يقولون كلام الله ما يفيض على النفوس الصافية كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية، فلا يثبتون له كلاماً خارجاً عما في نفوس البشر، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة، مع أن أكثرهم يقولون أنها أعراض. وقد تبين في غير هذا الموضع أن ما يثبتونه من المجردات العقلية الحوادث (١) التي هي العقول والنفوس والمواد والصور إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان. وأما الصنف الثالث الذين فرقوا بين الواجب والممكن والخالق والمخلوق والغني الذي لا يفتقر إلى غيره، والفقير الذي لا قوام له إلا بالغير، فقالوا: كل ما قارن \_\_\_\_\_ (١) لعله للحوادث فليتأمل". (٢)

٥٠١- "ذكر ما لخصه الإمام شيخ الإسلام في كتابه منهاج السنة في مسألة الكلام هذه مسألة كلام الله تعالى الناس فيها مضطربون، قد بلغوا فيها إلى سبعة أقوال: أحدها قول من يقول: إن كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض، إما من العقل الفعال عند بعضهم، وإما من غيره، وهذا قول الصائبة والمتفلسفة الموافقين لهم **كابن سينا** وأمثاله، ومن دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم، كأصحاب وحدة الوجود، وفي كلام صاحب الكتب "المضنون بما على غير أهلها" (١) ورسالة "مشكاة الأنوار" وأمثاله ما قد يشار به إلى هذا، وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه، وآخر

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٨/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٩/٣

أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية. وثانيها قول من يقول: بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره. ورابعها (٢) قول من يقول: إنه حروف وأصوات أزلية مجمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث، ذكره الأشعري في المقالات (٣) عن طائفة. وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم، وهؤلاء..... (١) هو أبو حامد الغزالي ولا نعرف له إلا كتابا واحداً بهذا الاسم وما ذكر من الإشارات ليس فيها نص يدل على اعتقاد هذا المذهب وأما **ابن سينا** فيقول في حكاية مذهب الفلاسفة وهو يثبت الملائكة (٢) سقط الثالث من الأصل (٣) كتاب طبعه بعض المستشرقين من الألمان حديثاً في الآستابة". (١)

٥٠٢- "وصحيح النقل ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار لم ينزع فيه الأشردمة من المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله الذين زعموا أن الممكن المفعول قد يكون قديماً واجب لوجوده فخالفوا في ذلك جماهير العقلاء مع مخالفتهم لسلفهم أرسطو وأتباعه فإنه لم يكونوا يقولون ذلك وإن قالوا بقديم الأفلاك، وأرسطو أول من قال بقديمها من الفلاسفة المشائين بناءً على إثبات علة غائية لحركة الفلك يتحرك الفلك للتشبه بها لم يثبتوا له فاعلاً ولم يثبتوا ممكناً قديماً واجباً بغيره وهم وإن كانوا أجهل بالله وأكفر من متأخريهم فيهم يسلمون لجمهور العقلاء أن ما كان ممكناً بذاته فلا يكون إلا محدثاً مسبوقاً بالعدم فاحتاجوا أن يقولوا كلامه مخلوق منفصل. وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له لكن قالوا تقوم به الأمور الاختيارية فقالوا أنه في الأزل لم يكن متكلاً بل ولا كان الكلام مقدوراً له ثم صار متكلاً بلا حدوث حادث بكلام يقوم به وهو قول الهاشمية والكرامية وغيرهم. وطائفة قال: إذا كان القرآن غير مخلوق فلا يكون إلا قديم العين لازماً لذات الرب فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم منهم من قال هو معنى واحد قديم، فجعل آية الكرسي وآية الدين وسائر آيات القرآن التوراة والإنجيل وكل كلام يتكلم الله به معنى واحداً لا يتعدد ولا يتبعض، ومنهم من قال أنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات، وهؤلاء أيضاً وافقوا الجهمية والمعتزلة في أصل قولهم أنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية، وأنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض، ولا يأتي يوم القيامة، ولم يناد موسى حين ناداه، ولا تغضبه المعاصي ولا ترضيه الطاعات ولا تفرحه توبة التائبين، وقالوا في قوله "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" ونحو ذلك، إنه لا يراها إذا وجدت بل إما أنه لم يزل رايها لها وإما". (٢)

٥٠٣- "أنه لم يتجدد شيء موجود بل تعلق معدوم، إلى أمثال هذه المقالات التي خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة مع مخالفة صريح العقل. والذي ألجأهم لذلك موافقتهم للجهمية على أصل قولهم في أنه سبحانه لا يقدر في الأزل على الفعل والكلام وخالفوا السلف والأئمة في قولهم: لم يزل الله متكلاً إذا شاء ثم افترقوا

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١١٣/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٥٩/٣

أحزاباً أربعة كما تقدم: الخلقية، والحدوثية، والاتحادية، والاقترانية. وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون أن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته لا قديم النوع ولا قديم العين ولا حادث ولا مخلوق بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء، ويقولون أنه كلم موسى من سماء عقله، وقد يقولون أنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات فإنه إنما يعلمها على وجه كلي، ويقولون مع ذلك أنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله. وقولهم بعلم نفسه ومفعولاته حقن كما قال تعالى "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير" لكن قولهم مع ذلك: إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل وتناقض فإن نفسه المقدسة معينة والأفلاك معينة وكل موجود معين، فإن لم يعلم المعينات لم يعلم شيئاً من الموجودات، إذ الكليات إنما تكون في الأذهان لا في الأعيان، فمن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئاً من الموجودات تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وهم إنما ألجأهم إلى هذا الحد فرارهم من تجدد الأحوال للبارئ تعالى، مع أن هؤلاء يقولون أن الحوادث تقويم بالقديم وأن الحوادث لا أول لها، لكن نفوا ذلك عن البارئ لا اعتقادهم أنه لا صفة له بل هو وجود مطلق، وقالوا أن العلم نفس عين العالم، والقدرة نفس عين القادر والعلم والعالم شيء واحد، والمريد والإرادة شيء واحد، فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى وجعلوا الصفات هي الموصوف. ومنهم من يقول بل العلم كل المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب شرح الإشارات فإنه أنكر على **ابن سينا** إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه، وابن<sup>(١)</sup>.

٥٠٤- "ومنهم من يقول إذا كان قصد وقاصد ومقصود فاجعل الجميع واحداً فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود. وأما أبو حامد وأمثاله (١) ممن أمروا بهذه الطريقة فلم يكونوا يظنون أنها تفضي إلى الكفر، لكن ينبغي أن يعرف أن البدع بريد الكفر، ولكن أمروا المريد أن يفرغ قلبه من كل شيء، حتى قد يأمره أن يقعد في مكان مظلم ويغطي رأسه ويقول: الله الله، وهم يعتقدون أنه إذا فرغ قلبه استعد بذلك فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب، بل قد يقولون: أنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء. ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء، وأبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في الإحياء وغيره (٢) كما أنه يبالي في مدح الزهد، وهذا من بقايا الفلسفة عليه. فإن المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله يزعمون أن كل ما يحصل في القلوب من العلم للأنبياء وغيرهم فإنهما هو من العقل الفعال. ولهذا يقولون النبوة مكتسبة فإذا تفرغ قلبه عندهم وفاض على قلبه من جنس ما فاض على الأنبياء وعندهم أن موسى بن عمران صلى الله عليه وسلم كلم من سماء عقله لم يسمع الكلام من خارج فلهذا يقولون إنه يحصل لهم مثل ما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى. وأبو حامد يقول إنه سمع الخطاب كما سمعه موسى عليه السلام وإن لم يقصد هو بالخطاب، وهذا كله لنقص إيمانهم بالرسول وأنهم آمنوا ببعض ما جاءت به الرسل وكفروا ببعض، وهذا الذي قالوه باطل من وجوه: أحدها أن هذا الذي يسمونه العقل الفعال باطل لا حقيقة له كما قد بسط هذا في موضع آخر. الثاني أن ما يجعله الله في القلوب يكون تارة بواسطة الملائكة، إن كان \_\_\_\_\_ (١) يعني بأمثاله من سلكوا طريقة التصوف بعد التفقه

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٦٠/٣

في الدين وقلما تفضي بأمثالهم إلى الكفر إلا إذا اختلت عقولهم بالافراط في التقشف والاستسلام للتخيلات (٢) ولكنه لم يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ولا مثله بل هو يفضل مثل الشافعي على نفسه ويفضل الصحابة على الشافعي بل بين غرور بعض الصوفية وضلالهم في ذلك في كتاب ذم الغرور من الإحياء". (١)

٥٠٥- "دون ما عداه، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء (١) والمفضل في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل كالتسبيح في الركوع والسجود فإنه أفضل من القراءة، ثم قد يفتح على الإنسان في العمل المفضل ما لا يفتح عليه في العمل الفاضل. وقد ييسر عليه هذا دون هذا فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل كالجائع إذا وجد الخبز المفضل متيسراً عليه والفاضل متعسراً عليه فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضل، وشبهه واغتداؤه به حينئذ أولى به. السابع أن أبا حامد يشبه ذلك بنقش الصين والروم على تزويق الحائط وأولئك صقلوا حائطهم حتى يمثل ما صقله هؤلاء (٢) وهذا قياس فاسد لأن هذا الرأي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط، بل هو يقول أن العلم منقوش في النفس الفلكية ويسمى ذلك اللوح المحفوظ تبعاً لابن سينا (٣). (١) الصوفية الشرعيون كابي حامد يوافقونه في كل إلا أنهم يقولون بالإكثار من الذكر وقد تكرر في القرآن الترغيب فيه (٢) يشير إلى المثل الذي ضربه لتطهير القلب وهو أن صناع الروم نقشوا جانباً من صفة بيت لأحد الملوك بأبدع النقوش وصناع الصين صقلوا الجانب الآخر حتى صار كالمرآة فلما زال الحجاب المضروب بينهما انطبع ذلك النقش كله فيا الجانب المصقول فكذلك القلب الذي يصقل بذكر الله تعالى ينطبع فيه بعض العلوم المكتوبة في اللوح المحفوظ أو قلوب الملائكة (٣) إنما قال أبو حامد في اللوح ما قاله علماء الشرع لا الفلاسفة، وعبارته في الإحياء هكذا: فكما أن المهندس يصور أبنية الدار في بياض ثم يخرجها إلى الوجود على وفق تلك النسخة فكذلك فاطر السموات والأرض كتب نسخة العالم منأوله إلى آخره في اللوح المحفوظ ثم أخرجه إلى الوجود على وفق تلك النسخة اه فهو يقول أن كتابة مقادير الخلق هي من أفعال الفاطر الاختيارية، والنفس الفلكية عند الفلاسفة قديمة أزلية بما فيها. وقال أبو حامد أن حقائق الأشياء المسطورة في اللوح المحفوظ مسطورة في قلوب الملائكة المقربين، وضرب مثلاً لاستفادة القلب العلم منهم ومن اللوح بالرؤيا الصادقة واستشهد لاستعداده لذلك بحديث "سبق المفردون" وتفسيره صلى الله عليه وسلم لهم " بالذاكرين الله كثيراً والذاكرات " وهو في صحيح مسلم والمستدرک، واستشهد في فصل آخر بحديث المحدثين أي الملهمين وكون عمر (رض) منهم. ولا تتسع هذه الحاشية لبسط هذا الموضوع". (٢)

٥٠٦- "وقد بينا في غير هذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكية، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع فوضعوا لها مسميات مخالفة لمسميات صاحب الشرع ثم صاروا

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٨٧/٥

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٩٠/٥

يتكلمون بتلك الأسماء فيظن الجاهل أنهم يقصدون بها ما قصده صاحب الشرع فأخذوا مخ الفلسفة وكسوه لحاء الشريعة وهذا كلفظ الملك والمكلوت والجبروت واللوح المحفوظ والملك والشيطان والحدوث والقدم وغير ذلك وقد ذكرنا من ذلك طرفاً في الرد على الاتحادية لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربي وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية. والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية كما يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل (١). ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين ولهم تنزلات معروفة. وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالتلمساني وهي تنزلات شيطانية قد عرفت ما وخبرت ذلك من وجوه متعددة، لكن ليس هذا موضع بسطها، وإنما المقصود التنبيه على هذا الجنس. ومما يأمر به الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية، بل سهر مطلق، وجوع مطلق، وصمت مطلق، مع الخلوة، كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره وهي تولد لهم أحوالاً شيطانية. وأبو طالب قد ذكر بعض ذلك، لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً \_\_\_\_\_ (١) ليس في هذا الموضوع شيء من التحقيق الذي نعهده في كلام شيخ الإسلام والمظلوم فيه أبو حامد فإنه ليس ممن قرنه بهم من الفلاسفة والاتحادية الصوفية، ولم يقل بنزول العلوم من النفس الفلكية، وقد فرق بين الناظر والمستدل وبين المفرغ قلبه بذكر الله من الخواطر الشيطانية بأوضح بيان ومنها هذا التمثيل وكأن الشيخ لم يراجع كلامه حين كتب هذا ولم يكن مما عني بحفظه كما يحفظ كتب الحديث وألفاظها، ولا بمعانيه كما عني بمذاهب الفقه وغيرها، لأنه لم يكن يراه يستحق هذه العناية. وسبحان من أحاط بكل شيء علماً، وقال في وصف كتابه (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (١).

٥٠٧- "الوجه الثالث عشر إن الغلط في معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل المعقول الصريح، فإنه أوقع كثيراً من النظر وأتباعهم في الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين قول الدهرية القائلين بالقدم. وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلاً عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيتته، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساداً وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصى منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره. ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه بل هو معه أولاً وأبداً أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن. ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السموات والأرض بما يفهم (١) جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم يكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شذمة قليلة من

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٩١/٥

الدهرية **كابن سينا** وأمثاله. وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كأرسطو وأتباعه فلا يقولون أن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء. وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم فوجدوا أن الفاعل صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلاً، ورأوا صريح العقل يقضي بأنه إذا صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً، فلا بد من حدوث شيء (٢) وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكناً بعد أن كان. (١) قوله بما يفهم الخ خير كان لا متعلق بقوله أخبر (٢) أي أوجب كونه فاعلاً على أصولهم". (١)

٥٠٨- "وَلَوْ قِيلَ إِنَّ لِلْقَبْرِ تَأْثِيرَ فِي ذَلِكَ سَوَاءَ كَانَ بِاتِّصَالِ رُوحِ الدَّاعِي وَرُوحِ الْمَيِّتِ فَيَقْوَى بِذَلِكَ كَمَا يَزْعُمُهُ **ابن سينا** وَأَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ وَأَمثالهما فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ أَوْ كَانَ بِسَبَبِ آخِرٍ فَيُقَالُ لَيْسَ كُلُّ سَبَبٍ نَالَ الْإِنْسَانَ حَاجَتَهُ يَكُونُ مَشْرُوعاً وَلَا مُبَاحاً وَإِنَّمَا يَكُونُ مَشْرُوعاً إِذَا غَلَبَتْ مُصْلَحَتُهُ عَلَى مَفْسَدَتِهِ بِمَا أَذِنَ فِيهِ الشَّرْعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ تَحْرِيمُ السَّحَرِ مَعَ مَالِهِ مِنَ التَّأْثِيرِ وَقَضَاءُ بَعْضِ الْحَاجَاتِ وَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ عِبَادَةِ الْكُوَاكِبِ وَدَعَائِهَا وَاسْتِحْضَارِ الْجِنِّ وَالْكَهَانَةِ وَالِاسْتِسْقَامِ بِالْأَزْلَامِ وَأَنْوَاعِ السَّحَرِيَّاتِ مَعَ كَوْنِهَا لَهَا نَوْعٌ كَشَفَ وَتَأْثِيرُ فِي هَذَا تَنْبِيهِ عَلَى جَمَلَةِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَقْضِي بِهَا الْحَوَائِجُ أَوْ تَقْصِلُ ذَلِكَ فَلَهُ مَوْضِعٌ آخِرُ كُلِّ الْعَاقِلِ يَعْلَمُ أَنَّ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى أَمْرٍ إِلَّا سَبَبٌ فَلَأَجَلَ ذَلِكَ اجْتَمَعَ نَاسٌ بِالسَّحَرَةِ وَنَاسٌ بِالشَّرِكِ وَعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَالْخَلِيلِ يَقُولُ ﴿رَبِّ إِنْهُمْ أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الْأَصْنَامَ تَخْلُقُ وَتَحْيِي وَتَجْلِبُ الرِّزْقَ بَلْ عَبْدُوهَا لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا مِنْ حَسَنِ قَصْدِ الْمُشْرِكِينَ لِلْقُبُورِ الْمُعْظَمَةِ وَقَصْدِ النَّصَارَى لَصُورَةِ الْقَدِيسِينَ يَتَّخِذُونَهَا شُفَعَاءَ وَوَسَائِلَ وَوَسَائِلَ الْيُكْفِي الْمُسْلِمَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْرَمْ شَيْئاً إِلَّا وَمَفْسَدَتُهُ مُحْضَةٌ أَوْ غَالِبَةٌ فَصَلْتُ عَوْدَ الرُّوحِ إِلَى الْمَيِّتِ وَتَفَارِقَهُ وَهَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ مَوْتاً فِيهِ قَوْلَانِ الْوَلَفْخُ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ٢٧ ٧٧ ﴿يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعٌ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ وَنَفْخُ الصَّعَقِ وَالْقِيَامِ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنَفْخُ فِي الصُّورِ فَصَعَقٌ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفْخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ بِنُظُرٍ﴾". (٢)

٥٠٩- "أَنَّ يَكُونَ فَاعِلاً لِلْحَوَادِثِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ وَلَا (١) يَفْعَلُ هَذَا الْحَادِثَ، وَهُوَ الْآنَ كَمَا كَانَ، فَهُوَ الْآنَ لَا يَفْعَلُ هَذَا الْحَادِثَ. **وَابْنُ سِينَا** وَأَمثالُهُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ بِهَذَا اخْتَجُّوا عَلَى [أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ] (٢) الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجُهْمِيَّةِ، [وَمَنْ وَافَقَهُمْ] (٣)، فَقَالُوا: إِذَا كَانَ فِي الْأَزَلِّ، وَلَا يَفْعَلُ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى حَالِهِ، فَهُوَ الْآنَ لَا يَفْعَلُ، وَقَدْ فَرَضَ فَاعِلاً هَذَا حُلْفٌ، وَإِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِ ذَاتٍ مُعْطَلَةٍ عَنِ الْفِعْلِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا بِعَيْنِهِ (٤) حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ فِي إِثْبَاتِ ذَاتِ بَسِيطَةٍ لَا يَقُومُ بِهَا فِعْلٌ وَلَا وَصْفٌ مَعَ صُدُورِ الْحَوَادِثِ عَنْهَا، فَإِنْ (٥) كَانَ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٨٣/٥

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص/١٧٤



بِوَسَائِطٍ لَا زِمَةَ لَهَا، فَالْوَسْطُ اللَّازِمُ لَهَا قَدِيمٌ بِقَدَمِهَا، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ صُدُورُ الْحَوَادِثِ عَنْ قَدِيمٍ هُوَ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ، كَمَا كَانَ. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يُقَالَ: هُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْوَاجِبَ (٦) فَيَبَاضُ دَائِمُ الْقَبْضِ، وَإِنَّمَا يَتَخَصَّصُ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ بِالْحُدُوثِ لِمَا يَتَجَدَّدُ مِنْ حُدُوثِ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ، وَحُدُوثِ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ هُوَ سَبَبُ حُدُوثِ الْحَرَكَاتِ. وَهَذَا كَلَامٌ بَاطِلٌ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ (٧) الدَّائِمُ الْقَبْضِ لَيْسَ هُوَ الْمُحْدِثُ لِإِسْتِعْدَادِ الْقَبُولِ، كَمَا يَدَّعُوهُ فِي الْعَقْلِ \_\_\_\_\_ (١) ن، م: كَانَ لَا. (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م) (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م)، (٤) ن، (فَقَطُّ): هَذَا بِفِعْلِهِ بِعَيْنِهِ. (٥) أ، ب: وَإِنْ (٦) ن، م: الْمَوْجِبُ. (٧) أ، ب: الْفَعَالُ. (١)

٥١٠- "مَعْلُولٌ أَزَلِّيٌّ لِلْمَوْجِبِ بِذَاتِهِ لَمْ يَقُلْهُ (١) أَحَدٌ مِنْهُمْ، بَلْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْدَثًا. وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ وَأَمَثَالُهُ مُوَافِقَةٌ لِابْنِ سِينَا مِنْ أَنَّ الْمُمْكِنَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ قَدْ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِّيًّا قَوْلٌ بَاطِلٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. حَتَّى عِنْدَ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعِهِ الْقَدَمَاءِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِسَائِرِ الْعُقَلَاءِ فِي أَنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ يُمْكِنُ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْدَثًا كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَرِسْطُو إِذَا قَالَ: إِنَّ الْفَلَكَ قَدِيمٌ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا يُمْكِنُ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِ الشَّيْءِ مَقْدُورًا مُرَادًا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُحْدَثًا، بَلِ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مَفْعُولًا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُحْدَثًا، فَإِنَّ الْفِعْلَ وَالْخَلْقَ وَالْإِنْدَاعَ وَالصَّنْعَ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ إِلَّا مَعَ تَصَوُّرِ حُدُوثِ الْمَفْعُولِ. وَأَيْضًا، فَالْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ مَفْعُولًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَدِيمًا أَزَلِّيًّا مُقَارِنًا لِفَاعِلِهِ. (٢) فِي الزَّمَانِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَلَا يُعْقَلُ قَطُّ فِي الْوُجُودِ \_\_\_\_\_ (١) ب (فَقَطُّ): أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ. (٢) أ، ب: لِلْفَاعِلِ. (٢)

٥١١- "فَاعِلٌ قَارَنَهُ مَفْعُولُهُ الْمَعْنَى (١) سَوَاءٌ سُمِّيَ [عِلَّةً] فَاعِلَةً، أَوْ لَمْ يُسَمَّ (٢)، وَلَكِنْ يُعْقَلُ كَوْنُ الشَّرْطِ مُقَارِنًا لِلْمَشْرُوطِ. [الْمَعْنَى الصَّحِيحُ لِلتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ] وَالْمَثَلُ (٣) الَّذِي يَذْكُرُونَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ حَرَكْتُ يَدَيَّ، فَتَحَرَّكَ خَاتَمِي، أَوْ كُتِبِي (٤)، أَوْ الْمِفْتَاحُ (٥)، وَنَحْوَ ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا هُمْ، فَإِنَّ حَرَكَةَ الْيَدِ لَيْسَتْ هِيَ الْعِلَّةُ النَّاتِمَةُ، وَلَا الْفَاعِلُ لِحَرَكَةِ الْخَاتَمِ، [بَلِ الْخَاتَمُ] (٦) مَعَ الْإِصْبَعِ كَالْإِصْبَعِ مَعَ الْكَفِّ، فَالْخَاتَمُ مُتَّصِلٌ (٧) بِالْإِصْبَعِ، وَالْإِصْبَعُ مُتَّصِلٌ بِالْكَفِّ لَكِنَّ الْخَاتَمَ يُمْكِنُ نَزْعُهَا بِلَا أَلَمٍ بِخِلَافِ الْإِصْبَعِ، وَقَدْ يَعْزُضُ بَيْنَ الْإِصْبَعِ وَالْخَاتَمِ خُلُوفٌ يَسِيرٌ (٨) بِخِلَافِ أِبْعَاضِ الْكَفِّ. وَلَكِنَّ حَرَكَةَ الْإِصْبَعِ شَرْطٌ فِي حَرَكَةِ الْخَاتَمِ، كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ الْكَفِّ شَرْطٌ فِي حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ أَغْنَى فِي الْحَرَكَةِ الْمُعَيَّنَةِ الَّتِي مَبْدُودُهَا مِنَ الْيَدِ بِخِلَافِ الْحَرَكَةِ الَّتِي تَكُونُ لِلْخَاتَمِ، أَوْ لِلْإِصْبَعِ ابْتِدَاءً، فَإِنَّ هَذِهِ [مُتَّصِلَةٌ] (٩) مِنْهَا إِلَى الْكَفِّ كَمَنْ يَجْرُ إِصْبَعٌ غَيْرِهِ، فَيَجْرُ مَعَهُ كَفَّهُ. وَمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ أَنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ يَكُونُ بِالذَّاتِ وَالْعِلَّةِ كَحَرَكَةِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: وَلَا يُعْقَلُ قَطُّ فِي الْوُجُودِ مُقَارِنَةً مَفْعُولِهِ الْمَعْنَى. (٢) ن، م: سَوَاءٌ سُمِّيَ فَاعِلُهُ أَوْ لَمْ يُسَمَّ. (٣) ن، م: وَالْمَثَلُ. (٤) أ، ب: فَمَيَّ، وَهُوَ خَطَأً. (٥) انْظُرْ ابْنَ سِينَا:

(١) منهاج السنة النبوية ١٥٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٦٩/١

(الشِّقَاءُ: الْإِلَهِيَّاتِ، ١٦٥/١، الْقَاهِرَةُ، ١٣٨٠/١٩٦٠؛ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ، ١٠٥/٣، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٨) حَيْثُ يَتَكَلَّمُ عَنِ ارْتِبَاطِ حَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ بِحَرَكَةِ الْبَيْدِ. (٦) بَلِ الْخَاتَمُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٧) أ، ب: مُتَّصِلَةٌ. (٨) أ، ب: وَلَكِنْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِصْبَعِ وَالْخَاتَمِ بِسَيْرٍ. (٩) أ، ب: مُنْفَصِلَةٌ؛ ن، م: مُتَّصِلٌ. وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْنَاهُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: فَإِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ مُتَّصِلَةٌ مِنْ إِلَى الْإِصْبَعِ الْكَفِّ. (١)

٥١٢- "وَسِرُّ ذَلِكَ: أَنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يُقَارِنَهُ أَثَرُهُ الْمُسَمَّى مَعْلُولًا. أَوْ مُرَادًا، أَوْ مُوجِبًا بِالذَّاتِ، أَوْ مُبْدِعًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَكِنَّ مُقَارِنَةَ ذَلِكَ لَهُ فِي الْأَزْلِ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَخْدُثَ عَنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَادِثًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْحَوَادِثِ فَاعِلٌ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بِنَفْسِهَا، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ بِنَفْسِهِ، فَإِثْبَاتُ مُوجِبٍ بِالذَّاتِ أَوْ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ يُقَارِنُهُ مُرَادُهُ فِي الْأَزْلِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْحَوَادِثِ. (١) فَاعِلٌ، وَهَذَا مُحَالٌ. [قول ابن سينا] لَا سِيَّما قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ صَدَرَ عَنْ ذَاتٍ بَسِيطَةٍ لَا يَقُومُ بِهَا صِفَةٌ وَلَا فِعْلٌ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمَثَالُهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ ذَاتٍ بَسِيطَةٍ، وَإِنَّ الْعِلَّةَ الْبَسِيطَةَ التَّامَّةَ الْأَزَلِيَّةَ تُوجِبُ مَعْلُولَاتٍ مُخْتَلِفَةً، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَقْوَالِ امْتِنَاعًا فِي صَرِيحِ الْمَعْقُولِ. وَمَهْمَا أَتْبَعْنَاهُ مِنَ الْوَسَائِطِ كَالْعُقُولِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُجْلِصُهُمْ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ. فَإِنَّ تِلْكَ الْوَسَائِطَ - [كَالْعُقُولِ] - (٢) صَدَرَتْ عَنْ غَيْرِهَا، وَصَدَرَ عَنْهَا غَيْرُهَا. فَإِنَّ كَانَتْ بَسِيطَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَقَدْ صَدَرَ الْمُخْتَلِفُ الْحَادِثُ (٣) عَنِ الْبَسِيطِ الْأَزَلِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا (٤) اخْتِلَافٌ، أَوْ قَامَ بِهَا حَادِثٌ، فَقَدْ صَدَرَتْ أَيْضًا (٥) الْمُخْتَلِفَاتُ وَالْحَوَادِثُ عَنِ الْبَسِيطِ التَّامِّ [الْأَزَلِيِّ] (٦) ، \_\_\_\_\_ (١) ن: فِي الْحَوَادِثِ. (٢) كَالْعُقُولِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) أ، ب: فَقَدْ صَدَرَ الْبَسِيطُ الْمُخْتَلِفُ الْحَادِثُ. (٤) ن: بِهَا؛ م: فِيهَا. (٥) أَيْضًا: زِيَادَةٌ فِي (ن) فَقَطْ. (٦) الْأَزَلِيِّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، فَقَطْ. (٢)

٥١٣- "بِالضَّرُورَةِ، وَهُوَ كَوْنُ (١) الْمُمْكِنِ مِمَّا يُمْكِنُ وَجُودُهُ بَدَلًا مِنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا مِنْ وُجُودِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ [مَوْجُودًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُومًا، وَمَا وَجِبَ قِدْمُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعِيرِهِ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا. قَالُوا: وَهَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ حَتَّى أَرَسَطُوهُ وَأَتَّبَعُوهُ الْقِدَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا، وَكَذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ الْحَفِيدُ، وَغَيْرُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ. وَإِنَّمَا قَالَ إِنَّ الْمُمْكِنَ يَكُونُ قَدِيمًا طَائِفَةً [مِنْهُمْ] (٣) **كَابِنِ سِينَا**، وَأَمَثَالِهِ، وَاتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الرَّازِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَلِهَذَا وَرَدَ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ مَا لَيْسَ [لَهُمْ] (٤) عَنْهُ جَوَابٌ صَحِيحٌ، كَمَا أُرِدَ بَعْضُ ذَلِكَ الرَّازِيِّ فِي (مُحْصَلِهِ) ، وَتَحَقُّقُهُمْ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُحَوِّجَ إِلَى الْفَاعِلِ هُوَ مُجَرَّدُ الْحُدُوثِ حَتَّى يَقُولُوا إِنَّ الْمُحَدَّثَ فِي حَالِ بَقَائِهِ غَنِيٌّ عَنِ الْفَاعِلِ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْفَاعِلِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ وَحَالِ بَقَائِهِ، وَإِنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَخْدُثُ وَلَا يَبْقَى إِلَّا بِالْمُؤَثِّرِ. فَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ (٥) الْعُقَلَاءِ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ غَنِيٌّ عَنِ

(١) منهاج السنة النبوية ١٧٠/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٨٢/١

الله في حال بقائه، بل يقولون: متى قُدرَ أنه ليس بحادث امتنع أن يكون مفعولاً محتاجاً إلى المؤثر، فالقديم (١) ن، م: بالضرورة ويقولون الممكن يمكن. إلخ. (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (٣) منهم: ساقطة من (ن)، (م). (٤) هم: ساقطة من (ن)، (م). (٥) ن، م: بل وجهه. (١) ٥١٤- "أنه معلول العللة القديمة، وإذا سئل أحدهم: هل العالم محدث أو قديم؟ يقول: هو محدث وقديم، ويعني بذلك أن القلک قديم بنفسه (١) لم يزل، وأنه محدث يعنون بكونه محدثاً له أنه معلول (٢) عللة قديمة. [بطلان الاحتجاج بالأقول على الإمكان والحركة] وهذه العبارة يقولها ابن سينا وأمثاله من الباطنية، فإنهم يأخذون عبارات المسلمين، فيطْلُفونها على (٣) معانيهم، كما قال مثل ذلك في لفظ (الأقول)، فإن أهل الكلام المحدث لما احتجوا بحُدُوث الأفعال على حُدُوث الفاعل الذي قامت به الأفعال، وزعموا أن إزهايم الخليل احتج بهذا، وأن المراد بالأقول (٤) الحركة والانتقال، وأنه استدلل بذلك على حُدُوث المتحرك والمنتقل. نقل ابن سينا هذه المادة إلى أصله، وذكر هذا في (إشارات) فجعل هذا (٥) الأقول عبارة عن الإمكان، وقال: إن ما هو في حظيرة الإمكان هو في حظيرة الأقول (٦)، ولَفْظُهُ: (٧) (فإن الهوى في حظيرة الإمكان أقول ما). وذلك أنه أراد أن يقول يقول سلفه الفلاسفة مع قوله بما يشبه طريقة المتكلمين، والمتكلمون استدلوا على حُدُوث الجسم بطريقة التركيب، (١) ن، م: في نفسه. (٢) أ، ب: وأنه محدث بمعنى أنه معلول، م: وأنه محدث يعني معلول. (٣) ن، م: في. (٤) ن، م: بالأقول، وهو تحريف. (٥) ن، م، أ: هو. (٦) ن، م: إن كل ممكن هوى في حظيرة الأقول والإمكان هوى في حظيرة الأقول؛ أ: كل ممن هوى في حظيرة الأقول هوى في حظيرة الأقول. (٧) في: الإشارات والتنبيهات ٣، ٥٣٢/٤ تحقيق د. سليمان الدنيا، ط. المعارف، القاهرة ١٩٥٨. (٢)

٥١٥- "فجعل هو التركيب دليلاً على الإمكان، والمتكلمون جعلوا دليلهم هو دليل إزهايم الخليل بقوله: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧٦] وفَسَّرُوهُ بِأَنَّ الْأُقُولَ هُوَ الْحَرَكَةُ، فَقَالَ **ابن سينا**: (١) (قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكنك إذا تذكرت ما قيل (٢) في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت (٣) قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾، فإن الهوى في حظيرة الإمكان أقول ما). ويُريد بالشرط أنه ليس بمركب، وأن المركب ممكن ليس بواجب، والممكن آفل لأن الإمكان أقول ما (٤)، والآفل (٥) عندهم هو الذي يكون موجوداً بغيره، ويقولون: نحن نستدل بإمكان الممكنات على الواجب، ونقول: العالم قديم لم يزل ولا يزال، ونجعل معنى قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ أي (٦) لا أحب الممكنين، وإن كان الممكن واجب الوجود بغيره قديماً أزلياً (٧) لم يزل ولا يزال. ومعلوم أن كلا القولين من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وإنما الأقول هو المغيب (٨)، والاحتجاب ليس هو الإمكان، ولا

(١) منهاج السنة النبوية ١٩٩/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٠١/١

الحركة\_\_\_\_\_ (١) المَرْجِعُ السَّابِقُ ٣ ، ٤ / ٥٣١ - ٥٣٢. (٢) الْإِشَارَاتِ ٣ ، ٤ / ٥٣٢: مَا قِيلَ لَكَ. (٣) ن: وَيَكُونُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) مَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٥) ن، م: وَالْأَفْوَلُ. (٦) أَي: زِيَادَةٌ فِي (ن) ، (م) . (٧) أَرْزَلِيَّا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) وَمَكَائِهَا كَلِمَةٌ " لِذَلِيلٍ ". (٨) ب (فَقَطُّ) : الْعَيْبُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. " . (١)

٥١٦- "فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي فِعْلِ الْحَيَوَانِ. وَلِهَذَا اضْطُرَّ (١) ابْنُ سِينَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى جَعْلِ الْحَرَكَةِ لَيْسَتْ شَيْئًا يَحْدُثُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ وَاحِدٌ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا، كَمَا قَدْ (٢) ذَكَرْنَا أَلْفَاظَهُ، وَبَيَّنَّا فَسَادَهَا، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِغَلَا يَلْزَمُهُ أَنَّهُ (٣) يَحْدُثُ عَنِ الْعِلَّةِ النَّامَةِ حَادِثٌ بَعْدَ حَادِثٍ، فَخَالَفَ صَرِيحَ الْعَقْلِ، وَالْحِسِّ فِي حُدُوثِ الْحَرَكَةِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لَيْسَلَمْ لَهُ مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ لَمْ يَحْدِثْ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ عِلَّةٌ تَامَّةٌ، وَقَدْ اعْتَرَفَ خُذَّافُهُمْ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ. [مقالة ابن ملكا والرد عليها] وَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِقِيَامِ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ بِهِ - كَأَيِّ الْبَرَكَاتِ وَأَمْثَالِهِ - فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُوجِبٌ بِدَاتِهِ لِلْأَفْلاكَ، وَمُوجِبٌ لِلْحَوَادِثِ الْمُتَعَاقِبَةِ فِيهِ بِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ. فَيُقَالُ لَهُؤُلَاءِ أَوَّلًا مِنْ جِنْسٍ مَا قِيلَ لِإِخْوَانِهِمْ، وَالْحُجَّةُ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ، فَإِنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ، فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَارَ أَنْ يُحْدِثَ الْحَوَادِثِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ [شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ] (٤) ، فَلِمَادَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَفْلاكَ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ؟ . \_\_\_\_\_ (١) ن، م: اضْطَرَّابٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) أ، ب: مَوْجُودًا وَقَدْ. (٣) أ، ب: أَنْ. (٤) عِبَارَةٌ " شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ": سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . " . (٢)

٥١٧- "وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ، وَهُوَ امْتِنَاعُ حُدُوثِهَا بِدُونِ سَبَبٍ حَادِثٍ، وَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْإِرَادَةِ عِنْدَ وُجُودِ الْمُرَادِ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِرَادَةٍ مُقَارِنَةٍ لِلْمُرَادِ مُسْتَلَزِمَةٍ لَهُ امْتِنَاعٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْزَلِ إِرَادَةٌ يُقَارِنُهَا مُرَادُهَا سَوَاءً كَانَتْ عَامَّةً لِكُلِّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ (١) ، أَوْ كَانَتْ (٢) خَاصَّةً بِبَعْضِ الْمَفْعُولَاتِ، فَإِنَّ مُرَادَهَا هُوَ مَفْعُولُ الرَّبِّ، وَهَذِهِ الْإِرَادَةُ هِيَ إِرَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يُرِيدُ الْفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَهُ لَا يَكُونُ شَيْئًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزَالْ، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. [ابن سينا] مخالف لأرسطو ولجمهرة الفلاسفة [وهذا معلومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ نَظَارِ الْأُمَمِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَجَمَاهِيرِ الْفَلَسَفَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ حَتَّى أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَلَمْ يُنَازِعْ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَرِذْمَةٌ قَلِيلَةٌ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ جَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُمَكِّنًا، وَهُوَ قَدِيمٌ أَرْزَلِيٌّ كَابْنِ سِينَا وَأَمْثَالِهِ، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا. وَأَمَّا جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ فَسَادَ كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَعْلُومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ حَتَّى الْمُنتَصِرُونَ (٣) لِأَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ - كَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ، وَغَيْرِهِ - أَنْكَرُوا كَوْنَ الْمُمَكِّنِ يَكُونُ قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا عَلَى إِخْوَانِهِمْ كَابْنِ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢١٩/١

**سِينَا**، وَيَبْنُوا أَنَّهُمْ خَالَفُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ أَرَسَطُو وَاتَّبَاعَهُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ. هَؤُلَاءِ. (١) ن، م: لِكُلِّ

مَنْ يَصْدُرُ عَنْهُ. (٢) ن (فَقَطْ): أَوْ تَكُونُ. (٣) ن، م: حَتَّى الْمُنْتَصِرِينَ. (١)

٥١٨- "وَكَلَامُ أَرَسَطُو يَبْنِي فِي ذَلِكَ فِي (مَقَالَةِ اللَّامِ) الَّتِي هِيَ آخِرُ كَلَامِهِ فِي عِلْمِ مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ (١)، وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَأَرَسَطُو وَقَدْ مَاءُ أَصْحَابِهِ - مَعَ سَائِرِ الْعُقَلَاءِ - يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمْكِنَ الَّذِي يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا، وَهُمْ إِذَا قَالُوا يَقْدَمُ الْأَفْلَاكُ لَمْ يَقُولُوا إِنَّهَا مُمَكِّنَةٌ وَلَا مَفْعُولَةٌ وَلَا مَخْلُوقَةٌ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا تَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِالْعِلَّةِ الْأُولَى، فَهِيَ [مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى] (٢) الَّتِي يُسَمِّيَهَا **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ وَاجِبُ الوجودِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي حَرَكَتِهَا مِنَ التَّشَبُّهِ بِهِ، فَهُوَ هَا (٣) مِنْ جِنْسِ الْعِلَّةِ الْعَائِيَّةِ لَا أَنَّهُ عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ هَا عِنْدَ أَرَسَطُو. وَذَوِيهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَقْوَالِ كُفْرًا وَضَلَالًا وَمُخَالَفَةً لِمَا عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ [مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ] (٤)، وَلِهَذَا عَدَلَ مُتَأَخِّرُو الْفَلَسَفَةِ [عَنْهُ] (٥)، وَادَّعَوْا مُوجِبًا وَمُوجِبًا، كَمَا زَعَمَهُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمَثَالُهُ، (١) مَقَالَةُ "اللَّامِ" هِيَ الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ مَقَالَةٍ كَتَبَهَا أَرَسَطُو فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ أَوْ الْفَلَسَفَةِ الْأُولَى، وَقَدْ ضُمَّتْ هَذِهِ الْمَقَالَاتُ وَرُتِبَتْ حَسَبَ أَحْرَفِ الْهَجَاءِ الْيُونَانِيَّةِ وَسُمِّيَتْ بِكِتَابِ "الْخُرُوفِ" أَوْ كِتَابِ "الْإِلَهِيَّاتِ" أَوْ كِتَابِ "مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ"، وَقَدْ تَرَجَمَ الْفَلَسَفَةُ الْعَرَبُ وَالْمُسْلِمُونَ هَذَا الْكِتَابَ وَشَرَحُوهُ - كَمَا فَعَلَ ابْنُ رُشْدٍ - وَلَكِنَّهُمْ اهتمُّوا بِمَقَالَةِ اللَّامِ بِوَجْهِ خَاصٍّ، فَتَرَجَمُوهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَشَرَحُوهَا وَعَلَّقُوهَا عَلَيْهَا. وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ كِتَابِ "أَرَسَطُو عِنْدَ الْعَرَبِ" نَشَرَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٧؛ وَانْظُرِ الْفَهْرِسْتِ لَابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٥١. وَقَدْ تَرَجَمَ الدُّكْتُورُ أَبُو الْعَلَا عَفِيْفِي مَقَالَةَ اللَّامِ (انْظُرْ: مَجَلَّةُ كَلِمَةِ الْآدَابِ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ (فُؤَادِ الْأَوَّلِ)، الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ، الْقَاهِرَةُ (١٩٣٩). (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ (٣) ن، م: فَهُوَ لَهُ، وَهُوَ خَطَأً. (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٢)

٥١٩- "وَأَسَاطِينُ الْفَلَسَفَةِ قَبْلَ أَرَسَطُو لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ يَقْدَمُ الْعَالَمُ، بَلْ كَانُوا مُقَرِّينَ بِأَنَّ الْأَفْلَاكَ مُخَدَّثَةٌ كَائِنَةٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ مَعَ نِزَاعٍ مُنْتَشِرٍ هُمْ فِي الْمَادَّةِ - فَالْمَقْصُودُ (١) هُنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ مَعَ مَا فِيهِمْ مِنَ الضَّلَالِ لَمْ يَرْضَوْا لِأَنفُسِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْمُمْكِنَ الَّذِي يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ قَدِيمًا أَرْلِيًّا، بَلْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا، وَلَا رَضُوا لِأَنفُسِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَفْعُولَ الْمَصْنُوعَ الْمُبْدَعَ قَدِيمٌ أَرْلِيٌّ، وَلَا أَنَّ الْمُرَادَ الَّذِي أَرَادَ الْبَارِي فِعْلُهُ هُوَ قَدِيمٌ أَرْلِيٌّ، فَإِنَّ فَسَادَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ظَاهِرٌ فِي بَدَايِهِ (٢) الْعُقُولِ، وَإِنَّمَا أَلْجَأَ إِلَيْهَا مَنْ قَالَهَا مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ مَا التَزَمُوهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُتَنَاقِضَةِ الَّتِي أَلْجَأَتْهُمْ إِلَيْهَا. كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَلْجَأَتْهُمْ أَصُولُ هُمْ فِيهَا إِلَى أَقْوَالٍ يُعْلَمُ فَسَادُهَا بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ مِثْلَ إِرَادَةِ أَوْ كَلَامٍ لَا فِي مَحَلٍّ، وَمِثْلُ شَيْءٍ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ يَكُونُ حَقَائِقَ مُتَنَوِّعَةً (٣)، وَمِثْلُ أَمْرِ سَبَقَ (٤) بَعْضُهُ بَعْضًا يَكُونُ قَدِيمَ الْأَعْيَانِ لَمْ يَزَلْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ قَدِيمًا أَرْلِيًّا، وَأَمَثَالُ ذَلِكَ. وَمَا يَذْكُرُهُ الرَّازِيُّ،

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٦/١



[وَأَمثَالُهُ.] (٥) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ إِجْمَاعِ الْحُكَمَاءِ كَدَعْوَاهُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى عِلَّةِ الْإِفْتِقَارِ هِيَ الْإِمْكَانُ، وَأَنَّ الْمُمَكِّنَ الْمَعْلُولَ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا، فَهُوَ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا وَجَدَهُ فِي كُتُبِ **ابْنِ سِينَا**، وَيُظَنُّ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعُ الْفَلَّاسِفَةِ. \_\_\_\_\_ (١) ن، م: وَالْمَقْصُودُ. (٢) ن، م، أ: بِدَايَةٍ؛ ب: بَدَاهَةِ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ. (٣)

ن، حَقَائِقًا مُتَبَوِّعَةً؛ أ: حَقَائِقُ مُتَبَوِّعَةٌ. (٤) أ، ب: يَسْبِقُ. (٥) وَأَمثَالُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). ". (١)

٥٢٠- "[حجج **ابن سينا** وغيره على أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم]" [البرهان الأول والرد عليه]. ثُمَّ هُوَ لِأَيِّ الشُّدُودِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْعَدَمِ قَدْ ذَكَرُوا هُمْ (١) حُجَجًا ذَكَرَهَا **ابْنُ سِينَا** وَغَيْرُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ، وَاسْتَفْصَاها الرَّازِيُّ فِي (مَبَاحِثِهِ الْمَشْرِقِيَّةِ)، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا سَمَّاهُ عَشْرَةَ (٢) بَرَاهِينٍ، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ (٣). قَالَ (٤): الْأَوَّلُ (٥): الْمُحْتَاجُ (٦) إِلَى الْعَدَمِ السَّابِقِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ وَجُودَ الْفِعْلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ [هُوَ] (٧) تَأْثِيرُ الْفَاعِلِ فِيهِ، وَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْعَدَمِ السَّابِقِ هُوَ وَجُودَ الْفِعْلِ (٨)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ افْتَقَرَ فِي وَجُودِهِ إِلَى الْعَدَمِ لَكَانَ ذَلِكَ الْعَدَمُ مُقَارِنًا لَهُ، وَالْعَدَمُ الْمُقَارِنُ مُنَافٍ لِذَلِكَ الْوُجُودِ، وَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ تَأْثِيرُ الْفَاعِلِ (٩)؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْفَاعِلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْأَثَرِ، وَوُجُودُ الْأَثَرِ يُنَافِي عَدَمَهُ، وَالْمُنَافِي لِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنَافِيًا، وَالْمُنَافِي لَا يَكُونُ شَرْطًا، فَإِذَا لَا الْفِعْلَ \_\_\_\_\_ (١) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٢) ن، م: عَشْرَ، وَهُوَ خَطَأً. (٣) سَيُورِدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ نُصُوصًا مِنْ كَلَامِ الرَّازِيِّ فِي كِتَابِهِ "الْمَبَاحِثُ الْمَشْرِقِيَّةُ" وَسَاقِئُلِ هَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ بِحَيْدَرِ أَبَادٍ سَنَةَ ١٣٤٣ هـ، وَهُوَ الَّذِي سَأَرَمُزُ لَهُ بِحَرْفِ "ش". (٤) مَا يَلِي مِنْ كَلَامِ الرَّازِيِّ فِي "ش"، ج [٩ - ٠]، ص ٤٨٥. (٥) ب: الْبُرْهَانُ الْأَوَّلُ. (٦) ش: (إِنَّ) الْمُحْتَاجَ. (٧) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م) (٨) ن، م: الْعَقْلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٩) ش:.. (هُوَ) تَأْثِيرٌ. ". (٢)

٥٢١- "وَحِينَئِذٍ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: وَجُودُهُ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى خَالِقِهِ (١)، وَعَدَمُهُ السَّابِقُ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى الْخَالِقِ (٢)، وَكَوْنُهُ مُوْجُودًا بَعْدَ الْعَدَمِ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى الْخَالِقِ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْأَقْسَامِ، وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: (الْعَدَمُ نَقْيٌ مَخْضٌ، فَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ أَصْلًا) وَذَلِكَ أَنَا (٣) [إِذَا] (٤) جَعَلْنَا عَدَمَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ (٥) لَا يُوْجَدُ بَعْدَ الْعَدَمِ إِلَّا بِفَاعِلٍ لَمْ يَجْعَلْ عَدَمَهُ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ، بَلْ نُظَارُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ إِلَّا فِي وَجُودِهِ، وَأَمَّا عَدَمُهُ الْمُسْتَمِرُّ فَلَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ. وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْفَلَّاسِفَةُ (٦) **كَابِنِ سِينَا**، [وَمَنْ تَبِعَهُ] كَالرَّازِيِّ (٧)، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ طَرَفِي الْمُمَكِّنِ عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، فَيَقُولُونَ: لَا يَتَرَجَّحُ عَدَمُهُ عَلَى وَجُودِهِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، كَمَا يَقُولُونَ: لَا يَتَرَجَّحُ وَجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، ثُمَّ قَالُوا: مُرْجَحُ الْعَدَمِ عَدَمُ الْمُرْجَحِ، فَعِلَّةُ كَوْنِهِ مَعْدُومًا عَدَمٌ عِلَّةُ كَوْنِهِ مُوْجُودًا. وَأَمَّا نُظَارُ الْمُسْلِمِينَ، فَيُنْكِرُونَ هَذَا غَايَةَ الْإِنْكَارِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) ن، م: إِلَى الْخَالِقِ. (٢) م: دَلِيلٌ عَلَى إِمْكَانِهِ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣٧/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٩/١

؛ أ، ب: دليلٌ على افتقاره. وسَقَطَتْ عِبَارَةُ " إِلَى الْخَالِقِ " (٣) ب: وَكَذَلِكَ. (٤) إِذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) (٥) أ، ب: أَنْ. (٦) ن، م: الْمُتَفَلِّسَةُ. (٧) ن، م: **كَابِنِ سِينَا** وَالرَّازِي. (١)

٥٢٢- "وَقَدَّمْنَا أَنَّ جَمَاهِيرَ نُظَّارِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَدَمَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى عِلَّةٍ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ النَّظَّارِ جَعَلَ عَدَمَ الْمُمَكِّنِ مُفْتَقِرًا إِلَى عِلَّةٍ إِلَّا هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْقَلِيلَةُ مِنْ مُتَأَخَّرِي (١) الْمُتَفَلِّسَةِ **كَابِنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ وَإِلَّا فَلَيْسَ هَذَا قَوْلٌ قَدَمَاءِ الْفَلَّاسِفَةِ لَا أَرِسْطُو وَلَا أَصْحَابِهِ كَبْرِقْلِسَ (٢) ، وَالْإِسْكَندَرِ الْأَفْرُودِيْسِي (٣) شَارِحِ كُتُبِهِ، وَتَامَسِيْطُوسَ (٤) ، وَلَا غَيْرَهُمْ [مِنْ] (١) ن، م: مُتَأَخَّرَةٌ. (٢) بَرَقْلِسَ proclus آخرُ وَأَشْهُرُ مُمَثِّلِي الْأَفْلَاطُونِيَّةِ الْجَدِيدَةِ neoplatonism وُلِدَ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ سَنَةَ ٤١٢ (مِيلَادِيَّةً) وَتَلَقَّى الْفَلَسَفَةَ فِي الْإِسْكَندَرِيَّةِ ثُمَّ فِي أَثِينَا حَتَّى صَارَ زَعِيمَ مَدْرَسَتِهَا الْفَلَسَفِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ بَرَقْلِسَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٤٨٥. وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرِسْتِ (ص [٠ - ٩] ٥٢ - ٢٥٣) وَذَكَرَ مُصَنَّفَاتِهِ وَأَوْرَدَ الشَّهْرَسْتَايُ فِي الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ ١٥٧/٢ - ١٦٢ أَدْلَتُهُ عَلَى قَدَمِ الْعَالَمِ. وَقَدْ نَشَرَ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي رِسَالَةً لَهُ فِي قَدَمِ الْعَالَمِ (مَعَ رِسَائِلِ أُخْرَى) فِي كِتَابِهِ " الْأَفْلَاطُونِيَّةُ الْمُحَدَّثَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ "، الْقَاهِرَةِ ١٩٥٥. (٣) ن، م: الْأَفْرُودِيْسِي، أ، ب: الْأَفْرُودِيْسِي؛ وَالْمَشْهُورُ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ. وَالْإِسْكَندَرُ الْأَفْرُودِيْسِي ale \ ander of aphrodisias مِنْ أَعْظَمِ شُرَاحِ أَرِسْطُو وَقَدْ وُلِدَ فِي أَفْرُودِيْسِيَا مِنْ أَعْمَالِ آسِيَا الصُّغْرَى، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ الْفَلَسَفَةِ الْأَرِسْطِيَّةِ فِي أَثِينَا مَا بَيْنَ سَنَتَيْ ١٩٨، ٢١١. انْظُرْ تَارِيخَ الْفَلَسَفَةِ الْبُيُوتَانِيَّةِ لِيُوسُفَ كَرَمٍ، ص [٠ - ٩] ٢، الْقَاهِرَةِ ١٩٥٨؛ وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي ابْنِ أَبِي أَصْبَغَةَ ١٠٥/١ - ١٠٧؛ الْفَهْرِسْتِ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص [٠ - ٩] ٥٢ - ٢٥٣؛ الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ ١٦٣/٢ - ١٦٤. وَقَدْ نَشَرَ لَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي بَعْضَ مَقَالَاتِهِ فِي كِتَابِهِ " أَرِسْطُو عِنْدَ الْعَرَبِ ". (٤) أ، ب: وَالْإِسْكَندَرُ الْأَفْرُودِيْسِي شَارِحُ كُتُبِ تَامَسِيْطُوسَ، وَهُوَ خَطَأً. وَتَامَسِيْطُوسَ themistius. (في) (م): تَامَسِيْطُوسَ؛ (أ)، (ب): تَامَسِيْطُوسَ مِنْ شُرَاحِ أَرِسْطُو مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَفْلَاطُونِيًّا جَدِيدًا، وَقَدْ وُلِدَ سَنَةَ ٣١٧ م، وَعَاشَ فِي الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَأَيَّدَ الْإِمْبِرَاطُورَ جُولْيَانُ فِي الْعَمَلِ عَلَى بَعْثِ الْوُثْنِيَّةِ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ ٣٨٨ م. انْظُرْ: يُوسُفَ كَرَمٍ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص [٠ - ٩] ٥٣؛ وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَالْكَلَامَ عَنْ آرَائِهِ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي ابْنِ النَّدِيمِ، ص [٠ - ٩] ٥٣؛ ابْنِ الْقَفْطِي، ص ١٠٧؛ الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ ١٦٢/٢ - ١٦٣ وَقَدْ نَشَرَ لَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي فِي كِتَابِهِ " أَرِسْطُو عِنْدَ الْعَرَبِ " السَّالِفِ الذِّكْرِ مَقَالَةً وَشَطْرًا مِنْ شَرْحِهِ لِمَقَالَةِ " اللَّامِ ". (٢)

٥٢٣- "وَمُقْتَضٍ وَمُسْتَلَزِمٌ لِمَحْلُوقَاتِهِ، كَمَا هُوَ مُؤَثِّرٌ وَمُقْتَضٍ وَمُسْتَلَزِمٌ لِصِفَاتِهِ. [الْوَجْهُ] (١) الرَّابِعُ: أَنَّ يُقَالُ: قَوْلُهُ: (وَهِيَ تِلْكَ الْأُمُورُ الْإِضَافِيَّةُ وَالسَّلْبِيَّةُ عَلَى رَأْيِ الْحُكَمَاءِ) إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَأْيِ ثِفَاةِ الصِّفَاتِ مِنْهُمْ كَأَرِسْطُو وَاتَّبَاعِهِ، وَأَمَّا أَسَاطِينُ الْفَلَّاسِفَةِ فَهُمْ مُشْتَبُونَ لِلصِّفَاتِ، كَمَا قَدْ نَقَلْنَا أَقْوَاهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ،

(١) منهاج السنة النبوية ٢٥٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٦٠/١



وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّتِهِمُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَيِّ الْبَرَكَاتِ وَأَمْثَالِهِ. وَأَيْضًا فَنُقَافِ الصِّفَاتِ مِنْهُمْ **كَأَنَّ سِينَا** وَأَمْثَالَهُ مُتَنَاقِضُونَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ نَفْيِهَا وَإِثْبَاتِهَا، كَمَا قَدْ بَسِطَ [الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ]. (٢) فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ، فَإِنْ كَانُوا مُنْتَبِهَا فَهُمْ كَسَائِرِ الْمُنْتَبِينَ، وَإِنْ كَانُوا نُقَاةً قِيلَ لَهُمْ: أَمَّا السَّلْبُ فَعَدَمٌ مُحْضٌ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ مِثْلُ كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ مَبْدَأً (٣)، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا، فَإِنْ كَانَتْ وَجُودًا لِأَنَّهَا مِنْ مَقُولَةٍ: (أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعَلَ) - وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْنَاسِ الْعَالِيَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ أَقْسَامُ الْمَوْجُودَاتِ - كَانَتْ الْإِضَافَةُ الَّتِي يُوصَفُ بِهَا وَجُودًا، فَكَانَتْ صِفَاتُهُ الْإِضَافِيَّةُ وَجُودِيَّةً فَائِئَةً بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ (٤) عَدَمًا مُحْضًا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي السَّلْبِ، فَجَعَلَ الْإِضَافَةَ قِسْمًا ثَالِثًا لَيْسَ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا خَطَأً. وَحِينَئِذٍ إِذَا (٥) لَمْ يُثْبِتُوا صِفَةً ثُبُوتِيَّةً لَمْ تَكُنْ ذَاتُهُ مُسْتَلَزِمَةً لِشَيْءٍ (٦) مِنْ \_\_\_\_\_ (١) الْوَجْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٢) عِبَارَةٌ "الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ": سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م) (٣) ن، م: وَمَبْدَأً. (٤) ن، م: الْإِضَافَاتُ. (٥) ن، م: إِذَا. (٦) ن، م: بِشَيْءٍ. (١).

٥٢٤- "وَأَمَّا مُقْتَصِدُهُمْ (١) وَعُقْلَاهُمْ فَرَأَوْا أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ مَا لَا (٢) يُمَكِّنُ الْقُدْحَ فِيهِ، بَلِ اعْتَرَفَ خُذَّاقُهُمْ بِمَا قَالَهُ (٣) **ابْنُ سِينَا** وَعَبَّرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَفْرِغِ الْعَالَمُ نَامُوسٌ أَفْضَلُ مِنْ نَامُوسِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَكَانَ هَذَا مُوجِبٌ عَقْلِيًّا وَفَلَسَفَتِيًّا، فَإِنَّهُمْ نَظَرُوا فِي أَرْبَابِ التَّوَامِسِ مِنَ الْيُونَانِ، فَرَأَوْا أَنَّ التَّامُوسَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى وَعِيسَى أَعْظَمُ مِنْ تَوَامِسِ أَوْلَيْكَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَلِهَذَا لَمَّا وَرَدَ نَامُوسُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] (٤) عَلَى الرُّومِ انْتَقَلُوا عَنِ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ إِلَى دِينِ الْمَسِيحِ. وَكَانَ أَرِسْطُو قَبْلَ الْمَسِيحِ بْنِ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَنَحُو ثَلَاثِمِائَةَ سَنَةٍ، كَانَ وَزِيرًا لِلْإِسْكَندَرِ بْنِ فِيلِيسِ الْمَقْدُونِيِّ (٥) الَّذِي غَلَبَ عَلَى الْفُرْسِ، وَهُوَ الَّذِي يُورِّخُ لَهُ الْيَوْمَ بِالتَّارِيخِ الرُّومِيِّ، تُورِّخُ لَهُ الْيَهُودُ وَالتَّصَارِي، وَلَيْسَ هَذَا الْإِسْكَندَرُ هُوَ ذَا الْقَرْنَيْنِ (٦) الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يُظُنُّ ذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: مُقْتَصِدُهُمْ. (٢) ن، م: مَا لَمْ. (٣) ن، م: كَمَا قَالَهُ. (٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَط. (٥) ن: الْمَقْدُونِيُّ؛ م: الْمَقْدَمِيُّ. (٦) ن، م: وَلَيْسَ هَذَا الْإِسْكَندَرُ ذُو الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ خَطَأً. (٢).

٥٢٥- "كَانَتْ تَابِعَةً لِتَصَوُّرِ كُلِّيٍّ وَإِرَادَةٍ كُلِّيَّةٍ، ثُمَّ تِلْكَ التَّصَوُّرَاتُ وَالْإِرَادَاتُ وَالْحَرَكَاتُ تَحْدُثُ بِلَا مُحَدِّثٍ [هَذَا] (١) أَصْلًا عَلَى قَوْلِكُمْ؛ لِأَنَّ وَاجِبَ الوجودِ عِنْدَكُمْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُوجِبُ فِعْلًا حَادِثًا أَصْلًا، بَلْ حَالُهُ قَبْلَ الْحَادِثِ وَبَعْدَهُ وَمَعَهُ سَوَاءٌ، وَكَوْنُ الْفَاعِلِ يَفْعَلُ الْأُمُورَ الْحَادِثَةَ الْمُخْتَلِفَةَ مَعَ أَنَّ حَالَهُ قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ سَوَاءٍ (٢) أَبْعَدُ مِنْ كَوْنِهِ يُحْدِثُ حَادِثًا مَعَ أَنَّ حَالَهُ قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ سَوَاءٍ (٢) (٢). وَإِذَا قِيلَ: تَعَبَّرُ فِعْلُهُ لِتَعَبُّرِ الْمَفْعُولَاتِ. قِيلَ: فِعْلُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَفْعُولَاتُ عِنْدَكُمْ - كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَخَوَّه مِنْ جَهْمِيَّةِ الْفَلَسَفَةِ نُقَاةَ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ - فَالْمَتَعَبَّرُ هُوَ الْمُنْفَصِلَاتُ عَنْهُ، وَهِيَ الْمَفْعُولَاتُ، وَلَيْسَ هُنَا فِعْلٌ هُوَ غَيْرُهَا يُوصَفُ بِالتَّعَبُّرِ، فَمَا الْمَوْجِبُ لِتَعَبُّرِهَا وَاخْتِلَافِهَا وَخُدُوثِ مَا يَحْدُثُ مِنْهَا مَعَ [أَنَّ] (٣) الْفَاعِلِ هُوَ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ؟ ! وَفَسَادُ (٤)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٦٨/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣١٧/١

هَذَا فِي صَرِيحِ الْعَقْلِ أَظْهَرُ مِنْ فَسَادِ مَا أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَى غَيْرِكُمْ. وَإِنْ كَانَ فَعَلُهُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ كَمَا يَقُولُهُ مُشَبِّهُ الْأَفْعَالِ  
الِاخْتِيَارِيَّةِ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْمِلَلِ [وَمِنْ الْفَلَاسِفَةِ] (٥) الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَفْعُولَاتِ  
إِنَّمَا سَبَبُهُ (٦) هَذِهِ الْأَفْعَالُ. (١) لَهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) (٢ - ٢) : سَاقِطٌ مِنْ (١)  
، (ب) . (٣) أَنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٤) ن، م: فَفَسَادُ. (٥) عِبَارَةٌ "وَمِنْ الْفَلَاسِفَةِ": سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ،  
(م) . (٦) ا، ب: إِنَّمَا هُوَ سَبَبُهُ. (١)

٥٢٦- "الْأُولَى بِحَرَكَتِهِ شَرْطٌ فِي قَطْعِ الثَّانِيَةِ بِحَرَكَتِهِ، وَالْعِلَّةُ التَّامَّةُ لِقَطْعِ الثَّانِيَةِ إِنَّمَا وَجِدَتْ بَعْدَ الْأُولَى. وَهَذَا  
غَايَةُ مَا يَقُولُونَهُ وَيُعْزَوْنَ عَنْهُ بِعِبَارَاتٍ، فَتَارَةً (١) يَقُولُونَ: فَيُضْ الْعِلَّةُ الْأُولَى وَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ أَوْ وَاجِبُ الْوُجُودِ -  
وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - دَائِمٌ، لَكِنْ يَتَأَخَّرُ لِيَحْصُلَ الْإِسْتِعْدَادُ وَالْقَوَابِلُ، وَسَبَبُ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَوَابِلِ [عِنْدَ] (٢) كَثِيرٍ  
مِنْهُمْ - أَوْ أَكْثَرِهِمْ - هُوَ حَرَكَةُ الْفَلَكَ، فَلَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ سَبَبٌ لِتَغْيِيرَاتِ الْعَالَمِ إِلَّا حَرَكَةُ الْفَلَكَ - كَمَا يَقُولُهُ  
**ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ - وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَرِسْطُو. وَأَمَّا آخَرُونَ أَعْلَى مِنْ هَؤُلَاءِ - كَأَيِّ الْبَرَكَاتِ وَغَيْرِهِ  
- فَيَقُولُونَ: بَلْ سَبَبُ التَّغْيِيرَاتِ مَا يَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ مِنْ إِرَادَاتٍ مُتَجَدِّدَةٍ، بَلْ وَمِنْ إِدْرَاكَاتٍ، كَمَا قَدْ بَسَطَهُ فِي  
كِتَابِهِ الْمُعْتَبَرِ. فَأُولَئِكَ - **كَابِنِ سِينَا** وَأَمَثَالِهِ - يَقُولُونَ: هُوَ بِنَفْسِهِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ أَرْلِيَّةٌ لِلْعَالَمِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحَوَادِثِ  
الْمُتَجَدِّدَةِ، وَإِنَّ الْحَادِثَ الْأَوَّلَ كَانَ شَرْطًا أَعَدَّ الْقَابِلَ (٣) لِلْحَادِثِ الثَّانِي. وَهَذَا الْقَوْلُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، وَهُوَ  
أَيْضًا فِي غَايَةِ الْمُنَاقَضَةِ لِأُصُولِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ الْحَادِثِ الثَّانِي لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِتَمَامِهَا مَوْجُودَةً عِنْدَ وُجُودِهِ،  
وَعِنْدَ وُجُودِ الْحَادِثِ الثَّانِي (٤) لَمْ يَتَجَدَّدْ لِلْفَاعِلِ الْأَوَّلِ أَمْرٌ بِهِ يَفْعَلُ إِلَّا عَدَمُ الْأَوَّلِ، وَحُجْرَةُ عَدَمِ الْأَوَّلِ لَمْ يُوَجَدْ  
عِنْدَهُمْ لِلْفَاعِلِ لَا قُدْرَةً وَلَا إِرَادَةً وَلَا (١) ا: بِعِبَارَةٍ فَتَارَةً؛ ن: بِعِبَارَاتٍ تَارَةً. (٢) عِنْدَ: سَاقِطَةٌ  
مِنْ (ن) ، (م) . (٣) ن: الْقَابِلُ؛ م: لِلْمُقَابِلِ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ. (٤) ا، ب: عِنْدَ وُجُودِهِ عِنْدَ الْحَادِثِ الثَّانِي؛ م:  
عِنْدَ وُجُودِهِ وَهَذَا الْحَادِثِ الثَّانِي. (٢)

٥٢٧- "يَحْدُثُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا بِفِعْلِ الرَّبِّ لِذَلِكَ وَإِحْدَاثِهِ [لَهُ] (١) ، كَمَا لَا يَحْدُثُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ  
حَادِثٌ إِلَّا بِخَلْقِ الرَّبِّ لِذَلِكَ وَإِحْدَاثِهِ لَهُ. فَقَوْلُهُمْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ الْعَامِّ وَبَيْنَ التَّعْطِيلِ (٢) الْخَاصِّ الَّذِي  
يَكُونُونَ فِيهِ شَرًّا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ (٣) ، وَرَدُّهُمْ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ. وَقَدْ ذُكِرَ (٤)  
مَا ذَكَرُوهُ مِنْ كَلَامِ أَرِسْطُو فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَبَيَّنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْخَطِأِ وَالضَّلَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنَّ الْقَوْمَ مِنْ  
أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى خَيْرٌ مِنْهُمْ بِكَثِيرٍ فِي هَذَا  
الْبَابِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكَهَا أَرِسْطُو وَالْقَدَمَاءُ فِي إثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْأُولَى هِيَ طَرِيقُ الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ حَرَكَةِ الْفَلَكَ،  
وَأَثْبَتُوا عِلَّةً غَايَةً كَمَا ذُكِرَ. فَلَمَّا رَأَى **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا فِيهَا مِنَ الضَّلَالِ عَدَلُوا إِلَى طَرِيقَةِ الْوُجُودِ  
وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ، وَسَرَقُوهَا مِنْ طَرِيقِ (٥) الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُعْتَرِلَةَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ اخْتَبَجُوا بِالْمُحَدَّثِ عَلَى

(١) منهاج السنة النبوية ٣٣٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٣٨/١

المُحدث، فَاحتَجَّ أُولَئِكَ بِالْمُمْكِنِ عَلَى الْوَاجِبِ وَهِيَ طَرِيقَةٌ تُدُلُّ عَلَى اثْبَاتِ وُجُودِ وَاجِبٍ، وَأَمَّا اثْبَاتُ تَعْيِينِهِ فَيَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، وَهُمْ سَلَكُوا (٦)\_\_\_\_\_ (١) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٢) ن، م: الْعَامَّ وَالتَّعْطِيلِ. (٣) ن، م: الْخَاصَّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَسْوَأُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ. (٤) ا، ب: وَقَدْ ذَكَرْنَا. (٥) ن، م: طَرِيقُ. (٦) ن، م: يَسْلُكُونَ. (١)

٥٢٨- "طَرِيقَةُ التَّرَكِيبِ، وَهِيَ أَيْضًا مَسْرُوقَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِزَةِ، وَإِلَّا فَكَلَامُ أَرِسْطُو فِي الْإِلَهِيَّاتِ فِي غَايَةِ الْقَلَّةِ مَعَ كَثْرَةِ الْخَطَا فِيهِ، وَلَكِنَّ **ابْنَ سِينَا** وَأَمَثَالَهُ وَسَعُوهُ وَتَكَلَّمُوا فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالتَّبَوَّاتِ وَأَسْرَارِ الْآيَاتِ وَمَقَامَاتِ الْعَارِفِينَ، بَلْ وَفِي مَعَادِ الْأَرْوَاحِ بِكَلَامٍ لَا يُوجَدُ لِأُولَئِكَ، وَمَا فِيهِ مِنَ الصَّوَابِ فَجَرَوْا فِيهِ عَلَى مِنْهَاجِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا فِيهِ مِنْ خَطَا بَنَوْهُ عَلَى أَصُولِ سَلَفِهِمُ الْفَاسِدَةِ. وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ رُشْدٍ وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ **ابْنُ سِينَا** فِي الْوَحْيِ وَالْمَنَامَاتِ وَأَسْبَابِ الْعِلْمِ بِالْمُسْتَقْبَلَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هُوَ أَمْرٌ ذَكَرَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَقُلْهُ قَبْلَهُ الْمَشَاءُونَ سَلَفُهُ. [رد ابن ملكا ومتابعيه على سلفهم من الفلاسفة] وَأَمَّا أَبُو الْبَرَكَاتِ صَاحِبُ " الْمُعْتَرِزِ " وَنَحْوُهُ، فَكَانُوا بِسَبَبِ عَدَمِ تَقْلِيدِهِمْ لِأُولَئِكَ، وَسُلُوكِهِمْ طَرِيقَةَ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ بِلَا تَقْلِيدٍ، وَاسْتِنَارَتِهِمْ بِأَنْوَارِ التَّبَوَّاتِ أَصْلَحَ قَوْلًا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، فَأَثْبَتَ (١) عِلْمَ الرَّبِّ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَرَدَّ عَلَى سَلَفِهِ رَدًّا جَيِّدًا، وَكَذَلِكَ أَثْبَتَ صِفَاتِ الرَّبِّ وَأَفْعَالَهُ وَبَيَّنَّ مَا بَيَّنَّهُ مِنْ خُطَاءِ سَلَفِهِ (٢)، وَرَأَى فَسَادَ قَوْلِهِمْ فِي أَسْبَابِ الْحَوَادِثِ، فَعَدَلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ أَثْبَتَ لِلرَّبِّ مَا يَقُومُ بِهِ الْإِرَادَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَقَوْلُهُمْ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا حَدَثَتْ (٣) الْحَوَادِثُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لِمَا يَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لَذَلِكَ، فَلَا يُنْبِشُونَ أُمُورًا مُتَجَدِّدَاتٍ مُخْتَلِفَةً\_\_\_\_\_ (١) ن، م: ا: فَأَثْبَتُوا، وَهُوَ خَطَأٌ. (٢) ب: وَبَيَّنَّ مَا بَيَّنَّ خَطَأً سَلَفِهِ. (٣) ا، ب، م: حَدَثَ. (٢)

٥٢٩- "يُضَادُّهُ، وَنَفْسُ الْفَاعِلِ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِلْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَالِ الثَّانِي. فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لَا يَحْتَاجُ مَا يَحْدُثُ عَنْهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى غَيْرِهِ، كَمَا فِي الْمُمْكِنَاتِ، بَلْ نَفْسُهُ الْوَاجِبَةُ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِكُلِّ مَا يَحْدُثُ عَنْهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْفَاعِلُ لِلْمَلْزُومِ وَلَوْازِمِهِ، وَالْفَاعِلُ لِأَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ (١) عِنْدَ عَدَمِ الْآخَرِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لَكِنَّ اجْتِمَاعَ الضَّدَّيْنِ لَيْسَ بِشَيْءٍ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى تَحْرِيكِ الْجِسْمِ بَدَلًا عَنْ تَسْكِينِهِ، وَعَلَى تَسْكِينِهِ بَدَلًا عَنْ تَحْرِيكِهِ، وَعَلَى تَسْوِيدِهِ (٢) بَدَلًا عَنْ تَبْيِضِهِ، وَعَلَى تَبْيِضِهِ (٣) بَدَلًا عَنْ تَسْوِيدِهِ، وَهُوَ يَفْعَلُ أَحَدَ الضَّدَّيْنِ دُونَ الْآخَرِ إِذَا حَصَلَتْ إِرَادَتُهُ التَّامَّةُ مَعَ قُدْرَتِهِ الْكَامِلَةِ، وَنَفْسُهُ هِيَ الْمُوجِبَةُ لَذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُهَا لِلْأَوَّلِ شَرْطًا فِي حُصُولِ الثَّانِي، فَلَيْسَتْ فِي تِلْكَ مُفْتَقِرَةً إِلَى غَيْرِهَا، بَلْ كُلُّ مَا سِوَاهَا فَقِيرٌ إِلَيْهَا، وَهِيَ غَنِيَّةٌ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهَا. وَهَؤُلَاءِ تَخْلَصُوا مِمَّا وَرَدَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ وَمِنْ فَسَادِ تَمْثِيلِهِمْ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ إِذَا مَثَلُوا قَوْلَهُمْ بِمَا يُعْقَلُ (٤) مِنْ حَرَكَةِ الْحَيَوَانِ وَالشَّمْسِ، لَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرْقِ وَالتَّقْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [مَا يَرِدُ عَلَى] (٥)

(١) منهاج السنة النبوية ٣٤٧/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٤٨/١

مَنْ قَبْلَهُمْ. لَكِنَّ هَؤُلَاءِ (٦) يُقَالُ لَهُمْ: مَنْ أَتَى لَكُمْ قَدَمُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَلَيْسَ فِي (١) ن، م: الْمُتَنَاقِضِينَ. (٢) ن، م: وَتَسْوِيْدِهِ. (٣) ن، م: وَتَسْوِيْضِهِ. (٤) ن، م: بِمَا يَفْعَلُ. (٥) عِبَارَةٌ " مَا يَرِدُ عَلَى " : سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) الْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِثْلَ **ابْنِ سِينَا** وَمُتَابِعِيهِ. (١)

٥٣٠- "الْعُقْلُ مَا يَدُلُّ عَلَى [شَيْءٍ مِنْ] (١) ذَلِكَ؟ وَأَنْتُمْ فَجَمِيعُ مَا تَذْكُرُونَهُ أَنْتُمْ وَأَمْثَالُكُمْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ الْفِعْلِ، لَا عَلَى دَوَامِ فِعْلِ مُعَيَّنٍ، وَلَا مَفْعُولٍ مُعَيَّنٍ، فَمِنْ أَتَى لَكُمْ دَوَامُ الْفَلَكِ أَوْ مَادَّةُ الْفَلَكِ (٢) أَوْ الْعُقُولُ أَوْ النُّفُوسُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، بِمَا يَقُولُ الْقَائِلُونَ بِالْقَدَمِ: إِنَّهُ قَدِيمٌ أَزَلِّيٌّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُقَارِنًا لِلرَّبِّ تَعَالَى قَدِيمًا بِقَدَمِهِ أَبَدِيًّا بِأَبَدِيَّتِهِ؟. فَيَحَاطِبُونَ أَوَّلًا مُحَاطَبَةَ الْمُطَالَبَةِ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ أَصْلًا (٣) ، بَلْ إِنَّمَا طَمَعُوا فِي مُنَاطَرَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ (٤) الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ جِنْسَ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ صَارَ مُمَكِّنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْ غَيْرِ بَحْدٍ شَيْءٍ، وَصَارَ الْفَاعِلُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ يُحْدِثُ الْحَوَادِثَ لَا فِي زَمَانٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْقَدِيمُ مُعْطَلًا عَنِ الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ، لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَزَلِّ، إِلَى أَنْ تَكَلَّمَ وَفَعَلَ (٥) ، ثُمَّ يَقُولُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إِنَّهُ يَتَعَطَّلُ عَنِ الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ فَتَنْفَى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، أَوْ تَنْفَى حَرَكَتُهُمَا، كَمَا قَالَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ فِي فَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَكَمَا قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ [الْعَلَّافُ] (٦) فِي فَنَاءِ الْحَرَكَاتِ. وَجَعَلُوا مُدَّةَ فِعْلِ الرَّبِّ وَكَلَامَهُ مُدَّةً فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَزَلِّ وَالْأَبَدِ. (١) شَيْءٍ مِنْ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٢) ن، م: أَوْ مَادَّتُهُ. (٣) (ب) : أَبَدًا. (٤) أَيُّ أَنَّ **ابْنَ سِينَا** وَأَمْثَالَهُ رَغِمَ ضَعْفُ أَدِلَّتِهِمْ إِنَّمَا اسْتَعْلَوْا وَنَفَقَتْ بِضَاعَتُهُمْ بِسَبَبِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ (الَّذِينَ قَالُوا كَيْتٌ وَكَيْتٌ) . (٥) ن، م: إِلَى أَنْ فَعَلَ وَتَكَلَّمَ. (٦) الْعَلَّافُ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) .". (٢)

٥٣١- "الْقَائِمَةُ بِالرَّبِّ بِاخْتِيَارِهِ (١) يُنَافِي كَوْنَهُ فَاعِلًا وَمُحَدَّثًا. وَهَذَا لَمَّا ذَكَرَ **ابْنُ سِينَا** فِي " إِشَارَاتِهِ " أَقْوَالَ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا قَوْلَ مَنْ أَثْبَتَ قُدَمَاءَ مَعَ اللَّهِ [تَعَالَى] (٢) غَيْرَ مَعْلُولَةٍ، كَالْقَوْلِ الَّذِي يُحْكِي عَنْ ذِيْمَقْرَاطِيسَ بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ - وَاخْتَارَهُ ابْنُ زَكْرِيَّا الْمُتَطَبِّبُ (٣) وَقَوْلِ الْمَجُوسِ الْقَائِلِينَ بِأَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ، وَقَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَخَوِصِّهِمْ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَئِمَّةِ الْمِلَلِ وَلَا أَئِمَّةِ الْفَلَسَفَةِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَا يَقُومُ بِالرَّبِّ مِنَ الْأُمُورِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا [بِمَشِيَّتِهِ] (٤) إِذَا شَاءَ فَعَالًا بِمَشِيَّتِهِ، وَذَكَرَ حُجَجَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاضِرَ (٥) أَنْ يَخْتَارَ أَيَّ الْقَوْلَيْنِ تُرَجِّحُ، مَعَ تَمَسُّكِهِ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ هَذَا جَعَلَهُ أَصْلًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خُصُومِهِ (٦) . وَاعْتَرَضَ (٧) عَلَيْهِ الرَّازِيُّ بِأَنَّ مَسْأَلَةَ الصِّفَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ حُدُوثِ الْعَالَمِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الرَّازِيُّ، بَلْ نَفْيُ الصِّفَاتِ بِمَا يَقُومِي شُبْهَةٌ (١) ، (ب) : وَاخْتِيَارُهُ. (٢) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٣) الْمُتَطَبِّبُ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٤) بِمَشِيَّتِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٥) (فَقَطُّ) : الْمَنَاطِرُ. (٦) انْظُرْ **ابْنَ سِينَا**: الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيْهَاتِ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٠/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥١/١

١٢٢/٣ - ١٣٢ حَيْثُ يَعْرِضُ لِلْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي مَسْأَلَةِ قَدَمِ الْعَالَمِ، ثُمَّ يَقُولُ (ص [٩ - ٠] ٣٢) : " فَهَذِهِ هِيَ الْمَذَاهِبُ وَإِلَيْكَ الْإِعْتِبَارُ بِعَقْلِكَ دُونَ هَوَاكَ بَعْدَ أَنْ تَجْعَلَ وَاجِبَ الوجودِ وَاحِدًا ". انْظُرْ تَعْلِيْقَ الْمُحَقِّقِ وَشَرْحَ الطُّوسِيِّ (ص [٩ - ٠] ٣٢ - ١٤٣) . (٧) ن، م: وَأَعْرَضَ. (١) .

٥٣٢- "الْقَائِلِينَ بِالْقَدَمِ، وَمَعَ (١) إِنْثَابِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهِ يَتَبَيَّنُ فَسادُ أُدْلِيَّتِهِمْ إِلَى الْعَايَةِ، بَلْ فَسادُ قَوْلِهِمْ، مَعَ [أَنَّ] (٢) نَفْيِ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى فَسادِ قَوْلِهِ، أَكْثَرَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسادِ قَوْلِ مُنَازِعِيهِ. وَلَكِنَّ **ابْنَ سِينَا** نَشَأَ بَيْنَ (\*) الْمُتَكَلِّمِينَ الثَّقَاةَ لِلصِّفَاتِ، وَابْنُ رُشْدٍ نَشَأَ بَيْنَ الْكَلَالِيَّةِ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ نَشَأَ بِبَعْدَادَ بَيْنَ (٣) عُلَمَاءِ السُّنَّةِ [وَالْحَدِيثِ] (٤) ، فَكَانَ كُلُّ مَنْ هُوَ لَاءِ بَعْدَهُ عَنِ الْحَقِّ بِحَسَبِ بُعْدِهِ عَنِ مَعْرِفَةِ آثَارِ الرُّسُلِ، وَقُرْبِهِ مِنَ الْحَقِّ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنْ ذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ الْمُتَفَلِّسَةُ رَأَوْا مَا قَالَهُ أُولَئِكَ فِي مَسْأَلَةِ حَدُوثِ الْعَالَمِ بَاطِلًا، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ إِذَا أَبْطَلُوا قَوْلَ هَؤُلَاءِ بَقِيَ قَوْلُهُمْ، وَجَعَلُوا الْقَوْلَ بِدَوَامِ الْفَاعِلِيَّةِ مُجْمَلًا، كَمَا جَعَلَ أُولَئِكَ قَوْلَهُمْ: " إِنَّ مَا لَا يَسْبِقُ الْحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ " مُجْمَلًا، فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ أَوْجَبَ [أَنَّ] (٥) ظَنَّ كَثِيرٍ مِمَّنْ سَمِعَ قَوْلَ هَؤُلَاءِ امْتِنَاعَ كَوْنِ الرَّبِّ [تَعَالَى] (٦) لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، إِذْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّوَعُّلِ وَالْعَيْنِ، وَقَوْلُ أُولَئِكَ أَوْجَبَ أَنْ ظَنَّ كَثِيرٌ [مِمَّنْ] (٧) سَمِعَ قَوْلَهُمْ دَوَامَ الْفَلَكِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، إِذْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّوَعُّلِ وَالْعَيْنِ أَيْضًا. (١) ن، م: بِالْقَدَمِ مَعَ. (٢) أَنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٤) وَالْحَدِيثُ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٥) أَنَّ: زِيَادَةٌ فِي (ب) فَقَطْ. (٦) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٧) مِمَّنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) .

٥٣٣- "وَأُولَئِكَ الْمُتَفَلِّسَةُ أَبْعَدُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمِلَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ (\*) (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمِلَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ أَحَبَّ بِالْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِهِ، فَجَعَلُوا يَزْدُونُ مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ فِيهِ سَمْعٌ، وَمَا كَانَ مَعَهُمْ فِيهِ سَمْعٌ كَانُوا فِيهِ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَيْنِ: إِذَا أَنْ يُقَرُّوهُ بَاطِلًا وَظَاهِرًا إِنْ وَافَقَ مَعْقُولَهُمْ، وَإِلَّا الْحَقُّوهُ بِأَمْتَالِهِ وَقَالُوا: إِنَّ الرُّسُلَ تَكَلَّمَتْ بِهِ (٢) عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ لِلْحَاجَةِ. وَابْنُ رُشْدٍ وَنَحْوُهُ يَسْلُكُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَلِهَذَا كَانَ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ **ابْنِ سِينَا** وَأَمْتَالِهِ، وَكَانُوا فِي الْعَمَلِيَّاتِ أَكْثَرَ مُحَافِظَةً لِحُدُودِ الشَّرْعِ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَزَكُّونَ وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ وَيَسْتَحِلُّونَ مُحَرَّمَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ مَنْ هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالتَّحْرِيفِ بِحَسَبِ مَا خَالَفَ بِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَهُمْ مِنَ الصَّوَابِ وَالْحِكْمَةِ بِحَسَبِ مَا وَافَقُوا فِيهِ ذَلِكَ. وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ رُشْدٍ فِي مَسْأَلَةِ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَمَعَادِ الْأَبْدَانِ مُظْهِرًا لِلْوَقْفِ وَمُسَوِّغًا لِلْقَوْلَيْنِ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلُهُ إِلَى قَوْلِ سَلَفِهِ أَمِيلًا. وَقَدْ رَدَّ عَلَى أَبِي حَامِدٍ فِي " تَهَافُتِ التَّهَافُتِ " رَدًّا أَخْطَأَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ، وَالصَّوَابُ مَعَ أَبِي حَامِدٍ، وَبَعْضُهُ جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ **ابْنِ سِينَا** لَا مِنْ كَلَامِ سَلَفِهِ، وَجَعَلَ الْخَطَأَ فِيهِ مِنْ **ابْنِ سِينَا**، وَبَعْضُهُ اسْتَطَالَ فِيهِ عَلَى أَبِي حَامِدٍ وَنَسَبَهُ فِيهِ إِلَى قَلَّةِ الْإِنْصَافِ؛ لِكَوْنِهِ بَنَاهُ عَلَى أَصُولِ كَلَامِيَّةٍ فَاسِدَةٍ، مِثْلَ كَوْنِ الرَّبِّ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا بِسَبَبٍ وَلَا لِحِكْمَةٍ،

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٣/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٤/١



وَكُونِ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ يُرْسِخُ أَحَدَ مَقْدُورِيهِ عَلَى الْآخِرِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَبِعُضِّهِ حَارَ فِيهِ جَمِيعًا لِاشْتِبَاهِ الْمَقَامِ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٢) بِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ا)، (ب) ". (١)

٥٣٤- "وَالْعَقْلِيَّاتِ الَّتِي لَا يُنَازَعُ فِيهَا أَحَدٌ. وَمَنْ حَكَى عَنْ [جَمِيعِ] (١) الْفَلَاسِفَةِ قَوْلًا وَاحِدًا فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِأَصْنَافِهِمْ وَاحْتِلَافِ مَقَالَاتِهِمْ، بَلْ حَسْبُهُ النَّظَرُ فِي طَرِيقَةِ الْمَشَائِيْنِ أَصْحَابِ أَرِسْطُو كَنَامِسْطِيُوسَ وَالْإِسْكَانْدَرِ الْأَفْرُودِيْسِيِّ (٢) وَبَرْقْلَسَ (٣) مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَكَالْفَارَابِيِّ **وَابْنِ سِينَا** وَالشُّهُرُورْدِيِّ الْمُقْتُولِ وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ وَخَوَّهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوَاتِ وَالْمَعَادِ قَوْلٌ لَا يَنْقِلُ عَنْ سَلَفِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ، إِذْ لَيْسَ لَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عِلْمٌ تَسْتَفِيدُهُ الْأَتْبَاعُ، وَإِنَّمَا عَامَّةُ عِلْمِ الْقَوْمِ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ، فَهَنَّاكَ يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ، وَبِهِ بِنَحْوِهِ (٤) عَظَمَ مَنْ عَظَّمَ أَرِسْطُو، وَاتَّبَعُوهُ؛ لِكَثْرَةِ كَلَامِهِ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ وَصَوَابِهِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ، فَأَمَّا (٥) الْإِلَهِيَّاتُ فَهُوَ وَأَتْبَاعُهُ مِنْ أَعْدِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَتِهَا. وَجَمِيعٌ مَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ الصَّحِيحَةِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا أَخْبَرْتُ بِهِ الرُّسُلَ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَصْلًا دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ فَضْلًا عَنْ قَطْعِيٍّ عَلَى قَدَمِ الْأَفْلَاكِ، بَلْ وَلَا عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا عَامَّةُ ادِّعَائِهِمْ أُمُورٌ مُجْمَلَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْأَنْوَاعِ الْعَامَّةِ، لَا تَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ مِنَ الْعَالَمِ. فَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ الرُّسُلَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ: كَأَخْبَارِهَا أَنَّ اللَّهَ \_\_\_\_\_ (١) جَمِيعٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م)، (٢) ن، م: الْأَفْرِيدُوسِيِّ؛ ا، ب: الْأَفْرِيدُوسِيِّ. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَانْظُرْ مَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَاهُ (ص [٠ - ٩] ٧٠ ت [٠ - ٩] ). (٣) ن: تَرْقْلَسَ؛ ا، ب: بَرْقَسَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) ا، ب: . يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ بِهِ. وَبِنَحْوِهِ. . م: . يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ فِيهِ وَبِنَحْوِهِ. (٥) ن، م: وَأَمَّا. " (٢)

٥٣٥- "خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُقِيمَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا صَحِيحًا عَلَى نَقْيِ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ فَمِنْهُ صَوَابٌ وَمِنْهُ خَطَأٌ، وَمِنْهُ مَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ وَمِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَبِكُلِّ حَالٍ فَهُمْ أَخَذُوا فِي النَّظَرِ وَالْمُنَاطَرَةِ وَالْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ الصَّادِقَةِ وَأَعْلَمَ بِالْمَعْقُولَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِلَهِيَّاتِ (١)، وَأَكْثَرُ صَوَابًا وَأَسَدُ قَوْلًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَفَلْسِفَةِ، وَالْمُتَفَلْسِفَةُ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ (٢) أَخَذُوا مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفْهَا كَمَعْرِفَتِهِمْ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَأِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنْ يُقَالَ لِأَيْمَتِهِمْ وَخُدَّاقِهِمُ الَّذِينَ ارْتَفَعَتْ عُقُولُهُمْ وَمَعَارِفُهُمْ فِي الْإِلَهِيَّاتِ عَنْ كَلَامِ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَكَلَامِ **ابْنِ سِينَا** وَأَمْثَالِهِ: مَا الْمَوْجِبُ أَوَّلًا لِقَوْلِكُمْ بِقَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَأَنْتُمْ لَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟ وَأَصْلُ الْفَلَسَفَةِ عِنْدَكُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِنْصَافِ وَاتِّبَاعِ الْعِلْمِ (٣)، وَالْقَيْلُسُوفُ هُوَ مُحِبُّ الْحِكْمَةِ، وَالْفَلَسَفَةُ مُحَبَّةُ الْحِكْمَةِ، وَأَنْتُمْ إِذَا نَظَرْتُمْ فِي كَلَامِ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ تَجِدُوا فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، مَعَ عِلْمِكُمْ أَنَّ جُمْهُورَ الْعَالَمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ يَقُولُونَ بِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ مَخْلُوقٌ كَائِنْ بَعْدَ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٦/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٨/١

أَنْ لَمْ يَكُنْ: وَهَذَا قَوْلُ الرُّسُلِ وَاتَّبَاعِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ. \_\_\_\_\_ (١) ن، م،

ا: بِالْإِلَهِيَّةِ. وَالْمُنْتَبِثُ مِنْ (ب). (٢) ن، م: وَالْإِلَهِيَّاتِ، وَهُوَ خَطَأً. (٣) ن، م: وَاتَّبَاعِ الْعَالَمِ". (١)

٥٣٦- "الْوَجْهَ السَّابِعُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ عَنْ عِلَّةٍ قَدِيمَةٍ، قَالُوا مَعَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، لَيْسَ لَهُ وُجُودٌ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا وُجُودُهُ مِنْ مُبْدِعِهِ، فَوصَفُوا الْمَوْجُودَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا، الْوَاجِبَ بَعِيْرَهُ، بِأَنَّهُ مُمَكِّنُ الْوُجُودِ. فَحَالِقُوا بِذَلِكَ طَرِيقَ سَلَفِهِمْ وَمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ بَنِي آدَمَ مِنْ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَلَا يُعْقَلُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجَدَ وَأَنْ لَا يُوْجَدَ إِلَّا مَا كَانَ مَعْدُومًا. وَهَذَا قَوْلُ أَرِسْطُو وَقَدَمَاءِ الْفَلَسَفَةِ، وَلَكِنْ **ابْنُ سِينَا** وَاتَّبَاعُهُ خَالِقُوا هَؤُلَاءِ. وَقَدْ تَعَقَّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمُ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْمُمَكِّنُ إِلَّا مَا أُمَكِّنَ وُجُودُهُ وَأُمَكِّنَ عَدَمُهُ، فَجَارَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَأَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، أَيْ مُسْتَمِرُّ الْعَدَمِ. وَهَذَا قَالُوا: إِنَّ الْمُمَكِّنَ (١) لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَحَلٍّ، كَمَا يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ تَحْمِلَ الْمَرْأَةُ (٢) وَأَنْ تُنْبِتَ الْأَرْضُ وَأَنْ يَتَعَلَّمَ الصَّبِيُّ، فَمَحَلُّ الْإِمْكَانِ هُوَ الرَّجْمُ وَالْأَرْضُ وَالْقَلْبُ، فَيُمَكِّنُ أَنْ يَخْذُلَ فِي هَذِهِ الْمَحَالِّ (٣) مَا هِيَ قَابِلَةٌ لَهُ مِنَ الْحَرِثِ وَالنَّسْلِ وَالْعِلْمِ. أَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ - إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بَعِيْرِهِ - فَكَيْفَ يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجَدَ وَيُمَكِّنُ أَنْ لَا يُوْجَدَ؟ وَإِذَا قِيلَ: هُوَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ يَقْبَلُ الْأَمْرَيْنِ. [قِيلَ] (٤): إِنْ أَرَدْتُمْ بِذَاتِهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ فَذَاكَ لَا يَقْبَلُ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنَّ الْوُجُودَ الْوَاجِبَ بَعِيْرَهُ لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُ يَقْبَلُ أَنْ يُعْدَمَ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا بَعِيْرَهُ دَائِمًا، فَتَقْبَلُ الْعَدَمَ \_\_\_\_\_ (١) ا، ب: الْإِمْكَانَ. (٢) ا: الْأَرْضُ؛ ب: الرَّجْمُ. (٣) ن: الْحَالَةُ؛ م: الْحَالُ. (٤) م: قُلْنَا. وَمَكَانُ الْكَلِمَةِ بَيَاضٌ فِي (ن). ". (٢)

٥٣٧- "فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ كَانَ مَعْدُومًا، لَمْ يَكُنْ أَرْثِيًّا أَبَدِيًّا [قَدِيمًا] (١) وَاجِبًا بَعِيْرَهُ دَائِمًا، كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْعَالَمِ. فَإِنْ أُرِيدَ يَقْبُولُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ مُتَنَعِّ. وَإِنْ أُرِيدَ فِي الْحَالَيْنِ (٢): أَيْ يَقْبَلُ الْوُجُودَ تَارَةً وَالْعَدَمَ أُخْرَى (٣)، اِمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ أَرْثِيًّا أَبَدِيًّا لَتَعَاثُبِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ عَلَيْهِ. وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ ذَاتَهُ الَّتِي تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ شَيْءٌ غَيْرُ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ، فَذَاكَ لَيْسَ بِذَاتِهِ. وَإِنْ قِيلَ: يُرِيدُ بِهِ أَنْ مَا يَتَصَوَّرُهُ فِي النَّفْسِ يُمَكِّنُ أَنْ يَصِيرَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ وَمَعْدُومًا، كَمَا يَتَصَوَّرُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْأُمُورِ. قِيلَ: هَذَا أَيْضًا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِمْكَانَ مُسْتَلَزِمٌ لِلْعَدَمِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا هُوَ فِي شَيْءٍ يَتَصَوَّرُهُ الْفَاعِلُ فِي نَفْسِهِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَهُ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ وَيُمَكِّنَ أَنْ يَبْقَى مَعْدُومًا، وَهَذَا إِنَّمَا يُعْقَلُ فِيمَا يُعْدَمُ تَارَةً وَيُوْجَدُ أُخْرَى، وَأَمَّا مَا لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا وَاجِبًا (٤) بَعِيْرَهُ، فَهَذَا لَا يُعْقَلُ فِيهِ الْإِمْكَانُ أَصْلًا، وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ذَاتُهُ تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، كَانَ مُتَكَلِّمًا بِمَا لَا يُعْقَلُ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ تَقَطَّنَ لَهُ أَذْكِيَاءُ النُّظَّارِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ عَلَى **ابْنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ، كَمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ هَذَا سُؤْلَاتٍ وَارِدَةٍ عَلَى الْمُمَكِّنِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الرَّازِيُّ وَاتَّبَاعُهُ، وَلَمْ يُجِيبُوا عَنْهُ (٥) بِجَوَابٍ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٩/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٧٤/١



صَحِيحٌ. \_\_\_\_\_ (١) قَدِيمًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) ، ب: فِي حَالَيْنِ. (٣) ، ب: تَارَةً. (٤) ن ، م: أَوْ وَاجِبًا. (٥) ب: عَنْهَا. " (١)

٥٣٨- "وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا ابْنَ سِينَا فِي تَجْوِيزِهِ أَنَّ يَكُونَ الشَّيْءُ مُمَكِّنًا بِنَفْسِهِ وَاجِبًا بِغَيْرِهِ دَائِمًا أَرْلًا وَأَبَدًا. بَلْ هَذَا بَاطِلٌ كَمَا عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأُمَمِ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَعَلَيْهِ نَظَرُ الْمُسْلِمِينَ، [وَعَلَيْهِ أَيْمَةُ الْفَلَاسِفَةِ - أَرِسْطُو وَاتَّبَاعُهُ] (١) -: لَا يَكُونُ الْمُمَكِّنُ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا يَكُونُ مَعْدُومًا تَارَةً وَمَوْجُودًا أُخْرَى، فَإِلْمُكَانٍ وَالْعَدَمُ مُتَلَازِمَانِ. وَإِذَا كَانَ مَا سِوَى الرَّبِّ تَعَالَى لَيْسَ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ كَانَ مُمَكِّنًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَلَا بُدَّ لِيَصِحَّ وَصْفُهُ بِالْإِمْكَانِ. وَهَذَا بُرْهَانٌ مُسْتَقِلٌّ فِي أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ مُحْدَثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ [سُبْحَانَهُ] (٢) خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا، فَسُبْحَانَ مَنْ تَقَرَّدَ (٣) بِالْبَقَاءِ وَالْقِدَمِ، وَالزَّمَ مَا سِوَاهُ بِالْحُدُوثِ عَنِ الْعَدَمِ. يُوضِّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُقَالَ (٤) : وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ نَظَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْخَارِجِ [أَصْلًا] (٥) ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ (٦) لِلْمَوْجُودَاتِ مَا هِيَاتٌ غَيْرُ مَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْخَارِجِ، فَيُخَالِفُونَ مَنْ يَقُولُ: الْمَعْدُومُ شَيْءٌ، مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ وَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ الثَّابِتُ فِي الْخَارِجِ مُعَايِرٌ لِمَاهِيَّتِهِ وَلِحَقِيقَتِهِ الثَّابِتَةِ فِي الْخَارِجِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَخَوِوهِمْ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) سُبْحَانَهُ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٣) ، ب: انْفَرَدَ. (٤) : لَوْ صَحَّ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ؛ ب: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يُقَالَ. (٥) أَصْلًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) ن: بِخَارِجٍ. " (٢)

٥٣٩- "وَمِنْهَا: أَنْ يُقَالَ: الْمَاهِيَّاتُ الْمُمَكِّنَةُ فِي نَفْسِهَا لَا هَيَاةَ لَهَا. وَمِنْهَا: أَنْ يُقَالَ: الْوَاحِدُ الْمَشْهُودُ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْأَثَارُ لَهُ قَوَابِلُ مَوْجُودَةٌ، وَالْبَارِي تَعَالَى هُوَ الْمُبْدِعُ لَوْجُودِ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَلَا يُعْلَمُ أَمْرٌ صَادِرٌ عَنْ مُمَكِّنٍ إِلَّا عَنْ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَانِعٌ يَمْنَعُ التَّأْثِيرَ (١) ، وَلَيْسَ فِي الْمَوْجُودَاتِ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ إِلَّا اللَّهُ [تَعَالَى] (٢) . [بَطْلَانُ مَا يَزْعُمُهُ الْفَلَسَفَةُ مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ] فَقَوْلُهُمْ: الْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ قَضِيَّةٌ كَلِمِيَّةٌ: إِنَّ أَدْرَجُوا فِيهَا [مَا] (٣) سِوَى اللَّهِ فَذَاكَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا بِهَا إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ فَهَذَا مَحَلُّ النَّزَاعِ وَمَوْضِعُ الدَّلِيلِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ هُوَ الدَّلِيلُ، وَذَلِكَ الْوَاحِدُ لَا يَعْلَمُونَ حَقِيقَتَهُ وَلَا كَيْفِيَّةَ الصُّدُورِ عَنْهُ؟. وَأَيْضًا: فَالْوَاحِدُ الَّذِي يُثْبِتُونَهُ، هُوَ وَجُودٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ عَنْ [بَعْضِهِمْ] - كَابْنِ سِينَا وَاتَّبَاعِهِ (٤) - أَوْ عَنِ الثُّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، بَلْ يُمْتَنَعُ تَحْقِيقُهُ فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ [أَمْرٌ] (٥) يُقَدَّرُ فِي الْأَذْهَانِ، كَمَا تُقَدَّرُ الْمُمْتَنَعَاتُ. وَهَذَا (٦) كَانَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِينَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا نَارَعَهُ فِيهِ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا لَيْسَ [هُوَ] قَوْلُ [أَيْمَةِ] الْفَلَاسِفَةِ (٧) ، وَإِنَّمَا ابْنُ \_\_\_\_\_ (١) ن (فَقَطُّ) : النَّاسَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي

(١) منهاج السنة النبوية ٣٧٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٧٦/١

(١) ، (ب) . (٣) ما: ساقطة من (ن) فقط. (٤) ن، م: عند ابن سينا ومن تابعه. (٥) أمر: ساقطة من (ن) ، (م) . (٦) ا: كما تُقدَّر ولهذا؛ ب: كما تقدَّم ولهذا. (٧) ن (فقط) : ليس قول الفلاسفة. (١)

٥٤٠- "وأتباعه إنما يُثبتون الأول - الذي يُسمونه العلة الأولى - بالاستدلال بحركة الفلك (١) ، فإنهم قالوا: هي اختيارية شوقية، فلا بد أن يكون لها محرك [منفصل] (٢) عنها، وزعموا أن المتحرك بالإرادة لا بد له من محرك منفصل عنه، وإن كان هذا قولاً لا دليل عليه، بل هو باطل. قالوا: والمحرك لها يحركها، كما يحرك الإمام المقتدى به للمأموم المقتدي، وقد يشبهوها بحركة المعشوق للعاشق، فإن المحبوب المراد يتحرك [إليه] (٣) المحب المرید من غير حركة من (٤) المحبوب. قالوا: وذلك العشق هو عشق التشبه بالأول (٥) . [موافقة الفارابي وابن سينا لأرسطو في القول بالحركة الشوقية] وهكذا وافقه متأخروهم كالفارابي وابن سينا وأمثالهما، وهؤلاء كلهم يقولون: إن سبب الحوادث في العالم إنما هو حركات الأفلاك (٦) ، وحركات الأفلاك حادثة عن تصورات حادثة وإزادات (٧) حادثة شيئاً بعد شيء، وإن كانت تابعة لتصور كلي [وإرادة كلية] (٨) ، كالرجل الذي يريد. (١) ا، ب: بالاستدلال بالحركة حركة الفلك. (٢) منفصل: ساقطة من (ن) ، (م) . (٣) إليه: ساقطة من (ن) ، (م) . (٤) من: ساقطة من (١) ، (ب) . (٥) هذا الذي يذكره ابن تيمية عن أرسطو مصداقه في كتاب " ما بعد الطبيعة " لأرسطو. انظر: Aristotle metaphysica ، english translation by ross (.) book. ١٠٧٢a - ١٠٧٢b \ ford ٢nd ed. ١٩٢٨ وانظر أيضاً: Gomperz (.) - greek thinkers. Iv ، ٢١١. ، london ، english tr. ١٩١٢. (٦) ن، م، ا: إن سبب الحوادث في العالم إنما هي حركات الأفلاك، وهو خطأ والمثبت من (ب) . (٧) ن، م: وأمور. (٨) عبارة " وإرادة كلية " : ساقطة من (ن) فقط. (٢)

٥٤١- "القصْد إلى بلد مُعَيَّن، مثل مكة مثلاً، فهذه إرادة كلية [تتبع تصوراً كلياً] (١) ، ثم إنه لا بد أن يتجدد له تصورات لما يقطع من المسافات، وإزادات لقطع تلك المسافات، فكذا حركة (٢) الفلك عندهم. لكن مراده الكلي هو التشبه (٣) بالأول، ولهذا قالوا: الفلسفة هي التشبه بالأول بحسب الإمكان (٤) . فإذا (٥) كان الأمر كذلك عندهم، فمعلوم أن العلة الغائية المنفصلة عن المعلول لا تكون هي العلة الفاعلة، وإذا كان الفلك ممكناً متحركاً بإرادته واختياره، فلا بد من مبدع [له] (٦) أبدعه كله بذاته وصفاته وأفعاله كالإنسان، ولا بد لهذه التصورات والإزادات والحركات الحادثة أن تنتهي إلى واجب بنفسه قديم تكون صادرة عنه، سواء قيل: إنها صادرة بوسط أو بغير وسط. وهؤلاء لم يثبتوا شيئاً من ذلك، بل لم يثبتوا إلا علة غائية للحركة. (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) . (٢) ن: حركات. (٣) ب (فقط) : التشبيه. (٤) انظر الفارابي: ما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسفة، ص ١٣، طبعة المكتبة السلفية، القاهرة،

(١) منهاج السنة النبوية ٤٠٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٤١١/١

١٣٢٨/١٩١٠؛ **ابن سينا**: النجاة ٢٩٣/٣، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٥٧/١٩٣٨. وهذه الفكرة التي تجعل غاية الفلسفة والفيلسوف هي التشبه بالله، مصدرها الأول أفلاطون، وقد ذكر ما يشبهها في محاوره "تيتياتوس". وانظر في ذلك. Rosenthal (. .) political thought in medieval islam: pp. ١٢٢ - ٣. ٢٧٢، cambridge، ١٩٥٨. وقارن الدكتور عبد الرحمن بدوي: أفلاطون، ص ٢١٢، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥٤. (٥) ا، ب: وإن. (٦) له: ساقطة من (ن)، (م). (١)

٥٤٢- "فكان حقيقة قولهم أن جميع الحوادث من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل يحدثها أصلاً، بل ولا لما يستلزم هذه الحوادث (١) [والعناصر] (٢)، وكل من أجزاء العالم مستلزم للحوادث (٣). ومن المعلوم في بداية (٤) القول أن الممكن المقتصر إلى غيره ممتنع (٥) وجوده بدون واجب الوجود، وأن الحوادث تمتنع وجودها بدون محدث. ومتأخروهم - **كابن سينا** وأمثاله - يسلمون (٦) أن العالم كله ممكن [بنفسه] (٧) ليس بواجب بنفسه، ومن نازع في ذلك من غلاتهم فقوله معلوم الفساد بوجوه كثيرة، فإن الفقر والحاجة لازمان (٨) لكل جزء من أجزاء العالم، لا يقوم منه شيء (٩) إلا بشيء منفصل عنه. وواجب الوجود مستغن عنه (١٠) بنفسه، لا يقتصر إلى غيره بوجه من الوجوه، وليس في العالم شيء يكون [هو] (١١) وحده محدثاً لشيء من الحوادث، وكل من الأفلاك له حركة تخصه، ليست حركته عن حركة (١) ن، م: بل ولا ثم بياض بمقدار كلمتين، لعل الصواب: بل ولا (وجود عندهم) لما يستلزم. . إلخ. (٢) والعناصر: ساقطة من (ن)، (م). (٣) ن، م: للحركات. (٤) ن، ا: بداية؛ ب: بداهة. (٥) ا: لا يمتنع، وهو خطأ؛ ب: يمتنع. (٦) ن، م: وهم يسلمون. (٧) بنفسه ساقطة من (ن)، (م). (٨) ن، م، ا: لازم. والمثبت من (ب). (٩) ا، ب: شيء منه. (١٠) عنه: ساقطة من (ا)، (ب). والمقصود عن العالم. (١١) هو: زيادة في (ا)، (ب). (٢)

٥٤٣- "[رد الأشاعرة ومن وافقهم على المعتزلة والشيعة] قال هؤلاء للمعتزلة والشيعة (١): ولما كان هذا الدليل عمداً عليكم، استطال عليكم الفلاسفة الدهرية، **كابن سينا** وأمثاله، وهذا الدليل منافي في الحقيقة لحدوث العالم لا مستلزم له، فإنه إذا كان هذا الحادث لا بد له من سبب حادث، وكان هذا الدليل مستلزماً لحدوث الحادث بلا سبب، لزم أن لا يكون الله أحدث شيئاً. فإذا جوزنا ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، انسدد طريق إثبات الصانع الذي سلكتموه. وقالوا أيضاً للمعتزلة والشيعة (٢): أنتم مع هذا عللتم (٣) أفعال الله تعالى بعلة حادثية. فيقال لكم: هل توجبون للحوادث سبباً حادثاً أم لا؟ فإن قلتم: نعم، لزم تسلسل الحوادث، وبطل ما ذكرتموه. وإن لم توجبوا ذلك، قيل لكم: وكذلك ليس لها غاية حادثية بعدها، فإن المعقول أن الفاعل المحدث لا بد لفعله من سبب ولا بد له من غاية. فإذا قلتم: لا سبب لإحداثه. قيل لكم: ولا غاية مطلوبة له بالفعل. فإن قلتم: لا يعقل فاعل لا يريد حكمة إلا وهو عايت (٤). قيل لكم: ولا نعقل فاعلاً يحدث شيئاً بغير سبب

(١) منهاج السنة النبوية ٤١٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٤١٣/١

حَادِثٍ أَصْلًا، بَلْ هَذَا أَشَدُّ امْتِنَاعًا فِي الْعَقْلِ مِنْ ذَلِكَ، فَلِمَاذَا أَثَبْتُمْ الْعَايَةَ وَنَفَيْتُمْ السَّبَبَ الْحَادِثَ؟  
 \_\_\_\_\_ (١) ن: فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِلَةَ وَالشَّيْعَةَ؛ أ، ب: قَالَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِلَةُ وَالشَّيْعَةُ. وَالصَّوَابُ مَا أَثَبْتَنَاهُ،  
 وَالْمَعْنَى: قَالَ هَؤُلَاءِ الْأَشَاعِرَةُ - وَمَنْ وَافَقَهُمْ - لِلْمُعْتَرِلَةِ. إ.خ. (٢) وَقَالُوا أَيْضًا لِلْمُعْتَرِلَةِ وَالشَّيْعَةِ: كَذَا فِي النُّسخِ  
 الثَّلَاثِ، وَهُوَ يَتَّفِقُ مَعَ قِرَاءَتِنَا لِلْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ. (٣) ن: عَلِمْتُمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) أ، ن: إِلَّا وَهُوَ غَائِبٌ. وَالْمُثَبِّتُ  
 مِنْ (ب). ". (١)

٥٤٤- "وَإِذَا كَانَتْ صِفَةُ النَّبِيِّ الْمُحَدَّثِ [ (١) مُوَافِقَةً (٢) لَهُ فِي الْحُدُوثِ، لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا مِثْلَهُ،  
 فَكَذَلِكَ صِفَةُ الرَّبِّ اللَّازِمَةُ لَهُ إِذَا كَانَتْ قَدِيمَةً بِقَدَمِهِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا مِثْلَهُ. فَهَؤُلَاءِ مَذْهَبُهُمْ (٣) نَفْيُ صِفَاتِ  
 الْكَمَالِ (٤) اللَّازِمَةِ لِدَاتِهِ، وَشَبَّهْتُهُمُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا (٥) ، أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَكَانَ الْقَدِيمُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ،  
 كَمَا يَقُولُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ. وَأَخَذَ ذَلِكَ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ عَنِ الْمُعْتَرِلَةِ، فَقَالُوا (٦) : لَوْ كَانَ لَهُ  
 صِفَةٌ وَاجِبَةٌ (٧) لَكَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَهَذَا تَلْبِيسٌ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ إِلَهًا قَدِيمًا، أَوْ إِلَهًا  
 الْوَاجِبُ، أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، فَالْتَّالِزُ (٨) بَاطِلٌ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ إِلَهًا، وَلَا صِفَةُ الْإِنْسَانِ إِنْسَانًا،  
 وَلَا صِفَةُ النَّبِيِّ نَبِيًّا، [وَلَا صِفَةُ الْحَيَوَانِ حَيَوَانًا] (٩). وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الصِّفَةَ تُوصَفُ بِالْقَدَمِ \* كَمَا يُوصَفُ  
 الْمَوْصُوفُ بِالْقَدَمِ، فَهُوَ كَقَوْلِ (١٠) الْقَائِلِ: تُوصَفُ صِفَةُ الْمُحَدَّثِ بِالْحُدُوثِ \* (١١) ، كَمَا يُوصَفُ  
 الْمَوْصُوفُ بِالْحُدُوثِ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، وَسَبَقَ أَنْ أَشْرْتُ إِلَى بَدَايَةِ  
 السَّقْطِ (ص [٠ - ٩] ٢٤). (٢) ن، م: مُشَارِكَةً. (٣) ن، م: قَصْدُهُمْ. (٤) أ، ب: نَفْيُ صِفَاتِهِ. (٥) ن، م:  
 وَشَبَّهْتُهُمُ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا. (٦) ن، م: وَأَخَذَ **ابْنُ سِينَا** ذَلِكَ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ فَقَالَ: . . . وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٧) ن:  
 وَاحِدَةً، وَهُوَ خَطَأً. (٨) ن، م: فَالْتَّالِزُ. (٩) : مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م). (١٠) ن: يَقُولُ. (١١)  
 : مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). ". (٢)

٥٤٥- "الْبَارِئُ تَعَالَى خَالِقٌ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ، فَلَهُ تَعَلُّقٌ (١) بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَذَاتُهُ مُلَازِمَةٌ لِصِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ مُلَازِمَةٌ  
 لِدَاتِهِ، وَكُلٌّ مِنْ صِفَاتِهِ اللَّازِمَةِ مُلَازِمَةٌ لِصِفَتِهِ الْأُخْرَى. وَبَيَّنَّا أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُمْكِنَاتُ،  
 وَالْقَدِيمُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُحَدَّثَاتُ، الَّذِي هُوَ الْخَالِقُ الْمَوْجُودُ بِنَفْسِهِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَيَمْتَنِعُ عَدَمُهُ، فَإِنَّ  
 تَسْمِيَةَ الرَّبِّ وَاجِبًا بِذَاتِهِ وَجَعَلَ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنًا، لَيْسَ هُوَ قَوْلُ أَرِسْطُو وَقَدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ، وَلَكِنْ كَانُوا يُسَمُّونَهُ  
 مَبْدَأًا وَعِلَّةً، وَيُثَبِّتُونَهُ مِنْ جِهَةِ الْحَرَكَةِ الْفَلَكِيَّةِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْفَلَكَ يَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِهِ. فَركَّبَ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ  
 مَذْهَبًا مِنْ قَوْلِ أُولَئِكَ وَقَوْلِ الْمُعْتَرِلَةِ، فَلَمَّا قَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: الْمَوْجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَحَادِثٍ، وَإِنَّ الْقَدِيمَ لَا  
 صِفَةَ لَهُ، قَالَ هَؤُلَاءِ: إِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَالْوَاجِبُ لَا صِفَةَ لَهُ، وَلَمَّا قَالَ أُولَئِكَ: يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْقَدِيمِ،  
 قَالَ هَؤُلَاءِ: يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْوَاجِبِ [ (٢) . [التعليق على قوله أن كل ما سواه محدث] وَأَمَّا قَوْلُهُ: " إِنَّ [كُلَّ] (٣)

(١) منهاج السنة النبوية ٤٤٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٣٠/٢

مَا سِوَاهُ مُخَدَّثٌ " (٤) فَهَذَا حَقٌّ، وَالضَّمِيرُ فِي " مَا سِوَاهُ " عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ إِذَا ذُكِرَ بِاسْمِ مُظْهِرٍ\_\_\_\_\_ (١) أ: فَلَهُ تَعَالَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ (ص [٠ - ٩] ٣١ - ١٣٢) : سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) وَسَقَطَتِ الْعِبَارَاتُ التَّالِيَةُ (وَأَمَّا قَوْلُهُ . فَهَذَا حَقٌّ) مِنْ (م) أَيْضًا. (٣) كُلٌّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن). (٤) وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ٩٧ وَفِي: " مِنْهَاجِ الْكَرَامَةِ " ٨٢/١ (م) . وَفِيهِمَا: وَأَنَّ. " . (١)

٥٤٦- "وَتَذَرِكُ السَّخْلَةَ (١) صِدَاقَهُ أُمِّهَا، وَيَقُولُونَ: الْحُكْمُ الْفِطْرِيُّ الْمَوْجُودُ فِي قُلُوبِ بَنِي آدَمَ، بِامْتِنَاعِ وَجُودٍ مِثْلِ هَذَا هُوَ حُكْمُ الْوَهْمِ لَا حُكْمُ الْعَقْلِ (٢) ، فَإِنَّ حُكْمَ الْوَهْمِ إِنَّمَا يُقْبَلُ فِي الْمَحْسُوسَاتِ لَا فِيمَا لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ (٣) . فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا فَقُولُكُمْ: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ هُوَ أَيْضًا مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ فِيمَا لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ عِنْدَكُمْ، وَكَذَلِكَ حُكْمُهُ بِأَنْ كُلُّ مَا يُرَى (٤) فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِجَهَةِ مَنْ الرَّاْيِي هُوَ حُكْمُ الْوَهْمِ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَدْعُونَ امْتِنَاعَهُ عَلَى الرَّبِّ [هُوَ] (٥) مِثْلَ دَعْوَى امْتِنَاعِ كَوْنِهِ لَا مُبَايِنًا وَلَا مُحَايِنًا (٦) ، فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْفِطْرَةِ هَذَا الْامْتِنَاعَ مَقْبُولًا فِي \_\_\_\_\_ (١) فِي اللِّسَانِ: السَّخْلَةُ وَلَدُ الشَّاةِ مِنَ الْمَعَزِ وَالضَّانِّ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى . أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ لَوْلَدِ الْغَنَمِ سَاعَةً تَضَعُهُ أُمُّهُ مِنَ الضَّانِّ وَالْمَعَزِ جَمِيعًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، سَخْلَةٌ. (٢) ن: الْفِعْلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٣) يُعْرِفُ **ابْنُ سِينَا** فِي كِتَابِهِ النِّجَاحِ (ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٦٣، نَشْرُ مُحْيِي الدِّينِ الْكُرْدِيِّ، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَةُ ١٣٥٧/١٩٣٨) الْقُوَّةُ الْوَهْمِيَّةُ يَقُولُهُ: " ثُمَّ الْقُوَّةُ الْوَهْمِيَّةُ وَهِيَ قُوَّةٌ مُرْتَبِتَةٌ فِي نَهَايَةِ التَّجْوِيفِ الْأَوْسَطِ مِنَ الدِّمَاغِ تُدْرِكُ الْمَعَانِي الْغَيْرَ مَحْسُوسَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ الْجُزْئِيَّةِ كَالْقُوَّةِ الْحَاكِمَةِ بِأَنَّ الدَّثْبَ مَهْرُوبٌ مِنْهُ وَأَنَّ الْوَلَدَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ " . وَانْظُرْ كِتَابَ الشِّفَاءِ، الْقِسْمَ الْخَاصَّ بِالنَّفْسِ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٦٠ - ١٦١، ١٧٧ - ١٧٩، نَشْرُ يَانْ بَاكُوش، طَبْعُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ التَّشْكُوسْلُوفَاكِيِّ، بَرَاغ، ١٩٥٦ مَبْحَثٌ عَنِ الْقُوَّةِ النَّفْسَانِيَّةِ، ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ بِعُنْوَانٍ: أَحْوَالُ النَّفْسِ، نَشَرَهَا الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ فُؤَادُ الْأَهْوَالِي، ص [٠ - ٩] ٦٦ - ١٦٧، الْقَاهِرَةُ، ١٩٥٢. (٤) ن: كُلٌّ مَنْ لَا يُرَى ؛ م: كُلٌّ مَا لَا يُرَى، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ. (٥) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٦) ن، م: مُجَانِبًا. " . (٢)

٥٤٧- "وَهَذَا الْمَقَامُ بُرْهَانٌ بَيْنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ. وَبَيَانُهُ أَنَّ النَّاسَ مُتَنَازِعُونَ فِي إثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتَ لِلَّهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالشَّيْعَةِ يُؤَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ - كَالْمُعْتَزِلَةِ (١) وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ **كَابْنِ سِينَا** وَخَوِوهُ - فَإِنَّهُمْ يَنْفَعُونَ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَقُولُونَ: (٢) : إِنَّ إِثْبَاتَهَا بِتَحْسِيمٍ وَتَشْبِيهِ وَتَرْكِيبٍ (٣) [عَمْدَةُ الْفَلَسَفَةِ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ هِيَ حِجَةُ التَّرْكِيبِ] وَعُمْدَةُ **ابْنِ سِينَا** [وَأَمَثَالِهِ] (٤) عَلَى نَفْيِهَا هِيَ (٥) حُجَّةُ التَّرْكِيبِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ صِفَةٌ لَكَانَ مُرَكَّبًا، وَالْمُرَكَّبُ مُفْتَقِرٌ إِلَى جُزْئِيَّةٍ، وَجُزْأُهُ (٦) غَيْرُهُ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى إِنْطَالِ هَذِهِ الْحُجَّةِ مِنْ

(١) منهاج السنة النبوية ١٣٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٤٨/٢



وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ بِسَبَبِ أَنَّ لَفْظَ " التَّرَكِيبِ " وَ " الْجُزْءِ " وَ " الْإِفْتِقَارِ " وَ " الْعَبْرِ " أَلْفَاظٌ مُجْمَلَةٌ. فَيُرَادُ بِالْمُرَكَّبِ مَا رَكَّبَهُ غَيْرُهُ، وَمَا كَانَ مُتَّفِقًا فَاجْتَمَعَ، وَمَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ هَذَا بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الذَّاتُ الْمُوصُوفَةُ بِصِفَاتٍ لَازِمَةٍ لَهَا، فَإِذَا سَمِيَ الْمُسَمَّى هَذَا تَرْكِيبًا، كَانَ هَذَا اصْطِلَاحًا لَهُ لَيْسَ هُوَ الْمَفْهُومَ مِنْ لَفْظِ الْمُرَكَّبِ. وَالْبَحْثُ إِذَا كَانَ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى اللَّفْظِ. (١) ن، م: مِنْ الْمُعْتَزَلَةِ. (٢) ن، م: فَهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ وَيَقُولُونَ. (٣) ن: تَشْبِيهُ وَتَجْسِيمٌ وَتَرْكِيبٌ ؛ م: سُنَّةٌ وَتَرْكِيبٌ. (٤) " وَأَمثالِهِ " سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٥) ن، م: هُوَ. (٦) ن: وَجُزْؤُهُ. " . (١)

٥٤٨- "وُجِدَ بِالْآخِرِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَا مُتَشَارِكَيْنِ مُتَعَاوَيْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ فِعْلٌ كِلَّ وَاحِدٍ (١) مِنْهُمَا مُسْتَعْنِيًا عَنْ فِعْلِ الْآخَرِ وَجَبَ أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، فَتَمَيَّزَ مَفْعُولُ هَذَا [عَنْ مَفْعُولِ هَذَا] (٢) ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِزْتِیَاطِ بِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْعَالَمُ كُلُّهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَعْضِهِ بِبَعْضٍ، هَذَا مَخْلُوقٌ مِنْ هَذَا وَهَذَا [مَخْلُوقٌ] مِنْ هَذَا (٣) ، وَهَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا، وَهَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا، لَا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الْعَالَمِ إِلَّا بِشَيْءٍ [آخَرٍ مِنْهُ] (٤) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ كُلُّهُ فَقِيرٌ إِلَى غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَاجَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ لِاثْنَيْنِ، بَلْ كُلُّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى وَاحِدٍ. فَالْفَلَكَ الْأَطْلَسُ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْأَفْلَاقِ فِي جَوْفِهِ سَائِرُ الْأَفْلَاقِ، وَالْعَنَاصِرُ وَالْمَوْلِدَاتُ وَالْأَفْلَاقُ مُتَحَرِّكَاتٌ بِحَرَكَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ [مُخَالَفَةٍ] (٥) لِحَرَكَةِ النَّاسِعِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ هِيَ سَبَبُ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِحَرَكَتِهِ إِلَى (٦) جِهَةٍ أُخْرَى أَكْثَرَ مِمَّا (٧) يُقَالُ: إِنَّ الْحَرَكَةَ الشَّرْقِيَّةَ هُوَ سَبَبُهَا، وَأَمَّا الْحَرَكَاتُ الْغَرْبِيَّةُ فَهِيَ مُضَادَّةٌ لِحَهَةِ حَرَكَتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَ سَبَبُهَا، [وَهَذَا] (٨) مِمَّا يُسَلِّمُهُ هَؤُلَاءِ (٩) (١) وَاحِدٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٣) أ، ب: هَذَا مَخْلُوقٌ مِنْ هَذَا، وَهَذَا مِنْ هَذَا، وَهَذَا مِنْ هَذَا. (٤) ب: لَا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ إِلَّا بِشَيْءٍ. (٥) مُخَالَفَةٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٦) أ، ب: عَلَى. (٧) أ، ب: مَا. (٨) وَهَذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٩) كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ فَلَكَ الْأَطْلَسِ وَسَائِرِ الْأَفْلَاقِ الَّتِي فِي جَوْفِهِ وَحَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ مُتَّصِلٌ بِنَظَرِيَّةِ الْفَلَاسِفَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِنَظَرِيَّةِ الْفَيْضِ أَوْ الصُّدُورِ أَوْ الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ. انْظُرْ كَلَامَ الْفَلَاسِفَةِ عَنْهَا فِي: رَسَائِلِ الْكِنْدِيِّ الْفَلَسَفِيَّةِ ٢٣٨/١ - ٢٦١ ؛ الْفَارَابِيِّ: آرَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْفَاضِلَةِ، ص ٢٤ - ٢٥ (ط. مَكْتَبَةُ الْحُسَيْنِ، ١٣٦٨/١٩٤٨) ؛ ابْنِ

**سِينَا:** النَّجَاحُ، ٤٤٨/٣ - ٤٥٥ ؛ الشِّقَاءُ، قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ ٣٩٣/٢ - ٤٠٩. " . (٢)

٥٤٩- "يَجْمَعُهُ نَوْعَانِ: [أَحَدُهُمَا] (١) نَفْيُ النَّقْصِ عَنْهُ، وَالثَّانِي: نَفْيُ مُمَثَّلَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَإِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ مَعَ نَفْيِ مُمَثَّلَةِ غَيْرِهِ لَهُ يَجْمَعُ ذَلِكَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ السُّورَةُ. وَأَمَّا الْمُخَالَفُونَ لَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئَةِ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَخَوَّهِمْ، فَطَرِيقَتُهُمْ (٢) : نَفْيُ مُفْصَّلٍ وَإِثْبَاتُ مُجْمَلٍ، يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَيُثْبِتُونَ مَا لَا يُوجَدُ إِلَّا فِي الْخَيَالِ، فَيَقُولُونَ:

(١) منهاج السنة النبوية ١٦٤/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٧٧/٢



[لَيْسَ بِكَذَا وَلَا كَذَا. فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ] (٣) : لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ، بَلْ إِنَّمَا سَلْبِيَّةٌ، وَإِنَّمَا إِضَافِيَّةٌ، وَإِنَّمَا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ، **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالُهُ، وَيَقُولُ: هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ سَلْبِ الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ عَنْهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ. وَقَدْ قَرَّرُوا فِي مَنْطِقِهِمْ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ: أَنَّ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا وَجُودُهُ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْخَارِجِ حَيَوَانٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا إِنْسَانٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا جِسْمٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، فَيَبْقَى وَاجِبُ الْوُجُودِ مُتَمَنِّعٌ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ تَعْطِيلٌ وَجَهْلٌ وَكُفْرٌ فَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ. وَمَنْ قَالَ: مُطْلَقٌ بِشَرْطِ سَلْبِ الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ، فَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْمُطْلَقِ بِشَرْطِ (٤) الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّ هَذَا قِيَدُهُ (٥) بِسَلْبِ الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ (٦) دُونَ..... (١) أَحَدُهُمَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٢) ن، م: فَطَرِيْقُهُمْ. (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٤) ن: فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْمُطْلَقِ بَعْدَ شَرْطِ (٥) ن، م: قِيَدِ (٦) أ، ب: الْمَوْجُودَةِ. (١).

٥٥٠- "[كُلِّيًّا] (١)، فَهُوَ مُخْطِئٌ خَطَأً ظَاهِرًا: سَوَاءٌ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْكُلِّيَّاتِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْأَعْيَانِ أَرَلِيَّةٌ - كَمَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ أَفَلَاطُونِ (٢) وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ "الْمَثَلِ الْأَفَلَاطُونِيَّةَ" أَوْ ادَّعَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُقَارِنَةً لِلْمُعَيَّنَاتِ، أَوْ ادَّعَى (٣) أَنَّ الْمُطْلَقَ جُزْءٌ مِنَ الْمُعَيَّنِ - كَمَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ أَرِسْطُو وَشَيْعَتِهِ، **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالُهُ - وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّوَعُّ مَرْكَبٌ مِنَ الْجَنَسِ وَالْفَصْلِ، [وَإِنَّ] الْإِنْسَانَ (٤) مَرْكَبٌ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ، وَالْفَرَسَ مَرْكَبٌ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالصَّاهِلِ، فَإِنَّ هَذَا إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُتَّصِفٌ بِهَذَا وَهَذَا فَهَذَا حَقٌّ، وَلَكِنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ سَبَبٌ وَجُودِ (٥) الْمَوْصُوفِ وَلَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ لَا فِي الْحِسِّ وَلَا فِي الْعَقْلِ، وَلَا يَكُونُ الْجَوْهَرُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ مَرْكَبًا مِنْ عَرَضَيْنِ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَوْجُودَ فِي الْخَارِجِ فِيهِ جَوْهَرَانِ قَائِمَانِ بِنَفْسِهِمَا: أَحَدُهُمَا الْحَيَوَانُ، وَالْآخَرُ النَّاطِقُ، فَهَذَا مُكَابَرَةٌ لِلْعَقْلِ وَالْحِسِّ. وَإِنْ أُريدَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ تَرْكِيبُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلِيِّ الْمُتَصَوَّرِ (٦) فِي الْأَذْهَانِ لَا الْمَوْجُودَ فِي الْأَعْيَانِ فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ هُوَ بِحَسَبِ مَا يُرَكِّبُهُ الذِّهْنُ، فَإِنْ رَكَّبَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ تَرْكَبٌ مِنْهُمَا، وَإِنْ رَكَّبَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالصَّاهِلِ تَرْكَبٌ مِنْهُمَا، فَدَعَاؤُ الْمُدَّعِي: أَنْ إِحْدَى..... (١) كُلِّيًّا: سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْبَاءُهَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ. (٢) ن، م، أ: أَفَلَاطُونِ. (٣) ن: وَادَّعَى. (٤) ن، م: وَالْإِنْسَانَ. (٥) وَجُودٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٦) ن: الْمَصَوَّرُ؛ م: الْمَقْصُورُ. (٢).

٥٥١- "الصِّفَتَيْنِ (١) ذَاتِيَّةٌ مُقَوِّمَةٌ لِلْمَوْصُوفِ لَا يَتَحَقَّقُ بِدَوْنِهَا لَا فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الذِّهْنِ، وَالْآخَرَى عَرَضِيَّةٌ يَتَقَوَّمُ الْمَوْصُوفُ بِدَوْنِهَا مَعَ كَوْنِهَا مُسَاوِيَةً لِتِلْكَ فِي الزُّرُومِ - تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَمَائِلِينَ. وَالْفُرُوقُ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ - اللَّازِمِ لِلْمَاهِيَةِ - هِيَ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ فُرُوقٌ مُنْتَقِضَةٌ وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِانْتِقَاضِهَا، كَمَا يَعْتَرِفُ بِذَلِكَ **ابْنُ سِينَا** وَمُتَّبِعُوهُ شَارِحُو "الْإِشَارَاتِ"، وَكَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ "الْمُعْتَبَرِ" (٢) وَغَيْرُهُمْ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣). وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِمْ وَقَوْلِ (٤) مَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ (٤) (٤) الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ

(١) منهاج السنة النبوية ١٨٧/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٠/٢

الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا كلام جليلي على ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه] (٥) عليهم أجمعين، وهذا كله مبسوط في مواضعه. \_\_\_\_\_ (١) ن: أخذ الصنفين، وهو تحريف. (٢) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه ١/ ١٧٨. (٣) قال ابن عبد الهادي في "العقود الدرية" ص [٠ - ٩] ٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: "وله كتاب في الرد على المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق نحو مجلد". وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب "الصفدية" (ورقة ١٩٣ ب) أنه له كتابين في الرد على المنطق: أحدهما كبير والآخر صغير، وأن له كتابا في نقض منطق الإشارات لابن سينا كما أنه نقد المنطق في رده على محصل الرازي. وقد لحص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه "الرد على المنطقيين" ص [٠ - ٩] ٢ - ٦٤ وقال في آخر كلامه هناك أنه بسط الكلام في بيان هذه الفروق في موضع آخر تكلم فيه على إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هذا الرد في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا. (٤) : (٤ - ٤) ساقط من (أ) ، (ب) (٥) وسلامه: زيادة في (أ) ، (ب) ". (١)

٥٥٢- "وأيضا، فلو كان احتجاجه (١) بالحركة والانتقال لم ينتظر [إلى] (٢) أن يغيب، بل كان نفس (٣) الحركة التي يشاهدها من حين تطلع إلى أن (٤) تغيب هي (٥) الأقول. وأيضا، فحركتها (٦) بعد المغيب والاحتجاب غير مشهودة ولا معلومة. وأيضا، فلو كان قوله: ﴿هذا ربي﴾ أي (٧) : هذا رب العالمين، لكانت قصة إبراهيم [عليه السلام] (٨) حجة عليهم ؛ لأنه (٩) حينئذ لم تكن الحركة عنده (١٠) مانعة من كونه رب العالمين، وإنما المانع هو الأقول (١١). ولما (١٢) حرف هؤلاء لفظ "الأقول" سلك ابن سينا [هذا المسلك] (١٣) \_\_\_\_\_ (١) احتجاجه: كذا في (أ) ، (ن) ، (م) ؛ وفي (ب) : احتجابه. والمعنى: لو كان احتجاج إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - على عدم ربوبية الكواكب أو الشمس أو القمر بحركة كل منها وانتقاله لم يحتاج إلى الانتظار حتى يغيب بل كانت الحركة المشاهدة للعيان كافية للدلالة على عدم الربوبية. (٢) إلى: ساقطة من (ن) ، (م). (٣) ن، م: لم ينتظر أن يغيب بل نفس الحركة. إلخ. (٤) ن: إلى حين. (٥) ب: هو. (٦) ن، م: فحركتهما. (٧) أي: ساقطة من (أ) ، (ب). (٨) عليه السلام: زيادة في (أ) ، (ب). (٩) ن، م: لأنهم. (١٠) ن، م: عندهم. (١١) انظر تفسير آيات سورة الأنعام ٧٤ - ٧٩ في تفسير ابن كثير. (١٢) ن (فقط) : ولا، وهو تحريف. (١٣) هذا المسلك: ساقط من (ن) فقط. ". (٢)

٥٥٣- "في إشاراته" (١) فجعل الأقول هو الممكن، وجعل كل ممكن أفلا، وأن الأقول هوي في خطية الممكن (٢) وهذا يستلزم أن يكون ما سوى الله أفلا (٣). ومعلوم أن هذا من أعظم الافتراء على اللعة والقرآن ومن أعظم القرمطة ولو كان كل ممكن أفلا لم يصح قوله: ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا

(١) منهاج السنة النبوية ١٩١/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٦/٢

رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٦﴾ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ يَمْتَضِي حَدُوثَ الْأُفُولِ لَهُ، وَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُفْتَرِينَ عَلَى اللُّغَةِ وَالْقُرْآنِ: " الْأُفُولُ " لَازِمٌ لَهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ آفِلًا (٤) ، وَلَوْ كَانَ مُرَادُ إِبْرَاهِيمَ بِالْأُفُولِ الْإِمْكَانَ، وَالْإِمْكَانُ حَاصِلٌ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوْكَبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَنْتَظَرَ أَفُولَهَا. وَأَيْضًا، فَجَعَلَ الْقَدِيمُ الْأَزَلِّيَّ الْوَاجِبَ [بَعِيْرَهُ] (٥) أَزَلًا وَأَبَدًا مُمَكِّنًا قَوْلَ انْفَرَدَ بِهِ **ابْنُ سِينَا** وَمَنْ تَابَعَهُ (٦) ، وَهُوَ قَوْلُ (٧) مُخَالَفَ لِحُجْمُورِ الْعُقَلَاءِ مِنْ سَلَفِهِمْ وَخَلَفِهِمْ (٨) . (١) ب (فَقَطْ) : إِشَارَتُهُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) ن: فِي حَظِيرَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَهُوَ خَطَأٌ ؛ م: هُوَ فِي حَظِيرَةِ الشَّمْسِ. (٣) قَالَ **ابْنُ سِينَا**: (الإِشَارَاتُ التَّنْبِيْهَاتُ، ص ٥٣١ - ٥٣٢ ط. الْمَعَارِفِ) " قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْمَحْسُوسَ مُوجُودٌ لِدَاتِهِ، وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ، لَكِنَّكَ إِذَا تَذَكَّرْتَ مَا قِيلَ لَكَ فِي شَرْطٍ وَاجِبِ الوجودِ لَمْ تَجِدْ هَذَا الْمَحْسُوسَ وَاجِبًا، وَتَلَوْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ) فَإِنَّ الْهُوَى فِي حَظِيرَةِ الْإِمْكَانِ أَفُولٌ مَا ". (٤) آفِلًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٥) بَعِيْرَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) أ، ب: اتَّبَعَهُ. (٧) قَوْلٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٨) أ، ب: وَغَيْرِهِمْ. (١)

٥٥٤- "وَعَلَى هَذَا فَالزِّيَادَةُ فِي الْجِسْمِ الَّذِي هُوَ الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَهُوَ الْقَدْرُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالزِّيَادَةُ فِي نَفْسِ الْمُقَدَّرِ الْمَوْصُوفِ. وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا الثَّوْبُ لَهُ جِسْمٌ، أَيْ: غَلِظٌ وَخَرْنٌ، وَلَا يُسَمَّى الْهُوَاءُ جِسْمًا، وَلَا النَّفْسُ الْخَارِجُ مِنْ فَمِ (١) الْإِنْسَانِ وَخَوُّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ (٢) جِسْمًا. وَأَمَّا أَهْلُ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ فَالْجِسْمُ عِنْدَهُمْ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ " الْجَوْهَرِ " فِي اللُّغَةِ أَحْصَى مِنْ مَعْنَاهُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْجَوْهَرِ مَا قَامَ بِنَفْسِهِ أَوْ الْمُتَحَيِّزِ أَوْ مَا إِذَا وُجِدَ كَانَ وَجُودُهُ لَا فِي مَوْضِعٍ (٣) ، أَيْ: لَا فِي مَحَلٍّ يَسْتَغْنِي عَنْهُ ؛ وَالْجَوْهَرُ فِي اللُّغَةِ الْجَوْهَرُ الْمَعْرُوفُ. ثُمَّ قَدْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْجِسْمِ بِأَنَّهُ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ مَا يَقْبَلُ (٤) الْإِشَارَةَ الْحِسِّيَّةَ بِأَنَّهُ هُنَا أَوْ هُنَاكَ، وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِمَا قَبْلَ الْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ: الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ، أَوْ بِمَا كَانَ فِيهِ الْأَبْعَادُ الثَّلَاثَةُ: الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ (٥). وَلَفْظُ الْبُعْدِ: الطُّوْلُ (٦) وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ أَعْمٌ مِنْ (١) ن (فَقَطْ) : نَفْسُ. (٢) عِنْدَهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٣) ن، م: مَوْضُوعٌ. (٤) ن: أَوْ لَا يَقْبَلُ، وَهُوَ خَطَأٌ. (٥) يَقُولُ **ابْنُ سِينَا**: (الشِّفَاءُ، قِسْمُ الْإِهْلِيَّاتِ ٦١/١، ط. وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِشَادِ) : " وَأَمَّا تَحْقِيقُهُ وَتَعْرِيفُهُ فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَن يُقَالَ: إِنَّ الْجِسْمَ جَوْهَرٌ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ ". (٦) أ، ب: وَالطُّوْلُ. (٢)

٥٥٥- "مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ، فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُقَسِّمُونَ الْأَعْيَانَ إِلَى طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ، وَالْمَسَافَةَ وَالزَّمَانَ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، وَالْمُنْخَفِضَ مِنْ (١) الْأَرْضِ إِلَى عَمِيقٍ وَغَيْرِ عَمِيقٍ. وَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ كُلُّ مَا يَرَاهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَعْيَانِ فَهُوَ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ، حَتَّى الْحَبَّةُ - بَلِ الدَّرَّةُ وَمَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْ دَرَّةٍ - هُوَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ. وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْجِسْمِ بِالْمُرَكَّبِ أَوْ الْمُؤَلَّفِ (٢) ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَعْمٌ مِنْ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ، فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ (٣)

(١) منهاج السنة النبوية ١٩٧/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٩/٢

وَالْمُؤَلَّفَ فِي اللَّعَةِ مَا رَكَّبَهُ مُرَكَّبٌ أَوْ أَلَّفَهُ مُؤَلَّفٌ، كَالْأَدْوِيَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْمَعَايِينِ وَالْأَشْرِبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَبِالْمُرَكَّبِ مَا رَكَّبَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ (٤)، كَالْبَابِ الْمُرَكَّبِ فِي مَوْضِعِهِ وَنَحْوِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [سُورَةُ الْإِنْشَاءِ: ٨] . وَبِالتَّأْلِيفِ: التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقُلُوبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: عَنْ (٢) يَقُولُ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ (التَّمْهِيدُ، ص [٠ - ٩] ٧، بَيْرُوت، ١٩٥٧) : " فَالْجِسْمُ هُوَ الْمُؤَلَّفُ "، وَيَقُولُ (ص ١٩١) : " حَقِيقَةُ الْجِسْمِ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ مُجْتَمِعٌ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ جَسِيمٌ، وَزَيْدٌ أَجْسَمٌ مِنْ عَمْرٍو، وَعِلْمًا بِأَنَّهُمْ يَقْصُرُونَ هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ التَّأْلِيفِ فِي جِهَةِ الْعَرْضِ وَالطُّولِ وَلَا يُوقِعُونَهَا بَرِيَاذَةً شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْجِسْمِ سِوَى التَّأْلِيفِ " . وَيَقُولُ **ابْنُ سِينَا** (الشِّفَاءُ، قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ ١/٧١) : " فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْأَجْسَامَ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ مَادَّةٍ وَصُورَةٍ " . وَانْظُرْ دَائِرَةَ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةَ مَادَّةَ " جَسَمٌ " بِقَلَمِ دِي بُور. (٣) ن، م: فَالْمُرَكَّبُ. (٤) ن، م: . . . وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ مَا رَكَّبَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ. (١)

٥٥٦- "وَأِنْ جَارَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأَزَلِ (١) وَجَارَ أَنْ لَا يَكُونَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأَزَلِ (١) (١)، فَجَارَ (٢) خُذُوثُ الْخَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ. (٣) [وَأِنْ قِيلَ: بَلْ يَكُونُ فَاعِلًا لِعَبْرِ الْخَوَادِثِ ثُمَّ يُخْدِثُ الْخَوَادِثَ فِيمَا لَا يَزَالُ؛ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ (٤) بِقَدَمِ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ، وَأَنَّ الْأَجْسَامَ حَدَثَتْ عَنْ بَعْضِ مَا حَدَثَ لِلنَّفْسِ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ وَالْإِرَادَاتِ (٥)، وَكَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ بِقَدَمِ الْقُدَمَاءِ الْخُمْسَةِ (٦)، كَانَ هَذَا مِنْ أَفْسَدِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ خُذُوثَ الْخَوَادِثِ بِلَا سَبَبٍ حَدِثَ أَوْجَبَ خُذُوثَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي بَحْدُودَ إِحْدَاثِ الْخَوَادِثِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ بِقَدَمِ النَّفْسِ يَقْتَضِي دَوَامَ خُذُوثِ الْخَوَادِثِ، فَإِنَّ مَا يَخْدِثُ مِنَ تَصَوُّرَاتِ النَّفْسِ وَإِرَادَاتِهَا خَوَادِثٌ دَائِمَةٌ عِنْدَهُمْ، وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِخُذُوثِ الْخَوَادِثِ بِلَا سَبَبٍ حَدِثَ (٧)، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِدَوَامِ مَعْلُولٍ مُعَيَّنٍ عَنْهُ التَّزَمُوا دَوَامَ الْفَاعِلِيَّةِ فِرَارًا مِنْ هَذَا الْمَحْدُورِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا لَازِمًا لَهُمْ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْمُتَمَتِّعِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ. \_\_\_\_\_ (١) : (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ب)، (أ). (٢) ب (فَقَطُّ) : جَارَ. (٣) الْكَلَامُ التَّالِي بَعْدَ الْقَوْسِ الْمَعْقُوفِ سَاقِطٌ بِإِكْمَالِهِ مِنْ (ن)، (م). وَسَاقِطٌ مِنْ (ب)، (أ) مَا عَدَا جُمْلَةً وَاحِدَةً مِنْهُ هِيَ: " فَفِي الْجُمْلَةِ جَوَازُ كَوْنِهِ فَاعِلًا يَسْتَلْزِمُ خُذُوثَ الْخَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ " (٤) فِي الْأَصْلِ (ع) : يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ. (٥) وَهُمْ الْفَلَاسِفَةُ الْمَشَاءُونَ مِثْلَ الْفَارَابِيِّ وَابْنِ سِينَا. وَانْظُرْ هَذَا الْكِتَابَ ١/٢٢٤ - ٢٣٥. (٦) وَهُمْ الصَّائِبَةُ الْحَرَّانِيُّونَ وَدِيمُوقْرِطُسَ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ. وَانْظُرْ هَذَا الْكِتَابَ ١/٢٠٩ - ٢١١. (٧) فِي الْأَصْلِ (ع) تُوجَدُ فَوْقَ كَلِمَةِ " سَبَبٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْهَامِشِ حَيْثُ يُوجَدُ حَرْفٌ مِنْ كَلِمَةٍ لَمْ تَظْهَرْ فِي الْمُصَوَّرَةِ، وَظَاهِرٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْكَلِمَةُ " حَدِثَ " ". (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢/٢٠٠

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/٢٧٧

٥٥٧- "إِلَّا مُخَدَّنًا مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ. وَإِنَّمَا أَثْبَتَ مُمَكَّنًا قَدِيمًا **ابْنُ سِينَا** وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِخْوَانُهُ  
الْفَلَاسِفَةُ وَبَيَّنُوا أَنَّهُ خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلَ سَلَفِهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ عَامَّةُ الْعُقَلَاءِ مِنْ جَمِيعِ  
الطَّوَائِفِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ مُبَدَعٌ أَوْ مَصْنُوعٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّنًا. وَهَذَا كَانَ جَمَاهِيرُ  
الْعُقَلَاءِ إِذَا تَصَوَّرُوا أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ تَصَوَّرُوا أَنَّهُ أَحَدَثَهَا، لَا يُتَصَوَّرُ فِي عُقُولِهِمْ أَنَّ تَكُونَ مَخْلُوقَةً قَدِيمَةً،  
وَإِنْ عُيِّرَ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ أُخَرِ مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ مُبَدَعَةٌ قَدِيمَةٌ أَوْ مَفْعُولَةٌ قَدِيمَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، بَلْ هَذَا وَهَذَا جَمْعُ  
بَيْنَ الضَّدِّينِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، وَمَا يَذْكُرُهُ مَنْ يُثْبِتُ مُقَارَنَةَ الْمَفْعُولِ لِفَاعِلِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّكَتُ يَدِي فَتَحَرَّكَ  
الْحَاتَمُ وَنَحْوُهُ، تَمَثِيلٌ غَيْرُ مُطَابِقٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَذْكُرُونَهُ عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ تَقْدَمُ عَلَى الْمَعْلُولِ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّمَا  
الَّذِي تَقْدَمُ فِي اللَّفْظِ شَرْطٌ أَوْ سَبَبٌ كَالشَّرْطِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ الْمَشْرُوطُ، هَذَا إِذَا سَلِمَ مُقَارَنَةُ الثَّانِي  
لِلْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَفِي كَثِيرٍ مِمَّا يَذْكُرُونَهُ يَكُونُ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ مَعَ اتِّصَالِهِ بِهِ، كَأَجْزَاءِ الزَّمَانِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، هُوَ مُتَّصِلٌ  
بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ فِي "مُحَصِّلِهِ" وَغَيْرِ مُحَصِّلِهِ؛ حَيْثُ قَالَ (١): "اتَّفَقَ الْمُتَكَلِّمُونَ  
عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ يَمْتَنِعُ اسْتِنَادُهُ (٢). إِلَى الْفَاعِلِ، وَاتَّفَقَتْ (١) الْكَلَامُ التَّالِي يَذْكُرُهُ الرَّازِيُّ فِي  
كِتَابِهِ "مُحَصِّلُ أَفْكَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ"، ص [٩ - ٥]، وَسُقُقَابِلُ النُّصُوصِ التَّالِيَةِ عَلَيْهِ (٢) فِي "الْمُحَصِّلِ": "يَسْتَحِيلُ إِسْنَادُهُ". (١)

٥٥٨- "الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ زَمَانًا، فَإِنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ عِنْدَهُمْ زَمَانًا مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى". فَيُقَالُ:  
أَمَّا نَقْلُهُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ فَصَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، وَأَمَّا نَقْلُهُ عَنِ الْفَلَاسِفَةِ، فَهُوَ  
قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ **كَانِبِ سِينَا**، وَلَيْسَ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِهِمْ: لَا الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ كَأَرِسْطُو وَتَابِعِيهِ، وَلَا الْقَائِلِينَ  
بِحُدُوثِ صُورَتِهِ، وَهُمْ جُمْهُورُ الْفَلَاسِفَةِ، فَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِهِ لَمْ يَكُونُوا يُثْبِتُونَ لَهُ فَاعِلًا مُبَدَعًا كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا**،  
بَلْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُثْبِتُ لَهُ عِلَّةً فَاعِلَةً. وَأَرِسْطُو يُثْبِتُ لَهُ عِلَّةً غَائِيَّةً يَنْشَبُّ بِهَا الْفَلَكُ، لَمْ يُثْبِتْ عِلَّةً فَاعِلَةً، كَمَا  
يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمثالُهُ، وَأَمَّا مَنْ قَبْلَ أَرِسْطُو فَكَانُوا يَقُولُونَ بِحُدُوثِ السَّمَاوَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْمِلَلِ. ثُمَّ قَالَ  
الرَّازِيُّ: "وَعِنْدِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَفْظِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يَمْتَنِعُونَ مِنْ إِسْنَادِ الْقَدِيمِ (١). إِلَى الْمُؤَثِّرِ  
الْمُوجِبِ بِالذَّاتِ، وَكَذَلِكَ زَعَمَ مُثْبِتُو الْحَالِ (٢). بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَالِمِيَّةَ اللَّهِ وَعِلْمَهُ (٣). قَدِيمَانِ (٤). مَعَ أَنَّ  
الْعَالِمِيَّةَ وَالْقَادِرِيَّةَ مُعَلَّلَةٌ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ الْمُحَصَّلِ: مَعَ أَنَّ الْعَالِمِيَّةَ مُعَلَّلَةٌ بِالْعِلْمِ. وَزَعَمَ أَبُو هَاشِمٍ أَنَّ الْعَالِمِيَّةَ  
وَالْقَادِرِيَّةَ وَالْحَيِّيَّةَ وَالْمَوْجُودِيَّةَ (٥) مُعَلَّلَةٌ بِحَالِ (٦). خَامِسَةٍ مَعَ أَنَّ الْكُلَّ (١) الْمُحَصِّلِ (ص  
[٩ - ٥]): لَمْ يَمْتَنِعُوا إِسْنَادَ الْقَدِيمِ (٢) الْمُحَصِّلِ: وَلِذَلِكَ زَعَمُوا مُثْبِتُو الْحَالِ. وَالْقَائِلُونَ بِالْأَحْوَالِ هُمْ أَبُو  
هَاشِمٍ الْجُبَّائِيُّ وَتَابِعَا وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٢٧٠/١ - ٢٧١، وَالْكَلامُ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الْأَحْوَالِ ١٢٤/٢ - ١٢٥ (٣)



المُحَصَّل: مِنَّا أَنَّ عَالَمِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمُهُ (٤) فِي الْأَصْلِ: قَدِيمًا، وَهُوَ خَطَأً، وَصَوَابُهُ مِنْ " الْمُحَصَّلِ " (٥) فِي الْأَصْلِ: الْحِسِّيَّةُ وَالْوُجُودِيَّةُ، وَالصَّوَابُ مِنْ " الْمُحَصَّلِ " (٦) الْمُحَصَّلِ: بِحَالَةٍ. (١)

٥٥٩- "فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ جِسْمٍ مُخَدَّثًا (١) . وَإِمَّا أَنْ [لَا] يَكُونَ، [وَقَدْ قَالَ] بِكُلِّ قَوْلٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهِمْ (٢) . . وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِخُدُوثِ الْأَفْلاكِ وَأَنَّ اللَّهَ أَخَذَتْهَا بَعْدَ عَدَمِهَا، لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقِدَمِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ قَوْلُ الدَّهْرِيَّةِ، سَوَاءٌ قَالُوا: [مَعَ ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ عَالَمٍ مَعْقُولٍ كَالْعِلَّةِ الْأُولَى، كَمَا يَقُولُهُ الْإِلَهِيُّونَ مِنْهُمْ، أَوْ لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الطَّبِيعِيُّونَ مِنْهُمْ ؛ وَسَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ الْأُولَى هِيَ عِلَّةٌ غَائِبِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ الْفَلَكَ يَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، أَوْ قَالُوا: إِنَّهَا عِلَّةٌ مُبْدِعَةٌ لِلْعَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمْثَالُهُ ؛ أَوْ قِيلَ بِالْقَدَمَاءِ الْخَمْسَةِ كَمَا يَقُولُهُ الْخَرَنَاتِيُّونَ (٣) . وَخَوُّهُمْ، أَوْ قِيلَ بِعَدَمِ صَانِعٍ لَهَا] (٤) .: سَوَاءٌ قِيلَ بِوُجُوبِ [ثُبُوتِ] وَجُودِهَا (٥) . أَوْ خُدُوثِهَا لَا بِنَفْسِهَا، أَوْ وَجُوبِ وَجُودِ الْمَادَّةِ وَخُدُوثِ الصُّورَةِ بِلَا مُخَدِّثٍ، كَمَا يُذَكِّرُ عَنِ الدَّهْرِيَّةِ الْمُحَضَّةِ مِنْهُمْ. مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ (٦) .: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ مِنْ جَنْسِ أَقْوَالِ (٧) السُّوفِسْطَائِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ عَنْ قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ يَخْطُرُ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ (٨) . (١) ع: مُخَدِّثٍ، وَهُوَ خَطَأً (٢) ن، م: وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَوْمٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ (٣) فِي الْأَصْلِ: الْجَزَنَاتِيُّونَ (٤) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) وَتُوجَدُ بَدَلًا مِنْهُ فِي النُّسخِ الْأَرْبَعِ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ . . سَوَاءٌ (ن، م: وَإِذَا) قَالُوا: " بِوُجُوبِهَا (م: بِخُدُوثِهَا) عَنْ عِلَّةٍ تَامَّةٍ كَقَوْلِ الْإِلَهِيِّينَ (ن: الْإِلَهِيَّةِ مِنْهُمْ) أَوْ قَالُوا بِعَدَمِ (ن، م: بِقِدَمِ) صَانِعِهَا " (٥) ن، م: بِوُجُوبِ وَجُودِهَا، ع: بِوُجُوبِ وَجُودِهَا (٦) ن، م: يَقُولُ (٧) م: قَوْلِ (٨) ب، أ: وَإِنَّمَا هُوَ . . بَعْضُ الْأَقْوَالِ ؛ ن، م: وَإِنَّمَا هُوَ . . الْأَحْوَالِ. " (٢)

٥٦٠- "الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا أَصْحَابَهَا إِلَّا بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ قَوْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ ثَلَاثَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ أَرْبَعَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ خَمْسَةً، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ قَوْلَ السَّلَفِ] (١)- أَحَدُهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَا يُفِيضُ عَلَى النَّفْسِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَفِيضُ: إِمَّا مِنَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَإِمَّا مِنْ غَيْرِهِ ؛ وَهَذَا قَوْلُ الصَّابِيَّةِ وَالْمُتَفَلِّسَةِ الْمُوَافِقِينَ لَهُمْ **كَابِنِ سِينَا** وَأَمْثَالِهِ (٢) ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ مُتَصَوِّفَةِ الْفَلَاسِفَةِ وَمُتَكَلِّمِيهِمْ كَأَصْحَابِ وَحْدَةِ الوجود. وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ الْكُتُبِ " الْمُضْئُونِ بِهَا عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا " (\*) بَلْ " الْمُضْئُونِ الْكَبِيرِ وَالْمُضْئُونِ الصَّغِيرِ " (\*) (٣) وَرِسَالَةِ " مَشْكَاةِ الْأَنْوَارِ " وَأَمْثَالِهِ مَا (٤) قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِ يَقُولُ صِدِّ هَذَا، لَكِنَّ كَلَامَهُ يُوَافِقُ هَؤُلَاءِ تَارَةً وَتَارَةً يُخَالِفُهُ (٥) ، وَآخِرُ أَمْرِهِ اسْتَقَرَّ عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ وَمُطَالَعَةِ (٦) الْأَحَادِيثِ (٧) النَّبَوِيَّةِ وَثَانِيهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: (\*) إِنَّهُ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ مُنْقَضًا عَنْهُ (٨) . وَهَذَا (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ. (٢) مَا بَيْنَ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٧/٢



الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ فِي (ع) وَسَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) . وَفِي (ن) ، (م) : " بَلِ الْمُضْنُونَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ " . (٤) ع : مِمَّا . (٥) ع : وَيُحَالِفُهُ تَارَةً . (٦) ب ، أ : وَمُطَابَقَةٌ . (٧) ع : الْأَخْبَارُ . (٨) م : مَنْ يَقُولُ إِنْ كَلَامٌ مُنْفَصِلًا عَنْهُ . " (١)

٥٦١- "الرَّحِيمِ، بَلْ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَدْ شَبَّهْنَاهُ بِسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ (١) لَا شَبَّاهَ لَهَا فِي مُسَمًى الْوُجُودِ. (١) (١) فَقِيلَ لَهُؤُلَاءِ: (٢) فَقُولُوا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٍّ. فَقَالُوا: أَوْ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ -: إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ فَقَدْ شَبَّهْنَاهُ بِالْمَعْدُومِ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ وَلَا حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ. (٣) فَقِيلَ لَهُمْ: فَقَدْ شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمُتَنَبِّعِ، بَلْ جَعَلْتُمُوهُ نَفْسَهُ مُتَنَبِّعًا، فَإِنَّهُ كَمَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُ النَّقِیْضَيْنِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ، [وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ فَقَدْ (٤) رَفَعَ النَّقِیْضَيْنِ] (٥) وَكِلَاهُمَا مُتَنَبِّعٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ مُتَنَبِّعَ الْوُجُودِ؟ ! . وَالَّذِينَ قَالُوا: لَا نَقُولُ هَذَا وَلَا هَذَا. قِيلَ لَهُمْ: عَدَمُ عِلْمِكُمْ وَقَوْلُكُمْ لَا يُبْطِلُ الْحَقَائِقَ فِي أَنْفُسِهَا، بَلْ هَذَا نَوْعٌ مِنَ السَّفْسَاطَةِ (٦) . \_\_\_\_\_ (١) (١ - ١) : سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) . (٢) ع : لَهُمْ . (٣) وَلَا حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) . (٤) فَقَدْ: فِي (ع) فَقَطْ. (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) يَقُولُ الْفَارَابِيُّ فِي كِتَابِهِ " إِيحَاءُ الْعُلُومِ " ، ص ٢٤ ، تَحْقِيقُ: الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عُثْمَانَ أَمِينٍ، ط. الْحَاجِي، ١٣٥٠/١٩٣١ وَهَذَا الْاسْمُ - أَغْنَى السُّوفِسْطَائِيَّةَ - اسْمُ الْمِهْنَةِ الَّتِي بِهَا يَقْدُرُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْمَعَالِطَةِ وَالتَّمْوِيهِ وَالتَّلْبِيسِ بِالْقَوْلِ وَالْإِبْهَامِ. . . وَهُوَ مُرَكَّبٌ فِي الْيُونَانِيَّةِ مِنْ " سُوْفِيَا " وَهِيَ الْحِكْمَةُ، وَمِنْ " أَسْطَسِن " وَهِيَ الْمُمَوَّهَةُ، فَمَعْنَاهُ: حِكْمَةٌ مُمَوَّهَةٌ وَانْظُرْ فِي الْكِتَابِ، ص ٢٤ ، ٢٦ ، وَانْظُرْ تَعْلِيقَاتِ الْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ. وَانْظُرْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَانِي، مَادَّةُ " السَّفْسَاطَةِ " ؛ دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ لِلْقَاضِي عَبْدِ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّسُولِ الْأَحْمَدِ نُكْرِي (ط. حَيْدَر آباد) مَادَّةُ " السَّفْسَاطَةِ " ؛ مَفَاتِيحُ الْعُلُومِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ (ط. الْمُنِيرِيَّة، ١٣٤٢) ، ص [٩ - ٠] ١ ؛ وَانْظُرْ كِتَابَ السَّفْسَاطَةِ (ج [٩ - ٠] مِنْ مَنْطِقِ الشِّفَاءِ) **لَا بِنَ سِينَا** (وَخَاصَّةً ص [٠ - ٩] ) وَانْظُرْ تَصْدِيرَ الدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيمَ مَدْكُورٍ وَمُقَدِّمَةَ الدُّكْتُورِ أَحْمَدَ فُوَادِ الْأَهْوَانِي. " (٢)

٥٦٢- "يُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ (١) مَا يَقُولُهُ: هَؤُلَاءِ فِي الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ، سَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّ الْعُقُولَ عَشْرَةٌ وَالنُّفُوسَ تِسْعَةٌ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ، أَوْ قَالُوا: غَيْرَ ذَلِكَ. (٢) وَلَيْسَتْ الْمَلَائِكَةُ أَيْضًا الْقُوَى الْعَالِمَةُ (٣) الَّتِي فِي النُّفُوسِ كَمَا قَدْ يَقُولُونَهُ، بَلْ جَبْرِيْلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) مَلَكٌ (٥) مُنْفَصِلٌ عَنِ الرَّسُولِ يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ وَيَنْزِلُ بِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. (٦) وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ جَبْرِيْلَ هُوَ الْعَقْلُ الْفَعَالُ، (٧) أَوْ هُوَ مَا يُتَحَيَّلُ فِي (٨) نَفْسِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الصُّوَرِ الْخَيَالِيَّةِ، وَكَلَامُ اللَّهِ مَا يُوجَدُ فِي نَفْسِهِ كَمَا يُوجَدُ فِي نَفْسِ النَّائِمِ (٩) . \_\_\_\_\_ (١) ب ، أ : أَنَّهُ لَيْسَ. (٢) يَذْكُرُ الْفَلَّاسِفَةُ الْمُسْلِمُونَ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِمْ وَرَسَائِلِهِمْ أَنَّ الْعُقُولَ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٩/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٢٤/٢

السَّمَاوِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ مَلَائِكَةٌ. انْظُرْ مَثَلًا: الْفَارَابِيُّ: السِّيَاسَاتِ الْمَدَنِيَّةِ، ص [٠ - ٩] ، ط. حَيْدَر آباد، ١٣٤٥ ؛ **ابن سينا**: أَقْسَامُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ ص [٠ - ٩] ١٣، ضَمَنَ تِسْعَ رَسَائِلَ فِي الْحِكْمَةِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٠٨/١٣٢٦ ؛ رِسَالَةُ الرِّيَازَةِ وَالِدُّعَاءِ، ص ٣٣، ضَمَنَ مَجْمُوعَةَ جَامِعِ الْبَدَائِعِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩١٧/١٣٣٠. (٣) ب، أ: الصَّالِحَةُ. (٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ: زِيَادَةٌ فِي (ع). (٥) مَلَكٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع). (٦) ع: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ. (٧) انْظُرْ مَثَلًا: السِّيَاسَاتِ الْمَدَنِيَّةِ لِلْفَارَابِيِّ، ص [٠ - ٩] ؛ أَقْسَامُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ **لِابْنِ سِينَا**، ص [٠ - ٩] ١٤. (٨) ب، أ: وَهُوَ مَا يُتَحَيَّلُ مِنْ. . (٩) انْظُرْ مَثَلًا: الرِّسَالَةُ الْعَرَشِيَّةُ **لِابْنِ سِينَا**، ص ١٢، ضَمَنَ مَجْمُوعَ رَسَائِلِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ، ط. حَيْدَر آباد، ١٣٥٤. (١)

٥٦٣- "وَلِهَذَا كَانَ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ مُضْطَرِّينَ إِلَى إِثْبَاتِ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، فَالْمُعْتَزِّلِيُّ يُسَلِّمُ أَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَوْنَهُ جِسْمًا لَيْسَ هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا. وَالْمُتَفَلِّسُفُ يَقُولُ إِنَّهُ عَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ وَعَقْلٌ، وَلَذِيذٌ وَمُتَلَذِّذٌ وَلَذَّةٌ، وَعَاشِقٌ وَمَعْشُوقٌ وَعَشْقٌ (١) ، وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ (هُوَ) كَوْنُهُ يَعْلَمُ، وَكَوْنُهُ مُحْبُوبًا مَعْلُومًا لَيْسَ (هُوَ) مَعْنَى كَوْنِهِ (مُحِبًّا) عَالِمًا، (٢) (وَالْمُتَفَلِّسُفُ يَقُولُ: مَعْنَى "كَوْنِهِ" عَالِمًا) (٣) هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا مُؤَثِّرًا فَاعِلًا، وَذَلِكَ هُوَ نَفْسُ ذَاتِهِ، فَيَجْعَلُ الْعِلْمَ هُوَ الْقُدْرَةُ وَهُوَ الْفِعْلُ، وَيَجْعَلُ الْقُدْرَةَ هِيَ (٤) الْقَادِرُ، وَالْعِلْمَ هُوَ الْعَالِمُ، وَالْفِعْلُ هُوَ الْفَاعِلُ. (وَبَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ - وَهُوَ الطُّوسِيُّ - ذَكَرَ فِي "شَرْحِ كِتَابِ الْإِشَارَاتِ" أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمَعْلُومُ (٥) وَمَعْلُومٌ (١) انْظُرْ مَثَلًا "النَّجَاحُ" **لِابْنِ سِينَا** (٢٤٣/٣ - ٢٤٥) حَيْثُ يَعْقِدُ فَصْلًا عَنْوَانُهُ "فَصْلٌ فِي أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ بِذَاتِهِ عَقْلٌ وَعَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ"، وَفَصْلًا آخَرَ (٢٤٥/٣ - ٢٤٦) بِعُنْوَانٍ: "فَصْلٌ فِي أَنَّهُ بِذَاتِهِ مَعْشُوقٌ وَعَاشِقٌ وَلَذِيذٌ وَمُتَلَذِّذٌ وَأَنَّ اللَّذَّةَ هِيَ إِدْرَاكُ الْخَيْرِ الْمَلَائِمِ". (٢) أ: وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ كَوْنُهُ يَعْلَمُ، وَكَوْنُهُ مُحْبُوبًا مَعْلُومًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا ؛ ب: وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ كَوْنُهُ مُحْبُوبًا وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا. وَالْمُنْبُتُ عَنْ (ع). (٣) مَا يَبْنَى الْقُوسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) . وَزِدْتُ (كَوْنِهِ) لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ. (٤) ب، أ: هُوَ. (٥) يَقُولُ نَصِيرُ الدِّينِ الطُّوسِيُّ (شَرْحُ الْإِشَارَاتِ الْمَطْبُوعِ مَعَ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ **لِابْنِ سِينَا**، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ سُلَيْمَانَ دُنْيَا، ق [٠ - ٩] ، ٤، ص [٠ - ٩] ١٤ - ٧١٥) : "الْعَاقِلُ كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي إِدْرَاكِ ذَاتِهِ لِذَاتِهِ إِلَى صُورَةٍ ذَاتِهِ الَّتِي بِهَا هُوَ هُوَ، فَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا فِي إِدْرَاكِ مَا يَصْدُرُ عَنْ ذَاتِهِ لِذَاتِهِ إِلَى صُورَةٍ غَيْرِ صُورَةِ ذَلِكَ الصَّادِرِ الَّتِي بِهَا هُوَ هُوَ. وَاعْتَبِرْ مِنْ نَفْسِكَ أَنَّكَ تَعْقِلُ شَيْئًا بِصُورَةٍ تَتَصَوَّرُهَا أَوْ تَسْتَحْضِرُهَا، فَهِيَ صَادِرَةٌ عَنْكَ، لَا بِانْفِرَادِكَ مُطْلَقًا، بَلْ بِمُشَارَكَةِ مَا مِنْ غَيْرِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَنْتَ لَا تَعْقِلُ تِلْكَ الصُّورَةَ بِغَيْرِهَا، بَلْ كَمَا تَعْقِلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِهَا، كَذَلِكَ تَعْقِلُهَا أَيْضًا بِنَفْسِكَ مِنْ غَيْرِ أَنَّ تَتَضَاعَفَ الصُّورَ فَيْكَ، بَلْ رُبَّمَا تَتَضَاعَفُ اعْتِبَارَاتُكَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِكَ وَبِتِلْكَ الصُّورَةِ فَقَطْ عَلَى سَبِيلِ التَّرْكِيبِ. وَإِذَا كَانَ حَالُكَ مَعَ مَا يَصْدُرُ عَنْكَ بِمُشَارَكَةِ

غَيْرِكَ هَذِهِ الْحَالُ، فَمَا ظَنُّكَ بِحَالِ الْعَاقِلِ مَعَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ لِدَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مُدَاخَلَةٍ غَيْرِهِ فِيهِ؟ وَلَا تَظُنَّ أَنَّ كَوْنَكَ مُحَلًّا لِنِلِّكَ الصُّورَةِ شَرْطٌ فِي تَعَقُّلِكَ إِنِّيَّاهَا، فَإِنَّكَ تَعْقِلُ دَاتَكَ مَعَ أَنَّكَ لَسْتَ بِمَحَلٍّ لَهَا، بَلْ إِنَّمَا كَانَ كَوْنُكَ مُحَلًّا لِنِلِّكَ الصُّورَةِ شَرْطًا فِي حُصُولِ تِلْكَ الصُّورَةِ لَكَ، الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي تَعَقُّلِكَ إِنِّيَّاهَا، فَإِنْ حَصَلَتْ تِلْكَ الصُّورَةُ لَكَ بِوَجْهِ آخَرَ غَيْرِ الْحُلُولِ فِيكَ، حَصَلَ التَّعَقُّلُ مِنْ غَيْرِ حُلُولِ فِيكَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُصُولَ الشَّيْءِ لِفَاعِلِهِ فِي كَوْنِهِ حُصُولًا لِعَبْرِهِ لَيْسَ دُونَ حُصُولِ الشَّيْءِ لِقَابِلِهِ. فَإِذَنْ؛ الْمَعْلُولَاتُ الدَّائِيَّةُ لِلْعَاقِلِ الْفَاعِلِ لِدَاتِهِ حَاصِلَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحِلَّ فِيهِ، فَهُوَ عَاقِلٌ إِنِّيَّاهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ هِيَ حَالَةً فِيهِ ". وَاُنْظُرْ مُقَدِّمَةَ الدُّكْتُورِ سُلَيْمَانَ دُنْيَا لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ " الْإِشَارَاتِ " ص [ ٠ - ٩ ] ١٥ - ١١٦ . (١)

٥٦٤- "وَأَمَّا هَذَا الثَّانِي فَقَدْ تَنَازَعَ فِيهِ النُّظَّارُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ، وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ لَمْ تَقُمْ بِعَقْبِهِ وَلَا بِظَهْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ بِقَلْبِهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَعْرَاضُ الْمَشْرُوطَةُ بِالْحَيَاةِ يَتَعَدَّى حُكْمُهَا مُحَلَّهَا، فَإِذَا قَامَتْ بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ وَصِفَ بِهَا سَائِرُ الْجُمْلَةِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْمَوْصُوفُ بِذَلِكَ جُزْءٌ مُنْفَرِدٌ فِي الْقَلْبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ حُكْمُهَا لَا يَتَعَدَّى مُحَلَّهَا، وَإِنَّهُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي قِيَامِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ الْبَنِيَّةُ الْمَحْصُوصَةُ، كَمَا يَقُولُهُ: الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ بَنَوْا هَذَا عَلَى ثُبُوتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَهُوَ أَسَاسٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِهِ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ. ثُمَّ مَنْ الْمُتَفَلِّسِفَةُ الْمَشَائِيخِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ مُحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَصْعَدُ وَلَا يَنْزِلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَدَنِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْعَالَمِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ، كَمَا يُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنِ **ابْنِ سِينَا** وَغَيْرِهِ. وَكَانَ أَعْظَمُ مَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، فَالْعِلْمُ بِهِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ. " (٢)

٥٦٥- "فَمَحَلُّ الْعِلْمِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ مَا يَنْقَسِمُ لَا يَحِلُّ فِي مُنْقَسِمٍ. (١) \ ١٩٧٥. وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّ بَعْضُ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْغَلْطِ، مَعَ أَنَّ هَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْبَرْهَانُ الْقَاطِعُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ. وَقَوَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ عَارَضَهُمْ كَأَبِي حَامِدٍ وَالرَّازِي لَمْ يُجِيبُوا عَنْهُ بِجَوَابٍ شَافٍ، بَلْ أَبُو حَامِدٍ قَدْ يُوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمُنْشَأُ النِّزَاعِ إِثْبَاتُ مَا لَا يَنْقَسِمُ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوهُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ. فَيَقَالُ لَهُمْ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ. فَإِذَا قَالُوا: النُّقْطَةُ؟ قِيلَ لَهُمْ: النُّقْطَةُ وَالْخَطُّ وَالسَّطْحُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ: قَدْ يُرَادُ بِهَا هَذِهِ الْمَقَادِيرُ مُجَرَّدَةً عَنْ مَوْصُوفَاتِهَا، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا مَا أُتِّصَفَ بِهَا (مِنْ) (٢) الْمُقَدَّرَاتِ فِي الْخَارِجِ. فَإِذَا أُريدَ الْأَوَّلُ فَلَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ

(١) منهاج السنة النبوية ٥٤٠/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٧٥/٢

عَدَدٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْمَعْدُودِ، وَلَا مِقْدَارٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْمُقَدَّرِ (٣) : لَا نُقْطَةٌ وَلَا حَظٌّ وَلَا سَطْحٌ وَلَا وَاحِدٌ وَلَا اثْنَانِ وَلَا ثَلَاثَةٌ بَلِ الْمَوْجُودَاتُ. (١) انْظُرْ كِتَابَ الشَّعَاءِ **لَا بِنِ سِينَا**، الْقَنْ السَّادِسِ مِنَ الطَّبِيعِيَّاتِ ١ وَمَا بَعْدَهَا، ط بَرَاغ، تَشْيِكُوسْلُوفَاكِيَا، ١٩٥٦ ص [٩ - ٠] ٨٧ وَمَا بَعْدَهَا، ط. الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، تَحْقِيقُ جُورْج قَنْوَاتِي، سَعِيد زَايِد، الْقَاهِرَةُ، ١٣٩٥ (٢) (مَنْ) : لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَزِدَتْهَا لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ. (٣) فِي الْأَصْلِ: مُقَدَّرًا مُجَرَّدًا عَنِ الْمُقَدَّرِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ. (١)

٥٦٦- "لَا هُمَا لَا يَقُولَانِ بِالْأَحْوَالِ، وَيَقُولَانِ: وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنٌ حَقِيقَتِهِ، فَظَنُّوا أَنَّ مَنْ قَالَ: وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنٌ حَقِيقَتِهِ يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ (١) لَفْظُ الْوُجُودِ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَوَاطِعًا لَكَانَ بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرِكٌ [فَيَمْتَنِزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِخُصُوصِ حَقِيقَتِهِ، وَالْمُشْتَرَكُ لَيْسَ هُوَ الْمُمَيِّزُ، فَلَا يَكُونُ الْوُجُودُ الْمُشْتَرَكُ] (٢) هُوَ الْحَقِيقَةُ الْمُمَيِّزَةُ. وَالزَّائِي وَالْأَمْدِيُّ وَخَوُومُهُمَا ظَنُّوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ اللَّفْظَ مُتَوَاطِعٌ (٣) وَيَقُولُ: وَجُودُهُ زَائِدٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ وَاتَّبَاعِهِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالشَّيعَةِ، أَوْ قَوْلُ **ابْنِ سِينَا** بِأَنَّهُ مُتَوَاطِعٌ (٣) (٣) [أَوْ مُشَكِّكٌ] (٤) مَعَ أَنَّهُ (٥) الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ [يَسْلُبُ كُلَّ أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ عَنْهُ] (٦). وَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَعُلَاةِ الْجَهْمِيَّةِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَبْدِ مَحَازٍ فِي الرَّبِّ. [قَالُوا: هَذَا فِي اسْمِ الْحَيِّ] (٧) وَخَوُومُهُ، [حَتَّى فِي اسْمِ الشَّيْءِ كَانَ الْجَهْمُ وَاتَّبَاعُهُ لَا يُسَمُّونَهُ شَيْئًا (٨) ، وَقِيلَ عَنْهُ إِنَّهُ لَمْ يُسَمِّهِ إِلَّا بِالْقَادِرِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْعَبْدَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ وَلَا. (١) إِنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (٤). (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) : (٣) - (٣) سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٤) أ: وَمُشَكِّلٌ ؛ ب: وَمُشَكِّكٌ. وَسَقَطَتِ الْكَلِمَةُ مِنْ (ن) ، (م) . وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْمُتَوَاطِعِ وَالْمُشَكِّكِ فِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَانِيِّ. (٥) ب، أ: مَعَ أَنَّ. (٦) ب، أ: يَسْلُبُ كُلَّ أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ عَنْهُ وَسَقَطَتِ الْعِبَارَةُ مِنْ (ن) ، (م) . (٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٨) ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٣١٢/١) مَا تَفَرَّدَ بِهِ جَهْمٌ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ " أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا أَقُولُ إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهُ لَهُ بِالْأَشْيَاءِ ". (٢)

٥٦٧- "الْقَادِرُ الْمُخْتَارُ يُرْجَحُ أَحَدَ طَرَفَيْ مَقْدُورِهِ (١) بِلَا مُرْجَحٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا قَالَتْ الْقَدَرِيَّةُ، وَقَدْ يُفَرَّقُونَ (٢) بَيْنَ فِعْلِ الرَّبِّ وَفِعْلِ الْعَبْدِ بِأَنَّ الرَّبَّ يُرْجَحُ بِمَشِيئَتِهِ (٣) الْقَدِيمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ فَإِنَّ إِرَادَتَهُ حَادِثَةٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَلَكِنْ قَالَ أَكْثَرُ النَّاسِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ إِرَادَةَ الْقَدِيمَةِ الْأَزَلِيَّةَ هِيَ الْمُرْجَحَةُ مِنْ غَيْرِ بَحْدُ شَيْءٍ قَوْلُهُمْ مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِمْ، فَإِنَّ إِرَادَةَ نَسَبَتُهَا إِلَى جَمِيعِ مَا يُقَدَّرُ وَقَتًا لِلْحَوَادِثِ نِسْبَةً وَاحِدَةً، وَنَسَبَتُهَا إِلَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ نِسْبَةً وَاحِدَةً، فَتَرَجَّحَ أَحَدُ الْمُتِمَاتِلِينَ عَلَى الْآخَرِ تَرْجِيحًا بِلَا مُرْجَحٍ، وَإِذَا قُدِّرَ حَالُ الْفَاعِلِ قَبْلَ الْفِعْلِ وَحِينَ الْفِعْلِ سَوَاءً، ثُمَّ قُدِّرَ اخْتِصَاصُ أَحَدِ الْحَالَيْنِ بِالْفِعْلِ لَزِمَ التَّرْجِيحُ بِلَا

(١) منهاج السنة النبوية ٥٧٦/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٨٢/٢

مُرْجِحٍ، وَهَذَا مُنْتَهَى نَظَرِ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفِ. وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَلَامَهُمُ كَالرَّازِيِّ وَأَمثالِهِ مُتَرَدِّدِينَ (٤) بَيْنَ عِلَّةِ الدَّهْرِيَّةِ وَقَادِرِ الْقَدَرِيَّةِ وَمُرِيدِ الْكُلَّابِيَّةِ، (٥) لَا يَجْعَلُونَ الرَّبَّ قَادِرًا فِي الْأَزَلِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ (٦). وَلَمَّا كَانَتِ الْجُهْمِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ بِهَذِهِ الْحَالِ [لَا يَجْعَلُونَ الرَّبَّ قَادِرًا فِي الْأَزَلِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بِمَشِيئَتِهِ] (٧) جَعَلَتْ (٨) الْفَلَّاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ (٩) هَذَا (١٠) عُمْدَتَهُمْ فِي امْتِنَاعِ خُذُوثِ الْعَالَمِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: أَحَدَ مَقْدُورِيَّتِهِ. (٢) أ، ب: الْقَدَرِيَّةُ وَفَرَّقُوا. (٣) ن: مَشِيئَتُهُ، وَهُوَ خَطَأً. (٤) ب: وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا كَلَامَ الرَّازِيِّ وَأَمثالِهِ مُتَرَدِّدًا، وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا كَلَامَ الرَّازِيِّ وَأَمثالِهِ مُتَرَدِّدًا. (٥) سَاقِطٌ مِنْ (ع) فَقَطُّ. (٦) سَاقِطٌ مِنْ (ع) فَقَطُّ. (٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطُّ. (٨) ع: جَعَلَتْهُ. (٩) ع: وَأَمثالِهِمْ. (١٠) أ، ب: هَذِهِ. (١)

٥٦٨- "كُلُّ شَيْءٍ، وَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، مَعَ دَوَامِ قَادِرِيَّةِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، بَلْ لَمْ يَزَلْ فَاعِلًا أَفْعَالًا تَقُومُ بِنَفْسِهِ (١). وَأَقْوَالُ أَيْمَةِ الْفَلَّاسِفَةِ (٢) وَأَسَاطِينُهُمُ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَ أَرِسْطُو تُوَافِقُ (٣) قَوْلَ هَؤُلَاءِ، بِخِلَافِ أَرِسْطُو (٤) وَاتَّبَاعِهِ الَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ الْأَفْلَاكِ (٥)، فَإِنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ مَعْلُومُ الْقَسَادِ بِصَحِيحِ الْمَنْفُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ (٦). وَأَيْضًا فَإِنَّ كَوْنَ الْمَفْعُولِ الْمَعْيَنِ لَازِمًا لِلْفِعْلِ قَدِيمًا بِقَدَمِهِ دَائِمًا بِدَوَامِهِ (٧) مُمْتَنِعٌ لِدَاتِهِ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ الْفَاعِلَ غَيْرُ مُحْتَارٍ فَكَيْفَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؟ \_\_\_\_\_ (١) ع: أَفْعَالًا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهِ، م: فِعَالًا بَعْدَ تَقُومُ بِنَفْسِهِ. (٢) أ، ب: وَأَقْوَالُ أَيْمَةِ أَهْلِ الْفَلَّاسِفَةِ، ن: م: وَأَقْوَالُ الْأَيْمَةِ الْفَلَّاسِفَةِ. (٣) ب، ع: يُوَافِقُونَ، ن: يُوَافِقُ، أ: يُوَافِقُوا. (٤) ع: قَبْلَ أَرِسْطُو. (٥) ن، م، ع: الْفَلَكِ. (٦) ن: وَبَصْرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَكَتَبَ مُسْتَجَى زَادَهُ فِي هَامِشِ (ع) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا يَلِي: ((وَقَدْ نَقَلَ مُحَمَّدُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي الْكَلَامِ الْمُسَمَّى "بِنَهَايَةِ الْإِقْدَامِ" عَنِ الْحُكَمَاءِ الْأَقْدَمِينَ قَبْلَ أَرِسْطُو أَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ أَحَدَثَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالشَّرَائِعِ. وَهَؤُلَاءِ مِثْلُ سُفَرَاطٍ وَتَالِيثِ الْمَلْطِيِّ وَأَفْلَاطُونٍ وَأَنْدَقِيسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَسَاطِينِ الْحِكْمَةِ. وَذَكَرَ مِثْلَهُ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمِيدِيُّ فِي "الْأَبْكَارِ"، وَحَكَى الْإِمَامُ فِي الْأَرْبَعِينَ عَنْ سُفَرَاطٍ سَبَبَ قِيَامِ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى وَالْحِلَالَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، وَأَنَّ تَمُورَ السَّمَاوَاتِ مَوْرًا، وَتَسِيرَ الْجِبَالِ سَيْرًا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَرِسْطُو وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ بَيْنِ الْحُكَمَاءِ لَهُ الْعُلُوبُ النَّامُ وَالْمُبَالَغَةُ الْأَكِيدَةُ فِي انْكَارِ خُذُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ قَدَمِهَا مَعَ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا النُّبُوتَ وَالشَّرَائِعَ، مَعَ أَنَّهُ أَصْعَبُ مِنْ خَرْطِ الْقَتَادِ مَعَ ادِّعَاءِ قَدَمِ الْعَالَمِ. وَقَدْ قَالَ الشَّارِحُ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ مُحَالِفًا لِمَا قَالَهُ هَاهُنَا، حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: إِنَّ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعَهُ لَمْ يَقُولُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ وَإِنَّمَا اخْتَرَعَ ذَلِكَ **ابْنُ سِينَا**، وَمَا قَالَهُ هُنَاكَ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَمَا قَالَهُ هَاهُنَا هُوَ الْوَاقِعُ)). قُلْتُ: وَكَالَامِ مُسْتَجَى زَادَهُ عَنِ الشَّارِحِ (وَيَقْصِدُ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ) غَيْرُ صَحِيحٍ. فَأَبْنُ تَيْمِيَّةَ لَا يَقُولُ إِلَّا أَنَّ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعَهُ يَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ. (٧) أ، ب: كَائِنًا بِدَوَامِهِ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ١٢٠/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ١٢٦/٣



٥٦٩- "وَسَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ التَّامَّةَ ذَاتُ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ ثِقَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ

**كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ، أَوْ قِيلَ: إِنَّهُ ذَاتُ (١) مَوْصُوفَةٍ بِالصِّفَاتِ لَكِنَّهَا مُسْتَلَزِمَةٌ لِمَعْلُومَاتِهَا - فَإِنَّهُ بَاطِلٌ أَيْضًا (٢) وَإِنْ (٣) فَسَرَّ الْمُوجِبَ بِالذَّاتِ بِأَنَّهُ يُوجِبُ (٤) بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كُلَّ وَاحِدٍ [وَاحِدٌ] (٥) مِنَ الْمَحْلُوقَاتِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَحْدَثَهُ فِيهِ (٦)، فَهَذَا دَيْنُ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ. فَإِذَا قَالُوا: إِنَّهُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ يُوجِبُ (٧) أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا (٨) مِنَ الْحَوَادِثِ [فَهُوَ] (٩) مُوَافِقٌ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِلْمَعْنَى الَّتِي قَالَتْهُ الدَّهْرِيَّةُ. الْوَجْهُ السَّادِسُ أَنْ يُقَالَ: (١٠) مَا ذَكَرْتُهُ أَنْتَ مِنَ الْحُجَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَهُوَ اسْتِنَادُ أَفْعَالِنَا لِاخْتِيَارِيَّةِ الْإِنْيَا، وَوُقُوعُهَا بِحَسَبِ اخْتِيَارِنَا - مَعَارِضٌ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِنَا مِثْلَ الْأَلْوَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُحْصِلُ اللَّوْنَ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَهُ فِي الثَّوْبِ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى طَبِيعَتِهِ وَصَنَعَتِهِ، (١١) وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ اللَّوْنُ مَفْعُولًا لَهُ. (١) ع: إِنَّ ذَاتَهُ. (٢) فِي كُلِّ النُّسخ: لَكِنَّهُ بَاطِلٌ أَيْضًا، وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِتَسْتَقِيمِ الْعِبَارَةُ. (٣) أ، ب: فَإِنْ. (٤) أ، ب، ن، م: مُوجِبٌ. (٥) وَاحِدٌ: زِيَادَةٌ فِي (ع). (٦) فِيهِ: زِيَادَةٌ فِي (ن)، (م). (٧) ن، م: مُوجِبٌ. (٨) أ، ب: أَوْ غَيْرِهَا. (٩) فَهُوَ: زِيَادَةٌ فِي (ب) فَقَطْ. (١٠) ن، م: الدَّهْرِيَّةُ فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ. (١١) ع: إِلَى طَبِيعَتِهِ وَصَبْعَتِهِ، ن: إِلَى صَنِيعَتِهِ، م: إِلَى صَنَعَتِهِ. (١)

٥٧٠- "أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَرِّكُ هُوَ الْمُحَرِّكُ، كَمَا قَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَتَبَيَّنَ

(١) الْكَلَامُ عَلَى [بُطْلَانِ] مَا ذَكَرَهُ (٢) أَرَسَطُو فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنْ وَجْهِهِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِاللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ]. (٣) وَمَنْ دَخَلَ فِي أَهْلِ الْمَلِكِ [مِنْهُمْ] (٤) كَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَالْفَارَابِيِّ **وَإِبْنِ سِينَا** وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ (٥) الْمُسْلِمِينَ، وَمُوسَى بْنُ مَيْمُونٍ وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ الْيَهُودِ، وَمَتَّى وَيَحْيَى بْنُ عَدِيٍّ وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ النَّصَارَى - فَهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ مَلَاحِدَةِ أَهْلِ الْمَلِكِ، فَهُمْ أَصَحُّ عَقْلًا (٦) وَنَظَرًا فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنَ الْمَشَائِئِينَ كَأَرَسَطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ لِأُولَئِكَ مِنْ تَفْصِيلِ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالرِّيَاضِيَّةِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ سَبَقُوا هَؤُلَاءِ إِلَيْهَا (٧). فَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْأُمُورَ الْإِلَهِيَّةَ أَوْلَىكَ أَجْهَلُ بِهَا وَأَضَلُّ فِيهَا، (٨) فَإِنَّ هَؤُلَاءِ حَصَلَ لَهُمْ نَوْعٌ مِمَّنْ نُورِ أَهْلِ الْمَلِكِ وَعَقُولُهُمْ (٩) وَهَدَاهُمْ، فَصَارُوا بِهِ أَقَلَّ ظُلْمَةً مِنْ أُولَئِكَ؛ وَلِهَذَا عَدَلَ **ابْنُ سِينَا** عَنْ طَرِيقَةِ سَلْفِهِ فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْأُولَى، وَسَلَكَ الطَّرِيقَةَ الْمَعْرُوفَةَ لَهُ [فِي تَفْسِيرِ الْوُجُودِ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَأَنَّ الْمُمْكِنَ مُسْتَلَزِمٌ لِلوَاجِبِ. (١) ع، ن: وَبَيَّنَّ. (٢) أ، ن، م: عَلَى مَا ذَكَرَهُ، ع: عَلَى مَا قَالَهُ. (٣) عَزَّ وَجَلَّ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٤) مِنْهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) أ: وَأَمثالِهِمْ عَنْ مَلَاحِدَةٍ، ب: وَأَمثالِهِمْ مِنْ مَلَاحِدَةٍ، ع: وَأَمثالِهِمَا مَلَاحِدَةٍ. (٦) أ: الْمَلِكِ فَهُمْ أَقْبَحُ عَقْلًا، ب: الْمَلِكِ أَقْبَحُ عَقْلًا. (٧) أ: سَبَقُوا بِهَا هَؤُلَاءِ إِلَيْهَا، ب: سَبَقُوا بِهَا هَؤُلَاءِ. (٨) فِيهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٩) ن، م: وَعَقُولُهُمْ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٧٥/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٧/٣



٥٧١- "وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَخَذُوهُ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِزِ، وَالْمُعْتَرِزُ مُقَصِّرُونَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُوفُوا تَوْحِيدَ (١) الرُّبُوبِيَّةِ حَقًّا، فَكَيْفَ بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ. وَمَعَ هَذَا فَأَيُّمَةُ الْمُعْتَرِزِ وَشُبُوحُهُمْ وَأَيُّمَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَخَوُصُّهُمْ خَيْرٌ فِي تَقْرِيرِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنْ مُتَفَلِّسَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ كَالرَّازِي وَالْأَمْدِي وَأَمثال هؤلاء، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ خَلَطُوا ذَلِكَ بِتَوْحِيدِ الْفَلَاسِفَةِ **كَابِنِ سِينَا** (٢) وَأَمثالِهِ، وَهُوَ أَبْعَدُ الْكَلَامِ عَنِ التَّحْقِيقِ فِي التَّوْحِيدِ، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا مِنْ كَلَامِ قَدَمَائِهِمْ أَرَسَطُو وَذَوِيهِ. وَذَلِكَ أَنَّ غَايَتَهُمْ أَتَمُّ أَثْبَتُوا (٣) وَاجِبَ الْوُجُودِ، وَهَذَا حَقٌّ لَمْ يُنَازِعْ (٤) فِيهِ لَا مُعْطَلٌ وَلَا مُشْرِكٌ، (٥) بَلِ النَّاسُ مُتَفَقُّونَ عَلَى اثْبَاتِ وُجُودِ وَاجِبٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ حَدَثَ (٦) بِنَفْسِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: [إِنَّ] هَذَا (٧) لَمْ تَقُلْهُ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ تَقْدِيرًا كَمَا تُقَدَّرُ الشُّبُهَةُ (٨) السُّوفِسْطَائِيَّةُ لِيُبْحَثَ عَنْهَا، (٩) وَهَذَا مِمَّا يَخْطُرُ (١٠) فِي قُلُوبِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: بِتَوْحِيدِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) ن، م: الْفَلَاسِفَةُ، كَلَامِ **ابْنِ سِينَا**. (٣) أ، ب: يُنْبِشُونَ. (٤) ن، م: لَمْ يَنَازِعْ. (٥) ن: إِلَّا مُعْطَلٌ وَلَا مَشْكُوكٌ م: إِلَّا مُعْطَلٌ وَلَا مَسْلُوكٌ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ. (٦) ن، م: حَدَثَ. (٧) ع: يَقُولُ إِنَّ هَذَا، ن، م: يَقُولُونَ هَذَا. (٨) ن، م: شُبُهَةٌ. (٩) ن: لِمُنْتَحِبٍ فِيهَا، م: لِمُسْتَحْتَبٍ فِيهَا، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ، أ، ب: فَيُبْحَثُ عَنْهَا. (١٠) أ، ب: خَطَرَ. (١)

٥٧٢- "بَعْضُ النَّاسِ، كَمَا يَخْطُرُ أَمثالُهُ مِنَ السُّفْسَاطَةِ، لَا أَنَّهُ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ لِطَائِفَةٍ [مَعْرُوفَةٍ] (١) يَذُبُّونَ عَنْهُ، فَإِنَّ ظُهُورَ فَسَادِهِ أَبَيَّنُّ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى دَلِيلٍ، إِذْ حَدُوثُ الْحَوَادِثِ بِلا مُحَدِّثٍ مِنْ أَظْهَرِ الْأُمُورِ امْتِنَاعًا، وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ أَبَيِّنِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمَّا قَرَرُوا وَاجِبًا [بِدَاتِهِ] (٢) أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ وَاحِدًا وَحْدَهُ، لَا يُوْجَدُ (٣) إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ [فِي الْحَارِجِ؛ لِأَنَّ] الْوُجُودَ (٤) الْمَطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ [لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ] (٥) أَوْ مُقَيَّدًا (٦) بِالسُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَتْبَاعُهُ [وَهَذَا أَذْخَلُ فِي التَّعْطِيلِ مِنَ الْأَوَّلِ] (٧). وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا هُوَ مَحْضُ التَّوْحِيدِ (٨) مُضَاهَاةً لِلْمُعْتَرِزِ الَّذِينَ شَارَكُوهُمْ فِي نَقْيِ الصِّفَاتِ، وَسَمَّوْا ذَلِكَ تَوْحِيدًا، فَصَارُوا يَتَّبَاهُونَ فِي التَّعْطِيلِ الَّذِي سَمَّوْهُ (٩) تَوْحِيدًا أَتَيْتُهُمْ فِيهِ أَخَذُوا (١٠) حَتَّى فُرِعُوا عَنْهُمْ ثُبَاهُوا بِذَلِكَ، (١١) \_\_\_\_\_ (١) مَعْرُوفَةٍ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٢) بِدَاتِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) ب فَقَطْ: لَا يُوْجَدُ، وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ. (٤) ن، م: لَيْسَ حَقِيقَةً وَالْوُجُودُ. (٥) مَا بَيَّنَّ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٦) أ، ب، م: أَوْ مُقَيَّدًا. (٧) مَا بَيَّنَّ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م)، وَمَكَانُهُ الْجُمْلَةُ السَّاقِطَةُ قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ: لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ. وَهُوَ خَطَأً. (٨) أ، ب، ع: وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا مَحْضُ التَّوْحِيدِ، م: وَجَعَلُوا هَذَا مَحْضَ التَّوْحِيدِ. (٩) ن، م: يُسَمُّونَهُ. (١٠) ن، م: أَتَيْتُهُمْ أَخَذُوا فِيهِ. (١١) أ، ب، ع: ثُبَاهُوا فِي ذَلِكَ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٩٥/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٩٦/٣

٥٧٣- "وَذَلِكَ" (١) لِأَنَّ كُلًّا مِنْ (٢) الْمُشْتَرَكِ وَالْمُخْتَصِّ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَارِضًا [لِلْآخَرِ لَرِمَ أَنْ يَكُونَ  
الْوُجُوبُ عَارِضًا] (٣) لِلْوَاجِبِ أَوْ مَعْرُوضًا لَهُ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا يَكُونُ الْوُجُوبُ (٤) صِفَةً لَازِمَةً لِلْوَاجِبِ،  
وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاجِبٍ. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَازِمًا لِلْآخَرِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَكُ  
عِلَّةً لِلْمُخْتَصِّ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ وُجِدَتِ الْعِلَّةُ وَجِدَ الْمَعْلُولُ، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ حَيْثُ وَجِدَ الْمُشْتَرَكُ [وُجِدَ الْمُخْتَصُّ وَالْمُشْتَرَكُ]  
(٥) فِي هَذَا وَهَذَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْتَصُّ بِهَذَا فِي هَذَا، وَمَا يَخْتَصُّ بِهَذَا فِي هَذَا، وَهَذَا مُحَالٌ يَرْفَعُ  
الِاخْتِصَاصَ. وَهَذَا مُلَحَّصٌ مِمَّا ذَكَرَهُ **ابْنُ سِينَا** فِي إِشَارَاتِهِ (٦) هُوَ وَشَارَحُوهُ الْإِشَارَاتِ كَالرَّازِي (٧) وَالطُّوسِي (٨)  
وغيرهما. وَهَاتَانِ الْحِجَّتَانِ مُلَحَّصٌ مِمَّا ذَكَرَهُ الْفَارَابِيُّ (٩) وَالشُّهُرُورْدِيُّ (١٠) وَغَيْرُهُمَا مِنْ (١) مَا  
بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٢) عِبَارَةٌ "كُلًّا مِنْ" سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ  
سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٤) الْوُجُوبُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع). (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٦)  
انْظُرِ "الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ" **لِابْنِ سِينَا** ٣، ٤ - ٤٥٦، ٤٥٧. (٧) انْظُرِ: "شَرْحُ الْإِشَارَاتِ" لِلرَّازِي، هَامِشُ  
ص ٣٠١ هَامِشُ ص ٣٠٣ ط المَطْبَعَةُ الْعَامِرَةُ، اسْتَنْبُول ١٢٩٠ هـ. (٨) انْظُرِ هَامِشُ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ  
شَرْحُ الطُّوسِي ٣، ٤ - ٤٥٦، ٤٥٧. (٩) انْظُرِ: "آرَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْفَاضِلَةِ" لِلْفَارَابِيِّ، ص ٤ - ٦، ط مَكْتَبَةُ  
الْحُسَيْنِ التَّجَارِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ ١٣٦٨، ١٩٤٨. (١٠) انْظُرِ كِتَابُ "حِكْمَةُ الْإِشْرَاقِ" لِلشُّهُرُورْدِيِّ ص ١٢٥ -  
١٢٧ ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الشُّهُرُورْدِيِّ، تَحْقِيقُ هِنْرِي كَرْبِن ط إِيرَان ١٣٣١، ١٩٥٢. (١)

٥٧٤- "الرَّابِعَةُ وَبَعْدَهَا مَا يَطُولُ وَصْفُهُ، وَظَهَرَ فِيهِمْ مِنَ الزُّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ لَا فِي الْغَلَاةِ وَلَا  
غَيْرِهِمْ. وَمِنْ بَقَايَا هَؤُلَاءِ الْمَلَا حِدَةِ الَّذِينَ كَانُوا بِخُرَاسَانَ وَالتَّشَامِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ أَهْلُ بَيْتِ **ابْنِ سِينَا** مِنَ الْمُسْتَحْسِنِينَ  
(١). لِدَعْوَتِهِمْ زَمَنَ الْحَاكِمِ. وَكَذَلِكَ هَذَا الطُّوسِيُّ وَأَمَثَالُهُ (٢). مِنْ أَعْوَانِهِمْ، وَكَذَلِكَ سِنَانٌ وَغَيْرُهُ. وَأَذْكِيَاؤُهُمْ  
يَعْلَمُونَ كَذِبَهُمْ وَجَهْلَهُمْ، وَلَكِنْ بِسَبَبِ خِدْمَتِهِمْ يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْمَالِ وَالشَّهَوَاتِ مَا لَا يَحْصُلُ بِدُونِ  
ذَلِكَ، فَهُمْ يُعَاوِثُوهُمْ كَمَا يُعَاوِثُ (٣). أَمَثَالُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُذْبِ وَالظُّلْمِ، لِيَتَنَالَ بِهِمُ الْأَغْرَاضُ. وَمِنْ الرَّافِضَةِ مَنْ  
يَقُولُ: إِنَّهَا فِي وَلَدِ مُحَمَّدٍ بِنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا فِي وَلَدِ (٤). مُحَمَّدٍ بِنِ جَعْفَرٍ بِنِ مُحَمَّدٍ، لَا فِي  
إِسْمَاعِيلَ وَائِنِّهِ، وَلَا فِي مُوسَى بِنِ جَعْفَرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا فِي ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ جَعْفَرٍ، وَكَانَ أَكْبَرَ مَنْ خَلَفَ  
مِنْ وَلَدِهِ. (٥) \ ٩٩: وَهَؤُلَاءِ يُقَالُ لَهُمْ: الْفُطَحِيَّةُ (٦). لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بِنِ جَعْفَرٍ كَانَ أَفْطَحَ الرَّجُلَيْنِ، قَالُوا:  
وَهَؤُلَاءِ عَدَدٌ كَثِيرٌ. (١) أ، ب: وَكَانَ أَهْلُ بَيْتِ سَبَا مِنَ الْمُسْتَحْسِنِينَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ (٢) أ، ب:  
وغيرُهُ (٣) أ، هـ، م، ر، يُعَانُ، ص: يُعَاوِثُونَ (٤) وَلَدٌ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب) (٥) انْظُرِ "الْمَقَالَاتِ" ١ (٦) فِي  
جَمِيعِ النُّسخِ الْبَطْحِيَّةِ، "أَبْطَحَ"، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ "الْمَقَالَاتِ" ٩٩/١ وَقَالَ مُحَقِّقُ "الْمَقَالَاتِ": "يُقَالُ رَجُلٌ  
أَفْطَحَ الرَّجُلَ وَرَجُلٌ أَفْدَعَ الرَّجُلَ، وَذَلِكَ إِذَا اعْوَجَّتْ رِجْلُهُ يَنْقَلِبُ قَدَمُهَا إِلَى إِنْسِيَّهَا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَكُونَ سِيرُهُ

عَلَى ظَهْرِ قَدَمِهِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَرْتَفِعَ أَحْمَصُ قَدَمِهِ حَتَّى لَوْ وَطِئَ عُصْفُورًا مَا آذَاهُ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَعُوجَ مَقَاصِلُهُ، كَأَنَّهَا زَالَتْ عَنِ مَوَاضِعِهَا، وَفِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ: فَطَحَ فَطْحًا: صَارَ عَرِيضًا، يُقَالُ: فَطَحَ الرَّأْسَ فَهُوَ أَفْطَحُ، وَفَطَحَتِ الْقَدَمُ وَالْأَرْبَبَةُ فِيهِ فَطْحَاءٌ". (١)

٥٧٥- "الْمَقَالَةُ عَرَفَ فَسَادَهَا، فَكَانَ فِي ذَلِكَ نَهْيٌ عَمَّا فِيهَا مِنَ الْمُنْكَرِ وَالْبَاطِلِ. وَكَذَلِكَ إِذَا عَرِفَ رَدُّ هَؤُلَاءِ عَلَى أَوْلَيْكَ (١)، فَإِنَّهُ أَيْضًا يَعْرِفُ مَا عِنْدَ أَوْلَيْكَ مِنَ الْبَاطِلِ، فَيَتَّقِي الْبَاطِلَ الَّذِي مَعَهُمْ. ثُمَّ مَنْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ قَوْلًا ثَالِثًا خَارِجًا عَنِ الْقَوْلَيْنِ، وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ بَعْضُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ وَبَعْضُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ، وَعَرَفَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ دَلُّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ اللَّهُ قَدْ أَتَمَّ عَلَيْهِ النِّعْمَةَ، إِذْ هَدَاهُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَجَنَّبَهُ صِرَاطَ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالضَّلَالِ. وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ، كَانَ امْتِنَاعُهُ مِنْ مُوَافَقَةِ هَؤُلَاءِ عَلَى ضَلَالِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ عَلَى ضَلَالِهِمْ، نِعْمَةً فِي حَقِّهِ، وَاعْتَصَمَ بِمَا عَرَفَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُجْمَلًا، وَأَمْسَكَ عَنِ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَكَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ مَا لَمْ يَعْرِفْ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ فِي كُلِّ مَا تَكَلَّمَ النَّاسُ بِهِ، وَأَنْتَ بَحْدُكُمُ يَحْكُونَ أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً فِي التَّفْسِيرِ وَشَرْحِ الْحَدِيثِ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ، بَلْ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالطَّبِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَحْكِي الْخِلَافَ وَلَا يَعْرِفُ الْحَقَّ. وَأَمَّا الْخِلَافُ الَّذِي بَيْنَ الْفَلَاسِفَةِ فَلَا يُخَصِّصُهُ أَحَدٌ لِكَثْرَتِهِ وَلِتَفَرُّقِهِمْ (٢)، فَإِنَّ الْفَلَسَفَةَ الَّتِي (٣) عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْفَارَابِيِّ **وَأَبْنِ سِينَا** وَمَنْ نَسَجَ عَلَى مَنَوَاهُمَا هِيَ فِلْسَفَةُ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ التَّعَالِيمِ: الْمُنْطِقِ، وَالطَّبِيعِيِّ، وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ (٤). وَالَّذِي (٥) يَحْكِيهِ الْغَزَالِيُّ \_\_\_\_\_ (١) ح: عَلَى هَؤُلَاءِ. (٢) ح، و، ب: وَتَفَرُّقِهِمْ. (٣) الَّتِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) فَقَطْ. (٤) أ، ب: وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعِيِّ، ح، و: وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعِيَّةِ. (٥) ن، م: هُوَ الَّذِي. (٦) (٢)

٥٧٦- "وَالشَّهْرَسْتَانِيُّ (١) وَالرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ مَقَالَاتِ الْفَلَاسِفَةِ هُوَ مِنْ كَلَامِ **أَبْنِ سِينَا**. وَالْفَلَاسِفَةُ أَصْنَافٌ مُصَنَّفَةٌ غَيْرُ هَؤُلَاءِ. وَهَذَا يَذْكُرُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي دَقَائِقِ الْكَلَامِ (٢) وَقَبْلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ مَقَالَاتِ غَيْرِ الْإِسْلَامِيِّينَ (٣)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ أَكْبَرُ مِنْ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ أَقْوَالًا كَثِيرَةً لِلْفَلَاسِفَةِ لَا يَذْكُرُهَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ عَنِ **أَبْنِ سِينَا**. وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْأَشْعَرِيِّ مِثْلُ أَبِي عِيْسَى الْوَرَّاقِ (٤) وَالتَّوْبَخْتِيِّ (٥) وَأَبِي عَلِيٍّ (٦) وَأَبِي هَاشِمٍ (٧) وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ كُتُبَ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسْتَفَادُ مِنْهَا رَدُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ. وَهَذَا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يَخْتِاجُ إِلَى رَدِّ الْمَقَالَةِ الْبَاطِلَةِ لِكَوْنِهَا لَمْ تَخْطُرْ بِقَلْبِهِ، وَلَا هُنَاكَ مَنْ يُخَاطِبُهُ بِهَا، وَلَا يُطَالَعُ كِتَابًا هِيَ فِيهِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الرَّدَّ، بَلْ قَدْ يُسْتَضَرُّ بِهِ مَنْ عَرَفَ الشُّبْهَةَ وَلَمْ يَعْرِفْ فَسَادَهَا. وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا أَنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي كُتُبِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَرُدُّونَ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ بَاطِلٌ، وَهَذَا كَانَ مَذْمُومًا مِمَّنَّوعًا مِنْهُ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ بَاطِلٌ. \_\_\_\_\_ (١) ن: يَحْكِيهِ الشَّهْرَسْتَانِيُّ. (٢) ن، م: دَقِيقِ الْكَلَامِ، وَذَكَرْتُ مِنْ قَبْلُ فِي تَرْجُمَةِ الْبَاقِلَانِيِّ

(١) منهاج السنة النبوية ٤٨٢/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٢/٥

٣٩٤/١ أَنَّ كِتَابَ الدَّقَائِقِ مَفْقُودٌ، وَانْظُرْ سُرُكَيْنِ م [٩ - ٠] ج [٩ - ٠] ص [٩ - ٠] ٧ - ٥١ (٣) وَهُوَ كِتَابٌ مَفْقُودٌ أَيْضًا وَانْظُرْ سُرُكَيْنِ م [٩ - ٠] ج [٩ - ٠] ص ٣٥ - ٣٩ (٤) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٥٠١/٢ (٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٧٢/١ (٦) أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِيُّ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٣٩٥/١ (٧) أَبُو هَاشِمٍ الْجَبَائِيُّ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٢٧٨/١. (١)

٥٧٧- "وَهَذَا حَالُ أَهْلِ الضَّلَالِ الَّذِينَ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ فِيهِ كَمَا يَنْظُرُونَ فِي كَلَامِ سَلَفِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ، وَهُمْ الَّذِينَ عَشَوْا عَنْهُ فَقَبِضَتْ لَهُمُ الشَّيَاطِينُ، تَقْتَرِنُ بِهِمْ وَتَصُدُّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ. وَهَذَا لَا يَجِدُ فِي كَلَامِ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ بَيَانَ الْحَقِّ عِلْمًا وَعَمَلًا أَبَدًا ؛ لِكثَرَةِ مَا فِي كَلَامِهِ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيَاطِينِ (١). وَحَدَّثَنِي غَيْرُ مَرَّةٍ رَجُلٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالذِّكَاةِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالِدِّينِ، أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَرَأَ عَلَى شَخْصٍ سَمَّاهُ لِي، وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ، دُرُوسًا مِنْ " الْمُحْصَلِ " لِابْنِ الْخَطِيبِ، وَأَشْيَاءَ مِنْ " إِشَارَاتِ " **ابْنِ سِينَا**. قَالَ: فَرَأَيْتُ حَالِي قَدْ تَغَيَّرَ، وَكَانَ لَهُ نُورٌ وَهُدًى، وَرُؤْيَتْ لَهُ مَنَامَاتٌ سَيِّئَةٌ، فَرَأَاهُ صَاحِبُ النُّسخَةِ بِحَالٍ سَيِّئَةٍ، فَقَصَّ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا، فَقَالَ: هِيَ مِنْ كِتَابِكَ. وَإِشَارَاتُ **ابْنِ سِينَا** يَعْرِفُ جُمُهورُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ أَنَّ فِيهَا إِحْدَا كَثِيرًا، بِخِلَافِ " الْمُحْصَلِ " يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ فِيهِ جُهوًا تُحْصَلُ الْمَقْصُودُ. قَالَ فَكَتَبْتُ عَلَيْهِ: مُحْصَلٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ حَاصِلُهُ مِنْ بَعْدِ تَحْصِيلِهِ أَصْلٌ بِلا دِينَ أَصْلُ الضَّلَالَاتِ وَالشُّكِّ الْمُبِينِ فَمَا فِيهِ فَأَكْثَرُهُ وَخِي الشَّيَاطِينُفُلْتُ: وَقَدْ سُئِلْتُ أَنْ أَكْتُبَ عَلَى " الْمُحْصَلِ " مَا يُعْرِفُ بِهِ الْحَقُّ فِيمَا \_\_\_\_\_ (١) ح، ب: الشَّيْطَانِ. (٢)

٥٧٨- "أَبُقِرَاطُ (١) أَنَّهُ قَالَ: " وَاعْلَمْ أَنَّ طِبَّنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طِبِّ أَرْبَابِ الْهَيَاكِلِ كَطِبِّ الْعَجَائِزِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طِبَّنَا ". فَالْقَوْمُ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِمَا وَرَاءَ الْقُوَى الطَّبِيعِيَّةِ وَالْفَلَكَائِيَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُجَرَّدُ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَطَائِفَةُ (٢) ، بَلْ مَلَائِكَةٌ مَلَأُوا (٣) الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَالسُّفْلِيَّ، وَالْجِنُّ أَيْضًا لَا يُخْصِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ قَدْ وَكَّلَ الْمَلَائِكَةَ بِتَنْذِيرِ هَذَا الْعَالَمِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الْكَثِيرَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِأَدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ. وَالْمَلَائِكَةُ أَحْيَاءٌ نَاطِقُونَ، لَيْسُوا أَعْرَاضًا قَائِمَةً بِغَيْرِهَا، كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ. وَلَا هِيَ مُجَرَّدُ الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ وَالنُّفُوسِ التَّسْعَةِ، بَلْ هَذِهِ (٤) بَاطِلَةٌ بِأَدِلَّةٍ كَثِيرَةٍ (٥) \_\_\_\_\_ (١) أَبُقِرَاطُ Hippocrates طَبِيبٌ مَاهِرٌ عَاشَ خَمْسًا وَتِسْعِينَ سَنَةً، تَتَلَمَذَ فِي الطِّبِّ عَلَى أَسْفَلِيْمِيُوسَ، تَكَلَّمَ عَنْهُ مُبَشِّرُ بْنُ فَاتَكَ فِي كِتَابِهِ (مُخْتَارُ الْحِكْمِ) وَخُنَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ: " نَوَادِرُ الْفَلَاسِفَةِ " تُوفِّيَ سَنَةَ ٣٥٧ ق. م. انْظُرْ: عُيُونُ الْأَنْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ ص ٢٤، طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جُلْجُلٍ ص ١٦ - ١٩ تَارِيخُ الْحُكَمَاءِ لِلْقُفْطِيِّ ص ٩٠ الْفَهْرِسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٨٧ - ٢٨٨. (٢) ح، ب: وَطَائِفَتُهُ. (٣) بَلْ مَلَائِكَةٌ مَلَأُوا: كَذَا فِي (و) وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: بَلْ بِمَلِكِهِ بَلْ. (٤) ن، م:

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨٣/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٣٣/٥

هي. (٥) انظر ما ذكرته في كتابي "مقارنة بين العزالي وابن تيمية" (ط. دار القلم، الكويت ١٣٩٥ ١٩٧٥) ص ٨٩ - ٩٢ من رد ابن تيمية على الفلاسفة في قولهم: إن الملائكة هي العقول والنفس ومواضع كلام ابن تيمية في ذلك. وانظر: الرد على المنطقيين، ص ٤٩٣ - ٤٩٩ الصفة ١/١٩٦ - ٢٠٢". (١)

٥٧٩- "فإذا قيل: الصفات الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية، وعني بالداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن، وبالخارج ما دل عليه بالانضمام (١)، فهذا صحيح. وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصوّره المتكلم، فمن تصوّر حيواناً ناطقاً فقال: إنسان، كانت دلالة على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم - مثل كونه ضاحكاً - التزام، وإذا تصوّر إنساناً ضاحكاً كانت دلالة إنسان على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم مثل كونه (٢) ناطقاً التزام. وأما أن تكون الصفات اللازمة للموصوف في الخارج: بعضها داخل في حقيقته وماهيته، وبعضها خارج عن حقيقته وماهيته (٣)، والداخل هو الذاتي، والخارج ينقسم إلى لازم للماهية (٤) والوجود، وإلى لازم للوجود دون الماهية؛ فهذا كله بما قد بسط الكلام عليه [في مواضع] (٥)، وبيننا ما في المنطق اليوناني من الأغاليط، التي بعضها من معلّمهم الأول، وبعضها من تغيير المتأخرين. وتكلّمنا على ما ذكره أئمّتهم في ذلك [واحدًا واحدًا] (٦) **كأن سينا** (١) و: بالانضمام. (٢) ح، ي، ر: وعلى كونه ضاحكاً التزام، و: وعلى كونه ضاحكاً التزام، ن، م: مثل كونه ناطقاً التزام. (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). (٤) ن: إلى اللازم للماهية، ح، و: إلى لازم الماهية. (٥) في مواضع: ساقطة من (ن)، (م). (٦) واحدًا واحدًا: ساقطة من (ن)، (م). (٢)

٥٨٠- "من ذلك وزاد، مع هذا فلكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف وأئمة السنة، قد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلاً مثل ذلك (١) الإطلاق، لا لفظاً ولا معنى، بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل (٢) في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد وإثباته، وهم منكرون الإطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم، ومنكرون لبعض المعنى الذي أراد به بالنفي والإثبات. والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة، يعرفها من يعرف مقالات الناس، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلاً، لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع. ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول **ابن سينا** ونحوه من الفلاسفة، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث، فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل ولا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لها (٣) بالأسانيد المعروفة، وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل. ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجودة في

(١) منهاج السنة النبوية ٤٤٧/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٥٤/٥



مُصَنَّفَاتِهِمُ الثَّابِتَةُ بِالنَّقْلِ \_\_\_\_\_ (١) ذَلِكَ سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). (٢) ن، م: تَفْضِيلٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٣) ب، ن: أَتَمَّا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (١)

٥٨١- "وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْوَعَاظِ، وَكَانُوا يَدْعُونَ بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي صَحِيفَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا كَذِبًا عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَالشَّهْرَسْتَانِي يُظْهِرُ الْمِيلَ إِلَى الشَّيْعَةِ، إِمَّا بِبَاطِنِهِ وَإِمَّا مُدَاهَنَةً لَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ - كِتَابُ "الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ" صَنَّفَهُ لِرَئِيسٍ مِنْ رُؤَسَائِهِمْ، وَكَانَتْ لَهُ وَلَاقَةٌ دِيُونِيَّةً. وَكَانَ لِلشَّهْرَسْتَانِي مَقْصُودٌ فِي اسْتِعْطَافِهِ لَهُ. وَكَذَلِكَ (١) صَنَّفَ لَهُ كِتَابُ "الْمُصَارَعَةِ" بَيْنَهُ وَبَيْنَ **ابْنِ سِينَا** (٢)، لِمَيْلِهِ إِلَى التَّشْبِيعِ وَالْفَلَسَفَةِ. وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّيْعَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، أَغْنَى الْمُصَنِّفَ لَهُ. وَلِهَذَا تَحَامَلَ فِيهِ لِلشَّيْعَةِ (٣) تَحَامُلًا بَيِّنًا. \_\_\_\_\_ (١) ن: وَلِذَلِكَ. (٢) وَهُوَ كِتَابُ "مُصَارَعَةِ الْفَلَسَفَةِ"، الَّذِي حَقَّقَتْهُ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ مُحَمَّدٌ مُحْتَاز ط. الْقَاهِرَةِ، ١٣٩٦ ١٩٧٦ وَجَاءَ فِي أَوَّلِهِ ص ١٣ أَنَّ الشَّهْرَسْتَانِي أَلْفَهُ لِأَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْمُوسَوِيِّ، وَذَكَرَتْ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ أَنَّ الشَّهْرَسْتَانِي أَلْفَ كِتَابِ "الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ" أَيْضًا لَهُ، وَلَيْسَ لِلْوَزِيرِ نَصِيرِ الدِّينِ، الَّذِي كَانَ يَتَوَلَّى وَزَارَةَ السُّلْطَانِ سِنَجَرُ عَامَ ٥٢١ كَمَا ذَكَرَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْحٍ اللَّهِ بَدْرَانُ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى مِنْ كِتَابِ الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ ٣/١ - ٥ وَنَقَلَتْ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ الْمُصَارَعَةِ (ص ٢٩) عَنْ صَدْرِ الدِّينِ الشَّيرَازِيِّ فِي كِتَابِهِ الْأَسْفَارِ الْأَرْبَعَةِ ٢/٢٧٥ قَوْلَهُ: وَقَدْ أَلْفَ هَذَا الْكِتَابَ لِمَجْدِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْمُوسَوِيِّ، وَهُوَ ضِدُّ **ابْنِ سِينَا** فِي حَوَالِي عَامِ ٥٤٠ وَلَمْ أَجِدْ تَرْجُمَةً لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَرَاجِعَ، وَذَكَرَتْ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرٍ بْنُ عَلِيٍّ وَبِمَتَدُّ نَسَبُهُ إِلَى مُوسَى الْكَاطِمِ، وَقَدْ تَوَلَّى عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ حُكْمَ تَرَمَذَ، وَدَعَا الْعُلَمَاءَ إِلَيْهِ مِنْ شَتَّى مُدُنِ إِفْلِيمِ خُرَاسَانَ وَمِنْهُمْ الشَّهْرَسْتَانِي الَّذِي أَلْفَ لَهُ الْمَلِكُ وَالنَّحْلُ ثُمَّ مُصَارَعَةُ الْفَلَسَفَةِ. (٣) فِي م: الشَّيْعَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢)

٥٨٢- "وَالْإِمَامِيَّةُ فِي الْجُمْلَةِ يَعْتَقِدُونَ صِحَّةَ الْإِسْلَامِ فِي الْبَاطِنِ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُلْحِدًا، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ شُيُوخِ الشَّيْعَةِ هُوَ فِي الْبَاطِنِ عَلَى غَيْرِ اعْتِقَادِهِمْ: إِمَّا مُتَفَلْسِفٌ مُلْحِدٌ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ لَيْسَ هُوَ (١) فِي الْبَاطِنِ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَإِنَّمَا احتَاجَ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ. وَهَذَا يَقُولُهُ (٢) غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ يُحِبُّ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ وَيُعَظِّمُهُ. وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ وَأَمثَالُهُ (٣) حَائِزُونَ بَيْنَ أَقْوَالِ الْفَلَسَفَةِ وَأَقْوَالِ سَلَفِهِمُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمَبَاحِثُهُمْ تَدُلُّ فِي كُتُبِهِمْ عَلَى الْحَيَرَةِ وَالِاضْطِرَابِ. وَلِهَذَا صَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ يُعَظِّمُ الْمَلَاحِدَةَ كَالطُّوسِيِّ **وَابْنِ سِينَا** وَأَمثَالِهِمَا، وَيُعَظِّمُ شُيُوخَ الْإِمَامِيَّةِ. وَلِهَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ تَذُمُّهُ وَتَسُبُّهُ، وَتَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْإِمَامِيَّةِ. وَهَكَذَا أَهْلُ كُلِّ دِينٍ: يَجِدُ فُضْلَاءَهُمْ فِي الْعَالِبِ، إِمَّا أَنْ يَدْخُلُوا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ الْحَقِّ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيرُوا مَلَاحِدَةً، مِثْلَ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ النَّصَارَى، هُمْ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٠٤/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٠٦/٦



فِي الْبَاطِنِ زَنَادِقَةٌ مَلَا حِدَّةٌ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي الْبَاطِنِ يَمِيلُ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ فَسَادِ دِينِ النَّصَارَى. فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْحَاجَّةَ إِلَى الْمَعْصُومِ ثَابِتَةٌ، فَالْكَلَامُ فِي تَعْيِينِهِ. فَإِذَا طُولِبَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِتَعْيِينِ مَعْصُومِهِ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ (٤)\_\_\_\_\_ (١) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). (٢) م: يَقُولُ. (٣) م: وَأَشْبَهَ هُوَ وَأَمثَالُهُ. (٤) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). ". (١)

٥٨٣- "دِينِ الْإِسْلَامِ، وَتَقْضَى غُرَاهُ، وَقَلْعُهُ بِغُرُوشِهِ آخِرًا، لَكِنْ صَارَ يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يُكِنُّهُ (١) مِنْ ذَلِكَ، وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَسَمَّ ثُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ. وَهَذَا مَعْرُوفٌ عَنِ (٢) ابْنِ سَبَأٍ وَأَتْبَاعِهِ (٣)، وَهُوَ الَّذِي ابْتَدَعَ النَّصَّ فِي عَلِيٍّ، وَابْتَدَعَ أَنَّهُ مَعْصُومٌ. فَالرَّافِضَةُ (٤) الْإِمَامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ الْمُتَرَدِّينَ، وَغُلَمَانُ الْمُلْحِدِينَ، وَوَرَثَةُ الْمُنَافِقِينَ، لَمْ يَكُونُوا أَعْيَانَ الْمُتَرَدِّينَ الْمُلْحِدِينَ. الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنْ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ، أَيْقُولُ الْقَائِلُ: أَنَّهَا مُحْتَصَةٌ بِهِ، وَلَفْظُهَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ٥٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَوْ مَعَهُ آيَمٌ﴾. أَفَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا رَجُلًا، فَإِنَّ الرَّجُلَ (٥) لَا يُسَمَّى قَوْمًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: لَا حَقِيقَةً وَلَا بَحَارًا. وَلَوْ قَالَ: الْمُرَادُ هُوَ وَشِيعَتُهُ. لَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ أَدْخَلَتْ مَعَ عَلِيٍّ غَيْرَهُ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْكُفَّارَ وَالْمُتَرَدِّينَ أَحَقُّ بِالدُّخُولِ فِيهَا مِنْ لَمْ يُقَاتِلْ إِلَّا أَهْلَ الْقَبِيلَةِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ أَهْلَ الْيَمَنِ، الَّذِينَ قَاتَلُوا مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ أَحَقُّ بِالدُّخُولِ فِيهَا مِنَ الرَّافِضَةِ، الَّذِينَ يُوَالُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ، وَيُعَادُونَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ. فَإِنْ قِيلَ: الَّذِينَ قَاتَلُوا مَعَ عَلِيٍّ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. قِيلَ: وَالَّذِينَ قَاتَلُوهُ أَيْضًا كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَكَلَّا\_\_\_\_\_ (١) ن، م، س: مَا يُمْكِنُهُ. (٢) س، ب: عِنْدَ. (٣) فِي جَمِيعِ النُّسخِ: **ابْنِ سَبَأٍ** وَأَتْبَاعِهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ. (٤) م: وَالرَّافِضَةُ. (٥) ن، س، ب: فَإِنَّ الْوَاحِدَ. ". (٢)

٥٨٤- "الْمُحْبُوبُ الْمُتَشَبِّهُ بِهِ لِمُحِبِّهِ الَّذِي يَتَشَبَّهُ بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُحَدَّثَ لِمُتَوَرَاتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَحَرَكَاتِهِ. فَقَوْلُهُمْ فِي حَرَكَةِ الْفَلَكَ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي أَفْعَالِ (١) الْحَيَوَانِ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: حَرَكَةُ الْفَلَكَ هِيَ سَبَبُ الْحَوَادِثِ. فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْحَوَادِثَ كُلَّهَا تَحْدُثُ بِلَا مُحَدِّثٍ أَصْلًا، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا. وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ. وَهُمْ جَعَلُوا الْعِلْمَ الْأَعْلَى وَالْفَلَسَفَةَ الْأُولَى هُوَ الْعِلْمُ الْبَاطِنُ فِي الْوُجُودِ وَلَوْ أَحَقَّهُ، وَقَسَمُوا الْوُجُودَ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، ثُمَّ قَسَمُوا الْأَعْرَاضَ إِلَى تِسْعَةِ أَجْنَاسٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا إِلَى خَمْسَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَهَا دَلِيلٌ عَلَى الْحَصْرِ. وَقَسَمُوا الْجَوَاهِرَ (٢) إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ: الْعَقْلُ، وَالنَّفْسُ، وَالْمَادَّةُ، وَالصُّورَةُ، وَالْجِسْمُ. وَوَجِبَ الْوُجُودُ تَارَةً يُسَمُّونَهُ جَوْهَرًا، وَهُوَ قَوْلُ قُدَمَائِهِمْ كَأَرِسْطُو وَغَيْرِهِ، وَتَارَةً لَا يُسَمُّونَهُ بِذَلِكَ، كَمَا قَالَهُ **ابْنُ سَبَأٍ**. وَكَانَ قُدَمَاءُ الْقَوْمِ يَتَصَوَّرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ أُمُورًا عَقْلِيَّةً، فَيُظَنُّونَهَا ثَابِتَةً فِي الْخَارِجِ، كَمَا يُحْكِي عَنْ شَيْعَةِ فَيَثَاغُورَسَ وَأَفْلَاطُونَ (٣)، وَأَنَّ أُولَئِكَ أَتَّبَعُوا أَعْدَادًا مُجَرَّدَةً فِي الْخَارِجِ، وَهَؤُلَاءِ أَتَّبَعُوا الْمَثَلَ

(١) منهاج السنة النبوية ٤٣٨/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٧

الأَفْلَاطُونِيَّةَ، وَهِيَ الْكُلِّيَّاتُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْأَعْيَانِ، وَأَثْبَتُوا الْمَادَّةَ الْمُجَرَّدَةَ، وَهِيَ الْهَيُولَى الْأَوَّلِيَّةُ، وَأَثْبَتُوا الْمُدَّةَ \_\_\_\_\_ (١) س، ب: أحوال. (٢) م: الجوهر. (٣) ن، س: وأفلاطن. (١)

٥٨٥- "وَقَدْ يَجْعَلُونَ قُوَى النَّفْسِ الَّتِي تَقْتَضِي فِعْلَ الْخَيْرِ هِيَ الْمَلَائِكَةُ، وَقُوَاهَا الَّتِي تَقْتَضِي الشَّرَّ هِيَ الشَّيَاطِينُ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّتِي تَنْزِلُ عَلَى الرُّسُلِ، وَالْكَلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَنْبِيَاءِ، لَيْسَ فِي الْخَارِجِ، بِمَنْزِلَةِ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ، وَمَا يَخْصُلُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَمْرُورِينَ (١) وَأَصْحَابِ الرِّيَاضَةِ ؛ حَيْثُ يَتَحَيَّلُ فِي نَفْسِهِ أَشْكَالًا نُورَانِيَّةً، وَيَسْمَعُ فِي نَفْسِهِ أَصْوَاتًا، فَبِئْسَ هِيَ عِنْدَهُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ، وَذَلِكَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ مُنْفَصِلٌ. وَلِهَذَا يَدَّعِي أَحَدُهُمْ أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ كَمَا كَلَّمَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، أَوْ أَعْظَمَ بِمَا كَلَّمَ مُوسَى ؛ لِأَنَّ مُوسَى كَلَّمَ عِنْدَهُمْ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ فِي نَفْسِهِ، وَهُمْ يُكَلِّمُونَ بِالْمَعَانِي الْمَجَرَّدَةِ الْعَقْلِيَّةِ. وَصَاحِبُ "مَشْكَاتِ الْأَنْوَارِ" وَ "الْكُتُبِ الْمَضْنُونِ بِمَا عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا" (٢) وَقَعَ فِي كَلَامِهِ قِطْعَةً مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَقَدْ كَفَرَهُمْ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرِ، وَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَى مُطَالَعَةِ الْبُحَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا. وَمِنْ هُنَا سَلَكَ صَاحِبُ "خَلْعِ التَّعْلِينِ" "ابْنُ قَسِيٍّ (٣) وَأَمثَالُهُ، وَكَذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) ن، س، ب: الْمَمْرُورِينَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي "لِسَانِ الْعَرَبِ" : "وَالْمَرَارَةُ: الَّتِي فِيهَا الْمِرَّةُ. وَالْمِرَّةُ: إِحْدَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ. ابْنُ سَيِّدَةَ: وَالْمِرَّةُ مِرَاجٌ مِنْ أَمْرِجَةِ الْبَدَنِ. . . وَالْمَمْرُورُ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْمِرَّةُ" وَيَقُولُ **ابْنُ سِينَا** فِي "الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ" ٣، ٤/ ٨٧١ - ٨٧٢: "وَقَدْ يُشَاهِدُ قَوْمٌ مِنَ الْمَرْضَى وَالْمَمْرُورِينَ صُورًا مُحْسُوسَةً ظَاهِرَةً حَاضِرَةً، وَلَا نِسْبَةَ لَهَا إِلَى مُحْسُوسٍ خَارِجٍ، فَيَكُونُ انْتِفَاشُهَا إِذَنْ مِنْ سَبَبٍ بَاطِنٍ أَوْ سَبَبٍ مُؤَثِّرٍ فِي سَبَبٍ بَاطِنٍ" (٢) وَهُوَ الْغَزَالِيُّ. (٣) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قَسِيٍّ، رُومِي الْأَصْلِ، مِنْ بَادِيَةِ شَلَبِ، اسْتَعْرَبَ وَتَأَدَّبَ وَقَالَ الشَّعْرَ، ثُمَّ عَكَفَ عَلَى الْوَعْظِ وَكَثُرَ مُرِيدُوهُ، فَادَّعَى أَنَّهُ الْمَهْدِيُّ وَتَسَمَّى بِالْإِمَامِ. ثَارَ عَلَى دَوْلَةِ الْمُتَمَكِّينَ وَاشْتَرَكَ فِي الْأَحْدَاثِ السِّيَاسِيَّةِ إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٤٦ هـ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الْحُلَّةِ السَّيَرَاءِ، ص. ١٩٩ - ٢٠٣، الْأَعْلَامُ ١/ ١١٣ - ١١٤. وَكِتَابِهِ "خَلْعِ التَّعْلِينِ" طُبِعَ بِبَيْرُوتَ. (٢)

٥٨٦- "لِلْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ، أَوْ مُشْرُوطٌ بِنَفْيِ (١) الْأُمُورِ التَّبُوتِيَّةِ عَنِ اللَّهِ، أَوْ نَفْيِ الْأُمُورِ التَّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ، وَقَدْ يَقُولُونَ: هُوَ وَجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ حَالٌ فِيهَا، أَوْ لَا هَذَا وَلَا هَذَا. فَهَذَا عِنْدَهُمْ غَايَةُ كُلِّ رَسُولٍ وَنَبِيِّ (٢) : التَّبُوتُ عِنْدَهُمْ الْأَخْذُ عَنِ الْقُوَّةِ الْمُتَحَيَّلَةِ الَّتِي صَوَّرَتْ الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةَ فِي الْمُثُلِ الْحَيَالِيَّةِ، وَيُسَمُّوْهَا الْقُوَّةَ الْقُدْسِيَّةَ ؛ فَلِهَذَا جَعَلُوا الْوِلَايَةَ فَوْقَ التَّبُوتِ. وَهَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْمَلَا حِدَةِ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ ظَهَرُوا فِي قَالِبِ التَّصَوُّفِ وَالتَّنَسُّكِ وَدَعَاى التَّحْقِيقِ وَالتَّأَلُّهِ (٣) ، وَأَوَّلِيكَ ظَهَرُوا فِي قَالِبِ التَّشْيِيعِ وَالْمُوَالَاةِ، فَأَوَّلِيكَ يُعْظَمُونَ شُيُوحَهُمْ حَتَّى يَجْعَلُوهُمْ أَفْضَلَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ يُعْظَمُونَ الْوِلَايَةَ حَتَّى يَجْعَلُوهَا أَفْضَلَ مِنَ التَّبُوتِ، وَهَؤُلَاءِ يُعْظَمُونَ أَمْرَ الْإِمَامَةِ، حَتَّى قَدْ يَجْعَلُونَ الْأَيِّمَةَ أَعْظَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْإِمَامَ أَعْظَمَ مِنَ النَّبِيِّ، كَمَا يَقُولُهُ

(١) منهاج السنة النبوية ١٨/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٢١/٨

الإسماعيلية. وكلاهما أساطين الفلاسفة (٤) الذين يجعلون النبي فيلسوفاً، ويقولون: إنه يختص بقوة قدسية، ثم منهم من يفضل النبي على الفيلسوف، ومنهم من يفضل الفيلسوف على النبي. ويزعمون أن النبوة \_\_\_\_\_ (١) ن: ينفي. (٢) ب: ومبني. (٣) ن: والتأله وذلك، س، ب: وأمثال ذلك. (٤) ن: وكلاهما يبطنان الفلاسفة، م: وكلاهما أساطين الفلاسفة. ولعل الصواب ما أثبتته، والمقصود أن كلا من المتصوفة والشيعية والإسماعيلية من أساطين الفلاسفة مثل **ابن سينا** وابن عربي وغيرهما يقولون كذا وكذا. إلخ. (١)

٥٨٧- "مكتسبة، وهؤلاء يقولون (١): إن النبوة عبارة عن ثلاث صفات، من حصلت له فهو نبي: أن يكون له قوة قدسية حدسية ينال بها العلم بلا تعلم، وأن تكون نفسه قوية لها تأثير في هوى العالم، وأن يكون له قوة يتحلى بها ما يعقله، ومرتباً في نفسه، ومسموعاً في نفسه. هذا كلام **ابن سينا** وأمثاله في النبوة، وعنه أخذ ذلك الغزالي في كتبه "المضنون بها على غير أهلها". وهذا القدر الذي ذكره يحصل لخلق كثير من آحاد الناس ومن المؤمنين، وليس هو من أفضل عموم المؤمنين، فضلاً عن كونه نبياً، كما بسط في موضعه. وهؤلاء قالوا هذا لما احتاجوا إلى الكلام (٢) في النبوة على أصول سلفهم الدهرية، القائلين بأن الأفلاك قديمة أزلية، لا مفعولة لفاعل بقدرته واختياره، وأنكروا علمه بالجزئيات، ونحو ذلك من أصولهم الفاسدة؛ فتكلم هؤلاء في النبوة على أصول أولئك. وأما القدماء - أرسطو وأمثاله - فليس لهم في النبوة كلام محصل. والواحد (٣) من هؤلاء يطلب أن يصير نبياً، كما كان الشهروردي المقتول يطلب أن يصير نبياً، وكان قد جمع بين النظر والتأله، وسلك نحواً من مسلك الباطنية، وجمع بين فلسفة الفرس واليونان، وعظم أمر الأنوار، وقرب دين المجوس الأول، وهي نسخة الباطنية الإسماعيلية، وكان له \_\_\_\_\_ (١) س، ب: ويقولون. (٢) س، ب: في الكلام. (٣) ن، س، ب: فالواحد. (٢)

٥٨٨- "**وابن سينا** وأتباعه يقولون: الوجود الواجب هو الوجود المقيّد بسلب الأمور النبوتية دون السلبية، وهذا أبعد عن الوجود في الخارج من المقيّد بسلب الوجود والعدم، وإن كان ذلك ممتنعاً في الوجود والمعدوم. فقلت لأولئك المدعين للتحقيق: أنتم بنيتم أمركم على القوانين المنطقية، وهذا الوجود المطلق بشرط الإطلاق، المقيّد بسلب التقيض عنه، لا يوجد في الخارج (\*) باتفاق العقلاء، وإنما يُقدّر في ذهن تقدير، وإلا فإذا قدرنا إنساناً مطلقاً، واشترطنا فيه أن لا يكون موجوداً ولا معدوماً، ولا واحداً ولا كثيراً، لم يوجد في الخارج، بل نفرض في ذهن، كما نفرض الجمع بين (\*) (١) التقيضين، فنرفض رفع (٢) التقيضين كرفض الجمع بين التقيضين. ولهذا كان هؤلاء تارة يصفونه بجمع التقيضين أو الإمساك عنهما، كما يفعل ابن عربي وغيره كثيراً (٣)، وتارة يجمعون بين هذا وهذا، كما يوجد أيضاً في كلام أصحاب "البطاقة" وغيرهم. فإذا قالوا مع ذلك:

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٤/٨

إِنَّهُ مُبْدِعُ الْعَالَمِ، وَشَرَطُوا فِيهِ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِثُبُوتٍ وَلَا انْتِفَاءٍ (٤) - كَانَ تَنَاقُضًا ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ مُبْدِعًا لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا مَوْجُودٌ وَاجِبٌ، وَشَرَطُوا فِيهِ التَّجْرِيدَ عَنِ التَّقْيِضِ - كَانَ تَنَاقُضًا. \_\_\_\_\_ (١) : مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). (٢) رَفَعُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م). (٣) م: بِكَثْرَةٍ. (٤) م: بِثُبُوتِ الْإِنْتِفَاءِ". (١)

٥٨٩ - "وَوُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ، لَكِنْ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ قَدْ يُمَازِلُ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ، وَيَجُوزُ عَلَى أَحَدِ الْمَثَلَيْنِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ. وَأَمَّا الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، بَلِ التَّبَاطُؤُ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ خَلْقِهِ فِي صِفَاتِهِ، أَعْظَمُ مِنَ التَّبَاطُؤِ الَّذِي بَيْنَ أَعْظَمِ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَحْقَرِهَا. وَأَمَّا الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ الْعَامُّ الْمَشْتَرَكُ فِيهِ، فَذَلِكَ - كَمَا ذَكَرْنَا - لَا يُوجَدُ كُلِّيًّا إِلَّا فِي الذِّهْنِ. وَإِذَا كَانَ الْمُتَّصِفَانِ بِهِ بَيْنَهُمَا نَوْعٌ مُوَافَقَةٌ وَمُشَارَكَةٌ وَمُشَاهَاةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ (١) مَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الْقَدْرَ الْمَشْتَرَكُ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ فَإِنَّ اللَّهَ مُتَّصِفٌ بِهِ، فَالْمَوْجُودُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ، أَوِ الْعَلِيمُ أَوِ الْحَيُّ، مَهْمَا قِيلَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ مِنْ وَجُوبٍ وَامْتِنَاعٍ وَجَوَازٍ، فَاللَّهُ مَوْصُوفٌ بِهِ، بِخِلَافِ وَجُودِ الْمَخْلُوقِ وَحَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يُوصَفُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الرَّبُّ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ. فَمَنْ فَهِمَ هَذَا انْخَلَّتْ عَنْهُ إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ، يَعْثُرُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَذْكَيَاءِ، النَّاطِقِينَ فِي الْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ، فَهَذَا أَحَدُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْوُجُودِ الْوَاجِبِ، وَهُوَ الْمُطْلَقُ بِشَرَطِ الْإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ أَكْمَلُهَا فِي التَّعْطِيلِ وَالْإِلْحَادِ. وَالثَّانِي قَوْلُ **ابْنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ: إِنَّهُ هُوَ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ \* بِالْمُقَيَّدِ السَّلْبِيِّ \_\_\_\_\_ (١) ب: فَإِنَّ. (٢)

٥٩٠ - "مَوْجُودٌ يَكُونُ هُوَ (١) نَفْسُهُ مَعَ هَذَا الْمُعَيَّنِ، وَهُوَ نَفْسُهُ مَعَ هَذَا الْمُعَيَّنِ ؛ فَإِنَّ هَذَا (٢) مُخَالَفٌ لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ **ابْنَ سِينَا** مَذْهَبُهُ أَنَّ الْوُجُودَ الْوَاجِبَ لِنَفْسِهِ هُوَ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ بِسَلْبِ جَمِيعِ الْأُمُورِ الثَّبُوتِيَّةِ، لَا بِجَعْلِهِ مُقَيَّدًا (٣) بِسَلْبِ التَّقْيِضِ، أَوْ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ التَّقْيِضِ، كَمَا فَعَلَ السَّجِسْتَانِيُّ وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْقَرَامِطَةِ [وَعِزَّهُمْ] (٤) ، وَعَبَّرَ **ابْنُ سِينَا** عَنْ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ بِأَنَّهُ لَا يَعْزُضُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَقَائِقِ، أَوْ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَاهِيَّاتِ ؛ \* لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْوُجُودَ يَعْزُضُ لِلْمُمَكِّنَاتِ، وَهُوَ يَقُولُ: وَجُودُ الْوَاجِبِ نَفْسُ مَاهِيَّتِهِ. وَالْجَمْعُ هُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْقَرْيَ بَيْنَهُمَا أَنَّ عِنْدَهُ: هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرَطِ سَلْبِ الْمَاهِيَّاتِ \* (٥) عَنْهُ، فَلَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ سِوَى الْوُجُودِ الْمُقَيَّدِ بِالسَّلْبِ. وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَاتَّبَاعُهُمْ وَجَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ فَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ حَقِيقَةٌ يَخْتَصُّ بِهَا، لَا تُمَازِلُ (٦) شَيْئًا مِنَ الْحَقَائِقِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ. وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ يَقُولُونَ: هِيَ مَوْجُودَةٌ بِوُجُودِ زَائِدٍ عَلَى حَقِيقَتِهَا. \_\_\_\_\_ (١) عِبَارَةٌ "يَكُونُ هُوَ": سَاقِطَةٌ مِنْ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٣١/٨

(م). (٢) عِبَارَةٌ " فَإِنَّ هَذَا " : سَاقِطَةٌ مِنْ (م). (٣) م : مُقَدَّرًا. (٤) وَغَيْرِهِمْ : سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَفِي (س) : وَغَيْرِهِ. (٥) : مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). (٦) ن ، م ، س : لَا يُمَثَّلُ. (١)

٥٩١- "وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَيَقُولُونَ: الْحَقَائِقُ الْمَخْلُوقَةُ لَيْسَتْ فِي الْخَارِجِ، إِلَّا الْمَوْجُودُ الَّذِي هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا ذَهْنِيًّا، وَالْآخَرُ خَارِجِيًّا، فَإِذَا جُعِلَتِ الْمَاهِيَةُ أَوْ الْحَقِيقَةُ اسْمًا لِمَا فِي الذَّهْنِ، كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَا فِي الْخَارِجِ. وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: الوجودُ الذَّهْنِيُّ فَهُوَ الْمَاهِيَةُ الذَّهْنِيَّةُ، وَإِذَا قِيلَ: الْمَاهِيَةُ الْخَارِجِيَّةُ فَهِيَ الوجودُ الْخَارِجِيُّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمَخْلُوقِ فَالْخَالِقُ أَوَّلَى.

وَمَذْهَبُ **ابن سينا** معلوم الفسادِ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ بَعْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ الْمَوْجُودَانِ فِي مُسَمًّى الوجودِ، لَمْ يُمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُجَرَّدِ السَّلْبِ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمُشْتَرَكَيْنِ لَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِ الْعَدَمِ الْمَحْضِ ؛ إِذِ الْعَدَمُ الْمَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِمْتِيَاُزُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَا يَكُونُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمَوْجُودَيْنِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا أَمْرًا ثُبُوتِيًّا، أَوْ مُتَضَمِّنًا لِأَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ.

وَهَذَا مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهُمْ فِي الْمَنْطِقِ، فَكَيْفَ يَكُونُ وجودُ الرَّبِّ مُمَثِّلًا لوجودِ الْمُمْكِنَاتِ فِي مُسَمًّى الوجودِ (١) وَلَا يَمْتَأَزُ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ إِلَّا بِعَدَمِ مُحْضٍ لَا ثُبُوتَ فِيهِ؟

بَلْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ أَيُّ مَوْجُودٍ قَدَّرَ أَكْمَلَ مِنْ هَذَا الْمَوْجُودِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَوْجُودَ مُحْتَصٌّ - مَعَ وجودِهِ - بِأَمْرِ ثُبُوتِيٍّ عِنْدَهُ، وَالوجودُ الْوَاجِبُ لَا يَخْتَصُّ عِنْدَهُ إِلَّا بِأَمْرِ عَدَمِيٍّ، مَعَ تَمَثُّلِهِمَا فِي مُسَمًّى الوجودِ. فَهَذَا الْقَوْلُ يَسْتَلْزِمُ مُثَالَّةَ الوجودِ الْوَاجِبِ لوجودِ كُلِّ مُمَكِّنٍ فِي

(١) م : الْمَوْجُودِ. ". (٢)

١- "الخطابي وكل من اثبت حدوث العالم بحدوث الأعراض كأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وأبي الوفاء بن عقيل وغيرهم ممن سلك في إثبات حدوث العالم هذه الطريقة التي أنشأها قبلهم المعتزلة وهو أيضا قول كثير من الفلاسفة الأوائل والمتأخرين **كابن سينا** وغيرهوا المنصوص عن الإمام أحمد إنكار نفي ذلك ولم يثبت عنه إثبات لفظ الحركة وإن أثبت أنواعا قد يدرجها المثبت في جنس الحركة فإنه لما سمع شخصا يروى حديث النزول ويقول ينزل بغير حركة". (٣)

(١) منهاج السنة النبوية ٣٧/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٨/٨

(٣) الاستقامة ٧٢/١

٢- "السمع فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مُبَاحٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ حَرَامٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ وَاجِبٌ وَهَذَا بِمَا اعْتَصَدَ بِهِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي مَسْأَلَةِ السَّمْعِ وَهَذَا مُتَّهَمٌ بِالزُّنْدَقَةِ وَكَذَلِكَ **ابن سينا** فِي إِشَارَاتِهِ أَمَرَ بِسَمْعِ الْأَلْحَانِ وَبِعَشْقِ الصُّوْرِ وَجَعَلَ ذَلِكَ بِمَا يُرْكِي النُّفُوسَ وَيَهْذِبُهَا وَيَصْفِيهَا وَهُوَ مِنْ". (١)

٣- "وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَفْعَلُهُ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَزَهِّدَةِ مِنْ كَشْفِ سُوءَاتِهِمْ فِي سَمَاعَتِهِمْ وَحَمَامَتِهِمْ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَيَقُولُونَ هَذَا طَرِيقُنَا وَهَذَا فِي طَرِيقِنَا فَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا﴾ وَابْلَغَ مِنْ ذَلِكَ تَعَبُّدُ طَوَائِفٍ مِنَ الْمُتَزَهِّدَةِ وَالْمُتَعَبِّدَةِ بِمَعَاشِرَةِ الْأَحْدَاثِ الْمُرْدَانِ وَالنِّسَاءِ الْأَجَانِبِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ وَالْخُلُوءِ بِهِمْ وَالْحُبِّ وَالْهَوَى فِيهِمْ وَبِمَا قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْقَاسِحَةِ الْكُبْرَى هَذَا ابْتِدَاءُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الصَّابِئَةِ وَغَيْرِ الصَّابِئَةِ الَّذِينَ هُمْ أَوْلِيَاءُ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ هُمْ مُشْرِكُونَ كَمَا ذَكَرَ **ابن سينا** فِي إِشَارَاتِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ يَمَّا يَعِينُ عَلَى السُّلُوكِ وَالتَّأَلُّهِ الْعِشْقُ الْعَفِيفُ وَاسْتِمَاعُ الْأَصْوَاتِ الْمَلْحَنَةِ كَمَا ذَكَرَ أَيْضًا الشَّرْكَ بِعِبَادَةِ الصُّوْرِ وَيَذَكِّرُ هُوَ وَطَائِفَتُهُ عِبَادَةَ الْكُوكِبِ هَذَا فِي النَّصَارَى أَيْضًا مِنْهُ جَانِبٌ قَوِي وَهُمْ أَيْضًا قَدْ ابْتَدَعُوا شُرَكَاءَ لَمْ يَنْزِلِ اللَّهُ بِهِ سُلْطَانًا كَمَا قَالَ تَعَالَى اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ". (٢)

٤- "وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الظُّلْمَةَ قَدِيمَةٌ أَرْلِيَّةٌ مَعَ أَهْلِهَا مَذْمُومَةٌ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ مُمَازِلَةً لِلنُّورِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ هِيَ حَادِثَةٌ، وَأَنَّ النُّورَ فَكَّرَ فِكْرَةً رَدِيئَةً، فَحَدَّثَتِ الظُّلْمَةُ عَنْ تِلْكَ الْفِكْرَةِ الرَّدِيئَةِ. فَقَالَ لَهُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ: أَنْتُمْ بِزَعْمِكُمْ كَرِهْتُمْ أَنْ تُضَيِّقُوا إِلَى الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ مَا فِي الْعَالَمِ مِنَ الشَّرِّ وَجَعَلْتُمُوهُ خَالِقًا لِأَصْلِ الشَّرِّ، وَهَؤُلَاءِ مَعَ إِبْنَائِهِمْ اثْنَيْنِ وَتَسْمِيَةِ النَّاسِ لَهُمْ بِالتَّنَوُّبَةِ فَهُمْ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّرَّيْرَ مُمَازِلٌ لِلْخَيْرِ. وَكَذَلِكَ الدَّهْرِيَّةُ دَهْرِيَّةُ الْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرُهُمْ، مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الصَّنَاعَ لِلْعَالَمِ، كَالْقَوْلِ الَّذِي أَظْهَرَهُ فِرْعَوْنُ لَعَنَهُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ بِعِلَّةٍ يَتَحَرَّكُ الْفَلَكَ لِلتَّشْبِيهِ بِهَا كَأَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِالْمُوجِبِ بِالذَّاتِ الْمُسْتَلَزِمِ لِلْفَلَكَ **كَابِنِ سينا**". (٣)

٥- "وَالشُّهُرُورِدِيُّ الْمُفْتُولُ بِحَلَبٍ وَأُمَثَالُهُمَا مِنْ مُتَفَلِّسَةِ الْمَلِكِ. وَأَمَّا مُشْرِكُو الْعَرَبِ وَأُمَثَالُهُمْ فَكَانُوا مُقَرَّبِينَ بِالصَّنَاعِ، وَبِأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَكَانَتْ عَقِيدَةُ مُشْرِكِي الْعَرَبِ خَيْرًا مِنْ عَقِيدَةِ هَؤُلَاءِ الْفَلَاسِفَةِ الدَّهْرِيَّةِ إِذْ كَانُوا مُقَرَّبِينَ بِأَنَّ هَذِهِ السَّمَاوَاتِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ حَادِثَةٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَمِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ الثَّلَاثَةِ: الْمُسْلِمُونَ، وَالْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى، وَمِنْ الْمَجُوسِ، وَالْمُشْرِكِينَ، وَهَؤُلَاءِ الدَّهْرِيَّةُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاوَاتِ أَرْلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ لَمْ تَزَلْ، وَكَانَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ يَقْرَءُونَ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ يَفْعَلُ بِمَشِيئَتِهِ وَيُجِيبُ دُعَاءَ الدَّاعِي إِذَا دَعَاهُ، وَهَؤُلَاءِ الْمُتَفَلِّسَةُ الدَّهْرِيَّةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا بِمَشِيئَتِهِ وَلَا يُجِيبُ دُعَاءَ الدَّاعِي، بَلْ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الدَّاعِي مِنْ هَذَا الدَّاعِي وَلَا يَعْرِفُ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مُوسَى مِنْ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ

(١) الاستقامة ٢٣٩/١

(٢) الاستقامة ١٧٧/٢

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٢/١



مِنْ رُسُلِهِ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ عِلْمَهُ مُطْلَقًا كَأَسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْلَمُ الْكَلِّيَّاتِ **كَابْنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ". (١)

٦- "وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ فَهُوَ جُزْءٌ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا الْكَلِّيَّاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْمُعَيَّنَةِ لَا الْأَفْلاكَ وَلَا الْأَمْلاكَ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ بِأَعْيَانِهَا، وَالِدُّعَاءُ عَنْدهُمْ: هُوَ تَصَوُّفُ النَّفْسِ الْقَوِيَّةِ فِي هَيُولِي الْعَالَمِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ **ابْنُ سِينَا** وَأَمثالُهُ، وَرَعَمُوا أَنَّ اللَّوْحَ الْمُحْفُوظَ هُوَ النَّفْسُ الْفَلَكِيَّةُ، وَأَنَّ حَوَادِثَ الْأَرْضِ كُلَّهَا إِنَّمَا تَخْدُثُ عَنْ حَرَكَةِ الْفَلَكِ، كَمَا قَدْ بَسَطَ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكُونُوا يُشْبِثُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، بَلْ وَلَا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَوَاكِبَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ خَلَقَتْ الْعَالَمَ، وَلَا أَنَّ الْأَصْنَافَ تَخْلُقُ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ قَوْمَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ النَّجْمَ أَوْ الشَّمْسَ أَوْ الْقَمَرَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، أَوْ أَنَّ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ هَذَا رَبِّي أَرَادَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا بَيِّنًا، بَلْ قَوْمُ إِبْرَاهِيمَ كَانُوا مُقَرِّينَ بِالصَّانِعِ، وَكَانُوا يُشْرِكُونَ بِعِبَادَتِهِ كَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ". (٢)

٧- "الذَّائِي وَالْعَرَضِيَّ اللَّازِمِ إِذَا كَانَ كِلَاهُمَا لَازِمًا لِلْمَوْصُوفِ، بَلْ ذَكَرُوا ثَلَاثَةً فُرُوقٍ، وَالثَّلَاثَةُ بَاطِلَةٌ، وَاعْتَرَفَ خُذَّافُهُمْ بِبُطْلَانِهَا، كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الذَّائِيَّ يَنْبُتُ لِلْمَوْصُوفِ، بِلا وَسْطٍ، وَالْعَرَضِيَّ اللَّازِمِ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِوَسْطٍ. ثُمَّ خُذَّافُهُمْ يُفَسِّرُونَ الْوَسْطَ بِالذَّلِيلِ، كَمَا فَسَّرَهُ **ابْنُ سِينَا**. وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَسِّرُ الْوَسْطَ بِصِفَةٍ قَائِمَةٍ لِلْمَوْصُوفِ، كَمَا يُفَسِّرُهُ الرَّازِي وَغَيْرُهُ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا مُرَادَ أُولَئِكَ فَزَادَ غَلَطُهُمْ، وَأُولَئِكَ أَرَادُوا بِالْوَسْطِ الدَّلِيلَ، كَمَا يُرِيدُونَ بِالْخُذِّ الْوَسْطَ مَا يُقَرَّنُ بِاللَّامِ فِي قَوْلِكَ: لِأَنَّهُ، فَصَارَ الْعَرَضِيُّ اللَّازِمُ عَنْدهُمْ مَا يَعْلَمُ ثُبُوتَهُ لِلْمَوْصُوفِ بِدَلِيلٍ، وَهَذَا لَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِيقَةٍ ثَابِتَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ هَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَالَمِ بِالصِّفَاتِ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ تَامَ التَّصَوُّرِ فَيَعْلَمُ لُزُومَ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، بِلا دَلِيلٍ". (٣)

٨- "وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَكُونُ تَامَ التَّصَوُّرِ فَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ، ثُمَّ كُلُّ مَا كَانَ مُسْتَلَزِمًا لَشَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ تَحْقِيقِهِ تَحْقِيقُ الْمَدْلُولِ، فَيَكُونُ الْوَسْطُ كُلُّ مَا كَانَ مُسْتَلَزِمًا لِلْعَرَضِ، فَيَكُونُ الْعَرَضُ لَازِمًا لِلَّازِمِ. وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ مَا يَلْزَمُ، بِلا وَسْطٍ، وَقَدْ مَثَّلُوا ذَلِكَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ فِي الْعَدَدِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ، وَالثَّلَاثَةُ فَرْدٌ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، لَكِنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ خَمْسِمِائَةٍ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ نِصْفُ أَلْفٍ وَسِتَّةٍ وَثَمَانِينَ، قَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، وَقَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى تَأْمُلٍ وَفِكْرٍ. وَهُمْ يَقُولُونَ مَا يَقُولُ **ابْنُ سِينَا** أَفْضَلُ مُتَأَخِّرِيهِمْ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ الْمُتَنَقِّسَ إِلَى الْكَيْفِ وَالْكَمِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ هُوَ ذَائِيٌّ لِمَوْصُوفَاتِهِ. وَاللُّوْنُ الْمُتَنَقِّسُ إِلَى السَّوَدَاءِ وَالْبَيَاضِ هُوَ ذَائِيٌّ لِلْمُتَلَوِّنِ، وَالسَّوَادِيَّةُ وَالْبَيَاضِيَّةُ صِفَتَانِ ذَاتِيَّتَانِ، بِخِلَافِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ. قَالُوا: لِأَنَّ كَوْنَ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٣/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٥٤/١

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٨٢/٣

هَذَا أَسْوَدٌ وَأَبْيَضٌ وَعَرَضًا قَائِمًا بغيره، لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَنَظَرٍ بِخِلَافِ كَوْنِ هَذَا الْعَدَدِ رَؤُوحًا أَوْ فَرْدًا، فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ أَوْ لَا يَنْقَسِمُ". (١)

٩- "وَالْعِلَّةُ الْأُولَى يُسَمِّيَهَا أَرِسْطُو وَاتَّبَاعُهُ جَوْهَرًا، وَلَا يُسَمِّيَهَا وَاجِبَ الوجود، وَأَمَّا مُتَأَخِّرُوهُمْ **كَابْنِ سِينَا** وَاتَّبَاعُهُ يُسَمُّوْهَا وَاجِبَ الوجود، وَلَا يُسَمُّوْهَا جَوْهَرًا، وَالْكَلَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، إِذِ الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي يَقُولُونَ هِيَ مَوْضُوعُ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، وَهِيَ الْمَجْرَدَةُ عِنْدَهُمْ عَنِ الْمَادَّةِ فِي الذِّهْنِ وَالْخَارِجِ، هِيَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وُجُودُهَا فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ. فَإِنَّ الوجودَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ لَا يُوْجَدُ عَامًّا كُلِّيًّا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ، وَالْحَيَوَانَ الْعَامَّ الْكُلِّيَّ لَا يُوْجَدُ عَامًّا كُلِّيًّا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ. وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بَعْدَ النِّسْخِ وَالتَّبْدِيلِ، أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ فِي الْأُمُورِ الْإِلَهِيَّةِ مِنْهُمْ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَلَكِنْ نَبَهْنَا عَلَيْهَا لِتَعْلُقِهَا هُنَا بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى: إِنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ الثَّلَاثَ هِيَ جَوْهَرِيَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا، وَأَنَّهُمْ إِنْ عَنُوا بِذَلِكَ مَا يَعْنِيهِ هَؤُلَاءِ بِالذَّاتِيَّةِ، فَقَوْلُهُمْ بَاطِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ بَاطِلٍ. فَإِنَّ تَفْرِيقَ هَؤُلَاءِ الْيُونَانِ فِي الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ لِلْمَوْجُودِ، وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ لِلْمَاهِيَّةِ، وَالْعَرَضِيِّ اللَّازِمِ". (٢)

١٠- "قَالَ بِاتِّحَادِهِ وَحُلُولِهِ فِيهَا، كَانَ قَوْلُهُ شَرًّا مِنْ قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُجَسِّمَةِ. كَمَا أَنَّ الْمُتَفَلِّسَةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْأَفْلَاقَ أَجْسَامًا قَدِيمَةً أَرْزَلِيَّةً وَاجِبَةً بِنَفْسِهَا أَوْهَا عِلَّةٌ تَنْشَبُ بِهَا كَمَا يَقُولُهُ "أَرِسْطُو" وَذَوُوهُ، أَوْ يُنْتَبُونَ لَهَا عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ، لَمْ تَزَلْ مُقَارِنَةً لَهَا، كَمَا يَقُولُهُ "ابْنُ سِينَا" وَأَمْثَالُهُ. وَهَؤُلَاءِ قَوْلُهُمْ شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمُشْرِكِي الْعَرَبِ الَّذِينَ يُنْتَبُونَ لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَالِقًا خَلَقَهَا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ. وَلَوْ قَالَ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ جِسْمٌ فَعَايَنُهُ أَنْ يُنْتَبِتَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الْقَمَنِ أَثَبَتَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا وَاجِبَ الوجودِ بِنَفْسِهِ الْكَمَالِ، كَانَ قَوْلُهُ شَرًّا مِنْ قَوْلِ هَذَا. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُجَسِّمَةَ الَّذِينَ يُنْتَبُونَ جِسْمًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا وَاجِبَ الوجودِ بِنَفْسِهِ عَالِمًا بِكُلِّ شَيْءٍ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَحْلُلُهُ الْحَوَادِثُ وَتَقُومُ بِهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ - خَيْرٌ مِنْ قَوْلِ الْفَلَّاسِقَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَفْلَاقَ أَجْسَامًا قَدِيمَةً أَرْزَلِيَّةً وَاجِبَةَ الوجودِ بِنَفْسِهَا، كَمَا يَقُولُهُ "أَرِسْطُو" وَذَوُوهُ، وَخَيْرٌ مِنَ النَّصَارَى أَيْضًا. الْوَجْهُ الثَّلَاثَ عَشَرَ: قَوْلُهُمْ: مَنْ قَالَ: ثَلَاثَةُ آلِهَةٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ مُتَّفِقَةٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ مُرَكَّبَةٍ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ وَالتَّكْثِيرَ وَالتَّبْعِيضَ وَالتَّشْبِيهَ - فَنَحْنُ نَلْعَنُهُ وَنُكْفِرُهُ. فَيُقَالُ لَهُمْ: وَأَنْتُمْ أَيْضًا تَلْعَنُونَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَسِيحَ لَيْسَ هُوَ إِلَهٌ حَقٌّ مِنْ إِلَهٍ حَقٍّ، وَلَا هُوَ مُسَاوِي الْأَبِ فِي الْجَوْهَرِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ". (٣)

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٨٣/٣

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٩١/٣

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٦٣/٤

١١- "جوهرًا. وهذا قول ابن سينا وأمثاله من متأجري المتفلسفة. وأمّا قدماء الفلاسفة؛ كأرسطو وأمثاله؛

فكانوا يُسمونه جوهرًا؛ وعنه أخذت النصارى هذه التسمية؛ فإن أرسطو كان قبل المسيح". (١)

١٢- "وعلة فاعلة، ولا يُسمى واجب الوجود. ولا قسم الموجودات إلى واجب قديم وممكن قديم، بل ذلك

فعل المتأخرين؛ كابن سينا وأمثاله، وقد بسطنا الكلام عليهم في غير هذا الموضع. والمتأخرون الذين سمعوا كلام أهل الملل أَرادوا إصلاح كلامه وتقريره إلى العقول، لعله يُوافق ما علم بصريح المعقول وصحيح المنقول. فتكلم عليه ثابت بن قرة وبيّن أنّ الفلك لا قوام له إلا بطبيعته ولا قوام لطبيعته إلا بحركته، ولا قوام لحركته الإرادية إلا بمحرك لها. وزعموا أنّ المحرك يجب أن لا يكون متحركًا، وقرروا ذلك بأدلة". (٢)

١٣- "فاسدة، قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع؛ فقالوا: إنه إنما تحرك الفلك من جهة نسبة

الفلك به، وإن لم يكن هو القادر على تحريك الفلك، بل ولا شعور منه بالفلك. وعبر عن ذلك ابن رشد الفيلسوف وأمثاله؛ فقالوا: إنه يأمر الفلك بالحركة وقوام الفلك بطاعته لأمر الله. مع أنه عندهم لا إرادة له ولا علم له بما يأمر به، بل كونه أمرًا وهو معنى كون الفلك يتشبه به، كما يأمر المعشوق عاشقه أن يجبه، وإن كان المعشوق لا شعور له ولا إرادة في أن يجبه ذلك. ثم لو قدر أنه هو الأمر؛ فإما يصدر بسبب أمره، مجرد حركة الفلك؛ ولهذا شبهوا ذلك بأمر السلطان لعسكره بأمر يُطيعونه فيه، فجعلوا الحركات معلولة بهذا الاعتبار، لم يُنبأوا أنه أبدع شيئًا من الأفلاك والعناصر والمولدات ولا العقول ولا النفوس، لا أبدع أعيانها ولا صفاتها، ولا أفعالها، بل غايته أن يكون أمرًا لها بالحركة؛ كأمر الملك لعسكره، مع أنه عندهم ليس أمرًا بالحقيقة، بل ولا علم له بشيء من الموجودات، بل غايته ما يزعم أرسطو وأتباعه أن للفلك حاجة إليه من جهة تشبهه به، وأمّا كونه هو علية موجبة للفلك، فإما يقول هذا من يفوله من متأجريهم كابن سينا. وأمّا الفارابي؛ فهو الذي وسع القول في هذا الباب". (٣)

١٤- "وقسم الوجود إلى واجب وممكن، وجعل الأفلاك ممكنة واجبة به، وفي ذلك من الفساد والاضطراب

ما قد بسط في غير هذا الموضع. وبنى ابن سينا الكلام في نفي صفاته على كونه واجب الوجود. وأمّا الفارابي في كتاب "آراء المدينة الفاضلة" وغير ذلك فاعتمد على كونه أول، وكذا أرسطو في كتاب "أثولوجيا" اعتمد على كونه هو الأول، وشبهه بالأول في العدد، وعلى ذلك بنوا نفي". (٤)

١٥- "ومعلوم أن المنتسبين إلى الإسلام من أتباع الفلاسفة؛ كالفارابي وابن سينا والشهرزدي المقتول،

وابن رشد الحفيد إمامهم، أخطئ بهم وأعلم من النصارى. وكُتِبَ الفلاسفة التي صارت إلى الإسلام، من الطب

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٩/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣١/٥

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٢/٥

وَالْحِسَابِ وَالْمَنْطِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَذِهِ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَجَاءَ كَلَامُهُمْ فِيهَا خَيْرًا مِنْ كَلَامِ أُولَئِكَ الْبُونَانِ. وَالنَّصَارَى وَالْيَهُودُ إِنَّمَا يَعْتمِدُونَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ عَلَى مَا وَصَفَهُ هَؤُلَاءِ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ جُهَالٌ". (١)

١٦- "ثُمَّ قَالَ: «فَبِكَ آخُذُ وَبِكَ أُعْطِي وَبِكَ التَّوَابُ وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ» " فَجَعَلَ بِهِ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الْأَرْبَعَةَ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْعَقْلَ صَدَرَ عَنْهُ جَمِيعُ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ (الْعَقْلِ) فِي الْحَدِيثِ سَوَاءٌ كَانَ صَحِيحًا أَوْ ضَعِيفًا، هُوَ الْعَقْلُ فِي لُغَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، هُوَ عَقْلُ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ عَرَضٌ قَائِمٌ بِهِ، وَهَذِهِ صِفَةُ قَائِمَةٍ بِالْإِنْسَانِ، لَيْسَ هُوَ جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ. وَالْعَقْلُ فِي لُغَةِ هَؤُلَاءِ الْفَلَسَفَةِ هُوَ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ. وَأَمَّا النَّفْسُ الْفَلَكَيَّةُ، فَلَهُمْ فِيهَا قَوْلَانِ: قِيلَ: إِنَّهَا عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْفَلَكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ. وَقِيلَ: بَلْ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا يَمِيلُ **ابْنُ سِينَا**، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا ذِكْرُ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى أَنَّ ثَمَّ جَوْهَرًا لَطِيفًا، غَيْرَ الْجَوْهَرِ الْكَثِيفِ، وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِالنَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَالضَّوِّ، ثُمَّ لَمْ يُقِيمُوا عَلَى ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلًا، وَلَا دَلِيلًا بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ الْإِلَهِيَّةُ، فَإِنَّ النَّفْسَ الْفَلَكَيَّةَ وَالْعُقُولَ الْعَشْرَةَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا كِتَابٌ". (٢)

١٧- "لَا يُسَمُّونَهُ جَوْهَرًا، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا، وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ قِيَامَ الصِّفَاتِ بِهِ فَذَاكَ لَا يُسَمِّي اللَّهُ جَوْهَرًا وَلَا جِسْمًا. وَهَؤُلَاءِ النَّصَارَى مُتَنَاقِضُونَ تَنَاقُضًا بَيِّنًا، وَلِهَذَا كَانَ لَهُمْ طَرِيقَةٌ لَا يُوَافِقُهُمْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ طَوَائِفِ الْعُقَلَاءِ، ذَلِكَ يَظْهَرُ: بِالْوَجْهِ السَّادِسِ: وَهُوَ أَنَّ النَّاسَ لَهُمْ فِي اثْبَاتِ الصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - قَوْلَانِ: فَسَلَفَ الْمُسْلِمِينَ وَأَيْمَنُهُمْ وَجُمُهورُ الْخَلْقِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ وَغَيْرِ أَهْلِ الْمِلَلِ، يُثْبِتُونَ قِيَامَ الصِّفَاتِ بِاللَّهِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَهَلْ تُسَمَّى أَعْرَاضًا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: وَالْقَوْلُ الثَّانِي: قَوْلٌ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ، مِثْلُ الْمَلَا حِدَةِ الْجَهْمِيَّةِ وَخَوِجِهِمْ، مِنْ مُبْتَدِعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفَلَسَفَةِ، وَبَعْضُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَهَؤُلَاءِ لَا تَقُومُ بِهِ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتُ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَقُولُونَ: تَقُومُ بِهِ الْأَعْرَاضُ. ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا كَارِسْطُو وَتَبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُسَمِّيهِ جَوْهَرًا، كَمُتَأَخَّرِي الْفَلَسَفَةِ: **ابْنُ سِينَا**". (٣)

١٨- "﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّهِ أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه: ١٣٣]. فَإِنَّهُ إِذَا أَتَاهُمْ بَيِّنَانِ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى - مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ لَمْ يُعَاشِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الصُّحُفِ الْأُولَى، وَلَا اسْتَفَادَ مِنْهُمْ عِلْمًا - كَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ مِنَ اللَّهِ. وَكَمَا أَنَّ إِخْبَارَهُ عَنْ أُمُورِ الْعَيْبِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّبُوتَ إِنْبَاءٌ مِنَ اللَّهِ، لَيْسَ ذَلِكَ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْمُتَفَلْسِفَةِ **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ: (إِنَّهُ فَيَضُ فَا ضَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفْسِ الْفَلَكَيَّةِ أَوْ الْعَقْلِ الْفَعَالِ)، وَيَقُولُونَ: (إِنَّ النَّفْسَ أَوْ الْعَقْلَ هُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَأَنَّ مَنْ اتَّصَلَتْ نَفْسُهُ بِهِ عِلِمَ مَا عِلِمَتُهُ الْأَنْبِيَاءُ)، وَيَقُولُونَ: (الثُّبُوتُ مُكْتَسَبَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَتُهَا)، وَيَقُولُونَ: (إِنَّ سَبَبَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ هُوَ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٦/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٢/٥

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٨/٥

اتَّصَلَ نَفْسِهِ بِالنَّفْسِ الْفَلَكِيَّةِ) ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَأَنَّ تَحْرِيكَهَا لِلْفَلَكَ هُوَ سَبَبُ حُدُوثِ الْحَوَادِثِ فِي الْأَرْضِ، فَتَكُونُ عَالِمَةً بِمَا يَخْدُثُ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ. فَإِنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ، قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى بُطْلَانِهَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى: (١).

١٩- "كَالْفَارَابِيِّ، وَابْنِ سِينَا، وَغَيْرَهُمَا، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَمُتَصَوِّفٍ، وَمُتَفَقِّهِ، كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُتُبِ أَبِي حَامِدٍ، وَالسَّهْرَوَرْدِيِّ الْمُقْتُولِ، وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ، وَابْنِ عَرَبِيِّ، وَابْنِ سَبْعِينَ، لَكِنْ أَبُو حَامِدٍ يَخْتَلِفُ كَلَامُهُ؛ تَارَةً يُوَافِقُهُمْ، وَتَارَةً يُخَالِفُهُمْ. وَهَذَا الْقَدْرُ فَعَلَهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِمَّنْ رَامَ الْجَمْعَ بَيْنَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَبَيْنَ فَلَسَفَةِ الْمَشَائِئِ - أَرِسْطُو، وَأَمَثَالِهِ، وَلِهَذَا تَكَلَّمُوا فِي الْآيَاتِ، وَحَوَارِقِ الْعَادَاتِ، وَجَعَلُوا لَهَا ثَلَاثَةَ أَسْبَابٍ: الْقُوَى الْفَلَكِيَّةَ، وَالْقُوَى النَّفْسَانِيَّةَ، وَالطَّبِيعِيَّةَ؛ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْمُؤَثِّرَاتُ فِي هَذَا الْعَالَمِ عِنْدَهُمْ، وَجَعَلُوا مَا لِلْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ، وَالْكَرَامَاتِ، وَمَا لِلْسَّحَرَةِ مِنَ الْعَجَائِبِ هُوَ مِنْ قُوَى النَّفْسِ. لَكِنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ ذَلِكَ قَصْدُهُ الْخَيْرُ، وَهَذَا قَصْدُهُ الشَّرُّ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ أَفْسَدِ مَذَاهِبِ الْعُقَلَاءِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى انْكَارِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنْكَارِ الْجِنِّ، وَعَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ، وَلَا يَخْلُقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَالَمِ، ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُثْبِتُونَ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ إِلَّا بِمَا جَرَى عَلَى هَذَا". (٢)

٢٠- "وَقَانُونًا عَدْلِيًّا يَنْفَعُ بِهِ الْخَلْقَ، وَيَحْمِلُهُمْ بِهِ عَلَى السَّيِّئَةِ الْعَادِلَةِ بِمَبْلَغِ عِلْمِهِ، كَمَا كَانَ لِلْأُمَمِ مَنْ يَضَعُ لَهُمُ النَّوَامِيسَ مِثْلُ وَاضِعِي النَّوَامِيسِ مِنَ الْيُونَانِ، وَالْهِنْدِ، وَالْفُرسِ، وَغَيْرِهِمْ. وَإِنْ كَانَ وَاضِعُ النَّوَامِيسِ مُحْتَصًا بِقُوَّةٍ قُدْسِيَّةٍ يَنَالُ بِهَا الْعِلْمَ بِسُهُولَةٍ، وَقُوَّةٍ نَفْسِيَّةٍ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفَاتٍ خَارِجَةٌ عَنِ الْعَادَةِ، وَيَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ تُمَثِّلُ لَهُ فِي نَفْسِهِ أَشْكَالًا نُورَانِيَّةً، وَأَصْوَاتًا يَسْمَعُهَا فِي دَاخِلِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْخَوَاصَّ الثَّلَاثَةَ هِيَ الَّتِي يَقُولُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ: إِنَّهَا خَوَاصُّ النَّبِيِّ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ كَانَ نَبِيًّا، وَالنُّبُوَّةُ مُكْتَسَبَةٌ عِنْدَهُمْ. وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ مَوْجُودَةً لِكَثِيرٍ مِنَ الْخَلْقِ، وَلَمْ يَصِلْ بِهَا إِلَى قَرِيبٍ مِنْ دَرَجَةِ الصِّدِّيقِينَ - أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ - كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَحَوَارِيِّ عِيسَى، وَأَصْحَابِ مُوسَى جَعَلْنَاهَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ؛ إِذْ صَاحِبُ هَذَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ عَدْلٌ وَسِيَاسَةٌ بِحَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، فَهَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي. وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَادِبًا فَاجِرًا أَفَّاكًَا أَثِيمًا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ وَالظُّلْمَ، أَوْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ فَيُحْطِئُ خَطَأً مَنْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ. وَمَنْ يَظُنُّ الْكَذِبَ صِدْقًا وَالْبَاطِلَ حَقًّا، وَالضَّلَالَ هُدًى، وَالْعَيَّ". (٣)

٢١- "النَّاسُ بِأَمْرِ النُّبُوَّةِ، إِذْ كَانُوا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ، وَبِمَا جَاءُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ وَالْعِلْمِ بِصِفَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا أَخَذُوا مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَنَامَاتِ، فَجَوَّزُوا فِيهَا مِثْلَ مَا يَجُوزُ عَلَى النَّائِمِ مِنَ الْأَحْلَامِ وَالتَّخَيُّلِ، وَمَا يُصِيبُ أَهْلَ الْمَرَّةِ السَّوَدَاءِ مِمَّا يُشْبِهُ ذَلِكَ. وَهَذَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي عَامَّةِ أَتْبَاعِ أَرِسْطُو، وَلَكِنْ مُتَأَخِّرُوهُمْ

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٤٤/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٤/٦

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧/٦

**كَابِن سِينَا** ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ تَصَرُّفَهُ فِي هَيُولِي الْعَالَمِ لِمَا بَلَغَهُ مِنْ خَوَارِقِهِمُ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا أَوْلَيْكَ، إِذْ كَانَ عِلْمُ أَرِسْطُو هُوَ مَا كَانَ يَعْلَمُهُ قَوْمُهُ مِنَ الْيُونَانِ، وَهُمْ أُمَّةٌ أَوْلَادُ يَافِثَ لَمْ يَكُنْ". (١)

٢٢- "الباطنية والإسماعيلية ونحوهم **كابن سينا** وأمثاله وأصحاب رسائل إخوان الصفا والعبيدين الذين كانوا بمصر من الحاكمية وأشباههم وهؤلاء كانوا يتظاهرون بالتشيع وهم في الباطن ملاحدة ويسمون القرامطة والباطنية وغير ذلك". (٢)

٢٣- "وأهل بيت **ابن سينا** كانوا من أتباع هؤلاء وأبوه وجده من أهل دعوتهم وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل ويدعون أن للملة باطنا يناقض ظاهرها ثم هم في هذه الدعوة على درجات فالواصلون منهم إلى البلاغ الأكبر والناموس الأعظم مثل قرامطة". (٣)

٢٤- "جنس ما يحصل لبعض أهل الرياضة ومن جنس ما يحصل لبعض الممرورين الذين يصرعون ويقولون إن ما أخبرت به الرسل من أمور الربوبية واليوم الآخر إنما هو تخيل وأمثال مضروبة لا أنه إخبار عن الحقائق على ما هي عليه. الخاصة الثالثة أن تكون له قوة نفسانية يتصرف بها في هيولي العالم كما أن العائن له قوة نفسانية يؤثر بها في المعين ويزعمون أن خوارق العادات التي للأنبياء والأولياء هي من هذا النمط وأصل أمر هؤلاء أنهم لا يثبتون لصانع العالم مشيئة واختيارا وقدرة بما يقدر على تغيير العالم وتحويله من حال إلى حال بل وأئمتهم لا يثبتون علمه بتفاصيل أحوال العالم بل منهم من يقول لا يعلم شيئا ومنهم من يقول لا يعلم إلا نفسه ومنهم من يقول يعلم الجزئيات على وجه كلي وهذا اختيار **ابن سينا** وهو أجود أقوالهم مع تناقض هذا القول وفساده". (٤)

٢٥- "وحيث فلا فرق بين أن يقال القديم هو النفس أو جسم وأيضا فهذا الجواب باطل من وجه آخر وهو أن النفوس عند من يثبتها من المتفلسفة لا تفارق الأجسام بل النفس عندهم لا بد أن تكون متعلقة بالجسم تعلق التدبير والتصريف وقد تنازعوا في النفس الفلكية هل هي جوهر أو عرض وأكثرهم يقولون هي عرض ولكن **ابن سينا** وطائفة رجحوا أنها جوهر فإذا كان وجود النفس التي تقوم بها التصورات المتعاقبة مشروطا بوجود الجسم بطل هذا الجواب وأما العقول فتلك مفارقة لا تدبر الأجسام ولا يقوم بها عندهم شيء من الحوادث لا متعاقبا ولا غير متعاقب وأيضا فهذا الجواب يتضمن شيئين جواز حوادث لا أول لها بناء على أن التسلسل الممتنع إنما هو في المؤثرات لا في الآثار والشروط وهذه مسألة نظرية لا تناقض أصول الإسلام ويتضمن أيضا إثبات العقول والنفوس وأنها قديمة أزلية وأن المخلوق المحدث إنما هو الأجسام دون العقول والنفوس وهذا ليس من دين أحد

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٩٧/٦

(٢) الصفدية ٢/١

(٣) الصفدية ٣/١

(٤) الصفدية ٧/١



من أهل الملل وهو مبني على إثبات العقول والنفوس التي تثبتها الفلاسفة وأنها ليست أجساما وكلامهم في ذلك في غاية الفساد في العقل كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع". (١)

٢٦- "يمكن بل يجب صدورها عن القديم وإذا صدرت عن القديم لم يكن القديم علة تامة لشيء منها إذ لو كان كذلك لقارنهما فبطل قولهم بالعلة التامة وهو المطلوب لكن ليس في هذا الجواب ما ييطل وجود حوادث لا أول لها بل يجوز أن يقال لإحداث القديم الأول مشروط بالثاني ولكن على هذا التقديرين لا يلزم قدم شيء من العالم بل يجوز أن يكون كل منه حادثا وإن كان مشروطا بحادث قبله لا سيما إذا كان الحادث فعل الفاعل سبحانه وتعالى وهذا الذي ذكره الرازي وغيره إلزام لهم لكن ليس فيه حل الشبهة ولا بيان فسادها ونحن نبين فسادها على أصولهم وعلى أصول المسلمين وذلك أن الحجة مبناها على أنه لا بد أن يكون في الأزل مؤثر تام لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل هكذا أطلق كثير منهم الحجة ولفظ التسلسل يراد به التسلسل المتنازع فيه ويراد به التسلسل الممتنع باتفاق العقلاء بل والدور فإنه إذا لم يكن في الأزل مؤثر تام ثم صار مؤثرا تاما لزم حدوث تمام التأثير وهذا يتضمن حدوث الحادث بلا فاعل ولهذا عبر **ابن سينا** وغيره عن هذا بأن قالوا كل ما فعل بعد أن لم يكن فاعلا فلا بد له من حدوث أمر إما علم وإما قصد وإما إرادة وإما زوال مانع وإما أمر آخر وإلا فإذا قدر أنه كما كان وكان لا يحدث عنه شيء فالآن لا يحدث عنه شيء وقد حدثت الحوادث فهذا خلف". (٢)

٢٧- "وإن حدث شيء فذلك الحادث لا بد له من سبب حادث فيلزم التسلسل وقولهم لو لم يكن مؤثرا تاما ثم صار تاما إنما يستلزم التسلسل في الآثار لا في المؤثرات لأنه يمكن أن تقوم به إرادات وتصورات متعاقبة متسلسلة وهذا التسلسل جائز عندهم ثم عند اجتماع متأخرها مع متقدمها تحدث الآثار وهذا الجواب أجاب به طائفة منهم الأبهري وهو أجود من الجواب الذي سماه الرازي الباهر وأبو البركات وغيره يسلمون صحة هذا **وابن سينا** وأمثاله ليس لهم ما ينفون به هذا إلا ما ينفون به الصفات وقولهم في نفي الصفات في غاية الفساد وأيضا فيقال الذي دل على امتناع التسلسل في تمام التأثير هو التأثير المطلق وذلك لا يدل على قدم شيء من العالم وقد يقول الفلاسفة للمتكلمين فهذا لازم على أصلكم فإذا قالوا لهم ذلك أمكن أن يجاب عن هؤلاء المتكلمين بأن التسلسل إما أن يكون ممتنعا وإما أن يكون ممكنا فإن كان ممتنعا بطل قولكم بقدوم العالم ودوام حركة الفلك وإذا بطل قولكم بطلت الحجة الدالة عليه بطريق الأولى فإن القول الباطل لا يكون عليه دليل صحيح وإن كان التسلسل ممكنا بطلت هذه الحجة فثبت بطلان هذه الحجة على التقديرين فإن قيل أبو علي بن الهيثم **وابن سينا** والسهوردي". (٣)

(١) الصفدية ٣٤/١

(٢) الصفدية ٤٩/١

(٣) الصفدية ٥٤/١

٢٨- "دور في شيء واحد وتسلسل في شيء واحد مثل أن يقال هذا لا يكون حتى يكون ولا يكون حتى يكون فإنه اعتبار نفسه شيء واحد وباعتبار تعدد الأكوان دور وتسلسل في أمور ثم إن جعل الكون الثالث هو الأول كان دورا وإن جعله غيره كان تسلسلا ولذلك إذا قيل لا يفعل حتى يفعل ولا يفعل حتى يفعل إن جعل الثالث هو الأول كان دورا وإن جعل غيره كان تسلسلا فهذا ممتنع بلا ريب وأما إذا قيل لا يفعل فعلا حتى يفعل فعلا آخر لم يكن نوع الفاعلية حادثا بل أعيانها وهذا فيه النزاع المشهور والفلاسفة تجوز مثل هذا وهو لا يستلزم قدم شيء من العالم ولا يلزم أن يكون تأثيره في شيء معين أزليا وقيل ثانيا أما كلام **ابن سينا** وأخوانه فباطل من وجهين أحدهما أن يقال له قولك يستلزم حدوث الحوادث بلا محدث لها فجاوز حدوثها عن مؤثر قديم بلا سبب حادث إن كان باطلا فقولكم أبطل منه وإن كان قولكم ممكنا فهذا أولى بالإمكان فالقول الذي فررتم إليه شر من القول الذي فررتم منه إذ قولكم يتضمن أن المؤثر التام الأزلي صدرت عنه الحوادث بلا حدوث شيء فيه ولا منه مع كون المؤثر التام لا يتخلف عنه شيء من مفعولاته الوجه الثاني أن يقال أن هذه الحجة إنما تتضمن أن الفاعل لم يزل فاعلا ليس فيها ما يدل على أنه علة تامة في". (١)

٢٩- "وهذه الوجوه من تدبرها وفهمها علم فساد مذهب القوم بالضرورة وأن صانع العالم يمتنع أن يكون علة تامة أزلية موجبا بذاته بل يجب أن يكون فاعلا للأشياء شيئا بعد شيء وهذا لا يكون إلا إذا فعل بمشيئته وقدرته وهو المطلوب واعلم أن هذا كلام المتأخرين منهم **كابن سينا** وأمثاله وهو خير من كلام متقدميهم كأرسطوطاليس فإن أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة الذي هو غاية حكمتهم وعلمهم إنما اعتمد في إثبات العلة الأولى على الحركة الشوقية فإنه لما قرر أن حركة الفلك شوقية إرادية وأن المتحرك بالشوق والإرادة لا بد أن يكون له مراد وهو محبوبه ومطلوب وجب أن يكون هناك علة غائية هي المحبوب المعشوق المراد وقالوا أن الفلك يتحرك للتشبهه بمتحركي المؤمنين بإمامه ثم قد يقولون إن الفلك يتشبه بالمبدأ الأول وقد يقولون يتشبه بالعقل والعقل يتشبه بالأزل". (٢)

٣٠- "وهذا التقدير إنما يثبت وجود علة غائية لا يثبت وجود علة فاعلية فيقال هب أن الحركة إرادية وأن الحركة الإرادية لا بد لها من محبوب مراد فما السبب المحدث الفاعل لتلك الحركة الإرادية الشوقية فإن كان الفلك واجب الوجود بذاته لم يكن هذا قولهم وكان باطلا من وجهين أحدهما أن واجب الوجود بذاته لا يكون مفتقرا إلى غيره لا إلى علة فاعلية ولا غائية فإذا جعلت له علة غائية يحتاج إليها في إرادته وحركته لم يكن مستغنيا بنفسه عنها فلا يكون واجبا بذاته الثاني أنه إذا جاز أن يكون الفلك واجبا بذاته أمكن أن يكون هو العلة الغائية لحركته كما أنه هو العلة الفاعلة لحركته وقد بسط الكلام على فساد قولهم في غير هذا الموضع وأما **ابن سينا** وأتباعه فإنهم عدلوا عن هذه الطريق وسلوكوا طريقة مركبة من طريق المتكلمين وطريق هؤلاء الفلاسفة فقالوا الموجود إما

(١) الصفدية ٥٦/١

(٢) الصفدية ٨٥/١

أن يكون واجبا وإما أن يكون ممكنا والممكن لا بد له من واجب كما يقول المتكلمون الموجود إما محدث وإما قديم والمحدث لا بد له من قديم". (١)

٣١- "الرابع التركيب في الكم وهو تركيب الجسم من أبعاضه إما من الجواهر المفردة وهو التركيب الحسي وأما من المادة والصورة وهو التركيب العقلي وهذان النوعان هما الرابع والخامس وقد بسط الرد عليهم في غير هذا الموضوع لكننا ننبه هنا على بعضه فنقول هذه الأمور ليست تركيبا في الحقيقة وبتقدير أن تكون تركيبا كما تدعونه فلا دليل لكم على نفيها بل الدليل يقتضي إثبات المعاني التي سميتوها تركيبا فهذه مقامات ثلاث أولها أن نقول لا دليل لكم على نفي هذه المعاني التي سميتوها تركيبا وذلك أن عمدتهم في نفي التركيب أنهم يقولون أن المركب مفتقر إلى جزئه وجزء غيره وواجب الوجود لا يكون مفتقرا إلى غيره وهذا الكلام اعتمد عليه **ابن سينا** وأتباعه كالرازي وغيره وبنوا عليه النفي والتعطيل وهو من أبطل الكلام وذلك بأن يقال لفظ التركيب يحتمل معان متجددة بحسب الاصطلاحات فيقال المركب لما ركه غيره كما قال تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ ويقال ركبنا الباب في موضعه ونحو ذلك وهذا هو مفهوم المركب في اللغة وقد يقال المركب لما كان متفرقا فجمع كجمع الأغذية والأدوية المركبة". (٢)

٣٢- "فهذه الأمور التي نفوها عن الوجود الواجب توجب عدمه وامتناعه ولهذا كانوا من أعظم الناس تناقضا حيث وصفوا واجب الوجود بمتنع الوجود ولهذا جعلوه وجودا مطلقا بشرط الإطلاق أو بشرط نفي الأمور الثبوتية كما صرح بذلك **ابن سينا** وأتباعهم قد قرروا في منطقهم اليوناني ما هو معلوم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان كالإنسان المطلق بشرط الإطلاق والجسم المطلق بشرط الإطلاق والحيوان المطلق بشرط الإطلاق وهذا قصدوا به التمييز بين هذا وبين الوجود الذي هو موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا عندهم وهو العلم الأعلى عندهم الناظر في الوجود ولواحقه فإن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدث وقائم بنفسه وقائم بغيره ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام فكان هذا الوجود يعم القسمين الواجب والممكن وهذا هو المطلق لا بشرط وهو الكلبي الطبيعي فجعلوا أحد القسمين وهو الواجب هو المطلق بشرط الإطلاق وكذلك جعل عدم المحض هو المميز للوجود الواجب عن الممكن يوجب كون عدم المحض فصلا أو خاصة وهذا أيضا باطل فإن الأمرين المشتركين في الوجود لا يكون المميز لأحدهما عن الآخر إلا أمرا وجوديا ولو قدر أنه عديمي لكان الواجب". (٣)

٣٣- "قد امتاز بأمر عديمي والممكن امتاز بوجودي والوجود أكمل من عدم فيكون كل ممكن مخلوق على قول **ابن سينا** أكمل من الموجود الواجب القديم لأنهما اشتركا في الوجود وتميز الرب بعدم الأمور الثبوتية

(١) الصفدية ٨٦/١

(٢) الصفدية ١٠٥/١

(٣) الصفدية ١١٢/١

وتميز المخلوق بأمور وجودية وهذا الكلام عندهم هو غاية التوحيد والتحقيق والحكمة وهو غاية التعطيل والكفر والجهل والضلال وذلك أن المطلق بشرط الإطلاق وجوده في الأذهان لا في الأعيان وهم يسلمون هذا ويقررونه في منطقهم ويقولون الكلي ثلاثة أنواع الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي فالطبيعي هو الحقيقة المطلقة كالإنسانية والحيوانية وأما المنطقي فهو ما يعرض لهذه من العموم والكلية والعقلي هو المركب منهما وهو الطبيعي بشرط كونها كلية فهذا العقلي لا يوجد إلا في الذهن وكذلك المنطقي وأما الطبيعي فيقولون أنه موجود في الخارج لكن لا يوجد إلا معيناً مشخصاً ويقولون أنه جزء المعين وأن الماهية في الخارج زائدة عن الوجود الثابت في الخارج ويذكرون عن أصحاب أفلاطن أنهم أثبتوا الكلي العقلي في الخارج مجرداً عن الأعيان وشنعوا عليهم تشنيعاً عظيماً ومن قال إن الرب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ويردون على أصحاب أفلاطن الذين أثبتوا المثل الأفلاطونية وهي الكليات المجردة عن الأعيان ويقولون هي ثابتة في الأذهان لا في الأعيان وعند هؤلاء بتقدير ثبوت هذه الكليات في الخارج". (١)

٣٤- "بأنها لا توجد إلا مقارنة ملازمة للأعيان كما يقوله أصحاب أرسطو وأهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود لما قال من قال منهم أنه الوجود المطلق كابن سبطين والقونوي وأمثالهما قال من قال منهم كالقونوي أنه المطلق لا بشرط ليكون موجوداً في الخارج وهذا باطل أيضاً فإن الموجود المطلق لا بشرط يتناول القسمين الواجب والممكن فيكون الممكن داخلاً في مسمى واجب الوجود وهم إنما فرقوا بينهما بناء على أن وجود الممكن زائد على حقيقته وهو باطل وأن الواجب إنما يتميز بقيود سلبية والسلوب لا تكون مميزة عندهم بل لا يحصل التمييز في الموجودين إلا بأمور وجودية ولأن المطلق عند من يقول بوجوده في الخارج جزء من المعين فيكون رب العالمين جزءاً من كل مخلوق ولأن الخارج لا يوجد فيه كلي ولا مطلق إلا معيناً مشخصاً ولكن ما هو كلي في الأذهان يكون موجوداً في الأعيان لكن معيناً ومشخصاً وأيضاً هؤلاء الذين يقولون إن واجب الوجود مطلق أو مقيد بالأمور السلبية **كابن سينا** وأهل الوحدة وغيرهم هم في الحقيقة لا يثبتون له حقيقة". (٢)

٣٥- "وأما إذا أريد بالحقيقة ما يتصور في الذهن وهي الماهية الذهنية كما يتصور المثلث في الذهن قبل ثبوته في الخارج فالماهية الثابتة في الأذهان مغايرة للحقيقة الموجودة في الأعيان فمن قال أن وجود كل شيء عين ماهيته كما يقوله متكلمو أهل الأثبات فقد أصاب إذا أراد أن الوجود الثابت في الخارج هو الماهية الثابتة في الخارج ومن قال أن وجود كل شيء غير ماهيته كما يقوله أبو هاشم بن الجبائي وأمثاله فقد أصابوا إن أرادوا أن الوجود الثابت في الخارج مغاير للماهية الثابتة في الذهن وأما إن أرادوا ما هو المعروف من مذهبهم أن في الخارج ماهيات ثابتة وهو المعدوم الثابت في حال عدمه وأن الوجود صفة لتلك الماهية فهذا خطأ وأعظم خطأ من هؤلاء من فرق من المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله وقالوا أن الممكن وجوده في الخارج زائد على ماهيته وأما الواجب

(١) الصفدية ١١٣/١

(٢) الصفدية ١١٥/١

فوجوده في الخارج عين ماهيته وإنما كان خطؤهم أعظم لأنهم أخطأوا من وجهين أحدهما إثبات حقائق في الخارج غير الموجودات الثابتة في الخارج والثاني أنهم جعلوا الوجود الواجب وجودا مطلقا ليس له حقيقة سوى مطلق الوجود وأنه إنما يتميز عن غيره بأمور سلبية أو إضافية مع أنهم يقولون في منطقهم أن الأمور السلبية والإضافية لا تميز بين المشتركين في أمر كلي وجودي وإنما يقع التمييز بأمور ثبوتية". (١)

٣٦- "الأولين والآخرين مثل أرسطو ومن قبله فالقائلون بقدم الأفلاك من الفلاسفة يقولون أن القديم تقوم به حوادث لا أول لها وأما أهل الملل وأئمة الفلاسفة وجماهيرهم فيقولون أن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن وأن ما قامت به الحوادث من الممكنات فهو مخلوق محدث بل ما قارنته الحوادث من الممكنات فهو مخلوق محدث لا متنازع صدره عن علة تامة قديمة أزلية والمشهور من مقالة أساطين الفلاسفة قبل أرسطو هو القول بحدوث العالم وإنما اشتهر القول بقدمه عنه وعن متبعيه كالفارابي وابن سينا والحفيد وأمثالهم وأما قيام الأفعال الاختيارية وقيام الصفات بالله تعالى فهو قول سلف الأمة وأئمتها الذين نقوله عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو القول الذي جاء به التوراة والإنجيل وهو القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقا لصحيح المنقول وحينئذ فعلم بالعقل الصريح أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل مع أن الرب لم يزل ولا يزال متصفا بصفات الكمال لم يصر قادرا بعد أن لم يكن ولا متكلم بعد أن لم يكن ولا موصوفا بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن بل لم يزل موصوفا بصفات الكمال المتضمنة لكماله في أقواله وأفعاله وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضوع المقصود هنا بيان ما ذكرناه من الدليل على حدوث كل ما سوى الله وأن حقيقة قولهم يستلزم أن لا يكون للحوادث محدث أصلا لا متنازع صدور الحوادث عن علة تامة أزلية وأن كل محدث سواء سمي معلولا أو مفعولا لا بد حين". (٢)

٣٧- "قوة امتنازت بها عن الأنف ولا في الخبز قوة امتناز بها عن الشراب ولا في الماء قوة امتناز بها عن الخل ولكن الله تعالى يخلق الشبع والري عند ذلك لا به وهذا القول ضعيف مخالف للشرع والعقل فإن الله تعالى قال ﴿وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن كون النفوس أو غيرها من الأعيان جعل الله فيها من القوى والطبائع ما يحصل به بعض الآثار لا ينكر لا في الشرع ولا في العقل ولكن دعوى المدعي أن معجزات نبينا أو غيره من الأنبياء هي من هذا الباب بمتان عظيم والقائلون بهذا رأوا أنهم يمكنهم تعليل بعض الخوارق بعلة طبيعية فعملوها ثم جهالهم ظنوا هذا يطرد فطردوا وأما حذاقهم فيكذبون بالخوارق الخارجة عن القانون الطبيعي عندهم

(١) الصفدية ١/١٢٠

(٢) الصفدية ١/١٣٠

وذلك مثل كون بعض الناس يبقى مدة لا يأكل ولا يشرب فإن جماعة من الناس يبقى شهرا أو شهرين لا يأكل فأخذ **ابن سينا** يقول في إشاراتِه إذا بلغك أن". (١)

٣٨- "انشقاق القمر معلوما معروفا عندهم لعظم في إنكاره القيل والقال وكثرة الاعتراض وكثرة السؤال وصار في ذلك من المراء والجدال ما لا يخفى على أدنى الرجال وكذلك القرآن فإن القرآن فيه من الأخبار عن الأمم الماضية كقصة آدم وإبليس ونوح وقومه ومخاطبته لهم وقصة عاد وثمود وفرعون وما جرى من الأمم وقومهم من المخاطبات في الأمور الجزئية مما لا يمكن أن تعلم بالحدس وقوى النفس التي تنال بواسطة العلم بالحد الأوسط وكذلك الخبر عن الأمور المستقبلية المفصلة فإن هذه كلها لا يمكن في الجبل أن تعلم إلا بمخبر يخبر بها الإنسان وأما علمه بها بدون الخبر فممتنع من قوى النفس ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعُرِيِّ﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُثْقُونَ أَفْئَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ وفي الجملة فهؤلاء يدعون ما ذكره **ابن سينا** في إشاراتِه من أن خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية كتمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية وهذا هو الطلسمات وإما أن تكون بأسباب طبيعة سفلية كخواص الأجسام وهي النيرنجيات وإما أن تكون بأسباب نفسانية ويزعمون أن المعجزات التي للأنبياء والكرامات التي للأولياء وأنواعا من السحر". (٢)

٣٩- "وبالجملة فالأدلة الدالة على بطلان قولهم كثيرا جدا والكلام على هذا وغيره قد بسط في غير هذا الموضوع والمقصود هنا أن أقوال هؤلاء ليست مطابقة لما أخبرت به الرسل كما ليست مطابقة لما دل عليه العقل الصريح فلا هي موافقة للمنقول الصحيح ولا للمعقول الصريح ولكنهم يفسطون في العقليات ويقرمطون في السمعيات كما ظهر ذلك في الباطنية من القرامطة والإسماعيلية وأمثالهم وكما ظهر ذلك في متصوفة الفلاسفة الذين يزعمون أن أخبار الأنبياء مطابقة لأقول هؤلاء الفلاسفة وكما ظهر ذلك فيمن يريد أن يجمع بين الشريعة والفلسفة **كابن سينا** وابن رشد الحفيد وأمثالهما وكما سلك نحو من ذلك أهل الوحدة والحلول كابن عربي وابن سبعين وابن قسي صاحب خلع النعلين وأمثال هؤلاء فإن هؤلاء أعظم مخالفة لصريح المعقول مع صحيح المنقول من المعتزلة ونحوهم والمعتزلة ونحوهم أقرب منهم ومتكلمة أهل الإثبات للصفات والقدر مثل الكرامية والكلابية والأشعرية". (٣)

٤٠- "فصلا إذا تبين هذا فيقال الكلام على هؤلاء من وجوها أحدها أن يقال قولكم هذا قول بلا علم وهو قول لا دليل على صحته وهذا يقال قبل الجزم ببطلان قولهم فإنهم أولا يطالبون بالدليل الدال على صحة قولهم وليس لهم على ذلك دليل أصلا بل عامة ما يعتمدون عليه التجويز الذهني والذي قرره **ابن سينا** وأمثاله ليس

(١) الصفدية ١/١٣٦

(٢) الصفدية ١/١٤٢

(٣) الصفدية ١/١٦٠



فيه ما يدل على أن هذا هو الواقع بل غاية مطلوبهم تجويز ذلك وإمكانه مع أن ذلك باطل وأيضاً إثبات قوى النفوس لا يوجب مثل هذه الآثار ولا ريب أن المعجزات المعلومة عند المسلمين واليهود والنصارى مما اتفق الناس على أن قوى النفوس لا تقتضيها والفلاسفة يسلمون ذلك لكن إنما يقرون من المعجزات بما يظنون أنه يمكن إحالته على قوى النفوس كإنزال المطر". (١)

٤١- "للملك مما امتاز بها على أصحاب القوى المعروفة لما نشاهده من الحيوان وقد بينا أن هؤلاء يقولون ما ذكره **ابن سينا** وأمثاله كما ختم إشارات به بأن قال الأمور الغريبة تنبعث في عالم الطبيعة من مبادئ ثلاثة أحدها الهيئة النفسية وثانيها خواص الأجسام العنصرية مثل جذب المغناطيس للحديد بقوة تخصه وثالثها قوة سماوية بينها وبين أمزجة أجسام أرضية مخصوصة ببيئات وضعية أو بينها وبين قوى نفوس أرضية مخصوصة بأحوال فلكية فعلية أو انفعالية تستتبع حدوث آثار غريبة. قال: والسحر من قبيل القسم الأول بل المعجزات والكرامات والنيرنجيات من قبيل القسم الثاني والطمسمات من قبيل القسم الثالث. فزعم أن أسباب خوارق العادات في هذا العالم هي هذه الأسباب الثلاثة أما القوى النفسانية وأما القوى الجسمانية العنصرية وأما القوى الفلكية مع القوى الجسمانية أو النفسانية". (٢)

٤٢- "وهذا النفي لم يذكر عليه دليلاً ولا دليل له عليه والنافي عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل وهو يقول ليس الخرق في تكذيبك ما لم تستن حكمته دون الخرق في تصديقك ما لم يقم بين يديك بينته وهذا كنفهم للجن والملائكة وهؤلاء يلزمهم إقامة دليل علانفي ولا دليل لهم ولكن كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله وهذا مما ينبغي أن يعرف فإن عمدة هؤلاء في حصرهم الفاسد هو النفي والتكذيب بلا علم أصلاً. وأيضاً فإننا قد علمنا نحن وغيرنا بالمشاهدة والأخبار المتواترة والدلائل اليقينية بطلان هذا الحصر وأنه يحدث في هذا العالم أمور كثيرة عن أحياء ناطقين من غير نفوس بني آدم وغير الأجسام العنصرية وغير الفلك وقوا هو قد ذكر **ابن سينا** لما تكلم عن إثبات الخوارق على أصول إخوانه الفلاسفة الذين يزعمون أن المبدع للعالم موجب بذات لا قدرة لها ولا مشيئة وأنه يمتنع انشقاق الأفلاك وتغير هذا العالم وهؤلاء يكذبون أو يكذب كثير منهم بكثير من الغرائب التي يقر بها **ابن سينا** وأمثاله فإن الالهيين من الفلاسفة يقرون بأمر كثيرة ينكرها الطبيعيون منهم. فلما ذكر إمكان ما صدق به من الغرائب وذكر دليل". (٣)

٤٣- "وأيضاً فهؤلاء يقولون أن المقتضي لخوارق العادات إما أن يكون قوى نفسانية أو جسمانية وإن كانت جسمانية فإما أن تكون جسمانية عنصرية أو جسمانية فلكية فالخوارق الحاصل من التأثيرات النفسانية هي عندهم من المعجزات والكرامات والسحريات والحاصلة من القوى العنصرية كجذب المغناطيس وهي

(١) الصفدية ١/١٦٣

(٢) الصفدية ١/١٦٥

(٣) الصفدية ١/١٦٦

النيرنجيات والحاصلة من القوى الفلكية هي الطلسمات والقوى الفلكية لا تؤثر في الخارق إلا عند انضمام القوى العنصرية القابلة أو القوى النفسانية الأرضية الفاعلة وهذا هو الطلسمات من أعظمهم إثباتا لخوارق العادات **ابن سينا** وقد ذكر أسباب الخوارق في أربعة أمور في سبب التمكن من ترك الغذاء مدة وهو أن النفس تشتغل بما يعرض لها من معرفة أو محبة وخوف ونحو ذلك حتى لا تجوع بسبب أن القوى الهاضمة مشغولة عن تحليل الغذاء وفي سبب التمكن من الأفعال الشاقة مثل أن يطيق العارف فعلا أو حركة تخرج عن وسع مثله وهذا كما أن النفس إذا حصل لها غضب وفرح أو انتشاء ما بسكر معتدل وأمثاله حصل لها قوة لم تكن قبل ذلك وكذلك إذا حصل لها من أحوال العارفين ما يقويها وفي سبب التمكن من الإخبار عن الغيوب ومضمونه أنه قد". (١)

٤٤- "ويستعمله في الشر فهو الساحر الخبيث. قال: والإصابة بالعين تكاد أن تكون من هذا القبيل، قال: وإنما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثر في الأجسام ملاقيا أو مرسل جزئا ومنفذ كيفية بواسطة ومن تأمل ما وصفناه استسقط هذا الشرط عن درجة الاعتبار فهذا ملخص كلامهم في هذا الباب ومعلوم أن جميع ما ذكره هو أمر معتاد كثير ليس من خوارق العادات ولا من جنس المعجزات ولهذا قال **ابن سينا** بعد ذكر ذلك وذكر ما تقدم حكايته من أنه من لم يصدق بالجملة هان عليه التفصيل ثم قال ولعلك قد بلغت عن بعض العارفين أخبار تكاد تأتي بتقلب العادة فتبادر إلى التكذيب وذلك مثل ما يقال أن نبيا ربما استسقى للناس فسقوا". (٢)

٤٥- "بخلاف انفلاق البحر اثني عشر فرقا كل فرق كالطود العظيم وانقلاب العصا حية ونزول المن والسلوى وانفجار اثني عشرة عينا من الحجارة ومثل نبع الماء من بين الأصابع وتكثير الطعام والشراب حتى يكفي أضعاف من كان يكفيه وانقلاع الشجرة ثم عودها إلى مكانها ثابتة فهذه الأمور وأمثالها لا يصدر جنسها عن سبب معتاد فهذه خارقة للعادة بخلاف ما يكون خارقا للعادة في قدره لا في جنسه وهذا الجنس هم يمنعون حصوله في العالم لا بقوي نفس ولا غيرها والعلم بحصول مثل ذلك إما بالمعينة وإما بالأخبار الصادقة يبين فساد أصلهم وهذا مما ينبغي للعاقل أن يتدبره فإن القدر الذي بينوا سببه من الغرائب ليس من جنس خوارق العادات بل هو من جنس الأمور المعتادة وعلى هذا فيكونون منكرين لجنس الخوارق وهذا هو أصلهم الفاسد الذي يعلم فساده بدلائل كثيرة ولكن **ابن سينا** سلك طريقة أراد أن يجمع فيها بين أصولهم الفاسدة وبين التصديق بنوع من الغرائب وأن يجعل الكرامات والمعجزات من هذا النمط فإن السحر هو من الأمور المعتادة كالأسباب التي يحصل بها المرض والموت ونحو ذلك ومنه أمور تخالف العادة والطبيعة ولكن هو مما اعتيد أنه يحصل بالشياطين لكن

(١) الصفدية ١/١٧٦

(٢) الصفدية ١/١٧٨

مقرونا بما يدل على كذبه وفجوره فلا يشبه كرامات الصالحين فضلا عن المعجزات والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضوع المقصود هنا بيان فساد قول من جعل المعجزات قوى نفسانية". (١)

٤٦- "وهذا الرجل وأتباعه إنما عامة كلامهم في الطبيعيات فهي علم القوم الذي شغلوا به زمانهم وأما الإلهيات فكلام الرجل فيها وأتباعه قليل جدا إلى غاية ولكن **ابن سينا** وأمثاله خلطوا كلامهم في الإلهيات بكلام كثير من متكلمي أهل الملل فصار للقوم كلام في الإلهيات وصار **ابن سينا** وابن رشد الحفيد وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء ويظهرون أن أصولهم لا تخالف الشرائع النبوية وهم في الباطن يقولون أن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر وإنما هو تخيل وتمثيل وأمثال مضروبة لتفهيم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم وإن كان مخالفا للحق في نفس الأمر وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخيل ويزعمون أن العقل دل على صحة أصولهم وأكثر الناس لا يجمعون بين معرفة حقيقة ما جاءت به الرسل وحقيقة قول هؤلاء ولا يعقلون لوازم قولهم التي بها يتبين فساد قولهم بالعقل الصريح ثم إن كثيرا من الناس أخذ مذهبهم بغير عباراتها وربما عبر عنها بعبارات إسلامية حتى يظن المستمع أن قول هؤلاء هو الحقيقة التي بعثت بها الرسل ودلت عليها العقول كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأصحاب دعوة القرامطة الباطنية حيث عبروا بالسابق والتالي عن العقل والنفس ويحتجون على ذلك بالحديث الذي يروونه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "أول ما خلق الله العقل" ثم إن هذه الأمور راجت على كثير من أهل التصوف والكلام والتأله والنظر كصاحب جواهر القرآن". (٢)

٤٧- "ومشكاة الأنوار والكتب المضمون بها على غير أهلها ومن سلك هذا المسلك مثل أصحاب البطاقة وابن أجلي والشوذي وصاحب خلع النعلين وابن العربي الطائي وابن سبعين وغيرهم وكثير من الناس تجده تارة مع أهل الكلام وتارة مع أهل الفلسفة كالرازي والآمدي وغيرهما وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث أول ما خلق الله العقل وما يتعلق به وتكلمت على ما ذكره **ابن سينا** في شفاؤه في واجب الوجود وما ذكره ابن سبعين وابن العربي وغيرهم في غير هذا الموضوع وهذا الحديث موضوع وكذب عند أهل العلم بالحديث كما ذكر أبو حاتم البستي وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهما ومع هذا فلفظه أول ما خلق الله العقل قال". (٣)

٤٨- "الغرائب منحصرة في القوى الفلكية والطبيعية والنفسانية الآدمية أجهل وأضل من المشركين والصابئين ومما يوضح الأمر في ذلك أن هؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الصانع فإن هؤلاء نوعان طبائعيون وأهليون فأما الطبيعيون فلا يقرون بوجود موجود وراء الفلك وما يحويه وحقيقة قولهم أن العالم واجب الوجود بنفسه ليس له مبدع ولا فاعل وهذا هو التعطيل الذي كان يعتقده فرعون حيث أنكر رب العالمين وقال لموسى على سبيل

(١) الصفدية ١/١٨٢

(٢) الصفدية ١/٢٣٧

(٣) الصفدية ١/٢٣٨

الإنكار وما رب العالمين فاستفهمه استفهام إنكار لا استفهام استعلام كما يظنه من يزعم أنه سأل موسى عن الماهية والمسئول عنه ليس له ماهية فعدل موسى عن ذكر الماهية فإن هذا قول باطل وإنما كان استفهام فرعون استفهام إنكار وجحود ولهذا أجابه موسى بما يقيم الحجة عليه ويبين أن الرب معروف معلوم لا سبيل إلى إنكاره وجحده وكان فرعون مقرا به في الباطن وإن جحده في الظاهر كما قال تعالى ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ وقال تعالى عن موسى في خطابه لفرعون ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ وهذا القول الذي أظهره فرعون هو قول المعطلة من الطبيعيين وأما الإلهية الدهريون الذين يقولون بقديم العالم وصدوره عن علة قديمة **كابن سينا** وأمثاله فهؤلاء وإن". (١)

٤٩- "كانوا مقرين بمبدع هذا العالم فقوهم مستلزم لقول أولئك المعطلة وإن كانوا لا يلتزمون قولهم وذلك أن الموجودات العقلية التي يثبتها هؤلاء من واجب الوجود كالعقول العشرة هي عند التحقيق لا توجد إلا في الأذهان لا في الأعيان والواحد المجرد الذي يقولون أنه صدر عنه العالم لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان والوجود المطلق الذي يقولون أنه الوجود الواجب إنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان وأيضا فهم يثبتون أنه لا بد في الوجود من موجود واجب وهذا متفق عليه من العقلاء سواء قالوا بقديم العالم أو بحدوثه وسواء جحدوا الخالق أو أقروا بإثبات موجود واجب بنفسه لا يتضمن الإقرار بالصانع إن لم يثبت أنه مغاير للعالم وقد بسطنا القول في غير هذا الموضوع وبيننا أن الطريقة التي سلكها **ابن سينا** وأتباعه في إثبات الصانع وفي إثبات واجب الوجود هي أضعف الطرق وأقلها فائدة وإن كان أتباعه كالسهروردي المقتول وكالرازي والآمدي وغيرهم يعظمونها فإن غايتها إثبات موجود واجب وهذا لا نزاع فيه وإنما الشأن في كون الواجب مغاير لهذا العالم وهم بنوا ذلك على طريقة نفي الصفات وهي توحيدهم الذي بسطنا الكلام عليه في غير هذا الموضوع فانهم ادعوا أن الوجود الواجب لا يكون إلا بسلوب الصفات لأن إثباتها يقتضي التركيب والواجب لا يكون مركبا وقد تقدم التنبيه على ما في هذا الكلام من التلبيس والفساد قالوا والعالم حامل الصفات مركب فلا يكون واجبا". (٢)

٥٠- "وهذا الإلحاد الذي وقع في كلام ابن عربي صاحب الفتوحات وأمثاله في أصول الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لم يكن في كلام العلماء والشيوخ المشهورين عند الأمة الذين لهم لسان صدق ولكن هؤلاء أخذوا مذهب الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام **كابن سينا** وأمثاله الذي دخل كثير منها في كلام صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها وأمثاله فأخرجوها في قالب الإسلام بلسان التصوف والتحقيق كما فعل ابن عربي مع أنه يقدح في توحيد الشيوخ الأكابر كالجنيد وسهل بن عبد الله وأمثالهما ويطعن في قول الجنيد لما سئل عن

(١) الصفدية ٢٤٢/١

(٢) الصفدية ٢٤٣/١

التوحيد فقال التوحيد أفراد الحدوث عن القدم ويقول لا يميز بين المحدث والقديم إلا من كان ليس واحدا منهما ذكر هذا وأشباهه في كتابه التجليات وله كتاب". (١)

٥١- "الإسراء الذي سماه الإسراء إلى المقام الأسري وجعل له إسراء كإسراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحاصل إسراءه من جنس الإسراء الذي فسر به **ابن سينا** ومن اتبعه كالرازي والهمداني ونحوهم إسراء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجعلوه من نوع الكشف العلمي كما فعلوا مثل ذلك في تكليم موسى وجعلوا ما خوطب به كله في نفسه فلهذا ادعى ابن عربي إسراء وهو كله في نفسه وخياله منه المتكلم ومنه المجيب وباب الخيال باب لا يحيط به إلا الله وابن عربي يدعي أن الخيال هو عالم الحقيقة ويعظمه تعظيما بليغا فجعل في خياله يتكلم على المشايخ وتوحيدهم بكلام يقدر في توحيدهم ويدعي أنه علمهم التوحيد في ذلك الإسراء وهذا كله من جنس قرآن مسيلم بل شر منه وهو كلام مخلوق اختلقه في نفسه والجنيد رحمه الله تكلم بكلام الأئمة العارفين فإن كثيرا من الصوفية وقعوا في نوع من الحلول والاتحاد كما ذكر ذلك أبو نعيم في الحلية وكما ذكره القشيري في رسالته فبين الجنيد أن التوحيد لا يكون إلا بأن يميز بين القديم والمحدث". (٢)

٥٢- "ثم عقيدة فلسفية كأنها مأخوذة من **ابن سينا** وأمثاله ثم أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في فصوص الحكم وهو وحدة الوجود فقال وأما عقيدة خلاصة الخاصة فتأتي مفرقة في الكتاب ولهذا كان هؤلاء كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام فيجعلون أفضل الخلق المحقق عندهم وهو القائل بالوحدة وإذا وصل إلى هذا فلا يضروه عندهم أن يكون يهوديا أو نصرانيا بل كان ابن سبعين وابن هود والتلمساني وغيرهم". (٣)

٥٣- "هذا النص وأمثاله من نصوص المبدأ والمعاد ما نقوله نحن وأنتم في نصوص الصفات ثم من هؤلاء من سلك طريق التأويل كما فعل ذلك من فعله من القرامطة كالنعمان قاضيهم صاحب كتاب أساس التأويل وكأبي يعقوب السجستاني صاحب الأقاليد المملوكية وكتاب الافتخار وأمثالهما وألقى هؤلاء جلباب الحياء وكابروا الناس وباهتوهم حتى ادعوا أن الصلاة معرفة أسرارهم أو موالاة أئمتهم والصوم كتمان أسرارهم والحج زيارة شيوخهم وهذا ييوحون به إذا انفردوا بإخوانهم وأما الذين سكنوا بين المسلمين كالفارابي **وابن سينا** وأمثالهما فما أمكنهم أن يقولوا مثل هذا وعلموا أنه مما يظهر بطلانه فقالوا أن الرسل إنما خاطبت الناس بما يخيل إليهم أمورا ينتفعون باعتقادها في الإيمان بالله واليوم الآخر وإن كان ما يعتقدون من تلك الأمور باطلا لا يطابق الحقيقة في نفسه والخطاب الدال على ذلك كذب في الحقيقة عندهم لكنه يسوغ الكذب الذي يصلح به الناس ومن تحاشى منهم على إطلاق الكذب على ذلك فعنده أنه من باب تورية العقلاء الذين يورون لمصلحة أتباعهم". (٤)

(١) الصفدية ٢٦٥/١

(٢) الصفدية ٢٦٦/١

(٣) الصفدية ٢٦٨/١

(٤) الصفدية ٢٧٦/١

٥٤- "فكان ما سلكه أولئك المتكلمون في العقليات الفاسدة والتأويلات الحائدة هي التي أخرجت هؤلاء إلى غاية الإلحاد ونهاية التكذيب للمرسلين وفساد العقل والدين وأخذ **ابن سينا** وأمثاله ينقضون الطريقة التي سلكها أولئك في حدوث العالم وإثبات الصانع إذ كان مدارها على امتناع تسلسل الحوادث وأن حكم الجميع حكم الواحد فأبو الحسين البصري من حذاق هؤلاء يجعلون أصل الدين مبنيا على أنه إذا كان كل واحد من الحوادث كائنا بعد أن لم يكن فالجميع كذلك كما انه إذا كان كل واحد من الزنج أسود فالجميع كذلك وأبو المعالي وأمثاله يقولون إثبات الحدوث ونفي الفعل في الأزل جمع بين النقيضين فقال لهم المنازعون أتباع الأنبياء وأتباع الفلاسفة الفرق بين النوع والشخص معلوم والمنتفي وجود حادث معين في الأزل بحيث يكون حادثا قديما أو وجود مجموع الحوادث في الأزل بحيث تكون كل الحوادث قديمة وأما دوام الحوادث شيئا بعد شيء كما هي دائمة شيئا بعد شيء في المستقبل فليس في العقل ما يحيل هذا ولا يمكن الفرق بين الماضي والمستقبل بفرق مؤثر في مناط الحكم وليس كل مجموع يوصف بما يوصف به أفراده بل قد يوصف بذلك إذا لم يستفد بالاجتماع حكما آخر وقد لا يوصف بذلك إذا حصل له بالاجتماع حكم آخر فالأول كاجتماع الموجودات والمعدومات والممكنات والممتنعات فإنه لا يخرجها عن حكم هذه الصفات والثاني كاجتماع أجزاء الخط والسطح والجسم والطويل". (١)

٥٥- "ومن ذلك أن أحدهم يحتج بكل ما يجده من الأدلة السمعية وإن كان ضعيف المتن والدلالة ويدع ما هو أقوى وأبين من الأدلة العقلية إما لعدم علمه بها وإما لنفوره عنها وإما لغير ذلك وفي مقابلة هؤلاء من المنتسبين إلى الإثبات بل إلى السنة والجماعة أيضا من لا يعتمد في صفات الله على أخبار الله ورسوله بل قد عدل عن هذه الطريق وعزل الله ورسوله عن هذه الولاية فلا يعتمد في هذا الباب إلا على ما ظنه من المعقولات ثم هؤلاء مضطربون في معقولاتهم أكثر من اضطراب أولئك في المنقولات تجد هؤلاء يقولون أنا نعلم بالضرورة أمرا والآخرون يقولون نعلم بالنظر أو بالضرورة ما يناقضه وهؤلاء يقولون العقل الصريح لا يدل إلا على ما قلناه والآخرون يناقضونهم في ذلك ثم من جمع منهم بين هذه الحجج أداه الأمر إلى تكافؤ الأدلة فيبقى في الحيرة والوقف أو إلى التناقض وهو أن يقول هنا قولا ويقول هنا قولا يناقضه كما تجد من حال كثير من هؤلاء المتكلمين والمتفلسفة بل تجد أحدهم يجمع بين النقيضين أو بين رفع النقيضين والنقيضان اللذان هما الإثبات والنفي لا يجتمعان ولا يرتفعان بل هذا يفيد صاحبه الشك والوقف فيتردد بين الإعتقادين المتناقضين الإثبات والنفي كما يتردد بين الإرادتين المتناقضتين وهذا هو حال حذاق هؤلاء كأبي المعالي وأبي حامد والشهرستاني والرازي والآمدي وأما **ابن سينا** وأمثاله". (٢)

(١) الصفدية ٢٧٧/١

(٢) الصفدية ٢٩٤/١



٥٦- "وابن سينا وأتباعه لما ادعوا أن واجب الوجود هو المطلق بشرط الإطلاق لم يمكنهم أن يجعلوه مطلقاً عن الأمور السلبية والإضافية بل قالوا وجود مقيد بسلوب وإضافات لكنه ليس مقيداً بقيود ثبوتية وقد يعبر عن قولهم بأنه الوجود المقيد بكونه غير عارض لشيء من الماهيات وهذا تعبير الرازي وغيره عنه لكن هذا التعبير مبني على أن وجود غيره عارض لماهيته وهو مبني على أن ماهية الشيء في الخارج ثابتة بدون الشيء الموجود في الخارج وهذا أصل باطل لهم فإذا عبر عنه بهذه العبارة لم يفهم كل أحد معناه وأما إذا عبر عنه بالعبارة التي يعلمون هم أنها تدل على مذهبهم بلا نزاع انكشف مذهبهم وإذا قالوا هو الوجود المقيد بقيود سلبية كان في هذا أنواع من الضلال منها أنهم لم يجعلوه مطلقاً فإن كونه مقيداً بقيد سلبي أو إضافي نوع تقييد فيه وهذا القيد لم يجعله أحق بالوجود بل جعله أحق بالعدم ومعلوم أن الوجود الواجب أحق بالوجود من الوجود الممكن فكيف يكون أحق بالعدم من الممكن". (١)

٥٧- "الثبوتية والعدمية لا وجود له إلا في الذهن والمجوزون للمثل الأفلاطونية مع أن قولهم فاسد فإنهم لا يقولون أن الماهيات الكليات مجردة عن كل قيد بل يقولون هي موجودة لا معدومة ولكنها مجردة عن الأعيان المحسوسة وقول هؤلاء معلوم الفساد عند جماهير العقلاء فكيف بإثبات أمر مطلق مجرد عن كل قيد سلبي وثبوتي ثم من المعلوم أن المقيد بالقيود السلبية دون الثبوتية أولى بالعدم عن المقيد بسلب النقيضين فإن المقيد بسلب النقيضين ليس امتناع العدم أحق به من امتناع الوجود بل هو ممتنع الوجود كما هو ممتنع العدم فلا يقال هو موجود ولا يقال هو معدوم وأما المقيد بالقيود السلبية فالعدم أحق به من الوجود فإنه معدوم ليس بموجود وهو يفيد كونه معدوماً ممتنع الوجود ليس ممتنع العدم بل هو واجب العدم ممتنع الوجود ومعلوم أن هذا أعظم مناقضة للوجود فضلاً عن الوجود الواجب مما هو يقال فيه أنه ممتنع الوجود وممتنع العدم فإن هذا يناقض الوجود كما يناقض العدم وذاك يناقض العدم دون الوجود وما ناقض الشيء دون نقيضه فهو أعظم مناقضة مما ناقضه وناقض نقيضه فعدوك وعدو عدوك أقل مضارة لك من عدوك الذي ليس بعدو عدوك فإن هذا يضر من كل وجه وذاك يضر من وجه وينفع من وجه ولهذا كان قول من لم يصف الرب إلا بالصفات السلبية أعظم مناقضة لوجوده ممن لم يصفه لا بالسلبيات ولا بالثبوتيات فقول هؤلاء المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله". (٢)

٥٨- "المطلق المجرد عن الإثبات والنفي فهو أبلغ في التعطيل من قول **ابن سينا** من بعض الوجوه حيث كان ما ذكره ممتنع أن يكون موجوداً أو معدوماً لرفعهم النقيضين من جميع الجهات **وابن سينا** جمع بين النقيضين من بعض الوجوه ورفع النقيضين من كل وجه أبلغ في النفي من رفع النقيضين من بعض الوجوه وقوله أبلغ في التعطيل من جهة أخرى من جهة أن الأمور العدمية التي قيدها أمور كثيرة جداً ولم يثبت من الناحية الأخرى إلا وجوداً مجرداً لا حقيقة له هذا قول الباطنية كأبي يعقوب إسحق بن أحمد السجستاني صاحب الأقاليد الملوكوتية

(١) الصفدية ٢٩٧/١

(٢) الصفدية ٢٩٩/١

والافتخار وغيرهما فإنهم ينفون عنه الثبوت والانتفاء وهو معلوم الفساد بالاضطرار كما تبين وقولهم يستثنى الوجود من الأمور المطلقة هو بالعكس أخرى فإن الوجود المطلق يعم كل شيء فهو أعم للأمور الموجودة كسائر الأسماء العامة مثل الشيء والثابت والحق والحقيقة والماهية والذات ونحو ذلك فهذه أعم الكليات وأوسع المطلقات فمضى جواز الإنسان أن يكون هذا المطلق". (١)

٥٩- "سألني عنها تكلمت فيها على أصل قولهم وقول ابن عربي **وابن سينا** ومن ضاهى هؤلاء وبينت له أن أصل قولهم يرجع إلى الوجود المطلق ثم بينت له أن المطلق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان وكان له فضيلة فلما تبين له ذلك أخذ يصنف في الرد عليهم وذهب إلى شيخ كبير منهم فقال له بلغني أنك جرى بينك وبين فلان كلام قال نعم قال أي شيء قال لك قال فقال لي آخر أمركم ينتهي إلى الوجود المطلق قال جيد قال بأي شيء يرد ذلك قال المطلق إنما هو في الأذهان لا في الأعيان فقال أخرب بيوتنا وقلع أصولنا هذا ونحوه فيقال في هذا أما المطلق لا بشرط فهو الذي يصدق على الأعيان وهو الذي يسمى الكلي الطبيعي فإذا قيل إنسان لا بشرط كونه واحدا ولا كثيرا ولا بشرط كونه موجودا ومعدوما فهذا يوجد في الخارج معينا مقيدا ومن ظن أنه يوجد كليا في الخارج فقد غلط وإنما يوجد في الخارج جزئيا معينا فهو كلي في الذهن وأما في الخارج فلا يوجد إلا جزئيا وسمي كليا كما يسمى الاسم عاما والمعنى الذي في النفس عاما لشموله الأفراد الثابتة في الخارج لا لأنه في حال وجوده في الخارج يكون عاما أو مطلقا فإن هذا ممتنع فليس في الخارج إلا ما له حقيقة تخصه لا عموم فيها ولا إطلاق والمنطقيون يقولون الكلي سواء كان جنسا أو فصلا". (٢)

٦٠- "البدل وهو الإطلاق والعموم البدلي كقوله تعالى ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وطائفة من هؤلاء يقولون أن الوجود الواجب هو هذا المطلق لا بشرط وعلى هذا التقدير فيكون هو عين وجود الموجودات الممكنة الموجودة أو جزء من ذلك فيكون الوجود الواجب الخالق للعالم هو نفس وجود المخلوق أو جزء من وجود المخلوق فقد تبين أنه إذا قيل أنه وجود مطلق فإن عني به المطلق لا بشرط وهو الطبيعي لزم أن لا يكون للواجب وجود إلا وجود مخلوقاته أو جزء من وجود مخلوقاته وإن عني به المطلق بشرط الإطلاق أمتنع وجوده إلا في الذهن وهو الكلي العقلي وإن عني به الوجود المقيد بالقيود السلبية فقط كما قاله **ابن سينا** وأتباعه فهو وإن كان أخص من المطلق لا بشرط فهو أعم من المطلق بشرط الإطلاق عن السلب والثبوت وهو أعظم امتناعا منه عن الوجود في الخارج فإن المطلق المقيد بالثبوت أولى بالوجود من المطلق المقيد بالسلب والمقيد بسلب الثبوت والعدم ممتنع وهو أحق بالامتناع من وجه لكونه سلب فيه النقيضان والمقيد بالعدم أحق بالعدم من وجه من جهة كونه مشروطا فيه العدم فيمتنع أن يكون موجودا مع كونه معدوما فهذه ٦٢٧". (٣)

(١) الصفدية ٣٠١/١

(٢) الصفدية ٣٠٣/١

(٣) الصفدية ٣٠٧/١

٦١- "فابن سينا وأمثاله من أئمة هؤلاء وكان أهل بيته من أهل دعوة الحاكم وأمثاله من أئمة القرامطة الباطنية الإسماعيلية. وقول من قال المطلق لا بشرط الذي يصدق على كل موجود فهو يشبه قول من يجمع بين النقيضين فيصفه بصفة كل موجود وإن كانت متناقضة ويجعل وجود الخالق هو وجود المخلوق أو جزء منه". (١)

٦٢- "وعلى كل تقدير فحقيقة قول هؤلاء نفي الوجود الواجب المبين للوجود الممكن ونفي وجود الخالق المبين للمخلوقات ونفي وجود القديم المبين للمحدثات وهذا قول المعطلة وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا بيان أن طريقة ابن سينا وأتباعه في الوجود الواجب لا يفيد إلا إثبات وجود واجب فقط وأنها لا تفيد أنه مبين للعالم إلا بطريقة نفي الصفات وهي باطلة ولو صحت لم تفد إلا إثبات هذا الوجود المطلق لا تفيد وجودا مبينا للمخلوقات منفصلا عنها فتفيد إثبات وجود في الذهن أو إثبات وجود مشترك بين الموجودات لا تفيد إثبات وجود مبين لوجود الممكنات. وهو إنما أخذه من كلام المعتزلة لما قسموا الموجود إلى محدث وقديم وبينوا ثبوت القديم أخذ هو يقسمه إلى واجب وممكن وغرضه إثبات وجود الواجب بدون إثبات حدوث العالم وجعل وجود العالم ممكنا وخالف بذلك طريقة سلفه الفلاسفة كأرسطو وأتباعه فإن الممكن عندهم لا يكون موجودا وهم لم يقسموا الوجود إلى واجب وممكن كما فعله ابن سينا بل أثبتوا العلة الأولى بالحركة فقالوا الفلك يتحرك حركة شوقية للتشبه بالعلة الأولى وهو عندهم محرك للفلك كتتحريك المحبوب لمحبه وقولهم أعظم فسادا من قول ابن سينا. وهذه الطريقة التي سلكها ابن سينا وأتباعه والمعتزلة يمكن سلوكها بأنواع آخر مثل أن يقال الوجود ينقسم إلى غنى عن غيره وفقير إلى". (٢)

٦٣- "وهذا يناقض قول النفاة وأما مجرد الرؤية فليست صفة مدح فإن المعدوم لا يرى ولهذا نظائر في القرآن. والمقصود أن المدح والثناء لا يكون إلا في الإثبات فإنه إنما يكون بصفات الكمال والكمال إنما يكون في الأمور الوجودية فأما عدم فلا كمال فيه فمن لم يصفه إلا بالسلوب وقال إنه الوجود المقيد بالسلوب كما قال ابن سينا وأمثاله من الباطنية فهو لم يثبت ولم يجعله موجودا فضلا عن أن يكون موصوفا بالكمال ممدوحا مثنيا عليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن الكلام صفة كمال كما أن العلم والقدرة والسمع والبصر صفة كمال وأن المتكلم أكمل ممن لا يتكلم كما أن الحي أكمل من الجماد ولهذا عاب الله الجمادات المعبودة بأنها لا تتكلم كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (سورة طه ٨٩) وكذلك قول الخليل: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ (سورة الصافات ٩٢) سواء كان المراد بيان أن العابد أكمل من معبوده وهذا ممتنع أو بيان أن المعبود يجب أن يكون متصفا بصفات الكمال. وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن من يتكلم بقدرته ومشيتته فهو أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته بل يكون الكلام المعين لازما لذاته ومن

(١) الصفدية ١٨/٢

(٢) الصفدية ١٩/٢

المعلوم أنه من لم يزل متكلمًا إذا شاء فهو أكمل ممن كان لا يمكنه الكلام ثم صار يمكنه. قال هؤلاء: وكلام السلف والأئمة في هذا الباب متناسب". (١)

٦٤- "أخبر أنه كتب ما يكون إلى يوم القيامة فقط وعندهم هو المبدع للعالم كله وهو رب كل شيء بعد الأول وأيضا فإنه أخبر أنه قدر ذلك وكتبه قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وأنه بعد أن كتب في الذكر كل شيء خلق السموات والأرض وعندهم أنه ومفعوله قديمان أزليان وأنه لم تزل معه السموات والأرض وأنها متولدة عنه معلولة لم تتأخر عنه لحظة فضلا عن خمسين ألف سنة. وأيضا فالعقل الأول عندهم تولد عنه العقل الثاني والنفس والفلك وإبداع العقل أعظم من إبداعه للنفس والفلك وإبداعه لذلك أعظم من مجرد نقشه في النفس والنفس الفلكية جمهورهم يقولون إنها عرض في الفلك ولكن **ابن سينا** وطائفة قليلة يقولون إنها جوهر قائم بنفسه فكيف يعبر عن العقل الأول بأضعف أفعاله ولا يعبر عنه بأجل أفعاله وأعظمها وإن شاع هذا شاع تسمية الواجب بنفسه قلما أيضا لأنه علم العقل الأول ما يعلمه للنفس. وأيضا فهم يقولون: إن العقول هي الملائكة التي أخبرت بها الرسل فإذا كانت العقول تسمى أقلاما لنقشها العلم في النفوس فالملائكة تسمى أقلاما ومن قال إن الملائكة هي أقلام فهو أخس من بحيمة الأنعام وكذلك ينبغي أن يسمى كل معلم قلما وهذا ليس لي لغة العرب لا حقيقة ولا مجازا. وأيضا فإنه قد قال في القلم: "اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة". (٢)

٦٥- "طريقان فطمع المناظرون لهم في قدم العالم من الدهرية من اليونان أتباع أرسطو وغيرهم واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا امتناع حدوث العالم بعد دوام التعطيل الذاتي فقد قطعوا هؤلاء وأثبتوا قدم العالم وقدم هذه الأفلاك كما هو قول أرسطو. ويقول **ابن سينا**: "العقل الصريح الذي لم يكذب قط يعلم أنا إذا فرضنا ذاتا معطلة كانت لا تفعل ثم فعلت بعد أن لم تفعل فلا بد من حدوث شيء إما قدرة وإما إرادة وإما سبب ما وأما إذا كانت لا تفعل ثم حال أن تفعل كحال أن لا تفعل لزم أن لا تفعل والتقدير أنها فعلت فلزم الجمع بين النقيضين وإنما لزم الجمع لأننا فرضنا ذاتا معطلة عن الفعل فإذا كان هذا باطلا فنقيضه حق. ولكن هذا لا يفيد قدم العالم ولا قدم شيء من العالم ولا قدم فعل بعينه ولا مفعول بعينه بل هذا بعينه يدل على امتناع قدم شيء من العالم وإن قدر أفعال متعاقبة فإنه إذا كان حال الذات فيما لا يزال كحالتها في الأزل ولم تختلف لزم أن لا يحدث عنها هذا الحادث المعين لأنها كانت وهذا الحادث لم يحدث وهي الآن على ما كانت عليه فيلزم أن لا يحدث هذا الحادث. وإذا قيل: تجدد في العالم أمور جعلت هذا مستعدا للفعل. قيل: والكلام في ذلك المتجدد كالكلام في غيره يمتنع أن يتجدد عن ذات حالها عند التجدد وقبل التجدد شيء سواء تجدد بواسطة أو بغير واسطة فإن الحادث يقتضي حصوله كمال التأثير وقت". (٣)

(١) الصفدية ٦٦/٢

(٢) الصفدية ٨١/٢

(٣) الصفدية ٩٠/٢

٦٦- "وأما تقدير قديم ممكن فهذا يوجد في كلام **ابن سينا** ومن سلك سبيله كالسهروردي وكالرازي والآمدي وقد أنكر ذلك على **ابن سينا** طائفة من الفلاسفة إخوانه كابن رشد الحفيد وغيره وبينوا أنه خرج بذلك عن مذهب سلفه القدماء كما خرج به عن المعقول الصريح. ولهذا ورد على هؤلاء في الإمكان من الإشكالات ما لم يمكنهم الجواب عنه كما قد بيناه في كلامنا على المحصل وغيره فإنهم فرضوا ما يستلزم الجمع بين النقيضين وهي تقدير ذات قديمة أزلية لا يمكن عدمها ألّبتة. فإن قالوا مع ذلك: هي واجبة بغيرها وقالوا مع ذلك هذه الذات باعتبار حقيقتها تقبل الوجود والعدم ليس أحدهما أولى بها وزادوا على ذلك فقالوا لا يكون وجودها ولا عدمها إلا بسبب منفصل قالوا وسبب عدمها عدم السبب الفاعل. فقال لهم جمهور العقلاء هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن". (١)

٦٧- "الأفريديوسي لكن هؤلاء لم يقولوا إنه ممكن يقبل الوجود والعدم كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه فإن القابل للعدم إن أريد به هذا القديم فالقديم الواجب وجوده ولو بغيره كيف يعقل قبوله العدم؟ وهذا كالصفات اللازمة لذات الرب تعالى فإنها لا تقبل العدم بحال فحياته تعالى لازمة لذاته المقدسة لا تقبل العدم أصلاً بل فرض عدمها محال. وإن قيل: هو باعتبار ذاته يقبل العدم. قيل: عنه جوابان: أحدهما: أن تقدير ذات غير الوجود المعين قول تقوله طائفة من الفلاسفة كأتباع أرسطو من أهل المنطق وهو قول باطل عند جمهور العقلاء كما قد بسط في موضعه. ولهذا كان تفريق هؤلاء بين الصفات المقومة الداخلة في الماهية والصفات العرضية اللازمة إما للماهية وإما لوجودها يعود عند التحقيق إلى اعتبارات ذهنية لا إلى صفات تبني الحقائق عليها في نفس الأمر". (٢)

٦٨- "ويقولون: هذا العالم محدث أي معلول ومعنى حدوثه عندهم وجوبه بالواجب بنفسه وافتقاره إليه. ومعلوم بالاضطرار أن هذا لا يسمى حدوثاً كما لا يسمى خلقاً ولم يختلف المسلمون وغيرهم أن كل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن وأن كل مخلوق حدث وإنما تنازعوا في كل محدث هل يجب أن يكون مخلوقاً وأن كل حادث يجب أن يكون محدثاً هذا فيه نزاع معروف بين المسلمين كما هو مبسوط في موضعه. ولهذا كان قدماء النظر عندهم كل من قال العالم قديم فقد أنكر الصانع إذ كانوا لا يعقلون أن يقال هو قديم وهو مفعول ولكن متأخريهم لما رأوا من قال من الفلاسفة إنه معلول غير واجب ذكروا هذا القول وبحوثاً مع أصحابه. وأما أرسطو وأتباعه فإنما في كلامهم إثبات العلة الأولى من حيث هي غاية وأن الفلك يتحرك للتشبه بها فأوجب وجودها من هذه الجهة لم يثبت وجودها من حيث أن الفلك معلول علة فاعلة كما فعله **ابن سينا** ومن سلك سبيله فإنه سلك سبيلاً بعضها من أصول سلفه الفلاسفة وبعضها أخذه من أصول المعتزلة ونحوهم والرسول صلوات الله

(١) الصفدية ١٥١/٢

(٢) الصفدية ١٥٣/٢

عليهم لم يقولوا إن الرب كان في الأزل متعطلا عن الكلام والفعل وأنه لم يمكنه أن يتكلم ولا أن يفعل في الأزل بمشيئته وقدرته وإنما أهل الكلام". (١)

٦٩- "أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن ابن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما. وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعاً بثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلاً في أحد القسمين. ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلاً على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع. وهذا **ابن سينا** أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاد **ابن سينا** من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (٢)

٧٠- "والمتكلمون المعتزلة لهم مواضع أخطأوا فيها وشاركهم الفلاسفة فيها فصارت الفلاسفة تحتج بها عليهم كنفي الصفات ولهم مواضع انفردوا بالخطأ فيها دون غيرهم من المسلمين والفلاسفة فاستطالت بها عليهم الفلاسفة كقولهم إن المحدث لا يحتاج إلى الفاعل إلا في حال حدوثه لا في حال بقائه وقولهم إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح وقولهم إن الممكن يترجح أحد طرفيه إذا كان الوجود أولى به من العدم وإن لم ينته إلى حد الوجود. فهذه الأمور ونحوها من كلام القدرية التي خالفهم فيها أهل السنة وجمهور المسلمين هي مما طولت لسانه عليهم واشتركوا هم وهم في نفي الصفات وسلك **ابن سينا** فيها مسلكاً فمن تدبر كلامه وجدته مشتقاً من كلامهم إذ كلام قدماء الفلاسفة في ذلك نزر قليل ولم يصير للقوم كلام يعتد به في الإلهيات إلا بسبب **ابن سينا** وأمثاله بما استفاد من مبتدعة المسلمين. ولهذا لم يكن أولئك يسمون هذا العلم الإلهي وإنما يسمونه علم ما بعد الطبيعة باعتبار وجوده أو علم ما بعد الطبيعة باعتبار معرفته وهو كلام في الوجود المطلق ولواحقه كالواحد ولواحقه وكتقسيم ذلك إلى الجوهر والعرض وكتقسيم العرض إلى الأجناس التسعة التي هي الكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع". (٣)

(١) الصفدية ١٥٩/٢

(٢) الصفدية ١٧٨/٢

(٣) الصفدية ١٧٩/٢



٧١- "والملك وأن يفعل وأن يفعل ومنهم من يجعلها خمسة ومنهم من يجعلها ثلاثة وقد أنشد فيها: زيد الطويل الأسود بن مالك ... في بيته بالأمس كان متكبيده سيف نضاه فانتضى ... فهذه عشر مقولات سواهم أخذوا يتكلمون في أنواع هذه الأجناس حتى ينتهوا إلى مبادئ علومهم الجزئية كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة والعدد الذي هو موضوع الحساب والجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي ونحو ذلك وتكلموا في العلة والمعلول بكلام قليل. وأما الكلام بلفظ الواجب الوجود وممكن الوجود فهذا من كلام **ابن سينا** وأمثاله الذين اشتقوه من كلام المتكلمين المعتزلة ونحوهم وإلا فكلام سلفهم إنما يوجد فيه لفظ العلة والمعلول. وقد تكلمت على ما ذكره معلمهم الأول أرسطو في غير هذا الموضع وبينت قلة فائدة الحق منه وما فيه من التقصير والخطأ الكثير وأنه كما قيل: "لحم جمل غث على رأس جبل وعمر لا سهل فيرتقى ولا سمين فيقل". وأولئك كانوا يعتمدون في إثبات العلة الأولى على أن الفلك متحرك بإرادة والمتحرك بالإرادة لا بد له من مراد يكون محركا له تحريك المعشوق لعاشقه وهذا إذا ثبت لم يفد إلا أن له علة غائية لا يفيد أنه معلول". (١)

٧٢- "وابن رشد وأمثاله من الفلاسفة يسلكون طريقة القدماء في هذا الباب فعديل **ابن سينا** عن ذلك إلى ما استفاده من طرق المتكلمين فسلك طريق تقسيم الوجود إلى الواجب والممكن كما يقسمونه هم إلى القديم والمحدث وتكلم على خصائص واجب الوجود بكلام بعضه حق وبعضه باطل لأن الوجوب الذي دل عليه الدليل إنما هو وجوده بنفسه واستغناؤه عن موجد فحمل هو هذا اللفظ ما لا دليل عليه مثل عدم الصفات وأشياء غير هذه. وهذا اشتقه من كلام المعتزلة في القديم فلما أثبتوا قديما وأخذوا يجعلون القدم مستلزما لما يدعونه من نفي الصفات جعلوا الوجود الذي ادعاه كالقدم الذي ادعوه وليس في واحد منهما ما يدل على مقصود الطائفتين. وسلك طريقا ثانيا في إثبات واجب الوجود ذكرها في كتابه المسمى بالنجاة وهي مبنية على الحدوث فقال: "فصل في آخر في". (٢)

٧٣- "وملخص هذا الكلام أن الموجود الحادث قد يبقى فلا يمكن أن يقال حين حدوثه بطل فإنه جمع بين النقيضين ولا أنه يجب عدمه بعد حدوثه إلا في مثل الحركة وأما في غيرها فأن نعلم أن فيها ما هو باق وأيضا فإنه يوجب تنالي الآنات وهو مبني على مسألة إثبات الجوهر الفرد فيكون الآن جزءا لا ينقسم تلو الآن الآخر وهو يبطل ذلك. وفي الجملة فهذه المقدمة هو أن في المحدثات أمورا باقية هي حق لا ينازع فيها أحد وما يحكي عن النظام أنه قال إن الأجسام لا تبقى إما أن يقال هو مخالفة للضرورة وإما أن يقال النزاع فيها لفظي وإما أن يقال النزاع فيها في مسألة أخرى وهو افتقار المحدث في حال بقاءه إلى ما يبقيه فإنه قد قيل إن النظام إنما أراد بذلك مخالفة أصحابه المعتزلة الذين يقولون إن المحدث إنما يفتقر إلى المؤثر حين حدوثه لا حين بقاءه فقال هو إن الباقي حال بقاءه مفتقر إلى المؤثر وهذا الذي قاله النظام هو الذي قصده **ابن سينا** أيضا وهو الصواب الذي

(١) الصفدية ١٨٠/٢

(٢) الصفدية ١٨١/٢

عليه أهل السنة والجماعة وجماهير العقلاء. ولهذا قال **ابن سينا** بعد ذلك كلاما صحيحا قال: "ولا يجوز أن يكون الحادث ثابت الوجود بعد حدوثه بذاته حتى يكون إذا حدث فهو واجب أن يوجد ويثبت لا بعلقة في الوجود والثبات". "وذلك أنك تعلم أن كل حادث بل كل معلول فإنه". (١)

٧٤- "معدوما لأن نظرنا هنا في الواجب بذاته والممكن بذاته ونظرنا في المنطق ليس كذلك". قلت: هذا الذي ذكره من اعتراض أهل المنطق عليه قد اعترض عليه ابن رشد وغيره وإن كان ابن رشد متأخرا عنه. وذلك أن الممكن في كلام سلفهم الفلاسفة كأرسطو وأصحابه إنما يكون في حال العدم ولهذا يقولون إن الإمكان يفتقر إلى محل يقوم به قبل حصول الممكن ولهذا قالوا كل حادث فإنه مسبوق بإمكان العدم والإمكان وصف ثبوتي فلا بد له من مادة تقوم به. وأولئك لم يكونوا يقسمون الموجود إلى واجب وممكن وإنما هذا تقسيم **ابن سينا** وأتباعه بل العالم عندهم من قسم الواجب لا الممكن فلفظ الممكن يراد به هذا وهذا **وابن سينا** لم يرض أن يجعله من باب الاشتراط اللفظي فقط بل أخذ القدر المشترك وهو إمكان أن يوجد وأن يعدم مع قطع النظر عما هو متصف به في الحال وهو السبب الموجب لأحدهما ولا ريب أن هذا يتصف به في الحالين وأما إذا أريد بالممكن أن يوجد أي يصير موجودا في المستقبل فلا يتصف به إلا المعدوم القابل لذلك. وهذا الذي قاله يستلزم أمرين باطلين: (٢).

٧٥- "الخارجية لكن توهموا أن هذه المعاني الذهنية ثابتة في الخارج وهذا غلط وهذا مبسوط في موضعه. وإذا كان كل ما سوى الله مفتقرا إليه لذاته والحدوث والإمكان مستلزمان لفقره دالان عليه فهل يتصور إمكان بلا حدوث هذا محل نزاع فجمهور العقلاء من الأولين والآخرين أهل الملل قاطبة وأئمة الفلاسفة كأرسطو وأتباعه يقولون إن الإمكان والحدوث متلازمان وخالف في ذلك **ابن سينا** وموافقوه فزعموا أن الممكن قد يكون قديما أزليا واجبا بغيره. والمقصود هنا أن **ابن سينا** ذكر أنه يجب أن تكون العلل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث وجوده الموصوف مع المعلول فما دام المعلول دامت عليته كذلك ما دامت العلة دام معلولها. قال: "فإذ قد اتضح هذه المقدمات فلا بد من واجب الوجود وذلك أن الممكنات إذا وجدت وثبت وجودها كان لها علل لثبات الوجود ويجوز أن تكون تلك العلل علل الحدوث بعينها إن بقيت مع الحادث ويجوز أن تكون عللا أخرى ولكن مع الحادثات وتنتهي لا محالة إلى واجب الوجود إذ قد بينا أن العلل لا تذهب إلى غير نهاية ولا تدور". (٣)

٧٦- "فإن قيل: هم يقولون إن تلك الأحوال لها محرك أول فهذا هم متفقون عليه كما ذكره أرسطو وأتباعه. وقد ذكره **ابن سينا** فقال: "فصل في أن المحرك الأول كيف يحرك وأنه محرك على سبيل الشوق" قال: "والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية والغرض الذي إليه ينحو المتحرك هو المعشوق

(١) الصفدية ١٨٣/٢

(٢) الصفدية ١٨٦/٢

(٣) الصفدية ١٩٢/٢

والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق". قال: "ولا بد أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته ليس من شأنه أن ينال وكل خير هذا شأنه فإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان". قال: "والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكمل حال تكون للشيء دائما ولم يكن هذا ممكنا للجرم السماوي". (١)

٧٧- "الذي يتشبه به وإنما تكلم في الوجود والواجب والممكن وما يتبع ذلك **ابن سينا** الذي اشتق ذلك من كلام المتكلمين من المسلمين. وحينئذ فيقال لهؤلاء: هذا الفلك الذي يتحرك هذه الحركة الشوقية إما أن يكون ممكنا بذاته مفتقرا إلى مبدع يبدعه وإما أن يكون واجبا بذاته فإن كان الأول لزم أن يكون مبدعه يحركه وإن من أبدع ذاته فهو على إبداع حركاته أقدر وحينئذ فليس لكم أن تتكلفوا طريقا في إبداع حركاته فإن حركاته إذا كانت إرادية جاز أن يكون المحرك له ملائكة يحركونه بإرادات فيهم وجاز أن تكون تلك الإرادات عبادات لله لا لأجل التشبه بالله ولا طلب ما لا يدرك فإن كلامهم في مقصود الفلك بحركته يشبه كلام الصبيان إذ كان مقصود الفلك أن يتحرك دائما حركة ليس فيها مقصود إلا إخراج أيون وأوضاع يعلم أنه لا يمكنه إخراجها بمنزلة من تدور طول الزمان حول مكان لأن الكمال أن أتحرّك من الأزل إلى الأبد وأنا لا يمكنني ذلك فأدور ما يمكنني من الدوران في هذا المكان فهذا بفعل المجانين أشبه منه بفعل العقلاء". (٢)

٧٨- "لأن المعلول لا تتقدم عليه علته والقول في حدوث إحداث الإحداث كالقول في حدوث الإحداث وهلم جرا وذلك يستلزم تسلسل علل حادثة في آن واحد ليس فيها علة واجبة وذلك ممتنع فامتنع أن تكون فيه الحوادث بعد أن لم تكن وهم يسلمون ذلك وامتنع أن لا تزال فيه لامتناع موجب لها فامتنع أن تكون علة موجبة لفلك مع حوادثه بدون حوادثه وهو المطلوب. وأيضا فيقال **لابن سينا** وأتباعه إنكم عدلتم عن طريقة سلفكم في إثبات العلة الأولى عن طريقة الحركة إلى طريق الوجود وقلتم نحن نبين أن وجود الواجب بنفس الوجود لا يفتقر إلى إثباته بالحركة ثم في آخر الأمر أثبتتم العلة الأولى بالحركة حركة الفلك كما أثبتتها قدماءكم فإن كانت هذه الطريق صحيحة فلا تعاب ولا يعدل عنها وإن كانت باطلة فلا تسلك. وإن قيل: هي صحيحة وتلك صحيحة. قيل: لا يحصل المراد لا بهذه ولا هذه فإن هذه إنما تثبت علة غائية وليس فيها إثبات مبدع للعالم وطريقة الوجود إنما فيها إثبات موجود واجب لا يتعين أن يكون هو الأول الذي يحرك الفلك بل ولا فيها إثبات مغايرته للفلك بل ولا إثبات لوجوده مباينا للعالم إن لم يضموا إلى ذلك طريقة نفي الصفات بنفي ما سموه تركيبا وذلك باطل على ما قد بسط في موضعه وهو باطل أيضا وإن قدر نفي الصفات لأن ذلك". (٣)

٧٩- "وأيضا فإن قوله بنفي الصفات في غاية الفساد واعتبر ذلك بقول فاضلهم **ابن سينا** فإن ما في كلامه من المستقيم أخذه من المسلمين وما فيه من ضلال فمن أصحابه أو منه وربما قرنه بما يأخذه من كلام

(١) الصفدية ٢٠٢/٢

(٢) الصفدية ٢٠٦/٢

(٣) الصفدية ٢١٢/٢

المعتزلة وقولهم أيضا بنفي الصفات باطل فإنه أثبت علمه للأشياء بأنه مبدأ فيعقل نفسه ولوازم نفسه إذ العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم. وهذه الطريقة إذا بينت على وجهها فهي مأخوذة من قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (سورة الملك ١٤) ليس من كلام أئمتهم ولا عند أرسطو من ذلك خير بل أرسطو نفي علمه بالأشياء مطلقا وأما كلامه في نفي الصفات فإنه قال في النجاة: "فصل في تحقيق وحدانية الأول بأن علمه لا يخالف قدرته وإرادته وحياته في المفهوم بل ذلك كله واحد لا يتجزأ لأجل هذه الصفات ذات الواحد المحقق فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل أنه كيف يكون بذلك النظام لا يعقله وهو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مبدئه عنده مبدؤه وهو خير غير مناف وهو تابع الخيرية ذات المبدأ وكما لها المعشوقين لذاتهما فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد الأول على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون". (١)

٨٠- "عنه غرض بل هو لذاته مريد هذا النحو من الإرادة العقلية المختصة بحياته هذا بعينه فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك فعل هذا التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد قدم أن نفس مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله وذلك إيجاد الكل فمعنى الحياة منه وأخذه منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد فالحياة منه ليس مما يفتقر إلى قوتين مختلفتين ولا الحياة منه غير العلم". قال: "وكذلك القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبدأ للكل لا مأخوذا عن الكل". فيقال: هذا الكلام من أفسد ما يعقل العقلاء بطلانه وإن كان هذا التلخيص الذي لخصه **ابن سينا** لم يصل إليه أحد من سلفه الفلاسفة بل هم أجهل من أن يصلوا إلى هذا. وذلك أن يقال: أولا ذاته هي نفس أن يعقل النظام أم لا؟ فإن قيل: هو هي لزم أن تكون ذاته هي نفس العلم الذي هو مصدر وصفة ومعنى قائم بغيره والعلم مع العالم هو صفة مع الموصوف كالعرض مع الجوهر ومن". (٢)

٨١- "وهؤلاء المتفلسفة المنكرون لمعاد الأبدان ولحدوث الأفلاك عامتهم يقولون إن المعجزات والكرامات قوى نفسانية إما قوة الإدراك والعلم وإما قوة الحركة والعمل فالإدراك هو قوة النفس التي ينال بها العلم فيجعلون ما أخبرت به الرسل وأمرت به كله استفادوه بهذه القوة من غير أن يكون هناك ملائكة هم أحياء ناطقون نزلوا عليهم بوحى ومن غير أن يكون لله كلام تكلم به خارجا عن أنفسهم ومن غير أن يكون هناك رب خلق العالم بقدرته ومشئته يقدر على تغيير العلويات وتبديل الأرض والسموات. وكل من فهم حقيقة قولهم وحقيقة ما جاءت به الرسل علم مناقضتهم لهم كما قيل لبعض شيوخنا الفضلاء الذين كانوا يعرفون ذلك ما بين الفلاسفة والأنبياء فقال السيف الأحمر. بل حقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون لا بالله ولا كتبه ولا ملائكته ولا رسله ولا بالبعث بعد الموت فهم أسوأ حالا من اليهود والنصارى. والمقصود هنا أن **ابن سينا** وهؤلاء بنوا أصل دينهم على أن

(١) الصفدية ٢١٩/٢

(٢) الصفدية ٢٢٠/٢

الوجود لا بد له من واجب وأن الواجب يشترط أن يكون واحدا ويعنون بالواحد ما لا صفة له ولا قدر ولا يقوم به فعل لئلا يثبتوا له صفة كالعلم والقدرة فيكون في الوجود واجبان وهذا ضاهوا به المعتزلة حيث قالوا أخص صفات الرب أن يكون قديما فلا تكون له صفة قديمة لئلا يكون في الوجود قديمان وهي عبارة موهمة فيظن الظان أن أهل الإثبات للأسماء والصفات أثبتوا إلهين قديمين وهم إنما أثبتوا إلهما واحدا لا إله إلا هو وهو". (١)

٨٢- "وما يقولونه أيضا من تركيب الأنواع من الصفات الذاتية الداخلة فهي في ماهيتها المقومة لها المشتركة المميزة هو منتف أيضا عند جمهور العقلاء عن المخلوقات فكيف يكون الخالق؟! وأما اتصاف الرب تعالى بصفات كماله فهذا ليس تركيبا في المخلوقات والواحد منها إذا قيل إنه موجود حي عليم قدبر لم يكن في هذا تركيب يعقل أنه تركيب كما يعقل تركيب الكل من أجزائه وإذا سمو هذا تركيبا اصطلاحا لهم أو توهموه تركيبا ظنا منهم لم يكن لفظهم ووههم موجبا لأن ينفي عن الرب ما يستحقه من صفات كماله ويوجب أن يثبت وجودا مطلقا لا حقيقة له إلا في الأذهان وأي موجود قدر في الأذهان كان أكمل منه تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. والمقصود هنا أن هؤلاء القائلين بقدوم العالم وإن أقروا بمبدع العالم فقولهم بالحجة التي يثبتون عليها إثبات مبدع العالم حجة ضعيفة بل قولهم مستلزم لنفي الصانع وهذا كان المشهور عند أكثر أهل الكلام عن القائلين بقدوم العالم أنهم ينكرون الصانع وأكثر كتب المتكلمين ليس فيها نقل عن القائلين بقدوم العالم إلا إنكار الصانع ولكن الذين نقلوا كلام **ابن سينا** وأمثاله هم الذين صاروا يحكون عنهم قولين أحدهما إنكار الصانع والآخر القول بوجود العالم عن علة موجبة له ولبسوا بهذا على بعض الناس لكن القول بنفي الصانع أعظم فسادا في العقول والأديان من قولهم". (٢)

٨٣- "لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة" رواه النسائي وغيره. والمقصود هنا أن النفس ليس كمالها في مجرد علم بالله لا يقترب به حب لله ولا عبادة له ولا غير ذلك بل لا تصلح وتكمل إن لم تحب الله وتعبد. وأيضا فلو قدر كمالها في مجرد العلم فليس هو العلم بوجود مطلق وأمور كليات تقوم بنفسه وهذه هي العقلية التي يجعلونها كمال النفس لا سيما على رأي **ابن سينا** وموافقيه الذين يزعمون أن الأمور المعينة الشخصية لا تدرك إلا بجسم أو قوة في جسم والنفس عندهم ليست كذلك فلا تدرك شيئا من المعينات الموجودة في الخارج وهذا مما نفوا به كون البارئ تعالى يعلم المعينات الموجودة المسماة بالجزئيات فهو عندهم لا يعلم إلا أمرا مطلقا كليا وكذلك النفس ومعلوم أن الموجودات الخارجة ليست كلية فلا يكون العلم بتلك المطلقة المجردة عن التعيين علما بموجود في الخارج فليس هذا علما حقيقيا مطلوبا بالقصد الأول وإنما العلم الحقيقي المطلوب بالقصد الأول هو العلم بالموجودات الخارجة الثابتة في نفسها. وأيضا فالعلم الذي تكمل النفس

(١) الصفدية ٢٢٧/٢

(٢) الصفدية ٢٣٠/٢

به لا بد أن يتضمن العلم بالله وهم لا يعرفون الله بل إنما يعرفون وجودا مطلقا لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان فهم إنما جعلوا العبادات لأجل إصلاح الأخلاق بناء". (١)

٨٤- "والثاني: أنها جواهر قائمة بأنفسها كالنفس الناطقة وإليه يميل **ابن سينا** وغيره وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن النفس الناطقة تبقى عندهم بعد مفارقة البدن عقلا ليس فيها طلب وإرادة ومحبة لعلم أصلا وهذا هو الكمال عندهم ولهذا لما ذكر أبو البركات مذهبهم بين هذا كما قال: "الفصل الثاني في ذكر رأي أرسطو وشيعته في بدء الخلق قال من يعتبر كلامه أن الله الذي بدأ منه الخلق واحد من كل وجه لا كثرة فيه بوجه والواحد لا يصدر عنه إلا واحد فأول خلق من الموجودات موجود واحد هو أقرب الموجودات إليه وأشبهها به قال وأسميه عقلا ويكون معنى العقل عنده معروفا من معنى النفس الإنسانية من جهة كونه جوهرًا روحانيا لا جسمانيا كالنفس لكن للنفس علاقة بالبدن كنفس الإنسان الشخصية ونفس الفلك ونفس الكوكب المحركة له على أنها تباشر التحريك والعقل بريء من الأجسام وعلائقها وتكون النفس كالقوة من جهة تحريك الأجسام وتبديل حالاتها فتشعر بمتجدداتها في". (٢)

٨٥- "فيه معترض وهو بالأخبار النقلية أشبه منه بالأنظار العقلية فلنأخذ في تتبعه". قلت: قوله: "لم يخالفهم فيه مخالف" إنما قاله بحسب علمه واطلاعه أو أراد من الفلاسفة المشهورين المصنفين على طريقة أرسطو في المنطق الطبيعي والإلهي كبرقلس والأسكندر الأفنديوسي وثامسطيوس والفارابي **وابن سينا** وإلا فالمنقول في كتب المقالات عن الفلاسفة المتقدمين من مخالفة هذا المذهب موجود في كتب متعددة لكن أولئك ليس لهم كتب مصنفة على هذه الطريقة بل مذهب أرسطو يشبه مذهب أئمة الفقهاء في الفقه كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وإن خالفهم في كثير منها أئمة كبار مثل الأوزاعي والليث بن سعد والثوري وإسحاق بن راهويه فقد يقول القائل إنه لم يخالف أولئك مخالف أي في الكتب المعروفة المصنفة على مذاهبهم وكتب المقالات تنطق بأن أرسطو هو الذي اشتهر عنه القول بقديم العالم وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكن هذا قولهم وهذا يحكيه المعظمون لأرسطو وغير المعظمين له مع أن كلام الرجل في الإلهيات قليل جدا وفيه خطأ كثير وإنما علم الرجل الواسع هو الطبيعيات ففيها يتبحر. والمقصود أن هؤلاء القوم جعلوا النفس بعد فراقها ليس لها علم ولا حركة ولا ازدياد من علم ولا محبة لشيء يطلب حصوله وإنما تلتذ لذة دائمة متماثلة بما حصل لها من العلم كما يقولونه في المبدأ الأول وفي العقول". (٣)

٨٦- "والمقصود هنا أن السعادة التي هي كمال البهجة والسرور واللذة ليس هي نفس العلم ولا تحصل بمجرد العلم بل العلم شرط فيها بل لا بد من العلم بالله وبأمره كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث

(١) الصفدية ٢/٢٣٧

(٢) الصفدية ٢/٢٥٣

(٣) الصفدية ٢/٢٥٩



المتفق على صحته: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" فكل من أراد الله به خيرا فلا بد أن يفقهه في الدين فمن لم يفقهه في الدين لم يرد به خيرا وليس كل من فقهه في الدين قد أراد به خيرا بل لا بد مع الفقه في الدين من العمل به فالفقه في الدين شرط في حصول الفلاح فلا بد من معرفة الرب تعالى ولا بد مع معرفته من عبادته والنعيم واللذة حاصل بذلك لا أنه هو ذلك فغلطوا من هذين الوجهين هذا لو كان ما ذكره من العلم حقا وكان كافيا فكيف والأمر بخلاف ذلك؟! ولهذا قال من قال من المسلمين: الإيمان قول وعمل ومتابعه للسنة وهؤلاء أخرجوا العمل ولم يلتزموا شرائع الأنبياء وإنما معهم نوع من القول لا يكفي مع ما فيه من الخطأ وهم يدعون أن كمال النفس أن تصير عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود ولهذا تنازعوا في بقائها بعد الموت على ثلاثة أقوال والثلاثة للفارابي: فمنهم من قال تبقى العالمة والجاهلة كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله ومنهم من يقول بل تبقى العالمة فقط لأنها تبقى ببقاء معلوماتها والجاهلة ليس لها معلوم باق فلا تبقى ومنهم من يقول بل كلاهما تفسد بالموت وهو قول المعطلة المحضة منهم ومن غيرهم الذين ينكرون معاد الأبدان ومعاد الأرواح جميعا أو ينكرون معاد". (١)

٨٧- "وقد خالفهم أصحابهم كأرسطو وشيعته والمتأخرون الذين سلكوا خلفه كالفارابي و**ابن سينا** وردوا على متقدميهم وقالوا إن الفلسفة كانت نية فأنضجت فإن مبدأها إنما هو النظر في الطبيعيات ثم انتزعوا من الأمور الطبيعية هذه الكلية العقلية وظنوا وجودها في الخارج. فرد عليهم هؤلاء وأصابوا في الرد ثم جعل هؤلاء هذه الماهيات العقلية موجودة في الخارج مقارنة للموجودات الحسية الطبيعية فثبتوا مادة عقلية مع الجواهر الحسية وأثبتوا ماهية مجردة كلية مقارنة للأعيان وقالوا هذه الماهيات غير الوجود وأسباب الماهية شيء وأسباب الوجود شيء فإننا نعقل المثلث قبل أن نعلم وجوده وقالوا هذه الماهية يغشاها غواش غريبة حسية وخيالية. وقسموا في منطقهم اليوناني المتلقي عن معلمهم الأول أرسطو الذي هو صاحب تعاليم المنطق والطبيعي والإلهي قسموا الصفات اللازمة للموصوف إلى ذاتي داخل في الماهية مقوم لها وإلى عرضي خارج عن الماهية ثم العرضي قسموه إلى لازم للماهية وإلى لازم لوجودها لما فرقوا بين الوجود والماهية وإلى عارض لها إما بطيء الزوال أو سريع الزوال. وهذا التقسيم وما بنوه عليه من الحدوث مما أنكره عليهم جمهور النظار من المسلمين وغيرهم وبينوا ما بينوه من خطئهم فيه كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع. والمقصود هنا التنبيه على منشأ غلطهم أما تقسيم الصفات إلى لازم للموصوف وإلى غير لازم فهذا حق وهو تقسيم نظار المسلمين يقسمون الصفات إلى لازم وعارض فإن الحيوانية الناطقية والضاحكية لوازم للإنسان بخلاف العربية والعجمية والسود والبياض والشباب والمشيبي والإسلام والكفر". (٢)

(١) الصفدية ٢/٢٦٦

(٢) الصفدية ٢/٢٨٠

٨٨- "بالكليات كما فعله **ابن سينا** في إشاراته أو بموجودات لا يحسها الإنسان لا لامتناع الإحساس بها مطلقا بل لأسباب آخر. وأما ما أخبرت به الرسل من الغيب فليس هو معقولا مجردا في النفس ولا هو موجود في الخارج لا يحس به بحال بل هو مما يحس به كما أخبرت بالملائكة والجن وغير ذلك وكل ذلك مما يجوز رؤيته والإحساس به. وكذلك ما أخبرت به من الجنة والنار هو مما يحس به وكذلك الرب تبارك وتعالى وتقدس وتعظم تجوز رؤيته بل يرى بالأبصار في الآخرة في عرصات القيامة وفي الجنة كما تواترت بذلك النصوص عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين. ولهذا فرقت الرسل بين هذا وذاك فإن هذا شهادة أي مشهود لنا محسوس الآن وذاك غيب أي غائب عنا الآن لا نشهده وهذا فرق إضافي باعتبار حالنا في شهوده الآن وعدم شهوده فإذا صار الغيب شهادة وشهدنا ما كانت الرسل أخبرت به وكان غيبا عنا. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (سورة ق ٢٢). وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفُفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ قَدْ وَفُّوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (سورة الأنعام ٣٠). (١)

٨٩- "مفارق فيفيض عليه من ذلك الروح وذلك الروح قد فاض عليه الأمر من الرب وشبهوا ذلك بشعاع الشمس إذا وقع على مرآة ثم وقع شعاع المرآة على غيره وقد ذكر هذا المعنى **ابن سينا** والغزالي في المضمون به على غير أهلهم وغيرهما ممن بني على أصلهم الفاسد إذ كانوا لا يرون أن الله يسمع كلام عباده ولا يعلم ما في نفوسهم ولا يقدر أن يغير شيئا من العالم ولا له مشيئة يفعل بها من يشاء فأثبتوا الشفاعة على هذا الوجه. وهذه شر من الشفاعة التي يثبتها مشركو العرب والنصارى والمبتدعون من المسلمين ونحوهم ممن يقول إن الله فاعل مختار فإن هؤلاء يثبتون شفيعا يشفع إلى الله فيقضي حاجته وجعلوا شفيعهم من جنس الذي شفع عند الملوك. فأبطل الله سبحانه وتعالى ذكر ذلك وكفر من أثبت هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سورة يونس ١٨). وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (سورة الأنعام ٥١). وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (سورة السجدة ٤). (٢)

٩٠- "كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَنْبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (سورة الشعراء ٢٢١-٢٢٢). وإذا كان من أولياء الله المتقين المطيعين لله ورسوله هربت منه هذه الشياطين وكان أعوانه جند الله من الملائكة والجن المؤمنين وغيرهم وقد يطيع الشياطين لولى الله في بعض ما يأمر به من طاعة الله ورسوله تعظيما له وإكراما له لا طاعة لله ولرسوله فهذا يقع كثير ولكن لم تسخر الجن والشياطين تسخيروا مطلقا لغير

(١) الصفدية ٢٨٤/٢

(٢) الصفدية ٢٨٨/٢

سليمان عليه السلام وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضع. والمقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيرا ما يظنون الأمور الذهنية المتصورة في الذهن حقائق ثابتة في الخارج وهذا الأمر غالب عليهم كثير في كلامهم ومن تفتن له تبين له وجه غلطهم في كثير من مطالبهم مع أنهم لهم عقول ونظر وفضيلة بالنسبة إلى أتباعهم لا إلى أتباع الرسل. وعلم القوم الذي كانوا يعرفونه هو الطب والحساب فلهم في الطبيعيات كلام كثير جيد والغالب عليه الجودة وكذلك في الحساب في الكم المنفصل والكم المتصل وفيهم خلاف كثير في علم الهيئة وحركات الكواكب ومقاديرها وكذلك في سائر علومهم هم أكثر الطوائف اختلافا. وإذا قال أبو عبد الله الرازي: "اتفقت الفلاسفة" فإنما عنده ما ذكره **ابن سينا** في كتبه وكذلك كلام المشائين أتباع أرسطو وإلا فالفلاسفة أصناف مختلفة وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه". (١)

٩١- "تصور حيوانا ضاحكا كان ما تصوره مركبا هذا وهذا وكان لفظه دالا على ما تصوره بالمطابقة وعلى بعضه بالتضمن وعلى الخارج عنه اللازم له بالالتزام فالجموع هو مجموع الماهية التي تصورها في نفسه وجزؤها هو جزء الماهية وهو المدلول عليه بالتضمن والخارج عنها اللازم لما هو اللازم للماهية المقصودة في الذهن فيعود تمام الماهية وجزؤها الداخل ولازمها الخارج إلى ما دل عليه بالمطابقة والتضمن والالتزام هذا هو الذي يتحصل من هذا كما حرره من حرره كما قد بسط في غير هذا الموضع. وأما أن تكون صفات الموصوف اللازمة بعضها داخل في ماهيته الخارجة وبعضها خارج عن ماهيته الخارجة فهذا باطل وما ذكروه من الفروق الثلاثة بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم قد اعترفوا هم بطلانها وقد بين بطلانها بالدليل. وما ذكروه من الوسط بين بعض اللوازم وبعضها أراد به أثمتهم **كابن سينا** ونحوه أنه الدليل كما يقولون الحد الأوسط فجعلوا من الذات ما يعلم بلا دليل ومنها ما لا يعلم إلا بالدليل وهذا فرق يرجع إلى علم العالم بما لا إلى حقيقة هي علمها في نفس الأمر فظن من ظن من متأخريهم أنهم أرادوا بالوسط أن الصفات اللازمة تارة يتصف بها الموصوف بنفسها وتارة يكون بينه وبينها وسط في هذا الاتصاف". (٢)

٩٢- "واضطربوا هنا اضطرابا يظهر به أن القوم في ظلمات بعضها فوق بعض فكلام سلفهم فيه خطأ كثير وقد حصل في النقل والترجمة ما حصل من الخطأ ويزيده متأخروهم خطأ فصاروا في شر من دين اليهود والنصارى فإن ذاك أصله حق جاء من عند الله ولكن هم بدلوا وغيروا وهؤلاء كان الأصل فاسد وكثر الفساد في الفروع فإن حاصل ما انتهى إليه أرسطو في الإلهيات فيه من الفساد ما لا يسعه هذا الموضع والقوم من أجهل الناس بذلك وفيه من الغلط أكثر مما في الطبيعيات. وهذا إذا اقتصر على الفلسفة الموروثة عن أولئك ولكن المنتسبون إلى الإسلام منهم والعربية صار لهم بسبب ما استفادوه من المسلمين من العقلية الصحيحة والمعارف الإلهية ما صاروا به خيرا من أوليهم وأعلم وأعقل ولهذا يوجد في كلام **ابن سينا** وأمثاله من تحقيق الأمور الإلهية

(١) الصفدية ٢٩٣/٢

(٢) الصفدية ٢٩٦/٢

والكليات العقلية ما لا يوجد لأوليهم وإن كان هو وأمثاله عند أهل الإيمان بالله ورسوله من جملة المرتدين والمنافقين. وإذا قالوا الإنسان مركب من الحيوان والناطق أو من الحيوانية والناطقية فإن أرادوا أنه مركب من جوهرين لزم أن يكون كل موصوف بصفات لازمة ذاتية مركبا من جواهر كثيرة فيكون في الإنسان جوهر هو جسم وجوهر هو حساس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك بالإرادة وجوهر هو ناطق وهذا مما يعلم كل عاقل أنه فاسد وإن أرادوا أنه مركب من عرض فالجوهر كيف يتركب من الأعراض وكيف تكون الأعراض قائمة به مقومة له سابقة عليه وتكون هي أجزاءه وهل تكون قط". (١)

٩٣- "صفة موصوف متقدمة عليه بوجه من الوجوه لا سيما وهم يثبتون تقدما في الخارج لكنه تقدم كلي مثلما يدعونه من تقدم العلة على المعلول. وكلامهم في هذا أيضا فاسد فإنه لا يعرف قط أن الفاعل متقدم على مفعوله إلا تقدما حقيقيا بحيث يكون الفعل بعده حقيقة وهو الذي يسمونه تقدم بالزمان وسواء سمي الفاعل علة أم لم يسم. وأما قول القائل: حركت يدي فتحرك الخاتم فحركة اليد ليست علة فاعلة لحركة الخاتم بل المحرك لليد هو المحرك للخاتم والخاتم في اليد كأصبع في يد وليست حركة الكف علة لحركة الأصبع ولكنهما متلازمان لما بينهما من الاتصال. وقد بين هذا في موضعه وبين أن ما يدعونه من الفاعل الموجب بالذات الذي يكون مفعوله مساوقا له بالزمان مما اجتمع الأولون والآخرين من جميع طوائف العقلاء على فساده حتى أرسطو وأتباعه من الفلاسفة المتقدمين وإنما قال هذا بعض المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله الذين ادعوا أن الممكن بنفسه الذي يقبل الوجود والعدم يكون بنفسه قديما أزليا واجبا بغيره. وهذا قول شرذمة منهم وأما جمهور الفلاسفة القائلون بقدم العالم كأرسطو وأتباعه والقائلون بحدوثه فكلهم ينكرون هذا كما ينكره سائر". (٢)

٩٤- "العقلاء ويقولون الممكن لا يكون إلا محدثا فكل ما كان ممكنا يقبل أن يكون موجودا ويقبل أن يكون معدوما لم يكن إلا حادثا كما قد بسط في موضعه. وحينئذ فإذا قالوا النفس تبقى ببقاء معلومها فليس من المعلومات المشهودة ما هو باق أبدا لا يستحيل من حال إلى حال ولا في المعلومات الموجودة التي يعلمون وجودها بالبرهان عندهم ما هو باق أزلا وأبدا لا يستحيل من حال إلى حال إلا الله وحده وما يثبتونه من العقول والنفوس ليس له حقيقة إلا في الوجود الذهني لا الخارجي وأما نفوس بني آدم وإن كانت باقية فهي العالمة التي تكمل وتبقى ببقاء معلومها. والمقصود أي ليس لها موجود معلوم يعلم بالبرهان بقاءه أزلا وأبدا ليبقى بقاءه إلا الله وحده وإذا قالوا تصير عالما معقولا مطابقا للعالم الموجود فهذا العالم ليس ثابتا على حال من الأحوال بل هو يستحيل من حال إلى حال. أما على القول الحق فإن الأفلاك مخلوقة ومستحيلة وأما على زعمهم بأنها أزلية أبدية فليست كلية إنما هي أشياء معينة فهي من قبيل الحسيات لا من قبيل المعقولات الكلية ولهذا لما قال من قال

(١) الصفدية ٢/٢٩٧

(٢) الصفدية ٢/٢٩٨

منهم **كابن سينا** ونحوه إن الرب لا يعلم الجزئيات إلا على وجه كلي وقال إنه يعلم نفسه ويعلم ما يصدر عنه صار متناقضا فإنه سبحانه معين وما يصدر عنه معين والعقول معينة لا كلية والأفلاك معينة لا كلية". (١)

٩٥- "فكيف يقال: لا يعلم إلا الكليات ويقال مع ذلك إنه يعلم ما يصدر عنه. ولهذا كان هذا مما احتج به عليه المسلمون المثبتون للصفات واستدركه عليه أتباعه كالطوسي فأما المسلمون فقالوا كلامه صريح بإثبات كثرة المعلوم وهو دائما يفر من الكثرة وأما الطوسي فلما رأى هذا لازما أنكره على **ابن سينا** وادعى أن علمه بالمعلومات هي نفس المعلومات وزعم أنه حقق هذا وهذا من أفسد ما قيل في العالم وأبعده عن العقل. ولقد كان الناس يعجبون ويسخرون من قول الفلاسفة إن العلم هو العالم والعلم هو القدرة فيجعلون هذه الصفة هي الأخرى ويجعلون الصفة هي الموصوف فإن فساد هذا من أبين الأمور في العقل والعلم بفساده ضروري فجاء هذا المتأخر منهم ففر إلى ما هو شر من ذلك فقال بل العلم نفس المعلومات وهذا ما عرفت أحدا من العالمين سبقه إليه وهم يدعون معرفة العقليات وهذا كلامهم في رب العالمين لا يقوله إلا من هو من أضل الناس. وهم إنما قالوا ما قالوه فرارا من كثرة الصفات وفرارا من حلول الحوادث ولهذا كان كثير من أساطينهم أو أكثرهم وكثير من متأخريهم كأبي البركات يخالفونهم في هذين الأصلين ويقولون بإثبات الصفات وبقيام الحوادث به كما قد حكيت مقالاتهم فإن عامة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو كانوا يقولون بحدوث الأفلاك لكن". (٢)

٩٦- "وللعبد من الصفات التي يحمد عليها ويؤمر بها ما يمنع اتصاف الرب به كالعبودية والافتقار والحاجة والذل والسؤال ونحو ذلك وهو في كل ذلك كماله في عبادته لله وحده وغاية كماله أن يكون الله هو معبوده فلا يكون شيء أحب إليه من الله ولا شيء أعظم عنده من الله ويكون هو إلهه الذي يعبده وربّه الذي يسأله فيتحقق بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ومتصوفة الفلاسفة تسلك مسلك **ابن سينا** في مقامات العارفين الذي ذكره في آخر الإشارات وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين أن ذلك مع مدح الرازي له غايته فناء ناقص مع نقص توحيد الربوبية والإثبات. وأما الفناء الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب فهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه ومحبه عن محبة ما سواه وبخشية عن خشية ما سواه وبرجائه عن رجاء ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه فيتحقق بحقيقة قول لا إله إلا الله. وقد ثبت في الصحيح عن عثمان عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة". (٣)

٩٧- "وفي صحيح البخاري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِيهِ: يَا أَبَتِ مَنْ حَيَّرَ النَّاسَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ أَوْ مَا تَعْرِفُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ، أَنَّ عَلِيًّا رَوَى هَذَا التَّفْضِيلَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ قَدْ كُذِّبَ

(١) الصفدية ٢/٢٩٩

(٢) الصفدية ٢/٣٠٠

(٣) الصفدية ٢/٣٣٩

عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَذِبِ الَّتِي لَا يَجُوزُ نِسْبَتُهَا إِلَى أَقَلِّ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى أَضَافَتْ إِلَيْهِ الْقَرَامِطَةَ، وَالْبَاطِنِيَّةَ، وَالْحَزْمِيَّةَ، وَالْمَزْدَكِيَّةَ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةَ، وَالنَّصِيرِيَّةَ مَذَاهِبَهَا الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْسَدِ مَذَاهِبِ الْعَالَمِينَ، وَادَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الْمَوْثُوتَةِ عَنْهُ. وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا أَحَدَتُهُ الْمُنَافِقُونَ الزَّانِدَةُ الَّذِينَ فَصَدُوا إِظْهَارَ مَا عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ، وَهُمْ يُبْطِنُونَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَاسْتَتَبَعُوا الطَّوَائِفَ الْخَارِجَةَ عَنِ الشَّرَائِعِ، فَكَانَتْ لَهُمْ دُولٌ، وَجَرَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ فِتْنٌ، حَتَّى قَالَ **ابْنُ سِينَا**: إِنَّمَا اشْتَغَلْتُ فِي عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ؛ لِأَنَّ أَبِي كَانَ مِنْ أَهْلِ دَعْوَةِ الْمَضْرِبِينَ، يَعْنِي مِنْ بَنِي عُبَيْدِ الرَّافِضَةِ الْقَرَامِطَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَحِلُونَ هَذِهِ الْعُلُومَ الْفَلَسَفِيَّةَ، وَلِهَذَا بَحَّدَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ الرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْبُعْدِ عَنْ مَعْرِفَةِ النُّبُوتِ اتِّصَالًا وَانْضِمَامًا، يَجْمَعُهُمْ فِيهِ الْجَهْلُ الصِّمِيمُ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ. فَإِذَا كَانَ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْقَرِيبِ الَّذِي هُوَ أَقَلُّ مِنْ سَبْعِمِائَةِ سَنَةٍ قَدْ كُذِبَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ، وَأُضِيفَ إِلَيْهِمْ مِنْ مَذَاهِبِ الْفَلَسَفَةِ وَالْمُنْجِمِينَ مَا يَعْلَمُ كُلُّ عَاقِلٍ بِرَأْيِهِمْ مِنْهُ، وَنَفَقَ ذَلِكَ عَلَى طَوَائِفَ كَثِيرَةٍ مُنْتَسِبَةٍ إِلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ، مَعَ وُجُودِ مَنْ يُبَيِّنُ كَذِبَ هَؤُلَاءِ وَيَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، وَيَذُبُّ عَنِ الْمِلَّةِ بِالْقَلْبِ وَالْبَدَنِ وَاللِّسَانِ، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِمَا يُضَافُ إِلَى إِدْرِيسَ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ أُمُورِ النُّجُومِ وَالْفَلَسَفَةِ مَعَ تَطَاوُلِ الزَّمَانِ، وَتَنَوُّعِ الْحَدَثَانِ، وَاخْتِلَافِ الْمِلَلِ وَالْأَذْيَانِ، وَعَدَمِ مَنْ يُبَيِّنُ حَقِيقَةَ ذَلِكَ مِنْ حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ، وَاشْتِمَالِ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا يُخَصَّى مِنَ الْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ. وَكَذَلِكَ دَعَايُ الْمُدَّعِي أَنَّ نَجْمَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ بِالْعُقْرَبِ وَالْمَرِيخِ، وَأَمَّتِهِ". (١)

٩٨- "حَتَّى يُرَوَى عَنْ فَتْحِ الْمُوصِلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: صَحِبْتُ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْدَالِ، كُلُّهُمْ يُوصِيَنِي عِنْدَ فِرَاقِهِ بِتَرْكِ صُحْبَةِ الْأَحْدَاثِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا سَقَطَ عَبْدٌ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ إِلَّا بِصُحْبَةِ هَؤُلَاءِ الْأَنْتَانِ. ثُمَّ النَّظَرُ يُؤَكِّدُ الْمَحَبَّةَ، فَيَكُونُ عَلاَقَةً لَتَعْلُقِ الْقَلْبَ بِالْمَحْبُوبِ، ثُمَّ صَبَابَةً لِانْصِبَابِ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، ثُمَّ غَرَامًا لِلزُّومِ لِلْقَلْبِ كَالْغَرِيمِ الْمَلَارِمِ لِعَرِيمِهِ، ثُمَّ عِشْقًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ تَتِيْمًا، وَالْمُتَتِمِّمُ الْمُعَبَّدُ، وَتَتِمَّ اللَّهُ عَبْدَ اللَّهِ، فَيَبْقَى الْقَلْبُ عَبْدًا لِمَنْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ أَحًا، بَلْ وَلَا خَادِمًا، وَهَذَا إِنَّمَا يُبْتَلَى بِهِ أَهْلُ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ يُوسُفَ: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. فَأَمْرًا الْعَزِيزِ كَانَتْ مُشْرَكَةً فَوَفَعَتْ مَعَ تَرْوُجِهَا فِيمَا وَقَعَتْ فِيهِ مِنَ السُّوءِ، وَيُوسُفُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَعَ غُرُوبِهِ وَمُرَاوَدِهَا لَهُ، وَاسْتِعَانَتِهَا عَلَيْهِ بِالنِّسْوَةِ، وَعُقُوبَتِهَا لَهُ بِالْحَبْسِ عَلَى الْعِقْفَةِ، عَصَمَهُ اللَّهُ بِإِخْلَاصِهِ لِلَّهِ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. وَالْعُيُ هُوَ اتِّبَاعُ الْهَوَى، وَهَذَا الْبَابُ مِنْ أَعْظَمِ أَبْوَابِ اتِّبَاعِ الْهَوَى. وَمَنْ أَمَرَ بِعِشْقِ الصُّوَرِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ: **كَابِنِ سِينَا**، وَدَوِيهِ، أَوْ مِنَ الْفُرْسِ كَمَا يُذَكَّرُ عَنْ بَعْضِهِمْ، أَوْ مِنْ جُهَالِ الْمُتَصَوِّفَةِ، فَإِنَّهُمْ أَهْلُ ضَلَالٍ وَعَيٍّ، فَهُمْ مَعَ مُشَارَكَةِ الْيَهُودِ فِي الْعَيِّ، وَالنَّصَارَى فِي الضَّلَالِ، زَادُوا عَلَى



الْأُمَّتَيْنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ طُنَّ أَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةً لِلْعَاشِقِ: كَتَطْلِقِ نَفْسِهِ، وَتَهْدِيبِ أَخْلَاقِهِ، وَلِلْمَعَشُوقِ مِنَ الشِّقَاءِ فِي". (١)

٩٩- "نَارِلَيْنِ قَرِيبًا مِنَ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ. **وَابْنُ سِينَا** وَابْنُهُ وَأَخُوهُ كَانُوا مِنْ أَتْبَاعِهِمَا: قَالَ **ابْنُ سِينَا**: وَقَرَأْتُ مِنَ الْفَلَسَفَةِ، وَكُنْتُ أَسْمَعُ أَبِي وَأَخِي يَذْكُرَانِ " الْعَقْلَ " وَ" النَّفْسَ "، وَكَانَ وُجُودُهُ عَلَى عَهْدِ الْحَاكِمِ، وَقَدْ عَلِمَ النَّاسُ مِنْ سِيرَةِ الْحَاكِمِ مَا عَلِمُوهُ، وَمَا فَعَلَهُ هَشْتَكِينَ الدَّرَزِيِّ بِأَمْرِهِ مِنْ دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى عِبَادَتِهِ، وَمُقَاتَلَتِهِ أَهْلَ مِصْرَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ ذَهَابُهُ إِلَى الشَّامِ حَتَّى أَضَلَّ وَادِي التَّيْمِ بْنِ ثَعْلَبَةَ. وَالزَّنْدَقَةُ وَالنِّفَاقُ فِيهِمْ إِلَى الْيَوْمِ، وَعِنْدَهُمْ كُتُبُ الْحَاكِمِ، وَقَدْ أَخَذَهَا مِنْهُمْ، وَقَرَأْتُ مَا فِيهَا مِنْ عِبَادَتِهِمُ الْحَاكِمِ؛ وَإِسْقَاطِهِ عَنْهُمْ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالصِّيَامَ، وَالْحَجَّ، وَتَسْمِيَةِ الْمُسْلِمِينَ الْمُوجِبِينَ لِهَذِهِ الْوَاجِبَاتِ الْمُحَرِّمِينَ لِمَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْحَشْوِيَّةِ. إِلَى أَمْتَالِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ النِّفَاقِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى. وَبِالْجُمْلَةِ " فَعَلِمَ الْبَاطِنُ " الَّذِي يَدْعُونَ مَضْمُونُهُ الْكُفْرُ بِاللَّهِ، وَمَلَانِكْتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ بَلْ هُوَ جَامِعٌ لِكُلِّ كُفْرٍ، لَكِنَّهُمْ فِيهِ عَلَى دَرَجَاتٍ فَلْيَسُوا مُسْتَوِينَ فِي الْكُفْرِ؛ إِذْ هُوَ عِنْدَهُمْ سَبْعُ طَبَقَاتٍ، كُلُّ طَبَقَةٍ يُخَاطَبُونَ بِهَا طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ بِحَسَبِ بُعْدِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَقُرْبِهِمْ مِنْهُ. وَهُمْ أَلْقَابٌ وَتَرْتِيبَاتٌ رَكَّبُوهَا مِنْ مَذْهَبِ الْمَجُوسِ، وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَالرَّافِضَةِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: " السَّابِقُ " وَ" التَّالِي " جَعَلُوهَا بِإِزَاءِ، الْعَقْلِ " وَ" النَّفْسِ " كَالَّذِي يَذْكُرُهُ الْفَلَّاسِفَةُ، وَبِإِزَاءِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ كَالَّذِي يَذْكُرُهُ الْمَجُوسُ. وَهُمْ يَنْتُمُونَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَيَدْعُونَ أَنَّهُ هُوَ السَّابِقُ وَيَتَكَلَّمُونَ فِي الْبَاطِنِ. وَالْأَسَاسُ، وَالْحِجَّةُ، وَالْبَابُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمَا يَطُولُ وَصْفُهُمْ. وَمِنْ وَصَايَاهُمْ فِي " النَّامُوسِ الْأَكْبَرِ، وَالْبَلَاغِ الْأَعْظَمِ " أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ " بَابِ التَّشْيِيعِ " وَذَلِكَ لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ الشَّيْعَةَ مِنْ أَجْهَلِ الطَّوَائِفِ، وَأَضْعَفُهَا عَقْلًا وَعِلْمًا، وَأَبْعَدُهَا عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَلِهَذَا دَخَلَتْ الزَّنَادِقَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ بَابِ الْمُتَشَيِّعَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، كَمَا دَخَلَ الْكُفَّارُ الْمُحَارِبُونَ مَدَائِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَادَ بُعَاوَنَةِ الشَّيْعَةِ، كَمَا جَرَى لَهُمْ فِي دَوْلَةِ التُّرْكِ الْكُفَّارِ بِنِغْدَادٍ وَحَلَبَ وَغَيْرِهِمَا؛ بَلْ كَمَا جَرَى بِتَعْيِيرِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ، فَهُمْ يُظْهِرُونَ التَّشْيِيعَ لِمَنْ يَدْعُونَهُ، وَإِذَا اسْتَجَابَ لَهُمْ نَقَلُوهُ إِلَى الرِّفْضِ وَالْقَدْحِ فِي الصَّحَابَةِ، فَإِنْ رَأَوْهُ قَابِلًا نَقَلُوهُ إِلَى الطَّعْنِ فِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ ثُمَّ نَقَلُوهُ إِلَى الْقَدْحِ فِي نَبِيِّنَا وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّ". (٢)

١٠٠- "لَا تُحْمَلُ لَوْ أَظْهَرُوهُ لَتَفَرَّ عَنْهُمْ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَقَالَتِهِمْ وَمَقَالَةِ الْجُمُهورِ؛ بَلْ الرَّافِضَةُ الَّذِينَ لَيْسُوا زَنَادِقَةً كُفَّارًا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَقَالَتِهَا وَمَقَالَةِ الْجُمُهورِ، وَيَرَوْنَ كِتْمَانَ مَذْهَبِهِمْ، وَاسْتِعْمَالَ التَّقِيَّةِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ مِنَ الرَّافِضَةِ مَنْ لَهُ نَسَبٌ صَحِيحٌ مُسْلِمًا فِي الْبَاطِنِ وَلَا يَكُونُ زَنْدِيقًا؛ لَكِنْ يَكُونُ جَاهِلًا مُبْتَدِعًا. وَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مَعَ صِحَّةِ نَسَبِهِمْ وَإِسْلَامِهِمْ يَكْتُمُونَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْهَوَى لَكِنَّ جُمُهورَ النَّاسِ يُخَالِفُونَهُمْ: فَكَيْفَ بِالْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الَّذِينَ يُكْفِّرُهُمْ أَهْلُ الْمَلِكِ كُلِّهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. وَإِنَّمَا

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٨٩/١

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤٩٧/٣

يَقْرُبُ مِنْهُمْ " الْفَلَّاسِفَةُ الْمَشَاءُونَ أَصْحَابُ أَرِسْطُو " فَإِنَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرَامِطَةِ مُقَارَنَةً كَبِيرَةً. وَلِهَذَا يُوجَدُ فُضْلَاءُ الْقَرَامِطَةِ فِي الْبَاطِنِ مُتَفَلِّسَةً: كَسِنَانِ الَّذِي كَانَ بِالشَّامِ، وَالطُّوسِيِّ الَّذِي كَانَ وَزِيرًا لَهُمْ بِالْأَلْمُوتِ، ثُمَّ صَارَ مُنْجَمًا لَهُؤُلَاءِ وَمَلِكِ الْكُفَّارِ، وَصَنَّفَ " شَرْحَ الْإِشَارَاتِ لِابْنِ سِينَا " وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَى مَلِكِ الْكُفَّارِ بِقَتْلِ الْخَلِيفَةِ وَصَارَ عِنْدَ الْكُفَّارِ الثَّرَكِ هُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَى الَّذِينَ يُسَمُّوهُمْ " الدَّاسِمِيدِيَّة " فَهَؤُلَاءِ وَأَمَنَّا لَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مَا يُظْهِرُهُ الْقَرَامِطَةُ مِنَ الدِّينِ وَالْكَرَامَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لَكِنْ يَكُونُ أَحَدُهُمْ مُتَفَلِّسًا، وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ لِمُوَافَقَتِهِمْ لَهُ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِالرُّسُلِ وَالشَّرَائِعِ فِي الظَّاهِرِ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ بِأُمُورٍ يَعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ أَنَّهَا مُحَالِفَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ. فَإِنَّ " الْمُتَفَلِّسَةَ " مُتَأَوِّلُونَ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ أُمُورِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بِالنَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ الَّذِي يُوَافِقُ مَذْهَبَهُمْ، وَأَمَّا الشَّرَائِعُ الْعَمَلِيَّةُ فَلَا يَنْفَعُهَا كَمَا يَنْفَعُهَا الْقَرَامِطَةُ؛ بَلْ يُوجِبُوهَا عَلَى الْعَامَّةِ؛ وَيُوجِبُونَ بَعْضَهَا عَلَى الْخَاصَّةِ، أَوْ لَا يُوجِبُونَ ذَلِكَ. وَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ وَأَمَرُوا بِهِ لَمْ يَأْتُوا بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ؛ وَلَكِنْ أَتَوْا بِأَمْرِ فِيهِ صَلَاحُ الْعَامَّةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ كَذِبًا فِي الْحَقِيقَةِ. وَلِهَذَا اخْتَارَ كُلُّ مُبْطِلٍ أَنْ يَأْتِيَ بِمَحَارِقٍ لِقَصْدِ صَلَاحِ الْعَامَّةِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ التُّومَرْتِ الْمُلقَّبُ بِالْمَهْدِيِّ، وَمَذْهَبُهُ فِي الصِّفَاتِ مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مُنَافِقًا مُكَذِّبًا لِلرُّسُلِ مُعْطِلًا لِلشَّرَائِعِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ بَاطِنًا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا؛ بَلْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ رَأْيِ الْجَهْمِيَّةِ الْمُوَافِقِ لِرَأْيِ الْفَلَّاسِفَةِ، وَنَوْعٌ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَرَوْنَ السَّيْفَ وَيُكْفِرُونَ بِالذَّنْبِ. " (١)

١٠١- "وَمِنْ تَفَاسِيرٍ أُخَرُ كَثِيرَةٌ جَدًّا كَتَبَهَا ابْنُ الْجَوَزِيِّ وَالْمَاوَرِدِيُّ. وَأَمَّا كِتَابُ قُوتِ الْقُلُوبِ، وَكِتَابُ الْإِحْيَاءِ تَبَعَ لَهُ فِيمَا يَذْكُرُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، مِثْلُ الصَّبْرِ، وَالشُّكْرِ، وَالْحُبِّ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَأَبُو طَالِبٍ أَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَكَلَامِ أَهْلِ عُلُومِ الْقُلُوبِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَكَلَامُهُ أَشَدُّ وَأَجْوَدُ تَحْقِيقًا وَأَبْعَدُ عَنِ الْبِدْعَةِ مَعَ أَنَّ فِي قُوتِ الْقُلُوبِ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً وَمَوْضُوعَةً وَأَشْيَاءَ مَرْدُودَةً كَثِيرَةً. وَأَمَّا مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ مِثْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْكِبَرِ، وَالْعُجْبِ، وَالرِّيَاءِ، وَالْحَسَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَغَالِبُهُ مَنْقُولٌ مِنْ كَلَامِ الْحَارِثِ الْمُحَاسِنِيِّ فِي " الرِّعَايَةِ " - وَمِنْهُ مَا هُوَ مَقْبُولٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مَرْدُودٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَنَازِعٌ فِيهِ، وَالْإِحْيَاءُ فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ فِيهِ مَوَادَّ مَذْمُومَةٌ، فَإِنَّ فِيهِ مَوَادَّ فَاسِدَةً مِنْ كَلَامِ الْفَلَّاسِفَةِ تَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالتَّنْبُوَّةِ وَالْمَعَادِ - فَإِذَا دُحِرَتْ مَعَارِفُ الصُّوفِيَّةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخَذَ عَدُوًّا لِلْمُسْلِمِينَ أَلْبَسَهُ ثِيَابَ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الدِّينِ عَلَى أَبِي حَامِدٍ هَذَا فِي كُتُبِهِ وَقَالُوا: أَمْرَضَهُ الشِّفَاءُ يَعْنِي شِفَاءًا **ابْنِ سِينَا** فِي الْفَلَسَفَةِ - وَفِيهِ أَحَادِيثُ وَأَثَارٌ ضَعِيفَةٌ، بَلْ مَوْضُوعَةٌ كَثِيرَةٌ وَفِيهِ أَشْيَاءٌ مِنْ أَغَالِيطِ الصُّوفِيَّةِ وَتُرَاهَاتِهِمْ، وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمَشَائِخِ الصُّوفِيَّةِ الْعَارِفِينَ الْمُسْتَقِيمِينَ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَدَبِ مَا هُوَ مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ بِمَا يَرِدُ مِنْهُ فَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيهِ اجْتِهَادُ النَّاسِ وَتَنَازَعُوا فِيهِ. وَأَمَّا كُتُبُ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةُ مِثْلُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فَلَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَبَعْدَهُمَا مَا

جَمَعَ بَيْنَهُمَا، مِثْلُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَمِيدِيِّ، وَلِعَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُتِبَ السَّنَنُ كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، وَالْمَسَانِيدُ كَمُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ، وَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَوْطَأُ مَالِكٍ فِيهِ الْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ أَجْلِ الْكُتُبِ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ أَصَحُّ مِنْ مَوْطَأِ مَالِكٍ يَغْنِي بِذَلِكَ مَا صُتِفَ عَلَى طَرِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ كَانُوا يَجْمَعُونَ فِي الْبَابِ بَيْنَ الْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَمْ تَكُنْ وَضِعَتْ كُتُبُ الرَّأْيِ الَّتِي تُسَمَّى كُتُبُ الْفَقْهِ. وَبَعْدَ هَذَا جَمَعَ الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ فِي جَمْعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالْكُتُبِ". (١)

١٠٢- "كَمَا أَنَّ الْعَزَرَ وَتَصَفُّحَ الْأَدْلَةِ لِأَبِي الْحُسَيْنِ زُبَيْرِ الْمُسْتَأْخِرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَكَمَا أَنَّ الْإِشَارَاتِ **لَابِن**

**سِينَا** زُبَيْرِ الْمُسْتَأْخِرِينَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبَيْرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ. وَإِنْ كَانَتْ طَائِفَةٌ أَبِي الْمَعَالِي أَمْثَلُ وَأَوْلَى بِالْإِسْلَامِ قَالُ فَضْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، اْعْلَمُوا أَنَّ غَرَضَنَا مِنْ هَذَا الْفَصْلِ يَسْتَدْعِي ذِكْرَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَهَذَا بِمَا تَبَايَنَتْ فِيهِ مَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيِّينَ فَدَهَبَ الْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الطَّاعَةُ وَمَالٌ إِلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَاخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ فِي تَسْمِيَةِ التَّوَافِلِ إِيْمَانًا. وَصَارَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْجَنَانِ وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَدَهَبَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارُ بِهَا وَدَهَبَتْ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ فَحَسِبَ وَمُضْمِرُ الْكُفْرِ إِذَا أَظْهَرَ الْإِيمَانَ مُؤْمِنٌ حَقًّا عَنْدهُمْ غَيْرُ أَنَّهُ يَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ وَلَوْ أَضْمَرَ الْإِيمَانَ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ مِنْهُ إِظْهَارُهُ فَهُوَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَهُ الْخُلُودُ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ وَالْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ فَالْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ مَنْ صَدَّقَهُ ثُمَّ التَّصَدِيقُ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَلَامُ النَّفْسِ وَلَا يَتَّبِثُ كَلَامُ النَّفْسِ كَذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ فَإِنَّا أَوْضَحْنَا أَنَّ كَلَامَ النَّفْسِ يَتَّبِثُ عَلَى حَسَبِ الْإِعْتِقَادِ. وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ صَرِيحُ اللَّغَةِ وَأَصْلُ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ لَا يُنْكَرُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِبْتِنَائِهِ وَمِنْ التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] مَعْنَاهُ مَا أَنْتَ بِمُصَدِّقٍ لَنَا ثُمَّ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ الْحَقِّ لَمْ يَصِفْ الْفَاسِقَ بِكَوْنِهِ مُؤْمِنًا فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ كَلَامَ النَّفْسِ لَا يَتَّبِثُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَّبِثُ عَلَى حَسَبِ الْإِعْتِقَادِ وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ وَلَا يَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَقَدِ وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا أَثْبَتُوا بِهِ كَلَامُ النَّفْسِ وَادَّعَوْا أَنَّهُ مُعَايِرٌ لِلْعِلْمِ، وَقَالَ صَاحِبُهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ شَرْحَ قَوْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْكِرَامِيَّةِ، قَالَ وَأَمَّا مَذَاهِبُ أَصْحَابِنَا فَصَارَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالنُّظَّارِ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ وَبِهِ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَاخْتَلَفَ جَوَابُهُ فِي مَعْنَى التَّصَدِيقِ فَقَالَ مَرَّةً هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِهِ وَقَدَمِهِ وَإِهْيَتِهِ وَقَالَ مَرَّةً التَّصَدِيقُ". (٢)

١٠٣- "لَكِنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ وَإِنْ أَضَلَّ طَوَائِفَ مِنْ أَذْكِيَاءِ النَّاسِ وَعِبَادِهِمْ وَوَقَعَ تَعْظِيمُهُمْ فِي نَفْسِ طَوَائِفَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ وَالْمُلُوكِ تَقْلِيدًا وَتَعْظِيمًا لِقَوْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ فَهَمَّ لِقَوْلِهِمْ فَكُلُّ مُسْلِمٍ بَلْ كُلُّ عَاقِلٍ إِذَا فَهِمَ

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٨٦/٥

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٠٨/٦

قَوْلُهُمْ حَقِيقَةٌ عِلْمٌ أَنَّ الْقَوْمَ جَا حِدُونَ لِلصَّانِعِ مُكَدِّبُونَ بِالرُّسْلِ وَالشَّرَائِعِ مُفْسِدُونَ لِلْعُقُلِ وَالِدِّينِ وَلَيْسَ الْعَرَضُ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِمْ فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَا تَقُولُ بِهَذَا وَحَاشَاهَا مِنْ هَذَا، بَلْ هُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَكْثِيرًا وَمُحَارَبَةً لِمَنْ هُوَ أَمْثَلُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَمِنْ الْفَلَّاسِفَةِ لَيْسَ بِمَنْقَسِمٍ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ أَظْهَرُ فَسَادًا عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُرَادُهُمْ بَلْ يُرِيدُونَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ مُتَمَيِّزٌ بِنَفْسِهِ وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَجْزَاءٌ وَأَبْعَاضٌ وَقَدْ يَقُولُ نَفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ **كَانَ سِينَا** وَغَيْرِهِ إِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَيْسَ لَهُ أَجْزَاءٌ لَا أَجْزَاءَ حَدٍّ وَلَا أَجْزَاءَ كَمٍّ، وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَلَا بَعْضٌ كَالْجِسْمِ، وَهُوَ يَقُولُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ مُتَمَيِّزٌ عَنِ الْمُمْكِنَاتِ وَلَكِنْ يَقُولُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ فِيهِ مَا يُوجِبُ أَنْ يُلْزِمَهُمْ قَوْلُ أُولَئِكَ الْإِتِّحَادِيَّةِ فَإِنَّهُ يَقُولُ هُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ وَيَصِفُهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي لَا تَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى الْمَعْدُومِ كَالْوُجُودِ الْمُطْلَقِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ لَكِنَّ لَزِمَ قَوْلُ النَّاسِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ قَوْلِهِمُ الَّذِي فَصَدُوهُ. وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ بَيْنَ اثْبَاتِ الْبَارِي وَنَفْيِهِ وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِهِ وَإِنْكَارِهِ وَلَا يَقْرُونَ بِأَنَّهُ وَجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَمَّا أُولَئِكَ الْإِتِّحَادِيَّةُ فَمَعَ تَنَاقُضِهِمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ وَجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ وَالتَّبَعِيَّةُ مُنْتَفِيَةً عَنْهُ فَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ وَاحِدٌ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ مَوْجُودٌ لَا بَعْضَ لَهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِالْمُتَكَلِّمِ لَا يَتَّبَعُ وَلَا يَنْقَسِمُ أَيُّ لَيْسَ مِنْهُ مَا هُوَ أَمْرٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ نَهْيٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ خَيْرٌ بِحَيْثُ يَكُونُ لَيْسَ هَذَا هُوَ بَلْ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ هُوَ النَّهْيُ وَهُوَ الْخَيْرُ وَالْبَارِي عِنْدَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ أَيُّ لَيْسَ بِجِسْمٍ ذِي أَبْعَاضٍ وَاحِدٌ هَذَيْنِ التَّوَعَيْنِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْآخَرِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِنَفْيِ هَذَا التَّبَعِيَّةِ أَنَّ لَوْ كَانَ بَعْضُ الْكَلَامِ يَقُومُ بِبَعْضٍ وَبَعْضُهُ يَقُومُ بِبَعْضٍ آخَرَ فَيُقَالُ يُلْزَمُ مِنْ نَفْيِ تَبَعُصِ الْمُوصُوفِ نَفْيُ تَبَعُصِ الصِّفَةِ الْقَائِمَةِ بِهِ بَلْ إِذَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ حَقَائِقُ فَكُلُّ حَقِيقَةٍ تَقُومُ بِالْمُوصُوفِ قِيَامًا مُطْلَقًا كَمَا تَقُومُ بِهِ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ". (١)

١٠٤ - "ثم الدخول في الحروف والأصوات الجملة والاشتراك فيها يوجب فسادين: أحدهما: سقوط خاصية الحروف والأصوات المشروعة لنا المختصة بنا التي وجبت علينا أو استحبت لنا وفضلنا بها على غيرنا. الثاني: الخروج من الجمل المشترك إلى المفصل بأهل الكفر والنفاق كما وقع في ذلك خلائق كثيرون، حتى أنه في الجمع الواحد ينشد البيت الجمل والبيت الكفري. والله أعلم وأحكم. ومما يتعلق بهذا أن أصل الصابئة الحروف والأصوات الجملة المشتركة كما فعله **ابن سينا** متكلم الصابئة في الإسلام في كتبه الصابئية كالأشارات فإنه افتتحها بالكلام في الجمل والمشارك - وهو المنطق - وختمه بالعبادة والسمع للصوت المطلق المشترك، كما يتكلم في علم الموسيقى وهو الصوت الجمل المشترك؛ فإن الحروف المنطقية الجملة والأصوات النغمية الجملة هي دين الصابئة لا توجب الإسلام ولا تحرمه، ولا تأمر به ولا تنهى عنه، وقد ينفع تارة ويضر أخرى. والأصل فيها أنها غير مشروعة ولا

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٣٩/٦

مأمور بها، والله أعلم (١). \_\_\_\_\_ (١) مجموع الفتاوى ٦٩ ص ٢٤٤ فيها زيادة إيضاح عما في المجموع. وفي النونية لابن القيم مقتطفات منها". (١)

١٠٥- "اتفاق أخلاق وتشاكل محبات وتجانسها وشوق كل نفس إلى ما شاكلها وجانسها في الخلقة القديمة قبل إهاباتها إلى الأجساد. [حدوث النفس مع البدن لا قبله] قلت: هذا مبني على قولهم الفاسد يتقدم النفوس على الأبدان، وعليه بنى **ابن سينا** قصيدته المشهورة: هبطت إليك من المحل الأرفع وسمعت شيخنا يحكي عن بعض فضلاء المغاربة - وهو جمال الدين بن الشريشي شارح المقامات - أنه كان ينكر أن تكون هذه له. قال: وهي مخالفة لما قرره في كتبه من أن حدوث النفس الناطقة مع البدن (١). فصل [الاختلاف في مسمى الإنسان: هل هو الجسد أو الروح أو هما؟] قد ذكرت في غير هذا الموضع أن الناس اختلفوا في مسمى الإنسان: هل هو الجسد؟ وهو الجملة المشاهدة كما يقوله أكثر أهل الكلام من أصحابنا وغيرهم، أو هو اسم لما وراء هذه الجملة وهو الروح كما قاله كثير من أهل الفلسفة وطائفة من أهل الكلام؟ أو هو اسم للمجموع؟ على ثلاثة أقوال. والثالث هو الصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة وجمهور الناس، وإن كان الاسم عند التقيد يتناول الجسد فقط، أو الروح فقط أو أحدهما بشرط الآخر فيكون الآخر شرطاً تارة، كما كان شرطاً في الأصل. وكذلك اختلفوا في وصفه الظاهر وهو النطق المذكور في قوله: ﴿فَوَرَّبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنتُمْ تَنْطُقُونَ﴾ [٥١/٢٣] هل هو \_\_\_\_\_ (١) روضة المحبين ص ١٤٠ وللفهارس العامة ج ١/٤٦. (٢)

١٠٦- "يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد، و فرق البحر لموسى، وناقة صالح، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور. طريقة الفلاسفة في المعجزات وحقائق الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب ٦؛ مثل **ابن سينا** ٧، \_\_\_\_\_ ١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ٣٥٥/١. وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيبيات؛ نؤمن به، ولا نشغل بكيفيته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠. وحديث الإسراء والمعراج مخرج في الصحيحين. أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٦٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٧، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات. ٢. قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء ٦٣]. ٣. قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةُ لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء ١٥٥]. ٤. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/٥. ونسب هذا القول للباقلاني. وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨. الحذق، والحذاقة: المهارة في كل العمل. انظر تهذيب اللغة ٤/٦٣٥. في النبوات ٧. هو الحسين بن عبد الله **بن سينا**،

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٤١/١

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٧/١

أبو علي. الملقب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلت الرواية عنه؛ لأنه فلسفي النحلة، ضالّ. لا رضي الله عنه. كان يقول بقدّم العالم، ونفي المعاد الجسماني. وتُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٤٢٨ هـ. انظر: لسان الميزان لابن حجر ٢/٢٩١. والأعلام للزركلي ٢/٢٤١. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٤/٢٠. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت **ابن سينا** كانوا من أتباع هؤلاء - يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية - وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطنًا يُناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) ١/٣-٤. وانظر: شرح الأصفهانية ٢/٦٣٤. والرد على المنطقيين ص ١٤١-١٤٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٩٦. ومجموع الفتاوى ١٨٦/٣٥. (١).

١٠٧- "مذهب الفلاسفة الملحدينو مذهب الفلاسفة الملحدة ١ دائر بين التعطيل، وبين الشرك والولادة؛ كما يقولونه في الإيجاب الذاتي ٢؛ فإنه أحد أنواع الولادة. وهم ينكرون معاد الأبدان. وقد قُرّن بين هذا وهذا ٣١ في الكتاب والسنة في مثل قوله: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ ٤، إلى قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ ٥. وهذه في سورة مريم ١. قال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: "وأما الفلاسفة فإما أن يكونوا من المشركين، وإما أن يكونوا من المجوس، وإما أن يكون من الصابئين، وإما أن يكونوا منتسبين إلى أهل الملل الثلاث. فمن كان من المشركين كما يُذكر عن الفلاسفة اليونان ونحوهم، أو من المجوس كفلاسفة الفرس ونحوهم: فاليهود والنصارى خيرٌ منه. ولذلك هم خيرٌ من فلاسفة الصابئين". درء تعارض العقل والنقل ٩/٢٠٧-٢٠٨. وقال في موضع آخر: "الفلاسفة الملاحدة؛ كابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، وأمثالهم..". درء تعارض العقل والنقل ٣/٢٠٦٥. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "لفظ الموجب بالذات لفظ فيه إجمال. فإن عني به ما يعنيه الفلاسفة من أنه علة تامة مستلزمة للعالم، فهذا باطل؛ لأنّ العلة التامة تستلزم معلولها. ولو كان العالم معلولاً لازماً لعلّة أزلية، لم يكن فيه حوادث؛ فإنّ الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية. وهذا خلاف المحسوس. وسواء قيل: إن تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات؛ كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله. أو قيل: إنه ذات موصوفة بالصفات، لكنها مستلزمة لمعلولها. فإنه باطلٌ أيضاً. وإن فسّر الموجب بالذات بأنه يوجب بمشيئته وقدرته كلّ واحد واحد من المخلوقات في الوقت الذي أحدثه فيه. فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، ومذهب أهل السنة. فإذا قالوا: إنه بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد وغيرها من الحوادث، فهو موافق لهذا المعنى لا المعنى

(١) النبوات لابن تيمية ١/١٣٧



الذي قالته الدهرية". منهاج السنة النبوية ٣/٢٧٤-٣٠٢٧٥ بين إنكار البعث، ووصف الله بأنّ له ولداً - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - ٤٠. سورة مريم، الآيتان ٦٦-٥٠٦٧ سورة مريم، الآية ٨٨". (١)

١٠٨- "كالفارابي ١، وغيره أن يجعلوا ذلك من جنس المنامات المعتادة. ولما أراد طائفة؛ كأبي حامد ٢، وغيره أن يقرّروا إمكان النبوة على أصلهم، احتجوا بأنّ مبدأ الطبّ، ومبدأ النجوم، ونحو ذلك، كان من الأنبياء؛ لكون المعارف المعتادة لا تنهض بذلك. وهذا إنّما يدلّ على اختصاص من أتى بذلك بنوعٍ من العلم. وهذا لا يُكره عاقل. وعلى هذا بنى **ابن سينا** أمر النبوة؛ أنّها من قوى النفس، وقوى النفوس متفاوتة ٣. \_\_\_\_\_ ١ هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان التركي الحكيم. صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما. وهو أكبر فلاسفة المسلمين. وقد أتقن اللغة العربية. وكان مولده سنة ٢٥٩هـ، ووفاته سنة ٣٩٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٥/١٥٣. وفهرست ابن النديم ص ٣٦٨. والبداية والنهاية ١١/٣٢٤. وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي، و**ابن سينا** إنّما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم". درء تعارض العقل والنقل ١/١٥٧. هو الغزالي. وقد مرّ التعريف به. ٣ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهذا القدر، فعله **ابن سينا** وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين فلسفة المشائين؛ أرسطو وأمثاله. ولهذا تكلموا في الآيات، وخوارق العادات، وجعلوا لها ثلاثة أسباب: القوى الفلكية، والقوى النفسانية، والطبيعية؛ إذ كانت هذه هي المؤثرات في العالم عندهم. وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات والكرامات، وما للسحرة من العجائب هو من قوى النفس. ولكن الفرق بينهما أن ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشرّ. وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء... فإنه مبنيّ على إنكار الملائكة وإنكار الجنّ، وعلى أنّ الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم". الجواب الصحيح ٦/٢٤. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٥/٧٠". (٢)

١٠٩- "الفلاسفة قالوا بقدّم العالم كما أنّ المتفلسفة الذين سلكوا مسلك الإمكان والوجوب ١، وجعلوا ذلك بدل الحادث والقديم، لم يُثبتوا واجباً بنفسه البتة ٢، وظهر بهذا فساد عقلهم، وعظيم جهلهم، مع الكفر؛ وذلك أنّه يُشهد وجود السموات وغيرها. فهذه الأفلاك إن كانت قديمة واجبة، فقد ثبت وجود الموجود القديم الواجب، وإن كانت ممكنة، أو محدثة، فلا بُدّ لها من واجب قديم؛ فإنّ وجود الممكن بدون الواجب ٣، والمحدث بدون القديم ممتنع في بداية العقول. فثبت وجود موجود قديم واجب بنفسه على كلّ تقدير. فإذا كان ما ذكره من نفي الصفات عن القديم والواجب يستلزم نفي القديم مطلقاً، ونفي الواجب: علّم أنّه باطل ٤. \_\_\_\_\_ ١ إذ الوجود - عندهم - ينقسم إلى واجب، وممكن - وهو خلاف تقسيم المتكلمين له إلى قديم وحادث. ويُعرّف المتفلسفة الواجب: بأنّه الضروريّ الوجود - وهو يُقابل القديم عند المتكلمين -.

(١) النبوات لابن تيمية ١/١٨٤

(٢) النبوات لابن تيمية ١/١٩٦

ويعترفون الممكن بأنه الذي لا ضرورة فيه بوجه؛ أي لا في وجوده، ولا عدمه - وهو يُقابل المُحدث عند المتكلمين. انظر: النجاة لابن سينا ص ٣٦٦. ومعيّار العلم في فن المنطق للغزالي ص ٣٢٥-٣٢٦. وهم يزعمون أنّ واجب الوجود هو الذات دون صفاتها. ولا يُعقل ذات مجرّدة عن الصفات، بل ذلك من صفات العدم؛ لذلك لم يُثبتوا واجباً. انظر: منهاج السنة لابن تيمية ٣٠٢٦/١ في ((خ)): الوجوب. ويبدو أنّ الألف سقطت سهواً. ٤ لأنّ الواجب المجرّد عن جميع الصفات، أو القديم الذي ليس له صفة تُميّزه: ممتنع الوجود؛ إذ لا بُدّ لوجوب وجود الواجب، وإثبات وجود القديم من إثبات ما يُميّزه من الصفات.. ولا يستلزم ذلك تعدّد القدماء، أو تركيب الواجب؛ لأنّ نفي ذلك يقتضي نفي ما يُريدون إثباته.. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وإذا لم يكن واجباً، لم يلزم من التركيب مُحال، وذلك لأنّهم إنّما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب، المستلزم لنفي الوجوب. وهذا تناقض؛ فإنّ نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب، فكيف ينفونها لثبوته؟! ". مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٤٥/٦. (١)

١١٠- "مخالفة للشرع والعقل، لا سيّما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعة لابن سينا؛ كالرازي، فإنّ هؤلاء من أفسد التّاس استدلالاً كما قد ذكرنا طرق عامّة التّظار في غير هذا الموضع؛ مثل كتاب منع تعارض العقل والنقل ١، وغير ذلك ٢. طرق الرازي العقلية في إثبات الصانع والمقصود هنا أنّ الرازي ذكر أنّ ما يُستدلّ به على إثبات الصانع ٣؛ إمّا حدوث الأجسام ٤، وإمّا حدوث صفاتها ٥، وإمّا ١ انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٣٨-٣٩، ٩٦-٩٧، ٣٠٧-٣٠٨، ٧٣/٣، ٧١/٧، ١٤١-١٤٢، ٢٤٢، ٣٨٢، ١٧/٨-١٨، ٩٣، ١٣٢/٩، ٢٠٢٦٠/١٠، انظر: من كتب شيخ الإسلام: الاستقامة ١/١٠٢. وكتاب الصفدية ٤١/٢-٥٥. ومنهاج السنة النبوية ١/٣٠٩-٣١٠، ٣١٥. والفتاوى المصرية ٦/٦٤٤-٦٤٥. وشرح حديث النزول ص ١٦٠-١٦١. والفرقان بين الحق والباطل ص ٤٧. ونقض تأسيس الجهمية ١/١٤١-١٤٤، ٢٥٧-٢٥٨. والرسالة التدمرية ص ١٤٨. ومجموع الفتاوى ٦/٣١٣، ٣٣٠، ٣٠٤/١٢. وهذه المسالك جميعها ذكرها الرازي مطوّلة في كتابه نهاية العقول - مخطوط - ق ٥٨/٦٣ أ. وذكرها مختصرة في كتابه الأربعين ص ٧٠. ومعالم أصول الدين - على هامش محصل أفكار المتقدمين - ص ٢٦-٢٩. وهذه هي طريقة الأشعرية، وعامة من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى؛ استدللوا بقيام الأعراض بالأجسام على حدوثها - أي الأجسام -. وقد ذمّها الأشعريّ كما تقدّم لطولها وغموضها. وسيأتي بيان المصنّف لهذه الطريق، والقائلين بها قريباً. وشيخ الإسلام قد ناقشها وبَيّن بطلانها في الكثير من مصنفاته. انظر: شرح الأصفهانية - ت السعوي - ص ٢٦٠-٢٦١. ودرء تعارض العقل والنقل ١/٩٦، ٣٠٧-٣٠٨، ٧٢/٣، ٨٧، ٢٩٢/٥-٢٩٤، ٢٢٩/٧-٢٣٢. كصيرورة النطفة علقه، ثمّ مضغة، ثمّ إنساناً - في النهاية، وتحوّل الطين إلى آجر، ولبن، ثمّ دار - في النهاية. وهذا التحوّل في صفات الأجسام يدلّ على أنّ لها فاعلاً فعلها. وهذا المسلك ذكره

(١) النبوات لابن تيمية ٢٦٣/١

الأشعريّ في كتابه: اللمع ص ٦-٧، ط مكارثي. وفي رسالة إلى أهل الثغر ص ٣٤-٤٠. وشيخ الإسلام يرى أنّ هذا المسلك صحيح لو جُرد من الأمور الباطلة التي أُدخلت فيه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٨٣/٣. (١)

١١١- "إمكانها ١، وإما إمكان صفاتها ٢، وذكر في بعض المواضع: وإما الإحكام والإنتقان ٣، لكن الإحكام والإنتقان يدلّ ٤ على العلم ابتداءً، والاستدلال بحدوث الأجسام، وإمكانها، وإمكان صفاتها طرق فاسدة؛ \_\_\_\_\_ ١ أي الأجسام. وهذا المسلك عمدة المتفلسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله. انظر: النجاة **لابن سينا** ص ٣٨٣. والرسالة العرشية له ص ٢. والتعليقات للفارابي ص ٣٧. وطريقتهم أنّ الوجود ينقسم إلى واجب وممكن. وكلّ ممكن فلا بُدّ له من واجب. وهذه الطريقة قد نصّ على ضعفها شيخ الإسلام في العديد من مصنفاته. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٥/٣، ١٣٨، ٢٩٣/٥، ٢٣٠/٧، ١٢٥/٨، ١٢٧. ومجموع الفتاوى ٤٩/١. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ص ١٤١-١٤٥. ٢٠. وهذا يُعرف بدليل الاختصاص. وقد بنوه على أنّ الأجسام متماثلة، وتخصيص بعضها بالصفات دون بعض يفتقر إلى مخصّص. وقالوا: لا يجوز أن يكون الله تعالى جسماً، ونفوا لأجل ذلك صفّي العلو والاستواء. وهو مسلك بعض الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغداد ص ٦٩. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ١٠٥، ٢٤٥. وقد بيّن شيخ الإسلام رحمه الله فساد هذه الطريقة في مواضع عديدة من تصانيفه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٩٢/٥-٢٠٣، ١١٢/٧-١١٤، ١١٠/٣١٢-٣١٦. ونقض تأسيس الجهمية ١٨٣/١. وانظر: لهذه الطرق عند الرازي: مجموع الفتاوى ٢٤٦/١٧. وشرح الأصفهانية ٢٦٠/١. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٠٧/١. وهذا المسلك أورده شيخ الإسلام، وبيّن ما فيه من حق وما أدخل سالكوه فيه من باطل. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٢٨/٣-١٣٧. ٤. في ((خ)): تدلّ. وما أثبت من ((م))، و ((ط)). (٢)

١١٢- "قول الفلاسفة وأما المتفلسفة فيقولون: أحدث صوراً في موادّ باقية كما يقول هؤلاء، لكن [يقولون] ١: أحدث صوراً هي جواهر في مادّة هي جوهر، وعندهم ثمّ مادّة باقية بعينها، والصور الجوهرية؛ كصورة الماء، والهواء، والتراب، والمولّدات تعتقب عليها ٢. أقسام الموجودات عند الفلاسفة وهذه المادة - عندهم ٣ - جوهر عقليّ، وكذلك الصورة المجردة جوهر عقليّ ٤، ولكن الجسم مُركّب من المادّة والصورة ٥، ولهذا قسّموا الموجودات، فقالوا: إما أن يكون الموجود حالاً [بغيره] ٦، أو محلاً، أو مركّباً من الحال، والمحلّ، [أو] ٧ لا هذا ولا هذا. فالحال في غيره هو الصورة، والمحلّ هو المادّة، والمركّب منهما هو الجسم، وما ليس كذلك؛ إن كان متعلّقاً بالجسم، فهو النفس، وإلا فهو العقل ٨. وهذا التقسيم فيه خطأ كثير من وجوه، ليس هذا موضعها ٩؛ إذ \_\_\_\_\_ ١ ملحقة بمأش ((خ)). ٢٠. انظر منهاج السنة النبوية ٣٠١٣٦٠ أي عند الفلاسفة. ٤

(١) النبوات لابن تيمية ٣٠٠/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣٠١/١

انظر كتاب الشفا لابن سينا ٥٣٦١. انظر تحافت الفلاسفة للغزالي ص ٦٠١٦٣ في ((خ)): لغيره. وما أثبت من ((م)) و ((ط)) ٧٠ ليست في ((خ)) وهي في ((م)) و ((ط)) ٨٠. انظر: كتاب الشفا لابن سينا ٣٧٢. والتعليقات للفارابي ص ٤١، ٤٣، ٦٠. وتحافت الفلاسفة للغزالي ص ١٦٣. والمبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ١١٠. والتعريفات للجرجاني ص ١٣٥، ١٣٦، ٩٠٢٥٧. وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله خطأ هذا التقسيم في مواضع متعددة من كتبه. انظر: منهاج السنة النبوية ٢٢١١. ودرء تعارض العقل والنقل ٤١٤٦. وبغية المرتاد ص ٤١٦. والرد على المنطقيين ص ٦٧. وكتاب الصفدية ٢٢٢٩. (١)

١١٣- "فهذه المادة المشتركة التي أثبتوها هي في الذهن، وليس بين الجسمين في الخارج شيء اشتركا فيه بعينه، فهؤلاء جعلوا الأجسام مشتركة في جوهر عقليّ، وأولئك جعلوها مشتركة في الجواهر الحسيّة. وهؤلاء قالوا: إذا خلق كلّ شيء من شيء، فإنّما أحدثت صورة، مع أنّ المادة باقية بعينها، لكن أفسدت صورة، وكونت صورة. ولهذا يقولون عن ما تحت الفلك: عالم الكون والفساد. ولهذا قال ابن رشد: "إنّ الأجسام المركبة من المادة والصورة هي في عالم الكون والفساد، بخلاف الفلك؛ فإنه ليس مركباً من مادة وصورة عند الفلاسفة". حيرة المتكلمين والفلاسفة في خلق الشيء من مادة قال ٣: وإنّما ذكر أنه مركّب من هذا، وهذا: ابن سينا ٤. انظر: الإرشاد للجويني ص ٢٥، وقد أشار إلى هذا القول للفلاسفة ٢. هو أبو

الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي الفيلسوف. ولد سنة ٥٢٠هـ. من أهل قرطبة. وهو المعروف بابن رشد الحفيد تميّز له عن جدّه شيخ المالكية. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات. قرّبه المنصور أولاً، ثمّ اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فنفاه إلى مراكش وأحرق بعض كتبه، ثمّ رضي عنه، وأذن له بالعودة، فعاجلته الوفاة بمراكش سنة ٥٩٥هـ. من مصنفاته: تحافت التهافت، ومناهج الأدلة. انظر: شذرات الذهب ٤٣٢٠. والأعلام ٥٣١٨. وسير أعلام النبلاء ٣٠٢١٣٠٧ أي ابن رشد. ٤ تقدّمت ترجمته. (٢)

١١٤- "ذم القشيري للغزالي أبو نصر القشيري<sup>١</sup>، وغيره [ذمّه] ٢ على الفلسفة، وأنشدوا فيه [أبياتاً] ٣ معروفة، يقولون فيها: برئنا إلى الله من معشرهم مرضٍ من كتاب الشفاء وكم قلت يا قوم أنتم علشفا حفرة ما لها من شفافلما استهانوا بتعريفنا رجعنا إلى الله حتى كفافماتوا على دين [رسطالس] ٥ وعشنا على سنة المصطفى ٦ ذم العلماء لهول هذا كانوا يقولون: أبو حامد قد أمرضه الشفاء ٧. انظر: أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري. قال عنه الذهبي: "النحويّ المتكلم، وهو الولد الرابع من أولاد الشيخ - أبو القاسم القشيري". دخل بغداد، فوعظ بها، فوقع بسببه فتنة بين الحنابلة والشافعية، وأُخرج من بغداد لاطفاء الفتنة، فعاد إلى بلده. توفي سنة ٥١٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩٤٢٤. والبداية والنهاية

(١) النبوات لابن تيمية ٣٠٩/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣١١/١

١٢٢٠٠. وطبقات الشافعية ٢٠٧١٥٩ ما بين المعقوفتين ملحق من ((خ)) بين السطرين ٣. في ((خ)) :  
 أبيات. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) ٤. في ((خ)) ضبطها هكذا: الشِّفَا. وكتب في الحاشية: أي الشفا  
**لابن سينا** ٥. نسب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه الأبيات إلى أبي نصر القشيري في مواضع أخرى من  
 كتبه. انظر: مجموع الفتاوى ٩٢٥٣. والرد على المنطقيين ص ٥٠١-٦٠١١ في ((م)) و ((ط)) : برسطالس.  
 ويقصد به أرسطوطاليس، أحد الفلاسفة اليونان القدماء. انظر: ترجمته ص ٧٠٢٢٧ قال شيخ الإسلام رحمه الله  
 - في موضع آخر: "وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه، وقالوا: مرّضه الشفاء؛ يعني شفاء **ابن  
 سينا** في الفلسفة". مجموع الفتاوى ١٠٥٥١. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومادّة أبي حامد في الفلسفة من  
 كلام **ابن سينا**، ولهذا يُقال: أبو حامد أمرضه الشفاء، ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا، ورسائل أبي  
 حيّان التوحّيديّ، ونحو ذلك". بغية المرتاد ص ٤٤٩. وانظر: أيضاً: مجموع الفتاوى ٦٥٥. والرد على المنطقيين  
 ص ٥١١. (١)

١١٥- "في كلام أبي حامد، ويجعل المراتب خمسة: أدناها الفقيه، ثمّ المتكلّم، ثمّ الفيلسوف، ثمّ الصوّفيّ  
 الفيلسوف؛ وهو السالك، ثمّ المحقّق ١. عقائد ابن عربيّين عربيّ له أربع عقائد ٢: الأولى: عقيدة أبي المعالي وأتباعه  
 مجرّدة عن حُجّة. والثانية: تلك العقيدة مبرهنة بحججها الكلاميّة. والثالثة: عقيدة الفلاسفة؛ **ابن سينا** وأمثاله  
 الذين يُفرّقون بين الواجب والممكن. والرابعة: التحقيق الذي وصل إليه؛ وهو [أنّ] ٣ الوجود واحدٌ ٤. وهؤلاء  
 يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في ميزان\_\_\_\_\_ ١ قال شيخ الإسلام رحمه الله:  
 "وهم يُرتّبون الناس طبقات؛ أدناها عندهم الفقيه، ثمّ المتكلّم، ثمّ الفيلسوف، ثمّ الصوّفيّ؛ أي صوّفيّ الفلاسفة،  
 ثمّ المحقّق. ويجعلون **ابن سينا** وأمثاله من الفلاسفة في الثانية، وأبا حامد وأمثاله من الصوّفيّة من العشرة، ويجعلون  
 المحقّق هو الواحد". الردّ على المنطقيين ص ٥٢٢. وانظر: كتاب الصفدية ١٢٦٨. وشرح الأصفهانية ٢٥٤٧-  
 ٥٤٨. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كلاماً طويلاً - في موضع آخر - بيّن فيه معنى المحقّق؛ فقال:  
 "لهذا كان هؤلاء؛ كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام؛ فيجعلون أفضل الخلق: المحقّق عندهم؛ وهو القائل  
 بالوحدة. وإذا وصل إلى هذا فلا يضرّه عندهم أن يكون يهودياً أو نصرانياً، بل كان ابن سبعين، وابن هود،  
 والتلمساني، وغيرهم يُسوِّغون للرجل أن يتمسّك باليهوديّة والنصرانيّة؛ كما يتمسّك بالإسلام، ويجعلون هذه طرقاً  
 إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختصّ بهم من النصارى واليهود إذا عرفتم التحقيق لم يضرّكم بقاؤكم  
 على ملّتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عبّاد الأوثان). كتاب الصفدية ١٢٦٨-٢٠٢٦٩ قال ابن عربيّ في  
 الفتوحات المكيّة: عقد البرية في الإله عقائداً... وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه نقلاً عن الفكر الصوّفي ص  
 ٣٠١٢ ما بين المعقوفتين ليست في ((خ)) ، وهي في ((م)) ، و ((ط)) ٤. انظر: الفتوحات المكيّة ١٣١-

(١) النبوات لابن تيمية ٣٩٢/١

٣٢، ٣٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "لهذا ذكر ابن عربي في الفتوحات له أربع عقائد؛ الأولى: عقيدة أبي المعالي وأمثاله مجرّدة عن الحجة. ثمّ هذه العقيدة بحجتها. ثمّ عقيدة الفلاسفة. ثمّ عقيدة المحققين؛ وذلك أنّ الفيلسوف يُفرّق بين الوجود والممكن والواجب. وهؤلاء يقولون: الوجود واحد. والصوفي الذي يُعظّمه هؤلاء هو الصوفي الذي عظّمه **ابن سينا**، وبعده المحقق" الرد على المنطقيين ص ٥٢٢. وانظر: بغية المرتاد ص ٤٤٦. وقال رحمه الله أيضاً: "لهذا ذكر ابن عربي في أول الفتوحات ثلاث عقائد؛ عقيدة مختصرة من إرشاد أبي المعالي بحججها الكلامية. ثمّ عقيدة فلسفية؛ كأنّها مأخوذة من **ابن سينا** وأمثاله. ثمّ أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في فصوص الحكم؛ وهو وحدة الوجود، فقال: وأما عقيدة خلاص الخاص فتأتي مفرقة في الكتاب" كتاب الصفدية ١٢٦٧. (١)

١١٦- "المضنون به على غير أهله فلسفة محضة ولهذا صنّف الكتب المضنون بها على غير أهلها، وهي فلسفة محضة، سلك فيها مسلك **ابن سينا** ١. ولهذا يجعل اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية ٢ إلى أمور أخرى قد بُسّطت في غير هذا الموضع، ذكرنا ألفاظه بعينها في مواضع؛ منها: الردّ على ابن سبعين وأهل الوحدة، وغير ذلك؛ فإنّه لما انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لما دخلتُ إلى مصر بسببهم، ثمّ صرْتُ في الإسكندرية، جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم ٤، وقال: إن كنت تشرح لنا كلام هؤلاء، وتُبَيِّن مقصودهم، ثمّ تُبطله، وإلا فنحن لا نقبل منك كما لا نقبل من غيرك؛ سبب تأليف بغية المرتاد السبعينية فإنّ هؤلاء لا يفهمون كلامهم. فقلتُ: نعم! أنا أشرح لك ما شئت من كلامهم؛ \_\_\_\_\_ ١ قال د محمد رشاد سالم بعد ذكر عقائد الغزالي الثلاث: "هذا هو السبب الذي جعل الغزالي يكتب كتباً للعامة، وكتباً أخرى للخواصّ، سمّاها أحياناً بالكتب المضنون بها على غير أهلها. وقد اختلف الباحثون في تعيين هذه الكتب الخاصة (أو المضنون بها على غير أهلها)، ولكنّهم اتفقوا على أنّه ألّف كتباً من هذا النوع أودعها أفكاراً لم يتمكّن من التصريح بها لعامّ الناس إشفافاً عليهم من الضلال. ولعلّ هذا التصريح في عناوين كتبه ورسائله مثل الاقتصاد في الاعتقاد، وإلجام العوام عن علم الكلام، والمضنون به على غير أهله" مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص ١٦- ١٧. وانظر: الجواب الصحيح ٥٣٩. وشرح الأصفهانية ٢٠٢٥٤٧. انظر: المضنون الصغير - ضمن القصور العوالي ٢١٨٣-١٨٤. ومشارك الأنوار ص ٣٠١٩٨. انظر: بغية المرتاد (وهو الرد على ابن سبعين) ص ١٩٤، ١٩٨، ٢٢٨، ٣٢٦، ٣٢٧. والرد على المنطقيين ص ٤٧٤، ٤٨٠. ومجموع الفتاوى ١٢٤٤-٢٤٥، ١٠٤٠٢-٤٠٣. ذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذه القصة في كتابه الصفدية ١٣٠٢. وفي الرد على المنطقيين ص ٣. (٢)

(١) النبوات لابن تيمية ٣٩٦/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٣٩٨/١



١١٧- "ذاك: نحن شيخنا يقول بالوجود المطلق ١. \_\_\_\_\_ قال ابن سبعين: "يا هذا! الوجود المطلق هو الله، والمقيّد أنا وأنت، والقدر جميع ما يقع في المستقبل، والمطلق إذا ذكر نفسه ذكر كلّ شيء" الرسالة الرضوانية ضمن رسائل ابن سبعين ص ٣٢٨ - نقلاً عن مقدمة محقق بغية المرتاد ص ١٤٠. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "لهذا كان منتهى محققهم الوجود المطلق؛ وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنّما يكون مطلقاً في الأذهان لا في الأعيان. والمتفلسفة يجعلون الكلّي المشترك موضوع العلم الإلهي" الرد على المنطقيين ص ٣٠٩. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٦٢٤٢، ١٠٢٩٨. وبغية المرتاد ص ٤١٠. والجواب الصحيح ٤٣٠٤. وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذه القصّة في منهاج السنة بتوسّع، فقال: "صاروا يتباهون في التعطيل الذي سمّوه توحيداً أيّهم فيه أحذق، حتى فروعهم تباهوا بذلك كتباهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة، وابن التومرت، وأمثاله من أتباع الجهميّة؛ فهذا يقول بالوجود المطلق، وهذا يقول بالوجود المطلق، وأتباع كل منهما يباهون أتباع الآخرين في الحذق في هذا التعطيل. كما قد اجتمع بي طوائف من هؤلاء، وخاطبتهم في ذلك، وصنّفت لهم مصنّفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم، وبيان فسادهم؛ فإنّهم يظنّون أنّ الناس لا يفهمون كلامهم، فقالوا لي: إن لم تُبَيّن وتكشف لنا حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثمّ تُبَيّن فسادهم، وإلا لم نقبل ما يُقال في ردّه، فكشف لهم حقائق مقاصدهم، فاعترفوا بأنّ ذلك مرادهم. ووافقهم على ذلك رؤوسهم، ثمّ بيّنت ما في ذلك من الفساد والإلحاد حتى رجعوا وصاروا يُصنّفون في كشف باطل سلفهم الملحدين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين". منهاج السنة ٣٢٩٧-٢٩٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "ولهذا رأيت لابن تومرت كتاباً في التوحيد صرّح فيه بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات، ولا أثبت الرؤية، ولا قال إنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا وأمثاله من أهل الإلحاد؛ كما يُقال: إنّ ابن تومرت ذكره في فوائده المشرقية أنّ الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق، فوجود الخالق يكون مجرّداً، ووجود المخلوق يكون مقيّداً". درء تعارض العقل والنقل ٥٢٠. وكذلك انظر: المصدر نفسه: ٣٤٣٨-٤٣٩، ١٠٢٩٨-٣٠٠. وانظر: رد شيخ الإسلام على ابن تومرت في مجموع الفتاوى ١١٤٧٦-٤٨٧. (١)

١١٨- "التوحيدي ١، أو من نحو ذلك ٢. وهؤلاء في الحقيقة من جنس الباطنية الإسماعيلية ٣، لكنّ أولئك \_\_\_\_\_ ١ أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي. فيلسوف متصوّف معتزلي. قال أبو الفرج ابن الجوزي: "زنادقة الإسلام ثلاثة: ابن الراوندي، وأبو حيان التوحيدي، وأبو العلاء المعري. وأشدّهم على الإسلام أبو حيان؛ لأنّهما صرّحا وهو محجم ولم يُصرّح". وقال الذهبي عنه: "نسب نفسه إلى التوحيد؛ كما سمّي ابن التومرت أتباعه بالموحدين، وكما يُسمي صوفية الفلاسفة نفوسهم بأهل الوحدة، وباللاتحادية". مات مستتراً

(١) النبوات لابن تيمية ٤٠٠/١

فقيراً عن نيف وثمانين عاماً، وأحرق كتبه، ولم يسلم منها غير ما نقل قبل الإحراق. من كتبه: المقاييسات والصرحة، والصديق، والإمتاع والمؤانسة، وغيرها. مات سنة ٤٠٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧١٩-١٢٣. وطبقات الشافعية للسبكي ٥٢٨٦. والأعلام ٢٠٤٣٢٦. قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، بسبب كلام **ابن سينا** في الشفاء، وغيره، ورسائل إخوان الصفا، وكلام أبي حيان التوحيدي ... وكلامه في الإحياء غالبه جيّد، لكن فيه موادّ فاسدة؛ مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة". مجموع الفتاوى ٦٥٤-٥٥. وانظر: المصدر نفسه ٤٦٣-٦٤. وبغية المرتاد ص ٤٤٩. وسير أعلام النبلاء ١٩٣٤١. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٠٦٢٤٢. الإسماعيلية: نسبة إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. وهم إحدى فرق الباطنية الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطنًا، ولكلّ تنزيل تأويلًا، ويخلطون كلامهم ببعض كلام الفلسفة، ويدّعون من الإلهية في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره كدعوى النصيرية. قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "الإسماعيلية أخذوا من مذاهب الفرس، وقولهم بالأصلين: النور والظلمة وغير ذلك أمورًا، وأخذوا من مذاهب الروم من النصرانية، وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان وقولهم بالنفس والعقل وغير ذلك. ومزجوا هذا بهذا، وسَمّوا ذلك باصطلاحهم السابق والتالي، وجعلوه هو القلم واللوح، وأنّ القلم هو العقل". منهاج السنة النبوية ٨١٥. وانظر: الجواب الصحيح ٢٤٠٣-٤٠٤. ومجموع الفتاوى ٧٥٠٢، ٥٠٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١٠-١١. وانظر: أيضاً: الملل والنحل للشهرستاني ١١٩١-١٩٨. والفرق بين الفرق للبغدادى ص ٦٢-٨٢. (١)

١١٩- "نفيه. و [أمّا] ١ نحن فقد بيّنّا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإتّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسّط في غير هذا الموضوع ٢. مناقشة من ينفي الحكمة والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة، \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): انما. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠. انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧-٤٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ١٣٧-٦١١٩. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٢. ومنهاج السنة ٢١١٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٥٩٥-٥٩٨. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧. المقصود بهم الفلاسفة، والجهمية. وانظر: ص ٥٣٣. فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات **لابن سينا** ٣١٥٠-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾"، وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾. وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذّنون بها. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات". مجموع الفتاوى ٨٣٥-٣٦. وذكر شيخ

(١) النبوات لابن تيمية ٤٠٤/١

الإسلام رحمه الله أقوال الناس في الحكمة، فقال عن الجهمية: "نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ٨٥٤. أما الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنهم "ثبتون علة غائية للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنهم متناقضون؛ فإنهم يُثبتون له العلة الغائية، ويُثبتون لفعله العلة الغائية، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه... "مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٨. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهمية والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإنهم يُثبتون غاية وحكمة غائية، ولا يُثبتون إرادة. والجهمية تُثبت أنه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكل من القولين متناقض" شرح الأصفهانية ٢٣٧٨. وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١١٥٠-١٥٥، ٢٣٥٣-٣٧٨. ومنهاج السنة النبوية ١١٣٣-١٤٨، ٤٥٤، ٢٦١٢-٦١٥، ٣١٤، ٣٢، ١٨٠-١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤-٢١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٨٥٤، ٩١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٥٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠. وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر - ضمن مجموع الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٣-٣٤٦ - وهي في مجموع الفتاوى ٨٨١-١٥٨. ومجموع الفتاوى ٦١٢٨-١٣٠، ٨٣٥، ٥٧، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٦٦-٤٦٨، ١٦١٢٩-١٣٣، ٢٩٦-٢٩٨، ١٧٩٥، ٩٦، ٩٩ وبيان تلبيس الجهمية ١١٦٣-٢١٧. واقتضاء الصراط المستقيم ١٤٠٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمداني ٦٤٨، ١١٩٢-٩٣. ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرح به بقوله: "على هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة. وهذا يكفيننا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٥٢٣٣. (١)

١٢٠- "إن قال أتباع أرسطو: ١ أرسطو: هو أرسطو بن نيقوماخس (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م). يُسمّونه المعلم الأول. ولد في مدينة أسطاغيرا اليونانية. وكان أفلاطون يُعلّم الفلسفة ماشياً، وتابعه على ذلك أرسطو فسُمّي هو وأصحابه المشائين. انتهت إليه فلسفة اليونان، وكان هو خاتمتهم. وكان مُشركاً يعبد الأصنام. وقد عني فلاسفة المسلمين بفلسفة أرسطو، وسَمّوه معلّمهم الأول). انظر: الفهرست ص ٣٠٧-

(١) النبوات لابن تيمية ٤٢٨/١

٣١٢. وطبقات الأطباء والحكماء ص ٢٥-٢٧. والملل والنحل للشهرستاني ٣٣٧-٦٣. مجموع الفتاوى ١١١٧١-١٧٢. والرد على المنطقيين ص ١٨٦، ٢٨٣. والفرق بين الفرق ص ٣٠٧-٣٠٨. وقد ذكر شيخ الإسلام عن أرسطو أنه "أول من صرح بقدّم الأفلاك، وأنّ المتقدمين قبله من الأساطين كانوا يقولون إنّ هذا العالم محدث ... وأصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مُشركين يعبدون المخلوقات، ولا يعرفون النبوت، ولا المعاد البدني، وإنّ اليهود والنصارى خيرٌ منهم في الإلهيّات، والنبوت، والمعاد". منهاج السنة النبوية ١٣٦٠، ٣٦٤. وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٢١٦٧. وشرح الأصفهانية ١٦٥. والجواب الصحيح ١٣٤٥. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٨٠-٨١. أمّا عن مجمل اعتقاد أرسطو وأتباعه، فإنّهم يقولون: أنّ الله تعالى ليس هو خالق هذا العالم، بل لم يخلق شيئاً، وإنّما العالم قديم، وإنّما صدر عن الله العقل الأول لا على سبيل الخلق والإيجاد، وإنّما عن طريق ما يُسمّونه بالفيض والصدور، وأنّ الله هو علّة موجبة بذاته، وهو واحد لا يصدر عنه إلا واحد، ولذلك صدر عنه العقل الأول، وعن هذا العقل صدر عقل ثان، ونفس، وفلك. وعن العقل الثاني صدر عقل ثالث، ونفس، وفلك، وهكذا إلى أن أصبح هناك عشرة عقول، وتسعة نفوس وأفلاك. والعقل عند الفلاسفة بمنزلة الذكر، والنفس بمنزلة الأنثى. وأراد بعضهم التوفيق بين الفلسفة والشريعة، فقالوا: إنّ العرش هو الفلك التاسع. وربّما جعل بعضهم النفس هي اللوح المحفوظ، كما جعل العقل هو القلم. وتارة يجعلون اللوح هو العقل الفعّال العاشر، أو النفس المتعلقة به ... وزعموا أنّ العقول والنفوس هي الملائكة، وأنّهم التسعة عشر الذين على سقر، وأنّ جبريل هو العقل الفعّال، وأنكروا وجود الملائكة. ثمّ يزعمون أنّ هذه النفوس الفلكيّة هي المؤثرة الفعّالة في القوى الأرضيّة المنفعلة، وأنّ القوى السماوية هي أسباب لحدوث الكائنات العنصرية؛ فهم يُثبتون بذلك صدوراً للمخلوقات بعضها عن بعض دون إرادة الله تعالى وعلمه ومشيعته، ويثبتون كذلك التأثير في عالم الأرض، هو من عالم السموات والأفلاك. وأمّا تدبير الأمور اليوميّة؛ أي الحوادث الجزئيّة، وأنّ الله تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فليس الله عندهم في ذلك تأثير، وأسقطوا عن الله تعالى رعايته لهذا الكون، وإمساكه عن الزوال والفناء. وقد أوجبوا وجود نبيّ يستقيم به نظام الكون، وهو عندهم بمثابة الرئيس المدنيّ. والفيلسوف أفضل منه؛ لأنّ النبيّ يتلقّى وحيه وعلمه عن طريق القوة المتخيلة، والفيلسوف يتلقّى علمه عن طريق القوة الناطقة المفكرة. والقوة المفكرة عندهم هي الرئيسيّة المتحكّمة في المتخيلة. انظر: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية ص ٧٩. والنبوة عند ابن تيمية ص ٣٧٠-٣٧١. ونقض المنطق ص ٩٩-١٠٦. وتفسير سورة الإخلاص ص ٤٩. وكتاب الصفدية ١٧-٩، ٢٨٠. والفارابي وآراء المدينة الفاضلة ص ٥٥، ٦١، ٨٩، ١١٢. والنجاة لابن سينا ص ٣١٠-٣١١. (١)

١٢١- "فهذا قلنا إنّّه لا يفعل شيئاً، وليس بموجب بذاته شيئاً، لكن قلنا: \_\_\_\_\_ ١ وقال شيخ الإسلام رحمه الله موضحاً هذا المعنى في كتابه الردّ على المنطقيين: "فإنّ هؤلاء حقيقة قولهم أنّه لم يخلق شيئاً.

ومتقدّموهم كأرسطو وأتباعه على أنّه يتحرّك الفلك للتشبه به. فليس هو عندهم لا موجّباً بالذات، ولا فاعلاً بالمشيئة. وأما **ابن سينا** وأمثاله ممّن يقول إنّه موجب بذاته، فهم يقولون ما يعلم جماهير العقلاء أنّه مخالف لضرورة العقل؛ إذ يُثبتون مفعولاً ممكناً يمكن وجوده، ويمكن عدمه، وهو مع هذا قديمٌ أزليّ لم يزل ولا يزال، وهو مفعول معلول لعلّة فاعلة لم يزل مقارناً لها في الزمان. فكل من هذين القولين ممّا خالفوا فيه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين ...". الرد على المنطقيين ص ٥٢٤-٥٢٥. وانظر: المصدر نفسه ص ٢٢٠. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٦، ١٢٧، ٦٦٩-٧٠، ٨٢١٦-٢٢٤، ٢٩٠. ومنهاج السنة ١١٤٩-١٥٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٣٢٧١-٢٨٩. وشرح الأصفهانية ١٩٣. وكتاب الصفدية ٢٣٣٤-٣٣٥. (١)

١٢٢- "والكفر [بالسمع] ١. وإذا كان المحذور يلزمهم على تقدير أن يكون الحادث أحدث نفسه، أو أحدث كلِّ حادثٍ [حادثاً] ٢ آخر، مع فساد هذين، تبين أنّه لا ينفعه إنكار القديم. وإن قال ٣: بل أقرّ بالمحدث القديم. قيل: فقد أقررت بفعل القديم للمحدث، وإذا ثبت أنّ القديم فعل المحدث، وأنت لا تعلم فاعلاً [إلا لجلب] ٤ منفعة، أو دفع مضرّة ٥. قيل له: [فما] ٦ كان جوابك عن هذا، كان جواباً عن كونه يفعل بإرادته ٧. ١ في ((ط)): بالمسح. ٢ في ((خ)): حادث. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٣. أي الفيلسوف الذي يقول بقدّم العالم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "المشهور من مقالة أساطين الفلاسفة قبل أرسطو، هو القول بحدوث العالم. وإمّا اشتهر القول بقدّمه عنه، وعن متبعية كالفارابي، وابن سينا، والحفيد، وأمثالهم". كتاب الصفدية ١١٣٠. وانظر: المصدر نفسه ١١٤٨-١٥١. ومنهاج السنة النبوية ٤٣٨٦. ٤ في ((ط)): إل لجلب. ٥ قال شيخ الإسلام: "... فإنّ الواحد ممّا إمّا يُحسن إلى غيره لجلب منفعة، أو لدفع مضرّة. وإمّا يضرّ غيره لجلب منفعة أو دفع مضرّة. فإذا كان الذي يُثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فيما أثبتته نظير ما يلزمه فيما نفاه، لم يكن إثبات أحدهما ونفي الأخرى أولى من العكس. ولو عكس عاكس فنفي ما أثبتته من الإرادة، وأثبت ما نفاه من المحبة لما ذكره، لم يكن بينهما فرق. وحينئذ: فالواجب إمّا نفي الجميع، ولا سبيل إليه للعلم الضروري بوجود نفع الخلق والإحسان إليهم، وأنّ ذلك يستلزم الإرادة. وإمّا إثبات الجميع؛ كما جاءت به النصوص. وحينئذٍ فمن توهم أنّه يلزم من ذلك محذور، فأحد الأمرين لازم؛ إمّا أنّ ذلك المحذور لا يلزم، أو أنّه إن لزم فليس بمحذور". قاعدة في الكرامات والمعجزات ص ٦٠٥٨. في ((خ)): فينما. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٧. يُوضّح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الجواب الإلزامي في موضع آخر فقال: "إذا قال لهم الناس: إذا أثبتتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن، لزمكم التسلسل. قالوا: القول في حدوث الحكمة، كالقول في سائر ما أحدثه من المفعولات. ونحن تُخاطب من يُسلّم لنا أنّه إذا أحدث المحدثات بعد أن لم تكن؛ فإذا قلنا: إنّ أحدثها بحكمة حادثة، لم يكن له أن يقول: هذا يستلزم التسلسل. بل نقول له: القول في حدوث الحكمة،

كالقول في حدوث المفعول الذي ترتبت عليه الحكمة. فما كان جوابك عن هذا، كان جوابنا عن هذا". مجموعة الرسائل والمسائل ٤٣٤١. (١)

١٢٣- "مبتهج، فهذا غير محذور عندكم ١. وإن قلت: لأن ذلك ٢ يستلزم لذة \_\_\_\_\_ ١ وهذا من الأجوبة الملزمة؛ لأن الفلاسفة كما قال شيخ الإسلام: "يُعَبَّرُون بلفظ البهجة، واللذة، والعشق، ونحو ذلك عن الفرح، والمحبة، وما يتبع ذلك". منهاج السنة النبوية ٣١٨٣. وانظر: من كتب الفلاسفة النجاة لابن سينا ص ٢٢٧-٢٥١. فشيخ الإسلام رحمه الله يقول لهم: لَمْ تُثَبِّتُوا المحبة، والحكمة، ... إلخ، وأثبتتم البهجة، واللذة، والعشق، مع أنكم تُعَبَّرُونَ بها عن المحبة، والفرح ... إلخ. وانظر: ردود شيخ الإسلام رحمه الله على الفلاسفة في هذه الجزئية في: منهاج السنة النبوية ٥٣٨٨-٤٠٠. والعقيدة التدمرية ص ٤٠-٤١. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٠٠، ٨٢١٦-٢٢٤، ٢٩٠ والرد على المنطقيين ص ٢١٤. وشرح الأصفهانية ص ٢٣٦. وكتاب الصفدية ٢٢٦٣-٢٦٤، ٢٦٨-٢٦٩. وقد عاب شيخ الإسلام رحمه الله على الفلاسفة إثباتهم اللذة، والبهجة، ونحو ذلك مما أثبتوه ويقتضي نقصاً، وتركهم صفات الكمال التي أتى بها النص، فقال: "ويقولون أيضاً إنه يلتذ ويبتهج. ولفظ اللذة فيها من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل. ويقولون إنه مدرك، وأن اللذة أفضل إدراك لأفضل مدرك؛ فيُسَمَّونه مدركاً، ومدركاً". درء تعارض العقل والنقل ٢٠٥٨٢ أي إثبات المحبة، والحكمة، والإرادة. (٢)

١٢٤- "خصائص: حصول [العلم] ١ بلا تعلّم ٢، وقوة نفسه المؤثرة في هيوالي العالم، وتخيّل السمع والبصر ٣. وهذه الثلاثة توجد لكثير من عوام الناس. \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): التعلم. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠ قال ابن سينا في كتاب النجاة فصل في طرق اكتساب النفس الناطقة للعلوم: "واعلم أنّ التعلّم سواء حصل من غير المتعلم، أو حصل من نفس المتعلم؛ فإنّ من المتعلمين من يكون أقرب إلى التصوّر؛ لأنّ استعدادة الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه أقوى. فإن كان ذلك الإنسان مستعداً للاستكمال فيما بينه وبين نفسه سُمّي هذا الاستعداد القوي حدساً. وهذا الاستعداد قد يشتدّ في بعض الناس، حتى لا يحتاج في أن يتصل بالعقل الفعّال إلى كبير شيء، وإلى تخريج وتعليم، بل يكون شديد الاستعداد لذلك، كأن الاستعداد الثاني حاصل له، بل كأنه يعرف كل شيء من نفسه. وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد، ويجب أن تُسمّى هذه الحال من الفعل المهيولاني عقلاً قدسياً، وهو من جنس العقل بالملكة، إلا أنه رفيع جداً، ليس مما يشترك فيه الناس كلهم. ولا يبعد أن تفيض هذه الأفعال المنسوبة إلى الروح القدسي لقوتها واستعلائها فيضاً على المتخيلة أيضاً، فتحاكيها المتخيلة أيضاً بأمثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت الإشارة إليه ... إلى أن قال: وهذا ضرب من النبوة، بل أعلى قوى النبوة. والأولى أن تُسمّى هذه القوة قوة قدسية. وهي أعلى

(١) النبوات لابن تيمية ٤٣٧/١

(٢) النبوات لابن تيمية ٤٤١/١



مراتب القوى الإنسانية". النجاة لابن سينا ص ١٦٦-١٦٨. انظر: كتاب الشفاء لابن سينا في قسم النفس منه ص ٢٤٤-٢٤٦. والإشارات والتنبيهات له ٣٦٨/٢-٣٧٠، ٤١٣، ٨٥٣-٩٠٣ تحقيق سليمان دنيا. وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٨٩. ولقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله خصائص النبوة عند الفلاسفة في مواضع شتى من كتبه؛ انظر مثلاً: درء تعارض العقل والنقل ١/١٧٩، و٥/٣٥٥، و٩/٤٤، و١٠/٢٠٤-٢٠٥. ومنهاج السنة النبوية ٢/٤١٣، و٨/٢٤. وكتاب الصفدية ١/٥-٧. والرد على المنطقيين. وشرح الأصفهانية ٢/٥٠٣. والرسالة العرشية ص ١١. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٢٠٤. ومجموع الفتاوى ١١/٢٢٩. وبغية الميراث ص ٣٨٤. والجواب الصحيح ٦/٢٤، ٤٧. (١).

١٢٥- "بني نبياً، أو جعل النبي ليس بنبي؛ إذ كان ما ذكره في النبوة مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم. فمن [ظن] ١ أنه يكون لغير الأنبياء، قدح في الأنبياء أن [يكون] ٢ هذا هو دليلهم بوجود مثل ما جاءوا به لغير النبي. ومن ظن أنه لا يكون إلا لنبي، إذا رأى من فعله من متنبئ كاذب، وساحر، وكاهن ظن أنه نبي. والإيمان بالنبوة أصل [النجاة] ٣ والسعادة. فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب. ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين؛ مثل أبي حامد، والرازي، والآمدي، وأمثالهم: هذا، ونحوه مبلغ علمهم بالنبوة، لم يكن لها في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخيرية؛ وهي خاصّة النبي؛ وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا يستدلون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يُقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقلات المتناقضة. \_\_\_\_\_ ١ في ((خ)): علم ظن. ولعلّ الصواب حذف كلمة (علم) بدليل السياق. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٢٠. ما بين المعقوفتين ليس في ((خ))، وهو في ((م))، و ((ط)) ٣٠. في ((خ)): التجارة. وما أثبت من ((م))، و ((ط)) ٤٠. أي خلطوا بين الفلسفة والأشعرية، أو ما يُسميهم شيخ الإسلام رحمه الله متفلسفة الأشعرية. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٩. وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن الغزالي، والرازي، والشهرستاني، والآمدي، وتأثرهم بالفلاسفة، وكتب ابن سينا سيما في النبوات في: مجموع الفتاوى ٤/٩٩، و٥/٥٦٠. وشرح الأصفهانية ١/٢٧٢. الغزالي. (٢).

١٢٦- "ولكن آخرون ١ سلكوا مسلك التأويل، وقالوا: إنهم لا يكذبون. ولكن أسرفوا فيه. من أسباب ظهور الفلاسفة على المتكلمين في الجملة: ظهور الفلاسفة، والملاحدة، والباطنية على هؤلاء تارة، ومقاومتهم لهم تارة؛ لا بُدّ له من أسباب في حكمة الرب، وعدله. ومن أعظم أسبابه: تفریط أولئك ٢ وجهلهم بما جاء به الأنبياء؛ فالنبوة التي ينتسبون إلى نصرها، لم يعرفوها، ولم يعرفوا دليلها، ولا قدرها قدرها. وهذا يظهر من جهات متعددة. ولا حول ولا قوة إلا بالله. \_\_\_\_\_ ١ استوفى شيخ الإسلام رحمه الله ذكر مذاهب هؤلاء

(١) النبوات لابن تيمية ١/٥٠٥

(٢) النبوات لابن تيمية ١/٥٠٧

والرد عليهم، وذكر أن المبتدعة لهم طريقتان في نصوص الأنبياء: أولاً طريقة التبديل، وأهلها صنفان: ١- أهل الوهم والتخيل؛ **كابن سينا**، وابن عربي، والفارابي، والسهورودي، وابن رشد الحفيد، وابن سبعين، وهو قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية، وإخوان الصفا، وملاحدة الصوفية. ٢- أهل التحريف والتأويل، وهم المقصودون هنا، وهي طريقة المتكلمين من المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية والشيعة وغيرهم. أما الطريقة الثانية: فهي طريقة التجهيل. انظر: درء تعارض العقل والنقل ١٨-٢٠. وكتاب الصفدية ١٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٨٩. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٢-٥٠٨. والرد على المنطقيين ص ٤٦٩. ومجموع الفتاوى ٢٠٤٦٧ يعني الأشاعرة، ومن نحا منحاهم من أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام. وقد فصل شيخ الإسلام رحمه الله هذا الموضوع، وزاده بسطاً وإيضاحاً في كتابه القيم شرح الأصفهانية ٢٣٢٩-٣٣٥. وانظر: في الكلام على النبوة عند الأشاعرة: منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، ٥٤٣٦-٤٣٧. وكتاب الصفدية ١٢٢٥-٢٢٦، ٢٢٨-٢٢٩. والكلام عن عصمة الأنبياء عندهم في منهاج السنة ٢٤١٤-٤١٥. وقد مرت معنا مقارنة بين موقف الأشاعرة من النبوة، وموقف الفلاسفة منها في ص ٦٠٩-٦١٢ من هذا الكتاب. (١)

١٢٧- "وأبو حامد يدخل في [بعض] ١ هذا؛ فإن **ابن سينا** تكلم في مقالات العارفين بتصوّف فاسد. قولهم في الصحابة لأجل أنهم لم يتكلموا بنحو كلامهمم إنّ هؤلاء ٢ مع هذا [لما لم] ٣ يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة ٤. ويقولون أيضاً: إنّ الرسول لم يعلمهم هذا، لئلا يشتغلوا به عن الجهاد؛ فإنه كان محتاجاً إليهم في الجهاد ٥. \_\_\_\_\_ ١ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)). ٢ المتصوفة ٣. في ((ط)): لم لم. ٤ وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن طريقة هؤلاء المبتدعة أنهم "أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ حتى يقولون: إنهم لم يُحقّقوا أصول الدين كما حققناها. وربما اعتذروا عنهم بأنهم كانوا مشغولين بالجهاد. ولهم من جنس هذا الكلام الذي يُوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويُخالفون به الكتاب والسنة والإجماع". درء تعارض العقل والنقل ٢١٤-١٥. وانظر: قواعد العقائد للغزالي ص ٩٧. وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا ٣١٨٦-١٨٧. ومن كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل ٨٥١-٥٤، والتسعينية ص ٢٥٦؛ حيث نسب بعض هذه الأقوال للجويني ٥. وقال شيخ الإسلام عنهم: "صار كثير منهم يقول: إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين، أو لم يبين أصول الدين. ومنهم من هاب النبي، ولكن يقول: الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك. ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائراً: كيف لم يتكلم أولئك الأفضل في هذه الأمور التي

هي أفضل العلوم. ومن هو مؤمن بالرسول معظم له: يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها". درء تعارض العقل والنقل ١٢٤. وانظر: مجموع الفتاوى ١٣٢٤٩-٢٥٢. (١)

١٢٨- "الآيات القولية والفعلية وكما أن آياته القولية: زعم المكذبون أنها ليست كلامه، ولا منه، بل هي من قول البشر، وزعموا أن الرسول افترها، أو من معه، أو تعلّمها من غيره؛ \_\_\_\_\_ ١ هذا ما ادّعاه كفّار قريش معارضة لما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا الوليد بن المغيرة المخزومي أحد رؤسائهم، قال قتادة: زعموا أنه قال: والله لقد نظرت فيما قال الرجل "قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم" فإذا هو ليس بشعر، وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطاوة، وإنه ليعلو وما يُعلّى عليه، وما أشكّ أنّه سحر. فأنزل الله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ﴾. (انظر: تفسير ابن كثير ٤٤٤٣. والجواب الصحيح ٥٣٧٣-٣٧٧). وانظر الجواب الصحيح ٥٣٣١-٣٣٢؛ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله أنّه كان بمكة مولى أعجمي، فقالت قريش إنه يُعلّم محمداً القرآن. ومن الآيات التي أنزلها الله فيما ادّعاه هؤلاء الكفار: ١- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ثُمَّ نَظَرَ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾. [المدثر، الآيات ١٨-٢٥]. ٢- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾. [سورة النحل، الآية ١٠٣]. ٣- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾. [سورة يونس، الآية ٣٨]. ٤- قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. [سورة الطور، الآية ٣٣]. وهذه الآيات جاءت ردّاً على مزاعم الكفار الأوائل. وملة الكفر واحدة؛ فهؤلاء أذناهم من الملاحدة، والزنادقة، والفلاسفة يُردّدون تلك الأقوال تلميحاً أو تصريحاً، يُريدون ليُطفئوا نور الله، والله متم نوره. وينقل لنا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أقوالهم في آيات الله الكونية، وأنها نوع من السحر والطلسمات؛ فيقول عنهم: "في الجملة فهؤلاء يدّعون ما ذكره **ابن سينا** في إشارته؛ من أنّ خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع، لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية؛ كتمزيج القوى الفعّالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية؛ وهذا هو الطلسمات. وإما أن تكون بأسباب طبيعية سفلية؛ كخواص الأجسام، وهي النيرانجات. وإما أن تكون بأسباب نفسانية، ويزعمون أنّ المعجزات التي للأنبياء، والكرامات التي للأولياء، وأنواعاً من السحر والكهانة هو من هذا الباب، ويقولون: الفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ نفسه زكية، تأمر بالخير، والساحر نفسه خبيثة تأمر بالشرّ. فهما يفترقان عندهم فيما يأمر به كلّ منهما، لا في نفس الأسباب الخارقة" كتاب الصفدية ١١٤٢-١٤٣. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والجواب الصحيح ٢٣٢٨، ٦٤٠٠. (٢)

(١) النبوات لابن تيمية ٦٣٤/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٦٦١/٢

١٢٩- "المنام، وليس [في] ١ كلام أرسطو وأتباعه كلام في النبوة ٢، والفارابي جعلها من جنس المنامات فقط، ولهذا يُفضل هو وأمثاله الفيلسوف على النبي ٣. **ابن سينا** جعل للنبي ثلاث خصائص **وابن سينا** عظمها أكثر من ذلك ٤؛ فجعل للنبي [ثلاث] ٥ خصائص ٦: ١ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين. ٢. انظر نحواً من هذا الكلام في: منهاج السنة النبوية ١٣٥٨. وشرح الأصفهانية ٢٦٣٣. وكتاب الصفدية ٣٠١١٣٤. انظر: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٦٨، ٧٦، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ١١٤. وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١١٠. وشرح الأصفهانية ٢٣٦٢، ٥٠٥. والرد على المنطقيين ص ٢٨١، ٤٨٣، ٤٨٦. ومجموع الفتاوى ٩٨٦. وانظر ما سبق في هذا الكتاب، ص ٦٣٥-٦٣٦. ٤. والفارابي، **وابن سينا** إنما ذهبوا في ذلك إلى فلسفة أتباع أرسطو؛ كما وضّح ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: (وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي **وابن سينا** إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم). درء تعارض العقل والنقل ١١٥٧. ٥. في ((خ)): ثلاثة. وما أثبت من ((م))، و ((ط)). ٦. انظر من كتب **ابن سينا**: كتاب النجاة ص ١٦٦-١٦٧. وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله مراراً عن خصائص النبوة عند **ابن سينا**. انظر: كتاب الصفدية ٧-١٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٢، ١٦٥، ١٧٦، ٢٣٠. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٢-٥٠٣. ومجموع الفتاوى ١١٢٢٩. والرد على المنطقيين ص ٤٨٦-٤٨٧. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٣٥٥-٣٥٦. وقد سبق ذكر تلك الخصائص عند الفلاسفة في هذا الكتاب ص ٤٢٥. (١).

١٣٠- "أحدها: أن ينال العلم بلا تعلّم، ويسمّيها القوة القدسية؛ وهي القوة الحدسية عنده. والثاني: أن يتخيّل في نفسه ما يعلمه؛ فيرى في نفسه صوراً نورانية، ويسمع في نفسه أصواتاً؛ كما يرى النائم في نومه صوراً تكلمه، ويسمع كلامهم، وذلك موجود في نفسه لا في الخارج. فهكذا عند هؤلاء جميع ما يختص به النبي مما يراه ويسمعه دون الحاضرين، إنّما يراه في نفسه ويسمعه في نفسه، وكذلك الممرور ١ عندهم ٢. والثالث: أن يكون له قوّة يتصرّف بها في هولي العالم، بإحداث أمور غريبة؛ وهي عندهم آيات الأنبياء، وعندهم ليس في العالم حادثٌ إلا عن قوّة نفسانية، أو ملكية، أو طبعية؛ كالنفس الفلكية ٣، ١ المرة: إحدى الطبائع الأربع، وهي مزاج من أمزجة البدن. والمرارة التي فيها المرّة. والممرور الذي غلبت عليه المرة. انظر لسان العرب لابن منظور ٢٠٥١٦٨. انظر ذلك عند المتفلسفة؛ فقد ذكر مثل هذا الكلام: كلّ من: الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة ص ١١٦. **وابن سينا** في الإشارات والتنبيهات ٤٨٧١-٨٧٢. وذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله عنهم، وبسطه في كتبه؛ مثل: منهاج السنة النبوية ٨٢١. وكتاب الصفدية ٣٠١٦. هي أفلاك تتحرّك، ولا تتم حركة كلّ واحدٍ منها إلا بمعاوضة غيره من الأفلاك له. انظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ٩٥.

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٥/٢

وشرح المواقف للجرجاني ص ٥٥٤. وانظر: الرد على المنطقيين ص ٤٧٤-٤٧٥، ٤٨٠. وكتاب الصفدية ١٣٤. وبغية المرتاد ص ٣٢٦. وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: "وقد تنازعوا في النفس الفلكية: هل هي جوهر، أو عرض؟ وأكثرهم يقولون هي عرض، ولكن **ابن سينا** وطائفة رجّحوا أنّها جوهر". كتاب الصفدية ١٣٤. وقال رحمه الله أيضاً عن معتقد هؤلاء الفلاسفة من القرامطة في اللوح المحفوظ، وأنّ النفس الكلية، فحكى عنهم قولهم: "أنّ اللوح المحفوظ؛ وهو العقل الفعّال، أو النفس الكلية، وذلك ملك من الملائكة، وأنّ حوادث الوجود منتقشة فيه، فإذا اتصلت به النفس الناطقة فاضت عليها..". بغية المرتاد ص ٣٢٦. وقال رحمه الله عن تأويلاتهم للوح المحفوظ بالنفس الكلية، والقلم بالعقل الفعّال، وغير ذلك: "وأما العلميات: فتأولوا بعضها؛ كاللوح، قالوا: هو النفس الفلكية، والقلم قالوا هو العقل الفعّال، وربما قالوا عن الكوكب والشمس والقمر التي رآها إبراهيم إنّها النفس والعقل الفعّال والعقل الأول، وتأولوا الملائكة، ونحو ذلك..". الرد على المنطقيين ص ٢٨١. (١).

١٣١- "[نفسه] ١ شيء يفعل، ولا يحدث شيئاً، فلا يتكلم، ولا يتحرك بوجه من الوجوه؛ لا ملك ولا غير ملك، فضلاً عن رب العالم. والعقول التي يثبتونها ٢ عندهم ليس فيها تحوّل من حال إلى حال البتة؛ لا بإرادة، ولا قول، ولا عمل، ولا غير ذلك. وكذلك المبدأ الأول ٣. النبوة عند الفلاسفة وهؤلاء عندهم جميع ما يحصل في نفوس [الأنبياء] ٤، إنّما هو من فيض العقل الفعّال ٥. \_\_\_\_\_ ١ في ((ط)): نفس ٢. المقصود بها العقول العشرة عند الفلاسفة. انظر: بغية المرتاد ص ٢٤١-٢٥٥. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٠٥. انظر كتاب الصفدية ١٨٥. ٤ ما بين المعقوفين ملحق بماش ((خ)). ٥ انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٥٥، ٦١، ٦٣. وكتاب النجاة لابن سينا ص ٣١٠-٣١٤. والرسالة العرشية له ص ٣٠. والإشارات والتنبيهات له تحقيق سليمان دنيا ص ٢١٦-٢٤٣. والشفاء في الإلهيات له تحقيق إبراهيم مذكور ص ٤٠٢. وانظر من كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ٢٥٤٥. وكتاب الصفدية ١٧، ٩، ١٣٤، ٢٠١. والرد على المنطقيين ص ٤٧٦. (٢).

١٣٢- "ثمّ إنّهم لما سمعوا كلام الأنبياء، أرادوا الجمع بينه، وبين أقوالهم؛ فصاروا يأخذون ألفاظ الأنبياء، فيضعونها على معانيهم، ويسمّون تلك المعاني بتلك الألفاظ المنقولة عن الأنبياء، ثم يتكلّمون ويصفون الكتب بتلك الألفاظ المأخوذة عن الأنبياء؛ فيظنّ من لم يعرف مراد الأنبياء ومرادهم أنّهم عنوا بما عنته الأنبياء. وضل بذلك طوائف. وهذا موجود في كلام **ابن سينا**، ومن أخذ عنه. الغزالي ربما حدّر عن مذهب الفلاسفة وأخذ بأقوالهم وقد ذكر الغزالي ذلك عنهم تعريفاً بمذهبهم، وربما حدّر عنه ٢، ووقع في كلامه طائفة من هذا في الكتب المضمون بها على غير أهلها ٣، وفي غير ذلك ٤؛ حتى في كتابه الإحياء ٥؛ يقول: الملك،

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٦/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٦٩٨/٢

والملكوت، \_\_\_\_\_ ١ انظر: الرسالة العرشية لابن سينا ص ١٢٠. وآراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ١١٢. وانظر أيضاً بغية المرتاد لابن تيمية ص ٣٣٢، ٣٤٢. وقد جعل ابن سينا العقل الفعّال هو جبريل عند المسلمين، وكذا الفارابي يرى أنّ جبريل عقل محض، وجوهر، وليس بمادة. راجع آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ص ٦١. فجبريل عند ابن سينا، وعند الفارابي، وغيرهما من الفلاسفة هو عقل، يتلقى العلوم من عقل آخر؛ وهي نفس العلوم التي عند الله؛ فالعقل الفعّال يفيض العلوم دون أمر من أحد، وإتّما هذا الفيض هو لجوده وكرمه الذي هو في الأصل صفة لله انتقلت إليه عن طريق العقول. انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة ص ٥٩-٦٠، ٦٨-٧٣. والهداية لابن سينا ص ٤٧٤. ٢ انظر مثلاً تكفيره للفلاسفة في كتابه: تهافت الفلاسفة ص ٣٠٤-٣٠٥. انظر كتابه: المضمون به على غير أهله ص ٣٠٥-٣٠٩. انظر من كتب الغزالي: مشكاة الأنوار ص ٦٦-٧٤. وتهافت الفلاسفة ص ١٩٢-١٩٤. ومعارج القدس ص ١٥١-١٦٤؛ فإنّه يرى أنّ النبوة لها ثلاث خواصّ، مثل الفلاسفة تماماً. ٥ انظر: إحياء علوم الدين ١٨٧. (١)

١٣٣- "القوة الفعّالة عند الفلاسفة تحصل للساحر وكذلك ما أثبتوه من القوّة الفعّالة المتصرفّة: هي عندهم تحصل للساحر، وغيره؛ وذلك أنّهم لا يعرفون الجن والشياطين، وقد أخبروا بأمر عجيبة في العالم، فأحالوا ذلك على قوة نفس الإنسان، فما يأتي به الأنبياء من الآيات والسحرة والكهان، وما يخبر به المصروع والممرور: هو عندهم كله من قوة نفس الإنسان؛ فالخبر بالغيب: هو لاتصالها بالنفس الفلكية؛ ويسمونها اللوح المحفوظ. ١. والتصرف: هو بالقوة النفسانية. وهذا حذق ابن سينا وتصرفه، لما أخبر بأمر في العالم غريبة، لم يمكنه التكذيب بها؛ فأراد إخراجها على أصولهم، وصرّح بذلك في إشاراته، وقال: هذه الأمور لم تثبت ابتداءً، بل لما تحقّقنا أنّ في العالم أموراً من هذا الجنس، أردنا أن نبين أسبابها. أرسطو وأتباعه لم يعرفوا الأنبياء وآياتهم ولكن السحر موجود فيهموماً [أرسطو] ٢ وأتباعه: فلم يعرفوا هذه الأمور الغريبة، ولم يتكلموا عليها ولا على آيات الأنبياء، ولكن كان السحر موجوداً فيهم. وهؤلاء من أبعد الأمم عن العلوم الكلية، والإلهية؛ فإنّ حدوث هذه الغرائب من الجن، واقتراحهم بالسحرة والكهان، مما قد عرفه عامة الأمم، وذكره في كتبهم، غير العرب؛ مثل الهند، والترك، وغيرهم؛ من المشركين، وعباد الأصنام، وأصحاب الطلاسّم والعزائم، وعرفوا أنّ كثيراً من هذه الخوارق هو من الجن والشياطين. وهؤلاء الجهال لم يعرفوا ذلك، ولهذا كان من \_\_\_\_\_ ١ انظر من كتب ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص ٤٧٤-٤٨٠، ٥١٢-٥١٣. وكتاب الصفدية ١٣٤. وبغية المرتاد ص ٣٢٦. وقد سبق ذكر نحو من هذا الكلام في ص ٤٦٦ من هذا الكتاب. ٢ في ((خ)): أرسطو. (٢)

١٣٤- "هُوَ يَقُولُ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ فَأَيُّنَ تَذْهَبُونَ ﴿١﴾. ولما كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقتزن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين. النبوة عند

(١) النبوات لابن تيمية ٦٩٩/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ٧٠٢/٢



المتفلسفة والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ **كابن سينا** وأمثاله، ظنّوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشرّ ٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجنّي يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع ٥. \_\_\_\_\_ ١

سورة التكويد، الآيات ١٩-٢٦. انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢. وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-٦١٢، ٧٣٠-٧٣٥، ٨٣٤-٨٤٤، ٨٥٦-٨٥٦ في ((ط)) : للمرون. وقد تقدم التعريف به ص ٤٨٣٦ في ((ط)) : (والعامّة) ٥. بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجنّي في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ...﴾. وفي الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجنّي لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، لو ضُرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المصروع، وغير المصروع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأنّ الناطق على لسان الإنسيّ والحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أئمة المسلمين من يُنكر دخول الجنّي في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُثافي ذلك". مجموع الفتاوى ٢٤٢٧٦-٢٧٧. ويقول رحمه الله عن صرع الجنّ للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١. أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنّهم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: "... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنّهم يقولون إنّ الجنّي يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾... " مجموع الفتاوى ١٩١٢. ومن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧) وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢. ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة

في عموم الرسالة) يتكلم فيها عن الجن وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٤٢٧٦-٢٨٢ وكتاب الصفدية ١٦-٧. ويُحدثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه - رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بها صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى كَلَّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبك. قالت: أنا أريد أن أُحجّ به، فقلت لها: هو لا يُريد أن يحجّ معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة الله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسي، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملية: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ...". زاد المعاد ٤٦٨-٦٩. ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجن في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك). (١).

١٣٥- "ولهذا ثنى في القرآن قصة موسى مع السحرة، وذكر ما يقوله الكفار لأنبيائهم؛ فإنه ما جاء نبي صادق قط، إلا قيل فيه: إنه ساحر أو مجنون؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ١، وذلك أن الرسول يأتي بما يخالف عاداتهم، ويفعل ما يروونه غير نافع، ويترك ما يروونه نافعاً. وهذا فعل المجنون؛ فإن المجنون فاسد العلم والقصد. ومن كان مبلغه من العلم إرادة الحياة الدنيا، كان عنده من ترك ذلك، وطلب ما لا يعلمه: مجنوناً. ثم النبي مع هذا يأتي بأمر خارجة عن قدرة الناس؛ من إعلام بالغيوب، وأمور خارقة لعاداتهم؛ فيقولون: هو ساحر. الفرق بين النبي والساحر عند الفلاسفة وهذا موجود في المنافقين الملحدين المتظاهرين بالإسلام؛ من الفلاسفة ونحوهم؛ يقولون: إن ما أخبرت به الأنبياء من الغيوب، والجنة، والنار، هو من جنس قول المجانين ٢، وعندهم خوارقهم من جنس \_\_\_\_\_ ١ سورة الذاريات، الآيتان ٥٢-٥٣. وقال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في موضع آخر: "وهؤلاء القوم قد يقولون: إن الأنبياء أخبروا الناس بما هو كذب في نفس الأمر لأجل مصلحتهم. وقد يحسنون العبارة، فيقولون: لم يخبروا بالحقائق، بل ذكروا من التمثيل والتخييل في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما تنفع به العامة. وأما الحقيقة فلم يخبروا بها، ولا يمكن إخبار العامة بها. وهذا مما يعلم بالضرورة بطلانه من دين

(١) النبوات لابن تيمية ٨٣٧/٢

المرسلين". الصفدية ١٢٠٢. وانظر درء تعارض العقل والنقل ١٨-٩. وانظر ما يُشبهه كلام هؤلاء في: رسالة أضحية في أمر المعاد لابن سينا ص ٤٤-٥١. وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضاً عن الفلاسفة المنتسبين للإسلام: "وصار ابن سينا، وابن رشد الحفيد، وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء، ويظهرون أصولاً لا تحالف الشرائع النبوية. وهم في الباطن يقولون: إن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر، وإنما هو تخيل وتمثيل، وأمثال مضروبة لتفهم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم، وإن كان مخالفاً للحق في نفس الأمر. وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخيل، ويزعمون أن العقل دلّ على صحة أصولهم". الصفدية ١٢٣٧. (١).

١٣٦- "خوارق السحرة، والمرورين ١ المجانين؛ كما ذكر ابن سينا ٢، وغيره ٣. لكن الفرق بينهما: أنّ النبي حسن القصد، بخلاف الساحر، وأنه يعلم ما يقول، بخلاف المجنون ٤. لكن معجزات [الأنبياء] ٥ عندهم قوى نفسانية، ليس مع هذا ولا هذا شيء خارج عن قوة النفس ٦. والقاضيان؛ أبو بكر، وأبو يعلى، ومن وافقهما: متوقّفون في وجود المخدم الذي تخدمه الجن ٧؛ قالوا: لا يُقطع بوجوده. معنى الكاهنوكذلك الكاهن: ذكروا فيه القولين؛ قول من يقول: إنه المتخرس؛ ١ سبق التعريف بالمرة. انظر ص ٨٣٦ من هذا الكتاب ٢. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٩٠٠-٩٠١. وانظر: الصفدية ١١٤٢-١٤٣، ١٦٥. ودرء تعارض العقل والنقل ١٩. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٦٠٨-٦٠٩، ٨٣٥. كالفارابي، وقد تقدم ص ٨٣٥. انظر: الصفدية ١١٤٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٥٦-١٥٧، ٦١١. في ((ط)): لأنبياء ٦. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٥٣٥-٣٥٦. والصفدية ١١٢٨، ١٣٢. وانظر ما سبق ص ٤٤٦، ٦١٨ من هذا الكتاب ٧. المخدم: من له تابعه من الجن. انظر: القاموس المحيط ص ١٤٢١. (٢).

١٣٧- "الحسّ والعقل؛ فإنهم يقولون: إنا لا نشهد، بل ولا نعلم في زماننا حدوث شيء من الأعيان القائمة بنفسها، بل كُلّ ما [يُشْهَد] ١ حدوثه، بل كُلّ ما حدث من قبل أن يخلق آدم إنّما [يحدث] ٢ أعراض في الجواهر التي هي باقية، لا تستحيل قطّ، بل تجتمع وتنفّر ٣. ١ في ((م))، و ((ط)): نشهد ٢. في ((م))، و ((ط)): تحدث ٣. هذه إحدى الطرق التي يثبت بها المتكلمون من جهمية ومعتزلة، وعلى رأسهم الرازي: الصانع. ويسمونها حدوث الصفات. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٤٠-٤١، ٥٧. ومعالم أصول الدين على هامش محصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٦-٢٩. والأربعين في أصول الدين له ص ٧٠. وقد أوضح شيخ الإسلام مراد الرازي بهذه الطريقة، فقال: "يعني بذلك ما يُحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب والمطر وغير ذلك. وهو إنّما سمي ذلك حدوث الصفات متابعاً لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد، ويقول بتمائل الأجسام، وأن ما يُحدث الله تعالى من الحوادث إنّما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٢/٢

(٢) النبوات لابن تيمية ١٠٤٣/٢

صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها. وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، فلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة". درء تعارض العقل والنقل ١٣٠٨. وقال شيخ الإسلام رحمه الله - أيضاً - معقباً على كلام الرازي في حدوث الصفات - وهي الطريق الرابع الذي سلكه المتكلمون في إثبات الصانع؛ وهو الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع: "هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن، وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين؛ فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يُحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث؛ فيذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك. لكن القائلون بإثبات الجوهر الفرد من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهودة التي كانت موجودة قبل ذلك لم تنزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيّرت صفاتها بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله. وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلاً لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئاً، بل إنما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل؛ الأنبياء وأتباعهم". درء تعارض العقل والنقل ٣٨٣-٨٤. فهذه الطريقة التي سلكها الرازي هي العمدة في إثبات الصانع عند المتكلمين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: "ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع؛ كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود، ونهاية العقول، والمطالب العالية، وغير ذلك من كتبه. وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظار المعروفين من أهل الإسلام..". درء تعارض العقل والنقل ٣١٦٤. وانظر: شرح الأصفهانية ١٢٦١-٢٦٢. ومجموع الفتاوى ١٧٣٢٢-٣٢٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٨٢-٨٤، ١٦٣-١٦٤. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٥١-٣٥٥". (١)

١٣٨- "موجودة في الجواهر، قائمة بأنفسها؛ إما مجردة عن الأعيان، وإما مقترنة بها. وكذلك العدد، والمقدار، والخلاء، والدهر، والمادة ١: يدعون وجود ذلك في الخارج ٢. وكذلك ما يُثبتونه من العقول، والعلّة الأولى الذي يُسمّيه متأخروهم: واجب الوجود ٣. وعامة ما يُثبتونه من العقليات، إنّما يُوجد في الذهن. فالذي لا ريب في وجوده: نفس الإنسان، وما يقوم بها. ثمّ ظنّوا ما يقوم بها من العقليات موجوداً في الخارج. فكان إفسادهم للعقل أعظم، كما أنّ إفساد المتكلمين للحسن أعظم. الفلاسفة أصول علمهم العقليات والمتكلمون أصول علمهم الحسيات، أنّ هؤلاء المتفلسفة عمدتهم هي العلوم العقلية. والعقليات عندهم أصحّ من الحسيات. وأولئك

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٩٧/٢

المتكلمون أصول علمهم هي الحسيّات، ثمّ يستدلّون بها على العقليّات. ويسط هذه الأمور له موضع آخر ٤. \_\_\_\_\_ ١ سبق بيان معنى المادة في ص ٣٦١ من هذا الكتاب. وانظر: منهاج السنة النبوية ٢٢٠٢-٢٠٣. انظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٠٣. الفلاسفة يُقسمون الوجود إلى واجب وممكن، كما أن المتكلمين يُقسمونه إلى قديم وحادث. قال **ابن سينا**: "لا شك أن هناك وجوداً. وكل وجود إما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجباً فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب، وإن كان ممكناً فإننا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود". النجاة **لابن سينا** ص ٣٨٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٤٠٧. قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن استطرد في ذكر مسألة الجوهر، وبيان فساد من يقول: الأجسام مركبة من الجواهر التي لا تنقسم، أو مركبة من جوهرين قائمين بأنفسهما: "ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى، وباليوم الآخر في الخلق، وفي البعث، وفي إحياء الأموات، وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع. فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر، ويعرف من الكلام الذي ذمه السلف، والمعقول الذي يقال إنه معارض للرسول، ما يتبين به أن هؤلاء خالفوا الحس والعقل". درء تعارض العقل والنقل ١٩٦-١٩٧. وانظر كلام الفلاسفة والمتكلمين في بقاء الجواهر وعدم فنائها، وهل مادة العالم أزلية أم لا، وأن الله يخلقها خلقاً أعراض، في: منهاج السنة النبوية ١٣٦٠، ٢١٣٩، ١٤٣، ٢٠٢، ٤٤٤-٥٤٤٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٢-١٢٤، ٣٠٨، ٣٨٣-٨٦، ١٦٣-١٦٤، ٤٤٤-٤٤٦، ٥١٩٥-٢٠٣. وشرح الأصفهانية ١٢٦٠-٢٦٥. وبيان تلبيس الجهمية ١١٧٨-١٧٩. ومجموع الفتاوى ٥٤٢١-٤٢٥، ١٧٢٤٢-٢٦٠، ٣١٣، ٤٤٣. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٤٩-٣٥٠. (١)

١٣٩- "فقول هؤلاء يواطئ هذا القول الذي لم يرضه هؤلاء الفلاسفة وقد كان صاحب (البد) يقول عن صاحب (الفصوص) و (الفتوحات المكية): "إن كلامه فلسفة مخموجة" أي عفنة فيكون كلامه هو فلسفة منتنة وسواء كان قولهم أو لم يكن فمعلوم أن اللفظ المذكور لا يدل على ما فسره به بوجه من وجوه دلالات اللفظ ولكن هؤلاء سلكوا مسلك القرامطة الباطنية وهم من المتفلسفة المنتسبين إلى الإسلام وكان **ابن سينا** يقول: "كان أبي من أهل دعوتهم ولذلك قرأت كتب الفلاسفة" ومعلوم أن مقالات هؤلاء من ابعث المقالات عن الشرع والعقل فإنهم يسفطون". (٢)

١٤٠- "والسنة والإجماع تارة بل ومن المخالفة لما علم بالعقل الصريح تارة ولما فيه من الأمور التي يقولون إنها تستلزم قولهم. ولهذا عظم إنكار أئمة الإسلام لهذا الكتاب ونحوه حتى جرت في ذلك فصول يطول وصفها. وقد جعل الكتاب ثلاثة فصول: الفصل الأول: في بيان أن النور الحق هو الله تعالى وأن اسم النور لغيره مجاز محض لا

(١) النبوات لابن تيمية ١١٠٢/٢

(٢) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/١٨٣

حقيقة له وعاد كلامه إلى أن النور بمعنى الوجود وقد سلك **ابن سينا** قبله نحواً من ذلك مما جمع به بين الشريعة والفلسفة وكذلك سلك الإسماعيلية الباطنية في كتابهم الملقب (برسائل إخوان الصفا) وكذلك فعل ابن رشد بعده. وكذلك الاتحادية يجعلون ظهوره وتحليه في الصور بمعنى وجوده فيها. والكلام على هذا واسع مذكور في غير هذا الموضوع إذ الغرض هنا بيان ما يعلم به من كلامهم من متابعتهم للمتفلسفة الصابئين". (١)

١٤١- "ولما كان هؤلاء نسخة الجهمية الذين تكلم فيهم السلف والأئمة مع كون أولئك كانوا أقرب إلى الإسلام كان كلام الجهمية يدور أيضاً على هذين الأصلين فهم يظهرون للناس والعامّة أن الله بذاته موجود في كل مكان أو يعتقدون ذلك. وعند التحقيق إما يصفونه بالسلب الذي يستوجب عدمه كقولهم ليس بداخل العالم لا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ولا متصل به ولا منفصل عنه وأشباه هذه السلوب. فكلام أول الجهمية وآخرهم يدور على هذين الأصلين: إما النفي والتعطيل الذي يقتضي عدمه. وإما الإثبات الذي يقتضي أنه هو المخلوقات أو جزء منها أو صفة لها وكثير منهم يجمع بين هذا النفي وهذا الإثبات المتناقضين وإذا حوَّق في ذلك قال ذاك السلب مقتضى نظري وهذا الإثبات مقتضى شهودي وذوقي. ومعلوم أن العقل والذوق إذا تناقضا لزم بطلان أحدهما وأما ابن سبعين فقله يشبه هذا من وجه وهذا من وجه وهو إلى قول القنوي أقرب لكنه يجعله الوجود الثابت الذي يختلف على صور الموجودات فإنه يقول بثبوت الماهيات المطلقة في الموجودات المعينة ولا يقول بانفكاكها عن الوجود وهذا قول **ابن سينا** وأمثاله من الفلاسفة. وهذا كما ترى مع موافقته لقول من يقول المعدوم شيء فهو يخالفه من هذين الوجهين ويقول مع ذلك إن وجوده هو تصور الماهيات فهو". (٢)

١٤٢- "ثم دعوى انفرادها باطل على باطل. وأيضاً فإن هؤلاء المتفلسفة قد يقولون وجود الأشياء زائد على ذواتها في الخارج ويفرقون بين الواجب والممكن بأن الوجود الواجب هو الوجود المقيد بقيد كونه غير عارض لشيء من الماهيات بخلاف الممكن كما يذكره **ابن سينا** وغيره عن مذهبهم. وحينئذ فيكون قد جمعوا في هذا أنواع الباطل من الممكن وجعلوا الواجب هو الوجود المطلق الذي لا يتحقق إلا في الأذهان لا في الأعيان وهو في الحقيقة تعطيل لوجود الواجب. وعلى هذا فقول القائلين من المعتولة والمتفلسفة: بأن الوجود ماهية موجودة في الخارج زائدة على الوجود في الخارج الذي هو الموجود في الخارج وأن الوجود قائم بتلك الماهية هو شبيه بقول من يقول إن الجسم مادة هي جوهر قائم بنفسه وهو محل الصورة الجسمية التي هي أيضاً جوهر وهؤلاء يعتمدون إلى الشيء الواحد المعلوم واحداً بالحس والعقل يجعلونه اثنين إذ كان له وجود عيني ووجود ذهني فظنوا أن الذهني خارجي. ثم جاء المدعون أنهم محققوهم إلى ما يعلم أنهما متباينان وهو وجود الخالق سبحانه البائن المتميز عن

(١) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/١٩٩

(٢) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤١١



وجود المخلوق فزعموا أنه هو وأن الوجود واحد لا يتميز منه وجود الخالق. فقول ابن سبعين يشبه قول ابن عربي من حيث أن قوله يشبه قول أهل". (١)

١٤٣- "وقولهم بإثبات الأحوال هو من نمط قولهم حيث يقرون بإثبات ثابت لا موجود ولا معدوم وكما ينكر الفلاسفة على من يقول بالأحوال وبأن المعدوم شيء. فقولهم بإثبات الماهيات المطلقة في الأعيان مع قولهم بإثبات المواد للجسم وتركب الجسم من جوهرين مادة وصورة هو مع كونه من نمط هذا القول فهو إن لم يكن أبعد منه فليس دونه في الضعف إذ جعله حقيقة مطلقة لا تتقيد ثابتة في شيء مقيد وحاصلة له مع أن تلك تنقسم إلى واحد وكثير وهذا لا ينقسم إن هذا من العجب فهل يجعل مورد التقسيم جزءا من القسمين ثابتا في الأعيان وهل هذا إلا تسوية بين قسمة الكل إلى جزئياته والكل إلى أجزائه مع أنهم يفرقون بينهما وغاية ما قد يجيبون به عن هذا أن يقولوا المطلق من حيث هو لا يوصف لا بنفي ولا بإثبات فلا يقال هو واحد ولا كثير ولا ينقسم ولا لا ينقسم ونحو ذلك مع أن محققهم **كابن سينا** يقول: "إنه لا يوجد إلا موجودا في الأعيان أو في الذهن" وعلى هذا فيكون الوجود المطلق لا يوجد إلا في الأعيان الموجودة فلو كان وجود الرب هو المطلق للزم أن يكون جزءا من أعيان المخلوقات مع أنه يلزمه أن يكون ثابتا في الوجود الواجب والوجود الممكن فلا يكون هو واجب الوجود وهذا تناقض كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. ومعلوم أن هذا الجواب لم يقصد فيه بيان هذه المسائل تصويرا". (٢)

١٤٤- "ومادة أبي حامد في الفلسفة من كلام **ابن سينا** ولهذا يقال أبو حامد أمرضه الشفاء ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا ورسائل أبي حيان التوحيدي ونحو ذلك وأما في التصوف وهو أجل علومه وبه نبيل فأكثر مادته من كلام الشيخ أبي طالب المكي الذي يذكره في المنتجيات في الصبر والشكر والرجاء والخوف والمحبة والإخلاص فإن عامته مأخوذ من كلام أبي طالب المكي لكن كان أبو طالب أشد وأعلى. وما يذكره في ربع المهلكات فأخذ غالبه من كلام الحارث المحاسبي". (٣)

١٤٥- "وفي الفلسفة مادته من كلام **ابن سينا** والشهرستاني أيضا ونحوهما وأما التصوف فكان فيه ضعيفا كما كان ضعيفا في الفقه. ولهذا يوجد في كلام هذا وأبي حامد ونحوهما من الفلسفة ما لا يوجد في كلام أبي المعالي وذويه. ويوجد في كلام هذا وأبي المعالي وأبي حامد من مذهب النفاة المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه. ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه ويوجد في كلام ابن كلاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة وإذا كان الغلط شبرا صار في الأتباع ذراعا ثم باعا حتى آل

(١) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤١٧

(٢) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٣٦

(٣) بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٤٩

هذا المآل فالسعيد من لزم السنة. فصل: ومن تدبر الحديث وألفاظه على أنه حجة على هؤلاء الاتحادية الجهمية لا لهم وأنه مبطل لمذهبهم مع أنهم يجعلونه عمدتهم في دعواهم ظهوره في كل صورة من الصور المشهوددة في الدنيا والآخرة حتى في الجمادات والقاذورات. والحديث مستفيض بل متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث طويل فيه قواعد من أمور الإيمان بالله وباليوم الآخر أخرجاه في الصحيحين من غير وجه من". (١)

١٤٦- "حديث عُثْمَان بن عَفَّان وأبي ذَرٍّ ومعاذ بن جبل وأبي هُرَيْرَةَ وعَتَبان بن مَالِك وَعَبَادَةَ بن الصَّامِتِ وَغَيْرِهِمْ وَلَا يَخْلِدُ فِي النَّارِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَحَدٌ بَلْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ أَوْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَى رِسَالَةِ الْمُبْدَأِ وَالْمَعَادِ الَّتِي صَنَفَهَا أَبُو عَلِيٍّ **بْنِ سِينَا** وَزَعَمَ أَنَّ فِيهَا مِنَ الْأَسْرَارِ الْمَخْزُونَةِ مِنْ فَلْسَفَتِهِمْ بِمَا يُنَاسِبُ هَذَا مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ وَبَيَّنْتُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجَهْلِ وَالْكَفْرِ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ بَيِّنَةٍ مِنْ لُغَاتِهِمْ وَمَعَارِفِهِمُ الَّتِي يَفْقَهُونَ بِهَا وَيَعْلَمُونَ صِحَّةَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبَطْلَانَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِأَهْلِ الْإِيْمَانِ نَعَمْ هُمْ مُؤْمِنُونَ بِبَعْضٍ وَكَافِرُونَ بِبَعْضٍ كَمَا قَدْ بَيَّنْتُ أَيْضًا مَرَاتِبَ مَا مَعَهُمْ وَمَعَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكَفْرِ وَالْإِيْمَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَذَكَرْتُ مَا كَفَرُوا بِهِ مِمَّا خَالَفُوا بِهِ الرُّسُلَ وَمَا آمَنُوا بِهِ مِمَّا وَافَقُوهُمْ فِيهِ". (٢)

١٤٧- "وافٍ بجميع مؤلفات شيخ الإسلام، ونسخها الخطية وأماكن وجودها، وطبعاتها المختلفة التي ظهرت حتى الآن، وما صدر حولها من دراسات، على نحو مؤلفات الغزالي **وابن سينا** وابن رشد وغيرهم. وقد صنع بعض الباحثين قوائم لمؤلفات شيخ الإسلام في مقدمات كتبه المنشورة أو في دراسات مفردة، ولكنها ليست وافيةً بالمقصود، وفيها من الأوهام والخلط والتكرار ما يحتاج بيانه إلى دراسة مستقلة. وقلَّما انتبه أصحابها إلى أن ما ذُكر في المصادر القديمة بعنوان.... توجد نسخه الخطية في مكتبات العالم بعنوان/عناوين.... ونُشر بعنوان/عناوين.... في رسالة مفردة أو ضمن مجاميع. وأذكر هنا مثالا واحدا، فالرسالة "البلبلية" (التي ذكرها ابن رُشَيْق وابن عبد الهادي) توجد منها عدة نسخ خطية أقدمها بعنوان "رسالة في العقائد" (قُرِئَتْ عَلَى الْمُؤَلِّفِ سَنَةَ ٧١٨، وعليها إجازته بخطه). وهناك نسخ أخرى بعناوين مختلفة. وقد طبعت ضمن "مجموعة الرسائل" (ط. القاهرة ١٣٢٨) بعنوان "الرسالة البلبلية"، وفي "مجموعة الرسائل المنيرية" (٢/٥٠-٨٣) بعنوان "قاعدة نافعة في صفة الكلام"، وفي "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/٨٩-١١٢) بلا عنوان، وفي "مجموع الفتاوى" طبعة الرياض (١١٧/١٢-١٦١) كذلك غُفْلًا من العنوان. فالذي يتصدَّى لذكر المؤلفات يذكر هذه الرسالة بعناوين مختلفة، ويظنها كتبًا مستقلة، ثم لا يعرف أنها المنشورة ضمن "مجموع الفتاوى". هذا ما دَفَعَنِي مِنْذُ مَدَّةٍ إِلَى الْبَحْثِ

(١) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص/٤٥١

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ٢٥٣/٢

والتنقيب عن مؤلفات شيخ الإسلام في مجاميع غير معروفة، وفي مكتبات لم تنشر فهارسها حتى الآن أو نُشِرت حديثاً. ولديني النية أن أُنْجِه إلى حَصْر جميع المخطوطات". (١)

١٤٨- "والمقصود [أن] من أنكر خوارق العادات مطلقاً للأنبياء وغيرهم فهذا كافر باتفاق أهل الملل، وكذلك إن جعل ذلك من قُوى النفس، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله من المتفلسفة، فهؤلاء ملحدون باتفاق أهل الملل، وقد بُسِط الكلام على هؤلاء في مجلد كبير يُسمَّى "الصفدية" وغيرها. ومن قال إن العادات لا تخرق إلا للأنبياء، وأنكر الكرامات والسحر الخارق للعادة، فهو من أهل البدع الخارجين عن الجماعة كأكثر المعتزلة. وكذلك من قال: إنها لا تخرق إلا للأنبياء والأولياء، وجعل يستدلُّ بمجرد خرق العادة على أن من خُرِّقَ له العادة كان ولياً لله، وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة. فهؤلاء ضالون، وهم شرُّ من المعتزلة، وهم من جنس أتباع الدجَّال وأتباع مُسيلمة الكذاب والأسود العنسي وغيرهم من الكذابين. ولهذا اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طارَ في الهواء أو مشى على الماء لم يُعتَبَر حَتَّى يُنْظَرَ متابَعته لأمرِ الله ونهيهِ. فإن هؤلاء يستلزم أقوالهم أن يجعلوا كثيراً من المشركين وأهل الكتاب - اليهود والنصارى - من أولياء الله المتقين، فإن هؤلاء خوارق كثيرة، فمن أنكر وجودها كان كمن أنكر خوارق الأولياء وأنكر السحر والكهانة، ومن أقرَّ بوجودها وجعلها دليلاً على أنَّ صاحبها وليٌّ لله فهو جعل خوارق السحرة والكهَّان دليلاً على أنهم أنبياء وأولياء الرحمن، وكلا القولين يوجب الخروج عن دين الإسلام، والخروج من النور إلى الظلام. بل يجب أن يُفَرَّقَ بين هؤلاء وهؤلاء بما بينه الله من الآيات والبراهين، وبما بُعِثَ به سيِّدُ المرسلين، فيُعلَم أن أولياء الله هم المذكورون في قوله تعالى: (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم". (٢)

١٤٩- "الرد على من يدعي أن للأولياء تصرُّفاً في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة، وأن منهم أبدالاً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين وسبعة، وأربعين وأربعة، والقطب هو الغوث للناس. فقال: "هذا الكلام فيه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه الأمة". ثم أطل في مناقشته هذه الدعاوي، وقال في آخر البحث: إنها من موضوعات إفكهم، كما ذكره القاضي المحدث ابن العربي في "سراج المريدين" وابن الجوزي وابن تيمية. أما ابن خلدون (١) فيكشف عن صلة هذه النظرية بما عند الإسماعيلية والشيعة، فيقول: "كان سلفهم (أي الصوفية) مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة، الدائنين أيضاً بالحلول وإلهية الأئمة مذهباً لم يُعرف لأوّلهم، فأشرب كل واحدٍ من الفريقين مذهب الآخر، واختلط كلامهم وتشابحت عقائدهم، وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب، ومعناه رأس العارفين يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله، ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان. وقد أشار إلى ذلك **ابن سينا** في كتاب "الإشارات" في فصول

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٦/١

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٩٧/١

التصوف منها، فقال: "جلّ جناب الحق أن يكون شرعاً لكل وارد، أو يطلع عليه إلاّ واحدٌ بعد\_\_\_\_\_ (١) "مقدمة ابن خلدون" ص ٤٧٣، وانظر "شفاء السائل لتهديب المسائل" له. (١) ١٥٠ - "وقد بُسِط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع (١) ، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يُفَرِّقوا بين النوع والعين، وذكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود مالا نهاية له من كلمات الله في الماضي، كما ثبت في المستقبل وجود مالا نهاية له أيضاً، وإن كل ما سوى الله مخلوقٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدمه، بل ذلك ممتنع عقلاً باطل شرعاً؛ فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء. والقول بأن الخالق علّة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها باطلٌ عقلاً وشرعاً، وموجبةٌ أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم، فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنته لمعلولها بها، بل قد بُيِّن أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مستلزمة للمفعول باطلٌ، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء. لكن فرق بين حدوث الشيء المعين وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء. وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه = فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته؛ وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة **كابن سينا** ونحوه من أن ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة = فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمعاً، فإن إثبات ذاتٍ مجردة عن الصفات أو إثبات وجودٍ مجردٍ عن جميع القيود أو مقيدٍ بالسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحقُّقه في الخارج، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر\_\_\_\_\_ (١) انظر "شرح حديث عمران بن حصين" الذي سبق ذكره، وانظر "منهاج السنة" (١/٣٦٠ وما بعدها) و"درء التعارض" (٨/٢٨٧ - ٢٩٠) (٢) .".

١٥١ - "بلسانك. وهذا على أظهر القولين، وهو أن "قرأ" بالهمزة من الظهور والبيان، وقولهم: مَا قَرَأَتْ الناقَةُ بَسَلًا جَزُورٍ قَطُّ، أي ما أظهرته، بخلاف "قَرَى يَقْرِي" فإنه من الجمع، ومنه سُمِّيَت القريةُ قريةً، والمقرأةُ مُجْتَمَعُ الماء. فقولُه تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ) أي قرأناه بواسطة جبريل (فَاتَّبَعَ قُرْآنَهُ (١٨)) . وهذا كقولُه تعالى: (تَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ) (١) ، وإنما ذلك بتوسط قراءة جبريل وتلاوته، كقولُه: (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ) (٢) . فإنّ هذا قد جعله سبحانه أحد أنواع الجنس العام المقسوم، وهو تكليمُ الله لعباده، ولهذا قال عبادةُ بن الصامت: رُؤِيا المؤمنِ كلامٌ يُكَلِّمُ به الربُّ عبده في منامه. وأدنى مراتب ذلك الوحي المشترك: الذي يكون لغير الأنبياء، كقولُه: (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي) (٣) ، وقولُه: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ) (٤) . وهذا الوحي المشترك هو الذي أدرجه في النبوة من الفلاسفة من أدرجه، **كابن سينا** وأمثاله، فإنَّ أرسطو وأتباعه القدماء ليس لهم في النبوة كلامٌ، إذ كان أرسطو هو وزير

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٣٨/٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٣٤٨/٣

الإسكندر بن فيلبس المقدوني..... (١) سورة القصص: ٣. (٢) سورة. الشورى: ٥١. (٣) سورة

المائدة: ١١١. (٤) سورة القصص: ٧. (١).

١٥٢- "قوله: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥)) (١). وكل ما دلّ على أن الحوادث الممكنات مخلوقة لله، فهو يدلّ على أفعال العباد، إذ هي جزء من الحوادث الممكنات، فاستدلال بعضهم على ذلك لكونها ممكنة ففتقر إلى مرجح- كما سلكه أبو عبد الله الرازي- ليس هو أبلغ من الاستدلال على ذلك بكون ذلك محدثاً بعد أن لم يكن، فيفتقر إلى محدث، بل هو أبلغ وأكمل، فإن افتقار المحدث إلى المحدث أظهر من افتقار الممكن إلى المرجح، ولكن هو وطائفة من أهل الكلام قبله عكسوا الأمر في إثبات الصانع، فجعلوا طريقة الاستدلال بالمحدث على المحدث مبنية على طريقة افتقار الممكن إلى المرجح، وهذا غلط جداً، فإنه إذا قيل: إن تلك معلومة بالضرورة فالضرورة هنا أرجح بكثير، والمحدث شيء موجود، كان بعد أن لم يكن، حدوثه أمر خارجي موجود في الخارج. وأما الممكن فإنما يقدر مستوي الطرفين في النفس، إذ هو في الخارج إما واجب بنفسه وإما ممتنع بنفسه، ولهذا منع طائفة من الفلاسفة أن يقال في الموجودات: إنها ممكنة بنفسها. وخالفوا ابن سينا في ذلك كما ذكره ابن رشد الحفيد. فالعلم بثبوت الممكن فيه من الصعوبة ما ليس في العلم بحدوث المحدث، فإن حدوث المحدثات مشهود بالحس، وهو صفة خارجية ثابتة ليست مقدرة في العقل. ثم افتقار المحدث إلى مُحدثٍ أظهر وأبين وأبدهُ للعقل من كون..... (١) سورة الطور: ٣٥. (٢).

١٥٣- "وأما المتفلسفة فالذي يعترفون به هو لذة العلم أيضاً فقط، إذ رؤيته عندهم بالعين ممتعة، وكل من تكلم في لذة النظر والمشاهدة والتجلي ونحو ذلك من متصوفة المتفلسفة، فكلامه يعود إلى ذلك، وهو دونه، فإنه لا يثبت قدراً زائداً على ما أثبتته المعتزلة، بل لا يكاد يصل إليهم، ولكن يُؤْهون بالتعبير على المعاني الفلسفية بالعبارات الإسلامية، وإلا فهم في الرؤية والمشاهدة لا يُجاوزون قول المعتزلة حيث يفسرونها بنوع من العلم. وفي كلام أبي حامد وأمثاله من ذلك أصناف، والفارابي. ومن تدبر كلام الفلاسفة **كابن سينا** ونحوه، وجد ما يثبتونه من اللذات العقلية إنما هو لذة العلم بالموجود من حيث هو موجود، لا اختصاص للرب بذلك، اللهم إلا من حيث يولد وجوده، وغايته تلذذ بأمور كلية حاصلة في ذهن العالم لا وجود لها في الخارج، لا سيما إذا قالوا: إن النفس الناطقة لا تُدرك المغيبات التي يسمونها الجزئيات، وإنما تُدرك الكليات، لا سيما بعد المفارقة. والكليات لا تكون كليات إلا في الذهن، فلا تكون لذة النفس عندهم إلا بأمور مقيدة فيها متصلة بها، لا بعلم شيء موجود في الخارج عنها. وهذا في غاية البعد عن الحق، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع، وإنما هو إثبات النعيم بأمور مقدرة في الذهن، ولهذا كان الاتحادية وهم من خلاصة جهّم، لا ينكرون اللذة بالمشاهدة، كما ذكر ذلك

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٢٨٥/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١١١/٦

ابن العربي الطائي في بعض كلامه (١) أن المشاهدة ما التذُّ بها \_\_\_\_\_ (١) في الفتوحات المكية (١/٦١٠).". (١)

١٥٤- "المشائين ونحوهم، ممن توجد مقالاته في كتب **ابن سينا**، وأمثاله (من الدهرية، والثنوية، والمجوس وغيرهم، أو يخبر". (٢)

١٥٥- "وأصحابه أقرب إلى «ابن كلاب» في مسألة الحوادث، فإن قولهم فيها كقول «ابن كلاب» لا كقول الكرامية، ولهذا كان المنتسبون إلى «ابن كلاب» من أهل الكلام، والفقه والحديث، لا يعرف عنهم خلاف أهل الحديث، في مسألة العرش، وإنما وقع النزاع بينهم وبين غيرهم في مسألة القرآن، والله أعلم. وقد تبين بما ذكرناه، أن المخالفين لأهل الإسلام، في مسألة العرش، وأن الله فوقه، كانوا في صدر الإسلام من أقل الناس، كما ذكره «ابن كلاب» إمام «الأشعري» وأصحابه، وإن كان أكثر الأشعرية المتأخرين، قد صاروا في ذلك مع المعتزلة؛ بل يقال أشهر الطوائف بهذا النفي، الذي ذكره عنده، وعند أمثاله؛ الفلاسفة المشائين أتباع «أرسطو» من المتقدمين، و «كالفارابي» و «ابن سينا» ونحوهما من المتأخرين، ومن". (٣)

١٥٦- "أخبر الناس بمقالات «أرسطو» وأصحابه، ومن أكثر الناس عناية بها، وقولاً بها وشرحاً لها، وبياناً لما خالفه فيه، «ابن سينا» وأمثاله منهم القاضي «أبو الوليد بن رشد» الحفيد الفيلسوف، حتى أنه يردّ على من خالفهم، كما صنف كتابه «تخافت التهافت» الذي ردّ فيه على «أبي حامد الغزالي» ما ردّه على الفلاسفة، وإن لم يكن مصيباً، فيما خالف فيه مقتضى الكتاب والسنة، بل هو مخطئ خطأ عظيماً، بل ما هو أعظم من ذلك، وإن زعم أنه أوجبه البرهان، وأنه من علم الخاصة دون الجمهور، ولكن الغرض أنه مع مبالغته في اتباع آراء الفلاسفة المشائين، هو مع هذا نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة، وقد قرر ذلك بطرقهم العقلية، التي يسمونها البراهين، مع أنه لا يرتضي طرق أهل الكلام، بل يُسمّيها هو وأمثاله الطريق الجدلية، ويسمونها أهل الجدل، كما يسميهم بذلك". (٤)

١٥٧- "«ابن سينا» وأمثاله، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي، الذي ذكره في القياس إلى برهاني، وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطائي زعموا أن مقاييسهم في العلم الإلهي، من النوع البرهاني، وأن غالب مقاييس المتكلمين إمّا من الجدلي، وإما من الخطابي، كما يوجد هذا في كلام علماء الفلاسفة، «كالفارابي» و «ابن سينا» و «محمد بن يوسف العامري»". (٥)

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٣٩/٦

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦٦/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٥/١

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٦/١

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٥٧/١



١٥٨- "الكرامية والحنابلة! بل لم يوافقه إلا فريق قليل من أهل القبلة. حتى حذاق الفلاسفة فإنهم من خصومه في هذا الباب، كما ذكر القاضي أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف، مع فرط اعتنائه بالفلسفة، وتعظيمه لها، ومعرفته بها، حتى يأخذها من أصولها فيقرأ كتب أرسطو وذويه، ويشرحها ويتكلم عليها ويبين خطأ من خالفهم مثل **ابن سينا** وذويه، وصنف كتبًا متعددة مثل كتاب «تحافت التهافت» في الرد على أبي حامد فيما رده على الفلاسفة في كتاب «تحافت الفلاسفة» وكتاب «تقرير المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» وغير ذلك، قال في كتابه الذي سماه «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية» وقد ضمن هذا الكتاب بيان الاعتقاد الذي جاءت به الشريعة ووجوب إلقائه إلى الجمهور. كما جاءت به الشريعة، وبيان ما يقوم عليه من ذلك البرهان، للعلماء، كما يقوم به ما يوجب التصديق للجمهور. وذكر فيه ما يوجب على طريقته أن لا يصرح به للجمهور، وذكر فيه ما يوجب من الأمور، التي قام عليها البرهان على طريقة ذويه، كما ذكر أنه لا يصلح في الشريعة، أن يقال: إن الله جسم أو ليس بجسم، مع أنه يقول في الباطن، إن الله ليس بجسم. ومع هذا فأثبت الجهة باطنًا وظاهرًا، وذكر أنه". (١)

١٥٩- "واستدلال الناس من جميع الطوائف، بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة، والبرهنة على حكمة الرب ورحمته، وإرادته النعمة والإحسان، إلى عباده وعنايته كثيرة جدًا. وإنما المقصود هنا: أن الفلاسفة يصرحون بذلك، وهم من أكثر الناس نظرًا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلاً مختارًا تناقض منهم. وأيضًا فلو لم يتناقضوا لكانت هذه الدلالة مع دلالة الاختصاص، كلاهما يدل على الإرادة، والاختصاص يدل على إرادة في نفس المفعول، وهذا يدل على الإرادة للمفعول وحكمته. فهذه ثلاث طرق. وقد اعتذر **ابن سينا** ونحوه من المتفلسفة عن هذا فقال في «الإشارات» بعد أن ذكر حججه على نفي الفعل بالقصد والاختيار: ( «إشارة» لا تجد إن طلبت مخلصًا إلا أن تقول: إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق، مع وقته الواجب اللائق، فيفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفصيله معقولًا فيضانه، وهذا". (٢)

١٦٠- "فصلذكر **ابن سينا** فقال: ( «تنبيه» أتعلم ما الملك؟ الملك الحق، هو الغني الحق مطلقًا، ولا يستغني عنه شيء في شيء، وله ذات كل شيء؛ لأنه منه أو ما منه ذاته، فكل شيء غيره فهو مملوك، وليس له إلى شيء فقر). قال الرازي: «الغرض منه ذكر ماهية الملك، ويعتبر فيها أمران: أحدهما: سلب: وهو أن يكون غنيًا مطلقًا عن كل ما عداه. وثانيهما إضافي: وهو أن يفتقر إليه كل ما عداه بواسطة أو بغير واسطة». قلت: هذه الجملة متفق عليها في الجملة بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، بل المشركون من العرب وغيرهم يقرّون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣٥/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٠٩/١

بها، كما قال تعالى وتقدس: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ (١)﴾

١٦١- "فصلتم قال **ابن سينا** في تقرير نفي الإرادة والحكمة المقصودة: «تنبيه: أتعرف ما الجود؟ الجود هو إفادة ما ينبغي لا لغرض، فلعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد، ولعل من يهب ليستعيض معامل، وليس بجواد، وليس العوض كله عينًا، بل وغيره، حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة، والتوصل إلى أن يكون على الأحسن، أو على ما ينبغي، فمن جاد ليشرّف أو ليُحَمَد أو ليحسن به ما يفعل، فهو مستعيض غير جواد. فالجواد الحق هو الذي تفيض منه الفوائد لا لشوق منه، وطلب قصدي لشيء يعود إليه. واعلم أن الذي يفعل شيئًا، لو لم يفعله لقبح به أو لم يحسن منه، فهو بما يفيد من فعله متخلص». وقال أبو عبد الله الرازي في تفسير ذلك: «الغرض منه بيان» (٢)

١٦٢- "نقض هذه القضية بالراعي فإنه ليس أخس من الغنم وبالنبي فلأن أمته ليسوا بأشرف منه فهكذا ههنا وهذا جواب ضعيف وقد تعلمه من **ابن سينا** فإنه هو القائل في الشفاء إن القضايا المبنية على الشرف والخسة قضايا خطائية وليس الأمر كذلك فإنه من المعلوم" (٣)

١٦٣- "فهذا يناقض ما أصله فهذا القدر الذي تبين يدل على أن ماحكاه عن هذين الفيلسوفين وأصحابهما اتفاق منهم على أن ما كان جائزًا فهو محدث فإذا كان قد ثبت أن العالم جائز ثبت أنه محدث ولهذا منع هو كونه جائزًا وغلط **ابن سينا** في قوله إنه جائز بنفسه مع موافقته له على قدمه فأما الذي فهمه من كلامهم في هذا المقام واعترض به وهو أن يقول عن أفلاطن إن الجائز يكون أزليًا فهذا لا يناسب ماتقدم فإنه" (٤)

١٦٤- "يقولون بالباطن المخالف للظاهر في العلميات وأما العمليات فيقرونها على ظاهرها وهذا قول عقلاء الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام مع أنهم في التزام الأعمال الشرعية مضطربون لما في قلوبهم من المرض والنفاق وتارة يرون سقوطها عنهم أو عن بعضهم دون العامة **وابن سينا** كان مضطربًا في ذلك لكن له عهد قد التزم فيه موافقة الشريعة وهم في الجملة يرون موافقة الشريعة العملية أولى من مخالفته وليس هذا موضع تفصيل مقالات الناس ولا يكاد تفصيل الباطل ينضبط أما القسم الثاني فالذين يتكلمون في الأمور الباطنة من العمال والعلوم لكن مع قولهم إنها توافق الظاهر ومع اتفاقهم على أن من ادعى باطنًا يناقض الظاهر فهو منافق زنديق فهؤلاء هم المشهورون بالتصوف عند الأمة وهم في ما يتكلمون فيه من الأعمال الباطنة وعلم الباطن يستدلون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥١٣/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥١٦/١

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١١/٢

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٩/٢

على ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة كما يستدل بذلك على الأعمال الظاهرة وذلك في علم الدين والإسلام كما للإنسان بدن وقلب وهؤلاء من أعظم الناس إنكاراً على من". (١)

١٦٥- "نبين أنه إذا ثبت من أفعال الله تعالى ما لم نشهد نظيره فلا محذور في ذلك فإن ثبت ما لا نعلم له نظيراً ليس بمحذور في حس ولا عقل وبأن نبين أن الحس والعقل في ذلك سواء فلا يثبت ما يعلم بهما عدمه ويثبت ما لم يعلم بهما نظيره وقد ذكرنا ذلك في المادة والمدة ونصوص المسلمين وسائر أهل الملل ومعارضتهم لهؤلاء الدهرية كثيرة حسنة لكن ليس هذا موضعها وكذلك ما ذكره في الفاعل وهي حجة **ابن سينا** أفضل متأخري هؤلاء الدهرية فإنها هي التي اعتمدها حيث زعم أن الذات الواحدة لا يصدر عنها شيء بعد أن لم يكن صادراً إلا بحدوث أمر من الأمور والكلام في ذلك الأمر كالكلام في". (٢)

١٦٦- "سينا أن أباه كان من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها قال **ابن سينا** وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة لكونهم كانوا يرونها وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن وروى". (٣)

١٦٧- "الأول يعنون به عدم النظير والثاني يعنون به أنه لا ينقسم وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنة رسوله وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسوله وهذا أصل تعظيم يجب معرفته فقال نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم الواحد هو الذي لا صفة له ولا قدر ويعبرون عن هذا المعنى بعبارات فيقول من يريد هذا المعنى من الفلاسفة **كابن سينا** وأمثاله إن واجب الوجود واحد من كل وجه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم أو يقال ليس فيه". (٤)

١٦٨- "الوجه الحادي عشر أن يقال أعظم الناس نفياً للصفات غلاة الفلاسفة والقرامطة وأئمتهم من المشركين الصابئين وغيرهم وهم لا بد إذا أثبتوا الصانع أن يثبتوا وجوده ويثبتوا أنه واجب الوجود غير ممكن الوجود وأنه ابتدع العالم سواء قالوا إنه علة أو والد أو غير ذلك فمسمى الوجود إن كان هو مسمى الوجوب لزم أن يكون كل موجود واجباً بنفسه وهو خلاف المشهود بالإحساس وإن كان هذا المسمى ليس هذا المسمى ففيه معنيان وجود ووجوب وليس الوجوب مجرد عدم إذ هو توكيد الوجود والعدم المحض لا يؤكد الوجود فإن كان لفظ الأحد والواحد يمنع تعدد المعاني المفهومة الثبوتية بالكلية كما يزعم **ابن سينا** وذووه من مرتدة العرب المتبعين

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٦٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٩٢/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٥/٢

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٠٠/٣

لمرتدة الصابئة أنه إذا كان واحداً من كل وجه فليس فيه تعدد من جهة الصفة ولا من جهة القدر ويعبر عن ذلك بأنه ليس فيه أجزاء حد ولا أجزاء كم لزم أن يكون الوجوب والوجود والإبداع معنى واحداً وهو معلوم الفساد بالبديهة وإن كان هو في نفسه". (١)

١٦٩- "الوجه السادس أن يقال هب أنه يلزم أن يكون فيه أجزاء وأبعاد بمعنى أن فيه ما يميز منه شيء عن شيء كما أن الفلك يتميز منه شيء من شيء وجانب من جانب وهذا هو المعنى بالتركيب من الأجزاء فهذا يكون بمنزلة الصفات القائمة من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر الصفات فقولك في تلك الأمور التي سميتها أجزاءً إما أن تكون متماثلة أو مختلفة فيقال لك مثله في الصفات التي سميتها نفاة الصفات **كابن سينا** وغيره أجزاءً ويقولون واجب الوجود ليس فيه أجزاء لا أجزاء حد ولا أجزاء كم وإن كانت". (٢)

١٧٠- "وتلاشيه من تفرق أجزائه ولهذا كثير من الأجسام يفترق ثم يجتمع كما يتفرق الماء ثم يجتمع وأما إذا بطلت كلفيته مثل بطلان المائية والنارية فإنه يكون فاسداً مستحيلاً وهذا وإن كان إلزاماً لمن ثبت الصفات فهو لازم لكل أحد أيضاً فإنه لا بد من إثبات وجود ووجوب ونحو ذلك أي معنى أثبت جعل فيه نظير هذا التركيب وهذا لازم **لابن سينا** ونحوه من الملاحدة أيضاً فإنه يقال في الوجود والوجوب إن الموجود يشارك غيره من الموجودات في مسمى الوجود ويفارقها في خصوصه والوجوب بالذات يشارك الوجوب بالغير في مسمى الوجوب ويفارقه في كونه بالذات وكذلك يقال في العاقل والمعقول والعقل والعناية وكونه فاعلاً أو مبدأً أو". (٣)

١٧١- "علة أو غير ذلك إذ لا بد لكل من أثبت موجوداً من أن يثبت وجوداً واجباً ويلزمه فيه هذه اللوازم وقد بينا هذا فيما تقدم **وابن سينا** كان من الملاحدة وكان أبوه من دعاة". (٤)

١٧٢- "الحاكم بين جميع الناس فيما اختلفوا فيه ولهذا أراد النصير الطوسي ونحوه من ملاحدة المسلمين واليهود على أن يضعوا للدولة الكافرة المشركة الجاهلة دولة هولاء عقيده واتفقوا على أن تكون عقيده **ابن سينا** ولهذا كانت الملاحدة تميل إلى هؤلاء المشركين كثيراً وكان ملكهم هولاء يقرب الملاحدة ويستعين بهم على المسلمين لما عرف مباينتهم في الباطل للإسلام وأهله مع منافقتهم لهم". (٥)

١٧٣- "سينا منهم وقال **ابن سينا** وبسبب ذلك اشتغلت في علوم الأوائل وكان بعض المشرق وكثير من جنده يميل إليهم وفي ذلك الوقت صنف الناس الكتب في كشف أسرارهم وهتك أستارهم مثل الكتاب الذي صنفه القاضي أبو بكر". (٦)

(١) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٢/٣

(٢) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٥/٤

(٣) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٨/٤

(٤) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٣٩/٤

(٥) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤١/٤

(٦) بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٧٠/٤

١٧٤- "الفلاسفة يثبتون هذه الأشياء ويصفونها بما ذكر بل هذا تثبته طائفة من الفلاسفة وهم المشاؤون

أتباع أرسطو ومن وافقهم وهؤلاء هم الذين سلك سبيلهم الفارابي وابن سينا وهذا المؤسس من كتب **ابن سينا** يأخذ مذاهب الفلاسفة". (١)

١٧٥- "وكثيراً ما يقول اتفق الفلاسفة ولا يكون عنده إلا ما ذكر **ابن سينا** وليس ما يذكره **ابن سينا** قول جميع الفلاسفة بل الفلاسفة أعظم تفرقاً وأكثر طوائف من أن يحصر قولهم كلام **ابن سينا** أو غيره وقد حكى من صنف في المقالات من المسلمين مثل أبي الحسن الأشعري والنوحي والباقلاني وغيرهم من مقالات الفلاسفة أضعاف أضعاف ما يذكره **ابن سينا** وهذا المؤسس وكذلك حكايته عن جمهور المعتزلة إثبات إرادات وكرهات وفناء لا في محل وهذا إنما هو قول بعض البصريين وهم أبو علي وأبو هاشم ونحوهما وليس هؤلاء جمهور المعتزلة بل لهم في الإرادة والكرهات وفي الفناء أقوال". (٢)

١٧٦- "به وذلك أمر واجب لا محالة الوجه الثاني أن الزمان الذي يراد به ما يقدر فيه من وجود الليل والنهار الذي ذكرنا أن العدم يتقدم على الوجود به أمر عديم فلا يمتنع تقدمه بهذا الزمان كما تقدم الوجه الثالث أنه متقدم على المخلوقات بنفسه وما هو عليه من صفاته وإن لم يخطر بالقلب شيء آخر من وجود أو عدم يكون متقدماً به بل هو متقدم بنفسه وإن شئنا شيء من ذلك زماناً أو دهرًا كان النزاع لفظياً وأما الوجه الذي فيه النزاع فإن يفعل فعلاً آخر ويتصرف تصرفاً قائماً بنفسه يتوقف به ما يوصف به فهذا فيه نزاع كما تقدم وهؤلاء الذين يقولون بقدم العالم عن موجهه أشهرهم هم الفلاسفة المشاءون أتباع أرسطو وهم مبدلة دين الصابئة الصحيح وأظهر حججهم التي اعتمدوا عليها وهو الذي اعتمده أفضل متأخريهم **ابن سينا** ونحوه من الملاحدة وهو". (٣)

١٧٧- "أنهم لا دليل لهم على هذه الوحدة وأن ألفاظ حججهم ألفاظ فيها إجمال واشتراك كما قد بيناه في غير هذا الموضع بل تبين بالبرهان أن هذه الوحدة يمتنع أن يوصف بها موجود وأن وصف المبدع بها يقتضي تعطيله ولهذا آل بهم الأمر إلى القول بأن الوجود كله واحد ثم إن العالم فيه كثرة مشهودة فإن كان الصادر عن الواحد واحداً من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد ويلزمهم نفى الكثرة المشهودة في الوجود وهو خلاف المشاهدة وإن كان فيه ما يسمونه كثرة وتعددًا وتركيباً ونحو ذلك فقد صدر عن الواحد أكثر من واحد فهم بين أمرين إما إثبات الواحد ونفي جميع الصادر الثاني والثالث والرابع والخامس وإما إثبات الكثرة في الصادر الأول ثم في المبدع يوضح هذا أن الفلك الثامن مكوكب كثير الكواكب والتاسع فوقه أطلس فمن أين جاءت هذه الكثرة العظيمة وإذا قالوا إنه صدر عنه عقل ثم عن العقل عقل ونفس وفلك إلى العقل العاشر ثم صدر عنه ما

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٤٧/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٤٨/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٥/٥

تحت فلك القمر ففي هذا الكلام من التناقض والهذيان ما لا يروج على عقول الصبيان وقد كنت في أوائل معرفتي بأقوالهم بعد بلوغي بقریب وعندي من الرغبة في طلب العلم وتحقيق هذه الأمور ما أوجب أني كنت أرى في منامي **ابن سينا** وأنا أناظره في هذا المقام". (١)

١٧٨- "وإذا كان لا بد من أن يكون هو على وجه يوجب وجود العالم على ما هو عليه ثم يمكن أن يكون ذلك على وجه هو فيه أكمل من وجه كان من قال إنه على الوجه الأنقص دون الأكمل من أجهل الناس وأظلمهم لاسيما إذا ادعى امتناع الوجه الأكمل ولزوم الوجه الأنقص الوجه التاسع أنه لا ريب أن لذاته خصوصية يتميز بها عن سائر الذوات إذ الوجود المطلق الذي لا اختصاص فيه بشيء دون شيء إنما وجوده في الذهن لا في الخارج بينهم وهو القدر المشترك بين الموجودات فإن المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج بالاتفاق والمطلق لا بشرط لا يوجد أيضاً في الخارج مطلقاً بالاتفاق وإن كان المتفلسفة **كابن سينا** يتناقضون في هذا الموضوع فيجعلون الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ويجعلون مورد التقسيم بين الواجب والممكن الذي هو موضوع العلم الإلهي عندهم الوجود المطلق لا بشرط وقد دخل معهم في هذا التناقض أهل الوحدة كابن عربي وابن سبعين وأمثالهم". (٢)

١٧٩- "ما لا يقصدونه هم ولفرط ضلالهم يجعلون الأنبياء كذلك زعماء منهم أن هذا هو الكمال الذي لا كمال بعده وهؤلاء الملاحدة هم الذين ينفون عن الله النقيضين جميعاً وينفون أسماءه الحسنى وهم مشتركون مع الفلاسفة المشائين في عامة الأمور الإلهية فإنه بعد ظهور الإسلام وانتشاره لم يكن بُدٌّ من الدخول فيه رغبة في أهله ورهبة منهم فصار هؤلاء المنافقون من المتفلسفة ونحوهم يدخلون في هؤلاء الملاحدة وأشباههم ولهذا ذكر **ابن سينا** اشتغاله بهذه الفلسفة كان لأن أباه كان من أهل دعوة القرامطة الملاحدة الذين كان ملكهم إذ ذاك بمصر وكان لهم ظهور عظيم في الأرض وقصص يطول شرحها ولهذا لما ظهر المشركون من الترك من التتار وأتباعهم كان من أعظم من انضم إليهم من المنافقين هم الملاحدة وصار مقدم الفلاسفة الطوسي الذي كان وزيراً للملاحدة الباطنية". (٣)

١٨٠- "الأحاديث والتفسير والسير ثم فسرهم المشركين والصابئين من المتفلسفة ونحوهم كما صنع ذلك **ابن سينا** وعين القضاة الهمداني ونحو هؤلاء". (٤)

١٨١- "ويتخيلون أن الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق. وقد وضع **ابن سينا** وأمثاله قانونهم علي هذا الأصل، كالقانون الذي ذكره

(١) بيان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٢٦٣/٥

(٢) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٢٧٤/٥

(٣) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٤٠٦/٥

(٤) بیان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة ٣٣٩/٦



في رسالته الأضحوية. وهؤلاء يقولون: الأنبياء قصدوا بهذه الألفاظ ظواهرها، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر، وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذباً وباطلاً ومخالفة للحق، فقصدوا إفهام الجمهور بالكذب والباطل للمصلحة. ثم من هؤلاء من يقول: النبي كان يعلم الحق، ولكن أظهر خلافه للمصلحة. ومنهم من يقول: ما كان يعلم الحق، كما يعلمه نظار الفلاسفة وأمثالهم. وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل علي النبي، ويفضلون الولي الكامل الذي له هذا المشهد علي النبي، كما يفضل ابن عربي الطائي خاتم الأولياء. في زعمه. علي الأنبياء،". (١)

١٨٢- "وكما يفضل الفارابي ومبشر بن فاتك وغيرها الفيلسوف علي النبي. وأما الذين يقولون: إن النبي كان يعلم ذلك، فقد يقولون: إن النبي أفضل من الفيلسوف، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة، وأمكنه أن يخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف، وابن سينا وأمثاله من هؤلاء. وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية، كالملاحدة الإسماعيلية، وأصحاب". (٢)

١٨٣- "رسائل إخوان الصفاء والفارابي وابن سينا والسهوردي المقتول، وابن رشد الحفيد، وملاحدة الصوفية الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة، ابن عربي وابن سبعين وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان وخلق كثير غير هؤلاء. ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله: أنهم قصدوا به التخييل دون التحقيق، وبيان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر. ومنهم من يقول: بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله، كالصفات الخيرية من الاستواء والنزول وغير ذلك، ومثل هذه الأقوال يوجد في كلام كثير من النظار ممن ينفي هذه الصفات في نفس الأمر، كما يوجد في كلام طائفة". (٣)

١٨٤- "والتابعين لهم بإحسان الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها علماً وإيماناً، وإنما ابتدعت هذه الطريق في الإسلام بعد المائة الأولى وانقراض عصر أكابر التابعين، بل وأوساطهم، فكيف يجوز أن يقال: إن تصديق الرسول موقوف عليها، وأعلم الذي صدقوه وأفضلهم لم يدعوا بها، ولا ذكروها، ولا ذكرت لهم، ولا نقلها أحد عنهم، ولا تكلم بها أحد في عصرهم؟. الرابع الوجه الرابع: أن يقال: هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبي صلي الله عليه وسلم، متواترها وآحادها، ليس فيه ذكر ما يدل علي هذه الطريق، فضلاً عن أن تكون نفس الطريق فيها، فليس في شيء من ذلك: أن الباري لم يزل معطلاً عن الفعل والكلام بمشيئته، ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث، وليس فيه ذكر الجسم والتحيز والجهة، لا بنفي ولا إثبات، فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزماً لذلك، والرسول لم يخبر به ولا جعل الإيمان به موقوفاً عليه؟. الخامس الوجه الخامس: أن هذه الطرق الثلاثة طريق حدوث الأجسام. مبنية علي امتناع دوام كون الرب فاعلاً، وامتناع كونه لم يزل متكلاً بمشيئته، بل حقيقتها مبنية علي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١١/١

امتناع كونه لم يزل قادراً علي هذا وهذا، ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون في هذا، ويقولون: هذا قول باطل. وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبني علي أن الموصوف ممكن، بناء علي أن المركب ممكن، وعلي نفي الصفات، وهي طريقة أحدثها **ابن سينا** وأمثاله،". (١)

١٨٥- "**ابن سينا** وأتباعه من الدهرية علي هذا وقالوا: ما سوي الله ممكن، وكل ممكن فهو آفل فالآفل لا يكون واجب الوجود. وجعل الرازي في تفسير هذا الهذيان، وقد يقول هو وغيره: كل آفل متغير، وكل متغير ممكن، فيستدلون بالتغير علي الإمكان، كما استدل الأكثر ون من هؤلاء بالتغير علي الحدوث، وكل من هؤلاء يقول: هذه طريقة الخليل. المقام الثانيان يقال: نحن نسلم أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق ولا بينوا أنه ليس بجسم. وهذا قول محقق طوائف النفاة وأئمتهم، فإنهم يعلمون ويقولون: إن النفي لم يعتمد فيه علي طريقة مأخوذة عن الأنبياء وإن الأنبياء لم يدلوا علي ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، ويقولون: إن كلام الأنبياء إنما يدل علي الإثبات إما نصاً وإما ظاهراً. لكن قالوا: إذا كان العقل دل علي النفي لم يمكننا إبطال مدلول العقل". (٢)

١٨٦- "والمعتزلة ومن أتبعهم بحدوث العالم، وقد يحكونه عن أهل الملل، وهو بهذا المعني لا يوجد لا في القرآن ولا غيره من كتب الأنبياء، لا التوراة ولا غيرها، ولا في حديث ثابت عن النبي صلي الله عليه وسلم، ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. المعني الثالث والمعني الثالث، الذي أحدثه الملاحدة **كابن سينا** وأمثاله، قالوا: نقول العالم محدث، أي معلول لعلة قديمة أزلية أوجبت، فلم يزل معها، وسموا هذا الحدوث الذاتي، وغيره الحدوث الزماني. والتعبير بلفظ الحدوث عن هذا المعني لا يعرف عن أحد من أهل اللغات، لا العرب ولا غيرهم، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهذا اللفظ هذا المعني، والقول بأن العالم محدث بهذا المعني فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم، ولا أمة من الأمم العظيمة ولا طائفة من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاتها في عموم الناس، بحيث كان أهل مدينة علي هذا القول، إنما يقول هذا طوائف قليلة مغمورة في الناس. وهذا القول إنما هو معروف عن طائفة من المتفلسفة المليون، **كابن سينا** وأمثاله، وقد يحكون هذا القول عن أرسطو، وقوله الذي في كتبه: أن العالم قديم، وجمهور الفلاسفة قبله يخالفونه، ويقولون: إنه محدث، ولم يثبت في كتبه للعالم فاعلاً موجباً له بذاته، وإنما أثبت له علة يتحرك للتشبه بها، ثم جاء الذين". (٣)

١٨٧- "أرادوا إصلاح قوله فجعلوا العلة أو لي غيرها، كما جعلها الفارابي وغيره، ثم جعلها بعض الناس أمرة للفلك بالحركة، لكن يتحرك للتشبه بها كما يتحرك العاشق للمعشوق وإن كان لا شعور له ولا قصد، وجعلوه مدبراً بهذا الاعتبار. كما فعل ابن رشد **وابن سينا**. جعلوه موجباً بالذات لما سواه، وجعلوا ما سواه ممكناً. الخامس الوجه الخامس: أن يقال: غاية ما يدل عليه السمع. إن دل. علي أن الله ليس بجسم، وهذا النفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠٣/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٦/١

يسلمه كثير ممن يثبت الصفات أو أكثرهم، وينفيه بعضهم ويتوقف فيه بعضهم، ويفصل القول فيه بعضهم. ونحن نتكلم علي تقدير تسليم النفي، فنقول: ليس في هذا النفي ما يدل علي صحة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء، بل ولا يدل ذلك علي تنزيهه سبحانه عن شيء من النقائص، فإن من نفي شيئاً من الصفات لكون إثباته تجسيمياً وتشبيهاً يقول له المثبت: قولي فيما أثبتته من الصفات والأسماء كقولك فيما أثبتته من ذلك، فإن تنازعا في الصفات الخبرية، أو العلو أو الرؤية أو نحو ذلك، وقال له النافي: هذا يستلزم التجسيم والتشبيه، لأنه لا يعقل ما هو كذلك". (١)

١٨٨- "وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي، وبرقلس، وثامسطيوس، والفارابي، وابن سينا، والسهورودي المقتول، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقضي". (٢)

١٨٩- "وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص، كمسائل الصفات والقدر، وأما المسائل المولدة كمسألة الجوهر الفرد وتمائل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي. ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون الباري سميعاً بصيراً مع كونه حياً عليمًا قديراً، ويثبتون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا، ويثبتون خبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلك. ثم بين المشايخ والحسينية. أتباع أبي الحسن البصري. من التنازع ما هو معروف. وأما الشيعة فأعظم تفرقاً واختلافاً من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السنة منهم، حتى قيل: إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة. وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه. وأما سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو". (٣)

١٩٠- "ونفس النبوة تتضمن الخير، فإن النبوة مشتقة من الإنباء وهو الإخبار بالمغيب، فالنبي يخبر بالمغيب ويخبرنا بالمغيب، ويمتنع أن يقوم دليل صحيح علي أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخير، فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبر به الأنبياء هو منتف. فإنه يمتنع أن يقوم دليل علي هذا النفي العام، ويمتنع أن يقول

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٧١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/٥٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/٥٧

القائل: كل ما أخبر به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية، فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق. والمتفلسفة الذين أثبتوا النبوات علي وجه يوافق أصولهم الفاسدة. **كابن سينا** وأمثاله. لم يقرؤا بأن الأنبياء يعلمون بخبر يأتيهم عن الله، لا بخبر ملك ولا غيره، بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلية، لكونهم أكمل من غيرهم في قوة الحدس، ويسمون ذلك القوة القدسية، فحصرُوا علوم الأنبياء في ذلك. وكان حقيقة قولهم: أن الأنبياء من جنس غيرهم، وأنهم لم يعلموا شيئاً بالخبر، ولهذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئاً بخبر الأنبياء، بل يقولون: إنهم خاطبوا الناس بطريق التخيل لمنفعة الجمهور، وحقيقة قولهم: أنهم كذبوا". (١)

١٩١- "لمصلحة الجمهور، هؤلاء في الحقيقة يكذبون الرسل، فتكلم معهم في تحقيق النبوة علي الوجه الحق، لا في معارضة العقل والشرع. وهذا الذي ذكرته مما صرح به فضلاؤهم، يقولون: الرسل إنما ينتفع بخبرهم الجمهور في التخيل، لا ينتفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة في معرفة الغيب، بل الخاصة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الأنبياء، والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر، والبنوة إنما فائدتها تخيل ما يخبرون به للجمهور، كما يصرح بذلك الفارابي **وابن سينا** وأتباعهما. ثم لا يخلو الشخص إما أن يكون مقراً بخبر نبوة الأنبياء، وإما أن يكون غير مقرر، فإن كان غير مقرر بذلك لم نتكلم منه في تعارض الدليل العقلي والشرعي، فإن تعارضهما إنما يكون بعد الإقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض، فمن لم يقر بصحة دليل عقلي البتة لم يخاطب في معارضة الدليل العقلي والشرعي، وكذلك من لم يقر بدليل شرعي لم يخاطب في هذا التعارض. ومن لم يقر بالأنبياء لم يستفد من خبرهم دليلاً شرعياً، فهذا يتكلم معه في تثبيت النبوات، فإذا ثبتت فحينئذ يثبت الدليل الشرعي، وحينئذ فيجب الإقرار بأن خبر". (٢)

١٩٢- "وأيضاً، فالخطاب الذي أريد به هداية والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلي التقديرين لم نخاطب بما بين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر. وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره علي الكفر والباطل، وأراد منا أن نفهم منه شيئاً، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه. وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد. وبهذا احتج الملاحدة، **كابن سينا** وغيره، علي مثبتي المعاد، وقالوا: القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسيم، وزعموا أن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يبين ما الأمر

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/١٧٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/١٨٠

عليه في نفسه، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر، فكان الذي استطالوا به علي هؤلاء هو موافقتهم لهم علي نفي الصفات، وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حججهم". (١)

١٩٣- "ولهذا كان ابن النفيس المتطبيب الفاضل يقول: ليس إلا مذهبان: مذهب أهل الحديث، أو مذهب الفلاسفة، فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف، يعين أن أهل الحديث أثبتوا كل ما جاء به الرسل، وأولئك جعلوا الجميع تخيلاً وتوهيماً. ومعلوم بالأدلة الكثيرة السمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الملاحدة، فتعين أن يكون الحق مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة. ثم إن **ابن سينا** وأمثاله من الباطنية المتفلسفة والقرامطة يقولون: إنه أراد من المخاطبين أن يفهموا الأمر علي خلاف ما هو عليه، وأن يعتقدوا ما لا حقيقة له في الخارج، لما في هذا التخييل والاعتقاد الفاسد لهم من المصلحة والجهمية والمعتزلة وأمثالهم يقولون: إنه أراد أن يعتقدوا الحق علي ما هو عليه، مع علمهم بأنه لم يبين في الكتاب والسنة، بل النصوص تدل علي نقيض ذلك، فأولئك يقولون: أراد منهم اعتقاد الباطل وأمرهم به، وهؤلاء يقولون: أراد اعتقاد ما لم يدلهم إلا علي نقيضه. والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل، ولا بد للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا: وإذا كان كلاهما باطلاً كان تأويل النفاة للنصوص باطلاً". (٢)

١٩٤- "فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق المعني، فكل من الثلاثة يتناول الأعيان الموجودة في الخارج ويشملها ويعممها، لا أن في الخارج شيئاً هو نفسه يعم هذا وهذا، أو يوجد في هذا وهذا، أو يشترك فيه هذا وهذا، فإن هذا لا يقوله من يتصور ما يقول: وإنما يقوله من اشتبهت عليه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية، أو من قلد بعض من قال ذلك من الغالطين فيه. ومن علم هذا علم كثيراً مما دخل في المنطق من الخطأ في كلامهم في الكليات والجزئيات، مثل الكليات الخمس: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصة، والعرض العام. وما ذكره من الفرق بين الذاتيات واللوازم للماهية، وما ادعوه من تركيب الأنواع من الذاتيات المشتركة المميزة التي يسمونها الجنس والفصل، وتسمية هذه الصفات أجزاء الماهية، ودعواهم أن هذه الصفات التي يسمونها أجزاء تسبق الموصوف في الوجود الذهني والخارجي جميعاً، وإثباتهم في الأعيان الموجودة في الخارج حقيقة عقلية مغايرة للشيء المعين الموجود، وأمثال ذلك من أغاليطهم التي تقود من اتبعها إلي الخطأ في الإلهيات، حتى يعتقد في الموجود الواجب: أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق كما قاله طائفة من الملاحدة، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كلها كما قاله **ابن سينا** وأمثاله، مع العلم بصريح العقل أن المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية يمتنع وجوده في الخارج، فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٢/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٣/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢١٧/١

١٩٥- "ومن هنا ابتدع من ابتدع لمن اتبعه على نفي الصفات اسم الموحدين وهؤلاء منتهاهم أن يقولوا:

هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، كما قاله طائفة منهم، أو بشرط نفي الأمور الثبوتية، كما قاله **ابن سينا** وأتباعه، أو يقولون: هو الوجود المطلق لا بشرط، كما يقوله القنوني وأمثاله. ومعلوم بصريح العقل الذي لم يكذب قط أن هذه الأقوال باطلة متناقضة من وجوه: الرد على نفاة الصفات من وجوه. الأول: الرد على نفاة الصفات من وجوه. الأول: أحدهما: أن جعل عين العلم عين القدرة، ونفس القدرة هي نفس الإدارة والعناية، ونفس الحياة هي نفس العلم والقدرة، ونفس العلم نفس الفعل والإبداع ونحو ذلك معلوم الفساد بالضرورة، فإن هذه حقائق متنوعة ن فإن جعلت هذه الحقيقة هي تلك كان بمنزلة من يقول: إن حقيقة السواد هي حقيقة الطعم هي حقيقة اللون، وأمثال ذلك مما يجعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة. الثاني: الوجه الثاني: أنه من المعلوم أن القائم بنفسه ليس هو القائم بغيره، والجسم ليس هو العرض، والموصوف ليس هو الصفة، والذات ليست هي النعوت، فمن قال: إن العالم هو العلم، والعلم هو العالم فضلاله بين. وكذلك معلوم أن العلم ليس هو المعلوم، فمن قال: إن العلم هو المعلوم، والمعلوم هو العلم فضلاله بين أيضاً. ولفظ العقل إذا أريد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذي هو اسم الفاعل، ولا المعقول الذي هو اسم مفعول، وإذا أريد بالعقل جوهر". (١)

١٩٦- "ومن هنا فرقوا في منطقهم بين الماهية والوجود، وهم لو فسروا الماهية بما يكون في الأذهان، والوجود بما يكون في الأعيان، لكان هذا صحيحاً لا يناع فيه عاقلن وهذا هو الذي تخيلوه في الأصل، لكن توهموا أن تلك الماهية التي في الذهن هي بعينها الموجود الذي في الخارج، فظنوا أن في هذا الإنسان المعين جواهر عقلية قائمة بأنفسها مغيرة لهذا المعين، مثل كونه حيواناً ناطقاً وحساساً ومتحركاً بالإرادة ونحو ذلك. والصواب أن هذه كلها أسماء لهذا المعين، كل اسم يتضمن صفة ليست هي الصفة التي يتضمنها الاسم الآخر، فالعين في الخارج هو هو، ليس هناك جوهران اثنان، حتى يكون أحدهم عارضاً للآخر أو معروضاً، بل هناك ذات وصفات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا أنه لم يمكن **ابن سينا** وأمثاله أن يجعلوه الوجود المنقسم إلى واجب وممكن، فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية، كما بين ذلك في شفاؤه وغيره من كتبه. وهذا مما قد بين هو. ومما يعلم كل عاقل أنه يمتنع وجوده في الخارج، ثم إذا جعل مطلقاً بشرط الإطلاق لم يجز أن ينعت بنعت يوجب امتياز، فلا يقال: (٢)

١٩٧- "هو واجب بنفسه، ولا ليس بواجب بنفسه، فلا يوصف بنفي ولا إثبات، لن هذا نوع من التمييز والتقيد. وهذا حقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون عن وصفه بالنفي والإثبات، ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع، كما أن الجمع بين النقيضين ممتنع. وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية دون العدمية، فهو أسوأ جالاً من المقيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية، فإنه يشارك غيره في مسمى الوجود ويمتاز عنه بأمور وجودية،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٥/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٨/١



وهو يمتاز عنها بأمور عدمية، فيكون كل من الموجودات أكمل منه. وأما إذا قيد بسلب الأمور الثبوتية والعدمية معا، كان أقرب إلى الوجود من أن يمتاز بسلب الوجود دون العدم، وإن كان هذا ممتنعاً فذاك ممتنع أيضاً، وهو أقرب إلى العدم، فلزمهم أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العد هو الممتنع الذي لا يتصور وجوده في الخارج، وإنما يقدره الذهن تقديراً، كما يقدر كون الشيء موجوداً معدوماً، أو لا موجوداً ولا معدوماً، فلزم الجمع بين النقيضين، والخلو عن النقيضين. وهذا من أعظم الممتنعات بإتفاق العقلاء ن بل قد يقال: إن جميع الممتنعات ترجع إلى الجمع بين النقيضين، فلهذا كان **ابن سينا** وأمثاله من أهل دعوة القرامطة الباطنية من أتباع الحاكم الذي كان بمصر، وهؤلاء وأمثالهم من رؤوس الملاحدة الباطنية وقد ذكر ذلك عن نفسه، وأنه كان هو وأهل بيته من أهل دعوة هؤلاء". (١)

١٩٨- "المرئية في السماء، في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل. الوجه الرابع أن هذا القول الذي قاله لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير، ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام، كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة، وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع. وبسبب هذا الابتداع أخذ **ابن سينا** وأمثاله لفظ الأفول بمعنى الإمكان، كما قال في إشاراته: قال قوم إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه، لكن إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] فإن الهوي في حظيرة الإمكان أفول ما فهذا قوله". (٢)

١٩٩- "ذلك، وكذلك المتفلسفة، فحكوا عن أساطينهم - الذين كانوا قبل أرسطو أنهم كانوا يثبتون ذلك، وهو قول أبي البركات صاحب المعبر وغيره من متأخريهم، وأما أرسطو وأتباعه - كالفارابي و**ابن سينا** - فينفون ذلك، وقد ذكر أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن إثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكروه، وقرر ذلك. وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الأصل كثير يوجد في كتب التفسير والأصول. قال إسحاق بن راهويه: حدثنا بشر بن عمر: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: الرحمن على العرش استوى: أي ارتفع. وقال البخاري في صحيحه: (قال أبو العالية استوى إلى السماء: ارتفع)، قال: (وقال مجاهد: استوى: علا على العرش)". (٣)

٢٠٠- "تجدد الإضافات على ذاته، مع أن الإضافة عندهم عرض وجودي، وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث، وأما أبو البركات البغدادي فقد صرح باتصاف ذاته بالصفات المحدثثة. قلت: أبو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة: ما يجده في كتب أبي الحسين البصري، وصاحبه محمود الخوارزمي، وشيخه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٩/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣١٤/١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠/٢

عبد الجبار الهمداني ونحوهم، وفي كلام الفلاسفة: ما يجده في كتب **ابن سينا** وأبي البركات ونحوهما، وفي مذهب الأشعري: يعتمد على كتب أبي المعالي كالشامل ونحوه كتب القاضي أبي بكر وأمثاله، وهو ينقل أيضاً من كلام الشهرستاني وأمثاله. وأما كتب القدماء كـ أبي الحسن الأشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثالهما، وكتب قدماء المعتزلة والنجارية والضرارية ونحوهم، فكتبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها، وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين، وإلا فهذا القول الذي حكاه عن أبي البركات هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو، وقول كثير منهم، كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم، فنقل أرباب المقالات الناقلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو؟ قالوا: قال سقراط وأفلاطون وأرسطو: إن الباري لا يعبر". (١)

٢٠١- "الآخر: فإن أهله يقولون إن كل حادث يتجدد بعد عدمه، فله سبب يوجب حدوثه، وذلك السبب حادث أيضاً، حتى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدائمة في المتحركات الدائمة) وساق تمام قول هؤلاء، وهو قول أرسطو وأتباعه. وقد نقل غير واحد أن أول من قال بقدم العالم من الفلاسفة هو أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة الفلك، وإن كان لهم في المادة أقوال أخرى، وقد بسط الكلام على هذا الأصل في مسألة العلم وغيره لما رد على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات، حذراً من التغير والتكثر في ذاته، وذكر حجة أرسطو **وابن سينا** ونقضها. وقال: (فأما القول بإيجاب الغيرية فيه بإدراك الإغيار والكثرة بكثرة المدركات، فجوابه المحقق: أنه لا يتكرر بذلك تكثر في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته". (٢)

٢٠٢- "فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي انتهيا إلى هاتين المقدمتين لم يكن للمريسي أن يلزم عبد العزيز بشيء إلا ألزمه عبد العزيز بما هو أشنع منه، فكيف وعبد العزيز لم يحتج إلى شيء من ذلك؟ بل بين أنه لا بد أن يكون قبل المخلوق ما به يخلق المخلوق من صفات الله وأفعاله، فيبطل ما يدعيه المريسي ونحوه من أن الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل، بل خلق المخلوقات وخلق الكلام الذي سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام. وهذان الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن إلزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما، كما تقدم التنبيه على ذلك، وهو أن يقول: إن كان التسلسل ممتنعاً بطل هذا الإلزام، وإن كان ممكناً أمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضع: أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، يمكنهم أن يجيبوا بمثل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم، المحتجين على ذلك بحجتهم العظمى التي اعتمد عليها **ابن سينا** وابن الهيثم وغيرهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٩/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٧/٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٨١/٢

٢٠٣- "فيقال: نعم، ولكن لم قلت: إن وجود ذلك المسمى ممكن؟ وهذا كما لو قال القائل: (ما لا يتناهى أقدره في ذهني وأتكلم بلفظه) لم يكن في ذلك ما يقتضي أنه يمكن وجوده في الخارج، كما يقدر ذهنًا ولسانًا ما لا يتناهى من الأجسام والأبعاد والأشكال، فهذا هذا، فهذا مما يجيب به المستدل عن المعارضة بمراتب الأعداد. وهذا الفرق - وإن كما قد أوردناه - فقد ذكره غير واحد من النظار المفرقين بين العدد والحركات من متكلمي المسلمين وغيرهم، وذكر هؤلاء هذا الفرق المعروف عند من يوافق المستدل على هذا النقض هو أن تضعيف العدد ليس أمرًا موجودًا، بل مقدراً، بخلاف ما وجد من الحركات. وهكذا فرق من فرق بين الماضي والمستقبل، بأن الماضي قد وجد، بخلاف المستقبل، والممتنع وجود ما لا يتناهى، لا تقدير ما لا يتناهى. ومن يوافق المعارض يقول: الماضي أيضاً قد عدم، فليست أفراده موجودة معاً والمحدور وجود ما لا يتناهى فيما كان مجتمعاً، بل مجتمعاً منتظماً بعضه ببعض، بحيث يكون له ترتيب طبيعي أو وضعي. وهذا فرق **ابن سينا** وأتباعه من المتفلسفة، ولكن ابن رشد". (١)

٢٠٤- "السادس: قول من يقول: ما كان مجتمعاً مترتباً فإنه يجب تناهيه كالعلل والأجسام، فتلك لها ترتيب طبيعي، وهذه لها ترتيب وضعي، وكلها موجودة في آن واحد. وأما ما لم يكن له ترتيب - كالأنفس - أو كان له ترتيب ولكن يوجد متعاقباً - كالحركات - فلا يمتنع فيه وجود ما لا يتناهى، وهذا قول **ابن سينا**، وهو المحكي عندهم عن أرسطو وأتباعه، لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله أحد من الفلاسفة إلا **ابن سينا**. وأما وجود علل ومعلولات لا تتناهى: فهذا مما لم يجوزه أحد من العقلاء. إذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل الدورات التي لا تتناهى، فإن الشمس تقطع الفلك في السنة مرة، والقمر اثنتي عشرة مرة، وهذا مشهود، والمشتري في كل اثنتي عشرة سنة مرة، وزحل في كل ثلاثين سنة مرة، فتكون دورات القمر بقدر دورات زحل ثلاثمائة وستين مرة، ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة، فتكون دورات هذا أضعاف دورات هذا، وكلاهما لا يتناهى عند القائلين بذلك، والأقل من غير المتناهي متناه، والزائد على المتناهي متناه، وقد عرف أن المعارضة بالعدد باطلة". (٢)

٢٠٥- "على تناهي الجنس، وليس الأمر، فإن هذا الدليل لا يتناول إلا الفلك، وهو دليل على حدوثه، وامتناع أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية، فهو يدل على فساد مذهب أرسطو و**ابن سينا**، وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلي. فهذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء. وهو قول جمهور الفلاسفة، ولم يخالف في ذلك إلا شرمدة قليلة، ولهذا كان الدليل على حدوثه قوياً، والاعتراض الذي اعترض به الأرموي ضعيفاً، بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث، فإن أدلتها ضعيفة، واعتراضات غيره عليها قوية. وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٦/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٦١/٢

لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه، كالذين جعلوا من السمع: أن الرب لم يزل معطلاً عن الكلام والفعل، لا يتكلم بمشيئته، ولا يفعل بمشيئته، بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته. فجعل هؤلاء هذا قول الرسل، وليس هو قولهم، وجعل هؤلاء من المعقول: أنه يمتنع دوام كونه قادراً على الكلام والفعل بمشيئته. وعارضهم آخرون: فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالملك أزي معه، وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية، فهذه الدورات لا تنتهي، وهذه لا تنتهي، مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية، وكون الشيئين لا يتناهيان أزلاً وأبداً، مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات، مع". (١)

٢٠٦- "لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث، لا في حال البقاء، وهذا في مقابلة قول الفلاسفة الدهرية القائلين بأن افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثها، بل افتقاره إليه في حال بقائه أزلاً وأبداً، وكلا القولين باطل. وهو في أكثر كتبه ينصر خلاف ذلك، ولكن نحن نقرر أن كل ما سوى الواجب فهو محدث، وأن التأثير لا يكون إلا في حادث، وأن الحدوث والإمكان متلازمان، وهو قول جمهور العقلاء من أهل الملل والفلاسفة، وإنما أثبت ممكناً ليس بحادث طائفة من متأخري الفلاسفة **كابن سينا** والرازي فلزمهم إشكالات لا يحصى عنها - مع أنهم في كتبهم المنطقية يوافقون أرسطو وسلفهم - وهو أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً. وقد أنكر ابن رشد قولهم بأن الشيء الممكن الذي يقبل الوجود والعدم يكون قديماً أزلياً، وقال: (لم يقل بهذا أحد من الفلاسفة قبل **ابن سينا**. قلت: **وابن سينا** ذكر في الشفاء في مواضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً، فتناقض في ذلك تناقضاً في غير هذا الموضع". (٢)

٢٠٧- "الإنسان الكلي هو وجود أشخاصه، ولا يحتاج أن يثبت للكلي في الخارج وجوداً غير وجود أشخاصه، بل نفس وجود أشخاصه هو وجوده. ومعلوم إنه إذا أريد بوجود الكلي في الخارج وجود أشخاصه لا ينافي فيه أحد من العقلاء، وإن كانوا قد يتنازعون في أن الكلي المطلق لا بشرط، وهو الطبيعي: هل هو موجود في الخارج، أم لا؟ وحيث فمرادهم بوجود الحركة الكلية في الخارج هو وجود أفرادها المتعاقبة شيئاً بعد شيء، فكل فرد مسبوق بالغير، وليس هذا الجنس المتعاقب الذي يوجد بعضهم شيئاً فشيئاً بمسبوق بالغير. وإن شئت قلت: لا نسلم أن الكلي لا يوجد في الخارج، ولكن نسلم أنه لا يوجد في الخارج كلياً، وهذا هو الكلي الطبيعي، وهو المطلق لا بشرط، كمسمى الإنسان لا بشرط، فإنه يوجد في الخارج، لكن معيناً مشخصاً، وتوجد أفرادها إما مجتمعة وإما متعاقبة، كتعاقب الحوادث المستقبلية، فوجود الحركات المعينة كوجود سائر الأشياء المعينة، ووجود مسمى الحركة كوجود سائر المسميات الكلية، والمحكوم عليه بالأزلية هو النوع الذي لا يوجد إلا شيئاً فشيئاً، لا يوجد مجتمعاً. فإن قال القائل (مسمى الحركة ليس بموجود في الخارج على وجه الاجتماع، كما يوجد من أفراد

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٦٤/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١/٣

الإنسان) فقد صدق، وإن قال (إنه لا يوجد شيئاً فشيئاً) فهذا ممنوع. وم قال ذلك لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة أصلاً، لا متناهية ولا غير متناهية، وهذا مخالف للحس والعقل. وقد تفتن **ابن سينا** لهذا الموضوع، وتكلم في وجود الحركة". (١)

٢٠٨- "المعلولات الوجودية مسبوقاً بالعدم: إما أن يكون وجوده بإيجاد العلة له في حال وجوده، أو في حال عدمه، لا جائز أن يكون ذلك له في حال عدمه، لامتناع اجتماع الوجود والعدم، فلم يبق إلا أن يكون موجوداً له في حال وجوده، لا بمعنى أنه أوجد بعد وجوده، بل بمعنى أن ما قدر له من الوجود غير مستغن عن العلة، بل يستند إليها، ولولاها لما كان، وإذا ذاك الفرق بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقاً بالعدم، أو غير مسبوق بالعدم. تعليق ابن تيمية قلت: هذه الحجة هي حجة **ابن سينا** وأمثاله، على أن المعلول يكون مع العلة في الزمان، وهي حجة فسادة، وبتقدير صحتها لا تنفع الآمدي في هذا المقام، فإن الناس لهم في مقارنة المعلول لعلته والمفعول لفاعله ثلاثة أقوال: الأقوال في مقارنة المعلول لعلته الثانية قيل: يجب أن يقارن الأثر ولتأثيره، بحيث لا يتأخر الأثر عن التأثير في الزمان، فلا يتعقبه ولا يتراخى عنه، وهذا قول هؤلاء الدهرية، القائلين بأن العالم قديم عن موجب قديم، وقولهم أفسد الأقوال الثلاثة، وأعظمها تناقضاً، فإنه إذا كان الأثر كذلك لزم أن لا يحدث في العالم شيء، فإن العلة التامة إذا كانت تسلتزم مقارنة معلولها لها في الزمان، وكان الرب علة تامة في الأزل - لزم أن يقارنه". (٢)

٢٠٩- "وهذا أيضاً غلط، فإن الأدلة الدالة توجب التسوية لو قدر أنه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر مختار، فكيف إذا كان ذلك ممتنعاً؟. وكون المعلول والمفعول لا يكون مفعولاً معلولاً إلا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين، وكل هؤلاء يقولون: ما كان معلولاً يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثاً مسبوقاً بالعدم. وممن قال ذلك أرسطو وأتباعه، حتى **ابن سينا** وأمثاله صرحوا بذلك. لكن **ابن سينا** تناقض مع ذلك، فزعم أن الفلك هو قديم أزلي، مع كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم. وهذا مخالف لما صرح به هو، وصرح به أئمتنا وسائر العقلاء، وهو مما أنكره عليه ابن رشد الحفيد، وبين أن هذا مخالف لما صرح به أرسطو وسائر الفلاسفة وأن هذا لم يقله أحد قبله. وأرسطو لم يكن يقسم الوجود إلى واجب وممكن، ولا يقول: إن الأول موجب بذاته للعالم، بل هذا قول **ابن سينا** وأمثاله، وهو - وإن كان أقرب إلى الحق مع فساده وتناقضه - فليس هو قول سلفه، بل قول أرسطو وأتباعه: إن الأول إنما افتقر إليه الفلك لكونه يتحرك للتشبه به، لا لكون الأول علة فاعلة له. وحقيقة قول أرسطو وأتباعه: أن ما كان واجب الوجود فإنه". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٦٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٦٥

٢١٠- "يكون مفتقراً إلى غيره، فيكون جسماً مركباً حاملاً للأعراض، فإن الفلك عندهم واجب بذاته، وهو كذلك، كما قد بسط كلامهم والرد عليهم في غير هذا الموضوع، وبين ما وقع من الغلط في نقل مذهبهم، وأن أتباعهم صاروا يحسنون مذهبهم، فمنهم من يجعل الأول محدثاً للحركة بالأمر، وليس هذا قولهم، فإن الأول عندهم لا شعور له بحركة ولا إرادة، وإنما الفلك يتحرك عندهم للتشبه به، فهو يحركه كتحرّك الإمام للمؤتم به، أو المعشوق لعاشقه، لا تحريك الأمر لمأموره، كما يزعمه ابن رشد وغيره. ومنهم من يقول: بل هو علة مبدعة فاعلة للأفلاك، كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه، وليس هذا أيضاً قولهم. ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه، وليس هذا أيضاً قولهم. ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره **ابن سينا** كأبي حامد الغزالي والرازي والآمدي وغيرهم، ويذكرون ما ذكره **ابن سينا** من حججه، كما ذكره الآمدي في هذا الموضوع، حيث قال: (إن العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة إلى سبق العدم، لأن تأثير العلة في المعلول إنما هو في حال وجود المعلول). (١).

٢١١- "بالمؤثر في الزمان، كما يقوله **ابن سينا** ومتابعوه. وقيل: بل يجب تراخي الأثر عن المؤثر وتأثيره، كما يقوله أكثر المتكلمين. وقيل: بل الأثر يتعقب التأثير، ولا يكون معه في الزمان، ولا يكون متراخياً عنه، وهذا هو الصواب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل: ٤٠) لهذا يقال: طلقت المرأة فطلقت، وأعتقت العبد فعتق، فالعتق والطلاق عقب التطليق والإعتاق، لا يقتزن به ولا يتأخر عنه. وبين أن من قال باقتزان الأثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة، فإن ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل، ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم، ومن قال بالتراخي فقولوه يستلزم أن المؤثر التام لا يستلزم الأثر، بل يحدث الحادث بلا سبب حادث، وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع. والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام **ابن سينا**، وهو مع فساده غايته أن المعلول يجوز أن يقارن وجوده وجوداً. (٢).

٢١٢- "يكن ثم كان، بل العقلاء متفقون على أن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا حادثاً بعد عدمه، ولا يكون قديماً أزلياً. وهذا مما اتفق عليه الفلاسفة مع سائر العقلاء، وقد صرح به أرسطو وجميع أتباعه، حتى **ابن سينا** وأتباعه، ولكن **ابن سينا** وأتباعه تناقضوا، فادعوا في موضع آخر أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قد يكون قديماً أزلياً، ومن قبله من الفلاسفة - حتى الفارابي - لم يدعوا ذلك، ولا تناقضوا. وقد حكينا أقوالهم في غير هذا الموضوع. وأما المقدمة الثانية التي بنوا عليها امتناع العلل المتعاقبة، فهي مبينة على امتناع حوادث لا أول لها، والمتفلسف لا يقول بذلك، فلم يمكنهم أن يجعلوها مقدمة في إثبات واجب الوجود. والتحقيق أنه لا يحتاج إليها، بل ولا يحتاج في إثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة، كما قد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع. وهؤلاء تجدهم - مع كثرة كلامهم في النظريات والعقليات، وتعظيمهم للعلم الإلهي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦٨/٣



الذي هو سيد العلوم وأعلاها، وأشرفها وأسناها - لا يحققون ما هو المقصود منه، بل لا يحققون ما هو المعلوم لجماهير الخلاق، وإن أثبتوه طولوا فيه الطريق مع إمكان تقصيرها، بل قد يورثون الناس شكاً فيما هو معلوم لهم بالفطرة الضرورية". (١)

٢١٣- "وهو نظير ما يذكر عن يعقوب بن إسحاق الكندي فيما حكاه عنه السيرافي من قوله: هذا من باب فقد عدم الوجود، وفقد عدم الوجود هو الوجود، فكيف وقد ذكروا في افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه مع ظهوره وبيانه، كما قد بيناه في غير هذا الموضع: ما هو نقيض المقصود: من التعليم، والبيان: وتحرير الأدلة والبراهين. وقد تكلمنا على تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير هذا الموضع. الثانيقال الرازي: (المسلك الثاني: الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع سبحانه وتعالى، وهو عمدة الفلاسفة. قالوا: الأجسام ممكنة، وكل ممكن فل بد له من مؤثر. أما بيان كونها ممكنة، فبالطريق المذكورة في مسألة الحدوث، وأما بيان أن الممكن لا بد له من مؤثر فبالطريق المذكورة هنا). تعليق ابن تيميةقلت: وهذه الطريقة هي طريقةابن سينا وأمثاله من المتفلسفة". (٢)

٢١٤- "وليست طريقة أرسطو والقدماء من الفلاسفة.وابن سينا كان يعجب بهذه الطريقة ويقول: إنه أثبت واجب الوجود من نفس الوجود، من غير احتياج إلى الاستدلال بالحركة، كما فعل أسلافه الفلاسفة. ولا ريب أن طريقته تثبت وجوداً واجباً، لكن لم تثبت أنه مغاير للأفلاك إلا ببيان إمكان الأجسام، كما ذكره الرازي عنهم. وإمكان الأجسام هو مبني على توحيدهم المبني على نفي صفات الله تعالى، كما تقدم التنبيه عليه. وهو من أفسد الكلام، كما قد بين ذلك في غير موضع. ومن طريقهم دخل القائلون بوحدة الوجود وغيرهم من أهل الإلحاد القائلين بالحلول والإتحاد، كصاحب الفصوص وأمثاله الذين حقيقة قولهم: تعطيل الصانع بالكلية، والقول بقول الدهرية الطبيعية دون الإلهية. الثالثقال: (المسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع، سواء كانت الأجسام واجبة وقديمة، أو ممكنة وحادثة). قال: (وتقريره أن يقال: اختصاص كل جسم بما له من". (٣)

٢١٥- "بسم الله الرحمن الرحيم: فصلوأما ما تكلموا به في وجود واجب الوجود وتخيرهم فيه هل وجوده حقيقة أو زائد على حقيقته؟ وفي صفاته وأفعاله؟ فهذا بحر واسع قد بسطناه في غير هذا الموضع. وقد اعترف الرازي بحيرته في مسائل الذات والصفات والأفعال وهو تارة يقول بقول هؤلاء وتارة يقول بقول هؤلاء والآمدي متوقف في مسائل الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه لم يذكر دليلاً على إثبات واجب الوجود البتة فإنه ظن أن الطرق المذكورة ترجع إلى الاستدلال بالإمكان على المرجع الموجب فلم يسلك في إثبات واجب الوجود إلا هذه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٧٥

الطريقة التي هي طريقة **ابن سينا** لكن **ابن سينا** وأتباعه قرروها أحسن من تقرير الآمدي فإن أولئك أثبتوا واجب الوجود بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه لكن احتجوا على مغاييرته للموجودات المحسوسة بطريقتهم المبنية على نفي الصفات وهي باطلة. كلام الآمدي في الأبيكار في إثبات واجب الوجود وأما الآمدي فلم يقرر إثبات واجب الوجود بحال، بل قال في كتاب أبكار الأفكار في أعظم مسائل الكتاب وهي مسألة إثبات واجب الوجود: مذهب أهل الحق من المتشرعين وطوائف الإلهيين القول بوجوب". (١)

٢١٦- "إلا الله فأعلم انه لا إله إلا الله ولهذا جعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في التوحيد ﴿ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا﴾ غافر ١٢ ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾ الزمر ٤٥ ﴿وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا﴾ الإسراء ٤٦. قال وقد سلك المتكلمون طريقاً في إثبات الصانع، وهو الاستدلال بالحوادث على محدث صانع وسلك الأوائل طريقاً آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مرجح لأحد طرفي الإمكان. قلت: وهذا الطريق الثاني لم يسلكه الأوائل، وإنما سلكه **ابن سينا** ومن وافقه ولكن الشهرستاني وأمثاله لا يعرفون مذهب أرسطو والأوائل إذ كان عمدتهم فيما ينقلونه من الفلسفة على كتب **ابن سينا**". (٢)

٢١٧- "غيره؟ كما يقوله من يقول من المتفلسفة: إن الفلك قديم معلول ممكن لواجب الوجود أزلاً وأبداً، فهذا هو القول الذي ينكره جماهير العقلاء من بني آدم. ويقولون ك إن كون الشيء مفعولاً مصنوعاً، مع كونه مقارناً لفاعله أزلاً وأبداً ممتنع ويقولون أيضاً: إن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى، فأما ما كان دائماً الوجود فهذا عند عامة العقلاء ضروري الوجود، وليس من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم. وهذا مما وافق عليه الفلاسفة قاطبة حتى **ابن سينا** وأتباعه. ولكن **ابن سينا** تناقض فادعى في باب إثبات واجب الوجود أن الممكن قد يكون قديماً أزلياً مع كونه ممكناً، ووافقه على ذلك طائفة من المتأخرين، كالرازي وغيره، ولزمهم على ذلك من الاشكالات ما لم يقدرُوا على جوابه، كما قد بسط في موضعه وعلى هذا فالإمكان والحدوث متلازمان، فكل ممكن محدث وكل محدث ممكن. وأما تقدير ممكن مفعول واجب لغيره، مع أنه غير". (٣)

٢١٨- "محدث، فهذا ممتنع عند جماهير العقلاء. وأكثر الفلاسفة من أتباع أرسطو وغيره مع الجمهور يقولون: إن الإمكان لا يعقل إلا في المحدثات وأما الذي ادعى ثبوت ممكن قديم فهو **ابن سينا** ومن وافقه ولهذا ورد عليهم في إثبات هذا الإمكان سؤالات لا جواب لهم عنها. موافقة الرازي **لابن سينا** وإنكار ابن رشد على **ابن سينا** والرازي لما كان مثبتاً لهذا الإمكان، **لابن سينا**، كان في كلامه من الاضطراب ما هو معروف في كتبه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٨/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٣٩/٣

الكبار والصغار، مع أن هؤلاء كلهم يثبتون في كتبهم المنطقية ما يوافقون فيه سلفهم أرسطو وغيره: أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً كائناً بعد أن لم يكن، وقد ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد هذا وقال: ما ذكره **ابن سينا** ونحوه، من أن الشيء يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، مع كونه قديماً أزلياً قول لم يقله أحد من الفلاسفة قبل **ابن سينا** قلت: **وابن سينا** قد ذكر أيضاً في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم، لا يكون إلا حادثاً، مسبوقاً بالعدم، كما قاله سلفه وسائر العقلاء، وقد ذكرت ألفاظه من كتاب الشفاء وغيره في غير هذا". (١)

٢١٩- "كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم ليس موجود فكل ما قدر إنما هي معدومات. الثالث يوضح هذا الجواب الثالث: وهو أن نقول: قول القائل: الممكن الذي لم يوجد هو معدوم ليس بموجود أصلاً والمعدوم الذي لم يحصل له ما يقتضي وجوده هو باق مستمر على العدم. وإذا قال القائل: الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح فهذا بين ظاهر في جاب الإثبات فإنه لا يكون موجوداً إلا بمقتضي لوجوده إذا كان ليس له من نفسه وجود. وأما في النفي فمن الناس من يقول: علة عدمه علة وجوده ويجعل لعدمه علة كما لوجوده علة وهذا قول **ابن سينا** وأتباعه والتحقيق الذي عليه جمهور النظار من المتكلمين والمتفلسفين". (٢)

٢٢٠- "ومن أقدم من رأته ذكر نفي التسلسل في أثبات واجب الوجود في المؤثرات خاصة دون الآثار **ابن سينا** وهو بنائه على نفي التسلسل في العلل فقط، ثم اتبعه من سلك طريقة كالسهرودي المقتول وأمثاله وكذلك الرازي والآمدي والطوسي وغيرهم. لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج الطريقة إلى تفي الدور أيضاً. والدور القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه، ولوضوح انتفائه لم يحتج المقدمون والجمهور إلى ذكر ذلك، لأن المستدل بدليل ليس عليه أن يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات وينفيه، فإن هذا لا نهاية له، وإنما عليه أن ينفي من الاحتمالات ما ينقدح ولا ريب أن اتقداح الاحتمالات يختلف باختلاف الأحوال. ولعل هذا هو السبب في أن بعض الناس يذكر في الأدلة من". (٣)

٢٢١- "الاحتمالات التي ينفيها مالا يحتاج غيره إلى ذلك، ولكن هذا لا ضابط له، كما أن الأسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لا نهاية لها فإن هذا من باب الخواطر الفاسدة، وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى، لكن إذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله ييسر من الهدى ما بين له فساد ذلك، فإن هدايته لخلقه وإرشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصداً وعملاً. موقف الرازي من طريقة **ابن سينا** ولهذا لما شرح الرازي طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود وقال إنه لم يذكر فيها إبطال الدور، وذكر ما ذكره في إبطال الدور ثم قال والإنصاف أن الدور معلوم البطالان بالضرورة،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٠/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٢/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦١/٣

ولعل **ابن سينا** إنما تركه لذلك والطريقة التي سلكها **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود ليس هي الطريقة أئمة الفلاسفة القدماء كأرسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد إلا إثبات مجرد واجب. وأما كونه مغايراً للأفلاك فهو مبني على نفي الصفات، وهو توحيدهم الفاسد الذي". (١)

٢٢٢- "والسحاب، والحيوان، والنبات، والمعدن، وغير ذلك من الصور والأعراض، فإن هذه يتمتع أن يكون وجودها واجباً لكونها كانت معدومة ويتمتع أن تكون ممتنعة لكونها وجدت فهذه مما يعلم بالضرورة أنها ممكنة ليست واجبة ولا ممتنعة. ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع، كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود ونهاية العقول والمطالب العالية وغير ذلك من كتبه وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظائر المعروفين من أهل الإسلام بل لم يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة إثبات الصانع فضلاً عن أن يجعلها هي العمدة ويجعل مبنياها على ما سنذكره من المقدمات. وقد رأيت من أهل عصرنا من يصنف في أصول الدين ويجعلون عمدة جميع الدين على هذا الأصل تبعاً لهؤلاء لكن منهم من لا يذكر دليلاً بل يجعل عمدته في نفي النهاية امتناع وجود مالا". (٢)

٢٢٣- "وإذا كان ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في إثبات واجب الوجود صحيحاً في نفسه، وإن كان لا حاجة إليه ولا يحصل المقصود من إثبات الصانع به، وكان الرازي ونحوه يزعمون أن هذه الطريقة هي الطريقة الكبرى في إثبات واجب الوجود، وهي الطريقة التي سلكها الآمدي مع أنه اعترض عليها باعتراض ذكر أنه لا جواب له عنه فنحن نذكرها على وجهها. كلام **ابن سينا** في إثبات وجود الله تعالى **ابن سينا** إشارة كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه، فإن وجب فهو الحق بذاته، الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم، وإن لم يجب، لم يجوز أن يقال: هو ممتنع، بذاته بعد ما فرض موجوداً، بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل عدم علته صار ممتنعاً، أو مثل شرط وجود". (٣)

٢٢٤- "الآحاد دون بعض، ولم يكن علة للجملة على الإطلاق إشارة كل جملة مترتبة من علل ومعلولات على الولاء، وفيها علة غير معلولة، فهي طرف، لأنها كانت وسطاً فهي معلولة إشارة كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية أو غير متناهية فقد ظهر أنها لم يكن فيها إلا معلول، احتاجت إلى علة خارجة عنها لكنها يتصل بها لا محالة طرف، فظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول، فهو طرف ونهاية، فكل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته تعليق على كلام **ابن سينا** قلت: مضمون هذا الكلام أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما ممكن لا يوجد إلا بغيره، كما قرر ذلك، في الإشارتين، لكن قد قيل إن في الكلام تكريراً لا يحتاج إليه، وإذا كان

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٤/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/٣

الممكن لا يوجد إلا بغيره فهو مفعول معلول، ويمتنع تسلسل المعلولات، لأن كل واحد من تلك الآحاد ممكن، والجملة متعلقة بتلك الممكنات، فتكون ممكنة غير". (١)

٢٢٥- "وجوده؟ فإن الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة، التي هي علل ومعلولات، يتوقف على كل واحد من تلك الأمور، التي كل منها علة معلول، فالاجتماع أولى بالإمكان وأبعد عن الوجوب، إن قدر أن له حقيقة غير الآحاد فثبت أنه إذا قدر سلسلة العلل والمعلولات، كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها، وهذا أمر متفق عليه بين العقلاء وهو من أقوى العلوم اليقينية والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري النظر طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم، كالآمدي، والأبهرجي لما بسطنا فيه الكلام المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد وأصل هذا السؤال مبناه على أن المجموع ليس هو كل واحد واحد من الآحاد، إذا المجموع مغاير لكل واحد من الآحاد فقد يقال: هو واجب بكل واحد واحد من الآحاد، وحينئذ فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعاً واجباً بالآحاد الممكنة، لا سيما وهؤلاء الفلاسفة الذين احتجوا بهذا . هم وأكثر الناس، يقولون: لا يجب في كل جملة أن توصف بما يوصف به آحادها كلام **ابن سينا** قال **ابن سينا**: ليس إذا صح على كل واحد حكمه صح". (٢)

٢٢٦- "الأعراض، وما كان مفتقراً إلى ممكن من الممكنات امتنع وجوبه بنفسه، فالمفتقر إلى كل واحد واحد من الممكنات ممكن بنفسه، ولا يوجد شيء مما هو ممكن بنفسه إلا بغيره، لم يوجد شيء من ذلك إلا بغيره، ويمتنع وجود الممكن بمجرد ممكن، فإن الممكن لا يوجد بنفسه، فلا يوجد به غيره بطريق الأولى وهو معنى قولهم: المعلق بالممكن أولى أن يكون ممكناً الوجه الثالث يقال: المجموع إما أن يكون مغايراً لكل واحد واحد، وإما أن لا يكون. فإن لم يكن مغايراً بطل هذا السؤال، ولم يكن هناك مجموع غير الآحاد الممكنة، وإن كان مغايراً لها فهو معلول لها، ومعلول الممكن أولى أن يكون ممكناً. وهذا معنى قول **ابن سينا** إن الجملة إذا لم تقتض علة أصلاً، أي لم يستلزم علة تكون موجبة للجملة، كانت واجبة غير معلومة وكيف يتأتى هذا وإنما تجب بآحادها. يقول: هي لم تجب بنفسها، وإنما وجبت بآحادها، وما وجب بغيره لم يكن واجباً بنفسه. كلام الآمدي في خطبة أبكار الأفكار وإيضاح هذا بالكلام على عبارة الآمدي حيث قال هذا إشكال مشكل وربما يكون عند غيري حله مع أنه يعظم ما يتكلم فيه". (٣)

٢٢٧- "كان الفاعل فاعلاً باختياره، فلا بد من القدرة التامة والإرادة الجازمة، فلا يحصل الممكن بدون ذلك، ومتى وجد ذلك وجب حصول المفعول الممكن، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله وجب وجوده، وما لم يشأ الله امتنع وجوده، فإن حصل للممكن المؤثر التام وجب وجوده بغيره، وإن لم يحصل امتنع

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٨١/٣

وجوده لانتفاء المؤثر التام، فوجوده لا يحصل إلا بغيره. وأما عدمه فقد قيل: إنه أيضاً لا بد له من علة، وهو قول **ابن سينا** وأتباعه المتأخرين الذين يقولون: إن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح. وقيل: لا يحتاج عدمه إلى علة، وهو قول نظار السنة المشهورين كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو آخر قول الرازي فإنه يقول بقول هؤلاء تارة، وهؤلاء تارة، لكن هذا آخر قوله. فإن عدمهم لا يفتقر إلى علة، وإذا قيل: عدم لعدم علة، فمعناه أن عدم علة مستلزم لعدمه، لا أنه هو الذي أوجب عدمه، بل إذا عدمت علة علمنا أنه معدوم فكان ذلك دليلاً على عدمه، لا أن أحد العدمين". (١)

٢٢٨- "أوجب الآخر، فإن عدم لا تأثير له في شيء أصلاً، بل عدمه يستلزم عدمه علة، وعدم علة يستلزم عدمه من غير أن يكون أحد العدمين مؤثراً في الآخر. وأما وجوده فلا بد له من المؤثر التام، وإذا حصل المؤثر التام وجب وجوده، وإلا امتنع وجوده. ولهذا تنازع الناس في الممكن: هل من شرطه أن يكون معدوماً؟ فالذي عليه قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين كأبن رشد وغيره حتى الفارابي معلمهم الثاني، فإن أرسطو معلمهم الأول. وحتى **ابن سينا** وأتباعه وافقوا هؤلاء أيضاً لكن تناقضوا وعليه جمهور نظار أهل الملل من المسلمين وغيرهم: أن من شرطه أن يكون معدوماً وأنه لا يعقل إلا مكان فيما لم يكن معدوماً. وذهب **ابن سينا** وأتباعه إلى أن القديم الموجود بغيره يوصف بالإمكان وإن كان قديماً أزلياً لم يزل واجباً بغيره، لكنه قد صرح هو وأصحابه في غير موضع بنقيض ذلك كما قاله الجمهور، وقد ذكرت بعض ألفاظه في كتابه المسمى بالشفاء في غير هذا الموضع وأصحابه الفلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكروا ذلك عليه وقالوا إنه خالف به سلفهم، كما خالف به جمهور النظار وخالف به ما ذكره هو مصرحاً به في غير موضع". (٢)

٢٢٩- "وقد بعضها أيضاً. فلهذا لم تكن من لوازم ذاته المجدة في الأزل. بخلاف ما كان من لوازم ذاته في الأزلية الواجبة الوجود، وعدمها ممتنع تحقق ذاته في الأزل بدونها فمتى قدر عدمه لزم عدم الذات الأزلية الواجبة الوجود وعدمها ممتنع، فعدم لازمها الأزلي ممتنع، فلا يكون لازمه الأزلي ممكناً البته، بل لا يكون إلا واجباً قديماً أزلياً لا تقبل ذاته العدم. وهذا هو المطلوب. فقد تبين أن ما كان أزلياً فإنه واجب الوجود يمتنع عدمه لا يكون ممكناً البته، وهذا مما اتفق عليه العقلاء أولوهم وآخرون. حتى أرسطو وجميع أتباعه الفلاسفة إلى الفارابي وغيره، وكذلك **ابن سينا** وأتباعه. لكن هؤلاء تناقضوا فوافقوا سلفهم والجمهور في موضع، وخالفوا العقلاء قاطبة مع مخالفتهم لأنفسهم في هذا الموضع. حيث قضوا بوجود موجود ممكن يقبل الوجود والعدم مع كونه قديماً أزلياً وأجباً، وإن قيل: هو واجب بغيره". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٧/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٤/٣



٢٣٠- "أن ما يتصوره في الذهن يمكن أن يوجد في الخارج، ويمكن أن لا يوجد فبكل حال إذا اعتبر الممكن ذهنياً أو خارجياً لا يتحقق فيه الإمكان إلا مع إمكان عدم تارةً ووجود أخرى، فما كان ضروري عدم كالمجمع بين النقيضين لا يكون ممكناً ن وما كان ضروري الوجود وهو القديم الأزلي لا يكون ممكناً وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة: أرسطو وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين والعقلاء أما مع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره دائماً، فليس هناك ممكن يحكم عليه بقبول الوجود والعدم. ولما سلك الرازي ونحوه مسلك **ابن سينا** في إثبات إمكان مثل هذا اضطربوا في الممكن وورد عليهم فيه إشكالات كثيرة، كما هو موجود في كتبهم كما أوردوه الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن عنها جواب إلا دعواه أن ما كان متغيراً فإنه يعلم إمكانية بالضرورة. وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء، حتى أرسطو وأصحابه ن وهذا الذي نهينا عليه هو أحد ما يستدل به على أن كل ممكن فهو مسبوق بالعدم ن وكل ما سوى الله ممكن، فكل ما سوى الله حادث عن عدم ن كما قد بسط في موضعه. (١)

٢٣١- "فهذه البراهين وأمثالها كل منها يوجب العلم بوجود الرب سبحانه وتعالى الغني القديم الواجب بنفسه. طريقة **ابن سينا** وأتباعه في إثبات وجود الله تعالى و**ابن سينا** وأتباعه كالرازي والآمدي والسهوردي المقتول وأتباعهم سلكوا في إثبات واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظموها وظن من ظن منهم أنها أشرف الطرق وأنه لا طريق إلا وهو يفتقر إليها حتى ظنوا أن طريقة الحدوث مفتقرة إليها. وكل ذلك غلط بل هي طريقة توجب إثبات واجب الوجود بلا ريب لو كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجوداً تارةً ومعدوماً أخرى. فأما إذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم إلى قديم واجب بغيره وإلى محدث مسبوق بالعدم كما هو قول **ابن سينا** وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفاسد لإثبات واجب بنفسه ولا إثبات ممكن يدل على الواجب بنفسه. وهذه الطريقة هي في الحقيقة مأخوذة من طريقة الحدوث. (٢)

٢٣٢- "وطريقة الحدوث أكمل وأبين فغن الممكن الذي يعلم أنه ممن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده. هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن، وهو الذي يستحق أن يسمى ممكناً بلا ريب وهذا محدث فإذا كل ممكن محدث. وأما تقدير ممكن لم يزل واجباً بغيره، فأكثر العقلاء دفعوا ذلك، حتى القائلون بقديم العالم كأرسطو وأتباعه المتقدمين، وحتى هؤلاء الذين قالوا ذلك **ابن سينا** وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما أمكن وجوده وعدمه فكان موجوداً تارةً ومعدوماً أخرى. وإنما جعل هذا من الممكن **ابن سينا** وأتباعه مع تناقضه وتصريحه بخلاف ذلك لما سلكوا في إثبات واجب الوجود الاستدلال بالموجود على الواجب فقالوا كل ما سواه يكون ممكناً بنفسه واجباً بغيره، وجعلوا العلم قديماً أزلياً مع كونه ممكناً بنفسه. وهذا خلاف

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٦/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٧/٣

قول سلفهم، وقول أئمة الطوائف سواهم وخلاف ما صرحوا أيضاً به وهذا مما أنكره ابن رشد وغيره على **ابن سينا** وبسط الكلام فيه له موضع آخر. (١).

٢٣٣- "وهذا القول: وإن كان قد تابعه عليه الصالحي والأشعري في كثير من وأكثر أصحابه فهو من أفسد الأقوال وابعدها عن الصحة كما قد بيناه في غير هذا الموضع، لما بينا الكلام في مسمى الإيمان وقبوله للزيادة والنقصان، وما للناس في ذلك من النزاع. الوجه الثاني: أما المقدمة الثانية: فلو كان كمال النفس في مجرد العلم، فليس هو أي علم كان بأي معلوم كان بل هو الذي لا بد منه: العلم بالله وهؤلاء ظنوا أنه العلم بالوجود بما هو موجود، وظنوا أن العالم أبدي أزلي. فإذا حصل له العلم بالوجود الأزلي الأبدي كملت نفسه. وعلى هذا بنى أبو يعقوب السجستاني وغيره من شيوخ الفلسفة والباطنية أقوالهم، وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالفارابي وغيره. **وابن سينا** وإن كان أقرب إلى الإسلام منهم ففيه من الإلحاد بحسبه. وأبو حامد، وإن سلك أحياناً مسلكهم، لكنه لا يجعل العلم بمجرد الوجود موجباً للسعادة، بل يجعل ذلك في العلم بالله، وقد يقول في بعض كتبه: إنه العلم بالأمور الباقية، وهذا كلامهم. فمن قال: إن العالم أزلي أبدي قال بقولهم، ومن قال: إن كل ما سوى الله كان معدوماً ثم وجد لم يلزمه ذلك. وابن عربي وابن (٢).

٢٣٤- "وهذا هو الذي استشكله في كتابه الآخر، وحينئذ يكون السؤال لم لا يجوز ترجح الاجتماع بالآحاد المجتمعة، وترجح كل واحد بالآخر وليس الجملة هو الآحاد المتعاقبة كما تقدم بل هو الهيئة الاجتماعية، ولكن يمكن تقرير هذا الجواب إذا جعلت الهيئة الاجتماعية جزءاً من أجزاء الجملة وهذا أمر اصطلاحى، فإن المجموع المركب من أجزاء قد يجعل نفس الاجتماع، ليس جزءاً من المجموع، وقد يجعل جزءاً من المجموع، فإذا جعل الاجتماع جزءاً من المجموع، كان تقرير السؤال أن هذا الجزء معلل بسائر الأجزاء، وترجح كل جزء بالآخر، وترجح جزء ممكن بجزء ممكن، كترجح جزء ممكن بأجزاء ممكنة، وحينئذ فإجابته بقوله مجموع الآحاد نفس الجملة المفروضة، وفيه ترجح الشيء بنفسه، ليس بجواب مطابق، فإنهم لم يدعوا ترجح المجموع بالمجموع، بل ترجح الاجتماع بكل واحد واحد من الأجزاء المتعاقبة، والاجتماع وإن كان جزءاً فليس هو من الأجزاء المتعاقبة، لكن هذا فيه ترجيح بعض الأجزاء ببعض، فهو كتعليل بعض الممكنات ببعض، فيعود الأمر ويقال فالمجموع هو واجب بنفسه أو ممكن، معلول لنفسه أو معلول ببعضه أو بخارج عنه كما تقدم تقرير **ابن سينا** لحجته وقد تقدم أن المجموع إما أن لا يكون له علة، بل هو واجب. (٣).

٢٣٥- "بنفسه، وهذا باطل كما تقدم وإما أن يكون له علة وهو المجموع أو بعضه أو ما هو خارج عنه، كما يقال نظير ذلك في دلالة المطابقة والتضمن والالتزام فلماذا قال في القسم الثاني وأما أن يقتضي المجموع علة

(١) درة تعارض العقل والنقل ٢٦٨/٣

(٢) درة تعارض العقل والنقل ٢٧٥/٣

(٣) درة تعارض العقل والنقل ٢٨٣/٣

هي الآحاد بأسرها فتكون معلولة لذاتها، فإن تلك الجملة والكل شيء واحد، وأما الكل بمعنى كل واحد فليس تجب به الجملة بقول إن كان المقتضي للمجموع هي الآحاد بأسرها بحيث تدخل فيها الهيئة الاجتماعية، لزم أن تكون الجملة الممكنة معلولة لذاتها، فإن الجملة والكل والمجموع شيء واحد، بخلاف ما إذا أريد باكل كل واحد واحد، فإن الجملة لا تجب بكل واحد واحد، إنما تجب بمجموع الآحاد، كالعشرة لا تحصل بكل فرد فرد من أفرادها، وكذلك سائر المركبات، وإنما يحصل المركب بمجموع اجزائه التي من جملتها الهيئة الاجتماعية، إن جعلت الهيئة الاجتماعية امرأً وجودياً وإن لم تجعل كذلك لم يحتج إلى هذا، بل يقال للمجموع هو الآحاد بأسرها، وليس هنا غير الآحاد ولعل **ابن سينا** أراد هذا ولهذا أوردوا عليه تلك الأسولة،". (١)

٢٣٦- "الحق، لم يكن لهذا حد محدود ولا عد معدود، بل هو بحسب ما يخطر للقلوب. فلهذا صار كلما طال الزمان أورد المتأخرون أسولة سوفسطائية لم يذكره المتقدمون. وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لدفع ذلك السؤال، فزادوا أولاً: أن المحدث لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخصص، والأوقات متماثلة، والأمور المتماثلة يمتنع اختصاص بعضها دون بعض إلا بمخصص منفصل. ثم زادوا بعد هذا: أن التخصيص ممكن، والممكن لا يترجح ودوده على عدمه إذ لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح وزادوا أن المرجحات يمتنع تسلسلها كما تقدم، ثم زادوا بعد هذا قطع الدور. وكذلك **ابن سينا** لم يذكر في برهانه أن الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد أن يوجد بغيره فقال الرازي لا يلزم من صحة قولنا ليس الممكن موجوداً من ذاته صحة قولنا: إنه موجود بغيره لأن بين القسمين واسطة وهي أن لا يكون وجوده من شيء أصلاً لا من ذاته ولا من غيره وإذا كان كذلك لم يتم البرهان إلا بذكر هذا القسم وإبطاله: إما بادعاء الضرورة في فساده أو بذكر البرهان على فساده. قال وهو لم يفعل شيئاً من ذلك". (٢)

٢٣٧- "لا بد أن يتميز عن غيره، وإذا قيل: المعدوم يتميز فيه شيء عن شيء على قول من يقول: المعدوم شيء تبين أن المعدوم ليس بشيء فيكون إثبات وجود الصانع موقوفاً على إبطال قول هؤلاء كما فعل ذلك طائفة من أهل الكلام. ومن المعلوم أن إبطال هذا أدق من إبطال كون الشيء الذي لا يكون وجوده من نفسه يكون موجوداً لا بنفسه ولا بغيره، إذ كان من المعلوم البين لكل أحد أن ما لم يوجد بنفسه، فلا بد أن يكون وجوده بغيره، وأما تقدير موجود لم يوجد بنفسه ولا بغيره فهو ممتنع، فإنه لا يعني بكونه موجوداً بنفسه أن نفسه أوجدته إذ كان هذا معلوم الامتناع، بل يعني أنه لا يحتاج في وجوده إلى غيره بل وجوده واجب بنفسه، فهو موجوداً أولاً وأبداً، فظهور صحة هذا الكلام وبطلان نقيضه أبين مما يستدل به عليه، بل يمكن هنا إيراد أسولة أخرى يطول بها الكلام. وقال الرازي أيضاً: قد كان الواجب على **ابن سينا** أن يتكلم قبل هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدماً عليه تقدماً زمانياً فإنه لو جاز ذلك لما امتنع إسناد كل ممكن إلى آخر قبله لا إلى أول،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٤/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٧/٣

وذلك عنده غير ممتنع، فكيف يمكن إبطاله لإثبات واجب الوجود. وأما إذا قامت الدلالة على أن السبب لا بد من وجوده مع المسبب فحينئذ لو حصل التسلسل لكانت تلك الأسباب والمسببات بأسرها حاضرة معاً، وذلك عنده محال. (١).

٢٣٨- "والبرهان الذي ذكره في إبطال التسلسل أيضاً مختص بهذه الصورة، فكان الأولى تقديم الكلام في هذه المسألة، لكن لما كان في عزمه أن يذكره في موضع آخر، وهو النمط الخامس من هذا الكتاب، لا جرم تساهل فيه ههنا. قلت: مثل هذا الكلام هو الذي أوجب أن يدخل هذا القسم من أدخله ف يهذه الدليل كالآمدي وغيره، ولا حاجة إليه، بل ما ذكره **ابن سينا** كاف. والدليل الذي ذكره على إبطال التسلسل في العلل يوجب إبطال علل متسلسلة سواء قدرت مجتمعة أولاً، كما قد تبين من كلامه، وهو لا يجوز عللاً متسلسلة لا متعاقبة ولا غير متعاقبة وإنما يجوز حوادث متسلسلة، وتلك عنده شروط لحدوث الحوادث، لا علل ولا أسباب بمعنى العلل، ولا يجوز عنده إسناد كل ممكن إلى ممكن قبله أصلاً، ولكن يجوز أن يكون وجوده مشروطاً بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق معروف. ومن هنا دخل الغلط على الرازي ف يهذه الاعتراض، ولهذا كان سائر من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم يحتج إلى ذكر هذا القسم أصلاً، ولا يقولون إن الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل الممكن أو الحادث هو علة أيضاً، ولا هو مستند وجوده وإنما يقولون هو شرط فيه. (٢).

٢٣٩- "الأدلة الدالة على أن مجموع الممكنات مفتقرة إلى أمر خارج عنها يتناول جميع الأنواع التي يقدرها سواء قدر أنها متسلسلة على سبيل الاقتران أو على سبيل التعاقب، وسواء قدرت مع التعاقب بعدم الأول عند وجود الثاني أو يبقى بعد وجوده إلا مع وجوده لا سابقاً ولا لاحقاً. وكذلك إذا قدرت مع الاقتران لا يكون بعضها قبل بعض ولا بعده و يوجد بعضها قبل بعض أو بعده فمهما قدر من التقديرات التي تخطر بالبال في تسلسل المؤثرات فما ذكر من الأدلة يبطل ذلك كله ويبين امتناعه، فتبين أن ما ذكره **ابن سينا** كاف في ذلك لا يحتاج إلى الزيادة التي زادها الرازي والآمدي. الثالث: أنه إذ كانت الممكنات محتاجة إلى خارج عنها ليس بممكن، بل هو واجب الوجود بنفسه، فذلك يمتنع عدمه ويجب وجوده، فكان نفسه إثبات واجب الوجود كافياً في أنه يستمر الوجود حال وجود الممكن، لا يحتاج إلى ذلك الواجب. الرابع: أن ما ذكره من الممكن يفتقر إلى الواجب، وإنما لا يكون افتقاره إليه مختصاً ببعض الأزمنة أن الواجب. وقال الرازي أيضاً لما شرح طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود. (٣).

٢٤٠- "غيره يكون مسبباً عنه بل قد يكونان مسببين لسبب آخر وإن كان شرطاً فيه. ثم الكلام في هذا ينجر إلى الفرق بين السبب وجزئه والشرط، وليس هذا موضع استقصائه، فإن المقصود حاصل بدون ذلك، وإنما

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٢/٣

المقصود هنا أن تقدم العلة الفاعلة على المعلول المفعول أمر معقول عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين وإنما يجوز كون المفعول المعلول مقارناً لفاعله طائفة قليلة من الناس، **كابن سينا** والرازي ونحوهما. وقد زعم الرازي في محصله وغيره أن المتكلمين والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب بالذات، وهي العلة القديمة لكن المتكلمون يقولون إنه فاعل بالاختيار فلماذا يمتنعون قدم شيء من الممكنات والمتفلسفة يقولون إنه غير فاعل بالاختيار فلماذا قالوا بقدم معلوله، وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين جميعاً كما قد بسطناه في موضع آخر. فالتكلمون الذين يقولون بامتناع مفعول قديم، يقولون إن ذلك ممتنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون: كون الرب فاعلاً بغير الاختيار ممتنع أيضاً وليس امتناع أحدهما مشروطاً بالعلم بامتناع الآخر. والفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك لهم قولان في العلة الأولى: هل هي فاعلة بالاختيار أو موجبة بلا اختيار؟<sup>(١)</sup>

٢٤١- "أبو بكر فإنه يقول: باق بغير بقاء وواقفه على ذلك أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهما. والثاني عندهم: مثل كونه حياً وعلماً وقديراً ونحو ذلك. وتقسيم هؤلاء اللازمة إلى ذاتي ومعنوي، كلام ليس هذا موضع بسطه فإنهم لم يعنوا بالذاتي ما يلزم الذات إذ الجميع لازم للذات، ولا عنوا بالذاتي: المقوم للذات، كاصطلاح المنطقيين: فإن هؤلاء ليس عندهم في الذوات ما هو مركب من الصفات: كالجنس والفصل، ولا يقسمون الصفات إلى مقوم داخل في ماهية هو جزء منها، وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوماً، بل هذا التقسيم عندهم وعند جمهور العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الأمر، إذ التفريق بين الذاتي المقوم، واللازم الخارج، تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفريق بين المتماثلين كما قد بسط في موضعه. ولهذا يعترف حذاق أئمة أهل المنطق **كابن سينا** وأبي البركات صاحب المعبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر **ابن سينا** ثلاثة فروق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها".<sup>(٢)</sup>

٢٤٢- "صحيحاً واعترض أبو البركات على ما ذكره **ابن سينا** بما يبين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم. وأبو البركات لما كان معتبراً لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل **ابن سينا** وأمثاله نبه على أن ما ذكره أرسطو وأصحابه في هذا الموضع مما لم تعرف صحته ولا منفعته. وغير أبي البركات بين فساده وتناقضه، وصنف مصنفات في الرد على أهل المنطق كما صنف أبو هاشم وابن النوبختي والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم. وهؤلاء الكلاسيكية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية هم أصح نظراً من هؤلاء المنطقيين وهم ينكرون ما ذكر المنطقيون من الفرق فلا يعود تفريقهم إلى تفريق المنطقيين بل تفريقهم يعود إلى ما ذكروه هم من أن الصفات الذاتية عندهم ما لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها والصفات المعنوية ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالحياة والعلم والقدرة، فإنه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالنفس وموجودة وكذلك لا يمكن ذلك مع نفي كونها قديمة عند

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٠١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٢٣

أكثرهم. وابن كلاب والأشعري في أحد قوليه جعل القدم كالعلم والقدرة والبقاء فيه نزاع بين الأشعري ومن أتبعه كأبي علي بن". (١)

٢٤٣- "بحدوثه وحدوث غيره، وآخرون غلطوا فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبرون عنه بلفظ الجسم، والجوهر، والحدود، والمركب وغير ذلك من العبارات، وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قامت به الصفات محدثاً. والفلاسفة لم يسلكوا هذه الطريق لاعتقادهم أن من الأجسام ما هو قديم تحله الحوادث والصفات فكونه جسماً ومتميزاً وقديماً وتحله الصفات والحوادث ليس هو عندهم مستلزماً لكونه محدثاً بل وليس ذلك مستلزماً عند أرسطو كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم. وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولا سلكها سلف الأمة وأئمتها كما قد بسط في موضعه. ولم يسلكها متأخرو أهل الكلام الذين ركبوا طريقاً من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين كالرازي والآمدي والطوسي ونحوهم بل سلكوا طريقة **ابن سينا** التي ذكرها في إثبات واجب الوجود. طريقة **ابن سينا** وطريقة **ابن سينا** لم يسلكها سلفه الفلاسفة كأرسطو وأصحابه". (٢)

٢٤٤- "بل ولا سلكها جماهير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة ينازعونه في نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات واجب الوجود ويقولون إنه تقوم به الصفات والإرادات وأن كونه واجباً بنفسه لا ينافي ذلك، كما لا ينافي عندهم جميعاً كونه قديماً. ولكن **ابن سينا** وأتباعه لما شاركوا الجهمية في نفي الصفات وشاركوا سلفهم الدهرية في القول بقدم العالم سلكوا في إثبات رب العالمين طريقاً غير طريقة سلفه المشائين كأرسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الأولى بحركة الفلك الإرادية، وأن لها محركاً يحركها كحركة المعشوق لعاشقه وهو يحرك الفلك للتشبه بالعلة الأولى فعُدل **ابن سينا** عن تلك الطريقة إلى هذه الطريقة التي سلكها من طريقة أهل الكلام الذين يحتجون بالمحدث على المحدث، وهو لا يقول بحدوث العالم. فجعل طريقته الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى أولئك المتكلمين قسموا الوجود إلى قديم ومحدث، فقسمه هو إلى واجب وممكن، وأثبت الواجب بهذا الطريق، ولكن هذا بناء على أن القديم ممكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم. وهذا مما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم حتى أنه هو تناقض في ذلك، فوافق سلفه وجميع العقلاء". (٣)

٢٤٥- "وصرح بأن الممكن لا يكون إلا ما يقبل الوجود والعدم، ثم تناقض هنا، كما قد بسط في غير هذا الموضع. عودة إلى كلام **ابن سينا** ونحن ننبه عليه هنا فقوله كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره، فإما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أو لا يكون فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته، وهو القيوم وإن لم يجب لم يجوز أن يقال هو ممتنع بذاته بعد ما فرض موجوداً، بل إن قرن باعتبار

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٥



ذاته شرط مثل شرط عدم علته صار ممتنعاً أو قرن شرط وجود علته صار واجباً. وأما إن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له من ذاته الأمر الثالث، وهو الإمكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود غما واجب الوجود بذاته وغما يمكن الوجود بحسب ذاته. التعليق على كلام **ابن سينا** فيقال اما كون الموجود ينقسم إلى واجب، وهو الواجب بنفسه ن وإلى ممكن وموجود بغيره، وأن الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه، فهذا كله حق، وهي قضايا صادقة". (١)

٢٤٦- "وأما كون الممكن بنفسه له ذات يعتقب عليها الوجود والعدم، وأنها مع ذلك قد تكون أزلية واجبة بغيرها. كما يقوله **ابن سينا** وموافقوه فهذا باطل عند العقلاء قاطبة من الأولين والآخرين حتى عند **ابن سينا** مع تناقضه. الاعتراض على ما سبق من وجوها الوجه الأول قوله إن قرن باعتبار ذاته شرط صار ممتنعاً أو واجباً وإن لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الأمر الثالث وهو الإمكان يقتضي إثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة واجبة وتارة ممتنعة وهذا يقتضي أن الكل ممكن ذاتاً مغايرة لوجوده وأن تلك الذات يمكن اتصافها بالوجود تارة والعدم أخرى، وهذا باطل سواء أريد به قول من يجعل المعدوم شيئاً من المعتزلة ونحوهم، أو قول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والكلام على فساد هذين مبسوط في غير هذا الموضع. وهو لم يذكر هنا دليلاً على صحة ذلك ومجرد ما ذكره من التقسيم لا يدل على وجود الإقسام الثلاثة في الخارج فيبقى دليله غير مقدر المقدمات". (٢)

٢٤٧- "ثم إن قال هو مطلق لا بشرط لزمه ان يصدق حمله على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه حمله على الإنسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا متفق عليه بين العقلاء فيلزم حينئذ أن يكون كل موجود واجب الوجود، إن كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القانوني وامثاله من الملاحدة الباطنية باطنية الرافضة وباطنية الصوفية. ومعلوم أن هذا مكابرة للحس والعقل، وهو منتهى الإلحاد في الدين. وإن قال هو مطلق بشرط الإطلاق، كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفتين ممن يرفع عنه النقيضين فهم قد قرروا في منطقهم ان المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان ثم يلزمهم ان لا يصفوه بالوجوب، ولا بكونه علة، ولا عاقلاً ولا معقولاً، ولا عاشقاً ولا معشوقاً لأن هذه كلها تخرج الوجود عن أن يكون مطلقاً بشرط الإطلاق وتميزه عما ليس كذلك، والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز. وإن قالوا: مطلق بشرط سلب سائر الأمور الثبوتية عنه وهو الموصوف بالسلوب والإضافات دون الإثبات كما يقوله **ابن سينا**". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٣٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٦٣

٢٤٨- "ابن سينا فإنه زعم أن نفس الوجود إذا كان يستلزم وجوداً واجباً فالوجود الواجب له هذه الخصائص النافية لهذه الصفات ويقول ليس له أجزاء حد ولا أجزاء كم وهذا مراده. كلام الغزالي في تحافت الفلاسفة وأما قدماء الفلاسفة فلم يكونوا يثبتون واجب الوجود بهذه الطريقة، بل بطريقة الحركة فلما جاء ابن رشد الحفيد يعترض على أبي حامد فيما ذكره لم يمكنه الانتصار لابن سينا بل بين أن هذه الطريقة التي سلكها ضعيفة كما ذكر أبو حامد واحتج هو بطريقة أخرى ظن أنها قوية وهي أضعف من طريقة ابن سينا فإن أبا حامد لما ذكر القول المضاف إلى الفلاسفة كابن سينا وأمثاله، وذكر أنهم ينفون تلك الأنواع الخمسة، قال ومع هذا فإنهم يقولون للباري تعالى غنه مبدأ وأول وموجود وجوهر واحد، وقديم وباق وعالم وعاقل وعقل ومعقول وفاعل وخالق ومريد وقادر وحي وعاشق ومعشوق ولذيد وملئذ وجواد وخير محض وزعموا ان كل ذلك عبارة عن معنى واحد لا كثرة فيه." (١)

٢٤٩- "أن يقال: كما أن ذات واجب الوجود قديم لا فاعل له فكذلك صفاته قديمة لا فاعل لها. قال ابن رشد وهذا كله معاندة لمن سلك في نفي الصفات طريقة ابن سينا في إثبات واجب الوجود بذاته وذلك أنهم يفهمون في الممكن الوجود الممكن الحقيقي ويرون أن كل ما دون المبدأ الأول هو بهذه الصفة وخصومهم من الأشعرية يسلمون هذا، ويرون أن كل ممكن فله فاعل وأن التسلسل ينقطع بالانتهاء إلى ما ليس ممكناً في نفسه فإذا سلم لهم هذه ظن بها أنه يلزم عنها أن يكون الأول الذي انقطع عنه الإمكان ليس ممكناً فوجب أن يكون بسيطاً غير مركب لكن للأشعرية أن يقولوا: أن الذي ينتفي عنه الإمكان الحقيقي ليس يلزم أن يكون بسيطاً وإنما يلزم أن يكون قديماً فقط لا علة فاعلية له فلذلك ليس عند هؤلاء برهان على أن الأول بسيط من طريقة واجب الوجود." (٢)

٢٥٠- "قديم وجدت أعراض قديمة أحدها التركيب لأنه أصل ما يبنون عليه وجوب حدوث الأعراض أنه لا تكون الأجزاء التي تركيب منها الجسم إلا بعد الأفتراق. فإذا جوزوا مركباً قديماً أمكن أن يوجد اجتماع لم يتقدمه افتراق وحركة لم يتقدمها سكون وإذا جاز هذا أمكن أن يوجد جسم ذو أعراض قديمة ولم يصح لهم أن مالا يخلو عن الحوادث حادث. تعليق ابن تيمية على كلام الغزالي وابن رشد قلت ما ذكره أبو حامد مستقيم مبطل لقول الفلاسفة وما ذكره ابن رشد إنما نشأ من جهة ما في اللفظ من الإجمال والاشتراك وكلامه في ذلك أكثر مغلطة من كلام ابن سينا الذي أقر بفساده وضعفه. وذلك أن هؤلاء قالوا لأبي حامد والمتبئين إذا أثبتتم ذاتاً وصفة وحلولاً للصفة بالذات فهو مركب وكل مركب يحتاج إلى مركب. قال لهم قول القائل كل مركب يحتاج إلى مركب كقول القائل: كل موجود يحتاج إلى موجد. ومقصوده بذلك أن هذا المعنى الذي سميتوه تركيباً ليس معنى كونه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٩٨

مركباً إلا كون الذات موصوفة بصفات قائمة بها، ليس معناه أنه كان هناك شيء متفرق فركبه مركب بل ولا هناك شيء يقبل التفريق فإن الكلام إنما هو في إثبات صفات واجب الوجود اللازمة". (١)

٢٥١- "ثبوت ذلك إما بطريقة **ابن سينا** ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعترف بفساد طريقة **ابن سينا**. وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف فمن المعلوم ان الذات الموصوفة بصفات لازمة لها، أو فيها معان لازمة لها، لا يقال فيها: إن اتصاف الذات بالصفات أمر معلوم مفتقر إلى فاعل حتى يقال إن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه. بل هذا المعنى الذي سميته تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه، لا يمكن أن يكون الواجب إلا موصوفاً بالصفات اللازمة له ثابتة له المعاني اللازمة له وليس لذلك علة فاعلة كما تقدم. وأما قوله إن التركيب شرط في وجود الأجزاء. فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات إلا موصوفة بلوازمها ولا يمكن أن توجد صفاتها إلا بوجودها، فاجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضاً شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك معلولاً لفاعل ولا مفتقراً إلى مباين ن وتوقف أحدهما على الآخر هو من باب الدور الاقتراضي المعني، لا من باب الدور السبقي القبلي والألو جائز والثاني ممتنع فغن الأمور المتلازمة لا يوجد بعضها إلا مع بعض وليس بعضها فاعلاً لبعض بل أن كانت واجبة الوجود بنفسها وإلا افتقرت كلها إلى فاعل". (٢)

٢٥٢- "قال وأما هل يوجد شيء مركب من ذاته على اصول الفلاسفة وإن جوزوا أعراضاً قديمة غير ممكن وذلك أن التركيب شرط في وجوده وليس يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة للتركيب، لأن التركيب شرط في وجودها، وكذلك أجزاء كل مركب من الأمور الطبيعية إذا انحلت لم يكن الاسم المعقول عليها إلا بالاشتراك مثل اسم اليد المقولة على التي هي جزء من الإنسان الحي، واليد المقطوعة، بل كل تركيب عند أرسطو طاليس فهو كائن فاسد ن فضلاً عن ان يكون لا علة له وأما هل تفضي الطريقة التي سلكها **ابن سينا** في واجب الوجود إلى نفي مركب قديم فليس تفضي إلى ذلك، لأنه إذا فرضنا أن الممكن ينتهي إلى علة ضرورية والضرورية لا يخلو إما أن يكون لها علة أو لا علة لها، وأنها إن كانت لها علة فإنها تنتهي إلى ضروري لا علة له، فإن هذا القول إنما يؤدي من جهة امتناع التسلسل إلى وجود". (٣)

٢٥٣- "الوجود يجب أن يكون غير مركب من شرط ومشروط. فيقال له: قد تقدم أنكم أنتم سميت هذا تركيباً هو لا يسمى تركيباً في لغة من اللغات المعروفة لبني آدم بل إنما سماه تركيباً متأخروكم **كابن سينا** وأمثاله، وأما قدماؤكم فقد ذكرتم عن أرسطو طاليس أن كل تركيب فهو كائن عنده فاسد والسماء عنده ليست كائنة فاسدة فهو لا يسمى السماوات وما فيها من الكواكب مركبة مع لأنها أجسام متحركة تقوم بها الأعراض

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٠٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٢٠/٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٢٥/٣

فكيف يسمى ما كان حياً عالماً قادراً مركباً؟ وإذا خاطبناكم باصطلاحكم المبتدع لنقطع شغبكم بحثنا معكم بحثاً عقلياً فإنكم تدعون أن هذه الأمور معلومة بالعقل لا بالسمع وإطلاق الألفاظ ونفيها لا تقفون أنتم فيه عند الشرع، فالواجب على أصولكم أن ما علم بالعقل ثبوته أو انتفاؤه اتبع من غير مراعاة للفظ. ونحن نبين فساد ما ذكرتموه من المعنى بالعقل الصريح مع مخاطبتكم بلغتكم فيقال له لم قلت إن ما كان مركباً من شرط لا يكون واجب الوجود؟ وأما قوله لأن تركيبه إذا كان واجباً كان واجباً بغيره لا بذاته لأنه يعسر تقدير مركب قديم من غير أن يكون له مركب. فيقال له هذا هو البحث اللفظي ذكرنا هذا لأجله". (١)

٢٥٤- "إخوانك الفلاسفة حجة على إبطال هذا، فإن الفلك عندكم جسم قديم، وهو مركب بهذا الاصطلاحاً قولك الفلاسفة وإن جوزوا أعراضاً قديمة فغير ممكن وجود قديم من ذاته عندهم لأن التركيب شرط في وجوده، ولا يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة للتركيب، لأن التركيب شرط في وجودها فيقال لك إذا كان التركيب شرطاً في وجودها نوهي شرط في وجود التركيب، لم يكن أحدهما فاعلاً للآخر، بل إن كانا مفتقرين إلى الفاعل، ففاعل الأجزاء هو فاعل التركيب، وإن كانا غنيين عن الفاعل لم يفتقر أحدهما إلى الفاعل . والكلام على تقدير أن يكون المركب قديماً تركيبه بنفسه . وقولك مركب من نفسه، لا تعني به أن أجزائه فعلت التركيب، وإنما تعني به أن نفس الأجزاء متلازمان وهما مستغنيان عن غيرهما الوجه الخامس أن يقال قد اعترفت بفساد طريقة **ابن سينا** وأنها لا تتضمن أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة **ابن سينا** يلزمك بطريق الأولى، فإنه ليس فيما ذكرته أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه، إلا ما أخذته من لفظ مركب، وهذا تدليس قد عرف حاله". (٢)

٢٥٥- "وهذه الطريق هي التي سلكها أبو حامد في مناظرته إخوانك، وهي طريق صحيحة، وقد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح، وإن احتجاجهم بهذا نظير احتجاج أولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا إن المختص بشيء لا بد له من مخصص، وهذا هو الذي سلكه نفاة الصفات ويسمون بنفي الصفات توحيداً وهذا هو الذي سلكه أبو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند أصحابه بالمهدي وأمثاله من نفاة الصفات المسمين ذلك توحيداً كلام ابن تومرت لقب ابن تومرت أصحابه بذلك، إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفات جهماً **وابن سينا** ويقال إنه تلقى ذلك عمن يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم أخرى ولهذا رأيت لابن التومرت كتاباً في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات ولا إثبات الرؤية، ولا قال إن كلام الله غير مخلوق ن ونحو ذلك من المسائل التي جرت

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٣٢/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٣٦/٣

عادة مثبتة الصفات بذكرها، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين والقائلين بالوجود المطلق موافقة **لابن سينا** وقد ذكر ابن التومرت في فوائده المشرقية أن الوجود مشترك بين". (١)

٢٥٦- "وأما الأولى فقررت بوجهين أحدهما أن المختص بمقدار لا بد له من مخصص، وقد تبين فسادُه أيضاً الثاني أن جواهر العالم إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة، أو مجتمعة ومفترقة معاً، أو لا مجتمعة ولا مفترقة، أو البعض مجتمعاً والبعض مفترقاً، وخلوها عنهما، وأيضاً الجمع بينهما ممتنع وأما بقية الأقسام فهي ممكنة، ومهما قدر أمكن تقدير خلافه فيكون جائزاً والجائز يفتقر إلى مخصص وهذا أضعف الوجهين أحدهما أنه مبني على أن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة، وإن كل جسم يقبل الاجتماع والافتراق، وأكثر عقلاء الناس على خلاف ذلك، فإن للناس في هذا المقام أقوالاً أحدها قول من يقول إنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة، كما هو قول أكثر المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وموافقيهم الثاني قول من يقول إنها مركبة من جواهر لا نهاية لها كما هو قول النظام ومتبعيه الثالث قول من يقول إنها مركبة من المادة والصورة، وإنها تقبل الانقسام إلى غير نهاية، كما هو قول **ابن سينا** وأمثاله من المتفلسفة". (٢)

٢٥٧- "ثم إما أن يقول هي غير متناهية مع وجودها، كما يقوله النظام، والتزم على ذلك أن الظاهر لا يحاذي ما تحته من الأجزاء لئلا يقع ما لا يتناهى تحت ما يتناهى، وصار الناس يقولون عجائب الكلام طفرة النظام ن وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري ولهم في ذلك من الكلام ما يطول وصفها و يقول إن الانقسام إلى غير غاية ممكن فيها كما يقوله المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله ولما كان كل من القولين معلوم الفساد بالضرورة قول من أثبت ما لا يتميز بعضه عن بعض، ومن أثبت ما ينقسم إلى غير نهاية ن توقف من توقف من أفاضل النظر فيه، فتوقف فيه أبو الحسين البصري وأبو المعالي الجويني في بعض كتبه وأبو عبد الله الرازي في نهايته وهؤلاء الذين لم يثبتوا إمكان الانقسام إلى غير غاية، ولا أثبتوا ما لا يقبل امتياز بعضه عن بعض، خلصوا من هذا وهذا وقالوا إنه إذا صغر استحال إلى غيره، مع امتياز بعضه عن بعض لو بقي موجوداً وبالجملة نفي هذا وهذا قول طوائف قول طوائف كثيرة من أهل النظر من الكلائية والكرامية، بل والهاشمية والنجارية وغيرهم". (٣)

٢٥٨- "في الجهة محال، وذلك يفضي إلى أن يكون الرب في الجهة عند قصد خلق الأعراض وهو محال القول بأنه إذا جاز خلق بعض الحوادث في ذاته جاز خلق كل حادث فدعوى مجردة وقياس من غير جامع وهو باطل على ما أسلفناه في تحقيق الدليل أو الثاني فحاصله يرجع إلى لزوم رعاية الغرض والحكمة في أفعال الله تعالى وهو غير موافق لأصولنا وإن كان ذلك بطريق الإلزام للخصم فلعله لا يقول به وإن كان قائلاً به فليس القول بتخطئته في القول بحلول الحوادث بذات الرب تعالى ضرورة تصويبه في رعاية الحكمة أولى من العكس قلت

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٤٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣/٤٤٤

هذه الحجة مادتها من الفلاسفة الدهرية **كابن سينا** وأمثاله الذين يقولون إن الرب لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثاً ولهذا يستدل بهذه الحجة على نفي الحوادث المنفصلة كما يستدل بها على نفي الحوادث المتصلة وهو أن الموجب لحدوث". (١)

٢٥٩- "وإذا كان كذلك بطلب حجتهم، لأن غايتها أن قصده للحوادث في ذاته يستلزم كون ذاته في جهة، بطل نفي هذا اللازم. وإما أن يقال: قصد الشيء لا يستلزم كونه بجهة من القاصد، وحينئذ فبطلت هذه الحجة، فثبت بطلانها على التقديرين. وإيضاح فسادها أنها مبنية على مقدمتين، وصحة إحداها تستلزم بطلان الأخرى، وبطلانها يتضمن بطلان إحدى المقدمتين، فثبت بطلان إحداها على كل تقدير، وإذا بطلت إحدى المقدمتين بطلت الحجة، فإن إحدى المقدمتين أن القاصد لا يقصد إلا ما هو في جهة. والثانية أن كون الباري في الجهة محال. فإن كانت المقدمة الأولى صحيحة لزم أن يكون في الجهة، لأنه يقصد حدوث حوادث قطعاً، فبطلت الثانية. وإن كانت الأولى باطلة، بطلت الحجة أيضاً لبطلان إحدى مقدماتها. وكما أن فساد هذه الحجة ظاهر على أصول أهل الملل وغيرهم ممن يقول بحدوث العالم، فبطلانها على رأي الفلاسفة الدهرية أظهر. فإن هؤلاء لا ينكرون حدوث الحوادث، فإن قالوا: إنها حادثة عن علة أزلية موجبة بنفسها، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، فهؤلاء يقولون بأن الحوادث تحدث عنه بوسائط". (٢)

٢٦٠- "جوهرًا ولا تسمي كل مشار إليه جسمًا فلا تسمي الهواء جسمًا. وفي اصطلاحكم سميتم هذا جسمًا، كما سميتم في اصطلاحكم باسم الذات كل موصوف أو كل قائم بنفسه أو كل شيء فلسفياً متوقفين في الاستعمال لا على حد اللغة العربية ولا على إذن الشارع لا في النفي ولا في الإثبات. فإن لم يكن لك حجة على منازعتك إلا هذا، كان خاصماً لك، وكان حكمه فيما تنازعتما فيه كحكمكما فيما اتفقتما أو فيما انفردت به من هذا الباب. وأيضاً فحكايك عن الفلاسفة أنهم يسمونه جوهرًا، والجوهر عندهم الموجود لا في موضوع إنما قاله **ابن سينا** ومن تبعه. وأما أرسطو وأتباعه وغيرهم من الفلاسفة فيسمونه جوهرًا، فالوجود كله ينقسم عندهم إلى جوهر وعرض، والمبدأ الأول داخل عندهم في مقوله الجوهر. والأظهر أن النصارى إنما أخذوا تسميته جوهرًا عن الفلاسفة فإنهم ركبوا قولاً من دين المسيح ودين المشركين الصابئين. وأما النزاع المعنوي فيقال: قول القائل إنه جوهر كالجواهر أو جسم كالأجسام لفظ مجمل، فإنه قد يراد به أنه مماثل لكل جوهر وكل". (٣)

٢٦١- "ومن العجب أن هؤلاء القوم كهذا وأمثاله من الخائضين في واجب الوجود على طريقة **ابن سينا** الذين جعلوا التركيب عمدتهم في نفي ما ينفونه يوردون في طريق إثبات واجب الوجود أسولة تفسد ما ذكروه في انتفاء التركيب بالضرورة وهي لا تفسد امتناع التسلسل وهو مع ذلك يوردونها في طريق إثباته إشكالاً على إبطال

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤/٤٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤/٥٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤/١٤٢



القول بالتسلسل الذي جعلوه مقدمة من مقدمات إثباته حتى يبقوا دائماً في نصرة التعطيل بالباطل وهم إذا نصرؤ الإثبات ببعض ما نصرؤ به التعطيل، كان فيه كفاية وبيان لفساد التعطيل. وبيان ذلك أنهم لما أثبتوا واجب الوجود جعلوا إثباته موقوفاً على إبطال التسلسل، لما قالوا إن الممكن لا بد له من مرجح مؤثر ثم إما أن يتسلسل الأمر حتى يكون لكل ممكن مرجح ممكن فتتسلسل العلل والمعلولات الممكنة أو ينتهي الأمر إلى واجب لنفسه ثم قالوا لم لا يجوز أن يكون التسلسل جائزاً كما قد تكلم على هذا في غير هذا الموضوع. ومن أعظم أسولتهم قولهم لم لا يكون المجموع واجباً بأجزائه المتسلسلة، وكل منها واجب بالآخر وهذا السؤال ذكره الآمدي". (١)

٢٦٢- "رد ابن تيمية عليه من وجوهقلت: ولقائل أن يقول: هذا الوجه أيضاً فاسد من وجوه: الوجه الأول أن يقال: لم لا يجوز أن تكون تلك الأجزاء كلها واجبة قوله: على ما سيأتي تحقيقة في مسألة التوحيد. يقال له: الذي ذكرته فيما بعد مسألة التوحيد هي الطريقة المعروفة **لأبن سينا** وأتباعه من الفلاسفة وهي وجهان: الوجه الأول: مبناه على أن المركب يفتقر إلى أجزائه، وهذا هو الوجه الأول الذي ذكرته هنا، فصار مدار هذا الوجه الثاني على الأول، فلم يذكر إلا الأول، وقد نبين فساده. الوجه الثاني: الذي ذكرته في التوحيد: مبناه على كون الوجوب يصير معلولاً وهذا هو الذي ذكرته في كون الوجود الواجب لا يزيد على الماهية، لئلا يكون معلولاً للماهية. وأنت قد أفسدت هذا الوجه وبما أفسدته به يفسد الآخر أيضاً فتبين أن ما ذكرته في مسألة التوحيد يعود إلى وجه واحد. وأنت قد قدمت فساده، فالحوالة على ما سيأتي وما سيأتي منه ما هو مكرر، فكلاهما فاسد. وهو دائماً في كلامه يذكر فساد هذه الطريقة، حتى أنه لما استدلت الفلاسفة أتباع **ابن سينا** وغيرهم على أن الأجسام ممكنة بهذه". (٢)

٢٦٣- "الدلالة فقد بينا ضعفها في مسألة الوجدانية فهنا لما احتجوا بهذه الدلالة على حدوث العالم ذكر ضعفها، وأحال على ما ذكره في الوجدانية، فكيف يحتج بها بعينها في مثل هذا المطلوب بعينه، وهو كون الأجسام ممكنة لأنها مركبة ويحيل على ما ذكره في التوحيد. ومعلوم أنه لو أبطلها حيث تعارض نصوص الكتاب والسنة واعتمد عليها حيث لا تناقض ذلك، لكان مع ما فيه من التناقض أقرب إلى العقل والدين من أن يحتج بها في نفي لوازم نصوص الكتاب والسنة ويبطلها حيث لا تخالف نصوص الأنبياء. الوجه الثاني أن يقال: أنت أيضاً قد بينت في الكلام على إثبات وحدانية الله تعالى فساد هذه الطريقة التي سلكها **ابن سينا** وغيره من الفلاسفة التي أحلت عليها هنا. وذلك أنه قال الفصل الثاني في امتناع وجود إلهين لكل واحد منهما من صفات الإلهية ما للآخر وقد احتج النافون للشركة بمسالك ضعيفة: المسلك الأول: وهو ما ذكره الفلاسفة، وذلك أنهم قالوا: لو قدر وجود واجبين كل". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٤

٢٦٤- "الاشتراك وما به الامتياز، فإن ما به الاشتراك لم يوجد في الخارج، وما به الامتياز لم يقع فيه اشتراك، فليس في أحدهما ما به الاشتراك وما به الامتياز، ولكن كل منهما موصوف بصفة يشابهه بهذا الآخر وهو الوجوب، واتصاف الموصوف بصفة يشابهه بها غيره من وجه وأمر يختص به، إنما يوجب ثبوت معان تقوم به وأن ذاته مستلزمة لتلك المعاني، وهذا لا ينافي وجوب الوجود، بل لا يتم وجوب الوجود إلا به، ولو سلم أن مثل هذا تركيب فلا نسلم أن مثل هذا التركيب ممتنع، كما تقدم بيانه. فقد تبين بطلان الوجه الأول من وجهين، وبطلان الوجه الثاني من وجهين، غير ما ذكره، والله اعلم. والوجه الأول من الوجهين هو الذي اعتمده **ابن سينا** في إشارته، وقد بسطنا الكلام عليه في جزء مفرد، شرحنا فيه أصول هذه الحجة التي دخل منها عليهم التلبس في منطقهم وإلهياتهم، وعلى من أتبعهم كالرازي والسهرورودي والطوسي وغيرهم. وقد ذكرنا عنه هناك جوابين: الأول: أن هؤلاء عمدوا إلى الصفات المتلازمة في العموم والخصوص، ففرضوا بعضها مختصاً، وبعضها عاماً بمجرد التحكم، كالوجود والثبوت، والحقيقة والماهية ونحو ذلك." (١)

٢٦٥- "تسلط عليه طوائف من علماء الإسلام، ومن الفلاسفة أيضاً كابن رشد وغيره، حتى أنشد فيهموماً يمان إذا ما جئت ذا يمن ... وإن لقيت معدياً فعدنا نيفالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يقوم عليه الدليل، وليس ذلك إلا فيما وافق فيع الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يقوم دليل صحيح على مخالفة الرسول البتة. وهذا كما أن ابن عقيل يوجد في كرمه ما يوافق المعتزلة والجهمية تارة، وما يوافق به المثبتة للصفات بل للصفات الخيرية أخرى فالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يوافق الدليل وهو الموافق لما جاء به الرسول. والمقصود هنا أن نبين أن فحول النظائر بينوا فساد طرق من نفي الصفات أو لاعلو بناء على نفي التجسيم وكذلك فحول الفلاسفة **كابن سينا** وأبي البركات وابن رشد وغيرهم بينوا فساد أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشعرية التي نفوا بها التجسيم حتى أن ابن رشد في تهافت التهافت بين فساد ما أعتمد هؤلاء كما بين أبو حامد في التهافت فساد ما اعتمد عليه الفلاسفة." (٢)

٢٦٦- "والناس فيه على أربعة أقوال قيل يمتنع في الماضي والمستقبل كقول جهم وأبي الهذيل ولهذا قال الجهم بفناء الجنة والنار وقال أبو الهذيل بفناء حركاتهما. وقيل: يمتنع في الماضي دون المستقبل، وهو قول كثير من طوائف أهل الكلام، كأكثر المعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرهم. وقيل: يجوز فيهما فيما هو مفتقر إلى غيره كالفلك، سواء قيل: إنه محتاج إلى مبدع، كقول **أبن سينا** وأتباعه، أو قيل: إنه محتاج إلى ما يتشبه به كقول أرسطو وأتباعه. وقيل: يجوز فيهما، لكن لا يجوز ذلك فيما سوى الرب، فإنه مخلوق مفعول، وحوادثه القائمة به لا تحصل إلا من غيره، فهو محتاج في نفسه وحوادثه إلى غيره، والمحتاج لا يكون إلا مربوباً، والمربوب لا يكون إلا مخلوقاً محدثاً، والمحدث لا يقوم به حوادث لا أول لها، فغن ما لم يسبق الحوادث المعين والحوادث المحدودة فهو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٨/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٢/٤

محدث مثلها باتفاق العقلاء، إذ لو كان لم يسبقها فإما أن يكون معها أو بعدها، وعلى التقديرين فهو حادث، بخلاف الرب القديم الأزلي الواجب بنفسه، فإنه إذا كان لم يزل متكلماً إذا شاء فعلاً لما يشاء، كان ذلك من كماله، وكان هذا كما قاله أئمة السنة والحديث. (١)

٢٦٧- "بطلان نسبهم، كما عرفوا بطلان مذهبهم، وأن باطن مذهبهم أعظم كفراً من أقوال كفار أهل الكتاب، ومن أقوال الغالية الذين يدعون نبوة علي أو إلهيته ونحوهم إذ كان مضمون مذهبهم: تعطيل الخالق، وتكذيب رسله والتكذيب باليوم الآخر وإبطال دينه. وقد ذكروا منتهى دعوتهم في البلاغ الأكبر والناموس الأعظم الذي لهم، وأن أقرب الطوائف إليهم الفلاسفة مع أنهم خالفوا الفلاسفة في إثبات واجب الوجود فإن الفلاسفة الإلهيين يثبتونه وهؤلاء أصحاب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم أنكروه، كما فعلت الدهرية الطبيعية. وقول الاتحادية كصاحب الفصوص وأمثاله يؤول إلى قول هؤلاء وهو القول الذي أزهروه فرعون وأما المشاؤون أرسطو وأتباعه ومن اتبعهم من المتأخرين: كالفارابي وابن سينا وأمثالهم فهم يقرون بالعلة الأولى المغايرة لوجود الأفلاك لكن دليلهم الذي احتجوا به على الطبيعيين منهم هو دليل الحركة الذي احتج به أرسطو وقدمائهم، أو دليل الوجود الذي احتج به ابن سينا ومتأخروهم، وهو منهم دليل ضعيف، إذ مبناه على حجة التركيب وهي حجة ضعيفة كما قد بين في غير هذا الموضوع. (٢)

٢٦٨- "وكان أهل بيت ابن سينا من أتباع هؤلاء القرامطة، من المستجيبين للحاكم الذي كان بمصر. قال ابن سينا: وبسبب ذلك دخلت في الفلسفة. كما كان أصحاب رسائل إخوان الصفا من الموافقين لهم، وصنف الرسائل على طريقتهم في الزمان الذي بنيت فيه القاهرة في أثناء المائة الرابعة، وكان أمر المسلمين قد اضطرب ف يتلك المدة اضطراباً عظيماً. كلام ابن سينا في الرسالة الأضحوية والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة يحتجون على النفاة بما وافقهم عليه من نفي الصفات والإعراض عن دلالة الآيات، كما ذكر ذلك ابن سينا في الرسالة الأضحوية التي صنفها في المعاد لبعض الرؤساء الذين طلب تقريره إليهم ليعطوه مطلوبة منهم من الجاه والمال، وصرح بذلك في أول هذه الرسالة. قال فيها لما ذكر حجة من أثبت معاد البدن، وإن الداعي لهم إلى ذلك ما ورد به الشرع من بعث الأموات فقال: وأما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد: وهو أن. (٣)

٢٦٩- "بعيدة عن إدراك بدائة الأذهان لحقيقتها. لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة إليها والتحذير عنها منبهاً بالدلالة عليها. بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الإفهام. فكيف يكون وجود شيء حجة على وجود شيء آخر. لو لم يكن الشيء الآخر على الحالة المفروضة لكان الشيء الأول على حالته فهذا كله هو الكلام على تعريف من طلب أن يكون خاصاً من الناس لا عاماً أن ظاهر الشرائع غير محتج به في مثل هذه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٣/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٥

الأبواب. قلت فهذا كلام **ابن سينا** وهو ونحوه كلام أمثاله من القرامطة الباطنية مثل صاحب الأقاليد الملوكوتية وأمثاله من الملاحدة والكلام على هذا من فنين: أحدهما: بيان لزوم ما ألزمه لنفاة الصفات الذين سموها نفيها توحيداً من الجهمية المعتزلة وغيرهم. (١).

٢٧٠- التومرت أصحابه بذلك إذ كان قوله في التوحيد قول نفاة الصفات جهم **وابن سينا** وأمثاله. ويقال إنه تلقى ذلك عن من يوجد في كلامه موافقة الفلاسفة تارة ومخالفتهم أخرى. ولهذا رأيت لابن التومرت كتاباً ف بالتوحيد صرح فيه بنفي الصفات ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئاً من إثبات الصفات، ولا أثبت الرؤية ولا قال إن القرآن كلام الله غير مخلوق ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة، ولهذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق، موافقة **لابن سينا** وأمثاله من أهل الإلحاد، كما يقال إن أن التومرت ذكره في فوائده المشرقية إن الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق فوجود الخالق يكون مجرداً ووجود المخلوق يكون مقيداً. (٢).

٢٧١- "وما جاز تنوعه لم يكن الخلاف فيه له حقيقة فإنه إن كانا مشروعين في وقتين أو رسولين فكلاهما حق وإن كان الخلاف في المشروع منهما أيهما هو فهذا يعلم بالخبر المنقول عن الكتاب المنزل والكتاب المنزل هو نفس الأمر والنهي والخبر وفيه الشرع الذي لا يكون خلافه شرعاً. وحينئذ فما ذكره **ابن سينا** وأمثاله من أنه لم يرد في القرآن من الإشارة إلى توحيدهم شيء فكلام صحيح، وهذا دليل على أنه باطل لا حقيقة له، وأن من وافقهم عليه فهو جاهل ضال. وكذلك ما ذكره من أن من المواضع ما لا يحتمل اللفظ فيها إلا معنى واحداً لا يحتمل ما يدعونه من الاستعارة والمجاز كما ذكر في قوله تعالى ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ البقرة: ٢١، وقال تعالى ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك﴾ الأنعام: ١٥٨ على القسم المذكورة وأنه ليس تذهب الأوهام فيه البتة إلى أن العبارة مستعارة أو مجازية فإن كان أريد بها ذلك إضماراً فقد رضي بوقوع الغلط والشبهة فهذا حجة على من نفى مضمون ذلك من نفاة الصفات وهو حجة عليه وعليهم جميعاً وموافقتهم له لا. (٣).

٢٧٢- "تنفعه فإن ذلك حجة جدلية لا علمية إذ تسليمهم له ذلك لا يوجب على غيرهم أن يسلم ذلك له فإذا بين بالعقل الصريح ما يوافق النقل الصحيح دل ذلك على فساد قوله وقولهم جميعاً. وكذلك قوله ثم هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة فأين التوحيد والدلالة بالتصريح على التوحيد المحض الذي تدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان الحكماء قاطبة؟ كلام صحيح لو كان ما قاله النفاة حقاً فإنه حينئذ على قولهم لا يكون التوحيد الحق قد يبين أصلاً وهذا التوحيد لينقاد لهم الجمهور في صلاح دنياهم. وقد بينا في

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٠/٥

غير موضع توحيد **ابن سينا** وأمثاله وبيننا أنه من أفسد الأقوال التي بصريح العقل فسادة ولنا في ذلك مفرد مكتوب في غير هذا الموضع". (١)

٢٧٣- "ولو كان علمه قديماً لكان إلهاً. أجابوهم بأن كونهما قديمين لا يوجب تماثلهما، كالسواد والبياض اشتراكاً في كونهما مخالفين للجوهر، ومع هذا لا يجب تماثلهما وأنه ليس معنى القديم معنى الإله، لأن القديم هو ما بولغ له في الوصف بالتقدم، ومنه بناء قديم ودار قديمة إذا بولغ له في الوصف بالتقدم. وليس معنى الإله مأخوذاً من هذا، ولأن النبي محدث وصفاته محدثة، وليس إذا كان الموصوف نبياً وجب أن يكون صفاته أنبياء لكونها محدثة، كذلك لا يجب إذا كانت الصفات قديمة والموصوف بها قديماً، أن تكون إلهة لكونها قديمة وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر. كلام **ابن سينا** في الرسالة الأضحوية في مسألة الصفات وتعليق ابن تيمية عليها ما قول **ابن سينا** وهل هو: واحد الذات على كثرة الأوصاف أو قابل لكثرة؟ تعالى عنها بوجه من الوجوه. فيقال له: الكتاب الإلهي مملوء بإثبات الصفات لله تعالى، كالعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، ولم يتنازع اثنان من العقلاء أن النصوص ليست دالة على نفي الصفات، بل إنما هي دالة على قول أهل الإثبات، لكن غاية ما تدعيه النفاة أن ظاهرها دال على ذلك وأنه يمكن تأويله للدليل المعارض. ولا ريب أن ما ذكره لازم لنفاة الصفات، إذ لو كان قولهم هو الحق لكان الواجب بيان ذلك، وإن لم يبين فلا أقل من السكوت عن". (٢)

٢٧٤- "أنك رسول الله ما قاتلناك ولكن أكتب محمد بن عبد الله. فهؤلاء أخذتهم حمية جاهلية في إثبات أسماء الله ونبوة رسوله والملاحدة شاركوهم في ذلك من وجوه كثيرة فإنهم ينفون حقائق أسماء الله وحقيقة رسالة رسوله صلى الله عليه وسلم وغايتهم أن يؤمنوا بها من وجه ويكفروا من وجه كالذين قالوا نؤمن ببعض ونكفر ببعض. ويقال له ذات لا صفة لها لا وجود إلا في الذهن بل لفظ ذات تأنيث ذو ولا تستعمل إلا مضافاً وذات معناه صاحبة كقوله تعالى ﴿عليم بذات الصدور﴾ آل عمران ١١٩ وقوله تعالى ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾ الأنفال ١ وقوله خبيوذلك في ذات الإلهائي في سبيل الإله وجهته. ثم استعملها أهل الكلام بالتعريف فقالوا الذات أي صاحبة والمعنى صاحبة الصفات. فتقدير المستلزم للإضافة بدون الإضافة ممتنع، وهذا كما أثبتته **ابن سينا** وأمثاله من هؤلاء الملحدة، حيث جعلوه وجوداً مطلقاً إما بشرط". (٣)

٢٧٥- "فقول القائل إن الحق في جهة إن أراد به ما هو موجود مباين له فلا موجود مباين له إلا مخلوقاته فإذا كان مبايناً لمخلوقاته فكيف تكون محتوية عليه؟ وإن أراد بالجهة ما فوق العالم فلا ريب أن الله فوق العالم وليس هناك إلا هو وحده وليس فوق المخلوقات إلا خالقها هو العلي الأعلى. فصول قول **ابن سينا** فإنه لا يخلو إما أن تكون هذه المعاني واجباً تحققها وإتقان المذهب الحق فيها أو يسع الصدوف عنها وإغفال البحث والروية

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٠/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥٤/٥

فيها فإن كان البحث عنها معفواً عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف وعنه غنية وإن كان فرضاً محكماً فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة. فهذا كله حجة على إخوانه نفاة الصفاة وهم المخاطبون بهذه الجملة وأما أهل الإثبات فهم يقولون إن ذلك كله مما صرح به في الشريعة. وكذلك قوله وليس التصريح المعنى أو الملبس أو المقتصر". (١)

٢٧٦- "موضعه فما يفهمه إلا الذكي الذي من ذهنه على تسليم المقدمات التي بها يفسدون ذهنه أو على تصور أقوالهم المتناقضة فإن كان من متابعيهم نقلوه من درجة إلى درجة، كما تفعل القرامطة بنقل المستجيبين لهم من درجة إلى درجة، وكذلك هؤلاء الجهمية النفاة لا يمكنهم أن يخاطبوا ذكياً ولا بليداً بحقيقة قولهم، إن لم يتقدم قبل ذلك منه تسليم لمقدمات وضعوها، تتضمن ألفاظاً مجملة، يلبسون بها لعيه الحق بالباطل، فيبقى ما سلمه لهم من المقدمات، مع ما فيه من التلبس والإبهام، حجة لهم عليه فيما ينازعهم فيه، إلى أن يخرجوه أن تمكنوا من العقل والدين كما تخرج الشعرة من العجين، فإن من درجات دعوتهم الخلع والسلخ وأمثال هذه العبارات. وقد رأيت كتبهم فرأيتهم يحتجون على طوائف المسلمين الذين فيهم بدعة بما وافقوهم عليه من البدعة، كما احتج **ابن سينا** على المعتزلة، ونحوهم من نفاة الصفات، بما وافقوه عليه من هذه الأقوال المبتدعات، وإلا فالفطر السليمة تنكر أقوال النفاة، إذ قد توافق على إنكارها الفطر والمعقول، والسمع المنقول، وإنما يخالف بنوع من الشبه الدقيقة، التي هي من أبطل الباطل في الحقيقة. ولقد حدثني بعض أصحابنا أن بعض الفضلاء، الذين فيهم نوع". (٢)

٢٧٧- "**وابن سينا** وأمثاله من ملاحدة الفلاسفة لما كانوا إنما يخاطبون من المسلمين من هو ناقص في العلم والدين: إما رافضي وإما معتزلي وإما غيرهما صاروا يتكلمون في خيار القرون بمثل هذا الكلام. وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم. ثم يقال لهذا الأحمق: أن كل أمة فيها ذكي وبليد". (٣)

٢٧٨- "ويوافق قول أهل الإثبات، ويبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينكر على أهل الكتاب ما يخبرون به من الصفات التي تسميها النفاة تجسيمياً وتشبيهاً، وإنما أنكر عليهم ما وصفوا الله تعالى به من النقائص والعيوب. ولهذا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين أنهم ذموا أهل الكتاب بما يذمهم به نفاة الصفات، ولا يذكرون لفظ التجسيم ونحوه من الألفاظ التي أحدثها المحدثون: لا بمدح ولا ذم، ولا يقولون ما تقوله النفاة إن التوراة فيها تشبيه، كما قال **ابن سينا** الكتاب العبراني كله من أوله إلى آخره تشبيه صرف. فإنه يقال له: ما تعني بقولك: إنه تشبيه، أتعني أنه متضمن للإخبار بأن صفات الرب مثل

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/٥٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/٦١

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥/٧٠



صفات العباد، أو متضمن لإثبات الصفات التي يوصف الخلق بما هو بالنسبة إليهم كذلك الصفات بالنسبة إلى الله؟ فإن أردت الأول، فهذا كذب على التوراة، فليس فيها الإخبار بأن صفات كصفات عباده، بل فيها نفي التمثيل بالله. وإن أردت الثاني فهذا أمر لا بد منه لك ولكل أحد، فإنك وأمثالك تقولون: إن الله موجود، مع قولكم: إن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وتقولون، وتقولون إنه عقل وعقل ومعقول. مع قولكم: إن اسم العقل يقع على العقول العشرة، وتقولون: إنه علة للعالم، مع". (١)

٢٧٩- "وقول ابن سينا هو الإقرار بالصانع مقدساً عن الكم، والكيف، والأين، ومتى، والوضع والتغير حتى يصير الاعتقاد أنه ذات واحدة، لا يمكن أن يكون له شريك في النوع، أو يكون له جزء وجودي كمي أو معنوي... إلى آخره. فكلامه هذا يتوهم الجاهل أنه تعظيم لله تعالى ومراده أنه ليس لله علم، ولا قدرة ولا إرادة، ولا كلام، ولا محبة، وأنه لا يرى ولا يباين المخلوقات. قلت: وقد تكلمنا على هذا وعلى ثبوت الكليات في الخارج التي ذكرها في إشارته وشرحها شارحو إشاراته، كالرازي والطوسي وابن كمونه اليهودي وأمثالهم فإنه ذكر دليل توحيدهم وقدم قبله مقدمات. كلام ابن سينا عن الصفات الذاتية والعرضية تعليق ابن تيمية عليه قال في الإشارات: كل أشياء تختلف بأعيانها وتتفق في أمر مقوم لها: فإما أن يكون ما تتفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف فيه،". (٢)

٢٨٠- "الأول الذي هو بمعنى الامتياز، فإذا كان كل من البياضين ممتازاً عن الآخر ببياضه الذي يخصه فهو ممتاز عنه أيضاً بلونيته وعرضيته التي تخصه وكذلك الإنسانان فما امتاز به كل منهما عن الآخر لازم للمشارك الكلي الذي في الذهن فذاك ليس بلازم ولا ملزوم إذ يمكن تقدير حيوان ولون مجرداً في الذهن ليس له لازم ولا ملزوم وأما الحيوان الموجود في الخارج فهو حيوان معين يلزمه معين إما إنسان معين وإما فرس معين وإما نحو ذلك وهذا المعين حاصل مع هذا المعين أبداً ولكن ليس لازماً لحيوان آخر فإذا عدم هذا الإنسان المعين عدم هذا الحيوان المعين فإذا وجد آخر لم يكن هو المستلزم لهذا المعين فالحاصل أن كل موجود في الخارج بعينه فجميع صفاته اللازمة متلازمة يلزم من وجود إنسانيته وجود حيوانيته ويلزم من وجود حيوانيته وجود إنسانيته. تابع كلام ابن سينا وتعليق ابن تيمية عليها المقدمة الثانية فإنه قال: قد يجوز أن تكون ماهية الشيء سبباً لصفة من صفاته، وأن تكون صفة له سبباً لصفة أخرى، مثل الفصل للخاصة، ولكن لا يجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء إنما هي بسبب ماهيته التي ليست هي الوجود، أو بسبب". (٣)

٢٨١- "عليه ولو كان شرطاً فالمحل حينئذ سبب وهم يزعمون أن الماهية قابلة لوجودها فتكون سبباً لوجودها فتناقض قولهم. وأما عند التحقيق فيجوز أن تكون الماهية أو شيء من صفاتها شرطاً في صفة أخرى ولو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨٧/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠١/٥

كنا ممن يقول إن في الخارج ماهية مغايرة لوجوده لجوزنا أن تكون الماهية شرطاً لوجودها لأن الشرط لا يجب أن يتقدم المشروط بخلاف العلة فإنها تتقدم المعلول ولكن لما لم يكن في الخارج إلا الوجود الذي هو ماهية نفسه امتنع أن تكون هناك ماهية تكون شرطاً لوجود نفسها أو لا تكون شرطاً لوجود نفسها. ثم قال **ابن سينا** في تقرير توحيدهم واجب الوجود المتعين إن كان تعينه ذلك لأنه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره وإن لم يكن تعينه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول لأنه إن كان وجوب الوجود لازماً لتعينه كان الوجوب لازماً لماهية غيره أو صفة وذلك محال وإن كان عارضاً فهو أولى أن يكون لعله وإن كان ما تعين به". (١)

٢٨٢- "المعين، وهذا المعين، وسائر الجزئيات، فيلزم انحصاره في كل جزئي من جزئياته، وانحصاره في واحد يمنع وجوده في غيره، كما يمتنع وجود الجزئي في جزئي آخر، فكيف يكون منحصراً في جزئي مع انحصاره في جزئي آخر، فإن هذا جمع بين النقيضين مرات متعددة، بل لا ينحصر كثرة. فلو كان الآمدي ذكر هذا في هذا الموضوع، لعلم بطلان هذه الحجة التي حررها لأتباع **ابن سينا** في كتابيه الكبيرين، ولم يبين علتها، ولعرف حلها ولم يقتصر على معارضتها. وكذلك الرازي يحتج بمثل هذه كثيراً مع أنه ينقضها كثيراً، كما قال في ملخصه حكاية عن المتفلسفة: أما الكلي العقلي، فالمشهور أن الصورة الذهنية أي وجوده بما هو في الذهن فقط لا في الخارج قالوا في بيان ذلك إن الأمر الموصوف بالكلية موجود: إما في الذهن، وإما في الخارج، وإلا لكان عدماً صرفاً، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين، ومحال أن يكون موجوداً في الخارج، لأن كل موجود في الخارج فهو مشخص معين، ولا شيء من المشخص المعين مشترك فيه بين كثيرين، ينتج لا شيء من الموجود في الخارج بمشترك فيه بين كثيرين، وكل كلي مشترك فيه بين". (٢)

٢٨٣- "أنكروا وجود قائم بنفسه موجود لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه، ويزعمون أن نفي هذا من حكم الوهم والخيال التابع للحس، فإذا طولبوا بدليل يدل على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، كان ملجؤهم وغيائهم هي هذه الكليات، كما فزع إليها **ابن سينا** ومن أخذ ذلك عنه الرازي وأتباعه مثل الأصبهاني وغيره. قول **ابن سينا** في الإشارات عن الكليات قال **ابن سينا** في أول النمط الرابع الذي هو في الوجود وعلمه أنه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأن ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال وأن ما لا يتخصص بمكان أو بوضع بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم فلا حظ له في الوجود وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء إنك ومن يستحق أن يخاطب تعلمان أن هذه المحسوسات قد يقع عليها". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٥/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٨/٥

٢٨٤- "للأبدان كذلك تعرض الأمراض للنفوس مرض الشبهات والشهوات. وفي الحديث المأثور: إن الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات، ويجب العقل الكامل عند حلول الشهوات، رواه البيهقي مرسلًا، وزاد فيه بعضهم: ويجب السماحة، ولو بكف من تمرات، ويجب الشجاعة ولو على قتل الحيات. ولكن البراهمة أنكرت ما سوى هذا الموجود المحسوس، كما هو قول الطبيعية من الفلاسفة، وقول الفرعونية ونحوهم، وهذا هو المردود عليهم، وسيأتي بيان ذلك في حكاية الإمام أحمد مناظرتهم لجهنم، ويمكن أن البراهمة أو بعضهم قال مالا يمكن معرفته بالحس ألبته فهو ممتنع وهذا قول أكثر أهل الأرض من أهل الملل وغيرهم، وهو القول الذي أنكره **ابن سينا** وأراد إبطاله. لكن هؤلاء نوعان: منهم من أنكر مالا يحسه عموم الناس في الدنيا، حتى أنكر الملائكة والجن، بل وجحد رب العالمين سبحانه، فهؤلاء هم الكفار الدهرية المعطلة المحضة. **وابن سينا** وأمثاله يردون على هؤلاء لكن يردون عليهم أحياناً بحجج فاسدة. وهذا هو القسم الثاني، وهو إنكار الإنسان مالا يحس في الدنيا. وأما القسم الثالث، وهو أن الموجود هو ما يمكن الإحساس به، ولو في الآخرة، وأن ما أخبرت به الرسل من الغيب، كما أخبرت به عن الجنة والنار وعن الملائكة، بل وإخبارهم عن الله تعالى، هو مما يمكن معرفته بالحس، كالرؤية." (١)

٢٨٥- "والتركيب يقع عندهم كما ذكره **ابن سينا** وغيره، وذكره الغزالي عنهم في تهافت الفلاسفة وغيره على خمسة أنواع أحدها: تركيب الموجود من الوجود والماهية. والثاني: تركيب الحقيقة من الأمور العامة والخاصة: كالوجود العم، والوجوب الخاص. والثالث: تركيب الذات الموصوفة من الذات والصفات. والرابع: تركيب الذات القائمة بنفسها، المبينة لغيرها المشار إليها: من الجواهر المنفردة التي يقال إنها مركبة منها. والخامس: تركيبها من المادة والصورة التي يقال إنها مركبة منها. وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا أنه يمتنع وجود موجود قائم بنفسه: سواء كان واجباً أو ممكناً بدون ثبوت هذه المعاني التي سموها تركيباً وإن تسميتهم لذلك تركيباً غلط منهم. وإن قالوا: هو اصطلاح اصطلاحنا عليه فلا ترتفع بسبب غلط الغالطين وأوضاعهم اللفظية الحقائق الموجودة والمعاني العقلية. وأنه ليس في العقل ما يمنع ذلك بل العقل يصدق السمع الدال على إثبات صفات الله تعالى ومباينته لمخلوقاته، وأن العقل أثبت موجوداً واجباً بنفسه غنياً عما سواه وأما كون ذلك الموجود لا يكون إلا حياً عالماً قادراً، أو لا يكون إلا." (٢)

٢٨٦- "وجمهور العقلاء يخالفونهم في إثبات ذلك فضلاً عن تسميته تركيباً ولو سلم لهم ثبوت ما يدعونه لم تكن تسميته مركباً من اللغة المعروفة بل هو واضح اصطلاحاً عليه فإن الجسم الذي له صفات كالتفاحة التي لها لون وطعم وريح لا يعرف في اللغة المعروفة إطلاقاً كونها مركبة من لونها وطعمها وريحها ولا تسمية ذلك أجزاء لها ولا يعرف في اللغة أن يقال إن الإنسان مركب من الطول والعرض والعمق بل ولا أنه مركب من حياته ونطقه

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٤٢/٥

إلى أمثال ذلك من الأمور التي يسميها من أهل الفلسفة والكلام تركيباً إما غلطاً في المعقولات وإما اصطلاحاً انفردوا به عن أهل اللغات. فليس لهؤلاء أن ينفوا ما علم ثبوته بالشرع والدعاء ومضاهاة للمشركين والنصارى والصابئين الذين ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون﴾ التوبة: ٣١. وهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون وأبطلها القرآن رأيت من هؤلاء المتفلسفة نفاة الصفات **كابن سينا** ومن ضاهاهم في بعض الأمور". (١)

٢٨٧- "وكذلك التقدم، فإن تقدم الشرط على المشروط غير واجب، وأما تقدم الموجب على الموجب، والفاعل على المفعول، والعلة على المعلول، فلا ريب فيه عند جماهير العقلاء. ومعارضة الرازي لهم بالماهية الممكنة القابلة لوجودها، إذا قيل بتعددتها معارضة صحيحة وأما فرق المعارض له بأن الماهية في الواجب فاعلة للوجود فغلط فإن ماهية الواجب إذا قيل بمغايرتها لوجوده، ليست فاعلة لوجوده بل هي أيضاً قابلة لوجوده كالممكن لكن وجوده واجب مع هذا القبول. والقابل والمقبول كلاهما واجب بنفسه يمتنع عدمه، بخلاف الممكن، كما تقوله الصفاتية في الذات والصفات، وكما تقوله الفلاسفة فيما يدعون قدم ذاته ووجوده من الممكنات كالفلك، فإن **ابن سينا** وأتباعه يقولون: إن ماهيته محل لوجوده، وكلاهما قديم يمتنع عدمه، لكن وجوده بغيره، فإذا عقل هذا في الواجب بغيره، ففي الواجب بنفسه أولى إذا قيل إن نفسه محل لوجوده، وكلاهما واجب بماهيته ووجوده، يمتنع نفي واحد منهما. وبهذا يظهر الجواب عن النظم الذي حرره الآمدي فإن قوله إذا لم يتم تحقق مسمى واجب الوجود في كل من الشيئين إلا بما به التخصيص والامتنياز وجب افتقار مسمى واجب الوجود إلى أمر خارج عن المفهوم من اسمه، فلا يكون واجباً بذاته". (٢)

٢٨٨- "حيث حكى عنهم أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي وهذا لغلط منه حيث ظن أن الكلي الذي هو مورد التقسيم يكون ثابتاً مشتركاً في الخارج وهذا أصل للمنطقيين يخالفهم فيه أئمة الكلام بحسب ما فهمه من كلام أهل المنطق فغلط. والمقصود هنا أن قول أبي هاشم وأتباعه خير من قول **ابن سينا** وأما إذا كان الوجود هو الماهية ولا مشترك في الخارج، كما هو قول الأشعري وعمامة المثبتة للصفات، وهو الصواب، فلا يحتاج إلى هذا الجواب. وليس المراد أن ماهيته وجود مطلق مجرد كما يقوله **ابن سينا** وابن التومرت وغيرهما من الجهمية ولكن المراد أن حقيقته المختصة به، هي وجوده المختص به وليس ذلك وجوداً مطلقاً ولا مجرداً وكذلك يقول في كل موجود إن حقيقته المختصة به هي وجوده المختص به وقد ذكرنا هذا الجواب على تقدير مغايرة وجوده لماهيته لانه نافع في عامة ما يوردونه لنفي الصفات. كلام الإمام أحمد عن تعلق الصفات بذات الله تعالقال الإمام أحمد باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى فقلنا لم أنكرتم ذلك؟ قالوا إن الله لم". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٧/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٥/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٥٧/٥

٢٨٩- "أفضل بكلامه بشراً كثيراً وأتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية. تعليق ابن تيمية قلت: فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من مناظرة جهنم لأولئك السمنية، هم الذين يحكى أهل المقالات عنهم أنهم أنكروا من العلم ما سوى الحسيات، ولهذا سألوا جهنماً: هل عرفه بشيء من الحواس الخمس؟ فقال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ فإنهم لا يعرفون إلا المحسوس، وليس مرادهم أن الرجل لا يعلم إلا ما أحسه، بل لا يثبتون إلا ما هو محسوس للناس في الدنيا. وهؤلاء كالمعطلة الدهرية الطبائية من فلاسفة اليونان ونحوهم، الذين ينكرون سوى هذا الوجود الذي يشاهده الناس ويحسونه، وهو وجود الأفلاك وما فيها. هؤلاء الذين ذكر **ابن سينا** قولهم في إشاراته حيث قال قال: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه لكنك إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً. وهذا هو القول الذي أظهره فرعون، وإليه يعود عند التحقيق قول أهل الوحدة. لكن هؤلاء يعتقدون أنهم يثبتون الخالق، وأن وجوده". (١)

٢٩٠- "وجود المخلوق، فهم متناقضون. ثم إن جهنم بن صفوان رد عليهم كرد أرسطو **وابن سينا** وأمثالهم من المشائين على الطبيعيين منهم، وهؤلاء يثبتون وجوداً عقلياً غير الوجود المحسوس، ويعتقدون أنهم بهذا الرد أبطلوا قول أولئك، كما تقدم حكاية قول **ابن سينا** لما تكلم على الوجود وعلمه، وقال: قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس وأبطل هذا القول بإثبات الكليات وقد تقدم التنبيه على فساد هذه الحجة، وأن الكليات تكون في الأذهان لا في الأعيان. ومن لم يقر إلا بالمحسوس إنما نازع في الموجودات الخارجية، لم ينازع في المعقولات الذهنية، وإن نازع في ذلك حصلت الحجة عليه بإثبات المعقولات الذهنية فتبقى الوجودات الخارجية وهي الأصل. والحجة التي ذكرها أحمد عن الجهم انه احتج بها على السمنية، هي من أعظم حجج هؤلاء الثقة الحلولية منهم ونفاة الحلول والمباينة جميعاً فإن النفاة تارة يقولون بالحلول والاتحاد أو نحو ذلك وتارة يقولون لا مباين للعالم ولا داخل فيه. والشخص الواحد منهم يقول هذا تارة، وهذا تارة فإنهم في حيرة، والغالب على متكلميهم نفي الأمرين، والغالب على عبادهم وفقهائهم وصوفيتهم وعامتهم الحلول، فمتكلموهم لا يعبدون شيئاً ومتصوفتهم يعبدون كل شيء". (٢)

٢٩١- "يمكن الإشارة إليها ولا الإحساس بها بوجه من الوجوه، وليست داخل شيء من العالم ولا خارجة ولا مباينة له ولا حالة فيه فإنه من المعلوم أن المعقولات ما عقلها الإنسان، فهي معقولة العقل، وأظهر ذلك الكليات المجردة: كالإنسانية المطلقة، والحيوانية المطلقة، والجسم المطلق، والوجود المطلق، ونحو ذلك، فإن هذه من وجوده في العقل، وليس في الخارج شيء مطلق غير معين، بل لا يوجد إلا وهو معين مشخص، وهو المحسوس، وإنما يثبت العقلية المجردة في الخارج الغالطون من المتفلسفة كالفيتاغورية الذين يثبتون العدد المجرد،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٨/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٥

والأفلاطونية الذين يثبتون المثل الأفلاطونية، وهي الماهيات المجردة، والهيولى المجردة، والمدة المجردة، والخلاء المجرد. وأما أرسطو وأصحابه كالفارابي **وابن سينا** فأبطلوا قول سلفهم في إثبات مجردة عن الأعيان ولكن أثبتوها مقارنة للأعيان فجعلوا مع الأجسام المحسوسة جواهر معقولة كالمادة والصورة، وإذا حقق الأمر عليهم، لم يوجد في الخارج إلا الجسم وأعراضه، وأثبتوا في الخارج أيضاً الكليات مقارنة للأعيان، وإذا حقق الأمر عليهم لم يوجد في الخارج إلا الأعيان بصفاتها القائمة بها. وكذلك ما أثبتوه من العقول العشرة المفارقات، إذا الأمر عليهم لم يوجد لها وجود إلا في العقل لا في الخارج، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع. فهذا الذي ذكره الإمام أحمد من احتجاج جهم على السمنية الطبيعية بإثبات موجود عقلي، هو كحجة المشائين على الطبيعية، وما في". (١)

٢٩٢- "فهذا الذي وصفه الإمام أحمد وغيره من علماء السلف من كلام الجهمية هو كلام من وافقهم من القرامطة الباطنية والمتفلسفة المتبعين لأرسطو **كابن سينا** وأمثاله ممن يقول إنه الوجود المطلق أو المقيد بالقيود السلبية ونحو ذلك وهو حقيقة كلام القائلين بوحدة الوجود. ولهذا ذكر عنهم أنهم سلبوه كل ما يتميز به موجود عن موجود فسلبوه الصفات والأفعال وسائر ما يختص بوجود. ولما قالوا هو شيء لا كالأشياء علم الأئمة مقصودهم فإن الموجودين لا بد أن يتفقا في مسمى الشيء فإذا لم يكن هناك قدر اتفاقا فيه أصلاً لزم أن لا يكونا جميعاً موجودين وهذا مما يعرف بالعقل. ولهذا قال الإمام أحمد فقلنا إن الشيء الذي كالأشياء قد عرف أهل العقل إنه لا شيء فبين أن هذا مما يعرف بالعقل وهذا مما يعلم بصريح المعقولات. ولهذا كان قول جهم المشهور عنه الذي نقله عنه عامة الناس أنه لا يسمى الله شيئاً لأن ذلك بزعمه يقتضي التشبيه لأن اسم الشيء إذا قيل على الخالق والمخلوق لزم اشتراكهما في مسمى الشيء وهذا تشبيه بزعمه". (٢)

٢٩٣- "الطريقة داود وأمثاله من نفاة القياس أصحاب الظاهر، قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم، مع أنه لا يثبت علماً هو صفة، ويزعم أن أسماء الله، كالعليم والقدير ونحوهما، لا تدل على العلم والقدرة، وينتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذماً عظيماً، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات. ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعة أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنة والحديث من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك. ثم المتفلسفة الدهرية، كالفارابي **وابن سينا** يزعمون أن العقل يحيل معاد الأبدان، فيجب تقديم العقلية على دلالة السمع، ويخاطبون من أقر بالمعاد من المعتزلة وموافقيهم في نفي ذلك، بما تخاطب به المعتزلة المثبتة الصفات، ويقولون لهم: قولنا في نصوص المعاد كقولكم في نصوص الصفات". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٠/٥



٢٩٤- "قلت: وهذا مبني على توحيد **ابن سينا** ومن وافقه من الفلاسفة، المتضمن نفي الصفات. وجماهير العقلاء من المسلمين واليهود والنصارى، والفلاسفة القدماء والمتأخرين، يقدحون في موجب هذا الدليل. وليس هو طريق أرسطو وقدماء الفلاسفة، ولا طريقة ابن رشد وأمثاله من المتأخرين. بل هذا المسلك عند جمهور العالم من أعظم الأقوال فساداً في الشرع والعقل. وأما المسلك الأول فهو أيضاً عند جمهور أهل الملل وجمهور الفلاسفة باطل مخالف للشرع والعقل. والمسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو قديمة أو ممكنة وحادثه، وهو مبني على تماثل الأجسام، وهو باطل عند أكثر العقلاء، وهو مبني على مقدمتين: إحداهما: أن اختصاص كل جسم بما له من الصفات لا يكون إلا لسبب منفصل. والثانية: أن ذلك السبب لا يكون إلا مخصصاً ليس بجسم. قلت: وهاتان المقدمتان قد عرف نزاع العقلاء فيها، وما يرد عليهما من النقض والفساد، ومخالفة أكثر الناس لموجبهما. (١)

٢٩٥- "فإذا قلتم للملاحدة: إثبات المعاد معلوم بالاضطرار من دين الرسول. قلنا لكم: وإثبات الصفات والعلو والأفعال معلوم بالاضطرار من دين الرسول. وقد تقدم من كلام الملاحدة، **كابن سينا** ونحوه، ما يبين ذلك، وكل من تدبر كلام السلف والأئمة في هذا الباب، علم أن الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمة من جملة الملاحدة الزنادقة. ولهذا لما صنف الإمام أحمد ما صنفه في ذلك سماه الرد على الزنادقة والجهمية وكذلك ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بكتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجهمية. وقال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وقال يوسف بن أسباط، وابن المبارك: أصول البدع أربعة: الشيعة والخوارج والمرجئة والقدرية. قيل: والجهمية فقالوا: ليست الجهمية من أمة محمد. ونقل مثل ذلك عن الزهري أنه قال: ليس الجعدي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم. كلام الدارمي في كتاب الرد على الجهمية وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الرد على الجهمية: (٢)

٢٩٦- "وكذلك النصارى تعظم ما هو من هذا الباب وهكذا الفلاسفة تجد أحدهم إذا سمع أئمتهم يقولون: الصفات الذاتية والعرضية والمقوم والمقسم والمادة والهيولى، والتركيب من الكم والكيف، وأنواع ذلك من العبارات، عظمها قبل أن يتصور معانيها، ثم إذا طلب معرفتها لم يكن عنه في كثير منها إلا التقليد لهم. ولهذا كان فيها من الكلام الباطل المقرون بالحق ما شاء الله، ويسمون عاقلات، وإنما هي عندهم تقليديات، قلدوا فيها ناساً يعلمون أنهم ليسوا معصومين، إذا بين لأحدهم فسادها لم يكن عنده ما يدفع ذلك، بل ينفي تعظيمه المطلق لرؤوس تلك المقالة، ثم يعارض ما تبين لعقله فيقول: كيف يظن بأرسطو **وابن سينا** وأبي الهذيل، أو أبي علي الجبائي ونحو هؤلاء أن ينفي عليه مثل هذا؟ أو أن يقول مثل هذا؟. وهو مع هذا يرى أن الذين قلدوا المعصوم الذي لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٣/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٢/٥

ينطق عن الهوى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤] ، قد بخسوا أنفسهم حظها من العقل والمعرفة والتمييز، ورضوا بقبول قول لا يعلمون". (١)

٢٩٧- "القدح في أصل الشرع - إنما يصح منهم هذا الكلام إذا أقروا بصحة الشرع بدون المعارض، وذلك بأن يقرروا بنبوة الرسول، وبأنه قال هذا الكلام، وبأنه أراد به كذا، وإلا فمع الشك في واحدة من هذه المقدمات، لا يكون معهم عن الرسول من الخير ما يعلمون به تلك القضية المتنازع فيها بدون معارضة العقل، فكيف مع معارضة العقل، أما النبوة: فمن لم يعلم أن الرسول عالم بهذه القضية التي أخبر بها، وأنه معصوم أن يقول فيها غير الحق، لم يمكن أن يعلم حكمها بخبره، فمتى جوز أن يكون غير عالم مع خبره بها، يجوز عليه أن يخطئ فيما يخبر به عن الله واليوم الآخر أو أن يكذب، لم يستفد بخبره علماً، ومن كانت النبوة عنده مكتسبة، من جني نبي الفلاسفة، وأن خاصة النبي قوة ينال بها العلم، وقوة يتصرف بها في العلم، وقوة تجعل من المعقولات في نفسه خيالات ترى وتسمع، فتكون تلك الخيالات ملائكة الله وكلامه، كما يقول ابن سينا وأتباعه من المتفلسفة - لم يمكنه أن يجزم بأن الرسول عالم بما يقوله، معصوم أن يقول غير الحق، فكيف إذا كان يقول: إن الرسول قد يقول ما يعلم خلاف. فهؤلاء يمتنع أن يستفيدوا بخبر الرسول علماً، فكيف يتكلمون في المعارضة؟ وكذلك من لم يعلم ثبوت الأخبار لم يتكلم في حصول العلم بموجبها". (٢)

٢٩٨- "وكذلك من قال: إن الدليل السمعي لا يعلم به مراد المتكلم، كما يقول الرازي ومتبعوه الذين يزعمون أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، فهؤلاء ليس عندهم دليل شرعي يفيد العلم بما أخبر به الرسول، فكيف يعارضون ذلك المعقول. وكذلك أيضاً من عرف أن معقولاتهم التي يعارضون بها الشرع باطلة، امتنع أن يعارض بها دليلاً ظنياً عنده، فضلاً عن أن يعارض بها دليلاً يقينياً عنده، ولهذا كان الذين صرحوا بتقديم الأدلة العقلية على الشرعية مطلقاً، كأبي حامد والرازي ومن تبعهم، ليس فيهم من يستفيد من الأنبياء علماً بما أخبروا به، إذا لم يكونوا مقرين بأن الرسول بلغ البلاغ المبين المعصوم، بل إيمانهم بالنبوة فيه ريب: إما لتجويز أن يقول خلاف ما يعلم، كما يقول ابن سينا وأمثاله، وإما لتجويز أن يكون لا علماً بذلك، كما تقوله طائفة أخرى، وإما لأنه جائز في النبوة - لم يجزم بعد بأن النبي معصوم فيما يقوله، وأنه بلغ البلاغ المبين، فلا تجد أحداً ممن يقدم المعقول مطلقاً على خبر الرسول إلا وفي قلبه مرض في إيمانه بالرسول، فهذا محتاج أولاً إلى أن يعلم أن محمداً رسول الله الصادق المصدق، الذي لا يقول على الله إلا الحق، وأنه بلغ البلاغ المبين، وأنه معصوم عن أن يقره الله على خطأ فيما بلغه وأخبر". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣١٦/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٤١/٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٤٢/٥

٢٩٩- "الوجه الثامن والثلاثونقال: إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم ما بين للناس أصول إيمانهم، ولا عرفهم علماً يهتدون به، في أعظم أمور الدين، وأجل مقاصد الدعوة النبوية، وأجل ما خلق الخلق له، وأفضل ما أدركه الخلق وحصلوه وانتهوا إليه، بل إنما بين لهم الأمور العملية، فإذا كان كذلك فمن المعلوم أن من علمهم وبين لهم أشرف القسمين، وأعظم النوعين، كان ما أتاهم به أفضل مما أتاهم به من لم يبين إلا القسم المفضول والنوع المرجوح. وحينئذ فمذهب النفاة للصفات ليس من أئمتته أحد من خيار هذه الأمة وسابقيها، وإنما أئمتهم الكبار: القرامطة الباطنية من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، ومن يوافق هؤلاء من ملاحدة الفلاسفة، وملاحدة المتصوفة القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد، **كابن سينا**، والفارابي، وابن عربي، وابن سبعين، وأمثال هؤلاء. ثم من امثل هؤلاء كأئمة الجهمية: مثل الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وأبي الهذيل العلاف، وأبي إسحاق النظام". (١)

٣٠٠- "فإذا كان الحق هو قول النفاة، ولم يتكلموا إلا بما يدل على نقيضه، كانوا - مع أنهم لم يهدوا الخلق ويعلموهم الحق عند النفاة، - قد لبسوا عليهم ودلسوا، بل أضلوهم وجهلوهم وأخرجوهم إلى الجهل المركب، وظلمات بعضها فوق بعض: إما من علم كانوا عليه وإما من جهل بسيط، أو حيروهم وشككهم وجعلوهم مذبحين لا يعرفون الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال، إذ كانوا ما تكلموا به عارضوا به طرق العلم العقلية والكشفية. فعند هؤلاء كلام الأنبياء وخطابهم في أشرف المعارف وأعظم العلوم يمرض ولا يشفي، ويضل ولا يهدي، ويضر ولا ينفع، ويفسد ولا يصلح، ولا يركي النفوس ويعلمها الكتاب والحكمة، بل يدسي النفوس ويوقعها في الضلال والشبهة، بل يكون كلام من يسفست تارة ويبين أخرى، كما يوجد ف كلام كثير من أهل الكلام والفلسفة، كابن الخطيب، **وابن سينا**، وابن عربي، وأمثالهم خيراً من كلام الله وكلام رسله، فلا يكون خير الكلام كلام الله، ولا أصدق الحديث حديثه، بل يكون بعض قرآن مسيلمة الكذاب، الذي ليس فيه كذب في نفسه، وإن كانت نسبته إلى الله كذب، ولكنه مما لا يفيد كقوله: الفيل وما أدراك ما الفيل، له زلوم طويل، إن ذلك من خلق ربنا". (٢)

٣٠١- "يسمعه الخطاب الذي أراد به خلاف ظاهره، إلا إذا أخطر بباله العقلي المعارض. فلما قلت له: هذا مبني على قاعدة الحسن والقبح، وأيضاً فالتفريط من المكلف، كما تقدم إيراده. فيقال لكم هنا كذلك: هذا مبني على قاعدة الحسن والقبح، وأيضاً فالتفريط من المكلف، لأنه لما اعتقد في الأدلة السمعية أنها تفيد اليقين، وهي لا تفيد اليقين، كان مفراطاً، فكان جزمه بمدلول خبر الشارع مطلقاً تفريط منه، مع تجويزه أن يريد بخطابه خلاف ظاهره. فإن سلكوا طريقة أخرى: وهو أنه لا يحتج بالسمع على شيء من المسائل العلمية، وقالوا: المعاد ونحوه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم، كما علم وجوب الصلاة، وأجابوا به **ابن سينا**،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٩/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٦٤/٥

وكان هذا أيضاً جواباً لأهل الإثبات، فإن إثبات الأسماء والصفات، والأفعال معلوم بالضرورة، بل وإثبات لعلو أيضاً. ومنشأ الضلال قوله: (لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما دل عليه الدليل السمعي) وإثبات هذا التقدير هو الذي أوقعكم في هذه المحاذير، فكان ينبغي لكم أن تعلموا أن هذا التقدير يجب نفيه قطعاً، وأنه يمتنع أن يقوم دليل قاطع عقلي مخالف للدليل السمعي". (١)

٣٠٢- "إذا قلت: إن العقل دل على أنه باطل، كان الشأن في المقدمات التي يبنى عليها ذلك، وتلك المقدمات أضعف في الفطرة من هذه المقدمات، فكيف يدفع الأقوى بالأضعف. الثامن: أن المثبتين قالوا: بل المقدمات المعارضة لهذا الحكم هي من الوهم والخيال الباطل، مثل إثبات الكليات في الخارج، وتصور النفي والإثبات المطلقين ثابتين في الخارج، وتصور الأعداد المجردة ثابتة في الخارج، فإن هذه المتصورات كلها لا تكون إلا في الذهن، ومن اعتقد أنها ثابتة في الخارج فقد توهم وتخيل ما لا حقيقة له، وجعل هذا التوهم والخيال الباطل مقدمة في دفع القضايا البديهية. التاسع: أن يقال: لا نسلم أن في الفطرة قضايا تستلزم نتائج تناقض ما حكمت به أو لا كما يدعونه، فإن هذا مبني على أن المقدمات المستلزمة ما يناقض الحكم الأول مقدمات صحيحة، وليس الأمر كذلك، كما سنبينه إن شاء الله تعالى، فإن هذه المقدمات هي النافية لعلو الله على خلقه ومباينته لعباده، والمقدمات المستلزمة لهذا ليست مسلمة، فضلاً عن أن تكون بديهية. الوجه العاشر: أن الذين جعلوا هذه القضايا من حكم الوهم الباطل هم طائفة من نفاة الصفات الجهمية، من المتكلمين والمتفلسفة، ومن تلقى ذلك عنهم، وهذا معروف في كتب **ابن سينا** ومن اتبعه من أهل المنطق". (٢)

٣٠٣- "وكثير من أهل المنطق، كابن رشد الحفيد وغيره، يخاف **ابن سينا** فيما ذكره في هذا الباب من الإلهيات والمنطقيات، ويذكر أن مذهب الفلاسفة المتقدمين بخلاف ما ذكره، وأما الأساطين قبله فالنقل عنهم مشهور بخلافهم في هذا الباب. كلام **ابن سينا** في الإشارات عن الخيال والوهميات المقصود أن هذا الكلام عامة من تكلم به من المتأخرين أخذوا من **ابن سينا**. ومن تدبر كلامه وكلام أتباعه فيه وجده في غاية التناقض والفساد، فإنه قال في (إشارته) التي هي كالمصحف لهؤلاء المتفلسفة الملحدة - لما ذكر مواد القياس، وتكلم عن القضايا من جهة ما يصدق بها وذكر أن: أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجري مجراهم أربعة: مسلمات، ومظنونات وما معها. ومشتبهات بغيرها، ومتخيلات. قلت: المتخيلات هي مواد القياس الشعري، والمشتبهات هي مواد السوفسطائي، وما قبل ذلك هو مواد البرهان والخطابي والجدلي. قال: والمسلمات: إما معتقدات، وإما مأخوذات. والمعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها، والمشهورات". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٩/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩/٦

٣٠٤- "للمعقول، لأن المعقولات أمور كلية تتناول هذا المعين وهذا المعين، سواء كان جوهرًا قائمًا بنفسه، أو معنى في الجوهر والحس الباطن والظاهر، لا يتصور إلا أموراً معينة فلا منافاة بينهما، فالحس الظاهر يدرك الأعيان المشاهدة وما قام بها من المعاني الظاهرة كالألوان والحركات، والذي سموه الوهم جعلوه يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي لا تدرك بالحس الظاهر، كالصدقة والعداوة ونحو ذلك، والتخيل هو بمثل تلك المحسوسات في الباطن، ولهذا جعلوا الإدراكات ثلاثة: الحس والتخيل والعقل. قال ابن سينا: (والشيء يكون محسوساً عندما يشاهد، ثم يكون متخيلاً عند غيبته بتمثل صورته في الباطن، كزيد الذي أبصرته مثلاً، إذا غاب عنك فتخيلته، وقد يكون معقولاً عندما يتصور من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً لغيره. وهو عندما يكون محسوساً تكون غشيته غواش غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته، مثل: أين، ووضع وكيف، ومقدار بعينه، لو". (١)

٣٠٥- "الغريبة، التي لا تلزم ماهيته عن ماهيته، فهو معقول لذاته، ليس يحتاج إلى عمل يعمل به، يعده لأن العقل ما من شأنه أن يعقله، بل لعله في جانب ما من شأنه أن يعقله). قلت: هذا الكلام هو من أصول أقوالهم، ومنه وقعوا في الاشتباه والالتباس، حتى صاروا في ضلال عظيم. الرد المفصل على كلام ابن سينا فإنه يقال: قوله: (وقد يكون معقولاً عندما يتصور من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً لغيره). أتعني به أن ذلك الإنسان المعقول الذي يكون لهذا وهذا، وهو شيء ثابت في الخارج، هو بعينه لهذا المعين، ولهذا المعين، مغاير للإنسان المعين، ولصفاته القائمة به؟ أم تعني به الإنسان المعقول الكلي الثابت في العقل، الذي يتناول المعينات تناول اللفظ العام لمفرداته؟ فإن أردت الأول فهذا باطل لا حقيقة له، ونحن نعلم بالضرورة أن هذا الإنسان المعين ليس فيه شيء من الإنسان المعين الآخر، بل كل". (٢)

٣٠٦- "وثانيها: أن يحصل فيه أحد الموضعين دون الآخر، فيكون مانعاً من الشركة، ولكنه لا يتوقف على الوجود الخارجي، وهو التخيل. فإني إذا شاهدت زيداً ثم غاب، فإني أتخيله على ما هو عليه من الشخصية، فنفس ما تخيلته يمنع من الشركة، وأما هذا الإدراك فإنه لا يتوقف على وجود المدرك في الخارج، فإني يمكنني أن أتخيله بعد عدمه. وثالثهما: أن يخلو عن الموضعين جميعاً، فلا يكون مانعاً من الشركة، ولا موقوفاً على وجود المدرك في الخارج، وهو المسمى بالإدراك العقلي). تعليق ابن تيمية عود لمناقشة ابن سينا قلت: فقد بينوا أن الإدراك العقلي هو ما لا يمنع الشركة، ولا يشترط فيه وجود المدرك من خارج. ومعلوم أن هذا هو إدراك الكليات الثابتة في العقل. وإذا كان كذلك، فقله: (وهو عندما يكون محسوساً تكون غشيته غواش غريبة عن ماهيته، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته) كلام يستلزم أن يكون في الخارج شيئان: أحدهما: ماهية مجردة عن المحسوسات،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٦

والثاني: محسوسات غشيت تلك الماهية المجردة المعقولة الثابتة في الخارج، وهذا باطل يعلم بطلانه بالضرورة من تصور ما يقول". (١)

٣٠٧- "الإحساس به، فلا يجوز إثبات إمكان وجود ذلك بناء على وجود هذه المجردات، لأن ذلك دور قبلي، وهو ممتنع. والمقصود أن في كلامهم ما يقتضي أنه ليس في المعقولات إلا ما يعقله العاقل في نفسه، مثل العلم الكلي، وقد يدعون ثبوت هذه المعقولات في الخارج فيتناقضون، وهذا موجود في كلام أكثرهم، يقولون كلهم: الكليات وجودها في الأذهان لا في العيان، ثم يقول بعضهم: إن الكليات تكون موجودة في الخارج، ولهذا كثيراً ما يرد بعضهم على بعض في هذا الموضوع، وهو من أصول ضلالتهم ومجازاتهم. وكلامهم في المعقولات المجردة من هذا النمط، وليس لهم دليل على إثباتها، وإذا حرر ما يجعلونه دليلاً لم تثبت إلا أمور معقولة في الذهن. واسم (الجوهر) عندهم يقال على خمسة أنواع على: العقل، والنفس، والمادة والصورة، والجسم، وهم متنازعون في واجب الوجود: هل هو داخل في مسمى (الجوهر) على قولين، فأرسطو وأتباعه يجعلونه من مقولة الجوهر، وابن سينا وأتباعه لا يجعلونه من مقولة الجوهر، وإذا حرر ما يثبتونه من العقل والنفس والمادة والصورة، لم يوجد عندهم إلا ما هو معقول في النفس أو ما هو جسم، أو عرض قائم بجسم، كما قد بسط في موضعه". (٢)

٣٠٨- "فهذه القضية الكلية عقلية، وإن كانت حكماً على الأمور الوهمية الخيالية. وكذلك إذا قلت: كل صداقة فإنها ضد العداوة فهذا حكم بما في عقل كل الأفراد التي هي وهمية. وكذلك إذا قلنا: كل محسوس فإنه جزئي، فهذه قضية كلية عقلية تتناول كل حسي. ومعلون أنه كل ما كان الحكم أعم كان أقرب إلى العقل. فقولنا: كل موجود قائم بنفسه فإنه يشار إليه، وكل موجودين فإما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحابين، من أعم القضايا وأشملها، فكيف تكون من الوهميات التي لا تكون إلا جزئية. وحينئذ فقولهم: إن حكم الوهم والخيال قد يناقض حكم العقل، بمنزلة قولهم: إن حكم الحس قد يناقض حكم العقل، وبمنزلة قولهم: إن حكم العقل يناقض حكم العقل، وليس الكلام في الحس والوهم والخيال والعقل إذا كان فاسداً عرضت له آفة، فإن هذا لا ريب في إمكان تناقض أحكامه، وإنما الكلام في الحس المطلق وتوابعه مما سموه توهاً وتخيلاً. كلام آخر لابن سينا في الإشارات أيضاً فقد قال ابن سينا في مقامات العارفين: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعتري المستبصر". (٣)

٣٠٩- "تارة، وتستعمل بمعنى الظن تارة، ولم ينقل أنها تستعمل بمعنى اليقين، وهم يستعملونها في تصور يقيني، وهو تصور المعاني التي ليست بمحسوسة ولا ريب في ثبوتها، كعداوة الذئب للنعجة، وصداقة الكبش لها، وهو في لغة العرب يقال في هذه المعاني: تصورتها وعملتها وتحققها وتيقنتها وتبينتها، ونحو ذلك من الألفاظ

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٧/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٠/٦



الدالة على العلم، ولا يقال: توهمتها، وإلا إذا لم تكن معلمه، فاصطلاحهم مضاد معروف في لغة العرب، بل وفي سائر اللغات. وإذا كان كذلك، فلإدراك الصحيح، الذي يسمونه هم توهماً وتخيلاً، هو نوع من التصور والشعور والمعرفة. كلام **ابن سينا** في إثبات القوة الوهمية وتعليق ابن تيمية عليه يوضح ذلك أنهم قالوا في إثبات القوة الوهمية: كما قال **ابن سينا**: (الحيوانات ناطقها وغير ناطقها - تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس، مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس، وإدراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس: إدراكاً جزئياً: يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده، فعندك قوة هذا شأنها، وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بما غير الحافظ للصورة). " (١)

٣١٠- "فقد تبين أن هذه القوة تدرك معاني غير محسوسة وغير متأدية في الحس، ففرق بينها وبين الحسية والخيالية بأن الخيالية إدراك ما تأدى من الحس. وقد فسر الشارحون ما دل عليه كلامه فقالوا هذا بيان إثبات الوهم والحافظة: أما الوهم فقوة يدرك الحيوان بها معاني جزئية لم تتأد من الحواس إليها، كإدراك العداوة والصدقة والموافقة والمخالفة في أشخاص جزئية، فإدراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها، وكونها مما لا يتأدى من الحواس، دليل على مغايرتها للحس المشترك، ووجودها في الحيوانات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقة. قالوا: وقد يستدل على ذلك أيضاً بأن الإنسان ربما يخاف شيئاً يقتضي عقله الأمن منه كالموتى، وما يخالف عقله فهو غير عقله. وقال **ابن سينا** في إشارات: (كل ملتذ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك هو بالقياس إليه خير، ثم لا يشك أن الكمالات وإدراكاتها متفاوتة، فكمال الشهوة مثلاً أن يتكيف العضو). " (٢)

٣١١- "من المعاني التي لا تدرك بالحس والخيال، ثم يكون حبه وبغضه، لحل ذلك المعنى تبعاً لحبه وبغضه ذلك المعنى، فالشاة إذا توهمت أن في الذئب قوة تنافرها أبغضته، والتيس إذا توهم أن في الشاة قوة تلائمه أحبها، فهذه القوة هي التي تدرك المحبوبات والمكروهات، من المعاني القائمة بالمحسوسات، وهي التي يحصل بها الرجاء والخوف، فيرجو حصول المحبوب، ويخاف حصول المكروه، ولهذا علقوا الرجاء والخوف بها، كما تقدم من كلامهم، وجعلوا كمالها في التكيف بمحنة ما ترجوه أو تذكره، وقالوا: إن خوف الإنسان من الموتى ونحوهم هو بهذه القوة. وعلى هذا فكل حب وبغض ورجاء وخوف لما لم يحسه الحيوان بحسه الظاهر فهو بهذه القوة. كلام **ابن سينا** في الشفاء عن قوة الوهم لهذا عظموا شأنها، فقال **ابن سينا** في شفاؤه في القوة المسماة بالوهم: (هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فصلاً كالحكم العقلي، ولكن حكماً تخيلياً مقروناً بالجزئية وبالصورة الحسية، وعنه تصدر أكثر الأفعال الحيوانية). " (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٥/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٧/٦

٣١٢- "غير محسوس في المحسوس، وهو إدراك ما ينافيه، وهو ميل الأجنبي إلى امرأته، وميل امرأته إليه. وكذلك المرأة إذا وجدت مع زوجها امرأة أخرى فظنت أن بينهما اتصالاً وحصلت لها الغيرة، فالغيرة إنما تحصل بهذه القوة، فإن الغيرة من باب كراهة المؤذي وبغضه، وهو من جنس إدراك العداوة فيما يغار منه، كما أن الرجل يميل إلى أبيه وأمه وزوجته لما يستشعره من محبتهم ومودتهم، وإدراك ما منهم من المحبة والمودة هو أيضاً عندهم وهم، لأنه إدراك في المحسوس بما ليس بمحسوس، وهو الولاية التي بينهما، كما قالوا في إدراك التيس معنى الشاة، وإذا رأى إنسان امرأة أجنبية فقد يدرك منها أنها تميل إليه، فيكون كإدراك التيس معنى في الشاة، وقد يدرك منها أنها تنفر عنه، فيكون كإدراك الشاة معنى في الذئب، وهذا باب واسع. والمقصود أن يجمع بين هذا وبين ما قاله **ابن سينا** في مقامات العارفين وهو خاتمة مصحفهم، وقد قال الرازي: (هذا الباب أجل ما في هذا الكتاب، فإنه رتب علم الصوفية ترتيباً ما سبقه إليه من قبله، ولا يلحقه من بعده). وأقره الطوسي على هذا الكلام وقال: (قد ذكر الفاضل". (١)

٣١٣- "وقد تقدم أقوالهم في الوهم ومعناه عندهم والقضايا الوهمية، والمقصود أن يجمع بين النظر في ذلك، وبين ما ذكره في مقامات العارفين الذي هو أجل ما عندهم، وكثير منه أو أكثره، كلام جيد، ولكن الاختصار عليه وحده مع ما عندهم، لا يوجب نجاة النفوس من العذاب، فضلاً عن حصول السعادة لها، ولكن كل ما قالوه-هم وغيرهم- من حق مقبول، ويتبين من ذلك الحق وغيره بطلان ما يناقضه من الباطل الذي قالوه أيضاً. عود إلى كلام **ابن سينا** في مقامات العارفين في الإشاراتقال **ابن سينا**: (العارف يريد الحق الأول لا شيء غيره، ولا يؤثر شيئاً على عرفانه. وتعبده له فقط، ولأنه مستحق للعبادة، ولأنها نسبة شريفة إليه، لا رغبة ولا لرغبة، وإن كانتا، فيكون المرغوب فيه، أو المهروب عنه هو الداعي، وفيه المطلوب، ويكون الحق ليس الغاية، بل الوسطة إلى شيء غيره، وهو الغاية، وهو المطلوب دونه). تعليق ابن تيمية فيقال: هذا الذي قاله من كون الحق تعالى عند العارف هو المراد المعبود لنفسه، لا يراد لغيره، فيكون هو الوسطة إلى ذلك الغير، ويكون ذلك الغير هو الغاية - كلام صحيح، وهو مبادئ ما يتكلم". (٢)

٣١٤- "**وابن سينا** والفلاسفة، وإن كانوا يردون على هؤلاء كما يرد عليه أئمة الدين، فهم أقرب إلى الحق من **ابن سينا** وأتباعه، كما سنبينه إن شاء الله تعالى. وقال طائفة من النظائر: إن الإرادة لا تتعلق إلا بمعدوم محدث، وهو ما يراد أن يفعل، فأما القديم الواجب بنفسه فلا تتعلق به الإرادة. وقالوا: قول القائل: (أريد الله) أي: أريد عبادته، ونحو ذلك. وقال آخرون: بل الإرادة تتعلق بنفس القديم الواجب بنفسه، كما نطق به النصوص. والتحقيق أنه لا منافاة بين القولين، فإن كون الشيء محبوباً لذاته مراداً لذاته: هو أن المحب المرید لم يطلب إرادته لما سواه، بل كان هو أقصى مراده، وإنما يكون الشيء مراداً محبوباً لما للمحب المرید في الاتصال

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥٥/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٩/٦

بذلك من السرور واللذة، إذ المحبة لا تكون إلا لما يلائم المحب، فما يحصل عند ذكره ومعرفته والنظر إليه من اللذة هو مطلوب المحب المرید المحب لذاته". (١)

٣١٥- "وبين أن تكون الغاية كون هذا يحب هذا محبة عبودية وذل. ولهذا قالوا: (الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة)، ولهذا كان مطلوب هؤلاء إنما هو نوع من العلم والقدرة الذي يحصل لهم به شرف، فمطلوبهم من جنس مطلوب فرعون، بخلاف الخنفاء الذين يعبدون الله محبة له وذلك له. وهم أيضاً لا يثبتون معرفة تحصيل بها النجاة والسعادة بعد الموت، بل المعروف عندهم وجود مطلق أو مقيد بالسلوب، ولا يثبتون بعد الموت تجدد نظر إليه، إذ المفارقات عندهم ليس فيها حركة أصلاً، لا من الناظر ولا من المنظور إليه، وهو خلاف ما دلت عليه الدلالة الشرعية والعقلية. فصل تابع كلام **ابن سينا** في الإشارات عن مقامات العارفين قال: (إشارة: المستحيل بوسيط الحق مرحوم من وجه، فإن لم يطعم لذة البهجة به، فيستطعمها إنما معارفته مع الذات". (٢)

٣١٦- "وذلك أنه عظم من يعبد الحق لذاته، وعبادة الحق تعالى لذاته أصل عظيم، وهو أصل الملة الخنيفية، وأساس دعوة الأنبياء، لكن هذا حاصل فيما جاءت به الرسل، لا في طريق الصحابة، فإن أصحابه لا يعبدون الله، بل ولا يحبونه أصلاً، بل ولا يطيعونه، وإنما العبادات عندهم رياضة للنفوس لتصل إلى علمهم الذي يدعون أنه كمال النفس، والكمال عندهم في التشبه به لا في أن يكون محبوباً مراداً. ولهذا لم يتكلم أحد منهم في مقامات العارفين بمثل هذا الكلام الذي تكلم به **ابن سينا**، وهو أراد أن يجمع بين طريقهم وطريق العارفين أهل التصوف، فأخذ ألفاظاً مجملة، إذا فسر مراد كل واحد منها، تبين أن القوم من أبعد الناس عنه محبة الله وعبادته، وأنهم أبعد عن ذلك من اليهود والنصارى بكثير كثير. ولهذا يظهر فيهم من إهمال العبادات والأوراد والأذكار والدعوات، ما لا يظهر في اليهود والنصارى، ومن سلك منهم مسلك العبادات فإن لم يهده الله إلى حقيقة دين الإسلام، وإلا صار آخر أمره ملحداً من الملاحدة، من جنس ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما. وأيضاً فإنه استحققر ما وعد الناس به في الآخرة من أنواع النعيم، وطلب تزهيد الناس فيما رغبهم الله فيه، وهو مضادة للأنبياء، وهو في الحقيقة منكر لوجود ذلك، كما هو في الحقيقة منكر لوجود محبة الله ومعرفته والنظر إليه، وإنما الذي أثبتته من ذلك خيال، كما أن الذي أثبتته من لذة المعرفة إنما هو مجرد كونه عالماً معقولاً موازياً للعالم". (٣)

٣١٧- "الموجود، وظن أنه بهذا تحصل اللذة التي يسعد بها في الآخرة، وينجو بها من العذاب، وهذا ضلال عظيم. وقد أعرض الرازي عن الكلام على هذا فلم يمدحه ولم يذمه، وأما الطوسي فمدحه عليه، لأنه ملحد من جنسه والكلام على هؤلاء مبسوط في موضعه. فصل: تابع كلام **ابن سينا** في مقامات العارفين وتعليق ابن تيمية عليهم قال (إشارة: أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة، وهو ما يعترى المستبصر باليقين

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٦٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٧

البرهاني، أو الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى، فيتحرك سره إلى القدس لينال من روح الاتصال، فما دامت درجته هذه فهو مريد. إشارة: ثم إنه يحتاج إلى الرياضة، والرياضة متوجهة إلى ثلاثة أغراض: الأول: تنحية ما دون الحق من مستن الإيثار. الثاني: تطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة لتنجذب قوى التوهم والتخيل". (١)

٣١٨- "الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله، وأشدّهم فجوراً وتعدياً لحدود الله، وانتهاكاً لمحرمة، ومخالفة لكتابة ولرسوله، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع. عود إلى مناقشة كلام **ابن سينا** عن الوهم حيث نذ فنقول قوله: (إن القضايا الوهمية كاذبة). إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولاً، فتلك عندهم ليست من قضايا الوهم. وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات، فتلك صادقة عنده لا كاذبة، وهي لا تعارض الكليات. وقوله: (إن الوهم الإنساني يقضي بما قضاءً شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها). فيقال له: هذا يقتضي تمكّنها من الفطرة، وثبوتها في النفس، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها، وهذا يقتضي صحتها وثبوتها، لا ضعفها وفسادها. وأما قوله: (لأن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم). فيقال له: إن أردت بالوهم التابع للحس ما سمّيته وهماً، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية، فلا ريب أن". (٢)

٣١٩- "وهذا مذهب أئمة الجهمية، فإنهم يثبتون موجوداً مطلقاً يمتنع وجوده في الخارج، **فابن سينا** وأتباعه يقولون: هو وجود مطلق بشرط نفي جميع الأمور الثبوتية، وهو أبلغ الأقوال في كونه معدوماً، وآخرون يقولون: هو مطلق بشرط نفي الأمور الثبوتية والسلبية، لا بشرط شيء من الأمور الثبوتية والسلبية كما يقول هذا وهذا طائفة من ملحدة الباطنية ومن وافقهم من الصوفية. ومن المعلوم أن الوجود المشروط فيه نفي هذا وهذا ممتنع، فكيف بالمشروط فيه النفي؟ فإن ما اشترط فيه العدم كان أولى بالعدم مما لم يشترط فيه وجود ولا عدم، ومما اشترط فيه نفي الوجود والعدم جميعاً؟ وهذا هو المطلق بشرط الإطلاق. وهم يقرّون في منطقهم ما هو متفق عليه بين العقلاء من أن المطلق بشر الإطلاق لا وجود له في الخارج، ويقرّرون أن الفصول المميزة بين موجودين لا بد أن تكون أموراً وجودية لا تكون عدمية، وهم لا يميزون الوجود الواجب عن الوجود الممكن إلا بأمور عدمية، ومن ظن أن مذهب **ابن سينا** إثبات وجود خاص بمنزلة الوجود المشروط". (٣)

٣٢٠- "الكلية أشار إليه. والقضايا الكلية تارة يكون لجزئياتها وجود في الخارج، وتارة تكون مقدورة في الأذهان، لا وجود لها في الأعيان، وهذا كثيراً ما يقع فيها الغلط والالتباس. وليس المقصود الأول بالعلم إلا علم ما هو ثابت في الخارج، وأما المقدورات الذهنية فتلك بحسب ما يخطر للنفوس من التصورات، سواء كانت حقاً

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٧٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٨٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٦/٩٦

أو باطلاً، وما يثبت هؤلاء النفاة من إثبات موجود لا يمكن الإشارة إليه، ولا هو داخل العالم ولا خارجه عند التأمل والتدبر نبين أنه من المقدرات الذهنية، لا من الموجودات العينية. وغير أن **ابن سينا** وأتباعه م المنطقيين، مثل أبي البركات صاحب المعبر وغيره، لم يخرجوا هذه القضايا التي سماها **ابن سينا** (وهيات) من الأوليات البديهيات، كما أخرجها **ابن سينا**، وما أظن صاحب المنطق أرسطو أخرجها أيضاً. وأما قوله: (وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من". (١)

٣٢١- "والمشهورات: إما من الواجبات، وإما من التأديبات الصلاحية، وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية، وإما خليات وانفعالات، وإما استقرايات، وهي: إما بحسب الإطلاق، وإما بحسب صناعة. قلت: ليس هذا موضع بسط القول.... قال **ابن سينا**: (وأما القضايا الوهمية فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاء شديد القوة، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق الحس لا يقبله الوهم، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات، ولم تكن محسوسة، ولم يكن". (٢)

٣٢٢- "التي تثبت ذلك ليست مسلمة عندها، بل لا يمكن عندها تسليم ما يستلزم نقيض ذلك، فإنه قدح في الضروريات بالنظريات. وأيضاً فالوهم عندهم إنما يتصور معاني جزئية، وهذه القضايا كلية، فامتنع أن يكون وهمية. وأيضاً فما يثبت به وجود هذه الموجودات قضايا سوفسطائية، كما بين في موضعه. وأما قوله: (وهذه الوهيات، لولا مخالفة السنن الشرعية لها، لكانت تكون مشهورة وإنما تثلم في شهرتها الديانات الحقيقية والعلوم الحكمية). فيقال له: هذا من أصدق الدليل على صحتها، وذلك أن هذه مشهورة عند جميع الأمم الذين لم تغير فطرتهم، وعند جميع الأمم المتبعين لسنن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من المسلمين واليهود والنصارى، وإنما يقدح فيها المبتدعة من أهل الديانات، كالمعتزلة ونحوهم. **وابن سينا** لما كان من أتباع القرامطة الباطنية، وهو يعاشر أهل الديانات المبتدعين من الرافضة والمعتزلة، أو من فيه شعبة من ذلك،". (٣)

٣٢٣- "وهؤلاء يقولون: إن الله ليس فوق العرش، لم تكن هذه مشهورة عند هؤلاء. ومن المعلوم باتفاق هؤلاء وغيرهم، أن الأنبياء لم يقدحوا في هذه القضايا، ولا أخبروا بما يناقضها، بل أخبر الأنبياء كلها توافق هذه القضايا. والقرآن والتوراة والإنجيل فيها من الموافق لهذه القضايا ما لا يحصىه إلا الله. وكذلك في الأخبار النبوية والآثار السلفية، بل لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم قول يناقض إثبات هذه القضايا. **وابن سينا** وأمثاله مقرون بان الكتب الإلهية إنما جاءت بما يوافق مذهب المثبتة للصفات والعلو، بما لا يناقض ذلك، وهم يسمون ذلك تشبيهاً، ويقولون: الكتب الإلهية إنما جاءت بالتشبيه، ويجعلون هذا مما احتجوا به، كما قد

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠١/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠٣/٦

حكينا كلامه في ذلك، وأنه احتج بذلك على هؤلاء الذين وافقوه على نفي الصفات والعلو. وقال: إذا كان هذا التوحيد حق، والأنبياء لم تخبر به بل بنقيضه، فكذلك في أمر المعاد، فكيف يزعم من هذا أن السنن الشرعية والديانات الحقيقة منعت هذه أن تكون مشهورة. فعلم أن المانع لشهرتها هو قول لم يوجد عن الأنبياء وأتباع الأنبياء، وأن شهرتها إنما امتنعت بين هؤلاء الذين ابتدعوا قولاً ليس مشروطاً". (١)

٣٢٤- "وهذا منتهى ما عند ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة، ولهذا كان كمال الإنسان عندهم أن يصير عالماً معقولاً موازياً للعالم الموجود، ويجعلون النعيم والعذاب أمرين قائمين بالنفس، من جملة أعراضها لا ينفصل شيء من ذلك عنها، وقد بينا بعض ما في هذا القول من الضلال في غير هذا الموضع. ولهذا جعل في منطق العلوم اليقينية العقلية هي هذه العقليات، ونفى أن تكون المشهورات العملية من اليقينيات، ونفى أن يكون ما يثبت الموجودات الحسية الغائبة من اليقينيات، وسمى هذه وهميات، فبإنكاره هذا أنكر الموجودات الغائبة عن إحساس أكثر الناس في هذه الدنيا، فلم يصدق بالموجودات الغائبة، ولا بكثير مما يشاهد في هذا العالم من الملائكة والجن وغير ذلك، وبإنكاره المشهورات أن تكون يقينية أنكر موجب القوة العملية في النفس التي بها تستحسن ما ينفعها من الأعمال، وتستقبح ما يضرها، فأخرج الأعمال التي لا تكمل النفس إلا بها من أن تكون يقينية، كما أخرجها من أن تكون من الكمال، ولم يجعل كمال النفس إلا مجرد علم مجرد، لا حب معه لله تعالى في الحقيقة، وإنما الأعمال عندهم لأجل إعداد النفس لنيل ما يظنونه كمالاً من العلم. وهذا العلم الذي يدعونه غالبه جهل، وما فيه من العلم فليس علماً". (٢)

٣٢٥- "ومن لا أتباع ومريدون، وله ولأصحابه سلطان ودولة، ومعرفة ولسان وبيان، حتى أدخلوا معهم من ذوي السلطان والقضاة والشيوخ والعامة، ما كان دخولهم في ذلك سبباً لانتقاص الإسلام، ومصيره أسوأ من دين النصارى والمشركين، لولا ما من الله به من نصر الإسلام عليهم، وبيان فساد أقاويلهم، وإقامة الحجة عليهم، وكشف حقائق ما في أقوالهم من التلبيس، الذي باطنه كفر وإلحاد، لا يفهمه إلا خواص العباد. والمقصود هنا أن الحلولية إذا أراد النفاة للمباينة والحلول جميعاً - من متكلمة الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية، كابن سينا والرازي وأبي حامد وأمثالهم - أن يردوا عليهم حجة عقلية تبطل قولهم لم يمكنهم ذلك كما تقدم، بل يلزم من تجويزهم إثبات وجود لا داخل العالم ولا خارجه تجويز قول الحلولية، ولهذا لا تجد في النفاة من يرد على الحلولية رداً مستقيماً، بل إن لم يكن موافقاً لهم كان معهم بمنزلة المخنث، كالرافضي مع الناصبي، فإن الرافضي لا يمكنه أن يقيم حجة على الناصبي الذي يكفره علناً أو يفسقه، فإنه إذا قال للرافضي: بماذا علمت أن علياً مؤمن ولي الله من أهل

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٤/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١١/٦



الجنة قبل ثبوت إمامته، وهذا إنما يعلم بالنقل، والنقل إما متواتر وإما آحاد. فإن قال له الرافضي: بما تواتر من إسلامه ودينه وجهاده وصلاته وغير ذلك من عباداته". (١)

٣٢٦- "المحل، وهو قول النجارية وكثير من الجهمية، وقول من يقول بالحلول الخاص كالنصاري وغيرهم. الثاني: أنه بتقدير أن يكون الحلول مستلزماً للافتقار، فأنت لم تثبتوا غناه عما سواه، فإن طريقة الرازي والآمدي وأمثالهما في إثبات الصانع، هي طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود، وهذه الطريقة لا تدل على إثبات موجود قائم بنفسه واجب الوجود. وإن قيل: إنما تدل على ذلك، فلم تدل على أنه مغاير للعالم، بل يجوز أن يكون هو العالم. ومن طريقهم قال هؤلاء بوحدة الوجود، فإن طريقته المشهورة: أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، الممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين. وهذا القدر يدل على أنه لا بد من وجود واجب، ومن قال: كل موجود واجب فقد وفي بموجب هذه الحجة، ومن قال: إن الوجود الواجب مع الممكن كالصورة مع المادة أو كالوجود مع الثبوت، فقد وفي بموجب هذه الحجة، بل لا يمكنهم إثبات لوجود واجب مغاير للممكن إن لم يثبتوا أن في الوجود ما هو ممكن يقبل الوجود والعدم. وهم يدعون أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم قد يكون قديماً أزلياً، ولا يمكنهم إقامة دليل على ثبوت الإمكان بهذا الاعتبار. ولهذا لما احتاجوا إلى إثبات الإمكان استدلوا بأن الحادث لا بد له محدث، وأن الحوادث مشهودة". (٢)

٣٢٧- "قالوا: بل وجود الموجود وحصول الحاصل مقصده واختياره. فقولك لو كان قاصداً إلى إيجاد الموجود، إن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بدون قصده فهذا ممنوع، وإنما يستقيم هذا إذا ثبت أن الأزلي لا يمكن أن يكون مراداً مقصوداً، وهو أول المسألة، وإن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بقصده، فهذا هو المدعي، فكأنك قلت: لو كان مقصوداً لأزلي موجوداً بقصده لكان موجوداً بقصده، وإذا كان هذا هو المدعي، فلم قلت: إنه محال: ولكن يلزم هؤلاء على هذا التقدير أن لا يكون فرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار، وهم يقولون: إن أريد بالموجب الذات أنه لم يزل فاعلاً، فهذا لا يمنع كونه مختارات على هذا التقدير، وإن أريد به ما يلزمه موجباً ومعلوله، فهذا أيضاً لا يمنع كونه مختاراً أيضاً على هذا التقدير. وهذا القسم باطل بلا شك، سواء سمي موجباً أو مختاراً، لأن ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء من الحوادث، فإن موجباً إذا كان لازماً له - ولازم اللازم لازم - كانت جميع الموجبات لوازم قديمة، فلا يكون شيء من المحدثات صادراً عنه ولا عن غيره، إذ القول في كل ما يقدر واجباً كالقول فيه، فيلزم أن لا يكون للحوادث فاعل. ولا ريب أن هذا لازم للفلاسفة الدهرية الإلهيين وغيرهم، كأرسطو والفارابي **وابن سينا**، لزوماً لا محيد عنه، وأن قولهم يستلزم أن". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٣/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٩/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩٠/٦

٣٢٨- "وافقه من الخوارج، ومتأخري الشيعة، وتأخري الأشعرية. وللمعتزلة والفلاسفة فيها قولان. بل وهذا هو المنقول عن أكثر الفلاسفة أيضاً، كما ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد، وهو من أتبع الناس لمقالات المشائين: أرسطو وأتباعه، ومن أكثر الناس عناية بها، وموافقة لها، وبياناً لما خالف فيه **ابن سينا** وأمثاله لها، حتى صنف كتاب تحافت التهافت وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة، ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنفه في تحافت الفلاسفة، مع أن في كلام أبي حامد من الموافقة للفلاسفة في مواضع كثيرة ما هو معروف، وإن كان يقال: إنه رجع عن ذلك واستقر أمره على التلقي من طريقة أهل الحديث، بعد أن أيس من نيل مطلوبه من طريقة المتكلمين والمتفلسفة والمتصوفة أيضاً. فالمقصود أن ابن رشد ينتصر للفلاسفة المشائين - أرسطو وأتباعه - بحسب الإمكان، وقد تكلمنا على كلامه وكلام أبي حامد في غير هذا الموضع، وبيننا صواب ما رده أبو حامد من ضلال المتفلسفة، وبيننا ما تقوى به المواضع التي استضعفوها من رده بطرق أخرى، لأن الرد على أهل الباطل لا يكون مستوعباً إلا إذا اتبعت السنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق السنة من وجه وخالفها من وجه، طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه السنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه من تلك المقدمات المخالفة للسنة. وقد تدبرت عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم، فوجدته إنما تكون حجة الباطل قوية لما تركوه من الحق الذي". (١)

٣٢٩- "أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه، فيكون ما تركوه من ذلك الحق من أعظم حجة المبطل عليهم، ووجدت كثيراً من أهل الكلام الذين هم أقرب إلى الحق ممن يردون عليه، يوافقون خصومهم تارة على الباطل، ويخالفونهم في الحق تارة أخرى، ويستطيّلون عليهم بما وافقهم عليه من الباطل، وبما خالفهم فيه من الحق، كما يوافق المتكلمة النفاة للصفات - أو لبعضها كالعلو وغيره - لمن نفى ذلك من المتفلسفة وينازعونهم في مثل بقاء الأعراض، أو مثل تركيب الأجسام من الجواهر المنفردة، أو وجوب تناهي جنس الحوادث ونحو ذلك. والمقصود هنا أن ابن رشد نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة، وقرر ذلك بطرقهم العقلية التي يسمونها البراهين، مع أنه يزعم أنه لا يرتضي طرق أهل الكلام، بل يسميها هو وأمثاله من الفلاسفة الطرق الجدلية، ويسمون المتكلمين أهل الجدل، كما يسميهم بذلك **ابن سينا** وأمثاله، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي الشمولي الذي ذكروه في المنطق إلى: برهاني وخطابي، وجدلي، وشعري، وسوفسطائي، زعموا أن مقاييسهم في العلم الإلهي من النوع البرهاني، وأن غالب مقاييس المتكلمين إما الجدلي وإما من الخطابي، كما يوجد هذا في كلام هؤلاء المتفلسفة، كالفارابي و**ابن سينا** ومحمد بن يوسف العامري". (٢)

٣٣٠- "ويتظاهرون بخلاف شرائع الإسلام، وهو في نفي الصفات أسوأ حالاً من المعتزلة وأمثالهم، بمنزلة إخوانه الفلاسفة الباطنية، حتى أنه يجعل العلم هو العالم، والعلم هو القدرة، وهو مع موافقته **لابن سينا** على نفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢١١

الصفات، يبين فساد طريقته التي احتج بها وخالف بها قدماء الفلاسفة، وهو أن ما يشهد به الوجود من الموجود الواجب يمتنع كونه موصوفاً لأن ذلك تركيب، ووافق أبا حامد - مع تشنيعه عليه - على أن استدلال **ابن سينا** على نفي الصفات بأن وجوب الوجود مستلزم لنفي التركيب، المستلزم لنفي الصفات - طريقة فاسدة، واختار طريقة المعتزلة، وهي أن ذلك تركيب، والمركب يفتقر إلى مركب، وهي أيضاً من نمط تلك في الفساد. وكذلك أيضاً زيف طريقهم التي استدلو بها على نفي التجسيم: زيف طريقة **ابن سينا** وطرق المعتزلة والأشعرية بكلام طويل، واعتمد هو في نفي التجسيم على إثبات النفس الناطقة، وأنها ليست بجسم، فيلزم أن يكون الله ليس بجسم. ولا ريب أن هذه الحجة أفسد من غيرها، فإن الاستدلال على نفي كون النفس جسماً أضعف بكثير من نفس ذلك في الواجب، والمنازعون له في النفس أكثر من المنازعين له في ذلك، لكن مما يطعمه، ويطمع أمثاله في ذلك ضعف مناظرة أبي حامد لهم في مسألة النفس، فإن أبا حامد بين فساد أدلتهم التي استدلو بها على نفي كون الواجب ليس بجسم، وبين أنه لا حجة لهم على ذلك، وغنما الحجة على ذلك طريق". (١)

٣٣١- "والمفلسفة، الذين يوافقون ما ذكره من أقوالهم، يذمون لما اعتصم به من دين الإسلام ووافقه في الكتاب والسنة، كما يفعل ذلك ابن رشد الحفيد هذا، وابن الطفيل صاحب رسالة حي بن يقظان، وابن سبعين، وابن هود، وأمثالهم. وهؤلاء وأمثالهم يعظمون ما وافق فيه الفلاسفة، كما يفعل ذلك صاحب خلع النعلين وابن عربي صاحب الفصوص، وأمثالهم ممن يأخذ المعاني الفلسفية يجرها في قوالب المكاشفات والمخاطبات الصوفية، ويقتدي في ذلك بما وجدته من ذلك في كلام أبي حامد ونحوه. وأما عوام هؤلاء فيعظمون الألفاظ الهائلة مثل: لفظ الملك، والملكوت، والجبروت، وأمثال ذلك مما يجدونه في كلام هؤلاء وهم لا يدرون هل أراد المتكلم بذلك ما أراد الله ورسوله، أم أراد بذلك ما أرادته الملاحدة **كابن سينا** وأمثاله". (٢)

٣٣٢- "والمقصود هنا أن ابن رشد هذا مع اعتقاده أقوال الفلاسفة الباطنية - لا سيما الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم الذين لهم التصانيف المعروفة في الفلسفة - ومع أن قول ابن رشد هذا في الشرائع من جنس قول **ابن سينا** وأمثاله من الملاحدة، من أنها أمثال مضروبة لتفهيم العامة ما يتخيلونه في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وأن الحق الصريح الذي يصلح لأهل العلم، فإنما هو أقوال هؤلاء الفلاسفة، وهذه عند التحقيق منتهاها التعطيل المحض، وإثبات وجود مطلق لا حقيقة له في الخارج غير وجود الممكنات، وهو الذي انتهى إليه أهل الوحدة والقائلون بالحلول والاتحاد، كابن سبعين وأمثاله ممن حقق هذه الفلسفة ومشوا على طريقة هؤلاء المتفلسفة الباطنية من متكلم ومتصوف، ومن أخذ بما يوافق ذلك من كلام أبي حامد وأمثاله، وزعموا أنهم يجمعون بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية، كما زعم ذلك أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من هؤلاء الملاحدة. وابن رشد هذا، مع خبرته بكلام هؤلاء وموافقته لهم، يقول: إن جميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٣٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٤١

والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك، وقرر ذلك بطريق عقلية من جنس تقرير ابن كلاب والحرث المحاسبي، وابن العباس القلانسي، والأشعري،". (١)

٣٣٣- "أعظم من إنكاره للثاني، فإن كان الأول مقبولاً وجب قبول الثاني وإن كان الثاني مردوداً وجب رد الأول، فلا يمكن منازعو هؤلاء أن ييطلوا قولهم مع إثباتهم لموجود قائم بنفسه، لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه. وما ذكره ابن رشد من أن: هذه الصفة - صفة العلو - لم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله تعالى حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الشريعة - كلام صحيح، وهو يبين خطأ من يقول: إن النزاع في ذلك ليس إلا مع الكرامية والحنبلية، وكلامه هذا أصح مما زعمه **ابن سينا** حيث ادعى أن السنن الإلهية منعت الناس عن شهرة القضايا التي سماها (الوهميات) مثل أن: كل موجود فلا بد أن يشار إليه، فإن تلك السنن ليست إلا سنن المعتزلة والرافضة والإسماعيلية ومن وافقهم من أهل البدع ليست سنن الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين. وما نقله ابن رشد عن هذه الأمة فصحيح، وهذا مما يرجع أن نقله لأقوال فلاسفة أصح من نقا **ابن سينا**. ولكن التحقيق أن الفلاسفة في هذه المسألة على قولين وكذلك في مسألة ما يقوم بذاته من الأفعال وغيرها من الأمور، للفلاسفة في ذلك قولان". (٢)

٣٣٤- "والرازي إذا قال: (اتفق الفلاسفة) فإنما عنده ما في كتاب **ابن سينا** وذويه. وكذلك الفلاسفة الذين يرد عليهم أبو حامد إنما هم هؤلاء. ولا ريب أن مسائل الإلهيات كالنبوات ليس لأرسطو وأتباعه فيها كلام طائل. أما النبوات فلا يعرف له فيها كلام، وأما الإلهيات فكلامه فيها قليل جداً. وأما عامة كلام الرجل فهو في الطبيعيات والرياضيات، ولهم كلام في الروحانيات من جنس كلام السحرة والمشركون. وأما كلامهم في واجب الوجود نفسه، فكلام قليل جداً مع ما فيه من الخطأ، وهم لا يسمونه واجب الوجود، ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن، وإنما فعل هذا **ابن سينا** وأتباعه، ولكن يسمونه المحرك الأول والعلة الأولى، كما قد بسط أقوالهم في موضع آخر. وعلم ما بعد الطبيعة عندهم هو العلم الناظر في الوجود ولواحقه، وتلك الأمور كلية عامة مطلقة تتناول الواجب وغيره. وبعض كلامهم في ذلك خطأ وبعضه صواب، وغالبه تقسيم لأجناس الجواهر والأعراض، ولهذا كانوا نوعين: نوعاً نظارين مقسمين للكليات، ونوعاً متأهلين بالعبادة والزهد على أصولهم أو جامعين بين الأمرين كالسهروردي والمقتول، وأتباع ابن سبعين، وغيرهم". (٣)

٣٣٥- "وأما كلامهم في نفس العلة الأولى فقليل جداً، ولهذا كانوا على قولين: منهم من يثبت موجوداً واجباً مباحيناً للأفلاك، ومنهم من ينكر ذلك، وحجج مثبتي ذلك على نفاته منهم حجج ضعيفة، وقدمائهم كأرسطو كانوا يستدلون بأنه لا بد للحركة من محرك لا يتحرك، وهذا لا دليل عليه بل الدليل يطله. **وابن سينا**

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٥/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٦

سلك طريقته المعروفة، وهو الاستدلال بالوجود على الواجب، ثم دعواه أن الواجب لا يجوز أن يتعدد ولا تكون له صفة وهذه أيضاً طريقة ضعيفة ولعلها أضعف من طريقة أولئك، أو نحوها، أو قريبة منها. وإذا كان كلام قدمائهم في العلم بالله تعالى قليلاً كثيراً الخطأ، فإنما كثر كلام متأخريهم لما صاروا من أهل الملل، ودخلوا في دين المسلمين واليهود والنصارى، وسمعوا ما أخبرت به الأنبياء من أسماء الله وصفاته وملائكته وغير ذلك، فأحبوا أن يستخرجوا من أصول سلفهم ومن كلامهم ما يكون فيف موافقة لما جاءت به الأنبياء لما رأوا في ذلك من الحق العظيم الذي لا يمكن جحده، والذي هو أشرف المعارف وأعلاها، فصار كل منهم يتكلم بحسب اجتهاده، فالفارابي لون، وابن سينا لون، وأبو البركات صاحب المعبر لون، وابن رشد الحفيد لون، والسهروردي المقتول لون وغير هؤلاء ألوان آخر. وهم في هواهم بحسب ما تيسر لهم من النظر في كلام أهل". (١)

٣٣٦- الملل. فمن نظر في كلام المعتزلة والشيعة، كابن سينا وأمثاله، فكلامه لون، ومن خالط أهل السنة وعلماء الحديث، كأبي البركان وابن رشد فكلامه لون آخر أقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول من كلام ابن سينا. لكن قد يخفى ذلك على من يمعن النظر، ويظن أن قول ابن سينا أقرب إلى المعقول، كما يظن أن كلام المعتزلة والشيعة أقرب إلى المعقول من كلام الأشعرية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام، ومن نظار أهل السنة والجماعة. ومن المعلوم - بعد كمال النظر واستيفائه - أن كل من كان إلى السنة وإلى طريق الأنبياء أقرب كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح، كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح، لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاقد، لا تناقض وتعارض. وما ذكره ابن رشد في اسم المكان يتوجه من يسلم له مذهب أرسطو، وأنا المكان هو السطح الداخل الحاوي للمماس للسطح الخارج المحوي. ومعلوم أن من الناس من يقول: إن للناس في المكان أقوالاً آخر، منهم من يقول: إن المكان هو الجسم الذي يتمكن غيره عليه ومنهم من يقول: إن المكان هو ما كان تحت غيره وإن لم يكن ذلك متمكناً عليه ومنهم من يزعم أن المكان هو الخلاء وهو أبعاد. والنزاع في هذا الباب نوعان: أحدهما معنوي، كمن يدعي وجود مكان هو جوهر قائم بنفسه ليس هو الجسم، وأكثر العقلاء ينكرون ذلك". (٢)

٣٣٧- "كلام أبي نعيم الأصبهاني ي عقيدته وقال قبله الحافظ أبي نعيم الأصبهاني المشهور، صاحب التصانيف المشهورة كحلية الأولياء وغيرها في عقيدته المشهورة عنه: (طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، فما اعتقدوه اعتقدناه. فما اعتقدوه أن الأحاديث التي تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش، واستواء الله عليه يقولون بها ويثبتونها، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه وأن الله بائن عن خلقه، والخلق بائون منه، لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سماواته من دون أرضه). كلام أبي أحمد الكرخي في عقيدته وقال الشيخ أبو أحمد الكرخي، الإمام المشهور في أثناء المائة الرابعة، في العقيدة التي ذكر أنها

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٦

اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي العقيدة التي كتبها للخليفة القادر بالله، وقرأها على (الناس، وجمع الناس عليها، وأقرتها طوائف أهل السنة، وكان قد استتاب من خرج عن السنة من المعتزلة والرافضة ونحوهم، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة. وكان حينئذ قد تحرك ولاية الأمور لإظهار السنة لما كان الحاكم المصري وأمثاله من أئمة الملاحدة قد أنتشر أمرهم، وكان أهل **ابن سينا** وأمثالهم". (١)

٣٣٨- "فصل الوجه الثالث من كلام الرازي في الأربعينوأما الوجه الثالث: فبقوله (إن الخيال والوهم لا يمكنهما أن يستحصرا لأنفسهما صورة وشكلاً، ولا للقوة الباصرة وغيرها من القوى). كلام **ابن سينا** في الإشاراتفهذه الحجة من جنس حجة **ابن سينا** على ذلك فإنه قال في إشارته في الحجة الثانية: (لو كان موجوداً بحيث يدخل في الوهم والحس، لكان الحس والوهم يدخل في الحس والوهم، ولكان العقل - الذي هو الحكم الحق - يدخل في الوهم. ومن بعد هذه الأصول، فليس شيء من العشق، والخجل، والوجل، والغضب، والشجاعة، والجبن، مما يدخل في الحس والوهم، وهي من علائق الأمور المحسوسة، فما ظنك بموجودات، إن كانت خارجة الذوات عن درجة المحسوسات وعلائقها). الرد عليه من وجوه: الوجه الأول أن يقال: الوهم والخيال والقوة الباصرة، وغير ذلك من". (٢)

٣٣٩- "عالم بالكمالات، وقالوا: إن العلم بالشيء عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم، وقالوا: إن صورة المعلومات موجودة في ذات الله تعالى، حتى **ابن سينا** قال: إن تلك الصفة إذا كانت غير داخلية في الذات، بل كانت م لوازم الذات.. ومن كان هذا مذهباً له كيف يمكنه أن ينكر الصفات؟ وفي الجملة فلا فرق بين الصفاتية وبين الفلاسفة، إلا أن الصفاتية يقولون: إن الصفات قائمة بالذات، والفلاسفة يقولون: إن هذه الصور العقلية عوارض متقومة بالذات والذي تسميه الصفاتية صفة يسميه الفيلسوف عارضاً، والذي يسميه الصفاتي قياماً، يسميه الفيلسوف قواماً وتقوماً، فلا فرق إلا بالعبارة، وإلا فلا فرق في المعنى). الوجه الرابع أن يقال: (إذا كان لفظ: التحيز والانقسام". (٣)

٣٤٠- "وهذه هي التي ذكر الأشعري أنها طريقة الفلاسفة، ومن اتبعهم من القدرية، وذكر أنها مبتدعة مذمومة في الدين، لم يسلكها السلف الصالح، وذكر أنها خطيرة مبتدعة، وأنه لا حاجة إليها. قال الرازي: والثاني: (الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع تعالى). قال: (وهذه عمدة الفلاسفة). قلت: هذه طريقة **ابن سينا** ومن وافقه، ليست طريقة قدماء الفلاسفة. وهي مبنية على أصلهم الفاسد في التوحيد ونفي الصفات، الذين بين الناس فساده وتناقضهم فيه، وهو طريقة التركيب الذي يقولون: إن المتصف بالصفات مركب، والمركب مفتقر

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٧٧/٦

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٦/٦



إلى أجزائه، قد تكلمنا عليها في مواضع. قال الرازي: (والمسلك الثالث: الاستدلال بإمكان الصفات على وجود الصانع سواء كانت الأجسام واجبة أو ممكنة، قديمة أو حادثة). (١).

٣٤١- "الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدوث، بل يجعل الحدوث دليلاً على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبت به هو الإمكان الذي يثبته **ابن سينا**، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكناً يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً. **وابن سينا** وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبيننا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود. الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالاً بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة الجوهر الفرد. وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة الجوهر الفرد، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض. (٢).

٣٤٢- "وقد قابلهم في ذلك طائفة من المتفلسفة، **كابن سينا** وأمثاله، فجعلوا الصور كلها جواهر، كما جعل أولئك الصور كلها أعراضاً. وذلك أن هؤلاء المتفلسفة نظروا في المصنوعات: كالخاتم، والدرهم، والسيف، والسريز، والبيت، والثور، ونحو ذلك مما يؤلفه الآدميون ويصورونه، فوجدوها مركبة من مادة كالفضة، ويسمونها أيضاً الهيولى، والهيولى في لغتهم معناه المحل، وتصرفهم فيه بحسب عرفهم الخاص، كتصرف متكلمي العرب في اللغة المعربة، فهذه المصنوعات مركبة من مادة هي المحل، ومن صورة وهي الشكل الخاص، وهذا نظر صحيح. ثم زعموا أن صور الحيوان والنبات والمعدن لها مادة هي هيولاهما كذلك، وأن النار والهواء والتراب لها أيضاً مادة هي هيولاهما. ومنهم من قال: جميع الأجسام لها مادة مشتركة هي هيولاهما، وجعلوا الهيولى ثلاث مراتب. صناعية وطباعية وكلية، وتنازعوا: هل تنفرد المادة الكلية عن الصور، فتكون الهيولى مجردة عن الصور؟ على قولين: وإثبات هذه المادة المجردة يذكر عن شيعة أفلاطون، وإنكار ذلك قول أصحاب أرسطو. (٣).

٣٤٣- "والملاحدة المنكرون للعماد تعود شبههم كلها إلى ما ينفي علم الرب تعالى أو قدرته أو مشيئته أو حكمته. ونفي العي يثبت هذه الصفات، فتنتفي أصول شبههم. فالفلاسفة الإلهيون الذين هم أشهر هذه الطوائف بالحكمة والنظر والعلم - رهط الفارابي **وابن سينا** وأمثالهما - عمدتهم في إنكار المعاد هو اعتقادهم قدم العالم،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٠/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٧

وأن الفاعل علة تامة موجبة بالذات، لا يختلف فعلها، فلا يجوز أن يتغير العالم لأجل ذلك. وهؤلاء في كلامهم من نفي قدرته وعلمه ومشئته ما هو مبسوط في غير هذا الموضع. ومن أيسر ذلك أنهم في الحقيقة ينكرون أن يكون خالقاً للمحدثات. وإذا كان قد عرف بضرورة العقل أن المحدثات، وما فيها من التخصيص والإتقان والحكمة، دل على الخالق العليم القدير الحكيم، علم فساد قول هؤلاء، فإن قولهم يستلزم أن تكون المحدثات كلها حدثت بلا محدث، لأن العلة القديمة التامة التي جعلوها الأول لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها، فلا يكون شيء من الحوادث معلولاً لها، فلا يكون مفعولاً لها، ولا يجوز أن تكون الحوادث معلولة لعلّة أخرى تامة موجبة بذاتها، لأن القول في تلك". (١)

٣٤٤- "العلّة كالقول في هذه، ولا يجوز أن يكون صدرت عن ممكن لا علة له، لأن الممكن لا يكون موجوداً بنفسه، بل لا بد له من موجد - سمي علة أو لم يسم - ولا يجوز أن يكون صدرت عن ممكن بنفسه، لأن كون ذلك الممكن محدثاً لها أمر ممكن محدث. فلا بد له من محدث، فإذا استحال على أصولهم صدور الحوادث عن العلة التامة الواجبة بواسطة أو غير واسطة، فقد تعذر صدورها عن ممكن لا موجب له، وعن موجب لا يستند فعله إلى الواجب بنفسه، لزم على قولهم أن لا يكون لها فاعل. ووجه الحصر أن يقال: محدث الحوادث: إما أن يكون هو الواجب بنفسه، بوسط أو بغير وسط، أو غير الواجب بنفسه. وما ليس بواجب بنفسه فهو الممكن. والممكن إما أن يكون له موجد، وإما أن لا يكون. والثاني ممتنع. والأول نفس إحداثه للمحدثات أمر حادث ممكن، فلا بد له من موجد. فتبين أن المحدثات لا بد لها من محدث، يكون واجباً بنفسه، ولا يكون علة تامة مستلزمة لمعلولها، وهذا يبطل أصل قولهم. وهذا قول حذاقهم - **كابن سينا** وأمثاله - الذين يقولون: إنه صدر عن موجب بالذات. ويحكى هذا القول عن برقلس. وأما أرسطو وأتباعه فعندهم الأول لا يوجب شيئاً ولا يفعل شيئاً، بل". (٢)

٣٤٥- "وهذا قول أكثر المعتزلة والأشعرية وغيرهم: يقرون بالصانع المحدث من غير تحديد سبب حادث، ولهذا قامت عليهم الشناعات في هذا الموضع، وقال لهم الناس: هذا ينقض الأصل الذي أثبتتم به الصانع، وهو أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح، فإذا كانت الأوقات متماثلة، والفاعل على حال واحدة، لم يتجدد فيه شيء أزلاً وأبداً، ثم اختص أحد الأوقات بالحدوث فيه، كان ذلك ترجيحاً بلا مرجح. فقول أولئك الدهرية وقول محمد بن زكريا الرازي وأمثاله في إحالة الحدوث على تعلق النفس بالهيولى وأمثال ذلك، كل ذلك ينزع إلى أصل واحد، وهو إثبات حدوث حادث بلا سبب حادث. والفلاسفة القائلون بقدم العالم، كأرسطو **وابن سينا** وأمثالهما، جعلوا هذا حجة على القائلين بحدوث العالم، لكن قولهم تضمن هذا وما هو أقبح منه، فإنهم زعموا أن الحوادث كلها تحدث عن علة تامة قديمة مستلزمة لمعلولها، لا يتأخر عنها شيء من معلولها، كما

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٨٥/٧

يقوله **ابن سينا** وأمثاله: إن الأول يحرك المتحركات، بمعنى أنها تتحرك للتشبه به، لا أنه أبداع حركتها، كما أنها لم يدعها عندهم، فلزم من". (١)

٣٤٦- "من باب الاستدلال بقياس الدلالة، لا من باب العلة التي هي المؤثرة في عدمه في الخارج، والله أعلم. وأيضاً فالمعلوم بالبدئية هو أن ترجيح أحد المتماثلين من كل وجه على نظيره لا يكون إلا بمرجح، كما ذكره من أن كفتي الميزان لا تترجح إحداها على الأخرى إلا بمرجح، وأن هذا معلوم بصريح العقل. وإذا كان كذلك، فطريقة المتكلمين من الذي قالوا: لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخص، كما قاله القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو الحسين البصري، وأبو المعالي، وابن عقيل، وابن الزاغوني، وأمثال هؤلاء من نظار المسلمين - خير من طريقة الذين احتجوا بأن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح. كما فعل ذلك **ابن سينا**، والسهورودي المقتول، والرازي، والآمدي، وأمثال هؤلاء، فإن هؤلاء بنوا ذلك على أن الممكن لا يترجح أحد طرفي وجوده وعدمه على الآخر إلا بمرجح. ومن المعلوم أن العلم يكون أحد الأمرين لا يترجح على الآخر إلا بمرجح يظهر في الأمرين المتماثلين من كل وجه، كما ذكره في كفتي الميزان، فإما إذا قدرناهما متساويتين، لم يترجح إحداها على الأخرى إلا بمرجح". (٢)

٣٤٧- "فتبين بذلك أن طريقة أولئك النظار من متكلمة المسلمين، مع كونهم سلكوا فيها من التطويل والتباعد ما لا يحتاج إليه، بل ربما كان فيه مضرة، خيراً من طريقة هؤلاء، الذي استدلووا بترجيح أحد طرفي الممكن. ثم إن **ابن سينا** وأمثاله كانوا خيراً فيها من الرازي والآمدي وأمثالهما. والرازي فيها خير من الآمدي، كما قد ذكر في غير هذا الموضوع. وهذا لو قدر أن هذه الطريقة - طريقة **ابن سينا** ومن اتبعه ك الرازي ونحوه - طريقة صحيحة، فكيف إذا كانت باطلة؟! كما قد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضوع، وبيننا أن هذه الطريقة لا تدل على إثبات وجود واجب ثابت في الخارج، مغاير للممكن أصلاً. ولو دلت على ذلك لم تدل على أنه مغاير للأفلاك ونحوها. ولهذا كان من سلك هذه الطريقة لا يمكنه أن يثبت بها الصانع، ولو أثبت بها الصانع، لم يمكنه أن يجعله شيئاً غير الأفلاك، فضلاً عما يدعونه من نفي التركيب، الذي جعلوه دليلاً على نفي الصفات. وذلك أن هؤلاء بنوا هذه الطريقة على أن الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وأن الممكن لا بد له من واجب، فاحتاجوا إلى شيئين: إلى حصر القسمة في الواجب والممكن، وأن الممكن يستلزم الواجب. ولفظ (الواجب) فيه إجمال. قد يراد به الموجود بنفسه الذي". (٣)

٣٤٨- "لا فاعل له، فتدخل فيه - إذا كان ذاتاً موصوفة بالصفات - ذاته وصفاته. ويراد به القائم بنفسه مع ذلك، فتدخل فيه الذات دون الصفات. ويراد به المبدع للممكنات، فلا تدخل فيه إلا الذات المتصفة

(١) درة تعارض العقل والنقل ١٠٧/٨

(٢) درة تعارض العقل والنقل ١١٨/٨

(٣) درة تعارض العقل والنقل ١٢٣/٨

بالصفات. ويراد به شيء منفرد، ليس بصفة ولا موصوف. فهذا يمتنع وجوده، ولم يفهموا دليلاً على وجوده، فضلاً عن أن يكون واجب الوجود. فإذا قالوا: نعني بالواجب ما لا تقبل ذاته العدم، وبالممكن ما تقبل ذاته العدم. قيل لهم: أثبتوا وجود ممكن تقبل ذاته العدم لتحتاج إلى الواجب. ولما قيل لهم ذلك لم يثبتوه إلا بإثبات الحوادث، التي تكون موجودة تارة ومعدومة أخرى. وهذا صحيح، فإن الحوادث مشهودة، وافتقارها إلى المحدث معلوم الضرورة. لكنهم لم يسلكوا هذا المسلك، فإن هذا إنما يثبت وجود قديم أحدث الحوادث. والممكن عندهم يتناول ما يكون قديماً ومحدثاً، فالقديم الأزلي عندهم يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم. وهذا القول قاله **ابن سينا** وأتبعه هؤلاء، وخالفوا به جميع العقلاء حتى أرسطو وأصحابه، وحتى خالفوا أنفسهم وتناقضوا، فإن **ابن سينا** وأتباعه صرحوا في غير موضع بأن الممكن، الذي يقبل الوجود". (١)

٣٤٩- "لمن تدبره، ومن تدبر كلام هؤلاء وكلام هؤلاء، وجد كلام متكلمي المسلمين خيراً من كلام متكلمي الفلسفة ومبتعيتهم. وهذه الطريقة هي طريقة **ابن سينا** وأتباعه، لم يسلكها أرسطو وقدماء الفلاسفة. كلام **ابن سينا** وتعليق ابن تيمية وقد قال **ابن سينا** في الإشارات: (ما حقه في نفسه الإمكان فليس يصير موجوداً من ذاته، فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من". (٢)

٣٥٠- "الباب، هو أصرح في المعقول، بل هو صواب، وهذا خطأ، وإن كان أولئك مقصرين من وجه آخر، حيث استولوا على الواضح بالخفي. وأما **ابن سينا** وأتباعه، كالرازي وغيره، فدليلهم باطل، ولم يثبتوا وجوداً واجباً، بل تكلموا في تقسيم الوجود إلى واجب وممكن بكلام ابتدعوه، خالفوا به سلفهم وسائر العقلاء ونقضوا به أصولهم التي قرروها بالعقل الصريح، فإن أبا الحسين يقول: (الدليل على أن للمحدث محدثاً هو أنه لا يخول: إما أن يكون حدث وكان يجوز أن لا يحدث، أو كان يجب أن يحدث، فلو حدث مع وجوب أن يحدث، لم يكن بأن يحدث في تلك الحال أولى من أن يحدث من قبل، فلا يستقر حدوثه على حال، إذ كان حدوثه واجباً في نفسه. وإن حدث مع جواز أن لا يحدث، لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه) فقد بين أن الحادث إن كان واجب الحدوث بنفسه لم يختص بوقت دون وقت، إذ الواجب بنفسه لا يختص بوقت دون وقت، وإذا لم يختص يجب أن لا يحدث في بعض الأوقات، والتقدير أنه حدث في بعض الأوقات. وأيضاً فالتخصيص بوقت دون وقت لا بد له من مخصص، وإن كان ممكن الحدوث، بحيث يكون قد حدث وكان من الممكن أن لا". (٣)

٣٥١- "يحدث، لم يكن بالحدوث أولى منه بعدم الحدوث لولا شيء اقتضى حدوثه. فقول أبي الحسين: (لم يكن وجود الحدوث أولى من عدم الحدوث لولا مقتضى اقتضى الحدوث) يبين أن رجحان وجود الحدوث

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٢٤/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٩/٨

على عدم الحدوث، يفتقر إلى مقتضى لترجيح الحدوث على عدم الحدوث. فكانت هذه الطريقة، مع طولها، خيراً من طريقة **ابن سينا** والرازي وأمثالهما، لو كانت تلك صحيحة، من وجهين: أحدهما: أن افتقار رجحان المحدث على عدمه إلى مقتضى، أبين في المعقول من افتقار كل ممكن، فإن الممكن الذي يقدر أنه ليس بمحدث، قد نازع طوائف من الناس في ثبوته، وفي إمكان كونه معلولاً لغيره، ونحو ذلك. بل عامة العقلاء على امتناعه، والذين يثبتونه يعترفون بامتناعه، والعقل الصريح يدل على امتناعه، ولم يقيموا دليلاً على تحقيقه، ولا على افتقاره إلى واجب، وعلى إثبات واجب يكون قسيماً له". (١)

٣٥٢- "وأما المحدث الذي كان بعد عدمه، لم ينازع هؤلاء، ولا عامة العقلاء في أنه لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمقتضى، فكان الاستدلال بترجيح وجود المحدث على عدمه، أولى من الاستدلال برجحان وجود كل ممكن، لو قدر أن الممكن أعم من المحدث فكيف إذا لم يكون الممكن إلا محدثاً؟. الثاني: أنه قال: (لم يكن بالحدوث أولى منه بالعدم لولا شيء اقتضى حدوثه) فبين أن رجحان الوجود على العدم لا يكون إلا بمقتضى، لم يقل: إن رجحان أحد الطرفين على الآخر لا يكون إلا بمرجح. وهذا الذي قاله أبو الحسين متفق عليه بين الطوائف، وهو بين في العقل ضروري فيه، بخلاف ما قاله أولئك، فإن فيه نزاعاً واضطراباً، وليس هو بينا في العقل، بل الصواب يقتضيه. وكذلك أبو الحسين يقول دائماً: (ما كان موجوداً على طريق الجواز لم يكن بالوجود أولى منه بالعدم لولا فاعل) وهذا كلام صحيح، ولكن **ابن سينا** إنما أخذ هذه الطريق التي سلكها من كتب المعتزلة ونحوهم من متكلمي الإسلام، وأراد تقريبها إلى مذهب سلفه الفلاسفة الدهرية، ليصير كلامه في الإلهيات مقرباً لجنس كلام متكلمي المسلمين، ثم يأخذ المواضع التي خالف فيها المتكلمون للشرع". (٢)

٣٥٣- "والعقل، فيستدل لها على ما نازعوه فيه، مما وافقوا فيه دين المسلمين، وهذا كما فعلت إخوانه الباطنية، مثل صاحب كتاب الأقاليد الملوكوتية ونحوه، فإنهم عمدوا إلى كل طائفة من طوائف القبلة، فأخذوا منها ما وافقوه فيه من المقدمات المسلمة التي غلط فيها أولئك، فبنوا عليها لوازمها التي تخرج أولئك عن دين المسلمين، وناظروا بذلك المعتزلة وأمثالهم، كما قالوا للمعتزلة: أنتم سلمتم لنا نفي التشبيه والتجسيم، ونفيتم الصفات بناء على ذلك، ثم أثبتتم الأسماء الحسنى لله تعالى والتشبيه يلزم في الأسماء كما يلزم في الصفات. فإذا قلتم: إنه حي عليم قدير، لزم في ذلك من التجسيم والتشبيه نظير ما يلزم في إثبات الحياة والعلم والقدرة وأردتم إثبات أسماء بلا صفات، وهذا ممتنع. وإذا كنتم قد وافقتم على نفي الصفات، وهي لازمة للأسماء، فنفي اللازم يقتضى نفي الملزوم، فيلزمكم نفي الأسماء، ولهذا نظائر في كلامهم. **فابن سينا** وجد في كتب متكلمي المسلمين،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٣٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٣١

من المعتزلة وأشباههم، أن تخصيص أحد المتماثلين على الآخر لا يكون إلا بمخصص، كما في تخصيص الحدوث بوقت دون وقت، وهذا مما جعله هؤلاء أصلاً لهم في إثبات العلم بالصانع". (١)

٣٥٤- "فأخذ ابن سينا كلام هؤلاء ونقله إلى ماله الإمكان والوجوب، وأن الممكن لا يترجح إلا بمرجح، لئلا يناقض قوله في قدم العالم، ويقول: إنه معلول علة قديمة مستلزمة له ونسى ما قرره في المنطق، هو وسلفه، من أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثاً، وأن الدائم الأزلي والأبدي لا يكون إلا ضرورياً واجباً، لا يكون ممكن الوجود والعدم، وهذا الذي ذكره في المنطق متفق عليه بين العقلاء. وأخذ قولهم الضعيف في أن القادر المختار يحدث الحوادث بلا سبب حادث، جعله له حجة على قدم العالم، بناء على مطالبتهم بسبب الحدوث، وكان ما يلزمه ويبين فساد قوله، أعظم مما يلزمهم ويبين فساد قولهم، فإنه إذا كان العالم صادراً عن علة مستلزمة له، والعلة المستلزمة لا يتأخر عنها شيء من معلولها، لزم أن لا يحدث في العالم شيء من الحوادث، أو أن تكون الحوادث حدثت بلا محدث. وفي ذلك من الترجيح بلا مرجح ما هو أعظم مما بنوا عليه وجود الواجب. فيلزمهم على قولهم بطلان ما أثبتوا به واجب الوجود، وبطلان الاستدلال بالحدوث على المحدث، وبالممكن على الواجب، وأن تكون الحوادث حدثت بلا محدث أصلاً". (٢)

٣٥٥- "وقد ذكر ابن سينا أن هذه الطريقة، التي سلكها في إثبات واجب الوجود ولوازمه، هي غير طريقة سلفه الفلاسفة، بل هي طريقة محدثة. وهذا مما يبين أنه ركبها مما أخذه عن المعتزلة ونحوهم من متكلمة الإسلام، ومن أصول سلفه الفلاسفة، والذي أخذه عن متكلمة الإسلام أقرب إلى الحق مما أخذه عن سلفه في ذلك، لأنه أخذ عنهم أن تخصيص أحد الشئيين المتماثلين المحدثين دون الآخر لا بد له من مخصص، وهذا حق. فأخذ من ذلك أن تخصيص الممكن بالوجود لا بد له من موجب، وهذا حق. لكن قد ينازعه في أن الممكن: هل يمكن أن يكون قديماً أم لا؟ فإنهم - وعامة العقلاء - يقولون: الممكن لا يكون إلا محدثاً وهو - وسلفه - يسلمون لهم ذلك. وأيضاً فإن أبا الحسين وأمثاله يقولون: الموجود على طريق الجواز، ليس بالوجود أولى منه بالعدم لولا الفاعل. ويقولون: إنه يستحيل أن يوجب القديم بالفاعل، لأن المعقول من الفاعل هو المحصل للشيء عن عدم، وليس للقديم حال عدمية. ولهذا يقولون: إن وجود القديم واجب، وليس بأن يجب وجوده في حال أولى من حال. فصح أنه واجب الوجود في كل حال، فاستحال عدمه". (٣)

٣٥٦- "وضم ابن سينا وأتباعه إلى ذلك أن الممكن لا يكون معدوماً إلا بسبب. وهذا مما نازعه فيه الجمهور، حتى إخوانه الفلاسفة نازعوه في ذلك. وهذا الذي ذكرته من أن ابن سينا أخذ هذه الطريق عن المتكلمين، رأيته بعد ذلك قد ذكره ابن رشد الحفيد. ذكر في كتابه الذي سماه تحافت التهافت. فإن أبا حامد

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٣/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٣٥/٨



الغزالي ذكر ذلك في كتابه المسمى بتهافت الفلاسفة مسألة في بيان عجز الفلاسفة عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم. كلام الغزالي عن عجز الفلاسفة عن الاستدلال على وجود الصانع للعالمقال: (فنعول: النسا فرقتان: فرقة أهل الحق، وقد رأوا أن العالم حادث، وعلموا ضرورة أن الحادث لا يوجد بنفسه، فافتقر إلى صانع، فعقل مذهبهم في القول بالصانع. وفرقة أخرى هم الدهرية، وقد رأوا العالم قديماً، ثم كما هو عليه، ولم يثبتوا صانعه، ومعتقدهم مفهوم. وإن كان الدليل يدل على بطلانه. (١)

٣٥٧- "وهو الواجب الوجود عند **ابن سينا** وأتباعه. وأما من قبل **ابن سينا** من الفلاسفة فلا يخصونه بواجب الوجود، إذ كل قديم فهو عندهم واجب الوجود، فلا يخصه بواجب الوجود إلا من يقول: لا قديم إلا هو، وليس هذا قول أرسطو وأتباعه، وإن كان هو مذهب جماهير العقلاء من أهل الملل وغيرهم. كلام أرسطو وأتباعه وكلام أرسطو وأتباعه باطل من وجوه: (الوجه الأول) أن هؤلاء لم يجعلوا الأول فاعلاً للحركة الفلكية، إلا من حيث هو محبوب معشوق يتشبه به الفلك، لا من حيث هو مبدع محدث للحركة. ومعلوم أن المحبوب المتحرك إليه من غيره بالمحبة له والشوق، لا سيما إذا كان محباً للتشبيه به لا لذاته، كما يتشبه المأموم بإمامه، لا يكون هو المبدع المحدث للحركة بمجرد ذلك، وإنما يكون علة غائية، لا علة فاعلية، فلم يثبتوا الواجب الوجود بنفسه فاعلاً لشيء من الحوادث، كما قد بسط في موضعه. وأرسطو وأتباعه معترفون بأن الأول عندهم لا يفعل شيئاً ولا يعلم شيئاً، ولا يريد شيئاً. الوجه الثاني أنه بتقدير أن يثبتوه محدثاً مبدعاً للحركة التي لا قوام. (٢)

٣٥٨- "بعض الفلاسفة إلى أنها كانت واحدة أزلية قبل التعلق بالأبدان، وعند مفارقة الأبدان تتحد، فلا يكون فيه عدد، فضلاً عن أن يوصف بأنه لا نهاية لها، وقال آخرون: النفس تابع للمزاج، وإنما معنى الموت عدمها، ولا قوام لها بجوهرها دون الجسم، فإذا لا وجود في النفوس إلا في أحياء، والأحياء الموجودون محصورون، ولا تنتهي النهاية عندهم، والمعدومون لا يوصفون أصلاً بوجود النهاية ولا بعدمها إلا في الوهم، إذا فرضوا موجودين). قال: (والجواب أن هذا الإشكال في النفوس أوردناه على **ابن سينا** والفارابي والمحققين منهم، إذا حكموا بأن النفس جوهر قائم بنفسه، وهو اختيار أرسطاليس والمعتبرين من الأوائل، ومن عدل. (٣)

٣٥٩- "وأخذ أبو حامد يطعن على طريقة **ابن سينا** وأمثاله في إثبات واجب الوجود بوجهين. أحدهما: أن غاية هذه الطريقة إثبات موجود واجب، ولكن لا يمكن نفي كونه جسماً من الأجسام إلا بطريقهم في التوحيد الذي مضمونه نفي الصفات، وتلك مبناها على نفس التركيب، وقد بين أبو حامد فساد كلامهم في هذا. وهذا الوجه الذي ذكره أبو حامد أحسن فيه، وكنت قد كتبت على توحيد الفلاسفة ونفيهم الصفات كلاماً بينت فيه فساد كلامهم في طريقة التركيب، قبل أن أقف على كلام أبي حامد، ثم رأيت أبا حامد قد تكلم بما يوافق ذلك

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٩/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٥٤/٨

الذي كتبه. ومن هنا يعلم أن **ابن سينا** لا يمكنه بهذه الطريقة إفساد مذهب الفلاسفة الطبيعيين الذين يقولون بأن الفلك واجب الوجود بنفسه، وإن كان يمكن إفساد قولهم بطرق أخرى. ولهذا ظن كثير من المتأخرين أن **ابن سينا** موافق للدهرية". (١)

٣٦٠- "المحضة، الذين يقولون: إن العالم واجب الوجود بذاته، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى. الوجه الثاني الذي أبطل به أبو حامد طريقهم: أنها مبنية على إبطال علل ومعلولات لا نهاية لها، وقد ألزمهم أنهم لا يمكنهم إبطال ذلك مع قولهم بثبوت حوادث لا تنتهي كما قد ذكره. **وابن سينا** والرازي والآمدي إنما أثبتوا واجب الوجود بناءً على هذه المقدمة. فكان ما ذكره أبو حامد إبطالاً لطريق هؤلاء كلهم. والآمدي وافق أبا حامد على ضعف الحجة في نفي النهاية عن العلل، فلا جرم لم يقرر في كلامه إثبات واجب الوجود، بل قرره في كتاب الأفكار بطريق أفسدها في كتاب رموز الكنوز وقد بينا بطلان اعتراضه في غير هذا الموضع. وليس فيما ذكره أبو حامد والآمدي إبطال لطريقة المعتزلة، ومن وافقهم، على أن تخصيص الحدوث بأحد الزمانين لا بد له من محصل، فإن تلك لا تفتقر إلى إبطال التسلسل في العلل والمعلولات. ومدار كلام أبي حامد على أنه لا فرق بين نفي النهاية في الحوادث ونفيها في العلل. وأنتم تجوزونها في الحوادث، فجوزوها في العلل. والناس لهم في هذا المقام قولان: أحدهما: قول من يبطل عدم". (٢)

٣٦١- "قال ابن رشد: (يريد أنهم إذا لم يقدرُوا على نفي الصفات، كان ذلك الأول عندهم ذاتاً بصفات، وما كان على هذه الصفة فهو جسم، أو قوة في جسم، ولزمهم أن يكون الأول الذي لا علة له الأجرام السماوية). قال ابن رشد: (وهذا القول لازم لمن يقول بالقول الذي حكاه عن الفلاسفة - يعني طريقة **ابن سينا** والفلاسفة - يعني الأوائل - لا يحتجون على وجود الأول الذي لا علة له، بمناسبة إليهم من الاحتجاج، ولا يزعمون أيضاً أنهم يعجزون عن دليل التوحيد، ولا عن دليل نفي الجسمية عن المبدأ الأول. وستأتي هذه المسألة فيما بعد). قلت: ابن رشد لما رأى ضعف الطريقة المنسوبة إلى الفلاسفة في كتب **ابن سينا**، في نفي الصفات ونفي التجسيم. وأنها ليست طريقة". (٣)

٣٦٢- "أولهم، بنى نفي الصفات ونفي التجسيم تارة على إثبات النفس، وأنها ليست بجسم، واستدل بأضعف من دليلهم، وتارة يستدل بطريقة كلامية لفظية، وهي أن المركب لا بد له من مركب، والمؤلف لا بد له من مؤلف. وهذا إنما يكون إذا أطلق هذا اللفظ على مسماه، باعتبار أن هناك مؤلفاً فعل التأليف، ومركباً فعل التركيب. ومن لا يطلق هذا اللفظ بحال، أو أراد به ما فيه اجتماع، وقال: إن ذلك واجب بنفسه، لم يكن مثل هذا الكلام حجة عليه، وهذا مبسوط في موضعه. المقصود تبين ما أخذه **ابن سينا** عن أسلافه، وما أخذه عن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/٨

المتكلمين، وكيف خلط أحدهما بالآخر. قال ابن رشد: (قول أبي حامد: ولكن لعلتها علة، ولعلة العلة علة، وهكذا إلى غير نهاية، إلى قوله: وكل مسلك ذكرتموه في النظر يبطل عليكم بتجويز دورات لا أول لها، شك تقدم الجواب عنه، حين قلنا: إن الفلاسفة لا تجوز عللاً ومعلولات لا نهاية". (١)

٣٦٣- "لها، لأنه يؤدي إلى معلول لا علة له، ويوجبونها بالعرض من قبل علة قديمة، لكن لا إذا كانت مستقيمة ومعاً وفي مواد لا نهاية لها، بل إذا كانت دوراً). قال: (وأما ما يحكيه عن **ابن سينا**: أنه يجوز نفوساً لا نهاية لها، وأن ذلك إنما يمتنع فيما له وضع، فكلام غير صحيح، ولا يقول به أحد من الفلاسفة، وامتناعه يظهر من البرهان العام الذي ذكرناه عنهم، فلا يلزم الفلاسفة شيء مما ألزمهم من قبل هذا الوضع، أعني القول لوجود نفوس لا نهاية لها بالفعل. ومن أجل هذا قال بالتناسخ من قال: إن النفوس متعددة بتعدد الأشخاص، وأنها باقية). قال: (وأما قوله: وما بالهم لم يجوزوا أجساماً بعضها فوق بعض بالمكان إلى غير نهاية، وجوزوا موجودات بعضها قبل بعض بالزمان إلى غير نهاية؟ وهل هذا إلا تحكم بارد؟! فإن الفرق بينهما عند الفلاسفة ظاهر جداً، وذلك أن وضع". (٢)

٣٦٤- "الأجسام لا نهاية لها معاً يلزم عنه أن يوجد لما لا نهاية له كل، وأن يكون بالفعل، وذلك مستحيل، والزمان ليس بذي وضع، فليس يلزم من وجود أجسام، بعضها فوق بعض إلى غير نهاية، وجود ما لا نهاية له بالفعل، وهو الذي امتنع عندهم). ثم لما ذكر ابن رشد البرهان الذي حكاه أبو حامد عن الفلاسفة على استحالة علل لا نهاية لها، قال ابن رشد: (وهذا البرهان الذي حكاه عن الفلاسفة، أول نقله إلى الفلسفة **ابن سينا**، على أنه طريق خير من طريق القدماء، لأنه زعم أنه من جوهر الموجود، وأن طرق القوم من أعراض تابعة للمبدأ الأول، وهو طريق أخذه **ابن سينا** من المتكلمين، وذلك أن المتكلمين ترى أن من المعلوم بنفسه أن الموجود ينقسم إلى ممكن وضروري، ووضعوا أن الممكن يجب أن يكون له فاعل، وأن العالم بأسره لما كان ممكناً، وجب أن يكون الفاعل له واجب الوجود وهذا هو اعتقاد المعتزلة قبل الأشعرية، وهو قول جيد ليس فيه كذب، إلا ما وضعوه فيه: من أن العالم بأسره ممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه، فأراد **ابن سينا** أن يعمم هذه". (٣)

٣٦٥- "ضروري بغير علة، إلى أن يبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة الممكنة). قلت: فقد ذكر ابن رشد لما ذكر البرهان الذي حكاه أبو حامد عن الفلاسفة على استحالة علل لا نهاية لها: أن هذا البرهان الذي حكاه عن الفلاسفة أول من نقله إلى الفلسفة **ابن سينا** على أنها طريق خير من طريق القدماء، لأنه زعم أنه من جوهر الوجود وأن طرق القوم من أعراض تابعة للمبدأ الأول. قال: (وهو طريق أخذه **ابن سينا** من المتكلمين، وذلك أن المتكلم يرى أن من المعلوم بنفسه أن الموجود ينقسم إلى ممكن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٧/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٨

وضروري، ووضعوا أن الممكن يجب أن يكون له فاعل، وأن العالم بأسره لما كان ممكناً وجب أن يكون الفاعل له واجب الوجود هذا هو اعتقاد المعتزلة قبل الأشعرية). قال: (وهو قول جيد ليس فيه كذب، إلا ما وضعوا فيه من أن العالم بأسره بممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه، فأراد ابن". (١)

٣٦٦- "سينا أن يعمم هذه القضية ويجعل المفهوم من الممكن ما له علة، كما ذكره أبو حامد). قلت: فقد بين أن كون الممكن يجب أن يكون له فاعل، قول جيد، إذ إن الممكن هو المحدث عند عامة العقلاء من الفلاسفة وغيرهم، والمحدث لا بد له من فاعل. هذا أيضاً معلوم بين مسلم عند عامة العقلاء. وأما قوله: (ليس فيه كذب إلا ما وضعوا فيه من أن العالم بأسره ممكن، فإن هذا ليس معروفاً بنفسه. فأراد ابن سينا أن يعمم هذه القضية. ويجعل المفهوم من الممكن ما له علة). فإنه يقول: أولئك أرادوا بالممكن المحدث، وليس من المعروف بنفسه أن العالم كله محدث، فأراد ابن سينا أن يجعل معنى الممكن هو ما له علة، حتى يبيّن على ذلك أن العالم كله ممكن وله علة قديمة أزلية. وهذا القول الذي ذكره ابن سينا، يظن من أخذ الفلسفة من كلامه، أنه قول أرسطو وأتباعه، وليس كذلك. وإنما يذكر هذا عن برقلس. ولهذا قال: الباري جواد وعلة جوده هو ذاته، فيكون جوده دائماً. وهذا يوافق قول ابن سينا، ولا يوافق قول أرسطو، فإن الأول عنده لا فعل له: لا جوداً ولا غير جود، ولا إرادة، بل ولا يعلم ما سواه. وقول ابن رشد: (إن كون العالم بأسره ممكن ليس معروفاً بنفسه). (٢)

٣٦٧- "والمقصود ذكر كلام ابن رشد على طريقة ابن سينا: قال ابن رشد: (وإذا سُمح ابن سينا في هذه القضية: - وهو أن الممكن ما له علة - لم تنته به القسمة إلى ما أراد، لأن قسمة الوجود أولاً: إلى ما علة، وإلى ما لا علة له، ليس معروفاً بنفسه، ثم ما له علة ينقسم إلى ممكن وضروري). قلت: أما تقسم الوجود إلى ما علة وإلى ما لا علة، فهذا تقسم دائر بين النفي والإثبات، لا يمكن المنازعة فيه، كما إذا قيل: الموجود ينقسم إلى ما قوم بنفسه، وإلى ما لا قوم بنفسه، وإلى ما هو موجود بنفسه، وما ليس موجوداً بنفسه، ونحو ذلك من التقسيمات الدائرة بين النفي والإثبات. فهذا تقسيم حاصر، وإذا لا واسطة بين النفي والإثبات، وهما النقيضان. كما أنهما لا يجتمعان فلا يرتفعان أيضاً. لكن دعوى ابن سينا وأتباعه المقسمون هذا التقسيم: أن ما له علة ينقسم إلى ممكن حقيقي - وهو الحادث - وإلى ضروري، هو الذي ليس بيناً بنفسه، ولم يقيموا عليه دليلاً، ولا يمكنهم إقامة دليل عليه، بل". (٣)

٣٦٨- "وإلا فمجرد التقسيم دعوى مجردة، كما لو قيل: الوجود ينقسم إلى ماهو ثابت، وإلى ما ليس بثابت، أو ينقسم إلى قديم وحادث، وما ليس بقديم ولا حادث، أو ينقسم إلى واجب وممكن، وما ليس بواجب ولا ممكن. فهذا تقسيم دائر بين النفي والإثبات، لكن لا يستلزم ثبوت كل من الأقسام. وإذا قيل: ينقسم إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٢/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٧٤/٨

معلول وغير معلول. وقيل: المعلول ينقسم إلى ممكن حقيقي - وهو الحادث وإلى ممكن باصطلاح **ابن سينا** - وهو المعلول - مع كونه ضرورياً، كان غايته إذ أثبت انقسام المعلول إلى ضروري وحادث: إثبات القسمين: الضروري والحادث، أو إثبات ضروري معلول، ليس في إثبات ضروري ليس بمعلول، وهو واجب الوجود بنفسه، فلم يكن فيما ذكره إثبات واجب الوجود بنفسه، فكيف وليس فيه أيضاً إثبات ضروري معلول، وإنما فيه تقسيم المعلول إلى ضروري وغير ضروري؟. ومجرد التقسيم لا يدل على ثبوت كل من القسمين، فلم يكن فيما ذكره لا إثبات ضروري معلول ولا غير معلول، إن لم يبين أن الحادث يدل على ذلك، ولا استدلال بالحادث ألبته، وهو الممكن الحقيقي، وإنما استدلال بالممكن الذي ابتدعه، وجعله يتناول القديم الضروري والحادث ولو استدلال بالحادث لدل على إثبات قديم، وثبوت قديم لا يدل على واجب الوجود باصطلاحهم لأن القديم عندهم ينقسم إلى واجب وممكن". (١)

٣٦٩- "الوجوب معلولة لعلّة أخرى وهلم جراً، ولم يكن على هذا التقدير معنا ما يدل على امتناع هذا التسلسل، لأن مضمونه إثبات أمور واجبة ضرورة كل منها له علة، والجملة كلها واجبة ضرورة، مع كونها وكون كل منها معلولاً، وهو الممكن بهذا الاصطلاح المتأخر، إذا الممكن عندهم يكون ضرورياً واجب الوجود ممتنع العدم - مع كونه معلولاً لغيره. فلا يمتنع على هذا التقدير وجود علل ومعلولات كل منها واجب ضروري، ويسمى ممكناً باعتبار أنه معلول، وإن كان ضرورياً واجب الوجود، لا باعتبار أنه محدث مفتقر إلى فاعل. كلام ابن رشد رداً على الغزالي وتعليق ابن تيمية وحقيقة الأمر أنهم قدروا أموراً متسلسلة، كل منها واجب الوجود ضروري يمتنع عدمه، وكل منها معلول، وسموه باعتبار ذلك ممكناً، وقالوا: إنه يقبل الوجود والعدم. وحيث فلا يمكنهم إثبات افتقار واحد منها إلى علة، فضلاً عن افتقارها كلها، لأن التقدير أنها جميعها ضرورية الوجود لا تقبل العدم، ومثل هذا يعقل افتقاره إلى فاعل، ويعود الأمر إلى الممكن الذي أثبتوه، وهو الضروري الواجب الوجود القديم الأزلي: هل يفتقر إلى فاعل ومرجح يرجح وجوده على عدمه؟ وقد عرف أنه ليس لهم على ذلك دليل، بل جميع العقلاء يقولون: إن هذا لا يفتقر إلى فاعل. ولهذا لما بنوا إثبات واجب الوجود على إثبات هذا الممكن - كما فعله **ابن سينا** والرازي والآمدي وغيرهم - لم يمكنهم إقامة دليل على أن هذا الممكن - بهذا التفسير - يفتقر إلى فاعل، وورد على هذا الممكن من الأسولة ما لم يمكنهم الجواب عنه، كما قد ذكر بعض ذلك في غير هذا الموضع". (٢)

٣٧٠- "فيجوز وجود علل ومعلولات لا تنتهي، فلا يثبت لكم وجود لا علة له. الثاني: أن يقال: هذا غايته أن يدل على ثبوت وجود واجب. فمن قال: الوجود كله واحد، وهو واجب لا ينقسم إلى واجب وممكن، ولا قديم ومحدث، فقد وفي بموجب دليلكم، وهذا مما يبين به غاية كلام هؤلاء. ولما كان هذا منتهى كلامهم، صار

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٨/٨

السالكون لطريقهم نوعين: نوعاً يقول: لم يثبت واجب الوجود لإمكان علل ومعلولات لا تنتاهي، ويوردون على إبطال التسلسل ما يقولون: لا جواب عنه، كالأمدي وغيره. ونوعاً يقول: الوجود كله واجب: قديمه ومحدثه، وليس في الوجود موجودان: أحدهما قديم، والآخر محدث، وأحدهما واجب والآخر ممكن، بل عني وجود المحدث الممكن هو عين وجود الواجب القديم، كما يقوله ابن عربي وأتباعه، كابن سبعين والقونوي. فيتدبر من هداه الله هذا التناقض العظيم، الذي أفضى إليه هذا الطريق الفاسد، الذي سلكه **ابن سينا** وأتباعه، في إثبات واجب الوجود. فنظارهم يعترفون بأنه لم يقم دليل على إثبات وجود واجب، بل ولا على ممكن بالمعنى الذي قدره. ومعلوم أن هذا في غاية السفسطة، فإن انقسام الموجود إلى (١).

٣٧١- "الحقيقي وهو المحدث، فقد تبين فساد كلامهم على هذا التقدير. وإن عني بالممكن ما له علة من الأشياء الضرورية - كما يقوله **ابن سينا** وأتباعه: إن الأفلاك ضرورية واجبة الوجود، يمتنع عدمها أزلاً وأبداً، ويقول مع ذلك: إنها ممكنة، بمعنى أنها معلولة - قال ابن رشد: فلا يمكن إثبات واجب الوجود على هذا التقدير، كما لا يمكنهم إثباته بطريقتهم على التقدير الأول. وذلك أن مقدمة الدليل لا بد أن تكون معلولة قبل النتيجة، فيستدل على ما لا يعلم بما يعلم، ويستدل بالبين على الخفي. وحينئذ فما ذكره فاسد من وجهين: أحدهما: أنه لم يتبين بعد أنه يستحيل وجود التسلسل في هذه الممكنات بالوجه الذي تبين في الممكنات الحقيقية. وهي المحدثات. ودليلهم في إثبات واجب الوجود موقوف على إبطال التسلسل، وإبطال التسلسل إنما يمكن في المحدثات، لا في الأمور الضرورية التي لا تقبل العدم، إذا قدر تسلسلها. الوجه الثاني: قال: (ولا تبين بعد أن ها هنا ضرورياً يحتاج إلى علة، فيجب عن وضع هذا، أي عن تقدير هذا، أن ينتهي الأمر إلى ضروري بغير علة، إلى أن تبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة الممكنة). ومعنى كلامه: أن مقدمة الدليل يجب أن تكون معلومة قبل النتيجة، فإذا كانوا يثبتون واجب الوجود بما جعلوه ممكناً، وإن كان (٢).

٣٧٢- "وهذا الأصل الذي بنوا عليه كلامهم - وهو أن الممكن قد يكون قديماً أزلياً ضرورياً واجباً بغيره، وأن الواجب الضروري القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه أزلاً وأبداً، ينقسم إلى واجب بنفسه وإلى ممكن بنفسه واجب بغيره - هو مما ابتدعه **ابن سينا**، وخالف فيه عامة العقلاء من سلفه ومن غيره سلفه. وقد صرح أرسطو وسائر الفلاسفة أن الممكن، الذي يمكن وجوده وعدمه، لا يكون إلا محدثاً، وأن الدائم القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً، لا يكون محدثاً. و**ابن سينا** وأتباعه وافقوهم على ذلك، كما ذكروا ذلك في المنطق في غير موضع، كما قد ذكرت ألفاظه وألفاظ غيره في غير هذا الموضع، من كتابه المسمى بالشفاء وغيره. لكن **ابن سينا** وأتباعه تناقضوا بسبب أنهم لما وجدوا المتكلمين قد قسموا الموجود إلى واجب وممكن، والممكن عندهم هو الحادث،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٨٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ١٨٤



سلخوا سبيلهم في هذا التقسيم، وأدخلوا في الممكن ما هو قديم أزلي، ونسوا ما ذكره في غير هذا الموضع: من أن الممكن لا يكون إلا محدثاً. وكان ما ذكره هؤلاء، وسائر العقلاء، دليلاً على أن ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، لما ثبت أنه ليس واجب الوجود موجوداً بنفسه إلى الله وحده، وأن كان ما سواه مفتقر إليه. وكان ما ذكره أرسطو وسائر العقلاء مبطلاً لما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في الممكن وتناقضوا فيه، وكان ما ذكره **ابن سينا** وأتباعه من العقلاء في الواجب بنفسه مبطلاً لما ذكره أرسطو وأتباعه، وابن رشد أيضاً،". (١)

٣٧٣- "من أن الفلك ضروري الوجود واجب الوجود لا يقبل العدم، فإنه محتاج إلى غيره، وهم يسلمون أنه محتاج إلى الأول، لأنه لا قوام له إلا بحركته، ولا قوام لحركته إلا بالأول، فكان لا وجود له إلا بالأول، فامتنع أن يكون وجوده بنفسه، بل كان معلولاً بغيره، وما كان معلولاً بغيره لم يكن موجوداً بنفسه، بل كان ذلك الأول علة في وجوده، وما كان له علة في وجوده ثابتة عنه، علم بصريح العقل أنه ليس موجوداً بنفسه، فلا يكون واجباً بنفسه، وما لم يكن واجباً بنفسه كان ممكناً، وكان محدثاً، كما قد بسط في مواضع. إذا المقصود هنا ذكر كلام ابن رشد، وابن رشد يقول: إن لفظ الممكن في اصطلاح الفلاسفة ليس هو لفظ الممكن في اصطلاح **ابن سينا** وأتباعه، وما كان أزلياً واجباً بغيره دائماً - بحيث لا يقبل العدم - لا يسمى ممكناً، بل الممكن ما كان معدوماً يقبل الوجود، وأما ما لم يزل واجباً بغيره فليس هو بممكن. وقد ذكر هذا في غير موضع من كتابه، وذكر أن ما ذكره **ابن سينا** خروج عن طريقة الفلاسفة القدماء، وأن طريقه التي أثبت به". (٢)

٣٧٤- "واجب الوجود، بناءً على هذا الأصل، إنما هو إقناعي لا برهاني، كقوله في الكلام في مسألة الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. (وما وضع في هذا القول من أن كل معلول فهو ممكن الوجود، فإن هذا إنما هو صادق في المعلول المركب، وليس يمكن أن يوجد شيء مركب وهو أزلي، فكل ممكن الوجود عند الفلاسفة فهو محدث). قال: (وهذا شيء قد صرح به أرسطاطاليس في غير ما موضع من كتبه). قال: (وأما هذا الذي يسميه **ابن سينا** ممكن الوجود، فهذا والممكن الوجود مقول باشتراك الاسم وكذلك ليس كونه محتاج إلى الفاعل ظاهراً من الجهة التي منها تظهر حاجة الممكن).". (٣)

٣٧٥- "قلت: وهذا الذي حكاه عنهم: من أن الممكن عندهم لا يكون إلا محدثاً مركباً قد ذكره في غير موضع، وذكر عنهم أن الأفلاك عندهم ليست مركبة من المادة والصورة، كالأجسام العنصرية والمولدات، وأن القول بأن كل جسم مركب من المادة والصورة إنما هو قول **ابن سينا** دون القدماء، وكذلك ذكر عنهم أن القول بأن الأول صدر عنه عقل، ثم عن العقل عقل ونفس وفلك، وهلم جراً إلى العقل الفعال ليس هو قول القدماء، بل هو قول **ابن سينا** وأمثاله. وكذلك ذكر فيما ذكره **ابن سينا** وأتباعه في الوحي والمنامات: أن سببها كون النفس

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٧/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٨٨/٨

الفلكية عامة بحدوث العالم، فإذا اتصلت بها نفوس البشر فاض عليها العلم منها، ذكر أنه ليس قول القدماء، بل هو قول **ابن سينا** وأمثاله، وهو مع هذا فالذي يذكر عن القدماء وطرفهم، هو أضعف من قول **ابن سينا** بكثير. وعامة ما يذكر في واجب الوجود أن يكون شرطاً في وجود غيره، وأما كونه علة تامة لغيره ورَباً ومبدعاً، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، فهذا لا يوجد تقريره فيما ذكره عن الأوائل، فإذا كانت طريقة **ابن سينا** يلزمها أن تكون الحوادث حدثت بغير محدث، فطريقة أولئك تستلزم أن تكون". (١)

٣٧٦- "الممكنات وجدت بغير واجب، أو أن يكون كل من الواجبين بأنفسهما لا يتم وجوده إلا بالآخر، إلى غير ذلك مما في كلامهم من الفساد. والمقصود هنا أن نبين أن خيار ما يوجد في كلام **ابن سينا** فإنما تلقاه عن مبتدعة متكلمة أهل الاسلام، مع ما فيهم من البدعة والتقصير. ولما أورد عليهم الغزالي في قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وعدة أدلة بين بها فساد قولهم، قال ابن رشد: (إذا اعتقدت الفلاسفة أن في المعلول الأول كثرة، لزمهم ضرورة أن يقال لهم: من أين كان في المعلول الأول كثرة؟ وكما يقولون: إن الواحد لا يصدر عنه كثير، كذلك يلزمهم أن الكثير لا يصدر عن الواحد، فقولهم: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، يناقض قولهم: إن الذي صدر عن الواحد الأول شيء فيه كثرة، إلا أن يقولوا: إن". (٢)

٣٧٧- "الكثرة في المعلول الأول كل واحد منها أول، فيلزمهم أن تكون الأوائل كثيرة). قال: (والعجب كل العجب كيف خفي هذا على أبي نصر **وابن سينا**؟ لأنهما أول من قال هذه الخرافات، فقلدهما الناس، ونسبوا هذا القول إلى الفلاسفة، لأنهم إذا قالوا: إن الكثرة التي في المبدأ الثاني إنما الثاني إنما هي مما يعقل من ذاته ومما يعقل من غيره، لزم عندهم أن تكون ذاته ذات طبيعتين: أعني صورتين. فليت شعري أيتهما الصادرة عن المبدأ الأول، وأيتهما التي ليست الصادرة؟). قال: وكذلك إذا قالوا فيه: إنه ممكن من ذاته واجب من غيره، لأن الطبيعة الممكنة يلزم ضرورة أن تكون غير الطبيعة الواجبة التي استفادها من واجب الوجود، فإن الطبيعة الممكنة ليس يمكن أن تعود". (٣)

٣٧٨- "قال: (وهذه كلها مسائل كثيرة عظيمة يحتاج كل واحد منها إلى أن يفرد بالفحص عنها وعما قاله القدماء فيها. وأخذ المسألة الواحدة بدل المسائل الكثيرة هو موضع مشهور من مواضع السفسطائيين، والغلط في واحد من هذه المباني، هو سبب لغلط عظيم آخر في الفحص عن الموجودات). قلت: المقصود هنا أن بين اختلاف اصطلاحهم في مسمى الممكن، وأن الطريقة المشهورة عند المتأخرين في الفلسفة هي الطريقة المضافة إلى أفضل متأخريهم **ابن سينا**، والفارابي قبله. وهذا ابن رشد، مع عنايته التامة بكتب أرسطو والقدماء، واختصاره لكلامهم، وعنايته بالانتصار لهم والذب عنهم، يذكر أن كثيراً من ذلك إنما هو من قول هؤلاء المتأخرين، ليس

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٩٠/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٩١/٨

هو من قول قدمائهم. ولما ذكر عن **ابن سينا** أنه استعمل لفظ الممكن في أعم مما هو عند الفلاسفة قال: إنه جعل المفهوم من لفظ الممكن ما له علة. (١)

٣٧٩- "الأمر إلى ضروري بغير علة، إلى أن يبين أن الأمر في الجملة الضرورية، التي من علة ومعلول، كالأمر في الجملة، الممكنة. قلت: ولفظ الممكن إذا قيل فيه يمكن أن يوجد ويمكن لا يوجد، فهذا لا يكون إلا إذا كان معدوماً. كما ذكر ابن رشد أنه اصطلاح الفلاسفة، فإما كل ما يمتنع عدمه، فليس بممكن بهذا الاعتبار أن يكون ممكن الوجود والعدم. بل هذا واجب الوجود، سواء قيل: إنه واجب بنفسه. أو واجب بغيره، وإذا كان من هذا ما هو واجب بغيره أزلاً وأبدًا، فكونه ممكنًا يفتقر إلى دليل. فتقسيم الموجود إلى واجب وممكن، بهذا الاعتبار، لا بد له من دليل، كما ذكر ابن رشد. بخلاف المعدوم الذي يمكن وجوده، فهذا يعلم أنه ممكن. ولهذا كان **ابن سينا** ومن سلك طريقته محتاجين إلى إثبات كون الأفلاك ممكنة بنفسها، لا واجبة بنفسها. وهذا وإن كان حقًا، لكن دليلهم عليه في غاية الضعف، فإنه مبين على أن كل جسم ممكن، ودليلهم عليه ضعيف جداً، كما قد بين في غير هذا الموضع، وقد بين ضعفه أبو حامد، ووافق ابن رشد مع عنايته بالرد عليه على ضعف هذه الطريق. والتحقيق أن هذا يسوغ تسميته ممكنًا في اللغة، باعتبار أنه بنفسه لا". (٢)

٣٨٠- "يوجد. لكن ما كان كذلك لا يكون إلا محدثًا، فيسمى ممكنًا باعتبار، ويسمى محدثًا باعتبار، والإمكان والحدوث متلازمان، وأما تسمية ما هو قديم أزلي يمتنع عدمه ممكنًا يمكن وجوده وعدمه، فهذا لا يعرف في عقل ولا لغة. وإن قدر أنه حق فالنزاع هنا لفظي. لكن إذا عرفت الاصطلاحات زالت إشكالات كثيرة تولدت من الإجمال الذي في لفظ الممكن، كما قد بسط في غير هذا الموضع. واختلاف الاصطلاح في لفظ الممكن هنا غير اختلاف الاصطلاح في الممكن العام الذي هو قسيم الممتنع. والممكن الخاص الذي هو قسيم الواجب الممتنع، بل نفس الممكن الخاص على هذا الاصطلاح المذكور عن القدماء إنما هو في المحدث الذي يمكن وجوده وعدمه. وأما ما يقدر واجباً بغيره دائماً، فذاك لا يسمى ممكنًا بهذا الاصطلاح. وأما على اصطلاح **ابن سينا** وأتباعه، وهو كون الممكن ما له علة. قال ابن رشد: فما له علة ينقسم إلى ممكن وضروري. فالضروري هو الذي لا يمكن عدمه، بل هو واجب دائماً بعله، وهذا مما يقوله الفلاسفة في الأفلاك والممكن الحقيقة هو الحادث". (٣)

٣٨١- "علة أو لا علة له يفتقر إلى دليل آخر. وقد تكلم ابن رشد على القول المنسوب إلى الفلاسفة في كتب **ابن سينا** في صدور العالم عن الله، وأنه صدر عن عقل، ثم عن العقل عقل ونفس وفلك، إلى العقل العاشر، كما هو معروف من مذهبهم وتقديره. قال ابن رشد لما حكاه أبو حامد عنهم: (وهذا كله تخرص على

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٨/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٠/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠١/٨

الفلاسفة من **ابن سينا** وأي نصر وغيرهما، ومذهب القوم القديم هو أنه ها هنا مبادئ هي الأجرام السماوية، ومبادئ الموجودات السماوية، موجودات مفارقة للمواد، هي الحركة للأجرام السماوية، والأجرام السماوية تتحرك إليها على جهة الطاعة لها، والمحبة فيها، والامتثال لأمرها إياها بالحركة والفهم عنها، وأنها إنما خلقت من أجل الحركة. وذلك أنه لما صح أن المبادئ التي تحرك الأجسام السماوية هي". (١)

٣٨٢- "مرتبط بمبدأ أول فيها، ولولا ذلك لم يكن هنا نظام موجود، وأقاولهم مسطورة في ذلك. فينبغي لمن أراد معرفة الحق أن يقف عليها من عنده. وما يظهر أيضاً من كون جميع الأفلاك تتحرك الحركة اليومية، مع أنها تتحرك بها الحركات التي تخصها، مما صح عندهم أن الأمر بهذه الحركة هو المبدأ الأول، وهو الله سبحانه وتعالى، وأنه أمر ساير المبادئ أن تأمر ساير الأفلاك بساير الحركات، وأن بهذا الأمر قامت السماوات والأرض، كما أن بأمر الملك الأول في المدينة قامت جميع الأوامر الصادرة ممن جعل الملك له ولاية أمر من الأمور من المدينة إلى جميع من فيها من أصناف الناس. كما قال سبحانه: ﴿وأوحى في كل سماء أمرها﴾، وهذا التكليف والطاعة هي الأصل في التكليف والطاعة التي وجبت على الإنسان لكونه حيواناً ناطقاً. قال: (وأما ما حكاها **ابن سينا** من صدور هذه المبادئ بعضها". (٢)

٣٨٣- "قال: (فهذا هو أقرب تعليم يمكن أن يفهم به مذهب هؤلاء القوم، من غير أن يلحق ذلك الشنعة التي تلحق من سمع مذاهب القوم، على التفصيل الذي ذكره أبو حامد ها هنا). يعني ما ذكره **ابن سينا**. قال: (وهذا كله يزعمون أنه قد بين في كتبهم، فمن أمكن أن ينظر في كتبهم على الشروط التي ذكروها، فهو الذي يقف على صحة ما يدعون أو ضده). قال: (وليس يفهم من مذهب أرسطاطاليس غير هذا، ولا من مذهب أفلاطون وهو منتهى ما وقفت عليه العقول الإنسانية. وقد يمكن الإنسان أن يقف على هذه المعاني من أقاويل عرض لها إن كانت مشهورة، مع أنها معقولة، وذلك أن ما شأنه هذا الشأن من التعليم، فهو لذيذ محبوب عند الجميع). قال: (وأحد المقامات التي يظهر منها هذا المعنى، هو أن". (٣)

٣٨٤- "قلت: فهذا الكلام لا ريب أنه إلى الكلام الذي نقله الناس عن أرسطو وأصحابه في إثبات واجب الوجود أقرب من كلام **ابن سينا** وأمثاله. بل هذا خير من الكلام المنقول عن أرسطو من وجوه متعددة، فإن المنقول عن أرسطو إنما فيه أنه جعل الأول محركاً لها، من حيث هو محبوب معشوق لها للتشبه به، يحركها تحريك المحبوب لمحبه، بل تحريك المتشبه به للمتشبه، كتحرريك الإمام للمؤتم، فإن هذا أضعف من تحريك المحبوب لمحبه، كتحرريك الطعام للآكل، ولمرأة للجماع. وأما هذا فقد جعله أمراً لها بالحركة، مسخراً لها بذلك، مكلفاً لها بذلك. لكن أرسطو أثبت قوله بأن الحركة الإرادية الشوقية لا بد فيها من عقل يتشبه به الفلك، كم يتشبه المؤتم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٥/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٠٧/٨

بالإمام. كلام أرسطو عن الحركة الشوقية والحرك الأولقال: والشيء المتشوق إليه علة لحركة المتحرك إليه بالشوق،".  
(١)

٣٨٥- "الأمر، يعني الحركة كما ذكر أرسطو، وجعلها تارة مستغنية عنها، ولكنها كلفت بها لأجل السفليات، وأن حال المكبين على أفعال لا يخلون منها طرفة عين، مع أن تلك الأفعال غير ضرورية في وجدهم، وهم غير محتاجين إليها. الوجه الثانى غاية ما في هذا أن يكون أمراً لها بالحركة، وليس في مجرد الأمر بالفعل ما يوجب أن يكون الفعل القائم بالفاعل من إبداع الأمر ومن خلقه، ولا أنه محتاج إلى الأمر في نفس إحداث الفعل، كما ذكره في أمر الملك لنوابه، وأمر القائد لجيشه. وأمر السيد لعبيده. الوجه الثالث أنه لم يذكر حجة على أنه لا قوام لها إلا بحركة التي أمرت بها، فمن أين يعلم أن قوام ذاتها بتلك الحركة؟. الوجه الرابع أنه لو قدر أنه أبداع الحركة التي قامت بها، وأنه لا قوام لها إلا بالحركة، فغاية ما في ذلك أن يكون ذلك شرطاً في قوامها، ويكون فاعلاً لشرط من شروط وجودها، ليس في هذا ما يقتضي أنه أبداع سائر أعراضها، ولا أبداع أعيانها. الوجه الخامس أن هذا مبني على إثبات عقول مفارقة وراء الأفلاك، وأن فيها عقلاً هو فوقها في الرتبة، والدليل الذي ذكره هذا، **وابن سينا** وغيرهما من الفلاسفة، في إثبات العقول، إنما يدل على إثبات عقول". (٢)

٣٨٦- "الجسم لا يكون واجباً تحكم لا أصل له). قال ابن رشد: (قد تقدم من قولنا: إنه إذ فهم من واجب الوجود ما ليس له علة، وفهم من ممكن الوجود ما له علة، لم تكن قسمة الموجود بهذين الفصلين، معترفاً بها، فإن للخصم أن يقول: ليس كما ذكر، بل كل موجود لا علة له. لكن إذا فهم من واجب الوجود: الموجود الضروري، ومن الممكن: الممكن الحقيقي، أفضى الأمر - ولا بد - إلى موجود لا علة له، وهو أن يقال: كل موجود إما أن يكون ممكناً أو ضرورياً، فإن كان ممكناً فله علة، فإن كانت تلك العلة من طبيعة الممكن، تسلسل الأمر. فيقطع التسلسل بعلة ضرورية، ثم يسأل في تلك العلة الضرورية: إذا جوز أيضاً أن يكون من الضروري ما له علة وما ليس له علة، فإن وضعت العلة من طبيعة الضروري الذي له علة لزم التسلسل، وأنتهى الأمر إلى علة ضرورية ليس لها علة). قال: (وإنما أراد **ابن سينا** أن يطابق بهذه القسمة رأي الفلاسفة في الموجودات، وذلك أن الجرم السماوي عند الجميع من الفلاسفة هو". (٣)

٣٨٧- "لاعتقاد في الصانع أصلاً). قال ابن رشد: (هذا القول لازم لزوماً لا شك فيه لمن سلك طريقة واجب الوجود في إثبات موجود ليس بجسم، وذلك أن هذه الطريق لم يسلكها القدماء، وإنما أول من سلكها - فيما وصلنا - **ابن سينا**، وقد قال: إن أشرف من طريقة القدماء، وذلك أن القدماء إنما صاروا إلى إثبات موجود ليس بجسم هو مبدأ للكل، من أمور متأخرة، وهي الحركة والزمان. وهذه الطريقة تفضي إليه - زعم - أعني إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢١٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢١٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٧/٨

إثبات مبدأ بالصفة التي أثبتتها القدماء من النظر في طبيعة الوجود بما هو موجود، ولو أفضت لكان ما قال صحيحاً، لكنها ليس تفضي). وذلك أن واجب الوجود بذاته إذا وضع موجوداً فغاية ما ينتفي عنه أن يكون مركباً من مادة وصورة، وبالجملة أن يكون له جزء، فإذا وضع موجوداً مركباً من أجزاء قديمة، من شأنها أن يتصل بعضها بعض، كالحال في العالم وأجزائه، صدق على العالم - أو على أجزائه - أنه واجب الوجود). (١).

٣٨٨- "الحيوان ها هنا كائن فاسد بالشخص غير كائن ولا فاسد بالنوع، من قبل الرباط القديم، من قبل أنه لم يمكن فيه أن يكون غير كائن ولا فاسد بالشخص، كالحال في العالم، فتدارك الخالق سبحانه هذا النقص الذي لحقه بهذا النوع من التمام الذي لم يكن فيه غيره، كما يقوله أرسطو في كتاب الحيوان). قال: (وقد رأينا في هذا الوقت كثيراً من أصحاب **ابن سينا**، لموضع هذا الشك، تأولوا على **ابن سينا** هذا الرأي، وقالوا: إنه ليس يرى أن ها هنا مفارقاً وقالوا: إن ذلك يظهر من قوله في واجب الوجود في مواضع، وإنه المعنى الذي أودعه في فلسفته المشرقية. قالوا: وإنما سماها فلسفة مشرقية، لأنها مذهب أهل المشرق، ويرون أن الآلهة عندهم هي الأجرام السماوية، على ما كان يذهب إليه وهم مع هذا يضعفون طريق أرسطو في إثبات المبدأ الأول من طريق الحركة). قال: (ونحن قد تكلمنا على هذه الطريقة غير ما مرة، (٢).

٣٨٩- "ممکن الوجود في الحركة التي في المكان، فوجب أن يكون المحرك له واجب الوجود في الجوهر، وألا يكون فيه أصلاً: لا على حركة، ولا على غيرها، فلا يوصف بحركة ولا سكون، ولا يغير ذلك من أنواع التغيرات. وما هو بهذه الصفة فليس بجسم أصلاً، ولا قوة في جسم، وأجزاء العالم الأزلية إنما هي واجبة الوجود في الجوهر: إما في الكلية كالحال في الاسطقسات الأربع، وإما بالشخص كالحال في الأجرام السماوية). قلت: المقصود ذكر طرق هؤلاء، ومنتهى نظرهم ومعرفتهم، وأن خيار ما في كلام **ابن سينا** وأمثاله، إنما تلقاه من طرق المتكلمين، كالمعتزلة ونحوهم مع ما فيهم من البدعة. وأما ما ذكره هذا من طريقة الفقهاء، فهي أضعف وأقل فائدة في العلوم الإلهية من طريقة **ابن سينا** بكثير، فإن **ابن سينا** أدخل الفلسفة من المعارف الإلهية التي ركبها من طرق المتكلمين، وطرق الفلاسفة والصوفية. ما كسا به الفلسفة بهجة ورونقاً، حتى نفقت على كثير من أهل الملل، بخلاف فلسفة القدماء، فإن فيها من التقصير والجهل في العلوم الإلهية ما لا يخفى على أحد. وإنما كلام القوم وعلمهم في العلوم الرياضية والطبيعية، وكل فاضل يعلم أن كلام أرسطو وأمثاله في الإلهيات قليل نزر جداً، قليل". (٣)

٣٩٠- "وهذه الطرق التي أخذها، **ابن سينا** عن المتكلمين، من المعتزلة ونحوهم، وخلطها بالكلام سلفه الفلاسفة، صار بسبب ما فيها من البدع المخالفة للكتاب والسنة، يستطيل بها على المسلمين، ويجعل القول

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣١/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٨



الذي قاله هؤلاء هو قول المسلمين. وليس الأمر كذلك. وإنما هو قول مبتدعتهم، وهكذا عمل إخوانه القرامطة الباطنية: صاروا يلزمون كل طائفة من طوائف المسلمين بالقدر الذي وافقهم عليه مما هو مخالف للنصوص ويلزمونهم بطرد ذلك القول حتى يخرجوهم عن الإسلام بالكلية. ولهذا كان هؤلاء وأمثالهم نصيب من حال المرتدين، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾. ولهذا آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى عبادة الأوثان، والشرك بالرحمن مثل دعوة الكواكب والسجود لها، أو التصنيف في ذلك كما صنغه الرازي وغيره في ذلك. والذي أحدثه الفلاسفة، **كابن سينا** وأمثاله، عن المعتزلة: منه ما هو صحيح، ومنه ما هو باطل. فالصحيح كقولهم: إن تخصيص شيء دون". (١)

٣٩١- "شيء بالحدوث في وقت دون وقت لا بد له من مخصص. والباطل نفي الصفات. وركب **ابن سينا** من الأمرين ما دار به على المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين، ولم يقتصر على مجرد ما قالوه، بل وسع القول فيه، حتى وصله كلام سلفه الدهرية. فالأول: وهو أن تخصيص الحدوث بوقت لا بد له من مخصص، ضم إليه: أن كل ممكن، وإن كان قديماً، لا يترجح إلا بمرجح، وبني على ذلك إثبات واجب الوجود. وهي الطريقة التي أحدثها في الفلسفة، وهي مركبة من كلام الفلاسفة المعتزلة. والمعتزلة لا تقتصر في أن التخصيص لا بد له من مخصص على تخصيص الحدوث، بل تقول ذلك فيما هو أعم من ذلك، ولا تفرق بين الاختصاص الواجب والاختصاص الممكن. **وابن سينا** وافقهم على ذلك، فتناقضت عليه أصوله، وأما الأصل الفاسد الذي أخذه عنهم، فهو نفي الصفات، ولما كانت المعتزلة تنفي الصفات وتسمي إثباتهما تجسيمياً، والتجسيم تركيباً، ويقولون: إن المركب لا بد له من مركب، فلا يكون مركباً، فلا يكون". (٢)

٣٩٢- "جسماً لأن الجسم مركب، فلا يقوم به صفة، لأن الصفة لا تقوم إلا بجسم، ولا يكون فوق العالم، لأنه لا يكون فوق العالم إلا جسم. ولا يرى في الآخرة، لأن الرؤية إنما تقع على جسم، أو عرض في جسم. وكلامه مخلوق، لأن لو قام به الكلام لكان جسماً. أخذ **ابن سينا** وأمثاله هذه الأصول، وألزمهم ما هو أبغ من ذلك، فزاد في نفي الصفات عليهم، حتى كان أظهر تعطيلاً منهم، بل أبغ تعطيلاً من الجهم رأس نفاة الصفات. وخالف **ابن سينا** وأمثاله المعتزلة في أمور: بعضها أصابوا في مخالفتهم، وبعضها أخطأوا في مخالفتهم، لكن الذي أصابوا فيه، منه ما صاروا يحتجون به على باطلهم، لضعف طريق المعتزلة الذي به يردون باطلهم. وهذا الذي ذكرته يجده من اعتبره في كتب **ابن سينا** كالإشارات وغيرها، ويتبين للفاضل أنه إنما بنى إلحاده في قدم العالم على نفي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٩/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٠/٨

الصفات، فإنهم لما نفوا الصفات والأفعال القائمة بذاته، وسموا ذلك توحيداً، ووافقهم **ابن سينا** على تقرير هذا النفي الذي سموه توحيداً، بين امتناع القول بحدوث العالم مع هذا الأصل، وأظهر تناقضهم. (١).

٣٩٣- "أمرهم، وأظهر من ما يظهرون، وكان من أئمتهم. فهذا وأمثاله من جنس آل فرعون، الذين جعلوا أئمة يدعون إلى النار. والأول من أتباع الرسل والأنبياء، كآل إبراهيم، الذين جعلهم الله أئمة يهدون بأمره. كلام **ابن سينا** في الإشارات وهذا الذي ذكرته لك من حال هؤلاء، يتبين لكل مؤمن ذكي رأى كتبهم، وتبين له مقصودهم. فما ذكرته عن **ابن سينا** مذكور في كتابه الإشارات الذي هو زبدة الفلسفة عندهم، الذي قال في خاتمته: (أيها الأخ إن مخضت لك في هذه الإشارات عن زبد الحق، وألقتك نفي الحكم، في لطائف الكلم، فصنه عن المبتدلين والجاهلين، ومن لم يرزق الفطنة الوقادة، والروية والسعادة، وكان صغاه مع الغاغة، أو كان من ملاحدة هؤلاء المتفلسفة ومن". (٢)

٣٩٤- "همجهم، فإن وجدت من تثق بنقاء سيرته، واستقامة سيرته، أو بتوقفه عما يفرع إليه الوسواس، ونظر إلى الحق بعين الرضا والصدق، فآته ما سألك منه مدرجاً مجزأً مفرقاً، تستفرس ما تسلفه لما تستأنفه، وعاهده بالله وبالإيمان التي لا مخرج له منها، أن يجري فيما تؤتيه مجراك، متأسيماً بك، فإن أذعت هذه العلم وأضعته، فالله بيني وبينك) وبهذه الوصية أوصى الرازي في شرحه له، كما وصى بذلك في كلامه على حديث المعراج لما شرحه بنظير شرح هؤلاء له. وهذا من جنس وصايا القرامطة الملاحدة في البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم. والمقصود هنا أن **ابن سينا** في الكتاب الذي عظمه، لما تكلم على أفعال الرب تعالى وصفاته، سلك ما ذكرته لك عنه، كما قد ذكرنا في". (٣)

٣٩٥- "غير هذا الموضوع، لما ذكر النزاع في مسألة الصنع الإبداع وحدوث العالم. قال في آخره: (فهذه هي المذاهب، وإليك الاعتبار بعقلك دون هوالك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً). والرازي لم يعرف وجه وصيته فقال: (إن كان المقصود منه الأمر بالثبات على التوحيد، فإنه يكون كلاماً أجنبياً عن مسألة الحدوث والقدم. وإن كان المقصود منه إنما هو المقدمة التي يظهر منها الحق في مسألة القدم والحدوث فهو ضعيف، لأن القول بوحدة واجب الوجود لا تأثير له في ذلك أصلاً، لأن القائلين بالقدم يقولون: ثبت إسناد الممكنات بأسرها إلى واجب الوجود لذاته، فسواء كان الواجب واحداً أو أكثر من واحد، لزم من كونه واجباً دوام آثاره وأفعاله. وأما القائلون بالحدوث، فلا يتعلق شيء من أدلتهم بالتوحيد والتثنية، فثبت أنه لا تتعلق مسألة القدم والحدوث بمسألة التوحيد)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٤/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٥/٨

قلت: ليس مراد **ابن سينا** بالتوحيد الذي جاءت به الرسل، وهو عبادة الله وحدة لا شريك له، مع ما يتضمنه من أنه لا رب لشيء من ممكنات سواه، فإن إخوانه من الفلاسفة من أبعد الناس عن هذا". (١)

٣٩٦- "به؟ فكان إبطال ما ألدوا به في توحيد الله تعالى بهدم أصول ضلالهم. أيضاً فالمقالات التي أبطلها **ابن سينا** في مسألة حدوث العالم وقدمه، بنى إبطالها على هذا التوحيد الذي هو نفي الصفات، فكان هذا عصمته التي لا بد له منها. وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن **ابن سينا** ذكر مقالات الناس في مسألة الحدوث والقدم، ولم يذكر مقالة أساطين الفلاسفة المتقدمين، كما لم يذكر مقالة الأنبياء والمرسلين. والمقالات التي حكاها من الباطل إنما احتج على إبطالها بما لا حجة له فيه، فقال: (أوهام وتنبهات. قال قوم: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته، واجب لنفسه، لكنه إذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ فإن الهوي في حظيرة الإمكان أقول ما). (٢)

٣٩٧- "قلت: وهذا القول هو قول القائلين بقدم العالم وأنه واجب بنفسه، ليس له موجب آخر. وهو الظاهر المشهور من مذاهب الدهرية، وإليه يعود كلام محققهم، ولهذا كان أئمة الكلام القدماء، من المعتزلة والأشعرية وغيرهم، كأبي على الجبائي وأمثاله، وكالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأمثالهما، لا يذكرون عن الدهرية إلا هذا القول. وأما القول الذي ذكره **ابن سينا** وهو أنه معلول علة واجبة أبدعته، فهذا قوله وقول أمثاله من الفلاسفة. وقد حكى هذا القول عن برقلس، وقد نازعه فيه إخوانه الفلاسفة، وهو لم يذكر له عليهم حجة مستقيمة، وإنما احتج عليهم بما احتج عليهم بما ذكره في توحيد واجب الوجود، وأنه لا يكون موصوفاً بصفات فتكون فيه كثرة، ولا يكون جسماً فتكون فيه كثرة، ونفى الأنواع الخمسة التي سماها تركيباً للجسم من أجزائه الحسية: الجواهر المفردة، ومن أجزائه العقلية: وهي المادة والصورة، ومن الذات والصفات، ومن العام والخاص، ومن الوجود والماهية". (٣)

٣٩٨- "ولهذا بين أبو حامد الغزالي وغيره من المسلمين، بل وابن رشد وأمثاله من الفلاسفة، فساد ما ذكروه في هذا التوحيد، وبطلان ما نفوه من هذه المعاني التي سموها تركيباً، وأنه لا حجة لهم على ذلك أصلاً إلا ما توهموه من مدلول لفظ واجب الوجود بالمعنى الذي تصوره، لا بالمعنى الذي قام عليه الدليل، فكان مبنى حجتهم على ألفاظ مجملة إذا بينت ظهر فساد كلامهم. ولهذا احتج **ابن سينا** في مسألة إثبات الصانع إلى توحيده، فضلاً عن إثبات أفعاله قال: (وقال آخرون: بل هذا الوجود المحسوس معلول. ثم افترقوا: فمنهم من زعم أن أصله وطيبته غير معلولين، لكن صنعتته معلولة. وهؤلاء قد جعلوا في الوجود واجبين. وأنت خير باستحالة ذلك. ومنهم من جعل وجوب الوجود لشيئين أو لعدة أشياء، وجعل غير ذلك من ذلك. وهؤلاء في حكم الذين

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٩/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٠/٨

من قبلهم). فيقال له: الذين جعلوا الوجود لشيئين أو عدة أشياء، يدخل فيهم من جعل أصله وطنيته غير معلومين، فإن ما لم يكن معولاً كان واجباً لنفسه، فهؤلاء جنس واحد، حيث جعلوا واجب الوجود أكثر من". (١)

٣٩٩- "واحد. ومع هذا فحجتك على إبطال قولهم قد عرف ضعفها، ولكن الفرق بين هؤلاء وهؤلاء: أن هؤلاء يجعلون الصانع أكثر من واحد، فيقولون بالتعدد في الصانع. وأولئك إذا أثبتوا أصلاً وطنية غير معلولة، فلا يجعلونها فاعلة صانعة، بل قابلة للفاعل، فهؤلاء يقولون: إن الفاعل للعالم واجب بنفسه وهؤلاء يدخل فيهم من قال بقولهم، كابن زكريا المتطبيب حيث قالوا: القدماء خمسة، وسبب حدوث العالم عشق النفس للهيولى، فإن هؤلاء يقولون بقدوم مادة العالم ومكانه وزمانه والنفس. وكان **ابن سينا** ذكر هذا القول، وذكر قول المجوس الذين يقولون بقدوم النور والظلمة. فهذان القولان متشابهان من بعض الوجوه، فإن هذا يقول: سبب حدوث العالم اختلاط النور والظلمة. وهذا يقول: سببه عشق النفس للهيولى، ثم ذكر قول المتكلمين وقول أصحابه، فلم يذكر إلا هذه الأقوال الأربعة. وأما قول أئمة الفلاسفة وأساطينهم القدماء فلم يذكره، كما لم يذكر قول الأنبياء وسلف الأمة. وحينئذ فيقال: مذهب جمهور الفلاسفة أن أصل العالم معلول عن الواجب نفسه، والعالم مع ذلك محدث الصورة. فهؤلاء لا يقولون بتعدد الواجب، ولا يقولون بقدوم العالم، ولا يقولون بأن طينته غير". (٢)

٤٠٠- "إبطال قول المعتزلة ونحوهم، الذين يقولون بحدوث جميع الحوادث من غير حدوث سبب، بل بمجرد القدرة، أو القدرة والإرادة التي لم تنزل ولا تزال على حال واحدة. وإن لم يجوزوا حدوث متغير عن غير متغير، بطل قوهم كله. فإن الفلك متغير مختلف هو في نفسه، مختلف القدر والصفات، وهو متغير عندهم بما يحدث فيه من الحركات. وهذا التغير صادر عما لا يتغير عندهم، سواء قالوا: هو صدر عن العقل الذي لا يتغير، كما يقوله **ابن سينا** وأمثاله، أو صادر عن الواجب بنفسه الذي لا يتغير، كما يقوله ابن رشد وأمثاله، أو صادر عن الواجب بتوسط العقل، كما يقوله النصير الطوسي وأمثاله، أو مهما قالوه من جنس هذه المقالات فلا بد على كل تقدير أن يلزمهم حدوث متغير عن غير متغير. وحينئذ فبطلت حججهم على المعتزلة، وكانوا أكثر التزاماً للباطل الذي قرروا أنه باطل، وأبطلوا به قول المعتزلة. وذلك أنهم يجعلون جنس الحركات والحوادث كلها حدثت بلا محدث أصلاً، لأن العلة القديمة الأزلية لا يتأخر عنها شيء من معلولاتها ولوازمها، فكل ما تأخر عنها فليس من موجبها: لا بوسط ولا بغير وسط. وتلك الحوادث لم تحدث". (٣)

٤٠١- "وإذا كان كذلك، وكان حاله قبل إحداث كل حادث، كحالته قبل ذلك الحادث، امتنع أن يحدث منه شيء أصلاً: لا قابل ولا مقبول، ولا استعداد ولا إمداد. فهم وإن أثبتوا أنه لم يزل فاعلاً، فقولهم يوجب أنه لم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٢/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٨

يحدث شيئاً قط، بل ولا فعل شيئاً قط، بل حدثت الحوادث بلا محدث، فعلم أنه باطل. وليس في قولهم ما يوجب قدم شيء من العالم، فقولهم بقدمه باطل. ولهذا لم يحفظ القول بقدم الأفلاك عن أساطين الفلاسفة، بل أول من حفظ ذلك عنه أرسطو وأتباعه. وأما أساطين القدماء، فالمنقول عنهم حدوث الأفلاك، فهم قائلون بحدوث صورة العالم، ولهم في المادة كلام فيه اضطراب. فالنقل الثابت عن أعيانهم بحدوث العالم، موافق لما أخبرت به الرسل صلوات الله عليهم. ونقل أصحاب المقالات عن غير واحد من أئمتهم القول بإثبات الصفات لله، وإثبات الأمور الاختيارية القائمة بذاته. وهذا قول من يقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول، من الأوائل والأواخر، كأبي البركات وغيره. وهؤلاء لم يوافقوا أرسطو وأتباعه، ولا ابن سينا وأمثاله، على أن". (١)

٤٠٢- "المرجح، إلا بنوع من التكلف الذي لا يتصور به ذلك. وقد تبين أن الناس في هذا المقام على درجات، وكل من كان إلى الفطرة العقلية والشريعة النبوية أقرب، كانت طريقته أقوم، فالمستدل بأن الموجود على سبيل الجواز، وهو الموجود الممكن، لا يكون بالوجود أولى منه بالعدم إلا بالفاعل، وأن ما حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه، كما سلك ذلك كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم - خير من المستدل بأن الموجود الممكن مطلقاً لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح، وهذا المستدل بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح خير من المستدل بأنه لا يترجح وجوده على عدمه، ولا عدمه على وجوده إلا بمرجح، كما سلك ابن سينا وأتباعه، كالسهروردي والرازي والآمدي وغيرهم مع تناقض هؤلاء، حيث قالوا في موضع آخر: إن العدم المستمر لا يحتاج إلى سبب، كما قاله نظار المسلمين من جميع الطوائف. ثم الذين استدلوا بذلك، ولم يحتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل الجمهور، أقرب من الذين احتاجوا إلى قطع التسلسل، كما فعل ابن سينا ونحوه". (٢)

٤٠٣- "قيل: هذا إنما يصح لو كان اقتضاؤه لكل ما يقتضيه لازماً له، وكان مجرد ذاته علة موجبة لمعلولاته، كما يقوله من يقول ذلك من المتفلسفة، كبرقلس وابن سينا وأتباعهما. فإنهم يقولون: إن الأول علة بمجرد ذاته لجميع المعلولات، وما سواه معلول به، فيلزمهم أن لا يتخلف عنه شيء من الحوادث، وهذا باطل قطعاً. وأما إذا كان اقتضاؤه وفعله لما يفعله، إنما هو أنه مقتض لوجود كل حادث في الوقت الذي حدث فيه، لا سيما إذا قيل مع ذلك بأنه مقتض لما يقتضيه كمشيئته وقدرته، كما هو قول المسلمين وجمهير العقلاء. فيقال: إذا قدر أنه قادر مختار، وهو يحدث الحوادث، مع جواز أن لا تكون مشيئته وقدرته مستلزما لحدوثها، فلان يحدثها مع كون مشيئته وقدرته مستلزما لها أولى وأحرى. وحينئذ فيحدث مع وجوب حدوثها بقدرته ومشيئته. ولا يمكنهم أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٦/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٩٤/٨

يقولوا: القدرة والمشئنة لا تخص وقتاً دون وقت، لأن هذا ينقض قولهم. فإنهم يقولون: إنه لمجرد قدرته يخص بعض الأحوال دون بعض." (١)

٤٠٤- "وهذا الذي ذكره القاضي أبو بكر وأمثاله، أظهر مما استدل عليه أبو الحسين وأمثاله، من أن الحدوث: إما أن يكون على وجه الوجوب، أو على وجه الجواز. وهذا الذي ذكره أبو الحسين وأتباعه من أن الجائز الممكن ليس وجوده أولى من عدمه، لولا المقتضى لحدته، أظهر مما ذكره **ابن سينا**، والرازي، وأمثالهما، من أن الجائز الممكن ليس وجوده أولى من عدمه، ولا عدمه أولى من وجوده إلا لمرجح منفصل عنه. وطريق هؤلاء بعضها أصح وأقرب من طريق بعض. وقد ظهر بما ذكرنا فساد القاضي أبي بكر: أنه لم يخالف في أن افتقار المحدث إلى محدث مما لا يعلم بالاضطرار، وإنما يتطرق إليه بالفحص والبحث إلا شذمة لا يعتد بقولها، ادعت في هذه المذهب البديهة. كلام الأشعري في اللمع عن إثبات وجود الله تعالى وتعليق ابن تيمية ثم يقال له: إن كان هذا حقاً، فالأشعري لم يذكر في اللمع دليلاً على ذلك، بل جعل ذلك مسلماً، وإنما أثبت حدوث الإنسان وأنه." (٢)

٤٠٥- "حادث. وهي الطريقة التي سلكتها المعتزلة في حدوث الأجسام ابتداءً، وعلى هذه الطريقة فحدوث الإنسان نظري لا ضروري. وإذا ضم إلى ذلك أن العلم بافتقار المحدث إلى المحدث نظري، كما قاله من قاله من المعتزلة ومن وافقهم، كالقاضي أبي بكر وأتباعه - صار كل من المقدمتين في إثبات الصانع نظرياً. وهذا أضعف هذه الطرق وأطولها، لكن مبناهما على أن التخصيص الحادث لا بد له من مخصص، وهذا عند هؤلاء ضروري، كافتقار الممكن إلى الواجب. ثم الذي سلكوا طريقة **ابن سينا** جعلوا هذا نظرياً، وأثبتوا منع التسلسل بطريقة **ابن سينا**، وهي أقرب مما بعده. فجاء من بعدهم، كالرازي، ضم إلى ذلك نفي الدور أيضاً، ثم هو والآمدي ونحوهما أثبتوا بطلان التسلسل بطرق طويلة، واستصعب ذلك على الآمدي، حتى قال: إنه عاجز عن تمشيها، وحل ما يرد عليها، كما ذكرناه. ولا ريب أن تمشيها مع تفسيرهم الممكن بالتفسير الذي أحدثه **ابن سينا** ممنوع. وأما تمشيها إذا جعل الممكن هو الذي يوجد تارة، ويعدم أخرى، فهو سهل متيسر، معلوم ببداية العقول. فانظر من عدل عن الطرق المستقيمة شرعاً وعقلاً، كلما أمعن في العدول أمعن في البعد عن الحق وتطويل الطريق وتصعيبها، حتى آل الأمر." (٣)

٤٠٦- "فهذه المقدمة التي ذكرها أبو المعالي مقدمة صحيحة لا ريب فيها، وإنما الشأن في تقرير المقدمة الثانية، وقد ذكر الكلام عليها في غير هذا الموضع، وهو أن التخصيص للممكنات ببعض الوجوه دون بعض: هل يستلزم حدوثها أم لا؟ قال ابن رشد: وقد نجد **ابن سينا** يدعني إلى هذه المقدمة بوجه ما. وذلك أنه يرى أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٢/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٨/٨

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣١٣/٨



كل موجود ما سوى الفاعل فهو إذا اعتبر بذاته ممكن وجائز، وأن هذه الجائزات صنفان: صنف هو جائز باعتبار فاعله. وصنف هو واجب باعتبار فاعله ممكن باعتبار ذاته، وأن الواجب بجميع الجهات هو الفاعل الأول. قال: وهذا قول في غاية السقوط، وذلك أن الممكن في ذاته وفي جوهره، ليس يمكن أن يكون ضرورياً من جهة فاعله، وإلا انقلبت طبيعة الممكن إلى طبيعة الضروري فإن قيل: إنما نعني بكونه ممكناً باعتبار ذاته أنه متى توهم فاعله وتفعلاً ارتفع هو. قلنا: هذا الارتفاع مستحيل لازم عن مستحيل وهو ارتفاع السبب الفاعل، وليس هذا موضع الكلام في هذا الرجل، ولكن". (١)

٤٠٧- "للحرص على الكلام معه في الأشياء التي اخترعها هذا الرجل استجزنا القول هنا معه. قلت: مراد ابن رشد أن المفعول لا يكون قديماً أزلياً فإن الضروري عنده وعند عامة العقلاء، حتى أرسطو وأتباعه، وحتى **ابن سينا** وأتباعه - وإن تناقصوا - هو القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه في الماضي والمستقبل. وهذا يمتنع أن يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، بل هذا لا يكون إلا محدثاً، يمتنع أن ينقلب قديماً، فلهذا قال: الممكن يمتنع أن يكون ضرورياً. أما كون الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه، وهو المحدث، يصير واجب الوجود بغيره، فهذا لا ريب فيه، وما أظن ابن رشد ينازع في هذا ولكن من المتكلمين من ينازع في هذا. وهذا حق، وإن قاله **ابن سينا**، فليس كل ما يقوله **ابن سينا** هو باطلاً. بل هو مذهب أهل السنة أنه م شاء الله كان فوجب وجوده، وما لم يشأ لم يكن فامتنع وجوده. وهذا يوافق عليه جماهير الخلق، فإن هؤلاء يقولون: كل ما سوى الله ليس له من نفسه وجود. وهذا يعنون بكونه ممكناً، لا يعنون بذلك أنه يمكن أن لا يوجد، فهو واجب بغيره، غير واجب بنفسه". (٢)

٤٠٨- "وما لم يشأ لم يكن، فإنه يمتنع وجود شيء بدون مشيئة الله تعالى، وإن كان الله قادراً عليه، وهو ممكن في نفسه، أي يمكن أن يخلقه الله، لو شاء الله خلقه. فهذا الباب كثير من النزاع فيه لفظي. وهم لا يعنون بكونه ممكناً باعتبار ذاته، أنه متى توهم فاعله مرتفعاً ارتفع هو. ولكن **ابن سينا** وأتباعه الذين يقولون: إن الفلك قديم أزلي، وهو مع هذا ممكن، يعنون ذلك. وأما عامة العقلاء فيعنون بذلك أنه لا يوجد بنفسه، وأنه باعتبار نفسه يمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد. وما كان كذلك فهو محدث. ولا ريب أنه مع هذا واجب بغيره حين وجوده لا قبل وجوده يمتنع ارتفاعه حين وجوده، لا متناع ارتفاع فاعله، ولا يمتنع ارتفاعه مطلقاً، إذا كان معدوماً فوجد، فارتفاعه مستحيل حين وجوده، لازم عن مستحيل. والذي ينكره جمهور العقلاء - ابن رشد وغيره - على **ابن سينا** ومن وافقه من المتأخرين، قولهم بأن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم قد يكون قديماً أزلياً واجباً بغيره، فهذا مما ينكره الجمهور وقد ذكر ابن رشد أنه مخالف لقول أرسطو ومتقدمي الفلاسفة. ولهذا". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١١٥/٩

٤٠٩ - "لزم ابن سينا وموافقيه من التناقض ما ذكر بعضه الرازي. وهم إذا حقق الكلام عليهم في الممكن فروا إلى إثبات الإمكان الاستقبالي، وهو أنه يمكن في هذا الموجود أن يعدم في المستقبل، وفي المعدوم العين أن يوجد في المستقبل، فيكون الممكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثاً. وهذا قول جمهور العقلاء. وكلامهم في الإلهيات وفي هذا الممكن القديم الأزلي مضطرب غاية الاضطراب، كما ذكره ابن رشد وغيره. وأما كلامهم فيه، في المنطق وغيره، فوافقوا فيه سلفهم، أرسطو وأتباعه وسائر العقلاء، وصرحوا بأن الممكن الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون إلا محدثاً مسبوقاً بعدم نفسه، وقسموا الممكن إلى أقسام كلها محدثة، وجعلوا قسيم الممكن العامي، هو الضروري الواجب وجوده، وهو القديم الأزلي، وصرحوا بأن ما كان قديماً أزلياً يمتنع أن يقال: إنه ممكن يقبل الوجود والعدم. وممن صرح بذلك ابن سينا وأتباعه لما تكلموا في الإلهيات". (١)

٤١٠ - "فصلفين قالوا: نحن إذ قلنا: الوجود: إما واجب، ذاته لا تقبل العدم، وإما ممكن يقبل العدم، وما كان قابلاً للعدم فلا بد له من واجب، لزم ثبوت الواجب على التقديرين، مع قطع النظر عن الممكن: هل يكون قديماً أم لا؟ بل نفس تصور هذه الحقيقة، وهو كونه يقبل العدم، فيلزم افتقاره إلى فاعل. قيل صحيح. لكن هذا التقسيم لا يستلزم ثبوت القسمين في الخارج، إن لم يبين ثبوت الممكن، ولكن يلزم ثبوت موجود لا يقبل العدم على التقديرين. وهذا لا يناقض قول القائل بأن الموجود واحد لا يقبل العدم، وإنما يبطل قول هؤلاء إذا بين أن في الوجود ما هو ممكن يقبل العدم. وليس في مجرد التقسيم ثبوت القسمين، وإنما يثبت القسمان إذا ثبت أن في الوجود ممكناً يقبل العدم، وهذا الممكن لا بد له من واجب. وحينئذ فيكون استدلالاً بوجود الممكن المعلوم إمكانه على القديم، وهذا استدلال بالمحدثات على القديم، لا استدلال بالوجود من حيث هو جود الواجب، كما ظن ابن سينا وأتباعه بأن الوجود من حيث هو". (٢)

٤١١ - "أرسطو طاليس، ويقول: إن الجائز وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثاً، وينكر على ابن سينا قوله بأن الجائز وجوده وعدمه يكون قديماً أزلياً، وحكايته لهذا عن أفلاطون، قد يقال: إنه لا يصح فيما يشبهه قديماً من الجواهر العقلية، كالدهر والمادة والخلاء، فإنه يقول بأنها جواهر عقلية قديمة أزلية، لكن القول مع ذلك بأنها جائزة ممكنة، ونقل ذلك عنه فيه نظر. وأما الأفلاك فالمنقول عن أفلاطون وغيره أنها محدثة، فإن أرسطو طاليس يقول بقدم الأفلاك والعقول والنفوس، وهي على اصطلاح هؤلاء ممكنة جائزة، وعلى أصله يكون أزلياً، وهم ينقلون: إن أول من قال من هؤلاء بقدم العالم هو أرسطو طاليس، وهو صاحب التعاليم. وأما القدماء كأفلاطون وغيره، فلم يكونوا يقولون بقدم ذلك، وإن كانوا يقولون - أو كثير منهم - بقدم أمور أخرى قد يخلق منها شيء

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/١١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/١٢٠

آخر، ويخلق من ذلك شيء آخر، إلى أن ينتهي الخلق إلى هذا العالم. فهذا قول قدمائهم، أو كثير منهم، وهو خير من قول أرسطو وأتباعه. قال ابن رشد: وأما أبو المعالي فإنه رام أن يبين هذه المقدمة". (١)

٤١٢- "ثم إن الفلاسفة الدهرية، **كابن سينا** وأمثاله، قالوا: تسلسل الحوادث ودوامها واجب، لأن حدوث الحادث بدون سبب ممتنع، فيمتنع أن يكون جنسها حادثاً بلا سبب حادث. لكل حادث سبب حادث، كان الجنس قديماً، فيكون العالم قديماً. وأبو الحسين البصري، وأمثاله من المعتزلة، ونحوهم من أهل الكلام، قالوا: تسلسل الحوادث ممتنع، لأن كل حادث مسبوق بالعدم، فيكون الجنس مسبوقاً بالعدم، فيلزم حدوث كل ما لا يخلو عن الحوادث، والأجسام لا تخلو من الحوادث فتكون حادثة. ونفس الأصل الذي اشترك فيه الفريقان باطل، وهو أنه يلزم من إمكان تسلسل الحوادث قدم الأفلاك، أو قدم العالم، أو قدم شيء من العالم. والفلاسفة الدهرية أعظم إقراراً ببطالانه من المعتزلة، فإن تسلسل الحوادث ودوامها لا يقتضي قدم أعيان شيء منها، ولا قدم السماوات والأفلاك، ولا شيء من العالم. والفلاسفة يسلمون أن تسلسل الحوادث لا يقتضي قدم شيء من أعيانها، وأن تسلسلها ممكن بل واجب. فيقال لهم: هب أن الحوادث لم تنزل تحدث شيئاً بعد شيء، فمن أين لكم أن الأفلاك قديمة؟ وهلا جاز أن تكون حادثة بعد حوادث قبلها؟ بل يقال: هذا يبطل قولكم فإنها إذا كانت متسلسلة امتنعت أن تكون صادرة عن علة تامة موجبة، فإن العلة التامة لا يتأخر عنها شيء من معلولها. والحوادث متأخرة، فيمتنع صدورها عن علة تامة بوسط أو بغير وسط". (٢)

٤١٣- "فإن قال: لأن الأحوال مستوية. قيل له: الأحوال مستوية سواء قدر أن الحدوث واجب أو جائز، فلا بد من مخصص سواء قدر الحدوث واجباً أو جائزاً. وإن قال: إن الواجب لا يختص بحال دون حال، خلاف الجائز. قيل: هذا حق فيما وجب بنفسه. لكن ليس العلم به بأبين من العلم بكون الحادث لا يحدث بنفسه. بل يحتاج ذلك إلى مزيد بيان وإيضاح أكثر من هذا، لأنه قد تقدم تقريره بأن القديم واجب الوجود في كل حال، فإنه موجود في الأزل، فلا يجوز أن يكون وجوده على طريق الجواز، ولا بالفعل، فتعيين أن يكون واجباً، ولم يقرر أن الواجب لا يختص بوقت دون وقت. فإن قال: هذا بين معروف بنفسه معلوم بالضرورة. قيل له: إذا عرضنا على عقول العقلاء: أن الواجب: هل يكون واجباً في وقت دون وقت؟ وأن الحادث: هل يحدث بنفسه كان ردهم لهذا الثاني أعظم من ردهم لذلك، فلا يقرر الأبين بالأخفى. وأيضاً فهذا أرجح من ذاك من وجه آخر. وذلك أن الفلاسفة الدهرية الإلهيين من المتأخرين، ك**ابن سينا** وغيره، يقولون: إن الواجب قد يكون قديماً، وهو واجب بغيره. فالواجب بغيره عندهم قد لا يكون محدثاً، مع كونه مفتقراً إلى مخصص موجب. فإذا عرف افتقاره إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٢٤/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٤٨/٩

موجب، لم يلزم على قولهم أن يكون له محدثاً، ولم يقل أحد من هؤلاء: إن المحدث يكون بغير محدث. ومن قال هذا، فإنه لا ينكر افتقار المخصص". (١)

٤١٤- "والأرض في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، لكن قد لا يجمعون بين ذلك وبين دوام فاعلية الباري، لكنهم لم يبنوا على ثبوت الأفعال القائمة به المقدورة المرادة له، فييقون دائرين بين مذهب الفلاسفة الدهرية القائلين بقدوم الأفلاك، معظمين لأرسطو وأتباعه **كابن سينا**، وبين مذهب أهل الكلام القائلين بتناهي الحدوث، وربما رجحوا هذا تارة وهذا تارة، حتى قد يصير الأمر عندهم كأن دين المسلمين ودين الملاحدة عدلاً جهل، أو ربما مالوا أحياناً إلى دين الملاحدة، حتى قد يصنفون في الشرك والسحر، كعبادة الكواكب والأصنام. وأصل ذلك نفهم لما يجب إثباته من فعل الرب تعالى، كما دل عليه المنقول والمعقول، فإن هؤلاء قد يثبتون أن الذين نفوا قيام الأمور الاختيارية بذات الله تعالى، وسموا ذلك نفي حلول الحوادث به، ليس لهم على ذلك حجة صحيحة: لا عقلية ولا سمعية، بل الذين نفوا ذلك من جميع الطوائف يلزمهم القول به. فإن كان هذا الأصل في المعقول، ولزومه للطوائف، ودلالة الشرع عليه، بهذه القوة، وبتقدير إبطاله يلزم ترجيح مذهب الملاحدة المبطلين شرعاً وعقلاً، على أقوال المرسلين الثابتة شرعاً وعقلاً، أو تكافي المسلمين بين أهل الإيمان وأهل الإلحاد -تبيين ما ترتب على إنكار ذلك من الضلال والفساد. ومصدق ذلك أن الرازي -مثلاً- إذا قرر في مثل نهاية العقول". (٢)

٤١٥- "حتى يفعل شيئاً. فإن حدوث الحادث بلا سبب حادث ممتنع. والثاني: أن يقال: لا يحدث مفعولاً إلا بحدوث قدرة، أو إرادة، أو علم أو نحو ذلك. ولا يحدث ذلك إلا بحدوث ما يوجب حدوثه، فيلزم أن لا يحدث شيئاً، فإن هذا تسلسل في تمام التأثير. والتسلسل في تمام التأثير كالتسلسل في المؤثرين، فكما أنه يمتنع أن لا يكون مؤثراً إلا عن مؤثر، ولا يؤثر إلا عن مؤثر، وأنه يمتنع وجود علل ومعلولات لا نهاية لها، فلذلك يمتنع أن لا يتم كون الشيء علة أو فاعلاً إلا بوجود أمر، ولا يتم وجود ذلك التمام إلا بوجود تمام آخر، إلى غير غاية. فهذا أيضاً ممتنع باتفاق العقلاء. وأما إذا قيل لا يوجد الشيء حتى يوجد قبله شيء آخر، ولا يوجد ذلك الثاني حتى يوجد قبله شيء آخر، فهذا فيه النزاع المشهور، وهو تسلسل الآثار المعينة، لا تسلسل في أصل التأثير، فيجب تصور الفرق بين الأمرين. وقد صور السهروردي هذه الحجة في كتابه المسمى بـ "حكمة الإشراق" وهو الذي ذكر فيه خلاصة ما عنده، ولم يقلد فيه المشائين، بل بين فيه خطأهم في مواضع، وذكر فيه طريقة فلاسفة الفرس المجوس والهند. كما أن **ابن سينا** في كتابه المسمى بـ "الحكمة المشريقية" ذكر فيه بيان ما تبرهن عنده، وكذلك الرازي

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٦٩/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٩/٩

في المباحث المشرقية. كلام السهرودي المقتول في "حكمة الإشراف" كلام السهرودي المقتول في حكمة الإشرافقال السهرودي: نور الأنوار والأنوار القاهرة يعني واجب". (١)

٤١٦- "فيقال: فحينئذ قد كان منه ما لا يدوم بدوامه، فإن كل جزء من أجزاء الحركة حادث، وعندكم أنه حدث عن تصور حادث وشوق حادث، فهذه أمور من واجب الوجود وليست دائمة بدوامه، فهذا ينقض قولكم: إن كل ما منه يدوم بدوامه. ثم أيضاً من المعلوم أن كل واحد من الحوادث منه بواسطة أو غير واسطة، وهو كان بعد أن لم يكن، ويعدم بعد أن كان فهو منه، وليس مقارناً له، ولا دائماً بدوامه. فعلم بذلك أنه لا يجب في كل ما كان منه أن يدوم بدوامه، فلا يجب في الفلك وغيره من الأعيان المشهودة أن تدوم بدوامه، وهو المطلوب. وإذا قال: الذي يدوم بدوامه هو جنس الأفعال والمفعولات أو جنس الحوادث شيء بعينه. قيل: فهذا يبطل حجتك على قدم شيء بعينه، ويناقض مذهبك في قدم شيء بعينه. كلام **ابن سينا** في الإشاراتوقال **ابن سينا**: في إشاراته في ذكر هذه الحجة: تنبيه: وجود المعلول يتعلق بالعلة، من حيث هي على الحال التي بها تكون علة، من طبيعة أو إرادة أو غير ذلك أيضاً، من أمور يحتاج أن تكون من الخارج، ولها مدخل في تتميم كون العلة بالفعل، مثل الآلة: ". (٢)

٤١٧- "الكلام في كل حادث يفرض بالنسبة إلى علته، كالكلام في معلول واجب الوجود، وهو خلاف المعقول والمحسوس، وما هو الجواب فيما اعترف به من الحوادث فهو الجواب فيما نحن فيه، ولا بد من التفاهم في ذلك إلى الإرادة النفسانية، وبيان انتفائها عن واجب الوجود. وقد عرف ما فيه. تعليق ابن تيميةقلت: قد يظنون أنهم يجيبون عن هذه المعارضة بأن الحوادث اليومية مشروطة بحدث بعد حادث، وهذا يقتضي التسلسل في الآثار، والتسلسل في الآثار عندهم ليس بمحال. وحقيقة قولهم: إن المرجح القديم هو دائم الترجيح، والحوادث المنفصلة عنه تحدث شيئاً بعد شيء. ثم قد يعينون ذلك بحركة الفلك، فيقولون: هي الحادثة شيئاً بعد شيء. ومن حذق منهم **كابن سينا** علم أن هذا جواب باطل، وأن حدوث حادث بعد حادث عن القديم من غير تحديد شيء ممتنع. فادعى ما هو أفسد من ذلك فقال: إن الحركة لا توجد شيئاً بعد شيء، وإنما هي شيء موجود دائماً، وأن ما يوجد شيئاً بعد شيء لا وجود له في الخارج، بل في الذهن. وهذه مكابرة بينة، قد بسط الكلام عليها في شرح الأصبهانية. وقد اعترف حذاقهم بأن حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء عن ذات لا يقوم بها حادث مما تنكره العقول. وأما من اعترف منهم بقيام الأمور الاختيارية بذاته، فيقال لهم: هذا أدل على حدوث المفعولات. ويقال للطائفتين: إذا جوزتم ذلك، لم يكن لكم دليل على قدم شيء من العالم. فظهر بطلان حجبتكم. ". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٤٨/٩

٤١٨- "أرسطو، لكن يحكى عن بعضهم القول بقدم المادة، وقد يريدون قدم جنسه لا قدم شيء معين، ومنهم من يقول بقدم شيء معين. وأما أبو البركات فإنه من المثبتين للصفات والأفعال القائمة بذاته، وهو لم يقم حجة على قدم شيء من العالم، وإنما أبطل قول من قال بأنه فعل بعد أن لم يفعل. والذي تقتضيه حججه العقلية الصحيحة وحجج سائر العقلاء، إنما هو موافق لما أخبرت به الرسل لا مخالف لها. وكأن القول الوسط لم يعرفه، كما لم يعرفه الرازي وأمثاله. ولو عرفوه لكان هو المتصور عندهم دون غيره، وإنما استطال **ابن سينا**، وأمثاله من الفلاسفة الدهرية، على أولئك بما وافقهم عليه من نفي الصفات. ولهاذا تجد **ابن سينا** يذكر قول إخوانه وقول أولئك المتكلمين فقط. ومعلوم أن فساد أحد القولين لا يستلزم صحة القول الآخر، إلا أن تنحصر القسمة فيهما. فأما إذا أمكن أن يكون هناك قول ثالث هو الحق، لم يلزم من فساد أحد القولين صحة القول الآخر. وهذا مضمون ما ذكره في كتبه كلها، وما ذكره سائر هؤلاء الفلاسفة. كلام **ابن سينا** في الإشارات وتعليق ابن تيمية عليهم ملخص ذلك ما ذكره في الإشارات، التي هي مصحف هؤلاء الفلاسفة. قال: أوهام وتنبهات. قال قوم: إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه، لكن إذا تذكرت ما قيل في". (١)

٤١٩- "شرط واجب الوجود، لم تجد هذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالى: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. فإن الهوى في حظيرة الإمكان أقول ما. قلت: هذا القول هو قول الدهرية المحضة من الفلاسفة وغيرهم، الذين ينكرون صدور العالم عن فاعل أو علة مستلزمة له، وهو الذي أظهر فرعون وغيره. وإليه يرجع عند التحقيق قول القائلين بوحدة الوجود من قدماء الفلاسفة. ومن هؤلاء الفلاسفة الذين يدعون التحقيق والتوحيد والمعرفة، كابن عربي وابن سبعين ونحوهما، فإن هؤلاء لا يثبتون موجودين متباينين أحدهما أبداع الآخر، بل كل وجود في الوجود فهو الوجود الواجب عندهم. ثم لما رأوا أن الموجودات فيها اختلاف وتفرق، وفيها ما حدث بعد وجوده، احتاجوا إلى أن يجمعوا بين كون الوجود واحداً بالعين، وبين ما يوجد فيه من التفرق والاختلاف، فتارة يقولون: الأعيان ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فيجمعون بين كون المعلوم شيئاً ثابتاً في العدم غنياً عن الله تعالى، كما قال ذلك من قاله من المعتزلة والشيعة، ويضمون إلى ذلك أن وجوده وجود الخالق تعالى. وهذا لم يقله أحد من أهل الملل، بل ولا من الفلاسفة الإلهيين. وهذا حقيقة قول ابن عربي. وتارة يجعلون الواجب هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، والأعيان هي الممكنات، كما يقوله صاحبه القانوني. **وابن سينا** وأتباعه يقولون الوجود الواجب هو المطلق بشرط الإطلاق عن كل أمر ثبوتي، وهذا أفسد من ذاك، فإن المطلق بشرط إطلاقه لا". (٢)

٤٢٠- "وجود له في الخارج، وبتقدير وجوده فهو يعم ما تحته عموم الجنس والعرض العام، والعالم بشرط سلبه عن كل أمر ثبوتي هو وجود مقيد بالعدم وسلب الوجود، هذا أبعد عن الوجود من المقيد بسلب الوجود

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٤/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٥/٩



والعدم، فإن ما قيد بانتفاء الوجود والعدم، أقرب إلى العدم والامتناع مما قيد بسلب الوجود والعدم. ومع هذا فهذا المطلق لا يوجد إلا بوجود الأعيان، لا يتصور أن يكون مبدعاً لها ولا علة لها، بل غايته أن يكون صفة لها أو جزءاً منها، فيكون الوجود الواجب صفة للممكنات أو جزءاً منها، وما كان جزءاً من الممكن أو صفة له أولى أن يكون ممكناً، فإما أن ينفوه أو يجعلوه محتاجاً إلى المخلوقات، والمخلوقات مستغنية عنه. وتارة يجعلونه مع الممكنات كالمادة في الصورة، أو الصورة في المادة، نحو ذلك مما يقوله ابن سبعين ونحوه. وتارة لا يثبتون شيئاً آخر، بل هو عين الموجودات، وهي أجزاء له وأبعاد، كما قد يقوله التلمساني وأمثاله، وهذا محض قول الدهرية المحضة، الذين يجعلون هذا المحسوس واجباً بنفسه. لكن طريقة **ابن سينا** وأتباعه في الرد عليه مبينة على أصله في توحيد واجب الوجود ونفي صفاته، وهي طريقة ضعيفة كما بين فسادها في غير هذا الموضع. فلا يمكن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالفلاسفة الإلهية الرد على". (١)

٤٢١- "كما يتناولوه قول من جعل وجوب الوجود لعدة أشياء، وجعل غير ذلك من ذلك، وقد يحكى عن طائفة من القدماء أنهم قالوا: كانت أجزاء العالم مبثوثة، ثم إن الباري ألفها، لكن هؤلاء قد يقولون: إنها معلولة عن الواجب بنفسه، فإن هذا القول الذي قاله أئمة الفلاسفة وقدمائهم وأساطينهم، وهو أن المادة العالم قديمة، وصنعتة محدثة، لم يذكره **ابن سينا**، فإن هؤلاء لا يقولون: إن المادة غير معلولة، بل يقولون: هي مبدعة مفعولة للباري. وهذا القول الذي هو قول أئمة الفلاسفة وأساطينهم لم يتعرض لحكايته، ولا لرده وإبطاله، وليس في كلامه ما يبطله. وقد قالوا: إن أول من قال بقدوم صنعة العالم من هؤلاء الفلاسفة هو أرسطو، فهذا كلامه في حكاية مذاهبهم. وأما رده الأقوال التي حكاها بامتناع وجود واجبين فهو بناء على نفي الصفات، وهو توحيده الذي قد علم فساد، وبين ذلك في غير هذا الموضع. ثم أخذ بعد ذلك في ذكر مقالة من قال بحدوث العالم من نفاة الأفعال القائمة به، ومن قال بقدمه، فلم يذكر إلا هذين القولين مع تلك الأقوال الثلاثة، فكان مجموع ما ذكره خمسة أقوال. كلام الرازي في شرح الإشارات قال الرازي في شرح ذلك: المسألة العاشرة في مذاهب أهل العلم في إمكان العالم وحدوثه ثم ذكر كلام **ابن سينا**، وقال في شرحه: أقول: أهل العالم فريقان: منهم من أثبت أكثر من واجب". (٢)

٤٢٢- "وقد أخبرت الرسل أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأن الله كان ولم يكن قبله شيء، وكان حينئذ عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض. وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا قول أحد من السلف، هذا القول الذي حكاه عن أهل الملل كلهم، بل صرح أئمة الإسلام بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، قادراً على ما يشاء، فاعلاً يقوم به الفعل الذي يشاءه، بل وصرحوا أنه لم يزل فاعلاً، وأن الحي لا يكون إلا فاعلاً، يقوم به الفعل. ولفظ بعضهم: أن الحي لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٥٨/٩

يكون متحركاً، وعبرة بعضهم: كان محسناً فيما لم يزل، عالماً بما لم يزل، إلى ما لم يزل. وعبرة بعضهم: كان غفوراً رحيماً، عزيزاً حكيماً، ولم يزل كذلك. فنقل الرازي لمقالة أهل الملل، كنقل **ابن سينا** لمقالات الفلاسفة. فكلما الرجلين لم يذكر في هذا المقام أقوال أئمة الفلاسفة المتقدمين الأساطين، ولا أقوال الأنبياء والمرسلين، ومن اتبعهم من الصحابة والتابعين، كأئمة المسلمين وعلماء الدين، بل هذه الخمسة الأقوال التي ذكرها هذان وأتباعهما، ليست قول هؤلاء، ولا قول هؤلاء. ولهذا كان جميع ما ذكره، من الأقوال التي ينصرونها ويزيفونها، أقوالاً يظهر فسادها وتناقضها. (١).

٤٢٣- "كلام **ابن سينا** في الإشاراتقال **ابن سينا**: ومنهم من وافق على أن واجب الوجود واحد، ثم افترقوا، فقال فريق منهم: إنه لم يزل ولا وجود لشيء عنه، ثم ابتدأ وجود شيء عنه، ولولا هذا لكانت أحوال متعددة من أصناف شتى في الماضي لا نهاية لها، موجودة بالفعل، لأن كل واحد منهما وجد، فالكُل وجد، فيكون لما لا نهاية له من أمور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود. قالوا: وذلك محال، وإن لم تكن كلية حاصرة لأجزائها معاً، فإنها في حكم ذلك. وكيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال توصف بأنها لا تكون إلا بعد ما لا نهاية لها، فيكون موقوفاً على ما لا نهاية له، فيقطع إليها ما لا نهاية له. ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد تلك الأحوال، وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له؟ ومن هؤلاء من قال: إن العالم وجد حين كان أصلح لوجوده، ومنهم من قال: لم يمكن وجوده إلا حين وجد. ومنهم من قال: لا يتعلق وجوده بحين وشيء آخر، بل بالفاعل، ولا يسأل عن لم؟. فهؤلاء هؤلاء. ويلزأ هؤلاء قوم من القائلين بوحداية الأول، يقولون: (٢).

٤٢٤- "وما يلزم من ذلك الاعتبار لزوماً ذاتياً، إلا ما يلزم من اختلافات تلزم عندها فيتبعها التغير، فهذه هي المذاهب وإليك الاعتبار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً. شرح الرازي لكلام **ابن سينا** قلت: والرازي قد شرح هذا الكلام إلى أن وصل إلى آخره، وهو قوله: وإليك الاختيار بعقلك دون هواك، بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً. وقال: فاعلم أن الغرض منه الوصية بالتصلب في مسألة التوحيد. ولكنه يكون كلاماً أجنبياً عن مسألة القدم والحدوث، وإن كان الغرض منه إنما هي المقدمة التي منها يظهر الحق في مسألة القدم والحدوث فهو ضعيف، لأن القول بوحدة واجب الوجود لا تأثير له في ذلك أصلاً، لأن القائلين بالقدم يقولون: ثبت إسناد الممكنات بأسرها إلى الواجب بذاته، فسواء كان الواجب واحداً أو أكثر من واحد، لزم من كونه واجباً دوام آثاره وأفعاله. وأما القائلون بالحدوث فلا يتعلق شيء من أدلتهم بالتوحيد والتثنية، فثبت أنه لا تعلق لمسألة القدم والحدوث بمسألة التوحيد. (٣).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٢/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٣/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٧/٩

٤٢٥- "تعليق ابن تيمية قلت: لقائل أن يقول: بل **ابن سينا** عرف أن قوله لا يتم إلا بما ادعاه من التوحيد الذي مضمونه نفي صفات الرب وأفعاله القائمة بنفسه، كما وافقه على ذلك من وافقه من المعتزلة، وبموافقتهم له على ذلك استطال عليهم، وظهر تناقض أقوالهم، وإن كان قوله أشد تناقضاً من وجه آخر. لكنه صار يحتج على بطلان قولهم بما اشتركوا هم وهو فيه من نفي صفات الله الذي هو أصل الجهمية. وهكذا هو الأمر. فإن حجة القائلين بقدوم العالم، التي اعتمدها أرسطو طاليس وأتباعه، كالفارابي **وابن سينا** وأمثالهما، لا تتم إلا بنفي أفعال الرب القائمة بنفسه، بل وتبقى فاته، وإلا فإذا نوزعوا في هذا الأصل بطلت حجبتهم، وإذا سلم لهم هذا الأصل صار لهم حجة على من سلمه لهم، كما أن عليهم حجة من جهة أخرى. ولهذا كان مآل القائلين بنفي أفعال الرب الاختيارية القائمة به في مسألة قدم العالم: إما إلى الحيرة والتوقف، وإما إلى المعاندة والسفسطة، فيكونون إما في الشك وإما في الإفك. ولهذا كان الرازي يظهر منه التوقف في هذه المسألة في منتهى بحثه ونظره، كما يظهر في المطالب العالية، أو يرجح هذا القول تارة، كما رجح القدم في المباحث المشرقية، وهذا تارة، كما يرجح الحدوث في الكتب الكلامية. **وابن سينا** وصى بالأصل المتضمن نفي صفات الرب وأفعاله القائمة به. ثم ذكر القولين في قدم العالم وحدوثه، مع ترجيحه القدم، مفوضاً إلى الناظر الاختيار، بعد أن يسلم الأصل الذي به يحتج على القائلين بالحدوث. (١).

٤٢٦- "والكلام في هذه المسألة من جنس الكلام في مسألة خلق أفعال العباد، فكلما نعلم أن الله خالق أفعال العباد نعلم أنه خالق حركات الفلك إذا قدر أنها اختيارية، وإن قدر أنها اختيارية كان الأمر أولى وأولى، فإن القدرية تنازع في الأول، لا تنازع في الثاني. وليس القائل أن يقول: إن هؤلاء الفلاسفة، كأرسطو وأتباعه، قد يسلكون في حركات الأفلاك الاختيارية مسلك القدرية، الذين لا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد. لأنه يقال: أولاً: ليس هذا مذهبهم، بل عندهم أن أفعال الحيوان وغير ذلك من الممكنات صادرة عن واجب الوجود، وهذا هو الموجود في كتب الذين نقلوا مذهبهم، **كابن سينا** وأمثاله. وأيضاً فيقال لهم: إما تجوزوا على الحي أن يحدث الأفعال من غير سبب من خارج يقتضي حدوث تلك الأفعال، لست أعني من غير مقصور يحدث، بل من غير مقتض للفعل، وإما ألا تجوزوه. فإن لم تجوزوا على الحي ذلك، لزمكم أن الفلك الحي عندكم لا تحدث حركته إلا بسبب منفصل، يكون مقتضياً لفعل الحدوث، لا يكفي أن يكون ذلك متشبهاً به. ثم القول في حدوث اقتضاء ذلك المقتضى، كالقول في حدوث حركة الفلك، فيلزم أن يكون فوق الفلك سبب فاعل للحوادث، وذلك يطل قولهم. فإنه ليس عندهم فوق الفلك حركة ولا فعل بوجه من الوجوه. وإن جوزوا على الحي أن يحدث الأفعال بغير سبب حادث من غيره، (٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٦٨/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٧١/٩

٤٢٧- "يسميه المتأخرون: واجب الوجود بذاته، وهي طريقة المتقدمين من المشائين. وأما الطريقة المشهورة عند المتأخرين: وهي الاستدلال بمطلق الوجود على الواجب، فهذه هي التي سلكها **ابن سينا** ومتبعوه، ثم هذه طريقة أرسطو وأتباعه المشائين: مضمونها أن كل جسم لا يتقوم إلا بطبيعته، ولا تتقوم طبيعته إلا بحركة إرادية، لا تتقوم تلك إلا بمحسوب معشوق لا يتحرك، ثم إن أرسطو أورد على نفسه سؤالاً بأنه يمكن تقدير بطلان طبيعة الجسم الخاصة وبطلان حركته، بالخلاله إلى شيء أبسط منه، فلا يكون المحرك علة لذاته، بل علة للتركيب فقط. وأجاب بأن البسيط إنما يوجد في الذهن لا في الخارج. وأجاب أتباعه بجواب ثان، وهو أنه يكون فيما انحل إليه قبول، والقبول حركة. وهذا الجواب ساقط، فإنه إذا قدر أن فيه قبولاً، لم يجب أن يكون ذلك حركة إرادية شوقية. وإذا لم تكن الحركة إرادية شوقية لم يستلزم وجود محبوب، بل يستلزم وجود فاعل مبدع. وهم لم يثبتوا ذلك. وكذلك تقدير أرسطو تقدير فاسد، فإنه إذا قدر أن الحركة لا تتم إلا بطبيعة تستلزم الحركة الإرادية، مع أن في تقدير هذا كلاماً ليس هذا موضع بسطه، لكن بتقدير أن هذا سلم له، فغاية ما في هذا أن يكون الجسم المتحرك بالإرادة مفتقراً إلى المعشوق الذي هو غايته وأنه لا يتم وجوده إلا به، فيكون وجوده شرطاً في وجوده، بأن يقال: لا قوام للجسم إلا بطبيعته، ولا قوام لطبيعته إلا بحركته، ولا قوام لحركته إلا". (١)

٤٢٨- "بالمحرك المنفصل الذي هو محبوب معشوق، فغاية ما في هذا أنه لا بد من وجود محبوب معشوق، ولا يمكن وجود الجسم المتحرك إلا به، لكن مجرد المحبوب المنفصل لا يكفي في وجود الجسم الممكن الذي ليس بواجب بذاته، ولا في وجود طبيعته، ولا في وجود احتياجه إلى المبدع لذلك، ولا دليلاً على وجود المبدع لذلك كله، بل اكتفوا بوجود المعشوق المنفصل. وهذا مقام يتبين فيه جهل هؤلاء القوم وضلالهم، لكل من تدبر نصوص كلامهم الموجود في كتبهم، الذي ينقله أصحابه عنهم، فإننا نحن لا نعرف لغة اليونان، ولم ينقل ذلك عنهم بإسناد يعرف رجاله، ولكن هذا نقل أئمة أصحابهم الذين يعظمونهم ويذوبون عنهم بكل طريق. وقد نقلوا ذلك إلينا وترجموه باللسان العربي، وذكروا أنهم بينوه وأوضحوه وقدروه وقربوه إلى أن تقبله العقول ولا ترده، فكيف إذا أخذ الكلام أولئك على وجهه؟ فإنه يتبين فيه من الجهل بالله، أعظم مما يتبين من كلام المحسنين له. ولا ريب أن الفلاسفة أتباع أرسطو يقل جهلهم ويعظم علمهم، بحسب ما اتفق لهم من الأسباب التي تصحح عقولهم وأنظارهم، فكل بالنبوات أعلم وإليها أقرب، كان عقله ونظره أصح. ولهذا يوجد **لابن سينا** من الكلام ما هو خير من كلام ثابت بن قرة ويوجد لأبي البركات صاحب المعبر من الكلام ما هو خير من كلام **ابن سينا**. وكلام أرسطو نفسه دون كلام هؤلاء كلهم في الإلهيات". (٢)

٤٢٩- "يخالف المسلمين في الظاهر، كما فعل ذلك **ابن سينا** وغيره. لكن بكل حال لا بد للممكن الذي لا يوجد بنفسه من موجب يوجبه، بل يوجب صفاته وحركاته، لا يكفي في وجوده مجرد وجوده محبوبه، بل لا

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٧٥/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٧٦/٩

بد من موجب لذاته وصفاته، بل وموجب لنفس حبه. ثم إذا قيل: إنه محب لشيء منفصل عنه، لزم احتياجه إلى المحبوب. وأما كون مجرد المحبوب هو المبدع له، الموجب لذاته وصفاته وأفعاله، من غير اقتضاء ولا إيجاب ولا إبداع من المحبوب، بل لمحض كونه محبوباً - فهذا مما يعرف ببديهية العقل فساداً. وهم، وكل عاقل، يفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلة، فالمحسوب يقتضي ثبوت العلة الغائية، ولا بد من علة فاعلية، فإن جعلوا المحبوب هو العلة الفاعلية، لزم كونه مبدعاً له، وهو المطلوب، وحينئذ يخاطبون على هذا التقدير بما يبين فساد قولهم. وإن لم يجعلوه مبدعاً له لم يكن لهم دليل على إثبات علة فاعلة لوجود العالم. وقيل لهم: افتقار الممكن إلى مبدع له ولصفته وحركته، أبين من افتقاره إلى محبوب له. قال ثابت بن قرة: وأرسطو طاليس ينكر هذا الرأي المجدد. والظن الذي يظنه كثير من الناس من أنه يلزم من رأى أرسطو: أن العالم أبدي، أن يكون غير معلول في جوهره لعله خارجة عنه - ظن كاذب. فيقال له: الذين يظنون هذا يقولون: إن هذا لازم لأرسطو، لأنه لم يثبت أن العالم معلول بعلة فاعلة مبدعة له، وإن كان مقارناً لها. بل إنما". (١)

٤٣٠ - "وأرسطو ينكر علم الرب بشيء من الحوادث مطلقاً. وكلامه في ذلك وحججه من أفسد الكلام كما سنذكره إن شاء الله. ولكن **ابن سينا** وأمثاله زعموا أنه إنما يعلم الكليات والجزئيات: يعلمها على وجه كلي. وهؤلاء فروا من وقوع التغير في علمه. وأما من قبل أرسطو من المشائين، فلا ريب أن في كلامهم ما هو خير وأقرب إلى الأنبياء من كلام أرسطو. ولهذا نقل عنهم أنهم كانوا يقولون بحدوث الأفلاك، وأن أرسطو أول من قال بقدومها من المشائين. وأما احتجاجه على إثبات علم الرب بالجزئيات بالإشارات والمنامات، فاستدلال ضعيف، فإن **ابن سينا** وأمثاله يدعون أن ما يحصل للنفوس البشرية من العلم والإشارات والمنامات، إنما هو فيض العقل الفعال والنفوس الفلكية، وإذا أرادوا أن يجمعوا بين الشريعة والفلسفة، قالوا: إن النفس الفلكية هي اللوح المحفوظ، كما يوجد مثل ذلك في كلام أبي حامد في كتاب الإحياء والمضنون وغير ذلك من كتبه. وكما يوجد في كلام من سلك سبيله من الشيوخ المتفلسفة المتصوفة، يذكرون اللوح المحفوظ، ومرادهم به النفس الفلكية، ويدعون أن العارف قد يقرأ ما في اللوح المحفوظ ويعلم ما فيه. ومن علم دين الإسلام، الذي بعث الله به رسله، علم أن هذا من أبعد الأمور عن دين الإسلام، كما قد بسط في موضع آخر، إذ تنزيهه هنا للفلاسفة المشائين عن أن يكون هذا كلامهم، هو تعصب جسيم منه لهم". (٢)

٤٣١ - "وهذا نظر سيء في نقل أقوال الناس، وليس تحقيق هذا من غرضنا هنا. والفلاسفة طوائف متفرقون لا يجمعهم قول ولا مذهب، بل هم مختلفون أكثر من إتلاف فرق اليهود والنصارى والمجوس. وكلام المشائين في الإلهيات كلام قليل الفائدة، وكثير منه بلا حجة. والنقل المذكور موجود في كتب المتبعين لهم **كابن سينا** وأضرابه. وقد نظرت فيما نقل عنهم من الأقوال في العلم فوجدتها عدة مقالات، لكن من الناس من يحكي عنهم

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٣/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٩٨/٩

قولين أو ثلاثة، ومن الناس من لا يحكي إلا قولاً واحداً. وقد وجدت أربعة مقالات منقولة عنهم صريحاً في كتب متعددة. فنقل طائفة عنهم. كالشهرستاني وغيره في العلم ثلاث مقالات. قالوا: ذهب قدماء الفلاسفة إلى أنه عالم بذاته فقط، ثم من ضرورة علمه بذاته يلزم منه الموجودات، وهي غير معلومة عنده، أي لا صورة لها عنده على التفصيل والإجمال. وذهب قوم منهم إلى أنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات. وذهب قوم إلى أنه يعلم الكلّي والجزئي جميعاً، على وجه لا يتطرق إلى علمه نقص وقصور". (١)

٤٣٢- "فهذا القول الثالث هو شبيه بالقول الذي اختاره ابن رشد. وأما القول الثاني والأول فهما اللذان حكاهما الغزالي عن الفلاسفة. قال: منهم من قال: لا يعلم إلا ذاته، ومنهم من يسلم أنه يعلم غير ذاته. قال: وهو الذي اختاره **ابن سينا**، فإنه زعم أنه يعلم الأشياء كلها بنوع كلي، لا يدخل تحت الزمان، ولا يعلم الجزئيات التي يوجب تجدد الإحاطة بها تغيراً في ذات العالم. وذكر الغزالي أنهم اتفقوا على أنه لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن، وما كان، ويكونقال: فمن ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه، لا يخفى فساد هذا من مذهبه، ومن ذهب منهم إلى أنه يعلم غيره، كما اختاره **ابن سينا**، فقد زعم أنه يعلم الأشياء علماً كلياً، لا يدخل تحت الزمان، ولا يختلف بالماضي والمستقبل والآن، ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي. قلت: ول أبي البركات صاحب المعتبر مقالة في العلم رد فيها على أرسطو. ونصر فيها أنه يعلم الكليات والجزئيات". (٢)

٤٣٣- "وما ذكره ابن رشد عنهم من أنهم يرون أن العلم سبب الإنذار بالجزئيات. فيقال: أما الفلسفة الموجودة في كتب **ابن سينا** وأمثاله، ففيها أن ذلك من العقل الفعال والنفس الفلكية، وعندهم ذلك هو المنذر بذلك، ويسمون ذلك اللوح المحفوظ، ومن ذلك ينزل عندهم الوحي على الأنبياء، ومن ذلك كلم موسى. وكثير من المتصوفة الذين سلكوا مسلكهم قد دخل ذلك في كلامهم. فإن كان فريق غير هؤلاء المتفلسفة يجعله ذلك من علم الله، فلا ريب أن من جعل الله مندرراً لعباده بالجزئيات، لزم أن يكون عالماً بها، فإن الإعلام بالشيء فرع على العلم به، وهذا ما يثبت القول الثالث المحكي عنهم. وذكر أبو البركات في معتبره الأقوال الثلاثة: قول من قال: لا يعلم إلا ذاته، وذكره عن أرسطو، وذكر ألفاظه. وابن رشد هو يعظم أرسطو إلى الغاية، وهو من أعظم الفلاسفة عنده، فكيف ينفي هذا القول عنهم؟! وذكر أبو البركات قول **ابن سينا**، وذكر عنهم القول الثالث، وهو أنه يعرف ذاته وسائر مخلوقاته في سائر الأوقات، على اختلاف الحالات، مما هو كائن، وما هو آت. وهذا القول ينزع إلى قولين: أحدهما: القول الذي اختاره ابن رشد، الذي قرره من التغير، ولم يجب عنه، والثاني التزام هذا اللازم، وبيان أنه ليس بمحذور. وهذا قد اختاره أبو البركات، كما يختاره طوائف من". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٩٩/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٠٠/٩

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٤٠١/٩



٤٣٤- "المتكلمين كأبي الحسين والرازي وغيرهما، وكما هو معنى ما دل عليه الكتاب والسنة، وذكره أئمة السنة. فصارت الأقوال للفلاسفة في علم الله أربعة أقوال، بل خمسة، بل ستة، بل سبعة. وأكثر من ذلك القول الذي ذكره **ابن سينا**، والقول الذي اختاره ابن رشد، والقول الذي اختاره أبو البركات. وهذان القولان هما القولان اللذان يقولهما نظار المسلمين. وقول أرسطو **وابن سينا**، فلا يمكن أن يقولهما مسلم. ولهذا كان ذلك مما كفرهم به الغزالي وغيره، فضلاً عن أئمة المسلمين، كمالك والشافعي وأحمد، فإنهم كفروا غلاة القدرية، الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها وبعد وجودها؟! ولول السهروردي المقتول قول آخر سنحكيه بعد إن شاء الله. وكذلك ل الطوسي قول قريب منه، مضمونه أن العلم ليس صفة له، بل هو نفس المعلومات. كلام ابن ملكا في الاعتبار عن مسألة عدم الله وتعليق ابن تيمية عليه قال أبو البركات: فأما معرفته وعلمه فقد اختلف فيه كثير من العلماء، من المحدثين والقدماء، يعني علماء النظار من الفلاسفة، لا يعني به أتباع الأنبياء. قال: فقال قوم منهم: إنه لا يعرف ولا يعلم سوى ذاته، وصفاته التي له بذاته. وقال آخرون: بل يعرف ذاته وسائر مخلوقاته، في". (١)

٤٣٥- "حركات توجد بآخرة بعد الحركة المكانية، وجميع هذه هي بينة على هيئة على هذه الصفة. ثم ذكر عبارة **ابن سينا** في هذه المسألة كما سنذكره. وكلام أرسطو فيه أربعة أمور: أحدها: أن العلم بالغير يوجب كونه كاملاً بغيره، فإن لا يبصر بعض الأشياء أولى من أن يبصرها. الثاني: أن علمه بالمتغيرات يوجب تعبه وكلاله. الثالث: أن هذا نوع من الحركة يستلزم تقدم الحركة المكانية. الرابع: أن علمه الأشياء نوع حركة يوجب كثرة العلوم، فيكون هو لها كالمهيولى للصورة. ومدار الحجج على أن العلم يوجب الكثرة والتغير والاستكمال بالمعلوم. قال أبو البركات: الفصل الخامس عشر: في اعتبار الحجج المنقولة عن أرسطو طاليس: أما قول أرسطو بأن تعقله للغير كمال يوجب له نقصاً باعتبار لا كونه، فيرد بأن يقال فيه على طريق الجدال الذي يلزمه الإذعان له، وهو أن يقال: إنك تعرفه مبدأً أولاً، وخالقاً". (٢)

٤٣٦- "لكن نحن في هذا المقام في أبطال شبه النفاة، لا في بيان حجج المثبتين. وما ذكره أبو البركات في المعارضة بالفعل في غاية الحسن، فإن من لا يلزمه تعب ولا نقص في خلق المخلوقات، فإن لا يلزمه ذلك في علمه بها أولى وأحرى. وهذا مما يبين أن قول اليهود، الذين وصفوه بالتعب لما خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وأنه استراح بعد ذلك -أقرب إلى المعقول من قول أرسطو وأتباعه، الذين يقولون: لو كان عالماً بهذا لتعب، لكن هذه المعارضة مبنية على أنه علة فاعلة للعالم، سواء قيل: إنه فاعل له بالإرادة، أو موجب له بذاته بلا إرادة. وكونه مبدأً للعالم هو مما اتفق عليه الأمم من الأولين والآخرين، ووافقهم على ذلك أئمة أتباع المشائين، **كابن سينا** وأمثاله. وأما أرسطو فليس في كلامه إلا أنه علة غائية، بمعنى أن الفلك يتحرك للتشبه به، ليس فيه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٠٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٠٧

أنه مبدع للعالم. وهذا، وإن كان في غاية الجهل والكفر، فكلامه في علمه مني على هذا. وإبطال كلامه في العلم ممكن، مع تقدير هذا الأصل الفاسد أيضاً من وجوه. فإن حقيقة قول أرسطو وأتباعه: إن الرب ليس بخالق ولا عالم. وأول ما أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ \* خلق الإنسان من علق \* اقرأ وربك الأكرم \* الذي علم بالقلم \* علم الإنسان ما لم يعلم ﴿[العلق: ١-٥]. (١).

٤٣٧- "الرفع في الفرض إنما يقع من جهة العلة الأولى، التي لا يرتفع المعلول إلا بارتفاعها. قلت: فهذا من كلام أبي البركات على قول أرسطو، وهو أقرب إلى تحرير النقل وجودة البحث في هذا الباب من ابن رشد، وابن رشد أقرب إلى جودة القول في ذلك من **ابن سينا**، مع غلوه في تعظيم أرسطو وشيعته". (٢).

٤٣٨- "فصل. باقي كلام ابن ملكا في المعتبر وتعليق ابن تيمية فصل. باقي كلام ابن ملكا في المعتبر وتعليق ابن تيمية قال أبو البركات بعد أن فرغ من حكاية حجة أرسطو: فأما قول التابعين في هذه المسألة، والمشيدين لما قيل فيها، والمستفيدين بحججها وبراهينها، فأقصى ما وقفنا عليه منه، وأجمعه لما تبدد في غيره، وهو ما قال الشيخ الرئيس، وهذه عبارته. نقل ابن ملكا لكلام **ابن سينا** في النجاة قال: وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء، وإلا فذاته إما متقومة بما تعقل فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارض لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة، وذلك محال. إذ لا يكون لولا أمور من خارج لم يكن هو بحال ويكون له". (٣).

٤٣٩- "الأمرين صورة عقلية على حدة، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية، فيكون واجب الوجود متغير الذات. قال: ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية المجردة، وبما يتبعها مما لا يتشخص، فلم تعقل بما هي فاسدة، وإن أدركت بما هي مقارنة للمادة وعوارض المادة لم تكن معقولة، بل محسوسة أو متخيلة. قال: ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة، وكما أن إثبات كثير من الأفعال للواجب الوجود نقص له، فكذلك إثبات كثير من التعلقات، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كلي، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي، فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، وهذا من العجائب. قلت: تقسيم **ابن سينا** صفاته إلى مقومة للذات وعرضية، بناءً". (٤).

٤٤٠- "كلام محسني الألفاظ بالتخيالات من الخطب والمدائح، وإلا فما معنى: من جميع جهاته؟ فإن كونه مبدءاً أولاً، بل كونه مبدءاً مطلقاً يلزم فيه ما لزم في هذا، وهو أنه: إما أن يتقوم بكونه مبدءاً أولاً، أو يكون ذلك عارضاً له، فلا يكون واجد الوجود من جميع جهاته، أي لا يكون واجب الوجود في كونه مبدءاً أولاً لزيد وعمرو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤١٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٤٣٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٣

(٤) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٥

وغيرهما من الموجودات. والذي ألزمن البرهان أنه واجب الوجود بذاته، فأما هذا من جميع جهاته إن كان من جهات وجوده فذلك، وأما في إضافاته ومناسباته فلا، إذ بطل بما قيل. قلت: وهذا الذي قاله أبو البركات رداً على **ابن سينا** قد صرح به **ابن سينا** في موضع آخر يناقض ما قاله هنا، فإنه قال في كتابه المسمى بـ الشفاء في مسألة العلم: ولا تبالي أن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود، فإنها من حيث هي علة لوجود زيد، ليست بواجبة الوجود، بل من حيث ذاتها. وهذا يوافق ما قاله أبو البركات. (١)

٤٤١- "عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم. وإذا سئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول، ولكنه يعود إلى قصد المتكلم ومراده باللفظ. وأما كون الموجود في الخارج تنقسم صفاته اللازمة له التي لا يكون موجوداً إلا بها: إلى ما هو داخل في حقيقته مقوم لها متقدم عليها بالذات، وإلى ما تكون خارجة عن حقيقته عرضي لها، فهذا باطل عند جماهير العقلاء من متكلمي أهل الإسلام وغيرهم. وقد بينا فساد ذلك في مواضع، وكذلك بين فساده غير واحد من أهل الكلام والفلاسفة، وتكلمنا على ما ذكره **ابن سينا** في الإشارات وغيرها، وبيننا تناقضه وتناقض غيره في الفرق بين الذاتيات والعرضيات اللازمة إذا جعلنا لازمين للحقائق الموجودة في الخارج، وما ذكره في مسألة العلم مبني على ذلك الأصل الفاسد، حيث قال: لو كان واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء، لكانت ذاته: إما متقومة بما تعقل، فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارضاً لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من جميع الجهات. كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول نقول: هذا الكلام باطل من وجوه: (٢)

٤٤٢- "الثالث: أنه لو قدر موجود غيره واجب بنفسه، أو موجود عن ذلك الواجب بنفسه، وذات العالم هي التي اقتضت العلم به - لكان هذا كمالاً له على هذا التقدير، لم يكن هذا مما ينفيه وجوب وجوده. الرابع: أن هذا وإن قدر أنه استكمال بالغير، فلا دليل لهم على نفيه، لا من جهة الوجوب، ولا من جهة استحقاق الكمال. ولا من غير ذلك، بل الأدلة تقتضي ثبوته. الوجه الثالث شبهة **ابن سينا** أن يقال: قوله: ليس يجوز أن يعقل الأشياء من الأشياء، وإلا فذاته إما متقومة بما تعقل، فيكون متقوماً بالأشياء، وإما عارضاً لها أن تعقل، فلا تكون واجبة الوجود من كل وجه. يقال له: قولك: يعقل الأشياء من الأشياء أتريد به أن الأشياء تجعله عاقلاً، فتعلمه العلم بها؟ أم تريد أن علمه بالأشياء لا يكون إلا مع تحقق المعلوم؟ أم تعني به أن علمه بالأشياء يكون بعد وجود المعلوم؟. أما الأول فلا يقوله مسلم، بل المسلمون متفقون على أن الله مستغن عما سواه في علمه

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣/١٠

بالأشياء في غير ذلك، بل هو المعلم لكل من علم سواه من علمه. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. (١)

٤٤٣- "وقد قال: إنه يعقلها بأعيانها. فسمى العلم بالأجسام المعينة تارة عقلاً، وتارة قال: هو حس أو تخيل، ليس بعقل. وأثبت أنه يعلمها تارة، ونفى ذلك أخرى، لكونه حساً لا عقلاً. وليس الكلام هنا في إدراكها متغيرة أو غير متغيرة، بل في إدراك الأجسام المعينة هل يعلمها معينة أم لا؟ وهل ذلك عقل أو حس؟ فقد أثبت أنه يعقلها، وعلل غيرها بعله تقتضي أنه لا يعقلها، وهذا تناقض بين. ولا ريب أن كلامه هنا إنما ينفي كونه يعلمها متغيرة، لئلا يكون متغير الذات. ثم يعلل ذلك بأنه لا يعلم الحسيات. لكنه في موضع آخر قال: إن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما يدركها المدرك بآله متجزئة، وإن مدرك الجزئيات لا يكون عقلاً بل قوة جسمانية. وهنا قد ذكر أن واجب الوجود الجسمانيات التامة بأعيانها، فيلزم أحد الأمرين. إما أنه جسم يدركها بقوة جسمانية، وإما أنه لا يدركها كما قاله أرسطو. وإما أن تكون الأجسام تدرك بقوة غير جسمانية، كما قاله أبو البركات، وقد ناقضه أبو البركات في هذا الفصل، وسنذكر إن شاء الله كلامهما. فكلهم **ابن سينا** في العلم متناقض، فإنه يثبت أنه يعلم الموجودات التامة بأعيانها، وهذا يناقض جميع ما ذكره في نفي". (٢)

٤٤٤- "العلم، أو حصول التغير. ولم يذكر على نفي كونه عالماً بالجزئيات إلا حصول التغير. وأما التعدد فقد التزمه. الوجه السادس عشر فيقال: الوجه السادس عشر: أن يقال: **ابن سينا** يثبت علمه بأعيان الباقيات مع كثرتها، كما سنذكر لفظه إن شاء الله. وما ذكره من الحجة على نفي علمه بالمتغيرات، مثل كونه إما متقوم وإما عارض لها أن تعقل فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة. وقوله: تكون حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره، ونحو ذلك - يلزم من العلم بأعيان الباقيات وأنواع المتغيرات، كما يلزم في المتغيرات، وإنما يختص بالمتغيرات بحدوث شيء آخر، وذلك ليس عنده ما ينفيه بخصوصه، فإنه يجوز في القديم أن تحله الحوادث، وإنما منع حلول الحوادث به لكونه يمنع قيام الصفات، أو أن يقول بما ذكر عن أرسطو من أن ذلك يوجب تبعه وكلاله، وكل ذلك فضيحة من الفضائح، ما يظن بأضعف الناس عقلاً أن يقول بمثل ذلك. ولولا أن هذا نقل أصحابهم عنهم في كتبهم المتواترة عنهم عندهم، لاستبعد الإنسان أن يقول معروف بالعقل مثل هذا الهذيان. وهذه ألفاظ **ابن سينا** في الإشارات بعد أن قرر بطلان قول من يقول باتحاد العاقل والمعقول: فيظهر لك من هذا أن كل". (٣)

٤٤٥- "ضرورة، لأن انطباع صورة المعلوم في النفس أمر وجودي زائد على الذات. كلام الطوسي في "شرح الإشارات" كلام الطوسي في شرح الإشارات إن الطوسي في شرحه قرر ما ذكره الرازي وزاد عليه، هذا مع كثرة مناقضته للرازي وحرصه على ذلك وعلى نصر **ابن سينا**، ومع هذا فلما شرح هذا الفصل قال: تقرير الوهم أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٢/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٣٣/١٠

يقال: إنك ذكرت أن المعقولات لا تتحد بالعاقل، ولا بعضها ببعض، بل هي صور متباينة منفردة في جوهر العاقل، وذكرت أن الأول الواجب يعقل كل شيء، فإذاً معقولاته صور متباينة متفرقة في ذاته. ويلزمك على ذلك أن لا تكون ذات الأول الواجب واحداً حقاً. بل تكون مشتملة على كثرة. قال: وتقرير التنبيه أن يقال: إن الأول لما عقل ذاته بذاته، وكانت ذاته علة للكثرة، لزمه تعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته، فتعقله للكثرة لازم معلوم له، فصور الكثرة، التي هي معقولاته، هي معلولاته ولوازمه، مترتبة ترتب المعلولات، فهي متأخرة عن حقيقة ذاته تأخر المعلول عن العلة. وذاته ليست بمتقومة بها، ولا بغيرها، بل هي واحدة. وتكثر اللوازم والمعلولات لا ينافي وحدة علمها". (١)

٤٤٦- "والأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور، لا بصور غيرها، بل بأعيان تلك الجواهر والصور، وكذلك الوجود على ما هو عليه، فإذاً لا يعزب عنه مثقال ذرة، من غير لزوم محال من المحالات المذكورة. قال: فهذا أصل إن حقيقته وبسطته انكشفت لك كيفية إحاطته تعالى بجميع الأشياء الكلية والجزئية، إن شاء الله تعالى. و ﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾ [المائدة: ٥٤]. ولولا أن تلخيص هذا البحث على هذا الوجه الشافي يستدعي كلاماً بسيطاً، لا يليق أن نورد أمثاله على سبيل الحشو، لذكرت ما فيه كفاية، لكن الاختصار هنا على هذا الإيماء أولى. الرد على كلام الطوسي من وجوهقلت: فليتدبر العاقل الذي هداه الله تعالى وفهمه ما جاءت به الرسل، وما قاله غيرهم، كلام هذا الذي هو رئيس طائفته في وقته، وما قرر به كلام سلفه الملحد في علم الله تعالى، لما كان **ابن سينا** -وهو أفضل متأخريهم- قد قال في ذلك بعض الحق الذي يقتضيه العقل الصريح، مع موافقته للنقل الصحيح، فأراد هذا الطوسي أن يرد ما قاله **ابن سينا** من الحق انتصاراً لطائفته الملاحدة، فقال في الكلام الذي عظم قدره وتبجح به، ما يظهر". (٢)

٤٤٧- "والفلاسفة، مع سائر العقلاء، متفقون على هذا، ويقولون: أول الفعلة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك، ويقولون: العلة الغائية هي أول في التصور آخر في الوجود. وجمهور العقلاء يقولون: السابق هو تصور العلة الغائية وإرادتها. وأما **ابن سينا** ونحوه من الفلاسفة فيقولون: بل نفس العلة هي السابقة في الذهن. ويقولون: العلة الغائية علة فاعلية للعلة الفاعلية. وجمهور العقلاء لا يجعلونها علة فاعلية، بل يقولون: تصور الفاعل لها، وإرادته لها، به صار فاعلاً، فلولا تصور الغاية والإرادة لها لما كان فاعلاً، فتصورها وإرادتها شرط في كون الفاعل فاعلاً، وهي مقدمة في التصور والإرادة، وإن تأخرت في الوجود. ففي الجملة العاقل الفاعل فعلاً باختياره، يتصور ما يريد أن يفعله في نفسه، ثم يوجده في الخارج، فتلك الصورة الموجودة في الخارج بفعله، ليست هي الصورة المعقولة في ذهنه، كمن أراد أن يصنع شكلاً مثلثاً أو مربعاً، أو يصنف خطبة، أو يبني داراً، أو يغرس شجراً أو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٤/١٠

يسافر إلى مدينة، فإنه يتصور ما يريده ابتداءً، فتكون له صورة عقلية في نفسه، قبل صورته التي توجد في الخارج، وهو معنى قولهم: أول البغية آخر الدرك، أي أول ما تبغيه فتريده وتطلبه، هو آخر ما تدركه وتناله". (١)

٤٤٨- "الصورة العقلية. فهذا باطل. فإن تعقلها لا يكون إلا بحصولها له، والصورة العقلية لا تحصل له إلا إذا قامت به، بل الصورة العقلية لا تكون إلا حالة في الإنسان، لا تكون حاصلة له بدون الحلول أبداً. وكذلك كل عالم لا بد أن يكون العلم قائماً به، وحصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع، فإن العلم لا يقوم بنفسه، ولو قدر قيامه بنفسه لم تختص به ذات دون ذات، فلا تكون الذات عالمة علماً، إن لم يكن ذلك العلم قائماً بها. وهذا مما رد به على جهم حيث قال: إن الرب عالم بعلم لا يقوم به، لامتناع قيام الصفات به. كما رد به على البصريين من المعتزلة قولهم: مرید بإرادة لا تقوم به. وقول هذا الطوسي شر من قول جهم، فإن جهماً، وإن قال: إنه عالم بعلم لا يقوم به- فالعلم عنده ليس هو المعلوم. وهذا يجعله عالماً بعلم منفصل عنه، ويجعل العلم هو المعلوم. فإن حقيقة قول النفاة للصفات من الفلاسفة، من جنس قول النفاة لها من الجهمية، فيشتركان في التعطيل، ويفترقان في مسائل الحدوث والقدم. ولهذا وصى **ابن سينا** بملازمة قول النفاة للصفات، فإن القول بالحدوث ممتنع على أصلهم، فالنفي حجة له عليهم، بخلاف مثبتة". (٢)

٤٤٩- "ولهذا قالوا: لو كان كلام الله مخلوقاً، لكان المتكلم به هو المحل الذي خلق فيه. وطرده أئمتهم وجمهورهم هذا في الصفات الفعلية. وآخرون، كالأشعري ونحوه، فرقوا بينهما فرقاً، كانوا به متناقضين عند جمهور الناس من المثبتة والنفاة. وأما من يقول: عالم لا يعلم يقوم به، ومرید لا بإرادة تقوم به، ومتكلم لا بكلام يقوم به- فهذا كلام الجهمية النفاة، ومن وافقهم من المعتزلة. وهذا الطوسي وأمثاله هم الجهمية النفاة المتفلسفة الملاحدة. وهو في التعطيل شر من المعتزلة وغيرهم. وكذلك **ابن سينا** وأمثاله هم من أتباع الملاحدة النفاة. وكان هذا الطوسي من أعوان الملاحدة الذين بالألموت، ثم صار من أعوان المشركين الترك، لما استولوا على البلاد. وكذلك **ابن سينا**، وقد ذكر سيرته، فيما ذكره عنه أصحابه، فذكر أن أباه كان بلخياً وأنه تزوج بقرية من قرى بخارى، في أيام نوح بن منصور، بامرأة منها فولد بها، وأنهم انتقلوا إلى بخارى". (٣)

٤٥٠- "ثم قوله: يعقل تلك الجواهر بأعيان تلك الجواهر من العجب، فإنه ليس عنده موجود إلا تلك الجواهر، فما العقل الذي يكون به؟ أهو عقل يتصف به؟ فعنده لا يتصف بعقل يقوم به، بل عقله نفس مخلوقاته. فحقيقة قوله: إنه يعقل تلك الجواهر التي هي عقله، وهي معقولة، ليس له عقل يقوم به. الوجه العشرون أن يقال: حقيقة القول هذا الرجل، هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه، وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئاً: لا نفسه ولا غيره، فإن العلم لا يكون إلا بقيام صفة به، وإذا كان قيام الصفات به ممتنعاً عندهم، امتنع كونه عالماً

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥١/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥٧/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ٥٩/١٠



بنفسه وبغيره فهذا حقيقة ما قاله. وأما كون المخلوقات هي العلم، فكلام لا حقيقة له، وإن كان يظن من يجهل معناه أن فيه إثباتاً لعلم الله، فمن تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لعلم الله، وعلم بذلك أن **ابن سينا** وابن رشد وأبا البركات ونحوهم من الفلاسفة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول، من النفاة الملحدية الذين قالوا في علم الله مثل هذا الافتراء. ومعلوم أنه إنما دعاهم إلى ذلك القول بنفي الصفات، والأحوال الاختيارية التي تقوم بذات الله، وظنهم أن ذلك مستلزم للكثرة التي يجب نفيها، ومستلزم لتغير الأحوال الذي يجب نفيه. (١)

٤٥١- فصل. تابع كلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالفصل. تابع كلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالقال **ابن سينا** في تمام مسألة العلم: ونحن قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة لمحسوس، وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة. فيقال له: هذا إن كان حقاً، فهو منتقض على أصلك بعلمه بالأفلاك والكواكب، فإنها محسوسة، وعندك أنه يعلمها بأعيانها. وقد قال في بيان أن كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية، فإنما ندركها بآلة متجزئة، وأن مدرك الجزئيات لا يكون عقلاً بل قوة جسمانية: أما المدرك من الصور الجزئية، كما تدركه الحواس الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد والتعريف. (٢)

٤٥٢- "زيد على شكله وتخطيطه، ووضع أعضائه بعضها عند بعض، فنقول: إن تلك الأجزاء والجهات من أعضائه يجب أن ترسم في جسم، وتختلف جهات تلك الصورة في جهات ذلك الجسم وأجزائها في أجزائه. قال: ولننقل صورة زيد على صورة مربع. ثم فرض مربعين متساويين من كل جهة، وقرر أنه لا يمتاز أحدهما عن الآخر إلا بمحله. معارضة ابن ملكا **لابن سينا** وقد اعترض عليه أبو البركات بما مضمونه أن الأجسام المرئية والمتخيلة كثيرة، ومحل ذلك في الجسم لا يكون أكثر من مجموع جسم الإنسان، وجسم الإنسان لا يسع مقادير هذه الأجسام. قال أبو البركات: أول المعارضة أن نناقض فنقول وتدعي نقيض المسألة المصدر بها، وهو أن مدرك الجزئيات فينا من المبصرات والمسموعات وسائر المحسوسات ليس بقوة. (٣)

٤٥٣- "المقولة تقتضي لقاء من الرافع للمرفوع إليه، وحضوراً من المرفوع عند الرافع، وكذلك من المنتزع عند المنتزع منه، والمجرد عند المجرد عنه. فلولا نسبة لقاء وحضور، وما شئت سمه للنفس إلى البدن، لما كان آلة لها، وإلى المدركات لما أدركها، ولو لم يدركها لما عقلها كلياً ولا جزئية، وكيف والشيء المدرك واحد في معناه، والكلية تعرض له بعد كونه مدركاً باعتبار ونسبة وإضافة، بالمشابهة والمماثلة إلى كثيرين، وهو هو بعينه؟ وإذا اعتبر من حيث هو لم يكن كلياً ولا جزئياً، وإنما يدرك من حيث هو موجود، لا من حيث هو كلي ولا جزئي، وتعرض له الكلية والجزئية في الذهن بعد إدراكه، فمدرك الكلي هو مدرك الجزئي لا محالة، لأن الكلي هو الجزئي في ذاته ومعناه، لا في نسبه وإضافاته التي صار بها كلياً وجزئياً. تعليق ابن تيمية فيقال: ما ذكره أبو البركات يدل على

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٢/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩٨/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠٠/١٠

تناقض **ابن سينا**، حيث زعم أنه ما ليس في مكان، لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنه، وذكر أن الأمر في ذلك واضح سهل، فإن هذا مناقض لقوله: إن النفس ليست جسماً، مع أن الجسم حاضر عندها، لكن هذا التناقض يدل على بطلان أحد قوليهِ: إما قوله: إن النفس ليس جسماً، وإما قوله: ". (١)

٤٥٤- "ما ليس في مكان لا يكون للمكان إليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه. ولا يلزم من ذلك أن تكون هذه القضية هي الكاذبة، بل قد تكون الكاذبة قوله: إن النفس ليس إلا جسماً. ونظير هذا التناقض قوله: إن واجب الوجود يعقل من ذاته ما هو مبدأ له، وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها، فيعقل الموجودات التامة بأعيانها، والكائنة الفاسدة بأنواعها ويتوسط ذلك أشخاصها، فإنه إذا كان واجب الوجود يعقل الأفلاك بأعيانها وهي أجسام، وقد قال: إن الجسم لا يرسم إلا في جسم لزم أن يكون جسماً. ومع قوله: ما ليس في مكان لا يكون للشيء المكاني إليه نسبة في الحضور عنده، والغيبة عنده. ومع قوله: الجسم الحاضر الموجود، إنما يكون حاضراً موجوداً عند جسم، وليس يكون حاضراً عند ما ليس بجسم. فهذه الأقوال إذا ضم بعضها إلى بعض، لزم أن يكون واجب الوجود على قوله جسماً، وأن تكون النفس على أقواله أيضاً جسماً. وما ذكره أبو البركات إنما هو إلزام **لابن سينا** بطريق المناقضة، وليس فيه ما يدل على بطلان ما ذكره من الإدراك، وإنما احتج أبو البركات على بطلان ذلك بأن المدركات كبار، والمدرك إذا كان جسماً أو قوة في جسم فهو صغير لا يسعها. ". (٢)

٤٥٥- "وصفه، ويعرض للممرورين وغيرهم من التخييلات الباطلة ما يطول وصفه. ومن قال من المتفلسفة: إن النفس ليست جسماً، وأنكر معاد البدن، فمنهم من يقول: إن من النفوس من يتعلق بجزء من الفلك، فيتخيل فيه ما يتنعم فيه تنعماً خيالياً، وأن ذلك يقوم مقام اللذة الحسية، وقد يقال: إنه أعظم منها، كما ذكر ذلك **ابن سينا**. فقول هؤلاء من جنس حقيقة أولئك الذي جعلوا عالم الخيال هو أرض الحقيقة. ونحن لا ننكر وجود الخيالات، فإن هذا لا ينكره عاقل، لكن ننكر تعظيمها وتسويتها بالذات الحقيقية، أو أن ما وعد الله به عباده المؤمنين من هذا الجنس. والمقصود هنا أن الصور الخيالية لا ينكرها أحد، ولا يقول أحد: إنها مماثلة في الحقيقة والصفات والمقدار للموجودات في الأعيان، سواء كانت تلك الخيالات هو خيال تلك الموجودات أو غيرها. فقد تبين أن ما ذكره **ابن سينا** وغيره من الفلاسفة وقرروه بالأدلة العقلية، ليس منافياً لعلم الله بالجزئيات، بل فيه ما هو دليل على ذلك. ولكن غاية ما فيه تناقضهم، حيث يثبتون الشيء دون لوازمه، كما أثبت **ابن سينا** علمه بأعيان الموجودات التامة، وبأنواع المتغيرات دون التغير في العلم. ". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٥

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٠٩

٤٥٦- "وأدلته الصحيحة توجب علمه بالمتغيرات، وأنه يعلم الكلّيات والجزئيات، كما سنذكر ألفاظه. وكذلك أبو البركات أثبت علمه بالكلّيات والجزئيات والمتغيرات، لكنه قال في القدر وفي علمه بما لا يتناهى قولاً منكراً، سنذكره إن شاء الله. وكل من قال في مسألة العلم قولاً يخالف النصوص النبوية، من أهل الكلام والفلسفة، فلا بد أن يكون قوله مناقضاً لأصوله الصحيحة، مخالفاً لصريح المعقول. ولهذا كثر اضطراب هؤلاء في مسألة العلم. فصل. عود لكلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالى الفصل. عود لكلام **ابن سينا** في مسألة علم الله تعالى تقدم ما ذكرناه من أقوال **ابن سينا** في تقرير أنه سبحانه عالم بمفعولاته، حيث قال: واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما حقق، ويعقل ما بعده، من حيث هو علة لما بعده، ومنه وجوده، ويعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب النازل من عنده طويلاً وعرضاً. فقد ذكر هنا أن علمه بنفسه يستلزم علمه بمفعولاته، وأما تقرير كونه عالماً بنفسه، فسيجيء إن شاء الله تعالى. (١)

٤٥٧- "كلام الطوسي في شرح كلام **ابن سينا** قال الطوسي في شرح هذا الفصل: لما تقرر أن علم الأول تعالى فعلي ذاتي، أشار إلى إحاطته بجميع الموجودات. فذكر أنه يعقل ذاته بذاته، لكونه عاقلاً لذاته، معقولاً لذاته، على ما تحقق قبل ذلك، ويعقل ما بعده، يعني المعلول الأول، من حيث هو علة لما بعده. والعلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول، فإن العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها. وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها، التي منها معلولاتها الواجبة بوجوبها. ويعقل سائر الأشياء التي بعد المعلول الأول، من حيث وقوعها في سلسلة المعلولية النازلة من عنده، إما طويلاً: كسلسلة المعلومات المترتبة المنتهية إليه في ذلك الترتيب. أو عرضاً: كسلسلة الحوادث التي لا تنتهي في ذلك الترتيب إليه، لكنها تنتهي إليه من جهة كون الجميع ممكنة محتاجة إليه، وهو احتياج عرضي، تتساوى جميع آحاد السلسلة فيه، بالنسبة إليه تعالى. قلت: أما قوله: لما تقرر أن علم الأول تعالى فعلي إشارة إلى إحاطته بجميع الموجودات، فذكر أنه يعقل ذاته بذاته ويعقل ما بعده. (٢)

٤٥٨- "قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ \* ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴿[الملك: ١٣-١٤]﴾. وقد استدل طوائف من أهل السنة بهذه الآية على أنه خالق أقوال العباد وما في صدورهم. وهذه الآية تدل على كونه عالماً بالجزئيات من طرق: أحدها: من جهة كون الخلق يستلزم العلم بالخلق. والثاني: من جهة كونه في نفسه لطيفاً خبيراً، وذلك يوجب علمه بدقيق الأشياء وحفيها. ثم يقال: اللطيف الخبير علمه بنفسه أولى من علمه بغيره، وعلمه بنفسه، مستلزم لعلمه بلوازم ذاته، كما تقدم. فقد تضمن الآية هذه الطرق الثلاثة. اعترض الرازي على **ابن سينا** وقد اعترض الرازي على ما قرره **ابن سينا**، من كون علمه بذاته يستلزم علمه بمفعولاته. فقال في شرحه: كنا قد بينا في الأبواب السالفة أنه علام بذاته وبسائر المعلومات،

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٠/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١١١/١٠

والآن نريد أن نبحث عن كيفية حصول تلك العالمية له فنقول: قد بينا قبل هذا الفصل أن علمه بالأشياء لا بد وأن يكون". (١)

٤٥٩- "وأما كون بعض الصفات داخلية في الذات، وبعضها خارجاً، فإن أريد بذلك أن بعضها داخل فيما يتصور الذهن وينطق به اللسان، فهذا حق. ولكن يعود الدخول والخروج إلى ما يدخل في علمه وكلامه، وما يخرج عن ذلك. وإن أريد بذلك أن نفس الموجود في الخارج: بعض صفاته اللازمة داخل في حقيقته، وبعضها خارج عنه، فهذا باطل، كما قد بسط. وأما على طريقة المنطقيين، فالصفات اللازمة: إما ذاتية يتعذر معرفة الموصوف بدونها، وإما لازمة لماهيته، أو لازمة لوجوده، وهذه اللوازم لا بد لها من لازم بغير وسط، لئلا يلزم التسلسل، كما قرر ذلك **ابن سينا** في الإشارات، واللازم بوسط هو اللازم بتوسط دليل، لا بتوسط علة مبنية له، فجميع اللوازم للذات بغير توسط شيء في الخارج. هذا مراده. وإن أريد بذلك أن من اللوازم شيئاً يلزم توسط في الخارج، فذلك الوسط لازم لآخر بنفسه، فلا بد على كل تقدير من لازم بنفسه، ولللازم لازم، وهلم جراً. وحينئذ فإذا عرف نفسه، التي لها لوازم لا توجد إلا بها، فيلزم من معرفته بها معرفته بلوازمها، كما يلزم من وجودها وجود لوازمها، وإلا لم تكن المعرفة معرفة بها، فكما أن وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع". (٢)

٤٦٠- "ولكن المقصود أن علمه بنفسه وبمخلوقاته متلازمان، يمتنع ثبوت العلم بنفسه دون العلم بخلقه، كما يمتنع ثبوت العلم بخلقه بدون العلم بنفسه. والرازي لعله رد ما قد يضاف إلى **ابن سينا** وحزبه، من أن علمه بنفسه هو الذي أوجب علمه بخلقه، وكان ذلك العلم علة لهذا العلم، كعلمنا نحن بالدليل الذي يوجب حكمنا بالمدلول عليه. وما ذكره يدل على فساد قول هؤلاء، فإنه إذا قيل: إن علمه بكونه علة للمعلول، هو الموجب لعلمه بالمعلول، لزم الدور، كما ذكر، فإنه لا يعلم كونه علة للمعلول، حتى يعلم المعلول، كما ذكره من أن العلم بالإضافة مشروط بالعلم بالمضافين، فلا تعلم أن هذا علة لذاك، حتى تعلم هذا وذاك، فلو كان علمك بذاك، مستفاداً من علمك بهذه الإضافة، لزم الدور. ونحن قد بينا فساد هذا، وقلنا: المراد إن علمه بهذا يستلزم علمه بهذا، أي يمتنع تحقق هذا العلم بدون هذا العلم، وإن لم يكن أحدهما هو العلة للآخر. كما يمتنع تحقق إرادته دون علمه، وعلمه دون قدرته، وسائر صفاته المتلازمة، ويمتنع تحقق ذاته دون صفاته، وصفاته دون ذاته، فكل منها يستلزم الآخر، فيستدل بثبوت واحد منها على ثبوت سائرهما، إذا عرف بلازمها، وإن لم يجعل هذا هو العلة في وجود هذا. ونحن مقصودنا بيان ما دل على أن الله بكل شيء عليم، وبيان ما ذكره **ابن سينا**، وغيره من الفلاسفة والمتكلمين، مما يدل على ذلك". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١١٧/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٠/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٢٧/١٠

٤٦١- "وهذه حال **ابن سينا** وأمثاله في تقرير علم الله تعالى، فإن كلامه في العلم فيه تقصير عظيم من وجهين: من جهة تقصيره في بيان ما ذكره من الحق، ومن جهة ما ذكره من الباطل، فإنه ذكر حقاً، وذكر ما يستدل به عليه، لكنه لم يعرف البيان حقه، من جهة أنه لم يعط الدليل حقه في التزام ما يلزمه، ومن جهة أن بعض المقدمات قد تقصر في بيانها، وإلا فالمادة التي سلكها في الدلالة مادة جيدة مستقيمة، إذا أعطيت حقها كانت مما تبين أن الله بكل شيء عليم من الجزئيات والكلييات. ولهذا كان الذين قدحوا في دلالة **ابن سينا**، كالغزالي والشهرستاني والرازي، إنما يقدحون بكونه لم يقرر مقدماته، أو بكونه لم يقل بموجبها، ولم يلتزم لوازمها، بل تناقض، فيوردون عليه سؤال الممانعة والمعارضة: المنع لكونه لم يقرره، والمعارضة لكونه ناقض موجبها. وهذا السؤال إذا توجهها، فإنما يدلان على قصور **ابن سينا**، لا على قصور مادة الدليل الذي استدل به، بل هو من أحسن المواد، وهو مما يعلم به أن الله بكل شيء عليم: بالكليات والجزئيات. ونحن نذكر من كلامهم ما يبين ما ذكرناه. كلام الغزالي في تحافت الفلاسفة وتعليق ابن تيمية عليه قال الغزالي: مسألة في تعجيز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره، ويعلم الأجناس والأنواع بنوع كلي. (١)

٤٦٢- "فنقول: أما المسلمون -يعني المتكلمين الذي هم يذبون عنده عن المسلمين- لما انحصر عندهم الموجود في حادث وقديم، ولم يكن عندهم قديم إلا الله وصفاته، وكان ما عداه حادثاً من جهته بإرادته، حصلت عندهم مقدمة ضرورية في علمه، فإن المراد بالضرورة لا بد أن يكون معلوماً للمريد، فبنوا عليه أن الكل معلوم له، لأن الكل مراد له وحادث بإرادته، ولا كائن إلا وهو حادث بإرادته، ولم يبق إلا ذاته. ومهما ثبت أنه مريد عالم بما أراده، فهو حي بالضرورة، وكل حي يعرف غيره، فهو بأن يعرف ذاته أولى، فصار الكل عندهم معلوماً لله، وعرفوه بهذا الطريق، بعد أن بان لهم أنه مريد لإحداث العالم. فأما أنتم إذا زعمتم أن العالم قديم لم يحدث بإرادته، فمن أين عرفتم أنه يعرف غير ذاته، فلا بد من الدليل عليه. قال: وحاصل ما ذكره **ابن سينا** في تحقيق ذلك، في أدراج كلامه، يرجع إلى فنين. (٢)

٤٦٣- "علمه بكل ما سواه، قبل أن يستشعر أنه حي، وأن كل حي يعرف غيره، فهو بأن يعرف نفسه أولى. بل إذا كانت هذه القضية بينة، وهو أن كل حي عرف غيره، فهو بأن يعرف ذاته أولى، قضية بينة بنفسها، فهي بينة وإن لم يذكر فيها كونه حياً، إذ علم الإنسان بهذه الأولوية غير مشروط بهذا، وإن كانت الحياة شرطاً في كل علم. كما أننا إذا علمنا أنه مريد، علمنا أنه عالم بما أراده، وإن لم يخطر بقلوبنا أنه حي، وإن كانت الحياة شرطاً في العلم والإرادة، فالعلم باستلزام علمه بغيره لعلمه بنفسه، لا يقف على العلم بهذه المقدمة، وإن كانت هذه المقدمة تفيد هذا المطلوب أيضاً. وأيضاً فعلم المسلمين بأن الله بكل شيء عليم، له طرق غير الاستدلال بالإرادة، كما هو مذكور في موضعه. والمقصود كلامه على ما ذكره **ابن سينا**. قال: وحاصل ما ذكره يرجع إلى

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٤

فنين: الأول: أنه عقل محض، وكل ما هو عقل محض فجميع المعقولات مكشوفة له. إلى أن قال: وإن عنيت بأنه عقل: أنه يعقل نفسه، فربما". (١)

٤٦٤- "يسلم لك إخوانك من الفلاسفة ذلك، ولكن يرجع حاصله إلى أن ما يعقل نفسه يعقل غيره. فيقال: ولم ادعيت هذا، وليس ذلك بضروري، وقد انفرد به **ابن سينا** عن سائر الفلاسفة، فكيف تدعيه ضرورياً؟ وإن كان نظرياً فما البرهان عليه؟ إلى أن قال: الفن الثاني: قوله: إنا وإن لم نقل: إن الأول مريد للإحداث، ولا إن الكل حادث حدوثاً زمانياً، فإننا نقول: إنه فعله وقد وجد منه، إلا أنه لم يزل بصفة الفاعلية، فلم يزل فاعلاً، فلا نفارق غيرنا إلا في هذا المقدار، وأما في أصل الفعل فلا. وإذا وجب كون الفاعل عالماً - بالاتفاق - بفعله، فالكل عندنا من فعله. قال أبو حامد: والجواب من وجهين: أحدهما: أن الفعل قسمان: إرادي: كفعل الحيوان والإنسان. وطبيعي: كفعل الشمس في الإضاءة، والنار في التسخين، والماء في التبريد. وإنما يلزم العلم بالفعل في الفعل الإرادي، كما في الصناعات". (٢)

٤٦٥- "قال: فإن قيل: فلو قضينا بأنه لا يعرف إلا نفسه، لكان ذلك في غاية الشناعة، فإن غيره يعرف نفسه ويعرفه ويعرف غيره، فكيف يكون في الشرف فوقه؟ وكيف يكون المعلول أشرف من العلة؟ قلنا: فهذه الشناعة لازمة من مقال الفلاسفة في نفي الإرادة ونفي حدوث العالم، فيجب ارتكابها كما ارتكبت سائر الفلاسفة له، ولا بد من ترك الفلسفة والإعتراف بأن العالم حادث بالإرادة. ثم يقال: بم تنكرون... إلى آخره. قلت: ما ذكره أبو حامد من منازعة إخوانه الفلاسفة، في أن العلم بنفسه يستلزم العلم بمفعولاته، تقدم بيانه له. وكون **ابن سينا** خالفهم في هذا، هو من محاسنه وفضائله، التي علم فيها ببعض الحق، والحجة معه عليهم، كما أن أبا البركات كان أكثر إحساناً منه في هذا الباب. فكل من أعطى الأدلة حقها، وعرف من الحق ما لم يعرفه غيره، كان ذلك مما يفضل به ويمدح، وهو لم يقل: إن عقله لنفسه مستلزم لغيره، بل قال: يستلزم عقله لمفعولاته، كما تقدم". (٣)

٤٦٦- "هذا هو المفهوم من إرادة الإنسان، والباري سبحانه منزّه عن أن يكون فيه صفة معلولة، فلا يفهم من معنى الإرادة إلا صدور الفعل مقتراً بالعلم، وأن العلم، كما قلناه، يتعلق بالضدين، ففي العلم الأول، بوجه ما، علم بالضدين، ففعله أحد الضدين دليل على أن هنا صفة أخرى، وهي التي تسمى إرادة. قلت: ابن رشد يتعصب للفلاسفة، فحكايته عنهم أنهم يقولون: إنه مريد، كحكايته عنهم أنهم يقولون: إنه عالم بالمخلوقات. ولا ريب أن كلاهما قول طائفة منهم. وأما نقل ذلك عن جملتهم، أو المشائين جملة، فغلط ظاهر. ولكن الذي انتصر لثبوت هذا وهذا انتصاراً ظاهراً أبو البركات ونحوه، وابن رشد وهو إثبات ذلك دونه، **وابن سينا** دونهما. ولا ريب

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٣٧

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٠



أن كلام أرسطو في الإلهيات كلام قليل، وفيه خطأ كثير، بخلاف كلامه في الطبيعيات فإنه كثير، وصوابه فيه كثير. وهؤلاء المتأخرون وسعوا القول في الإلهيات، وكان صوابهم فيها أكثر من صواب أوليهم لما اتصل إليهم من كلام أهل الملل وأتباع الرسل، وعقول هؤلاء وأنظارهم في الإلهيات، فإن بين كلام هؤلاء في الإلهيات وكلام أرسطو وأمثاله تفاوتاً كثيراً<sup>(١)</sup>.

٤٦٧- "وذكروا أن الفعل الذي ليس بإرادي مستلزم لنفي العلم، فإذا انتفت الإرادة في الفعل، لزم نفي العلم، فإذا انتفى هذا اللازم، وهو نفي العلم، انتفى ملزومه وهو انتفاء الإرادة، فحصلت الإرادة، فصار يلزم من ثبوت العلم في الفعل ثبوت الإرادة، ومن نفيه نفيها، ومن ثبوتها ثبوتها، ومن انتفائها انتفاؤها. وهذا بين، إذ كان كل فعل بالإرادة فمعه العلم. ولكل فعل ليس بإرادة فلا علم معه، فينعكس كل منهما عكس النقيض. فيقال: كل ما ليس معه علم فليس معه إرادة، وكل ما معه علم فمعه إرادة، فهذا يفيد أنه يلزم في الفعل من ثبوت كل واحد من العلم والإرادة ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه، وهذا حق، وهو يدل على فساد قول من أثبت العلم ونفى الإرادة، وهم بعض الفلاسفة وبعض المعتزلة. ولكن ليس في هذا ما يدل على فساد الطريق التي سلكها **ابن سينا** في إثبات العلم، فإنه إذا استدل على كونه عالماً بمخلوقاته: بأن الفاعل يجب أن يكون عالماً بفعله، وبأن العلم بالعلة التامة يستلزم العلم بمعلولها- كان دليلاً صحيحاً، كما تقدم تقريره، وإن لم يذكر في الدليل كونه فاعلاً بالإرادة، فإن هذا شرط في كونه فاعلاً، كما أن كونه حياً شرط في كونه فاعلاً، وكما أن كونه عالماً شرط في كونه مريداً. والدليل قد يدل على ثبوت المشروط قبل أن يعلم شرطه، ثم بعد ذلك قد يعلم بشرطه وقد لا يعلم، كما يدل الدليل على كونه فاعلاً بالاختيار، وشرط الفاعل بالاختيار أن يكون عالماً. ثم إذا علم أنه فاعل".<sup>(٢)</sup>

٤٦٨- "بالإرادة علم بعد ذلك أنه عالم، وقد يعلم العالم أنه مريد ولا يخطر بقلبه أنه عالم، فليس كما من علم من البشر شيئاً علم لوازمه، لقصور علم البشر، بخلاف علم الخالق الذي علمه تام، فلا يعلم الملزوم إلا ويعلم لازمه كما تقدم. وإذا كان كذلك، فالصواب في هذا الباب أن يقرر ما ذكره **ابن سينا**، من الطريق الدال على كونه عالماً بالمخلوقات، فإنها طريق صحيحة لا تتوقف على ما ذكره. ولكن يقال له: هذه الطريق تستلزم كونه مريداً، فإثباتك لفاعل عالم بمفعولاته بدون الإرادة تناقض. وموجب الدليل شيء، وفساد الدليل شيء آخر. فمطالبته بموجب دليله الصحيح هو الصواب، دون القدح في دليله الصحيح. وأما ما ذكره عن إخوانه المنازعين له في العلم، حيث قالوا: ذاته ذات يلزم منها وجود الكل بالطبع والاضطرار، لا من حيث إنه عالم بها. وقوله: فما المحيل لهذا المذهب، مهما وافقهم على نفي الإرادة؟ فيقال له: المحيل لهذا المذهب ما تقدم من أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٥

علمه بنفسه يوجب علمه بمخلوقاته. والكلام في هذا المقام بعد تقرير أنه عالم نفسه. فمن قال: إنه عالم بنفسه دون مخلوقاته، كان قوله باطلاً. وأما تقرير كونه عالماً بنفسه، فهذا مذكور في موضعه. (١)

٤٦٩- "فيقال: هذا الكلام متوجه على سبيل الإلزام والمعارضة، يظهر به تناقض من أثبت له علماً بمعلوم دون آخر، **كابن سينا** وأمثاله، فإنه يلزمه فيما أثبتته نظير ما فر منه فيما نفاه، فإن كان ذلك حقاً، فيلزم أن لا يعلم شيئاً ولا نفسه، وإن لم يكن حقاً، فيلزم أن يعلم كل شيء. ولا ريب أن هذا هو الصواب، فهو يقول لهم: إن العلم: إن كان صفة كمال وشرف، فمعلوم أن علمه بكل شيء أكمل من علمه ببعض الأشياء، وإن لم يكن صفة كمال، فلا يثبت شيء منه. واستشهد على ذلك بأنكم نفيت عنه السمع والبصر والعلم بالمتغيرات، فإن كان نفي ذلك نقصاً، فقد وصفتموه بالنقص، وإن لم يكن نقصاً، لم يكن نفي غيره نقصاً. **وابن سينا** يفرق بين علمه بالثابتات، وبين علمه بالمتغيرات، لئلا يلزم تغييره بتغير العلم. وقد بين أبو حامد بعد هذا أنه لا محذور في علمه بالمتغيرات، بل يلزمه إثبات العلم بذلك، فإثبات العلم مطلقاً هو الواجب دون نفيه، وكل ما لزم من إثبات العلم، فلا محذور فيه أصلاً، بل غايته ترجع إلى مسألة نفي الصفات والأفعال والاختيارات، فليس لهم في نفي العلم إلا ما ينشأ عن هذين السلبين. وقد بين فساد قول النفاة للصفات والأمور القائمة بذاته الاختيارات. وإذا كان علمه سبحانه بكل شيء مستلزماً لثبوت هذين الأصلين، كان ذلك مما يدل على صحتهما، كما دل على ذلك". (٢)

٤٧٠- "وقوله: الذات من حيث ذاته: إن أراد به أن الذات من حيث هي لا صفة لها، فهذه لا وجود لها، فصلاً عن أن تكون كاملة. وإن أراد من حيث حقيقتها الموجودة، فهي من تلك الجهة لا تكون إلا متصفة بصفات الكمال. وقوله: وهذا كما قلت في السمع والبصر والعلم بالجزئيات الداخلة تحت الزمان، فإنك وافقت سائر الفلاسفة على أن الله منزّه عنه إلى قوله: وهذا لا مخرج منه. فيقال: لا ريب أنه لا مخرج **لابن سينا** من هذا الإلزام، فإنه إذا لم يكن عنده عدم العلم بالجزئيات نقصاً، كذلك عدم العلم بالكليّات. وإن قال: عدم علمه بها كمال، أمكن منازعه أن يقولوا: نفي علمه بالثابتات كمال. وإذا قال: أنا نفيت عنه، لأن إثباته يفضي إلى التغير. قالوا له: ونحن نفينا ذاك لأنه يفضي إلى التكثر. فإذا قال: ذاك التكثر ليس بممتنع. قيل له: وهذا التغير ليس بممتنع. وذلك أنه جعل التكثر في الإضافات، فإن كان هذا حقاً، أمكن أن يقال بالتغير في نفس الإضافات". (٣)

٤٧١- "وذلك أنه إن قال: إن نفس العلم إضافة، فالتكثر والتجدد في العلم إضافة. وإن قال: بل هو صفة مضافة، والتكثر في المعلوم لا في العلم، بل يعلم بعلم واحد جميع المعلومات، كما يقوله ابن كلاب والأشعري

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٤٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٥٢

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٥٨

ومن وافقهما. قيل له: والتغير في المعلوم لا في العلم، لأن العلم واحد لا يتعدد، فضلاً عن أن يتغير. وإن قال: هذا باطل، فإن العلم بأن سيكون الشيء، ليس هو العلم بأن قد كان. قيل له: وكذلك العلم بالسماء، ليس هو العلم بالأرض. وأنت تقول أبلغ من ذلك، تقول: ليس العلم إلا العالم، بل تقول: العلم والعالم شيء واحد. ومعلوم أن هذا القول أبعد عن المعقول، من قول من قال: العلم بالمعلومات شيء واحد. فإن هذا يقول: إن العلم ليس هو العالم ولا هو المعلوم، بل هو صفة للعالم. ولا ريب أن **ابن سينا** يتناقض في هذه المواضع. فتارة يجعل العلم زائداً على الذات العالمة، وتارة لا يقول بذلك. أبتكلام **ابن سينا** في الإشارات ورد ابن تيمية عليه فإنه قال: لما رد على من قال باتحاد العاقل بالمعقول: فيظهر". (١)

٤٧٢- "لك من هذا أن كل ما يعقل، فإنه ذات موجود، تتقرر فيها الجلايا العقلية، تقرير شيء في شيء آخر فصرح بأنه يتقرر في ذات العاقل الجلايا العقلية تقرير شيء في شيء آخر، وهذا خلاف قول: العاقل والمعقول والعقل شيء واحد. والمقصود قبول ما يقوله من الحق، وهو ما أثبتته من كون الرب عالماً بالأعيان الثابتة، وبيان صحة حجته على ذلك. وأما ما نفاه من علمه بالجزئيات، فحجته على نفيه ضعيفة. وقد بين أبو حامد وأبو البركات وغيرهما، أنه يلزمهم القول بعلمه بالجزئيات، وبينوا فساد ما نفوا به ذلك. قال **ابن سينا**: إشارة: الأشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات، من حيث تجب بأسبابها، منسوبة إلى مبدأ نوعه في شخصه يتخصص به، كالسوف الجزئي، فإنه قد يعقل وقوعه بسبب توافق أسبابه الجزئية وإحاطة العقل بها، ويعقلها كما يعقل الجزئيات، وذلك غير الإدراك الجزئي الزماني لها، الذي يحكم أنه". (٢)

٤٧٣- "ذلك من الأمور، وهذا مما يبين أنه من لم يقل أن الرب يعلم الجزئيات، فإنه يلزمه أن لا يعلم شيئاً من الموجودات، فإنه ما من موجود إلا وهو متميز عن غيره بحيث يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه. ولهذا لم يمنع **ابن سينا** كونه يعلم الجزئيات الثابتة الدائمة على أصله، كالسموات والنجوم، وإنما منع علمه بالمتغيرات، فراراً من قيام الحوادث به، مع أن أساطين من أساطين الفلاسفة، ومن وافقهم من المتأخرين، يقولون: إنه تقوم به الحوادث، ولا حجة له على نفي ذلك أصلاً، إلا ما ينفي به قيام الصفات، وإثباته للعلم يستلزم إثبات الصفات كما تقدم بيانه، فعلم أن إثباته للعلم بالكليات دون الجزئيات في غاية التناقض. قال الطوسي: وكل جزئي يتعلق به حكم فله طبيعة توجد في شخصه، وما تصير تلك الطبيعة جزئية لا يدركها العقل، ولا يتناولها البرهان والحد، بسبب انضياغ معنى الإشارة الحسية إليها، وما يجري مجراها من المخصصات، التي لا سبيل إلى إدراكها إلا بالحس وما يجري مجراه، فإن أخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات، صارت كلية يدركها العقل، ويتناولها البرهان والحد،". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٦٠/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٦٦/١٠

٤٧٤- "شخص، وكذلك من غرضه أن يستفتي من يفتيه بحكم الله، ومن غرضه أن يحاكم خصمه إلى من يحكم بينهما بالحق، وأمثال ذلك. فهؤلاء قصدهم ابتداءً أمراً مطلقاً كلياً، ليس غرضهم شخصاً بعينه، لكن لا يحصل مقصودهم إلا إذا قصدوا شيئاً معيناً، وإلا فما دامت ليس معهم إلا الإرادة المطلقة، لا يفعلون شيئاً، إذ المطلق لا وجود له في الأعيان، فلا يمكن وجود كلي في الخارج مع كونه كلياً قط، فمن لم يعلم إلا الكليات، لم يمكنه أن يفعل شيئاً قط، ولا يكون عالماً بشيء من الموجودات، فإن الموجودات في الخارج ليس فيها كلي. فعلى قول هؤلاء لم يعلم الله شيئاً من الموجودات، بل ولا فعل شيئاً من الموجودات. وهذا أمر قطعي لا حيلة فيه، كلما تدبره العاقل تبين له فساد هذا القول. وما استثناه **ابن سينا** من كونه يعلم الموجودات الثابتة بأعيانها، لا يصح استثناءها، فإن تلك أيضاً حادثة على القول الحق، ويلحقها التغير كما يلحق غيرها، فيجب إذا لم يعلم إلا الكليات أن لا يعلمها، وعلى قول أولهم إنها أزلية أبدية، فهي مستلزمة للتغيرات، أما الأجسام فإنها لا تزال متحركة، وأما المعقول فلا حقيقة لها، وبتقدير ثبوتها فإنها علل الأجسام المتغيرة عندهم. وقد تقدم أصله: أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول، فالعلم بالعلل إنما يوجب العلم بمعلولها، والعلة أوجبت معلولات جزئية متغيرة". (١)

٤٧٥- "لنرى. ففسر العلم المقرون بالوجود بالرؤية، فإن المعدوم لا يرى، بخلاف الموجود، وإن كانت الرؤية تتضمن علماً آخر. وقال الطوسي في شرح كلام **ابن سينا**: قوله: الأشياء الجزئية قد تعقل، كما تعقل الكليات، إشارة إلى إدراكها من حيث هي طبائع مجردة عن المخصصات المذكورة، وقيدتها بقوله: من حيث تجب بأسبابها ليكون الإدراك لتلك الأشياء، مع كونه كلياً يقينياً، غير ظني. ثم قال: منسوبة إلى مبدأ نوعه في شخصه: أي منسوبة إلى مبدأ، طبيعته النوعية موجودة في شخصه ذلك، لا أنها غير موجودة في غير ذلك الشخص، بل مع تجويز أنها موجودة في غيره. والمراد أن تلك الأشياء إنما تجب بأسبابها، من حيث هي طبائع أيضاً. ثم قال: تتخصص به أي تتخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدأ، وإنما نسبها إلى مبدأ كذلك، لأن الجزئي، من حيث هو". (٢)

٤٧٦- "والثاني أن يعلم أنه لا بد أن تقع هذه المحاذاة بين الأرض والقمر والشمس، وإنما تقع إذا كان كذا. فهذا علم كلي، لا يعلم به شيء من الكسوف الموجود. ثم يقال: والعلم بهذا ممتنع، إن لم يعلم الكسوفات الجزئية. وذلك أن أسباب الكسوفات حركات أجسام معينة في أوقات محدودة. والعلم بمجموع ذلك يوجب العلم بكل كسوف جزئي، والعلم به قبل وقوعه ومع وقوعه وبعد وقوعه، فلا يتصور مع العلم بأسباب الحوادث، أن يعلم علم كلي، إلا وتعلم الجزئيات الواقعة، وإلا فلا يكون العلم بجميع الأسباب حاصلاً. ولهذا لما كنا لا نعلم عامة الأسباب لم نعلم ما يكون، وإذا علمنا أسباب شيء، علمنا وقوعه قبل وقوعه ومعه وبعده، كمن علم أنه

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٤

سبيعت محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه يبعث إذا كانت أمور، فإذا علم أنها لم تكن، علم أنه لم يبعث، وإن علم أنها كانت، علم أنه بعث. وكثير مما يتكلم فيه الناس من مقدمة المعرفة، يكونون قد علموا جزء السبب، ولم يعلموا تمام السبب، ولا علموا مانعه، فيصيبون أحياناً، ويكون خطأهم أكثر من صوابهم، لأن ما فاتهم من العلم بتمام السبب والموانع أكثر مما علموه. وقد تقدم قول **ابن سينا**: قد تعقل الكليات من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدأ نوعه من يخصه بخصص به. وقد قال في شرحه: أي تتخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك". (١)

٤٧٧- "وقول القائل: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات، كلام متناقض، يستلزم أنه لم يخلق شيئاً ولا يعلم شيئاً من الموجودات. وقوله مع ذلك إنه: لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، تلبس منه، كقولهم: العالم محدث، يريدون به أنه معلول مع قدمه، وإلا فكل ذرة من ذرات المحدثات عازية عنه عندهم. وكونها تجب وصف كلي باق أزلاً وأبداً، لا يوجب العلم بها كما ذكره. ومضمون كلامه أنه يعلم ولا يعلم، فهو كلام متناقض. ثم الأدلة الدالة على علمه تستلزم علمه بالجزئيات، وليس **لابن سينا** ما يبطل ذلك، إلا كون ذلك يفضي إلى تغير العلم، لكونه يعلم أن سيكون الشيء، ثم يعلم أنه قد كان، وهذا إن أبطله من جهة أنه نقص في العلم فهو باطل، فإن هذا هو علم للشيء على ما هو عليه، فإنه علمه معدوماً لما كان موجوداً، وعلم أنه سيوجد، ثم لما وجد علمه موجوداً، ثم إذا عدم بعد ذلك علم أن قد كان ثم عدم. فهذا هو العلم المطابق للمعلوم، وما سوى ذلك فهو جهل لا علم وإن أنكره من جهة أنه يحدث تحول العلم بتحول المعلوم، وأن ذلك تغير - فقد عرف قول المانعين من هذا الأصل، وأنه في غاية الضعف والفساد، مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، لا سيما ومن منع ذلك، من الجهمية ومن اتبعهم، إنما منعه لاعتقادهم أن ذلك يناقض القدم. **وابن سينا** وإخوانه يجوزون قيام الحوادث بالقديم، فلا حجة **لابن سينا** وأتباعه في منعه، إلا حجتهم في نفي الصفات. وإثبات العلم". (٢)

٤٧٨- "بالمعلومات المفصلة الثابتة بأعيانها، مستلزم لثبوت الصفات كما تقدم بيانه وإقرار أصحابه بذلك، وحينئذ فلا حجة لهم في نفي ذلك أصلاً. والله تعالى قد أخبر في كتابه بعلمه بما سيكون، كالأمر التي أخبر بها قبل كونها، فعلم أنه يعلم الأشياء قبل وجودها، وأخبر أنه إذا وجدت علمها أيضاً. كقوله: ﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾ [البقرة: ١٤٣]. وفي القرآن من هذا بضعة عشر موضعاً. وقد روي عن ابن عباس وغيره: إلا لنرى. وقال طائفة من المفسرين: إلا لنعلمه موجوداً. رد الغزالي على الفلاسفة في تحافت الفلاسفة وتعليق ابن تيمية ونحن نذكر كلام أبي حامد عليهم قال: مسألة في إبطال قولهم: إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن وما كان ويكون. قال:

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٧٨

وقد اتفقوا على ذلك. قلت: يعني اتفاق من عرف قوله منهم، وهم الذين ذكرهم **ابن سينا**، وإلا فأبوا البركات قد حكى عنهم قولين، واختار هو أنه يعلم الجزئيات. قال أبو حامد: فإن من ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه،". (١)

٤٧٩- "فلا يخفى هذا من مذهبه. ومن ذهب منهم إلى أنه يعلم غيره، وهو الذي اختاره **ابن سينا**، فقد زعم أنه يعلم الأشياء علماً كلياً، لا يدخل تحت الزمان، ولا يختلف بالماضي والمستقبل والآن، ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي. فلا بد أولاً من فهم مذهبهم، ثم الاشتغال بالاعتراض، ونبين هذا بمثال، وهو أن الشمس مثلاً تنكسف بعد أن لم تكن منكسفة ثم تنجلي، فتحصل له ثلاثة أحوال: أعني للكسوف حال هو فيها معدوم منتظر الوجود، أي سيكون. وحال هو فيها موجود، أي هو كائن. وحال ثالثة هو فيها معدوم، ولكنه كان من قبل. ولنا بإزاء هذه الأحوال ثلاثة علوم مختلفة، فإننا نعلم أولاً: أن الكسوف معدوم وسيكون، وثانياً: أنه كائن، وثالثاً: أنه كان، وليس كائناً الآن. وهذه العلوم الثلاثة متعددة ومختلفة، وتعاقبها على المحل يوجب تغير الذات العالمة، فإنه لو علم بعد الانجلاء أن الكسوف موجود الآن كما". (٢)

٤٨٠- "ثم من أعظم الضلال والجهل أن ينفي النافي علم رب العالمين بمخلوقه، لكون ذلك يستلزم ما يسمونه تغيراً وحلول حوادث. ثم نفي هذا المعنى لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، وإنما يوافقهم عليه الجهمية. ومن تلقاه عن الجهمية من الكلائية ونحوهم، فلا يقر بنفي ذلك إلا من هو من أهل الكلام المبتدع المذموم المحدث في الإسلام، ومن تلقاه عنهم جهلاً بحقيقته ولوازمه. وإذا كان علم الرب مستلزماً لهذا، كان هذا من أعظم البراهين على ثبوته، وخطأ من نفاه شرعاً وعقلاً، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول إثبات العلم بكل شيء من الأعيان. فإذا تبين بصريح العقل أن ذلك يستلزم قيام هذه المعاني بالرب، لزم القول بذلك، كيف والقرآن قد دل على أنه يعلم الشيء بعد كونه، مع علمه بأن سيكون، في بعض عشرة آية، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أنه يعلم كل ما فعله، وأنه بكل شيء عليم. وهو مقتضى حجتهم. وأما زعمهم مع هذا أنه يعلم الكسوف، وجميع صفاته وعوارضه. فيقال لهم: إن كان لا يعلم إلا كسوفاً كلياً، لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه، فهو لم يعلم شيئاً من الكسوفات الموجودة. وإن علم الكسوف الموجود، فكل منها جزئي فلا يتصور أن يعلم الكسوف، إلا مع علمه بالكسوفات الجزئية. كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول كلام **ابن سينا** باطل من وجوه. الوجه الأول هو الذي قاله باطل من وجوه: من جهة دعواه أنه مع علمه بالعلة التامة لوجود كل موجود، لا يعلم شيئاً من المعلولات الحادثة،". (٣)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٠/١٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١٨٧/١٠



٤٨١- "إما أن العلم بالعلة التامة لا يستلزم العلم بالمعلول، وإلا فلا يكون عالماً علماً تاماً بالعلة التامة. وكلا المقدمتين يسلمون صحتها، فكيف يجوز أن يسلم هاتين المقدمتين، اللتين يقوم عليهما البرهان اليقيني، من ينزاع في نتيجتهما اللازمة عنهما بالضرورة؟! وهل هذا إلا جهل بموجب البرهان القياسي في ذلك الذي هم دائماً يقررونه مادة وصورة؟! الوجه الرابع أنهم يقولون: إن جميع الحوادث مستندة إلى حركة النفس الفلكية. ويقولون: إن النفس الفلكية تعلم جزئيات حركات الفلك. بل ادعى **ابن سينا** ومن اتبعه أنها تعلم جميع الحوادث لعلمها بأسبابها، لأن سببها هو الحركة الفلكية، والنفس الفلكية تعلم ذلك، فتعلم المعلولات المسببة عنها. وزعموا أن هذه النفس هي اللوح المحفوظ، التي أخبرت به الأنبياء، وأن المكاشفات التي تحصل في النوم واليقظة للأنبياء وغيرهم، هي لاتصال نفوسهم بهذه النفس الفلكية. وأبو حامد ذكر هذا المعنى موافقة لهم في طائفة من كتبه، واتبعه على ذلك طائفة من المتصوفة، وصاروا يدعون الأخذ من اللوح المحفوظ. ومنهم من يعرف مرادهم باللوح المحفوظ، ومنهم من لا يعرف ذلك، كما وقع ذلك في كلام غير واحد من متأخري الصوفية أتباع أبي حامد والمتفلسفة. هذا مع أن حركة الفلك ليست هي العلة التامة في حدوث الحوادث، بل يفيض من العقل الفعال ما يفيض من الصور، عند استعداد القوابل بحسب الحركة الفلكية. فهل ما يقوله هؤلاء في علم الرب وعلم النفس الفلكية التي ادعوا أنها اللوح المحفوظ إلا من أعظم الأقوال". (١)

٤٨٢- "ولما كان ابن رشد هذا يعتقد في الباطن ما يعتقد من مقالات المتفلسفة، كانت غايته فيما أثبتته من كلام الله، هو من جنس الإعلام العام، الذي يشترك فيه نوع الإنسان. ولهذا كانت اليهود والنصارى أعظم إيماناً بالله وأنبيائه ودينه وبالأخرة من الفلاسفة، لكن في اليهود والنصارى من يسلك مسلك هؤلاء المتفلسفة، فيجتمع فيه الضلالان. واليهود والنصارى آمنوا ببعض ما أنزل الله وكفروا ببعض. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً﴾ \* أولئك هم الكافرون حقاً [النساء: ١٥٠-١٥١]. لكن أولئك آمنوا ببعض الكتب والرسل وكفروا ببعض، وهؤلاء المتفلسفة قد يقرون بجميع الأنبياء والكتب، لكن هم في إيمانهم بجنس الأنبياء والكتب، يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض، فخيرهم يؤمنون بدرجة من درجات إعلام الله وإيحائه إلى عباده، كما ذكر **ابن سينا** وابن رشد وأمثالهما، ولا يؤمنون بما فوق ذلك. وكذلك فيما أخبرت به الرسل من الغيب: يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض. وكذلك فيما أمروا به، فهم يؤمنون ببعض نوع الرسالة ويكفرون ببعض. ولهذا قد يكون اليهود والنصارى خيراً منهم، وقد يكون خيارهم أقرب إلى الإسلام من اليهود والنصارى من بعض الوجوه، ويكونون". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/١٨٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٠٦

٤٨٣- "معنى القرآن عندك قديماً، ولكن بعض معناه. ثم الكلام في تعدد هذه المعاني واتحادها، وتعدد العلم والإرادة واتحاد ذلك لم يتكلم هو فيه، وقد ذكر في غير هذا الموضوع. وكذلك يقال له: ليس فيما ذكرته أن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه لا لبشر، فإنك لم تذكر إلا مجرد دعوى: أنه يسمع ألفاظاً في نفسه، ولم تقم دليلاً على ذلك. ولو قدر أن مثال ذلك يسمى كلام الله، كان قول القائل: إن القرآن من هذا الباب -دعوى تفتقر إلى دليل، وهو لم يذكر دليلاً على ذلك، ولا دليل له إلا ما قد اعترف هو بضعفه، كدليل **ابن سينا** على نفي الصفات، ودليل المعتزلة والأشعرية على أن ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، أو دليل المعتزلة على نفي الصفات، وهو أضعف من ذلك. فهذا مجموع ما ذكره، هو وأمثاله في كتبهم، وهي ترجع إلى دليل الحوادث والتعدد والاختصاص، ليس لهم رابع. ثم يقال له: بتقدير تسليم ما قدمته، قولك في القرآن باطل، وذلك لأنه لا يمكنك أن تقول فيه ما قلته في تكليم موسى، فإن موسى كلمه الله تكليماً، فزعمت أنت وأمثالك من الملاحدة أن معنى ذلك خلق كلام مسموع في مسامع موسى، كما زعم المعتزلة - الذين هم خير منكم - أن ذلك كلام مسموع خلقه في جسم من الأجسام فسمعه". (١)

٤٨٤- "والصواب أن هذا ممتنع في صريح العقل، معلوم علماً يقينياً أن العلم ليس هو نفس العالم، ومن قال هذا فقد أتى بغاية السفسطة، وجحد العلم الضروري. وأما قوله: ليس عند المعتزلة برهان على وجوب هذا في الأول -وهو أن تكون الذات والصفات شيئاً واحداً- ولا عند المتكلمين برهان على نفي الجسمية، وإنما برهان ذلك عند العلماء الذين هم الفلاسفة عنده. فيقال: لا ريب عند كل من له عقل أن ما يذكره الفلاسفة في نفي ذلك أفسد في العقل الصريح مما يذكره المتكلمون. وأنت قد أفسدت طريقة **ابن سينا**، ولم تعتمد في ذلك إلا على إثبات النفس، وهو أنها ليست بجسم، فيلزم أن يكون الباري كذلك. ومن المعلوم أن الأدلة النافية لهذا عن النفس: إن كانت صحيحة، فهي على نفي ذلك عن الرب أولى، وإن لم تكن صحيحة بطل قولك. ومن المعلوم أن أدلة نفي الجسم عن النفس أضعف بكثير من نفي ذلك عن واجب الوجود. فكيف يكون الأضعف حجة على الأقوى؟! وقد تكلم على فساد ما ذكره في النفس في غير هذا الموضوع. وأما ما ذكره من أنه لا يمكن أن يكون بهذا النفي يقين إلا عند من عني بالصناعة البرهانية -يعني طريقته الفلسفية- وقوله: إن صناعة الكلام جدلية لا برهانية". (٢)

٤٨٥- "فهذا كما يقال في المثل السائر: رمتي بدائها وانسلت، ولا يستريب عاقل نظر في كلام الفلاسفة في الإلهيات، ونظر في كلام أي صنف قدر من أصناف اليهود والنصارى فضلاً عن أصناف المتكلمين من المسلمين، أن ما يقوله هؤلاء في الإلهيات أكمل وأصح في العقل مما يقوله المتفلسفة، وأن ما يقولونه في الإلهيات قليل جداً، وهو مع قلته فائدة المتكلمين خير من أدلتهم بكثير. وهذه طريقة **ابن سينا** في إثبات واجب الوجود

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢١٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٤١

وصفاته، لا تفيدته إلا ما لا نزاع فيه، وهو وجود واجب الوجود. وأما كونه مغايراً للأفلاك، فإنما بناه على نفي الصفات، وهو مع فساده فدليلهم على نفيه أضعف من دليل المعتزلة. فهم مع مشاركتهم للمعتزلة في النفي، لا يستدلون إلا بما هو أضعف من دليلهم. وأما هذا الرجل فإنه تارة يأخذ طريقة متلقاة من الشرع، وتارة طريقة متلقاة عن المتكلمين، وتارة يقول ما يظن أنه قول الفلاسفة، لم يحك عن الفلاسفة في الإلهيات طريقة إقناعية، فضلاً عن طريقة برهانية. وإذا قدر أنه عني بالبرهان القياس العقلي المنطقي، فمن المعلوم أن صورة القياس لا تفيد العلم بمواده. والبرهان إنما يكون برهانه بمواده اليقينية، وإلا فصورته أمر سهل بقدر عليه عامة الناس. وأهل الكلام لا ينازعون في الصورة الصحيحة. وهب أن الإنسان عنده ميزان، فإذا لم يكن معه ما يزن به، كان من معه مال لم يزنه،". (١)

٤٨٦- "إذا قال أهل السنة: إن وجود الخالق عين حقيقته، أرادوا به إبطال قول أبي هاشم ومن وافقه من المعتزلة، ولم يريدوا بذلك قول **ابن سينا** وإخوانه من الفلاسفة: إن الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق، أو مطلق لا بشرط، فإن هذا القول أعظم فساداً من قول أبي هاشم بكثير. بل هذا القول يعلم من تصويره بصريح العقل أن ما ذكره يكون في الأذهان لا في الأعيان. والمطلق بشرط الإطلاق قد سلموا في منطقهم أنه لا يكون إلا في الأذهان، والمطلق لا بشرط يسلمون أنه لا يوجد في الخارج مجرداً عن الأعيان. وقد تقدم ما ذكره هو من أنه ألزم الأشعرية أن يكونوا مجسمة، والحنابلة فيهم ما في بقية الطوائف، منهم من هو على طريقة الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة، لا يطلقون هذا اللفظ على الله لا نفيّاً ولا إثباتاً، بل يقولون: إن إثباته بدعة، كما أن نفيه بدعة. ومما أنكر أحمد وغيره على الجهمية نفي هذا اللفظ، وامتنع من الموافقة على نفيه، كما هو ممتنع عن إطلاق إثباته. كذلك جرى في مناظرته لأبي عيسى برغوث وغيره من نفاة الصفات في مسألة القرآن، في محنته المشهورة، لما ألزمه بأن القول بأن". (٢)

٤٨٧- "فيقال: هذا الرجل يرى رأي **ابن سينا** ونحوه من المتفلسفة والباطنية، الذين يقولون: إن الرسل أظهرت للناس في الإيمان بالله واليوم الآخر خلاف ما هو الأمر عليه في نفسه، لينتفع الجمهور بذلك، إذ كانت الحقيقة لو أظهرت لهم لما فهم منها إلا التعطيل، فخيّلوا ومثلوا لهم ما يناسب الحقيقة نوع مناسبة، على وجه ينتفعون به. وأبو حامد في مواضع يرى هذا الرأي، ونحبه عن التأويل في إجماع العوام والتفرقة بين الإيمان والزندقة مبني على هذا الأصل، وهؤلاء يرون إقرار النصوص على ظواهرها هو المصلحة التي يجب حمل الناس عليها، مع اعتقادهم أن الأنبياء لم يبينوا الحق، ولم يورثوا علماً ينبغي للعلماء معرفته، وإنما المورث عندهم للعلم الحقيقي هم الجهمية والدهرية، ونحوهم من حزب التعطيل والجحود. وما ذكره هذا في النور أخذه من مشكاة أبي حامد وقد دخل معهم في هذا طوائف ممن راج عليهم هذا الإلحاد في أسماء الله وآياته، من أعيان الفقهاء والعباد. وكل من

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٤٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٥٧

اعتقد نفي ما أثبتته الرسول حصل في نوع من الإلحاد بحسب ذلك، وهؤلاء كثيرون في المتأخرين، قليلون في السلف. ومن تدبر كلام كثير من مفسري القرآن، وشارحي الحديث، ومصنفي العقائد النافية والكلام، وجد فيه من هذا ما يتبين له به حقيقة الأمر. وقوله في النور: إنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه وكذلك". (١)

٤٨٨- "المعنى من النفس مما لا يمكن الجمهور، لم يمكن فيهم أن يعقلوا وجود موجود ليس بجسم. فلما حجبوا عن معرفة النفس، علمنا أنهم حجبوا عن معرفة هذا المعنى من الباري تعالى. قلت: ولقائل أن يقول: هو قد بين فساد طرق نفاة الجسم من المتكلمين، وكذلك بين فساد طريقة **ابن سينا** وغيره من الفلاسفة، وذكر أنه لا يمكن الاعتراف بوجود موجود في الغائب ليس بجسم، إلا من علم بالبرهان أن النفس ليست بجسم. وحينئذ فيقال له: هذا أضعف من كلام المتكلمين ومن كلام الفلاسفة من وجهين: أحدهما: أن الأدلة الدالة على كون النفس ليست الجسم الإصطلاحي، وهو ما يمكن الإشارة إليه، وكونها لا توصف بحركة ولا سكون، ولا تقرب من شيء ولا تبعد عنه، ولا تصعد ولا تعرج ولا تهبط، ونحو ذلك مما يقوله فيها هؤلاء الفلاسفة -أضعف من أدلة نفي ذلك عن الباري، فإذا كانت تلك فاسدة فهذه أولى. والثاني: أن يقال: هب أنه يثبت أن النفس لا يمكن الإشارة إليها، أو أن المخلوقات ما لا يمكن الإشارة إليها، فمن أين يجب أن يكون الخالق كذلك؟ غاية ما يثبت به: أن العقل لا يحيل ذلك، لكن عدم استحالته في العقل لا يقتضي ثبوته في نفس الأمر، بل ولا إمكانه في نفس الأمر". (٢)

٤٨٩- "ولا يقال: هذه المقالة صحيحة في نفسها، فإنها لولا خلق الله للأشياء لم تكن موجودة، ولولا إبقاؤه لها لم تكن باقية. وقد تكلم النظار في سبب افتقارها إليه: هل هو الحدوث، فلا تحتاج إلا في حال الإحداث كما يقول ذلك من يقوله من الجهمية والمعتزلة ونحوهم، أو هو الإمكان الذي يظن أنه يكون بلا حدوث بل بكون الممكن المعلول قديمًا أزليًا، ويمكن افتقارها في حال البقاء بلا حدوث كما يقوله **ابن سينا** وطائفة. وكلا القولين خطأ، كما قد بسط في موضعه، وبين أن الإمكان والحدوث متلازمان كما عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين حتى قدماء الفلاسفة كأرسطو وأتباعه؛ فإنهم أيضًا يقولون: إن كل ممكن فهو محدث، وإنما خالفهم في ذلك **ابن سينا** وطائفة؛ ولهذا أنكر ذلك عليه إخوانه من الفلاسفة كابن رشد وغيره، والمخلوقات مفتقرة إلى الخالق، فالفقر وصف لازم لها دائما لا تزال مفتقرة إليه. والإمكان والحدوث دليلان على الافتقار، لا أن هذين الوصفين جعلنا الشيء مفتقرًا بل فقر الأشياء إلى خالقها لازم لها لا يحتاج إلى علة، كما أن غنى الرب لازم لذاته لا يفتقر في اتصافه بالغنى إلى علة، وكذلك المخلوق لا يفتقر في اتصافه بالفقر إلى علة، بل هو فقير لذاته لا تكون ذاته إلا فقيرة فقرًا لازمًا لها، ولا يستغنى إلا بالله. وهذا من معاني [الصمد]، وهو الذي يفتقر إليه كل شيء، ويستغنى عن كل شيء. بل الأشياء مفتقرة من جهة ربوبيته، ومن جهة إلهيته، فما

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٧٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/٢٩٠

لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا يصلح ولا ينفع ولا يدوم، وهذا تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فلو لم يخلق شيئاً بمشيئته وقدرته لم يوجد شيء، وكل الأعمال إن لم تكن لأجله، فيكون هو المعبود المقصود المحبوب لذاته، وإلا كانت أعمالاً فاسدة؛ فإن الحركات تفتقر إلى العلة الغائية كما افتقرت إلى العلة الفاعلية، بل العلة الغائية بما صار الفاعل فاعلاً، ولولا ذلك لم يفعل. فلولا أنه المعبود المحبوب لذاته لم يصلح قط شيء من الأعمال والحركات، بل كان العالم يفسد، وهذا معنى". (١)

٤٩٠- "العرش، بل وفي الأفعال المتعدية مثل الخلق، والإحسان، والعدل وغير ذلك. هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين: أحدهما: أن الرب - تعالى - هل يقوم به فعل من الأفعال؛ فيكون خلقه للسماوات والأرض فعلاً فعله غير المخلوق، أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين: والأول: هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في [كتاب خلق أفعال العباد] عن العلماء مطلقاً، ولم يذكر فيه نزاعاً، وكذلك ذكر البغوي وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفى والضُّبَعي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في [العقيدة] التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب [التعرف لمذهب التصوف] أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم، وبعض المصنفين في [الكلام] كالرازي ونحوه ينصب الخلاف في ذلك معهم، فيظن الظان أن هذا مما انفردوا به، وهو قول السلف قاطبة، وجمهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين منهم، وهو أحد قولي القاضي أبي يعلى. وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام، كالهشامية أو كثير منهم، والكرامية كلهم، وبعض المعتزلة وكثير من أساطين الفلاسفة، متقدميهم ومتأخريهم. وذهب آخرون من أهل الكلام الجهمية، وأكثر المعتزلة والأشعرية، إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صنع ولا فعل ولا خلق ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين؛ إذ قالوا بأن الرب مبدع **كابن سينا** وأمثاله. والحجة المشهورة لهؤلاء المتكلمين: أنه لو كان خلق المخلوقات بخلق، لكان ذلك الخلق إما قديماً وإما حادثاً. فإن كان قديماً لزم قدم كل مخلوق، وهذا مكابرة. وإن كان حادثاً، فإن قام بالرب لزم قيام الحوادث به، وإن لم يقم به كان الخلق قائماً بغير الخالق، وهذا ممتنع". (٢)

٤٩١- "والمقالات: أن مذهب أهل الملل قاطبة من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم أن الله كان فيما لم يزل لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بشيء، ثم إنه أحدث العالم، ومذهب الدهرية: أن العالم قديم. والمشهور عن القائلين بقدم العالم أنه لا صانع له؛ فينكرون الصانع جل جلاله. وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم [أرسطو] صاحب التعاليم الفلسفية؛ المنطقي والطبيعي والإلهي. وأرسطو وأصحابه القدماء يثبتون في كتبهم العلة الأولى، ويقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه بما؛ فهي علة له بهذا الاعتبار، إذ لولا وجود

(١) شرح حديث النزول ص/١٤١

(٢) شرح حديث النزول ص/١٥٢

من تشبه به الفلك لم يتحرك، وحركته من لوازم وجوده، فلو بطلت حركته لفسد. ولم يقل أرسطو: إن العلة الأولى أبدعت الأفلاك، ولا قال: هو موجب بذاته، كما يقوله من يقول من متأخري الفلاسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله، ولا قال: إن الفلك قديم وهو ممكن بذاته؛ بل كان عندهم ما عند سائر العقلاء أن الممكن هو الذي يمكن وجوده وعدمه، ولا يكون كذلك إلا ما كان محدثاً، والفلك عندهم ليس بممكن بل هو قديم لم يزل، وحقيقة قولهم إنه واجب لم يزل ولا يزال. فلهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عمن ينكر الصانع، فلما أظهر من أظهر من الفلاسفة؛ **كابن سينا** وأمثاله، أن العالم قديم عن علة موجبة بالذات قديمة، صار هذا قولاً آخر للقائلين بقدم العالم، أزالوا به ما كان يظهر من شناعة قولهم من إنكار صانع العالم، وصاروا أيضاً يطلقون ألفاظ المسلمين من أنه مصنوع ومحدث ونحو ذلك، ولكن مرادهم بذلك أنه معلول قديم أزلي، لا يريدون بذلك أن الله أحدث شيئاً بعد أن لم يكن، وإذا قالوا: إن الله خالق كل شيء، فهذا معناه عندهم، فصار المتأخرون من المتكلمين يذكرون هذا القول، والقول المعروف عن أهل الكلام في معنى حدوث<sup>(١)</sup>.

٤٩٢- "يعبدون الكواكب والأصنام، ويصنعون السحر، وكذلك أهل مصر وغيرهم. وجمهور المشركين كانوا مقرين برب العالمين، والمنكر له قليل، مثل فرعون ونحوه. وقوم إبراهيم كانوا مقرين بالصانع، ولهذا قال لهم إبراهيم الخليل: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧] فعادى كل ما يعبدونه إلا رب العالمين، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [المتحنة: ٤] ، وقال الخليل . عليه السلام : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٥، ٩٦] ، وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ إِنِّي وَجْهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَحَاجَّه قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ وَكَيفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٨٢] ، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣] . ولما فسر هؤلاء [الأفول] بالحركة، وفتحوا باب تحريف الكلم عن مواضعه، دخلت الملاحظة من هذا الباب، ففسر **ابن سينا** وأمثاله من الملاحظة الأفول بالإمكان الذي ادعوه<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح حديث النزول ص/١٦٠

(٢) شرح حديث النزول ص/١٦٧



٤٩٣- "أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في [الروايتين والوجهين] وغير ذلك من الكتب. وقبل ذلك ينبغي أن يعرف أن لفظ الحركة والانتقال والتغير والتحول، ونحو ذلك، ألفاظ مجملة؛ فإن المتكلمين إنما يطلقون لفظ الحركة على الحركة المكانية، وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، كحركة أجسامنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء، والتراب والسحاب، من حيز إلى حيز، بحيث يفرغ الأول ويشغل الثاني، فأكثر المتكلمين لا يعرفون للحركة معنى إلا هذا. ومن هنا نفوا ما جاءت به النصوص من أنواع جنس الحركة؛ فإنهم ظنوا أن جميعها إنما تدل على هذا، وكذلك من أثبتها وفهم منها كلها هذا، كالذين فهموا من نزوله إلى السماء الدنيا أنه يبقى فوقه بعض مخلوقاته، فلا يكون هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، ولا يكون هو العلي الأعلى، ويلزمهم ألا يكون مستويا على العرش بحال، كما تقدم. والفلاسفة يطلقون لفظ [الحركة] على كل ما فيه تحول من حال إلى حال. ويقولون أيضا: حقيقة الحركة هي الحدوث أو الحصول، والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا بالتدريج. قالوا: وهذه العبارات دالة على معنى الحركة. وقد يحدون بها الحركة. وهم متنازعون في الرب تعالى: هل تقوم به جنس الحركة؟ على قولين. وأصحاب أرسطو جعلوا الحركة مختصة بالأجسام، ويصفون النفس بنوع من الحركة، وليست عندهم جسما فيتناقضون. وكانت الحركة عندهم ثلاثة أنواع، فزاد **ابن سينا** فيها قسما رابعا فصارت أربعة. ويجعلون الحركة جنسا تحته أنواع: حركة في الكيف، وحركة في الكم، وحركة في الوضع، وحركة في الأين. فالحركة في الكيف: هي تحول الشيء من صفة إلى صفة؛ مثل اسوداده واحمراره واخضراره واصفراره، ومثل مصيره حلوا وحامضا، ومثل تغير رائحته، وكذلك في النفوس كعلم". (١)

٤٩٤- "الإنسان بعد جهله، وحببه بعد بغضه، وإيمانه بعد كفره، وفرحه بعد حزنه، ورضاه بعد غضبه، كل هذه الأحوال النفسانية حركة في الكيف، وهذا مما احتج به من جوز منهم الحركة، فإن إرادته لإحداث الشيء عندهم حركة. والحركة في الكم: مثل امتداد الشيء، مثل كبر الحيوان بعد صغره، وطوله بعد قصره، ومثل امتداد الشجر والنبات وامتداد عروقه في الأرض وأغصانه في الهواء، فهذا حركة في المقدار والكمية، كما أن الأول حركة في الصفات والكيفية. وأما الحركة في الوضع: فمثل دوران الشيء في موضع واحد، كدوران [الفلك] و [المنجنون] الذي يسمى الدولاب، وكحركة الرحي وغير ذلك، فإنه لا ينتقل من حيز إلى حيز، بل حيزه واحد، لكن يختلف في أوضاعه، فيكون الجزء منه تارة محاذيا للجهة العليا فيصير محاذيا للجهة السفلى، أو للجهة اليمنى فيصير محاذيا للجهة اليسرى. وهذا النوع يقولون: إن **ابن سينا** زاده. والرابع: الحركة في الأين: وهي الحركة المكانية، وهو انتقاله من حيز إلى حيز. وأما عموم أهل اللغة فيطلقون لفظ الحركة على جنس الفعل. فكل من فعل فعلا فقد تحرك عندهم، ويسمون أحوال النفس حركة، فيقولون: تحركت فيه المحبة، وتحركت فيه الحمية، وتحرك غضبه، وتوصف هذه الأحوال بالحركة والسكون، فيقال: سكن غضبه، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ

(١) شرح حديث النزول ص/١٧٩

أَخَذَ الْأَلْوَاخَ [الأعراف: ١٥٤] ، فوصف الغضب بالسكوت، وفي قراءة ابن مسعود . رضي الله عنه . ومعاقبة ابن قرة، وعكرمة: [ولما سكن] بالنون وعلى القراءة المشهورة [بالتاء] قال المفسرون: سكت الغضب: أي سكن. وكذلك قال أهل اللغة؛ الزجاج وغيره. (١)

٤٩٥- "ابن سينا" وأتباعه فقله أشد فساداً فإن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان لا الأعيان، فقول هؤلاء بموافقة من هؤلاء الذين يلزمهم التعطيل شر من قول الذين يشبهون أهل الحلول. وآخرون يجعلون الوجود الواجب والوجود الممكن بمنزلة المادة والصورة يقولها (١) المتفلسفة أو قريب من ذلك كما يقوله ابن سبعين وأمثاله، وهؤلاء أقوالهم فيها تناقض وفساد، ولا تخرج عن وحدة الوجود أو الحلول أو الاتحاد وهم يقولون بالحلول المطلق والوحدة المطلقة والاتحاد المطلق، بخلاف من يقول بالمعنى كالنصارى والغالية من الشيعة الذين يقولون بالإلهية علي أو الحاكم أو الحلاج أو يونس القيني أو غير هؤلاء ممن ادعيت فيه الإلهية؛ فإن هؤلاء قد يقولون بالحلول المقيد الخاص، وأولئك يقولون بالإطلاق والتعميم، ولهذا يقولون النصارى إنما كان خطأهم للتخصيص، وكذلك يقولون عن المشركين عباد الأصنام إنما كان خطأهم لأنهم اقتصروا على عبادة بعض المظاهر دون بعض، وهم يجوزون الشرك وعبادة الأصنام مطلقاً على وجه الإطلاق والعموم، ولا ريب أن في قول هؤلاء من الكفر والضلال ما هو أعظم من اليهود والنصارى، وهذا المذهب كثير في كثير من المتأخرين وكان طوائف من الجهمية يقولونه. وكلام ابن عربي في فصوص الحكم، وغيره (٢) وكلام ابن سبعين وصاحبه الششتري وقصيدة ابن الفارض نظم السلوك، وقصيدة عامر البصري وكلام العفيف التلمساني وعبد الله البلبالي والصدر القانوني وكثير\_\_\_\_\_ (١) لعل أصله التي يقولها الخ (٢) قوله وكلام ابن عربي مبتدأ خبره مع ما عطف عليه قوله بعد: وهو مبني على هذا المذهب". (٢)

٤٩٦- "قالت هذه الطوائف: ونحن بهذا الطريق علمنا حدوث العالم فاستدللنا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلو من الحوادث ولا تسبقها، وما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها. ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً بعد شيء، أما الأول فهو حادث بالضرورة لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها وكلاهما حادث. وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شيء تنازع فيه الناس، فقل أن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل كقول الجهم وأبي الهذيل، فقال الجهم: بفناء الجنة والنار. وقال أبو الهذيل: بفناء حركات أهلها، وقيل بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل، وهو قول كثير من طوائف النظائر. وقيل بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وإن كلمات الله لا نهاية لها وهي قائمة

(١) شرح حديث النزول ص/ ١٨٠

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/ ٦٨

بذاته وهو متكلم بمشيئته وقدرته. وهو أيضاً قول أئمة الفلاسفة، لكن أرسطو وأتباعه مدعون ذلك في حركات الفلك ويقولون إنه قديم أزلي، وخالفوا في ذلك جمهور الفلاسفة مع مخالفة الأنبياء والمرسلين وجهاهير العقلاء، فإنهم متفقون على أن الله خلق السموات والأرض بل هو خالق كل شيء وكل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن. وأن القديم الأزلي هو الله تعالى بما هو متصف به من صفات الكمال وليست صفاته خارجة عن مسمى اسمه، بل من قال عبدت الله ودعوت الله فإنما عبد ذاته المتصفة بصفات الكمال التي تستحقها ويمتنع وجود ذاته بدون صفاتها اللازمة لها. ثم لما تكلم في النبوات من اتباع أرسطو **كابن سينا** وأمثاله ورأوا ما جاءت به الأنبياء من أخبارهم بأن الله يتكلم وأنه كلم موسى تكليماً وأنه خالق كل شيء،". (١)

٤٩٧- "وأيضاً فكونه فاعلاً لمفعول معين مقارن له أزلاً وأبداً في صريح العقل، وأيضاً فأنتم وسائر العقلاء موافقون على أن الممكن الذي لا يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم وهو الذي جعلتموه الممكن الخاص الذي قسمه الضروري الواجب والضروري الممتنع لا يكون إلا موجوداً تارة ومعدوماً أخرى، وأن القديم الأزلي لا يكون إلا ضرورياً واجباً يمتنع عدمه، وهذا مما اتفق عليه أرسطو وأتباعه حتى **ابن سينا**، وذكره في كتبه المشهورة كالشفاء وغيره، ثم تناقض فزعم أن الفلك ممكن مع كونه قديماً أزلياً ولا يزال، وزعم أن الواجب بغيره القديم الأزلي الذي يمتنع عدمه يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، وزعم أنه له ماهية غير وجوده، وقد بسط الكلام على فساد قول هؤلاء وتناقضه في غير هذا الموضع. والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى قول من يقول إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا إرادة ولا رحمة ولا غضب ولا غير ذلك، بل خلق كلاماً في غيره فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة. وهذا القول أيضاً مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم، وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم، بل لهم شبه عقلية فاسدة قد بينا فسادها في غير هذا الموضع، وهؤلاء زعموا أنهم يقيمون الدليل على حدوث العالم بتلك الحجج، وهم لا الإسلام نصرؤا، ولا لأعدائهم كسروا. والقول الثالث قول من يقول أنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته بكلام قائم بذاته أزلاً وأبداً، وهؤلاء موافقون لمن قبلهم في أصل قولهم، لكن قالوا الرب يقوم به الصفات ولا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الصفات الاختيارية. وأول من اشتهر عنه أنه قال هذا القول في الإسلام عبد الله بن سعيد بن". (٢)

٤٩٨- "الكلام مجمل، فإنه إذا أريد به ما لا يخلو عن الحوادث المعينة أو ما لا يسبق الحادث المعين فهو حق بلا ريب ولا نزاع فيه، وكذلك إذا أريد بالحوادث حكم ما له أول أو ما كان بعد العدم ونحو ذلك، وأما إذا ما أريد الحوادث الأمور التي تكون شيئاً بعد شيء لا إلى أول وقيل إنه لا يخلو عنها وما لم يخل فهو حادث لم يكن ذلك ظاهراً ولا بيناً، بل هذا المقام، حار فيه كثير من الأفهام، وكثر فيه النزاع والخصام، ولهذا صار المستدلون

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٠/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٢/٣

بقولهم، ما لا يخطر عن الحوادث فهو حادث، يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها، فذكروا في ذلك طرقاً قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع. وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال: فقليل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقاً، وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية، ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم. وقيل: بل يجوز دوام الحوادث مطلقاً، وليس كل ما يقارب حادثاً بعد حادث لا إلى أول يجوز أن يكون حادثاً، بل يجوز أن يكون قديماً سواء كان واجباً بنفسه أو بغيره، وربما عبر عنه بالعلة والمعلول والفاعلية ونحو ذلك، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك كأرسطو وأتباعه ثامببوس والإسكندر الأفردوسي وبوملس والفارابي وابن سينا وأمثالهم، وأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو فلم يكونوا يقولون بهذا وقيل بل إن كان الملتزم للحوادث ممكناً بنفسه وجب أن يكون حادثاً فإن كان واجباً بنفسه لم يجوز أن يكن حادثاً، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة وهو قول جماهير أهل الحديث. وصاحب هذا القول يقول ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث، وما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث، لأنه إن كان مفعولاً ملتزماً للحوادث امتنع أن يكون قديماً، فإن القديم المعلول لا يكون قديماً إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله بحيث يكون". (١)

٤٩٩- "ولا تزال، ثم القائلون بقدم الأصوات المعينة تنازعوا في المسموع من القارئ هل سمع منه الصوت القديم؟ قيل المسموع هو الصوت القديم، وقيل بل المسموع هو صوتان أحدهما القديم والآخر المحدث، فما لا بد منه في وجود القرآن فهو القرآن وما زاد على ذلك فهو المحدث، وتنازعوا في القرآن هل يقال أنه حال في المصحف والصدور أم لا؟ يقال على قولين: فقليل هو ظاهر في المحدث ليس بحال فيه، وقيل بل القرآن حال في الصدور والمصاحف. فهؤلاء الخلقية والحادثية والاتحادية والإفرائية أصل قولهم إن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقاً، ومن قال بهذا الأصل فإنه يلزم بعض هذه الأقوال أو ما يشبه ذلك، فإنه إما أن يجعل كلام الله حادثاً أو قديماً، وإذا كان حادثاً إما أن يكون حادثاً في غيره، وإما أن يكون حادثاً في ذاته، وإذا كان قديماً فإما أن يكون القديم المعنى فقط أو اللفظ، أو كلاهما، فإذا كان القديم هو المعنى فقط لزم أن لا يكون الكلام المقروء كلام الله ثم الكلام في ذلك المعنى قد عرف. وأما قدم اللفظ فقط فهذا لم يقل به أحد لكن من الناس من يقول أن الكلام القديم هو اللفظ، وأما معناه فليس هو داخل في مسمى الكلام، فهذا يقول الكلام القديم هو اللفظ فقط: إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات، لكنه يقول إن معناه قديم. وأما الفريق الثاني الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقاً، وإن القديم يجوز أن يعتقب عليه الحوادث مطلقاً وإن كان ممكناً لا واجباً بنفسه، فهؤلاء هم القائلون بقدم العالم كما يقولون بقدم هذه الأفلاك، وأنها لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية، لكن المنتسبون إلى الملل كابن سينا ونحوه منهم قالوا أنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته. وأما أرسطو

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٤/٣

وأتباعه فإنهم قالوا أن لها علة غائية تتحرك للتشبه بما فهي تحركها كما يحرك المعشوق عاشقه، ولم يثبتوا لها مبدعاً بذاته، وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة **ابن سينا** وأتباعه، وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلاً،". (١)

٥٠٠- "أما على قول من جعل الأزل علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلاً لها، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم، فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره لكون القدرة والداعي يستلزمان وجود الفعل، والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد، فيقال لهم تقولون هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه أنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئاً بعد شيء، وإن كان ذلك بواسطة العقول، وهذا القول الذي يقوله **ابن سينا** وأتباعه باطل أيضاً لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجهه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية ممتنع بذاته، وإذا قالوا بحركة توسطه قبل لهم إنما هو في حدوث الحركة، فإن الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضي لها علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها، فإن ذلك جمع بين النقيضين، إذا القول بمقارنة المعلول لعلته في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، فصار حقيقة قولهم أن الحوادث العلوية والسفلية لا يحدث بها. وهؤلاء يقولون كلام الله ما يفيض على النفوس الصافية كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية، فلا يثبتون له كلاماً خارجاً عما في نفوس البشر، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة، مع أن أكثرهم يقولون أنها أعراض. وقد تبين في غير هذا الموضع أن ما يثبتونه من المجردات العقلية الحوادث (١) التي هي العقول والنفوس والمواد والصور إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان. وأما الصنف الثالث الذين فرقوا بين الواجب والممكن والخالق والمخلوق والغني الذي لا يفتقر إلى غيره، والفقير الذي لا قوام له إلا بالغير، فقالوا: كل ما قارن \_\_\_\_\_ (١) لعله للحوادث فلي تأمل". (٢)

٥٠١- "ذكر ما لخصه الإمام شيخ الإسلام في كتابه منهاج السنة في مسألة الكلام هذه مسألة كلام الله تعالى الناس فيها مضطربون، قد بلغوا فيها إلى سبعة أقوال: أحدها قول من يقول: إن كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض، إما من العقل الفعال عند بعضهم، وإما من غيره، وهذا قول الصائبة والمتفلسفة الموافقين لهم **كابن سينا** وأمثاله، ومن دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم، كأصحاب وحدة الوجود، وفي كلام صاحب الكتب "المضنون بما على غير أهلها" (١) ورسالة "مشكاة الأنوار" وأمثاله ما قد يشار به إلى هذا، وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه، وآخر

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٨/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٠٩/٣

أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية. وثانيها قول من يقول: بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره. ورابعها (٢) قول من يقول: إنه حروف وأصوات أزلية مجمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث، ذكره الأشعري في المقالات (٣) عن طائفة. وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم، وهؤلاء..... (١) هو أبو حامد الغزالي ولا نعرف له إلا كتابا واحداً بهذا الاسم وما ذكر من الإشارات ليس فيها نص يدل على اعتقاد هذا المذهب واما **ابن سينا** فيقول في حكاية مذهب الفلاسفة وهو يثبت الملائكة (٢) سقط الثالث من الأصل (٣) كتاب طبعه بعض المستشرقين من الألمان حديثاً في الآستابة". (١)

٥٠٢- "وصحيح النقل ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار لم ينزع فيه الأشردمة من المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله الذين زعموا أن الممكن المفعول قد يكون قديماً واجب لوجوده فخالفوا في ذلك جماهير العقلاء مع مخالفتهم لسلفهم أرسطو وأتباعه فإنه لم يكونوا يقولون ذلك وإن قالوا بقديم الأفلاك، وأرسطو أول من قال بقديمها من الفلاسفة المشائين بناءً على إثبات علة غائية لحركة الفلك يتحرك الفلك للتشبه بها لم يثبتوا له فاعلاً ولم يثبتوا ممكناً قديماً واجباً بغيره وهم وإن كانوا أجهل بالله وأكفر من متأخريهم فيهم يسلمون لجمهور العقلاء أن ما كان ممكناً بذاته فلا يكون إلا محدثاً مسبوقاً بالعدم فاحتاجوا أن يقولوا كلامه مخلوق منفصل. وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له لكن قالوا تقوم به الأمور الاختيارية فقالوا أنه في الأزل لم يكن متكلاً بل ولا كان الكلام مقدوراً له ثم صار متكلاً بلا حدوث حادث بكلام يقوم به وهو قول الهاشمية والكرامية وغيرهم. وطائفة قال: إذا كان القرآن غير مخلوق فلا يكون إلا قديم العين لازماً لذات الرب فلا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم منهم من قال هو معنى واحد قديم، فجعل آية الكرسي وآية الدين وسائر آيات القرآن التوراة والإنجيل وكل كلام يتكلم الله به معنى واحداً لا يتعدد ولا يتبعض، ومنهم من قال أنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات، وهؤلاء أيضاً وافقوا الجهمية والمعتزلة في أصل قولهم أنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه ومشيئته وقدرته وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية، وأنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض، ولا يأتي يوم القيامة، ولم يناد موسى حين ناداه، ولا تغضبه المعاصي ولا ترضيه الطاعات ولا تفرحه توبة التائبين، وقالوا في قوله "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" ونحو ذلك، إنه لا يراها إذا وجدت بل إما أنه لم يزل رايها لها وإما". (٢)

٥٠٣- "أنه لم يتجدد شيء موجود بل تعلق معدوم، إلى أمثال هذه المقالات التي خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة مع مخالفة صريح العقل. والذي ألجأهم لذلك موافقتهم للجهمية على أصل قولهم في أنه سبحانه لا يقدر في الأزل على الفعل والكلام وخالفوا السلف والأئمة في قولهم: لم يزل الله متكلاً إذا شاء ثم افترقوا

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١١٣/٣

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٥٩/٣



أحزاباً أربعة كما تقدم: الخلقية، والحدوثية، والاتحادية، والاقترانية. وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون أن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته لا قديم النوع ولا قديم العين ولا حادث ولا مخلوق بل كلامه عندهم ما يفيض على نفوس الأنبياء، ويقولون أنه كلم موسى من سماء عقله، وقد يقولون أنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات فإنه إنما يعلمها على وجه كلي، ويقولون مع ذلك أنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله. وقولهم بعلم نفسه ومفعولاته حقن كما قال تعالى "ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير" لكن قولهم مع ذلك: إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل وتناقض فإن نفسه المقدسة معينة والأفلاك معينة وكل موجود معين، فإن لم يعلم المعينات لم يعلم شيئاً من الموجودات، إذ الكليات إنما تكون في الأذهان لا في الأعيان، فمن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئاً من الموجودات تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وهم إنما ألجأهم إلى هذا الحد فرارهم من تجدد الأحوال للبارئ تعالى، مع أن هؤلاء يقولون أن الحوادث تقويم بالقديم وأن الحوادث لا أول لها، لكن نفوا ذلك عن البارئ لاعتقادهم أنه لا صفة له بل هو وجود مطلق، وقالوا أن العلم نفس عين العالم، والقدرة نفس عين القادر والعلم والعالم شيء واحد، والمريد والإرادة شيء واحد، فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى وجعلوا الصفات هي الموصوف. ومنهم من يقول بل العلم كل المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب شرح الإشارات فإنه أنكر على **ابن سينا** إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه، وابن<sup>(١)</sup>.

٥٠٤- "ومنهم من يقول إذا كان قصد وقاصد ومقصود فاجعل الجميع واحداً فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود. وأما أبو حامد وأمثاله (١) ممن أمروا بهذه الطريقة فلم يكونوا يظنون أنها تفضي إلى الكفر، لكن ينبغي أن يعرف أن البدع بريد الكفر، ولكن أمروا المريد أن يفرغ قلبه من كل شيء، حتى قد يأمره أن يقعد في مكان مظلم ويغطي رأسه ويقول: الله الله، وهم يعتقدون أنه إذا فرغ قلبه استعد بذلك فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوب، بل قد يقولون: أنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء. ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء، وأبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في الإحياء وغيره (٢) كما أنه يبالي في مدح الزهد، وهذا من بقايا الفلسفة عليه. فإن المتفلسفة **كابن سينا** وأمثاله يزعمون أن كل ما يحصل في القلوب من العلم للأنبياء وغيرهم فإنهما هو من العقل الفعال. ولهذا يقولون النبوة مكتسبة فإذا تفرغ قلبه عندهم وفاض على قلبه من جنس ما فاض على الأنبياء وعندهم أن موسى بن عمران صلى الله عليه وسلم كلم من سماء عقله لم يسمع الكلام من خارج فلهذا يقولون إنه يحصل لهم مثل ما حصل لموسى وأعظم مما حصل لموسى. وأبو حامد يقول إنه سمع الخطاب كما سمعه موسى عليه السلام وإن لم يقصد هو بالخطاب، وهذا كله لنقص إيمانهم بالرسول وأنهم آمنوا ببعض ما جاءت به الرسل وكفروا ببعض، وهذا الذي قالوه باطل من وجوه: أحدها أن هذا الذي يسمونه العقل الفعال باطل لا حقيقة له كما قد بسط هذا في موضع آخر. الثاني أن ما يجعله الله في القلوب يكون تارة بواسطة الملائكة، إن كان \_\_\_\_\_ (١) يعني بأمثاله من سلكوا طريقة التصوف بعد التفقه

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٦٠/٣

في الدين وقلما تفضي بأمثالهم إلى الكفر إلا إذا اختلت عقولهم بالافراط في التقشف والاستسلام للتخيلات (٢) ولكنه لم يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء ولا مثله بل هو يفضل مثل الشافعي على نفسه ويفضل الصحابة على الشافعي بل بين غرور بعض الصوفية وضلالهم في ذلك في كتاب ذم الغرور من الإحياء". (١)

٥٠٥- "دون ما عداه، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذكر ثم الدعاء (١) والمفضل في وقته الذي شرع فيه أفضل من الفاضل كالتسبيح في الركوع والسجود فإنه أفضل من القراءة، ثم قد يفتح على الإنسان في العمل المفضل ما لا يفتح عليه في العمل الفاضل. وقد ييسر عليه هذا دون هذا فيكون هذا أفضل في حقه لعجزه عن الأفضل كالجائع إذا وجد الخبز المفضل متيسراً عليه والفاضل متعسراً عليه فإنه ينتفع بهذا الخبز المفضل، وشبهه واغتداؤه به حينئذ أولى به. السابع أن أبا حامد يشبه ذلك بنقش الصين والروم على تزويق الحائط وأولئك صقلوا حائطهم حتى يمثل ما صقله هؤلاء (٢) وهذا قياس فاسد لأن هذا الرأي فرغ قلبه لم يكن هناك قلب آخر يحصل له به التحلية كما حصل لهذا الحائط من هذا الحائط، بل هو يقول أن العلم منقوش في النفس الفلكية ويسمى ذلك اللوح المحفوظ تبعاً لابن سينا (٣). (١) الصوفية الشرعيون كابي حامد يوافقونه في كل إلا أنهم يقولون بالإكثار من الذكر وقد تكرر في القرآن الترغيب فيه (٢) يشير إلى المثل الذي ضربه لتطهير القلب وهو أن صناع الروم نقشوا جانباً من صفة بيت لأحد الملوك بأبدع النقوش وصناع الصين صقلوا الجانب الآخر حتى صار كالمرآة فلما زال الحجاب المضروب بينهما انطبع ذلك النقش كله فيا الجانب المصقول فكذلك القلب الذي يصقل بذكر الله تعالى ينطبع فيه بعض العلوم المكتوبة في اللوح المحفوظ أو قلوب الملائكة (٣) إنما قال أبو حامد في اللوح ما قاله علماء الشرع لا الفلاسفة، وعبارته في الإحياء هكذا: فكما أن المهندس يصور أبنية الدار في بياض ثم يخرجها إلى الوجود على وفق تلك النسخة فكذلك فاطر السموات والأرض كتب نسخة العالم منأوله إلى آخره في اللوح المحفوظ ثم أخرجه إلى الوجود على وفق تلك النسخة اه فهو يقول أن كتابة مقادير الخلق هي من أفعال الفاطر الاختيارية، والنفس الفلكية عند الفلاسفة قديمة أزلية بما فيها. وقال أبو حامد أن حقائق الأشياء المسطورة في اللوح المحفوظ مسطورة في قلوب الملائكة المقربين، وضرب مثلاً لاستفادة القلب العلم منهم ومن اللوح بالرؤيا الصادقة واستشهد لاستعداده لذلك بحديث "سبق المفردون" وتفسيره صلى الله عليه وسلم لهم " بالذاكرين الله كثيراً والذاكرات " وهو في صحيح مسلم والمستدرک، واستشهد في فصل آخر بحديث المحدثين أي الملهمين وكون عمر (رض) منهم. ولا تتسع هذه الحاشية لبسط هذا الموضوع". (٢)

٥٠٦- "وقد بينا في غير هذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس الفلكية، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع فوضعوا لها مسميات مخالفة لمسميات صاحب الشرع ثم صاروا

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٨٧/٥

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٩٠/٥

يتكلمون بتلك الأسماء فيظن الجاهل أنهم يقصدون بما قصدته صاحب الشرع فأخذوا مخ الفلسفة وكسوه لحاء الشريعة وهذا كلفظ الملك والمكلوت والجبروت واللوح المحفوظ والملك والشيطان والحدوث والقدم وغير ذلك وقد ذكرنا من ذلك طرفاً في الرد على الاتحادية لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربي وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون كلام الله ورسوله عن مواضعه كما فعلت طائفة القرامطة الباطنية. والمقصود هنا أنه لو كانت العلوم تنزل على القلوب من النفس الفلكية كما يزعم هؤلاء فلا فرق في ذلك بين الناظر والمستدل والمفرغ قلبه، فتمثيل ذلك بنقش أهل الصين والروم تمثيل باطل (١). ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة وقوت معين ولهم تنزلات معروفة. وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالتلمساني وهي تنزلات شيطانية قد عرفت ما وخبرت ذلك من وجوه متعددة، لكن ليس هذا موضع بسطها، وإنما المقصود التنبيه على هذا الجنس. ومما يأمر به الجوع والسهر والصمت مع الخلوة بلا حدود شرعية، بل سهر مطلق، وجوع مطلق، وصمت مطلق، مع الخلوة، كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره وهي تولد لهم أحوالاً شيطانية. وأبو طالب قد ذكر بعض ذلك، لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً \_\_\_\_\_ (١) ليس في هذا الموضوع شيء من التحقيق الذي نعهده في كلام شيخ الإسلام والمظلوم فيه أبو حامد فإنه ليس ممن قرنه بهم من الفلاسفة والاتحادية الصوفية، ولم يقل بنزول العلوم من النفس الفلكية، وقد فرق بين الناظر والمستدل وبين المفرغ قلبه بذكر الله من الخواطر الشيطانية بأوضح بيان ومنها هذا التمثيل وكأن الشيخ لم يراجع كلامه حين كتب هذا ولم يكن مما عني بحفظه كما يحفظ كتب الحديث وألفاظها، ولا بمعانيه كما عني بمذاهب الفقه وغيرها، لأنه لم يكن يراه يستحق هذه العناية. وسبحان من أحاط بكل شيء علماً، وقال في وصف كتابه (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (١).

٥٠٧- "الوجه الثالث عشر إن الغلط في معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل المعقول الصريح، فإنه أوقع كثيراً من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين قول الدهرية القائلين بالقدم. وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلاً عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيتته، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساداً وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصى منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره. ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه بل هو معه أولاً وأبداً أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن. ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أنه خلق السموات والأرض بما يفهم (١) جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم يكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شذمة قليلة من

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٩١/٥

الدهرية **كابن سينا** وأمثاله. وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كأرسطو وأتباعه فلا يقولون أن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء. وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم فوجدوا أن الفاعل صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلاً، ورأوا صريح العقل يقضي بأنه إذا صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً، فلا بد من حدوث شيء (٢) وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكناً بعد أن كان. (١) قوله بما يفهم الخ خير كان لا متعلق بقوله أخير (٢) أي أوجب كونه فاعلاً على أصولهم". (١)

٥٠٨- "وَلَوْ قِيلَ إِنَّ لِلْقَبْرِ تَأْثِيرَ فِي ذَلِكَ سَوَاءَ كَانَ بِاتِّصَالِ رُوحِ الدَّاعِي وَرُوحِ الْمَيِّتِ فَيَقْوَى بِذَلِكَ كَمَا يَزْعَمُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ وَأَمثالهما فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ أَوْ كَانَ بِسَبَبِ آخَرٍ فَيُقَالُ لَيْسَ كُلُّ سَبَبٍ نَالَ الْإِنْسَانَ حَاجَتَهُ يَكُونُ مَشْرُوعاً وَلَا مُبَاحاً وَإِنَّمَا يَكُونُ مَشْرُوعاً إِذَا غَلَبَتْ مُصْلَحَتُهُ عَلَى مَفْسَدَتِهِ بِمَا أَذِنَ فِيهِ الشَّرْعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ تَحْرِيمُ السَّحَرِ مَعَ مَالِهِ مِنَ التَّأْثِيرِ وَقَضَاءُ بَعْضِ الْحَاجَاتِ وَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ عِبَادَةِ الْكَوَاكِبِ وَدَعَائِهَا وَاسْتِحْضَارِ الْجِنِّ وَالْكَهَانَةِ وَالِاسْتِسْقَامِ بِالْأَزْلَامِ وَأَنْوَاعِ السَّحَرِيَّاتِ مَعَ كَوْنِهَا لَهَا نَوْعٌ كَشَفَ وَتَأْثِيرُ فِي هَذَا تَنْبِيهِ عَلَى جَمَلَةِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَقْضِي بِهَا الْحَوَائِجُ أَوْ تَقْصِلُ ذَلِكَ فَلَهُ مَوْضِعٌ آخِرُ كُلِّ الْعَاقِلِ يَعْلَمُ أَنَّ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى أَمْرٍ إِلَّا سَبَبٌ فَلَأَجَلَ ذَلِكَ اجْتَمَعَ نَاسٌ بِالسَّحَرَةِ وَنَاسٌ بِالْشَّرِكِ وَعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَالْخَلِيلِ يَقُولُ ﴿رَبِّ إِنْهُمْ أَضَلُّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الْأَصْنَامَ تَخْلُقُ وَتَحْيِي وَتَجْلِبُ الرِّزْقَ بَلْ عَبْدُوهَا لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا مِنْ حَسَنِ قَصْدِ الْمُشْرِكِينَ لِلْقُبُورِ الْمُعْظَمَةِ وَقَصْدِ النَّصَارَى لَصُورَةِ الْقَدِيسِينَ يَتَّخِذُونَهَا شُفَعَاءَ وَوَسَائِلَ وَوَسَائِلَ يُكْفِي الْمُسْلِمَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْرَمْ شَيْئاً إِلَّا وَمَفْسَدَتُهُ مُحْضَةٌ أَوْ غَالِبَةٌ فَصَلْتُ عَوْدَ الرُّوحِ إِلَى الْمَيِّتِ وَتَفَارِقَهُ وَهَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ مَوْتاً فِيهِ قَوْلَانِ الْوَيْفَخُ ثَلَاثَةً أَحَدُهَا الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ٢٧ ٧٧ ﴿يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعٌ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ وَنَفْخُ الصَّعَقِ وَالْقِيَامِ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنَفْخُ فِي الصُّورِ فَصَعَقٌ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نَفْخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ بِنُظُرٍ﴾". (٢)

٥٠٩- "أَنَّ يَكُونَ فَاعِلاً لِلْحَوَادِثِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ وَلَا (١) يَفْعَلُ هَذَا الْحَادِثَ، وَهُوَ الْآنَ كَمَا كَانَ، فَهُوَ الْآنَ لَا يَفْعَلُ هَذَا الْحَادِثَ. **وَابْنُ سِينَا** وَأَمثالُهُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ بِهَذَا اخْتَجُّوا عَلَى [أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ] (٢) الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجُهْمِيَّةِ، [وَمَنْ وَافَقَهُمْ] (٣)، فَقَالُوا: إِذَا كَانَ فِي الْأَزَلِّ، وَلَا يَفْعَلُ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى حَالِهِ، فَهُوَ الْآنَ لَا يَفْعَلُ، وَقَدْ فَرَضَ فَاعِلاً هَذَا حُلْفٌ، وَإِنَّمَا لَزِمَ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِ ذَاتٍ مُعْطَلَةٍ عَنِ الْفِعْلِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا بِعَيْنِهِ (٤) حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ فِي إِثْبَاتِ ذَاتِ بَسِيطَةٍ لَا يَقُومُ بِهَا فِعْلٌ وَلَا وَصْفٌ مَعَ صُدُورِ الْحَوَادِثِ عَنْهَا، فَإِنْ (٥) كَانَ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٨٣/٥

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص/١٧٤

بِوَسَائِطٍ لَزِمَتْ لَهَا، فَالْوَسْطُ اللَّازِمُ لَهَا قَدِيمٌ بِقَدَمِهَا، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ صُدُورُ الْحَوَادِثِ عَنْ قَدِيمٍ هُوَ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ، كَمَا كَانَ. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يُقَالَ: هُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْوَاجِبَ (٦) فَيَاضُ دَائِمُ الْقَبْضِ، وَإِنَّمَا يَتَخَصَّصُ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ بِالْحُدُوثِ لِمَا يَتَجَدَّدُ مِنْ حُدُوثِ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ، وَحُدُوثِ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ هُوَ سَبَبُ حُدُوثِ الْحَرَكَاتِ. وَهَذَا كَلَامٌ بَاطِلٌ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ (٧) الدَّائِمُ الْقَبْضِ لَيْسَ هُوَ الْمُحْدِثُ لِإِسْتِعْدَادِ الْقَبُولِ، كَمَا يَدَّعُوهُ فِي الْعَقْلِ \_\_\_\_\_ (١) ن، م: كَانَ لَا. (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م) (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م)، (٤) ن، (فَقَطْ): هَذَا بِفِعْلِهِ بِعَيْنِهِ. (٥) أ، ب: وَإِنْ (٦) ن، م: الْمَوْجِبُ. (٧) أ، ب: الْفَعَالُ. (١)

٥١٠- "مَعْلُولٍ أَزَلِّيٍّ لِلْمَوْجِبِ بِذَاتِهِ لَمْ يَقُلْهُ (١) أَحَدٌ مِنْهُمْ، بَلْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْدَثًا. وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ وَأَمْتَالُهُ مُوَافِقَةٌ لِابْنِ سِينَا مِنْ أَنَّ الْمُمْكِنَ وَجُودَهُ وَعَدَمَهُ قَدْ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا قَوْلٌ بَاطِلٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. حَتَّى عِنْدَ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ الْقَدَمَاءِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لِسَائِرِ الْعُقَلَاءِ فِي أَنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ يُمْكِنُ وَجُودَهُ وَعَدَمُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحْدَثًا كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَرِسْطُو إِذَا قَالَ: إِنَّ الْفَلَكَ قَدِيمٌ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا يُمْكِنُ وَجُودَهُ وَعَدَمُهُ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِ الشَّيْءِ مَقْدُورًا مُرَادًا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُحْدَثًا، بَلِ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مَفْعُولًا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ مُحْدَثًا، فَإِنَّ الْفِعْلَ وَالْخَلْقَ وَالْإِنْدَاعَ وَالصَّنْعَ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ إِلَّا مَعَ تَصَوُّرِ حُدُوثِ الْمَفْعُولِ. وَأَيْضًا، فَالْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ مَفْعُولًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَدِيمًا أَزَلِيًّا مُقَارِنًا لِفَاعِلِهِ. (٢) فِي الزَّمَانِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَلَا يُعْقَلُ قَطُّ فِي الْوُجُودِ \_\_\_\_\_ (١) ب (فَقَطْ): أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ. (٢) أ، ب: لِلْفَاعِلِ. (٢)

٥١١- "فَاعِلٌ قَارَنَهُ مَفْعُولُهُ الْمَعْنَى (١) سَوَاءٌ سُمِّيَ [عِلَّةً] فَاعِلَةً، أَوْ لَمْ يُسَمَّ (٢)، وَلَكِنْ يُعْقَلُ كَوْنُ الشَّرْطِ مُقَارِنًا لِلْمَشْرُوطِ. [الْمَعْنَى الصَّحِيحُ لِلتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ] وَالْمَثَلُ (٣) الَّذِي يَذْكُرُونَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ حَرَكْتُ يَدَيَّ، فَتَحَرَّكَ خَاتَمِي، أَوْ كُتِبِي (٤)، أَوْ الْمِفْتَاحُ (٥)، وَنَحْوَ ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا هُمْ، فَإِنَّ حَرَكَةَ الْيَدِ لَيْسَتْ هِيَ الْعِلَّةُ النَّاتِمَةُ، وَلَا الْفَاعِلُ لِحَرَكَةِ الْخَاتَمِ، [بَلِ الْخَاتَمُ] (٦) مَعَ الْإِصْبَعِ كَالْإِصْبَعِ مَعَ الْكَفِّ، فَالْخَاتَمُ مُتَّصِلٌ (٧) بِالْإِصْبَعِ، وَالْإِصْبَعُ مُتَّصِلٌ بِالْكَفِّ لَكِنَّ الْخَاتَمَ يُمْكِنُ نَزْعُهَا بِلَا أَلَمٍ بِخِلَافِ الْإِصْبَعِ، وَقَدْ يَعْزُضُ بَيْنَ الْإِصْبَعِ وَالْخَاتَمِ خُلُوفٌ يَسِيرٌ (٨) بِخِلَافِ أِبْعَاضِ الْكَفِّ. وَلَكِنَّ حَرَكَةَ الْإِصْبَعِ شَرْطٌ فِي حَرَكَةِ الْخَاتَمِ، كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ الْكَفِّ شَرْطٌ فِي حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ أَغْنَى فِي الْحَرَكَةِ الْمُعَيَّنَةِ الَّتِي مَبْدُودُهَا مِنَ الْيَدِ بِخِلَافِ الْحَرَكَةِ الَّتِي تَكُونُ لِلْخَاتَمِ، أَوْ لِلْإِصْبَعِ ابْتِدَاءً، فَإِنَّ هَذِهِ [مُتَّصِلَةٌ] (٩) مِنْهَا إِلَى الْكَفِّ كَمَنْ يَجْرُ إِصْبَعٌ غَيْرِهِ، فَيَجْرُ مَعَهُ كَفَّهُ. وَمَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ أَنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ يَكُونُ بِالذَّاتِ وَالْعِلَّةِ كَحَرَكَةِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: وَلَا يُعْقَلُ قَطُّ فِي الْوُجُودِ مُقَارِنَةً مَفْعُولِهِ الْمَعْنَى. (٢) ن، م: سَوَاءٌ سُمِّيَ فَاعِلُهُ أَوْ لَمْ يُسَمَّ. (٣) ن، م: وَالْمَثَلُ. (٤) أ، ب: فَمِي، وَهُوَ خَطَأً. (٥) انْظُرْ ابْنَ سِينَا:

(١) منهاج السنة النبوية ١٥٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٦٩/١

(الشِّقَاءُ: الْإِلَهِيَّاتِ، ١٦٥/١، الْقَاهِرَةُ، ١٣٨٠/١٩٦٠؛ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ، ١٠٥/٣، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٨) حَيْثُ يَتَكَلَّمُ عَنِ اتِّبَاطِ حَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ بِحَرَكَةِ الْيَدِ. (٦) بَلِ الْخَاتَمُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٧) أ، ب: مُتَّصِلَةٌ. (٨) أ، ب: وَلَكِنْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِصْبَعِ وَالْخَاتَمِ بِسِيرٍ. (٩) أ، ب: مُنْفَصِلَةٌ؛ ن، م: مُتَّصِلٌ. وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْنَاهُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: فَإِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ مُتَّصِلَةٌ مِنْ إِلَى الْإِصْبَعِ الْكَفِّ. (١)

٥١٢- "وَسِرُّ ذَلِكَ: أَنَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يُقَارِنَهُ أَثَرُهُ الْمُسَمَّى مَعْلُولًا. أَوْ مُرَادًا، أَوْ مُوجِبًا بِالذَّاتِ، أَوْ مُبْدِعًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَكِنَّ مُقَارِنَةَ ذَلِكَ لَهُ فِي الْأَزْلِ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَخْدُثَ عَنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَادِثًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْحَوَادِثِ فَاعِلٌ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بِنَفْسِهَا، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ بِنَفْسِهِ، فَإِثْبَاتُ مُوجِبٍ بِالذَّاتِ أَوْ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ يُقَارِنُهُ مُرَادُهُ فِي الْأَزْلِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْحَوَادِثِ. (١) فَاعِلٌ، وَهَذَا مُحَالٌ. [قول ابن سينا] لَا سِيَّما قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ صَدَرَ عَنْ ذَاتٍ بَسِيطَةٍ لَا يَقُومُ بِهَا صِفَةٌ وَلَا فِعْلٌ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمثَالُهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ ذَاتٍ بَسِيطَةٍ، وَإِنَّ الْعِلَّةَ الْبَسِيطَةَ التَّامَّةَ الْأَزَلِيَّةَ تُوجِبُ مَعْلُولَاتٍ مُخْتَلِفَةً، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَقْوَالِ امْتِنَاعًا فِي صَرِيحِ الْمَعْقُولِ. وَمَهْمَا أَتْبَعْنَاهُ مِنَ الْوَسَائِطِ كَالْعُقُولِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُجْلِصُهُمْ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ. فَإِنَّ تِلْكَ الْوَسَائِطَ - [كَالْعُقُولِ] - (٢) صَدَرَتْ عَنْ غَيْرِهَا، وَصَدَرَ عَنْهَا غَيْرُهَا. فَإِنَّ كَانَتْ بَسِيطَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَقَدْ صَدَرَ الْمُخْتَلِفُ الْحَادِثُ (٣) عَنِ الْبَسِيطِ الْأَزَلِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا (٤) اخْتِلَافٌ، أَوْ قَامَ بِهَا حَادِثٌ، فَقَدْ صَدَرَتْ أَيْضًا (٥) الْمُخْتَلِفَاتُ وَالْحَوَادِثُ عَنِ الْبَسِيطِ التَّامِّ [الْأَزَلِيِّ] (٦) ، \_\_\_\_\_ (١) ن: فِي الْحَوَادِثِ. (٢) كَالْعُقُولِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) أ، ب: فَقَدْ صَدَرَ الْبَسِيطُ الْمُخْتَلِفُ الْحَادِثُ. (٤) ن: بِهَا؛ م: فِيهِمَا. (٥) أَيْضًا: زِيَادَةٌ فِي (ن) فَقَطْ. (٦) الْأَزَلِيِّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، قَطْ. (٢)

٥١٣- "بِالضَّرُورَةِ، وَهُوَ كَوْنُ (١) الْمُمْكِنِ مِمَّا يُمْكِنُ وَجُودُهُ بَدَلًا مِنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا مِنْ وَجُودِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ [مَوْجُودًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُومًا، وَمَا وَجِبَ قِدْمُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعِيْرِهِ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا. قَالُوا: وَهَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ حَتَّى أَرَسَطُو وَاتَّبَاعُهُ الْقُدَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا، وَكَذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ الْحَفِيدُ، وَغَيْرُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ. وَإِنَّمَا قَالَ إِنَّ الْمُمْكِنَ يَكُونُ قَدِيمًا طَائِفَةً [مِنْهُمْ] (٣) **كَابِنِ سِينَا**، وَأَمثَالِهِ، وَاتَّبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الرَّازِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَلِهَذَا وَرَدَ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ مَا لَيْسَ [لَهُمْ] (٤) عَنْهُ جَوَابٌ صَحِيحٌ، كَمَا أَوْرَدَ بَعْضُ ذَلِكَ الرَّازِيِّ فِي (مُحْصَلِهِ) ، وَتَحَقُّقُهُمْ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُحَوِّجَ إِلَى الْفَاعِلِ هُوَ مُجَرَّدُ الْحُدُوثِ حَتَّى يَقُولُوا إِنَّ الْمُحَدَّثَ فِي حَالِ بَقَائِهِ غَنِيٌّ عَنِ الْفَاعِلِ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْفَاعِلِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ وَحَالِ بَقَائِهِ، وَإِنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَخْدُثُ وَلَا يَبْقَى إِلَّا بِالْمُؤَثِّرِ. فَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ (٥) الْعُقَلَاءِ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ غَنِيٌّ عَنِ

(١) منهاج السنة النبوية ١٧٠/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٨٢/١



الله في حال بقائه، بل يقولون: متى قُدِّرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُخْتِاجًا إِلَى الْمُؤَثِّرِ، فَالْقِدَمُ..... (١) ن، م: . بِالضَّرُورَةِ وَيَقُولُونَ الْمُمَكِّنُ يُمَكِّنُ. . إلخ. (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٣) مِنْهُنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٤) هُنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٥) ن، م: بَلْ وَجَاهِرٌ. " (١) ٥١٤- "أَنَّهُ مَعْلُولُ الْعِلَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَإِذَا سُئِلَ أَحَدُهُمْ: هَلِ الْعَالَمُ مُخَدَّثٌ أَوْ قَدِيمٌ؟ يَقُولُ: هُوَ مُخَدَّثٌ وَقَدِيمٌ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ الْقَلْبَ قَدِيمٌ بِنَفْسِهِ (١) لَمْ يَزَلْ، وَأَنَّهُ مُخَدَّثٌ يَعْنُونَ بِكَوْنِهِ مُخَدَّثًا لَهُ أَنَّهُ مَعْلُولٌ (٢) عِلَّةً قَدِيمَةً. [بطلان الاحتجاج بالأقول على الإمكان والحركة] وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يَقُولُهَا **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْبَاطِنِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ عِبَارَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُطْلِفُونَهَا عَلَى (٣) مَعَانِيهِمْ، كَمَا قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي لَفْظِ (الْأَقُولِ) ، فَإِنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ الْمُخَدَّثِ لَمَّا اخْتَجُّوا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ عَلَى حُدُوثِ الْفَاعِلِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ، وَزَعَمُوا أَنَّ إِنْزَاهِيمَ الْحَلِيلِ اخْتِجَّ بِهَذَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقُولِ (٤) الْحَرَكَةُ وَالِانْتِقَالُ، وَأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى حُدُوثِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْمُنْتَقِلِ. نَقَلَ **ابْنُ سِينَا** هَذِهِ الْمَادَّةَ إِلَى أَصْلِهِ، وَذَكَرَ هَذَا فِي (إِشَارَاتِهِ) فَجَعَلَ هَذَا (٥) الْأَقُولَ عِبَارَةً عَنِ الْإِمْكَانِ، وَقَالَ: إِنَّ مَا هَوَى فِي حَظِيرَةِ الْإِمْكَانِ هَوَى فِي حَظِيرَةِ الْأَقُولِ (٦) ، وَلَفْظُهُ: (٧) (فَإِنَّ الْهَوَى فِي حَظِيرَةِ الْإِمْكَانِ أَقُولٌ مَا). وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ يَقُولَ سَلَفِهِ الْفَلَاسِفَةِ مَعَ قَوْلِهِ بِمَا يُشَبِّهُ طَرِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ اسْتَدَلُّوا عَلَى حُدُوثِ الْجِسْمِ بِطَرِيقَةِ التَّرْكِيبِ،..... (١) ن، م: فِي نَفْسِهِ. (٢) أ، ب: وَأَنَّهُ مُخَدَّثٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَعْلُولٌ، م: وَأَنَّهُ مُخَدَّثٌ يَعْنِي مَعْلُولٌ. (٣) ن، م: فِي. (٤) ن، م: بِالْأَقُولِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٥) ن، م: أ: هُوَ. (٦) ن، م: إِنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ هَاوٍ فِي حَظِيرَةِ الْأَقُولِ وَالْإِمْكَانِ هَوَى فِي حَظِيرَةِ الْأَقُولِ ؛ أ: كُلُّ مَنْ هَاوَى فِي حَظِيرَةِ الْأَقُولِ هَوَى فِي حَظِيرَةِ الْأَقُولِ. (٧) فِي: الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ ٣، ٤/٥٣٢ تَحْقِيقٌ د. سُلَيْمَانَ الدُّنْيَا، ط. الْمَعَارِفَ، الْقَاهِرَةَ ١٩٥٨. (٢)

٥١٥- "فَجَعَلَ هُوَ التَّرْكِيبَ دَلِيلًا عَلَى الْإِمْكَانِ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ جَعَلُوا دَلِيلَهُمْ هُوَ دَلِيلُ إِنْزَاهِيمِ الْحَلِيلِ يَقُولُهُ: ﴿لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٧٦] وَفَسَّرُوهُ بِأَنَّ الْأَقُولَ هُوَ الْحَرَكَةُ، فَقَالَ **ابْنُ سِينَا**: (١) (قَالَ قَوْمٌ إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْمَحْسُوسَ مَوْجُودٌ لِدَاثِهِ وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ لَكِنَّكَ إِذَا تَذَكَّرْتَ مَا قِيلَ (٢) فِي شَرْطٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ لَمْ تَجِدْ هَذَا الْمَحْسُوسَ وَاجِبًا، وَتَلَوْتَ (٣) قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ ، فَإِنَّ الْهَوَى فِي حَظِيرَةِ الْإِمْكَانِ أَقُولٌ مَا). وَزَيْدٌ بِالشَّرْطِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ، وَأَنَّ الْمُرَكَّبَ مُمَكِّنٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَالْمُمَكِّنُ أَفِلٌ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ أَقُولٌ مَا (٤) ، وَالْأَفِلُ (٥) عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَوْجُودًا بَعِيْرَهُ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ نَسْتَدِلُّ بِالْإِمْكَانِ الْمُمَكِّنَاتِ عَلَى الْوَاجِبِ، وَنَقُولُ: الْعَالَمُ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، وَنَجْعَلُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾ أَيَّ (٦) لَا أُحِبُّ الْمُمَكِّنِينَ، وَإِنْ كَانَ الْمُمَكِّنُ وَاجِبَ الْوُجُودِ بَعِيْرَهُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا (٧) لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ مِنْ بَابِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِنَّمَا الْأَقُولُ هُوَ الْمَغِيبُ (٨) ، وَالِاخْتِجَابُ لَيْسَ هُوَ الْإِمْكَانُ، وَلَا

(١) منهاج السنة النبوية ١٩٩/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٠١/١

الحركة\_\_\_\_\_ (١) المَرْجِعُ السَّابِقُ ٣ ، ٤ / ٥٣١ - ٥٣٢. (٢) الْإِشَارَاتِ ٣ ، ٤ / ٥٣٢: مَا قِيلَ لَكَ. (٣) ن: وَيَكُونُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) مَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٥) ن، م: وَالْأَفْئُولُ. (٦) أَي: زِيَادَةٌ فِي (ن) ، (م) . (٧) أَرْزَلِيًّا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) وَمَكَائِهَا كَلِمَةٌ " لِذَلِيلٍ ". (٨) ب (فَقَطُّ) : الْعَيْبُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. " . (١)

٥١٦- "فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي فِعْلِ الْحَيَوَانِ. وَلِهَذَا اضْطُرَّ (١) ابْنُ سِينَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى جَعْلِ الْحَرَكَةِ لَيْسَتْ شَيْئًا يَحْدُثُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ وَاحِدٌ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا، كَمَا قَدْ (٢) ذَكَرْنَا أَلْفَاظَهُ، وَبَيَّنَّا فَسَادَهَا، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِغَلَا يَلْزَمُهُ أَنَّهُ (٣) يَحْدُثُ عَنِ الْعِلَّةِ النَّاتِمَةِ حَادِثٌ بَعْدَ حَادِثٍ، فَخَالَفَ صَرِيحَ الْعَقْلِ، وَالْحِسِّ فِي حُدُوثِ الْحَرَكَةِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لَيْسَلَمْ لَهُ مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ لَمْ يَحْدِثْ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ عِلَّةٌ تَامَّةٌ، وَقَدْ اعْتَرَفَ خُذَّافُهُمْ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ. [مقالة ابن ملكا والرَد عليهما] وَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِقِيَامِ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ بِهِ - كَأَيِّ الْبَرَكَاتِ وَأَمْثَالِهِ - فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مُوجِبٌ بِدَاتِهِ لِلْأَفْلاكَ، وَمُوجِبٌ لِلْحَوَادِثِ الْمُتَعَاقِبَةِ فِيهِ بِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ. فَيُقَالُ لَهُؤُلَاءِ أَوَّلًا مِنْ جِنْسِ مَا قِيلَ لِإِخْوَانِهِمْ، وَالْحُجَّةُ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ، فَإِنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ، فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَارَ أَنْ يُحْدِثَ الْحَوَادِثِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ [شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ] (٤) ، فَلِمَادَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَفْلاكَ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لِمَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْإِرَادَاتِ الْمُتَعَاقِبَةِ؟ . \_\_\_\_\_ (١) ن، م: اضْطَرَّابٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) أ، ب: مَوْجُودًا وَقَدْ. (٣) أ، ب: أَنْ. (٤) عِبَارَةٌ " شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ": سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . " . (٢)

٥١٧- "وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخَرِ، وَهُوَ ائْتِنَاغُ حُدُوثِهَا بِدُونِ سَبَبٍ حَادِثٍ، وَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْإِرَادَةِ عِنْدَ وُجُودِ الْمُرَادِ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِرَادَةٍ مُقَارِنَةٍ لِلْمُرَادِ مُسْتَلَزِمَةٍ لَهُ ائْتِنَاغُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْزَلِ إِرَادَةٌ يُقَارِنُهَا مُرَادُهَا سَوَاءٌ كَانَتْ عَامَّةً لِكُلِّ مَا يَصْدُرُّ عَنْهُ (١) ، أَوْ كَانَتْ (٢) خَاصَّةً بِبَعْضِ الْمَفْعُولَاتِ، فَإِنَّ مُرَادَهَا هُوَ مَفْعُولُ الرَّبِّ، وَهَذِهِ الْإِرَادَةُ هِيَ إِرَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يُرِيدُ الْفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَهُ لَا يَكُونُ شَيْئًا قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزَالْ، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. [ابن سينا] مخالف لأرسطو ولجمهرة الفلاسفة [وهذا معلومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ نَظَارِ الْأُمَمِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَجَمَاهِيرِ الْفَلَسَفَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ حَتَّى أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَلَمْ يُنَازِعْ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَرِذْمَةٌ قَلِيلَةٌ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ جَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُمَكِّنًا، وَهُوَ قَدِيمٌ أَرْزَلِيٌّ كَابْنِ سِينَا وَأَمْثَالِهِ، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا. وَأَمَّا جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ فَسَادَ كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَعْلُومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ حَتَّى الْمُتَنَصِّرُونَ (٣) لِأَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ - كَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ، وَغَيْرِهِ - أَنْكَرُوا كَوْنَ الْمُمَكِّنِ يَكُونُ قَدِيمًا أَرْزَلِيًّا عَلَى إِخْوَانِهِمْ كَابْنِ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢١٩/١

**سِينَا**، وَيَبْنُوا أَنَّهُمْ خَالَفُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ أَرِسْطُو وَأَتَّبَاعُهُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ. هَؤُلَاءِ. \_\_\_\_\_ (١) ن، م: لِكُلِّ

مَنْ يَصْدُرُّ عَنْهُ. (٢) ن (فَقَطُّ): أَوْ تَكُونُ. (٣) ن، م: حَتَّى الْمُنْتَصِرِينَ. (١).

٥١٨- "وَكَلَامُ أَرِسْطُو يَبَيِّنُ فِي ذَلِكَ فِي (مَقَالَةِ اللَّامِ) الَّتِي هِيَ آخِرُ كَلَامِهِ فِي عِلْمِ مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ (١)، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَأَرِسْطُو وَقَدْ مَاءُ أَصْحَابِهِ - مَعَ سَائِرِ الْعُقَلَاءِ - يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمْكِنَ الَّذِي يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا كَائِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا، وَهُمْ إِذَا قَالُوا يَقْدَمُ الْأَفْلَاكُ لَمْ يَقُولُوا إِنَّهَا مُمَكِّنَةٌ وَلَا مَفْعُولَةٌ وَلَا مَخْلُوقَةٌ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهَا تَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِالْعِلَّةِ الْأُولَى، فَهِيَ [مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى] (٢) الَّتِي يُسَمِّيَهَا **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ وَاجِبُ الوجودِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي حَرَكَتِهَا مِنَ التَّشَبُّهِ بِهِ، فَهُوَ هَا (٣) مِنْ جِنْسِ الْعِلَّةِ الْعَائِيَّةِ لَا أَنَّهُ عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ هَا عِنْدَ أَرِسْطُو. وَذَوِيهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَقْوَالِ كُفْرًا وَضَلَالًا وَمُخَالَفَةً لِمَا عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ [مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ] (٤)، وَلِهَذَا عَدَلَ مُتَأَخِّرُو الْفَلَسَفَةِ [عَنْهُ] (٥)، وَادَّعَوْا مُوجِبًا وَمُوجِبًا، كَمَا زَعَمَهُ **ابْنُ سِينَا**، وَأَمَثَالُهُ، \_\_\_\_\_ (١) مَقَالَةُ "اللَّامِ" هِيَ الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ مَقَالَةٍ كَتَبَهَا أَرِسْطُو فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ أَوْ الْفَلَسَفَةِ الْأُولَى، وَقَدْ ضُمَّتْ هَذِهِ الْمَقَالَاتُ وَرُتِبَتْ حَسَبَ أَحْرَفِ الْهَجَاءِ الْيُونَانِيَّةِ وَسُمِّيَتْ بِكِتَابِ "الْخُرُوفِ" أَوْ كِتَابِ "الْإِهْيَاتِ" أَوْ كِتَابِ "مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ"، وَقَدْ تَرَجَمَ الْفَلَسَفَةُ الْعَرَبُ وَالْمُسْلِمُونَ هَذَا الْكِتَابَ وَشَرَحُوهُ - كَمَا فَعَلَ ابْنُ رُشْدٍ - وَلَكِنَّهُمْ اِهْتَمُّوا بِمَقَالَةِ اللَّامِ بِوَجْهِ خَاصٍّ، فَتَرَجَمُوهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَشَرَحُوهَا وَعَلَّقُوهَا عَلَيْهَا. وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ كِتَابِ "أَرِسْطُو عِنْدَ الْعَرَبِ" نَشَرِ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٧؛ وَانْظُرِ الْفَهْرِسْتُ لَابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٥١. وَقَدْ تَرَجَمَ الدُّكْتُورُ أَبُو الْعَلَا عَفِيْفِي مَقَالَةَ اللَّامِ (انْظُرْ: مَجَلَّةُ كَلِمَةِ الْآدَابِ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ (فُؤَادِ الْأَوَّلِ)، الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ، الْقَاهِرَةُ (١٩٣٩). (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطُّ (٣) ن، م: فَهُوَ لَهُ، وَهُوَ خَطَأً. (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطُّ. (٢).

٥١٩- "وَأَسَاطِينُ الْفَلَسَفَةِ قَبْلَ أَرِسْطُو لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ يَقْدَمُ الْعَالَمُ، بَلْ كَانُوا مُقَرِّينَ بِأَنَّ الْأَفْلَاكَ مُخَدَّثَةٌ كَائِنَةٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ مَعَ نِزَاعٍ مُنْتَشِرٍ لَهُمْ فِي الْمَادَّةِ - فَالْمَقْصُودُ (١) هُنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ مَعَ مَا فِيهِمْ مِنَ الضَّلَالِ لَمْ يَرْضَوْا لِأَنفُسِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْمُمْكِنَ الَّذِي يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ قَدِيمًا أَرْلِيًّا، بَلْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّثًا، وَلَا رَضُوا لِأَنفُسِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَفْعُولَ الْمَصْنُوعَ الْمُبْدَعَ قَدِيمٌ أَرْلِيٌّ، وَلَا أَنَّ الْمُرَادَ الَّذِي أَرَادَ الْبَارِي فِعْلُهُ هُوَ قَدِيمٌ أَرْلِيٌّ، فَإِنَّ فَسَادَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ظَاهِرٌ فِي بَدَايِهِ (٢) الْعُقُولِ، وَإِنَّمَا أَلْجَأَ إِلَيْهَا مَنْ قَالَهَا مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ مَا التَزَمُوهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُتَنَاقِضَةِ الَّتِي أَلْجَأَتْهُمْ إِلَيْهَا. كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَلْجَأَتْهُمْ أَصُولُ هُمْ فِيهَا إِلَى أَقْوَالٍ يُعْلَمُ فَسَادُهَا بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ مِثْلَ إِرَادَةِ أَوْ كَلَامٍ لَا فِي مَحَلٍّ، وَمِثْلُ شَيْءٍ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ يَكُونُ حَقَائِقَ مُتَنَوِّعَةً (٣)، وَمِثْلُ أَمْرِ سَبَقَ (٤) بَعْضُهُ بَعْضًا يَكُونُ قَدِيمَ الْأَعْيَانِ لَمْ يَزَلْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ قَدِيمًا أَرْلِيًّا، وَأَمَثَالُ ذَلِكَ. وَمَا يَذْكُرُهُ الرَّازِيُّ،

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٦/١

[وَأَمثَالُهُ.] (٥) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ إِجْمَاعِ الْحُكَمَاءِ كَدَعْوَاهُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى عِلَّةِ الْإِفْتِقَارِ هِيَ الْإِمْكَانُ، وَأَنَّ الْمُمَكِّنَ الْمَعْلُولَ يَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا، فَهُوَ إِنَّمَا يَذْكُرُ مَا وَجَدَهُ فِي كُتُبِ **ابْنِ سِينَا**، وَيُظَنُّ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعُ الْفَلَسَفَةِ. \_\_\_\_\_ (١) ن، م: وَالْمَقْصُودُ. (٢) ن، م، أ: بِدَايَةِ ؛ ب: بَدَاهَةِ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ. (٣)

ن، حَقَائِقًا مُتَبَوِّعَةً ؛ أ: حَقَائِقُ مُتَبَوِّعَةٌ. (٤) أ، ب: يَسْبِقُ. (٥) وَأَمثَالُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .". (١)

٥٢٠- "[حجج **ابن سينا** وغيره على أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم]" [البرهان الأول والرد عليه]. ثُمَّ هُوَ لِأَيِّ الشُّدُودِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْعَدَمِ قَدْ ذَكَرُوا هُمْ (١) حُجَجًا ذَكَرَهَا **ابْنُ سِينَا** وَغَيْرُهُ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ، وَاسْتَفْصَاها الرَّازِيُّ فِي (مَبَاحِثِهِ الْمَشْرِقِيَّةِ) ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ مَا سَمَّاهُ عَشْرَةَ (٢) بَرَاهِينَ، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ (٣). قَالَ (٤): الْأَوَّلُ (٥): الْمُحْتَاجُ (٦) إِلَى الْعَدَمِ السَّابِقِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ وَجُودَ الْفِعْلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ [هُوَ] (٧) تَأْثِيرُ الْفَاعِلِ فِيهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْعَدَمِ السَّابِقِ هُوَ وَجُودَ الْفِعْلِ (٨) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ افْتَقَرَ فِي وَجُودِهِ إِلَى الْعَدَمِ لَكَانَ ذَلِكَ الْعَدَمُ مُقَارِنًا لَهُ، وَالْعَدَمُ الْمُقَارِنُ مُنَافٍ لِذَلِكَ الْوُجُودِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ تَأْثِيرُ الْفَاعِلِ (٩) ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْفَاعِلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا لِلْأَثَرِ، وَوُجُودُ الْأَثَرِ يُنَافِي عَدَمَهُ، وَالْمُنَافِي لِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَارِنًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنَافِيًا، وَالْمُنَافِي لَا يَكُونُ شَرْطًا، فَإِذَا لَا الْفِعْلُ \_\_\_\_\_ (١) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٢) ن، م: عَشْرَ، وَهُوَ خَطَأً. (٣) سَيُورِدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ نُصُوصًا مِنْ كَلَامِ الرَّازِيِّ فِي كِتَابِهِ " الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ " وَسَاقِئِلَ هَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَصْلِ الْمَطْبُوعِ بِحَيْدَرِ أَبَادَ سَنَةِ ١٣٤٣ هـ، وَهُوَ الَّذِي سَأَرَمُزُ لَهُ بِحَرْفِ " ش ". (٤) مَا يَلِي مِنْ كَلَامِ الرَّازِيِّ فِي " ش "، ج [٩ - ٠]، ص ٤٨٥. (٥) ب: الْبُرْهَانُ الْأَوَّلُ. (٦) ش: (إِنَّ) الْمُحْتَاجَ. (٧) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) (٨) ن، م: الْعَقْلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٩) ش:.. (هُوَ) تَأْثِيرٌ. (٢)

٥٢١- "وَحِينَئِذٍ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: وَجُودُهُ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى خَالِقِهِ (١) ، وَعَدَمُهُ السَّابِقُ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى الْخَالِقِ (٢) ، وَكَوْنُهُ مُوْجُودًا بَعْدَ الْعَدَمِ دَلِيلٌ عَلَى افْتِقَارِهِ إِلَى الْخَالِقِ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْأَقْسَامِ، وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: (الْعَدَمُ نَقْيٌ مَخْضٌ، فَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ أَصْلًا) وَذَلِكَ أَنَا (٣) [إِذَا] (٤) جَعَلْنَا عَدَمَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ (٥) لَا يُوْجَدُ بَعْدَ الْعَدَمِ إِلَّا بِفَاعِلٍ لَمْ يَجْعَلْ عَدَمَهُ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ، بَلْ نُظَارُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ إِلَّا فِي وَجُودِهِ، وَأَمَّا عَدَمُهُ الْمُسْتَمِرُّ فَلَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ. وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْفَلَسَفَةُ (٦) **كَابِنِ سِينَا**، [وَمَنْ تَبِعَهُ] كَالرَّازِيِّ (٧) ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ طَرَفِي الْمُمَكِّنِ عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، فَيَقُولُونَ: لَا يَتَرَجَّحُ عَدَمُهُ عَلَى وَجُودِهِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، كَمَا يَقُولُونَ: لَا يَتَرَجَّحُ وَجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِلَّا بِمُرْجَحٍ، ثُمَّ قَالُوا: مُرْجَحُ الْعَدَمِ عَدَمُ الْمُرْجَحِ، فَعِلَّةُ كَوْنِهِ مَعْدُومًا عَدَمٌ عِلَّةُ كَوْنِهِ مُوْجُودًا. وَأَمَّا نُظَارُ الْمُسْلِمِينَ، فَيُنْكِرُونَ هَذَا غَايَةَ الْإِنْكَارِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) ن، م: إِلَى الْخَالِقِ. (٢) م: دَلِيلٌ عَلَى إِمْكَانِهِ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣٧/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٩/١

؛ أ، ب: دليلٌ على افتقاره. وسَقَطَتْ عِبَارَةُ " إِلَى الْخَالِقِ ". (٣) ب: وَكَذَلِكَ. (٤) إِذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) (٥) أ، ب: أَنْ. (٦) ن، م: الْمُتَفَلِّسَةُ. (٧) ن، م: **كَابِنِ سِينَا** وَالرَّازِي. (١)

٥٢٢- "وَقَدَّمْنَا أَنَّ جَمَاهِيرَ نُظَّارِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَدَمَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى عِلَّةٍ، وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ النَّظَّارِ جَعَلَ عَدَمَ الْمُمَكِّنِ مُفْتَقِرًا إِلَى عِلَّةٍ إِلَّا هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْقَلِيلَةُ مِنْ مُتَأَخَّرِي (١) الْمُتَفَلِّسَةِ **كَابِنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ وَإِلَّا فَلَيْسَ هَذَا قَوْلٌ قَدَمَاءِ الْفَلَّاسِفَةِ لَا أَرِسْطُو وَلَا أَصْحَابِهِ كَبْرِقْلِسَ (٢) ، وَالْإِسْكَانْدَرِ الْأَفْرُودِيْسِيِّ (٣) شَارِحِ كُتُبِهِ، وَتَامَسِيْطُوسَ (٤) ، وَلَا غَيْرَهُمْ [مِنْ] (١) ن، م: مُتَأَخَّرَةٌ. (٢) بَرَقْلِسُ proclus آخرُ وَأَشْهُرُ مُمَثِّلِي الْأَفْلَاطُونِيَّةِ الْجَدِيدَةِ neoplatonism وُلِدَ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ سَنَةَ ٤١٢ (مِيلَادِيَّةً) وَتَلَقَّى الْفَلَسَفَةَ فِي الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ ثُمَّ فِي أَثِينَا حَتَّى صَارَ زَعِيمَ مَدْرَسَتِهَا الْفَلَسَفِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ بَرَقْلِسُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٤٨٥. وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرِسْتِ (ص [٠ - ٩] ٥٢ - ٢٥٣) وَذَكَرَ مُصَنَّفَاتِهِ وَأَوْرَدَ الشَّهْرَسْتَانِي فِي الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ ١٥٧/٢ - ١٦٢ أَدْلَتُهُ عَلَى قِدَمِ الْعَالَمِ. وَقَدْ نَشَرَ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي رِسَالَةً لَهُ فِي قِدَمِ الْعَالَمِ (مَعَ رِسَائِلِ أُخْرَى) فِي كِتَابِهِ " الْأَفْلَاطُونِيَّةُ الْمُحَدَّثَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ "، الْقَاهِرَةِ ١٩٥٥. (٣) ن، م: الْأَفْرُودِيْسِيُّ، أ، ب: الْأَفْرُودِيْسِيُّ ؛ وَالْمَشْهُورُ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ. وَالْإِسْكَانْدَرُ الْأَفْرُودِيْسِيُّ ale \ ander of aphrodisias مِنْ أَعْظَمِ شُرَاحِ أَرِسْطُو وَقَدْ وُلِدَ فِي أَفْرُودِيْسِيَا مِنْ أَعْمَالِ آسِيَا الصُّغْرَى، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ الْفَلَسَفَةِ الْأَرِسْطِيَّةِ فِي أَثِينَا مَا بَيْنَ سَنَتَيْ ١٩٨، ٢١١. انْظُرْ تَارِيخَ الْفَلَسَفَةِ الْبُيُونَانِيَّةِ لِيُوسُفَ كَرَمٍ، ص [٠ - ٩] ٢، الْقَاهِرَةِ ١٩٥٨ ؛ وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي ابْنِ أَبِي أَصْبِيْعَةَ ١٠٥/١ - ١٠٧ ؛ الْفَهْرِسْتِ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص [٠ - ٩] ٥٢ - ٢٥٣ ؛ الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ ١٦٣/٢ - ١٦٤. وَقَدْ نَشَرَ لَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي بَعْضَ مَقَالَاتِهِ فِي كِتَابِهِ " أَرِسْطُو عِنْدَ الْعَرَبِ ". (٤) أ، ب: وَالْإِسْكَانْدَرُ الْأَفْرُودِيْسِيُّ شَارِحُ كُتُبِ تَامَسِيْطُوسَ، وَهُوَ خَطَأً. وَتَامَسِيْطُوسُ themistius. (في (م) : تَامَسِيْطُوسَ ؛ (أ) ، (ب) : تَامَسِيْطُوسُ مِنْ شُرَاحِ أَرِسْطُو مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَفْلَاطُونِيًّا جَدِيدًا، وَقَدْ وُلِدَ سَنَةَ ٣١٧ م، وَعَاشَ فِي الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَأَيَّدَ الْإِمْبِرَاطُورَ جُولْيَانُ فِي الْعَمَلِ عَلَى بَعْثِ الْوُثْنِيَّةِ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٨٨ م. انْظُرْ: يُوسُفَ كَرَمٍ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص [٠ - ٩] ٥٣ ؛ وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَالْكَلَامَ عَنْ آرَائِهِ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي ابْنِ النَّدِيمِ، ص [٠ - ٩] ٥٣ ؛ ابْنِ الْقَفْطِي، ص ١٠٧ ؛ الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ ١٦٢/٢ - ١٦٣ وَقَدْ نَشَرَ لَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَدَوِي فِي كِتَابِهِ " أَرِسْطُو عِنْدَ الْعَرَبِ " السَّالِفِ الذِّكْرِ مَقَالَةً وَشَطْرًا مِنْ شَرْحِهِ لِمَقَالَةِ " اللَّامِ ". (٢)

٥٢٣- "وَمُقْتَضٍ وَمُسْتَلْزِمٌ لِمَحْلُوقَاتِهِ، كَمَا هُوَ مُؤَثِّرٌ وَمُقْتَضٍ وَمُسْتَلْزِمٌ لِصِفَاتِهِ. [الْوَجْهُ] (١) الرَّابِعُ: أَنَّ يُقَالُ: قَوْلُهُ: (وَهِيَ تِلْكَ الْأُمُورُ الْإِضَافِيَّةُ وَالسَّلْبِيَّةُ عَلَى رَأْيِ الْحُكَمَاءِ) إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَأْيِ ثِفَاةِ الصِّفَاتِ مِنْهُمْ كَأَرِسْطُو وَاتَّبَاعِهِ، وَأَمَّا أَسَاطِينُ الْفَلَّاسِفَةِ فَهُمْ مُشْتَبُونَ لِلصِّفَاتِ، كَمَا قَدْ نَقَلْنَا أَقْوَاهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ،

(١) منهاج السنة النبوية ٢٥٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٦٠/١



وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّتِهِمُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَبِي الْبَرَكَاتِ وَأَمثَالِهِ. وَأَيْضًا فَنُقَافِ الصِّفَاتِ مِنْهُمْ **كَأَبْنِ سِينَا** وَأَمثَالِهِ مُتَنَاقِضُونَ يَجْمَعُونَ بَيْنَ نَفْيِهَا وَإِثْبَاتِهَا، كَمَا قَدْ بُسِطَ [الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ]. (٢) فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ، فَإِنْ كَانُوا مُنْتَبِهَا فَهُمْ كَسَائِرِ الْمُشْتَبِينَ، وَإِنْ كَانُوا نُقَاةً قِيلَ لَهُمْ: أَمَّا السَّلْبُ فَعَدَمٌ مُحْضٌ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ مِثْلُ كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ مَبْدَأً (٣)، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ وَجُودًا أَوْ عَدَمًا، فَإِنْ كَانَتْ وَجُودًا لِأَنَّهَا مِنْ مَقُولَةٍ: (أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعَلَ) - وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْنَاسِ الْعَالِيَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ أَقْسَامُ الْمَوْجُودَاتِ - كَانَتْ الْإِضَافَةُ الَّتِي يُوصَفُ بِهَا وَجُودًا، فَكَانَتْ صِفَاتُهُ الْإِضَافِيَّةُ وَجُودِيَّةً فَائِئِمَّةً بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ (٤) عَدَمًا مُحْضًا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي السَّلْبِ، فَجَعَلَ الْإِضَافَةَ قِسْمًا ثَالِثًا لَيْسَ وَجُودًا وَلَا عَدَمًا خَطَأً. وَحِينَئِذٍ إِذَا (٥) لَمْ يُثْبِتُوا صِفَةً ثُبُوتِيَّةً لَمْ تَكُنْ ذَاتُهُ مُسْتَلَزِمَةً لِشَيْءٍ (٦) مِنْ \_\_\_\_\_ (١) الْوَجْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٢) عِبَارَةٌ "الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ": سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م) (٣) ن، م: وَمَبْدَأً. (٤) ن، م: الْإِضَافَاتُ. (٥) ن، م: إِذَا. (٦) ن، م: بِشَيْءٍ. (١).

٥٢٤- "وَأَمَّا مُقْتَصِدُوهُمْ (١) وَعُقَلَاؤُهُمْ فَرَأَوْا أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ مَا لَا (٢) يُمَكِّنُ الْقُدْحَ فِيهِ، بَلِ اعْتَرَفَ خُذَّاقُهُمْ بِمَا قَالَهُ (٣) **ابْنُ سِينَا** وَعَبَّرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَفْرَحِ الْعَالَمُ نَامُوسٌ أَفْضَلُ مِنْ نَامُوسِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَكَانَ هَذَا مُوجِبٌ عَقْلِيًّا وَفَلَسَفَتِيًّا، فَإِنَّهُمْ نَظَرُوا فِي أَرْبَابِ التَّوَامِسِ مِنَ الْيُونَانِ، فَرَأَوْا أَنَّ التَّامُوسَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى وَعِيسَى أَعْظَمُ مِنْ تَوَامِسِ أُولَئِكَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَلِهَذَا لَمَّا وَرَدَ نَامُوسُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] (٤) عَلَى الرُّومِ انْتَقَلُوا عَنِ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ إِلَى دِينِ الْمَسِيحِ. وَكَانَ أَرِسْطُو قَبْلَ الْمَسِيحِ بْنِ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَنَحُو ثَلَاثِمِائَةَ سَنَةٍ، كَانَ وَزِيرًا لِلْإِسْكَندَرِ بْنِ فِيلِيسِ الْمَقْدُونِيِّ (٥) الَّذِي غَلَبَ عَلَى الْفُرْسِ، وَهُوَ الَّذِي يُورِّخُ لَهُ الْيَوْمَ بِالتَّارِيخِ الرُّومِيِّ، تُورِّخُ لَهُ الْيَهُودُ وَالتَّصَارِي، وَلَيْسَ هَذَا الْإِسْكَندَرُ هُوَ ذَا الْقَرْنَيْنِ (٦) الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يُظُنُّ ذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: مُقْتَصِدُهُمْ. (٢) ن، م: مَا لَمْ. (٣) ن، م: كَمَا قَالَهُ. (٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٥) ن: الْمَقْدُونِيُّ؛ م: الْمَقْدَمِيُّ. (٦) ن، م: وَلَيْسَ هَذَا الْإِسْكَندَرُ ذُو الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ خَطَأً. (٢).

٥٢٥- "كَانَتْ تَابِعَةً لِتَصَوُّرٍ كُلِّيٍّ وَإِرَادَةٍ كُلِّيَّةٍ، ثُمَّ تِلْكَ التَّصَوُّرَاتُ وَالْإِرَادَاتُ وَالْحَرَكَاتُ تَحْدُثُ بِلَا مُحَدِّثٍ [هَذَا] (١) أَصْلًا عَلَى قَوْلِكُمْ؛ لِأَنَّ وَاجِبَ الوجودِ عِنْدَكُمْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُوجِبُ فِعْلًا حَادِثًا أَصْلًا، بَلْ حَالُهُ قَبْلَ الْحَادِثِ وَبَعْدَهُ وَمَعَهُ سَوَاءٌ، وَكَوْنُ الْفَاعِلِ يَفْعَلُ الْأُمُورَ الْحَادِثَةَ الْمُخْتَلِفَةَ مَعَ أَنَّ حَالَهُ قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ سَوَاءٍ (٢) أَبْعَدُ مِنْ كَوْنِهِ يُحْدِثُ حَادِثًا مَعَ أَنَّ حَالَهُ قَبْلُ وَبَعْدُ وَمَعَ سَوَاءٍ (٢) (٢). وَإِذَا قِيلَ: تَعَبَّرُ فِعْلُهُ لِتَعَبُّرِ الْمَفْعُولَاتِ. قِيلَ: فِعْلُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَفْعُولَاتُ عِنْدَكُمْ - كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَخَوَّه مِنْ جَهْمِيَّةِ الْفَلَسَفَةِ نُقَاةَ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ - فَالْمَتَعَبَّرُ هُوَ الْمُنْفَصِلَاتُ عَنْهُ، وَهِيَ الْمَفْعُولَاتُ، وَلَيْسَ هُنَا فِعْلٌ هُوَ غَيْرُهَا يُوصَفُ بِالتَّعَبُّرِ، فَمَا الْمَوْجِبُ لِتَعَبُّرِهَا وَاخْتِلَافِهَا وَخُدُوثِ مَا يَحْدُثُ مِنْهَا مَعَ [أَنَّ] (٣) الْفَاعِلَ هُوَ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ؟ ! وَفَسَادُ (٤)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٦٨/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣١٧/١



هَذَا فِي صَرِيحِ الْعَقْلِ أَظْهَرَ مِنْ فَسَادِ مَا أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَى غَيْرِكُمْ. وَإِنْ كَانَ فَعَلُهُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ كَمَا يَقُولُهُ مُشَبِّهُ الْأَفْعَالِ  
الِاخْتِيَارِيَّةِ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ الْمِلَالِ [وَمِنْ الْفَلَاسِفَةِ] (٥) الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَفْعُولَاتِ  
إِنَّمَا سَبَبُهُ (٦) هَذِهِ الْأَفْعَالُ. (١) لَهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) (٢ - ٢) : سَاقِطٌ مِنْ (١)  
، (ب) . (٣) أَنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٤) ن، م: فَفْسَادُ. (٥) عِبَارَةٌ "وَمِنْ الْفَلَاسِفَةِ" : سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ،  
(م) . (٦) ا، ب: إِنَّمَا هُوَ سَبَبُهُ. (١)

٥٢٦- "الْأُولَى بِحَرَكَتِهِ شَرْطٌ فِي قَطْعِ الثَّانِيَةِ بِحَرَكَتِهِ، وَالْعِلَّةُ التَّامَّةُ لِقَطْعِ الثَّانِيَةِ إِنَّمَا وَجِدَتْ بَعْدَ الْأُولَى. وَهَذَا  
غَايَةُ مَا يَقُولُونَهُ وَيُعْزَوْنَ عَنْهُ بِعِبَارَاتٍ، فَتَارَةً (١) يَقُولُونَ: قَبْضُ الْعِلَّةِ الْأُولَى وَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ أَوْ وَاجِبُ الوجودِ -  
وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - دَائِمٌ، لَكِنْ يَتَأَخَّرُ لِيَحْصُلَ الْإِسْتِعْدَادُ وَالْقَوَابِلُ، وَسَبَبُ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَوَابِلِ [عِنْدَ] (٢) كَثِيرٍ  
مِنْهُمْ - أَوْ أَكْثَرِهِمْ - هُوَ حَرَكَةُ الْفَلَكَ، فَلَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ سَبَبٌ لِتَغْيِيرَاتِ الْعَالَمِ إِلَّا حَرَكَةُ الْفَلَكَ - كَمَا يَقُولُهُ  
**ابْنُ سِينَا** وَأَمثَالُهُ - وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَرِسْطُو. وَأَمَّا آخَرُونَ أَعْلَى مِنْ هَؤُلَاءِ - كَأَيُّ الْبَرَكَاتِ وَغَيْرِهِ  
- فَيَقُولُونَ: بَلْ سَبَبُ التَّغْيِيرَاتِ مَا يَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ مِنْ إِرَادَاتٍ مُتَجَدِّدَةٍ، بَلْ وَمِنْ إِدْرَاكَاتٍ، كَمَا قَدْ بَسَطَهُ فِي  
كِتَابِهِ الْمُعْتَبَرِ. فَأُولَئِكَ - **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثَالِهِ - يَقُولُونَ: هُوَ بِنَفْسِهِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ أَرْلِيَّةٌ لِلْعَالَمِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحَوَادِثِ  
الْمُتَجَدِّدَةِ، وَإِنَّ الْحَادِثَ الْأَوَّلَ كَانَ شَرْطًا أَعَدَّ الْقَابِلَ (٣) لِلْحَادِثِ الثَّانِي. وَهَذَا الْقَوْلُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، وَهُوَ  
أَيْضًا فِي غَايَةِ الْمُنَاقَضَةِ لِأُصُولِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ الْحَادِثِ الثَّانِي لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِتَمَامِهَا مَوْجُودَةً عِنْدَ وُجُودِهِ،  
وَعِنْدَ وُجُودِ الْحَادِثِ الثَّانِي (٤) لَمْ يَتَجَدَّدْ لِلْفَاعِلِ الْأَوَّلِ أَمْرٌ بِهِ يَفْعَلُ إِلَّا عَدَمُ الْأَوَّلِ، وَحُجْرَةُ عَدَمِ الْأَوَّلِ لَمْ يُوَجَدْ  
عِنْدَهُمْ لِلْفَاعِلِ لَا قُدْرَةً وَلَا إِرَادَةً وَلَا. (١) ا: بِعِبَارَةٍ فَتَارَةً؛ ن: بِعِبَارَاتٍ تَارَةً. (٢) عِنْدَ: سَاقِطَةٌ  
مِنْ (ن) ، (م) . (٣) ن: الْقَابِلُ؛ م: لِلْمُقَابِلِ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ. (٤) ا، ب: عِنْدَ وُجُودِهِ عِنْدَ الْحَادِثِ الثَّانِي؛ م:  
عِنْدَ وُجُودِهِ وَهَذَا الْحَادِثِ الثَّانِي. (٢)

٥٢٧- "يَحْدُثُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا بِفَعْلِ الرَّبِّ لِذَلِكَ وَإِحْدَاثِهِ [لَهُ] (١) ، كَمَا لَا يَحْدُثُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ  
حَادِثٌ إِلَّا بِخَلْقِ الرَّبِّ لِذَلِكَ وَإِحْدَاثِهِ لَهُ. فَقَوْلُهُمْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ الْعَامِّ وَبَيْنَ التَّعْطِيلِ (٢) الْخَاصِّ الَّذِي  
يَكُونُونَ فِيهِ شَرًّا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ (٣) ، وَرَدُّهُمْ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، وَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ. وَقَدْ ذُكِرَ (٤)  
مَا ذَكَرُوهُ مِنْ كَلَامِ أَرِسْطُو فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَبَيَّنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْخَطِأِ وَالضَّلَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنَّ الْقَوْمَ مِنْ  
أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى خَيْرٌ مِنْهُمْ بِكَثِيرٍ فِي هَذَا  
الْبَابِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكَهَا أَرِسْطُو وَالْقَدَمَاءُ فِي إثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْأُولَى هِيَ طَرِيقُ الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ حَرَكَةِ الْفَلَكَ،  
وَأَثْبَتُوا عِلَّةً غَايَةً كَمَا ذُكِرَ. فَلَمَّا رَأَى **ابْنُ سِينَا** وَأَمثَالُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا فِيهَا مِنَ الضَّلَالِ عَدَلُوا إِلَى طَرِيقَةِ الوجودِ  
وَالوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ، وَسَرَقُوهَا مِنْ طَرِيقِ (٥) الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُعْتَرِلَةَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ اخْتَبَجُوا بِالْمُحَدَّثِ عَلَى

(١) منهاج السنة النبوية ٣٣٤/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٣٨/١

المُحدث، فَاحتَجَّ أَوْلَيْكَ بِالْمُمْكِنِ عَلَى الْوَاجِبِ وَهِيَ طَرِيقَةٌ تُدُلُّ عَلَى اثْبَاتِ وُجُودِ وَاجِبٍ، وَأَمَّا اثْبَاتُ تَعْيِينِهِ فَيَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ، وَهُمْ سَلَكُوا (٦)\_\_\_\_\_ (١) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٢) ن، م: الْعَامَّ وَالتَّعْطِيلِ. (٣) ن، م: الْخَاصِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَسْوَأُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ. (٤) ا، ب: وَقَدْ ذَكَرْنَا. (٥) ن، م: طَرِيقِ. (٦) ن، م: يَسْلُكُونَ. (١)

٥٢٨- "طَرِيقَةُ التَّرَكِيبِ، وَهِيَ أَيْضًا مَسْرُوقَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِزَةِ، وَإِلَّا فَكَلَامُ أَرِسْطُو فِي الْإِلَهِيَّاتِ فِي غَايَةِ الْقَلَّةِ مَعَ كَثْرَةِ الْخَطَا فِيهِ، وَلَكِنَّ **ابْنَ سِينَا** وَأَمَثَالَهُ وَسَعُوهُ وَتَكَلَّمُوا فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالتَّبَوَّاتِ وَأَسْرَارِ الْآيَاتِ وَمَقَامَاتِ الْعَارِفِينَ، بَلْ وَفِي مَعَادِ الْأَرْوَاحِ بِكَلَامٍ لَا يُوجَدُ لِأَوْلَيْكَ، وَمَا فِيهِ مِنَ الصَّوَابِ فَجَرَوْا فِيهِ عَلَى مِنْهَاجِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا فِيهِ مِنْ خَطَا بَنُوهُ عَلَى أَصُولِ سَلَفِهِمُ الْفَاسِدَةِ. وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ رُشْدٍ وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ **ابْنُ سِينَا** فِي الْوَحْيِ وَالْمَنَامَاتِ وَأَسْبَابِ الْعِلْمِ بِالْمُسْتَقْبَلَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هُوَ أَمْرٌ ذَكَرَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَقُلْهُ قَبْلَهُ الْمَشَاءُونَ سَلَفُهُ. [رد ابن ملكا ومتابعيه على سلفهم من الفلاسفة] وَأَمَّا أَبُو الْبَرَكَاتِ صَاحِبُ " الْمُعْتَرِزِ " وَنَحْوُهُ، فَكَانُوا بِسَبَبِ عَدَمِ تَقْلِيدِهِمْ لِأَوْلَيْكَ، وَسُلُوكِهِمْ طَرِيقَةَ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ بِلا تَقْلِيدٍ، وَاسْتِنَارَتِهِمْ بِأَنْوَارِ التَّبَوَّاتِ أَصْلَحَ قَوْلًا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، فَأَثْبَتَ (١) عِلْمَ الرَّبِّ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَرَدَّ عَلَى سَلَفِهِ رَدًّا جَيِّدًا، وَكَذَلِكَ أَثْبَتَ صِفَاتِ الرَّبِّ وَأَفْعَالَهُ وَبَيَّنَّ مَا بَيَّنَّهُ مِنْ خُطَاءِ سَلَفِهِ (٢)، وَرَأَى فَسَادَ قَوْلِهِمْ فِي أَسْبَابِ الْحَوَادِثِ، فَعَدَلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ أَثْبَتَ لِلرَّبِّ مَا يَقُومُ بِهِ الْإِرَادَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَوَادِثِ، وَقَوْلُهُمْ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا حَدَثَتْ (٣) الْحَوَادِثُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ لِمَا يَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لَذَلِكَ، فَلَا يُنْبِشُونَ أُمُورًا مُتَجَدِّدَاتٍ مُخْتَلِفَةً\_\_\_\_\_ (١) ن، م، ا: فَأَثْبَتُوا، وَهُوَ خَطَأً. (٢) ب: وَبَيَّنَّ مَا بَيَّنَّ خَطَأً سَلَفِهِ. (٣) ا، ب، م: حَدَثَ. (٢)

٥٢٩- "يُضَادُّهُ، وَنَفْسُ الْفَاعِلِ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِلْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَالِ الثَّانِي. فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لَا يَحْتَاجُ مَا يَحْدُثُ عَنْهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى غَيْرِهِ، كَمَا فِي الْمُمْكِنَاتِ، بَلْ نَفْسُهُ الْوَاجِبَةُ هِيَ الْمُوجِبَةُ لِكُلِّ مَا يَحْدُثُ عَنْهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْفَاعِلُ لِلْمَلْزُومِ وَلَوْازِمِهِ، وَالْفَاعِلُ لِأَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ (١) عِنْدَ عَدَمِ الْآخَرِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لَكِنَّ اجْتِمَاعَ الضَّدَّتَيْنِ لَيْسَ بِشَيْءٍ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى تَحْرِيكِ الْجِسْمِ بَدَلًا عَنْ تَسْكِينِهِ، وَعَلَى تَسْكِينِهِ بَدَلًا عَنْ تَحْرِيكِهِ، وَعَلَى تَسْوِيدِهِ (٢) بَدَلًا عَنْ تَبْيِضِهِ، وَعَلَى تَبْيِضِهِ (٣) بَدَلًا عَنْ تَسْوِيدِهِ، وَهُوَ يَفْعَلُ أَحَدَ الضَّدَّتَيْنِ دُونَ الْآخَرِ إِذَا حَصَلَتْ إِرَادَتُهُ التَّامَّةُ مَعَ قُدْرَتِهِ الْكَامِلَةِ، وَنَفْسُهُ هِيَ الْمُوجِبَةُ لَذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُهَا لِلْأَوَّلِ شَرْطًا فِي حُصُولِ الثَّانِي، فَلَيْسَتْ فِي تِلْكَ مُفْتَقِرَةً إِلَى غَيْرِهَا، بَلْ كُلُّ مَا سِوَاهَا فَقِيرٌ إِلَيْهَا، وَهِيَ غَنِيَّةٌ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهَا. وَهَؤُلَاءِ تَخْلَصُوا مِمَّا وَرَدَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ وَمِنْ فَسَادِ تَمْثِيلِهِمْ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ إِذَا مَثَلُوا قَوْلَهُمْ بِمَا يُعْقَلُ (٤) مِنْ حَرَكَةِ الْحَيَوَانِ وَالشَّمْسِ، لَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرْقِ وَالتَّقْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [مَا يَرِدُ عَلَى] (٥)

(١) منهاج السنة النبوية ٣٤٧/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٤٨/١

مَنْ قَبْلَهُمْ. لَكِنَّ هَؤُلَاءِ (٦) يُقَالُ لَهُمْ: مَنْ أَتَى لَكُمْ قَدَمُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَلَيْسَ فِي (١) ن، م: الْمُتَنَاقِضِينَ. (٢) ن، م: وَتَسْوِيْدِهِ. (٣) ن، م: وَتَسْوِيْضِهِ. (٤) ن، م: بِمَا يَفْعَلُ. (٥) عِبَارَةٌ " مَا يَرِدُ عَلَى " : سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) الْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مِثْلَ **ابْنِ سِينَا** وَمُتَابِعِيهِ. (١)

٥٣٠- "الْعُقْلُ مَا يَدُلُّ عَلَى [شَيْءٍ مِنْ] (١) ذَلِكَ؟ وَأَنْتُمْ فَجَمِيعُ مَا تَذْكُرُونَهُ أَنْتُمْ وَأَمْثَالُكُمْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ الْفِعْلِ، لَا عَلَى دَوَامِ فِعْلِ مُعَيَّنٍ، وَلَا مَفْعُولٍ مُعَيَّنٍ، فَمِنْ أَتَى لَكُمْ دَوَامُ الْفَلَكَ أَوْ مَادَّةُ الْفَلَكَ (٢) أَوْ الْعُقُولُ أَوْ النُّفُوسُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، مِمَّا يَقُولُ الْقَائِلُونَ بِالْقَدَمِ: إِنَّهُ قَدِيمٌ أَزَلِّيٌّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُقَارِنًا لِلرَّبِّ تَعَالَى قَدِيمًا بِقَدَمِهِ أَبَدِيًّا بِأَبَدِيَّتِهِ؟. فَيَحَاطِبُونَ أَوَّلًا مُحَاطَبَةَ الْمُطَالَبَةِ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ذَلِيلٌ صَحِيحٌ أَصْلًا (٣) ، بَلْ إِنَّمَا طَمَعُوا فِي مُنَاطَرَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ (٤) الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ جِنْسَ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ صَارَ مُمَكِّنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْ غَيْرِ بَحْدٍ شَيْءٍ، وَصَارَ الْفَاعِلُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ يُحْدِثُ الْحَوَادِثَ لَا فِي زَمَانٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْقَدِيمُ مُعْطَلًا عَنِ الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ، لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَفْعَلُ مِنَ الْأَزَلِّ، إِلَى أَنْ تَكَلَّمَ وَفَعَلَ (٥) ، ثُمَّ يَقُولُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إِنَّهُ يَتَعَطَّلُ عَنِ الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ فَتَنْفَى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، أَوْ تَنْفَى حَرَكَتُهُمَا، كَمَا قَالَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ فِي فَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَكَمَا قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ [الْعَلَّافُ] (٦) فِي فَنَاءِ الْحَرَكَاتِ. وَجَعَلُوا مُدَّةَ فِعْلِ الرَّبِّ وَكَلَامَهُ مُدَّةً فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَزَلِّ وَالْأَبَدِ. (١) شَيْءٍ مِنْ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٢) ن، م: أَوْ مَادَّتُهُ. (٣) (ب) : أَبَدًا. (٤) أَيُّ أَنَّ **ابْنَ سِينَا** وَأَمْثَالَهُ رَغِمَ ضَعْفُ أَدِلَّتِهِمْ إِنَّمَا اسْتَعْلَوْا وَنَفَقَتْ بِضَاعَتُهُمْ بِسَبَبِ بَعْضِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ (الَّذِينَ قَالُوا كَيْتٌ وَكَيْتٌ) . (٥) ن، م: إِلَى أَنْ فَعَلَ وَتَكَلَّمَ. (٦) الْعَلَّافُ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٢) .

٥٣١- "الْقَائِمَةُ بِالرَّبِّ بِاخْتِيَارِهِ (١) يُنَافِي كَوْنَهُ فَاعِلًا وَمُحَدَّثًا. وَهَذَا لَمَّا ذَكَرَ **ابْنُ سِينَا** فِي " إِشَارَاتِهِ " أَقْوَالَ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا قَوْلَ مَنْ أَثَبَتَ قُدَمَاءَ مَعَ اللَّهِ [تَعَالَى] (٢) غَيْرَ مَعْلُولَةٍ، كَالْقَوْلِ الَّذِي يُحْكِي عَنْ ذِيْمَقْرَاطِيسَ بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ - وَاخْتَارَهُ ابْنُ زَكْرِيَّا الْمُتَطَبِّبُ (٣) وَقَوْلِ الْمَجُوسِ الْقَائِلِينَ بِأَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ، وَقَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَخَوِوِهِمْ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ، فَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَئِمَّةِ الْمِلَلِ وَلَا أَئِمَّةِ الْفَلَسَفَةِ الَّذِينَ أَثَبَتُوا مَا يَقُومُ بِالرَّبِّ مِنَ الْأُمُورِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا [بِمَشِيَّتِهِ] (٤) إِذَا شَاءَ فَعَالًا بِمَشِيَّتِهِ، وَذَكَرَ حُجَجَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاضِرَ (٥) أَنْ يَخْتَارَ أَيَّ الْقَوْلَيْنِ تُرَجِّحُ، مَعَ تَمَسُّكِهِ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ هَذَا جَعَلَهُ أَصْلًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خُصُومِهِ (٦) . وَاعْتَرَضَ (٧) عَلَيْهِ الرَّازِيُّ بِأَنَّ مَسْأَلَةَ الصِّفَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ حُدُوثِ الْعَالَمِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الرَّازِيُّ، بَلْ نَفْيُ الصِّفَاتِ مِمَّا يَقُومِي شُبْهَةً (١) ، (ب) : وَاخْتِيَارُهُ. (٢) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٣) الْمُتَطَبِّبُ: زِيَادَةٌ فِي (١) ، (ب) . (٤) بِمَشِيَّتِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٥) (فَقَطُّ) : الْمَنَاطِرُ. (٦) انْظُرْ **ابْنَ سِينَا**: الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٠/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥١/١

١٢٢/٣ - ١٣٢ حَيْثُ يَعْرِضُ لِلْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي مَسْأَلَةِ قَدَمِ الْعَالَمِ، ثُمَّ يَقُولُ (ص [٩ - ٣٢] : " فَهَذِهِ هِيَ الْمَذَاهِبُ وَالْيَكِ الْإِعْتِبَارُ بِعَقْلِكَ دُونَ هَوَاكَ بَعْدَ أَنْ تَجْعَلَ وَاجِبَ الوجودِ وَاحِدًا ". انْظُرْ تَعْلِيْقَ الْمُحَقِّقِ وَشَرْحَ الطُّوسِيِّ (ص [٩ - ٣٢ - ١٤٣] (٧) ن، م: وَأَعْرَضَ. (١)

٥٣٢- "الْقَائِلِينَ بِالْقَدَمِ، وَمَعَ (١) إِنْثَابِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ أُدْلَتِهِمْ إِلَى الْعَايَةِ، بَلْ فَسَادُ قَوْلِهِمْ، مَعَ [أَنَّ] (٢) نَفْيِ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى فسادِ قَوْلِهِ، أَكْثَرَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فسادِ قَوْلِ مُنَازِعِيهِ. وَلَكِنَّ **ابْنَ سِينَا** نَشَأَ بَيْنَ (\*) الْمُتَكَلِّمِينَ الثَّقَاةَ لِلصِّفَاتِ، وَابْنُ رُشْدٍ نَشَأَ بَيْنَ الْكَلَّابِيَّةِ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ نَشَأَ بِبَعْدَادَ بَيْنَ (٣) عُلَمَاءِ السُّنَّةِ [وَالْحَدِيثِ] (٤) ، فَكَانَ كُلُّ مَنْ هُوَ لَاءِ بَعْدَهُ عَنِ الْحَقِّ بِحَسَبِ بُعْدِهِ عَنِ مَعْرِفَةِ آثَارِ الرُّسُلِ، وَفُرْبِهِ مِنَ الْحَقِّ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنْ ذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ الْمُتَفَلِّسَةُ رَأَوْا مَا قَالَهُ أُولَئِكَ فِي مَسْأَلَةِ حَدُوثِ الْعَالَمِ بَاطِلًا، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ إِذَا أَبْطَلُوا قَوْلَ هَؤُلَاءِ بَقِيَ قَوْلُهُمْ، وَجَعَلُوا الْقَوْلَ بِدَوَامِ الْفَاعِلِيَّةِ مُجْمَلًا، كَمَا جَعَلَ أُولَئِكَ قَوْلَهُمْ: " إِنَّ مَا لَا يَسْبِقُ الْحَوَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ " مُجْمَلًا، فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ أَوْجَبَ [أَنَّ] (٥) ظَنَّ كَثِيرٍ مِمَّنْ سَمِعَ قَوْلَ هَؤُلَاءِ امْتِنَاعَ كَوْنِ الرَّبِّ [تَعَالَى] (٦) لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، إِذْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّوَعِّعِ وَالْعَيْنِ، وَقَوْلُ أُولَئِكَ أَوْجَبَ أَنْ ظَنَّ كَثِيرٌ [مِمَّنْ] (٧) سَمِعَ قَوْلَهُمْ دَوَامَ الْفَلَكِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، إِذْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّوَعِّعِ وَالْعَيْنِ أَيْضًا. (١) ن، م: بِالْقَدَمِ مَعَ. (٢) أَنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٤) وَالْحَدِيثُ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٥) أَنَّ: زِيَادَةٌ فِي (ب) فَقَطْ. (٦) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٧) مِمَّنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) "

٥٣٣- "وَأُولَئِكَ الْمُتَفَلِّسَةُ أَبْعَدُ عَنِ مَعْرِفَةِ الْمِلَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ (\*) (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمِلَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ أَحَبَرَ بِالسَّمْعِيَّاتِ مِنْ غَيْرِهِ، فَجَعَلُوا يَزْدُونُ مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ فِيهِ سَمْعٌ، وَمَا كَانَ مَعَهُمْ فِيهِ سَمْعٌ كَانُوا فِيهِ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَيْنِ: إِذَا أَنْ يُقَرُّوهُ بَاطِلًا وَظَاهِرًا إِنْ وَافَقَ مَعْقُولَهُمْ، وَإِلَّا الْحَقُّوهُ بِأَمْتَالِهِ وَقَالُوا: إِنَّ الرُّسُلَ تَكَلَّمَتْ بِهِ (٢) عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ لِلْحَاجَةِ. وَابْنُ رُشْدٍ وَنَحْوُهُ يَسْلُكُونَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَلِهَذَا كَانَ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ مِنْ **ابْنِ سِينَا** وَأَمْتَالِهِ، وَكَانُوا فِي الْعَمَلِيَّاتِ أَكْثَرَ مُحَافِظَةً لِحُدُودِ الشَّرْعِ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَزَكُّونَ وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ وَيَسْتَحِلُّونَ مُحَرَّمَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ مَنْ هَؤُلَاءِ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالتَّحْرِيفِ بِحَسَبِ مَا خَالَفَ بِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَهُمْ مِنَ الصَّوَابِ وَالْحِكْمَةِ بِحَسَبِ مَا وَافَقُوا فِيهِ ذَلِكَ. وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ رُشْدٍ فِي مَسْأَلَةِ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَمَعَادِ الْأَبْدَانِ مُظْهِرًا لِلْوَقْفِ وَمُسَوِّغًا لِلْقَوْلَيْنِ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلُهُ إِلَى قَوْلِ سَلَفِهِ أَمِيلًا. وَقَدْ رَدَّ عَلَى أَبِي حَامِدٍ فِي " تَهَافُتِ التَّهَافُتِ " رَدًّا أَخْطَأَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ، وَالصَّوَابُ مَعَ أَبِي حَامِدٍ، وَبَعْضُهُ جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ **ابْنِ سِينَا** لَا مِنْ كَلَامِ سَلَفِهِ، وَجَعَلَ الْخَطَأَ فِيهِ مِنْ **ابْنِ سِينَا**، وَبَعْضُهُ اسْتَطَالَ فِيهِ عَلَى أَبِي حَامِدٍ وَنَسَبَهُ فِيهِ إِلَى قَلَّةِ الْإِنْصَافِ؛ لِكَوْنِهِ بَنَاهُ عَلَى أَصُولِ كَلَامِيَّةٍ فَاسِدَةٍ، مِثْلَ كَوْنِ الرَّبِّ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا بِسَبَبٍ وَلَا لِحِكْمَةٍ،

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٣/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٤/١

وَكُونِ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ يُرْسِخُ أَحَدَ مَقْدُورِيهِ عَلَى الْآخِرِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَبَعْضُهُ حَارٌّ فِيهِ جَمِيعًا لِاشْتِبَاهِ الْمَقَامِ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) فَقَطْ. (٢) بِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ل)، (ب) ". (١)

٥٣٤- "وَالْعَقْلِيَّاتِ الَّتِي لَا يُنَازَعُ فِيهَا أَحَدٌ. وَمَنْ حَكَى عَنْ [جَمِيعِ] (١) الْفَلَاسِفَةِ قَوْلًا وَاحِدًا فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِأَصْنَافِهِمْ وَاحْتِلَافِ مَقَالَاتِهِمْ، بَلْ حَسْبُهُ النَّظَرُ فِي طَرِيقَةِ الْمَشَائِيْنِ أَصْحَابِ أَرِسْطُو كَنَامِسْطِيُوسَ وَالْإِسْكَانْدَرِ الْأَفْرُودِيْسِيِّ (٢) وَبَرْقْلَسَ (٣) مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَكَالْفَارَابِيِّ **وَابْنِ سِينَا** وَالشُّهُرُورْدِيِّ الْمُقْتُولِ وَابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ وَأَبِي الْبَرَكَاتِ وَخَوَّهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مَنْ هَؤُلَاءِ فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوَاتِ وَالْمَعَادِ قَوْلٌ لَا يَنْقُلُ عَنْ سَلَفِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ، إِذْ لَيْسَ لَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عِلْمٌ تَسْتَفِيدُهُ الْأَتْبَاعُ، وَإِنَّمَا عَامَّةُ عِلْمِ الْقَوْمِ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ، فَهَنَّاكَ يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ، وَبِهِ بِنَحْوِهِ (٤) عَظَمَ مَنْ عَظَّمَ أَرِسْطُو، وَاتَّبَعُوهُ؛ لِكَثْرَةِ كَلَامِهِ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ وَصَوَابِهِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ، فَأَمَّا (٥) الْإِلَهِيَّاتُ فَهُوَ وَأَتْبَاعُهُ مِنْ أَعْدِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَتِهَا. وَجَمِيعٌ مَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ الصَّحِيحَةِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا أَخْبَرْتُ بِهِ الرُّسُلَ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَصْلًا دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ فَضْلًا عَنْ قَطْعِيٍّ عَلَى قَدَمِ الْأَفْلَاكِ، بَلْ وَلَا عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا عَامَّةُ أُدْلِيَّتِهِمْ أُمُورٌ مُجْمَلَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْأَنْوَاعِ الْعَامَّةِ، لَا تَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ مِنَ الْعَالَمِ. فَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ الرُّسُلَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ: كَأَخْبَارِهَا أَنَّ اللَّهَ \_\_\_\_\_ (١) جَمِيعٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م)، (٢) ن، م: الْأَفْرِيدُوسِيِّ؛ أ، ب: الْأَفْرِيدُوسِيِّ. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَانْظُرْ مَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَاهُ (ص [٠ - ٩] ٧٠ ت [٠ - ٩] ). (٣) ن: تَرْقْلَسَ؛ أ، ب: بَرْقَسَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) أ، ب: . يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ بِهِ. وَبِنَحْوِهِ. . م: . يُسَرِّحُونَ وَيَتَبَجَّحُونَ فِيهِ وَبِنَحْوِهِ. (٥) ن، م: وَأَمَّا. " (٢)

٥٣٥- "خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُقِيمَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا صَحِيحًا عَلَى نَقْيِ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ فَمِنْهُ صَوَابٌ وَمِنْهُ خَطَأٌ، وَمِنْهُ مَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ وَمِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَبِكُلِّ حَالٍ فَهُمْ أَخَذُوا فِي النَّظَرِ وَالْمُنَاطَرَةِ وَالْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ الصَّادِقَةِ وَأَعْلَمَ بِالْمَعْقُولَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِلَهِيَّاتِ (١)، وَكَثُرَ صَوَابًا وَأَسَدُ قَوْلًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَفَلْسِفَةِ، وَالْمُتَفَلْسِفَةُ فِي الطَّبِيعِيَّاتِ وَالرِّيَاضِيَّاتِ (٢) أَخَذُوا مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفْهَا كَمَعْرِفَتِهِمْ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَأِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنْ يُقَالَ لِأَيْمَتِهِمْ وَخُذَّاقِهِمُ الَّذِينَ ارْتَفَعَتْ عُقُولُهُمْ وَمَعَارِفُهُمْ فِي الْإِلَهِيَّاتِ عَنْ كَلَامِ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَكَلَامِ **ابْنِ سِينَا** وَأَمْثَالِهِ: مَا الْمَوْجِبُ أَوَّلًا لِقَوْلِكُمْ بِقَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَأَنْتُمْ لَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟ وَأَصْلُ الْفَلَسَفَةِ عِنْدَكُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِنْصَافِ وَاتِّبَاعِ الْعِلْمِ (٣)، وَالْقَيْلُسُوفُ هُوَ مُحِبُّ الْحِكْمَةِ، وَالْفَلَسَفَةُ مُحَبَّةُ الْحِكْمَةِ، وَأَنْتُمْ إِذَا نَظَرْتُمْ فِي كَلَامِ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ تَجِدُوا فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، مَعَ عِلْمِكُمْ أَنَّ جُمْهُورَ الْعَالَمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ يَقُولُونَ بِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ مَخْلُوقٌ كَائِنْ بَعْدَ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٦/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٥٨/١



أَنْ لَمْ يَكُنْ: وَهَذَا قَوْلُ الرُّسُلِ وَاتَّبَاعِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ. \_\_\_\_\_ (١) ن، م،

ا: بِالْإِلَهِيَّةِ. وَالْمُنْتَبِثُ مِنْ (ب). (٢) ن، م: وَالْإِلَهِيَّاتِ، وَهُوَ خَطَأً. (٣) ن، م: وَاتَّبَاعِ الْعَالَمِ". (١)

٥٣٦- "الْوَجْهَ السَّابِعُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ عَنْ عِلَّةٍ قَدِيمَةٍ، قَالُوا مَعَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، لَيْسَ لَهُ وُجُودٌ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا وُجُودُهُ مِنْ مُبْدِعِهِ، فَوصَفُوا الْمَوْجُودَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا، الْوَاجِبَ بَعِيْرَهُ، بِأَنَّهُ مُمَكِّنُ الْوُجُودِ. فَحَالِقُوا بِذَلِكَ طَرِيقَ سَلَفِهِمْ وَمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ بَنِي آدَمَ مِنْ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَلَا يُعْقَلُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجَدَ وَأَنْ لَا يُوْجَدَ إِلَّا مَا كَانَ مَعْدُومًا. وَهَذَا قَوْلُ أَرِسْطُو وَقَدَمَاءِ الْفَلَسَفَةِ، وَلَكِنْ **ابْنُ سِينَا** وَاتَّبَاعُهُ خَالِقُوا هَؤُلَاءِ. وَقَدْ تَعَقَّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْمُمَكِّنُ إِلَّا مَا أُمَكِّنَ وُجُودُهُ وَأُمَكِّنَ عَدَمُهُ، فَجَارَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا وَأَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، أَيْ مُسْتَمِرُّ الْعَدَمِ. وَهَذَا قَالُوا: إِنَّ الْمُمَكِّنَ (١) لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَحَلٍّ، كَمَا يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ تَحْمِلَ الْمَرْأَةُ (٢) وَأَنْ تُنْبِتَ الْأَرْضُ وَأَنْ يَتَعَلَّمَ الصَّبِيُّ، فَمَحَلُّ الْإِمْكَانِ هُوَ الرَّحْمُ وَالْأَرْضُ وَالْقَلْبُ، فَيُمَكِّنُ أَنْ يَخْذُلَ فِي هَذِهِ الْمَحَالِّ (٣) مَا هِيَ قَابِلَةٌ لَهُ مِنَ الْحَرِثِ وَالنَّسْلِ وَالْعِلْمِ. أَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ - إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بَعِيْرِهِ - فَكَيْفَ يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجَدَ وَيُمَكِّنُ أَنْ لَا يُوْجَدَ؟ وَإِذَا قِيلَ: هُوَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ يَقْبَلُ الْأَمْرَيْنِ. [قِيلَ] (٤): إِنْ أَرَدْتُمْ بِذَاتِهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ فَذَاكَ لَا يَقْبَلُ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنَّ الْوُجُودَ الْوَاجِبَ بَعِيْرَهُ لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُ يَقْبَلُ أَنْ يُعْدَمَ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا بَعِيْرَهُ دَائِمًا، فَتَقَبَّلَ الْعَدَمَ \_\_\_\_\_ (١) ا، ب: الْإِمْكَانَ. (٢) ا: الْأَرْضُ؛ ب: الرَّحْمُ. (٣) ن: الْحَالَةُ؛ م: الْحَالُ. (٤) م: قُلْنَا. وَمَكَانُ الْكَلِمَةِ بَيَاضٌ فِي (ن). ". (٢)

٥٣٧- "فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ كَانَ مَعْدُومًا، لَمْ يَكُنْ أَرْثِيًّا أَبَدِيًّا [قَدِيمًا] (١) وَاجِبًا بَعِيْرَهُ دَائِمًا، كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْعَالَمِ. فَإِنْ أُرِيدَ يَقْبُولُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ مُمْتَنِعٌ. وَإِنْ أُرِيدَ فِي الْحَالَيْنِ (٢): أَيْ يَقْبَلُ الْوُجُودَ تَارَةً وَالْعَدَمَ أُخْرَى (٣)، اِمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ أَرْثِيًّا أَبَدِيًّا لَتَعَاثُبِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ عَلَيْهِ. وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ ذَاتَهُ الَّتِي تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ شَيْءٌ غَيْرُ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ، فَذَاكَ لَيْسَ بِذَاتِهِ. وَإِنْ قِيلَ: يُرِيدُ بِهِ أَنْ مَا يَتَصَوَّرُهُ فِي النَّفْسِ يُمَكِّنُ أَنْ يَصِيرَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ وَمَعْدُومًا، كَمَا يَتَصَوَّرُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْأُمُورِ. قِيلَ: هَذَا أَيْضًا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِمْكَانَ مُسْتَلَزِمٌ لِلْعَدَمِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا هُوَ فِي شَيْءٍ يَتَصَوَّرُهُ الْفَاعِلُ فِي نَفْسِهِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَهُ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ وَيُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى مَعْدُومًا، وَهَذَا إِنَّمَا يُعْقَلُ فِيمَا يُعْدَمُ تَارَةً وَيُوْجَدُ أُخْرَى، وَأَمَّا مَا لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا وَاجِبًا (٤) بَعِيْرَهُ، فَهَذَا لَا يُعْقَلُ فِيهِ الْإِمْكَانُ أَصْلًا، وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: ذَاتُهُ تَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، كَانَ مُتَكَلِّمًا بِمَا لَا يُعْقَلُ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ تَقَطَّنَ لَهُ أَذْكِيَاءُ النُّظَّارِ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ عَلَى **ابْنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ، كَمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ هَذَا سَوَالًا وَارِدَةً عَلَى الْمُمَكِّنِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الرَّازِيُّ وَاتَّبَاعُهُ، وَلَمْ يُجِيبُوا عَنْهُ (٥) بِجَوَابٍ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٩/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٧٤/١



صَحِيحٌ. \_\_\_\_\_ (١) قَدِيمًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) ، ب: فِي حَالَيْنِ. (٣) ، ب: تَارَةً. (٤) ن ، م: أَوْ وَاجِبًا. (٥) ب: عَنْهَا. " (١)

٥٣٨- "وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا ابْنَ سِينَا فِي تَجْوِيزِهِ أَنَّ يَكُونَ الشَّيْءُ مُمَكِّنًا بِنَفْسِهِ وَاجِبًا بِغَيْرِهِ دَائِمًا أَرْلًا وَأَبَدًا. بَلْ هَذَا بَاطِلٌ كَمَا عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأُمَمِ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَعَلَيْهِ نَظَرُ الْمُسْلِمِينَ، [وَعَلَيْهِ أَيْمَةُ الْفَلَاسِفَةِ - أَرِسْطُو وَاتَّبَاعُهُ] (١) -: لَا يَكُونُ الْمُمَكِّنُ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا يَكُونُ مَعْدُومًا تَارَةً وَمَوْجُودًا أُخْرَى، فَإِلْمَكَانَ وَالْعَدَمُ مُتَلَازِمَانِ. وَإِذَا كَانَ مَا سِوَى الرَّبِّ تَعَالَى لَيْسَ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ كَانَ مُمَكِّنًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَلَا بُدَّ لِيَصِحَّ وَصْفُهُ بِالْإِمْكَانِ. وَهَذَا بُرْهَانٌ مُسْتَقِلٌّ فِي أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ مُحَدَّثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ [سُبْحَانَهُ] (٢) خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا، فَسُبْحَانَ مَنْ تَقَرَّدَ (٣) بِالْبَقَاءِ وَالْقِدَمِ، وَالزَّمَ مَا سِوَاهُ بِالْحُدُوثِ عَنِ الْعَدَمِ. يُوضِّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُقَالَ (٤) : وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ عَيْنُ مَا هَيْئَتِهِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ نَظَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْخَارِجِ [أَصْلًا] (٥) ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ (٦) لِلْمَوْجُودَاتِ مَا هِيَاتٌ غَيْرُ مَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْخَارِجِ، فَيُخَالِفُونَ مَنْ يَقُولُ: الْمَعْدُومُ شَيْءٌ، مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ وَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ الثَّابِتُ فِي الْخَارِجِ مُعَايِرٌ لِمَاهِيَّتِهِ وَلِحَقِيقَتِهِ الثَّابِتَةِ فِي الْخَارِجِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَخَوِوَهُمْ. \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) سُبْحَانَهُ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . (٣) ، ب: انْفَرَدَ. (٤) : لَوْ صَحَّ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ؛ ب: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يُقَالَ. (٥) أَصْلًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) ن: بِخَارِجٍ. " (٢)

٥٣٩- "وَمِنْهَا: أَنْ يُقَالَ: الْمَاهِيَّاتُ الْمُمَكِّنَةُ فِي نَفْسِهَا لَا هَيَاةَ لَهَا. وَمِنْهَا: أَنْ يُقَالَ: الْوَاحِدُ الْمَشْهُودُ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْأَثَارُ لَهُ قَوَابِلُ مَوْجُودَةٌ، وَالْبَارِي تَعَالَى هُوَ الْمُبْدِعُ لَوْجُودِ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَلَا يُعْلَمُ أَمْرٌ صَادِرٌ عَنْ مُمَكِّنٍ إِلَّا عَنْ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَانِعٌ يَمْنَعُ التَّأْثِيرَ (١) ، وَلَيْسَ فِي الْمَوْجُودَاتِ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ إِلَّا اللَّهُ [تَعَالَى] (٢) . [بَطْلَانُ مَا يَزْعُمُهُ الْفَلَسَفَةُ مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ] فَقَوْلُهُمْ: الْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ قَضِيَّةٌ كَلْبِيَّةٌ: إِنَّ أَدْرَجُوا فِيهَا [مَا] (٣) سِوَى اللَّهِ فَذَاكَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا بِهَا إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ فَهَذَا مَحَلُّ النَّزَاعِ وَمَوْضِعُ الدَّلِيلِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ هُوَ الدَّلِيلُ، وَذَلِكَ الْوَاحِدُ لَا يَعْلَمُونَ حَقِيقَتَهُ وَلَا كَيْفِيَّةَ الصُّدُورِ عَنْهُ؟. وَأَيْضًا: فَالْوَاحِدُ الَّذِي يُثْبِتُونَهُ، هُوَ وَجُودٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ عَنْ [بَعْضِهِمْ] - كَابْنِ سِينَا وَاتَّبَاعِهِ (٤) - أَوْ عَنِ الثُّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَهَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، بَلْ يُمْتَنَعُ تَحْقِيقُهُ فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ [أَمْرٌ] (٥) يُقَدَّرُ فِي الْأَذْهَانِ، كَمَا تُقَدَّرُ الْمُمْتَنَعَاتُ. وَهَذَا (٦) كَانَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ سِينَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا نَارَعَهُ فِيهِ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا لَيْسَ [هُوَ] قَوْلُ [أَيْمَةِ] الْفَلَاسِفَةِ (٧) ، وَإِنَّمَا ابْنُ \_\_\_\_\_ (١) ن (فَقَطُّ) : النَّاسَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) تَعَالَى: زِيَادَةٌ فِي

(١) منهاج السنة النبوية ٣٧٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٧٦/١

(١) ، (ب) . (٣) ما: ساقطة من (ن) فقط. (٤) ن، م: عند ابن سينا ومن تابعه. (٥) أمر: ساقطة من (ن) ، (م) . (٦) ا: كما تُقدَّر ولهذا؛ ب: كما تقدَّم ولهذا. (٧) ن (فقط) : ليس قول الفلاسفة. (١)

٥٤٠- "وَأَتْبَاعُهُ إِنَّمَا يُثْبِتُونَ الْأَوَّلَ - الَّذِي يُسَمُّونَهُ الْعِلَّةَ الْأُولَى - بِالْإِسْتِدْلَالِ بِحَرَكَةِ الْفَلَكَ (١) ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: هِيَ اخْتِيَارِيَّةٌ شَوْقِيَّةٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا مُحَرِّكٌ [مُنْفَصِلٌ] (٢) عَنْهَا، وَزَعَمُوا أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ بِالْإِرَادَةِ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ مُحَرِّكٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلَنْ هُوَ بَاطِلٌ. قَالُوا: وَالْمُحَرِّكُ لَهَا يُحَرِّكُهَا، كَمَا يُحَرِّكُ الْإِمَامُ الْمُفْتَدَى بِهِ لِلْمَأْمُومِ الْمُفْتَدِي، وَقَدْ يُشَبِّهُوْهَا بِحَرَكَةِ الْمَعْشُوقِ لِلْعَاشِقِ، فَإِنَّ الْمَحْبُوبَ الْمُرَادَ يَتَحَرَّكُ [إِلَيْهِ] (٣) الْمَحِبُّ الْمُرِيدُ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةٍ مِنْ (٤) الْمَحْبُوبِ. قَالُوا: وَذَلِكَ الْعِشْقُ هُوَ عِشْقُ التَّشَبُّهِ بِالْأَوَّلِ (٥) . [موافقة الفارابي وابن سينا لأرسطو في القول بالحركة الشوقية] وَهَكَذَا وَافَقَهُ مُتَأَخِّرُوهُمْ كَالْفَارَابِيِّ وَابْنِ سِينَا وَأَمَثَلِهِمَا، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ سَبَبَ الْحَوَادِثِ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ حَرَكَاتُ الْأَفْلَاكِ (٦) ، وَحَرَكَاتُ الْأَفْلَاكِ حَادِثَةٌ عَنْ تَصَوُّرَاتٍ حَادِثَةٍ وَإِرَادَاتٍ (٧) حَادِثَةٍ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَابِعَةً لَتَصَوُّرٍ كُلِّيٍّ [وَإِرَادَةٍ كُلِّيَّةٍ] (٨) ، كَالرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ \_\_\_\_\_ (١) ا، ب: بِالْإِسْتِدْلَالِ بِالْحَرَكَةِ حَرَكَةِ الْفَلَكَ. (٢) مُنْفَصِلٌ: ساقطة من (ن) ، (م) (٣) . (٤) إِلَيْهِ: ساقطة من (ن) ، (م) . (٥) مِنْ: ساقطة من (١) ، (ب) . (٥) هَذَا الَّذِي يَذْكُرُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ أَرِسْطُو مُصَدِّقُهُ فِي كِتَابِ " مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ " لِأَرِسْطُو. انظر: Aristotle metaphysica ، english book. (.) translation by ross ، ١٠٧٢ - ١٠٧٢a \ ford ٢b ، nd ed. O ١٩٢٨ وَانْظُرْ أَيْضًا: Iv - greek thinkers. (.) Gomperz ، ٢١١. ، london ، english tr. ١٩١٢. (٦) ن، م، ا: إِنَّ سَبَبَ الْحَوَادِثِ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا هِيَ حَرَكَاتُ الْأَفْلَاكِ، وَهُوَ خَطَأٌ وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ب) . (٧) ن، م: وَأُمُورٌ. (٨) عِبَارَةٌ " وَإِرَادَةٌ كُلِّيَّةٌ ": ساقطة من (ن) فقط. (٢)

٥٤١- "الْقَصْدُ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ مَكَّةَ مَثَلًا، فَهَذِهِ إِرَادَةٌ كُلِّيَّةٌ [تَتَّبِعُ تَصَوُّرًا كُلِّيًّا] (١) ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ تَصَوُّرَاتٌ لِمَا يَقْطَعُهُ مِنَ الْمَسَافَاتِ، وَإِرَادَاتٌ لِقَطْعِ تِلْكَ الْمَسَافَاتِ، فَكَهَذَا حَرَكَةُ (٢) الْفَلَكَ عِنْدَهُمْ. لَكِنْ مُرَادُهُ الْكُلِّيُّ هُوَ التَّشَبُّهُ (٣) بِالْأَوَّلِ، وَهَذَا قَالُوا: الْفَلَسَفَةُ هِيَ التَّشَبُّهُ بِالْأَوَّلِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ (٤) . فَإِذَا (٥) كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعِلَّةَ الْعَائِيَّةَ الْمُنْفَصِلَةَ عَنِ الْمَعْلُولِ لَا تَكُونُ هِيَ الْعِلَّةُ الْفَاعِلَةُ، وَإِذَا كَانَ الْفَلَكَ مُمْكِنًا مُتَحَرِّكًا بِإِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُبْدِعٍ [لَهُ] (٦) أَبْدَعَهُ كُلَّهُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ كَالْإِنْسَانِ، وَلَا بُدَّ لَهُذِهِ التَّصَوُّرَاتِ وَالْإِرَادَاتِ وَالْحَرَكَاتِ الْحَادِثَةِ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى وَاحِبٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ تَكُونُ صَادِرَةً عَنْهُ، سَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّهَا صَادِرَةٌ بَوْسَطٍ أَوْ بِغَيْرِ وَسَطٍ. وَهَؤُلَاءِ لَمْ يُثْبِتُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، بَلَنْ لَمْ يُثْبِتُوا إِلَّا عِلَّةً غَائِيَّةً لِلْحَرَكَةِ، \_\_\_\_\_ (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٢) ن: حَرَكَاتٌ. (٣) ب (فقط) : التَّشَبُّهُ. (٤) انْظُرِ الْفَارَابِيَّ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ قَبْلَ تَعْلُمِ الْفَلَسَفَةِ، ص ١٣، طَبْعَةُ الْمَكْتَبَةِ السَّلَفِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ،

(١) منهاج السنة النبوية ٤٠٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٤١١/١

١٣٢٨/١٩١٠؛ **ابن سينا**: النجاة ٢٩٣/٣، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٥٧/١٩٣٨. وهذه الفكرة التي تجعل غاية الفلسفة والفيلسوف هي التشبه بالله، مصدرها الأول أفلاطون، وقد ذكر ما يشبهها في محاوره "تيتياتوس". وانظر في ذلك. Rosenthal (. .) political thought in medieval islam: pp. ١٢٢ - ٣. ٢٧٢، cambridge، ١٩٥٨. وقارن الدكتور عبد الرحمن بدوي: أفلاطون، ص ٢١٢، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥٤. (٥) ا، ب: وإن. (٦) له: ساقطة من (ن)، (م). (١)

٥٤٢- "فكان حقيقة قولهم أن جميع الحوادث من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل يحدثها أصلاً، بل ولا لما يستلزم هذه الحوادث (١) [والعناصر] (٢)، وكل من أجزاء العالم مستلزم للحوادث (٣). ومن المعلوم في بداية (٤) القول أن الممكن المقتصر إلى غيره ممتنع (٥) وجوده بدون واجب الوجود، وأن الحوادث تمتنع وجودها بدون محدث. ومتأخروهم - **كابن سينا** وأمثاله - يسلمون (٦) أن العالم كله ممكن [بنفسه] (٧) ليس بواجب بنفسه، ومن نازع في ذلك من غلاتهم فقولهم معلوم الفساد بوجوه كثيرة، فإن الفقر والحاجة لازمان (٨) لكل جزء من أجزاء العالم، لا يقوم منه شيء (٩) إلا بشيء منفصل عنه. وواجب الوجود مستغن عنه (١٠) بنفسه، لا يقتصر إلى غيره بوجه من الوجوه، وليس في العالم شيء يكون [هو] (١١) وحده محدثاً لشيء من الحوادث، وكل من الأفلاك له حركة تخصه، ليست حركته عن حركة (١) ن، م: بل ولا ثم بياض بمقدار كلمتين، لعل الصواب: بل ولا (وجود عندهم) لما يستلزم. . إلخ. (٢) والعناصر: ساقطة من (ن)، (م). (٣) ن، م: للحركات. (٤) ن، ا: بداية؛ ب: بداهة. (٥) ا: لا يمتنع، وهو خطأ؛ ب: يمتنع. (٦) ن، م: وهم يسلمون. (٧) بنفسه ساقطة من (ن)، (م). (٨) ن، م، ا: لازم. والمثبت من (ب). (٩) ا، ب: شيء منه. (١٠) عنه: ساقطة من (ا)، (ب). والمقصود عن العالم. (١١) هو: زيادة في (ا)، (ب). (٢)

٥٤٣- "[رد الأشاعرة ومن وافقهم على المعتزلة والشيعة] قال هؤلاء للمعتزلة والشيعة (١): ولما كان هذا الدليل عمدةكم، استطال عليكم الفلاسفة الدهرية، **كابن سينا** وأمثاله، وهذا الدليل منافع في الحقيقة لحدوث العالم لا مستلزم له، فإنه إذا كان هذا الحادث لا بد له من سبب حادث، وكان هذا الدليل مستلزماً لحدوث الحادث بلا سبب، لزم أن لا يكون الله أحدث شيئاً. فإذا جوزنا ترجيح أحد طريقتي الممكن بلا مرجح، انسدد طريق إثبات الصانع الذي سلكتموه. وقالوا أيضاً للمعتزلة والشيعة (٢): أنتم مع هذا عللتم (٣) أفعال الله تعالى بعلة حادثية. فيقال لكم: هل توجبون للحوادث سبباً حادثاً أم لا؟ فإن قلتم: نعم، لزم تسلسل الحوادث، وبطل ما ذكرتموه. وإن لم توجبوا ذلك، قيل لكم: وكذلك ليس لها غاية حادثية بعدها، فإن المعقول أن الفاعل المحدث لا بد لفعله من سبب ولا بد له من غاية. فإذا قلتم: لا سبب لإحداثه. قيل لكم: ولا غاية مطلوبة له بالفعل. فإن قلتم: لا يعقل فاعل لا يريد حكمة إلا وهو عايت (٤). قيل لكم: ولا نعقل فاعلاً يحدث شيئاً بغير سبب

(١) منهاج السنة النبوية ٤١٢/١

(٢) منهاج السنة النبوية ٤١٣/١

حَادِثٍ أَصْلًا، بَلْ هَذَا أَشَدُّ امْتِنَاعًا فِي الْعَقْلِ مِنْ ذَلِكَ، فَلِمَاذَا أَثَبْتُمْ الْعَايَةَ وَنَفَيْتُمْ السَّبَبَ الْحَادِثَ؟  
 (١) ن: فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِلَةَ وَالشَّيْعَةَ؛ أ، ب: قَالَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِلَةُ وَالشَّيْعَةُ. وَالصَّوَابُ مَا أَثَبْتَنَاهُ،  
 وَالْمَعْنَى: قَالَ هَؤُلَاءِ الْأَشَاعِرَةُ - وَمَنْ وَافَقَهُمْ - لِلْمُعْتَرِلَةِ. إ.خ. (٢) وَقَالُوا أَيْضًا لِلْمُعْتَرِلَةِ وَالشَّيْعَةَ: كَذَا فِي النُّسخِ  
 الثَّلَاثِ، وَهُوَ يَتَّفِقُ مَعَ قِرَاءَتِنَا لِلْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ. (٣) ن: عَلِمْتُمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٤) أ، ن: إِلَّا وَهُوَ غَائِبٌ. وَالْمُثَبِّتُ  
 مِنْ (ب). ". (١)

٥٤٤- "وَإِذَا كَانَتْ صِفَةُ النَّبِيِّ الْمُحَدَّثِ [ (١) مُوَافِقَةً (٢) لَهُ فِي الْحُدُوثِ، لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا مِثْلَهُ،  
 فَكَذَلِكَ صِفَةُ الرَّبِّ اللَّازِمَةُ لَهُ إِذَا كَانَتْ قَدِيمَةً بِقَدَمِهِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ إِلَهًا مِثْلَهُ. فَهَؤُلَاءِ مَذْهَبُهُمْ (٣) نَفْيُ صِفَاتِ  
 الْكَمَالِ (٤) اللَّازِمَةِ لِدَاتِهِ، وَشَبَّهْتُهُمُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا (٥) ، أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَكَانَ الْقَدِيمُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ،  
 كَمَا يَقُولُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ. وَأَخَذَ ذَلِكَ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ عَنِ الْمُعْتَرِلَةِ، فَقَالُوا (٦) : لَوْ كَانَ لَهُ  
 صِفَةٌ وَاجِبَةٌ (٧) لَكَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَهَذَا تَلْبِيسٌ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ إِلَهًا قَدِيمًا، أَوْ إِلَهًا  
 الْوَاجِبُ، أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، فَالْتَّالِزُ (٨) بَاطِلٌ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَةُ إِلَهًا، وَلَا صِفَةُ الْإِنْسَانِ إِنْسَانًا،  
 وَلَا صِفَةُ النَّبِيِّ نَبِيًّا، [وَلَا صِفَةُ الْحَيَوَانِ حَيَوَانًا] (٩). وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الصِّفَةَ تُوصَفُ بِالْقَدَمِ \* كَمَا يُوصَفُ  
 الْمَوْصُوفُ بِالْقَدَمِ، فَهُوَ كَقَوْلِ (١٠) الْقَائِلِ: تُوصَفُ صِفَةُ الْمُحَدَّثِ بِالْحُدُوثِ \* (١١) ، كَمَا يُوصَفُ  
 الْمَوْصُوفُ بِالْحُدُوثِ. (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، وَسَبَقَ أَنْ أَشْرْتُ إِلَى بَدَايَةِ  
 السَّقْطِ (ص [٠ - ٩] ٢٤). (٢) ن، م: مُشَارِكَةً. (٣) ن، م: قَصْدُهُمْ. (٤) أ، ب: نَفْيُ صِفَاتِهِ. (٥) ن، م:  
 وَشَبَّهْتُهُمُ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا. (٦) ن، م: وَأَخَذَ **ابْنُ سِينَا** ذَلِكَ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ فَقَالَ: . . . وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٧) ن:  
 وَاحِدَةً، وَهُوَ خَطَأً. (٨) ن، م: فَالْتَّالِزُ. (٩) : مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م). (١٠) ن: يَقُولُ. (١١)  
 : مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). ". (٢)

٥٤٥- "الْبَارِئُ تَعَالَى خَالِقٌ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ، فَلَهُ تَعَلُّقٌ (١) بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَذَاتُهُ مُلَازِمَةٌ لِصِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ مُلَازِمَةٌ  
 لِدَاتِهِ، وَكُلٌّ مِنْ صِفَاتِهِ اللَّازِمَةُ مُلَازِمَةٌ لِصِفَتِهِ الْأُخْرَى. وَبَيَّنَّا أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُمَكِّنَاتُ،  
 وَالْقَدِيمُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُحَدَّثَاتُ، الَّذِي هُوَ الْخَالِقُ الْمَوْجُودُ بِنَفْسِهِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَيَمْتَنِعُ عَدَمُهُ، فَإِنَّ  
 تَسْمِيَةَ الرَّبِّ وَاجِبًا بِذَاتِهِ وَجَعَلَ مَا سِوَاهُ مُمَكِّنًا، لَيْسَ هُوَ قَوْلُ أَرِسْطُو وَقَدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ، وَلَكِنْ كَانُوا يُسَمُّونَهُ  
 مَبْدَأًا وَعِلَّةً، وَيُثَبِّتُونَهُ مِنْ جِهَةِ الْحَرَكَةِ الْفَلَكِيَّةِ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْفَلَكَ يَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِهِ. فَركَّبَ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ  
 مَذْهَبًا مِنْ قَوْلِ أُولَئِكَ وَقَوْلِ الْمُعْتَرِلَةِ، فَلَمَّا قَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: الْمَوْجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَحَادِثٍ، وَإِنَّ الْقَدِيمَ لَا  
 صِفَةَ لَهُ، قَالَ هَؤُلَاءِ: إِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَالْوَاجِبُ لَا صِفَةَ لَهُ، وَلَمَّا قَالَ أُولَئِكَ: يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْقَدِيمِ،  
 قَالَ هَؤُلَاءِ: يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْوَاجِبِ [ (٢) . [التعليق على قوله أن كل ما سواه محدث] وَأَمَّا قَوْلُهُ: " إِنَّ [كُلَّ] (٣)

(١) منهاج السنة النبوية ٤٤٥/١

(٢) منهاج السنة النبوية ١٣٠/٢

مَا سِوَاهُ مُخَدَّثٌ " (٤) فَهَذَا حَقٌّ، وَالضَّمِيرُ فِي " مَا سِوَاهُ " عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ إِذَا ذُكِرَ بِاسْمِ مُظْهِرٍ\_\_\_\_\_ (١) أ: فَلَهُ تَعَالَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ (ص [٠ - ٩] ٣١ - ١٣٢) : سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) وَسَقَطَتِ الْعِبَارَاتُ التَّالِيَةُ (وَأَمَّا قَوْلُهُ . فَهَذَا حَقٌّ) مِنْ (م) أَيْضًا. (٣) كُلٌّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن). (٤) وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ٩٧ وَفِي: " مِنْهَاجُ الْكَرَامَةِ " ٨٢/١ (م) . وَفِيهِمَا: وَأَنَّ. " . (١)

٥٤٦- "وَتُذَرِكُ السَّخْلَةَ (١) صِدَاقَةُ أُمِّهَا، وَيَقُولُونَ: الْحُكْمُ الْفِطْرِيُّ الْمَوْجُودُ فِي قُلُوبِ بَنِي آدَمَ، بِامْتِنَاعِ وَجُودٍ مِثْلِ هَذَا هُوَ حُكْمُ الْوَهْمِ لَا حُكْمُ الْعَقْلِ (٢) ، فَإِنَّ حُكْمَ الْوَهْمِ إِنَّمَا يُقْبَلُ فِي الْمَحْسُوسَاتِ لَا فِيمَا لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ (٣) . فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا فَقُولُكُمْ: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ هُوَ أَيْضًا مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ فِيمَا لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ عِنْدَكُمْ، وَكَذَلِكَ حُكْمُهُ بِأَنْ كُلُّ مَا يُرَى (٤) فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِجَهَةِ مَنْ الرَّاْيِي هُوَ حُكْمُ الْوَهْمِ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَدْعُونَ امْتِنَاعَهُ عَلَى الرَّبِّ [هُوَ] (٥) مِثْلَ دَعْوَى امْتِنَاعِ كَوْنِهِ لَا مُبَايِنًا وَلَا مُحَايِنًا (٦) ، فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْفِطْرَةِ هَذَا الْامْتِنَاعَ مَقْبُولًا فِي \_\_\_\_\_ (١) فِي اللِّسَانِ: السَّخْلَةُ وَلَدُ الشَّاةِ مِنَ الْمَعَزِ وَالضَّانِّ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى. . أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ لَوْلَدِ الْغَنَمِ سَاعَةً تَضَعُهُ أُمُّهُ مِنَ الضَّانِّ وَالْمَعَزِ جَمِيعًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، سَخْلَةٌ. (٢) ن: الْفِعْلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٣) يُعْرِفُ **ابْنُ سِينَا** فِي كِتَابِهِ النِّجَاحِ (ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٦٣، نَشْرُ مُحْيِي الدِّينِ الْكُرْدِيِّ، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَةُ ١٣٥٧/١٩٣٨) الْقُوَّةُ الْوَهْمِيَّةُ يَقُولُهُ: " ثُمَّ الْقُوَّةُ الْوَهْمِيَّةُ وَهِيَ قُوَّةٌ مُرْتَبِتَةٌ فِي نَهَايَةِ التَّجْوِيفِ الْأَوْسَطِ مِنَ الدِّمَاغِ تُذَرِكُ الْمَعَايِنِ الْغَيْرَ مَحْسُوسَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ الْجُزْئِيَّةِ كَالْقُوَّةِ الْحَاكِمَةِ بِأَنَّ الدَّثْبَ مَهْرُوبٌ مِنْهُ وَأَنَّ الْوَلَدَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ " . وَانْظُرْ كِتَابَ الشِّفَاءِ، الْقِسْمَ الْخَاصَّ بِالنَّفْسِ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٦٠ - ١٦١، ١٧٧ - ١٧٩، نَشْرُ يَانٍ بَاكُوش، طَبْعُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ التَّشْكُوسْلُوفَاكِيِّ، بَرَاغ، ١٩٥٦ مَبْحَثٌ عَنِ الْقُوَّةِ النَّفْسَانِيَّةِ، ضِمْنَ مَجْمُوعَةٍ بِعُنْوَانٍ: أَحْوَالُ النَّفْسِ، نَشَرَهَا الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ فُؤَادُ الْأَهْوَالِي، ص [٠ - ٩] ٦٦ - ١٦٧، الْقَاهِرَةُ، ١٩٥٢. (٤) ن: كُلٌّ مَنْ لَا يُرَى ؛ م: كُلٌّ مَا لَا يُرَى، وَكَلاهُمَا خَطَأً. (٥) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٦) ن، م: مُجَانِبًا. " . (٢)

٥٤٧- "وَهَذَا الْمَقَامُ بُرْهَانٌ بَيْنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ. وَبَيَانُهُ أَنَّ النَّاسَ مُتَنَازِعُونَ فِي إثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتَ لِلَّهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالشَّيْعَةِ يُؤَفِّقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ - كَالْمُعْتَزِلَةِ (١) وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ **كَابْنِ سِينَا** وَخَوِوهُ - فَإِنَّهُمْ يَنْفَعُونَ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَقُولُونَ: (٢) : إِنَّ إِثْبَاتَهَا بِتَحْسِيمٍ وَتَشْبِيهِ وَتَرْكِيبٍ (٣) [عَمْدَةُ الْفَلَسَفَةِ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ هِيَ حِجَةُ التَّرْكِيبِ] وَعُمْدَةُ **ابْنِ سِينَا** [وَأَمَثَالِهِ] (٤) عَلَى نَفْيِهَا هِيَ (٥) حُجَّةُ التَّرْكِيبِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ صِفَةٌ لَكَانَ مُرَكَّبًا، وَالْمُرَكَّبُ مُفْتَقِرٌ إِلَى جُزْئِيَّةٍ، وَجُزْأُوهُ (٦) غَيْرُهُ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى إِبْطَالِ هَذِهِ الْحُجَّةِ مِنْ

(١) منهاج السنة النبوية ١٣٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٤٨/٢



وُجُوهُ كَثِيرَةٌ بِسَبَبِ أَنَّ لَفْظَ " التَّرَكِيبِ " وَ " الْجُزْءِ " وَ " الْإِفْتِقَارِ " وَ " الْعَبْرِ " أَلْفَاظٌ مُجْمَلَةٌ. فَيُرَادُ بِالْمُرَكَّبِ مَا رَكَّبَهُ غَيْرُهُ، وَمَا كَانَ مُتَّفِقًا فَاجْتَمَعَ، وَمَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّ عَنْ هَذَا بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا الذَّاتُ الْمَوْصُوفَةُ بِصِفَاتٍ لَازِمَةٍ لَهَا، فَإِذَا سَمِيَ الْمُسَمَّى هَذَا تَرْكِيبًا، كَانَ هَذَا اصْطِلَاحًا لَهُ لَيْسَ هُوَ الْمَفْهُومَ مِنْ لَفْظِ الْمُرَكَّبِ. وَالْبَحْثُ إِذَا كَانَ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى اللَّفْظِ. (١) ن، م: مِنْ الْمُعْتَزَلَةِ. (٢) ن، م: فَهُمْ يَنْفَوْنَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ وَيَقُولُونَ. (٣) ن: تَشْبِيهُ وَتَجْسِيمٌ وَتَرْكِيبٌ ؛ م: سُنَّةٌ وَتَرْكِيبٌ. (٤) " وَأَمثَالِهِ " سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٥) ن، م: هُوَ. (٦) ن: وَجُزْؤُهُ. " . (١)

٥٤٨- "وُجِدَ بِالْآخِرِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَا مُتَشَارِكَيْنِ مُتَعَاوَيْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ فِعْلٌ كِلَّ وَاحِدٍ (١) مِنْهُمَا مُسْتَعْنِيًا عَنْ فِعْلِ الْآخَرِ وَجَبَ أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، فَتَمَيَّزَ مَفْعُولُ هَذَا [عَنْ مَفْعُولِ هَذَا] (٢) ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِزْتِیَاطِ بِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْعَالَمُ كُلُّهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَعْضِهِ بِبَعْضٍ، هَذَا مَخْلُوقٌ مِنْ هَذَا وَهَذَا [مَخْلُوقٌ] مِنْ هَذَا (٣) ، وَهَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا، وَهَذَا مُحْتَاجٌ إِلَى هَذَا مِنْ جِهَةٍ كَذَا، لَا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الْعَالَمِ إِلَّا بِشَيْءٍ [آخَرٍ مِنْهُ] (٤) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ كُلُّهُ فَقِيرٌ إِلَى غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَاجَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ لِاثْنَيْنِ، بَلْ كُلُّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى وَاحِدٍ. فَالْفَلَكُ الْأَطْلَسُ الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْأَفْلَاقِ فِي جَوْفِهِ سَائِرُ الْأَفْلَاقِ، وَالْعُنَاصِرُ وَالْمَوْلِدَاتُ وَالْأَفْلَاقُ مُتَحَرِّكَاتٌ بِحَرَكَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ [مُخَالَفَةٍ] (٥) لِحَرَكَةِ النَّاسِعِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ هِيَ سَبَبُ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِحَرَكَتِهِ إِلَى (٦) جِهَةٍ أُخْرَى أَكْثَرَ مِمَّا (٧) يُقَالُ: إِنَّ الْحَرَكَةَ الشَّرْقِيَّةَ هُوَ سَبَبُهَا، وَأَمَّا الْحَرَكَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فَهِيَ مُضَادَّةٌ لِحَرَكَتِهِ، فَلَا يَكُونُ هُوَ سَبَبُهَا، [وَهَذَا] (٨) مِمَّا يُسَلِّمُهُ هَؤُلَاءِ (٩) (١) وَاحِدٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٣) أ، ب: هَذَا مَخْلُوقٌ مِنْ هَذَا، وَهَذَا مِنْ هَذَا، وَهَذَا مِنْ هَذَا. (٤) ب: لَا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ إِلَّا بِشَيْءٍ. (٥) مُخَالَفَةٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٦) أ، ب: عَلَى. (٧) أ، ب: مَا. (٨) وَهَذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. (٩) كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ فَلَكَ الْأَطْلَسِ وَسَائِرِ الْأَفْلَاقِ الَّتِي فِي جَوْفِهِ وَحَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ مُتَّصِلٌ بِنَظَرِيَّةِ الْفَلَاسِفَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِنَظَرِيَّةِ الْفَيْضِ أَوْ الصُّدُورِ أَوْ الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ. انْظُرْ كَلَامَ الْفَلَاسِفَةِ عَنْهَا فِي: رَسَائِلِ الْكِنْدِيِّ الْفَلَسَفِيَّةِ ٢٣٨/١ - ٢٦١ ؛ الْفَارَابِيِّ: آرَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْفَاضِلَةِ، ص ٢٤ - ٢٥ (ط. مَكْتَبَةُ الْحُسَيْنِ، ١٣٦٨/١٩٤٨) ؛ ابْنِ

**سِينَا:** النَّجَاحُ، ٤٤٨/٣ - ٤٥٥ ؛ الشِّقَاءُ، قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ ٣٩٣/٢ - ٤٠٩. " . (٢)

٥٤٩- "يَجْمَعُهُ نَوْعَانِ: [أَحَدُهُمَا] (١) نَفْيُ النَّقْصِ عَنْهُ، وَالثَّانِي: نَفْيُ مُمَثَّلَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَإِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ مَعَ نَفْيِ مُمَثَّلَةِ غَيْرِهِ لَهُ يَجْمَعُ ذَلِكَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ السُّورَةُ. وَأَمَّا الْمُخَالَفُونَ لَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئَةِ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَخَوَّهِمْ، فَطَرِيقَتُهُمْ (٢) : نَفْيُ مُفْصَّلٍ وَإِثْبَاتُ مُجْمَلٍ، يَنْفَوْنَ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَيُثْبِتُونَ مَا لَا يُوجَدُ إِلَّا فِي الْخَيَالِ، فَيَقُولُونَ:

(١) منهاج السنة النبوية ١٦٤/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٧٧/٢



[لَيْسَ بِكَذَا وَلَا كَذَا. فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ] (٣) : لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ، بَلْ إِنَّمَا سَلْبِيَّةٌ، وَإِنَّمَا إِضَافِيَّةٌ، وَإِنَّمَا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ، **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالُهُ، وَيَقُولُ: هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ سَلْبِ الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ عَنْهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ. وَقَدْ قَرَّرُوا فِي مَنْطِقِهِمْ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ: أَنَّ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا وَجُودُهُ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْخَارِجِ حَيَوَانٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا إِنْسَانٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، وَلَا جِسْمٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، فَيَبْقَى وَاجِبُ الْوُجُودِ مُتَمَنِّعٌ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ، وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ تَعْطِيلٌ وَجَهْلٌ وَكُفْرٌ فَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ. وَمَنْ قَالَ: مُطْلَقٌ بِشَرْطِ سَلْبِ الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ، فَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْمُطْلَقِ بِشَرْطِ (٤) الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّ هَذَا قَيْدُهُ (٥) بِسَلْبِ الْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ (٦) دُونَ \_\_\_\_\_ (١) أَحَدُهُمَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م)، (٢) ن، م: فَطَرِيْقُهُمْ. (٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م)، (٤) ن: فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْمُطْلَقِ بَعْدَ شَرْطِ (٥) ن، م: قَيْدِ (٦) أ، ب: الْمَوْجُودَةِ. (١).

٥٥٠ - "كُلِّيًّا" (١)، فَهُوَ مُخْطِئٌ خَطَأً ظَاهِرًا: سَوَاءٌ ادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْكُلِّيَّاتِ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْأَعْيَانِ أَرَلِيَّةٌ - كَمَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ أَفَلَاطُونِ (٢) وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ "الْمَثَلِ الْأَفَلَاطُونِيَّةِ" أَوْ ادَّعَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُقَارِنَةً لِلْمُعَيَّنَاتِ، أَوْ ادَّعَى (٣) أَنَّ الْمُطْلَقَ جُزْءٌ مِنَ الْمُعَيَّنِ - كَمَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ أَرِسْطُو وَشَيْعَتِهِ، **كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالُهُ - وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّوَعُّ مَرْكَبٌ مِنَ الْجَنَسِ وَالْفَصْلِ، [وَإِنَّ] الْإِنْسَانَ (٤) مَرْكَبٌ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ، وَالْفَرَسُ مَرْكَبٌ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالصَّاهِلِ، فَإِنَّ هَذَا إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مُتَّصِفٌ بِهَذَا وَهَذَا فَهَذَا حَقٌّ، وَلَكِنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ سَبَبٌ وَجُودِ (٥) الْمَوْصُوفِ وَلَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ لَا فِي الْحِسِّ وَلَا فِي الْعَقْلِ، وَلَا يَكُونُ الْجَوْهَرُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ مَرْكَبًا مِنْ عَرَضَيْنِ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَوْجُودَ فِي الْخَارِجِ فِيهِ جَوْهَرَانِ قَائِمَانِ بِنَفْسِهِمَا: أَحَدُهُمَا الْحَيَوَانُ، وَالْآخَرُ النَّاطِقُ، فَهَذَا مُكَابَرَةٌ لِلْعَقْلِ وَالْحِسِّ. وَإِنْ أُريدَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ تَرْكِيبُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلِيِّ الْمُتَصَوَّرِ (٦) فِي الْأَذْهَانِ لَا الْمَوْجُودَ فِي الْأَعْيَانِ فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ هُوَ بِحَسَبِ مَا يُرَكِّبُهُ الذِّهْنُ، فَإِنْ رَكَّبَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّاطِقِ تَرْكَبٌ مِنْهُمَا، وَإِنْ رَكَّبَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالصَّاهِلِ تَرْكَبٌ مِنْهُمَا، فَدَعَاؤُ الْمُدَّعِي: أَنْ إِحْدَى \_\_\_\_\_ (١) كُلِّيًّا: سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْبَاءُهَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ. (٢) ن، م، أ: أَفَلَاطُونِ. (٣) ن: وَادَّعَى. (٤) ن، م: وَالْإِنْسَانَ. (٥) وَجُودٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٦) ن: الْمَصَوَّرُ؛ م: الْمَقْصُورُ. (٢).

٥٥١ - "الصِّفَتَيْنِ" (١) ذَاتِيَّةٌ مُقَوِّمَةٌ لِلْمَوْصُوفِ لَا يَتَحَقَّقُ بِدَوْنِهَا لَا فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الذِّهْنِ، وَالْآخَرَى عَرَضِيَّةٌ يَتَقَوَّمُ الْمَوْصُوفُ بِدَوْنِهَا مَعَ كَوْنِهَا مُسَاوِيَةً لِتِلْكَ فِي الزُّرُومِ - تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَمَائِلِينَ. وَالْفُرُوقُ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ - اللَّازِمِ لِلْمَاهِيَةِ - هِيَ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ فُرُوقٌ مُنْتَقِضَةٌ وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِانْتِقَاضِهَا، كَمَا يَعْتَرِفُ بِذَلِكَ **ابْنُ سِينَا** وَمُتَّبِعُوهُ شَارِحُو "الْإِشَارَاتِ"، وَكَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ "الْمُعْتَبَرِ" (٢) وَغَيْرُهُمْ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣). وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِمْ وَقَوْلِ (٤) مَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ (٤) (٤) الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ

(١) منهاج السنة النبوية ١٨٧/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٠/٢

الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هذا الموضع، والمقصود هنا كلام جليلي على ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه] (٥) عليهم أجمعين، وهذا كله مبسوط في مواضعه. \_\_\_\_\_ (١) ن: أخذ الصنفين، وهو تحريف. (٢) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه ١/ ١٧٨. (٣) قال ابن عبد الهادي في "العقود الدرية" ص [٠ - ٩] ٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: "وله كتاب في الرد على المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق نحو مجلد". وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب "الصفدية" (ورقة ١٩٣ ب) أنه له كتابين في الرد على المنطق: أحدهما كبير والآخر صغير، وأن له كتابا في نقض منطق الإشارات لابن سينا كما أنه نقد المنطق في رده على محصل الرازي. وقد لحص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه "الرد على المنطقيين" ص [٠ - ٩] ٢ - ٦٤ وقال في آخر كلامه هناك أنه بسط الكلام في بيان هذه الفروق في موضع آخر تكلم فيه على إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هذا الرد في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا. (٤) : (٤ - ٤) ساقط من (أ) ، (ب) (٥) وسلامه: زيادة في (أ) ، (ب) ". (١)

٥٥٢- "وأيضا، فلو كان احتجاجه (١) بالحركة والانتقال لم ينتظر [إلى] (٢) أن يغيب، بل كان نفس (٣) الحركة التي يشاهدها من حين تطلع إلى أن (٤) تغيب هي (٥) الأقول. وأيضا، فحركتها (٦) بعد المغيب والاحتجاب غير مشهودة ولا معلومة. وأيضا، فلو كان قوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ أي (٧) : هذا رب العالمين، لكانت قصة إبراهيم [عليه السلام] (٨) حجة عليهم ؛ لأنه (٩) حينئذ لم تكن الحركة عنده (١٠) مانعة من كونه رب العالمين، وإنما المانع هو الأقول (١١). ولما (١٢) حرف هؤلاء لفظ "الأقول" سلك ابن سينا [هذا المسلك] (١٣) \_\_\_\_\_ (١) احتجاجه: كذا في (أ) ، (ن) ، (م) ؛ وفي (ب) : احتجابه. والمعنى: لو كان احتجاج إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - على عدم ربوبية الكواكب أو الشمس أو القمر بحركة كل منها وانتقاله لم يحتاج إلى الانتظار حتى يغيب بل كانت الحركة المشاهدة للعيان كافية للدلالة على عدم الربوبية. (٢) إلى: ساقطة من (ن) ، (م). (٣) ن، م: لم ينتظر أن يغيب بل نفس الحركة. إلخ. (٤) ن: إلى حين. (٥) ب: هو. (٦) ن، م: فحركتهما. (٧) أي: ساقطة من (أ) ، (ب). (٨) عليه السلام: زيادة في (أ) ، (ب). (٩) ن، م: لأنهم. (١٠) ن، م: عندهم. (١١) انظر تفسير آيات سورة الأنعام ٧٤ - ٧٩ في تفسير ابن كثير. (١٢) ن (فقط) : ولا، وهو تحريف. (١٣) هذا المسلك: ساقط من (ن) فقط. ". (٢)

٥٥٣- "في إشاراته" (١) فجعل الأقول هو الممكن، وجعل كل ممكن أفلا، وأن الأقول هوي في خطية الممكن (٢) وهذا يستلزم أن يكون ما سوى الله أفلا (٣). ومعلوم أن هذا من أعظم الافتراء على اللغة والقرآن ومن أعظم القرمطة ولو كان كل ممكن أفلا لم يصح قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا

(١) منهاج السنة النبوية ١٩١/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٦/٢

رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٦﴾ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ يَمْتَضِي حَدُوثَ الْأُفُولِ لَهُ، وَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُفْتَرِينَ عَلَى اللُّغَةِ وَالْقُرْآنِ: " الْأُفُولُ " لَازِمٌ لَهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ آفِلًا (٤) ، وَلَوْ كَانَ مُرَادُ إِبْرَاهِيمَ بِالْأُفُولِ الْإِمْكَانَ، وَالْإِمْكَانُ حَاصِلٌ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوْكَبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يَنْتَظَرَ أَفُولَهَا. وَأَيْضًا، فَجَعَلَ الْقَدِيمُ الْأَزَلِّيَّ الْوَاجِبَ [بَعِيْرَهُ] (٥) أَزَلًا وَأَبَدًا مُمَكِّنًا قَوْلَ انْفَرَدَ بِهِ **ابْنُ سِينَا** وَمَنْ تَابَعَهُ (٦) ، وَهُوَ قَوْلُ (٧) مُخَالَفَ لِحُجُومِ الْعُقَلَاءِ مِنْ سَلَفِهِمْ وَخَلَفِهِمْ (٨) . \_\_\_\_\_ (١) ب (فَقَطُّ) : إِشَارَتُهُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) ن: فِي حَظِيرَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَهُوَ خَطَأٌ ؛ م: هُوَ فِي حَظِيرَةِ الشَّمْسِ. (٣) قَالَ **ابْنُ سِينَا**: (الإِشَارَاتُ التَّنْبِيْهَاتُ، ص ٥٣١ - ٥٣٢ ط. الْمَعَارِفِ) " قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْمَحْسُوسَ مُوجُودٌ لِدَاتِهِ، وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ، لَكِنَّكَ إِذَا تَذَكَّرْتَ مَا قِيلَ لَكَ فِي شَرْطٍ وَاجِبِ الوجودِ لَمْ تَجِدْ هَذَا الْمَحْسُوسَ وَاجِبًا، وَتَلَوْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ) فَإِنَّ الْهُوَى فِي حَظِيرَةِ الْإِمْكَانِ أَفُولٌ مَا ". (٤) آفِلًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٥) بَعِيْرَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) أ، ب: اتَّبَعَهُ. (٧) قَوْلٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٨) أ، ب: وَغَيْرِهِمْ. " (١)

٥٥٤- "وَعَلَى هَذَا فَالزِّيَادَةُ فِي الْجِسْمِ الَّذِي هُوَ الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَهُوَ الْقَدْرُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالزِّيَادَةُ فِي نَفْسِ الْمُقَدَّرِ الْمَوْصُوفِ. وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا الثَّوْبُ لَهُ جِسْمٌ، أَيْ: غَلِظَ وَثَخَنَ، وَلَا يُسَمَّى الْهُوَاءُ جِسْمًا، وَلَا النَّفْسُ الْخَارِجُ مِنْ فَمِ (١) الْإِنْسَانِ وَنَحْوُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ (٢) جِسْمًا. وَأَمَّا أَهْلُ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ فَالْجِسْمُ عِنْدَهُمْ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ " الْجَوْهَرِ " فِي اللُّغَةِ أَحْصَى مِنْ مَعْنَاهُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِالْجَوْهَرِ مَا قَامَ بِنَفْسِهِ أَوْ الْمُتَحَيَّرِ أَوْ مَا إِذَا وُجِدَ كَانَ وَجُودُهُ لَا فِي مَوْضِعٍ (٣) ، أَيْ: لَا فِي مَحَلٍّ يَسْتَغْنِي عَنْهُ ؛ وَالْجَوْهَرُ فِي اللُّغَةِ الْجَوْهَرُ الْمَعْرُوفُ. ثُمَّ قَدْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْجِسْمِ بِأَنَّهُ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ مَا يَقْبَلُ (٤) الْإِشَارَةَ الْحِسِّيَّةَ بِأَنَّهُ هُنَا أَوْ هُنَاكَ، وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِمَا قَبْلَ الْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ: الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ، أَوْ بِمَا كَانَ فِيهِ الْأَبْعَادُ الثَّلَاثَةُ: الطُّوْلُ وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ (٥). وَلَفْظُ الْبُعْدِ: الطُّوْلُ (٦) وَالْعَرْضُ وَالْعُمُقُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ أَعْمٌ مِنْ \_\_\_\_\_ (١) ن (فَقَطُّ) : نَفْسُ. (٢) عِنْدَهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٣) ن، م: مَوْضُوعٌ. (٤) ن: أَوْ لَا يَقْبَلُ، وَهُوَ خَطَأٌ. (٥) يَقُولُ **ابْنُ سِينَا**: (الشِّفَاءُ، قِسْمُ الْإِهْلِيَّاتِ ٦١/١، ط. وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِشَادَةِ) : " وَأَمَّا تَحْقِيقُهُ وَتَعْرِيفُهُ فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَن يُقَالَ: إِنَّ الْجِسْمَ جَوْهَرٌ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ ". (٦) أ، ب: وَالطُّوْلُ. " (٢)

٥٥٥- "مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ، فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُقَسِّمُونَ الْأَعْيَانَ إِلَى طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ، وَالْمَسَافَةَ وَالزَّمَانَ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، وَالْمُنْخَفِضَ مِنْ (١) الْأَرْضِ إِلَى عَمِيقٍ وَغَيْرِ عَمِيقٍ. وَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ كُلُّ مَا يَرَاهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَعْيَانِ فَهُوَ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ، حَتَّى الْحَبَّةُ - بَلِ الدَّرَّةُ وَمَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْ دَرَّةٍ - هُوَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ. وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْجِسْمِ بِالْمُرَكَّبِ أَوْ الْمُؤَلَّفِ (٢) ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَعْمٌ مِنْ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ، فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ (٣)

(١) منهاج السنة النبوية ١٩٧/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٩٩/٢

وَالْمُؤَلَّفُ فِي اللَّعَةِ مَا رَكَّبَهُ مُرَكَّبٌ أَوْ أَلَّفَهُ مُؤَلَّفٌ، كَالْأَدْوِيَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْمَعَايِينِ وَالْأَشْرِبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَبِالْمُرَكَّبِ مَا رَكَّبَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ (٤)، كَالْبَابِ الْمُرَكَّبِ فِي مَوْضِعِهِ وَنَحْوِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [سُورَةُ الْإِنْشَاءِ: ٨]. وَبِالتَّأْلِيفِ: التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقُلُوبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: عَنْ (٢) يَقُولُ ابْنُ الْبَقَالَانِيِّ (التَّمْهِيدُ، ص [٠ - ٩] ٧، بَيْرُوت، ١٩٥٧) : " فَالْجِسْمُ هُوَ الْمُؤَلَّفُ "، وَيَقُولُ (ص ١٩١) : " حَقِيقَةُ الْجِسْمِ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ مُجْتَمِعٌ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ جَسِيمٌ، وَزَيْدٌ أَجْسَمٌ مِنْ عَمْرٍو، وَعِلْمًا بِأَنَّهُمْ يَقْصُرُونَ هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ التَّأْلِيفِ فِي جِهَةِ الْعَرْضِ وَالطُّولِ وَلَا يُوقِعُونَهَا بَرِيَاذَةً شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْجِسْمِ سِوَى التَّأْلِيفِ ". وَيَقُولُ **ابْنُ سِينَا** (الشِّفَاءُ، قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ ١/٧١) : " فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْأَجْسَامَ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ مَادَّةٍ وَصُورَةٍ ". وَانْظُرْ دَائِرَةَ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةَ مَادَّةَ " جَسَمٌ " بِقَلَمِ دِي بُور. (٣) ن، م: فَالْمُرَكَّبُ. (٤) ن، م: . . . وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ مَا رَكَّبَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ. (١)

٥٥٦- "وَأِنْ جَارَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأَزَلِ (١) وَجَارَ أَنْ لَا يَكُونَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْأَزَلِ (١) (١)، فَجَارَ (٢) خُذُوثُ الْحَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ. (٣) [وَأِنْ قِيلَ: بَلْ يَكُونُ فَاعِلًا لِعَبْرِ الْحَوَادِثِ ثُمَّ يُخْذُثُ الْحَوَادِثُ فِيمَا لَا يَزَالُ؛ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ (٤) بِقَدَمِ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ، وَأَنَّ الْأَجْسَامَ حَدَثَتْ عَنْ بَعْضِ مَا حَدَثَ لِلنَّفْسِ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ وَالْإِرَادَاتِ (٥)، وَكَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ بِقَدَمِ الْقُدَمَاءِ الْخُمْسَةِ (٦)، كَانَ هَذَا مِنْ أَفْسَدِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ خُذُوثَ الْحَوَادِثِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ أَوْجَبَ خُذُوثَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَقْتَضِي بَحْدُودَ إِحْدَاثِ الْحَوَادِثِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ بِقَدَمِ النَّفْسِ يَقْتَضِي دَوَامَ خُذُوثِ الْحَوَادِثِ، فَإِنَّ مَا يَخْدُثُ مِنَ تَصَوُّرَاتِ النَّفْسِ وَإِرَادَاتِهَا حَوَادِثٌ دَائِمَةٌ عِنْدَهُمْ، وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِخُذُوثِ الْحَوَادِثِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ (٧)، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَدُلُّ عَلَى قَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِدَوَامِ مَعْلُولٍ مُعَيَّنٍ عَنْهُ التَّزَمُّو دَوَامَ الْفَاعِلِيَّةِ فِرَارًا مِنْ هَذَا الْمَحْدُورِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا لَازِمًا لَهُمْ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ الْمُتَمَتِّعِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ. \_\_\_\_\_ (١) : (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ب)، (أ). (٢) ب (فَقَطُّ) : جَارَ. (٣) الْكَلَامُ التَّالِي بَعْدَ الْقَوْسِ الْمَعْقُوفِ سَاقِطٌ بِإِكْمَالِهِ مِنْ (ن)، (م). وَسَاقِطٌ مِنْ (ب)، (أ) مَا عَدَا جُمْلَةً وَاحِدَةً مِنْهُ هِيَ: " فَبِى الْجُمْلَةِ جَوَازُ كَوْنِهِ فَاعِلًا يَسْتَلْزِمُ خُذُوثَ الْحَوَادِثِ فِي الْأَزَلِ ". (٤) فِي الْأَصْلِ (ع) : يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ. (٥) وَهُمْ الْفَلَاسِفَةُ الْمَشَاءُونَ مِثْلَ الْفَارَابِيِّ وَابْنِ سِينَا. وَانْظُرْ هَذَا الْكِتَابَ ١/٢٢٤ - ٢٣٥. (٦) وَهُمْ الصَّائِبَةُ الْحَرَّانِيُّونَ وَدِيمُوقْرِطُسَ وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ. وَانْظُرْ هَذَا الْكِتَابَ ١/٢٠٩ - ٢١١. (٧) فِي الْأَصْلِ (ع) تُوجَدُ فَوْقَ كَلِمَةِ " سَبَبٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْهَامِشِ حَيْثُ يُوجَدُ حَرْفٌ مِنْ كَلِمَةٍ لَمْ تَظْهَرْ فِي الْمُصَوَّرَةِ، وَظَاهِرٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْكَلِمَةُ " حَادِثٌ ". (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢/٢٠٠

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/٢٧٧

٥٥٧- "إِلَّا مُخَدَّنًا مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ. وَإِنَّمَا أَثْبَتَ مُمَكِّنًا قَدِيمًا **ابْنُ سِينَا** وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِخْوَانُهُ  
 الْفَلَاسِفَةُ وَبَيَّنُّوا أَنَّهُ خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلَ سَلَفِهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ عَامَّةُ الْعُقَلَاءِ مِنْ جَمِيعِ  
 الطَّوَائِفِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْ مُبَدَعٌ أَوْ مَصْنُوعٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخَدَّنًا. وَهَذَا كَانَ جَمَاهِيرُ  
 الْعُقَلَاءِ إِذَا تَصَوَّرُوا أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ تَصَوَّرُوا أَنَّهُ أَحَدَثَهَا، لَا يُتَصَوَّرُ فِي عُقُولِهِمْ أَنَّ تَكُونَ مَخْلُوقَةً قَدِيمَةً،  
 وَإِنْ عُيِّرَ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ أُخَرٍ مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ مُبَدَعَةٌ قَدِيمَةٌ أَوْ مَفْعُولَةٌ قَدِيمَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، بَلْ هَذَا وَهَذَا جَمْعُ  
 بَيْنَ الضَّدَيْنِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، وَمَا يَذْكُرُهُ مَنْ يُثْبِتُ مُقَارَنَةَ الْمَفْعُولِ لِفَاعِلِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَكْتُ يَدِي فَتَحَرَّكَ  
 الْحَاتَمُ وَنَحْوُهُ، تَمَثِيلٌ غَيْرُ مُطَابِقٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَذْكُرُونَهُ عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ تَقْدَمُ عَلَى الْمَعْلُولِ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّمَا  
 الَّذِي تَقْدَمُ فِي اللَّفْظِ شَرْطٌ أَوْ سَبَبٌ كَالشَّرْطِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ الْمَشْرُوطُ، هَذَا إِذَا سَلِمَ مُقَارَنَةُ الثَّانِي  
 لِلْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَفِي كَثِيرٍ مِمَّا يَذْكُرُونَهُ يَكُونُ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ مَعَ اتِّصَالِهِ بِهِ، كَأَجْزَاءِ الزَّمَانِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، هُوَ مُتَّصِلٌ  
 بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ فِي "مُحَصِّلِهِ" وَغَيْرِ مُحَصِّلِهِ؛ حَيْثُ قَالَ (١): "اتَّفَقَ الْمُتَكَلِّمُونَ  
 عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ يَمْتَنِعُ اسْتِنَادُهُ (٢). إِلَى الْفَاعِلِ، وَاتَّفَقَتْ (١) الْكَلَامُ التَّالِي يَذْكُرُهُ الرَّازِيُّ فِي  
 كِتَابِهِ "مُحَصِّلُ أَفْكَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ"، ص [٩ - ٥]، وَاسْتِقَابِلُ النُّصُوصِ التَّالِيَةِ عَلَيْهِ (٢) فِي "الْمُحَصِّلِ": "يَسْتَحِيلُ إِسْنَادُهُ". (١)

٥٥٨- "الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ زَمَانًا، فَإِنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ عِنْدَهُمْ زَمَانًا مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى". فَيُقَالُ:  
 أَمَّا نَقْلُهُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ فَصَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، وَأَمَّا نَقْلُهُ عَنِ الْفَلَاسِفَةِ، فَهُوَ  
 قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ **كَانِبِ سِينَا**، وَلَيْسَ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِهِمْ: لَا الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ كَأَرِسْطُو وَتَابِعِيهِ، وَلَا الْقَائِلِينَ  
 بِخُدُوثِ صُورَتِهِ، وَهُمْ جُمْهُورُ الْفَلَاسِفَةِ، فَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِهِ لَمْ يَكُونُوا يُثْبِتُونَ لَهُ فَاعِلًا مُبَدَعًا كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا**،  
 بَلْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُثْبِتُ لَهُ عِلَّةً فَاعِلَةً. وَأَرِسْطُو يُثْبِتُ لَهُ عِلَّةً غَائِيَّةً يَنْشَبُّ بِهَا الْفَلَكَ، لَمْ يُثْبِتْ عِلَّةً فَاعِلَةً، كَمَا  
 يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمَثَالُهُ، وَأَمَّا مَنْ قَبْلَ أَرِسْطُو فَكَانُوا يَقُولُونَ بِخُدُوثِ السَّمَاوَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْمِلَلِ. ثُمَّ قَالَ  
 الرَّازِيُّ: "وَعِنْدِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَفْظِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يَمْتَنِعُونَ مِنْ إِسْنَادِ الْقَدِيمِ (١). إِلَى الْمُؤَثِّرِ  
 الْمَوْجِبِ بِالذَّاتِ، وَكَذَلِكَ زَعَمَ مُثْبِتُو الْحَالِ (٢). بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَالَمِيَّةَ اللَّهِ وَعِلْمَهُ (٣). قَدِيمَانِ (٤).، مَعَ أَنَّ  
 الْعَالَمِيَّةَ وَالْقَادِرِيَّةَ مُعَلَّلَةٌ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ الْمُحَصَّلِ: مَعَ أَنَّ الْعَالَمِيَّةَ مُعَلَّلَةٌ بِالْعِلْمِ. وَزَعَمَ أَبُو هَاشِمٍ أَنَّ الْعَالَمِيَّةَ  
 وَالْقَادِرِيَّةَ وَالْحَيِّيَّةَ وَالْمَوْجُودِيَّةَ (٥) مُعَلَّلَةٌ بِحَالِ (٦). خَامِسَةٍ مَعَ أَنَّ الْكُلَّ (١) الْمُحَصِّلِ (ص  
 [٩ - ٥]): لَمْ يَمْتَنِعُوا إِسْنَادَ الْقَدِيمِ (٢) الْمُحَصِّلِ: وَلِذَلِكَ زَعَمُوا مُثْبِتُو الْحَالِ. وَالْقَائِلُونَ بِالْأَحْوَالِ هُمْ أَبُو  
 هَاشِمٍ الْجُبَّائِيُّ وَتَابِعَا وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٢٧٠/١ - ٢٧١، وَالْكَلامُ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الْأَحْوَالِ ١٢٤/٢ - ١٢٥ (٣)



المُحَصَّل: مِنَّا أَنَّ عَالَمِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمُهُ (٤) فِي الْأَصْلِ: قَدِيمًا، وَهُوَ خَطَأً، وَصَوَابُهُ مِنْ " الْمُحَصَّلِ " (٥) فِي الْأَصْلِ: الْحِسِّيَّةُ وَالْوُجُودِيَّةُ، وَالصَّوَابُ مِنْ " الْمُحَصَّلِ " (٦) الْمُحَصَّلِ: بِحَالَةٍ. (١)

٥٥٩- "فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ جِسْمٍ مُخَدَّثًا (١) . وَإِمَّا أَنْ [لَا] يَكُونَ، [وَقَدْ قَالَ] بِكُلِّ قَوْلٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهِمْ (٢) . . وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِخُدُوثِ الْأَفْلاكِ وَأَنَّ اللَّهَ أَخَذَهَا بَعْدَ عَدَمِهَا، لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقِدَمِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ قَوْلُ الدَّهْرِيَّةِ، سَوَاءٌ قَالُوا: [مَعَ ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ عَالَمٍ مَعْقُولٍ كَالْعِلَّةِ الْأُولَى، كَمَا يَقُولُهُ الْإِلَهِيُّونَ مِنْهُمْ، أَوْ لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الطَّبِيعِيُّونَ مِنْهُمْ ؛ وَسَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ الْأُولَى هِيَ عِلَّةٌ غَائِبِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ الْفَلَكَ يَتَحَرَّكُ لِلتَّشَبُّهِ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَرِسْطُو وَأَتْبَاعِهِ، أَوْ قَالُوا: إِنَّهَا عِلَّةٌ مُبْدِعَةٌ لِلْعَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَمْثَالُهُ ؛ أَوْ قِيلَ بِالْقَدَمَاءِ الْخَمْسَةِ كَمَا يَقُولُهُ الْخَرَنَاتِيُّونَ (٣) . وَخَوُّهُمْ، أَوْ قِيلَ بِعَدَمِ صَانِعٍ لَهَا] (٤) .: سَوَاءٌ قِيلَ بِوُجُوبِ [ثُبُوتِ] وَجُودِهَا (٥) . أَوْ خُدُوثِهَا لَا بِنَفْسِهَا، أَوْ وَجُوبِ وَجُودِ الْمَادَّةِ وَخُدُوثِ الصُّورَةِ بِلَا مُخَدِّثٍ، كَمَا يُذَكَّرُ عَنِ الدَّهْرِيَّةِ الْمُحَضَّةِ مِنْهُمْ. مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ (٦) .: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ مِنْ جَنْسِ أَقْوَالِ (٧) السُّوفِسْطَائِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ عَنْ قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ يَخْطُرُ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ (٨) . (١) ع: مُخَدِّثٍ، وَهُوَ خَطَأً (٢) ن، م: وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَوْمٍ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ (٣) فِي الْأَصْلِ: الْجَزَنَاتِيُّونَ (٤) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) وَتُوجَدُ بَدَلًا مِنْهُ فِي النُّسخِ الْأَرْبَعِ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ . . سَوَاءٌ (ن، م: وَإِذَا) قَالُوا: " بِوُجُوبِهَا (م: بِخُدُوثِهَا) عَنْ عِلَّةٍ تَامَّةٍ كَقَوْلِ الْإِلَهِيِّينَ (ن: الْإِلَهِيَّةِ مِنْهُمْ) أَوْ قَالُوا بِعَدَمِ (ن، م: بِقِدَمِ) صَانِعِهَا " (٥) ن، م: بِوُجُوبِ وَجُودِهَا، ع: بِوُجُوبِ وَجُودِهَا (٦) ن، م: يَقُولُ (٧) م: قَوْلِ (٨) ب، أ: وَإِنَّمَا هُوَ . . بَعْضُ الْأَقْوَالِ ؛ ن، م: وَإِنَّمَا هُوَ . . الْأَحْوَالُ. " (٢)

٥٦٠- "الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُوا أَصْحَابَهَا إِلَّا بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ قَوْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ ثَلَاثَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ أَرْبَعَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ خَمْسَةً، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ قَوْلَ السَّلَفِ] (١)- أَحَدُهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَا يُفِيضُ عَلَى النَّفْسِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَفِيضُ: إِمَّا مِنَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَإِمَّا مِنْ غَيْرِهِ ؛ وَهَذَا قَوْلُ الصَّابِيَّةِ وَالْمُتَفَلِّسَةِ الْمُؤَافِقِينَ هُمُ **[كَابِنِ سِينَا]** وَأَمْثَالِهِ (٢) ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ مُتَصَوِّفَةِ الْفَلَسَفَةِ وَمُتَكَلِّمِيهِمْ كَأَصْحَابِ وَحْدَةِ الوجود. وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ الْكُتُبِ " الْمُضْئُونِ بِهَا عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا " (\*) بَلْ " الْمُضْئُونِ الْكَبِيرِ وَالْمُضْئُونِ الصَّغِيرِ " (\*) (٣) وَرِسَالَةِ " مَشْكَاةِ الْأَنْوَارِ " وَأَمْثَالِهِ مَا (٤) قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِ يَقُولُ صِدِّ هَذَا، لَكِنَّ كَلَامَهُ يُوَافِقُ هَؤُلَاءِ تَارَةً وَتَارَةً يُخَالِفُهُ (٥) ، وَآخِرُ أَمْرِهِ اسْتَقَرَّ عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ وَمُطَالَعَةِ (٦) الْأَحَادِيثِ (٧) النَّبَوِيَّةِ وَثَانِيهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: (\*) إِنَّهُ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ مُنْقَضًا عَنْهُ (٨) . وَهَذَا (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ. (٢) مَا بَيْنَ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٧/٢



الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ فِي (ع) وَسَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) . وَفِي (ن) ، (م) : " بَلِ الْمُضْنُونَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ " . (٤) ع : مِمَّا . (٥) ع : وَيُحَالِفُهُ تَارَةً . (٦) ب ، أ : وَمُطَابَقَةً . (٧) ع : الْأَخْبَارَ . (٨) م : مَنْ يَقُولُ إِنْ كَلَامٌ مُنْفَصِلًا عَنْهُ . " (١)

٥٦١- "الرَّحِيمِ، بَلْ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَدْ شَبَّهْنَاهُ بِسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ (١) لَا شَبَّاهَ لَهَا فِي مُسَمًى الْوُجُودِ. (١) (١) فَقِيلَ لَهُؤُلَاءِ: (٢) فَقُولُوا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا حَيٍّ. فَقَالُوا: أَوْ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ -: إِذَا قُلْنَا ذَلِكَ فَقَدْ شَبَّهْنَاهُ بِالْمَعْدُومِ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ وَلَا حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ. (٣) فَقِيلَ لَهُمْ: فَقَدْ شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمُتَنَبِّعِ، بَلْ جَعَلْتُمُوهُ نَفْسَهُ مُتَنَبِّعًا، فَإِنَّهُ كَمَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ يَمْتَنِعُ ارْتِفَاعُ النَّقِیْضَيْنِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ مَعْدُومٌ فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ، [وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ فَقَدْ (٤) رَفَعَ النَّقِیْضَيْنِ] (٥) وَكِلَاهُمَا مُتَنَبِّعٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ مُتَنَبِّعَ الْوُجُودِ؟ ! . وَالَّذِينَ قَالُوا: لَا نَقُولُ هَذَا وَلَا هَذَا. قِيلَ لَهُمْ: عَدَمُ عِلْمِكُمْ وَقَوْلُكُمْ لَا يَبْطُلُ الْحَقَائِقُ فِي أَنْفُسِهَا، بَلْ هَذَا نَوْعٌ مِنَ السَّفْسَاطَةِ (٦) . \_\_\_\_\_ (١) (١ - ١) : سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) . (٢) ع : لَهُمْ . (٣) وَلَا حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) . (٤) فَقَدْ: فِي (ع) فَقَطْ. (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٦) يَقُولُ الْفَارَابِيُّ فِي كِتَابِهِ " إِيحَاءُ الْعُلُومِ " ، ص ٢٤ ، تَحْقِيقُ: الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عُثْمَانَ أَمِينٍ، ط. الْحَاجِي، ١٣٥٠/١٩٣١ وَهَذَا الْاسْمُ - أَغْنَى السُّوفِسْطَائِيَّةَ - اسْمُ الْمِهْنَةِ الَّتِي بِهَا يَقْدُرُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْمَغَالَطَةِ وَالتَّمْوِيهِ وَالتَّلْبِيسِ بِالْقَوْلِ وَالْإِبْهَامِ. . . وَهُوَ مُرَكَّبٌ فِي الْيُونَانِيَّةِ مِنْ " سُوْفِيَا " وَهِيَ الْحِكْمَةُ، وَمِنْ " أَسْطَسَ " وَهِيَ الْمُمَوَّهَةُ، فَمَعْنَاهُ: حِكْمَةٌ مُمَوَّهَةٌ وَانْظُرْ فِي الْكِتَابِ، ص ٢٤ ، ٢٦ ، وَانْظُرْ تَعْلِيلَاتِ الْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ. وَانْظُرْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَانِي، مَادَّةُ " السَّفْسَاطَةِ " ؛ دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ لِلْقَاضِي عَبْدِ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّسُولِ الْأَحْمَدِ نُكْرِي (ط. حَيْدَر آباد) مَادَّةُ " السَّفْسَاطَةِ " ؛ مَفَاتِيحُ الْعُلُومِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ (ط. الْمُنِيرِيَّة، ١٣٤٢) ، ص [٩ - ٠] ١ ؛ وَانْظُرْ كِتَابَ السَّفْسَاطَةِ (ج [٩ - ٠] مِنْ مَنْطِقِ الشِّفَاءِ) **لَا بِنَ سِينَا** (وَخَاصَّةً ص [٠ - ٩] ) وَانْظُرْ تَصْدِيرَ الدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيمَ مَدْكُورٍ وَمُقَدِّمَةَ الدُّكْتُورِ أَحْمَدَ فُوَادِ الْأَهْوَانِي. " (٢)

٥٦٢- "يُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ (١) مَا يَقُولُهُ: هَؤُلَاءِ فِي الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ، سَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّ الْعُقُولَ عَشْرَةٌ وَالنُّفُوسَ تِسْعَةٌ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ، أَوْ قَالُوا: غَيْرَ ذَلِكَ. (٢) وَلَيْسَتْ الْمَلَائِكَةُ أَيْضًا الْقُوَى الْعَالِمَةُ (٣) الَّتِي فِي النُّفُوسِ كَمَا قَدْ يَقُولُونَهُ، بَلْ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) مَلَكٌ (٥) مُنْفَصِلٌ عَنِ الرَّسُولِ يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ وَيَنْزِلُ بِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. (٦) وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ جَبْرِيلَ هُوَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ، (٧) أَوْ هُوَ مَا يُتَحَيَّلُ فِي (٨) نَفْسِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الصُّورِ الْخَيَالِيَّةِ، وَكَلَامُ اللَّهِ مَا يُوجَدُ فِي نَفْسِهِ كَمَا يُوجَدُ فِي نَفْسِ النَّائِمِ (٩) . \_\_\_\_\_ (١) ب ، أ : أَنَّهُ لَيْسَ. (٢) يَذْكُرُ الْفَلَّاسِفَةُ الْمُسْلِمُونَ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِمْ وَرَسَائِلِهِمْ أَنَّ الْعُقُولَ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٥٩/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٢٤/٢

السَّمَاوِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ مَلَائِكَةٌ. انْظُرْ مَثَلًا: الْفَارَابِيُّ: السِّيَاسَاتِ الْمَدِينِيَّةِ، ص [٠ - ٩] ، ط. حَيْدَر آباد، ١٣٤٥ ؛ **ابن سينا**: أَقْسَامُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ ص [٠ - ٩] ١٣، ضَمَّنَ تِسْعَ رَسَائِلَ فِي الْحِكْمَةِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٠٨/١٣٢٦ ؛ رِسَالَةُ الرِّيَازَةِ وَالِدُّعَاءِ، ص ٣٣، ضَمَّنَ مَجْمُوعَةَ جَامِعِ الْبَدَائِعِ، الْقَاهِرَةِ، ١٩١٧/١٣٣٠. (٣) ب، أ: الصَّالِحَةُ. (٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ: زِيَادَةٌ فِي (ع). (٥) مَلَكٌ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع). (٦) ع: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ. (٧) انْظُرْ مَثَلًا: السِّيَاسَاتِ الْمَدِينِيَّةِ لِلْفَارَابِيِّ، ص [٠ - ٩] ؛ أَقْسَامُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ **لِابْنِ سِينَا**، ص [٠ - ٩] ١٤. (٨) ب، أ: وَهُوَ مَا يُتَحَيَّلُ مِنْ. . (٩) انْظُرْ مَثَلًا: الرِّسَالَةُ الْعَرَشِيَّةُ **لِابْنِ سِينَا**، ص ١٢، ضَمَّنَ مَجْمُوعَ رَسَائِلِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ، ط. حَيْدَر آباد، ١٣٥٤. (١)

٥٦٣- "وَلِهَذَا كَانَ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ مُضْطَرِّينَ إِلَى إِثْبَاتِ مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، فَالْمُعْتَزِّلِيُّ يُسَلِّمُ أَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَوْنَهُ جِسْمًا لَيْسَ هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا. وَالْمُتَفَلِّسُفُ يَقُولُ إِنَّهُ عَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ وَعَقْلٌ، وَلَذِيذٌ وَمُتَلَذِّذٌ وَلَذَّةٌ، وَعَاشِقٌ وَمَعْشُوقٌ وَعِشْقٌ (١) ، وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ (هُوَ) كَوْنُهُ يَعْلَمُ، وَكَوْنُهُ مُحْبُوبًا مَعْلُومًا لَيْسَ (هُوَ) مَعْنَى كَوْنِهِ (مُحِبًّا) عَالِمًا، (٢) (وَالْمُتَفَلِّسُفُ يَقُولُ: مَعْنَى "كَوْنِهِ" عَالِمًا) (٣) هُوَ مَعْنَى كَوْنِهِ قَادِرًا مُؤَثِّرًا فَاعِلًا، وَذَلِكَ هُوَ نَفْسُ ذَاتِهِ، فَيَجْعَلُ الْعِلْمَ هُوَ الْقُدْرَةُ وَهُوَ الْفِعْلُ، وَيَجْعَلُ الْقُدْرَةَ هِيَ (٤) الْقَادِرُ، وَالْعِلْمَ هُوَ الْعَالِمُ، وَالْفِعْلُ هُوَ الْفَاعِلُ. (وَبَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ - وَهُوَ الطُّوسِيُّ - ذَكَرَ فِي "شَرْحِ كِتَابِ الْإِشَارَاتِ" أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمَعْلُومُ (٥) وَمَعْلُومٌ (١) انْظُرْ مَثَلًا "النَّجَاحُ" **لِابْنِ سِينَا** (٢٤٣/٣ - ٢٤٥) حَيْثُ يَعْقِدُ فَصْلًا عَنْوَانُهُ "فَصْلٌ فِي أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ بِذَاتِهِ عَقْلٌ وَعَاقِلٌ وَمَعْقُولٌ"، وَفَصْلًا آخَرَ (٢٤٥/٣ - ٢٤٦) بِعُنْوَانٍ: "فَصْلٌ فِي أَنَّهُ بِذَاتِهِ مَعْشُوقٌ وَعَاشِقٌ وَلَذِيذٌ وَمُتَلَذِّذٌ وَأَنَّ اللَّذَّةَ هِيَ إِدْرَاكُ الْخَيْرِ الْمَلَائِمِ". (٢) أ: وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ كَوْنُهُ يَعْلَمُ، وَكَوْنُهُ مُحْبُوبًا مَعْلُومًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا ؛ ب: وَمَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَهُ يُحِبُّ لَيْسَ كَوْنُهُ مُحْبُوبًا وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِمًا. وَالْمُنْبُتُ عَنْ (ع). (٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) . وَزِدْتُ (كَوْنِهِ) لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ. (٤) ب، أ: هُوَ. (٥) يَقُولُ نَصِيرُ الدِّينِ الطُّوسِيُّ (شَرْحُ الْإِشَارَاتِ الْمَطْبُوعِ مَعَ الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ **لِابْنِ سِينَا**، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ سُلَيْمَانَ دُنْيَا، ق [٠ - ٩] ، ٤، ص [٠ - ٩] ١٤ - ٧١٥) : "الْعَاقِلُ كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي إِدْرَاكِ ذَاتِهِ لِذَاتِهِ إِلَى صُورَةٍ ذَاتِهِ الَّتِي بِهَا هُوَ هُوَ، فَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا فِي إِدْرَاكِ مَا يَصْدُرُ عَنْ ذَاتِهِ لِذَاتِهِ إِلَى صُورَةٍ غَيْرِ صُورَةِ ذَلِكَ الصَّادِرِ الَّتِي بِهَا هُوَ هُوَ. وَاعْتَبِرْ مِنْ نَفْسِكَ أَنَّكَ تَعْقِلُ شَيْئًا بِصُورَةٍ تَتَصَوَّرُهَا أَوْ تَسْتَحْضِرُهَا، فَهِيَ صَادِرَةٌ عَنْكَ، لَا بِانْفِرَادِكَ مُطْلَقًا، بَلْ بِمُشَارَكَةِ مَا مِنْ غَيْرِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَنْتَ لَا تَعْقِلُ تِلْكَ الصُّورَةَ بِغَيْرِهَا، بَلْ كَمَا تَعْقِلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِهَا، كَذَلِكَ تَعْقِلُهَا أَيْضًا بِنَفْسِكَ مِنْ غَيْرِ أَنَّ تَتَضَاعَفَ الصُّورَ فَيْكَ، بَلْ رُبَّمَا تَتَضَاعَفُ اعْتِبَارَاتُكَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِكَ وَبِتِلْكَ الصُّورَةِ فَقَطْ عَلَى سَبِيلِ التَّرْكِيبِ. وَإِذَا كَانَ حَالُكَ مَعَ مَا يَصْدُرُ عَنْكَ بِمُشَارَكَةِ

غَيْرِكَ هَذِهِ الْحَالُ، فَمَا ظَنُّكَ بِحَالِ الْعَاقِلِ مَعَ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ لِدَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مُدَاخَلَةٍ غَيْرِهِ فِيهِ؟ وَلَا تَظُنَّ أَنَّ كَوْنَكَ مُحَلًّا لِنِلِّكَ الصُّورَةِ شَرْطٌ فِي تَعَقُّلِكَ إِنِّيَّاهَا، فَإِنَّكَ تَعْقِلُ دَاتَكَ مَعَ أَنَّكَ لَسْتَ بِمَحَلٍّ لَهَا، بَلْ إِنَّمَا كَانَ كَوْنُكَ مُحَلًّا لِنِلِّكَ الصُّورَةِ شَرْطًا فِي حُصُولِ تِلْكَ الصُّورَةِ لَكَ، الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي تَعَقُّلِكَ إِنِّيَّاهَا، فَإِنْ حَصَلَتْ تِلْكَ الصُّورَةُ لَكَ بِوَجْهِ آخَرَ غَيْرِ الْحُلُولِ فِيكَ، حَصَلَ التَّعَقُّلُ مِنْ غَيْرِ حُلُولِ فِيكَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُصُولَ الشَّيْءِ لِفَاعِلِهِ فِي كَوْنِهِ حُصُولًا لِعَبْرِهِ لَيْسَ دُونَ حُصُولِ الشَّيْءِ لِقَابِلِهِ. فَإِذَنْ؛ الْمَعْلُولَاتُ الدَّائِيَّةُ لِلْعَاقِلِ الْفَاعِلِ لِدَاتِهِ حَاصِلَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحِلَّ فِيهِ، فَهُوَ عَاقِلٌ إِنِّيَّاهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ هِيَ حَالَةً فِيهِ ". وَاُنْظُرْ مُقَدِّمَةَ الدُّكْتُورِ سُلَيْمَانَ دُنْيَا لِلْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ " الْإِشَارَاتِ " ص [ ٠ - ٩ ] ١٥ - ١١٦ . (١)

٥٦٤- "وَأَمَّا هَذَا الثَّانِي فَقَدْ تَنَازَعَ فِيهِ النُّظَّارُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ، وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ لَمْ تَقُمْ بِعَقْبِهِ وَلَا بِظَهْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ بِقَلْبِهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَعْرَاضُ الْمَشْرُوطَةُ بِالْحَيَاةِ يَتَعَدَّى حُكْمُهَا مُحَلَّهَا، فَإِذَا قَامَتْ بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ وَصِفَ بِهَا سَائِرُ الْجُمْلَةِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْمَوْصُوفُ بِذَلِكَ جُزْءٌ مُنْفَرِدٌ فِي الْقَلْبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ حُكْمُهَا لَا يَتَعَدَّى مُحَلَّهَا، وَإِنَّهُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي قِيَامِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ الْبَنِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، كَمَا يَقُولُهُ: الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ بَنَوْا هَذَا عَلَى ثُبُوتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَهُوَ أَسَاسٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِهِ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ. ثُمَّ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ الْمَشَائِيْنِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ مُحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَصْعَدُ وَلَا يَنْزِلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَدَنِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْعَالَمِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ، كَمَا يُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنِ **ابْنِ سِينَا** وَغَيْرِهِ. وَكَانَ أَعْظَمُ مَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، فَالْعِلْمُ بِهِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ. " (٢)

٥٦٥- "فَمَحَلَّ الْعِلْمِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ مَا يَنْقَسِمُ لَا يَحِلُّ فِي مُنْقَسِمٍ. (١) \ ١٩٧٥. وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَّ بَعْضُ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْغَلْطِ، مَعَ أَنَّ هَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ الْبَرْهَانُ الْقَاطِعُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ. وَقَوَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ عَارَضَهُمْ كَأَبِي حَامِدٍ وَالرَّازِي لَمْ يُجِيبُوا عَنْهُ بِجَوَابٍ شَافٍ، بَلْ أَبُو حَامِدٍ قَدْ يُوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَمُنْشَأُ النِّزَاعِ إِثْبَاتُ مَا لَا يَنْقَسِمُ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوهُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ. فَيَقَالُ لَهُمْ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ. فَإِذَا قَالُوا: النُّقْطَةُ؟ قِيلَ لَهُمْ: النُّقْطَةُ وَالْخَطُّ وَالسَّطْحُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَّلَاثَةُ: قَدْ يُرَادُ بِهَا هَذِهِ الْمَقَادِيرُ مُجَرَّدَةً عَنْ مَوْصُوفَاتِهَا، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا مَا أَتُصِفَ بِهَا (مِنْ) (٢) الْمُقَدَّرَاتِ فِي الْخَارِجِ. فَإِذَا أُريدَ الْأَوَّلُ فَلَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ

(١) منهاج السنة النبوية ٥٤٠/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٧٥/٢

عَدَدٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْمَعْدُودِ، وَلَا مِقْدَارٌ مُجَرَّدٌ عَنِ الْمُقَدَّرِ (٣) : لَا نُقْطَةٌ وَلَا حُطٌّ وَلَا سَطْحٌ وَلَا وَاحِدٌ وَلَا اثْنَانِ وَلَا ثَلَاثَةٌ بَلِ الْمَوْجُودَاتُ. (١) انْظُرْ كِتَابَ الشَّعَاءِ **لَا بِنِ سِينَا**، الْقَنْ السَّادِسِ مِنَ الطَّبِيعِيَّاتِ ١ وَمَا بَعْدَهَا، ط بَرَاغ، تَشْيِكُوسْلُوفَاكِيَا، ١٩٥٦ ص [٩ - ٠] ٨٧ وَمَا بَعْدَهَا، ط. الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، تَحْقِيقُ جُورْج قَنْوَاتِي، سَعِيد زَايِد، الْقَاهِرَةُ، ١٣٩٥ (٢) (مِنْ) : لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَزِدَتْهَا لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ. (٣) فِي الْأَصْلِ: مُقَدَّرًا مُجَرَّدًا عَنِ الْمُقَدَّرِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ. (١)

٥٦٦- "لَا هُمَا لَا يَقُولَانِ بِالْأَحْوَالِ، وَيَقُولَانِ: وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُ حَقِيقَتِهِ، فَظَنُّوا أَنَّ مَنْ قَالَ: وَجُودُ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُ حَقِيقَتِهِ يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ (١) لَفْظُ الْوُجُودِ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَوَاطِعًا لَكَانَ بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرِكٌ [فَيَمْتَنِزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِخُصُوصِ حَقِيقَتِهِ، وَالْمُشْتَرَكُ لَيْسَ هُوَ الْمُمَيِّزُ، فَلَا يَكُونُ الْوُجُودُ الْمُشْتَرَكُ] (٢) هُوَ الْحَقِيقَةُ الْمُمَيِّزَةُ. وَالزَّائِي وَالْأَمْدِيُّ وَخَوُومُهُمَا ظَنُّوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ اللَّفْظَ مُتَوَاطِعٌ (٣) وَيَقُولُ: وَجُودُهُ زَائِدٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ وَاتَّبَاعِهِ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالشَّيعَةِ، أَوْ قَوْلُ **ابْنِ سِينَا** بِأَنَّهُ مُتَوَاطِعٌ (٣) (٣) [أَوْ مُشَكِّكٌ] (٤) مَعَ أَنَّهُ (٥) الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ [يَسْلُبُ كُلَّ أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ عَنْهُ] (٦). وَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَعُلَاةِ الْجَهْمِيَّةِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَبْدِ مَحَازٍ فِي الرَّبِّ. [قَالُوا: هَذَا فِي اسْمِ الْحَيِّ] (٧) وَخَوُومُهُ، [حَتَّى فِي اسْمِ الشَّيْءِ كَانَ الْجَهْمُ وَاتَّبَاعُهُ لَا يُسَمُّونَهُ شَيْئًا (٨) ، وَقِيلَ عَنْهُ إِنَّهُ لَمْ يُسَمِّهِ إِلَّا بِالْقَادِرِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْعَبْدَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ وَلَا. (١) إِنَّ: سَاقِطَةٌ مِنْ (٤). (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٣) : (٣) - (٣) سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) . (٤) أ: وَمُشَكِّلٌ ؛ ب: وَمُشَكِّكٌ. وَسَقَطَتِ الْكَلِمَةُ مِنْ (ن) ، (م) . وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْمُتَوَاطِعِ وَالْمُشَكِّكِ فِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَانِيِّ. (٥) ب، أ: مَعَ أَنَّ. (٦) ب، أ: يَسْلُبُ كُلَّ أَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ عَنْهُ وَسَقَطَتِ الْعِبَارَةُ مِنْ (ن) ، (م) . (٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . (٨) ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٣١٢/١) مَا تَفَرَّدَ بِهِ جَهْمٌ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ " أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا أَقُولُ إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهُ لَهُ بِالْأَشْيَاءِ ". (٢)

٥٦٧- "الْقَادِرُ الْمُخْتَارُ يُرْجَحُ أَحَدَ طَرَفَيْ مَقْدُورِهِ (١) بِلَا مُرْجَحٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا قَالَتْ الْقَدَرِيَّةُ، وَقَدْ يُفَرَّقُونَ (٢) بَيْنَ فِعْلِ الرَّبِّ وَفِعْلِ الْعَبْدِ بِأَنَّ الرَّبَّ يُرْجَحُ بِمَشِيئَتِهِ (٣) الْقَدِيمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَائِمِ ذَاتِهِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ فَإِنَّ إِرَادَتَهُ حَادِثَةٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَلَكِنْ قَالَ أَكْثَرُ النَّاسِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ إِرَادَةَ الْقَدِيمَةِ الْأَزَلِيَّةَ هِيَ الْمُرْجَحَةُ مِنْ غَيْرِ بَحْدُ شَيْءٍ قَوْلُهُمْ مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِمْ، فَإِنَّ إِرَادَةَ نِسْبَتِهَا إِلَى جَمِيعِ مَا يُقَدَّرُ وَقَتًا لِلْحَوَادِثِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَنِسْبَتُهَا إِلَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، فَتَرْجَحُ أَحَدُ الْمُتِمَاتِلِينَ عَلَى الْآخَرِ تَرْجِيحًا بِلَا مُرْجَحٍ، وَإِذَا قُدِّرَ حَالُ الْفَاعِلِ قَبْلَ الْفِعْلِ وَحِينَ الْفِعْلِ سَوَاءً، ثُمَّ قُدِّرَ اخْتِصَاصُ أَحَدِ الْحَالَيْنِ بِالْفِعْلِ لَزِمَ التَّرْجِيحُ بِلَا

(١) منهاج السنة النبوية ٥٧٦/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٨٢/٢

مُرْجِحٍ، وَهَذَا مُنْتَهَى نَظَرِ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفِ. وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَلَامَهُمُ كَالرَّازِيِّ وَأَمَثَالِهِ مُتَرَدِّدِينَ (٤) بَيْنَ عِلَّةِ الدَّهْرِيَّةِ وَقَادِرِ الْقَدَرِيَّةِ وَمُرِيدِ الْكُلَّابِيَّةِ، (٥) لَا يَجْعَلُونَ الرَّبَّ قَادِرًا فِي الْأَزَلِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ (٦). وَلَمَّا كَانَتِ الْجُهْمِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ بِهَذِهِ الْحَالِ [لَا يَجْعَلُونَ الرَّبَّ قَادِرًا فِي الْأَزَلِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بِمَشِيئَتِهِ] (٧) جَعَلَتْ (٨) الْفَلَّاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ **كَابِنِ سِينَا** وَأَمَثَالِهِ (٩) هَذَا (١٠) عُمْدَتَهُمْ فِي امْتِنَاعِ خُذُوثِ الْعَالَمِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: أَحَدَ مَقْدُورِيَّتِهِ. (٢) أ، ب: الْقَدَرِيَّةُ وَفَرَّقُوا. (٣) ن: مَشِيئَتُهُ، وَهُوَ خَطَأً. (٤) ب: وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا كَلَامَ الرَّازِيِّ وَأَمَثَالِهِ مُتَرَدِّدًا، وَلِهَذَا كَانَ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا كَلَامَ الرَّازِيِّ وَأَمَثَالِهِ مُتَرَدِّدًا. (٥) سَاقِطٌ مِنْ (ع) فَقَطْ. (٦) سَاقِطٌ مِنْ (ع) فَقَطْ. (٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ. (٨) ع: جَعَلَتْهُ. (٩) ع: وَأَمَثَالِهِمْ. (١٠) أ، ب: هَذِهِ. (١)

٥٦٨- "كُلُّ شَيْءٍ، وَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، مَعَ دَوَامِ قَادِرِيَّةِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، بَلْ لَمْ يَزَلْ فَاعِلًا أَفْعَالًا تَقُومُ بِنَفْسِهِ (١). وَأَقْوَالُ أَيْمَةِ الْفَلَّاسِفَةِ (٢) وَأَسَاطِينُهُمُ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَ أَرِسْطُو تُوَافِقُ (٣) قَوْلَ هَؤُلَاءِ، بِخِلَافِ أَرِسْطُو (٤) وَاتَّبَاعِهِ الَّذِينَ قَالُوا بِقَدَمِ الْأَفْلَاكِ (٥)، فَإِنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ مَعْلُومُ الْقَسَادِ بِصَحِيحِ الْمَنْفُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ (٦). وَأَيْضًا فَإِنَّ كَوْنَ الْمَفْعُولِ الْمَعْيَنِ لَازِمًا لِلْفِعْلِ قَدِيمًا بِقَدَمِهِ دَائِمًا بِدَوَامِهِ (٧) مُمْتَنِعٌ لِدَاتِهِ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ الْفَاعِلَ غَيْرُ مُخْتَارٍ فَكَيْفَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؟ \_\_\_\_\_ (١) ع: أَفْعَالًا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهِ، م: فِعَالًا بَعْدَ تَقُومُ بِنَفْسِهِ. (٢) أ، ب: وَأَقْوَالُ أَيْمَةِ أَهْلِ الْفَلَّاسِفَةِ، ن: م: وَأَقْوَالُ الْأَيْمَةِ الْفَلَّاسِفَةِ. (٣) ب، ع: يُوَافِقُونَ، ن: يُوَافِقُ، أ: يُوَافِقُوا. (٤) ع: قَبْلَ أَرِسْطُو. (٥) ن، م، ع: الْفَلَكِ. (٦) ن: وَبَصْرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَكَتَبَ مُسْتَجَى زَادَهُ فِي هَامِشِ (ع) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا يَلِي: ((وَقَدْ نَقَلَ مُحَمَّدُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي الْكَلَامِ الْمُسَمَّى "بِنَهَايَةِ الْإِقْدَامِ" عَنِ الْحُكَمَاءِ الْأَقْدَمِينَ قَبْلَ أَرِسْطُو أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ أَحَدَثَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالشَّرَائِعِ. وَهَؤُلَاءِ مِثْلُ سُفَرَاطٍ وَتَالِيثِ الْمَلْطِيِّ وَأَفْلَاطُونٍ وَأَنْدَقِيسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَسَاطِينِ الْحِكْمَةِ. وَذَكَرَ مِثْلَهُ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمِيدِيُّ فِي "الْأَبْكَارِ"، وَحَكَى الْإِمَامُ فِي الْأَرْبَعِينَ عَنْ سُفَرَاطٍ سَبَبَ قِيَامِ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى وَالْحِلَالَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، وَأَنَّ تَمُورَ السَّمَاوَاتِ مَوْرًا، وَتَسِيرَ الْجِبَالِ سَيْرًا. وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَرِسْطُو وَمَنْ تَابَعَهُ مِنْ بَيْنِ الْحُكَمَاءِ لَهُ الْعُلُوفُ النَّامُ وَالْمُبَالَغَةُ الْأَكِيدَةُ فِي انْكَارِ خُذُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ قَدَمِهَا مَعَ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا النُّبُوتَ وَالشَّرَائِعَ، مَعَ أَنَّهُ أَصْعَبُ مِنْ خَرْطِ الْقَتَادِ مَعَ ادِّعَاءِ قَدَمِ الْعَالَمِ. وَقَدْ قَالَ الشَّارِحُ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ مُحَالِفًا لِمَا قَالَهُ هَاهُنَا، حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: إِنَّ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعَهُ لَمْ يَقُولُوا بِقَدَمِ الْعَالَمِ وَإِنَّمَا اخْتَرَعَ ذَلِكَ **ابْنُ سِينَا**، وَمَا قَالَهُ هُنَاكَ غَيْرُ وَاقِعٍ، وَمَا قَالَهُ هَاهُنَا هُوَ الْوَاقِعُ)). قُلْتُ: وَكَالَمُ مُسْتَجَى زَادَهُ عَنِ الشَّارِحِ (وَيَقْصِدُ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ) غَيْرُ صَحِيحٍ. فَأَبْنُ تَيْمِيَّةَ لَا يَقُولُ إِلَّا أَنَّ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعَهُ يَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ. (٧) أ، ب: كَائِنًا بِدَوَامِهِ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ١٢٠/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ١٢٦/٣



٥٦٩- "وَسَوَاءٌ قِيلَ: إِنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ التَّامَّةَ ذَاتٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الصِّفَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ ثِقَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ

**كَابِنِ سِينَا** وَأَمثالِهِ، أَوْ قِيلَ: إِنَّهُ ذَاتٌ (١) مَوْصُوفَةٌ بِالصِّفَاتِ لَكِنَّهَا مُسْتَلَزِمَةٌ لِمَعْلُومِهَا - فَإِنَّهُ بَاطِلٌ أَيْضًا (٢) . وَإِنْ (٣) فُسِّرَ الْمُوجِبُ بِالذَّاتِ بِأَنَّهُ يُوجِبُ (٤) بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كُلَّ وَاحِدٍ [وَاحِدٌ] (٥) مِنَ الْمَحْلُوقَاتِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَحْدَثَهُ فِيهِ (٦) ، فَهَذَا دَيْنُ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ. فَإِذَا قَالُوا: إِنَّهُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ يُوجِبُ (٧) أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا (٨) مِنَ الْحَوَادِثِ [فَهُوَ] (٩) مُوَافِقٌ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِلْمَعْنَى الَّتِي قَالَتْهُ الدَّهْرِيَّةُ. الْوَجْهُ السَّادِسُ أَنْ يُقَالَ: (١٠) مَا ذَكَرْتُهُ أَنْتَ مِنَ الْحُجَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَهُوَ اسْتِنَادُ أَفْعَالِنَا لِاخْتِيَارِيَّةِ الْإِنْيَا، وَوُقُوعُهَا بِحَسَبِ اخْتِيَارِنَا - مَعَارِضٌ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِنَا مِثْلَ الْأَلْوَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُحْصِلُ اللَّوْنَ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَهُ فِي الثَّوْبِ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى طَبِيعَتِهِ وَصَنَعَتِهِ، (١١) وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ اللَّوْنُ مَفْعُولًا لَهُ. (١) ع: إِنَّ ذَاتَهُ. (٢) فِي كُلِّ النُّسخ: لَكِنَّهُ بَاطِلٌ أَيْضًا، وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِتَسْتَقِيمِ الْعِبَارَةُ. (٣) أ، ب: فَإِنْ. (٤) أ، ب، ن، م: مُوجِبٌ. (٥) وَاحِدٌ: زِيَادَةٌ فِي (ع). (٦) فِيهِ: زِيَادَةٌ فِي (ن)، (م). (٧) ن، م: مُوجِبٌ. (٨) أ، ب: أَوْ غَيْرِهَا. (٩) فَهُوَ: زِيَادَةٌ فِي (ب) فَقَطْ. (١٠) ن، م: الدَّهْرِيَّةُ فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ. (١١) ع: إِلَى طَبِيعَتِهِ وَصَبْعَتِهِ، ن: إِلَى صَنِيعَتِهِ، م: إِلَى صَنَعَتِهِ. (١)

٥٧٠- "أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَرِّكُ هُوَ الْمُحَرِّكُ، كَمَا قَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَتَبَيَّنَ

(١) الْكَلَامُ عَلَى [بُطْلَانِ] مَا ذَكَرَهُ (٢) أَرَسَطُو فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنْ وَجْهِهِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِاللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] . (٣) وَمَنْ دَخَلَ فِي أَهْلِ الْمَلِكِ [مِنْهُمْ] (٤) كَالْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ كَالْفَارَابِيِّ **وَإِبْنِ سِينَا** وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ (٥) الْمُسْلِمِينَ، وَمُوسَى بْنُ مَيْمُونٍ وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ الْيَهُودِ، وَمَتَّى وَيَحْيَى بْنُ عَدِيٍّ وَخَوِصَّهَا مِنْ مَلَاحِدَةِ النَّصَارَى - فَهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ مَلَاحِدَةِ أَهْلِ الْمَلِكِ، فَهُمْ أَصَحُّ عَقْلًا (٦) وَنَظَرًا فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مِنَ الْمَشَائِئِ كَأَرَسَطُو وَأَتْبَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ لِأُولَئِكَ مِنْ تَفْصِيلِ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالرِّيَاضِيَّةِ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ سَبَقُوا هَؤُلَاءِ إِلَيْهَا (٧). فَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْأُمُورَ الْإِلَهِيَّةَ أُولَئِكَ أَجْهَلُ بِهَا وَأَضَلُّ فِيهَا، (٨) فَإِنَّ هَؤُلَاءِ حَصَلَ لَهُمْ نَوْعٌ مِمَّنْ نُوِرَ أَهْلُ الْمَلِكِ وَعَقُولُهُمْ (٩) وَهَدَاهُمْ، فَصَارُوا بِهِ أَقَلَّ ظُلْمَةً مِنْ أُولَئِكَ؛ وَلِهَذَا عَدَلَ **ابْنُ سِينَا** عَنْ طَرِيقَةِ سَلَفِهِ فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ الْأُولَى، وَسَلَكَ الطَّرِيقَةَ الْمَعْرُوفَةَ لَهُ [فِي تَفْسِيرِ الْوُجُودِ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ، وَأَنَّ الْمُمْكِنَ مُسْتَلَزِمٌ لِلوَاجِبِ. (١) ع، ن: وَبَيَّنَّ. (٢) أ، ن، م: عَلَى مَا ذَكَرَهُ، ع: عَلَى مَا قَالَهُ. (٣) عَزَّ وَجَلَّ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٤) مِنْهُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٥) أ: وَأَمثالِهِمْ عَنْ مَلَاحِدَةٍ، ب: وَأَمثالِهِمْ مِنْ مَلَاحِدَةٍ، ع: وَأَمثالِهِمَا مَلَاحِدَةٍ. (٦) أ: الْمَلِكُ فَهُمْ أَقْبَحُ عَقْلًا، ب: الْمَلِكُ أَقْبَحُ عَقْلًا. (٧) أ: سَبَقُوا بِهَا هَؤُلَاءِ إِلَيْهَا، ب: سَبَقُوا بِهَا هَؤُلَاءِ. (٨) فِيهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ)، (ب). (٩) ن، م: وَعَقُولُهُمْ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٧٥/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٧/٣



٥٧١- "وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَخَذُوهُ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِزِ، وَالْمُعْتَرِزُ مُقَصِّرُونَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُوفُوا تَوْحِيدَ (١) الرُّبُوبِيَّةِ حَقًّا، فَكَيْفَ بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ. وَمَعَ هَذَا فَأَيُّمَةُ الْمُعْتَرِزِ وَشُبُوحُهُمْ وَأَيُّمَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَخَوُصُّهُمْ خَيْرٌ فِي تَقْرِيرِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنْ مُتَفَلِّسَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ كَالرَّازِي وَالْأَمْدِي وَأَمثال هؤلاء، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ خَلَطُوا ذَلِكَ بِتَوْحِيدِ الْفَلَسَفَةِ **كَابِنِ سِينَا** (٢) وَأَمثالِهِ، وَهُوَ أَبْعَدُ الْكَلَامِ عَنِ التَّحْقِيقِ فِي التَّوْحِيدِ، وَإِنْ كَانَ خَيْرًا مِنْ كَلَامِ قَدَمَائِهِمْ أَرَسَطُو وَدَوِيهِ. وَذَلِكَ أَنَّ غَايَتَهُمْ أَتَمُّ أَثْبَتُوا (٣) وَاجِبَ الْوُجُودِ، وَهَذَا حَقٌّ لَمْ يُنَازِعْ (٤) فِيهِ لَا مُعْطَلٌ وَلَا مُشْرِكٌ، (٥) بَلِ النَّاسُ مُتَفَقُّونَ عَلَى اثْبَاتِ وُجُودِ وَاجِبٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ بَعْضِ النَّاسِ، قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ حَدَثَ (٦) بِنَفْسِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: [إِنَّ] هَذَا (٧) لَمْ تَقُلْهُ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ تَقْدِيرًا كَمَا تُقَدَّرُ الشُّبُهَةُ (٨) السُّوفِسْطَائِيَّةُ لِيُبْحَثَ عَنْهَا، (٩) وَهَذَا مِمَّا يَخْطُرُ (١٠) فِي قُلُوبِ \_\_\_\_\_ (١) أ، ب: بِتَوْحِيدِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢) ن، م: الْفَلَسَفَةِ، كَلَامِ **ابْنِ سِينَا**. (٣) أ، ب: يُنْبِشُونَ. (٤) ن، م: لَمْ يَنَازِعْ. (٥) ن: إِلَّا مُعْطَلٌ وَلَا مَشْكُوكٌ م: إِلَّا مُعْطَلٌ وَلَا مَسْلُوكٌ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ. (٦) ن، م: حَدَثَ. (٧) ع: يَقُولُ إِنَّ هَذَا، ن، م: يَقُولُونَ هَذَا. (٨) ن، م: شُبُهَةٌ. (٩) ن: لِمُنْتَحِبٍ فِيهَا، م: لِمُسْتَحَبٍّ فِيهَا، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ، أ، ب: فَيُبْحَثُ عَنْهَا. (١٠) أ، ب: خَطَرَ. (١)

٥٧٢- "بَعْضُ النَّاسِ، كَمَا يَخْطُرُ أَمثالُهُ مِنَ السُّفْسَاطَةِ، لَا أَنَّهُ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ لِطَائِفَةٍ [مَعْرُوفَةٍ] (١) يَذُبُّونَ عَنْهُ، فَإِنَّ ظُهُورَ فَسَادِهِ أَبَيَّنُّ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى دَلِيلٍ، إِذْ حَدُوثُ الْحَوَادِثِ بِلا مُحَدِّثٍ مِنْ أَظْهَرِ الْأُمُورِ امْتِنَاعًا، وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ أَبَيِّنِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمَّا قَرَرُوا وَاجِبًا [بِدَاتِهِ] (٢) أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ وَاحِدًا وَحَدَهُ، لَا يُوْجَدُ (٣) إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، وَهُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ [فِي الْحَارِجِ؛ لِأَنَّ] الْوُجُودَ (٤) الْمَطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ [لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ] (٥) أَوْ مُقَيَّدًا (٦) بِالسُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَأَتْبَاعُهُ [وَهَذَا أَذْخَلُ فِي التَّعْطِيلِ مِنَ الْأَوَّلِ] (٧). وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا هُوَ مَحْضُ التَّوْحِيدِ (٨) مُضَاهَاةً لِلْمُعْتَرِزِ الَّذِينَ شَارَكُوهُمْ فِي نَقْيِ الصِّفَاتِ، وَسَمَوْا ذَلِكَ تَوْحِيدًا، فَصَارُوا يَتَّبِعُهُونَ فِي التَّعْطِيلِ الَّذِي سَمَوْهُ (٩) تَوْحِيدًا أَتَمُّ فِيهِ أَخَذُوا (١٠) حَتَّى فُرِغَ مِنْ ثَبَاهُهَا بِذَلِكَ، (١١) \_\_\_\_\_ (١) مَعْرُوفَةٍ: زِيَادَةٌ فِي (أ)، (ب). (٢) بِدَاتِهِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م). (٣) ب فَقَطْ: لَا يُوْجَدُ، وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ. (٤) ن، م: لَيْسَ حَقِيقَةً وَالْوُجُودُ. (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م). (٦) أ، ب، م: أَوْ مُقَيَّدًا. (٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن)، (م)، وَمَكَانُهُ الْجُمْلَةُ السَّاقِطَةُ قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ: لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ. وَهُوَ خَطَأٌ. (٨) أ، ب، ع: وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا مَحْضُ التَّوْحِيدِ، م: وَجَعَلُوا هَذَا مَحْضَ التَّوْحِيدِ. (٩) ن، م: يُسَمُّونَهُ. (١٠) ن، م: أَتَمُّ أَخَذُوا فِيهِ. (١١) أ، ب، ع: ثَبَاهُوا فِي ذَلِكَ. (٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٢٩٥/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٩٦/٣

٥٧٣- "وَذَلِكَ" (١) لِأَنَّ كُلًّا مِنْ (٢) الْمُشْتَرَكِ وَالْمُخْتَصِّ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَارِضًا [لِلْآخَرِ لَرِمَ أَنْ يَكُونَ  
الْوُجُوبُ عَارِضًا] (٣) لِلْوَاجِبِ أَوْ مَعْرُوضًا لَهُ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا يَكُونُ الْوُجُوبُ (٤) صِفَةً لَازِمَةً لِلْوَاجِبِ،  
وَهَذَا مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاجِبٍ. وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَازِمًا لِلْآخَرِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَكُ  
عِلَّةً لِلْمُخْتَصِّ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ وُجِدَتِ الْعِلَّةُ وَجِدَ الْمَعْلُولُ، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ حَيْثُ وَجِدَ الْمُشْتَرَكُ [وُجِدَ الْمُخْتَصُّ وَالْمُشْتَرَكُ]  
(٥) فِي هَذَا وَهَذَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْتَصُّ بِهَذَا فِي هَذَا، وَمَا يَخْتَصُّ بِهَذَا فِي هَذَا، وَهَذَا مُحَالٌ يَرْفَعُ  
الِاخْتِصَاصَ. وَهَذَا مُلَحَّصٌ مَا ذَكَرَهُ **ابْنُ سِينَا** فِي إِشَارَاتِهِ (٦) هُوَ وَشَارَحُوهُ الْإِشَارَاتِ كَالرَّازِي (٧) وَالطُّوسِي (٨)  
وغيرهما. وهاتان الحجتان ملخص ما ذكره الفارابي (٩) والشهرزدي (١٠) وغيرهما من (١) ما  
بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) عبارة "كلاً من" ساقطة من (أ)، (ب). (٣) ما بين المعقوفتين  
ساقط من (ن)، (م). (٤) الوجوب: ساقطة من (ع). (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٦)  
انظر "الإشارات والتنبيهات" لابن سينا ٣، ٤ - ٤٥٦، ٤٥٧. (٧) انظر: "شرح الإشارات للرازي، هامش  
ص ٣٠١ هامش ص ٣٠٣ ط المطبعة العامرة، استانبول ١٢٩٠ هـ. (٨) انظر هامش الإشارات والتنبيهات  
شرح الطوسي ٣، ٤ - ٤٥٦، ٤٥٧. (٩) انظر: "آراء أهل المدينة الفاضلة" للفارابي، ص ٤ - ٦، ط مكتبة  
الحسين التجارية، القاهرة ١٣٦٨، ١٩٤٨. (١٠) انظر كتاب "حكمة الإشراق" للشهرزدي ص ١٢٥ -  
١٢٧ ضمن مجموعة من مؤلفات الشهرزدي، تحقيق هنري كربين ط إيران ١٣٣١، ١٩٥٢. (١)

٥٧٤- "الرابعة وبعدها ما يطول وصفه، وظهر فيهم من الزندقة والإلحاد ما لم يعهد مثله لا في الغلاة ولا  
غيرهم. ومن بقايا هؤلاء الملاحدة الذين كانوا بخراسان والشام وغيرهما، وكان أهل بيت **ابن سينا** من المستجيبين  
(١). لدعوتهم زمن الحاكم. وكذلك هذا الطوسي وأمثاله (٢). من أعوانهم، وكذلك سنان وغيره. وأذكيائهم  
يعلمون كذبهم وجهلهم، ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون  
ذلك، فهم يعاونونهم كما يعاون (٣). أمثالهم من أهل الكذب والظلم، لئنال بهم الأغراض. ومن الرافضة من  
يقول: إنها في ولد محمد بن إسماعيل، ومنهم من يقول: إنها في ولد (٤). محمد بن جعفر بن محمد، لا في  
إسماعيل وائيه، ولا في موسى بن جعفر، ومنهم من يقول: إنها في ابنه عبد الله بن جعفر، وكان أكبر من خلف  
من ولده. (٥) \ ٩٩: وهؤلاء يقال لهم: الفطحية (٦). ؛ لأن عبد الله بن جعفر كان أفتح الرجلين، قالوا:  
وهؤلاء عدد كثير. (١) أ، ب: وكان أهل بيت سبأ من المستجيبين، وهو تحريف (٢) أ، ب:  
وغيره (٣) أ، هـ، م، ر، يعان، ص: يعاونون (٤) ولد: زيادة في (أ)، (ب) (٥) انظر "المقالات" ١ (٦) في  
جميع النسخ البطحية، "أبطح"، والمثبت من "المقالات" ٩٩/١ وقال محقق "المقالات": "يقال رجل  
أفتح الرجل ورجل أفدع الرجل، وذلك إذا عوجت رجله ينقلب قدمها إلى إنسيها، وقيل: هو أن يكون سيره

عَلَى ظَهْرِ قَدَمِهِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَرْتَفِعَ أَحْمَصُ قَدَمِهِ حَتَّى لَوْ وَطِئَ عُصْفُورًا مَا آذَاهُ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَعُوجَ مَقَاصِلُهُ، كَأَنَّهَا زَالَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَفِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ: فَطَحَ فَطْحًا: صَارَ عَرِيضًا، يُقَالُ: فَطَحَ الرَّأْسَ فَهُوَ أَفْطَحُ، وَفَطَحَتِ الْقَدَمُ وَالْأَرْبَبَةُ فِيهِ فَطْحَاءٌ". (١)

٥٧٥- "الْمَقَالَةُ عَرَفَ فَسَادَهَا، فَكَانَ فِي ذَلِكَ نَهْيٌ عَمَّا فِيهَا مِنَ الْمُنْكَرِ وَالْبَاطِلِ. وَكَذَلِكَ إِذَا عَرِفَ رَدُّ هَؤُلَاءِ عَلَى أَوْلَيْكَ (١)، فَإِنَّهُ أَيْضًا يَعْرِفُ مَا عِنْدَ أَوْلَيْكَ مِنَ الْبَاطِلِ، فَيَتَّقِي الْبَاطِلَ الَّذِي مَعَهُمْ. ثُمَّ مَنْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ قَوْلًا ثَالِثًا خَارِجًا عَنِ الْقَوْلَيْنِ، وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ بَعْضُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ وَبَعْضُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ، وَعَرَفَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ دَلُّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ اللَّهُ قَدْ أَتَمَّ عَلَيْهِ النِّعْمَةَ، إِذْ هَدَاهُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَجَنَّبَهُ صِرَاطَ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالضَّلَالِ. وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ، كَانَ امْتِنَاعُهُ مِنْ مُوَافَقَةِ هَؤُلَاءِ عَلَى ضَلَالِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ عَلَى ضَلَالِهِمْ، نِعْمَةً فِي حَقِّهِ، وَاعْتَصَمَ بِمَا عَرَفَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُجْمَلًا، وَأَمْسَكَ عَنِ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَكَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ مَا لَمْ يَعْرِفْ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ فِي كُلِّ مَا تَكَلَّمَ النَّاسُ بِهِ، وَأَنْتَ بَحْدُكُمْ يَحْكُونَ أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً فِي التَّفْسِيرِ وَشَرْحِ الْحَدِيثِ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ، بَلْ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالطَّبِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَحْكِي الْخِلَافَ وَلَا يَعْرِفُ الْحَقَّ. وَأَمَّا الْخِلَافُ الَّذِي بَيْنَ الْفَلَاسِفَةِ فَلَا يُخَصِّصُهُ أَحَدٌ لِكَثْرَتِهِ وَلِتَفَرُّقِهِمْ (٢)، فَإِنَّ الْفَلَسَفَةَ الَّتِي (٣) عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْفَارَابِيِّ **وَأَبْنِ سِينَا** وَمَنْ نَسَجَ عَلَى مَنَوَاهُمَا هِيَ فِلْسَفَةُ أَرِسْطُو وَاتَّبَاعِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ التَّعَالِيمِ: الْمُنْطِقِ، وَالطَّبِيعِيِّ، وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ (٤). وَالَّذِي (٥) يَحْكِيهِ الْغَزَالِيُّ \_\_\_\_\_ (١) ح: عَلَى هَؤُلَاءِ. (٢) ح، و، ب: وَتَفَرُّقِهِمْ. (٣) الَّتِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) فَقَطْ. (٤) أ، ب: وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعِيِّ، ح، و: وَمَا بَعْدَ الطَّبِيعِيَّةِ. (٥) ن، م: هُوَ الَّذِي. (٦) (٢)

٥٧٦- "وَالشَّهْرَسْتَانِيُّ (١) وَالرَّازِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ مَقَالَاتِ الْفَلَاسِفَةِ هُوَ مِنْ كَلَامِ **أَبْنِ سِينَا**. وَالْفَلَاسِفَةُ أَصْنَافٌ مُصَنَّفَةٌ غَيْرُ هَؤُلَاءِ. وَهَذَا يَذْكُرُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي دَقَائِقِ الْكَلَامِ (٢) وَقَبْلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ مَقَالَاتِ غَيْرِ الْإِسْلَامِيِّينَ (٣)، وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ أَكْبَرُ مِنْ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ أَقْوَالًا كَثِيرَةً لِلْفَلَاسِفَةِ لَا يَذْكُرُهَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ عَنِ **أَبْنِ سِينَا**. وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْأَشْعَرِيِّ مِثْلُ أَبِي عِيْسَى الْوَرَّاقِ (٤) وَالتَّوْبَخْتِيِّ (٥) وَأَبِي عَلِيٍّ (٦) وَأَبِي هَاشِمٍ (٧) وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ كُتُبَ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسْتَفَادُ مِنْهَا رَدُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ. وَهَذَا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يَخْتِاجُ إِلَى رَدِّ الْمَقَالَةِ الْبَاطِلَةِ لِكَوْنِهَا لَمْ تَخْطُرْ بِقَلْبِهِ، وَلَا هُنَاكَ مَنْ يُخَاطِبُهُ بِهَا، وَلَا يُطَالَعُ كِتَابًا هِيَ فِيهِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الرَّدَّ، بَلْ قَدْ يُسْتَضَرُّ بِهِ مَنْ عَرَفَ الشُّبْهَةَ وَلَمْ يَعْرِفْ فَسَادَهَا. وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا أَنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي كُتُبِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ يَرُدُّونَ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ بَاطِلٌ، وَهَذَا كَانَ مَذْمُومًا مَثْنُوًّا مِنْهُ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ بَاطِلٌ. \_\_\_\_\_ (١) ن: يَحْكِيهِ الشَّهْرَسْتَانِيُّ. (٢) ن، م: دَقِيقِ الْكَلَامِ، وَذَكَرْتُ مِنْ قَبْلُ فِي تَرْجُمَةِ الْبَاقِلَانِيِّ

(١) منهاج السنة النبوية ٤٨٢/٣

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٨٢/٥

٣٩٤/١ أَنْ كِتَابَ الدَّقَائِقِ مَفْقُودٌ، وَانْظُرْ سُرُكَيْنِ م [٩ - ٠] ج [٩ - ٠] ص [٩ - ٠] ٧ - ٥١ (٣) وَهُوَ كِتَابٌ مَفْقُودٌ أَيْضًا وَانْظُرْ سُرُكَيْنِ م [٩ - ٠] ج [٩ - ٠] ص ٣٥ - ٣٩ (٤) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٥٠١/٢ (٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٧٢/١ (٦) أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِي سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٣٩٥/١ (٧) أَبُو هَاشِمٍ الْجَبَائِي سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ ٢٧٨/١. (١)

٥٧٧- "وَهَذَا حَالُ أَهْلِ الضَّلَالِ الَّذِينَ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ فِيهِ كَمَا يَنْظُرُونَ فِي كَلَامِ سَلَفِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ، وَهُمْ الَّذِينَ عَشَوْا عَنْهُ فَقَبِضَتْ لَهُمُ الشَّيَاطِينُ، تَقْتَرِنُ بِهِمْ وَتَصُدُّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ. وَهَذَا لَا يَجِدُ فِي كَلَامِ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ بَيَانَ الْحَقِّ عِلْمًا وَعَمَلًا أَبَدًا ؛ لِكَثْرَةِ مَا فِي كَلَامِهِ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيَاطِينِ (١). وَحَدَّثَنِي غَيْرُ مَرَّةٍ رَجُلٌ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالذِّكَاةِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالِدِّينِ، أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَرَأَ عَلَى شَخْصٍ سَمَّاهُ لِي، وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ، دُرُوسًا مِنْ " الْمُحْصَلِ " لِابْنِ الْخَطِيبِ، وَأَشْيَاءَ مِنْ " إِشَارَاتِ " **ابْنِ سِينَا**. قَالَ: فَرَأَيْتُ حَالِي قَدْ تَغَيَّرَ، وَكَانَ لَهُ نُورٌ وَهُدًى، وَرُؤْيَتْ لَهُ مَنَامَاتٌ سَيِّئَةٌ، فَرَأَاهُ صَاحِبُ النُّسخَةِ بِحَالٍ سَيِّئَةٍ، فَقَصَّ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا، فَقَالَ: هِيَ مِنْ كِتَابِكَ. وَإِشَارَاتُ **ابْنِ سِينَا** يَعْرِفُ جُمُهورُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ دِينَ الْإِسْلَامِ أَنَّ فِيهَا إِحْدَا كَثِيرًا، بِخِلَافِ " الْمُحْصَلِ " يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ فِيهِ جُهوًا تُحْصَلُ الْمَقْصُودُ. قَالَ فَكَتَبْتُ عَلَيْهِ: مُحْصَلٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ حَاصِلُهُ مِنْ بَعْدِ تَحْصِيلِهِ أَصْلٌ بِلا دِينَ أَصْلُ الضَّلَالَاتِ وَالشُّكِّ الْمُبِينِ فَمَا فِيهِ فَأَكْثَرُهُ وَخِي الشَّيَاطِينُفُلْتُ: وَقَدْ سُئِلْتُ أَنْ أَكْتُبَ عَلَى " الْمُحْصَلِ " مَا يُعْرِفُ بِهِ الْحَقُّ فِيمَا \_\_\_\_\_ (١) ح، ب: الشَّيْطَانِ. (٢)

٥٧٨- "أَبُقِرَاطُ (١) أَنَّهُ قَالَ: " وَاعْلَمْ أَنَّ طِبَّنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طِبِّ أَرْبَابِ الْهَيَاكِلِ كَطِبِّ الْعَجَائِزِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طِبَّنَا ". فَالْقَوْمُ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِمَا وَرَاءَ الْقُوَى الطَّبِيعِيَّةِ وَالْفَلَكَائِيَّةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُجَرَّدُ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ، كَمَا يَقُولُهُ **ابْنُ سِينَا** وَطَائِفَةُ (٢) ، بَلْ مَلَائِكَةُ مَلَأُوا (٣) الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَالسُّفْلِيَّ، وَالْجِنُّ أَيْضًا لَا يُخْصِي عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ قَدْ وَكَّلَ الْمَلَائِكَةَ بِتَنْذِيرِ هَذَا الْعَالَمِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الْكَثِيرَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِأَدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ. وَالْمَلَائِكَةُ أَحْيَاءٌ نَاطِقُونَ، لَيْسُوا أَعْرَاضًا قَائِمَةً بِغَيْرِهَا، كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ. وَلَا هِيَ مُجَرَّدُ الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ وَالنُّفُوسِ التَّسْعَةِ، بَلْ هَذِهِ (٤) بَاطِلَةٌ بِأَدِلَّةٍ كَثِيرَةٍ (٥) \_\_\_\_\_ (١) أَبُقِرَاطُ Hippocrates طَبِيبٌ مَاهِرٌ عَاشَ خُمُسًا وَتِسْعِينَ سَنَةً، تَتَلَمَذَ فِي الطِّبِّ عَلَى أَسْفَلِيْمِيُوسَ، تَكَلَّمَ عَنْهُ مُبَشِّرُ بْنُ فَاتَكَ فِي كِتَابِهِ (مُخْتَارُ الْحِكْمِ) وَخُنَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ: " نَوَادِرُ الْفَلَاسِفَةِ " تُؤَيِّ سَنَةَ ٣٥٧ ق. م. انْظُرْ: عُيُونُ الْأَنْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَطْبَاءِ ص ٢٤، طَبَقَاتِ الْأَطْبَاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جُلْجُلٍ ص ١٦ - ١٩ تَارِيخُ الْحُكَمَاءِ لِلْقَفْطِي ص ٩٠ الْفَهْرِسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٨٧ - ٢٨٨. (٢) ح، ب: وَطَائِفَتُهُ. (٣) بَلْ مَلَائِكَةُ مَلَأُوا: كَذَا فِي (و) وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: بَلْ بِمَلِكِهِ بَلْ. (٤) ن، م:

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨٣/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٣٣/٥

هي. (٥) انظر ما ذكرته في كتابي "مقارنة بين العزالي وابن تيمية" (ط. دار القلم، الكويت ١٣٩٥ ١٩٧٥) ص ٨٩ - ٩٢ من رد ابن تيمية على الفلاسفة في قولهم: إن الملائكة هي العقول والنفس ومواضع كلام ابن تيمية في ذلك. وانظر: الرد على المنطقيين، ص ٤٩٣ - ٤٩٩ الصفة ١/١٩٦ - ٢٠٢". (١)

٥٧٩- "فإذا قيل: الصفات الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية، وعني بالداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن، وبالحارج ما دل عليه بالانضمام (١)، فهذا صحيح. وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصوّره المتكلم، فمن تصوّر حيواناً ناطقاً فقال: إنسان، كانت دلالة على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم - مثل كونه ضاحكاً - التزام، وإذا تصوّر إنساناً ضاحكاً كانت دلالة إنسان على المجموع مطابقة، وعلى أحدهما تضمن، وعلى اللازم مثل كونه (٢) ناطقاً التزام. وأما أن تكون الصفات اللازمة للموصوف في الحارج: بعضها داخل في حقيقته وماهيته، وبعضها خارج عن حقيقته وماهيته (٣)، والداخل هو الذاتي، والخارج ينقسم إلى لازم للماهية (٤) والوجود، وإلى لازم للوجود دون الماهية؛ فهذا كله بما قد بسط الكلام عليه [في مواضع] (٥)، وبينا ما في المنطق اليوناني من الأغاليط، التي بعضها من معلّمهم الأول، وبعضها من تغيير المتأخرين. وتكلّمنا على ما ذكره أئمّتهم في ذلك [واحدًا واحدًا] (٦) **كأن سينا** (١) و: بالانضمام. (٢) ح، ي، ر: وعلى كونه ضاحكاً التزام، و: وعلى كونه ضاحكاً التزام، ن، م: مثل كونه ناطقاً التزام. (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). (٤) ن: إلى اللازم للماهية، ح، و: إلى لازم الماهية. (٥) في مواضع: ساقطة من (ن)، (م). (٦) واحدًا واحدًا: ساقطة من (ن)، (م). (٢)

٥٨٠- "من ذلك وزاد، مع هذا فلكون خبرته بالكلام أكثر من خبرته بالحديث ومقالات السلف وأئمة السنة، قد ذكر في غير موضع عنهم أقوالاً في النفي والإثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلاً مثل ذلك (١) الإطلاق، لا لفظاً ولا معنى، بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل (٢) في نفي ذلك اللفظ والمعنى المراد وإثباته، وهم منكرون الإطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم، ومنكرون لبعض المعنى الذي أراد به بالنفي والإثبات. والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوالاً ضعيفة، يعرفها من يعرف مقالات الناس، مع أن كتابه أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلاً، لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع. ولهذا لما كان خبيراً بقول الأشعرية وقول **ابن سينا** ونحوه من الفلاسفة، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث، فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل ولا سمعوها على وجهها بنقل أهل العلم لها (٣) بالأسانيد المعروفة، وإنما سمعوا جملاً تشتمل على حق وباطل. ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجودة في

(١) منهاج السنة النبوية ٤٤٧/٥

(٢) منهاج السنة النبوية ٤٥٤/٥



مُصَنَّفَاتِهِمُ الثَّابِتَةُ بِالنَّقْلِ \_\_\_\_\_ (١) ذَلِكَ سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). (٢) ن، م: تَفْضِيلٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٣) ب، ن: أَتَمَّا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (١)

٥٨١- "وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْوَعَاظِ، وَكَانُوا يَدْعُونَ بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي صَحِيفَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا كَذِبًا عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَالشَّهْرَسْتَانِي يُظْهِرُ الْمِيلَ إِلَى الشَّيْعَةِ، إِمَّا بِبَاطِنِهِ وَإِمَّا مُدَاهِنَةً لَهُمْ، فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ - كِتَابُ " الْمَلِكِ وَالتَّحْلِ " صَنَّفَهُ لِرَئِيسٍ مِنْ رُؤَسَائِهِمْ، وَكَانَتْ لَهُ وَلَاقَةُ دِيَوَانِيَّةٍ. وَكَانَ لِلشَّهْرَسْتَانِي مَقْصُودٌ فِي اسْتِعْطَافِهِ لَهُ. وَكَذَلِكَ (١) صَنَّفَ لَهُ كِتَابُ " الْمُصَارَعَةِ " بَيْنَهُ وَبَيْنَ **ابْنِ سِينَا** (٢)، لِمِيلِهِ إِلَى التَّشْبِيعِ وَالْفَلَسَفَةِ. وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الشَّيْعَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، أَغْنَى الْمُصَنِّفَ لَهُ. وَلِهَذَا تَحَامَلَ فِيهِ لِلشَّيْعَةِ (٣) تَحَامُلًا بَيِّنًا. \_\_\_\_\_ (١) ن: وَلِذَلِكَ. (٢) وَهُوَ كِتَابُ " مُصَارَعَةِ الْفَلَسَفَةِ "، الَّذِي حَقَّقْتُهُ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ مُحَمَّدٌ مُحْتَارٌ ط. الْقَاهِرَةِ، ١٣٩٦ ١٩٧٦ وَجَاءَ فِي أَوَّلِهِ ص ١٣ أَنَّ الشَّهْرَسْتَانِيَّ أَلْفَهُ لِأَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْمُوسَوِيِّ، وَذَكَرَتِ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ أَنَّ الشَّهْرَسْتَانِيَّ أَلَفَ كِتَابَ " الْمَلِكِ وَالتَّحْلِ " أَيْضًا لَهُ، وَلَيْسَ لِلْوَزِيرِ نَصِيرِ الدِّينِ، الَّذِي كَانَ يَتَوَلَّى وَزَارَةَ السُّلْطَانِ سِنَجَرُ عَامَ ٥٢١ كَمَا ذَكَرَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْحٍ اللَّهِ بَدْرَانُ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى مِنْ كِتَابِ الْمَلِكِ وَالتَّحْلِ ٣/١ - ٥ وَنَقَلَتِ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ الْمُصَارَعَةِ (ص ٢٩) عَنْ صَدْرِ الدِّينِ الشَّيرَازِيِّ فِي كِتَابِهِ الْأَسْفَارِ الْأَرْبَعَةِ ٢/٢٧٥ قَوْلَهُ: وَقَدْ أَلَفَ هَذَا الْكِتَابَ لِمَجْدِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْمُوسَوِيِّ، وَهُوَ ضِدُّ **ابْنِ سِينَا** فِي حَوَالِي عَامِ ٥٤٠ وَلَمْ أَجِدْ تَرْجُمَةً لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَرَاجِعَ، وَذَكَرَتِ الدُّكْتُورَةُ سُهَيْرُ أَنَّهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ وَبِمَتَدُّ نَسَبُهُ إِلَى مُوسَى الْكَاطِمِ، وَقَدْ تَوَلَّى عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ حُكْمَ تَرَمَذَ، وَدَعَا الْعُلَمَاءَ إِلَيْهِ مِنْ شَتَّى مُدُنِ إِفْلِيمِ خُرَاسَانَ وَمِنْهُمْ الشَّهْرَسْتَانِيُّ الَّذِي أَلَفَ لَهُ الْمَلِكُ وَالتَّحْلُ ثُمَّ مُصَارَعَةُ الْفَلَسَفَةِ. (٣) فِي م: الشَّيْعَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (٢)

٥٨٢- "وَالْإِمَامِيَّةُ فِي الْجُمْلَةِ يَعْتَقِدُونَ صِحَّةَ الْإِسْلَامِ فِي الْبَاطِنِ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُلْحِدًا، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ شُيُوخِ الشَّيْعَةِ هُوَ فِي الْبَاطِنِ عَلَى غَيْرِ اعْتِقَادِهِمْ: إِمَّا مُتَفَلِّسٌ مُلْحِدٌ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ لَيْسَ هُوَ (١) فِي الْبَاطِنِ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَإِنَّمَا احتَاجَ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ. وَهَذَا يَقُولُهُ (٢) غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ يُحِبُّ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ وَيُعَظِّمُهُ. وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ وَأَمثَالُهُ (٣) حَائِزُونَ بَيْنَ أَقْوَالِ الْفَلَسَفَةِ وَأَقْوَالِ سَلَفِهِمُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمَبَاحِثُهُمْ تَدُلُّ فِي كُتُبِهِمْ عَلَى الْحَيَرَةِ وَالِاضْطِرَابِ. وَلِهَذَا صَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ يُعَظِّمُ الْمَلَاحِدَةَ كَالطُّوسِيِّ **وَابْنِ سِينَا** وَأَمثَالِهِمَا، وَيُعَظِّمُ شُيُوخَ الْإِمَامِيَّةِ. وَلِهَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ تَذُمُّهُ وَتَسُبُّهُ، وَتَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ الْإِمَامِيَّةِ. وَهَكَذَا أَهْلُ كُلِّ دِينٍ: يَجِدُ فُضْلَاءَهُمْ فِي الْعَالِبِ، إِمَّا أَنْ يَدْخُلُوا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ الْحَقِّ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيرُوا مَلَاحِدَةً، مِثْلَ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ النَّصَارَى، هُمْ

(١) منهاج السنة النبوية ٣٠٤/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ٣٠٦/٦



فِي الْبَاطِنِ زَنَادِقَةٌ مَلَا حِدَةً، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ فِي الْبَاطِنِ يَمِيلُ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ فَسَادِ دِينِ النَّصَارَى. فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْحَاجَّةَ إِلَى الْمَعْصُومِ ثَابِتَةٌ، فَالْكَلَامُ فِي تَعْيِينِهِ. فَإِذَا طُولِبَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِتَعْيِينِ مَعْصُومِهِ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ (٤)\_\_\_\_\_ (١) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). (٢) م: يَقُولُ. (٣) م: وَأَشْبَهُ هُوَ وَأَمثَالُهُ. (٤) هُوَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). ". (١)

٥٨٣- "دين الإسلام، وَتَقْضَى غُرَاهُ، وَقَلْعُهُ بِغُرُوشِهِ آخِرًا، لَكِنْ صَارَ يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يُكِنُّهُ (١) مِنْ ذَلِكَ، وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَسْمَ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ. وَهَذَا مَعْرُوفٌ عَنِ (٢) ابْنِ سَبَأٍ وَأَتْبَاعِهِ (٣)، وَهُوَ الَّذِي ابْتَدَعَ النَّصَّ فِي عَلِيٍّ، وَابْتَدَعَ أَنَّهُ مَعْصُومٌ. فَالْزَافِضَةُ (٤) الْإِمَامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ الْمُتَرَدِّينَ، وَغُلَمَانُ الْمُلْحِدِينَ، وَوَرَثَةُ الْمُنَافِقِينَ، لَمْ يَكُونُوا أَعْيَانُ الْمُتَرَدِّينَ الْمُلْحِدِينَ. الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنْ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ، أَيْقُولُ الْقَائِلُ: أَنَّهَا مُحْتَصَةٌ بِهِ، وَلَفْظُهَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ٥٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَوْ مَآ لَأَيُّمٌ﴾. أَفَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا رَجُلًا، فَإِنَّ الرَّجُلَ (٥) لَا يُسَمَّى قَوْمًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: لَا حَقِيقَةً وَلَا بَحْثًا. وَلَوْ قَالَ: الْمُرَادُ هُوَ وَشِيعَتُهُ. لَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ أَدْخَلَتْ مَعَ عَلِيٍّ غَيْرَهُ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْكُفَّارَ وَالْمُتَرَدِّينَ أَحَقُّ بِالدُّخُولِ فِيهَا مِنْ لَمْ يُقَاتِلْ إِلَّا أَهْلَ الْقَبِيلَةِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ أَهْلَ الْيَمَنِ، الَّذِينَ قَاتَلُوا مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ أَحَقُّ بِالدُّخُولِ فِيهَا مِنَ الزَّافِضَةِ، الَّذِينَ يُوَالُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ، وَيُعَادُونَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ. فَإِنْ قِيلَ: الَّذِينَ قَاتَلُوا مَعَ عَلِيٍّ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. قِيلَ: وَالَّذِينَ قَاتَلُوهُ أَيْضًا كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَكَلَّا\_\_\_\_\_ (١) ن، م، س: مَا يُمْكِنُهُ. (٢) س، ب: عِنْدَ. (٣) فِي جَمِيعِ النُّسخِ: **ابْنِ سَبَأٍ** وَأَتْبَاعِهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ. (٤) م: وَالزَّافِضَةُ. (٥) ن، س، ب: فَإِنَّ الْوَاحِدَ. ". (٢)

٥٨٤- "الْمُحْبُوبُ الْمُتَشَبِّهُ بِهِ لِمُحِبِّهِ الَّذِي يَتَشَبَّهُ بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُحَدِّثُ لِتَصَوُّرَاتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَحَرَكَاتِهِ. فَقَوْلُهُمْ فِي حَرَكَةِ الْفَلَكَ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي أَفْعَالِ (١) الْحَيَوَانِ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَتَوَلَّوْنَ: حَرَكَةُ الْفَلَكَ هِيَ سَبَبُ الْخَوَادِثِ. فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْخَوَادِثَ كُلَّهَا تَخْدُثُ بِلا مُخْدِثٍ أَصْلًا، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا. وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ. وَهُمْ جَعَلُوا الْعِلْمَ الْأَعْلَى وَالْفَلَسَفَةَ الْأُولَى هُوَ الْعِلْمُ الْبَاطِنُ فِي الْوُجُودِ وَلَوْ أَحَقَّهُ، وَقَسَّمُوا الْوُجُودَ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، ثُمَّ قَسَّمُوا الْأَعْرَاضَ إِلَى تِسْعَةِ أَجْنَاسٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا إِلَى خَمْسَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَهَا دَلِيلٌ عَلَى الْحَصْرِ. وَقَسَّمُوا الْجَوَاهِرَ (٢) إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ: الْعَقْلُ، وَالنَّفْسُ، وَالْمَادَّةُ، وَالصُّورَةُ، وَالْجِسْمُ. وَوَجِبَ الْوُجُودُ تَارَةً يُسَمُّونَهُ جَوْهَرًا، وَهُوَ قَوْلُ قُدَمَائِهِمْ كَأَرِسْطُو وَغَيْرِهِ، وَتَارَةً لَا يُسَمُّونَهُ بِذَلِكَ، كَمَا قَالَه **ابْنُ سَبَأٍ**. وَكَانَ قُدَمَاءُ الْقَوْمِ يَتَصَوَّرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ أُمُورًا عَقْلِيَّةً، فَيُظَنُّونَهَا ثَابِتَةً فِي الْخَارِجِ، كَمَا يُحْكِي عَنْ شَيْعَةِ فَيَثَاغُورَسَ وَأَفْلَاطُونَ (٣)، وَأَنَّ أُولَئِكَ أَتَّبَعُوا أَعْدَادًا مُجَرَّدَةً فِي الْخَارِجِ، وَهَؤُلَاءِ أَتَّبَعُوا الْمَثَلَ

(١) منهاج السنة النبوية ٤٣٨/٦

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٧

الأَفَلَاطُونِيَّةَ، وَهِيَ الْكُلِّيَّاتُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْأَعْيَانِ، وَأَثْبَتُوا الْمَادَّةَ الْمُجَرَّدَةَ، وَهِيَ الْهَيُولَى الْأَوَّلِيَّةُ، وَأَثْبَتُوا الْمُدَّةَ \_\_\_\_\_ (١) س، ب: أحوال. (٢) م: الجوهر. (٣) ن، س: وأفلاطن. (١)

٥٨٥- "وَقَدْ يَجْعَلُونَ قُوَى النَّفْسِ الَّتِي تَقْتَضِي فِعْلَ الْخَيْرِ هِيَ الْمَلَائِكَةُ، وَقُوَاهَا الَّتِي تَقْتَضِي الشَّرَّ هِيَ الشَّيَاطِينُ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ الَّتِي تَنْزِلُ عَلَى الرُّسُلِ، وَالْكَلَامَ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَنْبِيَاءِ، لَيْسَ فِي الْخَارِجِ، بِمَنْزِلَةِ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ، وَمَا يَخْصُلُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَمْرُورِينَ (١) وَأَصْحَابِ الرِّيَاضَةِ ؛ حَيْثُ يَتَحَيَّلُ فِي نَفْسِهِ أَشْكَالًا نُورَانِيَّةً، وَيَسْمَعُ فِي نَفْسِهِ أَصْوَاتًا، فَبِئْسَ هِيَ عِنْدَهُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ، وَذَلِكَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ مُنْفَصِلٌ. وَلِهَذَا يَدَّعِي أَحَدُهُمْ أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ كَمَا كَلَّمَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، أَوْ أَعْظَمَ بِمَا كَلَّمَ مُوسَى ؛ لِأَنَّ مُوسَى كَلَّمَ عِنْدَهُمْ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ فِي نَفْسِهِ، وَهُمْ يُكَلِّمُونَ بِالْمَعَانِي الْمَجَرَّدَةِ الْعَقْلِيَّةِ. وَصَاحِبُ "مَشْكَاتِ الْأَنْوَارِ" وَ "الْكُتُبِ الْمُضْنُونَ بِهَا عَلَى غَيْرِ أَهْلِهَا" (٢) وَقَعَ فِي كَلَامِهِ قِطْعَةً مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَقَدْ كَفَرَهُمْ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرِ، وَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَى مُطَالَعَةِ الْبُحَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا. وَمِنْ هُنَا سَلَكَ صَاحِبُ "خَلْعِ التَّغْلِينَ" ابْنُ قَسِيٍّ (٣) وَأَمثَالُهُ، وَكَذَلِكَ \_\_\_\_\_ (١) ن، س، ب: الْمَمْرُورِينَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي "لِسَانِ الْعَرَبِ" : "وَالْمَرَارَةُ: الَّتِي فِيهَا الْمِرَّةُ. وَالْمِرَّةُ: إِحْدَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ. ابْنُ سَيِّدَةَ: وَالْمِرَّةُ مِرَاجٌ مِنْ أَمْرِجَةِ الْبَدَنِ. . . وَالْمَمْرُورُ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْمِرَّةُ" وَيَقُولُ **ابْنُ سِينَا** فِي "الْإِشَارَاتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ" ٣، ٤/٨٧١ - ٨٧٢: "وَقَدْ يُشَاهِدُ قَوْمٌ مِنَ الْمَرْضَى وَالْمَمْرُورِينَ صُورًا مُحْسُوسَةً ظَاهِرَةً حَاضِرَةً، وَلَا نِسْبَةَ لَهَا إِلَى مُحْسُوسٍ خَارِجٍ، فَيَكُونُ انْتِفَاشُهَا إِذَنْ مِنْ سَبَبٍ بَاطِنٍ أَوْ سَبَبٍ مُؤَثِّرٍ فِي سَبَبٍ بَاطِنٍ" (٢) وَهُوَ الْغَزَالِيُّ. (٣) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قَسِيٍّ، رُومِي الْأَصْلِ، مِنْ بَادِيَةِ شَلَبِ، اسْتَعْرَبَ وَتَأَدَّبَ وَقَالَ الشَّعْرَ، ثُمَّ عَكَفَ عَلَى الْوَعْظِ وَكَثُرَ مُرِيدُوهُ، فَادَّعَى أَنَّهُ الْمَهْدِيُّ وَتَسَمَّى بِالْإِمَامِ. ثَارَ عَلَى دَوْلَةِ الْمُتَمِيمِينَ وَاشْتَرَكَ فِي الْأَحْدَاثِ السِّيَاسِيَّةِ إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٤٦ هـ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْحُلَّةِ السَّيَرَاءِ، ص. ١٩٩ - ٢٠٣، الْأَعْلَامُ ١/١١٣ - ١١٤. وَكِتَابِهِ "خَلْعِ التَّغْلِينَ" طُبِعَ بِبَيْرُوتَ. (٢)

٥٨٦- "لِلْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ وُجُودٌ مُطْلَقٌ، أَوْ مُشْرُوطٌ بِنَفْيِ (١) الْأُمُورِ التَّبُوتِيَّةِ عَنِ اللَّهِ، أَوْ نَفْيِ الْأُمُورِ التَّبُوتِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ، وَقَدْ يَقُولُونَ: هُوَ وُجُودُ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ حَالٌ فِيهَا، أَوْ لَا هَذَا وَلَا هَذَا. فَهَذَا عِنْدَهُمْ غَايَةُ كُلِّ رَسُولٍ وَنَبِيِّ (٢) : التَّبُوتُ عِنْدَهُمْ الْأَخْذُ عَنِ الْقُوَّةِ الْمُتَحَيَّلَةِ الَّتِي صَوَّرَتْ الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةَ فِي الْمُثُلِ الْحَيَالِيَّةِ، وَيُسَمُّوْهَا الْقُوَّةَ الْقُدْسِيَّةَ ؛ فَلِهَذَا جَعَلُوا الْوِلَايَةَ فَوْقَ النَّبُوَّةِ. وَهَؤُلَاءِ مِنْ جِنْسِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْمَلَايِدَةِ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ ظَهَرُوا فِي قَالِبِ التَّصَوُّفِ وَالتَّنَسُّكِ وَدَعَايِ التَّحْقِيقِ وَالتَّلَاهِ (٣) ، وَأَوَّلِيكَ ظَهَرُوا فِي قَالِبِ التَّشْيِيعِ وَالْمُوَالَاةِ، فَأَوَّلِيكَ يُعْظَمُونَ شُيُوحَهُمْ حَتَّى يَجْعَلُوهُمْ أَفْضَلَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ يُعْظَمُونَ الْوِلَايَةَ حَتَّى يَجْعَلُوهَا أَفْضَلَ مِنَ النَّبُوَّةِ، وَهَؤُلَاءِ يُعْظَمُونَ أَمْرَ الْإِمَامَةِ، حَتَّى قَدْ يَجْعَلُونَ الْأَيِّمَةَ أَعْظَمَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْإِمَامَ أَعْظَمَ مِنَ النَّبِيِّ، كَمَا يَقُولُهُ

(١) منهاج السنة النبوية ١٨/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٢١/٨

الإسماعيلية. وكلاهما أساطين الفلاسفة (٤) الذين يجعلون النبي فيلسوفًا، ويقولون: إنه يختص بقوة قدسية، ثم منهم من يفضل النبي على الفيلسوف، ومنهم من يفضل الفيلسوف على النبي. ويزعمون أن النبوة \_\_\_\_\_ (١) ن: ينفي. (٢) ب: ومبني. (٣) ن: والتأله وذلك، س، ب: وأمثال ذلك. (٤) ن: وكلاهما يبطنان الفلاسفة، م: وكلاهما أساطين الفلاسفة. ولعل الصواب ما أثبتته، والمقصود أن كلا من المتصوفة والشيعية والإسماعيلية من أساطين الفلاسفة مثل **ابن سينا** وابن عربي وغيرهما يقولون كذا وكذا. إلخ. (١)

٥٨٧- "مكتسبة، وهؤلاء يقولون (١): إن النبوة عبارة عن ثلاث صفات، من حصلت له فهو نبي: أن يكون له قوة قدسية حدسية ينال بها العلم بلا تعلم، وأن تكون نفسه قوية لها تأثير في هوى العالم، وأن يكون له قوة يتحلى بها ما يعقله، ومرتبًا في نفسه، ومسموعًا في نفسه. هذا كلام **ابن سينا** وأمثاله في النبوة، وعنه أخذ ذلك الغزالي في كتبه "المضنون بها على غير أهلها". وهذا القدر الذي ذكره يحصل لخلق كثير من آحاد الناس ومن المؤمنين، وليس هو من أفضل عموم المؤمنين، فضلًا عن كونه نبيًا، كما بسط في موضعه. وهؤلاء قالوا هذا لما احتاجوا إلى الكلام (٢) في النبوة على أصول سلفهم الدهرية، القائلين بأن الأفلاك قديمة أزلية، لا مفعولة لفاعل بقدرته واختياره، وأنكروا علمه بالجزئيات، ونحو ذلك من أصولهم الفاسدة؛ فتكلم هؤلاء في النبوة على أصول أولئك. وأما القدماء - أرسطو وأمثاله - فليس لهم في النبوة كلام محصل. والواحد (٣) من هؤلاء يطلب أن يصير نبيًا، كما كان الشهروردي المقتول يطلب أن يصير نبيًا، وكان قد جمع بين النظر والتأله، وسلك نحوًا من مسلك الباطنية، وجمع بين فلسفة الفرس واليونان، وعظم أمر الأنوار، وقرب دين المجوس الأول، وهي نسخة الباطنية الإسماعيلية، وكان له \_\_\_\_\_ (١) س، ب: ويقولون. (٢) س، ب: في الكلام. (٣) ن، س، ب: فالواحد. (٢)

٥٨٨- "**وابن سينا** وأتباعه يقولون: الوجود الواجب هو الوجود المقيّد بسلب الأمور النبوتية دون السلبية، وهذا أبعد عن الوجود في الخارج من المقيّد بسلب الوجود والعدم، وإن كان ذلك ممتنعًا في الوجود والمعدوم. فقلت لأولئك المدعين للتحقيق: أنتم بنيتم أمركم على القوانين المنطقية، وهذا الوجود المطلق بشرط الإطلاق، المقيّد بسلب التقيض عنه، لا يوجد في الخارج (\*) باتفاق العقلاء، وإنما يُقدّر في ذهن تقديرًا، وإلا فإذا قدرنا إنسانًا مطلقًا، واشترطنا فيه أن لا يكون موجودًا ولا معدومًا، ولا واحدًا ولا كثيرًا، لم يوجد في الخارج، بل نفرض في ذهن، كما نفرض الجمع بين (\*) (١) التقيضين، فنرفض رفع (٢) التقيضين كفرض الجمع بين التقيضين. ولهذا كان هؤلاء تارة يصفونه بجمع التقيضين أو الإمساك عنهما، كما يفعل ابن عربي وغيره كثيرًا (٣)، وتارة يجمعون بين هذا وهذا، كما يوجد أيضًا في كلام أصحاب "البطاقة" وغيرهم. فإذا قالوا مع ذلك:

(١) منهاج السنة النبوية ٢٣/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٤/٨

إِنَّهُ مُبْدِعُ الْعَالَمِ، وَشَرَطُوا فِيهِ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِثُبُوتٍ وَلَا انْتِفَاءٍ (٤) - كَانَ تَنَاقُضًا ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ مُبْدِعًا لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا مَوْجُودٌ وَاجِبٌ، وَشَرَطُوا فِيهِ التَّجْرِيدَ عَنِ التَّقْيِضِ - كَانَ تَنَاقُضًا. \_\_\_\_\_ (١) : مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). (٢) رَفَعُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م). (٣) م: بِكَثْرَةٍ. (٤) م: بِثُبُوتِ الْإِنْتِفَاءِ". (١)

٥٨٩ - "وَوُجُودُ هَذَا يُخَصُّهُ، لَكِنْ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ قَدْ يُثَابِلُ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ، وَيَجُوزُ عَلَى أَحَدِ الْمَثَلَيْنِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ. وَأَمَّا الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا يُثَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، بَلِ التَّبَايُنُ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ خَلْقِهِ فِي صِفَاتِهِ، أَعْظَمُ مِنَ التَّبَايُنِ الَّذِي بَيْنَ أَعْظَمِ الْمَخْلُوقاتِ وَأَحْقَرِهَا. وَأَمَّا الْمَعْنَى الْكُلِّيُّ الْعَامُّ الْمُشْتَرَكُ فِيهِ، فَذَلِكَ - كَمَا ذَكَرْنَا - لَا يُوجَدُ كُلِّيًّا إِلَّا فِي الذِّهْنِ. وَإِذَا كَانَ الْمُتَّصِفَانِ بِهِ بَيْنَهُمَا نَوْعٌ مُوَافَقَةٌ وَمُشَارَكَةٌ وَمُشَاهَاةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ (١) مَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكُ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ فَإِنَّ اللَّهَ مُتَّصِفٌ بِهِ، فَالْمَوْجُودُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ، أَوِ الْعَلِيمُ أَوِ الْحَيُّ، مَهْمَا قِيلَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ مِنْ وَجُوبٍ وَامْتِنَاعٍ وَجَوَازٍ، فَاللَّهُ مَوْصُوفٌ بِهِ، بِخِلَافِ وُجُودِ الْمَخْلُوقِ وَحَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يُوصَفُ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الرَّبُّ مِنْ وَجُوبٍ وَجَوَازٍ وَامْتِنَاعٍ. فَمَنْ فَهِمَ هَذَا انْخَلَّتْ عَنْهُ إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ، يَعْثُرُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَذْكَيَاءِ، النَّاطِقِينَ فِي الْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ، فَهَذَا أَحَدُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْوُجُودِ الْوَاجِبِ، وَهُوَ الْمُطْلَقُ بِشَرَطِ الْإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ أَكْمَلُهَا فِي التَّعْطِيلِ وَالْإِلْحَادِ. وَالثَّانِي قَوْلُ **ابْنِ سِينَا** وَاتَّبَاعِهِ: إِنَّهُ هُوَ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ \* بِالْمُقَيَّدِ السَّلْبِيِّ \_\_\_\_\_ (١) ب: فَإِنَّ. (٢)

٥٩٠ - "مَوْجُودٌ يَكُونُ هُوَ (١) نَفْسُهُ مَعَ هَذَا الْمُعَيَّنِ، وَهُوَ نَفْسُهُ مَعَ هَذَا الْمُعَيَّنِ ؛ فَإِنَّ هَذَا (٢) مُخَالَفٌ لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ **ابْنَ سِينَا** مَذْهَبُهُ أَنَّ الْوُجُودَ الْوَاجِبَ لِنَفْسِهِ هُوَ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ بِسَلْبِ جَمِيعِ الْأُمُورِ الثَّبُوتِيَّةِ، لَا بِجَعْلِهِ مُقَيَّدًا (٣) بِسَلْبِ التَّقْيِضِ، أَوْ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ التَّقْيِضِ، كَمَا فَعَلَ السَّجِسْتَانِيُّ وَأَمَثَالُهُ مِنَ الْقَرَامِطَةِ [وَعِزَّهُمْ] (٤) ، وَعَبَّرَ **ابْنُ سِينَا** عَنْ قَوْلِهِمْ بِأَنَّهُ الْوُجُودُ الْمُقَيَّدُ بِأَنَّهُ لَا يَعْزُضُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَقَائِقِ، أَوْ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَاهِيَّاتِ ؛ \* لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْوُجُودَ يَعْزُضُ لِلْمُمْكَنَاتِ، وَهُوَ يَقُولُ: وَجُودُ الْوَاجِبِ نَفْسُ مَاهِيَّتِهِ. وَالْجَمْعُ هُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْقَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ عِنْدَهُ: هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ بِشَرَطِ سَلْبِ الْمَاهِيَّاتِ \* (٥) عَنْهُ، فَلَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ سِوَى الْوُجُودِ الْمُقَيَّدِ بِالسَّلْبِ. وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَاتَّبَاعُهُمْ وَجَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ فَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ حَقِيقَةٌ يَخْتَصُّ بِهَا، لَا تُثَابِلُ (٦) شَيْئًا مِنَ الْحَقَائِقِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ. وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ يَقُولُونَ: هِيَ مَوْجُودَةٌ بِوُجُودٍ زَائِدٍ عَلَى حَقِيقَتِهَا. \_\_\_\_\_ (١) عِبَارَةٌ "يَكُونُ هُوَ": سَاقِطَةٌ مِنْ

(١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٨

(٢) منهاج السنة النبوية ٣١/٨

(م). (٢) عِبَارَةٌ " فَإِنَّ هَذَا " : سَاقِطَةٌ مِنْ (م). (٣) م : مُقَدَّرًا. (٤) وَغَيْرُهُمْ : سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَفِي (س) : وَغَيْرِهِ. (٥) : مَا بَيْنَ التَّجَمُّعَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). (٦) ن ، م ، س : لَا يُمَاتِلُ. (١)

٥٩١- "وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَيَقُولُونَ: الْحَقَائِقُ الْمَحْلُوقَةُ لَيْسَتْ فِي الْخَارِجِ، إِلَّا الْمَوْجُودُ الَّذِي هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا ذَهْنِيًّا، وَالْآخَرُ خَارِجِيًّا، فَإِذَا جُعِلَتِ الْمَاهِيَّةُ أَوْ الْحَقِيقَةُ اسْمًا لِمَا فِي الذَّهْنِ، كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَا فِي الْخَارِجِ. وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: الوجودُ الذَّهْنِيُّ فَهُوَ الْمَاهِيَّةُ الذَّهْنِيَّةُ، وَإِذَا قِيلَ: الْمَاهِيَّةُ الْخَارِجِيَّةُ فَهِيَ الوجودُ الْخَارِجِيُّ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمَحْلُوقِ فَالْخَالِقُ أَوْلَى.

وَمَذْهَبُ **ابْنِ سِينَا** مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ بَعْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ الْمَوْجُودَانِ فِي مُسَمًّى الوجودِ، لَمْ يُمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُجَرَّدِ السَّلْبِ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمُشْتَرَكَيْنِ لَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِ الْعَدَمِ الْمَحْضِ ؛ إِذِ الْعَدَمُ الْمَحْضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِمْتِيَاظُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَا يَكُونُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمَوْجُودَيْنِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا أَمْرًا ثُبُوتِيًّا، أَوْ مُتَضَمِّنًا لِأَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ.

وَهَذَا مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهُمْ فِي الْمَنْطِقِ، فَكَيْفَ يَكُونُ وجودُ الرَّبِّ مُمَاتِلًا لوجودِ الْمُمْكِنَاتِ فِي مُسَمًّى الوجودِ (١) وَلَا يَمْتَأَزُ عَنِ الْمَحْلُوقَاتِ إِلَّا بِعَدَمِ مُحَضٍّ لَا ثُبُوتَ فِيهِ؟

بَلْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ أَيُّ مَوْجُودٍ قُدِّرَ أَكْمَلُ مِنْ هَذَا الْمَوْجُودِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَوْجُودَ مُحْتَضٌّ - مَعَ وجودِهِ - بِأَمْرٍ ثُبُوتِيٍّ عِنْدَهُ، وَالوجودُ الْوَاجِبُ لَا يَخْتَصُّ عِنْدَهُ إِلَّا بِأَمْرٍ عَدَمِيٍّ، مَعَ تَمَاتِلِهِمَا فِي مُسَمًّى الوجودِ. فَهَذَا الْقَوْلُ يَسْتَلْزِمُ مُمَاتِلَةَ الوجودِ الْوَاجِبِ لوجودِ كُلِّ مُمَكِّنٍ فِي

(١) م : الوجود. ". (٢)